



العدد: 8
ديسمبر 2017

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

ISSN:2352-9962

E-ISSN:2572-0147

إيداع قانوني رقم: 3345-2014

مجلة علمية دولية محكمة سداسية تصدر عن
مخبر المحاسبة، المالية، الجبابة والتأمين
جامعة أم البواقي

منشورات جامعة أم البواقي
تصفح وتحميل مجاني
www.univ-oeb.dz/JFAMS

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

العدد: 8 ، ديسمبر 2017

Journal of
Financial, Accounting and Managerial Studies



Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies

مخبر المحاسبة ، المالية، الجبابة والتأمين،

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، طريق قسنطينة - أم البواقي.

بريد إلكتروني: Rev.cofifas@yahoo.fr

www.univ-oeb.dz/JFAMS



ISSN-2352-9962

JFAMS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين



مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-4533

الرئيس الشرفي:

أ.د. فريدة حوبار --- مديرة جامعة أم البواقي.

مدير المجلة:

أ.د. محمود جمام --- مدير المخبر.

مدير النشر:

أ.د. عبد القادر نويري.

رئيس التحرير:

د. زبير عياش

هيئة التحرير:

د. عبد الوحيد صرامة

د. أمال بوسمينة

د. بلال زويوش

د. عبد الوهاب شنيخر

د. جبار بوكثير

د. محمد الشريف بن زواي

د. طالب وليد محمد الأمين

د. حمزة بوكفة

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-3345

العدد الثامن: ديسمبر 2017

إن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة، كما أن كاتب المقال
يعد المسؤول قانوناً عن أصالة بحثه والالتزام بعدم نشره أو تقديمه للنشر في دوريات أو
ملتقيات أو أي تظاهرات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين

لا يجوز نقل أو الاقتباس من محتوى المجلة إلا بترخيص من أسرة المجلة، تحت طائلة
المتابعة القانونية، باستثناء ما يتعلق بإعداد البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية شريطة
الإشارة إلى ذلك في الهوامش والإحالات بمنهجية علمية متعارف عليها.

للاتصال والاستفسار:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

مخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

طريق قسنطينة - أم البواقي.

البريد الإلكتروني:

Rev.cofifas@yahoo.fr

اللجنة العلمية للمجلة

- أ.د. أحمد بوراس - جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. سعدان شبايكي - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. محفوظ بن عصمان - جامعة عنابة (الجزائر)
أ.د. مصطفى عبد الله الكفري - جامعة دمشق (سورية)
أ.د. الطيب داودي - جامعة بسكرة (الجزائر)
أ.د. محمود جمام - جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. رمضان الشراح - جامعة الكويت (الكويت)
أ.د. مصطفى عقاري - جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. عبد الوهاب شمام - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. نجم عبد الله العزاوي - جامعة البتراء (الأردن)
أ.د. عبد الحق بوعتروس - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عبد السلام مخلوفي - جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. فهيمة بديسي - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عمر شريف - جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. الطيب لحيلج - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. زبير عياش - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. نور الدين زعبيط - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. تيري فانسون - جامعة فالانيس (فرنسا)
د. أحمد منير النجار - جامعة الكويت (الكويت)
د. أحمد توفيق بورحلي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. علي فايع محمد ال حسن - جامعة الملك خالد
د. الحاج محمد عبد الله - جامعة الرباط الوطني (السودان)
د. رياض عبادلي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. محمد الشريف بن زواي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. إلياس شاهد - جامعة الوادي (الجزائر)
د. سماح طلحي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. محفوظ جبار - جامعة سطيف (الجزائر)
أ.د. فريد كورتل - جامعة سكيكدة (الجزائر)
أ.د. برهان الطريقي - جامعة صفاقس (تونس)
أ.د. مبارك بوعشة - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عبدون بن علاوة - جامعة بوردو 4 (فرنسا)
أ.د. محمد سحنون - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. السعيد محمود روهين - جامعة ليل 2 (فرنسا)
أ.د. الطاهر هارون - جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. عثمان لخلف - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. مليكة حفيظة - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. ساسية خضراوي - جامعة البليدة (الجزائر)
أ.د. عبد الباقي روايح - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. مسعود صديقي - جامعة ورقلة (الجزائر)
أ.د. محمود سحنون - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. يوسف حميدي - جامعة المدية (الجزائر)
د. ظاهر القشي - جامعة أربد الأهلية (الأردن)
د. جبار بوكثير - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الكريم قندوز - جامعة الملك فيصل (السعودية)
د. عبد الحميد مدفوني - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الوحيد صرامرة - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. يونس الزين - جامعة الوادي (الجزائر)
د. احسين عثمانى - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. السعيد بريكة - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. مصطفى عوادي - جامعة الوادي (الجزائر)
د. احسين عثمانى - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. أمال بوسمينة - جامعة أم البواقي (الجزائر)

قواعد النشر في المجلة

- ✓ تقدم نسخة إلكترونية من البحث على برنامج Microsoft Word من خلال الإرسال للبريد الإلكتروني للمجلة (rev.cofifas@yahoo.fr)، و البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية (ASJP) على الرابط التالي:
<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/58>
- ✓ ألا تتجاوز صفحات البحث (20) صفحة. ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى لا يتجاوز (100) كلمة.
- ✓ بالنسبة لإعدادات الصفحة تكون هوامش الورقة من جميع الجهات 2 سم- تباعد بين الأسطر 1 سم، وحجم الورق 16×24 سم
- ✓ العناوين تكتب بخط عريض وبحجم (12) ، و أن يكون البحث مكتوب بنوع الخط (Simplified Arabic) حجم (14) هذا للغة العربية، أما للغة الأجنبية فيكتب بنوع الخط (Times New) حجم (12).
- ✓ يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي: 1 – المقدمة ، 2 – صلب الموضوع قد يكون نظريا أو ميدانيا ، 3 – الخاتمة .
- ✓ أن يتبع الباحث في توثيق المراجع طريقة (APA) .
- ✓ تقوم المجلة بإبلاغ الباحثين حال استلام البحث وحال قبوله أوعدم قبول نشره.
- ✓ يتم عرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص .
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعز إلا عن آراء أصحابها.
- ✓ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.
- ✓ المقال الذي لا يحترم شروط النشر بالمجلة لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- ✓ كل المقالات المقدمة للنشر تخضع للتحكيم العلمي.

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
01	أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان د. علي عبد الله الزعبي جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	11
02	تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة 2009-2015. أ.د. عبد المجيد قدي ط.د. روقية بلقصور جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة الجزائر 3، الجزائر	34
03	فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015. د. حكيم شبوطي أ. ياسين مراح جامعة المدية، الجزائر جامعة المدية، الجزائر	51
04	استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية د. عبد الكريم أحمد قندوز د. خالد عبد العزيز السهلاوي جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية	65
05	إدارة المعرفة ودورها في تحسين إستراتيجية الرائد بالمؤسسة د. كلثوم وهابي جامعة البويرة، الجزائر.	92
06	تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين	112
07	دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني أ.د. برجوي بن برداي أ. أيمن هشام محمود عزريل جامعة المدينة العالمية، ماليزيا جامعة المدينة العالمية، ماليزيا	139
08	تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية د. عبد القادر بابا أ. عبد القادر دويس جامعة مستغانم، الجزائر جامعة تيارت، الجزائر	162

177	الإدارة الإستراتيجية الحديثة ونظام المراقبة د.مليلة سليمان جامعة معسكر، الجزائر	09
203	استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي - دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات بمدينة الزاوية. أ. جميلة سعيد قمبر جامعة صبراتة، ليبيا	10
231	التحسين المستمر وفق نماذج المقارنات المرجعية كمدخل للإرتقاء بمؤشرات الأداء البيئي (الأخذ بمعايير الأداء العالمية كنموذج مرجعي لتحسين الأداء البيئي لمنظمات الأعمال) د. فارس طلوش جامعة أم البواقي، الجزائر	11
250	مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية -دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس -زليتن- مسلاتة بدولة ليبيا - أ. مروان إبراهيم الفاضلي جامعة السلطان زين العابدين - ماليزيا	12
266	أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على رضا العميل في المؤسسات المصرفية (دراسة استطلاعية على عينة من عملاء وكالات مصرف سوسيتي جنرال الجزائر -قسنطينة-) د.أسماء دريدور جامعة أم البواقي، الجزائر	13
277	التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر" د.عبد القادر شارف جامعة الأغواط، الجزائر د.رمضاني لعلا جامعة الأغواط، الجزائر	14
294	الترتيبات القانونية والمحاسبية لمعالجة القوائم المالية المجمعة دراسة حالة مجمع سيفيتال بجاية د. لخضر سي محمد المركز الجامعي بركة، الجزائر	15
319	أثر ثقافة المنظمة على رضا العاملين في الشركة الاردنية للإستثمارات والتموين (سيفوي) - دراسة ميدانية د. بسام محمد أبو خضير جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	16
339	القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية - د. منير خروف جامعة قالمة، الجزائر د. ريم ثوامة جامعة قالمة، الجزائر	17
360	الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية د. مخطار علالي جامعة بشار، الجزائر	18

380	أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	19 بلال أحمد متاني أمين بشير البشير حمدي جبر بركات
406	إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال جامعة البويرة، الجزائر جامعة البويرة، الجزائر	20 د. رشيد فراح أ. عادل قنور
428	تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية جامعة مستغانم، الجزائر	21 أ. خديجة تمار
452	واقع الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	22 د. محمد حسن حمادات د. عاكف لطفي الخصاونة د. حمدان رشيد الجمال
478	دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الاقتصادية جامعة جيجل، الجزائر	23 أ. حنان بوشلاغم
494	دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية جامعة بشار، الجزائر جامعة أدرار، الجزائر	24 د. سفيان بن عبد العزيز ط.د. هوارى منصوري
513	أهمية التحليل الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي جامعة ال البيت نموذجا جامعة تلمسان، الجزائر	25 أ. مريم بلحاج
534	صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات جامعة أم البواقي، الجزائر	26 أ. سهام بوداب
550	فعالية إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتيجيات التنافسية جامعة الوادي، الجزائر جامعة قالمة، الجزائر	27 د. أحمد بن خليفة د. حمزة بعلي

563	الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث د.يزيد تقيارت أ.أحمد رشاد مرادسي أ.صبرينة بوطبة جامعة أم البواقي، الجزائر جامعة خنشلة، الجزائر جامعة بسكرة، الجزائر	28
586	أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية د. محمد عبد الله محمود أبو رحمة جامعة الإسراء، غزة، فلسطين	29
612	مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية- دراسة تحليلية - أ. علي جلابة د. الهادي لرباع جامعة عنابة، الجزائر جامعة عنابة، الجزائر	30
624	أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية "دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية" ط.د. الأخضر عياشي د. إلياس شاهد جامعة الوادي، الجزائر جامعة الوادي، الجزائر	31
626	دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة-دراسة حالة اتصالات الجزائر لهواتف النقال أوريدوا -ولاية بشار - د. أبو بكر بوسالم أ. هدى شهيد المركز الجامعي ميلة، الجزائر جامعة بشار، الجزائر	32
641	التصكيك الإسلامي والتسديد: دراسة مقارنة د. نورالدين كروش أ. مريم سرارمة المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر جامعة أم البواقي، الجزائر	33
658	دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (تبسة) - أ.د. رياض عبد القادر أ.إيمان كشروود جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة الجزائر 3، الجزائر	34
683	أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي - تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة - أ.أمنية هناء جابي جامعة سطيف 1، الجزائر	35

710	التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية -دراسة حالة الجمارك الجزائرية - أ. عيسى بوراوي أ. عمار ميلودي	36
733	الاستثمار في اللاملموسات كإستراتيجية لتحقيق الإبداع وتحسين أداء المنظمة الجامعية أ. عبيد مكي خالد أ. مختار عيواج	37
754	أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات - دراسة ميدانية د. كمال مولوج أ. إسماعيل مولوج	38
774	التمكين الإداري وأثره في تحسين مستوى الأداء المنظمي دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة - جامعة سبها د. حسن عبد السلام علي عمران	39
791	أثر تطبيق كل من نظام الملاء المالية II و معيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين د. بلال شيخي أ. عبد القادر زواتنية	40

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلام دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أما بعد؛
هاهي مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصادرة عن مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين لجامعة أم البواقي، الجزائر، تشق طريقها بكل ثبات ومصداقية بين لجج العلم والبحث والمعرفة متوسلة في ذلك الموضوعية والجدية في جميع أعدادها لتبقى بذلك وفية لقراءها والناشرين فيها من داخل الوطن وخارجه.

كنا قد طرحنا في افتتاحية العدد الأول لمجلتنا طموحا، وهو أن تستمر هذه المجلة حتى تعطي فرصة للباحثين والدارسين فضاء علميا متجددا لنشر أعمالهم وبحوثهم وللقراء الإستفادة والتحصيل المعرفي، وها نحن بعون الله نقدم بين أيديكم العدد الثامن، والذي يحمل عصارة فكر نير ومجهود علمي كبير لكوكبة من الباحثين من الجزائر ومن خارج الجزائر.

وبعون الله ستبقى المجلة تعمل على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين، من داخل الوطن وخارجه، والذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجالات المتطورة.

هيئة التحرير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين



مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-4533

الرئيس الشرفي:

أ.د. فريدة حوبار --- مديرة جامعة أم البواقي.

مدير المجلة:

أ.د. محمود جمام --- مدير المخبر.

مدير النشر:

أ.د. عبد القادر نويري.

رئيس التحرير:

د. زبير عياش

هيئة التحرير:

د. عبد الوحيد صرامة

د. أمال بوسمينة

د. بلال زويوش

د. عبد الوهاب شنيخر

د. جبار بوكثير

د. محمد الشريف بن زواي

د. طالب وليد محمد الأمين

د. حمزة بوكفة

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-3345

العدد الثامن: ديسمبر 2017

إن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة، كما أن كاتب المقال، يعد المسؤول قانوناً عن أصالة بحثه والالتزام بعدم نشره أو تقديمه للنشر في دوريات أو ملتقيات أو أي تظاهرات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين

لا يجوز نقل أو الاقتباس من محتوى المجلة إلا بترخيص من أسرة المجلة، تحت طائلة المتابعة القانونية، باستثناء ما يتعلق بإعداد البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية شريطة الإشارة إلى ذلك في الهوامش والإحالات بمنهجية علمية متعارف عليها.

للاتصال والاستفسار:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

مخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

طريق قسنطينة - أم البواقي.

البريد الإلكتروني:

Rev.cofifas@yahoo.fr

اللجنة العلمية للمجلة

- أ.د. أحمد بوراس - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 أ.د. سعيدان شبايكي - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
 أ.د. محفوظ بن عصمان - جامعة عنابة (الجزائر)
 أ.د. مصطفى عبد الله الكفري - جامعة دمشق (سورية)
 أ.د. الطيب داودي - جامعة بسكرة (الجزائر)
 أ.د. محمود جمام - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 أ.د. رمضان الشراح - جامعة الكويت (الكويت)
 أ.د. مصطفى عقاري - جامعة باتنة (الجزائر)
 أ.د. عبد الوهاب شمام - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. نجم عبد الله العزاوي - جامعة البتراء (الأردن)
 أ.د. عبد الحق بوغتروس - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. عبد السلام مخلوفي - جامعة بشار (الجزائر)
 أ.د. فهيمة بديسي - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. عمر شريف - جامعة باتنة (الجزائر)
 أ.د. الطيب لحيلج - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. زبير عياش - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. نور الدين زعبيط - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. تيري فانسون - جامعة فالانيس (فرنسا)
 د. أحمد منير النجار - جامعة الكويت (الكويت)
 د. أحمد توفيق بورحلي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. علي فايع محمد ال حسن - جامعة الملك خالد
 د. الحاج محمد عبد الله - جامعة الرباط الوطني (السودان)
 د. رياض عبادلي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. محمد الشريف بن زواي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. إلياس شاهد - جامعة الوادي (الجزائر)
 د. سماح طلحي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
- أ.د. محفوظ جبار - جامعة سطيف (الجزائر)
 أ.د. فريد كورتل - جامعة سكيكدة (الجزائر)
 أ.د. برهان الطريقي - جامعة صفاقس (تونس)
 أ.د. مبارك بوعشة - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. عبدون بن علاوة - جامعة بوردو 4 (فرنسا)
 أ.د. محمد سحنون - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. السعيد محمود روهين - جامعة ليل 2 (فرنسا)
 أ.د. الطاهر هارون - جامعة باتنة (الجزائر)
 أ.د. عثمان لخلف - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
 أ.د. مليكة حفيظة - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
 أ.د. ساسية خضراوي - جامعة البليدة (الجزائر)
 أ.د. عبد الباقي روايح - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. مسعود صديقي - جامعة ورقلة (الجزائر)
 أ.د. محمود سحنون - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
 أ.د. يوسف حميدي - جامعة المدية (الجزائر)
 د. ظاهر القشي - جامعة أربد الأهلية (الأردن)
 د. جبار بوكثير - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. عبد الكريم قندوز - جامعة الملك فيصل (السعودية)
 د. عبد الحميد مدفوني - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. عبد الوحيد صرارمة - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. يونس الزين - جامعة الوادي (الجزائر)
 د. احسين عثمانى - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. السعيد بريكة - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. مصطفى عوادي - جامعة الوادي (الجزائر)
 د. احسين عثمانى - جامعة أم البواقي (الجزائر)
 د. أمال بوسمينة - جامعة أم البواقي (الجزائر)

قواعد النشر في المجلة

- ✓ تقدم نسخة إلكترونية من البحث على برنامج Microsoft Word من خلال الإرسال للبريد الإلكتروني للمجلة (rev.cofifas@yahoo.fr)، و البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية (ASJP) على الرابط التالي:
<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/58>
- ✓ ألا تتجاوز صفحات البحث (20) صفحة. ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى لا يتجاوز (100) كلمة.
- ✓ بالنسبة لإعدادات الصفحة تكون هوامش الورقة من جميع الجهات 2 سم- تباعد بين الأسطر 1 سم، وحجم الورق 16×24 سم
- ✓ العناوين تكتب بخط عريض وبحجم (12) ، و أن يكون البحث مكتوب بنوع الخط (Simplified Arabic) حجم (14) هذا للغة العربية، أما للغة الأجنبية فيكتب بنوع الخط (Times New) حجم (12).
- ✓ يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي: 1 - المقدمة ، 2 - صلب الموضوع قد يكون نظريا أو ميدانيا ، 3 - الخاتمة .
- ✓ أن يتبع الباحث في توثيق المراجع طريقة (APA) .
- ✓ تقوم المجلة بإبلاغ الباحثين حال استلام البحث وحال قبوله أوعدم قبول نشره.
- ✓ يتم عرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص .
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعز إلا عن آراء أصحابها.
- ✓ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.
- ✓ المقال الذي لا يحترم شروط النشر بالمجلة لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- ✓ كل المقالات المقدمة للنشر تخضع للتحكيم العلمي.

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
01	أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان د. علي عبد الله الزعبي جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	11
02	تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة 2009-2015. أ.د. عبد المجيد قدي ط.د. روقية بلقصور جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة الجزائر 3، الجزائر	34
03	فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015. د. حكيم شبوطي أ. ياسين مراح جامعة المدية، الجزائر جامعة المدية، الجزائر	51
04	استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية د. عبد الكريم أحمد قندوز د. خالد عبد العزيز السهلاوي جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية	65
05	إدارة المعرفة ودورها في تحسين إستراتيجية الرائد بالمؤسسة د. كلثوم وهابي جامعة البويرة، الجزائر.	92
06	تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين	112
07	دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني أ.د. برجوي بن برداي أ. أيمن هشام محمود عزريل جامعة المدينة العالمية، ماليزيا جامعة المدينة العالمية، ماليزيا	139
08	تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية د.د. عبد القادر بابا أ. عبد القادر دويس جامعة مستغانم، الجزائر جامعة تيارت، الجزائر	162

177	الإدارة الإستراتيجية الحديثة ونظام المراقبة د.مليكَة سليمانِي جامعة معسكر، الجزائر	09
203	استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي - دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات بمدينة الزاوية. أ. جميلة سعيد قمبر جامعة صبراتة، ليبيا	10
231	التحسين المستمر وفق نماذج المقارنات المرجعية كمدخل للإرتقاء بمؤشرات الأداء البيئي (الأخذ بمعايير الأداء العالمية كنموذج مرجعي لتحسين الأداء البيئي لمنظمات الأعمال) د. فارس طلوش جامعة أم البواقي، الجزائر	11
250	مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية -دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس -زليتن- مسلاتة بدولة ليبيا - أ. مروان إبراهيم الفاضلي جامعة السلطان زين العابدين - ماليزيا	12
266	أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على رضا العميل في المؤسسات المصرفية (دراسة استطلاعية على عينة من عملاء وكالات مصرف سوسييتي جنرال الجزائر -قسنطينة-) د.أسماء دريدور جامعة أم البواقي، الجزائر	13
277	التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر" د.عبد القادر شارف جامعة الأغواط، الجزائر د.رمضاني لعلا جامعة الأغواط، الجزائر	14
294	الترتيبات القانونية والمحاسبية لمعالجة القوائم المالية المجمعة دراسة حالة مجمع سيفيتال بجاية د. لخضر سي محمد المركز الجامعي بريكة، الجزائر	15
319	أثر ثقافة المنظمة على رضا العاملين في الشركة الاردنية للإستثمارات والتموين (سيفوي) - دراسة ميدانية د. بسام محمد أبو خضير جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	16
339	القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية - د. منير خروف جامعة قالمة، الجزائر د. ريم ثوامة جامعة قالمة، الجزائر	17
360	الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية د. مختار علالي جامعة بشار، الجزائر	18

380	أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	19 بلال أحمد متاني أمين بشير البشير حمدي جبر بركات
406	إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال جامعة البويرة، الجزائر جامعة البويرة، الجزائر	20 د. رشيد فراح أ. عادل قنور
428	تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية جامعة مستغانم، الجزائر	21 أ. خديجة تمار
452	واقع الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	22 د. محمد حسن حمادات د. عاكف لطفي الخصاونة د. حمدان رشيد الجمال
478	دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الاقتصادية جامعة جيجل، الجزائر	23 أ. حنان بوشلاغم
494	دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية جامعة بشار، الجزائر جامعة أدرار، الجزائر	24 د. سفيان بن عبد العزيز ط.د. هوارى منصوري
513	أهمية التحليل الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي جامعة ال البيت نموذجا جامعة تلمسان، الجزائر	25 أ. مريم بلحاج
534	صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات جامعة أم البواقي، الجزائر	26 أ. سهام بوداب
550	فعالية إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتيجيات التنافسية جامعة الوادي، الجزائر جامعة قالمة، الجزائر	27 د. أحمد بن خليفة د. حمزة بعلي

563	الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث د. يزيد تقيارت أ. أحمد رشاد مرادسي أ. صبرينة بوطبة جامعة أم البواقي، الجزائر جامعة خنشلة، الجزائر جامعة بسكرة، الجزائر	28
586	أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية د. محمد عبد الله محمود أبو رحمة جامعة الإسراء، غزة، فلسطين	29
612	مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية - دراسة تحليلية - أ. علي جلابة د. الهادي لرباع جامعة عنابة، الجزائر جامعة عنابة، الجزائر	30
624	أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية "دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية" ط.د. الأخضر عياشي د. إلياس شاهد جامعة الوادي، الجزائر جامعة الوادي، الجزائر	31
626	دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة - دراسة حالة اتصالات الجزائر لهواتف النقال أوريدوا - ولاية بشار - د. أبو بكر بوسالم أ. هدى شهيد المركز الجامعي ميلة، الجزائر جامعة بشار، الجزائر	32
641	التصكيك الإسلامي والتسنيدي: دراسة مقارنة د. نورالدين كروش أ. مريم سرارمة المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر جامعة أم البواقي، الجزائر	33
658	دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (تبسة) - أ.د. رياض عبد القادر أ. إيمان كشروود جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة الجزائر 3، الجزائر	34
683	أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي - تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة - أ. أمينة هناء جابي جامعة سطيف 1، الجزائر	35

710	التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية -دراسة حالة الجمارك الجزائرية - أ. عيسى بوراوي أ. عمار ميلودي	36
733	الاستثمار في اللاملموسات كإستراتيجية لتحقيق الإبداع وتحسين أداء المنظمة الجامعية أ. عبيد مكي خالد أ. مختار عيواج	37
754	أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات - دراسة ميدانية د. كمال مولوج أ. إسماعيل مولوج	38
774	التمكين الإداري وأثره في تحسين مستوى الأداء المنظمي دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة - جامعة سبها د. حسن عبد السلام علي عمران	39
791	أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و معيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين د. بلال شيخي أ. عبد القادر زواتنية	40

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلام دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أما بعد؛

هاهي مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصادرة عن مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين لجامعة أم البواقي، الجزائر، تشق طريقها بكل ثبات ومصداقية بين لجج العلم والبحث والمعرفة متوسلة في ذلك الموضوعية والجدية في جميع أعدادها لتبقى بذلك وفية لقراءها والناشرين فيها من داخل الوطن وخارجه.

كنا قد طرحنا في افتتاحية العدد الأول لمجلتنا طموحا، وهو أن تستمر هذه المجلة حتى تعطي فرصة للباحثين والدارسين فضاء علميا متجددا لنشر أعمالهم وبحوثهم وللقراء الإستفادة والتحصيل المعرفي، وها نحن بعون الله نقدم بين أيديكم العدد الثامن، والذي يحمل عصارة فكر نير ومجهود علمي كبير لكوكبة من الباحثين من الجزائر ومن خارج الجزائر.

وبعون الله ستبقى المجلة تعمل على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين، من داخل الوطن وخارجه، والذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجالات المتطورة.

هيئة التحرير



العدد: 8
ديسمبر 2017

مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية

ISSN:2352-9962
E-ISSN:2572-0147
إيداع قانوني رقم: 3345-2014

مجلة علمية دولية محكمة سداسية تصدر عن
مؤرخ المحاسبة، المالية، الجبابة والتأمين
جامعة أم البواقي

منشورات جامعة أم البواقي
تصفح وتحميل مجاني
www.univ-oeb.dz/JFAMS

مجلة الدراسات المالية. المحاسبية والإدارية

العدد: 8 ، ديسمبر 2017

Journal of
Financial, Accounting and Managerial Studies



Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies

مؤرخ المحاسبة ، المالية، الجبابة والتأمين،
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، طريق قسنطينة - أم البواقي.

بريد إلكتروني: Rev.cofifas@yahoo.fr

www.univ-oeb.dz/JFAMS



ISSN-2352-9962

JFAMS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين



مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-4533

الرئيس الشرفي:

أ.د. فريدة حوبار --- مديرة جامعة أم البواقي.

مدير المجلة:

أ.د. محمود جمام --- مدير المخبر.

مدير النشر:

أ.د. عبد القادر نويري.

رئيس التحرير:

د. زبير عياش

هيئة التحرير:

د. عبد الوحيد صرامة

د. أمال بوسمينة

د. بلال زويوش

د. عبد الوهاب شنيخر

د. جبار بوكثير

د. محمد الشريف بن زواي

د. طالب وليد محمد الأمين

د. حمزة بوكفة

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-3345

العدد الثامن: ديسمبر 2017

إن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة، كما أن كاتب المقال
يعد المسؤول قانوناً عن أصالة بحثه والالتزام بعدم نشره أو تقديمه للنشر في دوريات أو
ملتقيات أو أي تظاهرات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين

لا يجوز نقل أو الاقتباس من محتوى المجلة إلا بترخيص من أسرة المجلة، تحت طائلة
المتابعة القانونية، باستثناء ما يتعلق بإعداد البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية شريطة
الإشارة إلى ذلك في الهوامش والإحالات بمنهجية علمية متعارف عليها.

للاتصال والاستفسار:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

مخبر المالية، المحاسبة، الجبائية والتأمين.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

طريق قسنطينة - أم البواقي.

البريد الإلكتروني:

Rev.cofifas@yahoo.fr

اللجنة العلمية للمجلة

- أ.د. أحمد بوراس - جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. سعدان شبايكي - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. محفوظ بن عصمان - جامعة عنابة (الجزائر)
أ.د. مصطفى عبد الله الكفري - جامعة دمشق (سورية)
أ.د. الطيب داودي - جامعة بسكرة (الجزائر)
أ.د. محمود جمام - جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. رمضان الشراح - جامعة الكويت (الكويت)
أ.د. مصطفى عقاري - جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. عبد الوهاب شمام - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. نجم عبد الله العزاوي - جامعة البتراء (الأردن)
أ.د. عبد الحق بوغتروس - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عبد السلام مخلوفي - جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. فهيمة بديسي - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عمر شريف - جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. الطيب لحيلج - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. زبير عياش - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. نور الدين زعبيط - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. تيري فانسون - جامعة فالانيس (فرنسا)
د. أحمد منير النجار - جامعة الكويت (الكويت)
د. أحمد توفيق بورحلي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. علي فايع محمد ال حسن - جامعة الملك خالد
د. الحاج محمد عبد الله - جامعة الرباط الوطني (السودان)
د. رياض عبادلي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. محمد الشريف بن زوي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. إلياس شاهد - جامعة الوادي (الجزائر)
د. سماح طلحي - جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. محفوظ جبار - جامعة سطيف (الجزائر)
أ.د. فريد كورتل - جامعة سكيكدة (الجزائر)
أ.د. برهان الطريقي - جامعة صفاقس (تونس)
أ.د. مبارك بوعشة - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عبدون بن علاوة - جامعة بوردو 4 (فرنسا)
أ.د. محمد سحنون - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. السعيد محمود روهين - جامعة ليل 2 (فرنسا)
أ.د. الطاهر هارون - جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. عثمان لخلف - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. مليكة حفيظة - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. ساسية خضراوي - جامعة البليدة (الجزائر)
أ.د. عبد الباقي روايح - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. مسعود صديقي - جامعة ورقلة (الجزائر)
أ.د. محمود سحنون - جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. يوسف حميدي - جامعة المدية (الجزائر)
د. ظاهر القشي - جامعة أربد الأهلية (الأردن)
د. جبار بوكثير - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الكريم قندوز - جامعة الملك فيصل (السعودية)
د. عبد الحميد مدفوني - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الوحيد صرامرة - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. يونس الزين - جامعة الوادي (الجزائر)
د. احسين عثمانى - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. السعيد بريكة - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. مصطفى عوادي - جامعة الوادي (الجزائر)
د. احسين عثمانى - جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. أمال بوسمينة - جامعة أم البواقي (الجزائر)

قواعد النشر في المجلة

- ✓ تقدم نسخة إلكترونية من البحث على برنامج Microsoft Word من خلال الإرسال للبريد الإلكتروني للمجلة (rev.cofifas@yahoo.fr)، و البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية (ASJP) على الرابط التالي:
<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/58>
- ✓ ألا تتجاوز صفحات البحث (20) صفحة. ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى لا يتجاوز (100) كلمة.
- ✓ بالنسبة لإعدادات الصفحة تكون هوامش الورقة من جميع الجهات 2 سم- تباعد بين الأسطر 1 سم، وحجم الورق 16×24 سم
- ✓ العناوين تكتب بخط عريض وبحجم (12) ، و أن يكون البحث مكتوب بنوع الخط (Simplified Arabic) حجم (14) هذا للغة العربية، أما للغة الأجنبية فيكتب بنوع الخط (Times New) حجم (12).
- ✓ يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي: 1 - المقدمة ، 2 - صلب الموضوع قد يكون نظريا أو ميدانيا ، 3 - الخاتمة .
- ✓ أن يتبع الباحث في توثيق المراجع طريقة (APA) .
- ✓ تقوم المجلة بإبلاغ الباحثين حال استلام البحث وحال قبوله أوعدم قبول نشره.
- ✓ يتم عرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص .
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعز إلا عن آراء أصحابها.
- ✓ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.
- ✓ المقال الذي لا يحترم شروط النشر بالمجلة لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- ✓ كل المقالات المقدمة للنشر تخضع للتحكيم العلمي.

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
01	أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان د. علي عبد الله الزعبي جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	11
02	تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة 2009-2015. أ.د. عبد المجيد قدي ط.د. روقية بلقصور جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة الجزائر 3، الجزائر	34
03	فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015. د. حكيم شبوطي أ. ياسين مراح جامعة المدية، الجزائر جامعة المدية، الجزائر	51
04	استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية د. عبد الكريم أحمد قندوز د. خالد عبد العزيز السهلاوي جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية	65
05	إدارة المعرفة ودورها في تحسين إستراتيجية الرائد بالمؤسسة د. كلثوم وهابي جامعة البويرة، الجزائر.	92
06	تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين	112
07	دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني أ.د. برجوي بن برداي أ. أيمن هشام محمود عزريل جامعة المدينة العالمية، ماليزيا جامعة المدينة العالمية، ماليزيا	139
08	تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية أ.د. عبد القادر بابا أ. عبد القادر دويس جامعة مستغانم، الجزائر جامعة تيارت، الجزائر	162

177	الإدارة الإستراتيجية الحديثة ونظام المراقبة د.مليكَة سليمانِي جامعة معسكر، الجزائر	09
203	استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي - دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات بمدينة الزاوية. أ. جميلة سعيد قمبر جامعة صبراتة، ليبيا	10
231	التحسين المستمر وفق نماذج المقارنات المرجعية كمدخل للإرتقاء بمؤشرات الأداء البيئي (الأخذ بمعايير الأداء العالمية كنموذج مرجعي لتحسين الأداء البيئي لمنظمات الأعمال) د. فارس طلوش جامعة أم البواقي، الجزائر	11
250	مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية -دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس -زليتن- مسلاتة بدولة ليبيا - أ. مروان إبراهيم الفاضلي جامعة السلطان زين العابدين - ماليزيا	12
266	أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على رضا العميل في المؤسسات المصرفية (دراسة استطلاعية على عينة من عملاء وكالات مصرف سوسييتي جنرال الجزائر -قسنطينة-) د.أسماء دريدور جامعة أم البواقي، الجزائر	13
277	التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر" د.عبد القادر شارف جامعة الأغواط، الجزائر د.رمضاني لعلا جامعة الأغواط، الجزائر	14
294	الترتيبات القانونية والمحاسبية لمعالجة القوائم المالية المجمعة دراسة حالة مجمع سيفيتال بجاية د. لخضر سي محمد المركز الجامعي بريكة، الجزائر	15
319	أثر ثقافة المنظمة على رضا العاملين في الشركة الاردنية للإستثمارات والتموين (سيفوي) - دراسة ميدانية د. بسام محمد أبو خضير جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	16
339	القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية - د. منير خروف جامعة قالمة، الجزائر د. ريم ثوامة جامعة قالمة، الجزائر	17
360	الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية د. مختار علالي جامعة بشار، الجزائر	18

380	أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	19 بلال أحمد متاني أمين بشير البشير حمدي جبر بركات
406	إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال جامعة البويرة، الجزائر جامعة البويرة، الجزائر	20 د. رشيد فراخ أ. عادل قنور
428	تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية جامعة مستغانم، الجزائر	21 أ. خديجة تمار
452	واقع الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	22 د. محمد حسن حمادات د. عاكف لطفي الخصاونة د. حمدان رشيد الجمال
478	دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الاقتصادية جامعة جيجل، الجزائر	23 أ. حنان بوشلاغم
494	دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية جامعة بشار، الجزائر جامعة أدرار، الجزائر	24 د. سفيان بن عبد العزيز ط.د. هوارى منصوري
513	أهمية التحليل الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي جامعة ال البيت نموذجا جامعة تلمسان، الجزائر	25 أ. مريم بلحاج
534	صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات جامعة أم البواقي، الجزائر	26 أ. سهام بوداب
550	فعالية إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتيجيات التنافسية جامعة الوادي، الجزائر جامعة قالمة، الجزائر	27 د. أحمد بن خليفة د. حمزة بعلي

563	الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث د.يزيد تقيارت أ.أحمد رشاد مرادسي أ.صبرينة بوطبة جامعة أم البواقي، الجزائر جامعة خنشلة، الجزائر جامعة بسكرة، الجزائر	28
586	أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية د. محمد عبد الله محمود أبو رحمة جامعة الإسراء، غزة، فلسطين	29
612	مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية- دراسة تحليلية - أ. علي جلابة د. الهادي لرباع جامعة عنابة، الجزائر جامعة عنابة، الجزائر	30
624	أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية "دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية" ط.د. الأخضر عياشي د. إلياس شاهد جامعة الوادي، الجزائر جامعة الوادي، الجزائر	31
626	دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة-دراسة حالة اتصالات الجزائر لهواتف النقال أوريدوا -ولاية بشار - د. أبو بكر بوسالم أ. هدى شهيد المركز الجامعي ميلة، الجزائر جامعة بشار، الجزائر	32
641	التصكيك الإسلامي والتسنيدي: دراسة مقارنة د. نورالدين كروش أ. مريم سرارمة المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر جامعة أم البواقي، الجزائر	33
658	دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (تبسة) - أ.د. رياض عبد القادر أ.إيمان كشروود جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة الجزائر 3، الجزائر	34
683	أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي - تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة - أ.أمنية هناء جابي جامعة سطيف 1، الجزائر	35

710	التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية -دراسة حالة الجمارك الجزائرية - أ. عيسى بوراوي أ. عمار ميلودي جامعة الجزائر 3، الجزائر جامعة المسيلة، الجزائر	36
733	الاستثمار في اللاملموسات كإستراتيجية لتحقيق الإبداع وتحسين أداء المنظمة الجامعية أ. عبيد مكي خالد أ. مختار عيواج جامعة تبسة، الجزائر جامعة تبسة، الجزائر	37
754	أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات - دراسة ميدانية د. كمال مولوج أ. إسماعيل مولوج جامعة المدية، الجزائر جامعة المدية، الجزائر	38
774	التمكين الإداري وأثره في تحسين مستوى الأداء المنظمي دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة - جامعة سبها د. حسن عبد السلام علي عمران جامعة سبها، ليبيا	39
791	أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و معيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين د. بلال شيخي أ. عبد القادر زواتنية جامعة بومرداس، الجزائر جامعة الشلف، الجزائر	40

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلام دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أما بعد؛

هاهي مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصادرة عن مخبر المحاسبة، المالية، الجبابة والتأمين لجامعة أم البواقي، الجزائر، تشق طريقها بكل ثبات ومصداقية بين لجج العلم والبحث والمعرفة متوسلة في ذلك الموضوعية والجدية في جميع أعدادها لتبقى بذلك وفية لقراءها والناشرين فيها من داخل الوطن وخارجه.

كنا قد طرحنا في افتتاحية العدد الأول لمجلتنا طموحا، وهو أن تستمر هذه المجلة حتى تعطي فرصة للباحثين والدارسين فضاء علميا متجددا لنشر أعمالهم وبحوثهم وللقراء الإستفادة والتحصيل المعرفي، وها نحن بعون الله نقدم بين أيديكم العدد الثامن، والذي يحمل عصارة فكر نير ومجهود علمي كبير لكوكبة من الباحثين من الجزائر ومن خارج الجزائر.

وبعون الله ستبقى المجلة تعمل على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين، من داخل الوطن وخارجه، والذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجالات المتطورة.

هيئة التحرير

أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان

The Effect of Assets Turnover Rates on Stock Return in Nonfinancial Companies listed at Amman Stock Exchange

د. علي عبدالله الزعبي، جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية

تاريخ التسليم: (2017/08/ 17)، تاريخ التقييم: (2017/09/ 29)، تاريخ القبول: (2017/10 /11)

Abstract

The purpose of this study is to examine the effect of asset turnover rates on the returns of non-financial companies' shares during the period 2012-2016. The study includes 85 non-financial public industrial and service companies listed at Amman Stock Exchange. The use of statistical average is to describe the variables and the simple multiple linear regression test for the hypothesis of the study at 0.05 significant level. The results of this study revealed that an impact on the turnover of total assets and the turnover of fixed assets on the earnings of non-financial companies, and the absence of an impact on turnover on net working capital. Moreover, the study also developed a model that can be used to interpret and predict non-financial stock returns. In view of the above findings, the study recommends that decision makers can rely on turnover indicators of total assets and turnover of fixed assets to estimate stock returns for the upcoming period.

Keywords: turnover of total assets, turnover of fixed assets, turnover of current assets, turnover of working capital, stock returns, financial analysis.

المخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان وذلك خلال فترة (2012) . (2016) وقد شملت الدراسة (85) شركة مساهمة عامة غير المالية مدرجة في بورصة عمان في الأردن. تم استخدام المتوسطات الحسابية لوصف متغيرات الدراسة واختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من أجل اختبار فرضيات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمعدلات دوران إجمالي الأصول ودوران الأصول الثابتة على عوائد أسهم الشركات غير المالية، وعدم وجود أثر لمعدلات دوران الأصول المتداولة وصافي رأس المال العامل. كما وتوصلت الدراسة إلى وضع نموذج يمكن استخدامه في تفسير عوائد أسهم الشركات غير المالية والتنبؤ بها. وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة متخذي القرارات بإمكانية الاعتماد على مؤشرات معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة لتقدير عوائد الأسهم للفترة القادمة، وكذلك إجراء مزيد من الدراسات .

الكلمات المفتاح: دوران إجمالي الأصول، دوران الأصول الثابتة، دوران الأصول المتداولة، دوران صافي رأس المال العامل، عوائد الأسهم، التحليل المالي .

مقدمة الدراسة

تهدف المحاسبة إلى تقديم المعلومات الملائمة لمختلف متخذي القرارات من أجل التقليل من درجة عدم التأكد لديهم وتخفيض مخاطر اتخاذهم قرارات غير مناسبة لهم، وذلك من أجل زيادة ثرواتهم والمحافظة على موارد منظمات الأعمال وتحسين الاستفادة منها واستغلالها بفاعلية. لذلك اهتمت المحاسبة ممثلة بمختلف الهيئات المهنية المرتبطة بها حول العالم بمتابعة مختلف المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستجابة لها من خلال تطوير بياناتها وأساليب تجميعها وتوثيقها وطرق قياسها وآليات عرضها والإفصاح عنها، لتتناسب مع الحاجات المتنامية لمختلف مستخدمي المعلومات سواء كانوا داخليين أي ممن يعملون داخل منظمة الأعمال أو خارجيين ممن يتعاملون معها أو بأدواتها الاستثمارية.

ألزمت الشركات المساهمة العامة بإنتاج بيانات مالية دورية واعتبر ذلك مطلباً قانونياً من مطالب قوانين التجارة والشركات وشرطاً أساسياً من شروط هيئات الأوراق المالية ليتم إدراج وتداول أسهم هذه الشركات في البورصات، وذلك باعتبار أن هذه البيانات المالية تعد مورداً هاماً للمستثمرين يمكن أن يعتمدوا عليه في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وتقدم البيانات المالية على شكل أرقام إجمالية تغطي فترة مالية معينة وعادة ما تقرر ببيانات الفترة السابقة لها لإتاحة الفرصة لمستخدميها من أجل المقارنة وملاحظة التغيرات عليها. وينتج عن البيانات المالية جملة من المؤشرات أو النسب التي تربط بين عناصر القوائم المالية سواء بصورة منفردة أو مشتركة. وتعكس هذه المؤشرات صورة قد تكون أكثر وضوحاً أمام المستثمرين أو المستخدمين لها بحيث تمكنهم من التنبؤ بحالة معينة أو زيادة التأكد من نتيجة ما.

تعرض إدارات البورصات المؤشرات أو النسب المالية بصورة علنية سواء من خلال منشوراتها الدورية أو بعرضها على شاشاتها ومواقعها الإلكترونية. ويترك لمختلف المستثمرين والمحللين الماليين والدارسين لها إمكانية الحكم عليها وعلى الاستفادة منها سواء بصورة منفردة أو من خلال ربطها بنسب ومؤشرات مالية أخرى، ويتم بالاعتماد عليها أيضاً في بناء نماذج تنبؤية تستخدم نتائجها في توجيه وترشيد القرارات الاقتصادية.

تقوم بورصة عمان بعرض مجموعة من المؤشرات المالية التي يتم احتسابها بناء على مصدرين أساسيين من مصادر البيانات وهما البيانات المالية التي تقوم الشركات المدرجة في البورصة بإنتاجها أو من خلال البيانات المالية الخاصة بتداول الأسهم والسندات في البورصة خلال فترة معينة، ويتم

احتساب هذه النسب من كل مصدر من هذين المصدرين سواء بصورة مستقلة أو مشتركة. وقد اختيرت هذه النسب بناء على حاجات حددت ودراسات تمت على مستوى مختلف الأسواق المالية والبورصات حول العالم. وتتباين كيفية وآلية الاستفادة من هذه النسب أو المؤشرات باختلاف المستثمرين والمهتمين في كل دولة ولكل بورصة ولكل قطاع استثماري ولكل شركة يراد الاستثمار والتعامل معها.

تدرج مؤشرات معدلات دوران الأصول ضمن مؤشرات البيانات المالية والمحاسبية، ويتم احتساب هذه المعدلات من خلال نسبة قيمة المبيعات أو الإيرادات المأخوذة من قائمة الدخل إلى قيمة الأصول المأخوذة من قائمة المركز المالي؛ وتصنف هذه المعدلات ضمن مؤشرات أو نسب النشاط، وتستخدم من أجل قياس قدرة الشركة على الاستفادة من أصولها في تحقيق المبيعات وتوليد الإيرادات. وهي مؤشرات تحمل في طياتها أكثر من تفسير قد يربط بالظروف الاقتصادية أو بالملاءة المالية للشركة أو بكفاءة إدارتها أو بأساليب القياس المحاسبية المستخدمة فيها. وهي بذلك قد تعطي للمستثمرين ومتخذي القرارات قدرة على الحكم على واقع ومستقبل الشركة بصورة قد تنعكس على قراراتهم الاستثمارية.

ومن ناحية أخرى، يعد العائد المتوقع لأسهم الشركات المدرجة في البورصة عاملاً أساسياً في اتخاذ قرار شراءها أو بيعها، ويعتمد متخذو القرارات على المعلومات والمؤشرات المالية والسوقية الحالية من أجل التنبؤ بالقيمة المستقبلية للشركات، وتعد معدلات دوران الأصول من المؤشرات التي يمكن الاعتماد في التنبؤ بأسعار الأسهم؛ وعليه جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان وصولاً إلى وضع نموذج مقترح لها.

مشكلة الدراسة

تتشعب المعلومات المالية والمحاسبية التي قد يحصل عليها المستثمرون نتيجة لتعدد مصادرها، فقد تنتج عن الشركات على شكل تقارير دورية أو معلومات إعلامية أو تسريبات بطرق غير رسمية، وقد تنتج عن مصادر حكومية كالمعلومات التي تقوم البورصة بنشرها أو على شكل تصريحات قد تصدر عن إحدى الدوائر أو الوزارات والتي قد يطال أثرها قطاع معين من الشركات أو جميعها معاً. إن هذا التشعب أو التنوع في المعلومات قد ينعكس سلباً على قدرة متخذ القرار في الحكم على فائدة أو صلاحية المعلومة وإمكانية توظيفها في قراره الاستثماري. وتعد معدلات دوران الأصول من المعلومات التي قد يتساءل بعض متخذو القرارات حول فائدتها وإمكانية الاستفادة منها في تحقيق

المنافع المستقبلية لهم، وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل حول وجود أثر لمعدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان؛ ويرتبط هذا التساؤل بعدة تساؤلات أخرى وهي كما يلي:

. هل يوجد أثر لمعدل دوران إجمالي الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

. هل يوجد أثر لمعدل دوران الأصول الثابتة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

. هل يوجد أثر لمعدل دوران الأصول المتداولة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

. هل يوجد أثر لمعدل دوران صافي رأس المال العامل على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة استكمالاً لما قام به الباحثون في مجال المحاسبة والتحليل والمالي؛ فبالرغم من وجود دراسات تناولت معدلات دوران الأصول، إلا أن هناك قلة في عدد هذه الدراسات التي جمعت بين معدلات دوران الأصول وعوائد أسهم الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان سواء كانت هذه العوائد جارية على شكل توزيعات أرباح أو عوائد رأسمالية ناتجة عن فروق أسعار الأسهم، وذلك من خلال أنموذج مقترح يمكن استخدامه في تقدير عوائد الأسهم مستقبلاً؛ وهذا من شأنه أن:

(1) مساعدة حملة الأسهم الحاليين في مقارنة عوائد الأسهم المتداولة في الفترة الحالية مع العوائد المقدرة في الفترة القادمة لاتخاذ قرار الاحتفاظ بالأسهم أو التخلص منها وبيعها بالفترة المناسبة.

(2) مساعدة المستثمرون المرتقبون في المفاضلة بين أسهم الشركات المراد الاستثمار فيها لاختيار الأسهم التي تحقق لهم عوائد أفضل.

(3) خدمة البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى في تقييم نشاطات الشركات واستمراريتها من خلال استخدام معدلات دوران الأصول، وبالتالي تقييم إمكانية تسديد القروض المقدمة لها في الوقت المحدد.

4) تقييم إمكانية الاعتماد على معدلات دوران الأصول في الحكم على كفاءة إدارات الشركات في الاستفادة من أصول وموارد الشركات المتاحة واستغلالها من أجل تحقيق المبيعات واكتساب الإيرادات.

5) إعطاء إدارة البورصة تغذية راجعة حول فائدة المعلومات التي تنشرها وتعرضها على مواقعها الإلكترونية والتي تتيح الاستفادة منها لعموم متخذي القرارات، لتقييم مدى الحاجة إلى إجراء تعديلات عليها إذا لزم الأمر.

أهداف الدراسة

تعد المؤشرات أو النسب المالية إحدى أهم أدوات التحليل المحاسبي والمالي التي تستخدم في ربط عناصر البيانات المالية فيما بينها وبصورة تقود إلى توضيح الأمور وتسهيلها بطريقة تتناسب مع المستويات الإدراكية المختلفة لمتخذي القرارات. ويتم الاستفادة من النسب المالية إما من خلال مقارنتها مع نسب ومؤشرات أخرى لشركات أو لقطاعات مشابهة خلال نفس الفترة أو بمقارنتها مع مؤشرات الشركة نفسها لفترات سابقة. كما ويتم الاستفادة من نتائج النسب المالية من خلال ربطها بنسب أو قيم أخرى من أجل محاولة تفسير هذه الأخيرة وبناء نماذج يمكن استخدامها في التنبؤ مستقبلاً؛ وعليه فإن هذه الدراسة جاءت بهدف تناول نسب معدلات دوران الأصول وربطها بعوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان من أجل محاولة إيجاد تفسير لها وصولاً إلى أنموذج مقترح لتوضيح العلاقة. ويمكن عرض الأهداف التفصيلية للدراسة على النحو الآتي:

. التعرف على أثر معدل دوران إجمالي الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

. معرفة أثر معدل دوران الأصول الثابتة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

. التعرف على أثر معدل دوران الأصول المتداولة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

. التعرف على أثر معدل دوران صافي رأس المال العامل على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

فرضيات الدراسة

تناولت العديد من الدراسات المحلية والأجنبية موضوعات النسب والمؤشرات المالية ومن عدة زوايا للتعرف على وظائفها وآثارها وإمكانية الاستفادة منها في تقييم واقع الشركات وأعمالها الحالية واستخدامها في التنبؤ بظروفها المستقبلية. وقد جاءت هذه الدراسة للتناول مجموعة من هذه النسب والتي تتمثل بمعدلات دوران الأصول للتعرف عليها وعلى أثرها على عوائد أسهم الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في بورصة عمان. ويمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

. فرضية الدراسة الأولى والخاصة بمعدل دوران إجمالي الأصول: تعددت الدراسات التي تناولت معدل دوران إجمالي الأصول، والتي بينت عموماً وجود أثر لهذا المؤشر في القرارات الاستثمارية والمالية، ففي دراسة (Shamsudin, et. al., 2013) مثلاً والتي أجريت على البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة ماليزيا، ظهر أن معدل دوران إجمالي الأصول يعكسه أداء السهم بوضوح. وللتعرف على إمكانية الحصول على النتيجة نفسها بالنسبة لعوائد أسهم الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي:

يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران إجمالي الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

. فرضية الدراسة الثانية والخاصة بمعدل دوران الأصول الثابتة: وجدت دراسة (Arkan, 2016) والتي أجريت على (15) شركة مدرجة في السوق المالية الكويتية أن هناك علاقة قوية بين معدل دوران الأصول الثابتة مع اتجاهات أسعار أسهم، وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على النتيجة التي يمكن التوصل إليها في حال ربط معدلات دوران الأصول بعوائد أسهم الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، وعليه يمكن صياغة الفرضية كالتالي:

يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول الثابتة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

. فرضية الدراسة الثالثة والمتعلقة بمعدل دوران الأصول المتداولة: تناولت بعض الدراسات معدل دوران الأصول المتداولة للتعرف على أثره وإمكانية الاستفادة منه في اتخاذ القرارات. ففي دراسة (Asad, 2012) والتي أجريت على شركات النسيج الباكستانية وجدت أن لمعدل دوران الأصول المتداولة أثر على ربحية الشركات. ولهذا جاءت هذه الفرضية للتعرف على النتيجة التي يمكن الوصول إليها إذا ما تم دراسة أثر معدل دوران الأصول المتداولة على عوائد الأسهم، وعليه يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول المتداولة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

. فرضية الدراسة الرابعة والخاصة بمعدل دوران صافي رأس المال العامل: بينت دراسة (Ferrer, & Alger, 2016) أن معدل دوران رأس المال العامل يعد من بين أكثر النسب المؤثرة في القرار الاستثماري الخاص بقطاع الصناعة في ماليزيا. وللتعرف على إمكانية الاستفادة من هذا المؤشر في الاستثمار ببورصة عمان، يمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران صافي رأس المال العامل على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

وحتى يتم الخروج بنموذج يمكن الاعتماد عليه في تفسير عوائد الشركات غير المالية اعتمادا على معدلات دوران الأصول تمت صياغة فرضية الدراسة الخامسة وذلك على النحو الآتي:

. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدلات دوران الأصول (دوران إجمالي الأصول، ودوران الأصول الثابتة، ودوران الأصول المتداولة، ودوران صافي رأس المال العامل) على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف التحليل المالي من خلال إعادة ترتيب وتنظيم وتجميع البيانات المالية التي تقدمها الشركات إلى الحصول على معلومات مفيدة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات. ويتم التحليل المالي اعتمادا على قيم عناصر البيانات المالية بأرقامها أو من خلال مؤشرات ونسب مالية تحتسب بناء عليها. ويتم إجراء التحليل من خلال تتبع التغير في قيم العناصر أو النسب المالية عبر الزمن أو من خلال مقارنتها مع قيم أو نسب مالية لشركات أخرى خلال نفس الفترة (الجعبري، 2014؛ Shaban & Al-Zubi).

تعد النسب المالية أداة أساسية من أدوات التحليل المالي، ويتم تصنيفها وفقا لكتب التحليل المالي والمحاسبي إلى عدة أصناف أهمها نسب السيولة والنشاط والمديونية والربحية والسوقية. وتندرج معدلات دوران الأصول ضمن نسب النشاط، وهي أي نسب النشاط والتي تسمى نسب إدارة الموجودات تهدف إلى تقييم إمكانيات وإدارة الشركة الحالية في الاستفادة من الموارد المتاحة لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات القابلة للبيع من أجل الحصول على الإيرادات مناسبة (مطر، 2016).

تقسم معدلات دوران الأصول وفقاً للتصنيف المحاسبي لعناصر قائمتي الدخل والمركز المالي إلى ثلاثة معدلات وهي (شعيب، 2012؛ عوض، 2007):

1. معدل دوران الأصول المتداولة (Current Assets Turnover (CATO، ويقاس قدرة إدارة الشركة على استخدام عناصر الأصول المتداولة في توليد المبيعات من خلال نسبة قيمة المبيعات إلى قيمة الأصول المتداولة.

2. معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover (FATO، ويقاس قدرة الشركة على استغلال أصولها الثابتة بطريقة تمكنها من تحقيق المبيعات أو تقديم الخدمات، ويحتسب المعدل من خلال قسمة قيمة المبيعات إلى قيمة الأصول الثابتة.

3. معدل دوران إجمالي الأصول (Total Assets Turnover (TATO، ويقاس حجم الإيرادات التي يمكن تحقيقها مقارنة بقيمة إجمالي الأصول التي تحتفظ بها الشركة، ويتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات إلى قيمة إجمالي الأصول.

4. معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover (NWCTO، ويقاس قدرة الشركة على الاستفادة من الأصول المتداولة المتبقية بعد طرح المطلوبات المتداولة في تحقيق المبيعات والحصول على الإيرادات، ويحتسب من خلال من خلال نسبة قيمة المبيعات إلى قيمة الأصول المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة.

تتكون العوائد التي يحصل عليها المستثمر جراء احتفاظه بالسهم العادي من نوعين وهي: العائد الجاري والعائد الرأسمالي؛ فأما العائد الجاري فيتمثل بتوزيعات الأرباح التي قد يحصل عليها المستثمر في حال اتخاذ قرار التوزيع من قبل إدارة الشركة والذي بموجبه يحدد نصيب السهم الواحد من الإرباح الموزعة، وأما العائد الرأسمالي فهو يمثل الفارق بين سعر بيع السهم وسعر شراؤه. وعليه فإن قيمة إجمالي عائد السهم الواحد يحتسب بالمعادلة الآتية:

$$R_t = D_t + (P_t - P_{t-1})$$

حيث أن

R_t : العائد في الفترة الحالية (t)

D_t : الأرباح الموزعة في الفترة الحالية (t)

P_t : سعر السهم في الفترة الحالية (t)

P_{t-1} : سعر السهم في الفترة السابقة للفترة (t)

وقد استخدمت العديد من الدراسات (Glass, 2011; Al-Shattarat & Al-Shattarat, 2016; Nakhaei, 2016) المعادلة السابقة في أجل احتساب عائد السهم سواء كمبلغ كما هو في المعادلة أعلاه أو كنسبة من خلال القسمة ناتج المعادلة أعلاه على سعر السهم في الفترة السابقة Pt-1. وقد تناولت العديد من الأدبيات والدراسات موضوع نسب ومؤشرات معدلات دوران الأصول للتعرف على علاقتها وأثرها مع متغيرات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية؛ ففي الأردن فقد هدفت دراسة (Taani & Banykhaled, 2011) إلى معرفة أثر المؤشرات المالية وحجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم الواحد، من خلال اختيار عينة مكونة من 40 شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (2000 . 2009)، وقد وجدت الدراسة أن معدل دوران إجمالي الأصول يرتبط بعلاقة عكسية مع ربحية السهم. وفي دراسة (سالم، 2014) والتي هدفت إلى دراسة أثر مجموعة من المؤشرات المالية على أسعار أسهم عينة مكونة من (73) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال فترة (2010. 2012)، وجدت الدراسة وجود أثر لمعدل دوران الأصول على أسعار الأسهم. وفي دراسة (Warrad, & Al Omari, 2015) التي تناولت أثر معدلات الدوران على الأداء في قطاع الخدمات الاردني خلال الفترة (2009. 2012)، فقد بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لمعدلات دوران الأصول على مقاييس الأداء المستخدمة في قطاع الخدمات. وفي دراسة (Shaban & Al-Zubi, 2015) التي هدفت إلى معرفة دور المؤشرات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الأردنية من خلال استبيان وزع على (150) مستثمر، فقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام المؤشرات المالية له تأثير إيجابي كبير على قرارات المستثمرين.

عربياً، تناولت دراسة (الجرجاوي، 2008) دور التحليل المالي في التنبؤ بأسعار الأسهم من خلال عينة مكونة من (10) شركات مساهمة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال فترة (1997. 2006) وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية لأسعار الأسهم مع معدل دوران الأصول الثابتة، وأنه لا توجد علاقة مع معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول المتداولة. وفي دراسة (Ozlen, 2014) والتي أجريت على شركات صناعية مدرجة في بورصة العراق خلال فترة (2000 . 2012) بينت الدراسة أن علاقة معدل دوران إجمالي الأصول مع أسعار الأسهم كانت إيجابية في قطاعات صناعات المنتجات المعدنية والحجر والتجارة والنقل وسلبية في قطاع صناعة النسيج. وفي دراسة (Asiri & Hameed, 2014) التي أجريت على الشركات المدرجة في بورصة البحرين خلال (1995 . 2013) للتعرف على كيفية تفسير النسب المالية لقيمة الشركات السوقية،

وجدت الدراسة أن معدل دوران إجمالي الأصول له تفسير للقيمة السوقية لأسهم الشركات. أما دراسة (Arkan, 2016) فهدفت إلى التعرف على إمكانية الاستفادة من المؤشرات المالية للتنبؤ باتجاهات أسعار أسهم الشركات في الأسواق الناشئة وذلك من خلال اختيار عينة مكونة من 15 شركة مدرجة في السوق المالية الكويتية خلال الفترة 2005-2014، وقد أظهرت النتائج أن معدل دوران الأصول الثابتة له علاقة إيجابية قوية بأسعار الأسهم واتجاهاتها، وبينت أن معدل دوران الأصول المتداولة لم يرتبط بأسعار الأسهم بعلاقة قوية.

تناول العديد من الباحثين حول العالم مؤشرات دوران الأصول خلال دراساتهم كمتغيرات مؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومما ترتبط بهذه القرارات هو عوائد الأسهم؛ حيث أوضحت دراسة (Martani, et.al., 2011) من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات الربحية والسيولة والمديونية والنسب السوقية والحجم والتدفق النقدي مع العوائد غير العادية وعائد السوق، أن الربحية ومعدلات الدوران ونسب السوق لها تأثير كبير على عائد السهم وذلك من خلال دراسة شملت شركات الصناعات التحويلية الاندونيسية خلال الفترة (2003 . 2006). وفي دراسة (Şebnem, & Vuran, 2012) والتي هدفت إلى الدراسة العوامل المؤثرة على عوائد أسهم الشركات المدرجة في بورصة اسطنبول، من خلال عينة مكونة من (64) شركة صناعية خلال فترة (2003 . 2007)، خرجت الدراسة بأن معدلات دوران الأصول تؤثر في عوائد الأسهم. وتناولت دراسة (Rezaei, 2013) العلاقة بين نسب السيولة والنشاط بما فيها معدلات الدوران مع عوائد الأسهم في شركات الصناعات الدوائية والكيمياوية المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من (2003 . 2007)، وبينت نتيجة الدراسة أن نسب السيولة والنشاط بما فيها معدلات الدوران لها علاقة كبيرة مع عوائد الأسهم في الشركات الصيدلانية والكيميائية. وفي دراسة (Sarhandi, 2015) التي أجريت على (10) شركات مساهمة مدرجة في بورصة كراتشي خلال الفترة (2007 . 2011) لتحديد علاقة توزيعات الأرباح مع العديد من العوامل منها معدلات دوران الأصول، وجدت الدراسة أن العلاقة بينهما قوية. وفي دراسة (Ferrer & Alger, 2016) التي أجريت على شركات مدرجة في بورصة الفلبين خلال الفترة (2006 . 2010) فقد بينت نتائج الدراسة أن معدل دوران الأصول له تأثير كبير على أسعار عوائد أسهم الشركات.

كما وتناولت بعض الدراسات العلاقة بين معدلات دوران الأصول وأسعار الأسهم، ومنها دراسة (Glass, 2011) والتي أجريت على (4) شركات زراعية مدرجة في بورصة تايلاند خلال فترة (2005 . 2015)، وأظهرت نتائج الدراسة أن مؤشرات هامش الربح الصافي ومعدل دوران إجمالي

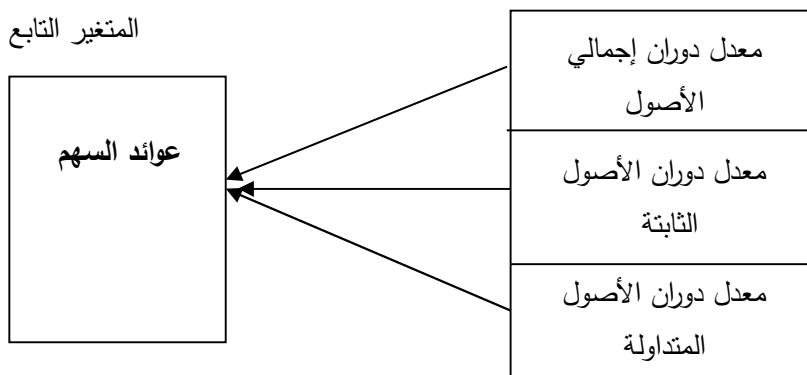
الأصول تؤثر وبشكل إيجابي على أسعار الأسهم. وفي دراسة (Malik & Bakhtiar, 2013) تم تناول العلاقة بين مجموعة من المؤشرات المحاسبية مع القيمة السوقية للأسهم، وذلك على عينة مكونة من (21) شركة وقود وطاقة مدرجة في بورصة كراتشي في الباكستان خلال الفترة (2001 . 2009)، وقد بينت النتائج أن نسب المديونية ومعدلات دوران الأصول هي أكثر النسب التي تشرح التغير في أسعار الأسهم. أما دراسة (Santosuosso, 2014) التي أجريت على (215) شركة غير مالية مدرجة في بورصة إيطاليا خلال الفترة من عام (2004 . 2013) فقد بينت أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات دوران الأصول مع الربحية والتدفق النقدي والقيمة السوقية للسهم. وفي دراسة (Nakhaei, 2016) والتي هدفت إلى معرفة أثر النسب المالية وحجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية على أسعار أسهم (700) شركة مدرجة في بورصات أمريكا اللاتينية (المكسيك، وكولومبيا، و البرازيل، وشيلي) خلال الفترة (2004 . 2013)، فقد وجدت الدراسة أن معدل دوران الأصول وحجم الشركات تؤثر في أسعار أسهم الشركات.

هذا وتناولت العديد من الدراسات علاقة معدلات دوران الأصول مع ربحية الشركات والتي تعد إحدى العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم وعوائدها، ففي دراسة (Enekwe, et.al., 2011) التي أجريت في الشركات الصيدلانية النيجيرية وخلال الفترة (2001-2011) بينت وجود علاقة بين معدل دوران إجمالي الأصول وربحية الشركات، وأما دراسة (Asad, 2012) التي أجريت على شركات النسيج الباكستانية فقد وجدت تأثير لمعدل دوران الأصول الجارية وصافي رأس المال العامل على ربحية الشركات. وأما دراسة (Enekwe, 2015) فتناولت العلاقة بين مجموعة من النسب المالية وعددها (5) نسب مع الربحية في شركات النفط والغاز في نيجيريا خلال فترة (2008 . 2012)، ومن النتائج التي توصلت إليها وجود علاقة إيجابية بين معدل دوران الأصول والربحية في شركات النفط والغاز. كما وبينت دراسة (Hafid, 2016) والتي أجريت على شركات تجارية في اندونيسيا خلال فترة (2010 . 2014) أن معدل دوران إجمالي الأصول يؤثر على ربحية الشركات.

أما أثر معدلات دوران الأصول على أداء الشركات فتم تناوله من خلال العديد من الدراسات، ففي دراسة (Delen, et.al., 2013) التي هدفت إلى معرفة أثر المؤشرات المالية على أداء الشركات التركبية المدرجة في البورصة خلال فترة (2005 . 2011) فقد وجدت نتائج الدراسة أن معدل دوران الأصول كان من بين أكثر المؤشرات المالية تأثيرا على أداء الشركات. هذا وتوصلت دراسة (Badar & Asif, 2013) إلى نتائج متقاربة من خلال دراسة أثر مكونات رأس مال الشركة على

أداءها في (10) شركات أغذية مدرجة في بورصة كراتشي. خلال الفترة (2007-2011) . وفي دراسة (Purwanto & Chelsea, 2016) التي هدفت إلى دراسة أثر النسب المالية على النمو في (20) شركة تعدين مدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة (2010 . 2012)، بينت نتائجها أن متغير معدل دوران الأصول كان له تأثير ايجابي قوي على نمو الإيرادات. وعموما وفي دراسة (Yap, et.al., 2013) تمت على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ماليزيا ومكونة من (70) شركة خلال فترة (2006 . 2010)، تم استخدام (28) نسبة مالية للتعرف على أكثر النسب فائدة في قطاع الصناعة، وجدت الدراسة أن معدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران صافي رأس المال العامل كانت من بين أهم النسب المالية ذات فائدة في قطاع الصناعة.

نموذج الدراسة



مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2012 . 2016) والتي بلغ عددها (97) شركة، وقد تم استبعاد (12) شركة منها لم ينطبق عليها شرط الإدراج خلال مدة الدراسة، وبلغ عدد الشركات التي انطبق عليها شرط الإدراج خلال فترة الدراسة (85) شركة، وواقع (45) شركة صناعية و(40) شركة خدمية (ملحق الدراسة)، وقد تم اعتماد جميع الشركات التي انطبق عليها شرط الإدراج من أجل إجراء الدراسة عليها (<http://www.ase.com.jo/ar>).

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى مصادر البيانات الآتية:

. البيانات الثانوية: وتتمثل بالأدبيات من دراسات وكتب ومراجع عربية وأجنبية بشكلها الورقي والالكتروني.

. البيانات الأولية: وهي البيانات المعروضة على موقع بورصة عمان، وتشمل البيانات المالية والمؤشرات المنشورة، وأعداد الأسهم وأسعارها وتوزيعات الأرباح. والتي استخدمت من أجل استخراج معدلات دوران الأصول وعوائد أسهم الشركات مكان الدراسة.

نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

النتائج الإحصائية واختبار الفرضيات

يعرض هذا الجزء من الدراسة الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). وعلى النحو التالي:

أولاً: الإحصاء الوصفي: يبين الجدول رقم (1) أدناه المتوسطات الحسابية لمؤشرات معدلات الدوران ولعوائد الأسهم الخاصة بالشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان على مدار فترة (2012 - 2016). ويظهر من الجدول أن متوسط معدل دوران إجمالي الأصول كان في عام (2012) الأعلى، حيث بلغ متوسط نسبته (0.719). وكذلك معدل دوران الأصول الثابتة كان الأعلى في عام (2012) حيث بلغ متوسط نسبته (5.985)، وكان متوسط معدل دوران الأصول المتداولة في عام (2012) أيضاً هي الأكبر حيث بلغ (1.9). وأما معدل دوران صافي رأس المال العامل فكان أعلى متوسط وصل إليه في عام (2014) حيث بلغت قيمته (0.675). وأما المتوسطات الأقل لمعدلات الدوران فكانت في عام (2016) بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول وبقية (0.464) ومعدل دوران الأصول الثابتة (2.537)، أما معدل دوران الأصول المتداولة فكان في عام (2015) الأقل حيث بلغ متوسط نسبته (1.616)، وكان معدل دوران صافي رأس المال العامل الأقل في عام (2013) حيث بلغت متوسط نسبته (-4.820).

جدول رقم (1) المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة

البيان	2016	2015	2014	2013	2012
معدل دوران إجمالي الأصول (TATO)	0.464	0.466	0.517	0.693	0.719
معدل دوران الأصول الثابتة (FATO)	2.537	2.859	4.342	5.582	5.985
معدل دوران الأصول المتداولة (CATO)	1.713	1.616	1.895	1.809	1.900
معدل دوران صافي رأس المال العامل	0.084	-0.266	0.675	-4.820	-

2.025					(NWCTO)
0.140	0.094	0.091	0.057	0.052	عوائد الأسهم (Rt)

أما فيما يتعلق بالنسبة للمتوسط عوائد الأسهم خلال فترة الدراسة وكما بينها الجدول رقم (1) أعلاه، كان العائد الأعلى في عام (2012) حيث بلغ (0.14) في حين أنه كان في عام (2016) الأقل حيث بلغ (0.052).

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة، يتناول هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات وعند مستوى معنوية Significant (Sig) يساوي (0.05)، وقد تم تقسيم الاختبارات إلى مجموعتين وهما على النحو الآتي:

(أ) اختبار فرضيات الدراسة الأربع الأولى وذلك باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، وبقاعدة قرار مفادها أنه إذا كان مستوى المعنوية (Sig) أقل من أو يساوي (0.05) فإن النتيجة تكون بقبول الفرضية البديلة؛ وفيما يلي اختبار هذه الفرضيات الأربع:

(1) اختبار الفرضية البديلة الأولى للدراسة وتنص بأنه "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران إجمالي الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان". ويظهر الجدول رقم (2) أن مستوى المعنوية (Sig) يساوي (0.043) أي أنه أقل من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الأولى والقول بأنه يوجد أثر لمعدل دوران إجمالي الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويلاحظ من الجدول أيضاً أن قيمة معاملات التحديد (R Square) هي (0.29) وهي قيمة تفسيرية مقبولة.

جدول رقم (2) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الأولى

معامل التأثير ومعنوياته			معاملات التحديد
	B	Sig	R Square
TATO	0.417	0.043	0.29

المتغير التابع: (Rt)

(2) اختبار الفرضية البديلة الثانية للدراسة وتنص بأنه " يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول الثابتة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان". ويظهر الجدول رقم (3) أن مستوى المعنوية (Sig) يساوي (0.007) أي أنه أقل من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة الثانية والقول بأنه يوجد أثر لمعدل دوران الأصول الثابتة على عوائد

أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويلاحظ من الجدول أيضا أن قيمة معامل التحديد (R^2)، هي (0.36) وهي تدل على قيمة تفسيرية مقبولة.

جدول رقم (3) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثانية

معامل التأثير ومعنوياته			معامل التحديد
	B	Sig	R Square
FATO	0.158	0.007	0.36

المتغير التابع: (Rt)

(3) اختبار الفرضية البديلة الثالثة للدراسة وتنص بأنه "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول المتداولة على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان". ويظهر الجدول رقم (4) أن مستوى المعنوية (Sig) يساوي (0.185) أي أنه أكبر من (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية البديلة الثالثة والقول بأنه لا يوجد لمعدل دوران الأصول المتداولة أثر على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويلاحظ من الجدول أيضا أن قيمة معاملات التحديد (R^2) هي (0.003) وهي قيمة منخفضة جدا وهذا يعني ضعف إمكانية استخدام معدل دوران الأصول المتداولة في تفسير عوائد الأسهم.

جدول رقم (4) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثالثة

معامل التأثير ومعنوياته			معامل التحديد
	B	Sig	R Square
CATO	0.49	0.185	0.003

المتغير التابع: (Rt)

(4) اختبار الفرضية البديلة الرابعة للدراسة، وتنص بأنه "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران صافي رأس المال العامل على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان". ويظهر من الجدول رقم (5) أن مستوى المعنوية (Sig) يساوي (0.559) أي أنه أكبر من (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية البديلة الرابعة والقول بعدم وجود أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل دوران صافي رأس المال العامل على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويلاحظ من الجدول أيضا أن قيمة معاملات التحديد (R^2) هي (0.001) وهي قيمة منخفضة جدا وهذا يعني ضعف إمكانية استخدام معدل دوران صافي رأس المال العامل في تفسير عوائد الأسهم.

جدول رقم (5) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الرابعة

معامل التحديد	معامل التأثير ومعنوياته	
R Square	B	Sig
0.001	0.041	0.559
NWCTO		

المتغير التابع: (Rt)

ب) اختبار فرضيات الدراسة الخامسة والتي تجمع بين جميع معدلات دوران الأصول بفرضية واحدة، وتنص بأنه "يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدلات دوران الأصول (دوران إجمالي الأصول، ودوران الأصول الثابتة، ودوران الأصول المتداولة، ودوران صافي رأس المال العامل) على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان". ولاستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد بصورة سليمة لا بد من التحقق من توفر مجموعة شروط أساسية وهي:

(1) اختبار ارتباط المتغيرات المستقلة: إن وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يولد مشكلة تسمى Multicollinearity وهي التي تؤثر لاحقاً على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويستخدم اختبار التسامح Tolerance لاختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة ويقاعدة قرار مفادها أنه إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل التسامح اقل من (0.1) فإن هذا يعني وجود مشكلة ارتباط، وإذا كانت أقل من (0.2) فإن هذا يعني احتمالية وجود مشكلة الارتباط. ويعرض الجدول رقم (6) التالي نتيجة الاختبار والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة أو احتمالية حدوث مشكلة.

جدول رقم (6) نتيجة اختبار التسامح Tolerance

البيان	TATO	FATO	CATO	NWCTO
TATO		0.48	0.63	-0.58
FATO	0.48		-0.31	-0.81
CATO	0.63	-0.31		0.35
NWCTO	-0.58	-0.81	0.35	

(3) اختبار التداخل الذاتي بين المتغيرات المستقلة: ويعرف أيضاً باستقلالية البواقي، ووجود هذا التداخل من شأنه أن ينعكس سلباً على نتائج النموذج المقترح. ولإجراء اختبار التداخل الذاتي بين

بيانات المتغيرات تم استخدام اختبار (ديرين . واتسون) وقد بلغت قيمته (1.93) كما يعرضها الجدول رقم (7)، وهي قيمة أقرب إلى (2)، وهذا يعني عدم وجود تداخل ذاتي. اختبار معنوية الانحدار: ويستخدم اختبار تحليل التباين ANOVA من أجل قياس هذه المعنوية ويقاعدة قرار أنه إذا كان مستوى المعنوية Sig أقل من أو يساوي (0.05) فإن هذا يعني أن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول رقم (7) نتيجة اختبار التباين

البيان	قيمة ف	مستوى المعنوية Sig	D - W	R Square
نموذج الدراسة	3.083	0.018	1.93	0.36

ويظهر الجدول رقم (7) نتيجة اختبار معنوية الانحدار لمتغيرات الدراسة وبين الجدول أن مستوى المعنوية يساوي (0.018) وهو أقل من 0.05 أي أن نموذج الانحدار الخطي الذي سيقتراح هو نموذج معنوي، وأن له قدرة تفسيرية مقبولة والتي يظهرها معامل التحديد R Square والتي بلغت قيمته (0.36).

مما سبق يتبين أن الشروط الأساسية لضمان سلامة نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد متوفرة. وعليه يمكن تم إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة، ويبين الجدول رقم (8) نتيجة هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (8) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الخامسة

النموذج	معامل التأثير		ت	مستوى المعنوية Sig
	b	الخطأ المعياري		
الثابت	.48	.024	2.12	.043
TATO	.54	.036	2.29	.023
FATO	.27	.078	3.13	.002
CATO	.03	.08	1.13	0.258
NWCTO	.28	.13	.38	0.698

المتغير التابع: (Rt)

تعكس نتائج الجدول رقم (8) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الخامسة والذي جاء متوافقاً مع نتائج اختبار فرضيات الدراسة الأربعة الأولى. حيث يلاحظ أن مستوى المعنوية لأثر معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة كان أقل من (0.05)، في حين أن مستوى المعنوية لأثر معدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران صافي رأس المال العامل كان أكبر من (0.05) وعليه يمكن عرض نموذج الدراسة للتنبؤ بعائد أسهم الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان بناء على معدلات دوران إجمالي الأصول والأصول الثابتة على النحو الآتي:

$$Rt^A = 0.48 + 0.54 \text{ TATO} + 0.27 \text{ FATO}$$

الخلاصة

تناولت الدراسة أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان وذلك خلال فترة خمسة سنوات (2012 . 2016)، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى الأدبيات ذات الصلة، وكذلك تجميع بيانات الدراسة من خلال التقارير المالية الخاصة بالشركات إضافة إلى المعلومات المالية المنشورة على موقع بورصة عمان. وقد كان عدد الشركات المساهمة غير المالية التي انطبقت عليها شرط الدراسة (85) شركة منها (45) شركة صناعية، و(40) شركة خدمية. وقد تضمنت معدلات دوران الأصول كلا من معدل دوران إجمالي الأصول، ودوران الأصول الثابتة، ودوران الأصول المتداولة، وصافي رأس المال العامل. وتم استخدام المتوسطات الحسابية لوصف متغيرات الدراسة واختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من أجل اختبار فرضيات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمعدلات دوران إجمالي الأصول ودوران الأصول الثابتة على عوائد أسهم الشركات غير المالية، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة جزئياً مع نتائج بعض الدراسات منها (Arkan, 2016; Rezaei, 2013; Şebnem, & Vuran, 2012; ومع (سالم، 2014 ؛ الجرجاوي، 2008)، ومتعارضة جزئياً مع نتيجة دراسة (Warrad, & Al Omari, 2015)، كما وبينت الدراسة أنه لا يوجد أثر لمعدلات دوران الأصول المتداولة وصافي رأس المال العامل على عوائد الأسهم، وكانت هذه النتيجة متفقة جزئياً مع نتيجة (Warrad, & Al Omari, 2015)، ومتعارضة مع نتيجة (Martani, et.al., 2011; Yap, et.al., 2013). هذا وقد توصلت الدراسة إلى وضع نموذج يمكن استخدامه في تفسير عوائد أسهم الشركات غير المالية والتنبؤ بها.

توصي الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت إليها عموم المستثمرين ومنتخذي القرارات بأسهم الشركات غير المالية في بورصة عمان بإمكانية الاعتماد على مؤشرات معدل دوران إجمالي الأصول ودوران الأصول الثابتة لتقدير عوائد الأسهم للفترة القادمة. وتوصي الدراسة إدارة بورصة عمان بأخذ نتائج الدراسة بعين الاعتبار بخصوص المؤشرات المالية التي تتاح لمختلف المتعاملين بالبورصة من أجل الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. كما وتوصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير عوائد الأسهم من ناحية وكذلك شمول معدلات دوران أخرى بالدراسات كمعدل دوران المدينون أو المخزون أو الدائنون.

قائمة المراجع

- الجرجاوي، حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- الجعبري، مجدي أحمد، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2014
- شعيب، شنوف، لتحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012.
- سالم، عمار زكريا عبدالله، دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2.14.
- عوض، قسمه صابر، تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 9، عدد 2، 2007، ص 234-250.
- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ط4، 2016.

Al-Shattarat, Wasim K. & Al-Shattarat, Basiem K., The Relationship Between Cumulative Abnormal Returns and Earnings: Evidence from Emerging Markets, **The Journal of Developing Areas**, Vol. 51 No. 2017, P 357-367.

Arkan, Thomas, The Importance of Financial Ratios in Predicting Stock Price Trends: A Case Study in Emerging Markets, **Finanse, Rynki**

Finansowe, Ubezpieczenia nr 1/2016 (79), DOI: 10.18276/frfu, .(2016), P13-26.

Asad Muzaffar, Working Capital Management and Corporate Performance of Textile Sector in Pakistan, **Research Journal of Commerce, Economics and Social Sciences**, Vol 6, No. 1, (2012), P 100-114.

Asiri, Batool K. & Hameed, Salwa A., Financial Ratios and Firm's Value in the Bahrain Bourse, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.5, No.7, 2014,P1-9

Badar, Roy & Asif Saeed Impact of Capital Structure on Performance Empirical Evidence from Sugar Sector of Pakistan, **European Journal of Business and Management**, Vol.5, No.5, 2013, P 78 -86.

Delen, Dursun, Cemil Kuzey, Ali Uyar Measuring Firm Performance Using Financial Ratios: A Decision Tree Approach, **Expert Systems with Applications**, 40, 2013 P. 3970–3983.

Enekwe, Chinedu Innocent, The Relationship Between Financial Ratio Analysis and Corporate Profitability: a Study of Selected Quoted Oil and Gas Companies in Nigeria **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research**, 2015, Vol.3, No.2, P.17-34.

Enekwe, Chinedu Innocent, Okwo Ifeoma Mary & Ordu Monday Matthew Financial Ratio Analysis as a Determinant of Profitability in Nigerian Pharmaceutical Industry, **International Journal of Business and Management**; Vol. 8, No. 8; 2011, P 107-117

Ferrer, Rodiel C.& Alger Tang, The Impact of Merger and Acquisition, Financial Ratios on Stock Price among the Industrial Firms in the Philippines, **Academy of Accounting & Financial Studies Journal**, Vol. 20 Issue 2, (2016) P104-115.

Glass, Anthony, The rise and fall of Railtrack PLC: an event study, **Applied Economics**, 43, (2011) P 3143–3153

Hafid, Ibrahim, The Effect of Margin and Total Assets Towards Sustainable Growth Rate of the Distributer and Trade Company, **International Business Management**, 10 (4) , 2016, P. 423-428

Malik, Muhammad Farhan & Bakhtiar Ali, Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Fuel and Energy Sector of Pakistan, **Journal of Basic and Applied Scientific Research**, 3(7) 884-891, 2013, P884-891

Martani, Dwi, Mulyono, Rahfiani Khairurizka, The Effect of Financial Ratios, Firm Size, and Cash Flow from Operating Activities in the Interim Report to the Stock Return, **Chinese Business Review**, Vol 8, No.6,2011, P 44-55.

Nakhaei, Habibollah, Market Value Added and Traditional Accounting Criteria: Which Measure is a Best Predictor of Stock Return in Malaysian

Companies, **Iranian Journal of Management Studies**, Vol. 9, No. 2, 2016, P. 433-455

Ozlen, Serife The Effect of Company Fundamentals on Stock Values, European Researcher, **International Multidisciplinary Journal**, Vol. 71, NO 3-2, 2014, P595-602.

Purwanto & Chelsea Risa Bina, Analysis of Financial Ratio towards Earning Growth in Mining Companies, **Universal Journal of Industrial and Business Management** 4(3), 2016, P. 81-87.

Rezaei, Zeinab Evaluating the Relationship Between Liquidity and Activity Ratios and Stock Returns in the Pharmaceutical and Chemical Industries. **International Research Journal of Applied and Basic Sciences**, Vol, 4 (10), 2013, P 3051-3057.

Santosuosso Pierluigi, Do Efficiency Ratios Help Investors to Explore Firm Performances? Evidence from Italian Listed Firms, **International Business Research**; Vol.7, No.12, 2014, P 111-119.

Sarhandi, Bibi Roheel, Kiran Farooq, Mariam Qamar Iqbal, Ayesha Mukhtar, Saima Amir, The Relationship Between Dividend Payout Ratio with Revenue, Liabilities and Expenses: an Empirical Study of KSE Listed Non-Financial Firms, **International Journal of Scientific & Engineering Research**, Vol 6, Issue 3, 2015, P 476- 482

Şebnem, Er & Vuran, Bengü, Factors Affecting Stock Returns of Firms Quoted in ISE Market: A Dynamic Panel Data Approach, **International Journal of Business and Social Research**, Vol2, No.1, 2012, P109-122

Shaban, Osama Samih & Al-Zubi Ziad, The Role of Financial Indicators in Rationalizing of Investors' Decisions in the Jordanian Stock Exchange Market, <http://www.zuj.edu.jo/wp-content/staff-research/economic/dr.ziad-al-zubi/4.pdf>, 2015

Shamsudin, Norazidah, Wan Mansor Wan Mahmood, and Fathiyah Ismail, The Performance of Stock and the Indicators, **International Journal of Trade, Economics and Finance**, Vol. 4, No. 6, (2013), P409-413.

Taani, Khalaf & Banykhaled, Mari'e Hasan Hamed, The Effect of Financial Ratios, Firm Size and Cash Flows from Operating Activities on Earnings Per Share: (an Applied Study: on Jordanian Industrial Sector), **International Journal of Social Sciences and Humanity Studies**, Vol 3, No 1, 2011, P197-205.

Warrad, Lina, & Al Omari, Rania ,The Impact of Turnover Ratios on Jordanian Services Sectors' Performance, **Journal of Modern Accounting and Auditing**, Vol. 11, No. 2, doi: 10.17265/1548-6583/2015.02.001, 2015, P77-85.

Yap, Ben Chin-Fook, Zulkifflee Mohamad & K-Rine Chong The Application of Principal Component Analysis in the Selection of Industry Specific Financial Ratios, **British Journal of Economics, Management & Trade**, 3(3), 2013, P.242-252

<http://www.ase.com.jo/ar>

ملحق الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان خلال (2012 - 2016)

الشركات الصناعية	الشركات الخدمية
دار الدواء للتنمية والاستثمار	لمجموعة الاستشارية الاستثمارية
الأردنية لإنتاج الأدوية	البلاد للخدمات الطبية
الحياة للصناعات الدوائية	مستشفى ابن الهيثم
فيلاذلفيا لصناعة الأدوية	الدولية للاستثمارات الطبية
الصناعة التجارية الزراعية / الانتاج	العربية الدولية للتعليم والاستثمار
المتصدرة للأعمال والمشاريع	البتراء للتعليم
الصناعات الكيماوية الاردنية	مدارس الاتحاد
الوطنية لصناعة الكلورين	الإسراء للتعليم والإستثمار
الموارد الصناعية الأردنية	فيلاذلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية
المتكاملة للمشاريع المتعددة	الزرقاء للتعليم والاستثمار
العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	زارة للاستثمار القابضة
الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	الدولية للفنادق والاسواق التجارية
الاقبال للطباعة والتغليف	العربية الدولية للفنادق
الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	الشرق للمشاريع الاستثمارية
الألبان الأردنية	الركائز للاستثمار
الاستثمارات العامة	سرى للتنمية والاستثمار
الوطنية للدواجن	عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية
دار الغذاء	مسافات للنقل المتخصص
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	السلام الدولية للنقل والتجارة
سنيورة للصناعات الغذائية	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية
الإقبال للاستثمار	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي
عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	المقايضة للنقل والاستثمار
الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	لمتخصصة للتجارة والاستثمارات
مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	النقلات السياحية الاردنية /جت
العربية لصناعة الالمنيوم/ارال	الاردنية للاستثمار والنقل السياحي / الفا
الوطنية لصناعة الصلب	العبور للشحن والنقل
مناجم الفوسفات الاردنية	المؤسسة الصحفية الاردنية /الراي
مصانع الاسمنت الأردنية	الكهرباء الاردنية
البوتاس العربية	مصفاة البترول الاردنية

حديد الأردن	كهرباء محافظة اربد
الوطنية لصناعات الالمنيوم	آفاق للطاقة
شركة الترافرتين	مجموعة أوفتك القابضة
اسمنت الشمالية	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة
الأردنية لصناعة الأتابيب	بندار للتجارة والاستثمار
الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	التسهيلات التجارية الاردنية
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	الجنوب للإلكترونيات
العربية لصناعة المواسير المعدنية	الاسواق الحرة الاردنية
القدس للصناعات الخرسانية	الأردنية للاستثمارات المتخصصة
أساس للصناعات الخرسانية	المركز الاردني للتجارة الدولية
الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	نوبار للتجارة والاستثمار
العربية للصناعات الكهربائية	
مصانع الكابلات المتحدة	
مجموعة العصر للاستثمار	
مصانع الأجواخ الاردنية	
اتحاد النساجون العرب	

تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 2009-2015.

The effect of risk on capital adequacy of Islamic banks and
conventional banks operating in Algeria

An empirical study using PANEL models for period 2009-2015

أ.د. قدي عبد المجيد، ط.د. بلقصور روقية، جامعة الجزائر3، الجزائر

تاريخ التسليم: (2017/11/ 12)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 29)، تاريخ القبول: (2017/12 /10)

Abstract

This study aims to determine the relation and the effect of financial risks on capital adequacy of the Algerian banking system for the period 2009-2015, by using Panel data models. The study has found that there is a statistically significant relationship between capital adequacy ratio and each of liquidity risk, capital risk and credit risk, while return on assets, return on capital and interest rate risk is not statistically significant

Keywords: Capital Adequacy, Return on Assets, Return on Equity, Panel Data.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة وتأثير المخاطر المالية على نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي الجزائري للفترة 2009-2015، باستخدام نماذج البانل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية، بينما معدل العائد على الأصول و معدل العائد على رأس المال ومخاطر الفائدة غير دالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على رأس المال، نماذج البانل.

مقدمة:

عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات تماشيا مع الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر، ومن أهم هذه الإصلاحات صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة، وهذا ما انعكس على زيادة عدد البنوك العاملة في الجزائر. تعبر نسبة كفاية رأس المال عن مقدار رأس مال البنك المناسب لهيكلة المالي، والذي يمكنه من مواجهة المخاطر بمختلف أنواعها، وبغرض التعرف على العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال، تم اختيار مجموعة من المحددات والمتمثلة في: معدل العائد على رأس المال، معدل العائد على الأصول، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال. وذلك لدراسة علاقتها وتأثيرها على كفاية رأس المال للجهاز المصرفي الجزائري واستخراج نموذج الدراسة.

في ظل ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

"هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية و كل من معدل العائد على رأس المال، معدل العائد على الأصول، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية؟"

أولا - نسبة كفاية رأس المال ومحدداتها:

1- كفاية رأس المال: أصدرت لجنة بازل أولى اتفاقياتها سنة 1988، وقد تضمنت نسبة كفاية رأس المال (capital adequacy ratio) وهي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر والتي يجب أن لا تقل عن 8%. كما تم تقسيم رأس المال إلى الشريحة الأولى والمتمثلة في رأس المال الأساسي (tier1 Core capital (basic equity): ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطيات المعلنة، أما الشريحة الثانية والمتمثلة في رأس المال المساند Supplementary capital(tier 2): ويتكون من الاحتياطيات غير المعلنة (يجب أن تكون بجودة الأرباح غير الموزعة)؛ احتياطيات إعادة التقييم والنتيجة عن إعادة تقييم الأصول لتعكس قيمتها الجارية بدل قيمتها التاريخية؛ المخصصات العامة/ الاحتياطيات العامة

لخسائر القروض عبارة عن احتياطات مخصصة لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض الممنوحة، الأدوات الهجينة رأس مال-دين وهي الأدوات التي تمتلك خاصية حق ملكية وحق مديونية في نفس الوقت؛ الديون طويلة الأجل أدوات الدين التي يزيد أجلها عن خمس سنوات تتم إضافتها إلى رأس المال المساند ولكن بحد أقصى قدره 50% من رأس المال الأساسي كما أنها تخضع لترتيبات الإطفاء الكافية. (Basel Committee, 1988, 1-21)

$$CAR = \frac{tier1capital + tier2capital}{creditrisk + marketrisk} \geq 8\%$$

نظرا لتوالي الأزمات المالية ونظرا للظروف التي شهدها النظام المالي العالمي منذ صدور اتفاقية بازل الأولى، أصبح من الضروري تعديل اتفاقية بازل لمواكبة هذه التطورات، وهذا ما تم، حيث صدرت اتفاقية بازل الثانية 2004.

وقد تضمنت اتفاقية بازل 2 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث تم إضافة المخاطر التشغيلية وتعديل مكونات رأس المال والذي أصبح يتكون من: الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) tier1: لم تتغير، و الشريحة الثانية (رأس المال المساند) tier2: لم تتغير، كما تم إضافة الشريحة الثالثة tier3: والمتمثلة في الديون قصيرة الأجل التي تغطي مخاطر السوق وذلك في حدود 250% من رأس المال الأساسي للبنك (Basel Committee, 2006, 12-13)

$$CAR = \frac{TotalCapital(tier1 + tier2 + tier3)}{creditrisk + 12.5\% (marketrisk + operationalrisk)} \geq 8\%$$

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كان لا بد من إجراء المزيد من التعديلات وقد صدرت اتفاقية بازل الثالثة في ديسمبر 2010، وتمثلت التعديلات التي مست نسب كفاية رأس المال في تعديل بنية رأس المال والنسب الدنيا المطلوبة (Basel Committee, 2011, 12-15):

- الشريحة الأولى لرأس المال **Tier 1 capital**: والتي قسمت بدورها إلى قسمين.
 - (أ) الأسهم العادية لرأس المال **common equity tier 1** والتي يجب أن لا تقل عن 4.5% من الأصول المرجحة بمخاطر. (ب) الشريحة الأولى الإضافية **Additional Tier 1**.
 - الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال (**common equity Tier 1+Additional**) لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة بمخاطر. **Tier 1**
- الشريحة الثانية **Tier 2 capital**: والتي لا تقل عن 2% من الأصول المرجحة بمخاطر.
- إجمالي رأس المال (**Tier1+Tier2**) لا يجب أن يقل عن 8% من الأصول المرجحة بمخاطر.
- مصدات المحافظة على رأس المال **capital conservation buffer**: تم إضافة شريحة إلزامية إلى بسط الحد الأدنى لرأس المال وهي عبارة عن أسهم عادية بنسبة 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطر تضاف إلى الشريحة الأسهم العادية لرأس المال بنسبة 4.5% ويجب أن لا يقل مجموعهما عن 7% من الأصول المرجحة بأوزان.
- مصدات لمواجهة التقلبات الدورية **Countercyclical buffer**: وهي عبارة عن حزمة أخرى من الأسهم العادية تتراوح بين 0-2.5% من الأصول المرجحة بمخاطر، يتم الاحتفاظ بها لمواجهة المخاطر النظامية خلال فترات الضغط.
- 2- نسبة كفاية رأس مال البنوك العاملة في الجزائر:
 - تخضع البنوك العاملة في الجزائر لتنظيمات بنك الجزائر، وفي هذا السياق أصدر بنك الجزائر النظام رقم 01-14 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وذلك وفقا لما يلي (بنك الجزائر، 2014، 21):
 - يجب أن لا يقل المعامل الأدنى للملاءة عن 9.5% بين مجموع الأموال الخاصة القانونية ومجموع وخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق المرجحة.
 - يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل.

- تحتفظ البنوك والمؤسسات المالية بوسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.
- يتكون بسط معامل الملاءة من الأموال الخاصة القانونية ويشمل مقامه مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق.
- يتم حساب المخاطر العملية بضرب المتطلب من الأموال الخاصة في 12.5% ونفس الأمر بالنسبة لمخاطر السوق.

3- المخاطر المالية:

- **معدل العائد على رأس المال (Return On Equity (ROE**: يمثل معدل العائد على رأس المال مقدار الربح الذي تحققه الشركة من خلال استثمار رأس مال المساهمين، فهي تبين كفاءة استخدام رأس مال الشركة، وهي نسبة مهمة للمساهمين إذ تبين ما إذا كانت المكافأة التي يحصلون عليها تكافئ المخاطر المفترضة، وهي تحتسب وفقا لنموذج DuPont كما يلي:

(Cîrciumaru, Siminică, Marcu, 2010, 1-2)

$$ROE = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} + \frac{\text{معدل دوران الأصول}}{\text{إجمالي الأصول}} + \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الربح الصافي}} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يفترض أن تكون هناك علاقة طردية موجبة بين معدل العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، فكلما زادت ربحية المساهمين كلما زادت حقوق الملكية وبالتالي زيادة كفاية رأس مال المصرف في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها.

- **معدل العائد على الأصول (Return On Assets (ROA**: يعتبر معدل العائد على الأصول من أكثر المعايير المستخدمة لقياس ربحية البنوك، ويتحدد بمنفعة الأصول في هامش الربح (قريشي، 2004، 91) أي:

$$ROA = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

طردية بين كفاية رأس المال و ROA فكلما زادت ربحية المصرف كلما زادت متانة أصوله وبالتالي تتراجع الأصول المرجحة بمخاطر وتزيد نسبة كفاية رأس المال.

- **مخاطر سعر الفائدة:** وتتمثل في المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى تغير القيمة الحالية والتوقيت المستقبلي للتدفقات النقدية (Basel Committee, 2015, 3) ويمكن قياسها بالصيغة التالية: مخاطر سعر الفائدة = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$ (خربوش، الزعبي، العبادي، 2004، 174) ويفترض أن تكون هناك علاقة عكسية بين مخاطر سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال وذلك لأن زيادة المخاطر سيؤدي لزيادة قيمة الأصول المرجحة بمخاطر وبالتالي تتراجع نسبة كفاية رأس مال البنك.
- **مخاطر السيولة:** وتتمثل في عدم توفر السيولة الكافية للمتطلبات التشغيلية للوفاء بالتزامات البنك (طهراوي، بن حبيب، 2013، 64)، ويمكن قياسها بالصيغة التالية: **مخاطر السيولة** = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$ (الأمين، البهلول، عمر الحارس، 173)، و تتمثل الأصول السائلة: النقد و الأرصدة السائلة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزينة الحكومية، ويفترض أن تكون هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة نسبة كفاية رأس المال فكلما زادت مخاطر السيولة كلما زادت قيمة الأصول المرجحة بمخاطر وبالتالي تتراجع نسبة كفاية رأس المال.
- **مخاطر الائتمان:** تعرف المخاطر الائتمانية عموماً بعدم قدرة أحد الأطراف بالتزاماته التعاقدية مما يعرض البنك للخطر، (طهراوي، بن حبيب، 2013، 61) ويمكن قياسها بالنسبة التالية: **مخاطر الائتمان** = $\frac{\text{إجمالي القروض} - \text{الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي الأصول}}$ ؛ وتعتبر هذه النسبة على مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة في عملية الإقراض (خربوش، الزعبي، العبادي، 2004، 174)، ويفترض وجود علاقة عكسية بين المخاطر الائتمانية و نسبة كفاية رأس المال فكلما زادت المخاطر الائتمانية سترداد قيمة الأصول المرجحة بمخاطر ائتمانية والموجودة في مقام نسبة كفاية رأس المال وبالتالي تراجعها.

- **مخاطر رأس المال:** ترجع هذه المخاطر لعدم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر والتي تصل إلى أموال المودعين والدائنين، كما تعبر عن دعم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وذلك حينما يواجه حقوق ملكية سالبة (خربوش، الزعبي، العبادي، 2004، 174)، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية: **مخاطر رأس المال = حقوق الملكية / الأصول الخطيرة.**

ثانيا - تأثير المخاطر على درجة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجزائر

1- عينة و متغيرات الدراسة:

- فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تم اختيار كل البنوك التجارية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والبالغ عددها عشرون بنكا خلال الفترة 2009-2015، و تم اختيار هذه الفترة حسب توفر المعلومات ولتشمل العينة على كل البنوك العاملة في الجزائر، وذلك لوجود بنوك على غرار بنك السلام الذي بدأ النشاط الفعلي سنة 2008.
- تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع وهو نسبة كفاية رأس المال (y) والذي تم الحصول عليه من البنك المركزي الجزائري والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معدل العائد على رأس المال (X_1)، معدل العائد على الأصول (X_2)، مخاطر معدل الفائدة (X_3)، المخاطر الائتمانية (X_4)، مخاطر السيولة (X_5)، و مخاطر رأس المال (X_6)؛ والتي تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للفترة المعنية.

2- نماذج البانل panel data:

يقصد مصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المعروفة بنماذج البانل، مجموعة من المشاهدات تتكرر لدى مجموعة من الأفراد خلال عدة فترات زمنية، بحيث أنها تجمع بين البيانات المقطعية التي تصف سلوك عدة أفراد أو وحدات مقطعية (دول، شركات وغيرها) عند فترات زمنية معينة وبين السلاسل الزمنية التي تصف مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل أفراد العينة تسمى بنماذج البانل المتوازنة أما إذا اختلفت الفترة من فرد إلى آخر تسمى نماذج البانل غير المتوازنة (بدراوي، 2014-2015، 201). وبما أن عينة الدراسة تشتمل على 20 بنكا لمدة 7 سنوات، فهي تدخل ضمن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمعروفة بنماذج البانل.

يتم تعريف نماذج البانل لعدد N من المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية T بالصيغة الموالية: (رتبة، 2014، 154)

$$y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (01)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N \quad T = 1, 2, 3, \dots, T$$

يمثل it قيمة المتغير التابع في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t ، تمثل β_{0i} قيمة نقطة التقاطع في الملاحظة i ، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$ قيمة المتغير المستقل (المفسر) z في الملاحظة i في الفترة الزمنية t أما ε_{it} قيمة الخطأ في الملاحظة i عند الفترة t .

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression model:

يعتبر أبسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات β_{0i} و β_j ثابتة لجميع الفترات (إذ يهمل اثر الزمن)، وبالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة (01) على الشكل الموالي لنتحصل على صيغة النموذج التجميعي: (رتبة، 2014، 155)

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (02)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N \quad T = 1, 2, 3, \dots, T$$

حيث: $0 = E(\varepsilon_{it})$ و $\sigma_\varepsilon^2 = \text{var}(\varepsilon_{it})$ ، ويتم تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects model:

يتميز نموذج التأثيرات الثابتة بمعرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 مختلفة من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة البيانات المقطعية (عدم تجانس التباين بين المجاميع)، وعليه يمكن صياغة نموذج التأثيرات الثابتة وفقاً للصيغة الموالية: (رتبة، 2014، 155)

$$y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (03)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N \quad T = 1, 2, 3, \dots, T$$

حيث: $0 = E(\varepsilon_{it})$ و $\sigma_\varepsilon^2 = \text{var}(\varepsilon_{it})$ ، ويكون تغير المعلمة β_0 في بيانات المجاميع المقطعية وليس عبر الزمن، حيث يبقى ثابت عبر الزمن لكل مجموعة بيانات مقطعية وفي حالة دراستنا الحالية التي تعتبر البنوك فيها هي المجاميع المقطعية فيكون التغير في المعلمة من بنك إلى آخر وليس عبر الزمن لكل بنك.

يتم تقدير نموذج الآثار الثابتة بإضافة متغيرات وهمية (dummy variables) تأخذ القيم (0,1) وذلك للسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجموعات المقطعية بقدر (N-1)، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية والتي يطلق عليها في حالة نموذج الآثار الثابتة اسم المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، وعليه تصبح المعادلة رقم (03) كما يلي: (الجمال، 2012، 271)

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (3.1)$$

$$i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث تمثل $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 .

- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects model:

يفترض نموذج التأثيرات العشوائية أن الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي قدره صفر وتباين يساوي σ_ε^2 ، كما يفترض ثبات تباين الخطأ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من مجموعات البيانات المقطعية خلال فترة محددة حتى يكون النموذج صحيحا، وبالتالي في حالة وجود خلال في الفروض السابقة يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية النموذج الملائم. هذا ويفترض نموذج التأثيرات العشوائية أن معامل القطع β_{0i} كمتغير عشوائي مقداره u أي: (رتيبة، 2014، 156-157)

$$\beta_{0i} = \mu + v_i, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad (4)$$

و بتعويض المعادلة (4) في المعادلة (3) نحصل على نموذج الآثار العشوائية كما يلي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad (04-1)$$

$$i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث: v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، ويمتاز بالخواص التالية:

$$\sigma_v^2 \text{var}(v_i) = 0E(v_i) \quad \text{و} \quad \sigma_\varepsilon^2 \text{var}(\varepsilon_{it}) = 0E(\varepsilon_{it})$$

و يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعمقة (Generalized Least Squares). (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

3- تقدير النموذج:

- اختبار سكون البيانات المقطعية عبر الزمن:

قبل دراسة البيانات المقطعية عبر الزمن، يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وذلك بدراسة جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، والجدول الموالي يبين نتائج دراسة جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم(01): نتائج اختبار جذر الوحدة (panel unit roots tests)

variable	Levin, Lin & Chu t*	Im, Pesaran and Shin W-stat	ADF - Fisher Chi-square	PP - Fisher Chi-square
	Level	Level	Level	Level
y	-176.259 (0.000)	-16.8778 (0.000)	42.6373 (0.3584)	82.2518 (0.0001)
X1	-8.51 (0.000)	-6.52 (0.000)	79.79 (0.0002)	71.66 (0.001)
X2	-15.11 (0.000)	-4.617 (0.000)	87.01 (0.000)	83.56 (0.0001)
X3	-10.15 (0.000)	-1.90 (0.028)	60.58 (0.019)	109.28 (0.000)
X4	-8.63 (0.000)	-0.94 (0.173)	48.82 (0.159)	94.19 (0.000)
X5	-9.28 (0.000)	-1.89 (0.029)	61.33 (0.016)	105.09 (0.000)
X6	-179.42 (0.000)	-16.62 (0.000)	40.83 (0.433)	82.17 (0.000)

من إعداد الباحثين، باستخدام برنامج 10 Eviews.

تتمثل الفرضية الصفرية للاختبارات الأربعة في وجود جذر وحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، أما الفرضية البديلة فتتمثل في عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، فإذا كان الاحتمال أقل من 0.05 نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة والسلاسل مستقرة. من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتغيرات: x1, x2, x3, x5 مستقرة وفقاً للاختبارات الأربعة. بينما المتغير x4 غير مستقر بالنسبة للاختبار (Im, Pesaran and Shin W-stat) واختبار (ADF - Fisher Chi-square) غير أنه مستقر بالنسبة للاختبارين المتبقين وبالتالي يمكن اعتبار السلسلة مستقرة، وكذلك بالنسبة للمتغير x6 الذي يعتبر أنه غير مستقر بالنسبة للاختبار (ADF -

(Fisher Chi-square) لوجود جذر وحدة ومستقر بالنسبة للاختبارات الثلاثة المتبقية وعليه يمكن اعتبار السلسلة مستقرة، ونفس الأمر بالنسبة لـ y فهي غير مستقرة بالنسبة لاختبار (ADF - Fisher Chi-square) غير أنها مستقرة بالنسبة لباقي الاختبارات؛ إذ أنه يمكن الاعتماد في دراسة جذر الوحدة على نتائج اختبار واحد أو عدة اختبارات أو يمكن الاعتماد على الأغلبية، وعليه يمكن اعتبار متغيرات الدراسة مستقرة وفقا لأغلبية الاختبارات.

1- تقدير النموذج:

سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن الثلاثة، ويمكن تلخيص النتائج في المرفق رقم (01).

بعد تقدير النماذج، نقوم باستخدام اختبار (Hausman test) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تنص الفرضية الصفرية لاختبار هاوسمان على أن نموذج الآثار العشوائية هو المناسب أما الفرضية البديلة فتتص على أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب، ويتم الاختيار بمقارنة قيمة الاحتمال (p value) عند مستوى معنوية 5%.

من خلال مخرجات برنامج Eviews فإن $p \text{ value} = 0.1373 < 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

نقوم باختبار wald للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة حيث تنص الفرضية الصفرية على أن النموذج التجميعي هو المناسب وتكون المتغيرات الوهمية مساوية للصفر، بينما تنص الفرضية البديلة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب. وبما أن $p \text{- value (F-statistic)} = 0.0000 < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الانحدار التجميعي غير مناسب.

وعليه يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب للتنبؤ، ويتم إعادة تقديره والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تقدير معلمات دالة كفاية رأس المال باستخدام نموذج الآثار العشوائية.

Dependent Variable: Y				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/27/17 Time: 16:14				
Sample: 2009 2015				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 20				
Total panel (balanced) observations: 140				
Swamy and Arora estimator of component variances				
	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Peob.
c	-0.270705	0.111987	-2.417285	0.0170
X1	0.120681	0.370444	0.325773	0.7451
X2	-0.297286	0.902807	-0.329291	0.7425
X3	0.000835	0.007515	0.111153	0.9117
X4	0.182662	0.072246	2.528347	0.0126
X5	0.344330	0.131459	2.619285	0.0098
X6	0.961603	0.021619	44.47928	0.0000
R-squared	0.952284			
Adjusted R-squared	0.950132			
F-statistic	442.3907			
Prob(F-statistic)	0.000000			
Durbin-Watson stat	1.0488310			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews.10.

2- تفسير النموذج:

- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared}=0.95$) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر 95% من المتغير التابع (كفاية رأس المال)، أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى.
- بلغت قيمة اختبار فيشر ($F\text{-statistic}= 442.3907$) باحتمال ($\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.00000$) وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع، وبالتالي فالنموذج المقدر جيد وصالح للتنبؤ.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة غير دالة إحصائيا بين معدل العائد على رأس المال و نسبة كفاية رأس المال ($\text{sig} : 0.7451 > 0.05$)، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية بين معدل العائد على رأس المال ونسبة كفاية رأس المال. وتعود هذه النتائج لكون القطاع المصرفي الجزائري لا ينمو بشكل مطرد وبالتالي لا يتطلب زيادة رأس المال، إضافة لضعف المنافسة نتيجة لسيطرة البنوك العمومية على القطاع وتقسيم السوق عن طريق تخصص البنوك، أما العلاقة الموجبة فهي عكس النظرة العامة والتي مفادها أن رغبة البنوك في الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة تتطلب الاستثمار في مجالات قليلة المخاطر مثل القروض قصيرة الأجل وسندات الخزينة وبالتالي تحقيق عائد ضعيف على حقوق الملكية.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة غير دالة إحصائيا بين معدل العائد على الأصول و نسبة كفاية رأس المال ($\text{sig} : 0.7425 > 0.05$) وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال. وتبين العلاقة السالبة أن ربحية المصرف تقلل من نسبة كفاية رأس المال وهذا عكس النظرية الاقتصادية والتي مفادها أن زيادة الربحية تؤدي إلى زيادة كفاية رأس مال المصرف.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط سالبة غير دالة إحصائيا بين معدل مخاطر معدل الفائدة و نسبة كفاية رأس المال ($\text{sig} : 0.9117 > 0.05$) وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية بين خاطر معدل الفائدة ونسبة كفاية رأس المال، ويمكن إرجاع غياب الدلالة الإحصائية بين المتغيرين لعدم وجود توازن بين القروض الممنوحة والودائع لدى الجهاز البنكي الجزائري بشكل يظهر اثر مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال.
- يظهر من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين مخاطر السيولة و نسبة كفاية رأس المال ($\text{sig} : 0.0126 > 0.05$) وبالتالي فمخاطر السيولة دالة في كفاية

- رأس المال، غير أن العلاقة الموجبة غير منطقية من الناحية الاقتصادية، فزيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ستؤثر سلبيا على نسبة كفاية رأس المال.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين المخاطر الائتمانية و نسبة كفاية رأس المال ($\text{sig} : 0.0198 > 0.05$)، وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين خاطر معدل الفائدة ونسبة كفاية رأس المال، غير أن العلاقة الموجبة معاكسة للنظرية الاقتصادية فكلما زادت المخاطر الائتمانية كلما زادت الأصول المرجحة بمخاطر (مقام نسبة كفاية رأس المال) ومنه تقل نسبة كفاية رأس المال.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين مخاطر رأس المال و نسبة كفاية رأس المال ($\text{sig} : 0.0000 > 0.05$)، وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين خاطر معدل الفائدة ونسبة كفاية رأس المال، وهي علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية فارتفاع رأس مال المصرف يؤدي إلى انخفاض المخاطر وبالتالي زيادة نسبة كفاية رأس مال المصرف.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 25 سبتمبر 2014، ص 21
- 2- قريشي، محمد جموعي.(2004) تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة 1994-200 الجزء الأول، مجلة الباحث - العدد 3، ص:91
- 3- خريوش، حسني، و الزغبي، خالد عبد العال، و العبادي، محمد عيسى.(2004). العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2، ص: 174-175
- 4- طهراوي، أسماء، عبد الرزاق، بن حبيب.(2013). إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد1، ص:61، ص:64

- 5- بدروي، شهيناز. (2014-2015). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 18 دولة نامية خلال الفترة (1980-2012)، جامعة أبي بكر بن قايد تلمسان، الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص: 154
- 6- رتيعة، محمد. (2014). استخدام نماذج بيانات البانك في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، ص: 155
- 7- يحيى الجمال، زكريا. (2012). اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، ص: 271

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Basel Committee on banking supervision, INTERNATIONAL CONVERGENCE OF CAPITAL MEASUREMENT AND CAPITAL STANDARDS, Basle, July 1988, p: 1-21
- 2- Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework comprehensive Version, Bank for International Settlements, June 2006, p:13
- 3- Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, December 2010 (rev June 2011), p:12-15
- 4- Cîrciumaru, Daniel, &Siminică, Marian , &Marcu, Nicu . (2010).A study on the return on equity for the romanian industrial companies, *Annals of University of Craiova–Economic Science*, vol 2, issue 38, p: 1-2
- 5- Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document Interest rate risk in the banking book Issued for comment by 11 September 2015, June 2015, p3

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج تقدير النموذج باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن الثلاثة.

variabls	Pooled regression model	Fixed effects model	Random effects model
	Y		
canstant	-0.582476 (0.000)	-0.218639 (0.0614)	-0.270705 (0.0170)
X1	0.663090 (0.0833)	-0.069256 (0.8639)	0.120681 (0.7451)
X2	-1.548100 (0.1132)	0.163076 (0.8681)	-0.297286 (0.7425)
X3	-0.002461 (0.8294)	0.001213 (0.8728)	0.000835 (0.9117)
X4	0.251748 (0.0039)	0.176105 (0.0212)	0.182662 (0.0126)
X5	0.781038 (0.000)	0.285154 (0.0382)	0.344330 (0.0098)
X6	0.958665 (0.000)	0.963818 (0.000)	0.961603 (0.000)
d2		0.058703 (0.4417)	
d3		-0.043403 (0.5437)	
d4		-0.020538 (0.7485)	
d5		-0.014311 (0.8307)	
d6		-0.014999 (0.8198)	
d7		-0.004915 (0.9397)	
d8		-0.014122 (0.8329)	
d9		0.053702 (0.4169)	
d10		0.489797	

		(0.0000)	
d11		-0.548468 (0.0000)	
d12		-0.020813 (0.7762)	
d13		-0.027745 (0.7248)	
d14		-0.008419 (0.9007)	
d15		-0.000235 (0.9974)	
d16		0.020872 (0.7472)	
d17		-0.011648 (0.8560)	
d18		-0.008702 (0.8968)	
d19		-0.009679 (0.8861)	
d20		-0.016064 (0.8012)	
Adjusted R- squared	0.916370	0.972276	0.952284
F-statistic	242.8898	159.9176	442.9307
Prob(F- statistic)	0.000000	0.000000	0.000000
Durbin- Watson stat	0.558699	1.233962	1.048310

فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000 - 2015.
The effectiveness of monetary policy as a mechanism to reduce
the economic cycles in Algeria for the period 2000-2015

د/ شبوطي حكيم، مراح ياسين، جامعة المدية، الجزائر.

تاريخ التسليم: (10/ 2017/09)، تاريخ التقييم: (15/ 2017/11)، تاريخ القبول: (18/ 2017/11)

Abstract

Constant changes are inherent in economic activity while imbalances and fluctuations are an integral part of this activity. Moreover, a continuity character prevails over all these changes and periods of prosperity and expansion followed by periods of deflation, sometimes strong, characterize the imbalances and fluctuations, and can even reach the degree of economic recession. these periods are called economic cycles, and are in fact an inseparable phenomenon of capitalist economic activity characterized by the difficult mastery of macroeconomic changes exposed to fluctuations due to shocks in aggregate supply or aggregate demand. These cycles are reflected by relevant indicators such as oil consumption, the growth rate of GDP, as well as by the volume of jobs, the general level of prices and the dynamics of the financial circle. All these factors have many consequences especially unemployment and inflation, The state intervenes through several mechanisms to control the negative consequences of economic cycles, the main one is the monetary policy, and this through the application of expansionist or deflationary policies. But there are others who see economic cycles as essential mechanisms that allow the economy to regenerate itself automatically. Thus, they ask the state not to interfere to regulate the consequences of economic cycles.

Keywords: Economic cycle, in-kind courses, economic cycle effects, economic cycle control mechanisms.

المخلص

عالجنا في هذه الدراسة إشكالية الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها وجود الدورات الاقتصادية في الجزائر، متأنية من تذبذبات الناتج المحلي الحقيقي، إلا أنها تتميز بقصر مدتها خاصة في مرحلة الانكماش باعتبار أنها ذات طبيعة هيكلية متعلقة ببنية الناتج الوطني ومساهمة القطاعات المحركة للنمو، وهذا راجع لطبيعة التذبذبات التي يعاني منها الناتج المحلي الإجمالي، من خلال النسبة التي يساهم بها قطاع المحروقات في قيمة الناتج الإجمالي، أي أن الدورات الاقتصادية مردها إلى صدمات سعر النفط الذي يتميز بعدم الاستقرار، مما ولد ضغوطا على السياسة النقدية وتدهور سعر صرف الدينار، وهو ما يحتم على البنك المركزي التدخل بسياسة نقدية للحد من الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، وتتدخل الدولة بعدة آليات للتحكم في الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، أهمها آلية أساسية هي السياسة النقدية، من خلال تطبيق سياسات توسعية أو انكماشية، إلا أن هناك من يرى بأن الدورات الاقتصادية آلية ضرورية يجدد الاقتصاد نفسها آليا من خلالها، أي ينادون بعدم تدخل الدولة لعلاج آثار الدورات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الدورة الاقتصادية، الدورات العينية، آثار الدورة الاقتصادية، آليات التحكم في الدورة الاقتصادية.

مقدمة:

تتميز معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري على المديين الطويل والقصير بتذبذبات تتمثل في موجات صعود وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، ففي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه شهدت عدة فترات توسع وفترات انكماش اقتصادي، اختلفت ما بين صدمات عرض، تمثلت في الطفرة التكنولوجية التي شهدتها الاقتصاد الوطني سنوات السبعينات، والتي جعلته يشهد أطول فترة انتعاش في تلك المرحلة، إضافة إلى الصدمة الطاقوية التي تلتها بعد ذلك، وقد عرف أيضا صدمات مردها إلى الطلب الكلي من خلال الصدمات النقدية والمالية التي عرفها سنوات التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة، سواء بتنفيذ برامج التعديل الهيكلي والاستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أو من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على نظرية الدورات الاقتصادية النقدية.

تختلف سياسات التحكم في آثار الدورات الاقتصادية من دولة لأخرى، إذ لا توجد سياسة معينة للتحكم بآثار الدورات الاقتصادية، كما أن هناك من يرى بأن التقلبات الاقتصادية آلية ضرورية تميز الاقتصاد الديناميكي، وبذلك لا يكون هناك مبررا لمعالجتها من خلال سياسات الدولة الاقتصادية باعتبارها (الدورات الاقتصادية) أمرا مرغوبا فيه، يتم من خلالها الاقتصاد لنفسه آليا، وما يميز الاقتصاد الوطني أنه يجمع بين الأزمات النقدية والمالية التي ترد على الطلب، وأزمات عينية حقيقية ترد على العرض الكلي، جعل الدولة تتدخل من خلال سياساتها الاقتصادية للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية، وتعد السياسة النقدية آلية أساسية للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية ذات فعالية كبيرة في الحد من آثار الدورات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم والبطالة، إضافة إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، سوف نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. **تعريف الدورات الاقتصادية:** تعددت تعريفات الدورات الاقتصادية، من مفكر اقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، ومن زمن إلى آخر، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، كما أن هناك من ينظر إلى الدورة الاقتصادية من زاوية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومدى شدتها، وعموما نورد بعض هذه التعاريف على النحو الآتي:

التعريف الأول: الدورة الاقتصادية " هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة شدة التقلبات" (رمزي زكي، 1998، ص: 143).

التعريف الثاني: الدورة الاقتصادية " هي تلك الاختلالات التي تطرأ للاقتصاد الكلي، المتأنية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية". (العمر، 2003، ص: 82).

التعريف الثالث: الدورات الاقتصادية "هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات، وتتألف من توسعات تظهر في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش 53 والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليس دورية" (مرغيت، 2016، ص: 2) .

وعموماً يمكن القول أن الدورات الاقتصادية هي: تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي الكلي للدول وتؤثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الاقتصادية.

2. خصائص الدورات الاقتصادية: من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الاقتصادية تتميز بعدة خصائص نذكر منها" (مرغيت، 2016، ص: 2):

- أ - الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيراً مخصوصاً بذاته.
- ب - الدورات الاقتصادية هي تعاقب فترات من التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي الكلي.
- ج - تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركاً مشتركاً: بمعنى أن لهم نمط سلوك منظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية.
- د - تكون الدورة الاقتصادية متكررة وليست دورية: فالتكرارية تعني أن نمط الانكماش والتوسع سيظهر مرة ومرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ.
- و - تتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها: فحالات هبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو آخر أقوى، ونظراً لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمراً في غاية الأهمية.

3- مؤشرات الدورات الاقتصادية: لها عدة مؤشرات تبين حدوثها نذكر منها ما يلي (موسوي، 2011، ص- ص: 142-144).

أ- **استهلاك النفط:** يعد استهلاك النفط كمؤشر حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدوثها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في انخفاض عوائد الدول المصدرة له، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من الـ PIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط "الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر، يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في الإنتاج.

ب- **الاستهلاك والاستثمار:** وهما المكونان الرئيسيان للدخل الوطني، والدورات الاقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيراً مباشراً.

ج- **الإنتاج الصناعي والبناء:** يتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كآلات والأجهزة الصناعية) الأكثر تأثراً من صناعة السلع الاستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثره بشروط التمويل وأسعار الفائدة وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

د- **حجم التشغيل:** تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية.

و- **المستوى العام للأسعار:** يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرونة أو غير مرن، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

هـ- **الأرباح:** تنخفض أرباح قطاع الأعمال بحدّة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

م- **الدائرة المالية:** تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشراً حساساً للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تتعدهم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال تراجع الإقراض لدى

الجهاز المصرفي والمالي، وتتهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة: إثبات الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري: يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في قيمة نمو الناتج المحلي الحقيقي، المؤشر الأبرز للدلالة على حدوث الدورات الاقتصادية في الجزائر من عدمها، إذ يعتبر المرآة العاكسة لحجم النشاط الاقتصادي وأدائه، وقد تم التركيز على هذا المؤشر بالذات لتفادي الزيادة الظاهرية في الناتج المحلي الإجمالي، أي يمكن أن يكون هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الاقتصاد يمر بمرحلة انكماش اقتصادي لأن الزيادة مردها للزيادة للمستوى العام للأسعار، وعليه من خلال هذا المؤشر يمكننا تتبع إمكانية حدوث الدورات من عدمها في الجزائر، ففي الوقت الذي يسجل ارتفاعا متزايدا نكون أمام مرحلة التوسع في الدورة الاقتصادية، والعكس في حالة تسجيله انخفاضاً متتالياً نكون أمام مرحلة الانكماش.

1. تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 - 2012 وإثبات الدورات الاقتصادية في

الاقتصاد الجزائري: تبنت الجزائر في نهاية 1995 برنامج تعديل هيكلي، هدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة مستويات مقبولة للنمو، وقد سمحت هذه السياسة بمضمونها الهادف إلى تحقيق الاستمرار بالدخول في الألفية الثالثة باقتصاد مغاير لذلك الذي كان سائدا سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال مواصلة التنمية عن طريق المخططات، ولكن في ظل اقتصاد السوق، فقد أوجدت هذه المعايير للاقتصاد الجزائري مع إرادة تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على المداخل المعتبرة المتأتية من الطفرة المحققة في أسعار النفط، رغبة لدى السلطات في احتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية من خلال وضع برامج تنمية خماسية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، وبالرغم مما يقال عن التذبذب الحاصل في بعض النتائج الاقتصادية، خصوصا ما تعلق منها بدفع عجلة النمو، فقد حقق الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية خارج قطاع المحروقات، ومع بداية سنة 2000 تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، وقد سجل تراجع للمديونية العمومية الداخلية في حين أن جاري الديون العمومية الخارجية يتجه نحو الاستقرار، بينما تظل التوازنات المالية مستقرة بشكل عام بالنظر إلى الأموال المتوفرة في صندوق ضبط الإيرادات التي جاءت كنتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، والتي مكنت الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 من إطلاق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، وقد اتسمت هذه العملية بتعزيز مطرد للتوازنات المالية الكلية وتطور إيجابي للاقتصاد الفعلي، وقد

تطورت المؤشرات المالية الكلية الأساسية على النحو الآتي (الآلية الإفريقية للتقييم، 2008، ص - ص: 130-132).

بلغ النمو الاقتصادي 3 ٪ بشكل عام و 6.4 ٪ خارج قطاع المحروقات لسنة 2007، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 9.8 ٪ الخدمات 6.8 ٪ لسنة 2007. تسجيل موازنات محتملة في مجال الميزانية بفضل الوفرة التي يقدمها صندوق ضبط الإيرادات . التحكم في التضخم ضمن سياق توسيع النفقات العامة وفائض السيولة.

انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى الدين العام، واستقراره في مستوى يقل عن مليار دولار (880 مليون دولار) لسنة 2006.

تسجيل تزايد في قروض الاقتصاد تم توجيهه نحو القطاع الخاص.

تسجيل تحسن في الوضعية الخارجية والتي تعززت بشكل كبير من خلال زيادة عائدات تصدير المحروقات.

بلغ صافي احتياط الصرف أزيد من 130 مليار دولار في 2008، أي ما يعادل حوالي 40 شهرا تقريبا من الاستيراد.

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّت بفضل الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات سمحت بتسجيل نمو إجمالي بلغ 4 ٪ سنة 2003 مقارنة 7.6 ٪ سنة 2002 وهو نمو مقبول مقارنة بسنوات التسعينات (banque d'Algérie, 2005, p :22)، ليلبلغ 3 ٪ عام 2007 مقابل 2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر ب 3,6 ٪ مقابل 5,6 ٪ عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007 ب 44 ٪ من الناتج الإجمالي، ونتيجة لذلك بلغ النمو الاقتصادي إجمالا 3 ٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 ثم انخفض ب 0.9 ٪ عام 2007 مقارنة بعام 2006، ليلبلغ حوالي 12034.4 مليار دج سنة 2010، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام (PIB) 6.3 ٪ وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية بزيادة 9,8 ٪ وقطاع الخدمات الذي حقق زيادة ب 6,8 ٪، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الهضاب العليا والجنوب، ويمكن إثبات الدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال تذبذب الناتج المحلي الحقيقي للفترة 2000-2012.

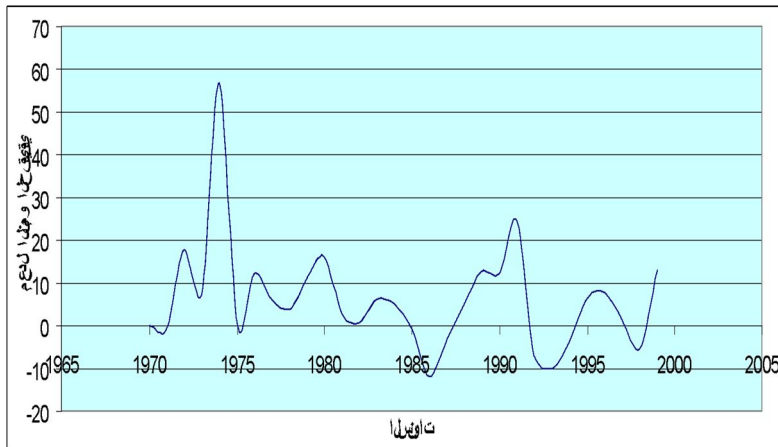
الجدول رقم 01: يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من 2000 – 2012. الوحدة مليار دج.

السنوات	PIB	PIB%	المؤشر العام	PIBr	PIBr%
2000	4123,5	2.2	95,97	4296,6552	31,74
2001	4227,1	2.6	100	4227,1	-1,62
2002	4522,8	4.7	101,43	4459,03579	5,49
2003	5252,3	6.9	105,75	4966,71395	11,39
2004	6149,1	5.1	109,95	5592,63302	12,60
2005	7562	5.1	111,47	6783,88804	21,30
2006	8514,8	2	114,05	7465,84831	10,05
2007	9366,6	3	118,24	7921,68471	6,11
2008	11077	2.4	123,98	8934,58622	12,79
2009	10007	2.4	131,1	7632,95195	-14,57
2010	12034	3.3	136,23	8833,88387	15,73
2011	14481	2.5	142,39	10169,9558	15,12
2012	12845	3.6	155,1	8281,62476	-18,57
2013	16569.3	2.8	160.1	10349,34	24,97

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

وحتى تكون الصورة أوضح عن مدى حدوث الدورات الاقتصادية في الجزائر، كان من اللازم تمديد فترة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970 - 2012.

الشكل رقم 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1970 – 2000.



المصدر: (بوعلي، مرجع سبق ذكره، ص252).

ومن الشكل نلاحظ مراحل الدورات بشكل واضح حيث تمثل سنة 1974 سنة رواج وسنة 1975 سنة ركود، أي أن مرحلة 1970 - 1974 تمثل مرحلة التوسع، وهذا بفعل انتهاء المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول وما كان لهما من أثر على التنمية بفعل إقامة الصناعات المصنعة والاهتمام بالقطاع الفلاحي، وسجلت سنة 1975 ركود بفعل تأخر انطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني ليستعيد الاقتصاد نشاطه مع انطلاق التطبيق، أما سنة 1980 فتتمثل سنة رواج وذلك مع انتهاء تطبيق المخطط الرباعي الأول ونهاية فترة إعادة تقييم التوجه العام للاقتصاد (سنة واحدة)، وسنة 1986 سنة ركود نتيجة أزمة المحروقات ومدى أهميتها ومساهمتها في الميزان التجاري والموازنة العامة للجزائر، ومثلت سنة 1991 سنة رواج نتيجة بداية تطبيق برنامج الإصلاح المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والمتمثل في اتفاقية الاستعداد الائتماني الأولى، أما سنة 1993 فهي سنة ركود فهذا راجع للوضع الذي مرت به الجزائر من تصفية معظم المؤسسات أو مسح ديونها وهو ما يكلف الخزينة أموالا طائلة إضافة إلى الوضع الأمني وما طال المؤسسات المتبقية من تخريب ونهب (دحمانى سмир بوعلي، 2008، ص:252)، أما الدورات الاقتصادية التي حدثت في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2012 فهي كالتالي:

مع بداية سنة 2000 انطلقت الجزائر في تطبيق برامج تنمية خماسية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو قوية، خاصة وأن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتاج المحلي الخام، كما أن سياسة الإنعاش هذه تستهدف بالدرجة الأولى رفع معدل النمو خارج المحروقات الذي يبقى على الرغم من معدله الهام نسبيا يبقى ضعيفا مقارنة بالموارد المالية الموظفة.

وشهد الاقتصاد الوطني فترة توسع امتدت من بداية سنة 1999 بمعدل نمو حقيقي بلغ 13.33% مقارنة بسنة 1998 أين بلغ معدل -5.4% إلى غاية بداية سنة 2001 بمعدل نمو حقيقي لسنة 2000 بـ 31.74%، وهو أعلى معدل نمو حقيقي يشهده الاقتصاد الوطني في الفترة 2000-2012، ويعود السبب في هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي بلغ 7 مليار دولار ليصبح 15 مليار دولار بعد إضافة مبلغ 8 مليار دولار كبرنامج تكميلي متضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع، هذا من جهة إضافة إلى تحسين الوضع الأمني والانطلاق في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض تشغيل الشباب من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أما الفترة الممتدة من نهاية سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 فهي تعتبر أطول فترة توسع عرفها الاقتصاد الوطني، وذلك بتسجيلها لمعدلات نمو حقيقية تصاعدية ابتداء من سنة 2002 بمعدل نمو حقيقي بلغ 5.49% لتصل 21.3% سنة 2005، ثم تصبح متذبذبة إلى غاية سنة 2008، إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى النمو الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، إضافة إلى معدل النمو المحقق من طرف القطاعات الرئيسية كالزراعة الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة بـ 19.7%، وقطاع الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة له خلال الفترة بـ 11.6%، ويعود هذا التحسن في هذه القطاعات إلى برامج الاستثمارات العمومية التي لعبت دورا هاما في تحقيق هاته النتائج، إذ أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، من خلال برنامج دعم النمو 2005-2009، وكذا برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج تنمية الهضاب والمناطق السهلية، حيث شهدت سنة 2009 انخفاضا قويا في معدل النمو الحقيقي بلغ -14.57% في دورة هبوط ناتجة عن تأثير الاقتصاد الوطني بدورة أسعار المساكن التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى ركود اقتصادي حاد في معظم الاقتصاديات المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط في سنتي 2008 و2009 على التوالي، كما أن سنة 2009 شهدت تراجعا ملحوظا في الكميات المصدرة بواقع -6.2% وذلك بفعل تخفيض الشركة الأجنبية المشاركة لصادراتها، هذا من جهة، كما أن هناك عامل آخر ذو أدى إلى تحقيق هذا المعدل السلبي، يتمثل في تراجع نفقات رأس المال للدولة بـ 51.1% وذلك للمرة الثانية على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على حجم الطلب الداخلي.

2. **فعالية السياسة النقدية كآلية للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية:** يتم اللجوء إلى تطبيق سياسة نقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية، حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية، لتحقيق أهداف نهائية وذلك من خلال تسطير أهداف أولية وأهداف وسيطية يتم من خلالها الانتقال لتحقيق الأهداف النهائية.

إن تطبيق سياسة نقدية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، عدا تلك المتعلقة بقطاع السكن، وكذلك تدعيم سعر صرف الدينار الجزائري، إضافة إلى تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل.

باعتبار أن السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الاقتصادية الفعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر، باعتبار أن العامل النقدي " الصدمة النقدية " من أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث

دورات اقتصادية وما ينجم عنها من آثار مدمرة كالتضخم والبطالة وتراجع النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة الإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية للاقتصاد، تطرح إشكالية السيولة النقدية في الجزائر، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية، والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الإستيعابية، فارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الإيرادات سنة 2000 أدى إلى تراكم متزايد للأصول لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي، وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك لأن الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية أمام مجموعة تحديات أهمها تراكم السيولة النقدية، وكذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية(رايس، 2011، ص:75).

وعند تتبع أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل إصدار قانون النقد والقرض، نجد أنه لم يكن لها أي دور هادف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد، ومنه التحكم في مختلف المتغيرات والمؤشرات النقدية، وهو ما تم تداركه من خلال قانون النقد والقرض 10/90 المعزز بالأمر 03 - 11 ، وذلك بإعادة الاعتبار لدور الجهاز المصرفي ومكانة السياسة النقدية كآلية فعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية وإدارتها، والانتقال لاستخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية، تعتبر سنة 1990 نقطة التحول في النظام النقدي والمالي في الجزائر ودور السياسة النقدية، وعموما يمكن طرح مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000 - 2012 كما يلي:

1.2. تطور وضعية الكتلة النقدية: بلغ تطور الكتلة النقدية 2M متوسط معدل نمو 13% سنة 2000 بعد أن كانت 14.9% سنة 1998، ويرجع سبب ذلك الانخفاض في نمو الكتلة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية تفسفية صارمة، متمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، أما ارتفاع حجم السيولة النقدية 2m في سنة 2001 بلغ 2071.8 مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000، محققة نمو 24.9%، وهذا راجع إلى زيادة أرصدة الأصول الخارجية لدى بنك الجزائر، إضافة إلى انطلاق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة ايجابيا على الوضع النقدي والمالي سنة 2003، في تحسن معدلات التضخم وتسجيل انتعاش معتبر في النمو الاقتصادي، وهو ما يبرز دور السياسة النقدية في مجال الضبط النقدي والاقتصادي (banque d'Algérie, 2004, p :129).

خلال الفترة 2000 - 2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة 2000 - 2009 انتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10246,9 مليار دج سنة 2008 لتبلغ سنة 2010 مبلغ 11997.0 مليار دج ومبلغ 13922.4 مليار دج سنة 2011 بتراجع متوسط عن سنة 2010 بـ 13.84% (بنك الجزائر، 2011، ص-ص: 171، 129).

من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الإدارات المالية من طرف الخزينة، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004 ، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي (رايس، 2011، ص: 76).

إلا أنه ما يلاحظ على طول فترة الدراسة هو تسجيل معدل نمو الكتلة النقدية 2M إنخفاضا تاريخيا بمعدل 3.1% وذلك تحت تأثير الصدمة الخارجية بفعل الأزمة المالية العالمية ، لتعود سنة 2010 للتوسع من جديد بمعدل نمو 13.8% وذلك على عكس سنة 2007 التي سجلت نموا في معدل نمو 2M بـ 24.2%، وهذا التناغم متأني من توسع الأرصدة بعنوان نفقات التجهيز، للإشارة فإن التأثير المزدوج للتعقيم من طرف الخزينة العمومية وامتصاص الفائض السيولة النقدية من طرف بنك الجزائر في إرساء الاستقرار النقدي والمالي سنة 2010 (بنك الجزائر، 2010، ص-ص: 165-166).

والذي تميزت به السياسة النقدية في سنة 2010 هو صدور الأمر 10 - 04 مؤرخ في 26 أوت 2010 تميز بتدابير قانونية جديدة تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية (بنك الجزائر، 2009، ص: 198).

2.2 تطور المؤشرات النقدية: شهدت المؤشرات النقدية في الجزائر تطورا ملحوظا منذ سنة 2000، وهو ما يعطي فكرة واضحة عن مسار السياسة النقدية خلال هذه الفترة، وسوف نأخذ مؤشرين ثلاث

مؤشرات أساسية كما يلي:

1.2.2 معدل السيول في الاقتصاد الوطني M2/PIB: يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الاقتصاد الوطني، وقد شهد هذا المؤشر تراجعاً سنة 2000 بمعدل 49.3% بعد أن كان 55.2% سنة 1999، بسبب توقف تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود، والحد من لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من البنك المركزي وذلك برفع معدل الاحتياطي الإجمالي والتضييق في نافذة الخصم، إذ أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمراً مثيراً للانشغال، مما خلق صعوبة كبيرة لوضعي السياسة النقدية، لأن الأمر يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي (صاري، 2012، ص: 171)، إلا أنه مع ارتفاع الكتلة النقدية 2M أكثر من ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي كان له الأثر السلبي على معدل السيولة التي سجلت ارتفاعاً إلى غاية نهاية 2007، وهذا التوسع النقدي إنما يعبر عن ارتفاع الطلب على النقود وأشباه النقود، ولكن تم تحقيق سيطرة ولو جزئية بانخفاض إلى 54% في سنة 2008، لتعاود الارتفاع بشكل مفرط سنة 2009 بمعدل بلغ 71.5% وتخفض عنه إلى 67.7% سنة 2010، وهي تبقى متأرجحة في هذا المجال بـ 69% لسنة 2011 (banque d'Algérie, 2011, p :123)

2.2.2 المضاعف النقدي: يمكن تعريف المضاعف النقدي على أنه " النسبة بين النقود والنقود القانونية (القاعدة النقدية)، أي أنه العدد الذي تتضاعف به القاعدة النقدية (بن علي، 2008، ص: 23)، ويتم اختياره كمؤشر أساسي يعبر عن اتجاه الكتلة النقدية، وذلك باحتوائه للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الودائع، إضافة إلى القاعدة النقدية خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الاحتياطات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يتذبذب في مجال [2.3 . 3.7]، حيث سجل قيمة 3.2 لسنة 2001 ليرتفع سنة 2002 إلى 3.4 (بنك الجزائر، 2005، ص: 145)، وقد أنخفض إلى 2.9 سنة 2003 وهي أدنى قيمة له طوال الفترة 2000 - 2012، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يحافظ على استقراره عند قيمة 3.2، إذا استثنينا سنة 2010 بـ 3.7 وهي أعلى قيمة له في هذه الفترة (بنك الجزائر، 2011، ص: 123).

3.2.2 القروض للاقتصاد/PIB: تشهد الودائع لدى البنوك التجارية في الجزائر تطوراً هاماً وملحوظاً، مرده إلى تحسن الأحوال الاقتصادية، واستقرار الأوضاع الخارجية للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع العالم الخارجي، إضافة إلى أن الطفرة المحققة في أسعار النفط وإطلاق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي كلها أسباب أدت إلى نمو الاحتياطات النقدية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية، وهو ما جعلها تتوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من

خلال انتهاج سياسة انتمانية توسعية، اتجاه القطاع الخاص في إطار تمويل التنمية في البلاد، حيث شهد القطاع نمواً في حجم الائتمان المقدم له، إذ بلغ تطوراً ملحوظاً ومتزايداً بتسجيله مبلغ 338 مليار دج سنة 2001، ويأخذ بعد ذلك منحى تصاعدي ليصل سنة 2006 فقط إلى مبلغ 1057 مليار دج، ومبلغ 1600.6 مليار دج سنة 2009، هذا وشهد القطاع العام نمواً هو الآخر في حجم الائتمان المقدم له بتسجيله 740.3 مليار دج سنة 2001 لترتفع إلى 1485.2 مليار دج سنة 2010، وما يلاحظ على هذه الفترة هو أن القروض المقدمة للاقتصاد في بندها القطاع الخاص خاصة بعد سنة 2006 تفوق تلك المقدمة للقطاع العام، وهذا يبرز الأهمية التي توليها السلطات للقطاع الخاص.

مما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن هناك اتجاه يرى بأن التقلبات الاقتصادية آلية ضرورية تميز الاقتصاد الديناميكي، وبذلك لا يكون هناك مبرراً لمعالجتها من خلال سياسات الدولة الاقتصادية باعتبارها (الدورات الاقتصادية) أمراً مرغوباً فيه، يتم من خلالها تجديد الاقتصاد لنفسه آلياً، وينطلق هذا الاتجاه من الرأي الذي يرى أن سبب التقلبات الاقتصادية يرجع إلى الاستثمارات الخاصة -الاقتصاد الخاص- أو إلى التدخلات الحكومية، فيرى البعض أن هذه التقلبات ترجع إلى تقلبات الاقتصاد الخاص، بينما يرى البعض الآخر أن الاقتصاد الخاص أصلاً مستقر وأن سبب عدم الاستقرار يرجع إلى التدخلات العشوائية للحكومة، وعلى هذا الأساس يتم بناء سياساتهم، أي أن كمال آليات السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، حيث لو ترك الاقتصاد القومي وحده فإنه قادر على تحقيق الاستعادة التامة للتوازن ولو مؤخراً.

خاتمة: عرف الاقتصاد الوطني العديد من فترات الركود وفترات الرواج منذ الاستقلال، تراوحت ما بين دورات اقتصادية حقيقية ناتجة عن صدمات حقيقية أصابت العرض الكلي متمثلة في الطفرة التكنولوجية فترة السبعينات، من خلال إقامة الصناعات المصنعة بمختلف الصيغ (المفتاح في اليد... الخ) أو ناتجة عن صدمات الطاقة كما حدث فترة الثمانينات ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة خانقة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، كما انه عرف دورات متأنية من صدمات نقدية و/أو مالية كما هو الحال فترة التسعينات إلى اليوم، وذلك بتطبيق برامج التعديل الهيكلي والاستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الدورات قصيرة أو متوسطة لا يمكن تصنيفها في خانة الدورات الاقتصادية الرئيسية.

تتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بعدة آليات للتحكم في آثار الدورات الاقتصادية، أهمها السياسة النقدية، وذلك حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية، فحين تكون الدورة الاقتصادية في

مرحلة الرواج تطبق الدولة سياسة نقدية انكماشية حتى لا تظهر موجات تضخمية، والعكس في مرحلة الانكماش تتدخل بسياسة نقدية توسعية حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والقضاء على البطالة التي تظهر في هذه المرحلة.

قائمة المراجع:

1. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1998، الكويت.
2. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره - البنك الإسلامي للتنمية 2003 - بحث رقم 26.
3. عبد الحميد مرغيت، الدورات الاقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، - على الخط - www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29.
4. ضياء مجيد موسوي، أسس علم الاقتصاد- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية 2011.
5. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء - تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكم - نوفمبر 2008، [www premier-Ministère gov dz](http://www.premier-Ministère.gov.dz) ليوم 2011\04\27.
6. عبد المجيد قدي - الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات - مداخلة في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة - يومي 07 و 08 أبريل 2008 - جامعة فرحات عباس بسطيف.
7. تقرير بك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2010.
8. إسماعيل صاري - السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000 - 2010 - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة المدية 2012/2011.
9. Rapport de Banque D'Algérie - évolution économique et monétaire en Algérie - Rapport 2011.
10. Rapport d Banque D'Algérie - évolution économiques et monétaire en Algérie - Rapport 2005.
11. Rapport de Banque D'Algérie - Rapport 2011

استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على
حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية

Use of Financial Analysis Indicators to Identify Reasons for Non-Distribution of Surplus Insurance to Insureds of Saudi Insurance Cooperative Societies

د. عبد الكريم أحمد قندوز، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

د. خالد عبد العزيز السهلاوي جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

تاريخ التسليم: (2017/08/ 19)، تاريخ التقييم: (2017/10/ 11)، تاريخ القبول: (2017/10 /23)

Abstract

The aim of this study is to investigate the reasons why cooperative insurance companies in Saudi Arabia did not distribute insurance surpluses to policyholders, although the Law On Supervision of Cooperative Insurance Companies requires that: "10% of the net surplus shall be distributed to the policyholders directly", so, we used a financial ratios analysis approach, by measuring and determining the effect of liquidity, claims, expenses, and company's policy of controlling written premiums on the surpluses. We found that the insurance companies in Saudi Arabia still suffer from difficulties in investing the written premiums to realize more profits, and that the volume of claims is high. These findings could help insurance sector' stakeholders (policyholders, insurance companies and regulators) to better understand the barriers and causes that prevent the distribution of insurance surpluses and therefore take the necessary corrections.
Keyword: Saudi Arabia, Takaful, Financial Analysis, Surplus.

المخلص

تهدف الدراسة لإيجاد أسباب عدم توزيع شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية لفوائض التأمين على حملة الوثائق، رغم أن اللائحة التنفيذية لقانون مراقبة شركات التأمين التعاوني تنص على تخصيص 10% من الفائض لصالحهم، من خلال استخدام أسلوب التحليل المالي لمعرفة مدى تأثير كل من: السيولة، المطالبات المتكبدة، إجمالي التكاليف والمصروفات، سياسة الشركة في التحكم بالأقساط المكتتبة على الفائض. وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين السعودية تعاني صعوبات في استثمار الأقساط المكتتبة بشكل مجدي بما ينعكس على توزيع الفائض التأميني، إضافة إلى تأثير تزايد حجم المطالبات. وتساعد النتائج السابقة كل أصحاب المصلحة في قطاع التأمين في المزيد من الفهم للعوائق والمسببات التي تحول دون توزيع الفوائض التأمينية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية، التأمين التكافلي، التحليل المالي، فائض التأمين.

1. مدخل لموضوع البحث:

1.1. مقدمة:

تعتبر سوق التأمين بالمملكة العربية السعودية من أكبر الأسواق في المنطقة العربية، وقد عانت في عقود ماضية من غياب التخطيط والرقابة، قبل أن تحكم هيئة الإشراف ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي ضبطها لهذه السوق بعد صدور قانون مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية (1424هـ). وتنشط في الوقت الحالي حوالي 35 شركة تأمين بالمملكة، ولغايات الشفافية والإفصاح، فقد ألزمت اللوائح التنظيمية كل مؤسسات التأمين بالمملكة أن تكون مدرجة في سوق المال السعودي، ما جعل من قطاع التأمين أكبر قطاع في سوق المال السعودي من حيث عدد الشركات المدرجة. ورغم التنوع في الخدمات والحلول التأمينية المقدمة من شركات التأمين، إلا أنه يعاني من مشكلتين جوهريتين: الأولى تركيز القطاع، حيث تستحوذ ثلاث شركات (التعاونية وبوبا وميدغلف) على ما يزيد عن نصف حجم السوق. الثانية: تحقيق غالب الشركات لنتائج سلبية لفترات طويلة نسبياً ويتجلى ذلك بشكل خاص في عدم توزيع الفوائد التأمينية على حملة الوثائق (المشتركين) أو على تقليل الأقساط للسنوات المالية كما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون مراقبة شركات التأمين التعاوني، خاصة وأن الأساس الذي تتخذه جميع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية هو التعاون القائم على مبدأ التبرع بين المشتركين المؤمن لهم، إذ يتم تكوين صندوقين مستقلين أحدهما خاص بالشركاء المساهمين والآخر خاص بالمشاركين، وقد حددت اللوائح والتنظيمات العلاقة بين هذين الطرفين، ولعل أبرز نقطة في ذلك هي كيفية التصرف في الفائض التأميني ومن هي الجهة المستحقة له. ورغم أن الأمر قد أثار بعض الجدل حول مدى مشروعية هذا التحديد في توزيع الفائض، إلا أننا نتساءل أحياناً عن أسباب تحقيق معظم شركات التأمين السعودية لنتائج سلبية على مدار سنوات طويلة، حيث دأبت العديد من الشركات على عدم توزيع أية فوائض تأمينية على المشتركين (المؤمن لهم) خلافاً للأساس الذي يفترض أن تقوم عليه شركات التأمين التعاوني. من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة لبحث معوقات وأسباب عدم تحقيق الفائض التأميني في شركات التأمين في المملكة.

2.1. مشكلة الدراسة:

إن دراسة الفائض التأميني وما يتعلق بتوزيعه في شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية موضوع اهتمام لكثير من الباحثين حيث يظهر واقع الكثير من شركات التأمين في المملكة أنها لا تطبق سياسة توزيع الفائض على المشتركين (حملة الوثائق) من وجهة نظر الباحثين، وهذا ما يطرح تساؤلات عن أسباب عدم توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة وما هي العوائق التي تحول دون توزيع الفائض على حملة الوثائق.

3.1. أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى مساهمة كل من العناصر التالي ذكرها في عدم توزيع أية فوائض تأمينية على حملة الوثائق بشركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية: انخفاض السيولة، زيادة المطالبات المتكبدة، ارتفاع إجمالي التكاليف والمصروفات، سياسة الشركة في التحكم بالأقساط المكتتبة بتحويلها أو عدم تحويلها لشركات إعادة التأمين وأخيراً، عدم وضوح بعض بنود القوائم المالية في الشركات محل الدراسة.
- التعرف على ما إذا كانت هذه الأسباب الخمسة تختلف من حيث مدى تأثير كل منها على الفائض التأميني لشركات التأمين في المملكة.
- معرفة العلاقة بين أقساط إعادة التأمين والفائض التأميني.
- إبراز موضوع الفائض التأميني بصفة عامة، ومعوقات توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة بصفة خاصة.
- زيادة الوعي لدى المؤمن لهم (المشاركين) فيما يتعلق بالفائض التأميني وكيفية توزيعه.

4.1. أسئلة الدراسة:

- ما علاقة الأداء المالي لشركة التأمين بتوزيع الفائض التأميني؟
- ما العلاقة بين معدلات النمو في شركة التأمين وتوزيع الفائض التأميني؟
- ما العلاقة بين سيولة شركة التأمين وتوفر الفائض التأميني؟
- ما العلاقة بين أقساط إعادة التأمين وتحقيق فائض تأميني؟
- ما العلاقة بين المطالبات المتكبدة وتوزيع الفائض التأميني؟
- ما هو تأثير إجمالي المصاريف إلى إجمالي الإيرادات وما هو تأثيرها على عدم تحقيق فائض؟
- ما هي أسباب عدم توزيع الفائض التأميني؟

5.1. أهمية الدراسة:

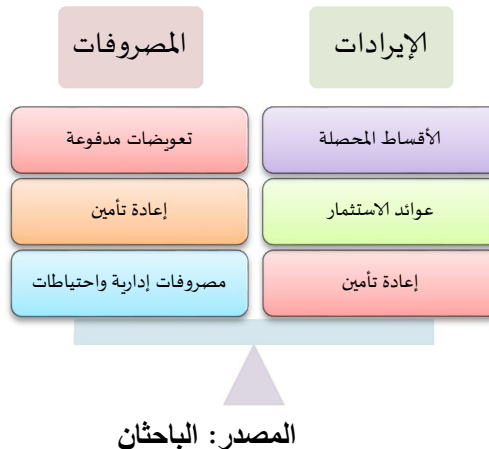
- تستند الدراسة الحالية في أهميتها إلى أربعة أركان رئيسية هي:
- أهمية معرفة واقع توزيع الفائض التأميني لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
 - أهمية الدور الذي يقوم به الفائض التأميني في ترسيخ الفكر التأميني الإسلامي والإقبال على المنتجات التأمينية الإسلامية.
 - إن دراسة أسباب عدم توزيع الفائض في شركات التأمين التعاوني في المملكة سوف تتيح للإدارات في هذه الشركات فرصة اكتشاف هذه الأسباب والوقوف على التوصيات التي سوف تتوصل إليها الدراسة في التعامل مع هذه الأسباب.
 - وأخيرا، فإن المتطلع للدراسات المتعلقة بالفائض التأميني بشكل عام، وأسباب عدم توزيعه بشكل خاص، سوف يجد أن هناك نقصا ملحوظا في إجراء مثل هذه الدراسة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، لذا فإن هذه الدراسة تحاول سد هذه الثغرة من خلال دراسة أسباب عدم توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة.

2. الإطار النظري:

1.2. تعريف الفائض التأميني:

الفائض التأميني هو ما تبقى من الاشتراكات وعوائد استثمارها وعوائد عمليات إعادة التأمين، بعد دفع المطالبات وحسم المصروفات (بشكل خاص مصروفات إعادة التأمين)، وتكوين المخصصات والاحتياطيات الفنية والقانونية وأية تكاليف أخرى.

شكل (1): الفائض التأميني (الفرق بين إيرادات وتكاليف شركة التأمين)



ويعتبر موضوع الفائض التأميني والجهة المستحقة له أحد أهم النقاط المفصلية في تمييز شركات التأمين التقليدي (تجاريا كان أو تكافليا) عن شركات التأمين الإسلامي. ففي شركات التأمين التكافلي الإسلامي والتي تندرج عقود التأمين بها ضمن عقود التبرعات، فإن الفائض التأميني يعتبر ملكا للمشاركين (المترعين). وتمتلك شركات التأمين صندوقين (وعاءين) مستقلين عن بعضهما: الأول خاص بالمشاركين حملة الوثائق (المؤمن لهم) والآخر خاص بالمساهمين (ملاك الشركة).

واستناداً إلى المبدأ الذي تقوم عليه شركات التأمين التكافلي الإسلامي وهو التبرع والتكافل فإن الفائض التأميني لا يعتبر ربحاً للشركة (كما هو الشأن في شركات التأمين التقليدي) ولا حظ منه لإدارة الشركة والمساهمين، حيث أنهم يكونون قد حصلوا على عائد (أجرة مجلس الإدارة وعوائد الاستثمارات). في مقابل ذلك يحق للمساهمين استثمار الفائض التأميني لصالح حملة الوثائق إذا تم النص على ذلك في الوثيقة أو اللوائح، ويجب أن تراعى فيه الضوابط الشرعية للاستثمار، مع تحديد مقابل الاستثمار المخصص للجهة القائمة به (نسبة من الربح في حالة المضاربة، أو مقدار الأجرة في حالة الوكالة). الفائض التأميني مملوك لحملة الوثائق ملكاً مشتركاً، وبالتالي لا حق للمساهمين فيه، وينحصر حقهم في حالة استخدام الاشتراكات في الاستثمار في عوائد تلك الاستثمارات.

ولكن هناك فتاوى لبعض الهيئات الشرعية أجازت مشاركة أصحاب حقوق الملكية مع حملة الوثائق في الفائض التأميني (القرة داغي، 2004).

2.2. العوامل المحددة للفائض التأميني:

- ✓ عدد المشاركين وحجم أقساط التأمين.
 - ✓ التعويضات المدفوعة للمتضررين المؤمن لهم.
 - ✓ المنافسة في قطاع التأمين.
 - ✓ خبرة ونشاط الشركة في مجال التسويق واستقطاب المزيد من العملاء.
 - ✓ إعادة التأمين، إذ كلما كان تقدير الشركة لحجم وتكلفة إعادة التأمين دقيقاً كلما ساهم ذلك في تقليل المصروفات المتمثلة في الأقساط المدفوعة لشركات التأمين من جهة، وزيادة الإيرادات من خلال تحمل شركات إعادة التأمين لجزء من التعويضات عن الشركة.
 - ✓ مقدار الاحتياطيات الفنية والمخصصات.
 - ✓ سلوك المجتمع وبشكل خاص حملة الوثائق ومدى التزامهم وتحملهم للمسؤولية.
- 3.2. التصرف بالفائض طبقاً لقانون مراقبة شركات التأمين التعاوني بالسعودية:

نصت المادة (70) (الفقرة الثانية) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1424/6/2هـ: "على الشركة عند إعداد قائمة عمليات التأمين مراعاة الآتي:

- تحديد الأقساط المكتسبة وعمولات إعادة التأمين وعمولات الأخرى.
 - تحديد التعويضات المتكبدة.
 - تحديد الفائض الإجمالي، في نهاية العام المالي، الذي يمثل الفرق بين الأقساط والتعويضات مخصوماً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية، والمخصصات الفنية اللازمة.
 - تحديد الفائض الصافي الذي يتم التوصل إليه بأن يضاف إلى الفائض الإجمالي أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.
 - توزيع الفائض الصافي، ويتم إما بتوزيع نسبة 10% للمؤمن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية، وترحيل ما نسبته 90% إلى قائمة دخل المساهمين.
 - ترحيل صافي دخل المساهمين إلى قائمة المركز المالي ضمن حقوق المساهمين.
 - تخصيص 20% من صافي دخل المساهمين كاحتياطي نظامي إلى أن يصل إجمالي الاحتياطي إلى 100% من رأس المال المدفوع."
- ورغم أن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالسعودية تشير إلى أن كل أعمال التأمين بالمملكة تتم وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أن طريقة توزيع الفائض أثارت الكثير من الجدل الشرعي حول مشروعية ذلك.
- 3.2. نماذج التحليل المالي لشركات التأمين:

يوجد في الواقع أنظمة ونماذج عديدة لمراقبة وتحليل وتقييم شركات التأمين، لعل أهمها نظام الإنذار المبكر (IRIS) والذي بدأ تصميمه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1974م ويشتمل على أحد عشر مؤشراً تهدف إلى مساعدة سلطات الإشراف والرقابة في تحديد الشركات التي تعاني من اضطرابات مالية وتحتاج إلى رقابة مباشرة وفحص سريع لمراكزها المالية. كذلك ظهر نظام مراقبة التحليل المالي والملاءة (FAST) (Financial Analysis and Solvency Tracking) والذي يسمى اختصاراً (FAST) بداية عام 1990م، وهو يتضمن 11 نسبة مالية في المرحلة الإحصائية للفحص، وكان يتم مقارنة كل نسبة أو معدل بالمدى المقبول. وفي المرحلة التحليلية تدخل شركة التأمين في تقييم للنتائج المالية أكثر تفصيلاً وفقاً لعدد من المعايير، ويشمل ذلك تحديد ما إذا كانت

الشركة لديها أربعة معدلات أو أكثر خارج المدى المقبول أم لا. بعدها تدخل الشركة ضمن أحد خمسة تصنيفات مختلفة حسب مستوى الملاءة. ويعتبر نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) امتدادا لنظام الملاءة المالية (IRIS)، غير أنهما يختلفان في قيمة النقاط التي تعطى لكل معدل وكذلك يختلف المدى المقبول لكل معدل في النظامين. ويعتمد نظام معدلات نظام (FAST) ونظام النقاط على خبرة الرقابة والمحكم بالإضافة إلى أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم. ويستخدم نظاما مستقلا لكلا من تأمينات الحياة والتأمين الصحي، وتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية. ويعد نظام (FAST) ونتائج فحص شركات التأمين التي تتجم عن هذا النظام منذ تطبيقه وحتى الآن ذات موثوقية عالية، على الرغم من أن اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) سمح بنشر معدلات (FAST)، لكن دون نشر قيمة النقاط المحددة لكل معدل. ويحدد مجموع تراكمي للنقاط التي تحصل عليها كل شركة ثم يستخدم هذا المجموع في ترتيب الشركات لعمل تحليلا آخر. والرقابة تصنف الشركات إلى: شركات يجب فحصها فوراً وأخرى لها أولوية في الفحص وثالثة لها فحص روتيني فقط. أخيراً، يعتبر نظام ستاندار أن بورز (Standard & Poor's) لشركات التأمين واحداً من أهم طرق تقييم أداء شركات التأمين على سداد التزاماتها، وتنتشر الشركة معلومات عن حوالي 2000 شركة ومؤسسة معنية بشؤون التأمين ويوجد لدى المؤسسة 26 مؤشراً للتقييم وتتراوح درجة التقييم من (AAA) إلى (C). هذا من التقييم كفاءة (12) مؤشر من (26) مؤشر أصبحت شركة (Standard & Poor's) تعتمد عليها وأن ما بين هذه المؤشرات مؤشرات مشتركة مع نظام (FAST) وهي سبعة مؤشرات وهناك خمس مؤشرات لا يتضمنها نظام (FAST) أثبتت فاعليتها وكفاءتها. (حمودة، 1998) وبمقارنة المؤشرات الخاصة بنظام مراقبة التحليل المالي (FAST) والذي اتضح من خلاله فاعلية 11 مؤشراً، ونظام تحليل الكفاءة طبقاً لمعايير الأداء لمؤسسة (Standard & Poor's) والتي اتضح فاعلية 12 مؤشراً مع ملاحظة وجود 7 مؤشرات مشتركة بين النظامين، وبالتالي تكون المحصلة النهائية 16 مؤشراً أثبتت فاعليتها طبقاً لمعايير الأداء العالمية وهي التي وقع اختيارنا عليها في تحليل السوق السعودي من خلال عينة الشركات التي سنتناولها بالبحث، واستثنينا منها مؤشراً واحداً هو متوسط فائض التأمين إلى صافي دخل الاستثمارات لعدم تحقيق الشركات لأية فوائض تأمينية، وهذه المؤشرات هي:

1	صافي الأقساط المكتتبة/حقوق المساهمين
9	حقوق المساهمين/إجمالي الأصول

2	معدل النمو في صافي الأقساط المكتتبة	10	مدينو عمليات التأمين / إجمالي الأصول
3	معدل العائد على الاستثمار	11	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين
4	معدل النمو في حقوق المساهمين	12	المخصصات الفنية/ الأصول السائلة
5	الالتزامات / الأصول السائلة	13	المخصصات الفنية +حقوق المساهمين (صافي الأقساط المكتتبة)
6	المخصصات الفنية/حقوق المساهمين	14	حقوق المساهمين/شركات تأمين وإعادة تأمين مدينة
7	جملة الأقساط المكتتبة/حقوق المساهمين	15	متوسط فائض النشاط التأميني/صافي الدخل من الاستثمارات
8	صافي الأقساط المكتتبة/جملة الأقساط المكتتبة (معدل الاحتفاظ)	16	صافي الربح/إجمالي الأصول

3. مراجعة الأدبيات

يمثل تحديد ماهية الفائض التأميني وطريقة توزيعه مرتكزا أساسيا للتفرقة بين التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي (مشعل، 2011) (النشمي، 2010)، إذ هو يمثل ربحا خالصا لشركة التأمين التقليدية، بينما هو حق للمشاركين في شركة التأمين الإسلامي، إذ منشؤه هو مبدأ التحمل والالتزام بالتبرع (النشمي، 2010) وبالتالي فهو زيادة في التحصيل (شبير، 2007) (البرواري، 2010). ويعتقد العديد من الباحثين أن قيام شركة التأمين الإسلامية بتوزيع الفائض التأميني أو جزء منه على حملة الوثائق (المشاركين) يساعد على ترسيخ الفكر التأميني الإسلامي لدى الجمهور (فلاق، 2011) ويزيد من ثقة العملاء في التأمين التعاوني (الحمصي، 2008). وتتنوع آليات معالجة الفائض التأميني لدى شركات التأمين التعاوني، حيث تحدد اللوائح التنظيمية في بعض الدول طريقة تحديد توزيع الفائض التأميني كما هو الحال بالملكة العربية السعودية، في حين تجتهد شركات أخرى في البحث عن طرق ذات كفاءة وفعالية في توزيعه (مشعل: 2011) (الحمصي: 2008)، ومن تلك التطبيقات أن يكون لفائض (بعد أجر الإدارة) خالصاً لحساب التأمين، أو توزيع الفائض بين المساهمين والمشاركين على أساس أن أجر الوكالة في إدارة عملية التأمين هو نسبة من الفائض التأميني، أو توزيع الفائض بين المساهمين وحساب احتياطي عام تأمين (مشعل، 2011). ولم تكن كل تلك الطرق محل إجماع من الناحية الشرعية، وهو ما يستدعي وضع ضوابط محددة لأحكام التصرف بالفائض (العساف، 2010) (شبير، 2007).

إن تحقيق فائض تأميني يعني بالدرجة الأولى أن شركة التأمين تربح وأن أداؤها جيد، وبشكل خاص في نشاطها الاكتتابي. ويعتبر تقييم شركات التأمين باستخدام النسب المالية والتحليل المالي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف أمراً في غاية الأهمية (أبو بكر: 2009)، خاصة أن شركات التأمين بشكل عام تستثمر في أموال ليست ملكاً لها. ونظراً لأهمية التحليل المالي في تقييم أنشطة شركات التأمين فقد أعطت الأجهزة الرقابية أهمية خاصة لوضع بعض المعايير المالية التي تعتبر أداة رقابية من قبل الدولة ومن قبل المنظمات (العري، 1994)، بل وأصبح تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام النسب المالية أحد أهم عوامل نجاح شركات التأمين واستمراريتها (طبيباية، 2009)

حاول (حمودة، 2008) تحديد الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين ومعرفة الاتجاهات والتطورات والدراسات الحديثة في هذا المجال مع محاولة التطبيق على شركات التأمين المصرية، حيث استعرض كلا من نظام الإنذار المبكر (IRIS) لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين ونظام الإنذار المبكر (NAIC) ونظام الحد الأدنى لمستوى رأس مال المخاطر (RBC) ونظام مراقبة التحليل المالي (FAST)، كذلك كانت العديد من الدراسات (السلاموني، 1997) (عبد الباقي، 2002) (واصف، 2002) (الحميدي وآخرون، 2012) (غازي، 2000)، واتضح جلياً أن الكثير من تلك الأنظمة تفشل عند تطبيقها في غير البيئات التي نشأت فيها، خاصة أن دقة المؤشرات المالية تتوقف على سلامة الفروض والمبادئ وخبرة المحلل المالي.

وعلى أهمية المؤشرات المالية، فإن نتائجها في بعض الحالات لا تكون دقيقة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مؤثرات مهمة في الشركة كإنتاجية العامل ونوع الإدارة والبيئة (حمودة، 2008).

4. البيانات ومنهجية الدراسة:

يتكون قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية من 33 شركة تأمين تعمل كلها وفق نظام التأمين التعاوني، كما تلزم مؤسسة النقد العربي السعودي كل شركات التأمين بأن تكون مدرجة في سوق المال السعودي لغايات المزيد من الإفصاح والشفافية. وقد تم اختيار شركتي تكافل الراجحي وأسيج السعودية كعينة للبحث كونهما شركتين جديديتين، ولم تحقق أي منهما فوائض في أغلب سنوات الدراسة (2010-2013). كلتا الشركتين لهما رأس مال قدره 200 مليون ريال، وقد تأسست شركة أسيج سنة 2007م، بينما تأسست شركة تكافل الراجحي سنة 2008، وتقدم كلتا الشركتين مجموعة من المنتجات التأمينية التكافلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لجميع عملائها في المملكة (التأمين على المركبات، التأمين الطبي، تأمين الممتلكات، المباني والعقارات، التأمين الهندسي والأعمال الإنشائية، التأمين البحري، وتأمين الطيران).

5. عرض ومناقشة نتائج البحث:

5.1. علاقة الأداء المالي للشركة بتحقيق الفائض التأميني:

أنظر جدول (1) في الملاحق.

(أ) مؤشر الملاءة المالية (صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين):

تهدف هذه النسبة للتأكد من أن لدى المؤمن أموالاً كافية (إضافة إلى ما لديه من احتياطات فنية) للاستمرار في نشاطه الائتماني. وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ازدياد مخاطر التعرض لحقوق الملكية، بينما ازدياد نسبة الأموال الصافية التي تعود ملكيتها إلى المؤمن تزيد من قدرته على الاكتتاب بأمان بنسبة عالية من الأقساط الصافية. ويعتبر المدى المقبول لهذا المؤشر أكبر من 200% حيث نلاحظ أن شركة أسيج حققت معدلات مناسبة في جميع السنوات ماعدا سنة 2012 أما شركة تكافل الراجحي فيلاحظ أنها حققت المعدلات المطلوبة في جميع السنوات ماعدا سنة 2010 وهذا دليل على أن شركة تكافل الراجحي لم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية في البداية وقد يفسر من هذه النسبة أن شركة تكافل الراجحي كانت في أكبر خسائرها في سنة 2010 وقد يكون من أسباب هذه الخسارة أن الشركة لم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وبالتالي عدم وجود فائض يوزع على حملة الوثائق، أما شركة أسيج فقد حققت نسبة متفاوتة ويلاحظ أن قرب هذه النسبة من المدى المقبول قد يزيد من احتمالية ربح الشركة وبالتالي توزيع الفائض كما في سنة 2013 لشركة أسيج.

(ب) معدل العائد على الاستثمار (دخل الاستثمارات/مجموع الاستثمارات):

يعطي العائد على الاستثمار فكرة عامة عن أداء كل السياسة الاستثمارية للشركة وبالتالي أداء المحفظة الاستثمارية، لكن قد يحتاج الأمر إجراء تحليل لمكونات المحفظة الاستثمارية ومعرفة ربحية كل جزء من مكوناتها في هذا المؤشر. القيم المرتفعة تدل على سلامة المحفظة الاستثمارية وفي حال انخفاضها أو تنذبها يعني أنه يجب عليها مراجعة السياسة الاستثمارية. وبحسب النتائج في هذا المؤشر نرى أنه يجب على الشركتين مراجعة السياسة الاستثمارية حيث أنه في جميع السنوات لم تتعد 2%، بينما المعدل المقبول فيها هو 8% وأكبر، وهذا يدل على وجود قصور ما في المحفظة الاستثمارية لكلا الشركتين، ويلاحظ أنه يوجد في كلا الشركتين عائد غير معتبر من الاستثمارات وعدم كفاءة المحفظة مما يجعل احتمالية تحقيق فائض تأميني قليلة حيث أن الشركة لا تستثمر الأقساط المكتتبة بشكل مجدي يحقق لها الربح.

(ج) جملة الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين:

يحسب هذا المعدل الكفاءة المالية بين جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين، وتكون النسبة المقبولة هي 400%. ويلاحظ أنه في شركة أسيج كانت قريبة من المدى المقبول ويعني أنها تعمل بطاقتها الإنتاجية تقريبا ويلاحظ أن شركة الراجحي لم تعمل لكامل طاقتها الإنتاجية في سنة 2010م وحققت المدى المقبول في باقي السنوات.

د) صافي الربح بعد الضريبة /حقوق المساهمين:

وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. وتعتبر النسب غير مقبولة من الشركتين إلا أن شركة أسيج قد حققت نسبة موجبة في سنة 2013، وهذا يدل على سلامة موقف الشركة المالي وتطور أدائها لهذا العام حيث أن المدى المقبول أكبر من 5% ويعكس هذا وجود الفائض التأميني في سنة 2013.

هـ) صافي الربح/إجمالي الأصول:

تحسب هذه النسبة سلامة السياسة المالية لكل شركة ويلاحظ أن شركة أسيج قد طورت من نفسها تدريجياً خلال السنوات حيث أنها حققت في سنة 2013 المدى المقبول، أما شركة تكافل الراجحي فكانت في جميع السنوات تقع تحت المدى المقبول وهذا نتيجة للخسائر التي حققتها الشركة خلال السنوات.

5.2. العلاقة بين معدلات النمو وتوزيع الفائض التأميني:

أنظر جدول (2)، ضمن الملاحق.

أ) معدل النمو في صافي الأقساط المكتتب:

هذه النسبة تحسب النمو في صافي الأقساط المكتتبة، وتكون هذه النسبة مقبولة ما بين (-10% و +30%). إن نسبة التغير الموجبة إذا كانت كبيرة ليست مؤشراً جيداً، إذا تدل على دخول الشركة بشكل مفاجئ في عمليات واسعة النطاق، وهو ما يعني زيادة حجم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتعتبر شركة أسيج غير مقبولة في جميع السنوات عدا سنة 2012. أما شركة تكافل الراجحي فيلاحظ أنه في سنة 2011 لم تحقق المدى المطلوب فيما قد حققت فعلاً المدى المطلوب باقي السنوات، بما يعني سلامة التوسع الاكتتابي من عام لآخر، ويلاحظ أن شركة أسيج دخلت بشكل مفاجئ في عمليات واسعة النطاق في الأقساط المكتتبة وقللت هذه النسبة، وقد يلاحظ أن الشركة في سنة 2013 قد حققت نطاقاً واسعاً مما جعل الشركة في أخطار أكبر مما كانت عليه، إلا أنها حققت

ربحا. أما شركة الراجحي تكافل فقد خفضت من سياستها الاكتتابية نتيجة الخسائر التي تعرضت لها سنة 2010(كما يوضحه الجدول أدناه).

السنة	2010	2011	2012	2013
صافي نتيجة الفترة من عمليات التأمين (%)	-22,34	-577	-32,90	-57,75

* ويلاحظ التطور المستمر بتخفيض خسائرها وقد تفسر سياسة الأقساط المكتتبة هذا التطور حيث أن الشركة تحرص على عدم الدخول في نطاق واسع.

(ب) معدل النمو في حقوق المساهمين:

التغيرات المقبولة لهذه النسبة تشير إلى سلامة الموقف والمركز المالي للشركة، بينما ارتفاعها بنسبة عالية يدل على وجود مشاكل أدت إلى ارتفاع حقوق الملكية بهذا الشكل، ويلاحظ في انخفاض النسب في شركة أسيج في سنة 2011 وارتفاعها بشكل مفاجئ وهذا معناه وجود مشاكل أدت إلى هذا الارتفاع، وفي سنة 2013 كانت في نسبة مقبولة، وأما في شركة تكافل الراجحي فكانت في جميع السنوات سالبة، وهذا معناه تآكل حقوق الملكية حيث أن النسبة المقبولة في هذا المؤشر هي أقل من 20%، ويلاحظ أن شركة أسيج تحقق نسب متشعبة نوعا ما في السنتين الأولى أما في سنة 2013 م قد حققت نسبة مقبولة وقد يفسر هذا التطور عن وجود الأرباح في هذه السنة أما شركة تكافل فقد تفسر الخسائر الحاصلة في جميع سنواتها بهذا المؤشر حيث أنها في جميع السنوات كانت سالبة.

5.3. العلاقة بين السيولة وتوفر الفائض التأميني:

أنظر جدول (3) في الملاحق.

أ - الالتزامات / الأصول السائلة:

إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الأصول السائلة للشركة أكبر من التزاماتها المطلوبة، وبالتالي سلامة وضعها المالي على المدى القصير، وفي حالة العكس أن تكون النسبة كبيرة يعني ذلك أن الشركة تقع في دائرة الخطر عند سداد التزاماتها. ويلاحظ أن شركة أسيج في نسب مقبولة في جميع السنوات وقادرة على تغطية التزاماتها على المدى القصير فهي في وضع آمن ماليا لزيادة أصولها السائلة عن التزاماتها المالية المطلوبة، أما في شركة تكافل الراجحي فيلاحظ التحسن التدريجي من سنة لأخرى حيث وصلت في سنة 2013 إلى معدل مقبول نوعا ما، وقد تفسر هذه النسبة علاقتها بالربح والفائض التأميني بشكل مباشر حيث أن شركة أسيج تغطي التزاماتها بالأصول السائلة لديها وبالتالي قدرتها على تسهيل هذه الأصول، أما شركة الراجحي فهي تسير في خطوات

تدرجية في تطوير أصولها السائلة وبالتالي ينعكس هذا المؤشر على تغطية المطالبات وتحقيق الفائض التأميني.

ب - المخصصات الفنية / حقوق المساهمين:

يحسب هذا المعدل مدى قدرة تحقق التوازن بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين، والنسبة المقبولة هي أصغر من 350%، ويلاحظ أن شركة أسيج وتكافل الراجحي حققت المدى المطلوب خلال الأربع سنوات. ويدل ذلك على أن شركة أسيج وتكافل الراجحي حققت نوع من التوازن بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين.

ج - حقوق المساهمين / إجمالي الأصول:

يحسب هذا المؤشر زيادة درجة الضمان لحملة الوثائق وتحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول، والنسبة المقبولة هي أكبر من 10%، ويلاحظ أن شركة أسيج حققت النسبة المطلوبة في جميع السنوات ويعني ذلك زيادة درجة الضمان لحملة الوثائق وتحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول بما يدعم الثقة لشركات التأمين من قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي أما شركة تكافل الراجحي فقد حققت نسبا جيدة في جميع السنوات قبل أن تتدهور هذه النسبة سنة 2013م.

د - مدينو عمليات التأمين / إجمالي الأصول:

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى قدرة الشركة على إدارة الديون وتوفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتكون النسبة المقبولة إذا كانت أقل أو تساوي 10%. ويلاحظ أن كلتا الشركتين لم تحقق معدلات مقبولة في جميع السنوات، وهذا ما يحتم عليهما زيادة السيولة لمواجهة الطوارئ. وتعكس هذه النسبة تأثيرها على الفائض التأميني حيث أن الشركات يجب أن توفر سيولة كافية لتغطية الالتزامات وذلك لمواجهة المخاطر وتحقيق الربح.

هـ - المخصصات الفنية / الأصول السائلة:

هذه النسبة تقيس عنصر السيولة في الشركة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها المالية فور استحقاقها. وإن المدى المقبول لهذا المؤشر هو أقل من 100%، ويلاحظ أن شركة أسيج قد حققت المدى المطلوب في جميع السنوات وهذا يدل على أنها تهتم بعنصر السيولة بما يمكنها من سداد التزاماتها المالية فور استحقاقها. وبالنسبة لشركة تكافل الراجحي فقد حققت المعدلات مدى مقبولا في جميع السنوات عدا سنة 2011 حيث كانت النسبة 109% وهذا يدل أن لدى الشركة أزمة في السيولة تلك السنة.

و - صافي الأقساط المكتتبة: (المخصصات الفنية + حقوق المساهمين)

يهدف هذا المؤشر إلى تشخيص وضع الشركة ومدى ملاءمة احتياطاتها الفنية وحقوق مالكيها في علاقتها مع قاعدة الخطر المتمثلة بالأقساط المحتفظ بها، أي أنها تمثل نسبة أموال الضمان في حوزة الشركة تجاه المسؤوليات القائمة والمحتملة وبموجب هذا المعيار ينبغي أن تكون النسبة أكبر من 150% ويلاحظ أن كلتا الشركتين لم تحقق المدى المطلوب وهذا يعني عدم قدرة الشركتين على تغطية المخاطر التي يمكن أن تحدث لأي منها في إطار ما تحتفظ به الشركة من أقساط.

5.4. العلاقة بين أقساط إعادة التأمين وتحقيق فائض تأميني:

أ - صافي الأقساط المكتتبة/جملة الأقساط المكتتبة (معدل الاحتفاظ):

1- تقيس هذه النسبة نسبة الاحتفاظ بالأقساط وبالتالي ربحية شركة التأمين، وكلما كان الاحتفاظ أعلى كلما كانت الأرباح أكبر وأفضل.

2- يبين مدى الاعتماد على التأمين وعلى إعادة التأمين، فالشركة التي تعيد أعمالها المباشرة أو تعيد إسناد الأعمال المسندة إليها بأكثر مما تحتاج إليه فعلا بل لمجرد حماية صافي حسابها، فإنها بذلك قد لا تمارس الاستخدام الأمثل لسياستها الاكتتابية، حيث قد تجد أن اعتمادها الزائد عن اللزوم على إعادة التأمين يعيق عملياتها إذا ما أخفق معيذوها في تقديم الدعم المستمر لها في الأوقات الصعبة.

3- احتفاظ الشركة الصافي من الخطر الواحد أو مجموعة من الأخطار قد تنتج من حادث واحد بعد إسنادات إعادة التأمين.

4- انخفاض هذه النسبة يدل على اعتماد الشركة على معيدي التأمين وتوسعها في عمليات إعادة التأمين، وهو ما يعني أن الشركة صارت مقيدة بشروط معيدي التأمين وهو ما يتطلب مراجعة حجم عمليات إعادة التأمين الصادر. ونرى في النتائج المستخرجة أن شركة أسيج تعتمد على الاحتفاظ بالأقساط أكثر من تحويلها لشركات إعادة التأمين ولكن هذا من شأنه يزيد الأخطار على الشركة خاصة في حالة الكوارث مع زيادة المطالبات وكذلك نرى شركة تكافل الراجحي حيث لم تعتمد نهائياً على إعادة التأمين في سنة 2010.

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي نلجأ إليها في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض حيث أن هذه النسبة تبين تحكم الشركة بالمخاطر من خلال نسبة الأقساط التي تحولها إلى معيدي التأمين ويلاحظ هنا العلاقة العكسية بين صافي الربح للشركتين ومعدل الاحتفاظ حيث يلاحظ أن في شركة أسيج في سنة 2013 كان أقل معدل احتفاظ بين السنوات وهذا دليل أن الشركات تواجه مشاكل في المطالبات وبالتالي فالحل عند تقليل المخاطر بتحويل جزء من الأقساط لمعيدي التأمين يساهم بتقسيم

هذه المطالبات، ويلاحظ أيضا في شركة تكافل الراجحي حيث أن الخسارة الكبيرة في سنة 2010 يعكسها هذا المؤشر حيث احتفظت بجميع الأقساط المكتتبة لديها وهذا يجعلها تتحمل المخاطر بمفردها.

ب - حقوق المساهمين/شركات تأمين وإعادة تأمين مدينة:

يحسب هذا المؤشر قدرة الشركة أن توازن بين حقوق المساهمين وشركات التأمين وإعادة التأمين المدينة لتوفير السيولة في سداد التزاماتها والمدى المقبول لهذه النسبة هو أكبر من 40 % ويلاحظ أن شركة أسيج والراجحي قد حققت المدى المقبول وهذا يعني توفر السيولة عند الشركات لتغطية التزاماتها.

قد تم التحليل المالي في هذه الدراسة حسب نماذج عالمية مستخدمة في تحليل الأداء المالي لشركات التأمين ولكن قد تكون هذه النسب عامة بجميع شركات التأمين في العالم وحيث إن هذه الدراسة تبحث عن أسباب عدم توزيع الفائض فيجب دراسة الخلل الذي تحتوي عليه القوائم المالية للشركات ومنها استنتج الباحثون بنود شاذة في قوائم الشركات محل الدراسة واستنتاج بعض النسب التي قد توضح بشكل أكبر أسباب عدم توزيع الفائض وما هي أكثر البنود التي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا ونذكر هذه النسب كالتالي:

5.5. العلاقة بين المطالبات المتكبدة وتوزيع الفائض التأميني:

السنوات	2010	2011	2012	2013
أسيج	17%	54%	69%	58%
تكافل الراجحي	27.11%	55.31%	70.29%	76.60%

يحسب هذا المؤشر نسبة صافي المطالبات إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة ويجب أن تحاول الشركة عدم ارتفاع هذه النسبة لأن ارتفاعها يؤثر على الربحية بشكل مباشر، ونرى أن شركة أسيج في سنة 2012 قد حققت 69% من صافي الأقساط، وقد يكون تفسيراً للسبب الرئيسي لتحقيق الشركة خسائر أكبر بالمقارنة مع باقي السنوات، أما شركة تكافل الراجحي فيلاحظ أنها تتطور تدريجيا مما يدل أن وضع الشركة يتحسن بالنسبة للمطالبات.

5.6. تأثير إجمالي المصاريف إلى إجمالي الإيرادات على عدم تحقيق فائض:

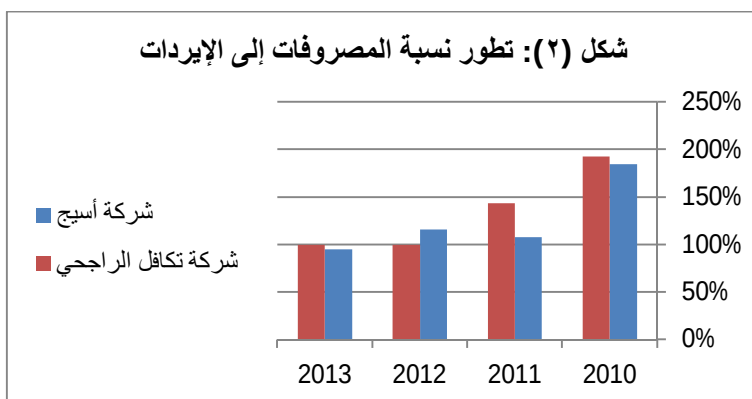
مجموع التكاليف والمصاريف/إجمالي الإيرادات من عمليات التأمين	

السنوات	2010	2011	2012	2013
أسيج	185%	108%	116%	95%
الراجحي	192.49%	143.32%	100%	100%

يحسب هذا المؤشر النسبة بين إجمالي المصروفات وإجمالي الإيرادات، ويلاحظ أن شركة أسيج لديها مصروفات تفوق مجموع إيراداتها وهذا بطبيعة الحال يؤثر على الربحية والفائض، ويعزى لهذه النسبة أنها سبب لخسارة الشركة في سنة 2010 حيث كانت المصروفات تفوق الإيرادات بـ 185 مليون ريال، بينما يلاحظ أن هناك علامات استنفهام على شركة تكافل الراجحي لأنه في السنتين الأخيرتين كانت هناك ما نسبته 100% من إجمالي الإيرادات وأثر ذلك على الفائض التأميني وكان يمثل صفراً في السنتين والغريب في الأمر أن الشركة تحقق نسب كبيرة في بند المصاريف الأخرى أما السنوات التي قبلها كانت المصاريف أكثر من الإيرادات ونجد أن هذا تفسير واضح لخسارة الشركة.

نسبة المصاريف الأخرى/ إجمالي التكاليف والمصاريف				
2010	2011	2012	2013	
68.76%	47.21%	18.46%	13.49%	

تم حساب نسبة المصاريف الأخرى إلى إجمالي المصاريف ونستنتج أنه في السنوات الأربعة في شركة تكافل الراجحي حققت نسبة عالية في المصاريف الأخرى لذا يجب على الشركة أن تبين ماهية هذه المصاريف.



تحليل لأهم أسباب عدم تحقيق أي فوائض تأمينية بشركات التأمين:

لوحظ أن كلا الشركتين تعانيان من زيادة المطالبات المتكبدة على صافي الأقساط المكتتبة وهذا من شأنه أن يقلل من أرباح الشركتين وبالتالي عدم توزيع الفائض.

- ✚ من أهم الملاحظات التي يمكن أن نتطرق لها في موضوع عدم توزيع الفائض هو إجمالي المصاريف لدى الشركتين، حيث يتضح أنها مرتفعة نسبة إلى إجمالي الإيرادات مما يقلل فرص تحقيق فائض تأميني وتوزيعه.
- ✚ عدم وجود السيولة الكافية لدى الشركتين يجعلهما في خطر خاصة في حالات الطوارئ والكوارث حيث تكون الشركات غير قادرة على تغطية التزاماتها وبالتالي عدم تحقيق فائض.
- ✚ قد يثار التساؤل حول تعمد بعض الشركات أو محاولتها عدم تحقيق فوائض لتجنب توزيع هذه الفوائض على حملة الوثائق في وضع هذه المبالغ تحت بند مصاريف أخرى بحيث لا يعرف ما هي هذه المصاريف كما لوحظ في شركة الراجحي في سنتين 2012 و 2013.
- ✚ عدم اهتمام شركات التأمين بتحويل أقساطها المكتتبة إلى معيدي التأمين لتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها خاصة وأن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكثر دول العالم من حيث نسب حوادث السيارات، وهذا من شأنه زيادة المطالبات على شركات التأمين وينتج عنه تحمل مخاطر عالية قد تؤدي بالشركات إلى عدم تحقيق أية أرباح.

6. خاتمة

يعتبر الفائض التأميني عنصراً أساسياً في شركات التأمين وذلك لما لهذا الفائض من أهمية في تطبيق وترسيخ الفكر الإسلامي المبني على مبدأ التعاون، لذا فإن الشركات الناجحة سوف تحاول قدر الإمكان أن تطبق مبدأ التعاون في نشاطها ومن هذا المنطلق فقد حاولت هذه الدراسة بحث أسباب عدم توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني في السعودية.

وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة وجود هذه الأسباب في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، حيث لا تزال شركات التأمين تعاني من صعوبة في إيجاد المنافذ الاستثمارية المناسبة لغرض استثمار الأقساط المكتتبة، وبما يحقق ربحاً للشركة ينعكس بدوره على توزيع الفائض التأميني، هذا بالإضافة إلى السياسة المتبعة في إسناد التأمين إلى شركات إعادة التأمين، حيث أنها تقلل من أخطار ارتفاع المطالبات وتفتيت الخطر بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين وبالتالي ضرورة إدارة هذه السياسة

- بشكل فعال وهذا يعكس الأداء المالي للشركة ولم يقتصر الأمر على الأداء المالي حيث أن المطالبات من أهم العناصر تأثيراً على الفائض ووجوب قدرة الشركة على التنبؤ بهذه المطالبات.
- وانطلاقاً من هذه النتائج، فإن هناك عدداً من التوصيات التي يمكن طرحها في هذه الدراسة من أجل ما نعتقد أنه قد يصحح بعض مسببات عدم توزيع الفائض في شركات التأمين في المملكة، ومن ذلك:
- بث الوعي لدى حملة الوثائق ولدى المؤمنين (شركات التأمين) بخصوص حقوق وواجبات كل منهما وتعريفهم بالقوانين المتعلقة بتوزيع الفائض على حملة الوثائق وهذا من شأنه أن يزيد الإقبال على شركات التأمين المطبقة على مبدأ التعاون.
 - ترك الحرية لمجلس الإدارة في شركة التأمين يُوَرِّع الفائض التأميني وفق المعيار الذي يراه محققاً لمصلحة الشركة ولحقوق حملة الوثائق وذلك وفق ما أقره النظام الأساسي للشركة وأقرته هيئة الرقابة الشرعية في الشركة.
 - تحديد وتوضيح الرؤية المستقبلية بالنسبة لشركات التأمين في مجال توزيع الفائض وهذه الرؤية يجب أن تصف بدقة ما لذي تحاول كل شركة تحقيقه.
 - الحد ما أمكن من المطالبات على شركات التأمين في المملكة بوضع السياسات التي تنظم هذه المطالبات والتشديد في التحايل من قبل المؤمن لهم على شركات التأمين.
 - مواصلة البحوث الميدانية في موضوع توزيع الفائض خاصة فيما يتعلق بـ:
 - o الأسباب المؤدية إلى عدم توزيع الفائض أو تفضيل تحويله للمساهمين.
 - o طبيعة العلاقة بين توزيع الفائض على حملة الوثائق وتخفيض تكاليف التأمين للمؤمن لهم وتقليل المخاطر الأخلاقية.
 - o تحديد العلاقة بين توزيع الفائض التأميني والملاءة المالية لشركة التأمين.

المراجع

- أبو بكر، عيد أحمد- السيفو، وليد إسماعيل (2009)، "إدارة الخطر والتأمين"، دار اليازوري، الأردن.
- أبو غدة، عبد الستار، "أسس التأمين التكافلي"، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، 2007م، دمشق (سوريا).
- البرواري، شعبان محمد (2010)، "الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة"، مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2010.

- جمال عبد الباقي واصف (2002)، "نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 2.
- الحمص، حنان البريجاوي (2008)، "توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2008.
- حمودة، إبراهيم (1995)، "التنبؤ بإيرادات ومصرفيات النشاط التأميني ومؤشرات الملاءة المالية لشركة تأمين جديدة في مجال التأمينات العامة كجزء من دراسات الجدوى"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 1.
- حمودة، إبراهيم (1998)، "الأسس العلمية لتقييم الأداء في شركات التأمين".
- حمودة، إبراهيم (2002)، "تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.
- الحمدي، نور - دركنلي، محمد - العبيد، عبد الرحمن (2012)، "نظام كمي مقترح لتقييم أداء الشركة السورية الوطنية للتأمين"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27.
- شبير، محمد عثمان، "الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي"، المؤتمر الثاني للتأمين التكافلي، الكويت، 2007.
- طبايبي، سليمة (2011)، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 6، المجلد 16.
- عبد الحميد، عادل منير (1998)، "محددات أداء شركات التأمين الكويتية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 5، عدد 2.
- العساف، عدنان محمود (2010)، "الفائض التأميني، أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه"، مؤتمر التأمين التعاوني، الجامعة الأردنية، الأردن.
- العمرى، شريف محمد علي، "تقييم الأداء في شركات التأمين المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 1994.
- القره داغي، علي محيي الدين (2004)، "التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية"، ط 1، دار البشائر الإسلامية.
- مشعل، عبد الباري (2011)، "تجارب التصرف بالفائض التأميني" ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

موقع سوق الأوراق المالية السعودي(تداول).

النشمي، عجيل جاسم (2010)، "الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي"، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

التقارير المالية لشركة أسيج العربية (سنوات 2010-2013)

التقارير المالية لشركة الراجحي تكافل (سنوات 2010-2013)

مجلة التأمين العربي، العدد الثاني والأربعون، (1994).

الملاحق

جدول (1): علاقة الأداء المالي للشركة بتحقيق الفائض التأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	
229.3%	162.04%	724.62%	239.35%	642.82%	410.36%	316.77%	160.31%	أ- صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين
1.36%	0.00%	1.88%	0.00%	1.376%	1.985%	0.431%	0.025%	ب- دخل الاستثمارات / مجموع الاستثمارات
339.4%	207.80%	882.98%	332.88%	797.63%	552.47%	451.22%	160.31%	ج- جملة الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين
12.31	-26.10%	-5217%	-66.43%	25.84%	-0.53%	-30.10%	-40.28%	د- صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين
3.26%	-0.77	-6.85%	13.82-%	-2%	-0.07%	-4.08%	-40.67%	هـ- صافي الربح / إجمالي الأصول

جدول (2): العلاقة بين معدلات النمو وتوزيع الفائض التأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				الشركات
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	السنة
60.97%	5.42%	95.35%	n.a.	24.54%	28.86%	50.67%	n.a.	أ- معدل نمو أقساط التأمين المكتتبة
13.73%	371.42%	35.48-%	n.a.	20.50%	-0.53%	-23.75%	n.a.	ب - معدل نمو حقوق المساهمين

جدول (3): العلاقة بين السيولة وتوفر الفائض التأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				الشركة
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	السنة
49.472%	54.088%	39.449%	78.151%	95.37%	168.93%	391.22%	409.61%	أ-الالتزامات / الأصول السائلة
33.25%	21.03%	107.79%	47.78%	235.50%	109.66%	82.61%	19.74%	ب-المخصصات الفنية / حقوق المساهمين
28.14%	37.45%	13.13%	20.81%	9.21%	12.81%	13.57%	100.95%	ج-حقوق المساهمين / اجمالي الاصول
70.95%	62.13%	79.70%	71.50%	67.49%	61.60%	59.89%	71.50%	د-مدينو عمليات التأمين/ اجمالي الاصول
16.11%	11.25%	27.50%	27.26%	63.62%	61.82%	109.34%	49.92%	هـ-المخصصات الفنية / الاصول السائلة
58.10%	74.69%	28.68%	61.74%	52.19%	51.09%	57.65%	74.69%	و-(المخصصات الفنية / حقوق المساهمين) / صافي الأقساط المكتتبة

جدول (3): العلاقة بين أقساط إعادة التأمين وتحقيق فائض تأميني

أسيج السعودية				شركة تكافل الراجحي				الشركات
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	السنة
67.58%	77.98%	82.07%	71.90%	80.59%	74.28%	70.20%	100%	أ-صافي الأقساط المكتتبة / جملة الأقساط المكتتبة
318.01%	1026.66%	215.83%	185.68%	121.95%	97.72%	177.83%	402.98%	حقوق المساهمين / شركات تأمين وإعادة تأمين مدينة

تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية

Analysis of the relationship between the application of corporate governance and IT governance and its impact on increasing the quality of accounting information

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين.

تاريخ التسليم: (2017/09/ 12)، تاريخ التقييم: (2017/12/ 03)، تاريخ القبول: (2017/12 /10)

Abstract

المخلص

The problem of research has been whether there is a relationship between the application of corporate governance and information technology governance. Is there an impact corporate governance and IT governance on increasing the quality of accounting information? The main objective of the research was to demonstrate the impact of the application of corporate governance and IT governance on increasing the quality of accounting information. The researcher used the analytical descriptive approach.

The results of the research show that there is a link between the application of corporate governance and IT governance. IT governance is part of corporate governance and its extension in the service companies listed on the Palestine Stock Exchange has led to an increase in the quality of accounting information. Implementing corporate governance in service companies listed on the Palestine Exchange to implement IT governance to reflect the views of different parties interested and benefiting from accounting information.

Keywords: Corporate Governance, IT Governance, Quality Accounting Information.

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات البحثية، هل توجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات؟، وهل يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية؟

وهدف البحث بشكل رئيس إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

كما أثبتت نتائج البحث أنه يوجد ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تُعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، كما أوصى البحث بضرورة الاستفادة من إيجابيات تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة المهتمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، جودة المعلومات المحاسبية.

مقدمة:

إن أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات تتبع في كونها إطاراً ضرورياً لضمان تحقيق أهداف الشركات، وخاصة ما يتعلق منها بحماية حقوق المساهمين والمستثمرين والرقابة علي الأداء، وزيادة الثقة والشفافية والمصادقية في جودة المعلومات المحاسبية، و هذه الجودة تبنى على أساس مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات واليات حوكمة الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليست نظاماً مستقلاً بذاته أو منعزلاً عن الشركات التي تعمل فيها، بل يجب النظر إليها على أنها نظاماً فرعياً أو عنصراً مكملاً لحوكمة الشركات ككل، ذات أهمية كبيرة وتطبق في أغلب الشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تؤدي إلى وجود أسواق مالية ذات كفاءة وقدرة تنافسية وتمتاز بالشفافية والنزاهة في التقرير عن المعلومات المحاسبية، مما استدعى كثيراً من المنظمات والهيئات المهنية المختصة إلى وضع اليات وأدوات لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومات المحاسبية و زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

لذلك أصبحت حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضرورية لمساندة استراتيجيات تلك الشركات وأهدافها الموضوعية والمحافظة على مصالح ذات الأطراف المختلفة في هذه الشركات والناجمة عن تتاعم وتناسق إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات مع الرؤية الإستراتيجية والأهداف العامة للشركات والتي تعد من أولى مسؤوليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التطبيق السليم لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

مشكلة البحث:

لقد أدي عدم تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

لذا كان لابد من الاهتمام البالغ بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لأنه هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات، وزيادة ثقة متخذي القرارات والمستثمرين في المعلومات المحاسبية الناتجة عن العمليات المالية.

ونتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وربطها بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات المهنية بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الشركات المختلفة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في عدة تساؤلات وهي كالتالي:

- 1- هل توجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات؟
- 2- هل يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية؟
- 3- هل يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية؟

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- 2- بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
- 3- التعرف على أبعاد ومحددات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.
- 4- محاولة التعرف على انعكاسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية، والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المحاسبة، وبالتالي تحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البيئة المحاسبية، وأن حوكمة تكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة رئيسية لمساعدة الإدارة على مواجهة المناخ المتقلب والبيئة المتغيرة لتجنب معوقات ومشكلاتها من جانب، واستثمار ما بها من فرص واحتمالات ايجابية من جانب آخر، ولتقليل الآثار التي يمكن أن تنجم عن التهديدات التي تفرزها البيئة المحيطة.

فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الأولى:** توجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- الفرضية الثانية:** يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
- الفرضية الثالثة:** يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

حدود الدراسة: تمثلت حدود البحث في الحدود التالية:

- 1- **الحدود البشرية:** اقتصر على المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالدوائر والأقسام المالية في الشركات المختارة كعينة.
- 2- **الحدود المكانية:** اشتملت على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين.

3- الحدود الزمنية: الفترة التي تستغرقها إعداد هذه الدراسة عام 2017.

4- الحدود العلمية: تتمثل في تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

خطة البحث:

في ضوء أهمية هذا البحث، وتحقيقاً لمشكلة وأهداف البحث ومراعاة المنهج المتبع في البحث لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد قسم هذا البحث إلى المحددات التالية:

- **المحدد الأول:** المفهوم العام لحوكمة الشركات.
- **المحدد الثاني:** المفهوم العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- **المحدد الثالث:** تحليل أثر العلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

الإطار النظري للبحث:

المحدد الأول: المفهوم العام لحوكمة الشركات:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين.

أولاً: تعريف حوكمة الشركات :

عرفت حوكمة الشركات بأنها: "هي ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة". (عبد الصمد، 2011)

كما عرفت أيضاً بأنها: "إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة" (الوابل، 2002).

ثانياً: خصائص حوكمة الشركات:-

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وهي :-

- 1- المسؤولية أمام مختلف الأطراف ذات العلاقة.
- 2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- 3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
- 4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- 5- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً : مبادئ حوكمة الشركات :

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضاً أسبقها صدوراً هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004 وهي: (خليل، 2005)

أ - مبدأ حماية حقوق المساهمين، ويتحقق هذا المبدأ من خلال:-

- 1- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
- 2- حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- 3- الحصول على المعلومات المختلفة.
- 4- ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
- 5- الحصول على حقوقهم في الأرباح.

ب - مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة، ويتحقق هذا المبدأ من خلال:-

- 1- المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات .
- 2- المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.
- 3- الدفاع عن الحقوق القانونية.
- 4- الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين.
- 5- التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

ج - مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة، ويتحقق هذا المبدأ من خلال :-

- 1- التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية.
- 2- المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
- 3- ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها.
- 4- المحافظة على حقوقهم.
- 5- الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

د - مبدأ الإفصاح والشفافية، ويتحقق ذلك من خلال :-

- 1- دقة الإفصاح.
- 2- التوقيت الملائم للإفصاح.
- 3- شمولية الإفصاح.
- 4- مراجعة المعلومات المفصّل عنها.

5- توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين .

هـ - مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ويتحقق ذلك من خلال :-

1- ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين.

2- توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها.

3- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .

4- الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.

5- اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية، بالوحدة الاقتصادية .

وفي ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلي ما يلي:

1- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.

2- اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات.

رابعاً: الأبعاد والمحددات المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية في النقاط التالية :-

1 - المساءلة والرقابة المحاسبية: يقصد بها أن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كمالك. بالإضافة إلى أن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، والي قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية، إلي ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب علي الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.(خليل، 2005).

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر عام 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.(OECD, 2000, PP. 1-58)

2 - الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: إن الممارسات السلبية للحوكمة في الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة وأنها في حاجة إلي المزيد من الدعم للوصول إلي الممارسة السليمة مع إعادة النظر

في معايير المحاسبة المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة المحلية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية. (خليل، 2005)

3- دور المراجعة الداخلية: تساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة الشركات في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركات، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة .

4- دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الشركات.

5- دور لجان المراجعة: أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلي أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة.

وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة، علاوة علي ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر علي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية. (www.papers.ssrn.com)

6- تحقيق الإفصاح والشفافية: يعد معيار الإفصاح من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنه يعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة (جمعة، ونوال، 20، ص 8)، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة .

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي وتم تعديلها في 12 أبريل 2004، ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة

الأمر الهامة المتصلة بالشركات وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية. (خليل، 2005)

7- **زيادة جودة المعلومات المحاسبية:** يعتبر جودة المعلومات المحاسبية وإطفاء الثقة والمصادقية علي المعلومات المحاسبية من الموضوعات الشديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات، سواء الداخليين أو الخارجيين ، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابياً في هذا الجانب، وخاصة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير التي تحتوي تلك المعلومات.

ووفقاً لآليات حوكمة الشركات، فإنه يمكن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإطفاء الثقة والمصادقية في مخرجات نظام المعلومات بالشركات من خلال ما يلي: (غنيمي، 2013)

(1) دقة الإفصاح المحاسبي.

(2) التوقيت الملائم للإفصاح.

(3) خضوع المعلومات المفصّل عنها للمراجعة. (4) توصيل المعلومات لمستخدميها.

7- **إدارة الأرباح:** في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا اشارات نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. (خليل، 2005)

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

8- **تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:** إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها علي التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء المالي بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها. (فخرا ، وآخرون ، 2003)

وفي ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاساتها علي المعلومات المحاسبية يمكن الإشارة إلي النقاط التالية: (خليل، 2005)

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات .

ب- أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي :-

- 1- مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبلية، والرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- 2- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- 3- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

ج - أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركات والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الشركة وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

المحدد الثاني: المفهوم العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

أولاً: تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها: "مجموعة من المكونات المادية والبشرية والبرمجيات والاجراءات تعمل على جمع ومعالجة وخن واسترجاع وتوزيع المعلومات بهدف دعم عملية اتخاذ القرارات والسيطرة في المنظمة". (Laudon K., Laudon J., 2012, p10).

كما عرف معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI) بأنها: "مسئولية مجلس الإدارة والمشرفين والمديرين التنفيذيين، وهي جزء متكامل من حوكمة المنظمة، وتتكون من الهياكل والعمليات التنظيمية والقيادة التي تضمن استدامة وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في المنظمة لأهداف واستراتيجيات المنظمة". (ITGI, 2003)

كما عرفها أيضاً معيار (ISO/IEC) رقم (38500) بأنها: "هي النظام الذي من خلاله يتم التوجيه والرقابة على الاستخدام الحالي والمستقبلي لتكنولوجيا المعلومات، ويتضمن تقييم والتوجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم المنظمة والرقابة على هذا الاستخدام لتحقيق الخطط، ويتضمن أيضاً الاستراتيجية و السياسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة". (ISO,2008)

ثانياً: أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تظهر أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال دورها في تحقيق الاتي:(عبد الرحمن، 2013)

- 1- تطوير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والشروع في الفحن التشغيلي والاستراتيجي.
- 2- تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات.

- 3- ضمان أن مشروعات الأعمال قد تم استكمالها.
- 4- تحديد الأساليب والوسائل والعمليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.
- 5- تحديد أفضل الممارسات في مجال التطور التكنولوجي.
- 6- إدارة تنمية وتطوير التطبيقات التكنولوجية للمعلومات.
- 7- ضمان فعالية خدمات تكنولوجيا المعلومات لتوصيل الاستراتيجية لإقسام أنشطة الأعمال التي تؤدي إلى فعالية وكفاءة الإنتاجية الداخلية.
- 8- تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية.
- 9- زيادة قدرة تكنولوجيا المعلومات لجذب الاختراعات والابتكارات وتوصيل المنافع المرجوة.

ثالثاً: معوقات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يوجد عدة معوقات تواجه تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وهي كالآتي: (أبو حجر، و عابدين، 2014، ص 8):

- 1- ضعف السياسات الداخلية والدعم الداخلي والخارجي.
- 2- مقاومة التغيير وتقبل السياسات والمعايير والمسؤوليات الجديدة من قبل العاملين.
- 3- ضعف دعم إدارة الموارد البشرية.
- 4- عدم وضوح مبادئ وسياسات تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ثل الوحدات.
- 5- غياب دعم إدارة الوحدات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات.
- 6- عدم ملائمة الثقافة التنظيمية.
- 7- عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لعمليات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات.
- 8- غياب الاتصال والتنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة.
- 9- غياب دعم عمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- 10- أولويات تكنولوجيا المعلومات غير محددة أو واضحة.

رابعاً: الخطوات الإرشادية لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يجب على الشركات أن تتبع الخطوات الإرشادية التالية لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال: (يوسف ، 2003)

1. توفير المعلومات الكاملة، والعمل على أساس وسلامة القواعد المطبقة لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين والمستثمرين.
2. تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والمستثمرين.
3. تحقيق التوافق مع القوانين السارية، مع الأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.
4. القيام بالعديد من الوظائف الأساسية ومن بينها:

أ - مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط.

ب - اختيار المديرين التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

ج - مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

د - متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للغدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات مالية مع أطراف ذات علاقة.

هـ - ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك، وجود مراجع مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والالتزام بالقواعد والأحكام والقوانين.

و - متابعة فعالية أساليب ممارسة حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها ولجراء التغييرات المطلوبة.

ز - الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

ح - التقييم الموضوعي لشئون الشركة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية.

ط - يجب أن يكفل مجلس الإدارة لأعضائه إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة وفي الوقت المناسب حتى يتمكن المجلس من الوفاء بمسؤولياته.

المحدد الثالث: تحليل أثر العلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

أولاً: علاقة حوكمة الشركات بحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يمكن إيجاد علاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال النقاط

التالية: (خليل، 2005)

- 1- ضرورة وجود تعريف شاملا لحوكمة الشركات يعكس دورها في تطوير أداء الوحدة الاقتصادية والمحافظة على حقوق أصحاب المصالح بها وأهمها: الحصول على معلومات محاسبية عالية الجودة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة .
- 2- استخدام العناصر المختلفة التي تعكس الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات، في الحكم على أهمية المعايير التي ستستخدم في حوكمة لتكنولوجيا المعلومات.
- 3- الاعتماد على المفهوم الشامل لجودة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية والذي يعتبر أداة للعلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

4- التعرف على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات ومعايير جودة تكنولوجيا المعلومات، وذلك للتأكد من دور حوكمة الشركات في تحقيق هذه الجودة.

5- تعتبر حوكمة الشركات لها دور فعال في تحقيق جودة تكنولوجيا المعلومات وفي زيادة جودة المعلومات المحاسبية، بحيث يتضمن مجموعة من المعايير المختلفة التي تحقق هذا المفهوم.

6- تعتبر العلاقة بين حوكمة الشركات ومعايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات قد تظهر بشكل مباشر نتيجة الارتباط بين الطرفين، أو قد تظهر بشكل غير مباشر، كأن ينتج عن وجود احد عناصر الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات تحقق واحده أو أكثر من معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات، أو قد تتطلب حوكمة الشركات ضرورة وجود بعض معايير لجودة تكنولوجيا المعلومات، وهذا يشير إلى العلاقة القوية بين كلا من حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: الإطار المتكامل بين حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الإطار المتكامل بين حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية :- (درويش، 2003)

1- تحديد الإطار المتكامل للحوكمة خاصة وأنها جمعت خمسة جوانب أساسية هي الأهداف والخصائص والمقومات والمحددات والمبادئ، علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية للحوكمة.

2- إن الالتزام بتطبيق هذا الإطار المتكامل في مختلف الشركات، وبصفة خاصة الشركات المساهمة، بغض النظر عن طبيعة نشاطها سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على أسهمها في سوق الأوراق المالية.

3- الأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي سبق الإشارة إليها تظهر بوضوح في مختلف الإطار المتكامل لها، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة الشركات.

4- تظهر العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة.

5- بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة بشيء من التأني والتدقيق يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، والأكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة الشامل.

6- أن معظم، ما لم يكن جميع، محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل.

7- إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة، بغض النظر عن وجود مبدأ مستقل بذلك وهو مبدأ المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الشركات ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية:-

أ - مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسئولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين .

ب - المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة.

ج- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الشركة.

د - إن تكنولوجيا المعلومات تتطلب نظرة متعمقة للنواحي الفنية أكثر من غيرها من الموضوعات، وذلك لفهم كيفية مساهمة التكنولوجيا في تحقيق أهداف الشركات وكذلك التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بها.

هـ- أن تكنولوجيا المعلومات يتم معاملتها تقليدياً كوحدة تنظيمية مستقلة أو منفصلة داخل التنظيم.

و - إن تكنولوجيا المعلومات تعد عملية معقدة، وتصبح أكثر تعقيداً خاصة للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية من خلال شبكات الانترنت.

الإطار العلمي للبحث: حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

- **منهج البحث:** لتحقيق أهداف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها البحث، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات البحث استخدم الباحث:

أولاً- المنهج الوصفي: ويتكون من الإطار النظري واختبار فرضيات البحث للوصول إلى نتائج البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والبحوث والرسائل العلمية والمراجع المختلفة التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.

ثانيا - المنهج التحليلي: وفي هذا الإطار يعتمد الباحث على هذا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث التي من خلالها يمكن الإجابة عن التساؤلات الدراسية وحل المشكلة واختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات البحث، وذلك من خلال قيام الباحث باستطلاع عينة الدراسة التي تم اختيارها من مجتمع البحث من أجل تحليل وتفسير النتائج.

- مجتمع وعينة البحث:

1- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالدوائر والأقسام المالية في شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (130) موظف وموظفة والمنتمين إلى (12) شركة خدمات مدرجة في بورصة فلسطين.

2- عينة البحث: تم تحديد عينة البحث من خلال تحديد مجتمع البحث، وتم اختيار العينة كنسبة من هذا المجتمع باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتكون ممثلة لمجتمع البحث، حيث بلغت العينة (95) موظف وموظفة، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها على العينة من خلال اختيار كلا من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالدوائر والأقسام المالية بشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم تحليل وتفسير بيانات قائمة الاستقصاء المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

- أداة البحث: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة البحث، ويتكون من 4 فقرات.

❖ **القسم الثاني:** وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول:.. يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثاني: يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثالث: يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في

جدول رقم (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	متوسط	معارض	معارض بشدة
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1

- **صدق الاستبانة:** صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والاحصاء، وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- **الصدق البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة البحث البالغة (95) مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وببيان الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر. م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.	0.898	*0.000
2	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	0.856	*0.000
3	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.	0.812	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ر. م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا (كرونباخ)	معامل الصدق (الصدق الذاتي) *
1	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.	7	0.834	0.867
2	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة خصائص	7	0.854	0.877

			جودة المعلومات المحاسبية.	
3	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.	7	0.820	0.859
	جميع مجالات قائمة الاستقصاء معاً	21	0.836	0.868

ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص أنفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

*الصدق الذاتي (معامل الصدق) = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الثبات (الفا كرونباخ). تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) مرتفعة لكل مجال من مجالات البحث، حيث يتراوح بين (0.820 - 0.854)، بينما بلغ قيمتها لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً (0.836)، وكذلك قيمة معامل الصدق (الصدق الذاتي) مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، حيث يتراوح بين (0.859 - 0.877)، بينما بلغ قيمتها لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً (0.868)، وهذا يدل على أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

ويستدل من نتائج اختبار معاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق أن أداة البحث (الاستبانة) ثابتة وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه، مما يجعلها أداة قياس مناسبة يمكن الاعتماد وتطبيقها بثقة عالية، بذلك تكون الاستبانة بصورتها النهائية ثابتة وصادقة قابلة للتوزيع.

تحليل واختبار البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف):

استخدم الباحث اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 ($\text{sig} > 0.05$). وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1 - Sample Kolmogorov - smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.	7	0.740	0.489

الثاني	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	7	0.861	0.365
الثالث	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.	7	0.896	0.325

- وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) : يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 4- معامل ارتباط بيرسون (Spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط : يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- 5- اختبار sign في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الحياد وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- خصائص وسمات عينة البحث:

المؤهل العلمي: يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة البحث من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 75%، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبتهم 15%، ثم يليها درجة الدراسات العليا وكانت نسبتهم 10%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين بالمؤهل العلمي لموظفيها بالأقسام المالية.

1- جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	14	15
بكالوريوس	71	75
دراسات عليا	10	10
المجموع	95	% 100

2- التخصص العلمي: يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 61%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 18%، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبتها 14%، أما تخصصات أخرى كانت نسبتهم 7%، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في الشؤون المالية.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	58	61
إدارة أعمال	13	14
مالية ومصرفية	17	18
أخرى	7	7
المجموع	95	100 %

3- المسمى الوظيفي: يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبتهم 64%، ثم يليهم مسمي رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته 20%، ثم يليهم المدير المالي حيث بلغت نسبته 13%، ثم يليهم أخرى حيث بلغت نسبته 3%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية المسمى الوظيفي محاسب.

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	61	64
رئيس قسم مالي	19	20
مدير مالي	12	13
أخرى	3	3
المجموع	95	100 %

4- سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 11- 15 سنوات وكانت نسبتها 37 %، ثم يليهم من خبرتهم من 5-10 سنة وكانت نسبتهم 27%، ثم يليهم من خبرتهم أقل من 15 سنة وكانت نسبتهم 22%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 5 سنوات وكانت نسبتهم 14%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عالية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	13	14

27	26	من 5-10 سنوات
37	35	من 11-15 سنة
22	21	أكثر من 15 سنة
% 100	95	المجموع

- اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور

الأول والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

الترتبة	قيمة (Sig.)	قيمة (T)	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المحور الأول	ر.م
3	*0.000	12.031	75.80	0.849	3.79	العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات أدت إلى جودة المعلومات المحاسبية.	1
5	*0.000	12.504	76.16	0.835	3.80	تعمل الشركة على توفير أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	2
4	*0.000	11.891	75.56	0.846	3.77	تدرك الشركة أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالتزامن مع تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف إنتاج معلومات محاسبية متمتازة بالجودة.	3
1	*0.000	12.696	75.92	0.811	3.79	المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في الشركة تساهم في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	4
6	*0.000	12.698	77.24	0.876	3.86	تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزءاً من حوكمة الشركات وامتداد لها.	5
2	*0.000	13.231	77.84	0.871	3.89	تعمل حوكمة الشركات على تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بما يتلاءم مع حوكمة	6

تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات..... د.عبد الرحمن رشوان

						تكنولوجيا المعلومات.
7	0.000*	13.094	77.12	0.845	3.85	يعتمد استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركة بعد اعتماد وتطبيق حوكمة الشركات.
0.000*	12.592	76.52	0.848	3.82	3.89	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول رقم (9) أن الفقرة رقم (4) المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في الشركة تساهم في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.79) والوزن النسبي (75.92%)، في حين أن الفقرة رقم (7) يعتمد استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركة بعد اعتماد وتطبيق حوكمة الشركات قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.85) والوزن النسبي (77.12%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.89) والوزن النسبي يساوي (76.52%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات عند مستوى دلالة 0.05، وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى رفع مستوى الشفافية والمصادقية للمعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها.	3.79	0.849	75.80	12.031	0.000*	3
2	يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية.	3.80	0.835	76.16	12.504	0.000*	5
3	تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة	3.79	0.811	75.92	12.696	0.000*	1

تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات..... د.عبد الرحمن رشوان

						بتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4	*0.000	11.891	75.56	0.846	3.77	يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يزيد ثقة أصحاب المصالح بهذه المعلومات.
7	*0.000	13.094	77.12	0.845	3.85	يوفر النظام المحاسبي المطبق في الشركة الجودة في المعلومات المحاسبية لتفعيل حوكمة الشركات.
6	*0.000	12.698	77.24	0.876	3.86	يساهم تطبيق حوكمة الشركات في إنتاج تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية عالية، مما يحد من الغش والتلاعب المالي.
2	*0.000	13.231	77.84	0.871	3.89	يعتبر تطبيق حوكمة الشركات مطلب استراتيجي وهام لتعزيز المسائلة ورفع درجات الثقة في المعلومات المحاسبية.
-	*0.000	12.592	76.54	0.848	3.83	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (10) أن الفقرة رقم (3) تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.79) والوزن النسبي (75.92%)، في حين أن الفقرة رقم (5) يوفر النظام المحاسبي المطبق في الشركة الجودة في المعلومات المحاسبية لتفعيل حوكمة الشركات قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.85) والوزن النسبي (77.12%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.83) والوزن النسبي يساوي (76.54) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية".

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

ر م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الترتبة
1	يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية.	3.96	0.744	79.28	16.755	*0.000	2
2	يوفر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات خاصتي الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي زيادة الثقة بها.	4.05	0.778	81.06	17.502	*0.000	1
3	أدى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.	3.89	0.882	77.96	13.153	*0.000	5
4	يعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات أداة قوية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستثمرين.	3.92	0.799	78.44	14.914	*0.000	3
5	يتطلب تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات البنية التحتية ومهارات العاملين والتي يمكن استخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.	3.91	0.783	78.20	15.031	*0.000	4
6	يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا	3.84	0.843	76.88	12.944	*0.000	7

						المعلومات إلى تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية.
6	*0.000	12.736	77.84	0.905	3.89	7 يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تخفيض تكلفة ومخاطر إعداد المعلومات المحاسبية.
-	0.000*	14.566	78.47	0.825	3.92	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (2) يوفر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات خاصتي الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي زيادة الثقة بها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.05) والوزن النسبي (81.06%)، في حين أن الفقرة رقم (6) يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.84) والوزن النسبي (76.88%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.92) والوزن النسبي يساوي (78.47) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أنه "يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية".

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج : توصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1- يوجد ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
- 2- الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات من قبل شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة حدثت من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية .

3-تُعد حوكمة الشركات المطبقة في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين أداة لتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات من قبل شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين أدى إلى رفع مستوى الشفافية والمصادقية للمعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها من قبل أصحاب المصالح.

5- ساهم تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين في إنتاج تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية عالية، مما حد من الغش والتلاعب المالي في كثير من هذه الشركات.

6- أدى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها و الإفصاح عنها في التقارير المالية.

7- وفر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مما أدى إلى زيادة الثقة بها من قبل المستثمرين والمساهمين.

8- تترك شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالتزامن مع تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف إنتاج معلومات محاسبية تمتاز بالجودة العالية.

9- ساهمت المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

10- الالتزام بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حقق فوائد كثيرة في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين التي التزمت بتطبيقها ومن هذه الفوائد تحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

11- تعدد الأبعاد والمحددات لعملية حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة، وتحقيق الإفصاح والشفافية، والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح.

ثانيا - التوصيات: بناءً على النتائج التالية نوصي بالتالي:

1- الاستفادة من إيجابيات تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة المهمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية.

2- محاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي حققتها حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين والتوسع في تطبيقها في الشركات التي تنتمي للقطاعات المختلفة المدرجة في البورصة، مع محاولة وضع دليل خاص حول معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات يتفق مع الظروف الاقتصادية لهذه الشركات.

- 3- ضرورة القيام بوضع أسس لنظام فعال لحوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات التي تنتمي لباقي القطاعات المدرجة في بورصة فلسطين ليساهم في تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات المحاسبية ورفع كفاءة الأسواق المالية.
- 4- التشديد على ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وتبنيها وخاصة من طرف الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 5- ضرورة أن تتخذ الشركات كافة المدرجة في بورصة فلسطين الإجراءات والوسائل المتعلقة بحوكمة الشركات والتي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصادقية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالي التي تقوم بإعدادها.
- 6- ضرورة الاعتماد على المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية والذي يعتبر أداة للعلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- 7- الاسترشاد بالجوانب الفكرية لحوكمة الشركات التي يمكن استخدامها في حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- 8- ضرورة القيام بالتدريب الكافي للعاملين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين علي الاستخدامات الحديثة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالمعلومات المحاسبية.
- 9- ضرورة إعداد المزيد من الدراسات والرسائل العلمية في مجال حوكمة الشركات وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- 1- أبو حجر، سامح رفعت، و عابدين، أمينة محمد عبد العزيز، (2014)، دور اليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الالكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة الالكترونية، المؤتمر السنوي الخامس "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- 2- أبو موسى ، احمد عبد السلام، (2005)، الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات- نموذج مقترح من سياق المحاسبة الإدارية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد2، ص ص 54- 115.
- 3- جمعة، هوام، و نوال، لعشوري، (2010)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و افاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي. الجزائر.

- 4- خليل، محمد احمد، (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد1، ص ص 730- 753.
- 5- درويش، عبد الناصر محمد، (2003)، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد2، ص ص 419- 471.
- 6- زيود، لطيف، و علي، حسين، و تصور، ريم محمد، (2014)، أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية في المصارف السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 63، العدد 2، ص ص 207- 236.
- 7- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحيى، (2013)، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر المنشأة في القطاع المصرفي السعودي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء 1، السنة السابعة عشر، ص ص 220 - 245.
- 8- عبد الصمد ، وفاء محمد، (2011)، نموذج مقترح لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد 1، المجلد 1، ص ص 1- 26.
- 9- عيشوش، رياض، و واضح، فواز، (2012)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر.
- 10- غنيمي، سامي محمد أحمد، (2013)، مدي إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد1، ص ص 2- 47.
- 11- فخرا، محمود عبد المالك، وآخرون، (2003)، أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأردن المالية على درجة الإفصاح على البيانات المالية والإدارية - دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد2، ص ص 1- 20.
- 12- ملكاوي، نازم محمود، (2014)، دور نظم المعلومات في ارساء وتعزيز الحوكمة - دراسة في البنوك الأردنية، المؤتمر الدولي المحكم المنعقد حول حوكمة الشركات عبر الثقافة والاخلاق - ما متاح وما المتوقع، جامعة الكسليك (USEC).
- 13- الوابل، وابل على، (2002)، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 36، ص ص 1- 17.

14- يوسف، محمد طارق، (2003)، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد 16، ص ص 1-15.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- 1- (ISO/IEC, 38500). (2008). Corporate Governance of Information Technology. ISO/IEC. 2008, from: www.iso.org.
- 2- (ITGI) .(2003). Board Briefing on IT Governance, 2nd Edition. IT Governance Institute, 2003, from: www.itgi.org .
- 3- (OECD).(2000). Principles of Corporate Governance, OECD , Paris.
- 4- Brown William and Nasuti Frank. (2005). Sarbanes–Oxley and Enterprise Security: IT Governance — What It Takes to Get the Job Done, Security Management Practices, Vol.1, No. 1, pp.1-15., pp.
- 5- Laudon, Kenneth and Laudon, Jane. (2012). Management Information systems, 12th ed, Prentice Hall Int. Inc.
- 6- Scott A. Shane and Karl T. (2004). echnological Innovation, Product Development, and Entrepreneurship in Management Science, Management Science, Vol. 50, No. 2 , pp. 133-144.
- 7- Sengottuvel A., Aktharsha Syed. (2016). The Influence of Organizational Culture on Organizational Performance in Information Technology Sector, IOSR Journal of Business and Management, Vol.18, No. 1, PP. 56-64.
- 8- WEILL, P and Ross, Jeanne W.(2004). IT Governance: How Top Performers Manage IT Decision Rights for Superior Results, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, P. 76.
- 9- www.papers.ssrn.com.

إدارة المعرفة ودورها في تحسين إستراتيجية الرائد بالمؤسسة

Knowledge management and its role in improving the institution's leading strategy

د. كلثوم وهابي، جامعة البويرة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (28/09/2017)، تاريخ التقييم: (03/11/2017)، تاريخ القبول: (12/11/2017)

Abstract

المخلص

The present research aims to clarify the role that knowledge management plays with its strategic dimension in developing business organizations, because it gives a competitive advantage as a result of adopting the leader's strategy. The later makes it reach leadership and remains in it to face competition. This obliges it to continuously think to find solutions as to overcome difficulties and adopt to change and variables in and outside its environment, and this is through searching and developing creative and out of the box capabilities to ensure its survival and continuity.

Key words: Knowledge management, institution's leading strategy.

يهدف البحث الحاضر إلى توضيح الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة ببعدها الاستراتيجي في تطوير منظمات الأعمال، باعتبارها تكسبها ميزة تنافسية نتيجة لتبنيها استراتيجية الرائد التي توصلها إلى بلوغ الريادة والبقاء فيها لمواجهة المنافسة، وهذا يفرض عليها التفكير المستمر لإيجاد حلول لتجاوز الصعوبات والتكيف مع المتغيرات والتقلبات في بيئتها الداخلية والخارجية، وهذا من خلال عملية البحث عن القدرات الابداعية والابتكارية وتنميتها لضمان البقاء والاستمرار.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، استراتيجية الرائد، المؤسسة

مقدمة:

أدى تطور ثورة المعرفة في العصر الراهن الى ظهور واتساع مفاهيمها وتطبيقاتها، وانبثاق كم هائل من المستجدات المتعلقة بها ، مما أدى الى بروز مصطلح إدارة المعرفة كأحد أهم معالمها لأنه الجوهر الذي يتحكم في المعرفة، فهو الذي يستطيع تحديد جميع اتجاهاتها ورؤيتها، كما يسمح أيضا بتسييرها بشكل فريد من نوعه وبطريقة تلائم وتجمع بين جميع التغيرات التي شهدها العالم، وخصوصا عندما نتحدث عن عالم الرقمنة، فإدارة المعرفة لها القدرة على المواكبة والتطور والرؤية الثاقبة لجميع المعلومات والمعارف مما يجعل المؤسسة التي تتحكم بها تتحكم بأحدث تقنيات وطرق العصر التي تتيح لها الوصول الى أهداف المسطرة.

وفي ظل هذه التحولات بدأ الاهتمام بالريادة يزداد في المؤسسات من أجل تفعيل حضورها ووجودها في الأسواق باعتبارها القوة الرائدة المسؤولة عن جميع شؤون العمليات والأعمال التي تصدر عنها وذلك برعايتها وتنظيم أمورها، وهذا كله لا يكتمل إلا بوجود إستراتيجية ريادية تعتمد عليها المؤسسة وتجعل منها ركيزة أساسية في وضع كافة نشاطاتها قيد التنفيذ لأن السبيل الذي سيوصلها الى الريادة بمعناها الحقيقي.

لقد تطورت أفكار إدارة المعرفة في السنوات القليلة الماضية بإعتبارها المصدر الأساسي لتكوين ميزة تنافسية للمؤسسات والأداة الحقيقية في تحسين وتحقيق إستراتيجية الرائد والتي تعتبرها وسيلتها للنجاح والتقدم. وعلى ضوء ما سبق يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الجوهرى المتمثل في: كيف يمكن لإدارة المعرفة أن تحسن من استراتيجية الرائد في المؤسسة ؟

أهمية البحث وأهدافه: يكتسب البحث أهميته من أهمية أهدافه ، بصفته يهدف الكشف عن المنافع التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة عند اعتمادها على ادارة المعرفة في تحقيق استراتيجية الرائد ، كما أن لإدارة المعرفة أهمية كبيرة في جميع المؤسسات الباحثة عن التميز والتفوق. وللاجابة على السؤال الجوهرى اعتمدنا على المحاور التالية:

المحور الأول : ادارة المعرفة وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات.

المحور الثاني: استراتيجية الرائد.

المحور الثاني: أثر ادارة المعرفة على ريادة المؤسسة.

المحور الاول: ادارة المعرفة وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات

1. مفهوم ادارة المعرفة

ينبغي قبل الشروع في إيضاح مفهوم ادارة المعرفة ، ينبغي الوقوف عند مفهوم المعرفة.

ففيما يخص مفهوم المعرفة، يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات فكرية في تحديدها على النحو الآتي:

الأول: ينظر للمعرفة بوصفها موجود غير ملموس (محجوب، 2004، ص 05) ، لا يخرج عن كونه مجرد القدرات التي تعتمدها المنظمة تحقيقاً لأهدافها، بما يضمن ترجمة المعلومات إلى أداء ،على نحو يتيح استعمال التقانات لربط أجزاء لا حصر لها من المعلومات على نحو مفيد في مهام توفير مستويات عالية من الجودة والإبداع التقني(غالب، 2004، ص 24).

الثاني: ينظر لها على نحو أوسع من القدرات (القنديلجي وآخرون، 2006، ص 1) ، ، وهي تعني الهيكل الذي يتكون من جزأين ، أولهما ظاهري على نحو يمكن التعامل معه وتحويله إلى وثائق ونحوها، وثانيهما ضمني يصعب تحويله أو نقله كالمهارات والخبرات.

الثالث: ينسجم مع الرأي الثاني بخصوص المعرفة ، بوصفها أوسع من مجرد القدرات أيضاً، لكنه يتميز عن ذلك الاتجاه ، بكونه يحاول التركيز على العمليات المنتجة للمعرفة فيحصرها في نوعين رئيسيين:

- **العمليات العقلية من خلال حالة التفاعل فيما بينها،** ولعل ممن سار على هذا النهج أشار إلى المعرفة بوصفها بناء فكري ينشأ من خلال قوة العقل البشري (حسن، 2008، ص 14) ، وهناك من أشار إلى العمليات العقلية (الإدراك، والتعلم، والتفكير) ، بوصفهم من يوفرون المعرفة على شكل آراء واتجاهات وتوقعات تفيد المنظمة في تكوين رؤية أفضل لمحيطها (عباس، 1996، ص 05).

- **عمليات المعالجة في نظام المعلومات ،** وتتضمن نوعين من العمليات هما: عمليات تحصيل البيانات ومعالجتها إنتاجاً للمعلومات، وذلك في إطار الأعمال التقليدية في نظام المعلومات ، وعمليات معالجة المعلومات وصولاً إلى المعرفة، وذلك في إطار ما يطلق عليه عمليات إدارة المعرفة ((Turban Efraim ,2002,p49 ، ووفراً تصوراً لمراحل تكوين المعرفة بدءاً من البيانات .

- أما فيما يخص إدارة المعرفة فهناك العديد من التعاريف التي تطرقت له منها نذكر :
"ادارة المعرفة هي التجميع المنظم للمعلومات من مصادر داخل المؤسسة وخارجها، وتحليلها وتفسيرها واستنتاج مؤشرات ودلالات تستخدم في توجيه واتراء العمليات في المؤسسة، وتحقيق تحسين في الأداء والارتفاع الى مستويات أعلى من الانجاز سواء بالنسبة لإنجازات المؤسسة ذاتها في فترات سابقة، او قياسا الى انجازات المنافسين (الصاوي، 2007، ص22) ."
- " ادارة المعرفة هي ادارة المعرفة الحرجة التي تعتمد على قاعدة المعرفة، والتي تهدف الى اضافة قيمة للأعمال ،وتتم من خلال عمليات منتظمة تتمثل في تشخيص واكتساب ، توليد وتخزين وتطوير وتوزيع وتطبيق المعرفة في المؤسسة(عبد الستار وآخرون، 2009، ص27) ."
- وتعرف كذلك على انها: " إيجاد بيئة داخل المؤسسة تعمل على تسهيل وتوليد ونقل المعرفة والتشارك فيها، وبالتالي فإن التركيز يكون على إيجاد ثقافة منتظمة ملائمة، وعلى ايجاد القيادة الفعالة(كلملي، 2005، ص07) ."

مما سبق يمكن القول أن:

ادارة المعرفة تقوم على أساس ان المعرفة هي المورد الأكثر أهمية في المؤسسات الحديثة، بحيث لا تكفي بما لديها من رصيدها المعرفي، بل تسعى الى إغنائها بإنشاء المعرفة الجديدة، ووفقا لهذا السياق فإن إدارة المعرفة هي العملية المنهجية المنظمة للاستخدام الفعال للمعرفة وإنشائها.

2. عمليات ادارة المعرفة وأهدافها

تناولت اغلب المداخل والمفاهيم المتعلقة بإدارة المعرفة على أنها عملية، وأن لهذه العملية أهداف عديدة نبرزها في مايلي:

1.2 عمليات ادارة المعرفة: تتمثل هذه العمليات في :

- **تشخيص المعرفة:** إن البناء الهيكلي للنظام المعرفي في المؤسسة يتطلب أولا عملية تشخيص المعرفة، ثم بعد ذلك العمل أو البحث عنها، فهي موجودة في رؤوس العاملين أم في النظام أم في الاجراءات، ولغرض خلق وابتكار المعرفة التي تم تشخيصها، لذا ينبغي على المؤسسة أن تحدد حجم ونوعية المعرفة المتاحة، ومقارنتها بحجم ونوعية الموجودات المعرفية المطلوبة لكي يتم تحديد الجهد الذي تحتاجه المؤسسة باستمرار في عملية الاستثمار المعرفي الجديد وبعدها يتم إختيار مصادر المعرفة التي تزود عناصر "القيمة المنتجة" المحددة بالمعرفة

المطلوبة ليتم اكتساب المعرفة وتنظيمها وتمكين العاملين من استخدامها ونقلها(عجلان، 2008،ص26).

- **إكتساب المعرفة:** إن أساسيات نظرية اكتساب المعرفة تتمثل بالآليات المتبعة في ايجاد أو خلق المعرفة والاحتفاظ بها وتوزيعها واستخدامها، حيث بعد عملية التشخيص المعرفي تأتي عملية اكتساب المعرفة من مصادرها المختلفة ، وتتنوع هذه المصادر من داخلية وخارجية.
- **توليد المعرفة:** يعني ابداع المعرفة ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق العمل وجماعات العمل الداعمة، لتوليد رأس مال معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وايجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكارية مستمرة ، كما تزود المؤسسة بالقدرة على التفوق في الانجاز وتحقيق مكانة سوقية عالية في ساحات مختلفة مثل ممارسة الاستراتيجية وتنفيذ خطوط عمل جديدة والتسريع في حل المشكلات وتطوير مهارات العاملين ومساعدة الادارة في توظيف المواهب والاحتفاظ بها، مما يعزز ذلك ضرورة فهم ان المعرفة والابتكار عملية مزدوجة ذات اتجاهين، فالمعرفة مصدر الابتكار عندما يتحقق يصبح مصدرا لمعرفة جديدة.
- **تخزين المعرفة والاحتفاظ بها:** تتمثل عملية تخزين المعرفة جسرا بين التقاط المعرفة وعملية استرجاعها، وهي تعود الى الذاكرة التنظيمية التي تحتوي على المعرفة الموجودة في أشكال مختلفة بما فيها الوثائق المكتوبة والمعلومات المخزنة في القواعد والبيانات الالكترونية، والمعرفة الانسانية المخزنة في النظم الخبيرة والمعرفة الموجودة في الاجراءات والعمليات التنظيمية الموقعة، والمعرفة الفنية المكتسبة، وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في توسيع الذاكرة التنظيمية واسترجاع المعلومات والمعرفة المخزنة، ومستدعات المعرفة تشكل قضية مركزية في المؤسسات المعتمدة على المعرفة، اذ تحرص على ادارة المخزون المعرفي كمتطلب لمواجهة التحديات الخارجية(جواد، حجازي،2010، ص09).

2.2 أهداف إدارة المعرفة: لقد تعددت أهداف إدارة المعرفة وتنوعت ويمكننا في ذكر التالي:

- التركيز على تنمية الجوانب الاجتماعية، الثقافية والتنظيمية لأدارة المعرفة.

- المساهمة في المناقشات الخاصة بالسياسات الحكومية والاجراءات المتعلقة بإدارة وتطوير البنية التحتية لمجتمع المعرفة (اسماعيل، 2010، ص45).
- التعريف والتوعية بشكل شمولي لمعنى إدارة المعرفة ونشره بين رجال الأعمال، بحيث يتم استخدام بشكل أكبر مبادئ إدارة المعرفة وتعميم الاستفادة عن طريق بلورة الفرص الخاصة بأعمال إدارة المعرفة.
- دراسة الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأنظمة ذات العلاقة والتي تؤثر على فعالية مبادرات ادارة المعرفة.
- العمل على تنمية العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشجع الأفراد على المشاركة في المعرفة ضمن المنظمة.
- العمل على زيادة عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول الى الحاسبات الآلية والانترنت والتقنيات ذات العلاقة.
- وضع بيانات وأدلة خاصة بالأعمال في المنتديات المتعددة الأطراف المهمة بالمواضيع المتعلقة بمجتمع المعرفة العالمي.
- تمثيل مجتمع الأعمال في المؤسسات فيما يتعلق بالمواضيع الخاصة بمجتمع المعرفة.
- تطوير أسس ومعايير تأهيل لإدارة المعرفة تساعد في تطوير الجوانب المهنية والتعليمية للمهنيين المختصين في إدارة المعرفة.

3. علاقة تكنولوجيا المعلومات بإدارة المعرفة

- قبل أن نعرف العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة ، يجب تعريف تكنولوجيا المعلومات. وتعرف على أنها: "هي مجموعة من الأدوات تساعدك على العمل مع المعلومات واجراء مهام تتعلق بتجهيز المعلومات ومعالجتها ، وتتضمن تلك المجموعة عناصر رئيسية تشكل الاساسية لتكنولوجية المعلومات من أدوات وأجهزة المدخلات والمخرجات ، البرمجيات ، أدوات وأجهزة الاتصالات ، بالإضافة الى وحدة المعالجة والمعلومات دون اهمال أدوات وأجهزة التخزين والأهم هو العنصر البشري الذي يقوم بالتنسيق بين مختلف هذه العناصر (موسى ، 2010 ، ص76).
- تتميز تكنولوجيا المعلومات بعدة سمات وخصائص ومن أبرزها نذكر مايلي:
- **الفاعلية:** هي إمكانية تبادل الادوار بين المرسل والمستقبل لوجود الأدوار المشتركة بينها في العملية الاتصالية، ما يسمح بخلق نوع من التفاعل.

- **تحديد المستفيد :** اتمام عملية تبادل المعلومات بدرجة كبيرة من التحكم في معرفة المستفيد الحقيقي من معلومات دون غيرها، وعادة ما يستخدم في هذه الحالة شخص يدعى المنسق الذي يقوم بترتيب هذه العملية عن طريق معرفة رغبات المستفيدين وحاجاتهم من المعلومات وتجهيزهم بها لقاء مقابل خدمته.
- **اللاتزامنية:** تعني امكانية تراسل المعلومات بين الاطراف من دون شرط واستعمالها وقت الحاجة.
- **قابلية الحركة والتحرك :** بمعنى امكانية بث المعلومات واستقبالها من أي مكان.
- **قابلية التحويل :** امكانية نقل المعلومات من وسيط لأخر باستعمال تقنيات معينة.
- **قابلية التوصيل :** امكانية استعمال أجهزة مصنعة من طرف مؤسسات مختلفة والتوصيل بينها ، بغض النظر عن المؤسسة أو البلد الذي ثم فيه التصنيع.
- **الشيوع والانتشار.**
- **العالمية والكونية :** إمكانية تناقل المعلومات بين المستفيدين من مختلف دول العالم ، ودون وجود عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية.
- **تقليص الوقت :** السماح بالنقل اللحظي للمعلومات والمعطيات ، كما تتيح قواعد البيانات الضخمة الوصول الى المعلومات بيسر وسهولة وفي أقل وقت ممكن (الحميدي وآخرون، 2009، ص287).

يعتبر دور تكنولوجيا المعلومات بكل أبعادها وقدراتها من الأمور المهمة والمفتاحية في تناقل المعرفة والمشاركة فيها، وهي من الدوافع الأساسية لتمكين المؤسسات والأفراد من بناء وتوليد المعرفة، واستخدام الحلول التكنولوجية في عناصر بناء وتوليد المعرفة، لذل فهي تعتبر ظاهرة معاصرة تطورت عبر العقود القليلة الماضية، ونم عبر الانترنت والشبكات التكنولوجية الأخرى. يعتبر دور تكنولوجيا المعلومات مهما ومناسبا في المحددات غير القليلة للمعرفة التي يمتلكها الأفراد في المؤسسات وفي البيئة المحيطة بها، كذلك فإن هناك كما كبيرا ومهما من المعرفة الموجودة وأحيانا مخزنا في قواعد البيانات، ولا يعد هذا الكم الكبير إلا نتيجة لذلك وهو غير معروف للانسان وبالتالي نحتاج الى التعرف عليه والتعريف به عن طريق استشاراته واستخدامه استخداما فعالا يمكن أن يعطي للمؤسسة مزايا تنافسية مهمة ، وعلى هذا الأساس فإنه من المهم أن تعمل المؤسسة على امتلاك واكتساب واستثمار مثل تلك المعرفة بشكل فعال وبفضل التطور

الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة زودت المعرفة بغرض جديد طورت عمليات نشر المعرفة.

من الممكن جدا تفعيل إدارة المعرفة بواسطة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، حيث يجري تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات مباشرة بهدف دعم إدارة المعرفة، كما أن تطويرها في المؤسسة يؤدي الى مساندة حاجات نظم المعلومات (الظاهر، ص288).

وتتجلى اهم مظاهر العلاقة بين إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات من خلال النقاط التالية:

- إن تقنية المعلومات تلعب دورا هاما في برامج إدارة المعرفة من خلال قدرتها على تسريع عملية انتاج ونقل المعرفة، وتساعد أدوات إدارة المعرفة في جمع وتنظيم معرفة الجماعات من جعل المعرفة متوفرة للمشاركة.
- تهتم إدارة المعرفة بالتفكير النقدي والابتكار والعلاقات والأنماط والمهارات والتعاون والمشاركة، وتستخدم التكنولوجيا لزيادة الاتصال وتشجيع المحادثة والمشاركة في المحتوى والتفاوض حول المعاني.
- إن إدارة المعلومات تعني إدارة الأفراد العاملين لاستخدام المعلومات المتعلقة بالزائن والمنتجات والعمليات، وذلك لتوليد معرفة المؤسسة وحتى تصبح مؤسسة نحركها المعرفة (هاشم، 2008، ص26).

المحور الثاني: استراتيجيات الرائد

على الرغم من اهتمام العديد من الكتاب بمفهوم الاستراتيجية وبشكل أكبر من مفهوم الريادة ، إلا أنه وخلال العام 2001 جرى التركيز على مفهوم استراتيجية الرائد الذي انتشر أثناء تلك الفترة ، والذي عرف تحت اسم التكتل بين الريادة والاستراتيجية.

1. تعريف استراتيجية الرائد : و من هذه التعاريف نذكر :

- " هي عبارة عن توجيه الأعمال التجارية من خلال تنفيذ النشاطات الريادية (كتانة، أغا، 2012، ص105) ."
- "هي تلك الاستراتيجية لفضاء العمال الالكتروني و الافتراضي من حيث: البحث عن فرص وميزة استراتيجية، تجسيد السلوك الاستراتيجي بتصميم استراتيجيات الريادة وتطبيقها لخلق الثروة ، تطوير سيناريوهات تتسم بالمرونة الاستراتيجية للتعامل مع مواقع الأسواق الكونية والدولية عالية التعقيد ، شديدة الغموض وريديكالية التغيير."
- هي تصنيف ريادة المؤسسة الى خيارين استراتيجيين هما :

- **مخاطرة المؤسسة:** وتمثل إحدى وسائل إعادة التجديد الاستراتيجي وتتضمن إيجاد أعمال جديدة ضمن المؤسسات القائمة، قد ينجم أولاً ينجم عنها إعادة تجديد إستراتيجي ولذا فهي تنصرف الى الريادة الخارجية.
-
- **إعادة التجديد الاستراتيجي:** وينتج في إعادة تجديد أو تحويل تنظيمي للمؤسسة القائمة من أجل تحقيق ثروة جديدة من توليفة مبتكرة للموارد عن طريق إعادة تركيز تنافسية الأعمال(منصور، 2008، ص171).

و مما سبق ذكره يمكن إعطاء تعريف شامل لإستراتيجية الرائد و هو:

اختيار المؤسسة التي تعتمد استراتيجية الرائد كونها الرائدة في سوقها و المقصود بذلك ان تكون السباقاة في عرض المنتجات و الخدمات و في تطويرها و اختراع الجديد، و أكثر المؤسسات العالمية ذات الأسهم و العلامة المعروفة حققت هذا الموقع نتيجة اعتمادها على استراتيجية الرائد فاختيار هذه الاخيرة يعني الاستثمار في أنشطة البحث و التطوير، في مجالات الاختراع و التحسين، و التركيز على الابداع و الابتكار، فالرائد و الاستراتيجية هما وجهان لعملة واحدة. لكي تتمكن المؤسسات من المحافظة على رائدها لا بد لها من بناء مرونة في استراتيجيتها، و جدارة منافستها و محاولة الحصول على القدرات البشرية الفعالة و بناء ثقافة جديدة للمؤسسة.

2. عناصر استراتيجية الرائد:

إن عناصر استراتيجية الرائد لا يمكن ذكرها بدون ذكر مفهوم المظلة الاستراتيجية وأصولها التي تعد أساس تكوين هذه العناصر.

- **تعريف المظلة الاستراتيجية و أصولها:** " هي أداة القيادة الاستراتيجية في إيجاد نظرة شاملة للأعمال الريادية من خلال المتغيرات التالية:

- شكل هيئة التحكم و التصور الشمولي، التوصية باستراتيجية التمويل و تحديد الأعمال الريادية و تحديد هوية ذوي المصالح بالريادة، تطوير منتجات وخدمات ريادية، انتقاء شركاء التعلم الريادي، شمولية استراتيجية التكنولوجيا، ابتكار نظام قياسي، واتصال التصور والمنتجات وبرامج الأعمال الريادية.

- فهذه المظلة يحكمها منطلق التفكير الابداعي الذي يساهم في البحث عن حلول لتساؤلات متنوعة يكتشفها العقل الريادي.

- ويتمثل الأصول الاستراتيجية في:
 - **أصول المعرفة** : تتحدد عناصرها في: المعرفة الظاهرية والضمنية، المعرفة لقابلة للتعلم وغير القابلة للتعلم، المعرفة البسيطة والمنفردة ، المهارات المستقلة والمعتمدة ، المهارات القابلة للملاحظة في الاستخدام وغير القابلة للملاحظة والاستخدام المعرفة المعقدة والمتعددة الأبعاد.
 - **القدرات الادارية**: وتبرز ضرورتها وفق منهج تقييم الذات:
 - **مقدرة الاتصال**: وهي مقدرات الاتصال الرسمي وغير الرسمي والتفاوض.
 - **مقدرة التخطيط والادارة العليا**: وذلك من خلال جمع المعلومات، وتحليلها، وحل المشكلة وتخطيط المشاريع وتنظيمها، والموازنة والادارة المالية، وادارة الوقت.
 - **مقدرة الفريق المتعلقة بمقدرات تصميم الفرق** وخلق البيئة الداعمة وادارة حركات الفريق.
 - **مقدرة الفعل الاستراتيجي** من فهم الصناعة والمؤسسة واتخاذ الأفعال الاستراتيجية. النزاهة، وموازنة العمل ومتطلبات الحياة والقيادة الشخصية ومرونتها والوعي الذاتي للتطور.
 - **مقدرة ادارة الذات المرتبطة بقدرات أساسها القواعد الأخلاقية.**
 - **مقدرة الوعي العالمي** تتصل بقدرات المعرفة الثقافية والفهم والانفتاح والتحمس الثقافي(منصور، 2008، ص 173ص172).
 - **عناصر استراتيجية الرائد**: نذكرها فيما يلي:
 - **التحالفات الاستراتيجية**: التحالف الاستراتيجي هو شكل تنظيمي يسمح للمؤسسة المستقلة بالمشاركة في الموارد، وهو أيضا اتفاق جوهري بين مؤسستين أو أكثر للمشاركة بالكلفة والمخاطر والمنافع المتعلقة بتطوير فرص اعمال جديدة.
 - **التحالف الاستراتيجي** يشير الى الاتفاق والتنسيق الذي تقوم به مؤسسة تعاونية من أجل تطوير العمليات أو المنتجات أو القدرات الجوهرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لها، كما يمكن ان يكون التحالف الاستراتيجي وقتي للتركيز على مشروع محدد أو يكون دائمي إذا ما ترتبت عليه مزايا مشتركة بشكل مستمر.
 - **القدرات الإستراتيجية**: هي عبارة عن خصائص نتبع من داخل المؤسسة لأنها نقاط قوتها ونمنحها التميز عن المنافسين لها من خلال المعرفة الجماعية والمهارات والخبرات المتراكمة لديها بمرور الوقت وتساعدنا في اقتناص الفرص المتاحة في البيئة الخارجية، وتقليل اثر التهديدات الخارجية وتقليل اثر لها منها قبل المنافسين.

- **الفرص الاستراتيجية:** تعد الفرص الاستراتيجية معطيات تقدرها البيئة الخارجية للمؤسسات والتي اذا ما استثمرتها بشكل سليم سوف تفيدها في البقاء في سوق المنافسة والنمو من خلال الدخول في أسواق جديدة وتقديم منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية ومن ثم نمو حصتها السوقية.
- **القوة الاستراتيجية:** نقاط قوة المؤسسة تتمثل بمجموعة القدرات الداخلية لها، والتي تمكنها من التنافس لتعزيز ميزتها التنافسية فيما بعد، فهي تتجلى في موارد المؤسسة وقابليتها ومقدرتها على مواكبة جميع التطورات والتغيرات بالبيئة التي تعمل فيها بشكل يسمح لها بتعزيز حصتها السوقية وتحقيق تفوق نسبي على المنافسين.
- **الخطر الاستراتيجي:** يتمثل في التهديدات أو العوائق الموجودة في بيئتها الخارجية والتي تعيق وصولها الى أهدافها كإحتمالية دخول منافسين جدد الى السوق، وتنامي ضغوط المنافسة ونمو قوة التفاوض لدى الزبائن والمجهزين وتغير حاجات الزبائن ورغباتهم.
- **المرونة الاستراتيجية:** هي عبارة عن كفاءة مؤسسية حاسمة في البيئة الديناميكية، أو عبارة أخرى هي امتلاك المؤسسة القدرات والقابليات التي تمكنها من التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة بها من خلال التنسيق الصحيح بين نواردها وتوجيهها صوب الفرص المتاحة في البيئة، فضلا عن استثمارها في تخفيض حجم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسة.
- **رأس المال الاستراتيجي:** هو الاصول المعرفية والثروة الحقيقية للمؤسسة الأكثر أهمية والتي تضم المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات الموجودة في المؤسسة والتي يتم استخدامها لتنشأ الثروة بالشكل الذي يمكن المؤسسة من تحقيق الميزة التنافسية في سوق المنافسة (كتانة، 2012، ص 09).

3. أنواع استراتيجيات الرائد:

- تتعدد استراتيجيات الريادة التي تستطيع المؤسسة حسب امكانياتها و قدراتها أن تتبنى واحدة من بينها أو الجمع بين اثنين أو أكثر كما يلي:
- **تطوير الطلب الكلي:** بصفة عامة يقع تطوير السوق المرجعي و زيادة الطلب الأولي على المؤسسة الرائدة و التي تعمل على زيادة المستخدمين ، و كميات الاستهلاك بالنسبة للمنتجات الحالية ، و يستخدم هذا النوع من الاستراتيجية في بداية دورة حياة منتج-سوق لكون الطلب الأولي في توسع ما يعني انخفاضا للضغوط التنافسية .

- **استراتيجية دفاعية:** تعتمد من طرف المؤسسات ذات الحصة السوقية الكبيرة لحمايتها من المنافسين الأكثر خطورة، وهي أكثر اعتمادا من طرف المؤسسات الابتكارية إذ و بمجرد فتحها السوق تهاجم من طرف المؤسسات المقلدة.
- **استراتيجية هجومية:** يعد توسيع الحصة السوقية بالاعتماد على استراتيجية هجومية هو ثالث خيار ممكن بالنسبة للمؤسسة المهيمنة، تعتمد المؤسسة من خلال تبني هذه الاستراتيجية الى تعظيم الفائدة من أثر الخبرة و تحقيق الربحية، الا أن تطبيق هذا الخيار يحتاج الى الحذر فهناك حد معين للتوسع بعده تصبح زيادة الحصة السوقية باهضة جدا.
- **إستراتيجية قمع التسويق:** تلجأ المؤسسات الرائدة في بعض الأحيان الى حد الطوعي في حصتها السوقية لتجنب اتهامها بالاحتكار أو شبه الاحتكار .
- **الابداع:** يعني التجديد بوصفه إعادة تشكيل أو إعادة عمل الأفكار الجديدة لتأتي بشيء جديد و يتم توصل الى حل خلاصة لمشكلة ما، أو الى فكرة جديدة و تطبيقها، و تبني الابداع يعني المساهمة في نجاح المؤسسة على المدى الطويل كما أنه يحسن عملية صنع القرار من خلال تشجيع العصف الذهني كأحد الأساليب المستخدمة في جمع أعضاء الجماعة معا لتطوير أفكار جديدة بحرية و عفوية دون انتقاد(جاد الرب، 2012، ص220).
- **الابتكار:** هو الوصول الى فكرة جديدة ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، والابتكار هو جزء المرتبط بالفكرة الجديدة، والمؤسسة الابتكارية هي تلك المؤسسة التي تبتكر أشياء ذات قيمة في الخدمات والأفكار و الاجراءات و العمليات ضمن مجموعة من العاملين مع بعضهم البعض في ظل الاطار الاجتماعي للمؤسسة التي تتكون من الأفراد والجماعات للتأثير في السلوك الابتكاري الذي يحدد الابتكار التنظيمي للمؤسسة.
- **أخذ المخاطرة :** وهي أن يقوم الريادي بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة بالأسواق أخذا بعين الاعتبار ما يوجد في السوق من مخاطر الغموض و عدم التأكد.
- **التفرد:** وهو ادخال طرق جديدة سواء أكانت تكنولوجية أم منتجات جديدة أم طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة أو في ادارة التنظيم وهيكلته ، وذلك بصورة مختلفة عن الآخرين)(Nathalie van laethen 2005,p38..
- **المبادأة:** وهي المشاركة المستقبل والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات جديدة وتكنولوجية وتقنيات ادارية.

والمبادأة هي القدرة على أخذ مخاطرة عالية اكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمؤسسات وهي تتضمن ثلاث عناصر أساسية وهي:

- ✓ إقرار ملاحقة أو عدم ملاحقة المنافسين بالابداع.
- ✓ المفاضلة بين المحاولات الحقيقية في النمو والابداع والتطوير.
- ✓ محاولة التعاون مع المنافسين من أجل احتوائهم.

المحور الثالث: أثر ادارة المعرفة على ريادة المؤسسة

إن اقتناء وتراكم ونشر وتوليد المعرفة والمحافظة عليها وادارتها بشكل صحيح يؤدي الى التفوق في مجال الأعمال، لأن ادارة المعرفة هي المفتاح الأساسي لتطور اقتصاديات الدول وكذلك المؤسسات الرائدة سواء كانت ذات إنتاج سلعي أو خدمي ، فتمو الوظائف ذات الطابع المعرفي أصبح قوة وعامل مهم يساعد في بقاء المؤسسة الرائدة و زيادة قوة منافسيها في السوق الذي يتسم بحركة تطويرية سريعة.

إن عملية إدارة المعرفة و بما تتضمنه من تخطيط على الماديات المختلفة و ما تتطلبه من تنظيم ورقابة وتوجيه يتولد منه إبداع تكنولوجي يتجسد في تقديم منتجات (سلع وخدمات) أو تحسين هذه المنتجات أو ابتكار عمليات إنتاجية لم تكن معروفة، أو تحسين ما هو موجود من أو أساليب انتاجية مما يكسب ريادة المؤسسة من الحفاظ على مكانتها وتوليد ميزة تنافسية جديدة تضاهي أو تتفوق على المزايا التنافسية التقليدية للمؤسسات مثل الجودة والكلفة وسرعة التسليم والمرونة (Nathalie van laethen , 2005,p57).

تعتبر اليوم إدارة عاملاً حقيقياً لقدرة المؤسسة وتحقيق النجاح بعد أن كانت المصادر الطبيعية تمثل الثروة الحقيقية لها، كما ان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل قدرتها على المساهمة في تطوير و انعاش عمليات الابتكار والابداع باستمرار في مجموعات العمل بحيث تتبع أساليب إبداعية لعصف الافكار وتوليدها ونقلها متجسدة بمنتجات متطورة تحاكي رغبات الزبائن وحاجاتهم في سوق شديدة المنافسة(محمد، أمين، 2008، ص10).

مع كل ما يواجه المؤسسة من اشكالات وصعوبات كثيرة لغرض تشكيل إدارة معرفة قوية تستجيب لجميع التطورات خصوصا في الدول النامية تستند عليها قدرتها التنافسية ، فإن المؤسسات الرائدة تتغلب على هذه الصعوبات بطرق وأساليب متعددة يأتي في مقدمتها الإقرار بأهمية ادارة المعرفة

وتبنيها واعتبارها موضوعا حرجا واستراتيجية يستحوذ على الاهتمام الخاص من طرف الادارة العليا في ريادة المؤسسة.

سمة المؤسسة الرائدة حاليا هو قدرتها في التعليم المشترك لعمالها لاسيما تنسيق المهارات الانتاجية والتنظيمية وكذلك تحسين وتكامل تقنيات الإنتاج المستخدمة مع سيطرتها على ادارة المعرفة لتستطيع الوصول الى الابداع عن طريق الاتجاه الحديث الذي يركز على الاتفاق ولاستثمار في البحث والتطوير لتزداد امكانية ريادة المؤسسة في خلق إبداع تكنولوجي عام مستند الى ادارة معرفة واسعة وقادرة على تقديم دعم وإبداع لعدد كبير من المنتجات والخدمات مما يسمح للمؤسسة الرائدة بعدم تقليدها بسهولة من قبل الآخرين.

ان ادارة المعرفة ماهي إلا إستراتيجية دقيقة للحصول على المعرفة الصحيحة في الوقت الصحيح ولأفراد المناسبين بحيث تساعد على تقاسم المعلومات وتؤدي الى تحسين المؤسسة بغية الوصول الى تحقيق أهدافها خصوصا مونها السباقه دائما في مجالها، فالاستراتيجية هي مجموع اتخاذ القرارات التي تدفع بالمؤسسة لمرحلة العطاء من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في المحيط التنافسي الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي(الغالي، صبحي، 2007، ص548).

لتستطيع ادارة المعرفة تحقيق الغرض المنشود منها وهو تحقيق ريادة المؤسسة أو تحسينها أو المحافظة على هذه الميزة، وجب عليها ان تستند على الجوانب التالية(الغالي، صبحي، 2007، ص549):

- خلق محيط وإطار معرفي من خلال تهيئة الأرضية المناسبة على الصعيد الخاص في تكنولوجيا المعلومات ، واعادة النظر في الاجراءات والقوانين السائدة لكي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تكوين ادارة المعرفة الفعالة والمؤثرة على مردودية المؤسسة بشكل مستمر.
- إنشاء مراكز للبحوث الرائدة والتطوير المرتبطة بكافة عمليات المؤسسة لتستطيع انشاء المعرفة والاستفادة منها وادارتها بالشكل المناسب لتحقيق الريادة الدائمة.
- ضرورة أن تؤمن الادارة العليا للمؤسسة الرائدة بأن العصر الحالي هو عصر معرفي وليس بيئة تنافسية قائمة على أساس تقديم منتجات وتحقيق أرباح فقط.
- التركيز على العناصر الجوهرية لإدارة المعرفة لأن استراتيجية الرائد لا تتأتى إلا بمكونات معرفية وأصول فكرية تختلف عن المؤسسات الأخرى، فهو أمر ضروري لكي لا تنتشبت الجهود وتنبعث الموارد.

- التركيز على حسن ادارة المعرفة أصلا قبل تشتيت الجهود في اقتناء أصول معرفية اضافية جديدة ، قد لا تستطيع المؤسسة التأقلم معها والاستفادة منها.
- تنمية قدرة تشخيص هوية الأصول المعرفية الحقيقية، فإدارة المعرفة تتطلب مشاركة الجميع العمل عليها لتسهيل الاتصال والتواصل بين جميع المستويات التنظيمية داخل المؤسسة.
- بذل جهود كبيرة لتوليد المعرفة الذاتية الخاصة بالمؤسسة لتتمكن من ابقاء مكانتها الريادية من خلال تبني نظام ادارة المعرفة فعال يلائم الهيكل التنظيمي والموارد البشري لأنه الأساس في المؤسسة.
- التعامل مع ادارة المعرفة باهتمام أكبر لمواكبة التطورات خصوصا في عصر الرقمنة والذي يتسم بالمعرفة كونها جوهره الأساسي نحو بلوغ الأهداف وتحقيق الميزة التنافسية والتمتع بالقدرة على الاستباقية للبقاء دوما في الريادة.

الخاتمة:

أدركت المؤسسات الاقتصادية المعاصرة طبيعة التحولات التي غيرت من واقع نظام الأعمال، والذي تزداد فيه شدة المنافسة مما يؤثر عليها ويغير من موقفها، خاصة في ظل الاقتصاد الجديد اقتصاد المعرفة، أين أصبح الاهتمام بالأصول الفكرية أمرا حتميا لخلق القيمة ولتدعيم موقعها الريادي أو البقاء فيه من خلال تبني استراتيجية رائدة توصلها الى تحقيق أهدافها ، الأمر الذي جعل أسلوب إدارة المعرفة من اهم أساليب الادارة المعاصرة إن استطاعت تدعيم المكانة الريادية للمؤسسة، فتطبيق هذا الاسلوب الحديث يتماشى مع المستجدات لعالم الرقمنة، مما يؤدي الى بلوغ المؤسسة الريادة والبقاء فيها إن كانت تقوم بإتباع استراتيجية الرائد بسلسلة أكبر، فهي تسهل كسب ونقل المعرفة داخل المؤسسة واستغلالها بالشكل الأفضل مما يدعم مكانتها الريادية.

قائمة المراجع:

1. محجوب بسمان فيصل، عمليات إدارة المعرفة:مدخل للتحويل إلى جامعة رقمية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان، الأردن، 2004.
2. ياسين سعد غالب، صناعة تكنولوجيا المعلومات لمنظمات الأعمال الصغيرة:دراسة تحليلية مقارنة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإمارات المتحدة، 2004.
3. العلي عبد الستار قنديلجي وآخرون ،المدخل إلى إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

4. حسن عجلان حسين ، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008.
5. الخفاجي نعمة عباس، المدخل المعرفي في تحليل الاختيار الاستراتيجي: دراسة اختيارية في صناعة التأمين العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد. 1996.
6. ياسر الصاوي، ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2007
7. العلي عبد الستار وآخرون، المدخل الى ادارة المعرفة، دار الميسرة للمشر والتوزيع، الطبعة الثانية. عمان، الاردن، 2009
8. سلطان كرملي، ادارة المعرفة مدخل تطبيقي ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.
9. حسن حسين عجلان ، استراتيجيات الادارة المعرفية في منظمات الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
10. شوقي ناجي جواد، هيثم على حجازي، أثر تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية، ورقة بحثية مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر تحت عنوان الريادة في مجتمع المعرفة، 26-29 أفريل 2010، جامعة الزيتونة، الاردن.
11. طيطي خضر اسماعيل، ادارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول، دار حامد للنشر والوزريع، عمان ، الاردن، 2010 .
12. العامري أسامة موسى، اتجاهات ادارة المعلومات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
13. نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الادارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
14. نعيم ابراهيم الظاهر، الادارة الاستراتيجية، المفهوم ، الأهمية، التحديات، دار الكتاب العالمي، عمان.
15. الشمري هاشم، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2008.
16. خيرى مصطفى كنانة، احمد أغا، عناصر استراتيجيات الريادة وأثرها في أبعاد ابداع المنتج، مجلة الاباحث الاقتصادية والادارية، العدد 11، الموصل العراق، جوان 2012.
17. طاهر محسن منصور، نعمة عباس الخفاجي، قراءات في الفكر الاداري المعاصر، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
18. سيد محمد جاد الرب، القيادة الاستراتيجية، مطابع الدار الهندسية، مصر ، 2012.
19. طرشي محمد، ببري محمد أمين، دور وأهمية الابتكار في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمتلقى تحت عنوان: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية، 27-28 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

20. الطاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريس، الادارة الاستراتيجية - منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
21. Turban Efraim, **Information Technology for Management**, John Wiley and Sons, inc, New York, U.S.A, 2002.
22. Nathalie van laethen : **toute la fonction marketing** ;dunod, paris, 2005.

دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق
المالي الفلسطيني

**Role of the Adoption of International Accounting Standards on the Stock
Market Return of Listed Companies in the Palestinian Financial Market**

أ. د. برجوي بن برداي، أ. أيمن هشام محمود عزريل، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

تاريخ التسليم: (29/08/2017)، تاريخ التقييم: (28/11/2017)، تاريخ القبول: (02/12/2017)

Abstract

This study aims at identifying the role of adopting international accounting standards on the market return of shares in listed companies in the Palestinian financial market by studying and analyzing the concept of accounting standards, their objectives and their importance. To achieve this, a questionnaire was designed. (50) questionnaires were distributed among a random sample consisting of employees of Palestinian companies operating in the city of Nablus and listed in financial markets. The Statistical Analysis Program (SPSS) was used for the analysis of study data. The study found that: the international accounting standards have a clear role in improving the market returns of listed companies in the financial market, with a response rate of 78.8%. Financial institutions seek to increase the market returns of their shares by 82.4%. The study presented a number of recommendations, the most prominent of which were: increasing the awareness of the importance of accounting standards and their role on the Palestinian stock exchange, inviting new researchers to cover other studies and research in aspects not covered by our current study.

Keywords: International Accounting Standards, Market Share Return, Financial Markets, Palestinian companies

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، من خلال دراسة وتحليل مفهوم المعايير المحاسبية، وأهدافها، وأهميتها، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة، حيث جرى توزيع (50) استبانة على عينة عشوائية من موظفي الشركات الفلسطينية العاملة في مدينة نابلس والمدرجة في الأسواق المالية، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للعلوم الاجتماعية لتحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور واضح على تحسين العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، بنسبة استجابة 78.8%، أن المؤسسات المالية تسعى إلى زيادة العوائد السوقية للأسهم الخاصة بهم، بنسبة استجابة 82.4%. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: تكثيف التوعية بأهمية المعايير المحاسبية ودورها على البورصة الفلسطينية، دعوة الباحثين الجدد لتغطية دراسات وأبحاث أخرى في الجوانب التي لم تشملها دراستنا الحالية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية؛ العائد السوقي للسهم؛ الأسواق المالية؛ الشركات الفلسطينية.

مقدمة:

الأسواق المالية تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالأسواق المالية في الدول الأكثر تطوراً غالباً يكون مستوى التكوين الرأسمالي فيها عالياً، وتكون فيها نسبة نمو عالية، وتقوم بتزويد خدمات مالية أفضل لكل طبقات المجتمع، وبالتالي نتجه لأن تكون مستقرة من الناحيتين المالية والاقتصادية. والمستفيد من ذلك كله المستثمرين، ومصدري السندات، والوسطاء، والسلطات الحكومية في الدولة، من وجود سوق مالي متطور كفؤ يلبي حاجة المستثمرين من مختلف فئاتهم (عبادي، 2007).

المعايير المحاسبية الدولية تسهم بدور إيجابي في تقديم معلومات قيمة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من خلال الأفراد، وجهات داخل المنشأة وخارجها. ولتحقيق الأهداف المرجوة من دور المعايير المحاسبية في المشاريع الخاصة يجب أن تكون دقيقة، وملائمة، وأن تقدم في الوقت المناسب، لضرورة الأخذ بأحدث تقنية مناسبة للمعلومات، وبما أننا بصدد تطبيق نظام المعايير المحاسبية الدولية في الشركات، لما يوفره ذلك النظام من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك المعلومات. لذا كان من الضروري تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قطاع الشركات، لما له من أثر في زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات (محمد، 2006).

أن المعايير هي مجموعة من القوانين والأنظمة والإجراءات يتم وضعها من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية، أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق، إن وجود هذه المعايير من أجل الحفاظ على قياس معياري (موحد) لعمل المدقق المستقل والمحايد، لأن هذا المقياس يوفر لمهنة التدقيق الثقة المطلقة من قبل الجمهور، وبالتالي فإن الثقة بالبيانات المالية، وهذه المعايير تعتبر مستويات الحد الأدنى للقيام بها من قبل المحاسبون القانونيين لأجل الإيفاء بالتزاماتهم (التمييزي، 2008).

ونستطيع القول أنه بدأ التركيز على تطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية في فلسطين، من خلال العديد من الإجراءات والقوانين كان آخرها صدور قانون رقم (1) لسنة 1998، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين، وزيادة العائد لأسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية، وما أتبع ذلك من خطوات وإجراءات وقواعد منظمة للعمل داخل سوق رأس المال، وذلك للوصول لسوق نشطاً وفعالاً، مع أن التركيز على جانب واحد لا يفي بالهدف، خاصة في ظل ظروف الدول النامية بصفة عامة، والظروف التي تعيشها البيئة الفلسطينية بصفة خاصة، لذا كان لا بد من الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تلعب الأسواق المالية العالمية، والشركات المدرجة في الأسواق المالية، دور في منح تلك المنظمات، والدول المتخصصة، وضع المعايير المحاسبية، والقوانين، والأنظمة، واللوائح الخاصة بالمحاسبة، ووضع آلية عمل تحكم تلك الأسواق من الناحية المحاسبية، وعليه فهناك شركات تحاول أن تقوم بزيادة العائد السوقي لأسهمها، وذلك من خلال تبني معايير محاسبية تساعدها في تحقيق ذلك، لذا فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيس للدراسة:

ما دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني؟

ويبنى عن السؤال الرئيس السؤال الفرعي الآتي:

1- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني للمتغيرات المستقلة في الدراسة؟
أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من العمل ضمن المعايير المحددة والموضوعة من قبل المجمع المحاسبية العالمية، والمعرفة الجيدة بالأسواق المالية، فإنه يمكن للمستثمر وأصحاب الشركات إدراك دور تبني معايير محاسبية على العائد السوقي للسهم للشركات المدرجة في السوق المالي. وهنا تبرز أهمية دراستنا بشكل أوضح، وهو دور استخدام الأسواق المالية للمعايير المحاسبية في تداولاتها، وكذلك تلك الشركات المدرجة في الأسواق المالية، ومعرفة دور تلك المعايير على العائد السوقي للأسهم، وهذا ما سنوضحه في دراستنا، وإلى أي مستوى يمكن استخدام تلك المعايير وتطبيقاتها، بغرض زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على زيادة العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
2. أثر المتغيرات المستقلة على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني للمتغيرات المستقلة في الدراسة.

فرضيات البحث:

بما أن البحث موضوعه دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، لذا فإن فرضيات الدراسة بنيت بناءً على ذلك، وعلى أن تكون

بهدف الدراسة، لذلك فقد اعتمد الباحثان في الإجابة على مشكلة البحث وأهدافه من خلال مجموعة من الفرضيات، وقد تم صياغتها واشتقاق متغيراتها على النحو التالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى الجنس.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى عدد سنوات الخبرة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى المرتبة الوظيفية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى التخصص.

حدود الدراسة:

يتكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود البشرية:** إن الحدود البشرية تتمثل في موظفي الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس.

- **الحدود المكانية:** إن الحدود المكانية تقتصر على الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس.

مصطلحات الدراسة:

الأسواق المالية: هي عبارة عن تلك السوق التي تجمع وتركز عرض وطلب الأموال لأجل طويل، وهذا ما يميزها عن السوق النقدية (Money Market) التي تتعامل بالائتمان لأجل قصير.

المعايير المحاسبية الدولية: قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة.

السهم: السهم في اللغة مشتق من الفعل ساهم بمعنى اشترك أما في الاصطلاح فيعرف بأنه الوثيقة التي تمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة أو له حصة في رأس مال شركة الأموال.

العائد السوقي للسهم: هي القيمة السوقية للسهم الواحد، وهي لا تساوي القيمة الدفترية، فالقيمة الدفترية تعتمد على القيمة التاريخية بينما القيمة السوقية تقاس بقيمة التداول للأسهم.

الإطار النظري للدراسة:

الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية:

عرفت المعايير على أنها إرشادات أو نماذج تؤدي إلى توجيه، وترشيد الممارسة العملية، في المحاسبة والتدقيق، أو مراجعة الحسابات، لذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام، أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات صيغة التنفيذ لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (القاضي وحمدان، 2008).

كما عرفت المعايير المحاسبية الدولية على أنها تشتمل على الأصول، والقواعد، والأحكام، والأعراف، والإجراءات، التي تستند لها الإدارة لغرض إعداد البيانات المالية، وهناك الكثير من السياسات المحاسبية تتعلق بنفس الموضوع المحاسبي، مما تطلب ذلك تقييم الأمور واختيار واعتماد السياسة المحاسبية الأنسب، وفقاً لوضع الشركة وبيان مركزها المالي ونتائج أعمالها، ويحكم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة واعتمادها من قبل الإدارة لغرض إعداد البيانات المالية حسب الاعتبارات التالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2002):

أ. **الجوهر أهم من الشكل:** يتم التسجيل للعمليات والأمور الأخرى وبياناتها، وفقاً لجوهرها ومضمونها الحقيقي، وليس وفقاً لشكلها القانوني.

ب. **المادية:** يجب على البيانات المالية إظهار كافة العناصر المادية التي تؤثر في عمليات التقييم والقرارات.

ج. **الحذر:** تكون غالباً ما نتائج عدة من العمليات المحاسبية غير المؤكدة، لذا يتوجب أخذ الحذر عند إعداد القوائم المالية، إلا أن الحذر لا يبرر احتياطات سرية.

أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها:

تتبع أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال (IAS-1, 1999):

1. العمل على توحيد وجهات نظر المنظمات المحاسبية، وذلك من خلال توحيد الطرق المحاسبية والممارسات التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المتشابهة، وكذلك إيصال نتائج الأعمال إلى مستخدمي القوائم المالية المباشرين وغير المباشرين.

2. معايير المحاسبة الدولية تساعد على المتابعة والتخطيط على المستوى القومي، مما يترتب على ذلك أن تكون البيانات القومية صحيحة وتعبر عن الواقع.
 3. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يقوم بتقليص الفروقات القائمة في الأساليب والممارسة المحاسبية بين الدول، خاصة فيما يتعلق بقياس الأرباح والمركز المالي.
 4. المعايير المحاسبية الدولية تسهم في زيادة ثقة المستثمرين، وإمكانية الحصول على التمويل، كما تسهم المعايير إجراء مقارنة بين الشركات.
 5. المعايير المحاسبية الدولية استخدامها سيعمل في التسريع على تطوير معايير عربية وإسلامية.
 6. المعايير المحاسبية الدولية استخدامها سيقدم حماية أكبر لكل المساهمين والجمهور بشكل عام.
- أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية هي لجنة مستقلة، غير تابعة لأي من الحكومات أو المنظمات المهنية، والغاية الرئيسة من اللجنة هي تحقيق التوحيد المحاسبي في المبادئ المحاسبية التي يتم استخدامها من قبل منظمات الأعمال والجهات الأخرى في أرجاء العالم، والتي تهتم بالعمل المحاسبي والتقارير المالية، وقد حدد دستور اللجنة أهدافه بما يلي (Boynton & Kell, 1996):
- 1- المعايير المحاسبية تقوم بالإعداد والنشر لأجل الصالح العام، وتراعى عند تقديم القوائم المالية التشجيع والقبول بها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
 - 2- تعمل المعايير المحاسبية بشكل عام على تطوير توافق الأنظمة، والمعايير المحاسبية، والإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية.

المعايير المحاسبية، صعوبات ومعوقات:

أن عملية وضع المعايير الدولية للمحاسبة في السنوات القليلة الماضية، كانت قادرة على سحق نجاحات عديدة في أن تحقق أكبر اعتراف واسع لانتشار المعايير الدولية للتقارير المالية، ولكن عام 2002 حدث أمر أن الاتحاد الأوروبي أخذ بإخضاع الشركات بتشريع يلزم فيه الشركات المدرجة في أوروبا أن تقوم باستخدامه في قوائمها المالية المبرمجة (حماد، 2009).

من أهم المشاكل التي لها علاقة بالمحاسبة على الموارد البشرية هي أن هناك حاجة هائلة دائماً للبيانات للحصول على نتائج صحيحة لتقييم ما، وهذه البيانات يتم جمعها وتحليلها ومن ثم معالجتها، واليوم في ظل التطور الحاسوبي المستمر، فإن المعلومات الإدارية ستكون ذات فائدة كبيرة، لهدف حل مشكلة البيانات، لذا وجدت هناك صعوبة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع الخاص، لأن الإدارة نفسها هي المسؤولة عن مراقبة سير العمل داخل هذا القطاع (الفداغ، 2008).

أن بعض المنظمات المهنية أثارت عدد من الصعوبات والعقبات حالت دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية مباشرة، كما أشارت التجربة التي تم تطبيقها على بعض الدول الأفريقية التي طبقت المعايير تطبيقاً مباشراً على وجود بعض الصعوبات، أهمها (غياضة، 2008):

أ. **اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب من دولة لأخرى:** يقتضي تقرير مدقق الحسابات أن يلبي المتطلبات القانونية المرعية في دولة من دول العالم، فإذا تباينت المتطلبات القانونية مع نصوص المعايير المحاسبية الدولية سجد المحاسب القانوني نفسه مضطراً لتغليب نصوص القوانين المحلية.

ب. **الطبيعة التوفيقية للمعايير:** تتميز المعايير بأن لها طبيعة توفيقية تراعي مصالح المنظمات المختلفة، مما قد يحمل تجاوزاً لبعض المسائل الجوهرية، فمثلاً نجد التقرير المعياري النظيف الأمريكي يشير إلى العرض العادل. بينما البريطاني يشير إلى العرض الحقيقي والعادل.

ج. **اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم:** يتأثر التطور المهني بعوامل اقتصادية وقانونية وسياسية، وبالتالي فإن مرحلة معينة من التطور المهني تواكب بالضرورة مرحلة معينة من التطور الاقتصادي والسياسي.

د. **اختلاف الظروف التاريخية:** تختلف دول العالم في طريقة إصدار المعايير المحاسبية فمنهم من يقوم بإصدارها، وتعتمد طريقة الإصدار أساساً على شكل الطلب على المعلومات، وعملية تنظيم المحاسبة.

هـ. **سرعة التوصيل:** إذ إن عدم معرفة بعض مزاولي المهنة للغة الإنجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة.

و. **تباين مستوى التأهيل العلمي والعملية:** حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي بين دولة وأخرى، كما يختلف التدريب المهني والتعليم المستمر بين دولة وأخرى، ونادراً ما نجد نظام لرقابة الجودة على منظمات المحاسبين القانونيين في دول العالم.

الأسواق المالية:

أن الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية الأسواق المالية في كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالدول ذات الأسواق المالية المتطورة غالباً ما يكون مستوى التكوين الرأسمالي فيه مرتفعاً، وتكون عنده نسبة نمو عالية، وتزود خدمات مالية أفضل لجميع طبقات المجتمع، وعليه تتجه لأن تكون الناحية المالية والاقتصادية مستقرة، ويستفيد كل من المستثمرين، ومصدري السندات، والوسطاء، والسلطات الحكومية، من وجود سوق مالي متطور كفؤ يلبي حاجة المستثمرين من مختلف فئاتهم (عبادي، 2007).

أن المؤسسات المالية سواء كانت في مجال النشاط المصرفي، أو في مجال شركات التأمين تلعب دوراً هاماً بالغ الأهمية والخطورة في نفس الوقت في زيادة معدلات التنمية بالمجتمع، من خلال ما توفره من مصادر تمويلية هائلة تصب في روافد اقتصاديات الدول، وذلك من خلال تفاعل الآليات والأدوات التي تستخدمها المنشآت المالية لتفعيل دورها، ومهامها المتنامية لتحقيق وزيادة المجتمعات (هلالي وشحادة، 2003).

أسواق رأس المال الفلسطينية:

نشر (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007) البورصة تعمل بإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، والبورصة تسعى إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

وسوق رأس المال الفلسطيني يعتبر سوقاً ناشئاً وواعداً، إذا تمت مقارنته بالأسواق المجاورة والإقليمية، وبمكنا القول أن الاستثمار في الأسواق المالية الفلسطينية هو استثمار جيد نوعاً ما على المستثمر الفلسطيني، وما زالت قراراته الاستثمارية لمعظم المتعاملين في هذا القطاع غير مبنية على الاطلاع والدراسة والتحليل.

الدراسات السابقة:

دراسة (الصعدي، 2011) والتي تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على معدل العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال فترة (2006- 2009) ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري والبيانات السنوية لعائدات الأسهم والقوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها وجود عوامل عديدة تؤثر على معدل العائد السوقي للسهم، وليست عامل واحد وهذه النتيجة تعتبر دليل يعارض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة إلها ضرورة قيام الشركات التي لا تقوم بتوزيع الأرباح بتبني سياسة توزيع الأرباح، والعمل على زيادة نسبة التوزيع، كما توصي الدراسة المستثمرين في البورصة الفلسطينية ببناء محافظهم الاستثمارية. ودراسة (يونس، 2011) والتي هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها. وقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابياً بكل من متغيرات صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح

المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه، كما أظهرت النتائج تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة (مكاسب حيازة)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات، وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح. وأوصت الدراسة بالمحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إثبات وقياس الأدوات المالية. بينما دراسة (داوود، 2006) هو التعرف على العوامل التي تؤثر على سيولة أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة من (2002 - 2005). وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن متوسط القيمة السوقية، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سيولة السهم، وأن ربحية السهم، ودرجة الرفع المالي، وتوزيعات الأسهم، ليس لها تأثير على سيولة السهم. كما أوصت الدراسة بأن معدل العائد على الاستثمار لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار، وأن يحظى باهتمام الشركات لأنه يعبر عن الأداء الكلي للشركة ومدى كفاءتها وفعاليتها في استخدام الأصول المستثمرة، وبالتالي توليد الأرباح حيث عندما يكون معدل العائد على الاستثمار عالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة سيولة السهم والعكس صحيح. أما دراسة (الزعيبي، 2005) هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على أساس التكلفة التاريخية، وما يترتب عليه من عدم موثوقية القياس المحاسبي، والاتجاه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل عنها، وفيما إذا كان هناك مشكلات تطبيقية تحول دون ذلك، كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضفيها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية، وهي الموضوعية، والجمع، والمقارنة، والاستمرارية، والملاءمة، وقد شملت عينة الدراسة المدراء الماليين، والمحاسبون، ومدققو الحسابات، ومدراء الاستثمار العاملين في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من التأكيد على أنها تعاني من مشاكل كبيرة في منهجها، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك غموضاً في البيئة التي تعمل بها تلك الشركات حول مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، على الرغم من وجود قناعة بأن القيمة العادلة تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة

الأردنية لا تتوفر فيها مقومات استخدام القيمة العادلة بسبب عدم مساعدة الظروف الثقافية، والتشريعات المحلية في تطبيقها. بينما دراسة (Cooper, et al., 2009) هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة أثر النمو وعلاقته في أصول المنشأة الكلية مع عائد السهم، استخدمت الدراسة عينة من الأسهم الأمريكية إذ اختبر الباحثون أسهم كل الشركات غير المالية المسجلة في أسواق NYSE/ANEX/NASDAQ من سنة 1968 وحتى 2007 بشرط أن تتوفر المعلومات اللازمة للدراسة عن الشركة، فقد اعتمدت الدراسة على عينة زمنية واسعة اشتملت على جميع أسهم الشركات الأمريكية، إذ أنها عدت السنوات عينة، وشملت كل تلك الشركات، ولم تتطرق إلى حجم عناصر تلك العينة كعدد الشركات مثلاً بحيث مثلت العينة (39) سنة، واستخدمت الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية أهمها تحليل الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية قوية بين نمو الأصول وعوائد السهم للشركات الأمريكية. فعلى مدار (40) سنة حافظت الأسهم التي تصاحبت مع نمو أصول منخفض على عائد إضافي Return premium بنسبة (20%) في السنة أكثر من الأسهم التي تصاحبت مع الأصول ذات النمو المرتفع. أما دراسة (chang, et al., 2008) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أسعار الأسهم، ونصيب السهم الواحد من الأرباح، والتعرف على العلاقة بين معدل النمو في الدخل التشغيلي ودرجة تأثير EPS على أسعار الأسهم المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية، خلال فترة 1996-2006م، واستخدم البيانات الربع سنوية، حيث قام بتصنيف الشركات حسب معدل النمو في الدخل التشغيلي إلى أربعة مجموعات (منخفضة، ومتوسطة، ومرتفعة، وكل المجموعات)، وتم استخدام الأساليب وتوصلت (Engle- Granger unit root test, Cointegration test) التالية الإحصائية الدراسة إلى أن أسعار الأسهم تكون لها علاقة تكامل مشترك مع نصيب السهم الواحد من الدخل وفقاً للمجموعات الأربعة، بينما لا توجد علاقة التكامل المشترك بين أسعار الأسهم الفردية ونصيب السهم الواحد من الأرباح، حيث استنتجت الدراسة أن أسعار الأسهم تتحرك مع نصيب السهم الواحد من الأرباح في المدى الطويل ولكن ليس بالضرورة بنفس النسبة. ودراسة (Eckes and Hitchins, 2003) هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرة الألمانية في التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية والتي ستطبق إجبارياً في دول الاتحاد الأوروبي بداية عام ٢٠٠٥، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية وجود مرحلة انتقالية لا تقل عن سنتين من أجل التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة لسنتين إضافيتين لبرامج تغطي متطلبات النظام التكنولوجي والتوثيقي المطلوبة، والتي يجب أن تعمل بشكل متوازن حتى تصل إلى التحول التام من النظام القديم إلى الجديد، كما قامت الدراسة بتقديم إيضاحات حول متطلبات

تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، ومحاسبة المشتقات المدمجة ومحاسبة التحوط، وخلصت إلى عدم الاستهانة بحجم العمل، والوقت، والجهد، والتكلفة المطلوبة لعملية التحول نحو معايير المحاسبة الدولية، وأوصت بالتطبيق المبكر لها.

الإطار العملي للدراسة:

منهج الدراسة:

إضافة للمنهج الوصفي والمنهج العلمي الاستقرائي الذي تناولته الدراسة، فإن لهذه الدراسة عد تطبيقي يتعلق بالوقوف على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، من خلال استبانة تم إعدادها لهذا الغرض. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة ككل، وعلى كل فقرة من فقراتها. وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). واختبار (ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent T-test). ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ لإيجاد معامل ثبات الاستبانة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (50) مستجوباً تم اختيارهم بصورة عشوائية من العاملين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس، وقد تم توزيع الاستبانات على العينة وقد استعيدت (50) استبانة، أي بنسبة (100%) من الاستبانات الموزعة. ويصف الجدول رقم (1) وصفاً لعينة الدراسة موزعة على المتغيرات المستقلة التي ورد ذكرها في الاستبانة.

الجدول رقم (1) يمثل وصفاً لعينة الدراسة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	29	58.0%
	أنثى	21	42.0%
المجموع		50	100%

المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	16	32.0%
	بكالوريوس	29	58.0%
	ماجستير فأكثر	5	10.0%
المجموع		50	100%
سنوات الخبرة	من 1-5 سنوات	24	48.0%
	من 6-10 سنوات	25	50.0%
	11 سنة فأكثر	1	2.0%
المجموع		50	100%
المرتبة الوظيفية	مدير	4	8.0%
	رئيس قسم	23	46.0%
	موظف	17	34.0%
	غير ذلك	6	12.0%
المجموع		50	100%
التخصص	محاسبة	13	26.0%
	علوم مالية ومصرفية	12	24.0%
	إدارة أعمال	12	24.0%
	غير ذلك	13	26.0%
المجموع		50	100%

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، والاطلاع على الدراسات، والأبحاث ذات العلاقة. واستطلاع رأي عينة من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة، تم تصميم وبناء الاستبانة وعرضها على

محكمين مؤهلين ممارسين للمهنة لتقييمها، وتم إجراء التعديلات اللازمة، وبلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (26) فقرة.

وللتأكد من صدق الأداة (Validity): يقصد بالصدق هو أن المقياس الذي استخدم في الدراسة يقيس بالفعل ما ينبغي أن يقاس، حيث تتطابق المعلومات التي تم جمعها مع الحقائق الموضوعية، ولغاية اختبار صدق أدوات جمع المعلومات في هذه الدراسة، قام الباحثان بتطبيق اختبارات الثقة اللازمة.

ولقياس ثبات الأداة (Reliability): تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة، وذلك باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (70.63%)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهي قيمة مقبولة إحصائياً في مجال هذه الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية التالية المعتمدة، والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالتالي: (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً ، (من 70%-79.99%) درجة أثر كبيرة، (من 60%-69.99%) درجة أثر متوسطة، (من 50%-59.99%) درجة أثر قليلة، (أقل من 50%) درجة أثر قليلة جداً .

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية:

ما دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني؟

وللتأكد من مدى صحة هذا الفرض تم القيام بإجراء الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة أسئلة الاستبانة، والتي تتضمن عدد (26) فقرة، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال الدراسة (ن=50).

الرقم	فقرة الاستبانة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	درجة الأثر

دور تبني معايير المحاسبة الدولية ،،، أ. أيمن هشام محمود عزريل /أ. د. برجويي بن برداي

1.	أرى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قطاع الشركات المدرجة في السوق المالي لها دور في زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات.	4	0.9035	80.0%	كبيرة جداً
2.	أعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية تلعب دوراً مهماً في تنظيم عمل السوق المالي.	4.12	0.5938	82.4%	كبيرة جداً
3.	أشعر أن المؤسسات المالية الفلسطينية تتجه بشكل خاص إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في أنظمتها قدر الإمكان.	4.14	0.7562	82.8%	كبيرة جداً
4.	ألاحظ أن المؤسسات المالية تسعى إلى زيادة العوائد السوقية للأسهم الخاصة بهم.	4.12	0.6273	82.4%	كبيرة جداً
5.	أعتقد أن العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، يتأثر بتأثر الأنظمة والقوانين المعمول بها داخل السوق المالي.	3.92	0.6337	78.4%	كبيرة
6.	أعتقد أن الحصة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي بحاجة إلى معايير معينة تحكمها.	3.98	0.714	79.6%	كبيرة
7.	أشعر أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى وضع معايير تعمل على تنظيم الحصة السوقية للسهم.	3.96	0.6376	79.2%	كبيرة
8.	ألاحظ أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم عمل السوق المالي يزيد من ثقة المستثمرين في أسهم تلك الشركات المدرجة.	4.1	0.7071	82.0%	كبيرة جداً
9.	أرى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على السوق المالي يزيد من إمكانية تحسين عوائد الأسهم للشركات المدرجة فيه.	3.86	0.7001	77.2%	كبيرة
10.	أعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية من شأنها زيادة العائد السوقي للأسهم المدرجة في السوق المالي.	3.8	0.7825	76.0%	كبيرة
11.	أرى أن يقوم السوق المالي الفلسطيني بتطبيق المعايير المحاسبية المختصة في تنظيم عمل السوق المالي.	3.9	0.5803	78.0%	كبيرة
12.	أعتقد أن السوق المالي الفلسطيني يفقر بشكل واضح إلى معايير محاسبية محلية وعربية تنظم عملها بشكل أفضل.	4	0.7825	80.0%	كبيرة جداً
13.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني يفقر إلى المعايير الخاصة التي تعمل على زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة فيها.	3.92	0.6952	78.4%	كبيرة
14.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني يفقر إلى الإطار العام للمعايير التي من شأنها تنظيم عملها، وزيادة في أداؤها.	3.96	0.6688	79.2%	كبيرة
15.	أشعر أن السوق المالي الفلسطيني يقدم أفضل ما لديه وفق الإمكانيات المحاسبية المتوفرة في فلسطين.	3.68	1.2848	73.6%	كبيرة
16.	ألاحظ أن السوق المالي الفلسطيني يسعى إلى زيادة العائد السوقي من خلال تطبيق أفضل للسياسات المالية والمعايير المحاسبية.	3.8	0.7559	76.0%	كبيرة
17.	أرى أن زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة فيها تفقر إلى المعايير الخاصة في الأسواق المالية.	3.88	0.8722	77.6%	كبيرة

18.	أعتقد أن السوق المالي الفلسطيني سيكون أفضل عند تطبيق المعايير المحاسبية في ظل الانفتاح الاقتصادي مع دول العالم.	3.98	0.6224	79.6%	كبيرة
19.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني بحاجة إلى معايير خاصة تنظم أعمالها، تكون صادرة عن الجهات الرسمية.	3.7	0.9742	74.0%	كبيرة
20.	ألاحظ أن السوق المالي الفلسطيني بشكل عام بحاجة إلى زيادة عوائد أسهم الشركات المدرجة فيها من خلال استخدام أفضل للمعايير المحاسبية.	3.92	0.7783	78.4%	كبيرة
21.	أعتقد أن السوق المالي الفلسطيني بإمكانه تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية المختصة في تنظيم أعمال السوق المالي.	3.9	0.8144	78.0%	كبيرة
22.	أرى أنه من الممكن تطبيق معايير المحاسبة الدولية المختصة في تنظيم أعمال السوق المالي في فلسطين من خلال فهمها، ومحاولة تطبيقها.	3.96	0.7273	79.2%	كبيرة
23.	أعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى تطبيق المعايير المحاسبية على السوق المالي، وإن كانت عربية أو إقليمية أو عالمية، وذلك لافتقار السوق المالي لبعض مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية.	4.1	0.7071	82.0%	كبيرة جداً
24.	أعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية شاملة وواضحة، ولها القدرة على تنظيم أعمال السوق المالي في أي دولة في العالم.	4.24	0.5555	84.8%	كبيرة جداً
25.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني يتجه إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتأثير على قيمة العائد السوقي نحو الأفضل.	4.12	0.5206	82.4%	كبيرة جداً
26.	أشعر أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور واضح على تحسين العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي.	3.94	0.5115	78.8%	كبيرة
الدرجة الكلية		3.96	0.73	79.2%	كبيرة

يظهر من الجدول السابق أن متوسط الاستجابة بدرجة "كبيرة جداً" على الفقرات (1، 2، 3، 4، 8، 12، 23، 24، 25)، حيث بلغ متوسط الاستجابة على الفقرات (80% - 84.8%)، حيث كانت أعلى الفقرات التزاماً قد حصلت على نسبة استجابة 84.8%، وهي الفقرة (24)، والتي تنص على أن المعايير المحاسبية الدولية شاملة وواضحة، ولها القدرة على تنظيم أعمال السوق المالي في أي دولة في العالم، في إشارة واضحة من العينة على أن المعايير لها القدرة على تنظيم أعمال الأسواق المالية لشموليتها، ووضوحها، وسهولتها، وإمكانية تطبيقها، وهذا يعزز إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية المنظمة للأسواق المالية في فلسطين بسهولة من وجهة نظر العينة، أما أقل الفقرات التزاماً ضمن درجة الأثر الكبيرة جداً فهي الفقرة (12) حيث حصلت على نسبة استجابة 80%، حيث نصت على أن السوق المالي الفلسطيني يفتقر بشكل واضح إلى معايير محاسبية محلية وعربية تنظم عملها

بشكل أفضل، حيث أن العينة أشارت هنا إلى أن الأسواق المالية تفتقر لمعايير تنظمها، وتعطش الأسواق المالية، وأيضاً الشركات والمؤسسات المالية إلى معايير محاسبية تنظم عملها بشكل أفضل عما هي عليه، وبشكل مستمر من وجهة نظر العينة.

وقد كان متوسط الاستجابة بدرجة "كبيرة" على الفقرات (5، 6، 7، 9، 10، 11، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 26)، حيث بلغ متوسط الاستجابة على الفقرات (73.6% - 79.6%)، حيث كانت أعلى الفقرات التزاماً قد حصلت على نسبة استجابة 79.6%، وهي الفقرة 6 والفقرة 18، بنسبة استجابة 79.6%، حيث نصت الفقرة 6 على أن الحصة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي بحاجة إلى معايير معينة تحكمها، والفقرة 18 نصت على أن السوق المالي الفلسطيني سيكون أفضل في تطبيق المعايير المحاسبية في ظل الانفتاح الاقتصادي مع دول العالم، وفي كلا الفقرتين أشارت العينة إلى الحاجة الملحة إلى وجود معايير تُطبَّق في الأسواق المالية، وأنها ستكون أفضل عند تطبيق المعايير المحاسبية، لما لها من أثر واضح في تنظيم عمل الأسواق المالية. أما قُل الفقرات التزاماً ضمن درجة الأثر الكبيرة هي الفقرة (15)، بنسبة استجابة 73.6%، حيث نصت الفقرة على أن السوق المالي الفلسطيني يقدم أفضل ما لديه وفق الإمكانيات المحاسبية المتوفرة في فلسطين، حيث أن العينة أبدت بشكل ملحوظ وأن لم يكن ضعيف، أن الأسواق المالية الفلسطينية لا تقدم أفضل ما لديها، وأنها بحاجة إلى المزيد من القوانين والمعايير المحاسبية لزيادة تنظيمها وإثراءها بكم هائل من اللوائح التنظيمية لزيادة تنظيم عمل تلك الأسواق. كما بلغت درجة الاستجابة للدرجة الكلية من قبل أفراد العينة لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني بنسبة 79.2%، وهي درجة أثر كبيرة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

ونتص الفرضية الأولى على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس. لفحص الفرضية الأولى استخدم الباحثان اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس. كما يوضحه الجدول رقم (3) التالي:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين للفروق على الدرجة الكلية لمتغير الجنس.

الدرجة الكلية للأداة	ذكر	أنثى	(ف)	الدلالة*

المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
3.91	0.288	4.03	0.196	3.234	0.078

* دالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$.

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

وتتنص الفرضية الثانية على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولفحص الفرضية الثانية استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. كما يوضحه الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الدرجة الكلية للأداة	دبلوم فأقل	بكالوريوس	ماجستير فأكثر
	3.87	4.0	4.04

وتم أيضاً فحص الفرضية الثانية باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول رقم (5) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.213	2	0.107	1.648	0.203
	داخل المجموعات	3.038	47	0.065		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$.

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثانية في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

وتنص الفرضية الثالثة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة. ولفحص الفرضية الثالثة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. كما يوضحه الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الدرجة الكلية للأداة	5-1 سنوات	10-6 سنوات	11 سنة فأكثر
	3.97	3.95	4.04

وتم أيضاً فحص الفرضية الثالثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، والجدول رقم (7) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.016	2	0.079	0.115	0.892
	داخل المجموعات	3.236	47	0.069		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثالثة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

وتنص الفرضية الرابعة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير المرتبة الوظيفية. ولفحص الفرضية الرابعة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية. كما يوضح الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية.

الدرجة الكلية للأداة	مدير	رئيس قسم	موظف	غير ذلك
	3.91	3.86	4.08	4.02

وتم أيضاً فحص الفرضية الرابعة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية، والجدول رقم (9) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.499	3	0.166	2.782	0.051
	داخل المجموعات	2.752	46	0.60		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرابعة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

وتنص الفرضية الخامسة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير التخصص. ولفحص الفرضية الخامسة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص. كما يوضح الجدول رقم (10) التالي:

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص.

الدرجة الكلية للأداة	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	إدارة أعمال	غير ذلك
	3.93	3.93	3.96	4.02

وتم أيضاً فحص الفرضية الخامسة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص، والجدول رقم (11) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.065	3	0.022	0.314	0.815
	داخل المجموعات	3.186	46	0.069		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الخامسة في الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور واضح على تحسين العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، بنسبة استجابة 78.8%.
- 2- أن المؤسسات المالية تسعى إلى زيادة العوائد السوقية للأسهم الخاصة بهم، بنسبة استجابة 82.4%.
- 3- أن العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي يتأثر بتأثر الأنظمة والقوانين المعمول بها داخل السوق المالي.
- 4- هناك إجماع من قبل العينة إلى الحاجة لتطبيق المعايير المحاسبية على السوق المالي، وإن كانت عربية أو إقليمية أو عالمية، وذلك لافتقار السوق المالي لبعض مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية.
- 5- أن المعايير المحاسبية الدولية شاملة وواضحة، ولها القدرة على تنظيم أعمال السوق المالي في أي دولة في العالم.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحثين يوصيان ما يلي:

1. دعوة المؤسسات المالية الفلسطينية بشكل خاص في التوجه إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في أنظمتها قدر الإمكان.
 2. تكثيف التوعية بأهمية المعايير المحاسبية ودورها على البورصة الفلسطينية.
 3. لا بد من مواكبة التعديلات المطلوبة في ظل تطورات السوق العالمية، عبر الاطلاع المستمر على كل جديد في معايير المحاسبة الدولية، وتطبيقها عبر نظام محاسبي من قادر على استيعاب هذه التطورات.
 4. دعوة الباحثين الجدد لتغطية دراسات وأبحاث أخرى في الجوانب التي لم تشملها دراستنا الحالية.
- أولاً - المراجع العربية:

1. التميمي هادي، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية، مركز كحلون للكتب، عمان، الأردن، 2008.

2. الزعبي يامن خليل، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.
3. الصعدي اسماعيل جميل، العوامل المؤثرة على معدل عائد السهم السوق، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2011.
4. الفداغ فداغ، مشكلات وحالات محاسبية، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
5. القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
6. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأصول الدولية للمحاسبة الصادرة عن لجنة الأصول الدولية للمحاسبة، شركة مطابع الخط للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
7. حماد طارق عبد العال، دليل استخدام معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
8. داوود عبد اللطيف عيادة سالم، العوامل المؤثرة على سيولة السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2006.
9. سوق فلسطين للأوراق المالية، الاستثمار في البورصة، فلسطين، 2007.
10. عبادي سليمان، دور البورصة في الاقتصاد - تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية، مداخل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
11. غياضة سائد نبيل سليم، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (16) الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2008.
12. محمد سمير كامل، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
13. هلاي محمد جمال، شحادة عبد الرزاق قاسم، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003.

14. يونس خالد عبد الرحمن جمعة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2011.
ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Chang, H. L., Chen, Y., S., Su, C., W., & Chang, Y., W.,. **The relationship between stock price and EPS: Evidence based on Taiwan panel data**. Economics Bulletin, 3(30), 1-12, 2008.
2. Cooper, Michael J., Gulen, Huseyin & Schill, Michael J.,. **The Asset Growth Effect in Stock Returns**. Darden Business School Working Paper No. 1335524. Available at SSRN: <http://ssrn.com/>, 2009.
3. Eckes, B., & Hitchins, J.,. **The implementation of IAS 39 in the Banking industry**. Tackling the key issues in banking and capital markets, 34-39, 2003.
4. International Accounting Standards, (IAS-1). **Disclosures of Accounting Policies**, P.P. 70-71, 1999.
5. Boynton, William, C., and Kell, Walter, G.,. **Auditor's Legal Liability Towards the Users of Financial Statements**, Modern Auditing, Sixth Edition, P.111, 1996.

تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية

The challenges of Algerian foreign trade in light of the economic blocs

أ.د. بابا عبد القادر، جامعة مستغانم، الجزائر/ أ. دويس عبد القادر، جامعة تيارت، الجزائر.
تاريخ التسليم: (2017/11/ 14)، تاريخ التقييم: (2017/12/ 08)، تاريخ القبول: (2017/12 /15)

Abstract

This study aims to illustrate the effects of regional and international economic blocs on the volume of international business activity, after giving an overview of the economic blocs in addition to their different objectives. It also aims to show the most important trading partners of Algeria in the last period, since 2014 until the first five months of 2017. In addition to studying the reality of Algerian foreign trade with international clients and their rates of development, in order to create positive links between the economic sectors, and to find ways to activate the role of Algerian foreign trade in the international environment of which extends international trade successively to reach all countries of the world.

Keywords: economic integration, economic blocs, foreign trade.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حجم النشاط التجاري الدولي، هذا بعد إعطاء لمحة تعريفية للتكتلات الاقتصادية و دوافع قيامها بالإضافة إلى أهدافها المختلفة، كما تهدف أيضا إلى تبيان أهم الشركاء التجاريين للجزائر في الفترة الأخيرة أي من سنة 2014 إلى غاية الخمسة 05 أشهر الأولى من سنة 2017، ودراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية ونسب تطورها مع المتعاملين الدوليين من أجل خلق الروابط الايجابية بين القطاعات الاقتصادية و البحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية في ظل البيئة الدولية للتجارة العالمية التي تتلاحق موجاتها تباعا لتصل جميع بلدان العالم

الكلمات المفتاحية: التكامل، التكتل الاقتصادي، التجارة الخارجية.

مقدمة:

أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية وتضاعفها إلى نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز و القيود أمام التبادل الدولي حيث يعتبر التكامل (التكتل) الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، والرامية إلى تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود و الذي أوجد بدوره منظمات تتبنى هذا الهدف، وتضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية و انضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسي مبدأ التحرير و العولمة .

وأمام هذه الأحداث المتسارعة تطمح الجزائر في أن تتدرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة من حيث مناطق التبادل التجاري أو الشركاء الدوليين في العمليات التجارية الخارجية. لذا تمحورت إشكاليتنا في: ما المقصود بالتكتلات الاقتصادية، وما هي خصائصها؟ وما هو حجم التبادل التجاري الخارجي؟ وما هي أهم مناطق هذا التبادل للجزائر خلال الفترة

2016_2014؟

للإجابة على الإشكالية السابقة كان لزاما علينا التطرق إلى المحاور التالية:

- **عموميات حول التكتلات الاقتصادية**
- **أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية.**
- **حجم التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 2016_2014**
- **أهم مناطق التبادل التجاري الدولي للجزائر خلال الفترة 2016_2014**

الجانب النظري:

أولاً: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية

نتفق أنه يوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي (INTEGRATION) وفي اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من (INTEGER) الذي يعني الشيء المتراكب عضواً في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح.

كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشياً مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملية كما يلي:

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

1_1 يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الاقتصادي على انه عملية وحالة، فيوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمة إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انقضاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (بلاسا، ، 1964، ص10).

انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملية.

1_2 أما الاقتصادي "ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم (خواجكية، 1972، ص30).

1_3 يرى الاقتصادي "ماخلوب" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل وهنا يناقش "ماخلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة و بصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة (وليامسون وآخرون، 1981، ص41).

1_4 أما الاقتصادي "هوفمان" يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.

1_5 يعرف "تنبرجن" التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، كإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية و القيود الكمية الأخرى، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم الداخلية بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد (علي، 2008، ص12).

وقد يمكن إعطاء مفهومًا شموليًا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملاً إرادياً من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز تدريجياً أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، و وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية و أمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية والغير جمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية و النقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

ثانياً: خصائص التكتلات الاقتصادية: تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- ❖ حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- ❖ المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- ❖ ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- ❖ قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
- ❖ توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.
- ❖ الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
- ❖ تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة لآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

ثالثاً: أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث برزت ثلاث تكتلات اقتصادية على الساحة الاقتصادية الدولية متمثلة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتهى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ على الأسواق الدولية والتوسع والنفوذ إليها (رميدي، د ت، ص124).

مما لا شك فيه أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء، لذلك استوجب وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع (حات، 2002، ص 90).

الجانب التطبيقي:

- الأثر على التجارة الدولية:

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فلا تستطيع أي دولة أن تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج إلى التصدير، فلهذا التجارة الدولية تعتبر من أهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

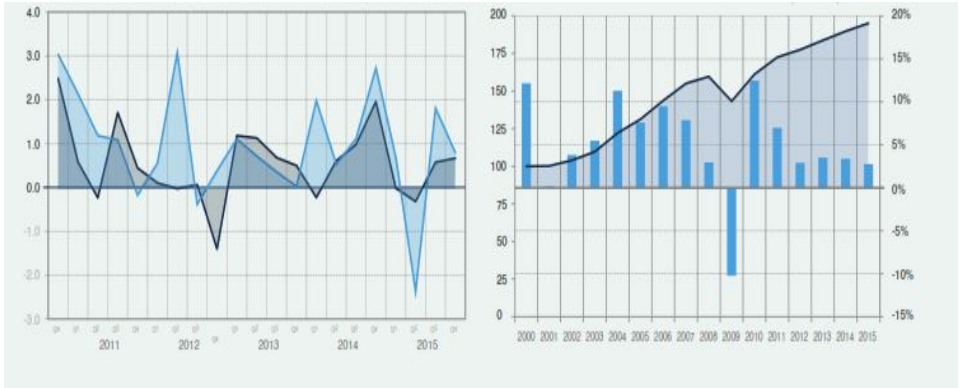
فكان من أهم نتائج الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ظهور الإنتاج الكبير وانخفاض تكلفة الإنتاج، وتحقيق فائض من السلع لدى بعض الدول الأوروبية، مما أدى إلى ازدهار التجارة الدولية مع تطور وسائل المواصلات في القرن التاسع عشر، فسادت فيه مبادئ الحرية التجارية، إلا أنه لوحظ انخفاض في حجم التجارة الدولية بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين نظرا لأزمة الكساد الاقتصادي العالمي، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة تطورت فيها التجارة الدولية وارتفع حجمها في فترة الستينات والسبعينيات.

خلال هذه الفترة ازداد الحجم الحقيقي للتجارة الدولية حوالي ثلاث مرات ونصف وبمعدل نمو سنوي قدره 6,5 % وذلك يفوق معدل نمو الإنتاج العالمي الحقيقي خلال نفس الفترة (السيد، د ت، ص 248). فقامت الدول المتقدمة بتقديم تدفقات استثمارية كبيرة إلى مجموعة من الدول النامية غير المصدرة للنفط، كما عمدت إلى نقل حلقات الإنتاج إلى هذه الدول لتصدير سلعها الصناعية وتصريف سلعها الاستهلاكية وتضع أسواقها لاستيعاب منتجات هذه المشروعات.

أما في عقد الثمانينيات فقد شهد الاقتصاد العالمي أنواعا جديدة من القيود لم تكن قائمة من قبل، وهي تتدرج تحت ما يسمى بالحماية الجديدة. وأفضل مثال لذلك ما يسمى بالتقييد الاختياري للصادرات والتوسيع الاختياري للواردات وترتيبات السوق المنظم (نزال، النزعة، 2002، ص 120).

يجدر بنا أن نذكر أن التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في عقد التسعينات قد نتج عنه تطور في قوى الإنتاج والنمو المتسارع لنشاط الشركات المتعددة الجنسية واتساع نشاطها، وبرز نظام جديد لتقسيم العمل الدولي فتحول العالم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية** (كانت الدول تعتمد في تجارتها على ما تمتلكه من مزايا نسبية قائمة على ملكية الموارد الطبيعية، أو على وفرة اليد العاملة، ولكن التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي، أدى ببعض الدول إلى اكتساب مزايا نسبية جديدة، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة مكتسبة بفضل العلم والتكنولوجيا، هذا المفهوم يعرف بالميزة التنافسية).

الشكل رقم 1: نمو التجارة العالمية: الاتجاهات على المدى المتوسط و القصير



المصدر : تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2016.

-النصف الأيمن: اتجاهات الصادرات العالمية، 2015_2000،

-المحور الأيسر: النسبة المئوية للتغير في حجم الصادرات من عام إلى عام.

-المحور الأيمن: مؤشر حجم الصادرات العالمية حيث 2000=100

-النصف الأيسر: نمو حجم الصادرات السلعية الفصلية للاقتصاديات المتقدمة والنامية

من الشكل البياني السابق نلاحظ أن النمو التجاري العالمي في عام 2015 ظل منخفضا بالنسبة للمعايير التاريخية الحديثة، وأنه نمت الصادرات العالمية من السلع و الخدمات بنسبة 2,8% ، أي أقل من نسبة 3,4% المسجلة في العام السابق، مما جعل 2015 العام الرابع على التوالي الذي انخفض فيه نمو الصادرات العالمية عن متوسط فترة 25 عاما و

البالغ 5,9%. واصلت صادرات الخدمات التجارية تفوقها على نمو تجارة السلع، مما يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الخدمات في دعم النشاط الاقتصادي. في عام 2016. من المتوقع أن يرتفع نمو الصادرات العالمية إلى 3,0% مع تركيز المخاطر بقوة على الجانب السلبي "كل الأرقام بالحجم".

شهد نمو صادرات السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة ركوداً في عام 2015، حيث انخفض بنسبة 0,1% نقطة مئوية إلى 3,4% وبالنسبة للاقتصادات النامية، تباطأ نمو التجارة من 3,1% في 2014 إلى 1,7% وهو أدنى معدل نمو سنوي منذ عام 2009، وأقل بكثير من متوسط قدره 10 أعوام والبالغ 6,3%.

يعكس هذا المعدل المنخفض للنمو انهياراً في نمو الصادرات في الربع الثاني من عام 2015، وانتعاشاً أضعف مما كان متوقعاً مما يؤكد على التحديات التي تواجه الاقتصاديات النامية.

ظل نمو الناتج العالمي في عام 2015 معتدلاً عند 3,1% بانخفاض قدره 0,3 نقطة مئوية عن 2014 وقد حالت عدة عوامل دون العودة إلى معدلات النمو التي شهدتها فترة ما قبل لازمة المالية 2008_2009. طوال عام 2015، أدى احتمال تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدفقات رأسمالية كبيرة من العديد من البلدان النامية، مما عقد اتخاذ القرارات في قطاع الأعمال. تحول الصين المستمر من النمو الذي يقوده الاستثمار إلى النمو الذي يقوده الاستهلاك، قلل من الطلب العالمي على السلع، وخاصة المعادن. أدى انخفاض الطلب إلى جانب وصول الإنتاج الجديد من استثمارات في مجال التعدين تمت الموافقة عليها عندما كانت الأسعار أعلى، إلى انهيار أسعار السلع الأساسية في 2015. أدت هذه الاتجاهات جنباً إلى جنب مع ارتفاع ديون القطاعين العام والخاص في العديد من البلدان المتقدمة و بعض البلدان النامية، إلى تلطيف معنويات السوق ومعها قوة الناتج العالمي. وقد اقترح الاقتصاديون أن الكثير من التباطؤ الذي حدث مؤخراً في التجارة بالنسبة لنمو الناتج كان هيكلياً، نتيجة لقصر سلالة القيمة – حيث يقوم الموردون في الاقتصادات النامية الرئيسية على نحو متزايد باستخدام أجزاء من إنتاج مصانع محلية و ليس من الخارج. ومع ذلك ففي عام 2015 أشارت تقديرات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى أن ثلثي التباطؤ في نمو التجارة يرجع إلى عوامل دورية، و على رأسها ضعف الطلب على الواردات في آسيا.

الآثار المترتبة على التجارة العالمية كبيرة. في الربعين الأول و الثاني من عام 2015، انخفض مجموع طلب البلدان النامية على الواردات بشكل حاد، كما انخفض الطلب في البلدان المتقدمة أيضا، وإن كان بنسبة أقل. أثبت انخفاض أسعار النفط و الذي يضع في البلدان المستوردة المزيد من المال في جيوب المستهلكين و الشركات، عدم قدرته على تعويض ذلك الانخفاض في الطلب بشكل كامل.

هناك قلق على المدى الأطول لدى البلدان المتقدمة بسبب استمرار انخفاض معدل نمو الإنتاجية، مما يضعف إمكانية نموها. و في الوقت نفسه، بالنسبة للاقتصادات النامية، تباطأت وتيرة "الحاق بالركب" للإنتاجية إلى مستويات البلدان المتقدمة، وزادت التفاوتات في الدخل. خلال السنوات الأخيرة تطورت التجارة الدولية من سنة لأخرى، كما جاء في إحصاءات منظمتي **WTO** و **UNCTAD** وغيرها من المنظمات الإقليمية. فبعد انخفاض التجارة بنسبة 4 % عالميا عام 2001 لأسباب معروفة (أهم هذه الأسباب هو أحداث 11 سبتمبر 2001) عاد النمو إليها عام 2002. وفي الواقع نما حجم التجارة الدولية بنسبة سنويا تقدر ب 3% عام 2002 و 5% عام 2003، أما في الحجم فكانت الزيادة دوليا 4% في عام 2002 و 16 % في عام 2003 بسبب الزيادات في الأسعار بما فيها المواد الأولية (رميدي، د ت، ص 125).

الجدير بالذكر أن نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات عكس نمو التجارة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على سواء، وإن كانت معدلات نمو تجارة الدول النامية تعادل ما يصل إلى ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1,9 % عام 2002 إلى 2,7 % عام 2003 في حين ارتفع معدل نمو الواردات من 2,3 % إلى 3,5 % للعامين على التوالي. أما الدول النامية فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 6,5 % إلى 8,7 % ومعدل نمو وارداتها من 6,2 % إلى 8,9 %.

التجارة الخارجية الجزائرية (2014 - 2016 والخمسة 5 أشهر الأولى من 2017:

في الجزء التالي سوف تعرض بالذكر إلى حجم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2016 والخمسة 5 أشهر الأولى من سنة 2017 ومقارنتها بنفس الفترة من سنة 2016 وتقديم تحليل لكل الاختلافات التي حدثت بالإضافة إلى ذكر أهم مناطق التبادل التجاري الدولي للجزائر أي أهم الشركاء التجاريين من حيث الاستيراد أي الموردين و التصدير أي الزبائن هذا بالإضافة إلى حالة الميزان التجاري لنفس فترة الدراسة

الجدول رقم: 01: ملخص نتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة: (2014-2016)

الوحدة: بالمليون

نسبة التطور	2016		2015		نسبة التطور	2015		2014		
	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري		دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	
8,92 -	47089	5154777	51702	5193460	- 11,74	51702	5193460	58580	4719708	الواردات
- 13,39	30026	32286580	34668	3481837	- 42,27	34668	3481837	60054	4837538	الصادرات
-	- 17063	- 186888	- 17034	- 1711623	-	- 17034	- 1711623	1474	117830	الميزان التجاري
	64		67		-	67		103		نسبة تغطية الصادرات للواردات

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 02: ملخص نتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة: (05 أشهر الأولى 2016-2017)

الوحدة: بالمليون

نسبة التطور	5 أشهر 2017		5 أشهر 2016		
	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	
0,98	19671	2158457	19866	2154290	الواردات
40,77	15701	1722631	11154	1209257	الصادرات
-	3970-	435826-	8712-	945033-	الميزان التجاري
6	80		56		نسبة تغطية الصادرات للواردات

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

مناطق التبادل التجاري الجزائري خلال الفترة 2015_2016

احتل تكتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في الحجم التبادل التجاري مع الجزائر خلال فترة الدراسة بنسبة 49,29 % متبوعاً بمنطقة التعاون و التنمية الاقتصادية و هذا في إطار المزايا الجمركية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل التجاري بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط و قرب المسافة بينه وبين الجزائر مما يسهل عملية التبادل التجارية و يخفض من تكاليف السلع في حين نرى ان دول اتحاد المغرب العربي في آخر ترتيب مناطق التبادل التجاري قبل دول من إفريقيا بنسبة 1,32 % من إجمالي العمليات التجارية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها ضعف الإرادة السياسية لقادة هذه البلدان في تفعيل النشاط التجارية بين أعضائه و الجدولين التاليين يبينان أهم مناطق التبادل التجاري بين الجزائر و باقي مناطق العالم من حيث الصادرات و الواردات.

الجدول رقم 03: الواردات حسب منطقة التبادل خلال الفترة (2015_2016)

الوحدة: مليون

الواردات	2015		2016		نسبة التطور
	دولار امريكي	النسبة لمئوية	دولار امريكي	النسبة لمئوية	
الإتحاد الاوروبي	25485	49,29	22179	47,47	12,97-
منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE	7363	14,24	6295	13,47	14,50-
دول أخرى من اوروبا	1225	2,37	909	1,95	25,80-
أمريكا الجنوبية	2822	5,46	2857	6,11	1,24
آسيا	11850	22,92	11618	24,86	1,96-
دول المحيط الهادي	—	—	—	—	—
دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي	1918	3,71	1934	4,14	0,83

2,5	1,49	697	1,32	680	دول المغرب العربي
33,70-	0,51	238	0,69	359	دول افريقيا
09,62-	100	46727	100	51702	المجموع

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 04: الصادرات حسب منطقة التبادل خلال الفترة (2015_2016)

الوحدة: مليون

نسبة التطور	2016		2015		الصادرات
	النسبة لمئوية	دولار امريكي	النسبة لمئوية	دولار امريكي	
27,15-	57,95	16739	66,27	22976	الإتحاد الأوروبي
18,21	21,64	6251	15,25	5288	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE
116,22	0,28	80	0,11	37	دول أخرى من اوروبا
0,30-	5,81	1678	4,85	1683	أمريكا الجنوبية
3,24-	8,07	2331	6,95	2409	آسيا
—	—	—	—	71	دول المحيط الهادي
32,69-	1,33	385	1,65	572	دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي
11,74-	4,74	1368	4,47	1550	دول المغرب العربي
37,80-	0,18	51	0,21	82	دول افريقيا
16,69-	100	28883	100	34668	المجموع

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

الخاتمة:

بعد استعراضنا لأهم التطورات في حجم التجارة الدولية ومناطق التبادل و أثر التكتلات الاقتصادية على هذه الأخيرة. فهناك من يرى أن هذه التكتلات تمثل لبنات في صرح نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف، وهناك من يحذر من خطر انقسام الأسواق الدولية إلى مناطق للنفوذ ووضع عراقيل أمام حرية حركة التجارة الدولية، فلهذا يمكننا القول أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريف الجمركية الموحدة.

ففي ظل هذه التطورات والظروف الاقتصادية العالمية، أصبح الخيار الصحيح بالنسبة للدول التجمع في شكل تكتلات دولية من أجل تعاون اقتصادي و تبادل تجاري يخدم مصالح الدول المنضمة إلى هذا التحالف الاقتصادي إضافة إلى التخفيف من الصدمات التي قد تتعرض إليها دول التكتل متفرقة، كما أصبح وسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، وهو ما أسس لنظام اقتصادي جديد يتشكل من مجموعات اقتصادية تضم كل مجموعة اقتصادية دولتين أو أكثر تجمعهم روابط تكاملية ومن أهم تلك الروابط الحدود الجغرافية.

إلا أن معظم المناقشات النظرية تؤكد أن ثمة آثارا ساكنة وأخرى ديناميكية* لهذه الترتيبات التجارية على الرفاهية حيث تقاس الآثار الساكنة للرفاهية بدلالة ما تخلقه وما تحوله من تجارة، بينما تعتبر الآثار الديناميكية ذات أهمية أكبر والتي تنشأ من وفيات الحجم(وفرات الحجم تعرف بانخفاض تكلفة وحدة الناتج عندما يرتفع مستوى هذا الناتج وبترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشأة الإنتاجية). والمنافسة الشديدة والمستوى الأعلى للاستثمارات الممكنة بفضل التكامل والوحدة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.
- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب 1972، ص30.
- جون وليامسون وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص41.
- عبد الرحيم يونس علي، دور التجمعات الإقليمية في دعم التكامل الاقتصادي الإفريقي، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2008، ص12.
- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -، مرجع سبق ذكره، ص124.
- محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002، ص 90.
- سامي السيد، "النظم النقدية والمصرفية والتجارية الخارجية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص 248.
- عبد الناصر طلب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص120.
- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -، ص125.
- مديرية الجمارك الجزائرية، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة خمسة أشهر الأولى 2017.
- مديرية الجمارك الجزائرية، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية خلال 2016.

الإدارة الإستراتيجية الحديثة ونظام المراقبة

Modern Strategic Management and Control system

د. سليمان مليكة، جامعة معسكر، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 09)، تاريخ التقييم: (11 / 2017/11)، تاريخ القبول: (16 / 2017/11)

Abstract

Recent years have witnessed rising interest towards performance measurement and control systems . Total quality management (TQM) and balanced scorecard (BSC) are management philosophies that have been widely discussed only in academic word but also business word.

The aim of this paper to clarification the role of balanced scorecard in evaluating the performance of total quality management from five perspectives (financial, customers , innovative and learning , internal business processes , and social responsibility) using the balanced scorecard technique .

We conducted a quantitative study with 46 Algerian companies of different sizes . The results confirm that the use of BSC Increases strategic performance.

Keywords : balanced scorecard, Total quality management, performance, control system

المخلص

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا نحو قياس الأداء ونظام المراقبة، وتعتبر إدارة الجودة الشاملة (TQM) وبطاقة الأداء المتوازن (BSC) مناهج حديثة في الإدارة، والتي نوقشت على نطاق واسع في مجال الأبحاث والدراسات، إلا أنها أصبحت حاليا مطبقة وتعتبر منهج للإدارة في مختلف منظمات الأعمال . الهدف من هذه الورقة هو توضيح دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء إدارة الجودة الشاملة من خلال خمس محاور (المالية، والعملاء، والإبداع والتعلم، والعمليات الداخلية، المسؤولية الاجتماعية) باستخدام تقنية بطاقة الأداء المتوازن.

دراسة ميدانية لـ 46 مؤسسة اقتصادية جزائرية بمختلف أحجامها سمحت بتأكيد تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يرفع الأداء الاستراتيجي .

الكلمات المفتاحية : بطاقة الأداء المتوازن ، إدارة الجودة الشاملة ، أداء، نظام المراقبة.

مقدمة

أصبحت دورة حياة المنتج في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال قصيرة جدا ولذلك أطلق على هذا الاقتصاد العالمي الحالي مصطلح الاقتصاد السريع حيث تتحرك فيه دورة حياة المنتج بشكل أسرع مما يشير إلى أهمية التركيز على نشاط التحديث والتطوير بشكل مستمر من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق فعالية وكفاءة أداء المنظمات خاصة في ظل ظاهرة العولمة للتصدي للمنافسة الدولية وتحقيق المكانة السوقية الملائمة ، فالجودة تعتبر السلاح التنافسي الذي يقترن بالأداء الإنتاجي أو الخدمي لتحقيق الاستقرار و الاستمرار في السوق وتساهم الجودة الشاملة في تحقيق مؤشرات أساسية يتم التأكيد عليها وهي :

- تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع
- نمو التجارة العالمية في ظل العولمة
- تطوير الميادين الاستثمارية والتوسع في انجازها
- زيادة الإنتاجية وتحسينها
- التحسين المستمر باستخدام التكنولوجيا ودورها في تطوير المنتجات وتحسين الخدمات المراد تقديمها للمستهلك
- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والمختلف الموارد المتوفرة لتحسين الأداء الإنتاجي والبيئي.

فالمراقبة بمفهومها الحديث تتمثل مهمتها في تطبيق الإستراتيجية والتأكد من أن المهام اليومية تسيير بشكل جيد حسب الإستراتيجية المحددة عكس المراقبة التقليدية التي تهتم بالعامل المالي (كالمحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية و الميزانية) التي فشلت في التعامل بشكل مناسب مع الأداء في المستقبل ، بالإضافة إلى الضغوط التنافسية كزيادة عدم التأكد في البيئة و عرض منتجات أكثر تعقيدا و تطورا ، و زيادة الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة وتسيير علاقات مع العملاء بمختلف أنواعهم أدى إلى الحاجة إلى توسيع عملية قياس الأداء .

وبالتالي نماذج المراقبة التي تم تطويرها خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية ركزت على فهم الأداء الاقتصادي وقياس عوامل المنافسة ، والباحثون الحاليون يعتبرون الأداء الاجتماعي والبيئي للمنظمة أيضا عامل إستراتيجي يجب الاهتمام بقياس أدائه ، فكفاءة أداء المؤسسة هي متعددة الأبعاد

حسب (LAURENT CAPPELLETTI, mars 2006 (BURLAUND et ALL 2004) p 137) ، وهذه المراقبة الحالية مبنية وموجهة خصوصا للبحث عن المنافسة انطلاقا من التحكم في العلاقة (قيمة / تكلفة) فهي تتعلق بإدارة وقياس الأداء العام للمنظمة.

وهذا ما برهنه MEVELLEC 1990 المراقبة الحديثة تفوق الاهتمام بالسيطرة وقيادة الموارد المالية والمادية إلى تسيير الأداء العام أو ما يعرف بالأداء المستدام (البيئي و المالي والاجتماعي) ، وبالتالي تغير مفهوم الأداء من المفهوم المالي والاقتصادي إلى الأداء العام ، فحاليا لا تهتم المنظمة فقط بأداء الجودة الوظيفية للمنتوج وإنما الأداء البيئي والاجتماعي لها بحيث تحقق رضا العملاء وفي نفس الوقت تحقق الحماية البيئية وحماية صحة الأفراد من كل المخاطر التي يمكن أن تصاحب الاستعمال ، ونظرا لتفاعل الأداء الوظيفي والبيئي والاجتماعي للمنتوج جعل عملية المراقبة أكثر تعقيدا ، كما أن عملية تحليل التكاليف يجب أن تأخذ في الاعتبار هذا التنوع في المفهوم مما يشكل صعوبة في تحديد المعايير التي تقيس الجودة الوظيفية والبيئة وتوفر الحماية الصحية ، فالانتمية المستدامة ساعدت على ظهور شكل جديد للمراقبة الذي يسمح للمنظمة بقيادة أدائها البيئي إلى جانب أدائها الاقتصادي .

التحكم في الأداء وضبطه يهدف إلى استقراء العلاقات بين الفاعلين (Charles DUCROCQ, Michel GERVAIS , Christophe HERRIALI , 2001 p 89) خاصة العلاقة بين العملاء والأطراف الأخرى ذات المصلحة بطريقة عادلة ، فنظام المراقبة يستلزم وضع نظام للمعلومات من أجل معرفة مستوى الانجاز وأثره على رضا العملاء ، ومعرفة التغير الحاصل على مستوى الموارد والوسائل المستعملة من خلال المقارنة المرجعية مع أحسن الفاعلين أو من خلال تقدير مستوى الجودة ومقارنته مع رأي العملاء وربطها بمستوى جودة الوسائل والموارد المستعملة.

وعليه طرحنا الإشكالية التالية: ما هي العلاقة التأثير الموجودة بين نظام المراقبة ونوع الإدارة الإستراتيجية المستهدفة؟

من أجل اختبار هذه الإشكالية ركزنا على بطاقة الأداء المتوازن التي تعتبر وسيلة حديثة لمراقبة التسيير والمحاویر الخمسة التي تقوم عليها تشمل كل من الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي ، كما نلاحظ عند تحليل العناصر المكونة لهذه المحاویر أنها تشمل نفس المبادئ التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة .

أما بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها هي كالتالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وتحسين الإدارة الإستراتيجية

فرضية الصفرية H_0 : عدم وجود علاقة ارتباط بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن تحسين الإدارة الإستراتيجية

الفرضية البديلة H_1 : وجود علاقة ارتباط بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وتحسين الإدارة الإستراتيجية

الفرضية الثانية: وجود علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الإدارة الإستراتيجية

الفرضية الصفرية H_0 : عدم وجود علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الإدارة الإستراتيجية

الفرضية البديلة H_1 : وجود علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الإدارة الإستراتيجية

تعتبر هذه الدراسة ضمن المنهج الوصفي التحليلي فمن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام الكتب والدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع والدوريات والمقالات والتقارير والرسائل العلمية التي تناولت موضوع الدراسة من أجل دراسة الإطار النظري

أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء والتحليل الإحصائي للبيانات خلال استجواب مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال تصميم استمارة استجواب دراسة المتغيرات المستهدفة واختبار الفرضيات الموضوعية باستعمال الأدوات الإحصائية المناسبة

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق نظام المراقبة ودوره في تحسين الجودة وتخفيض التكاليف ورضا العملاء (الزبائن) في المؤسسات الصناعية ، أي تحديد مدى التكامل الموجود بين أدوات المراقبة الحديثة كبطاقة الأداء المتوازن والتكلفة المستهدفة وهندسة القيمة وعلاقتها بتحسين الإدارة المستهدفة من حيث الأداء الوظيفي والبيئي والاجتماعي ومساهمتها في تخفيض التكاليف وانعكاسات كل هذه العناصر على الاقتصاد والمؤسسة والمجتمع .

أهداف الدراسة :

تتمحور أهداف هذه الدراسة في العناصر الرئيسية التالية :

- إبراز دور سائل المراقبة في تطوير وتحسين أداء المنظمة وأسلوب الإدارة.
- توضيح مفهوم استراتيجية إدارة الجودة وعلاقتها برفع رضا العملاء وتحسين الموقع التنافسي للمنظمة
- توضيح أهمية الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة اتجاه المستهلك والبيئة وانعكاس ذلك على أداء المنظمة في السوق .
- تسليط الضوء على أهمية اهتمام المنظمة بالمؤشرات غير المالية إلى جانب المؤشرات المالية.
- دراسة سلوك المؤسسات الصناعية الجزائرية اتجاه تطبيق مفاهيم وسائل المراقبة والجودة.

الدراسات السابقة

- دراسة قام بها ITNNER et LARKER سنة 1997 تهدف إلى البحث ما إذا كانت المنظمات التي تقوم بتطوير إستراتيجية تستند على الجودة توضع وسائل وأدوات للقيام بالمراقبة بما في ذلك مؤشرات متابعة الجودة ، وبينت نتائج الدراسة أن عرض الأداء الإداري غالبا ما يكون بالاعتماد على المؤشرات المالية خاصة في المؤسسات الأوربية والأمريكية على عكس اليابان التي تهتم بدمج المشاكل الإستراتيجية الطويلة المدى (الجودة والتنمية المستدامة) في عملية التسيير والمراقبة ، كما بينت نتائج الدراسة أن المؤسسات التي تهتم بإستراتيجية الجودة الشاملة تميل إلى استخدام أدوات متخصصة في عملية مراقبة الأداء.

- في بحث ل ITNNER et LARKE 1998 حول علاقة المؤشرات المالية وغير المالية ببعضها البعض وعلاقتها بتحقيق رضا المستهلك بينت نتيجة الدراسة أن رضا العملاء له تأثير ايجابي على السلوك المستقبلي للعملاء ، فرضا العملاء يؤدي إلى زيادة الأرباح بالإضافة إلى آثار غير مباشرة والمتمثلة في اكتساب عملاء جدد نتيجة زيادة المبيعات للعملاء الحاليين ، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة بين رضا العملاء وارتفاع مستوى الإنفاق بشكل عالي ، كما أن المنظمة التي تحقق رضا العملاء تتميز بقدرتها على التحكم في التكاليف ، وتوصلوا أيضا إلى أن رضا العملاء يعتبر كمؤشر أداء رئيسي للتدفقات النقدية المستقبلية ، وهذه النتائج تبرر سبب إضافة مؤشر قياس أداء العملاء في وسائل المراقبة الحديثة.

- دراسة قام بها BANKER et POTTER et SRINIVASEN سنة 2000 بدراسة للمؤشرات غير المالية وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية : ارتباط رضا العملاء بالأداء المالي على المدى الطويل بدلا من المدى القصير وهذا يعني اخذ المؤشرات غير المالية في عملية التسيير والمراقبة ، بالإضافة إلى أن قياس الأداء عن طريق اتخاذ التدابير غير المالية بدمجها في خطة العمل يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء.

- دراسة COOPER , RAIBON 2002 أكدت هذه الدراسة أن نجاح المؤسسة في البيئة الحالية يكون بتحقيق التوازن بين ثلاثة عناصر أساسية وهي التكلفة (التحكم في السعر) والجودة و الأداء ، وعرضت الدراسة ثمانية أساليب تساعد على تحقيق الأهداف السابقة من بينها بطاقة الأداء المتوازن ، وأظهرت نتائج الدراسة أن قدرة المنظمة على المنافسة تعتمد على قدرتها في تقديم منتجات ذات مستويات عالية من الجودة وبتكلفة اقل وهذا يكون بتحقيق التوازن بين التكلفة والأداء والجودة.

- دراسة JANG CHI , FENG HUNG 2010 في هذه الدراسة تم توضيح العلاقة السببية بين بطاقة الأداء المتوازن وتحقيق الهدف الاستراتيجي للجودة والأداء ، وتمت الدراسة على مجموعة من المؤسسات المختصة في إنتاج البرمجيات ، وأظهرت النتائج أن المؤسسات التي تستخدم بطاقة الأداء المتوازن تحقق أهدافها بشكل أفضل من غيرها ويتحقق التحسين في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة .

- دراسة قام بها ERRAMIY سنة 2014 لاختبار التأثير المباشر لبطاقة الأداء المتوازن على الأبعاد المتعددة في قياس الأداء ، حيث تمثلت فرضية الدراسة أن وجود بطاقة الأداء المتوازن في المنظمة يرفع من مؤشرات المراقبة والأبعاد المتعددة للتقييم ، شملت الدراسة 70 مؤسسة فرنسية من مختلف القطاعات (بنوك ، تأمينات، خدمات ، إنتاج) وأظهرت النتائج أن أداء المؤسسات التي تهتم بمؤشر العملاء والعمليات الداخلية والتعلم والنمو والتطوير المستمر والتنمية المستدامة أعلى من أداء المؤسسات التي تهتم بالمؤشر المالي فقط ، وتوصل إلى نتيجة تؤكد وجود اثر ايجابي لبطاقة الأداء المتوازن في تطوير تقييم الأداء المتعدد الأبعاد (ERRAMIY , 2014, p 34-42).

(1) أساليب قياس الأداء التقليدية (الأداء الاقتصادي) :

ارتبطت مراقبة التسيير التقليدية حتى نهاية الثمانينات بمفهومها الاقتصادي المغلق المتعلق باستعمال الموارد بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أقصى حد من الأهداف المالية وباستعمال اقل للموارد المتاحة (SEPARI, SOLLE, 2009, P 78)، ولكن هذا المفهوم تغير بسبب التغير البيئي المتواصل لينتقل مفهوم المراقبة على الأداء من خلال استعمال أساليب وأنظمة أخرى للمراقبة ذات طابع استراتيجي ، فالمهمة الأساسية للمنظمة ليست مهمة اقتصادية فقط بل هي أيضا مهمة إنسانية والبيئية واجتماعية (DJERBI, DURAND, SELMER, 2013, P 35) .

(2) الاتجاه المعاصر لقياس الأداء (الأداء الاستراتيجي) :

خلال أواخر سنوات الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ظهرت مفاهيم وأدوات في إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة العمليات والقياس المقارن benchmarking مما كان له اثر كبير على مفاهيم إدارة الأداء سواء في المنظمات الخاصة أو العامة فقد تحول الاتجاه إلى إدارة الأداء و تحسين الخدمات و المساواة على النتائج و من أهم المفاهيم و الاتجاهات الحديثة لتحسين وتطوير الأداء المؤسسي:

(2-1) إدارة الجودة الشاملة : تطبيق الجودة الشاملة كمدخل للتحسين والتطوير المستمر

يساعد على تحقيق :

- درجة أعلى من الإشباع للعميل
- رفع قدرة المنظمة على الاحتفاظ بعملائها

- تقليل حجم الشكاوي
- زيادة الفعالية التنظيمية

ويتحقق ذلك من خلال التركيز على مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالتركيز على العملاء داخل وخارج المنظمة، والتحسين الدائم، والقيادة والعمل الجماعي، والوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، والتحسين المستمر للعمليات بالإضافة إلى مبادئ إدارة الجودة المنظمة تحتاج إلى توفر المتطلبات التالية : خلق ثقافة متكاملة وتشجع الابتكار والتجديد والتطوير والعمل الجماعي - تطوير اللوائح التنظيمية والإدارية وتبسيط الإجراءات - تطوير القيادات - تطوير عملية التعامل والاتصال مع العملاء ، وهذه الوسائل تساعد في تحديد الأهداف كما ونوعا وتحديد النتائج ومعايير تقييم الأداء وتوضيحها للعمال .

2-2) القياس المقارن Benchmarking (المقارنة المرجعية) : تعرف المقارنة المرجعية بأنها "إجراء إداري مستمر يساعد المنظمات على تقييم منافسيها وذاتها واستعمال المعلومات الناتجة عن المقارنة في صياغة الخطة الإستراتيجية لتحقيق التفوق في سوق العمل" (القرار، الحديثي ، كوربل ، 2009 ، ص154).

القياس المقارن هو عملية قياس مستمرة و تتم المقارنة بين المنظمة و المنظمات الأخرى الرائدة في نفس النشاط و ذلك من اجل التعلم منها عن طريق تحسين و تطوير أساليب الأداء وخدمة العملاء (BOUIN, SIMON, 2009, P75)

فالقياس المقارن هو عملية قياس مستمرة حيث تتم المقارنة بين المنظمة والمنظمات الأخرى الرائدة في نفس النشاط وذلك من اجل التعلم منها عن طريق تحسين وتطوير أساليب الأداء وخدمة العملاء ويتضمن العناصر التالية (BOUIN, SIMON, 2009, P75) :

- عملية تتم من خلال التركيز على المنافسين الخارجيين
- التعلم من الآخرين (المؤسسة محل المقارنة)
- عملية تركز على المقارنة وليس قياس الأداء فقط
- تهدف إلى إدخال التغيير لتحقيق التحسين وليس مجرد التقييم

فكرة وتقنية المقارنة المرجعية (القياس المقارن) تبنى على أساس ما يسمى ب " دورة المقارنة المرجعية " التي تتكون من أربعة أنشطة متتالية ، وهي على الترتيب :

- تحديد العناصر المؤثرة على النجاح
- تحديد أفضل المنتجين في السوق من بين المنافسين
- وضع خطة وبرنامج لتحقيق ذلك
- متابعة دورة المقارنة المرجعية في الأداء وقياس التقدم بطريقة تضمن استمرارية التحسين والتطوير .

3-2) بطاقة الأداء المتوازن :

لوحة القيادة للمؤشرات المالية وغير المالية أو ما يسمى "بطاقة الأداء المتوازن " التي تعتبر كتطور للوحة القيادة le tableaux de bord التي كانت تهتم بعرض و مراقبة المؤشرات المالية فقط لتتطور لأبعد من ذلك من خلال الاهتمام بمؤشرات أخرى غير مالية ، حيث ظهرت في أمريكا الشمالية خلال سنوات 1990 وأهم المفكرين الذين ساهموا في ظهور هذه الأداة : johnson et kaplan 1987 من خلال كتاب "الملائمة المفقودة la pertinence perdue" الذي وضع أول خطوة للمحاسبة على أساس الأنشطة وبين خصوصية المؤشرات المالية ، fisher 1992 ، kaplan et norton 1992-1996 ، bruns et mc kinnon 1992 (BOUQUIN , KUSZLA , 2014 , p531) .

المفهوم الأصلي لبطاقة الأداء المتوازن يعود لسنة 1992 أما التطبيق الفعلي لها كان حتى منتصف سنة 2000 حيث بدا الاهتمام أكثر بأغراض واستخدامات بطاقة الأداء المتوازن BSC ، وبالتالي بطاقة الأداء المتوازن تم تطويرها عام 1992 على يد "روبرت كابلان" وهو أستاذ في إدارة الأعمال بجامعة هارفرد و"ديفيد نورتون" مؤسس شركة العالمية للاستثمارات Renaissance solutions، حيث قاما بإجراء دراسة بعنوان " قياس الأداء في منشأة المستقبل " بمشاركة 12 شركة في مجالات مختلفة وهذا نظرا لاقتران المشاركين بان طرق قياس الأداء التقليدية غير كافية لاتخاذ القرارات الفعالة وقد استغرقت الدراسة سنة كاملة، ولخصت النتائج التي تم التوصل إليها في كتاب تحت عنوان " بطاقة الأداء المتوازن (WEGMANN 2011 , P 6) ، والهدف من BSC هو وضع جدول لقياس الكفاءة من خلال متابعة الترابط والتناسق بين المؤشرات ، فبالنسبة لمؤشر الزبائن يكون

من خلال (الحصة السوقية ، مستوى السعار ، رضا المستهلك) ، أما مراقبة الكفاءة فتكون من خلال (الوقت المستغرق لرد الفعل ، التكلفة ، الجودة) أما بالنسبة لكيفية الاستمرار في تحسين وخلق القيمة فهو يتعلق بالموارد والكفاءة .

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من خمسة محاور : محور المالية، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو، والعملاء، والمسؤولية الاجتماعية حيث نلاحظ أن مكونات هذه المحاور هي نفسها مبادئ إدارة الجودة أي بطاقة الأداء المتوازن تقوم بالمراقبة الشاملة لكل مبادئ إدارة الجودة من خلال هذه المحاور .

بطاقة الأداء المتوازن تترجم أهداف المنظمة من خلال الربط بين مؤشرات الكفاءة والقيادة حيث يعمل كل محور على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتوسيع الحصة السوقية مع الأخذ في الاعتبار ملائمة السلوك الأخلاقي من خلال المسؤولية الاجتماعية والبيئية، فمع ظهور مفهوم التنمية المستدامة تم تعديل بطاقة الأداء المتوازن بإضافة المحور الخامس وهو المسؤولية الاجتماعية ودمجها في نظام المراقبة وقياس الأداء وأصبحت تسمى بطاقة الأداء المتوازن المستدامة (SBSC) وهدفها الملائمة بين الإدارة والإستراتيجية للتنمية المستدامة لخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل الأجل، حيث دمجت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي ، الاجتماعي والبيئي) بثلاث طرق مختلفة (FANA RASOLOFO-DISTLER ,mai2010p8)

الطريقة الأولى: حسب KAPLAN et REISEN 2003 إضافة محور خامس يهتم بالمؤشر الاجتماعي للمنظمة.

الطريقة الثانية: حسب FEGGE et AL 2002 دمج التنمية المستدامة يكون بدمج المؤشرات الاجتماعية في كل جزء من المحاور الأربعة من أجل تطوير بطاقة أداء متوازن مستدامة.

الطريقة الثالثة: اقترحها BIEKER 2003 تكون بالتعريف الواضح لإستراتيجية المنظمة و هو ما يضمن التوافق بين الإستراتيجية والأداة.

نميز نوعين من بطاقة الأداء المتوازن (WEGMANN,Orsay p5) فهناك نسخة انجلوسكسونية anglo-saxonne وأخرى اسكندنافية scandinave ، واللوحه الأكثر شهرة هي

اللوحة التي قدمها Norton et caplan أي النسخة الانجلوسكسونية التي تؤكد الاهتمام بالإبعاد المالية وغير المالية.

بالنسبة للنسخة الاسكندنافية ل Navigateur et Edvinsson من شركة سويدية فهي تهتم بأبعاد القيادة الداخلية وتشمل الموارد البشرية والموارد التكنولوجية والتنظيمية وتستند على إستراتيجية تقوم على الموارد والكفاءات .

أما بالنسبة للنسخة الانجلوسكسونية ل Norton et Caplan فكانت تهتم بأربعة أبعاد ومؤخرا تم إضافة المحور الخامس وهذه المحاور هي كالتالي : المالية ، العملاء ، العمليات الداخلية ، التعلم والنمو ، المسؤولية الاجتماعية ويكون الترابط فيما بينها أي التوفيق والتنسيق بين المؤشرات السابقة ، فعند حدوث خلل في محور من المحاور الأربعة السابقة يؤثر ذلك على المحاور الأخرى نظرا لوجود علاقة سبب ونتيجة بين المحاور الخمسة (محمد محمود يوسف ، 2005 ، ص 162) .

1-3-2) المحور المالي :

يمثل الأهداف الاقتصادية القصيرة الأجل وعادة الأهداف المالية تتمثل في رقم الأعمال والربحية ومعدل النمو والقيمة المحققة للمساهمين بالإضافة إلى البقاء والازدهار ، أي يقيس هذا المحور الربحية الإستراتيجية مستوى التكاليف يتم قياس البقاء من خلال التدفق النقدي و زيادة الحصة السوقية
BERLAND, FRONCOIS-XAVIER SIMON, , 2010 , p 126(NICOLAS

2-3-2) محور العملاء :

قياس رضا المستهلك يعتبر مؤشر من مؤشرات المراقبة على أداء المنظمة ، فانخفاض هذا المؤشر أو عدم نموه بمعدل المنافسين يضع المنظمة في مشكلة كبيرة ، ونقصد برضا المستهلك (محمد الصريفي ، 2009، ص 299)"الحالة أو الوضع الذي يشعر به الفرد عند قيامه باستهلاك معين استطاع به إشباع توقعاته ، كما أن درجة الرضا تعتمد على الطريقة التي يعالج بها الفرد الفجوة الواقعة بين توقعاته وبين الأداء الفعلي " ، حيث أن تحقيق أهداف العملاء يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة من خلال الإيرادات المحققة الناتج عن استمرار التعامل معهم ووفائهم للمنظمة

أظهرت الدراسات أن العمل مع عملاء راضين يصبح أكثر ربحية مع الوقت ، فولاء العميل يبلغ ذروته نموذجيا من خلال زيادة كمية مشترياتهم وتقليل التكلفة لخدمة العملاء الجدد وفي نفس الوقت رغبة العميل في دفع سعر معين في سلعة يثق بها ، فزيادة 5 % من ولاء العملاء ينتج عنه زيادة في الربح ب 25 % (محمد الصريفي ، 2009، ص 299)

2-3-3) محور العمليات الداخلية :

تعرف بمؤشرات التحسين الداخلية أي تحسين الإنتاجية والجودة بتكلفة اقل باستعمال عمليات هندسة القيمة والتحسين المستمر (LORING et autre , 2008, p160) ، فبعد التعرف على حاجات العملاء في المحور العملاء يتم التعرف على ما يجب القيام به داخليا لتلبية هذا الطلب من خلال تحديد العمليات التي تخدم هذا الاتجاه، وهذا يستوجب تقييم العمليات الداخلية التي لها اكبر تأثير على رضا العملاء مثل : الزمن ، الجودة ، الخبرة (الموظفين) أي تقييم الكفاءات الأساسية والتكنولوجيا التي تمكن من المحافظة على صورتها في السوق، يمكن الاعتماد في ذلك على نموذج porter المسمى سلسلة القيمة la chaine de valeur حيث يتضمن هذا النموذج وصفا لكل عمليات المنظمة ابتداء من تحليل احتياجات العملاء والانتهاء بتقديم السلعة له.

2-3-4) محور التعلم والنمو:

يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن توفرها المنظمة من اجل تحقيق جانب العمليات الداخلية بأعلى مستوى من جل خلق اكبر مستوى من القيمة للعملاء والمساهمين ، جانب التعلم والنمو يتحقق من خلال الاهتمام بجلب الكفاءات ونظام التدريب والتحفيز المطبق في المنظمة من اجل توفير القدرات والمهارات المطلوبة .

محور العملاء والعمليات الداخلية يحدد أهم المعايير والأكثر أهمية للمنظمة للقيام بعملية المنافسة العالمية يستوجب العمل باستمرار على التحسين المنتجات والعمليات أو عرض منتجات جديدة ، حيث أن هناك علاقة مباشرة بين قيمة المنظمة وقدرتها على الابتكار والتحسين المستمر (2011 afnor)، فتسويق منتجات مبتكرة يخلق قيمة مضافة للعملاء وبالتالي زيادة القيمة للمساهمين.

5-3-2) محور المسؤولية الاجتماعية : المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة

ناتج من تحليل نظرية أصحاب المصلحة ، فدمج المسؤولية الاجتماعية مع النظام يتطلب السيطرة على الأداء الاجتماعي والبيئي وتعرف منظمة الايزو الأداء البيئي على انه (Norme internationale ISO 14031, 1999) " النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية التي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة"

فحسب LAURE LAVORATA عرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها " هي دمج تطوعي للانشغالات الاجتماعية ، والبيئية للمؤسسة اتجاه نشاطها التجاري وعلاقتها مع كل الأطراف المعنية الداخلية والخارجية من اجل تحقيق التزاماتها القانونية المطبقة من خلال الاستثمار في رأس المال الإنساني واحترام محيطها البيئي (Lavorata, 2010, p 12) "أي تحقيق الكفاءة الثلاثية التي تعرف ب(Plante, Profit, People 3 P) (الربح ، الأفراد، البيئة) (BADDACHE, 2010 , p14)

لا نركز هنا على التفكير في أن المشكلة في هذا التحول تتمثل في تقديم السلع والخدمات تتناسب مع احتياجات العملاء فقط ، بل هو ما يحقق من نتائج مباشرة وغير مباشرة في نجاح النمو الاقتصادي وانعكاسه على جوانب متعددة في المجتمع والبيئة عن طريق القضاء على التأثيرات السلبية (OCDE 2014) التي تتمثل في الظلم الذي تعرض له المستهلك نتيجة الغش في مستوى جودة السلع والتلاعب في الأسعار ، ولخفاء المعلومات الصحيحة التي تتعلق بالسلع والتهديدات التي تصيب صحة وسلامة المستهلك والتلوث البيئي الذي ارتفع بسبب العمليات الصناعية والنفايات الاستهلاكية بسبب قصر العمر الاستهلاكي للسلع .

3) الثنائية (تكلفة /قيمة)

تعرضت الثنائية (فعالة/ كفاءة) إلى عدة انتقادات في السنوات الأخيرة فعموما تستند مراقبة التسيير على محاسبة التكاليف وتحليلها ، ولكن يجب الذهاب إلى ابعد من ذلك من اجل اخذ التوجهات الإستراتيجية المتمثلة في تسيير الثنائية (تكلفة / قيمة) أي يجب دائما الانتباه إلى الإجراءات العملية والأنشطة المتعلقة بالمنتج الذي يعتبر عنصر مكون للإستراتيجية وعلى هذا تسيير التكاليف يستلزم أيضا تسيير القيمة المتوقعة للزبائن الناتجة عن الجودة والابتكار المستمر، وهذا يستلزم فهم معايير القيمة من خلال (الزمن، الجودة، التقدم التقني، التكلفة).

عند التحدث على مفهوم القيمة فهي تبقى ذاتية يحددها الطرف الذي أنتجت من اجله فبالنسبة للزبون تتمثل القيمة في الخصائص المادية والمعنوية التي يعترف بها ، وبالنسبة للمساهم تتمثل في العوائد على رؤوس الأموال المستثمرة ، أما بالنسبة للمجتمع فعادة تتمثل في مدى احترام المؤسسة للطبيعة وحماية البيئة وصحة المستهلك ورضا المجتمع وبنفس الطريقة يتم تحديد القيمة لباقي الأطراف ذات المصلحة كالعمال والموردين .

وعليه الأداء يشمل كل من مفهوم التكلفة والقيمة حيث أن المؤسسة تقوم باستهلاك مجموعة من الموارد من اجل الاستجابة لطلبات الزبائن مما يؤدي إلى خلق تكلفة ومن خلال تلبية احتياجاتهم ورغبات الزبائن يولد قيمة لديهم ، فإذا كانت استهلاك الموارد يتناسب مع القيمة المقدمة للزبائن سيكون هناك زبائن مستعدين للدفع مقابل إشباع رغباتهم التي وفرتها لهم المؤسسة الأمر الذي يمكن المنظمة من المنافسة وتحقيق المردودية والاستمرار والنمو وهي الأهداف الإستراتيجية الثلاثة التي حددها (BUCHET , CARON , 2006, p11) HENRI BOUQUIN

المنظمة لا تواجه فقط مشكلة الحصول على الموارد وإنما أيضا مشكلة الملائمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تحقيق الانسجام بين كل الأصول المعنية، وهذا ما استدعى تطوير الإستراتيجية وأدوات المراقبة المناسبة ، من خلال إدارة الخطر والقيمة وحاليا يسمى " بنموذج الأعمال . MOLHO, DOMINIQUE FERNANDEZ. POISSON, 2009 , P 12) (DENIS"

(4)المراقبة ومعايير كفاءة الأداء المستدام (العام)

الباحثون الحاليون يعتبرون الأداء الاجتماعي والبيئي للمنظمة أيضا عامل استراتيجي يجب الاهتمام بقياس أدائه، كفاءة أداء المؤسسة هي متعددة الأبعاد حسب (BURLAUND et ALL 2004) ((LAURENT CAPPELLETTI , 2012,p137 ، فهذه المراقبة مبنية وموجهة خصوصا للبحث عن المنافسة انطلاقا من التحكم في العلاقة (قيمة / تكلفة) فهي تتعلق بإدارة وقياس الأداء العام.

وهذا ما برهنه MEVELLEC 1990 (DENIS MALHO, DOMINIQUE) " المراقبة الحديثة تفوق الاهتمام بالسيطرة وقيادة الموارد المالية FERNANDEZ, , 2009 p 104 والمادية إلى تسيير الأداء العام (البيئي والمالي والاجتماعي).

أما (JOHNSON 1992) (CAPPELLETTI, 2006 , p142) بين أن كل الأطراف الفاعلة في المنظمة هم مصدر تحقيق المنافسة من خلال نشاطهم في خلق القيمة وفي نفس الوقت المولد للتكلفة.

وبهذا تحولت النظرة من shareholder نحو النظرة إلى stakeholder ، فنظرة shareholder التي تهتم بالشركاء (المساهمين) هي نظرة تقليدية للأداء تركز على الأداء المالي الموجه إلى تحقيق نصيب أكبر للمساهمين ، أما نظرة stakeholders (الأطراف المعنية) ونقصد بالأطراف المعنية ((CARTIER MANUEL et autre , 2010, P 18 " كل فرد أو مجموعة من الأفراد قد تتأثر مصالحهم بدرجة تحقيق أهداف المنظمة أو تؤثر فيها " ، أي توسع مفهوم الأداء ليشمل مجموع الفاعلين (الزبائن ، العمال ، المجتمع ، الموردون ...) مع عدم إقصاء التوجه الحالي نحو المسؤولية الاجتماعية بمفهومها البيئي والاجتماعي من خلال توفير الحماية البيئية والعلاقة الاجتماعية والمعلومة المقدمة للمستهلك، فالمسؤولية الاجتماعية يجب أن تغطي الجانب الاجتماعي والبيئي ولا تكون منفصلة عن الإستراتيجية والعمليات التجارية ، حيث عرف الأداء المستدام بأنه ' تجميع للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ' (GEMAIN, TREBOCQ, 2004, P 38)

المنظمة تعمل على وضع معايير الأداء العام (الكلي) من خلال دمج المعايير الاقتصادية مع المعايير البيئية والاجتماعية من أجل تحقيق مختلف أبعاد الأداء التي تتمثل في الأداء البيئي ، الأداء الاجتماعي ، الأداء المالي (DJERBI, DURAND, SELMER, 2013, P95)

الأداء المالي : وضع نظام للحاسبة لقياس مؤشرات النتائج والاستغلال (فائض الاستغلال ، القيمة الحالية الصافية VAN....) وذلك من أجل تحقيق احتياجات الأطراف المعنية .

- **الأداء الوظيفي:** يتعلق بعمليات الإنتاج (سلع أو خدمات) ويركز على تسيير التكاليف العملية أو ما يعرف بالقيمة أي إدراك الزبون للقيمة المحصل عليها من المنتج .
- **الأداء الاجتماعي:** الأداء الاجتماعي يتعلق باختيار الأنشطة على مستوى المنظمة ومستوى الحماية والرفاهية التي توفرها للعمال من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الرفاهية والحماية وتلبية حاجات المجتمع والتقليل من الآثار الجانبية لاستهلاك السلع والخدمات على المجتمع (BADDACHE, 2010 , p14)

- الأداء البيئي (BERLAND , 2009 , P 123): كل منظمة لها اثر معين على البيئة وهو يختلف من منظمة إلى أخرى ووضع منهج الإدارة البيئية من اجل تحسين الأداء البيئي وقياس الآثار الجانبية للإنتاج و الاستهلاك (السلع و الخدمات) على المجتمع والبيئة من خلال عملية تسيير النفايات و التحليل الدقيق لكل العناصر المكونة للمنتوج .

5) الدراسة الميدانية

شملت الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمختلف أحجامها (صغيرة متوسطة و كبيرة) التي تتوزع على مختلف مناطق الوطن وتم الاتصال الكترونيا ب 60 مؤسسة ناشطة في مجال الصناعة و الإنتاج من خلال توزيع استمارة معدة الكترونيا باستعمال – Google drive Google formes ولكن تم استرجاع 49 استمارة فقط ومن بينها ثلاث استمارات لم تكن فيها الإجابة كاملة فتم إقصاؤها من العينة المدروسة، وبالتالي اقتصرت العينة على 46 مؤسسة فقط أي قدرت نسبة استجابة المؤسسات محل الدراسة ب 70 % من العينة وهي نسبة مقبولة يمكن استخدام البيانات المتوفرة من خلالها لجراء التحليلات اللازمة لمحاور الدراسة.

تتضمن الاستمارة ثلاثة أجزاء أساسية تعبر عن المتغيرات المعتمدة، حيث يتضمن الجزء الأول معلومات خاصة بالمؤسسات المدروسة أما الجزئين المتبقين فيخصان متغيرات الدراسة التي وزعت إلى متغيرات تابعة ومستقلة كما هي موضحة في الجدول رقم (01).

قاعدة القرارات لتحديد الإجابات المتعلقة بمحاور الدراسة:

لتحديد الإجابات المتعلقة بمحاور الدراسة المعبر عنها في أجزاء الاستمارة الثانية و الثالثة تم اعتماد مقياس ليكارت الثلاثي انظر الجدول رقم (02) و على أساسه تم تحديد قاعدة القرار كما يلي :

حساب المدى : لقيم المقياس الثلاثي كالتالي : المدى = $3 - 1 = 2$

حساب طول الفئة بقسمة المدى على عدد خلايا المقياس أي $0.66 = 3 / 2$ و الهدف من ذلك هو تحديد الطول الفعلي لمجال كل إجابة حيث قدر ب 0.66 حيث :

يضاف الطول إلى الإجابة رقم 1 و يصبح المدى يساوي $1 + 0.66 = 1.66$ و بالتالي يحدد مجال الإجابة الأولى بالمجال التالي [1- 1.66] أي أن كل متوسط يقع في هذا المجال تكون الإجابة (نعم)

مجال الإجابة الثانية $0.66 + 1.67 = 2.33$ و يكون المجال $[1.67 - 2.33]$ أي أن كل متوسط حسابي الذي يقع في هذا المجال تكون الإجابة محايد (بدون رأي)

أما مجال الإجابة الثالثة $0.66 + 2.34 = 3$ و يكون المجال $[2.34 - 3]$ أي أن كل متوسط حسابي يقع في هذا المجال تكون الإجابة (لا)

للإشارة حددت قيمة المتوسط الفرضي ب 1.66 باعتبارها أقصى درجة للموافقة

الأدوات الإحصائية المستعملة :

تم استعمال برنامج SPSS (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية) في تحليل البيانات من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي يوفرها برنامج SPSS من بينها :

1 - استخدام أساليب الإحصاء الوصفي : بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية و من بين هذه الأساليب :

- التكرارات و النسب المئوية: لوصف البيانات الخاصة بالمؤسسات المدروسة و توزيع إجاباتها حسب الإجابات المقترحة و حسب التوزيعات التكرارية و النسب المئوية لتحليل بيانات و دراسة الخصائص.
- حساب المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري: المتوسطات الحسابية هي احد مقاييس النزعة المركزية أما الانحراف المعياري فهو احد مقاييس التشتت لتحديد درجة الموافقة من عدمها، و معرفة مدى تشتت الإجابات عن الإجابة المتوسطة.
- حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ : لقياس مدى الاتساق الداخلي بين العبارات و المحاور الخاصة بالاستبيان من اجل معرفة قدرتها على قياس المتغيرات المدروسة و اخذ النسبة المعتمدة في العلوم الاجتماعية و المالية و هي 60 % فكما زد معامل الثبات عن هذه القيمة دل على ثبات و مصداقية الأداة و إمكانية الاعتماد عليها .

2 - استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي: من خلال الاعتماد على بعض أساليب الإحصاء الاستدلالي لدراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة و اختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة 5 % و من بين هذه الأساليب:

- استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة بمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي

- استخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA لتحليل الفروق الموجودة حيث أن قاعدة القرار المعتمدة في هذه الحالة هي تستند إلى قوة الدلالة الإحصائية فيشر F عند مستوى معنوية اقل من 0.05 عندها تقبل الفرضية و في حالة العكس ترفض الفرضية .
- استخدام معامل الارتباط من اجل قياس درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

(6) النتائج ومناقشتها :

ثبات الاستبيان

يعرف الثبات بأنه التناسق في نتائج الاستبيان في حالة ما أعيد استعمالها مرة أخرى و التأكد من أن الاستبيان مناسب لما نريد قياسه ، و من اجل اختبار مدى التناسق الداخلي لفقرات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرونباخ α de cronbach.

- باستخدام برنامج SPSS تم حساب معامل ألفا كرونباخ لجميع أسئلة الاستمارة و كان يساوي 0.912 و بالتالي الأداة تعتبر ذات ثبات مقبول بدرجة عالية فهو يقترب من 1 حيث تجاوز معامل ألفا 0.60 أي ($\alpha > 0.60$) هو الحد الأدنى للثبات في العلوم المالية و الإدارية (انظر الجدول رقم 03)

حساب معامل الصدق:

يتم حساب معامل الصدق من خلال حساب جذر معامل الثبات و يعني أن المقياس يقيس فعلا ما وضع لقياسه و يمكن توضيح النتائج الخاصة بمعامل الصدق في الجدول رقم 04 تبرز معطيات الجدول درجة الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور من محاور الدراسة و انسجامها مع بعضها مما يدعم مصداقية الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الضرورية للتحليل

و اختبار الفرضيات حيث تجاوزت معاملات الثبات لكل متغير 0.94 كما أن معاملات الصدق كانت مقبولة بحيث تعكس قدرة الأداة على قياس المتغيرات المحددة في الدراسة.

تحليل و اختبار علاقة الارتباط بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن و الإدارة المستهدفة

من أجل قبول الفرضية الأولى قامت الباحثة باختبار قيمة معامل الارتباط عند مستوى المعنوية 0.05 أي 5 % بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (X) و تحسين أسلوب الإدارة المستهدف (Y) الموضحة في الجدول رقم (05)

يشير نتائج الجدول رقم (05) إلى وجود علاقة ارتباط بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X و تحسين الإدارة المستهدفة Y حيث بلغ معامل الارتباط 0.440 و هو و اقل من 0.7 و يقترب من الصفر أي تشير هذه القيمة إلى ضعف العلاقة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن و تحقيقي الإدارة المستهدفة وهذا راجع إلى طبيعة المؤسسات الجزائرية و بيئة الأعمال الجزائرية.

مستوى الدلالة يساوي 0.002 و هو اقل من 0.05 و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين محور تطبيق بطاقة الأداء المتوازن و الإدارة المستهدفة أي قبول الفرضية الفرعية الأولى.

نلاحظ من الجدول السابق أيضا وجود علاقة ارتباط بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X و تحقيق رضا العملاء Y1 حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.396 و بمستوى دلالة 0.006 أي اقل من 0.05 و مما تقدم يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالشكل الذي يساهم في تحقيق رضا العملاء بالشكل المطلوب.

كما نلاحظ من الجدول السابق أيضا وجود علاقة ارتباط متوسطة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X و محور الحصة السوقية Y2 حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.563 و بمستوى دلالة 0.000 أي اقل من 0.05 و مما تقدم يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالشكل الذي يساهم في رفع الحصة السوقية .

نلاحظ من الجدول السابق أيضا وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X و تحقيق صورة مدركة Y3 حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.375 و بمستوى

دلالة 0.01 أي أقل من 0.05 و مما تقدم يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالشكل الذي يساهم في تحقيق صورة مدركة جيدة لدى العملاء و التي تساهم بدورها في رفع مستوى الأرباح و الموقع التنافسي.

نلاحظ من الجدول السابق أيضا وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X و محور تحقيق المسؤولية الاجتماعية Y4 حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.491 و بمستوى دلالة 0.01 أي أقل من 0.05 و مما تقدم يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالشكل الذي يساهم في تحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه البيئة و المستهلك (المجتمع).

نلاحظ من الجدول السابق أيضا وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X و محور تحقيق العلاقة (سعر/ قيمة) Y5 حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.370 و بمستوى دلالة 0.011 أي أقل من 0.05 و مما تقدم يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تهتم بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالشكل الذي يساهم في تحقيق العلاقة (سعر/ قيمة).

قياس اثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أسلوب الإدارة المستهدف

استخدمت الباحثة لهذا الغرض تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و من خلاله سيتم تحديد تأثير تطبيق أدوات المراقبة (بطاقة الأداء المتوازن) في تحسين الإدارة المستهدفة.

أيضا سيتم استخدام معامل التفسير R^2 الذي يستخدم لقياس مقدار مساهمة تطبيق أدوات المراقبة لتفسير التغيرات التي تطرأ على تحسين الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من اجل اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط استخدمت الباحثة قيمة احصاء الاختبار (t) و مستوى الدلالة لها و مقارنته بمستوى الدلالة 0.05

من اجل قبول الفرضية الفرعية من عدمها تم استخدام اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (06)

من خلال نتائج الجدول رقم 06 يمكن كتابة صيغة المعادلة كالتالي: $Y = 1.121 + 0.395X$

X

حيث γ تمثل المتغير التابع (الإدارة المستهدفة)

X تمثل المتغير المستقل (تطبيق بطاقة الأداء المتوازن)

يتضح من خلال الجدول أن قيمة t و هي قيمة احصاء الاختبار تساوي 5.090 و مستوى الدلالة لها يساوي 0.002 و هو اقل من 0.05 لهذا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة أي وجود انحدار خطي أي أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن له تأثير على أسلوب الإدارة الإستراتيجية المستهدفة

من الجدول يتضح أيضا أن معامل التفسير R^2 بلغت قيمته 0.194 أي أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يؤدي إلى 19.4 % من التغيرات التي تطرأ على تغير أداء الإدارة الإستراتيجية المستهدفة أما النسبة المتبقية 81 % فتعود إلى تأثيرات متغيرات أخرى .

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن تحقيق التميز و الاستمرار في السوق من أهم المشاكل التي تواجهها المنظمة لارتباط ذلك بعدة عوامل داخلية و خارجية ، و الوصول إلى الأداء المتميز يعتمد على مدى قدرتها على القيادة الإستراتيجية للأداء الذي يتم قياسه من خلال الاعتماد على عدة أدوات و أساليب للمراقبة، و تحتاج عملية المراقبة إلى مجموعة من الوسائل المالية والمادية و البشرية الضرورية للقيام بها بالإضافة إلى الموارد المعلوماتية التي تحتاج لها المنظمة في عملية دراسة السوق لتحديد أهدافها الإستراتيجية باعتبار عملية المراقبة تتم من خلال الأهداف الموضوعة.

الجودة هي الميزة الأساسية للأداء المستهدف وبذلك تصبح إدارة الجودة بمعناها الشامل المدخل الأساسي لتحسين إدارة المنظمة ككل، فضمان الجودة يقود إلى زيادة الحصة السوقية وتقليل التكاليف وكلاهما يؤثر على الربحية وتحسين سمعة المنظمة وزيادة حجم المبيعات ويعطي مجال أكبر في تحديد الأسعار ، كما أن مفهوم تكلفة الجودة يركز على الأداء ومدى تحكم المنظمة في عملياتها ومراحل تحقيقها للجودة المطلوبة.

يعتبر قياس الأداء الهدف الأول لإستراتيجية المنظمة فهو يوفر البيانات التي يتم جمعها وتحليلها لاستخدامها في اتخاذ القرارات ، فقياس الأداء يوجه أعمال وأنشطة مختلف الوحدات التنظيمية

والوظيفية من خلال التوزيع الأمثل للموارد والتعرف إلى نقاط القوة والضعف في النظام الداخلي والخارجي للمنظمة.

من هذه الدراسة نجد أن تبني نظام الجودة بمعناها الواسع والجديد بالنسبة للمنظمات التي تسعى نحو التفوق والريادة والحفاظ على مركزها التنافسي في السوق المحلية والعالمية هو أمر ضروري من أجل حماية موقعها التنافسي ومواجهة المنافسة من المنتجات العالمية في الأسواق المحلية والعالمية .

نظرا لتزايد أهمية الحصول على شهادة الايزو واعتبارها شرطا من شروط التعاملات الدولية في مجال التصدير والاستيراد ، فالمنظمات التي لم تحصل على هذه الشهادة تكون قد حكمت على نفسها بعدم تخطي الحدود الدولية للمبادلات التجارية ، خاصة بعد إصدار قانون سنة 2000 الذي يشترط من المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى الأسواق العالمية (مجال التصدير) يجب أن تكون حاصلة على إحدى شهادات الايزو 9000 ، وتستعمل بطاقة الأداء المتوازن كوسيلة حديثة لمراقبة ادارة الجودة من خلال المحاور الخمسة المتمثلة في محور المالية العمليات الداخلية التعلم والنمو والعملاء والمسؤولية الاجتماعية حيث نلاحظ أن مكونات هذه المحاور هي نفسها مبادئ إدارة الجودة أي بطاقة الأداء المتوازن تقوم بالمراقبة الشاملة لكل مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وتبقى الأهداف المالية هي الهدف النهائي ورأس مال العملاء والعمليات الداخلية والتعلم والمسؤولية الاجتماعية هي وسيلة لتحقيق الأهداف المالية ، حيث نجد المهارة البشرية تسمح بالتطوير التنظيمي وتحسين العمليات الداخلية والتي تساهم كلها في تحسين الإنتاج وبالتالي تحقيق رضا العملاء وفي الأخير خدمة الأهداف المالية وهذا ما قام به NORTON ET CAPLAN من خلال الربط بين المؤشرات القبلية والمؤشرات البعدية من خلال العلاقة السببية (سبب/ نتيجة) للمؤشرات " المالية – العملاء - التنظيمية -البشرية- البيئية والاجتماعية "

فبطاقة التقييم المتوازن سلطت الضوء على أهمية المؤشرات غير المالية حيث تشير الدراسات (NICOLAS BERLAND , 2009 , P 123) أن معظم المنظمات لا تزال تعطي اهتماما اكبر للمؤشرات المالية (56 % من المؤشرات) تليها مؤشرات العملاء (19 %) ثم المؤشرات العمليات الداخلية (12 %) ثم مؤشرات الابتكار والتعلم (5 %)

وبالتالي توصلنا أن الأداء الاجتماعي والبيئي لجودة السلع و الخدمات أيضا عامل استراتيجي يجب الاهتمام بقياس أدائه، فكفاءة إدارة أداء المنظمة هي متعددة الأبعاد وعملية المراقبة مبنية وموجهة خصوصا للبحث عن المنافسة انطلاقا من التحكم في العلاقة (قيمة / تكلفة) فهي تتعلق بإدارة وقياس الأداء المستدام.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	الأسئلة الخاصة بكل متغير
Y	التحسين أسلوب الإدارة المستهدف	1-20
Y1	رضا العملاء	4-1
Y2	الربحية و الحصة السوقية	8-5
Y3	المسؤولية الاجتماعية	12-9
Y4	الصورة المدركة	16-13
Y5	التحكم في مستوى الأسعار (سعر/قيمة)	20-17
X	تطبيق بطاقة الأداء المتوازن	25-21

الجدول رقم (02) : سلم ليكارت لتحديد الإجابات

الرقم	1	2	3
الإجابة	نعم	محايد (بدون رأي)	لا

الجدول رقم (03): معامل الثبات و الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان (ألفا كرونباخ)

الرقم	المتغير	قيمة ألفا
1	رضا العملاء	0.911
2	الربحية و الحصة السوقية	0.908
3	الصورة المدركة	0.911
4	المسؤولية الاجتماعية	0.909

0.910	تحقيق العلاقة (قيمة / سعر)	5
0.908	تطبيق بطاقة الأداء المتوازن	6
0.912	جميع الفقرات كوحدة واحدة	

الجدول رقم (04): معامل الصدق لأسئلة الاستثمار

المتغير	عدد الأسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق
رضا العملاء	04	0.911	0.950
الربحية و الحصة السوقية	04	0.908	0.952
الصورة المدركة	04	0.911	0.951
المسؤولية الاجتماعية	04	0.909	0.955
تحقيق العلاقة (قيمة / سعر)	04	0.910	0.952
تطبيق بطاقة الأداء المتوازن	05	0.908	0.953
جميع الأسئلة	25	0.912	0.953

الجدول رقم (05) نتائج علاقات الارتباط بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن و الإدارة المستهدف

مؤشرات الإدارة المستهدفة					Y	
Y5	Y4	Y3	Y2	Y1		
0.370	0.491	0.375	0.563	0.396	0.440	X معامل الارتباط
0.011	0.001	0.010	0.000	0.006	0.002	مستوى الدلالة

الجدول رقم (06) نتائج الانحدار الخطي البسيط

sig	t	R ²	R	X1	(Constant)	تطبيق بطاقة الأداء المتوازن X
				β_1	β_0	
0.002	5.090	0.194	0.440	0.395	1.121	الإدارة المستهدفة Y

قائمة المراجع:

- اسماعيل إبراهيم القزاز، رامي حكمت الحديثي، عادل عبد المالك كوريل ، أساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، 2009
- محمد الصريفي ، إدارة التسويق ، المؤسسة الدولية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2009
- محمد محمود يوسف ، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005
- CARTIER MANUEL et autre , maxi fiches de stratégie ,édition DUNOD , PARIS , 2010,
- Charles DUCROCQ, Michel GERVAIS , Christophe HERRIALI , le suivi de la qualité et des couts dans les entreprises se servis , une enquête sur les pratiques et les outils employer par les départements de contrôle de gestion , revue finance-contrôle stratégie , VILUME 4 N° 03 septembre 2001
- CHRISTOPHE GEMAIN, STEPHANE TREBOCQ, la performance globale de l'entreprise et son pilotage, semaine sociale , PARIS , 2004
- DENIS MALHO, DOMINIQUE FERNANDEZ, tableau de bord outil de performance, édition EYROLLES, france, 2009
- DENIS MOLHO, DOMINIQUE FERNANDEZ. POISSON, tableau de bord outil de performance , édition EYROLLES, France, 2009
- ERRAMIY, l'incidence de l'utilisation de balanced scorecard sur la multi dimensionnalité de la mesure de la performance , revue de management et de stratégie , 2014, www.revue-rms.fr
- FANA RASOLOFO-DISTLER , conception d'un system de tableaux de bord intégration de développement durable , une démarche qui articule méthode OVAR et BSC , revue contrôle et stratégie France, 27MAI 2010.
- FARID BADDACHE, le développement durable, édition EYROLLES, France , 2010 .
- FREDREIC BUCHET , NICOLAS CARON , les tableaux de bord de la fonction commerciale , édition DUNOD, PARIS , 2006.
- GREGORY WEGMANN, les tableaux de bord stratégiques –analyse typologique proposition d'un guide de mise en place et description d'un processus d'élaboration, paris 1- Orsay .
- Grégory WEGMANN, les tableaux de bord stratégiques : une instrumentation du contrôle de gestion , 22^{ème} congres de l'AFC , avril 2011 , France .

- HELENE LORING et autre, contrôle de gestion, 3^{ème} édition DUNOD, paris, 2008.
- HENRI BOUQUIN, CATHERINE KUSZLA , le contrôle de gestion presse universitaire de France , 1^{ère} édition novembre 1986 10^{ème} édition janvier 2014 .
- Laur Lavorata , marketing durable , édition Bréal, paris ,2010.
- LAURENT CAPPELLETTI, contrôle de gestion immatériel, édition DUNOD, paris, 2012
- LAURENT CAPPELLETTI, le contrôle de gestion socioéconomique de la performance (enjeux , conception , et implantation), revue finance – contrôle stratégie , volume 9n°01 mars 2006 .
- LAURENT CAPPELLETTI, le contrôle de gestion socio-économique de la performance enjeux conception et implantation , revue finance contrôle stratégie volume 9 n° 1 , mars 2006 .
- NICOLAS BERLAND, mesurer et piloter la performance , paris , 2009 , P 123 E-book www.management.free.fr.
- NICOLAS BERLAND, FRONCOIS-XAVIER SIMON, le contrôle de gestion et mouvement , édition EYROLLES, France , 2010 .
- Norme internationale ISO 14031, management environnemental, évaluation de la performance environnementale, AFNOR 1999
- SABINE SEPARI, GUY SOLLE, management et contrôle de gestion DSCG 3, édition DUNOD, paris, 2009
- www.afnor.fr rapport « qualité et contrôle de gestion » 2011
- www.ocde.org

استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي - دراسة تحليلية لآراء عينة من
الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمدينة الزاوية.

**Use of Forensic Accounting Techniques for Combating Financial Corruption - the
Analytic Study for a sample of Academics and Accountants and Certified Public
Accountants Point of View in Zawia City**

د. جميلة سعيد قمبر ، جامعة صبراتة، ليبيا.

تاريخ التسليم: (2017/11/ 02)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 27)، تاريخ القبول: (2017/12 /10)

Abstract

Forensic accounting represents one of the areas of accounting, its include a set of skills and sciences used for combating financial corruption and support its litigation and Treatment its effects, this study examines the basic concepts in forensic accounting, high light on concept of financial corruption , its forms , its effects, and describes the forensic accounting techniques for combating financial corruption, to demonstrate that , two hypotheses were formed to study extent of use of forensic accounting techniques for combating financial corruption, and questionnaire was prepared and distributed to a sample of Academics and Accountants and Certified Public Accountants in Zawia, and verify the hypotheses depending on spss packages.

The study was concluded with a number of results such as: important of Forensic Accounting Techniques for Combating Financial Corruption form Academics and Accountants and Certified Public Accountants Point of View under study , and the new accounting education is including Psychology , Sociology , law science, information technology and communication and other science can helpful for Combating Financial Corruption.

Key words: Forensic accounting, financial corruption, forensic accounting techniques.

المخلص

تمثل المحاسبة الجنائية أحد مجالات المحاسبة التي تتضمن مجموعة من المهارات والعلوم المستخدمة لمكافحة الفساد المالي ودعم مقاضاته و معالجه اثاره، وتبحث هذه الدراسة المفاهيم الاساسية في المحاسبة الجنائية وتبسيط الضوء على مفهوم الفساد المالي وأشكاله وأسبابه وآثاره، و توضح تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة لمكافحة الفساد المالي، وتم صياغة فرضيتان لدراسة مدى مساعدة استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي، كما تم إعداد استبانة وزعت على عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمدينة الزاوية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهمية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات القانونيين محل الدراسة، كما أن التعليم المحاسبي الحديث لم يعد يقتصر على العلوم المعروفة والسائدة بل أصبح يشمل علوم الاجتماع والعلوم النفسية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من العلوم التي يمكن الاستفادة منها في مجال مكافحة الفساد المالي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الجنائية، الفساد المالي، تقنيات المحاسبة الجنائية.

مقدمة:

جاءت المحاسبة الجنائية كرد فعل و استجابة من أجل تطوير العلوم المحاسبية المختلفة، و خلق دور مهني جديد يتمثل في المحاسب الجنائي الذي يلعب دور بارز في مكافحة الفساد المالي و معالجة اثاره. اذ تنوعت الخدمات التي تقدمها المحاسبة، حيث كانت تقتصر على مسك الدفاتر و اعداد التقارير المالية ثم توسعت خدماتها لتشمل تقديم خدمات المراجعة و خدمات الاستشارات الإدارية و الضريبية، و في الآونة الاخيرة ظهر مجال جديد و متميز لخدمات المحاسبة و المرجعة سمي بالمحاسبة الجنائية، و ذلك لتلبية الحاجة الملحة للبيئة الاقتصادية، و خاصة بعد تطور أنظمة المعلومات و بروز ظاهرة الاحتيال المالي. (كريم والطاهر، 2005، ص129)

و تعتبر المحاسبة الجنائية الية عمل جديدة من شأنها أن ترسخ نزاهة المعاملات المالية و تقدم خدمات واسعة و متنوعة، و لها تقنيات مهمة ستكون ذات فائدة كبيرة اذا ما وظفت لمنع و معالجة أشكال الفساد المالي المتفشي في معظم الدول.

وفي ظل ازدياد الازمات المالية و انتشار الفساد بكل أنواعه ، يصبح من الضروري محاولة تسليط الضوء على هذه المشاكل الخطيرة و لفت الانتباه الى التقنيات الجديدة في مجال المحاسبة و المراجعة التي تدعم مكافحة هذه الاشكال من الفساد و تدعم النزاهة و الشفافية.

فالمحاسبة الجنائية من المجالات الهامة و الحديثة التي تحدد مهارات و متطلبات تعتبر ضرورية لإعداد محاسب جنائي قادر كي يكون خبيراً و فاحص يقوم بإجراء تحريات أكثر تفصيلا و دقة من غيره من المهنيين في مجال المحاسبة.

و في هذه الدراسة سيتم مناقشة تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة لمكافحة أنواع مختلفة من الفساد المالي، و عليه يتمثل السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة في الاتي:

الى أي مدى يساعد استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الاشكال المختلفة للفساد المالي ؟
وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة لمكافحة الاشكال المختلفة من الفساد المالي، و تهدف الدراسة الى:

1. بيان المفاهيم الاساسية في المحاسبة الجنائية.
2. تعريف الفساد المالي وأشكاله و أسبابه.
3. توضيح تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي.
4. دراسة تحليلية لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الاشكال المختلفة للفساد المالي من وجهة نظر عينة من الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات بمدينة الزاوية.

ماهية وطبيعة المحاسبة الجنائية و الفساد المالي

المحاسبة الجنائية تطبيق لمهارات التحليل و التحقيق لمعالجة و حل القضايا المالية بأسلوب يحقق المعايير المطلوبة من قبل قوانين المحاكم، و لا تقتصر على ذلك فقط فالمحاسبة الجنائية تتضمن تحقيقات الغش، الغش الذي ينتج عن أفعال التضليل المتعمدة أو غير المتعمدة و يتضمن القوائم المالية المضللة و اخفاء المعلومات الملائمة، كما تتضمن بالإضافة الى التحقيقات التقييم المتعلقة بشراء الاعمال و قضايا الطلاق و تحديد قيم الاضرار الناتجة عن ملكية الاعمال و خسائر الارباح. (Hopwood, Leiner, Young, 2008, P3)

و يمكن تعريف المحاسبة الجنائية بأنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون و علم النفس بمختلف فروعه و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش و مقاضاته و تقييم الاعمال و الحكم في حالات الإهمال المهني من قبل المحاسبين القانونيين و تقديم شهادة خبير للمحاكم. (قمبر ، 2014 ، ص 216)

و صنف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة الجنائية الى نوعين:

1. خدمات التحقيق: و هي التي قد تؤدي الى الادلاء بالشهادة في قاعة المحكمة.
2. خدمات القانونية: و هي التي تتحدد بدور المحاسب كخبير أو مستشار أو غيره من الادوار ذات العلاقة.

تتطلب المحاسبة الجنائية اكتساب عدة مهارات و معارف، و يوضح (Hopwood,, Leiner, Young, 2008, P6) ان المحاسب الجنائي يتلقى تأهيل عميق في كثير من الجوانب ، و هذه المهارات يمكن توضيحها كما يلي:-

1. مهارات التدقيق لها أهمية كبيرة للمحاسب الجنائي، لان جمع المعلومات و طبيعة الإثبات في المحاسبة الجنائية تتوجب أن يكون المحاسب الجنائي قادرا على جمع و تحليل المعلومات ذات العلاقة.
2. مهارات التحقيق مثل تقنيات المراقبة ولجاء المقابلات الشخصية ومهارات الاستجواب.
3. مهارات علم الإجرام وخصوصا دراسة سيكولوجية المجرمين، وذلك لان مهارات التحقيق الفعال تعتمد أحيانا على معرفة بدوافع وحوافز مرتكب الجريمة وطبيعته النفسية.
4. العلوم المحاسبية تساعد المحاسب الجنائي على تحليل و تفسير المعلومات المالية الضرورية ، بالإضافة إلى المعرفة بالرقابة الداخلية و الحاكمية المؤسسية .
5. العلوم القانونية ، فالمعرفة بالقوانين و الإجراءات المتبعة في المحاكم تمكن المحاسب الجنائي من تحديد أنواع الأدلة الضرورية و التي تتفق مع المعايير القانونية للسلطات القضائية والتي تمثل الدليل المحكم و طرق حفظ الدليل بالأسلوب الذي يقابل معايير المحاكم .

6. المعرفة بتكنولوجيا المعلومات فهي ضرورية للمحاسب الجنائي و كحد ادني لابد ان تكون لدي المحاسب الجنائي معرفة بكيفية الاتصال الالكتروني المباشر و خبرة في مجال أجهزة الحاسوب و البرمجيات لان المحاسب الجنائي يستخدم تكنولوجيا المعلومات لحفظ البيانات و استخلاص البيانات و تقييم الأساليب الرقابية على معالجة البيانات و تجميع المعلومات لأغراض الرقابة و تحليل البيانات .

7. مهارات الاتصال مطلوبة في المحاسب الجنائي خصوصا تلك التي تجعل توصيل التحليلات و التحقيقات يتم بشكل صحيح و بشكل واضح إلى مستخدمي خدمات المحاسب الجنائي. في حين عرف الفساد من قبل البنك الدولي بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة.

أما الفساد المالي فيتمثل في كافة الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، و يشمل صفقات السلاح و انتشار الجريمة المنظمة و التهرب الضريبي و الجمركي و التسبب المالي و هدر المال العام (الشمري و الفتلي، 2011 ، ص21) .

و يمكن عرض أهم أشكال الفساد المالي كما يلي: (www.unpon.un.org)

1. فساد موظفي القطاع العام و الحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص و انجاز المهام لفترات طويلة تتعطل فيها مصالح المواطن ، فيضطر المواطن الى دفع رشوة لكي تتم مصلحته و اجراءاته.

2. انتشار المحسوبية و تعيين أقارب و معارف كبار الموظفين و المسؤولين في الوظائف الهامة و المميزة.

3. قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المستثمرين حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار ، و تزداد الامور تعقيدا بالنسبة للرشاوي الخاصة بالمستثمرين الاجانب.

4. الفساد في تقدير قيم الاصول و الاستثمار المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين المحليين أو الاجانب وفقا لمن يدفع الرشاوي و الهدايا.

5. الفساد الناتج عن التلاعب بالدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه الا بعد تقديم الرشاوي و الهبات للموظفين، بل و قد يحرم أصحاب الحق من الدعم و تباع السلعة المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير المستحقين.

6. فساد البيروقراطية و الناتج عن كثرة الاجراءات و التعقيدات و الرقابة على الجهات المختلفة.

7. الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين و تعددها فتتشأ ثغرات كثيرة تمكن بعض الموظفين أو المسؤولين من الاستفادة منها في تحقيق مكاسب في صالحهم.

8. ممارسة التجارة المحرمة و المحظورة شرعا كتجارة المخدرات و الاسلحة و النفایات و البغاء و غيرها، و ما ينتج عنها من عمليات غسيل الاموال.
9. تلقي العملات و الرشاي عن الصفقات و المقاولات الحكومية و الاثراء من الوظيفة العامة.
10. الهدر في استعمال الموارد الحكومية.

تقنيات المحاسبة الجنائية المستخدمة لمكافحة الفساد المالي

يمكن للمحاسبة الجنائية بما تتضمنه من تقنيات ان تقدم للمحاسب الجنائي مهارات ضرورية و مهمة يتم استخدامها لمكافحة الفساد المالي و ذلك على النحو الاتي:

1. البحث في البيانات: و يعرف البحث في البيانات بأنه عملية استخراج المعلومات من البيانات، لاكتشاف الانماط و العلاقات التي لم تكن معروفة سابقاً، إذ يمكن أن تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الغش من خلال اكتشاف أنماط السلوك، التي تعد مؤشراً على النشاط الاحتيالي. (Kenneth, 2005, P1)

و تعتمد هذه التقنية على محاولة البحث في كمية كبيرة من البيانات بحثاً عن اي أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، و يتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الحاسوب المصممة لذلك الغرض، و تتضمن تقنية البحث في البيانات ثلاثة أنشطة هي (Metha & Mathur, 2007, P1577 ، 2007):

أ. الاستكشاف: و يتضمن الكشف عن المعرفة أو الانماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات، بشكل محايد و بدون وجود أي افتراض مسبق حول ماهية النمط الذي سيتم اكتشافه، أي دون علم مسبق بالغش، إذ يمثل الارتباط وجود علاقة بين المتغيرات.

ب. نماذج التنبؤ: تستخدم هذه النماذج الانماط المكتشفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة.

ج. تحليل التباين: يتم استخراج التباين بعد تحديد قاعدة أو معيار محدد ثم يتم تحديد البنود التي تتحرف عن المعيار أو القاعدة، و تعتبر بمثابة انحرافات تحتاج الى مزيد من التقصي حولها.

2. تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره: تبرز أهمية المحاسب الجنائي من خلال دوره في محاربة الفساد المالي الذي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الأعمال، و يتمثل هذا الدور في مشاركته في الوقاية من الغش ومنع حدوثه و اكتشافه والمساهمة في عمليات التحقيق والمقاضاة المتعلقة به ومعالجة أثاره، ذلك أن الفساد المالي هو نوع من انواع الغش الذي يعد أشمل.

أ. **أنشطة الوقاية من الغش:** و تشير إلى خلق بيئة يكون فيها خطر و فرص ارتكاب أنشطة مخادعة عند حده الأدنى، و المحافظة على هذه البيئة (Albrecht & Albrecht, 2003, P216)،

حيث تهدف هذه الأنشطة إلى التأكد من توافر معايير رئيسية تحدد سلوك الأعمال المقبول مثل: وجود دليل للسلوك الأخلاقي، و سياسات تؤكد على أهمية الالتزام بالاستقامة داخل المنظمة.

ب. **أنشطة منع الغش:** وهي الأساليب الرقابية التي يتم تصميمها لتقليل خطر حدوث الغش و سوء التصرف (KPMG, 2014, P13)، و بشكل اشمل هي أنشطة تشير إلى خلق بيئة تمنع الأفراد من ارتكاب الغش مثل: تقييم وتصميم تقنيات و أساليب رقابية ضد الغش، و اختبار فعالية تشغيلها، و إعداد توصيات للمساعدة في تنفيذ برامج الوقاية من الغش و تحسينها.

ج. **أنشطة اكتشاف الغش:** وهي الأساليب الرقابية المصممة لاكتشاف الغش و سوء التصرف عند حدوثه (KPMG, 2014, P19)، أو هي الطرق التي يتم من خلالها اكتشاف الغش الذي تم ارتكابه (NIJ Report, 2007, P7)، و من هذه الأساليب تقدير خطر الغش و تقييم الأساليب الرقابية و إجراءات التدقيق السابقة.

د. **معالجة الغش:** و هي الأساليب الرقابية المصممة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية و معالجة الضرر الذي تسبب به الغش أو سوء التصرف (KPMG, 2014, P23)، و يشير (NIJ Report, 2007, P7) إلى أن معالجة الغش تتضمن :-

- تعويض الأضرار من خلال التأمين، أو النظام القانوني أو أي طريقة أخرى.
- تعديل الإجراءات و العمليات التشغيلية متضمنة تغيير نظام الرقابة الداخلية بحيث يكفل تخفيض أو منع ارتكاب الغش مستقبلا.

بالإضافة إلى ذلك على المحاسب الجنائي ان يكون على معرفة و فهم بالأنواع المختلفة لمعالجة الغش مثل: المقاضاة المدنية، و المقاضاة الجنائية، و الفصل في النزاعات، و تصحيح أوجه القصور في الرقابة الداخلية، و ذلك من خلال العمل مع العميل لتحديد طرق المعالجة الممكنة لحل القضية محل التحقيق، بالإضافة إلى فهم التقنيات المختلفة و المتوفرة لتقدير قيمة الخسائر، و البحث عن الطرق المختلفة لتصحيح الوضع من خلال تعويضات التأمين و تعويضات الأضرار الصادرة من المحكمة.

3. التحقيقات: عندما يتم الكشف عن معلومات تشير إلى حدوث الغش أو احتمالية حدوثه، فانه يتوجب على الإدارة - أو غيرها من الأطراف ذات العلاقة (لجنة التدقيق مثلا) - إجراء تحقيق داخلي شامل، و هدف مثل هذه التحقيقات هو جمع الحقائق التي تؤدي إلى تقدير معقول للانتهاك المشكوك فيه، ثم علي الإدارة اتخاذ قرار لتصحيح الموقف، بذلك و من خلال تحقيق داخلي فعال يمكن للإدارة تقادي إجراء تحقيق حكومي. (KPMG, 2014, P23)

و نظرا لامتلاك المحاسب الجنائي عدة مهارات فان تحقيقاته ستكون مقبولة في المحاكم لأنها تتم وفق القوانين المنظمة وعلوم و مهارات متخصصة.

و يقوم المحاسب الجنائي بإجراء عدة أنواع من التحقيقات منها التحقيقات الداخلية أو التحقيقات النظامية، ويمكن أن يكون المحاسب الجنائي ضمن عملية تحقيق في جريمة مالية، لذلك فإن توثيق التحقيقات التي يقوم بها المحاسب الجنائي تكون ضرورية، فأوراق العمل يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الإجراءات القانونية اللاحقة. (Hopwood, Leiner, Young, 2008, P20)

و قد يعمل محققو المحاسبة الجنائية عند إجراءهم للتحقيقات مع قانونيين أو أن يعملوا لصالح قانونيين، وبذلك يتوجب على المحاسب الجنائي خلال إجراء التحقيقات بمختلف أنواعها الالتزام بالقوانين و الأنظمة. (Golden , Skalak , Clayton, 2006, P243)

4. المراقبة: و هي عبارة عن نشاط يتم بشكل سري و متواصل، لجمع المعلومات حول: أشخاص - أماكن - أشياء، لتحديد النشاط المشتبه به و هوية الأشخاص المشتبه بهم، أو لتحديد السلوك الذي يمكن أن يكون (أو لا يكون) انتهاك للقانون المدني أو الجنائي. (Hopwood , Leiner , Young, 2008, P236)

و يمكن للمحاسب الجنائي الاستفادة من هذه التقنية لتحقيق عدة أغراض منها جمع الأدلة لدعم الأسباب المبررة للحصول على إذن تفتيش، جمع الأدلة التي تقود إلى تحديد هوية الأشخاص و الأنشطة المتورطة في الجريمة و اعتقال مرتكبي الجريمة، و ذلك بعد تقديمه لطلب يوضح الأسباب المبررة لضرورة مراقبة بعض الأشخاص المشتبه بارتكابهم أفعال الغش للجهات المختصة، و يتم هذا النشاط من قبل أشخاص يعملون في جهات تطبيق القانون.

5. ادونات التفتيش: و يمكن للمحاسب الجنائي أن يطلب إصدار إذن تفتيش في السجلات المالية، و للحصول على مثل هذا الإذن لابد من تقديم الأسباب المبررة لضرورة تفتيش السجلات المالية للجهات المختصة، و ادونات التفتيش عبارة عن أمر كتابي يسمح بتفتيش مكان معين و يتضمن: موقع جغرافي - مركبة - شخص والحجز على عناصر محددة، و هي تصدر من جهات معينة مثل المأمور القضائي، و لإصدار ادونات التفتيش لابد من القيام بإجراءات قانونية محددة، و يقوم بالتفتيش أشخاص يعملون في جهات حكومية، و أحيانا تكون ادونات التفتيش ضرورية، لان المعلومات و غيرها من الأدلة المطلوبة من قبل المحاسبين الجنائيين قد تتعرض للإخفاء المتعمد من قبل مرتكبي الجريمة، و بعد الانتهاء من التفتيش يتم إعداد قائمة جرد تفصيلية للعناصر التي تم الحجز عليها (Hopwood , Leiner , Young, 2008, P235).

6. إجراء المقابلات (الاستجواب): تعتبر المقابلة أو الاستجواب تقنية فعالة لجمع المعلومات و الأدلة، و كما يوضح أن الفارق بين المقابلة و الاستجواب غير واضح لأنهما تتضمنان توجيه أسئلة إلى شخص يسمى "المستجوب"، و هدف كلا منهما الحصول على معلومات ذات علاقة تؤدي إلى كشف الحقائق. (Hopwood , Leiner , Young, 2008, P238)

و للمقابلات التي يجريها المحاسب الجنائي نوعين رئيسيين هما كما يلي (Golden , Skalak : Clayton, 2006, P 353-354) :

أ. مقابلات جمع المعلومات

لا يتم إجراء مثل هذه المقابلات مع الأفراد المشبوه فيهم فقط ، و لكن يتم إجراء المقابلات مع أفراد آخرين نظرا لامتلاكهم معلومات حول الشركة أو حول الصناعة أو حول بعض القضايا المحاسبية ، و لذلك فان إجراء المقابلات معهم يكون ضروري و كجزء من التحقيق ، و المعلومات التي يتم توفيرها تكون مفيدة و مساندة في توسيع مدى التساؤلات ، و في معظم التحقيقات يبدأ المحاسب الجنائي بإجراء المقابلات مع الأفراد البعيدين عن القضية ثم يتجه إلى إجراء المقابلات مع الشهود الذين لهم علاقة مباشرة بالقضية محل التحقيق .

ب. مقابلة البحث عن اعتراف

و تعتبر هذه المقابلات من أكثر أنواع المقابلات صعوبة، و تتطلب مهارات حقيقية لكي تتم بنجاح، و عند إجراء المقابلة يجب أن يكون المحاسب الجنائي واثق من أن الشاهد قد ارتكب الجريمة أو أن لديه معرفة بأعمال غير قانونية.

و على المحاسب الجنائي أن يستعد قبل إجراء المقابلة حتى يكون فكرة مسبقة عن الأفراد الذين سيجري معهم المقابلات ، و بعد الاستعداد لإجراء المقابلات يقوم المحاسب الجنائي بالتخطيط لكل مقابلة يقوم بها و يعتبر التخطيط للمقابلة أمر هام لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار ، لأنه يساعد المحاسب الجنائي في التركيز على الموضوع محل الاهتمام ، و تطوير مجموعة من الأسئلة المصممة لجعل التحقيق يحقق تقدم و يكون أكثر فعالية ، كما أن هناك عدة خطوات يتبعها المحاسب الجنائي للتخطيط للمقابلة و منها التوقيت الكافي لإجراء المقابلة كاملة و المكان المناسب و تأكيد النواحي القانونية وعلى المحاسب الجنائي عند إجراء المقابلات استشارة مستشاره القانوني، و يجب إتباع سياسات التوثيق و أي قوانين و أنظمة قابلة للتطبيق في هذا المجال.

منهجية الدراسة

في الاطار النظري من هذه الدراسة تم مراجعة الادبيات ذات العلاقة بالمحاسبة الجنائية (القضائية) من اجل الاستفادة منها في موضوع الدراسة، في حين تضمن الجزء العملي للدراسة توزيع استبانات على عينة من الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة الزاوية خلال الفترة الزمنية من 1 / 12 / 2015 و حتى 31 / 1 / 2016 م، لاستطلاع آرائهم حول مدى استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية (القضائية) للمساعدة في مكافحة الفساد المالي من خلال خمسة تقنيات هي:

1. تقنية البحث في البيانات
2. تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره

3. تقنية اجراء التحقيقات

4. تقنية المراقبة

5. تقنية التفتيش

6. تقنية اجراء المقابلات

و خضعت الإجابات لأساليب التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS الاحصائي.

فرضيات الدراسة

تنص الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة على ما يلي:

H₀₁: لا يمكن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

و تم تقسيمها الى ستة فرضيات فرعية كما يلي:

H₀₁₁: لا يمكن استخدام تقنية البحث في البيانات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

H₀₁₂: لا يمكن استخدام تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و

معالجة اثاره للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

H₀₁₃: لا يمكن استخدام تقنية اجراء التحقيقات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

H₀₁₄: لا يمكن استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

H₀₁₅: لا يمكن استخدام تقنية التفتيش للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

H₀₁₆: لا يمكن استخدام تقنية اجراء المقابلات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي.

و تنص فرضية الدراسة الثانية على ما يلي:

H₀₂: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة

الفساد المالي من وجهة نظر الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة

الزاوية.

المجتمع و العينة

يتمثل مجتمع الدراسة في الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات بمدينة الزاوية أثناء فترة الدراسة،

ولم تتمكن الباحثة من حصر عدد الاكاديميين و المحاسبين ومراجعى الحسابات بمكاتب المحاسبة القانونية

بالمدينة، ولذلك تم توزيع عدد 75 استبانة على عينة عشوائية وكان عدد الاستبانات المستردة (67)

استبانة ، وتم استبعاد (3) استبانات لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة وخضعت (64) استبانة للتحليل

الإحصائي أي بنسبة (85 %) من الاستبانات الموزعة و الجدول الاتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) عدد الاستبيانات الموزعة و المستردة و المقبولة للتحليل

البيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات المقبولة الى الموزعة
الاكاديميين	20	19	18	90 %
المحاسبين	45	40	38	84 %
مراجعي الحسابات	10	8	8	80 %
الاجمالي	75	67	64	85 %

اختبار صدق الدراسة

تم إيجاد معامل المصادقية ألفا كرونباخ لردود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس و الجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للجوانب الستة للدراسة كلا على حدة و ككل و ذلك كما يلي:

جدول رقم (2) : معامل الثبات و الصدق الذاتي باستخدام معامل ألفا كرونباخ

ت	الفقرات	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ ألفا لمدى التأهيل العلمي في تقنيات المحاسبة الجنائية
1	تقنية البحث في البيانات	5	0.786
2	تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره	4	0.763
3	تقنية التحقيقات	4	0.776
4	تقنية المراقبة	2	0.657
5	تقنية التفتيش	3	0.646
6	تقنية المقابلات	4	0.841
جميع الفقرات		22	0.926

في الجدول السابق تعكس أداة القياس ثباتا داخليا إذا كانت قيم معاملات كرونباخ الفا تفوق القيمة المقبولة 0.600 ، و من الجدول نلاحظ أن نتائج معاملات كرونباخ الفا لفقرات الدراسة الستة تتجاوز القيمة المقبولة مما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة و إمكانية الاعتماد عليها.

الخصائص الديموغرافية و الشخصية لعينة الدراسة

تتمثل الخصائص الديموغرافية و الشخصية لعينة الدراسة في العمر و الجنس و المركز الوظيفي و المؤهل العلمي و العمل الحالي و هي موضحة في الجدول رقم (3) و ذلك كما يلي:

جدول (3): وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية و الشخصية

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	24	37.5 %
	من 30 - أقل من 40 سنة	20	31.3 %
	من 40 - أقل من 50 سنة	18	28.1 %
	50 سنة فأكثر	2	3.1 %
	المجموع	64	100 %
الجنس	ذكر	46	71.9 %
	أنثى	18	28.1 %
	المجموع	64	100 %
المركز الوظيفي	محاسب	38	59.4 %
	مراجع قانوني	8	12.5 %
	عضو هيئة تدريس	18	28.1 %
	المجموع	64	100 %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	41	64.1 %
	ماجستير	13	20.3 %
	دكتوراه	10	15.6 %
	المجموع	64	100 %
العمل الحالي	الجامعة	72	42.2 %

12.5 %	8	مكتب قانوني	
45.3%	29	شركة أو مؤسسة	
100 %	64	المجموع	
59.4 %	38	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
9.4 %	6	من 5 الى أقل من 10 سنوات	
9.4 %	6	من 10 الى أقل من 15 سنوات	
15.6 %	10	من 15 الى أقل من 20 سنوات	
6.3 %	4	20 سنة فأكثر	
100 %	64	المجموع	
9.4 %	6	قليل جدا	مدى الالمام بالمحاسبة الجنائية
25 %	16	قليل	
59.4 %	38	متوسط	
3.1 %	2	كبير	
3.1 %	2	كبير جدا	
100 %	64	المجموع	

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- فيما يخص الفئات العمرية لمفردات العينة فإن 37.5 % تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة و ما نسبته 31.3 % تتراوح أعمارهم ما بين 30 الى أقل من 40 سنة و 28.1 % تتراوح أعمارهم من 40 الى أقل من 50 سنة و 3.1 % أعمارهم 50 سنة فأكثر، و نستنتج من ذلك أن مفردات العينة تركزت على الفئات العمرية أقل من 30 سنة الى أقل من 50 سنة.
- فيما يخص جنس العينة لمفردات العينة فإن 71.9 % من الذكور في حين بلغت نسبة الاناث 28.1 % ، و نستنتج من ذلك أن مفردات العينة تركزت على الذكور.
- فيما يخص المركز الوظيفي لمفردات العينة فإن 59.4 % هم محاسبون و بلغت نسبة المراجعون القانونيون 12.5 % أما أعضاء هيئة التدريس فقد بلغت نسبتهم 28.1 % ، و نستنتج من ذلك أن مفردات العينة تركزت في المركز الوظيفي المحاسبون.

- فيما يخص المؤهل العلمي لمفردات العينة فإن 64.1 % هم حملة البكالوريوس و بلغت نسبة حملة الماجستير 20.3 % أما حملة الدكتوراه فقد بلغت 15.6 % ، و نستنتج من ذلك أن مفردات العينة تركزت في حملة المؤهل العلمي البكالوريوس.
- فيما يخص العمل الحالي لمفردات العينة فإن ما نسبته 42.2% يعملون في الجامعة و 12.5 % يعملون في مكاتب محاسبة قانونية و 45.3 % يعملون في شركات او مؤسسات، و من ذلك نستنتج أن مفردات العينة تركزت في من يعملون في الجامعة و شركات و مؤسسات.
- فيما يخص سنوات الخبرة لمفردات العينة فإن ما نسبته 59.4 % خبرتهم تقل عن 5 سنوات و 9.4 % تتراوح خبرتهم من 5 الى أقل من 10 سنوات و 9.4 % تتراوح خبرتهم من 10 الى أقل من 15 سنة و 15.6 % تتراوح خبرتهم من 15 الى أقل من 20 سنة و 6.3 % خبرتهم من 20 سنة و أكثر، و من ذلك نستنتج أن مفردات العينة تركزت خبرتهم في أقل من 5 سنوات.
- فيما يخص مدى الالام بالمحاسبة الجنائية فإن 9.4 % لديهم المام قليل جدا بالمحاسبة الجنائية و 25 % لديهم المام قليل بالمحاسبة الجنائية و 59.8 % لديهم المام متوسط و 3.1 % لديهم المام كبير و نفس النسبة لديهم المام كبير جدا بالمحاسبة الجنائية، و من ذلك نستنتج ان مفردات العينة تركزت فيمن لديهم المام متوسط بالمحاسبة الجنائية.

تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

أولا تحليل البيانات واختبار الفرضية الأولى

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الفرضية الرئيسية الأولى

للتأكد من أن توزيع المتغيرات الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " ، هو توزيع طبيعي و حيث ان عدد مفردات العينة ككل يفوق 50 مفردة تم استخدام اختبار كولمجروف سميرونوف ($Kolmogorov - Smirnov^a$).

جدول رقم (4) : نتائج اختبار كولمجروف سميرونوف ($Kolmogorov - Smirnov^a$)

ت	الفقرات	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	الدالة Asymp. Sig
1	تقنية البحث في البيانات	5	0.576	0.894
2	تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره	4	0.734	0.655
3	تقنية التحقيقات	4	0.674	0.754

4	تقنية المراقبة	2	1.166	0.132
5	تقنية التفتيش	3	0.730	0.661
6	تقنية المقابلات	4	0.583	0.886
جميع الفقرات		22	0.450	0.988

و من بيانات الجدول السابق يمكن القول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي اذا كانت قيمة الدلالة (sig) في كل مجموعة اكبر من 0.05 ، و وفقا لما ورد في الجدول رقم (2) فان البيانات موزعة توزيع طبيعي في كل المجموعات لان قيمة الدلالة (sig) أكبر من 0.05 .

و بعد التأكد من أن متغيرات الفرضية الرئيسية الأولى تخضع للتوزيع الطبيعي فإنه يمكن تحليل البيانات الخاصة بفرضياتها الفرعية الستة و اختبارها باستخدام الاختبار المعلمي T و ذلك على النحو الاتي:

تحليل البيانات و اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الجدول رقم (5) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية البحث في البيانات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:

جدول (5): نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لتقنية البحث في البيانات

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الاهمية	مستوى الاهمية
1	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في الكشف عن العلاقات الموجودة في البيانات والتي يمكن أن تكون مؤشر لنشاط احتيالي.	4.031	0.782	7.458	0.000	2	كبير
2	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في الكشف عن الانماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط و الاتجاهات و التبانيات.	3.718	0.728	5.578	0.000	5	كبير

3	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في استخدام نماذج التنبؤ.	3.937	0.948	5.593	0.000	3	كبير
4	مهارات و قدرات و معارف متخصصة لاستخراج التباين لتحديد البنود التي تنحرف عن المعيار أو القاعدة.	3.781	0.870	5.079	0.000	4	كبير
5	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في استخدام النسب المالية و دراسة العلاقات.	4.125	1.070	5.947	0.000	1	كبير
	إمكانية استخدام تقنية البحث في البيانات للمساعدة في مكافحة الغش.	3.918	0.652	7.968	0.000		كبير

يوضح الجدول السابق خمس مهارات و قدرات و معارف تخص تقنية البحث في البيانات و تفيد اجابات مفردات العينة أنه يمكن استخدام هذ التقنية في المساعدة في مكافحة الفساد المالي لان المتوسط الحسابي أكبر من 3 سواء لكل فقرة على حدة او للأسئلة مجتمعة، و يمكن القول أن الفقرة التي تخص مهارات و قدرات و معارف متخصصة في استخدام النسب المالية و دراسة العلاقات لتحديد الانحرافات التي يمكن أن تكون مؤشر لنشاط احتيالي قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.125 و بانحراف معياري 1.070 ، و لعل هذا يرجع الى ان النسب المالية و دراسة العلاقات هي من الأساليب السائدة و المعروفة من الناحية العلمية و العملية في مجال المراجعة و المحاسبة، كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية البحث في البيانات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها.

تحليل البيانات و اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الجدول رقم (6) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:

جدول رقم (6): نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لتقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره للمساعدة في مكافحة الغش.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الالهمية	مستوى الالهمية
6	مهارات و قدرات و معارف متخصصة لتقييم و تصميم اساليب رقابية تهدف الى الوقاية من حدوث الغش و خلق بيئة يكون فيها خطر و فرص ارتكاب الغش عند حده الأدنى .	4.062	0.948	6.338	0.000	1	كبير
7	مهارات و قدرات و معارف متخصصة لتقييم و تصميم اساليب رقابية تهدف الى خلق بيئة تمنع الأفراد من ارتكاب.	4.013	0.950	5.952	0.000	2	كبير
8	مهارات و قدرات و معارف متخصصة لتقييم و تصميم اساليب رقابية يتم من خلالها اكتشاف الغش الذي حدث.	3.812	0.780	5.890	0.000	3	كبير
9	مهارات و قدرات و معارف متخصصة	3.781	1.128	3.917	0.000	4	كبير

تقييم و تصميم اساليب رقابية مصممة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية و معالجة الضرر الذي تسبب به.						
إمكانية استخدام تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره للمساعدة في مكافحة الغش.	3.914	0.733	7.045	0.000	كبير	

يوضح الجدول رقم (6) اربع مهارات و قدرات و معارف تخص تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره و تفيد اجابات مفردات العينة أنه يمكن استخدام هذ التقنية في المساعدة في مكافحة الفساد المالي لان المتوسط الحسابي أكبر من 3 سواء لكل فقرة على حدة او للأسئلة مجتمعة، و يمكن القول أن الفقرة التي تخص مهارات و قدرات و معارف متخصصة لتقييم و تصميم اساليب رقابية تهدف الى الوقاية من حدوث الغش و خلق بيئة يكون فيها خطر و فرص ارتكاب أنشطة مخادعة عند حده الأدنى مثل : وضع دليل للسلوك الأخلاقي و ايجاد سياسات تؤكد على أهمية الالتزام بالاستقامة داخل المنظمة . قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.062 و بانحراف معياري 0.948 ، و بذلك نستنتج أن معظم مفردات العينة تعطي أولوية للأهمية أساليب الوقاية من الغش و التصدي له قبل حدوثه، كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية تصميم و تقييم اساليب الوقاية من و منع و اكتشاف الغش و معالجة اثاره للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها على حدة.

تحليل البيانات و اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الجدول رقم (7) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية التحقيقات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:

جدول رقم (7) : نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لتقنية التحقيقات

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
10	مهارات و قدرات و معارف متخصصة لإجراء التحقيقات عن أنشطة الوحدات الاقتصادية.	3.812	1.119	4.104	0.000	2	كبير
11	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في استخلاص الأدلة و التقرير عنها و تقييم أدلة الإثبات و أدلة النفي.	4.342	0.879	6.429	0.000	1	كبير
12	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في استخلاص و تحديد وتصنيف الأدلة الالكترونية في بيئة الأعمال الالكترونية.	3.656	1.035	3.586	0.001	4	كبير
13	مهارات و قدرات و معارف متخصصة عند اعداد اوراق العمل الخاصة بالتحقيقات وفق المتطلبات المهنية و القانونية.	3.750	1.047	4.051	0.000	3	كبير
	إمكانية استخدام تقنية التحقيقات للمساعدة في مكافحة الغش.	3.804	0.792	5.744	0.000		كبير

يوضح الجدول رقم (7) اربع مهارات و قدرات و معارف تخص تقنية التحقيقات و تفيد اجابات مفردات العينة أنه يمكن استخدام هذ التقنية في المساعدة في مكافحة الفساد المالي لان المتوسط الحسابي أكبر من 3 سواء لكل فقرة على حدة او لل فقرات مجتمعة ، و يمكن القول أن الفقرة التي تخص مهارات و قدرات و

معارف متخصصة في استخلاص الأدلة و التقرير عنها و تقييم ادلة الاثبات و ادلة النفقة حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.432 و بانحراف معياري 0.879 ، و لعل هذا يرجع الى وجهة نظر عينة الدراسة بضرورة إعطاء أسبقية لاستخلاص ادلة الاثبات و النفي و الإبلاغ عنها و أن تكون ادلة قوية تدعم مقاضاة الغش و محاسبته ، كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية التحقيقات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها على حدة.

تحليل البيانات و اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الجدول رقم (8) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:

جدول رقم (8): نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لتقنية المراقبة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الاهمية	مستوى الاهمية
14	مهارات و قدرات و معارف متخصصة للقيام بمهارات المراقبة و جمع المعلومات حول الاشخاص و الاماكن و الاشياء.	3.750	1.163	3.645	0.001	2	كبير
15	مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن الالتزام بالقوانين و الاجراءات القانونية ذات العلاقة بالمراقبة.	4.343	0.970	7.830	0.000	1	كبير
	إمكانية استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في مكافحة الغش.	4.046	0.836	7.081	0.000		كبير

يوضح الجدول رقم (8) اثنتان من المهارات و القدرات و المعارف التي تخص تقنية المراقبة و تنفيذ اجابات مفردات العينة أنه يمكن استخدام هذ التقنية في المساعدة في مكافحة الفساد المالي لان المتوسط الحسابي أكبر من 3 سواء لكل فقرة على حدة او لل فقرات مجتمعة، و يمكن القول أن الفقرة التي تخص مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن الالتزام بالقوانين و الاجراءات القانونية (المدنية و الجنائية) ذات العلاقة بالمراقبة قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.343 و بانحراف معياري 0.970 ، و هذا يؤكد رأي مفردات عينة الدراسة على إعطاء أولوية للالتزام بالقوانين و الإجراءات القانونية المدنية و الجنائية عند استخدام المراقبة حتى لا يتم رفض ما تم التوصل اليه من خلالها عند تقديمه للجهات و السلطات المختصة، كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها على حدة.

تحليل البيانات و اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الجدول رقم (9) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية التفتيش للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:

جدول رقم (9): نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لتقنية التفتيش

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الاهمية	مستوى الاهمية
16	مهارات و قدرات و معارف متخصصة في التفتيش و اعداد قائمة جرد بالعناصر التي تم الحجز عليها و تفتيش السجلات و المالية بمختلف انواعها.	4.093	0.856	7.227	0.000	1	كبير
17	مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن القيام بالإجراءات الاساسية لتحليل المستندات محل	3.812	1.090	4.214	0.000	2	كبير

						الفحص و تحديد احتمالية وجود تعديل او شطب او اضافة على المستند عليه.
						18 مهارات و قدراتو معارف متخصصة تتضمن الالتزام بالقوانين و الاجراءات القانونية ذات العلاقة بالحصول على ادونات التفتيش.
كبير	3	0.000	4.695	0.941	3.781	
كبير		0.000	6.846	0.740	3.895	إمكانية استخدام تقنية التفتيش للمساعدة في مكافحة الغش.

يوضح الجدول رقم (9) اثنتان من المهارات و القدرات و المعارف التي تخص تقنية التفتيش و تفيد اجابات مفردات العينة أنه يمكن استخدام هذ التقنية في المساعدة في مكافحة الفساد المالي لان المتوسط الحسابي أكبر من 3 سواء لكل فقرة على حدة او لل فقرات مجتمعة، و يمكن القول أن الفقرة التي تخص مهارات و قدرات و معارف متخصصة في التفتيش و اعداد قائمة جرد بالعناصر التي تم الحجز عليها و تفتيش السجلات المالية بمختلف انواعها قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.093 و بانحراف معياري 0.856 ، و هذا يدل على اتجاه معظم مفردات العينة على إعطاء أولوية لتوثيق ما تم تفتيشه سواء أكان عناصر أو سجلات مالية، كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها على حدة.

تحليل البيانات و اختبار الفرضية الفرعية السادسة

الجدول رقم (10) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الفرعية السادسة التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية المقابلات للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:
جدول رقم (10) :نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لتقنية المقابلات

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
19	مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن التخطيط و الاعداد لإجراء المقابلات.	3.875	1.099	4.500	0.000	2	كبير
20	مهارات و قدرات و معارف متخصصة مثل مهارات الاستماع و العلوم النفسية ذات العلاقة بإجراء المقابلات.	3.625	1.128	3.132	0.004	4	كبير
21	مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن الالتزام بالقوانين و الاجراءات القانونية ذات العلاقة بإجراء المقابلات.	3.937	0.981	5.402	0.000	1	كبير
22	مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن توثيق المقابلات وفق المتطلبات القانونية.	3.656	1.153	3.219	0.003	3	كبير

إمكانية استخدام تقنية المقابلات للمساعدة في مكافحة الغش.	3.773	0.898	4.898	0.000	كبير

يوضح الجدول رقم (10) اربع مهارات و قدرات و معارف تخص تقنية المقابلات و تفيد اجابات مفردات العينة أنه يمكن استخدام هذ التقنية في المساعدة في مكافحة الفساد المالي لان المتوسط الحسابي أكبر من 3 سواء لكل فقرة على حدة او لل فقرات مجتمعة، و يمكن القول أن الفقرة التي تخص مهارات و قدرات و معارف متخصصة تتضمن الالتزام بالقوانين و الاجراءات القانونية المدنية و الجنائية (ذات العلاقة بإجراء المقابلات) حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.937 و بانحراف معياري 0.981 ، و هذا يؤكد رأي مفردات عينة الدراسة على أولوية الالتزام بالقوانين و الإجراءات القانونية المدنية و الجنائية عند استخدام المقابلات حتى لا يتم رفض المعلومات التي تم التوصل اليها من خلال هذه المقابلات عند تقديمها للجهات و السلطات المختصة كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها على حدة.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الجدول رقم (11) يوضح نتائج التحليل الاحصائي و اختبار T للفرضية الرئيسية الأولى و التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي " و ذلك كما يلي:

جدول رقم (11) : نتائج التحليل الاحصائي الوصفي و اختبار T لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	مستوى الاهمية
	إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي	3.879	0.621	8.005	0.000	كبير

يوضح الجدول رقم (11) نتائج التحليل الاحصائي لإمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الغش حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.879 و بانحراف معياري 0.621 ، و بذلك يمكن القول انه يمكن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الغش، كما اشارت نتائج اختبار (T) الى رفض الفرضية الرئيسية العدمية الاولى التي تنص على " لا يمكن استخدام تقنية المراقبة للمساعدة في

مكافحة الفساد المالي " لان مستوى الدلالة الإحصائية (sig) اقل من 0.05 للفرضية ككل أو لفقراتها على حدة.

ثانيا تحليل البيانات واختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة الزاوية " ، و من أجل اختبارها باستخدام تحليل التباين الأحادي فإنه يشترط أن يكون توزيع المتغير التابع طبيعيا و أن يكون تباين المتغير التابع متساوي لكل مجموعة من مفردات العينة و أن تكون مفردات العينة عشوائية، و لذلك سيتم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي و اختبار تجانس التباين على متغيرات الفرضية الثانية للتأكد من توافر الشروط السابقة ثم اجراء تحليل التباين الأحادي.

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الفرضية الثانية

للتأكد من أن توزيع المتغيرات الخاصة بالفرضية الثانية التي تنص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة الزاوية " ، هو توزيع طبيعي و حيث ان عدد مفردات كل مجموعة في العينة يقل عن 50 مفردة تم استخدام اختبار شايبرو ويلك (Shapiro-Wilk) كما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (12) : نتائج اختبار شايبرو ويلك (Shapiro-Wilk)

العمل الحالي	قيمة Statistic	درجات الحرية df	قيمة الدلالة Sig.
الجامعة	0.934	72	0.207
مكتب قانوني	0.923	8	0.463
شركة أو مؤسسة	0.909	29	0.272

يمكن القول أن متغيرات الفرضية الثانية تتبع التوزيع الطبيعي اذا كانت قيمة الدلالة (sig) في كل مجموعة اكبر من 0.05 ، و وفقا لما ورد في الجدول رقم (12) فان هذه المتغيرات موزعة توزيع طبيعي في كل المجموعات لان قيمة الدلالة (sig) أكبر من $\alpha = 0.05$.

اختبار تجانس التباين

تم اجراء اختبار تجانس التباين Test of Homogeneity of Variances للتأكد من أن تباين المجموعات متساوية ، و يكون تباين المجموعات متساوية اذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

جدول رقم (13) : نتائج اختبار تجانس التباين (Test of Homogeneity of Variances)

Levene Statistic	درجات الحرية 1	درجات الحرية 2	الدلالة الإحصائية sig
1.748	2	61	0.192

من الجدول رقم (13) يظهر أن تباين المجموعات متساوية ، حيث أن قيمة sig تساوي 0.192 و هي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

تحليل التباين الأحادي

تم استخدام تحليل التباين للتأكد من تجانس مجتمع الدراسة و عدم وجود أي اختلافات جوهرية في استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة الزاوية و اختبار الفرضية الثانية التي تنص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة الزاوية "

جدول رقم (14) : نتائج تحليل التباين الاحادي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية Sig.
بين المجموعات	1.373	2	0.686	1.879	0.171
داخل المجموعات	10.597	61	0.365		

يظهر الجدول رقم (14) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية على مستوى اقل من $\alpha = 0.05$ حيث كانت قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 0.136 و هي اكبر من 0.05 و بذلك نقبل الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية للمساعدة في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الاكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين الليبيين بمدينة الزاوية.

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة لمحة عن المحاسبة الجنائية و الفساد المالي و أهم تقنياتها المستخدمة في مكافحة الفساد المالي و فيما يلي عرض لأهم ما تم التوصل من نتائج:-

1. تبين الدراسة أهمية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الأكاديميين و المحاسبين و مراجعي الحسابات القانونيين محل الدراسة.
2. تغطي تقنيات المحاسبة الجنائية مجموعة من المهارات و القدرات و المعارف المتخصصة الحديثة التي لها دور فعال في مكافحة الفساد المالي.
3. لم يعد التعليم المحاسبي الحديث يقتصر على العلوم المعروفة و السائدة بل أصبح يشمل علوم الاجتماع و العلوم النفسية و القانونية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و غيرها من العلوم التي يمكن الاستفادة منها في مجال مكافحة الفساد المالي.
4. إن تطبيق المحاسبة الجنائية أصبح مطلباً هاماً في جميع الدول خصوصاً مع زيادة انتشار الفساد المالي، وما لهما من أثر سلبي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، بالإضافة إلى استنزاف الكثير من الموارد و الإمكانات البشرية و الاقتصادية .

و من خلال المناقشة و النتائج في هذه الدراسة يمكن عرض بعض التوصيات و ذلك على النحو الآتي:

1. العمل على تعليم المحاسبة الجنائية لما تحقّقه من مزايا متعددة في مجال مكافحة الغش و الفساد المالي و ذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات التعليمية في مجال المحاسبة و المراجعة من خلال اضافة مواد تتعلق بالمحاسبة الجنائية ضمن المناهج الدراسية لأقسام المحاسبة و المراجعة او فتح اقسام جديدة لها في مؤسسات التعليم الجامعي و العالي.
2. الدعم المادي لتطبيق المحاسبة الجنائية في الدول العربية من الجهات ذات العلاقة مثل: ديوان المحاسبة - وزارة التعليم العالي - نقابة المحاسبين كجزء من مسؤوليتهم في مكافحة الفساد ويتم ذلك كما يلي:-

- أ- قيام ديوان المحاسبة بتصميم برامج تأهيل علمية و عملية في مجالات المحاسبة الجنائية للمراجعين التابعين له، و ذلك لضمان أداءهم لمهامهم بشكل ناجح و فعال.
- ب- قيام منظمي مهنة المحاسبة و الذين تمثلهم نقابة المحاسبين بتأسيس لجان لتطوير القواعد المهنية المحاسبية لتشمل المحاسبة الجنائية، و وضع أسس منح شهادة مهنية تمكن مراجع الحسابات من مزاوله مهنة المحاسب الجنائي بالتعاون مع الجمعيات و المنظمات المهنية العالمية التي لها خبرة في هذا المجال مثل جمعية محققى الغش القانونيين (ACFE) و جمعية اختصاصي الغش القانونيين (ACFS) .
3. التوسع في الدراسة و البحث في مجال المحاسبة الجنائية لوضع حلول و مقترحات أكثر دقة و ملائمة و للتعريف أكثر بهذا المجال و الاستفادة منه.

المراجع

1. الشمري، هاشم ، ايثار الفتلي، (2011)، *الفساد الاداري و المالي واثاره الاقتصادي والاجتماعية*، عمان، الاردن، دار اليازوري، الطبعة الاولى، ص 23 .
2. قمبر، جميلة سعيد، (2014)، قياس مدى ادراك أهمية المحاسبة الجنائية و ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، *مجلة الجامعة، كلية الزاوية*، المجلد الاول، العدد 16، ص213-242.
3. كريم، عبد الحفيظ محمد ، عبد الرزاق حسين الطاهر، (2005)، *المحاسبة و المراجعة الجنائية* كمجال جديد في مهنة المحاسبة، *مجلة دراسات في المال و الاعمال*، كلية المحاسبة غريان، العدد 7، ص126-162.
4. مفهوم الفساد: أسبابه - نتائجه - سبل علاجه، بدون سنة نشر .
Available At : www.unpon.un.org
5. Albrecht , W. Steven & Chad O. Albrecht ,(2003), *Fraud Examination & Prevention* , Mason , OH: Thomson South – Western.
6. Golden , Thomas W. , Steven L. Skalak And Mona M. Clayton , (2006), *A Guide To Forensic Accounting Investigation* , New Jersey : John Wiley & Sons , Inc.
7. Hopwood, William S. , Jay J. Leiner And George R. Young,(2008), *Forensic Accounting* , New York : McGraw-Hill.
8. KPMG Forensic ,(2014), *Fraud Risk Management Developing A Strategy For Prevention Detection And Response* , KPMG.
Available At : www.kpmg.com .
9. Kenneth,O'Flaherty, (2005), *Fraud Detection Through Data Minig* , The National Underwriter Company.
Available At : www.highbeam.com.
10. Metha, G. S. & Marthur T. ,(2007), Preventing Financial Fraud Through Forensic Accounting,*Journal Of The Institute Of Chartered Accountants Of India* , Vol 55, No 10, PP 1575-1580.

11. National Institute Of Justice ,(2007), *Special Report : Education and Training in Fraud and Forensic Accounting – A Guide for Education Institutions* , Stakeholder Organization Faculty and Students .

التحسين المستمر وفق نماذج المقارنات المرجعية كمدخل للإرتقاء بمؤشرات الأداء البيئي (الأخذ
بمعايير الأداء العالمية كنموذج مرجعي لتحسين الأداء البيئي لمنظمات الأعمال)

**Continuous improvement in reference comparison models as an input to improve
environmental performance indicators (introducing global performance standards as
a benchmark for improving the environmental performance of business
organizations)**

د. فارس طلوش ، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (03/ 10/ 2017)، تاريخ التقييم: (18/ 11/ 2017)، تاريخ القبول: (22/ 11/ 2017)

Abstract

his paper aims to highlight the role of continuous assessment of environmental performance, leading to continuous improvement in environmental aspects, by taking the leading global experiences in this field, which are reference models, where many countries have sought to develop comprehensive programs to preserve the environment, but this did not achieve the desired, and to achieve optimal conditions for ecosystems and a clean environment for doing business and fulfilling their requirements of achieving a competitive advantage, which is required in the Algerian reality to improve the environmental situation without relying on the pattern of re-engineering, which proved its failure despite the time it requires and large capital.

key words:

Performance Environmental-
continuous improvement-quantitative
indicators.

المخلص

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور التقييم المستمر للأداء البيئي بما يؤدي إلى التحسين المستمر في الجوانب البيئية، وهذا بالأخذ من التجارب العالمية الرائدة في ذلك والتي تعد نماذج مرجعية، حيث سعت وتسعى العديد من الدول إلى وضع برامج شاملة للحفاظ على البيئة غير أن ذلك لم يحقق المبتغى، فالأخذ بنموذج التقييم المرحلي وتحقيق التحسين المتوافق مع ذلك أثبتت فعاليته بما إنعكس وينعكس على ظروف معيشة المواطنين وعلى تحقيق ظروف مثلى للأنظمة الإيكولوجية، وبيئة نظيفة لممارسة الأعمال وما تحققه متطلباتها من تحقيق ميزة تنافسية، وهو المطلوب الأخذ به في الواقع الجزائري للإرتقاء بالوضع البيئي دون الإعتماد على نمط إعادة الهندسة التي أثبتت فشلها رغم ما تتطلبه من وقت كبير ورؤوس أموال ضخمة.

الكلمات المفتاحية: الأداء البيئي - التحسين المستمر - المؤشرات الكمية.

مقدمة:

يعتبر الحديث عن الأداء البيئي من المواضيع التي عرفت نقاشاً واسعاً خاصة في السنوات الخمسة عشرة الماضية، فتحسين الأداء البيئي يعتبر اليوم لب الاهتمام للعديد من البحوث النظرية والتجريبية بغية الحد من التضارب وتحقيق الإنسجام في الكيفية المثلى للحفاظ على البيئة، من أجل ذلك تجلت العديد من التقاطعات بين الإقتصاديين والمهتمين بالشأن البيئي، خاصة ما تعلق بالأخذ ببعض الأنماط والنظريات الاقتصادية في سبيل تحسين وضع البيئة، والتي نذكر منها أساليب تقييم الأداء وطرق بلوغ الأهداف بأفضل النماذج المتاحة، ومن الأنماط الإقتصادية المتوافقة مع مطلب الحماية المثلى للبيئة نذكر أسلوب التحسين المستمر الذي يعد نمط عالمي صادر عن هيئات دولية، تتجلى آلية العمل وفقه بالقيام بتقييم ذاتي من فروع هذه الهيئات العالمية والتي لكل واحد منها إهتمام يخص الحفاظ على البيئة، وكذلك من خلال التقارير المقدمة من طرف الدول التي يتم التأكد من صحتها من خلال التدقيق في المخاطر المتحققة بكل بلد، كما تستخدم اليوم تكنولوجيا الإعلام والإتصال خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، والتي أثبتت نجاعتها، أين تقوم هذه الهيئات العالمية بتقديم إستبيانات تستهدف شرائح مختلفة مهتمة بالشأن البيئي، من أجل الحصول على تفاصيل مستمدة من واقعهم.

إن تحسين الأداء البيئي وفق هذا أسلوب التحسين المستمر يكون من طرف هيئات متخصصة بالتعاون مع جامعات عالمية، فآليته تتجلى في إجراء تقييم عالمي لمجالات محددة لجميع الدول، لتكون هناك مقارنة بينها وفق معامل القاسم المشترك الأصغر، ليتم وضع ترتيب عالمي يعد مجال للتنافس الدولي فيما يخص الحفاظ على البيئة، الأمر الذي سينعكس على تنافسية هذه الدول وعلى الحفاظ على البيئة.

ضمن هذا الطرح يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يساهم تقييم معايير الأداء البيئي في تحقيق تحسين مستمر للأوضاع البيئية؟
 - ولإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:
 - ما مضمون معايير الأداء البيئي المستهدفة من التحسين لبلوغ ما هو مقبول؟
 - ماهي آلية التحسين المستمر التي تستهدف الأداء البيئي بشكل عام؟
 - ماهي مختلف التقييمات العالمية للأداء البيئي التي تخضع للتحسين المستمر لبلوغ الريادة؟
- إنطلاقاً من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرعت عنها، يمكن عرض الفرضيات التالية:

- يعتبر تقييم الأداء البيئي من أهم السبل المتاحة حالياً لتحسين الأوضاع البيئية.
- يعتبر نموذج التحسين المستمر من المناهج الرائدة للإرتقاء بالممارسات المتوافقة مع حماية البيئة.
- تعتبر النماذج المرجعية التي لقيت القبول من هيئات عالمية توجه أثبت فعاليتها في تحسين الأداء البيئي في العديد من الدول.

-أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إستعراض أهم التقييمات العالمية الدورية لبعض الدول الرائدة وكذلك التي عرفت إنتكاس فيما يخص حماية البيئة، للأخذ بالمسارات الرائدة كمنهج للتحسين المستمر للأداء البيئي، حيث يعد منهج التحسين المستمر اليوم مسار ناجح لخلق تنافس فيما يخص السعي للإرتقاء بالأداء البيئي، بما ينعكس على الصورة العامة للبلد وعالم ومنظمات أعماله.

-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز كيفية التحسين المستمر للأداء البيئي من خلال إستعراض مقارنات مرجعية لدول مهتمة بهذا الشأن، والتي تقوم بنشر تقييمات دورية لذلك من خلال عرض نقاط مرصودة لأثر نشاطات معينة على البيئة تمنح على أساسها ترتيب عالمي، يتم من خلالها إبراز الوضع العام للأداء البيئي، ليتم القيام بعد ذلك بعمليات تحسين مستمر بغية البلوغ إلى درجة مقبولة، تنعكس على تقبلها عالمياً فيما يخص الحفاظ على البيئة، حيث يعد ذلك حالياً جانب من جوانب الحصول على ميزة تنافسية في عالم أعمالها.

1-المفاهيم المحددة لمعايير الأداء البيئي وفوائده بالنسبة لتحسين أوضاعها: تعد معايير الأداء البيئي وسيلة للقياس الكمي والعددي للوضع البيئي للبلد، كما تشير أيضاً إلى الأداة التي توفر معلومات حول التقدم المحرز في الأعمال البيئية، حيث تتجلى أهم المضامين التي تركز عليها المعايير البيئية في:

- القياس السنوي لإستهلاك الماء والمواد الأولية مقارنة مع الأهداف المسطرة.
- عدد الأهداف البيئية المتحققة خاصة تلك التي تمت صيانتها وتحسينها، مقارنة مع عدد معين من الأهداف المسطرة.

- تطور كميات النفايات المتحققة من النشاطات الاقتصادية والإستهلاكية.

ضمن منظور آخر تشير معايير الأداء البيئي إلى الإجراءات التنظيمية والأهداف المتحققة مقارنة بالأداء في الماضي، كما عرفته المنظمة العالمية للتقييس بأنه المعلومات المقدمة والتي تعكس ما تم تحقيقه فيما يخص الجوانب البيئية.

حيث تتجلى أهداف القيام بتقييم الأداء البيئي خاصة من طرف منظمات الأعمال، مثلما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(1) الأهداف العامة والخاصة من تقييم الأداء البيئي:

المستهدف من التقييم	الأهداف المتوقعة
داخليا	- تقديم للقيادة نظرة العامة حول الوضعية البيئية للمنظمة خاصة ما تعلق بالتكاليف البيئية ومستوى التلائم مع القوانين البيئية والإجراءات المتخذة. - إعطاء صورة للقيادة بغية وضع الأولوية الإستراتيجية في معالجة الإختلالات. - إتاحة القدرة للمقارنة مع منظمات تنشط في نفس مجال النشاط. - عرض مستمر للمؤشرات عامة عن التأثير البيئي (إستهلاك الماء والموارد، إنتاج النفايات). - التوعية بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية. - تبرير الأساليب الجديدة في العمل.
خارجيا	
للجهات الحكومية	- عرض صورة عن الإلتزامات القانونية للمنظمة.
المؤسسات المالية الوسيطة.	- عرض شامل للجهود البيئية للمنظمة وخاصة عن كيفية الحد من المخاطر. - عرض إلتزام المنظمة فيما يخص الإجراءات البيئية.
للمتعاملين	- عرض فيما يخص الجهود البيئية للمنظمة من خلال معلومات شفافة، مفهومة وحقيقية. - عرض مجهودات المنظمة في مجال الإدارة البيئية.

Source: www.ISO.org, consulte le 17/07/2017.

فمؤشرات الأداء البيئي تعد مرآة للوضع والجهود المبذولة للإرتقاء بالوضع البيئي، تجاه كافة أصحاب المصلحة.

حيث عرفت الأدبيات المتخصصة في حماية البيئة العديد من مضامين المؤشرات والتي تعد في الوقت نفسه لوحات قيادة، غير أن العديد منها أثبتت حجبها للواقع الحقيقي لمنظمات الأعمال، كون تقييم الأداء البيئي يستغرق وقتاً طويلاً خاصة عند جمع ومعالجة البيانات والاتصالات، ما أدى بمنظمات دولية ومن ذلك المنظمة العالمية للتقييس إلى وضع أسس عامة لمعايير الأداء البيئي، والمتجلية في ثلاثة مؤشرات المتجلية في، **Benchmarking national environmental stewardship** (2005):

- **مؤشرات الأداء الإداري**: يوفر هذه النمط من المؤشرات معلومات عن الجهود المبذولة من قبل الإدارة، للتأثير على الأداء البيئي، حيث تتجلى أهم عناصر هذه المؤشر في (Eddy Bauraing et les autres, 2000, p08):

- المؤشرات المتعلقة بتنفيذ البرامج والسياسات: تقيس هذه المؤشرات عدد الأهداف التي تحققت وعدد المبادرات التي تم ويتم تنفيذها لمنع التلوث.

- المؤشرات المتعلقة بالإمتثال: تقيس كل من درجة الإمتثال والوقت المستغرق للحد وتصحيح الحوادث البيئية وقيمة الغرامات والعقوبات المترتبة عن ذلك.

- المؤشرات المرتبطة بالأداء المالي: تقيس التكاليف المتصلة بالجوانب البيئية للمنتجات والعمليات وكذلك العائد من الإستثمار للمشاريع الموجهة لتحسين وضع البيئة، والإيرادات المالية المتحققة من جراء الحد من إستخدام الموارد والوقاية من التلوث وإعادة تدوير النفايات.

- المؤشرات المرتبطة بالعلاقة بين أفراد المجتمع: تقيس عدد الإستفسارات والملاحظات المتعلقة بالقضايا البيئية ومختلف المواقع التي لها علاقة بها.

- **مؤشرات الأداء التشغيلي**: توفر هذه المؤشرات معلومات عن الأداء البيئي ذو الصلة بعمليات الإنتاج، حيث تخص هذه المؤشرات قياس الصادر والوارد من إستهلاك المواد الأولية والإنبعاثات، والتي تتجلى أهمها في:

- المؤشرات المتعلقة بالمواد: كمية الموارد والمياه المستخدمة لكل وحدة من المنتج.

- مؤشرات الطاقة والتي تقيس الطاقة المستخدمة سنويا لإنتاج منتج أو لخدمة عميل.
- مؤشرات الخدمات المفيدة ككمية المنظفات المستخدمة في عمليات التنظيف.
- مؤشرات المرافق المادية والمعدات: تقيس المعدل السنوي لحالات الطوارئ والمساحات المخصصة للتصنيع والتخزين وحفظ الوقود والمواد الخطيرة.
- مؤشرات الإمداد وخدمات التوصيل: تقيس سلسلة الإمداد المخصصة لكل وسيلة نقل والوقود الأحفوري الذي تستهلكه، والإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون.
- مؤشرات المنتجات: تقيس نسبة المنتجات المعيبة، ونسبة المنتجات الجديدة في السوق، وكذلك نسبة تدنية المواد الخطرة التي تحتويها.
- **مؤشرات الظروف البيئية:** مؤشرات توفر معلومات عن الظروف البيئية المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية، والتي تساعد على فهم تأثير النشاطات الاقتصادية على البيئة بشكل أفضل، من خلال التعرض إلى (Les indicateurs de qualité environnementale des zones d'activités, 2002, p03)
- تركيز ملوثات معينة في الهواء والتي تقاس على نطاق نقاط مراقبة معينة.
- المتوسط المرجح لمتوسط التلوث الضوضائي في محيط مرفق النشاط.
- تركيز الأكسجين في المياه المعرضة للتلوث.
- تركيز الملوثات في سطح التربة بشكل عام وفي المناطق المحيطة بالمرافق الصناعية.
- مستوى الرصاص في الدم عند السكان المحليين.
- ومن أجل تحقيق فعالية لهذه المؤشرات فيجب أن تتصف بالخصائص التالية:
- الموثوقية والتمثيل: يجب أن تستند المؤشرات على قاعدة بيانات متاحة بكل سهولة، والتي تحتوي على معلومات دقيقة وقابلة للتحقق والمقارنة مع بيانات تم جمعها من مراجع قطاعية وتنظيمية وتاريخية.
- الأهمية والاتساق: القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف، بالتعرض إلى الأنشطة التي يكون لها تأثير كبير على البيئة والجهود والأهداف المبذولة للحد من التأثيرات السلبية.

- سهولة الفهم: فالمؤشر عبارة عن أداة إتصال يجب أن يكون مفهوم من قبل الجمهور المعني، من أجل ذلك فمن المستحسن إستخدام وحدات مشتركة في تقييم التدابير الموضوعة، لتسهيل عملية المقارنة والتي تخص قطاعات متجانسة.

- السهولة في الإعداد: فالمطلوب في تنفيذ مؤشرات الأداء البيئي إحصاء جميع البيانات المتاحة من أجل تقليل الجهود والتكاليف، ومن أجل الحصول على معلومات إضافية عند القيام بقياس جديد.

حيث تتوقف آلية عمل هذه المؤشرات على أربعة مؤشرات فرعية، المتجلية في المؤشرات الفيزيائية (كمية الطاقة المستهلكة، كمية النفايات المتحققة)، المؤشرات المالية (الإستثمارات في مجال حماية البيئة، الضرائب على جوانب التقصير)، المؤشرات الرقمية (عدد الشكاوي والمجالات الإعلامية لعرض الجهود...)، المؤشرات النوعية (رضا المواطنين على الإجراءات البيئية المتخذة من طرف المنظمة...).

وفق توجه عام فمن المستحسن العمل على عدد محدود من المؤشرات لضمان الرصد المنتظم وللحفاظ على إتساقها مع مرور الوقت (رصد تطور المؤشر)، بالأخذ ببعض المؤشرات العامة تم يتم تدعيمها ببعض المؤشرات المحددة لتوجه معين لخط إنتاج معين، وفيما يخص القواعد المنهجية لتحقيق مؤشر مقبول، فنتجلى في الآتي (Eddy Bouraing,2000,p04):

- تحديد المراد تقييمه وما يتطلبه من تقييم.
- تحديد الجوانب البيئية الهامة.
- تحديد وجمع البيانات المتاحة.
- إختيار المؤشرات.
- خفض البيانات وتقسيم المعلومات ومقارنتها مع معايير.
- وضع التقرير.

بالنسبة لعرض البيانات المكونة للمؤشر فتكون من خلال نظام التقارير، وهو الإبلاغ وتقديم معلومات دورية وتقديم عرض تحليلي لمختلف الأنشطة في البيئة والنتائج المترتبة عن المنظمة، والجدول التالي يوضح أهم المضامين التي يجب ان يحتويها التقرير الخاص بالمؤشرات البيئية في منظمات الأعمال.

جدول(2) أهم المضامين التي يجب أن يحتويها التقرير:

الجهة المستهدفة	مضمون وشكل التقرير المقترح

الموظفين	لوحة تحكم في مكان العمل تحتوي على مؤشرات تشغيلية محددة لكل خط إنتاج توضع في الأماكن العامة التي يرتادها جميع الموظفين مثل الكافيتيريا.
الإدارة التشغيلية	تقرير موجز منتظم عن سير العمل عبر شبكة الأنترنت أو على الورق.
الإدارة العليا	لوحة تحكم ورسوم بيانية تعطي صورة شاملة عن الوضع البيئي للمنظمة.
الجمهور الخارجي	وثيقة مطبوعة بعنوان التقارير البيئية والتصريحات.

Source: Eddy Bouraing, les indicateurs de performances environnementales, université de Luxembourg, 2000,p04.

فالتقرير يجب أن يحتوي على معلومات تخص الموظفين، الإدارة التشغيلية والإدارة العليا والجمهور المستهدف، ومختلف الجهود المعروضة تجاههم فيما يخص الحفاظ على البيئة والتي تهدف إلى التحسين المستمر للوضع البيئية.

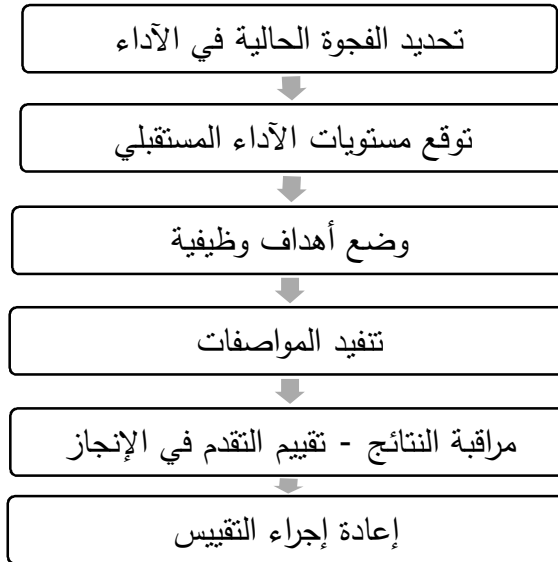
2- أهم المفاهيم المحددة للتحسين المستمر ومنهجية تطبيقه: سعت العديد من الدول في السنوات الأخيرة ومنظمات أعمالها إلى الأخذ بالعديد من المعايير للتقييم، ومنه الإرتقاء بالآداء بشكل عام والآداء البيئي بشكل خاص غير أنها تواجه مشكلة تشخيص الآداء الأنسب لذلك، من أجل ذلك تعد طريقة التحسين المستمر من أحسن الطرق لبلوغ ذلك، والتي تشير إلى القيام بإجراءات تحسينية وإصلاحات بصورة تدريجية لتحقيق تغيير نحو الأفضل، حيث يعرف بأنه عملية إحداث تحسينات على المدى القصير في مفردات صغيرة متكررة الحدوث إلى غاية إحداث تغييرات أساسية كبيرة على المدى البعيد، فالتحسينات المستمرة تستند على العديد من التغييرات الصغيرة بدلا من التغييرات الجذرية التي يمكن أن تؤدي إلى إعادة الهندسة.

كما يعرف كذلك بأنه الجهود المتواصلة لتحسين المنتجات والعمليات بهدف إدخال تحسينات صغيرة على فترات منتظمة، أما معهد شارتيت لإدارة الجودة فيعرفه بأنه "فعل ما هو الأفضل ودائما الأفضل". (www.wikipedia.org, 21/08/2017)

فالتحسين المستمر يتحقق من خلال ثلاثة عناصر رئيسية وهي تحقيق ردة الفعل، والتحلي بالكفاءة في الحد والقضاء على العمليات غير المثلى، وتحقيق التطور من خلال عمليات صغرى بدلا من عمليات عملاقة تتطلب وقت (مهند عبد الرحمن، رشا عدنان أحمد، 2013، ص213).

حيث عرف مصطلح التحسين المستمر إستخداما واسعا في أنظمة حماية البيئة، والذي يشير إلى سلسلة متواصلة من التحسينات الصغيرة التي تمتد إلى كونها كبيرة من خلال إبتكارات من جميع الأحجام، للحد من الآثار السلبية للمنتجات والأنشطة على البيئة، فالهدف من التحسين المستمر هو الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في إستغلال البيئة، ويتحقق ذلك بفعالية وبأقل وقت ممكن بإستخدام تقنية المقارنات المرجعية التي تمكن من الحصول على أفضل التطبيقات والممارسات بما ينعكس على تحقيق أداء أفضل يعد جوهر التحسين المستمر، كما تشير إلى ملاحظة أهم المنافسين والسعي لتجاوزهم والتميز عنهم والتفوق عنهم إستندا لعوامل نجاح محددة، والشكل التالي يبين المنهجية المتبعة للقيام بالتحسين المستمر.

شكل(1) يبين منهجية القيام بالتحسين المستمر:



Source : <http://www.operaepartners.fr>, consulte le 15/08/2017.

أما منهجية التحسين المستمر فيما يخص التحسين البيئي فتتجلى في الخطوات التالية
:(www.operaepartners.fr15/08/2017)

- تحديد الرهانات الحالية والممارسات غير متوافقة معها.
 - التفكير في كيفية عمل الأحسن، بدلا من التفكير لماذا لم يتم القيام على أكمل وجه.
 - أخذ ردود الفعل من البيئة المحيطة.
 - القيام بالتحسين بصفة بطيئة وحسنة كمبدأ بديل عن التحسين السريع.
 - العمل على إيجاد الحلول بتكلفة تساوي الصفر.
 - مواصلة البحث عن أفكار تصب في حل موضوع المشكلة.
 - الأخذ بمبدأ أن التحسين لا نهاية له.
- والتحسين المطلوب ضمن توجه الحفاظ على البيئة، ووفق آراء متخصصين يكون من خلال الإعتدال على مقارنات مرجعية، التي تكون مصدرها الجامعات والمعاهد المتخصصة في الشأن البيئي، والهيئات العالمية المتخصصة في هذا التوجه.

3- دور التقييم العالمي للآداء البيئي في التحسين المستمر لوضعية البيئة: تتحقق عملية التحسين من خلال قياس الآداء البيئي على المستوى الدولي والذي يكون ضمن مجموعتين، الأولى تهتم بالصحة البيئية من خلال دراسة الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، والثانية بحماية النظم البيئية (الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي، المناخ والطاقة)، حيث يتم تقييم هذه القضايا في شكل أوزان وفقا للأهمية إستنادا على مؤشرات فرعية تزيد عن العشرين، وبالنسبة لتحصيل البيانات فتكون من خلال التقارير الصادرة على مستوى كل بلد، ومن التقارير الصادرة من منظمات دولية كالمنظمة العالمية للصحة، وكذلك من تقارير مؤشر الحياة الأفضل، مؤشر صحة المحيطات الذي يقيس حالة النظم الإيكولوجية البحرية، مؤشر الآثار البيئية والذي يقيس مقدار المساحة البرية والبحرية ولستعابها للنفايات والموارد التي يستهلكها البشر، ومؤشر التنمية البشرية والذي يركز على ثلاثة عناصر هي الحياة الصحية، الوصول إلى التعليم والمعرفة، والحصول على مستوى لائق من المعيشة، وكذلك مؤشر التنافسية العالمية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس إقتصاد 144 دولة ووضعية البيئة فيها.

يتم التحسين بعد تحويل قاعدة البيانات الخام إلى مؤشرات أداء موحدة قابلة للمقارنة، والمنهجية المتبعة في الإعداد وتحقيق ذلك هي "القرب من الهدف" الذي يقيم مدى قرب بلد معين من تحقيق الهدف الذي يتم تحديده، والمحدد بمعايير عالية للأداء صادرة من هيئات أو وطنية أو من خلال

عتبات علمية معمول بها، فعلى سبيل المثال يتم تحديد معايير للأداء الحسن للمناطق المحمية من خلال أهداف السياسة الدولية التي وضعتها إتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، فالتقييم يكون من خلال 9 مؤشرات عامة و 20 مؤشر خاص، تحتوي على مقاييس من 0-100، فالصفر يمثل القيمة الأبعد من الهدف (القيمة الأسوأ) و 100 القيمة الأقرب للهدف (أفضل قيمة)، والجدول التالي يبين مثال لمقياس الأداء البيئي لماليزيا والتي عرفت إنحدارا في أدائها البيئي، أين إحتلت المرتبة 63 بعدما كانت في المرتبة 51، مع إبراز معامل للتغير الإيجابي أو السلبي، وهذا خلال سنتي 2014 و 2016.

جدول (3) الأداء البيئي لماليزيا ما بين سنة 2014-2016:

مقدار التغير	2016		2014		
	النقاط المتحصل عليها	المرتبة عالميا	النقاط المتحصل عليها	المرتبة عالميا	
	74.23	63			الصحة العامة
- 12	86.74	42	59.31	51	- الآثار على الصحة العامة.
- 8	86.74	42	95.38	34	- التعرض للمخاطر البيئية
					جودة الهواء
8+	74.68	117	90.54	55	- تلوث الهواء
	65.25	133			- مستوى التعرض لغاز ثاني أكسيد أكسيد النيتروجين
	76.81	110			- مستوى التعرض ل PM 2.5
	95.33	54	96.08		- جودة الهواء المنزلي
	55.03	155	75.54	121	- تلوث الهواء المتجاوز
- 2	91.22	47	77.21	45	المياه ومياه الصرف الصحي
13	93.20	42	62.49	55	- الصرف الصحي غير آمن.

18-	89.25	59	91.94	41	- جودة مياه الشرب.
38+	77.16	56	8.64	94	حيوية النظام البيئي - معالجة مياه الصرف
18-	48.33 64.01 1.03	142 131 140	57.68	124	المحافظة على الفلاحة كفاءة إستخدام النيتروجين توازن النيتروجين
11+	0	118	1.68	129	المحافظة على الغابات فقدان الغطاء الغابي
30+	53.48	53	21.50	18	المحافظة على الثروة المائية
23-	90.85	45	93.97	22	المحافظة على التنوع البيولوجي
32-	100	33	100	1	- المناطق المحمية وطنيا
32-	100	33	100	1	- المناطق المحمية دوليا
	89.42	52			- حماية الأنواع الوطنية
	89.42	62			- حماية الأنواع الدولية
14-	75.46	75			- المناطق المحمية بحريا
6+	58.95	89	40.24	95	المحافظة على المناخ والإعتماد على مصادر الطاقة غير ملوثة
13+	100	53	99	66	- الحصول على الكهرباء
60-	57.47	161	31.68	100	- إنبعاثات CO ₂ لكل كيلو واط
13+	65.45	87	37.59	100	- إتجاه كثافة الكربون
12	74.23	63	59.31	51	النتيجة العامة

Source: malaysia's performance in environmental performance index, released on saturday, 23rd january 2016, p04-05.

على ضوء تلك النتائج، وضعت الحكومة الماليزية العديد من الإستراتيجية لتحسين الأداء البيئي وفق التقارير المقدمة، وذلك وفق المنهجية المبينة في الجدول التالي والمعتمدة عالمياً، بما إنعكس وينعكس على صورتها مستقبلياً كقابلة إقتصادية وسياحية.

الجدول (4) منهجية عملية التحسين التي تخص الأداء البيئي:

المرحلة	الوسائل
المرحلة الأولى (تقييم الأداء)	
- تحديد العوامل المؤثرة	- تقسيم مسارات النشاطات لتسهيل التقييم. - جرد القوانين واللوائح التنظيمية.
- تحديد المؤشرات التنظيمية داخلياً	- تحديد من هم أصحاب المصلحة ذوي الأولوية ولحاجاتهم والعوامل ذات التأثير الكبير. - تصنيف المؤشرات.
- عرض لوحات القيادة الشاملة	- البناء: الإستناد إلى معايير عوامل التأثير والقيم المرجعية. - عرض شامل لعوامل التأثير.
المرحلة الثانية (الإستغلال الداخلي لنتائج التقييم)	
- البحث عن أسباب الإنحرافات. - الإقتراحات. - إختيار عمليات للتصحيح.	- دليل شامل للعمليات. - تقييم العمليات.
المرحلة الثالثة (الإستغلال الخارجي لنتائج التقييم)	
- عمليات الإتصال الخارجي	- تنظيم مؤشرات للإجابة عن متطلبات أصحاب المصلحة.
المرحلة الرابعة (إستدامة المنهج البيئي)	
- بناء مشروع بيئي. - متابعة إقامة نظام للإدارة البيئية	- إضفاء الطابع الرسمي لمشروع التحسين. - إجراء تقييم الخطوات.

Source: <http://www.v1.agora21.org/enterprise/>

وبالنسبة لمبادئ إختيار البيانات فتكون

حسب (www.agora21.org/entreprise/,14/04/08/2017):

- الأهمية: الأخذ بعين الإعتبار المعلومات التي تخص قضايا بيئية مختارة حسب طبيعة البلد، الذي يقع تحت مجموعة خاصة من الظروف.
- توجيه الأداء: يجب أن تحتوي على بيانات تجريبية لظروف مثيرة للقلق مقارنة بأفضل بيانات محيطه.
- إستشهاد الأقران: يجب أن تتضمن البيانات إستعراض للأقران، خاصة تلك الصادرة من الأمم المتحدة أو غيرها من المؤسسات المسؤولة عن جمع البيانات.
- جودة البيانات: يجب أن تمثل البيانات أفضل مقياس متاح، حيث يجب قياسها وتلقيحها باستمرار عبر الزمن مع السعي لبذل جهود مستمرة لمواصلة القياس في المستقبل.
- فالأخذ بعين الإعتبار العناصر السابقة فيما يتعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في البيانات، سيساعد ذلك على التقييم الأفضل بما سيساهم في التحسين الأفضل.
- بالإشارة إلى الحالة الماليزية فالحالة الجزائرية تعد أكثر تعقيدا أين تعاني بشكل واضح وكبير إنتاكاكات متتالية في آدائها البيئي، فمؤشرات البيئية تعكس واقع غير صحي، رغم تحسن مؤشرها البيئي العام من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016، فبعدما كانت تحتل المرتبة 92 سنة 2014 إنتقلت إلى المرتبة 83، ما يعكس بعض جوانب التحسين ضمن المؤشرات التسعة التي يتم من خلالها التقييم العام للأداء البيئي، غير أن ذلك يبقى غير كافي، كون الجزائر تقع ضمن المنطقة المضطربة بيئيا، ما يؤثر على سمعتها بشكل عام، والجدول التالي يبين مقدار التحسين المتحقق بين سنتي 2014 و2016 جراء عمليات التحسين المتبعة:

الجدول (5) جوانب عمليات تحسين الأداء البيئي ضمن الوضع الجزائري:

2016		2014		
المرتبة	قيمة التقييط	المرتبة	قيمة التقييط	مقدار التغير

8-	100	67.06	92	50.08	التأثيرات على صحة الإنسان
51	48	89.04	99	66.12	جودة الهواء
100+	111	72.11	11	99.28	جودة الماء وإدارة مياه الصرف
45+	46	82.49	90	46.13	المحافظة على مصادر المياه
54	105	76.34	51	34.64	الاهتمام بالجانب الفلاحي
			110	94	الاهتمام بالغابات
62+	14	66.51	76	26.24	الاهتمام بالثروة المائية
4-	137	61.62	51	23.71	المحافظة على التنوع الحيوي
14+	103	43.60	99	37.53	المحافظة على المناخ والإعتماد على مصادر الطاقة غير ملوثة

Source: <http://epi.yale.edu/data> 2016.

رغم التحسن الذي تعرفه الجزائر إلا أنها مازالت تعاني من ضعف مقارنة بدول تعد نموذج يهتدى به تعد خطوات التحسين التي حققتها نموذج مرجعي.

4- عرض لبعض الدول التي عرفت تحسین في أدائها البيئي وحققت الريادة في ذلك: وفقا لمؤشر الأداء البيئي لسنة 2016 والذي يقيم 180 دولة بما نسبته 98% من مجموع دول العالم، والذي قامت بإعداده كلا من جامعتي كولومبيا وويل بالتعاون مع منتدى الاقتصاد العالمي، فالعديد من الدول عرفت تحسینا في أدائها البيئي من خلال التقييم الذي إتخذ سنة 2014 كسنة أساس، وذلك بالتركيز على تسعة قضايا رئيسية المشار إليها في الجدول السابق و20 مؤشر للتقييم.

ومن الدول السبّاقة في تحسین أدائها البيئي نذكر فلندا التي إحتلت المرتبة الأولى، تليها إيسلندا والسويد والدنمارك وسلوفينيا، فالدول الخمسة تعد من أحسن الدول التي تبنت سياسات ذكية حققت تحسین في بيئتها الطبيعية والإصطناعي، كما تستخدم بشكل كبير الطاقات المتجددة، حيث تتجلى أهم جوانب التحسین الذي قامت به فلندا في الإلتزام المجتمعي لتحقيق مجتمع خال من الكربون لا يتجاوز القدرة الإستيعابية للطبيعة بحلول 2050، وإستهلاك 38% من الطاقة النهائية من مصادر متجددة بحلول عام 2050، وهو ما توصلت إليه فعليا من خلال إستهلاكها لثلثي إحتياجاتها من

الكهرباء من الطاقة النووية، والجدول التالي يبين جوانب التحسين البيئي الذي عرفته فلندا والذي إنعكس على مركزها البيئي على المستوى العالمي:

الجدول (6) جوانب التحسين الذي عرفته مؤشرات الأداء البيئي لفلندا:

2016		2014		أهم جوانب التحسين	
مقدار التغير	الرتبة	قيمة التقييط	الرتبة	قيمة التقييط	
14+	4	99.35	1	75.72	التأثيرات على صحة الإنسان
3-	18	93.77	15	98.33	جودة الهواء
25-	26	98.57	1	100	جودة الماء وإدارة مياه الصرف
2-	18	93.52	16	84.25	المحافظة على مصادر المياه
5-	87	85.89	82	66.99	الاهتمام بالجانب الفلاحي
7+	106	17.37	113	11.77	الاهتمام بالغابات
16+	8	72.87	24	32.89	الاهتمام بالثروة المائية
72+	19	96.93	91	61.86	المحافظة على التنوع الحيوي
14+	18	90.20	32	62.24	المحافظة على المناخ والإعتماد على مصادر الطاقة غير ملوثة

Source: <http://epi.yale.edu/data> 2016.

الملاحظ من الجدول أن فلندا قامت بالعديد من عمليات التحسين والتي شملت بشكل خاص مجهودات للمحافظة على التنوع الحيوي، الإعتماد على مصادر غير ملوثة للطاقة وكذلك الاهتمام بالغابات والثروة المائية، والحد من التأثيرات على صحة السكن غير أنها ستبدل جهود التحسين تخص إدارة الثروة المائية ومياه الصرف والجانب الفلاحي ومصادر المياه.

والدولة الرائدة الأخرى هي إسكلندا الذي إنتقلت بها جهودها للتحسين المستمر فيما يخص الأداء البيئي من المرتبة 14 عالميا سنة 2014، إلى المرتبة 2 سنة 2016، والجدول التالي يوضح أهم مجالات

التحسين الإيجابي وكذلك التي لم تبلغ المأمول من التحسين (<http://epi.yale.edu/data>) (2016).

الجدول (7) جوانب التحسين الذي عرفته مؤشرات الأداء البيئي لإسلندا:

جوانب التحسين	2014		2016		مقدار التغير
	قيمة التقيط	الرتبة	قيمة التقيط	الرتبة	
التأثيرات على صحة الإنسان	97.97	28	99.68	3	25+
جودة الهواء	98.33	15	97.04	4	11+
جودة الماء وإدارة مياه الصرف	100	1	99.29	20	19-
المحافظة على مصادر المياه	51.94	16	88.20	32	16-
الاهتمام بالجانب الفلاحي	50.62	82	88.89	81	1+
الاهتمام بالثروة المائية	16.71	84	57.27	32	52+
المحافظة على التنوع الحيوي	81.9	46	66.04	129	38-
المحافظة على المناخ والإعتماد على مصادر الطاقة غير ملوثة	71.31	13	96.40	03	10+

Source : <http://epi.yale.edu/data> 2016.

حققت إسلندا قفزة في تحسين كل ما هو مرتبط بصحة الإنسان والاهتمام بالثروة المائية والمحافظة على المناخ واستخدام مصادر غير ملوثة بالنسبة للطاقة، غير أنها مازال تنقصها جوانب تحسين للمحافظة على التنوع الحيوي، ومصادر المياه.

بشكل عام استطاعت برامج التحسين وفق مستوى عالمي تحقيق أداء إيجابي للعديد من الدول ومن ذلك التحسين الذي مس الهواء والمياه، أين كان تلوثهما مسؤول عن 10% و2% من الوفيات على التوالي، وبتحسين حالة المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، أين يعاني حوالي 2.4 مليار شخص من صعوبة في الحصول على هذين الخدمتين، وكذلك حماية الأرصد السمكية المهددة

(34% من الأرصدة السمكية كانت مهددة) والغطاء الغابي (2250000 كلم² من الغابات كانت مهددة).

تعد هذه المرجعيات العالمية المذكورة مرجعيات للمحاكاة في التطبيق، وعلى الرغم من ذلك لم يتم الوصول إلى معايير عالمية للتقييم والترتيب رغم الجهود المبذولة من أجل ذلك، والتي تساهم في خلق منافسة حقيقية فيما يخص الإرتقاء بالعنصر البيئي.

الخاتمة:

حقق برنامج التحسين المستمر فيما يخص الأداء البيئي نجاحا عالميا لمساهمته في خلق مجموعة واحدة من القياسات المناسبة لجميع الدول، مع ترك جانب إبتكار التحسين بما يتوافق مع إمكانيات كل بلد، كما يتيح لكل شخص أو منظمة الفرصة لإلقاء نظرة فاحصة عن القضايا البيئية بشكل عام وبتدقيق المعرفة حول الأداء البيئي على مستوى كل بلد.

فبرنامج التحسين المستمر هو في المقام الأول أداة للمقارنة للحكم على الأداء البيئي، كما يوثق الفوائد الملموسة التي تنشأ عندما تحقق سياسة دولة ما أداء بيئي قوي، والضرر الذي يحدث عندها عندما لا يتم بذل جهود من أجل ذلك، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مؤشرات للإتجاهات العالمية في الأداء البيئي وعمليات القياس ضمنها، بما يساهم في البحث عن الإبتكارات والجهود التي تجعل من دولة تتفوق على أخرى في أدائها البيئي، وهو ما يمكن الأخذ به على المستوى الجزئي أي على مستوى منظمات الأعمال، وضمن الحالة الجزائرية فالأخذ بمتطلب لتحقيق أداء بيئي مقبول يكون من خلال العديد من الجهود نذكر منها:

- إعتدال إطار عام للمبادئ التوجيهية والقوانين الموضوعية لحماية البيئة وتحسين الأداء البيئي على مستوى الأفراد ومنظمات الأعمال وعلى مستوى الدول ككل.
- إستخدام لغة وقياس مشترك في تحديد وإستخدام المؤشرات البيئية.
- التحول من إستراتيجيات إعادة الهندسة لتحسين الأداء البيئي والتي لم تحقق أي فعالية سوى إستهلاك الإعتمادات المالية إلى سياسة التحسين المستمر.
- الأخذ بمعايير الإيزو الخاصة بالتحسين المستمر ومن ذلك ISO14031 التي أثبتت فعاليتها في هذا الجانب، كما يعد التوافق مع المعيار ISO14001 جانب إستراتيجي لتحقيق تحسين مستمر وفق منهجية عالمية مضبوطة وأكثر صرامة.

- التحلي بالتشجيع الطوعي وإبراز المزايا المتحققة للتحسين المستمر وهذا على مستوى الأعوان الإقتصاديين.
- التعاون والتشارك المستمر مع المنظمات العالمية المهمة بالشأن البيئي كونها إطار صارم وغير مكلف لتحسين الأداء والمجهودات فيما يخص قضايا حماية البيئة.

المراجع:

- مهند عبد الرحمن، رشا عدنان أحمد، أثر إستخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمات الجامعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36.
- Eddy Bauraing et les autres, Les Indicateurs de performances environnementales, université, de Luxembourg, 2000, p08.
- Les indicateurs de qualité environnementale des zones d'activités, Orée, 2002.
- Malaysia's Performance in Environmental Performance Index Released on Saturday, 23rd January 2016.
- Benchmarking national environmental stewardship network, environmental sustainability index report 2005, culombia university.
- www1.agora21.org/entreprise/
- www.iso.org.
- www.operaepartners.fr.
- www.wikipedia.org.

مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية
(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس - زليتن - مسلاتة بدولة ليبيا)

The auditor's responsibility in disclosing fraud and errors in the financial statements

A field study on the audit offices in each Al.Khums, Zliten,)

(Mesallata in the State of Libya

مروان إبراهيم الفاضلي، جامعة السلطان زين العابدين - ماليزيا

مصطفى فتحي حمودة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - ليبيا

تاريخ التسليم: (2017/10/ 07)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 11)، تاريخ القبول: (2017/11 /13)

Abstract

The objective of the research is to identify the professional responsibility that auditors should have to detect fraud in the financial statements, as well as the extent to which they have sufficient experience to detect misappropriations and detect the risks of fraud. The research was based on the comprehensive inventory method when distributing the questionnaire. And the number of questionnaires distributed (50). The researcher used the method of manual analysis to reach the results. The researcher concluded that the auditors are practicing their profession according to the international auditing standards. This is consistent with the requirements of the surrounding environment. It also helps to detect fraud and mistakes in the financial statements. They also have professional experience and scientific and practical efficiency. The research recommended that professional organizations should establish rules and laws that define the responsibility of auditors in detecting fraud and embezzlement, and work to impose some mechanisms to monitor the quality of performance of the audited audit offices, as well as the compatibility between audit mechanisms and international auditing standards.
Tags: auditor, cheating, mistakes, financial statements, Al.Khums, Zliten, Mesallata, Libya.

المخلص

هدف البحث للتعرف على المسؤولية المهنية التي يجب أن يتمتع بها مراجعوا الحسابات للكشف عن الغش في القوائم المالية، وكذلك مدى تمتعهم بالخبرة الكافية للكشف عن الاختلاسات واكتشاف مخاطر غش الإدارة، وتم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب الحصر الشامل عند توزيع الاستبانة، وتكونت عينة البحث من المكاتب الخاصة بالمراجعة في مدن الخمس، زليتن، ومسلاتة بدولة ليبيا، كما بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (50)، واستخدم الباحث أسلوب التحليل اليدوي للوصول للنتائج. وتوصل الباحث إلى أن مراجعوا الحسابات يزاولون مهنتهم وفق المعايير الدولية للمراجعة، وهذا ما يتوافق وينسجم مع متطلبات البيئة المحيطة، وأيضاً يساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، كما يتمتعون بالخبرة المهنية والكفاءة العلمية والعملية. وأوصى البحث بأنه يجب على المنظمات المهنية أن تضع قواعد وقوانين تحدد مسؤولية مراجعوا الحسابات في كشف الغش والاختلاسات، والعمل على فرض بعض الآليات للرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة المعتمدة، وكذلك مدى الانسجام بين آليات المراجعة والمعايير الدولية للمراجعة.

الكلمات الدلالية: مراجع الحسابات، الغش، الأخطاء، القوائم المالية، الخمس، زليتن، مسلاتة، ليبيا

المقدمة

مهنة مراجعة الحسابات تتمتع بدرجة قوية من الأهمية، لكونها تعتبر ضابط لا يقلل من أهميته في مجال المحاسبة بشكل عام، وفي الفترة الأخيرة نجد أنه تزايد التركيز على مهنة المراجعة لكي تكون أكثر استقلالاً ومهنية (مطاحن، 2009، ص2).

حيث تواجه المنشآت في العصر الحالي والحديث الكثير من الضغوط والتحديات التي تمثلت في زيادة المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار والربح لهذه المنشآت، وكثر هذا الأمر نتيجة ظهور العديد من المعاملات المعقدة (حمدان، لا تاريخ).

ومنذ هذا الوقت تواجد نوع من التوازن بين اكتشاف الغش في المعلومات المالية وبين المصادقية والثقة في القوائم المالية التي أعدتها الإدارة، حيث أن وجود أي تلاعب وتحريف في الحسابات سوف يؤثر ذلك على نتيجة النشاط ومدى العدالة في القوائم المالية، والخطأ قد لا يقع بنفسه بل يقع نتيجة الجهل أو السهو والجهل بمعايير المراجعة (منصر، 2015، ص3).

ويظهر الشركات التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي اضطر المستفيدين من نتيجة النشاط المطالبة بتقديم تقرير دوري عن نتيجة النشاط وأداء الشركة ويتمثل هذا التقرير في شكل قوائم مالية تتم كل نهاية فترة، إضافة إلى ذلك فإن الفصل بين الملكية والإدارة قد يجعل الإدارة تقوم بإعداد قوائم مالية غير صحيحة (قداري، 2015، ص 10-11)، ولهذه الأسباب ظهرت الحاجة لظهور شخص محايد يقوم فحص القوائم المالية وتقديم تقرير صحيح وعادل للمستفيدين حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار (الصبان وعلي، 2002، ص9).

وأن قيمة عملية المراجعة تتمثل في ثقة الأطراف بالقوائم المالية وخلوها من الأخطاء، وأي تقصير من قبل مراجع الحسابات أو فشله في القيام بمهامه وتحقيقه لقيمة المراجعة المتمثلة في ثقة الأطراف بالقوائم المالية قد يؤدي لإلحاق الضرر بالأطراف المستخدمة والمستفيدة من تقرير المراجع، وهذا الأمر يعرض المراجع للمقاضاة ودفع التعويض عن أي أضرار قد تحدث (عبيد، وشحاته، 2007، ص13).

وبما أن للمعلومات والبيانات المالية دور كبير ومهم في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين والتنبؤ باستمرارية المنشأة من عدمه، والوقوف في وجه الظروف السلبية التي تتعارض مع مصالح الشركة، إضافة إلى بيان حقيقة المركز المالي للمنشأة والمتمثل في الموجودات والمطلوبات بصورة صادقة وذلك لمعرفة نتيجة النشاط (النجار، 2012، ص1)، كل هذا يلقي اللوم على مراجع الحسابات في حين تقصيره في الكشف على الغش والأخطاء إن وجدت.

وطبقاً لهذا فإن مراجعو الحسابات في الوقت الحاضر يتعرضون لضغوطات كبيرة من جميع فئات المجتمع، لحاجتهم للتأكيد من قبل المراجع على عدم وجود فساد مالي، وإن وجد فيجب على المراجع أن يكتشفها ويبلغ عنها، ولذلك فإن مواكبة حاجة المجتمع فيها نوع من التحدي لكل الباحثين في مجال مراجعة الحسابات وأيضاً للممارسين لمهنة المراجعة، لأنهم يتعرضون لهذه المشكلة عند قيامهم بأعمالهم، ويجب أن تكون هناك أسس علمية للتعامل مع هذه المشكلة والتعامل معها واكتشاف الغش والأخطاء والإبلاغ عنها إن وجدت (عمري، 2014، ص3).

مشكلة البحث

تتصاعد أهمية القوائم المالية التي يتم نشرها في الشركات المساهمة العامة، وتكون كمصدر للبيانات للمستثمرين والمستخدمين لهذه القوائم، وفي نفس الوقت تتصاعد نسبة التلاعب والتحرif في البيانات والمعلومات المالية لهذه القوائم (الزلي، 2009، ص19)، ولقد كثرت في الآونة الأخيرة الأخطاء سواء متعمدة أو غير متعمدة، ومن أطراف عديدة سواء الإدارة أو غيرها وذلك بسبب وجود بعض الثغرات أو إتباع الأسلوب التقليدي في المراجعة، وبدون استخدام بعض الأساليب الحديثة والفنية للكشف على الغش والأخطاء والتي تتم بواسطة الحاسب الالكتروني، وبهذا يواجه مراجعو الحسابات العديد من المشاكل والتحرif في البيانات المالية ودون ترك آثار ملموسة (العقدة والنوايسه، 2007، ص68)، وتتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في الأسئلة التالية:

- هل تتوفر لدى مراجعو الحسابات الخبرة المهنية الكافية التي تمكنه من اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.
- ما هو أثر محددات الغش والأخطاء في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة.
- هل مراجعو الحسابات ملتزمون بالمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

هدف البحث

إن الهدف من هذا البحث بشكل أساسي يتمثل في الآتي:

- 1- معرفة مقدار الخبرة المهنية والكفاءة العلمية التي تمكن مراجعو الحسابات من الكشف على الغش والاختلاسات في القوائم المالية.
- 2- معرفة طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها والأساليب المتبعة للغش.
- 3- معرفة مدى إلزام مراجع الحسابات بالمعايير الدولية للمراجعة والتي تتعلق بكشف الاختلاس والغش.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الواقع الحاضر وكثرة الطلب على مهنة المراجعة من قبل المستفيدين من تقارير المراجع كالملاك والمساهمين والإدارة والجهات الحكومية وغيرها ممن يهتم بتقرير المراجع، والحصول على تقرير موثوق فيه بخصوص عدالة القوائم المالية.

وبالتالي فإن أهمية البحث تكون في تعزيز وإبراز دور المراجعة وبيان المسؤولية الملقاة على عاتق المراجع، وكذلك بيان ما يترتب على المراجع من مسؤولية قانونية وأدبية في حالة فشله في اكتشاف الغش والاختلاس، والارتقاء بمهنة المراجعة حتى تتمكن المؤسسات من الاستمرار والتوسع في الأعمال.

فرضيات البحث

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي تحدثت على نفس الموضوع، فقد قام هذا البحث على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.
- الفرضية الثانية: يلتزم مراجعوا الحسابات بتخطيط إجراءات المراجعة مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.
- الفرضية الثالثة: لدى مراجعوا الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش وأخطاء الإدارة في القوائم المالية.
- الفرضية الرابعة: يلتزم مراجعوا الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.
- الفرضية الخامسة: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات أدلة الإثبات الكافية واللائمة والتي تساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

حدود البحث

الحدود المكانية: تضمن البحث مكاتب المراجعة في كل من مدينة الخمس، زليتن، ومسلاته بدولة ليبيا، وأيضاً بعض المراجعين الغير عاملين في المكاتب.

الحدود الزمنية: بحث على مكاتب المراجعة وبعض المراجعين خلال سنة 2017.

الدراسات السابقة

دراسة (الوشلي، 2010). وكانت بعنوان مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة المرتفعة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة. وكان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم مقدار المخاطر التي تتعلق بالغش بالنسبة للإدارة عن طريق الخطط الموضوعة للمراجعة حسب ما تتطلبه معايير المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة في البيئة الخاصة بالمراجعة بين الوسائل التي يستخدمها المراجعون وبين اعتقادهم حول دقة هذه الوسائل وتوصلت أيضاً لضرورة حاجة المراجعين للتدريب المتكرر والمستمر لمواكبة التغير الذي يطرأ في المعايير الدولية للمراجعة.

دراسة (غوالي، 2013). بعنوان دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الدور الذي يقوم به المراجع في تلبية احتياجات المستخدمين للقوائم المالية ومدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في كشف المخالفات في القوائم المالية بهدف إعطاء تأكيد حول مدى صدق القوائم المالية، واستند الباحث على شقين في الدراسة وهما الشق الأدبي وهو استقرار المراجعة والمشاكل المرتبطة بها، وشق استخدم فيه المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى أن أغلب مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد بأن المراجع الذي لا يقوم باكتشاف الأخطاء في القوائم المالية ليس هناك ضرورة لوجوده في المنشأة، وأن هناك تفاوت في الرأي حول نسبة درجة إدراك المجتمع المحاسبي وأيضاً المراجعين حول مسؤولية مراجع الحسابات من جهة ومن جهة أخرى حول ما يقدمه للمجتمع.

دراسة (الحو، 2012). بعنوان المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية. هدفت الدراسة لمعرفة ما هي المسؤولية المهنية لمراجعوا الحسابات حول اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية وذلك وفق المعايير الدولية للمراجعة، واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الحصر الشامل عند توزيع الاستبانة، وعينة الدراسة شملت مكاتب المراجعة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعوا الحسابات ملتزمون بمراجعة القوائم المالية وذلك وفق المعايير الدولية، وأن مدققي الحسابات لديهم القدرة في كشف غش الإدارة والتحرير في القوائم المالية.

منهجية البحث

مجتمع البحث: شمل مجتمع البحث مكاتب المراجعة في مدينة الخمس، زليتن، ومسلاته بدولة ليبيا.
عينة البحث: الدورة الخاصة بالاستبيان، الاستبيانات الموزعة، المفقودة، المستبعدة، والباقية.

جدول (1) يوضح دورة الاستبيانات

النسبة المئوية	العدد	تصنيف الاستبيانات
100%	50	إجمالي الاستبيانات الموزعة
88%	44	المسترجعة
12%	6	المفقودة
4%	2	المستبعدة
84%	42	الخاضعة للتحليل

من خلال البيانات السابقة يتضح أن العدد الكلي للاستبيانات الموزعة 50 استبانة، وما تم استرداده هو 44 استبانة، والمفقود بلغ 6 استبيانات، فيما تم استبعاد 2 استبيانات لعدم مطابقتها للشروط، وما نسبته 84% من الاستبيانات تم توزيعها ولخضاعها للتحليل.
أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد في جمع بيانات أداة الاستبيان على مقياس ليكارت الخماسي والجدول التالي يوضح الدرجات حسب إجابات المقياس.

جدول (2) الدرجات حسب مقياس ليكارت

الدرجة	الرأي	ت
1	موافق بشدة	1
2	موافق	2
3	محايد	3
4	غير موافق	4
5	غير موافق بشدة	5

جدول (3) يوضح توزيع عينة البحث حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	10%
من 30 إلى أقل من 40 سنة	18	43%
من 40 إلى أقل من 50 سنة	17	40%
من 50 سنة وأكثر	3	7%

الجدول (3) يوضح أن 10% من عينة البحث لا يتجاوز أعمارهم 30 سنة، فيما أن ما نسبته 43% تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة، و 40% من عينة البحث كانت أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50، و 7% من العينة من 50 سنة وأكثر، وحسب ما سبق فيجب التذكير بأن التنوع في العمر للعينة التي أجابت على الأسئلة هذا يدل على التنوع في وجهات النظر.

جدول (4) يوضح توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	9	21%
بكالوريوس	29	69%
ماجستير	4	10%
دكتوراه	0	0%

الجدول (4) يوضح أن 69% من عينة البحث متحصلون على شهادة البكالوريوس وهذا يعكس طبيعة عمل مكاتب المراجعة، وأنها لا تتطلب الحصول على الشهادة العليا، وهذا يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

جدول (5) يوضح توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	35	83%
علوم مالية ومصرفية	5	12%
آخر	2	5%
الإجمالي	42	100%

نلاحظ في الجدول (5) أن تخصص المحاسبة هو الغالب على عينة البحث بنسبة 83% وهذا دليل أن المراجع الخارجي هو من المحاسبين وعكس هذا غير صحيح.

جدول (6) يوضح توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير قسم المراجعة	5	12%
مراجع حسابات رئيسي	31	73%
مساعد مراجع	2	5%
شريك في مكتب المراجعة	0	0%
آخر	4	10%

يلاحظ من الجدول (6) 73% من عينة البحث وظيفته مراجع رئيسي، وأن هناك 5% من العينة لديهم مساعد مراجع، فيما أن مدراء مكاتب المراجعة بلغت نسبتهم 12%، فتتوزع المسميات الوظيفية للمجيبين تؤدي للتّوَع في وجهات النظر وهذا يعمل زيادة الدقة في المعلومات المتحصل عليها.

جدول (7) يوضح توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	14%
من 5 إلى 10 سنوات	5	12%
من 11 إلى 15 سنة	17	41%
من 16 إلى 20 سنة	5	12%
من 21 سنة فأكثر	9	21%

الجدول السابق يوضح أن 14% من العينة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما 12% سنوات الخبرة لديهم تتراوح بين 5 و10 سنوات، أعلى نسبة 41% كانت سنوات الخبرة لديهم من 11 إلى 15 سنة، ومن 16 حتى 20 سنة كانت نسبة خبرتهم 12%، و21% من العينة سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة، وهذا دليل لوجود الخبرة الكافية لتمكّنهم من ممارسة مجال عملهم.

1- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتوفر لدى مكتب المراجعة فريق من المراجعين المؤهلين علمياً	26%	64%	10%	0%	0%
2	يتوفر لدى مكتب المراجعة فريق من المراجعين المؤهلين مهنيّاً	45%	38%	12%	5%	0%

3	يقوم مكتب المراجعة بتشجيع مراجعي الحسابات العاملين لديه على حضور الندوات والمؤتمرات في مجال اختصاصهم	31%	43%	12%	12%	2%
4	يعمل مكتب المراجعة على زيادة قدرات المراجعين من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لتنمية خبراتهم باستمرار	29%	45%	10%	14%	2%
5	يعمل مكتب المراجعة على تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم وقدراتهم الذاتية	21%	62%	12%	5%	0%
جميع فقرات المجال معاً		30.4%	50.4%	11.2%	7.2%	0.8%

يتبين من الجدول السابق أن درجة الموافقة التي تحصلت على أكبر نسبة هي الموافق بنسبة 50.4%، فيما جاءت الموافق بشدة في المرتبة الثانية بنسبة 30.4%، وفي المرتبة الثالثة جاءت المحايد بنسبة 11.2%، والمرتبة الرابعة من نصيب غير موافق بنسبة 7.2%، وأخيراً الغير موافق بشدة بنسبة 0%.

ومعنى هذه النسبة هو أنه يوجد دور هام في اكتشاف الغش والأخطاء عندما يحتفظ مكتب المراجعة بمراجعين ذو خبرة عالية وكفاءة مهنية جيدة، ويتم من خلال حصولهم على الخبرة اللازمة والمكتسبة وهو ما يمكن المراجعين من الوصول إلى اكتشاف الغش بنسبة أكبر من باقي المكاتب التي لا تملك خبرة سابقة في الكشف عن الغش والأخطاء، حيث أن الكفاءة العلمية والعملية تعتبر من المعايير الشخصية والعامة التي يجب أن تتوفر في المراجع وهذا تم تأكيده من قبل درجة موافق بأعلى نسبة حيث بلغت 50.4%.

- الفرضية الثانية: يلتزم مراجعوا الحسابات بتخطيط إجراءات المراجعة مما يعزز قدرتهم على كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم التخطيط لعملية المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها	%38	%40	%10	%10	%2
2	يعمل مكتب المراجعة على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل القيام بعملية المراجعة مما يعزز قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الغش والأخطاء	%48	%43	%7	%2	%0
3	يجب على مراجع الحسابات فهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة المتبعة لتخطيط عملية المراجعة	%48	%45	%5	%2	%0
4	يجب على المراجع مراعاة احتمال وجود عمليات تنطوي على الغش والأخطاء	%35	%50	%10	%5	%0
5	يتم تحديد الأتعاب بناء على الوقت الذي تستغرقه عملية المراجعة	%21	%26	%26	%17	%10
جميع فقرات المجال معاً		%38	%40.8	%11.6	%7.2	%2.4

يتبين من الجدول السابق أن نسبة موافق قد نالت أعلى نسبة بمقدار 40.8%، ونسبة 38% لدرجة موافق بشدة، فيما جاءت المحاييد في المركز الثالث بنسبة 11.6%، والرابع والخامس غير موافق وغير موافق بشدة بنسبة 7.2% و 2.4%.

ونستنتج من هذه النسبة أن مكاتب المراجعة تعمل على فهم طبيعة المنشأة قبل قيامه بعملية المراجعة، مما يعزز قدرته على متابعة الأداء وكشف الغش والأخطاء في القوائم المالية، ومراعاة فإن المراجع يراعي احتمالات الغش والأخطاء، وبعد ذلك يجب على مراجع الحسابات أن يخطط لإجراءات الرقابة ثم يقدر ما إذا كان إجمالي المعلومات الخاطئة ولم يتم تصحيحها تتمم بالأهمية النسبية أم لا، ليتمكن من معرفة مدى تأثيرها على تقريره.

- الفرضية الثالثة: لدى مراجعوا الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش وأخطاء الإدارة في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	يبدل المراجع جهداً للكشف عن وجود تعريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش	29%	62%	7%	2%
2	يقوم مراجع الحسابات بالتأكيد على ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعية وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها	36%	43%	14%	7%
3	تتخذ مراجع الحسابات منهجيات مراجعة معينة للكشف عن عمليات تنطوي على غش الغدارة	14%	55%	19%	12%
4	إذا كانت الإدارة هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش أو الخطأ فإن المراجع لا يتردد بإبلاغها على أن المسؤولية تقع عليها	40%	45%	10%	5%
5	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الغدارة لتوصيات المراجع حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة	45%	41%	7%	5%
جميع فقرات المجال معاً		32.8%	49.2%	11.4%	6.2%
		0.4%			

يتضح من الجدول السابق أن درجة موافق نالت أعلى نسبة بمقدار 49.2%، وجاءت درجة موافق بشدة ثانياً بنسبة 32.8%، فيما كانت درجة المحايد في المركز الثالث بنسبة 11.4%، وتبعها درجة غير موافق بنسبة 6.2%، وأخيراً غير موافق بشدة بنسبة 0.4%.

وتدل هذه النتيجة إلى أن مراجع الحسابات يعمل على اكتشاف أي تحريفات جوهرية مترتبة على غش الإدارة عند تنفيذ مهام المراجعة، وبشكل كلي هناك موافقة من طرف أفراد العينة على الفقرات الخاصة بهذا المجال.

- الفرضية الرابعة: يلتزم مراجعوا الحسابات بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	لدى مراجع الحسابات المعرفة الكاملة بمعايير المراجعة الدولية التي تمكّنه من اكتشاف الغش والأخطاء	26%	48%	10%	14%
2	يلتزم مراجع الحسابات أثناء قيامه بعمله بمعايير المراجعة الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والأخطاء	26%	55%	5%	12%
3	يقوم مكتب المراجعة بتدريب مراجع الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير المراجعة الدولية	26%	50%	7%	12%
4	يبتذل مراجع الحسابات العناية المهنية اللازمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية للكشف عن حالات التلاعب المعتمدة في القوائم المالية محل المراجعة	36%	48%	12%	2%
5	يوجد لدى مكتب المراجعة سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية	26%	57%	15%	0%
جميع فقرات المجال معاً		28%	51.6%	9.8%	8%
		2.6%			

يُتَبَيَّن من خلال الجدول السابق أن درجة موافق نالت أعلى نسبة وقدرها 51.6%، وتلتها موافق بشدة بنسبة 28%، وجاءت ثالثاً درجة محايد بنسبة 9.8%، ودرجة غير موافق في المركز الرابع بنسبة 8%، وأخيراً غير موافق بشدة بنسبة 2.6%.

وهذه النتيجة تدل على أن أفراد العينة تتوفر لديهم معرفة كافية بالمعايير الدولية للمراجعة، والتي تمكّنهم من الكشف على الغش والخطأ في القوائم المالية، وأن مكاتب المراجعة تلتزم بالإجراءات المطلوبة للقيام بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، وهذا الأمر أكدته درجة موافق بنسبة 51.6%.

- الفرضية الخامسة: يتوفر لدى مراجعوا الحسابات أدلة الإثبات الكافية واللازمة والتي تساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية.

ت	الفقرة	النسبة المئوية لدرجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يجب على مراجع الحسابات الحصول على قرائن وأدلة إثبات كافية وذات مصداقية حتى يتمكن من إبداء رأيه الفني حول سلامة وعدالة القوائم المالية	53%	43%	2%	2%	0%
2	يعتبر دليل الإثبات الذي يحصل عليه المراجع من خارج المنشأة أكثر حجية من الدليل الذي يحصل عليه من داخل المنشأة	7%	29%	19%	45%	0%
3	يعتمد مراجع الحسابات طيلة عملية المراجعة على الملاحظة كوسيلة مهمة لتجميع الأدلة والبراهين	14%	55%	19%	12%	0%
4	يعطي المراجع الكثير من وقته في مراجعة الحالات والبنود ذات الأهمية والتي يشكك في وجود أخطاء وتلاعب بها	40%	55%	5%	0%	0%

5	لا يتردد مراجع الحسابات في تقديم أدلة وبراهين الإثبات التي تشير إلى وجود حالات غش وأخطاء في العمليات المالية إلى الإدارة	40%	45.4%	10%	5%	0%
جميع فترات المجال معاً		30.8%	45.4%	11%	12.8%	0%

كما ملاحظ في الجدول السابق أن درجة موافق تحصلت على أعلى درجة بنسبة 45.4%، ودرجة موافق بشدة ثانياً بنسبة 30.8%، فيما كانت درجت غير موافق في المركز الثالث بنسبة 12.8%، وجاءت كل من محايد وغير موافق بشدة في المركز الرابع والخامس بنسبة 11% و 0%. وتدل النتيجة على أن أفراد العينة أغلبهم مثلوا درجة موافق وهذه النتيجة تبين أن مراجعوا الحسابات يجب عليهم القيام بجمع الأدلة والبراهين الكافية والمفاضلة بينها قبل القيام بعملية المراجعة، وهذا يتطلب من المراجع أن يستعين بخبرته العلمية وحكمه الشخصي ليتمكن من اختيار أقوى حجة لكي تدعم وتعزز من رأيه.

2- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد تحليل الفرضيات ولجابه عينة البحث توصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1- مراجعوا الحسابات يلتزمون بمراجعة القوائم المالية وذلك وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة وهذا ينسجم مع متطلبات البيئة التي تفرض المراجعة للشركات المساهمة العامة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة، وهذا الأمر يعزز ويمكن المراجع من اكتشاف التلاعب والتحريف في القوائم المالية.
- 2- مراجعوا الحسابات يتمتعون بالكفاءة العلمية والعملية وكذلك الخبرة المهنية وهذا يساهم في اكتشاف الغش والأخطاء.
- 3- التخطيط المسبق للقيام بعملية المراجعة من قبل مراجعوا الحسابات مما يؤثر بشكل واضح على قدرتهم في كشف الغش والأخطاء.
- 4- توفر الأدلة والبراهين الكافية لمراجعوا الحسابات لكي تساعد في اكتشاف الغش والأخطاء.
- 5- توفر القدرة لدى مراجعوا الحسابات لاكتشاف مخاطر غش الإدارة والتحريف في القوائم المالية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها أوصى البحث بالتالي:

- 1- يجب الاهتمام بالتأهيل المهني والعلمي لمراجعوا الحسابات وكذلك تطوير أدائهم وإنجاز الأعمال باستخدام التقنيات الحديثة عن طريق التدريب المستمر لتحسين المستوى الخاص بالعاملين في مكاتب المراجعة بحيث يتماشى مع التطور المستمر.
- 2- تحديد مسؤولية مراجعوا الحسابات بشكل دقيق من قبل المنظمات المختصة ووضع ضوابط وقواعد متعلقة بالكشف عن الغش والأخطاء في التقارير والقوائم المالية، وهذا يمكن مستخدمي هذه التقارير من إعطاء ثقتهم لهذه التقارير في التعبير عن الوضع الحقيقي للمنشأة.
- 3- يجب القيام بدراسات عميقة من قبل المنظمات المختصة والمهنية للقضايا المتعلقة بالغش والأخطاء التيس حدثت مسبقاً وذلك للتعرف على الأساليب التي تم استخدامها، ثم وضع معايير يجب إتباعها من قبل مراجعوا الحسابات.
- 4- يجب على الجهات الرقابية القيام بعملها ووضع التشريعات التي تمنع الغش والأخطاء في القوائم المالية، وأيضاً معاقبة من يرتكبها.
- 5- ضرورة الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية وما يتضمنه من رقابة ونظام محاسبي وإجراءات الرقابة للتخطيط لعملية المراجعة من قبل مراجعوا الحسابات وهذا الأمر يخفف من المخاطر الناجمة عن عملية المراجعة.
- 6- ضرورة تحليل نظام الرقابة من قبل مراجعوا الحسابات حتى يكون خط الدفاع للرقابة من إعداد تقارير احتيالية، مما يقلل من المخاطر الناتجة عن عملية المراجعة.

المراجع

- الحلو، شيرين مصطفى. (2012). المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حمدان، علام محمد. (لا تاريخ). دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية. مملكة البحرين. كلية العلوم الإدارية والمالية.
- شفاعمري، فضيل مصطفى. (2014). مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الصبان، محمد سمير؛ وعلي، عبد الوهاب نصر. (2002). المراجعة الخارجية، مصر: الدار الجامعية للنشر.

- العقدة، صالح؛ والنوايسه، محمد. (2007). العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 63.
- غوالي، محمد بشير. (2013). دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. مجلة الباحث. جامعة ورقلة. العدد 12.
- قداري، لندة. (2015). دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- مطاحن، ريم خالد. (2009). مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- منصر، جمال. (2015). مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية - دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الوشلي، أكرم محمد. (2010). مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة المرتفعة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة. الجمهورية اليمنية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- النجار، عبد الكريم محمد. (2012). مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.
- النزلي، محمد جمال. (2009). ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- نور، أحمد محمد، عبيد، حسين أحمد، وشحاته، شحاته السيد. (2007). دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الإسكندرية: الدار الجامعية.

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على رضا العميل في المؤسسات المصرفية (دراسة استطلاعية على عينة من عملاء وكالات مصرف سوسيتي جنرال الجزائر -قسنطينة -)

The impact of the use of information technology on customer satisfaction in banking institutions (an exploratory study on a sample of customers of Generale societe bank Algeria-Constantine)

د. أسماء دردور، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/09/ 02)، تاريخ التقييم: (2017/10/ 27)، تاريخ القبول: (2017/11 /04)

Abstract

The study focused on how information technology can further be employed to improve the delivery of services thus leading to customer satisfaction in the banking sector . were collected preliminary data for the study through the design of identification especially for this study and distributed to a sample of 600 customers from 4 banking agencies selected sample representative of the commercial banks of constantine, was recovered 558 to identify them and the exclusion of 42 questionnaires to non-viability, as analyzed through the use of statistical methods the various indicators of descriptive statics (simple and multiple regressions, averages, and standard deviations). The results of the analysis showed that there is a strong statistical relationship ($\alpha \leq 0.05$) between the use of the information technology and customer satisfaction.

Keywords: information technologie, effective service delivery, Access, Quality of Service, Security, Customer Satisfaction

المخلص

يرتكز موضوع الدراسة على كيفية تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية تقديم الخدمات المصرفية مما يقود إلى تحقيق رضا العميل في القطاع المصرفي، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال تصميم استبانة خاصة لهذه الدراسة وتوزيعها على عينة مكونة من 600 عميل في أربع وكالات اختيرت كعينة، وتم استعادة 558 استبانة منها واستثناء 42 استبانة لعدم صلاحيتها، كما تم تحليلها من خلال استخدام أساليب إحصائية متنوعة (الانحدارات البسيطة والمتعددة والمتوسطات والانحرافات المعيارية)، وأظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ورضا العميل.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، فعالية تقديم الخدمات، الوصول، جودة الخدمة، الأمان، رضا العميل.

مقدمة

عملت المصارف ومازالت تعمل على تحقيق جودة عالية لمنتجاتها وخدماتها خاصة في ظل المنافسة المتنامية في هذا القطاع من خلال تحديد متطلبات العملاء والعمل على تلبيتها بمختلف الاستراتيجيات التسويقية، لأن الجودة هي ثمن الدخول إلى السوق و التميز الذي لا يحقق إلا من خلال امتلاك هذه المصارف لتكنولوجيا متطورة. ولا يعتبر استثمار المصرف في تكنولوجيا المعلومات هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة رئيسية لتحقيق مستوى فعال من تقديم الخدمات للعملاء، إذ أن نجاح المصرف مرتبط بمدى إصغائه لعملائه وقدرته على تلبية حاجاتهم وضمان مستوى أعلى من الرضا ولن يكون ذلك بمنأى عن استخدامه لمستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات ورضا العميل من خلال فعالية تقديم الخدمات؟

أهمية الدراسة: يمكن إجمالها فيما يلي:

- التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف الوكالات وفوائدها.
- التعرف على كيفية الاستفادة من فعالية تقديم الخدمات في الوصول إلى رضا العميل.
- التعرف على آليات تطوير تكنولوجيا المعلومات بما يعزز ثقة العملاء ورضاهم.

أهداف الدراسة:

- اختبار مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوكالات محل الدراسة.
- إيجاد علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ومستوى فعالية تقديم الخدمة.
- تقييم العلاقة بين فعالية تقديم الخدمة ورضا العميل.
- تقييم العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات ورضا العميل من خلال مستوى فعالية تقديم الخدمات.

فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية:

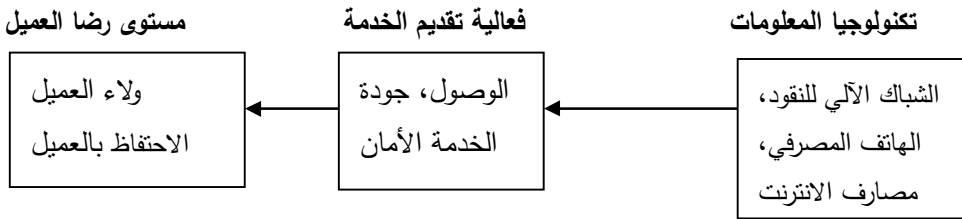
- لا يوجد تأثير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية تقديم الخدمات.
- لا يوجد تأثير لمستوى فعالية تقديم الخدمات على رضا العميل.
- لا يوجد تأثير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على رضا العميل.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عملاء الوكالات المصرفية لمصرف سوسيتي جنرال-الجزائر - الأربع العاملة بمدينة قسنطينة. أما عينة الدراسة فقد تألفت من 600 عميل موزعين على 4 وكالات، إذ تم اختيارهم وفق تقدير الباحثة وذلك بطريقة الملائمة، وهي تلك العينة التي يكون فيها اختيار وحدات العينة على أساس السهولة والملائمة وذلك من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستمارة عليهم داخل الوكالات، واستخدامهم للمنتجات الالكترونية.

وقد تم توزيع 150 استمارة على كل وكالة، وقد وزعت عليهم توزيعا مباشرا وفي أوقات مختلفة، مع التناوب معهم على اعتبار قصر فقرات الأسئلة المطروحة في الاستبانة. وقد تم استرجاعها بالكامل بفضل مساعدة موظفي الوكالات، وبعد فحص الاستبانات تبين أن 42 استبانة غير صالحة والمتبقية 558 أي بنسبة 93% من عدد الاستبانات تم إخضاعها للدراسة.

نموذج الدراسة:



1- مستوى تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المصرفية:

1-1 تعريف تكنولوجيا المعلومات في المصرف: تكنولوجيا المعلومات هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة (بريش، 2006، ص139) ويعكس مصطلح تكنولوجيا المعلومات في المجال المصرفي مرحلتين (Buzzacchi et al, 1995, p153):

المرحلة الأولى: وتسمى مرحلة التشغيل الآلي والتي دخلت المصارف فيها منذ سنوات الستينات بفضل قدرة الحاسب على معالجة كميات كبيرة من المعاملات، والتي عرضت حلول تكنولوجية فعالة لمشاكل القطاع المصرفي في ذلك الوقت، كما أدت إلى تغييرات جذرية في الهيكل التنظيمي وتحسين أداء العمليات، وخلق فريق عمل خاص من المبرمجين والمختصين لتحسين جودة الخدمة. على الأقل في المرحلة الأولى من المسار التكنولوجي تحتاج المصارف إلى المضي قدما في طريق التجارب والأخطاء لاكتشاف حلول تنظيمية فعالة والتحكم في تكاليف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

المرحلة الثانية: وتسمى مرحلة الأئتمنة الذكية إذ أن نشر تكنولوجيا الشبكات وتوزيعها ومعالجة البيانات حول النظام التكنولوجي للصناعة المصرفية، والتي أدت إلى إعادة تصميم نظم المعلومات للمصارف، والتي تستند في المقام الأول على اللامركزية والتحول على نطاق واسع إلى إجراء المعاملات في الوقت الحقيقي، وأخيرا التفاعل مع نظم المعلومات للمصارف الأخرى من خلال الشبكات بين المصارف.

2-1 الشبائيك الآلية للنقود: ويعتمد مفهوم آلات الصرف الذاتي على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك أو آلة الصرف الذاتي، بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي (PIN)، رقم الحساب رمز الخدمة المطلوبة، وهكذا، وذلك بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل لنقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوب: السحب النقدي الإيداع النقدي، إيداع شيكات كشف الحساب، بيان الأرصدة، تعليمات بتحديد وديعة وقف صرف شيك...الخ.

3-1 الهاتف المصرفي: تتم المعاملات المصرفية عن طريق البنوك الهاتفية "من خلال تحويل البيانات الرقمية المسجلة داخل الحاسب الآلي للبنك إلى إشارات تناظرية عبر شبكة الخطوط الهاتفية للرد على استفسار العميل، عن طريق صوت مبرمج كالرسائل المبرمجة التي تسمع عند الاتصال بخدمة استعلام المحمول، والتي تطلب من العميل الضغط على أرقام محددة، كل رقم مخصص لاستعلام معين (طه، 2007، ص285).

4-1 مصارف الانترنت: تتيح تكنولوجيا المعلومات إعادة تشكيل صناعة الخدمات المصرفية، وتقدم منتجات وخدمات الانترنت من خلال شبكة الانترنت. وهي تمثل أحدث قناة تقدم خدمات مصرفية للعميل ويعتبر ناقل لرسالة يستخدم فيها العميل حاسبه وخادم وذلك باستخدام موقع على شبكة الانترنت أو برمجيات مقدمة من قبل المصرف. يتيح استخدامه العديد من المزايا منها إمكانية إرسال البيانات إلى برنامج التمويل الشخصي للعميل فيدعم الإدارة المالية الشخصية، كما يسمح بمراقبة حسابات العملاء سواء المتعلقة بتعاملاته مع المصرف نفسه أو مصارف أخرى، التحقق من أرصدة الحسابات، نشاطات بطاقة الائتمان، تحويل الأموال، تخفيض التكاليف بالمقارنة مع وسائل أخرى، كما يسمح بفتح أفاق جديدة للمصرف بنقله من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

2- فعالية تقديم الخدمات المصرفية: لا يمكن الاستفادة من فعالية تقديم الخدمة دون استخدام تكنولوجيا المعلومات، فهو مفهوم يشير إلى مفهوم الخدمة الجديدة أو المحسنة بشكل كبير وذلك من الناحية العملية أو التطبيقية. إذ أن التغيرات التكنولوجية في وسائل عمل المصرف الداخلية والخارجية ساعد على الاستجابة الأفضل لطلبات العملاء المتزايدة.

فقبل تنفيذ أي تغيير هيكلي في المصرف لابد من مراعاة توقعات العميل فيما يخص تجارب واليات تقديم الخدمة فضلا عن المفهوم الشامل لجودة الخدمات، ففعالية تقديم الخدمة عبارة عن إنتاج خدمة أو منهج خدمة يقوم على تكنولوجيا المعلومات، كأن تكون قناة تفاعلية جديدة.

1-2 الوصول: المقصود به سهولة الوصول إلى المصرف بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية.

2-2 جودة الخدمة: تؤثر تكنولوجيا المعلومات على أبعاد قياس جودة الخدمة المصرفية والتي تتمثل في:

- **الملموسية:** مظهر التسهيلات المادية المتاحة لدى المصرف وهي عبارة عن المعدات و وسائل الاتصال (حاسب النقود، الشبايك الآلية...) ومستلزمات الراحة للعميل.

- **الاعتمادية:** تقيس دقة الخدمة، التسليم حسب الوعد، توفير المعلومات حول الخدمات.

- **الاستجابة:** سرعة الحصول على المساعدة في حالة الاستفسار أو حصول مشكلة.

- **التعاطف:** يمكن كل من الأطراف الاطلاع على أحوال الطرف الآخر، وتتبع أهمية هذا العنصر كونه يسعى إلى فهم حاجات ورغبات العملاء ومن جهة أخرى يركز على فهم وإدراك حاجات العملاء ومشاكلهم والعمل على حلها، وتقديم الخدمات الإضافية المرافقة للمنتجات، والعمل الدؤوب على مواكبة توقعات العملاء مع التركيز على أن عملية صيانة العلاقة مع العملاء هي مسؤولية مشتركة لجميع موظفي المصرف (جاسم القيسي، 2015، ص213).

2-3 الأمان: تساعد تكنولوجيا المعلومات على توفير عنصر الأمان والراحة للعميل من خلال عمل المصرف المستمر على وضع أنظمة أمان غير قابلة للاختراق تحمي الخدمات المصرفية وخاصة الالكترونية منها (النعيمي وآخرون، 2009، ص33).

3- مستوى رضا العميل: تؤثر المرحلة الأخيرة من مراحل قرار الشراء على اتجاهات العميل نحو المنتج الذي اشتراه، فإذا كان أداء المنتج يتناسب مع توقعات العميل أي لبي حاجاته وحقق إشباعه، ينتج عن ذلك إحساس أو شعور ايجابي يتمثل في مستوى الرضا أما إذا حدث العكس يتولد شعور سلبي يقود إلى عدم الرضا (المنياوي، 1998، ص29).

3-1 ولاء العميل: هو درجة اعتقاد ايجابي للزبون بالنسبة للعلامة والالتزام اتجاهها والنية في مواصلة شراءها (غريغن، 2001، ص15). يرتبط الولاء بدرجة كبيرة بالرضا ويمكن التمييز بين أربع فئات (أبو تاية، 2008، ص42):

- **فئة الأوفياء:** تضم العملاء المضمونين، إذ يتميزون برضاهم وولائهم العالي للمصرف.

- **فئة غير الأوفياء:** تتميز بالرضا العالي والولاء المنخفض، إذ تتحول إلى مصرف آخر بمجرد معرفة عرض خدمات أفضل من المصرف الأصلي.

- **فئة الرهائن:** تتميز بولاء عالي ونسبة رضا منخفضة.

- **فئة المدمرين:** تتميز بولاء منخفض ورضا منخفض، وهنا لابد من الحذر من هذه الفئة لأنها تدمر المصرف بكثرة نشاطها.

إن فعلى المصرف إدراك هذه الأنواع لإيجاد آليات معينة للتعامل معها، إضافة إلى العمل على دمج تكنولوجيا المعلومات باستمرار لضمان المعاملة الجيدة وتقديم خدمات أفضل مما يسمح بضمان رضا العميل وولائه.

2-3 الاحتفاظ بالعميل: بينت دراسة أجريت على مصارف فرنسية أن تكلفة خسارة العميل تكون 15 مرة أكثر لو تمت المحافظة عليه من البداية، حيث دفعت الدراسة إلى تحول المصرف من إدارة شكاوي العملاء إلى إدارة خدمة العملاء، فالعميل يخبر عن الخدمة الجيدة لـ 4 أشخاص، بينما يخبر عن الخدمة السيئة لـ 27 شخص آخر وعليه فإن الحالة النفسية والثقافية والخبرة تنعكس بالضرورة على رضا العميل والاحتفاظ به (أبو تاية، 2008، ص 38-39).

ومما لا شك فيه أن الولاء سيؤدي إلى الاحتفاظ بالعميل والتي تبينه حلقة ولاء العميل التي توضح طرق التفكير المتبعة من قبل المصرف لعرض ولاء العميل بشكل متكامل، فهناك ثلاث سمات لعلاقة العميل مع المصرف هي (جريفن، 2001، ص 30):

- الحصول على العميل وفهمه (مصدر العميل، نموذج سلوك العميل).
- خدمة العميل بشكل أفضل من الآخرين.
- البيانات التي تحتاجها المؤسسة المصرفية في تحسين كل سمة من سمات الحلقة (مصدر العميل، خدمة العميل، سلوك العميل)، وفي حالة تعذرها عن تحقيق ذلك ستعطي فرصة ذهبية لغيرها من المنافسين.

4- مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات:

1-4 ثبات وصدق الاستبانة: لقياس مدى دقة نتائج الدراسة، تم استخدام ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (1): قيمة ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة ألفا كرونباخ
مستوى تكنولوجيا المعلومات	0,838
مستوى فعالية تقديم الخدمات	0,843
مستوى رضا العميل (ولاء+احتفاظ)	0,828

المصدر: مخرجات spss.

مما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارات الاستبانة وهذه النسبة تزيد على النسبة المقبولة إحصائياً والبالغة 60% .

4-2 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

1-2-4 متغير مستوى تكنولوجيا المعلومات: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أنا راض على إدخال الخدمات المصرفية الالكترونية	3,76	1,18
استخدم الشباك الآلي للنقد بكل سهولة للاستفادة من الخدمات المصرفية المتاحة	3,56	1,36
أنا راض عن فعالية أداء الشباك الآلي، الهاتف وبنوك الانترنت	3,60	1,27
أنا راض عن مستوى التكنولوجيا المستخدمة حاليا	3,64	1,27
مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات	3,64	0,84

المصدر: مخرجات spss.

حصلت كل العبارات على أوساط حسابية أعلى من الوسط الفرضي (3) المعتمد في الدراسة المتمثل في المقياس الخماسي لدرجات ليكارت الايجابي مما يدل على أن إدارة الوكالات الأربع تعي مدى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والفوائد والمنافع التي تجنيها من وراء ذلك سواء من حيث تلبية حاجيات العملاء، إتاحة الاتصالات الداخلية والخارجية للوكالات، الحصول على مزايا تنافسية، سرعة وسهولة ودقة انجاز المعاملات اليومية الروتينية، كما أن الإدارة تمتلك المهارات والقدرات والخبرات الإدارية الداعمة لتطوير أداء العاملين لديهم بالشكل الذي ينعكس بالإيجاب على رضا العميل في الوكالات الأربع.

4-2-2 متغير مستوى فعالية تقديم الخدمات: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فعالية تقديم الخدمة.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استغرق وقتا قصيرا للوصول إلى الخدمة	3,95	0,88
على المصرف وضع شبائيك آلية جديدة في الخدمة	3,60	0,99
أنا راض عن جودة الخدمات المقدمة	4,07	0,99
الوكالة ليست بحاجة إلى تحسين خدماتها	4,08	0,86
يتم تلبية كل احتياجاتي من طرف الوكالة	4,00	1,00
أنا راض عن مستوى الأمن الذي يوفره المصرف	3,50	1,07
فعالية تقديم الخدمة	3,86	0,72

المصدر: مخرجات spss.

حصلت أغلب العبارات على أوساط حسابية أعلى من الوسط الفرضي على مساحة المقياس الخماسي مما يدل على أن إدارة الوكالات تستغل تكنولوجيا المعلومات في تقديم خدمات تلبي كل حاجيات عملائها

المتجددة والمتعددة، مع التأكيد على أن التكنولوجيا غيرت من طريقة تقديم الخدمات بالاستجابة للطلبات في الوقت الحقيقي (ليس كل الخدمات) كما سمحت بتوفير وسائل اتصال أكثر تنوعا وفتحت المجال أمام قنوات توزيع الكترونية أكثر كفاءة وبمستويات عالية من الأمان.

4-2-3 متغير مستوى رضا العميل: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى رضا العميل.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أوصي أصدقائي بفتح حسابات لدى الوكالة	3,72	0,81
أنا فخور كوني عميل لدى الوكالة	3,97	0,84
طورت علاقات متينة مع الوكالة	4,13	0,59
يتم التعامل مع الشكاوي والاقتراحات	3,38	1.27
علاقتي مع الوكالة جيدة وتعمل على الحفاظ عليها	4,00	1,00
رضا العميل	3,84	0,64

المصدر: مخرجات spss.

حصلت كل العبارات على أوساط حسابية أعلى من الوسط الفرضي (3) على مساحة المقياس الخماسي، مما يدل على أن إدارة الوكالات الثلاث تحقق رضا وولاء عملائها بجعلهم يحرصون على تكرار الحصول على خدمات الوكالات مقارنة بالخدمات التي تقدمها المصارف الأخرى وذلك بالحرص على المحافظة عليهم وكسب ولائهم.

4-3 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية تقديم الخدمات

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي، معامل الارتباط ومعامل التحديد، تحليل التباين ANOVA ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 وهذا ما توضحه النتائج التفصيلية لهذه الفرضية في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات و فعالية تقديم الخدمات.

النموذج بين	قيمة R	قيمة R ²	معامل التباين	درجة التأثير
تكنولوجيا المعلومات وفعالية تقديم الخدمات	0.720	0.518	289,871	3,539

المصدر: مخرجات spss.

تفسر نتائج الجدول وفقا لآراء العينة وجود تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات على فعالية تقديم

الخدمات، إذ بلغ معامل الارتباط 0,720 موجب و أكبر من 0.5 مما يوضح قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ (0.518) مما يعني أن تكنولوجيا المعلومات تفسر 51,8% من التغيرات التي تحدث في مستوى تقديم الخدمات والباقي يرجع إلى عوامل أخرى.

وبلغت درجة التأثير 3,539 بمعنى أن التغير بوحدة واحدة في تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى التغير في تقديم الخدمة ب 3,539 وحدة، وبما أن مستوى المعنوية (0,000) أقل من 0,05 فيدل على وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ومستوى تقديم الخدمات.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لمستوى فعالية تقديم الخدمات على رضا العميل

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي، معامل الارتباط ومعامل التحديد، تحليل التباين ANOVA ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 وهذا ما توضحه النتائج التفصيلية لهذه الفرضية في الجدول التالي:

الجدول رقم(6): الارتباط بين فعالية تقديم الخدمات ورضا العميل.

النموذج بين	قيمة R	قيمة R^2	معامل التباين	درجة التأثير
فعالية تقديم الخدمات ورضا العميل	0.784	0.614	451,541	1,437

المصدر: مخرجات spss.

تفسر نتائج الجدول وفقا لآراء العينة وجود تأثير معنوي لمستوى فعالية تقديم الخدمات على رضا العميل، إذ بلغ معامل الارتباط 0,784 موجب و أكبر من 0.5 مما يوضح قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ (0.614) مما يعني أن فعالية تقديم الخدمات تفسر 61,4% من التغيرات التي تحدث في مستوى تقديم الخدمات والباقي يرجع إلى عوامل أخرى.

وبلغت درجة التأثير 1,437 بمعنى أن التغير بوحدة واحدة في فعالية تقديم الخدمات يؤدي إلى التغير في تقديم الخدمة ب 1,437 وحدة، وبما أن مستوى المعنوية (0,000) أقل من 0,05 فيدل على وجود علاقة بين فعالية تقديم الخدمات ورضا العميل.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على رضا العميل

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي، معامل الارتباط ومعامل التحديد، تحليل التباين ANOVA ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 وهذا ما توضحه النتائج التفصيلية لهذه الفرضية في الجدول التالي:

الجدول رقم(7): الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات و رضا العميل.

النموذج بين تكنولوجيا المعلومات ورضا العميل	قيمة R	قيمة R^2	معامل التباين	درجة التأثير
	0.805	0.647	495,592	2,151

المصدر : مخرجات spss.

تفسر نتائج الجدول وفقا لأراء العينة وجود تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات على فعالية تقديم الخدمات، إذ بلغ معامل الارتباط 0,805 موجب و أكبر من 0.5 مما يوضح قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ (0,647) مما يعني أن تكنولوجيا المعلومات تفسر 64,7% من التغيرات التي تحدث في مستوى تقديم الخدمات والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. وبلغت درجة التأثير 2,151 بمعنى أن التغير بوحدة واحدة في تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى التغير في رضا العميل ب 2,151وحدة، وبما أن مستوى المعنوية (0,000) أقل من 0,05 فيدل على وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ورضا العميل.

ويمكن توضيح العلاقات السابقة بمصفوفة الارتباط التالية:

الجدول رقم(8): مصفوفة الارتباط (العلاقة بين المتغيرات)

رضا العميل	فعالية تقديم الخدمات	مستوى تكنولوجيا المعلومات	
0,805	0,720	1,00	مستوى تكنولوجيا المعلومات
0,784	1,00	0,720	فعالية تقديم الخدمات
1,00	0,784	0,805	رضا العميل

المصدر : مخرجات SPSS.

النتائج المتوصل إليها:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- تتوفر الوكالات على قواعد بيانات ومعلومات تسويقية تساعد العملاء على تلبية احتياجاتهم وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالأمور المصرفية.
- تعمل الوكالات على خلق الثقة والطمأنينة في علاقاتها مع عملائها عبر شبكة الانترنت حتى يشعر العميل بالأمان أكثر أثناء تعامله معها.
- تعتبر القنوات الالكترونية مصدرا لجودة الخدمات المصرفية بصورة كبيرة.
- على الوكالات الاستمرار في التحكم الجيد في علاقاتها مع عملاءها من أجل بناء ميزة مستدامة معهم بما يحقق لهم الرضا والولاء.

- تساعد تكنولوجيا المعلومات على تقديم خدمات مصرفية بالجودة والسرعة المطلوبين من قبل العملاء.
- بعد العميل مبرر وجود المصرف وان الوصول إلى رضاهم يعد هدفا استراتيجيا.
- تتوفر الوكالات على أنظمة أمن قوية صعبة الاختراق، مما يكسبها القدرة على كسب ثقة ورضا عملاءها
- العملاء راضون عن الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف الوكالات، مع التأكيد على مهارة وكفاءة الموظفين في تعاملهم.
- توجد علاقة ارتباط بين مستوى تكنولوجيا المعلومات ومستوى فعالية تقديم الخدمات في الوكالات محل الدراسة.
- توجد علاقة ارتباط بين مستوى فعالية تقديم الخدمات ورضا العملاء في الوكالات محل الدراسة.
- توجد علاقة ارتباط بين مستوى تكنولوجيا المعلومات ورضا العملاء في الوكالات محل الدراسة..
- من خلال صحة الفرضيات الثلاث التي قامت عليها الدراسة نستنتج أن هنالك علاقة ارتباط بين مستوى تكنولوجيا المعلومات ورضا العملاء من خلال فعالية تقديم الخدمات في الوكالات محل الدراسة.

قائمة المراجع:

- بلال جاسم القيسي، خلق القيمة المستدامة للزبون عبر تكامل العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وتسويق العلاقة دراسة استطلاعية على عدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 85، 2015.
- جبل غريفن، ترجمة أيمن الارمنازي، طرق كسب الزبائن وزيادة الأرباح، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2001.
- صباح محمد ابو تابة، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل، عمان، 2008.
- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- عائشة مصطفى المنياوي، سلوك المستهلك، عين شمس، ط1، القاهرة، 1998.
- عبد القادر بريس، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري، عمان، 2009.
- Luigi Buzzacchi et al, technological regimes and innovation in services : the case of the italian banking industry, research policy, 24, 1995.

التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية " حالة الجزائر "
Shift towards universal banks under banking globalization
"The situation of Algeria"

د شارف عبدالقادر/ د. لعلا رمضاني، جامعة الأغواط، الجزائر.

تاريخ التسليم: (17/08/2017)، تاريخ التقييم: (19/09/2017)، تاريخ القبول: (04/10/2017)

Abstract

The accelerated evolution of the monetary and financial system with rapid social and economic development of the world economy to make banking regulations flexible towards this change and therefore the banks that acquire new functions and occupies importance with the passage of time, in response to this development, and requirements fact that the proliferation of Universal banks developed and developing nations attempted to enter the recently reflects the requirements of the current stage of development, as well as economic and global transformations undergone by the various economies, especially with the economic reform programmes and privatization and the emergence and growth of financial markets in light of the opportunities open to market forces and private sector to play the leading role in the development process, as well as technological development, especially in information technology, which provided substantial support and strong banks to be converted into a Universal banks. In order to provide an appropriate environment for economic take-off and reduce dependence on the economics of rent .

key words : Banking globalization- Universal banks - Banking reform- Algeria

المخلص

إن تسارع تطور المنظومة النقدية و المالية مع تسارع التطور الاقتصادي و الاجتماعي يشهده الاقتصاد العالمي جعل الأنظمة المصرفية مرنة تجاه هذا التغير و بالتالي أدى بالبنوك لأن تكتسب وظائفها الجديدة و تحتل أهميتها مع مرور الوقت، استجابة لهذا التطور و متطلباته، و الواقع إن انتشار البنوك الشاملة في الدول المتقدمة و محاولات الدول النامية للدخول فيها في الآونة الأخيرة يعكس متطلبات المرحلة التنموية الراهنة و كذا التحولات الاقتصادية و العالمية التي تمر بها مختلف الاقتصاديات خاصة مع انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي و الخصوصية و ظهور و نمو الأسواق المالية في ظل إفساح الفرص لقوى السوق و القطاع الخاص ليلعب الدور الرائد في عملية التنمية و كذا التطور التكنولوجي و خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي قدم دعما كبيرا و قويا للبنوك للتحول إلى بنوك شاملة ، بغية توفير البيئة الملائمة للإقلاع الاقتصادي و التقليل من الاعتماد على اقتصاديات الربيع.

الكلمات المفتاحية : العولمة المصرفية- البنوك الشاملة -الإصلاح المصرفي- الجزائر .

مقدمة:

من المعروف أن نشأة القطاع المصرفي في أي دولة ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا و اجتماعيا، نتيجة تداعيات العولمة بكافة أشكالها، ليس فقط من حيث نشأة البنوك أو المصارف و إنما اكتسابها لوظائفها المختلفة و تباين أدوارها من مرحلة تنمية لأخرى هذا فضلا عن السياسات و الأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، من هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للاختلاف في الظروف و التحولات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، لذا نجد أن مفهوم البنوك الشاملة ارتبط بالمفهوم الحديث و العصري للبنوك التي عرفتھا الدول الأوروبية و انتشرت منها إلى بقية دول العالم المتقدم ثم بدأت تمتد إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية و خارجية، والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى لوضع برامج للإصلاح المصرفي قصد تهيئة الظروف لتحقيق الإقلاع، بعيدا عن الاقتصاد الذي يعتمد على المورد الوحيد و هو النفط و تفادي الصدمات الناجمة عن الاختلالات في أسعاره .

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره وعلى ضوء متغيرات الدراسة سنحاول الإجابة على السؤال الجوهرى التالي:

هل توجد مقومات لتحول البنوك الجزائرية إلى مفهوم البنوك الشاملة في ظل العولمة

المصرفية ؟

و للإجابة على ذلك نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالعولمة المصرفية ؟
- ماذا نعني بالبنوك الشاملة و ما هي خصائصها و الوظائف التي تعنى بها ؟
- ما هي دوافع التحول نحو مفهوم البنوك الشاملة، وما هي المزايا و السلبيات ؟
- ما هو واقع الإصلاح المصرفي في الجزائر و متطلبات التحول نحو البنوك الشاملة ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون التوجه نحو مفهوم البنوك الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الايجابية لتوفير البيئة الملائمة للإقلاع الاقتصادي بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية كما تحيط به بعض المحاذير الواجب أخذها بالحسبان ، و هو ما يوجب مراعاة بعض الضوابط في هذا الخصوص .

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية :

- استعراض الإطار النظري لمفهوم العولمة المصرفية، والبنوك الشاملة و وظائفها.
- إبراز أهم الخصائص التي تمتاز بها البنوك الشاملة مقارنة بنظيرتها التقليدية.
- التطرف إلى الأسباب التي تدعم فكرة توجه و تحول البنوك نحو المفهوم الشمولي، وكذا مزايا و سلبيات هذا التحول.
- محاولة إسقاط ما تم التطرق إليه في النظري على واقع البنوك الجزائرية و تشخيصه بمختلف خصوصياته في ظل الإصلاحات المصرفية التي تم تبنيها.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في إبراز جوانب الموضوع، وذلك لغرض الإجابة على التساؤل المطروح، من خلال توظيف الأدبيات المتعلقة بالإصلاح المصرفي و البنوك الشاملة بالاعتماد على المراجع و المصادر ذات الصلة بالموضوع.

خطة الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم خطة الدراسة إلى المحاور التالية:

- أولاً: ماهية العولمة المصرفية.
- ثانياً: التحول إلى مفهوم البنوك الشاملة.
- ثالثاً : المزايا و السلبيات.
- رابعاً : واقع البنوك الشاملة في ظل إصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر.

أولاً: ماهية العولمة المصرفية

1- المفهوم

تعددت التعاريف حول مصطلح العولمة فمنهم من يعرفها على " أنها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية، ومنهم من يقول إنها "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية و الإقليمية" (الخضيرى، 1999، ص.173)، كما أن هناك من يعرف العولمة المصرفية بأنها: "حالة كونية فاعلة و متفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية و تدمج نشاطه دولياً في السوق العالمي بجوانبه و بأبعاده المختلفة و بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من

القوة و السيطرة و الهيمنة المصرفية مما يجعله لا يخضع للتراجع أو التهميش و الابتلاع(عبد اللطيف، 2014، ص.04) .

2-أهداف العولمة المصرفية

تحقق العولمة المصرفية للبنوك العديد من الأهداف و التي من بينها ما يلي(عبد اللطيف، 2014، ص.04):

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل و إشباع رغباته.
- أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته و تفعيل قدراته.
- أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق اكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

ثانيا: التحول إلى مفهوم البنوك الشاملة .

1-تعريف البنوك الشاملة: يمكن تعريفها بأنها" تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال(عبد المطلب، 2001، ص.52)، ويعرفها البعض " بأنها تلك الهيئات التي تؤدي الوظائف التقليدية و كذلك الوظائف الغير تقليدية مثل ما يتعلق بالاستثمار، أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال(عبد الخالق، 2016، ص.02)

وبصفة عامة يمكن القول بأن البنوك الشاملة هي البنوك التي لم تتقيد بالتخصص المحدود، الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-وظائف البنوك الشاملة: يتضح أن البنوك الشاملة يتحدد دورها و يتبلور من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك سواء البنوك التجارية أو الاستثمار و الأعمال و البنوك المتخصصة في وقت واحد، أي أنها بنوك غير متخصصة و تستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت، بالإضافة إلى اتجاهها و حرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال و الإيرادات، وتقوم استراتيجية البنوك الشاملة على استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة

الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار و التنوع يعني أن لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي (عبد المطلب، 2000، ص.20) .

3-خصائص البنوك الشاملة: لعل من أهم سمات هذه البنوك و التي تميزها عن غيرها (عبد المطلب، 2000، ص.20):

- الشمول مقابل التخصص المحدود.
- التنوع مقابل التقيد.
- الديناميكية مقابل الاستاتيكية.
- الابتكار مقابل التقليد.
- التكامل و التواصل مقابل الانحسار.

4-مقومات التحول إلى البنوك الشاملة

لكي تؤدي البنوك الشاملة وظائفها على أحسن وجه لابد من توفر مجموعة من المقومات الهامة، و هذه المقومات يمكن حصرها في مقومات متعلقة بالبنك نفسه و أخرى بالسياسات التي تتبناها الدولة.

4-1-المقومات المرتبطة بالبنك: نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر (عبد المطلب، 2000، ص.08):

- موارد بشرية و إدارات و كفاءات تنظيمية رفيعة المستوى حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية و توافر بنية تحتية معلوماتية في المستوى، و كذا تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بفروعها التابعة لها، و إنما بباقي البنوك و ببيئات الأعمال التي تحيط بها، وذلك للحصول على المعلومات الإستراتيجية في الزمن المناسب حتى يكون اتخاذ القرار علمي و مدروس .
- توفر موارد مالية ضخمة حتى ينهض البنك بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت و أي مكان .
- إدارة تسويقية فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة.
- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة حول دور و أهمية البنوك الشاملة.

4-2-المقومات المرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدولة : بما يمكن ملاحظته حول دور

السياسات الحكومية في بلورة و إرساء فكرة البنوك الشاملة هو انه ينطوي على ما يلي:

- اقتناع السلطات الوصية و الأجهزة الرسمية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم و المساعدة لها باعتبار أنها قوة أي نظام مصرفي، و هي ضامن على نجاح برامج الإقلاع الاقتصادي.
- إصدار التشريعات اللازمة للسماح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال.
- المساعدة على إرساء البنية الأساسية من خلال الجوانب المادية و البشرية و التنظيمية.
- رفع مستوى وكفاءة البنك المركزي من خلال توفير الاستشارة و الدعم و المساعدة لهذه البنوك و مساعدتها على أداء رسالتها بفعالية، لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن ما يلاحظ على البنوك الشاملة بقدر وجود الجوانب الايجابية هناك جوانب سلبية.

ثالثا: المزايا و السلبيات

تتسم البنوك الشاملة بعدة ايجابيات و مزايا و لكن في المقابل لا نخفي بعض الجوانب السلبية لهذه الكيانات المصرفية .

1- الايجابيات: من بين ايجابيات البنوك الشاملة نذكر ما يلي (السيسي، دت، ص.206):

- العمل على أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفرة في التكاليف .
- التنوع القطاعي لمحظة القروض و الاستثمارات و بالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية ككل .
- ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات و المطلوبات .
- زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك .

كما نلمس بعض الايجابيات الأخرى التي توفرها أو تتمتع بها البنوك الشاملة منها (عبد الخالق، 2016، ص08):

- أنها تؤدي إلى توفير عناصر و مقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق...، و الواقع أن هذه ايجابية، لافئقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس و تحمل المخاطر.

- البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد حيث تقوم بتعبئتها و تخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة و الرشادة، أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و تحسين استغلاله.
- إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقيات تحرير الخدمات المالية و التي تتطلب تحديث المؤسسات المالية، مؤسسات متخصصة تتفق و متطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون،إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة.

2- السلبات والمشاكل : بالرغم من كل الايجابيات التي سبق ذكرها إلا انه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتفه بعض المشاكل مثل(عبد الخالق، 2016، ص12):

- وجود البنوك الشاملة قد يؤدي إلى خلق الاحتكار و مضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة و هو ما قد يكون على حساب المؤسسات و البنوك الصغيرة .
- شمولية البنوك قد تؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة و الانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة و هنا تتجلى قدرة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود و حتى دراسة السوق و اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

من بين المشاكل التي تعترض وجود البنوك الشاملة هو ضرورة توفر القطاعات المصرفية على موارد مالية ضخمة لإتمام عملية التحول.

رابعاً : واقع البنوك الشاملة في ظل إصلاحات القطاع المصرفي في الجزائر

إن محاولة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، من خلال السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية و هذا بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير هذا القطاع لذا كان على الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات في القطاعات المصرفية حتى تهيئ فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي .

1-واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية

لقد شهدت المنظومة المصرفية من خلال الإصلاح المصرفي توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة فألى جانب البنوك العمومية الستة و صندوق التوفير و الاحتياط الذي تحول إلى بنك في سنة 1997، وصل عدد البنوك إلى 28 بنكا و مؤسسة مالية في نهاية 2002 منها بنوك جزائرية و أخرى فروعا لبنوك أجنبية (زيدان و دريش، 2004، ص.408-409) ، و 29 بنكا و مؤسسة مالية في سنة 2014 (جريدة الخبر ، 29 بنكا و مؤسسة مالية تنشط في الجزائر نشر بتاريخ 2014/03/24 تاريخ الاطلاع: 2017/02/05 على الرابط www.elkhabar.com/press/aerticle/32384) ، و هي لا تمثل سوى 10 بالمئة من المحافظ البنكية ومن الموارد المودعة من رقم الأعمال و من حصة السوق الذي لا يزال يعاني جمودا كبيرا، بالرغم من الإصلاحات المصرفية الأخيرة، وما يلاحظ حاليا أن اغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال دورها و نشاطها ينحصر في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، أما البنوك العمومية فهي تسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية و التنظيمية كما أن البنوك الخاصة مازالت ملتزمة بقواعد الحذر أو التقيد في مجال الإقراض بنسبة كوك التي اعتمدت في جويلية 1988 لتحديد العلاقة بين رأسمال البنك و نسبة التزاماته المالية حيث لا يمكن للبنك أن يقرض أكثر من 8 بالمائة من رأسماله وكان التأسيس (رأس المال التأسيسي) حدد الحد الأدنى الذي تقتيد به البنوك الخاصة و المسموح به لإنشاء مؤسسة مصرفية ب 500 مليون دينار جزائري (الوثيقة 03-11 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 26-08-2003، الجريدة الرسمية . عدد 27 الصادر في 2004/04/28)، و على هذا الأساس تظل حركتها محدودة و محصورة ولا يمكن لها أن تساهم في التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب بل و على العكس أصبحت بعضها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني، فهناك إحصائيات تشير إلى أن البنوك الخاصة لم تساهم سوى 5 بالمائة من منح القروض في حين نجد ما نسبته 95 بالمئة للبنوك العمومية.

2- واقع تحول البنوك الجزائرية إلى مفهوم البنوك الشاملة (من خلال تبني وظائف الصيرفة

الشاملة)

2-1- خدمات التوريق : يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، و صدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم 06-05 سنة 2006 لتوريق القروض الرهنية، ويعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية وتتم على مرحلتين (مفتاح صالح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل

لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية نشر 2012 ،تاريخ الاطلاع 2017/02/05، ص13، على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc).

- تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى.
 - قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.
- ووفق القانون رقم 06-05 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي المتعلق ببورصة القيم المالية، وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل ألرهنى على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض، كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمة السكن.

2-2- خدمات البنوك الالكترونية : تتمثل فيما يلي :

2-2-1 نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS : في إطار تحديث و عصنة النظام

المصرفي الجزائري ، لا سيما من حيث أنظمة الدفع ، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS ، حيث يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع و ذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي ، و نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي، كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف، و يهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي(ايت زيان كمال & حورية ايت زيان حورية ،الصيرفة الالكترونية في الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07، ص08-09 على الرابط : www.iefpedia.com)

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي ، وكل وسائل الدفع الأخرى .
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني .
- تقليص آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات .

- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسخير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

2-2-2 نظام المقاصة عن بعد : عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام

مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI، هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) و البرمجيات المختلفة، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية وهذا بهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن، كما دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك بنك الجزائر، كل البنوك، اتصالات الجزائر، بريد الجزائر SATIM، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (ABEF) مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني.

و يعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور، و لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 مايو 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع (ايت زيان كمال & حورية ايت زيان حورية /الصيرفة الالكترونية في الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07، ص12، على الرابط: www.iefpedia.com).

و في هذا الصدد ما نريد أن نشير إليه هو أن معظم الخدمات المقدمة عبر الانترنت (من طرف المصارف الجزائرية) عبارة عن خدمات الإطلاع على الرصيد و نطمح أن تنتوع هذه الخدمات في المستقبل.

2-3-3 نشاط التمويل التأجيري : إن غياب الإطار القانوني كان عائقا كبيرا أمام تطور نشاط

التمويل التأجيري في الجزائر (الاعتماد الايجاري)* و لهذا السبب جاءت عدة قوانين مؤطرة و منظمة لهذه الحرفة و هذه القوانين و الأوامر كانت بمثابة الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم صيغة التمويل التأجيري في الجزائر و ينظمها و هو بذلك يدفع هذه التقنية نحو التطور و يشجع التعامل بها، و من أهم هذه القوانين الأمر رقم 96-09 و المتعلق بالاعتماد الايجاري، الذي جاء فيه تحليل العلاقات بين كل الأطراف المعنية بهذه الصيغة و جاء فيه على وجه الدقة ما يلي(خوني وحساني، 2006، ص04):

*الاعتماد الايجاري هي الترجمة الجزائرية، و التي استخدمها المشرع و المقابلة لكلمة Leasing

- تعريف عقد التمويل التأجيري و موضوعه
- الشروط القانونية لإعداد عقد التمويل التأجيري في الجزائر، و الذي يبين :

- ✓ شروط العقد
- ✓ مبلغ الإيجار
- ✓ مدة الإيجار
- ✓ التعويضات في حالة إلغاء العقد و فسخه، و الأقساط الإيجارية المتبقية

بعد التأطير القانوني و التنظيمي لصيغة التمويل التأجيري و تقديم المزايا الجبائية و الجمركية التي تصاحب تطبيق هذه الصيغة، ظهرت بعض التجارب في هذا الميدان إلا أن عملياتها تتسم بالضيق و الحذر الشديدين، و يمكن أن نذكر على سبيل المال شركتين هما : الشركة الجزائرية لقرض إيجار المنقولات SALEM و شركة قرض الإيجار الجزائري السعودي ASL لكن سنستعرض في هذه النقطة شركة SALEM ، و هي شركة ذات أسهم تعتبر فرعا للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي رأس مالها 200 مليون دينار جزائري و هي موزعة كما يلي(خوني وحساني، 2006، ص.05-06):

- 90 % من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي،
- 10 % للمجموعة القابضة للميكانيك .

و يعتبر القرض الإيجاري لشركة " SALEM " تمويلا شاملا 100 %، و يتكون زبائنهم من شركات صناديق التعاون الفلاحي ، المستثمرين في الفلاحة و الصيد البحري ، المقاولون ، الأفراد الخواص.

وتشمل أنشطة شركة " SALEM " كلا من قطاع الفلاحة بمختلف أشكاله وأحجامه وأنواعه ، قطاع الصيد البحري وكل الأنشطة المرتبطة به، التجهيزات الصناعية قطاع المناجم و المحروقات والحديد و الصلب، معدات المكاتب و أجهزة الإعلام الآلي، معدات و تجهيزات إلكترونية مهنية، سيارات و جرارات و وسائل النقل الأخرى و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-4- نشاط التأمين : ما يمكن الإشارة إليه في هذا الخصوص من حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين في الجزائر فيظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال (مفتاح صالح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية نشر 2012 تاريخ الاطلاع 2017/02/05 ص15، على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc):

- مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات "CAGEX".
- مساهمة المصارف العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار "CAGCI".
- مساهمة المصارف العمومية في شركة ضمان القروض العقارية "SGSI".
- توسيع أنشطة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA BANQUE".
- مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني بـ 5 %

وما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر تعرف تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية، إضافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، ويتشخص واقع قطاع التأمينات في الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لسنة 2008 تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه بدرجة أولى ، و بالتالي يبقى هذا النشاط دون المستوى المأمول .

2-5- الصيرفة الاستثمارية : وفقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي 2009 ، أنشأت الحكومة 48 صندوق استثمار يخص جميع الولايات حيث أوكلت إدارتها لصالح حساب الدولة، و بموجب الاتفاقات الموقعة مع وزارة المالية وخمسة (5) شركات استثمار، ثلاثة (03) منها عملية الآن:

- الجزائر استثمار (El Djazair Istithmar) تعود ملكية رأس مالها إلى البنك الجزائري للتنمية الريفية 70% و 30% لصالح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ؛
- المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة و التوظيف (Sofinance)، تم إنشاءه من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة؛
- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Finalep، شركة مشتركة جزائرية أوروبية.

و المتبقين، البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، ستكونان مسئولتان عن إدارة هذه الصناديق ريثما يتم إنشاء فرعيهما المتخصصين في رأس المال الاستثمار (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07 على الرابط :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissemen>

2-6- خدمات التجارة الخارجية : لقد ركز قانون رقم 09-01 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 44 ل 26 جويلية 2009 على عدة نقاط منها ما يتعلق بعلاقة القطاع البنكي بالتجارة الخارجية حيث فرض رسوم جديدة فيما يخص العمليات البنكية المتعلقة بالاستيراد و الخدمات ، حيث كان قانون المالية لسنة 2005 ينص في مادته (2) على فرض رسوم بنكية على عمليات التوطين البنكي فيما يخص عمليات استيراد السلع حيث عند فتح ملف لدى البنك لتسجيل عملية استيراد السلع يجب دفع رسم قيمته 10.000 دج غير أن قانون المالية 2009 بالإضافة إلى هذا الرسم أضاف رسما آخر هو خصم 3% على كل عمليات التوطين الاستيراد و الخدمات (المادة 63) و هذا من قيمة العملية، كما نص على منع عمليات التجارة الخارجية التي لا تملك رقم تعريف ضريبي إذ أن إجراءات التوطين البنكي أو الجمركي لعملية التجارة الخارجية لا يمكن قبولها إلا بعد مراقبة رقم التعريف الضريبي، بالإضافة إلى ذلك نص على منع إتمام إجراءات الاستيراد عن طريق الوكالة و بالتالي إجبارية إتمام الإجراءات البنكية فيما يخص نشاط الاستيراد من طرف المستورد المسجل في السجل التجاري نفسه أو مدير الشركة المستوردة و لا يمكن النيابة عنهما (المادة 66) كما انه تضمن في محتواه على إجبارية إجراء عملية التوطين البنكي المسبق لجميع عمليات الاستيراد ، حيث يجبر هذا القانون المستوردين على توطين عملياتهم لدى البنك أي نشاط الاستيراد (المادة 67) و هذا قبل تمويلها أو خضوعها للمراقبة الجمركية، و فيما يتعلق بتمويل الواردات يجب أن يعتمد على وسيلة وحيدة و إجبارية هي الاعتماد المستندي (القرض المستندي) حيث يتم فتحه لدى وكالات معتمدة من طرف البنوك الجزائرية و هذا بعد منح ترخيص للمستورد (بوسنة، 2011، ص.67-68)

2-7- القروض الاستهلاكية : عرفت السوق الجزائرية انتعاشا كبيرا في مجال القروض الاستهلاكية حيث كشف المدير العام للمجموعة المالية سيتيلام الجزائر لويك لوبيشو بأن قيمة القروض المخصصة للاستهلاك وصلت حاليا إلى 70 مليار دينار أي 70 مليون أورو، بينما تقدر عائدات الأسر بأكثر من 3000 مليار دينار حسب جمعية البنوك والمؤسسات المالية (مفتاح وآخرون، نشر 2012 ،تاريخ الاطلاع 2017/02/05 ص13، على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc)، إلا أنه و بعد قانون 2009 و من أجل تشجيع الإنتاج الوطني و ترشيد الاستهلاك تقوم البنوك بالحد من تقديم القروض الاستهلاكية واستبدالها بالقروض العقارية، و في هذا الخصوص فان القروض البنكية في شكل قروض عقارية فقط يعد نوعا من

التدخل في عمل البنوك و الحد من حريتها وبالتالي وضع النظام البنكي في مزيج من التسيير الموجه و التسيير الليبرالي، مما يقف عائقا أمام تحول البنوك الجزائرية إلى مفهوم البنوك الشاملة .

3-متطلبات التحول نحو مفهوم البنوك الشاملة في الجزائر

إن من بين المتطلبات التي لابد للنظام المصرفي الجزائري أن يصل إليها أو يحاول تحقيقها حتى يضمن فرصة البقاء في المنظومة الدولية و تحقيق الإصلاح المصرفي الهادف، و هذا على ضوء الواقع الذي استعرضناه سابقا هي :

- تبني البنوك الجزائرية للمعايير الدولية في الإدارة و الجودة (وكذا معايير لجنة بازل).
- تقديم الخدمات المصرفية الدولية.
- القابلية و المرونة للتجميع و الاندماج.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
- تبني التسويق المصرفي كآلية للترويج و الوصول إلى العملاء.
- الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- الاعتماد على تنمية الكفاءات البشرية لأنها جوهر عملية الإصلاح .
- التحكم و الاهتمام بإدارة المخاطر.

خاتمة

إن ما يلاحظ حول واقع البنوك الجزائرية و تحولها إلى مفهوم البنوك الشاملة يؤكد أنها ستدخل أو دخلت حلبة المنافسة في وضعية غير تنافسية إذ أنها في الوقت الراهن لا تستطيع الصمود و البقاء في السوق نظرا لمحدودية إمكانياتها و خدماتها و ضعف مستويات أدائها و بالتالي عدم قدرتها على منافسة البنوك العالمية الكبرى التي تتميز بقدرتها و جودة خدماتها و تنوعها و كفاءة عملياتها الإدارية و التسويقية الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار و ميادين التوظيف التي تتماشى مع إستراتيجيتها.

النتائج

- ما تم استنتاجه من خلال ما جاء في الدراسة ينحصر في نقاط عديدة منها:
- للعولمة تأثير واسع على الجهاز المصرفي فمع سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في النظام المصرفي من حيث أدائه و سياساته و

عملياته، و في ظل هذه المتغيرات فان المنظومة المصرفية بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة خاصة فيما يتعلق بأدوار البنوك.

- في الجزائر بالرغم من الإصلاحات المصرفية المستحدثة في هذا القطاع لازال يعاني من إفرزات و تبعات سابقة و بالتالي نلاحظ أن البنوك الجزائرية تمارس أدوار إدارية محدودة ، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل العولمة المصرفية كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتتحول البنوك الجزائرية إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي لو توفرت الظروف الملائمة.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية لدى البنوك الجزائرية مما صعب من تحولها إلى بنوك شاملة إن لم يجعله مستحيلا .
- عدم تبني البنوك الجزائرية المعايير الدولية المتعلقة بالجودة .
- عدم توفر البنوك على كفاءات و موارد بشرية قادرة على صنع الرهان و إن وجدت فهي تقتصر إلى الروح الابتكارية في أساليب الإدارة و التنظيم .
- عدم تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية و سيادة نوع من الضبابية في بعض مجالات التسيير مما ولد حالة من غياب الشفافية لديها .
- عدم تبني القطاعات المصرفية في الجزائر لأساليب التسويق المصرفية الحديثة.

التوصيات

من خلال ما سبق استعراضه في تحليل هذا الموضوع خرجنا بالتوصيات التالية التي نراها ضرورية لضمان تحول البنوك الجزائرية إلى الصيرفة الشاملة منها:

- توفير البيئة التكنولوجية الملائمة.
- تأهيل و تدريب العنصر البشري (توفير إدارات مصرفية ذات جودة) و متأقلمة مع الأساليب الإدارية الحديثة.
- زيادة الدعم التشريعي لهذا النوع من البنوك.
- تفعيل دور البنك المركزي للرقابة و التوجيه.
- أن يتم التحول وفق أسس علمية مدروسة تدريجيا وأن تعطى الأولوية لخصوصية الاقتصاد الجزائري والمرحلة التنموية التي يمر بها حتى لا تكون هناك آثار جانبية.
- توفر الإدارة المصرفية الذكية.

- الإيمان والاقتناع التام للسلطات العمومية بأهمية دور هذه البنوك في تحقيق الإقلاع الاقتصادي و تهيئة المناخ المناسب الذي تستطيع العمل فيه.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال

قائمة المراجع

- 1- الخضيرى، محسن احمد. (حزيران 1999). مفهوم العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية . المجلد 19. (العدد 222) لبنان.
- 2- السيسى، صلاح الدين محسن. (دت). قضايا اقتصادية معاصرة. القاهرة. دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع.
- 3- الوثيقة 03-11 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 26-08-2003 (الجريدة الرسمية عدد 27 الصادر في 28/04/2004).
- 4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق الاستثمار، (تاريخ الاطلاع: 2017/02/07) على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissements>
- 5- ايت زيان، كمال. وحرورية، ايت زيان. الصيرفة الالكترونية في الجزائر. (تاريخ الاطلاع: 2017/02/07). على الرابط: www.iefpedia.com .
- 6- بوسنة، كريمة. (2011). البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "دراسة حالة البنوك الفرنسية". مذكرة ماجستير، غير منشورة. جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان. الجزائر.
- 7- جريدة الخبر . 29 بنكا و مؤسسة مالية تنشط في الجزائر (نشر بتاريخ 2014/03/24) (تاريخ الاطلاع: 2017/02/05)، على الرابط: www.elkhabar.com/press/aerticle/32384
- 8- خوني، رايح. حساني، رقية. (17 و 18 أبريل 2006). واقع و آفاق التمويل التاجيري في الجزائر و أهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف .

- 9- زيدان، محمد. دريش، رشيد. (14 و 15 ديسمبر 2004). متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ورقة عمل مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -الواقع و التحديات، جامعة الشلف.
- 10- عبد الخالق، احمد. البنوك الشاملة. قسم بحوث الاقتصاد، (تاريخ الاطلاع: 2016/12/12) على الرابط : www.iefpedia.com
- 11- عبد اللطيف، أسار فخري. (2014). العولمة المصرفية. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. قسم بحوث الائتمان. البنك المركزي العراقي، العراق.
- 12- عبد المطلب، عبد المجيد. (2000). البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها. الإسكندرية. الدار الجامعية.
- 13- عبد المطلب، عبد المجيد. (2001). العولمة و اقتصاديات البنوك. الإسكندرية. الدار الجامعية.
- 14- مفتاح، صالح. و آخرون. (2012). الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية. (تاريخ الاطلاع: 2017/02/05) على الرابط : www.raheems.info/ima/38.doc

الترتيبات القانونية والمحاسبية لمعالجة القوائم المالية المجمعة
دراسة حالة مجمع سيفيتال بجاية

Legal and accounting arrangements to address the consolidated financial statements
Case Study of Civital Bejaia Complex

د.سي محمد الخضر، المركز الجامعي بريكّة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (28/09/2017)، تاريخ التقييم: (07/11/2017)، تاريخ القبول: (10/11/2017)

Abstract

accounting arrangements for the treatment of consolidated financial statements by referring to the different legal acts in the framework of Algerian commercial law, as well as to international accounting and financial standards, we have also discussed the various articles of the law 07/11 on the financial accounting system to check later how much the Cevital Bejaia Group has complied with these laws in the preparation of the Group's consolidated financial statements.

Keywords: Accounting, Processing of Financial Statements, Legal Arrangements.

المخلص

تمت دراسة من خلال هذه الورقة البحثية الترتيبات القانونية والمحاسبية لمعالجة القوائم المالية المجمعة. أين تم التطرق إلى مختلف التشريعات القانونية التي أتت ضمن القانون التجاري الجزائري، وكذلك المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ذات الصلة، كما تمت مناقشة مختلف المواد القانونية الواردة في القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ومدى إتباعها واحترامها من قبل مجمع سيفيتال بجاية عند اعداده للقوائم المالية المجمعة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، معالجة القوائم المالية، الترتيبات القانونية.

We have tried through this article to present a study of the legal and

المقدمة:

كانت المحاسبة في بداياتها الأولى عبارة عن آلية تهتم فقط بالتطبيق العملي للمحاسبة وإخلاء مسؤولية المحاسبين اتجاه الملاك، لكن بداية من القرن 19 ميلادي أصبح الاهتمام بالمحاسبة مهنية وأكاديمية في تزايد نتيجة لاتساع نطاق الاعمال وزيادة الانتاج بفضل الثورة الصناعية وما صاحبها من ظهور لشركات المساهمة والتي جسدت انفصال الملكية عن الادارة أو ما يعرف في الأدبيات المحاسبية بالملكية الغائبة

في ظل هذه الحركية الاقتصادية باتت الحاجة أكثر من ضرورية لاستثمارات ووسائل انتاج جديدة التي تتطلب بدورها وسائل تمويل ضخمة تفوق امكانيات الملاك، وهنا كان التحول الجذري من محاسبة تخدم فقط اصحاب رؤوس الاموال الى محاسبة أخرى تخدم كذلك المقرضين ومختلف الدائنين. كل تلك الافكار والمحطات كانت تؤسس لظهور تكتلات بين مختلف الشركات من أجل مواجهة المنافسة الشديدة التي يمتاز بها الاقتصاد العالمي، عن طريق الاستفادة من الخبرات التقنية والمادية والتسويقية والمالية والتسويقية بين مختلف هذه التكتلات التي يطلق عليها في مختلف التشريعات القانونية بالمجمعات، والتي أصبحت من خلالها المجال الاقتصادي مجالا عالميا بامتياز في ظل تعدد الفروع وانتشارها في جميع أنحاء العالم.

من أجل ذلك اهتمت الأدبيات المحاسبية من خلال المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ومن خلالها المحاسبات المحلية في ظل التوافق المحاسبي الدولي، بالطرق المختلفة لمعالجة القوائم المالية للمجمعات، والطرق والقواعد المختلفة المعتمدة في اعدادها. ومن بينها النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي اهتم كثيرا بمعالجة المشاكل المحاسبية المتعددة والمرتبطة بإعداد القوائم المالية للمجموعات وذلك بوضع الطرق والمبادئ والقواعد المتعلقة بالحسابات المجمع مساهمة للنصوص القانونية التي جاء بها القانون التجاري الجزائري والمنظمة للمجمعات دون اغفال تلك التحفيزات الجبائية المقدمة لهذه الشركات.

من أجل ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تطابق الخطوات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المجمع في مجمع سيفيتال بجاية مع النصوص المنظمة لذلك وفق القانون التجاري و النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

هذا بالإضافة الى مجموعة من الأسئلة الفرعية نلخصها في الآتي:

1. ما مدى تطابق القوائم المالية في مجمع سيفيتال مع المواد القانونية المنظمة لذلك وفق القانون التجاري الجزائري؟

2. ما مدى احترام الاجراءات والقواعد الواردة في النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بإعداد القوائم المالية المجمع من قبل مجمع سيفيتال؟

وكحل مؤت لهذه الإشكالية والأسئلة الفرعية المرتبطة بها نورد الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يطبق مجمع سيفيتال بجاية كل الاجراءات القانونية والمحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري والقانون التجاري عند اعاده القوائم المالية المجمعة؟

الفرضيات الفرعية:

1. يخضع مجمع سيفيتال للمواد القانونية الواردة في القانون التجاري الجزائري والمرتبطة بالقوائم المالية المجمع.

2. خصص النظام المحاسبي المالي مجموعة من الفترات لمعالجة القوائم المالية المجمع من حيث اجراءات وخطوات وطرق اعدادها وتحت مسؤولية من يقع اعدادها، وهو ما يأخذ به مجمع سيفيتال.

أهداف البحث:

1. معرفة مكانة القوائم المالية المجمع في النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
2. معرفة مكانة القوائم المالية المجمع في النصوص التشريعية للقانون التجاري الجزائري؛
3. تحليل خطوات واجراءات اعداد القوائم المالية المجمع وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
4. توضيح بعض القضايا الخلافية في كيفية اعداد القوائم المالية المجمع، ومن المسؤول عن اعدادها؛
5. تحديد مدى احترام مجمع سيفيتال لقواعد واجراءات وطرق اعداد القوائم المالية المجمع.

منهج الدراسة:

مثل بقية العلوم الاقتصادية يعتمد على المنهج الاستنباطي أو المنهج الاستقرائي لدراسة وتحليل هذا النوع من المواضيع، بحيث تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأساسية وهي القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي والمالي الجزائري بالإضافة إلى القانون التجاري الجزائري وكذلك بعض المراجع الحديثة التي تناولت هذا الموضوع وفق المعايير المحاسبية الدولية ووفق التشريعات المحلية لمختلف الدول من أجل استقراءها واستخراج مختلف النتائج والعمل من أجل تعميمها على مختلف المجموعات في الجزائر.

أولاً- الاطار المفاهيمي لشركات المجموعات و الأشكال المختلفة للمساهمات

1. الاطار المفاهيمي لشركات المجموعات

تعرف المجموعة بأنها مجموعة من الشركات تملك كل منها شخصية معنوية مستقلة، أما اقتصاديا فإن المجمع هو عبارة عن مجموعة من الوحدات تخضع لسلطة واحدة في اتخاذ القرارات رغم امتلاكها لشخصية معنوية مستقلة (Bertin, Grodowski, khalassi.sp). وعليه فإن الفكرة الأساسية التي تركز عليها المجموعة هي عنصر الرقابة التي تمارسها الشركة الأم أو القابضة على مختلف الشركات التابعة. كما تعددت التعاريف المقدمة لمجموعات الشركات من خلال مختلف الزوايا التي تناولت هذا المفهوم، بحيث تم تعريفها على أنها مجموعة من الشركات لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة، والتي تربطها مصالح مشتركة أين نجد الشركة الأم تسيطر على شركات أخرى في إطار القانون وتمارس عليها الرقابة وتخضع لإدارة واحدة. (ben amor, 2006, p.3)

أما اقتصاديا فإن المجموعة هي تلك التي تتكون من شركات تابعة ماليا واقتصاديا لشركة أخرى يطلق عليها الشركة الأم، هذه الأخيرة تضمن الإدارة والمراقبة على كل الشركات التابعة (مقدمي أحمد، 2006/2005، ص. 7).

أما القانون التجاري الجزائري عرف تجمع الشركات من خلال مجموعة من المواد القانونية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مفهوم تجمع الشركات حسب القانون التجاري الجزائري

المادة	نص المادة
796	يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا، ولفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط وتنميته-
767	يحدد عقد التجمعات تنظيم التجمع مع مراعاة أحكام هذا القانون، ويتم اعداده كتابيا وينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ويتضمن البيانات التالية: اسم التجمع؛ اسم الشركة أو موضوعها والشكل القانوني وعنوان المقر الرئيسي للشركة، وإذا اقتضى الأمر رقم تسجيل كل عضو من التجمع في السجل التجاري؛

المدة التي أنشئ لأجلها التجمع، وموضوعه وعنوانه.	
799 مكرر يتمتع التجمع بشخصية معنوية وبالأهلية التامة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري، ويحدد العقد الخاضع للإشهار القانوني شروط التجمع وموضوعه.	
799 مكرر 1 أعضاء التجمع ملزمون بتسديد ديونه وذلك من ثروتهم الخاصة وهم متضامنون إلا إذا وجد اتفاق مخالف مع المتعاقدين الآخرين.	
799 مكرر 2 يسير التجمع شخص واحد أو أكثر ويمكن أن يعين شخص معنوي قائم بإدارة التجمع مع مراعاة تعيين ممثل دائم يتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجزائية كما لو كان قائما بالإدارة باسمه.	
799 مكرر 3 يجوز للتجمع اصدار سندات الاستحقاق بموجب الشروط العامة المتعلقة بإصدار هذه السندات من الشركات، ويتكون هذا التجمع فقط من شركات تستوفي الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.	
799 مكرر 4 يمكن تحويل كل شركة أو جمعية يكون موضوعها متناسبا مع تعريف التجمع كما هو منصوص عليه في المادة 796 إلى تجمع دون أن يؤدي إلى حل أو تأسيس شخص معنوي جديد.	

المصدر: من إعداد الباحث، بالنظر إلى القانون التجاري الجزائري، 2007، ص، ص، 236-237.

أما النظام المحاسبي المالي فعرّف المجمع من خلال مجموعة من المواد والفقرات القانونية نلخصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مفهوم مجمع الشركات حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري

المادة	المفهوم
1-132	تهدف الحسابات المجمعّة الى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الامر بكيان واحد.
2-132	كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الاقليم الوطني ويراقب كيان آخر أو عدة كيانات عليه بنشر كل سنة القوائم المالية المجمعّة للمجموع المتكون من الكيانات التي يراقبها أو يسيطر عليها.

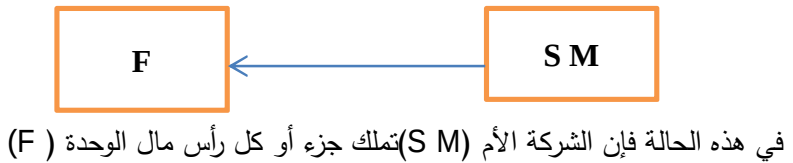
المصدر: من إعداد الباحث بالنظر إلى النظام المحاسبي المالي

من خلال هذه المفاهيم المقدمة لمجمع الشركات، نصل إلى خلاصة بأنها مجموعة من الشركات يطلق عليه الفروع أو الشركات التابعة والتي تحتفظ بشخصيتها المعنوية المستقلة، وتخضع لشركة أخرى مسيطرة يطلق عليها الشركة الأم أو القابضة، بحيث يعود لهذه الأخيرة قرار تحديد السياسات المالية والإدارية والتسويقية للمجمع، مع العلم أن الهدف من انشاء هذه التجمعات هو من أجل مواجهة المنافسة الكبيرة التي يتميز بها الاقتصاد العالمي، وتمكين هذه الشركات من الاستفادة من الخبرات التقنية والتكنولوجية وإدارية والمالية والتجارية لبعضها البعض.

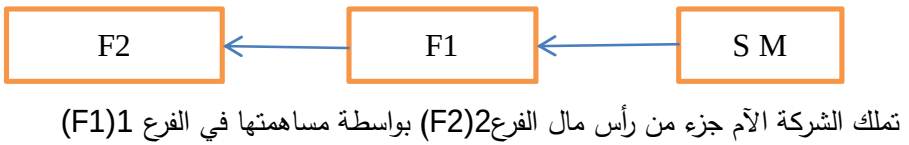
2. الأشكال المختلفة للمساهمات

تتحدد هذه المساهمات من خلال العلاقات المالية الموجودة بين الشركة الأم ومختلف وحداتها والتي تتلخص فيما يلي (Lacroix, Coccoynacq, Giordano-sprint, Vernhet, Comptabilité, :p 272):

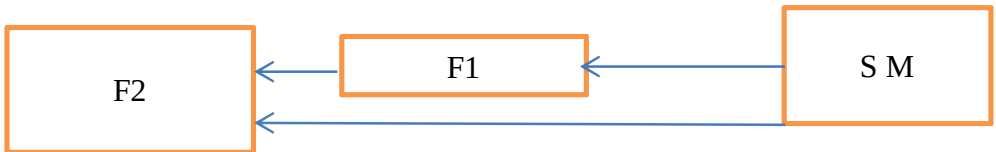
1.2. المساهمة المباشرة



2.2. المساهمة غير المباشرة



3.2. المساهمة المباشرة وغير المباشرة (متعددة)



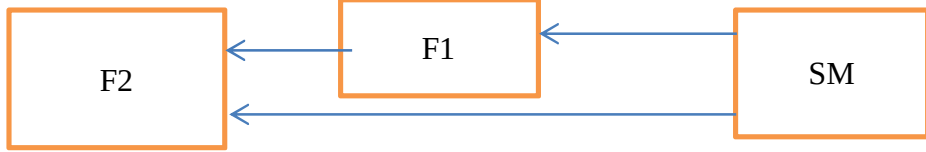
تشكل (F1) مساهمة مباشرة بينما تشكل (F2) مساهمة غير مباشرة بالنسبة للشركة الأم (SM)

4.2. المساهمة الدائرية أو المتبادلة



يملك الفرع (F1) جزء من رأس مال وتملك الشركة الأم (SM) جزء من رأس مال (F1)

5.2. المساهمة الدائرية



الشركة الأم (SM) تملك جزء من رأس مال الفرع الأول (F1) هذا الأخير الذي يملك بدوره جزء من رأس مال الفرع الثاني (F2) كما أن هذا الأخير يملك هو كذلك جزء من رأس مال الشركة (SM)

وفي كل الحالات فإن تحديد نسبة الفائدة ومعدل التحكم جد ضروري من أجل إعداد عملية التجميع.

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للتجميع

في الجزائر يعتبر المرسوم التنفيذي الصادر في 9 أكتوبر 1999 والمتعلق بتكييف المخطط الوطني المحاسبي آنذاك مع نشاطات الشركات القابضة HOLDING وتجميع حسابات المجمعات والصادر في الجريدة الرسمية رقم 91 المؤرخة في 22 - 12 - 1999، وكذلك المادة 732 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري أول محاولة للتأسيس للتجميع المحاسبي. لكن هذه المحاولة لم تجسدها أغلبية الشركات المعنية على أرض الواقع لأسباب متعددة.

وفي سنة 1996 ومن خلال تطبيق المادة 732 مكرر 3 من القانون التجاري أجبرت كل المؤسسات المدرجة في البورصة والتي لجأت إلى الاقتراض العام في ظل ظروف معينة (رفع رأس المال، إصدار أسهم،..... الخ) إلى إعداد وتقديم قوائم مالية مجمعة بصفة إجبارية. لكن النصوص القانونية الأساسية في هذا المجال هو ما ورد في كل من القانون التجاري الجزائري والمراسيم الوزارية الصادرة في أكتوبر 1999.

1. القانون التجاري الجزائري (الأمر رقم 96-27 الصادر في 9-12-1996): تم تعديل القانون التجاري الجزائري سنة 1996 من أجل إجبار المجمعات الاقتصادية على إعداد وتقديم القوائم المالية المجمعة، هذا التعديل حدد شروط وطرق إعداد القوائم المالية المجمعة ومضمون التقرير المجمع للتفسير واجبات الرقابة والتدقيق ومواعيد إشهار القوائم المالية المجمعة.

2. المراسيم الوزارية (p) (Bertin, les autres, source précédente, 168).

تشكل المراسيم الوزارية الصادرة في 09-10-1999 والمتعلقة بالحسابات المجمعة النقطة المرجعية الأساسية في عرض القواعد والطرق الواجب تطبيقها من قبل الشركات التجارية والمؤسسات العمومية الاقتصادية المطالبة بتقديم الحسابات المجمعة وذلك بداية من دورة 2000.

3. المعايير الدولية

يمكن عرض المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت محاسبة المجموعات على العموم والقوائم المالية المجمعة في سياقها التاريخي كما يلي:

الجدول رقم 3: يمثل المرحلة 1 من 1989 إلى 2001

رقم المعيار	عنوان المعيار المحاسبي	ملاحظات
27	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	تم تعديله سنة 2008 من خلال تعويضه بالمعيار 10 للتقارير المالية الدولية، على أن تكون هذه التعديلات سارية المفعول بداية من 2009.
28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	يتم التركيز في هذا المعيار على نسبة التملك وأثر ذلك على مستويات التأثير، ويمكن إبراز ذلك كما يلي: نسبة الامتلاك أقل من 20% يكون التأثير محدود؛ نسبة التملك بين 20% و 50% يكون التأثير قوي؛ نسبة التملك أكثر من 50% يأخذ التأثير شكل السيطرة.
31	الحصص في المشاريع المشتركة	تم إصدار هذا المعيار شهر ديسمبر سنة 2003 على أن يطبق بداية من 2005.

المصدر: من إعداد الباحث، بالنظر إلى محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، دار وائل، عمان، 2008، ص، ص، 511-512.

الجدول رقم 4: يمثل المرحلة 2. ما بعد 2001

رقم المعيار	عنوان المعيار الخاص بالتقارير المالية	ملاحظات
10	القوائم المالية المجمعة	جاء من أجل تعويض المعيار المحاسبي الدولي 27، كما جاء من أجل معالجة كيفية عرض وإعداد القوائم المالية المجمعة عندما تقوم شركة ما بالسيطرة على واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى.
11	الاتفاقيات المشتركة	تم نشره شهر ماي 2011 وجاء لتعويض المعيار المحاسبي الدولي 31 بداية من شهر جانفي 2013.
12	الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى	جاء من أجل تعويض متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 و المعيار 28.

المصدر: من إعداد الباحث بالنظر إلى المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، ص، ص، 485-486

ثالثاً: مفهوم وحدود التجميع

1. **مفهوم نسبة السيطرة:** تتمثل نسبة الرقابة للشركة الأم في رأس مال شركة أخرى تابعة في (Bertin, 191, les autres, source précédente, p191) حقوق التصويت التي تمتلكها هذه الشركة (رقابة مباشرة) بالإضافة إلى الحقوق الخرى التي تمتلكها شركات المجموعة الأخرى الموجودة تحت السيطرة المطلقة للشركة الأم في هذه الشركة التابعة (رقابة غير مباشرة)، كما يترجم كذلك سلطة الإدارة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة الأخرى. حساب هذه الحقوق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الوجود المحتمل لبعض الأسهم التي لا تملك حقوق التصويت أو تلك التي تملك حق تصويت مضاعف.

2. **أنواع السيطرة:** توجد ثلاثة أنواع للسيطرة والرقابة نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: الأنواع المختلفة للسيطرة

طبيعة السيطرة	الشروط الواجب توفرها
السيطرة المطلقة على الحقوق	السيطرة على أكثر من 50% من حقوق التصويت
السيطرة المطلقة على الفعل (le contrôle exclusif) (de fait)	السيطرة على أكثر من 40% من حقوق التصويت، وسلطة التعيين لكل لأغلبية هيئات الادارة والرقابة والاشراف خلال دورتين كاملتين.
السيطرة المطلقة التعاقدية	ممارسة تأثير قوي (Influence dominante) بالنظر إلى إتفاق أو عقد أو بند من البنود ضمن عقد معين.
التأثير الملحوظ	السيطرة على أكثر من 20% من حقوق التصويت.
السيطرة المشتركة	وجود اتفاق تعاقدى
خارج حدود التجميع	السيطرة على اقل من 20 % من حقوق التصويت

المصدر: Elisabeth Bertin, Christophe Grodowski, Redha khalassi, manuel comptabilité et audit, Berti Edition, p 196

رابعاً: الاطار المفاهيمي للقوائم المالية المجمعة

تعرف القوائم المالية المجمعة بأنها تلك القوائم التي تعود للشركة القابضة ووحداتها التابعة والتي يتم عرضها وكأنها لوحدّة اقتصادية واحدة، حيث يتم في هذه القوائم تجميع اصول وخصوم كل من الشركة القابضة ووحداتها المختلفة ومصاريفها وايراداتها بما لا يتضمن ازدواجية فيهما(القاضي، وآخرون، 2008، ص 80). كما تم تعريفها بأنها عرض لأصول والتزامات وحقوق المساهمين وايرادات ومصروفات الشركة القابضة وشركاتها التابعة وكأنها مشروع واحد، دون النظر إلى الحدود القانونية بين الوحدات المختلفة(الفيومي محمد، المليجي، 2000، ص 103). كما عرفها القانون التجاري الجزائري بأنها تقديم الوضعية المالية ونتيجة النشاط لمجموع الشركات المشكلة للمجموعة وكأنها لشركة واحدة، على أن تخضع لنفس قواعد التقييم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية(الأمر رقم 96-27، المؤرخ في 1996/12/09، ص 7).

من خلال هذه المفاهيم نستنتج أن القوائم المالية المجمعة هي تلك القوائم التي يتم عرضها وكأنها لشركة واحدة تبين حقيقة الوضعية المالية للمجمع ونتائج أعماله، من خلال جمع كل عناصر القوائم المالية المتماثلة ضمن بنود واحدة.

خامسا: مراحل إعداد القوائم المالية المجمعة

1. مرحلة التجانس: وهي من أهم المراحل المتبعة من أجل إعداد القوائم المالية المجمعة، وتهدف إلى تجانس العمل من أجل ترابط وتوافق البيانات المحاسبية بين الشركة الأم ومختلف فروعها من أجل إعطاء الصورة الحقيقية للوضع المالية للمجمع. ويعود عدم التجانس في هذه البيانات إلى الاختلافات في الشكل القانوني وطبيعة النشاط وكذلك مكان المقر الرئيسي لكل من الشركة الأم وفروعها أو وحداتها، وهذا ما يؤثر على قواعد التقييم والتقديم المعتمدة لإعداد القوائم المالية المجمعة (سلامي ، 2010/2009، ص158).

2. مرحلة إدماج القوائم المالية

تهدف هذه المرحلة إلى إدماج كل من الميزانيات المختلفة وكذلك حسابات النتائج وإبرازها في شكل موحد ومتجانس، كأن يتم تجميع كل من الأصول غير الجارية لكل من الشركة الأم ومختلف فروعها، ونفس العملية بالنسبة لكل البنود الأخرى سواء في الميزانية أو في حسابات النتائج.

3. مرحلة الاستبعاد للعمليات المتبادلة

ويقصد بهذه الخطوة استبعاد كل العمليات البينية بين كل مكونات المجمع من أجل إبراز فقط نتائج العمليات التي تمت بين المجمع والمحيط الخارجي (الحسين، 2005، ص80)، إذ أن ذلك يبرز القوة الاقتصادية الحقيقية للمجمع.

4. مرحلة توزيع الأموال الخاصة واستبعاد الأسهم

تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل التحضير لإعداد القوائم المالية المجمعة، أين يتم تحديد الراس مال الحقيقي للمجمع، كما يجب إبراز كذلك فوائد الأقلية، وتتلخص أهم الأعمال الواجب القيام بها في هذه المرحلة فيما يلي (سلامي ، 2010/2009، ص 164):

- استبعاد السندات والأموال الخاصة؛

- تسجيل نصيب المجمع من الاحتياطات والنتيجة؛

- تسجيل نصيب حقوق الأقلية في الأموال الخاصة

خامسا: طرق التجميع المحاسبي: تتمثل طرق التجميع في ثلاثة طرق أساسية تختلف باختلاف نسبة السيطرة، بحيث في حالة السيطرة المطلقة أين تملك الشركة الأم أكثر من 50% من حقوق التصويت تستعمل طريقة التجميع الشامل أو الكلي (Consolidation globale)، أما في حالة التأثير الملحوظ فتستعمل طريقة الوضع في التكافؤ (Mise en équivalence) وأخيرا فإنه تستعمل طريقة التجميع

التناسبي (Consolidation proportionnelle) في حلة السيطرة المشتركة، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: الطرق المختلفة للتجميع

درجة السيطرة	نوع السيطرة	طريقة التجميع
نسبة سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة أكبر من 50 %	سيطرة مطلقة	التجميع الشامل أو الكلي
نسبة سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة يتراوح بين 20 % و 50 %	تأثير ملحوظ	الوضع في المعادلة
سيطرة مشتركة مع مساهمين آخرين	سيطرة مشتركة	التجميع النسبي أو التناسبي

المصدر: Elisabeth Bertin, Christophe Grodowski, Redha khalassi, manuel

comptabilité et audit, Berti Edition, p 203

سادسا: خطوات اعداد القوائم المالية المجمعة لمجمع سيفستال بجاية وإجراءاتها

1. إجراءات تجميع الحسابات في مجمع سيفستال بجاية (تلخيص وثائق مجمع سيفستال)

1.1. اعداد التقارب بين أرصدة حسابات العمليات التي تمت بين وحدات المجموعة

عملية اعداد التقارب بين أرصدة العمليات الواقعة بين وحدات المجمع يجب أن تكون وفق المراحل التالية:

- طلب تأكيد الأرصدة وحالات التقارب الخاصة بكل من الديون والحقوق، الأعباء والإيرادات وفق النماذج المقدمة من مديرية الادارة والمالية للمجمع مرفقة بدفاتر الأستاذ المبررة لتلك الأرصدة؛
- عند استلام حالات التقارب تظهر حالتين مختلفتين وهما:
- حالة الارصدة المتطابقة هنا تقوم الشركة الام بالمصادقة عليها وارسالها الى الفرع المعني؛
- حالة الارصدة غير المتطابقة في هذه الحالة يجب البحث عن سبب هذه الاختلافات وتصحيحها إن كانت ناجمة عن سهو أو أخطاء، أما إذا كانت ناجمة عن عمليات موضوع عدم اتفاق في المعالجة فيجب في هذه الحالة اعداد ورقة ملحقة يشرح من خلالها سبب هذه الاختلافات ويثبتها في خانة الملاحظات.

2.1. التعديلات والتصحيحات

- تصحيح الاستهلاكات وتعديلها حتى تكون بنفس نمط الاهتلاك المتبع من المجمع والمتمثل في الاهتلاك الخطي؛
- تصحيح الخسائر في القيمة من خلال الغاء كل الخسائر المشككة للحقوق الناشئة بين وحدات المجمع؛
- تصحيح إعانات الاستثمار من خلال إدراجها الدوري ضمن الأرباح تناسيبا وأقسط الاهتلاك من أجل إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات؛
- تصحيح فوائض القيمة المتعهد بإعادة استثمارها منى خلال سحبها من الإيرادات الخاضعة للضرائب؛
- تصحيح المخزونات من خلال من خلال تقييم المخزون النهائي حسب طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

3.1. ملخصات التجميع

نتائج التقارب والتصحيح للحسابات الاجتماعية للفروع يجب أن تسجل في مستندات تمثل قوائم التجميع والتي يجب أن ترسل لمديرية الادارة والمالية الخاصة بالشركة الام في المواعيد المحددة.

4.1. مواعيد اعداد حالات التقارب للحسابات والعمليات المتبادلة

يجب أن تعد هذه العمليات وفق المراحل التالية:

- طلب تأكيد الأرصدة من 02/24 / إلى 03/03 / من كل دورة؛
- الاجابات على طلب التأكيدات من 04 إلى 03/14 من نفس الدورة؛
- تصحيح وإزالة الفروقات من 14 إلى 03/24 من نفس الدورة؛
- تسليم قوائم التجميع وميزان المراجعة في 03/27 من نفس الدورة؛
- إعداد الميزانية الجبائية والمحاسبية في 03/31 من نفس الدورة.

2. خطوات اعداد القوائم المالية المجمعة

يحتوي مجمع سيفيتال بجاية على 20 شركة تابعة يمارس عليها سيطرة مطلقة 100% مما يستوجب أن يكون التجميع وفق الطريقة المباشرة، ومن خلال هذه الورقة البحثية سوف نختصر عملية التجميع مع الشركة الأم على شركتين تابعتين فقط وهما شركة NOLIS وشركة CIVIAGRO وكذلك شركة OXXO ALGERIE.

1.2. إعداد أوراق التقارب بين الشركة الأم CEVITAL SPA وفروعها (NOLIS SPA و

(OXXO ALGERIE

1.1.2. ورقة المقاربة بين الحقوق والديون المسجلة بين وحدات المجمع

✓ المقاربة بين الحقوق والديون المسجلة بين NOLIS SPA و CEVITAL SPA

ح	البيان	المبالغ والأرصدة		
		NOLIS SPA	والأرصدة	رصيد
		رصيد 14/12/31	حركة 2015	رصيد 15/12/31
2662	<u>أصول مالية غير جارية</u> التسديد على الحساب	116.146.138,48	3.003.923,00	119.150.061,48
4111	<u>أصول مالية جارية</u> الزبائن من الفروع	51.265.952,03	1.498.912.704,1	1.550.178.656,1
4117	العملاء اقتطاعات الضمان		0	3
			45.784.967,58	45.784.967,58
	المجموع	167.412.090,51	154.701.594,68	1.715.113.685,1
				9

تابع:

CEVITAL SPA والأرصدة			المبالغ	ح الدين المقابل	الفرق
رصيد 14/12/31	حركة 2015	رصيد 31/12/15			
116.145.692,03	3.003.923,00	119.149.615,03	17121-17122-17123	446,45	
41.148.496,47	1.500.008.563,07	1.541.157.059,54	40112	9.021.596,59-	
237.433.303,17	19.570.438,54	257.003.741,71	40812	257.003.741,71-	
394.727.491,67	1.522.582.924,61	1.917.310.416,28			

تابع تسوية الحقوق والديون

ح	البيان	المبالغ والأرصدة		
		NOLIS SPA	والأرصدة	رصيد
		رصيد 14/12/31	حركة 2015	رصيد 15/12/31
2611	<u>أصول مالية غير جارية</u> سندات الفروع - أسهم	334.000.000,00		334.000.000,00
2662	التسديد على الحساب	290.481.457,09	74.769.163,24	290.481.457,09
4091	<u>أصول مالية جارية</u> تسبيقات للموردين		526,24	526,24
4511	تقديم الخزينة - عمليات المجمع	1.177.783.883,00		1.177.783.883,00
		1.802.265.340,09	74.769.689,48	1.802.265.340,09

تابع:

المبالغ	والأرصدة	CEVITAL SPA	رح الدين المقابل
رصيد 31/12/15	حركة 2015	رصيد 14/12/31	
334.000.000,00		334.000.000,00	1013
365.250.620,33	74.769.163,24	290.481.457,09	1712
1.177.783.883,00		1.177.783.883,00	4511
1.877.034.503,33	74.769.163,24	1.802.265.340,09	

✓ المقارنة بين الحقوق والديون المسجلة بين OXXO ALGERIE و CEVITAL SPA

المبالغ	والأرصدة	OXXO ALGERIE	البيان	رح
رصيد 31/12/15	حركة 2015	رصيد 14/12/31		
217.231.286,80	152.638.943,80	64.592.343,00	أصول مالية غير جارية	2662
			التسديد على الحساب	
	4.934.233,52	4.934.233,52	أصول مالية جارية	4180
			الزبائن - فواتير قيد التحرير	
217.231.286,80	157.573.177,32	69.526.576,52	المجموع	

تابع:

رح الدين المقابل	المبالغ	والأرصدة	CEVITAL SPA
	رصيد 31/12/15	حركة 2015	رصيد 14/12/31
1712	217.231.286,09	-152.638.943,09	6.4592.343,00
404		-4.934.233,52	-4.934.233,52
	217.231.286,09	-157.573.176,61	69.526.576,52

تابع تسوية الحقوق والديون

المبالغ	والأرصدة	OXXO ALGERIE	البيان	رح
رصيد 15/12/31	حركة 2015	رصيد 14/12/31		
998.800.000,00		998.800.000,00	أصول مالية غير جارية	2611
-49.611.436,07	46.225.378,33	3.386.057,74	سندات القروض - أسهم	2662
			التسديد على الحساب	
749.100.000,00		749.100.000,00	تحويلات غير مؤدات على سندات المساهمة	2690
			أصول مالية جارية	

4511	تقديم الخزينة - عمليات المجمع	1.497.500.000,00	4.255.850.000,00	5.253.350.000.00
		1.750.586.075,74	4.302.075.378,33	6.052.661.436,07

تابع:

CEVITAL SPA	المبالغ والأرصدة	رح الدين المقابل
رصيد 14/12/31	حركة 2015	رصيد 31/12/15
998.800.000,00		998.800.000,00
3.386.075,74	46.225.378,33	49.611.436,07
1.497.500.000,00	4.255.850.000,00	5.753.530.000,00
1.750.586.057,74	4.302.075.378,33	6.052.661.436,07

2.1.2. ورقة المقارنة بين الأعباء والنواتج المسجلة بين وحدات المجمع

✓ تسوية الأعباء/ المنتجات بين الشركة CEVITAL SPA et OXXO Algérie

رقم ح	البيان	المبلغ الشركة التابعة Cédante CEVITALSPA BEJAIA	المبلغ الشركة التابعة Cessionaire Oxxo Algérie	رقم ح	ر ص د ا في
	NEANT	NEANT	NEANT		NEANT

✓ تسوية الأعباء/ المنتجات العمليات بين الشركة OXXO Algérie et CEVITAL

رقم ح	البيان	المبلغ الشركة التابعة Cédante Oxxo Algérie	المبلغ الشركة التابعة Cessionaire CEVITALSPA BEJAIA	رقم ح	رصد صافي
	NEANT	NEANT	NEANT		NEANT

✓ تسوية الأعباء/ المنتجات بين الشركة CEVITAL SPA et NOLIS SPA

رقم ح	البيان	المبلغ الشركة التابعة Cédante CEVITALSPA BEJAIA	المبلغ الشركة التابعة Cessionaire NOLIS SPA	رقم ح	رصد صافي
	NEANT	NEANT	NEANT		NEANT

✓ تسوية الأعباء/ المنتجات العمليات بين الشركة NOLIS SPAet CEVITAL SPA

البيان	الشركة التابعة NOLIS SPA	CEVITAL SPA BEJAIA	رح	رصد صافي
7060	708527075,11	673477519,40	6080	
7081	1029200,00	9006988,68	6241	
7082		1376103,34	6564	
7083		5697077436,15	6010	
7083		24275655,38	6021	
7084		1832667,55	7510	
7085		157141,06	6022	
7086		969868122,75	6000	
7090				
	7086303275,11	7377071634,31		

2.2. خطوات تجميع عناصر القوائم المالية

1.2.2. تجميع عناصر الأصول المتداولة

التابعة	الأصول غير المتداولة	الأصول المتداولة
رقم ح	2661	2610
2662	49611436,07	5753350000,00
365250620	334000000,00	1177783883,00
OXXO ALGERIE		
NOLIS SPA		
الأصول المجمعة		

2.2.2. تجميع عناصر الخصوم

التابعة	الخصوم غير المتداولة	الخصوم المتداولة
رقم ح	1712	4011
217231286,09	1540848351,63	257003741,71
119149615,03		
OXXO ALGERIE		
NOLIS SPA		
الخصوم المجمعة		

3.2.2. تجميع عناصر النواتج والأعباء

التابعة	الأعباء	النواتج
رقم ح	6010	6020
6000	6022	6080
700560308,32	5697077436,15	700560308,32
969868122,75	969868122,75	969868122,75
OXXO ALGERIE		
NOLIS SPA		
الخصوم المجمعة		

4.2.2. معالجة المخزون داخل المجموع:

حيث تم معالجة المخزون بطريقة التكلفة المتوسطة كما يلي:

2014/12/31	المبلغ المخزون الإجمالي	المشتريات داخل المجموعة	المبلغ المشتريات			المخزون	الرقم الحساب
			المبلغ الإجمالي	في شركات خارج المجموعة	في شركات المجموعة		
1590319825	156571562	9,85%	9851089723	888122600	969868123	محزونات	300
8593646264	508884289	5,92%	96207859647	90510782211	5697077436	البضائع	310
6513371648	595247674	9,14%	795608022	7228929543	727089110	مواد أولية ولوازم	320
						تموينات أخرى	
16697337738	1260703524	24,91%	11414968022	106620933353	7394034669	المجموع	

5.2.2. تجميع الأصول الصافية (الأموال الخاصة)

الأصول صافية قبل إعادة بيان	بيان	الأصول صافية قبل إعادة بيان	رأس مال	رقم الحساب
69568256000,00		69568256000,00	رأس مال	101
30832119184,96		30832119184,96	الاحتياطات.	106
86059711325,98		86059711325,98	ترحيل من جديد	11
186460086510,94		186460086510,94	المجموع	

3. القوائم المالية المجمعة للمجمع

رغم أن خطوات التجميع التي شملت كل من تسوية الحقوق والديون وكذلك الإيرادات والنفقات قد تمت فقط لفرعين فقط وهما شركة OXXO ALGERIE وشركة NOLIS SPA إلى أن القوائم المالية للمجمع سوف تقدم لكل الوحدات الداخلة ضمن مجمع CEVITAL SPA بسبب غياب البيانات الكافية التي تمكننا من تجميع كل عناصر القوائم المالية للوحدات المدرجة ضمن هذا البحث.

1.1.3. الميزانية المجمعة لسنة 2015:

حسابات السنوي قبل إعادة بيان			الأصول
الصافي	اهتلاكات ومؤنات	المبلغ الإجمالي	
-	-	-	الأصول الغير الجارية:
51333316,43	157000857,42	203334173,85	فارق الاقتناء Goodwill
			تثبيات معنوية
			تثبيات مالية
10275774393,14	-	10275774393,14	أراضي
12773747113,82	935759779,90	22131342893,72	مباني
20301618651,30	25764259385,35	46065878036,74	تثبيات مادية أخرى
259095965,66	87237940,55	346333906,21	تثبيات عقود الامتياز
912897592,79	311451332,80	9433348925,59	تثبيات قيد التنفيذ
		-	تثبيات مالية
		-	سندات المعادلة

89780090772,95 24453093290,00 1425370575,74 764509707,56	794694773,45 - 342421092,09 	90574785546,40 24453093290,00 1767791667,83 764509707,56	المساهمات والحقوق الأخرى سندات استثمار أخرى سلفيات والأصول المالية الأخرى الغير جارية ضرائب مؤجلة أصول
169206531379,48	36814661161,56	206021192541,04	مجموع الأصول الغير جارية
33480968778,19 - 14236497064,85 104071455628,96 11501384399,05 15375030564,88	299078843,54 1665898301,96 700485446,54 	33780047621,73 15902395366,81 104770941075,50 11501384399,05 15375030564,88	الإصول الجارية: المحزونات الحقوق والعمليات الشابهة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الحقوق الأخرى السيولة التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
178665336435,93	2665462592,04	181330799027,97	مجموع الأصول الجارية
347871867815,41	39480123753,60	387351991569,01	مجموع الأصول

قائمة الخصوم المجمعة

المبلغ قبل إعادة بيان	خصوم
69568256000,00 30832119184,96 37644020200,04 86059711325,98	الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير صادر علاوات واحتياطات - احتياطات المجمع فارق التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية - النتيجة الصافية للمجمع رؤوس أموال أخرى - ترحيل من جديد حصة المؤسسة المجمع حصة الأقلية
224104106710,98 13867554864,21 1485469458,16 8568343580,00 7443134851,64	المجموع خصوم غير جارية: قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومؤونات) ديون غير جارية أخرى مؤونات وإيرادات مسجلة مسبقا
31364502754,01	مجموع الخصوم والغير الجارية
29473643108,55	الخصوم الجارية: الموردون والحسابات المرتبطة

188379782,76	ضرائب
62726579030,26	ديون أخرى
14656428,85	خزينة الخصوم
92403258350,42	مجموع الخصوم الجارية
347871867815,41	مجموع الخصوم

الملاحظة: " لا توجد الحقوق الأقلية لان الشركة الأم تسيطر بالنسبة 100% على جميع الشركات التابعة لها"

2.3. إعداد الجدول حساب النتائج المجمعة 2015/12/31:

يتم تجميع العناصر الرئيسية لجدول حسابات النتائج ما بين شركة الأم (cevital spa) والشركات التابعة لها كما نقوم بإقصاء النواتج والأعباء المتبادلة

حساب السنوي قبل إعادة بيان		البيانات
مدین	دائن	
-	161512270551	رقم الأعمال
-	950648284	التغير في المنتجات النهائية وقيد التنفيذ
-	259514272	نتيبيات منجزة
-	18502538	إعانات الاستغلال
-	162907535645	إنتاج الدورة (I)
111244271739	-	مشتريات مستهلكة (II)
14377624368	-	الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
125621896108	-	استهلاك الدورة
	37285639537	III - القيمة المضافة للاستغلال (I-II)
5344448400	-	مصاريف المستخدمين
1803458244	-	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-	30137732893	الفائض الإجمالي للاستغلال-IV
-	146140164	منتجات العمليات الأخرى
884359071	-	أعباء التشغيلية الأخرى
7898524687	-	مخصصات الامتلاك والمؤونات
-	1026371707	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
-	22627361007	النتيجة التشغيلية - V
-	16950617739	إيرادات مالية
1971623553	-	مصاريف مالية
-	14978994186	VI - النتيجة المالية
-	37606355193	VII - النتيجة العادية قبل الضريبة (V+VI)

-	-	الضريبة المستحقة على النتيجة العادية
37665007	-	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
181130665255		مجموع إيرادات الأنشطة العادية
	143486645055	مجموع أعباء الأنشطة العادية
37644020200	-	VIII - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	العناصر غير العادية - إيرادات -
-	-	العناصر غير العادية - أعباء -
		IX - النتيجة غير العادية
37644020200		IX - النتيجة الصافية للدورة

3.3. جدول تدفقات الخزينة لمجموعة سيفيتال SPA في 2015/12/31: إن إعداد جدول

تدفقات الخزينة تتم بالطريقة المباشرة للفترة 2015:

2 015	الخزينة المتأنية من الأنشطة العملياتية
167570500598	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.
113871133451	المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين.
166144245662	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
6622935505	الضرائب عن النتائج المدفوعة
22910287397	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	تدفقات أموال الخز زينة الصافية المتأنية من الأنشطة العملياتية (A)
22910287397	تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار
-	المحسومات عن اقتناء تنبيئات مادية أو غير مادية
6449470820	التحصلات عن عمليات بيع تنبيئات مادية أو غير مادية
39532908	المسحوبات عن اقتناء تنبيئات مالية
24490084757	التحصلات عن عمليات بيع تنبيئات مالية
10176720569	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف مالية
84591101	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
9689190000	تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار (B)
-10949521000	تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل
-	التحصلات في إعقاب إصدار أسهم
-	الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
346787462	التحصيلات المتأنية من القروض
19658626755	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
30264356455	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل (C)
-10314535585	تغيرات الموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
	-

12080315236	أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1765779651	تغير أموال الخزينة خلال الفترة

4.3. جدول تغير الأموال الخاصة الشامل في 2015/12/31:

مجموع	الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال اجتماعي	
163638444092	94070188092				6956825000	رصد 2013/12/31
						تغيير في الطريقة المحاسبية
						تصحح الأخطاء الهامة
						إعادة تقييم تثبيات
						الإرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة
						الحصص المدفوعة
-1500000000	-1500000000					زيادة رأس مال
						النتيجة الدورة
187960086511	118391830511	-	-	-	69568256000	رصد 2014/12/31
						تغيير في الطريقة المحاسبية
						تصحح الاخطاء الهامة
						إعادة تقييم تثبيات
						الأرباح وخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة
-1500000000	-1500000000					dividendes payes
						زيادة رأس مال
33223715786	33223715786					النتيجة الدورة
219683802297	150115546297	-	-	-	69568256000	رصد 2015/12/31

الخاتمة

إن أهم ما يميز الاقتصاد العالمي حاليا هو ذلك التوجه نحو التمرکز في أقطاب اقتصادية عالمية من أجل التمكن من مواجهة تلك المنافسة الشرسة التي تعرفها مختلف الشركات بسبب زيادة الانتاج عن الطلب نتيجة تفعيل دور التكنولوجيا واتمنت مختلف العمليات الانتاجية، بالإضافة إلى رغبة مختلف هذه الشركات في الاستفادة من مختلف الخبرات والتجارب الناجحة في ميادين الادارة والتسويق والتسيير المالي التي تتميز بها مختلف الكيانات المنتمية لهذه المجمعات، وما يحفزها أكثر لهذه التوجهات هو احتفاظها بشخصيتها المعنوية المستقلة رغم افتقادها لمختلف القرارات الاستراتيجية خاصة في حالة السيطرة المطلقة.

والجزائر مثلها مثل بقية دول العالم لم تتخلف عن هذا التوجه، وخصصت لإنجاح ذلك كل الامكانيات التشريعية والتنظيمية والمحاسبية والضريبية، بحيث قامت بتعديل القانون التجاري الجزائري من أجل إضافة مواد قانونية تؤسس للتشكيل القانوني للمجمعات، ومن خلال النظام المحاسبي المالي مكنت هذه المجمعات من الأدوات المحاسبية والمالية الضرورية للمتابعة المحاسبية لأنشطتها من تسجيل وتقييم وافصاح، كما وفرت تحفيزات جبائية كبيرة لهذا الغرض.

ومن خلال هذا الموضوع الذي تناول الترتيبات القانونية والمحاسبية لمعالجة القوائم المالية المبيعة في مجمع سيفيتال بجاية، يلاحظ ذلك التوجه الكبير نحو الاستفادة من الميزة التي توفرها تشكيل المجمعات في الجزائر خاصة في إطار القطاع الخاص، إذ يحتوي هذا المجمع على 20 شركة تابعة بنسب سيطرة مختلفة من قبل الشركة الأم CEVITAL SPA وفي جميع أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي والخدمي والمنتشرة محليا ودوليا والتي مكنت أصحاب رؤوس الأموال فيها من تحقيق أرباح كبيرة كما مكنت الجزائر من إمكانيات إنتاجية كبيرة ومن وفرات مالية ضخمة من خلال التحصيلات الضريبية.

ويعتبر مجمع سيفيتال رائدا في هذا المجال إذ قام بإعداد مدونة اجراءات عمل صارمة ودقيقة في إطار القانون التجاري الجزائري ومتطلبات النظام المحاسبي المالي، بداية من تحديد المواعيد المهمة لتحضير اعداد القوائم المالية المبيعة ثم تليها تحديد مواعيد مراقبة دقة أرصدة مختلف الحسابات إلى غاية الشروع في تجميع الحسابات المماثلة واعداد الميزانية المحاسبية والجبائية بقوائمها المختلفة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية التي اتخذت من مجمع سيفيتال دراسة حالة توصلت إلى النتائج

التالية:

- يطبق مجمع سيفيتال كل المواد القانونية الواردة في القانون التجاري والمنظمة للمجمعات؛

- يخضع مجمع سيفيتال لكل الترتيبات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بمحاسبة المجمعات؛
- يقدم مجمع سيفيتال قوائم مالية مجمعة في المواعيد المحددة من قبل إدارة الضرائب والغرفة الوطنية للسجل التجاري والجمعية العامة للمجمع؛
- هناك توافق كبير بين ما جاء في النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية 10 و 11 و 12 ذات الصلة بمحاسبة المجمعات وهو ما يأخذ بها مجمع سيفيتال؛
- يعتمد مجمع سيفيتال على مدونة اجراءات عمل داخلية مستمدة من التشريعات القانونية والمحاسبية ذات الصلة بمحاسبة المجمعات وهو ما ساهم في اعداد قوائم مالية قانونية وصادقة في نفس الوقت؛
- يستبعد مجمع سيفيتال من أجل تحديد مختلف نتائجه العمليات البنينة بين مختلف فروع المجمع؛
- يقوم مجمع سيفيتال بتجميع مختلف عناصر القوائم المماثلة تطبيقا لمبدأ التجانس؛
- قام مجمع سيفيتال بتوحيد السياسات والطرق المحاسبية التي تسمح بالتقييم الموثوق فيه خاصة من خلال اعتماد طريقة اهتلاك واحدة؛

من خلال هذه النتائج نسجل إثبات الفرضية الأساسية التي تنص على أن مجمع سيفيتال بجاية يطبق كل الاجراءات القانونية والمحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري والقانون التجاري عند اعداده القوائم المالية المجمعة، كما أن الفرضيات الفرعية تحققت كذلك خاصة وأن الورقة البحثية بينت بشكل واضح أن مجمع سيفيتال يخضع للمواد القانونية الواردة في القانون التجاري الجزائري والمرتبطة بالقوائم المالية المجمعة، كما أن النظام المحاسبي المالي خصص مجموعة من الفقرات لمعالجة القوائم المالية المجمعة من حيث اجراءات وخطوات وطرق اعدادها وتحت مسؤولية من يقع اعدادها، وهو ما يأخذ به مجمع سيفيتال.

المراجع:

- الأمر رقم 27-96 الصادر في 9-12-1996
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الأمر رقم 96-27، المؤرخ في 09/12/1996.
- حسين القاضي، وآخرون، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008.
- سلامي منير، القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باتنة 1، 2009/2010.
- محمد أبو نصار الحسين، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ط 1.
- محمد الفيومي محمد، فؤاد السيد المليجي، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية للنشر، الأردن، سنة، 2000.
- مقدمي أحمد، النظام المحاسبي والجبايي لمجمع الشركات، حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2005-2006، منشورة

-Elisabeth Bertin, Christophe Grodowski, redha khalassi, manuel comptabilité et audit, Berti Edition.

-Hamadi ben amor, La consolidation des Bilans 2006, revue comptable et financière, Edition Raouf Yaich, première édition..

-Monique Lacroix, jean- Michel Cocoynacq, Sophie Giordano-sprint, Alexandre Vernhet, Comptabilité financière approfondie. 3eme Edition, Vuibert.

أثر ثقافة المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل
(سيفوي) - دراسة ميدانية

The impact of the culture of the organization on the satisfaction of employees in Jordan
Company for Investments and Supply (safe way)- A field study

د. بسام محمد أبو خضير، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية

تاريخ التسليم: (17/ 08/ 2017)، تاريخ التقييم: (21/ 09/ 2017)، تاريخ القبول: (02/ 11/ 2017)

Abstract

الملخص

The study aimed to identify the impact of the culture of the organization on the satisfaction of the employees of Jordan Investment and Supply Company (Safeway). The study community included all employees of Safeway Jordan Investments and Catering Company. A total of 250 questionnaires were distributed randomly to the study population, and 210 (84%) were retrieved. The researcher used the analytical descriptive method to achieve the objectives of the study. The researcher also used several statistical methods using the statistical analysis program spss, and these methods test Kronbach Alpha and Anova test, the study has shown many results. Development and training are of great importance to employees because it is the vital factor in the development of human resources to carry out all the tasks and tasks assigned to the employees of Jordan Investment and Supply Company (Safe way). The most important recommendations of the study were the need for further studies on the impact of organized culture on the satisfaction of workers in all institutions of the Hashemite Kingdom of Jordan.

Keywords: Organization Culture, Employee Satisfaction, Jordan Investment & Supply Company.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر ثقافة المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (السيفوي)، شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي شركة السيفوي الأردنية للاستثمارات والتمويل. وتم توزيع (250) استبانة على مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، واسترداد (210) بنسبة (84%). وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما استخدم الباحث عدة أساليب إحصائية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss ومن هذه الأساليب اختبار كرونباخ ألفا واختبار Anova، وقد أظهرت الدراسة نتائج عديدة أهمها، إن للتطوير والتدريب أهمية كبيرة لدى العاملين؛ لأنه هو العامل الحيوي الفعال في تنمية الموارد البشرية للقيام بجميع المهام والأعمال المناطة بالعاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي). كما كانت أهم توصيات الدراسة ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر الثقافة المنظمة على رضا العاملين في جميع مؤسسات المملكة الأردنية الهاشمية.

كلمات مفتاحية: ثقافة المنظمة، رضا العاملين، الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل.

يُعدّ الرضا الوظيفي من أهم مكونات بيئة العمل، ويعتبر مؤشر هام على فاعلية التنظيم في أي منظمة، وهو مصطلح يشير إلى تعبير الفرد الموجب عن العمل، ويحقق التكيف الفريد معه والظروف المحيطة به، ويمكن أن يوصف بأنه خبرة الشخص الإيجابية في العمل (الهزايمة، 2009). ولقد اتخذت تعريفات الرضا الوظيفي اتجاهات عديدة ومختلفة مما جعل الإجماع على تعريف واحد أمراً في غاية الصعوبة، ويعود ذلك إلى تعدد اتجاهات الباحثين في النظر لموضوع الرضا الوظيفي، واختلاف الظروف البيئية المرتبطة بالعمل أصلاً (الطعاني والشوابكة، 2013)؛ فالرضا الوظيفي حالة وجدانية أو شعور مبهج وسار ومفرح، ناتج عن عمل الفرد أو خبراته المهنية، وهو مفهوم يرتبط بمظاهر خاصة مثل طبيعة الوظيفة والعمال والإشراف، والأجر، والترقيات، وقنوات الاتصال التنظيمية (Yeh & Hsieh, 2007). ويرى عقيلي (2005: 46) أن الرضا الوظيفي هو عبارة عن "شعور داخلي يحس به الفرد تجاه ما يقوم به من عمل، وذلك لإشباع احتياجاته ورغباته وتوقعاته في بيئة عمله".

أما حمادي (2016: 117) فقد نظر له على أنه "مجموعة المشاعر الوجدانية التي يشعر بها الفرد نحو العمل الذي يشغله فقد تكون إيجابية أو سلبية وتعبر عن مدى الإشباع الذي يتصوره الفرد أن يحققه من عمله". ويذكر ريتشارد وكيم وكو (Richard, Kim & Koo, 2017: 9) أن الرضا الوظيفي اتجاه إيجابي من الفرد إلى عمله الذي يمارسه، وهذا الشعور يعكس درجة التفاعل بين خصائص الفرد والوظيفة والمؤسسة.

ومهما اختلفت تعريفات الرضا الوظيفي إلا أنه يتأثر بمجموعة من العوامل، وقد لخص ندى (2002) العوامل المؤثرة في الرضا بثلاث مجموعات هي: العوامل الشخصية من (العمر، الذكاء، الخبرة، الشخصية والقدرة المهنية)، وعوامل إنسانية من (الانتماء إلى المؤسسة، التعامل والصدقات مع الآخرين، المشاركة في اتخاذ القرار)، وعوامل بيئية من (محتوى العمل والنمو المهني، فرص الترقية والظروف المادية ونمط الإدارة والإشراف).

وتشير الدراسات (عبد المنعم، 2012؛ Suma & Lesha, 2013؛ العقلا، 2014) إلى أن التزام المنظمة بمسؤولياتها اتجاه الموظف وإشراك العامل بقراراتها دوراً كبيراً في التأثير على رضا العاملين

في المنظمة وعلى التزامهم التنظيمي، حيث يرفع الروح المعنوية لدى العاملين الأمر الذي يترتب عليه حب الأفراد لعملهم ومنظماتهم وحماستهم للقيام بالأعمال المطلوبة.

وتشكل الموارد البشرية إحدى أهم موارد المنظمة في العصر الحالي وذلك لأن العنصر البشري يعد الأكثر تأثيراً في تعزيز قدرات المنظمة، وتسعى المنظمات بشكل دائم على المحافظة على الموارد البشرية وتنميتها وتدريبها ودعمها، وتقوم المنظمات بتسهيل التعامل مع الأفراد العاملين وحل المشكلات التي تنشأ فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الإدارات المختلفة من جهة أخرى، وينعكس ذلك إيجاباً على رفع روحهم المعنوية واستقرارهم الوظيفي (عطيان وأبو سلمى، 2014)

وما زالت أهمية الرضا الوظيفي في المؤسسات بسبب تطور الحياة وتقدم الأعمال، ويقسم النشاط الحقيقي للرضا الوظيفي من حيث المجال إلى قسمين: الأول هو مجال الجمهور الداخلي حيث تقوم العلاقات العامة بتوفير الكثير من احتياجات الجمهور الذي يتكون من العاملين، والمجال الثاني هو مجال الجمهور الخارجي الذي يتمثل في بعض شرائح المتعاملين والمزودين وعموم شرائح المجتمع إضافة إلى مختلف أنواع المؤسسات الحكومية أو الخاصة (الرشيدي، 2014).

وقد حظي موضوع الرضا الوظيفي باهتمام عدد كبير من الباحثين محلياً وعالمياً، من حيث أهميته والعوامل المؤثرة فيه، وآثاره في الأفراد والمجتمع، وفي هذا السياق أجرى الشهري (2004) دراسة هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المناخ التنظيمي لمعهد الإدارة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الدور الوظيفي للموظف وبين الرضا الوظيفي لديه وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فهم محتوى الوظيفة من قبل الموظف وبين الرضا الوظيفي كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين النمط القيادي في المعهد ودرجة الرضا الوظيفي لدى موظفيه كما أن هناك عوامل ذات أثر على الرضا لدى العاملين من أبرزها: المكافآت المعمول بها، طبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد، ظروف العمل. وأجرى الشومره (2007) دراسة هدفت الدراسة التعرف على مستوى الرضا المهني لدى معلمي ومعلمات المدارس الخاصة، وأسفرت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الرضا الوظيفي للموظفين والمعلمات تبعاً لمتغير الجنس وعدم وجود أثر للمؤهل العلمي على درجة الرضا.

بالإضافة إلى ذلك قام عباس (2009) بدراسة ميدانية هدفت إلى وضع تأطير نظري حول مفاهيم رضا العاملين وأثر على العوامل المحقق للجودة إضافة إلى معرفة بعض العوامل المؤثرة على رضا العاملين في تحقيق جودة الخدمات الفندقية المقدمة، حيث شملت عينة الدراسة (30) عاملاً و (30)

ضعفاً في فندق فلسطين. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين درجة الرضا وضعف الخدمات المقدمة ودرجة جودتها، ويعود السبب إلى توفير المتطلبات التي هيأت لحالة من الرضا تحسن في ضوئها الأداء. وقام العطوي والشيباني (2010) بدراسة استطلاعية هدفت إلى التحقق من الدعم والثقة القيادية في بناء التزام العاملين، وأظهرت النتائج بأن الثقة القيادية والدعم القيادي يرتبط بشكل إيجابي في التزام العاملين. وأجرى يو (YU, 2011) دراسة هدفت إلى معرفة الآثار المترتبة عن القيم المهنية والدعم التنظيمي المدرك على النجاح الوظيفي وتكونت عينة الدراسة من 151 موظف معرفي صيني واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتم استخدام الانحراف المعياري لقياس أثر المتغيرات على الرضا الوظيفي. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ثلاثة معايير للقيم المهنية وهي تحقيق الذات ونظافة العامل والمركز الاجتماعي. وأن القيم المهنية والدعم التنظيمي المدرك له أثر على النجاح الوظيفي. وأجرى تشانج وهو (Chung & Ho, 2012) دراسة هدفت لمعرفة أثر الدعم التنظيمي على المغتربين ونيتهم للبقاء وكذلك أثره على التكيف في الخارج وتألفت عينة الدراسة من 50 تايوانية وأجريت مقابلات لـ 10 مديرين تنفيذيين فيتنامييين لشركات تايوانية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المغترب يتلقى تدريب يركز على المهارات التقنية وليس على التكيف الثقافي وأن هناك أثر إيجابي للدعم التنظيمي على التكيف. كما أجرى دياو وبارك (Diao & Park, 2012) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين التكيف بالعمل و مستوى الإنجاز وأثر الدعم التنظيمي على العاملين في شركات عالمية متعددة الثقافات وتكونت عينة الدراسة من (400) موظف كوري في قواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية حيث الموظفين الكوريين والأمريكيين يعملون معاً، واستخدم معامل الثبات والارتباط لقياس المتغيرات. وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين الذكاء الثقافي للأفراد العاملين والدعم التنظيمي على تطور ونجاح المهنة في منظمات المتعددة الجنسيات والثقافات. وفي دراسة أجراها سفاري ورفاقه (Safari et al, 2012) هدفت إلى معرفة أسباب دوران العمل وتأثير العدالة التنظيمية والدعم التنظيمي المدرك على ندرة فرص العمل، وتكونت عينة الدراسة من 150 موظف إداري من جامعة أصفهان - إيران، واستخدمت الاستبانة ثلاث مجالات رئيسية: الدعم التنظيمي، والعدالة التنظيمية، والعدالة الوظيفية. وكان من نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لكل من العدالة التنظيمية والدعم التنظيمي على فرص العمل.

وأجرى الطعاني (2013) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لدى الإداريين في ثلاث جامعات أردنية رسمية، لمعرفة ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في

درجة الرضا والالتزام تعزى لمتغيرات الجنس، والوظيفة، والخبرة، والمؤهل العلمي، والراتب، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الرضا الوظيفي كانت متوسطة، فيما كانت درجة الالتزام التنظيمي كبيرة، كما بينت النتائج أن درجة الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين لا تختلف باختلاف متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، في حين تبين أنها تختلف باختلاف متغيرات الوظيفة، والراتب الشهري.

وهدف دراسة عبد العزيز (2013) إلى التعرف على درجة الرضا الوظيفي لدى العاملين في مصنع بغداد للغازات، حيث تم اختيار عينة مكونة من (65) موظف من مصنع بغداد. وأظهرت النتائج أن هنالك رضا وظيفي إلى حد ما لدى العاملين بالمصنع محل البحث، وعليه أوصى الباحث بوضع نظام عادل لتقييم العاملين بحيث يعتمد التقييم على الأداء.

وهدف دراسة مدهوري (Madhuri, 2017) في الهند إلى الكشف عن العلاقة بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس في عدد من كليات الغدرة في منطقة اندھارا. اتبعت الدراسة منهجية مسحية من خلال عينة عشوائية تكونت من (100) عضو هيئة تدريس (50 ذكور، 50 إناث) من (15) كلية إدارة مختلفة في المنطقة. لتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة تكونت من (25) فقرة موزعة على مجالات: الراتب، والترقيات، والعلاقة مع الزملاء، والإشراف. وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الرضا الوظيفي تراوح بين المتدني في أبعاد الراتب والترقيات والمتوسط في مجالات العلاقة مع الزملاء والإشراف. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا الوظيفي تعزى لمتغير الجنس، في حين ظهرت الفروق في متغيري المؤهل العلمي والرتبة الأكاديمية حيث كانت الفروق لصالح حملة شهادات الدراسات العليا ورتبة أستاذ دكتور مقابل باقي المتغيرات. وبينت الدراسة وجود علاقة ارتباط دالة بين مستوى الرضا الوظيفي ومستوى الالتزام التنظيمي لدى عضو هيئة التدريس. أما دراسة الحارثي وواهي (Al-harathi & Wahi, 2017) دراسة فهدت إلى الكشف عن العلاقة بين الاحتراق النفسي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات طب الأسنان بالمملكة العربية السعودية. اتبعت الدراسة منهجية مسحية من خلال عينة عشوائية بسيطة تكونت من (31) طالباً و (17) عضو هيئة تدريس استجابوا لاستبيان الكتروني تكون من جزأين: الأول شمل مقياس ماسلاش للاحتراق النفسي واستبانة الرضا الوظيفي لطبيب الأسنان. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الاحتراق النفسي لدى العينة تراوح بين المتوسط والمرتفع، وكان عند الطلاب أعلى، وأن مستوى الرضا الوظيفي عند أعضاء هيئة التدريس

كان أعلى منه عند الطلاب الذي جاء متدنياً وخاصة في مجال عدم توفر وقت كافٍ للدراسة. وبيّنت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية بين الرضا الوظيفي والاحتراق النفسي، فكلما قل الرضا الوظيفي وبخاصة في المجالات المادية وعبء العمل وعلاقات العمل كان الاحتراق أكبر عند عضو هيئة التدريس. وكلما زاد ضغط الدراسة وتراجع وقت الترفيه عند الطالب كان الاحتراق أعلى والرضا الوظيفي أقل.

بناءً على ما سبق تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف دور ثقافة المنظمة على رضا العاملين فيها، من خلال تطبيق الدراسة الحالية في الشركة الأردنية للاستثمارات والتموين (سيفوي) بالملكة الأردنية الهاشمية.

مشكلة الدراسة

يُعدّ رضا العاملين المحور والمحرك الرئيسي للعمليات التي تجري في المؤسسات بشكل عام، كما إن التواصل بين العاملين يشجع على التعاون وتحقيق الأهداف بدرجة عالية على الكفاءة، وعليه فإن المؤسسات تسعى إلى الاهتمام في تحقيق رضا العاملين لديها لما يعود عليها من فوائد ومكاسب تتلخص في النمو والاحتفاظ بالموقع التنافسي الجيد وتحقيق التميز في أدائها، ونظراً للتغيرات المتسارعة بمتطلبات رضا العاملين، تبرز حاجة الشركة الأردنية للاستثمارات والتموين في الاهتمام بعناصر الثقافة التنظيمية التي تعمل على تنسيق جميع الأنشطة اللازمة لإتمام إجراءات العاملين وتلبية متطلباتهم، ومن هذه العناصر التي تعمل على كسب رضا العاملين وتلبية حاجاتهم وخدماتهم هي عناصر الثقافة التنظيمية. وهنا تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف على دور ثقافة المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتموين (سيفوي).

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن:

السؤال الأول الرئيس الآتي: ما أثر ثقافة المنظمة (التزام المنظمة، دعم الإدارة، الاتصالات الخارجية والداخلية للمنظمة) على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي)؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما اثر التزام المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل؟
2. ما أثر دعم الإدارة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل؟
3. ما أثر الاتصالات الخارجية والداخلية على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل؟

السؤال الثاني الرئيس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي) تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية والمتمثلة في (الجنس، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الوصف الوظيفي)؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، ومن المؤمل أن تساعد هذه الدراسة في:

1. توضيح دور ثقافة المنظمة في دعم رضا العاملين.
2. قد تساعد نتائج هذه الدراسة أصحاب القرار على وضع استراتيجيات بناءة في تحسين رضا العاملين عن طريق ثقافة المنظمة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى استخدام وتطبيق الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي) لثقافة المنظمة في رضا العاملين، وأثر كل من: التزام المنظمة، ودعم الإدارة والاتصالات الداخلية والخارجية على رضا العاملين، ومدى رضا العاملين في الشركة الأردنية (سيفوي) تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، سنوات الخبرة، مؤهل العلمي والمسمى الوظيفي).

التعريفات الإجرائية

ثقافة المنظمة: تعرّف إجرائياً بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات والعادات وأنماط السلوك والتصرفات الفردية لمنظمة ما.

التزام المنظمة: تعرّف إجرائياً الوفاء بالتعهدات والشروط المبرمة بين المنظمة والعاملين ومشاركة العاملين في صنع القرار وتوفير مناخ وبيئة مناسبة للعمل والرعاية الصحيّة.

دعم الإدارة: يعرف إجرائياً بأنه مؤشر على استعداد المنظمة لزيادة المكافآت مقابل جهود العمل ومؤشرات حول مدى تقديم المنظمة المساعدة عندما يحتاجها العامل.

رضا العاملين: يعرف إجرائياً بأنه وجهة نظر العاملين في المنظمة نحو عملهم والنتيجة من إدراكهم للجوانب الشخصية والتنظيمية والبيئية، التي بدورها تولد الرضا سواء كان إيجابياً أو سلبياً .

محددات الدراسة

- تقتصر هذه الدراسة على جميع العاملين في شركة الأردنية للاستثمارات والتموين (سيفوي) لعام 2016م.

- تتحدد نتائج هذه الدراسة بالأداة المستخدمة، ودلالات صدقها وثباتها، ومدى مناسبتها لأفراد عينة الدراسة.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي شركة سيفوي الأردنية للاستثمارات والتموين. تم توزيع (250) استبانة على مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، واسترداد (210) بنسبة (84%). وفيما يلي وصفاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات: الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي كما في الجدول رقم (1).

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص الديموغرافية (ن=210)

المتغيرات الديموغرافية	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	176	83.8%
	أنثى	34	16.2%
إجمالي سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	80	38.1%
	5 - 10 سنوات	111	52.9%
	10-15 سنة	18	8.5%
	15-20 سنة	1	0.5%
	أكثر من 20 سنة	0	0%
	دبلوم فما دون	48	22.9%

المؤهل العلمي	بكالوريوس فما أعلى	162	77.1%
	إدارة	34	16.2%
	مخازن	15	7.1%
	تسويق	66	30%
المسمى الوظيفي	محاسبة	41	19.5%
	رقابة	20	9.5%
	تكنولوجيا معلومات	14	6.7%
	موارد بشرية	23	11%
المجموع		210	100%

تشير البيانات في الجدول رقم (1) إلى:

- إن نسبة الذكور تمثل أغلبية كبيرة من عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم (176) ونسبة مقدارها (83.8%)، فيما بلغ عدد الإناث (34) بنسبة مقدارها (16.2%) من مجموع أفراد العينة، ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى أن مجتمع الدراسة هو مجتمع ذكوري، بالرغم من حرص الباحث على العنصر الأنثوي ليكون بنسبة مقبولة لأغراض هذه الدراسة.
- أظهرت النتائج وجود موظفين خبرتهم (أقل من 5 سنوات) ما نسبته (38.1%) من العينة وعددهم (80) موظف، ومن (5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) كانت نسبتهم (52.9%) وعددهم (111) موظف، والذين خبرتهم من (10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) كانت نسبتهم (8.5%) وبلغ عددهم (18) موظف، أما الذين تتجاوز خبرتهم (15 سنة فأكثر) فكانت نسبتهم (0.5%) وعددهم (1) موظف.
- أظهرت نتائج المسمى الوظيفي أن نسبة العاملين الذين لديهم شهادات (دبلوم شامل فأقل) من عينة الدراسة والبالغ عددهم (48) موظف كانت (22.9%)، والذين يحملون شهادات (البكالوريوس فأعلى) و البالغ عددهم (162) موظف كانت نسبتهم (77.1%) موظف، وقد يعزى ذلك إلى اعتماد تنوع احتياجات الشركة إلى المؤهلات التي تتناسب مع طبيعة عملها . (المدرء) بلغ عددهم (34) ونسبتهم (16.2%) مدير، وعدد موظفين مخازن كانت (15) ونسبتهم (7.1%)، أما التسويق كانت نسبتهم الأعلى (30%) وعددهم (63) موظف، تليها محاسبة حيث

كانت نسبتهم (19.5%) وعددهم (41) محاسب، أما تكنولوجيا المعلومات كانت نسبتهم (6.7%) وعددهم (14)، والموارد البشرية كانت نسبتهم (11%) وعددهم (23) موظف.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha، تراوحت قيم معامل الثبات للمحتوى الرئيسي للاستبانة بين (0.8401) و(0.9468)، حيث تعد هذه القيم مقبولة لأغراض هذه الدراسة، والجدول الآتي رقم (2) يبين نتائج معامل الثبات لهذه الدراسة.

الجدول (2): الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) (ن = 210)

الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)	الفقرات	محاور الدراسة
0.9468	5 - 11	التزام المنظمة على رضا العاملين
0.8401	12 - 16	دعم الإدارة لرضا العاملين
0.8404	17 - 22	أثر الاتصالات الداخلية والخارجية على رضا العاملين
0.8818	23 - 30	رضا العاملين

تحديد مستويات الإجابة

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (30) فقرة، اعتمد الباحث سلم ليكرت الخماسي (Likert Five Point Scale) لتحديد مستوى الإجابات في أداة الدراسة، وذلك بوضع إشارة (x) للإجابة التي تعكس درجة موافقتهم سواء أكانت موافق بدرجة عالية جداً، موافق بدرجة عالية، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة منخفضة، أو موافق بدرجة منخفضة جداً. وذلك لتقدير مستوى الإجابة على محاور الدراسة من وجهة نظر موظفي شركة السيفوي الأردنية. وقد تم اعتماد ثلاثة مستويات للمتوسطات الحسابية على النحو التالي:

- من 1 - 2.33 درجة موافقة قليلة.
- من 2.34 - 3.66 درجة موافقة متوسطة.
- من 3.67 - 5 درجة موافقة عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Package for Social Sciences Statistical، للقيام بالتحليل الإحصائي لهذه الدراسة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات الأداة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على أسئلة الدراسة.
4. تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لبيان الفروق الإحصائية بين المتغيرات التي لها أكثر من فئتين مثل (الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي).

متغيرات الدراسة:

أ. المتغيرات المستقلة:

1. التزام المنظمة.
2. دعم الإدارة.
3. الاتصالات الداخلية والخارجية.

ب. المتغير التابع: ويشمل رضا العاملين.

أسئلة الدراسة ومناقشة نتائجها:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر ثقافة المنظمة (التزام المنظمة، دعم الإدارة، الاتصالات الخارجية والداخلية للمنظمة) على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي)؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر التزام المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل؟
لإجابة هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول من الدراسة، جدول رقم (3) يوضح ذلك.

يتضمن هذا المحور (7) فقرات، تناولت أثر مدى التزام المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي)، ويوضح الجدول رقم (3) آراء أفراد العينة حول ما تقوم به المنظمة (سيفوي) من التزام لتحقيق رضا العاملين. حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن درجة

التزام المنظمة (متوسطة)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (3.65). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.78 - 0.89) مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان كبير نسبياً. وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في الجدول رقم (3) التالي:

الجدول (3): المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات التزام المنظمة على رضا العاملين (ن = 210)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
متوسطة	0.89	3.48	يتشارك العاملون في مختلف إدارات السيوفي في فرق العمل.	1
عالية	0.82	3.67	توفر شركة السيوفي للعاملين رؤية واضحة عن طبيعة العمل الذي يؤديه.	2
عالية	0.78	3.71	تعمل شركة السيوفي على إشراك العاملين من مختلف الإدارات في فرق العمل	3
عالية	0.83	3.73	توفر شركة السيوفي للعاملين المعرفة التامة في السياسات المتعلقة في العمل.	4
متوسطة	0.89	3.61	تعمل الأقسام الوظيفية في السيوفي على مساعدة بعضهم البعض لأداء الأعمال.	5
عالية	0.89	3.69	يسود التعاون في العمل بين مختلف الأقسام الوظيفية في شركة السيوفي.	6
عالية	0.87	3.67	تهتم السيوفي في توحيد الأهداف المشتركة بين العاملين	7
متوسطة	0.74	3.65	مدى التزام المنظمة على رضا العاملين	

يشير الجدول إلى أن:

- كانت الفقرة رقم (4) ونصها "توفر شركة السيفوي للعاملين المعرفة التامة في السياسات المتعلقة في العمل". في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.73) بدرجة مرتفعة وتليها الفقرة رقم (3) ونصها: "تعمل شركة السيفوي على إشراك العاملين من مختلف الإدارات في فرق العمل". بمتوسط حسابي (3.71) بدرجة عالية. ويعزى الباحث هذه النتيجة على أهمية التزام المنظمة بإشراك العاملين بالأمر الإداري وأخذ آرائهم لجعل مصلحة الشركة تصب ليس فقط على المديرين بل على جميع من في الشركة.

2. ما أثر دعم الإدارة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل؟

لإجابة هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني من الدراسة، جدول رقم (4) يوضح ذلك.

يتضمن هذا المحور (5) فقرات، تتحدث عن أثر مدى التزام المنظمة على رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي)، ويوضح الجدول رقم (4) آراء أفراد العينة حول ما تقوم به المنظمة (سيفوي) من دعم الإدارة لرضا العاملين. حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن درجة دعم الإدارة (عالية)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (4.10). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.61 - 0.73) مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان كبير نسبياً. وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في الجدول رقم (4) التالي:

الجدول (4): المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات دعم الإدارة على رضا العاملين (ن = 210)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
عالية	0.67	4.15	تسعى إدارة السيفوي إلى تطوير مهارات العاملين.	1
عالية	0.61	4.08	تسعى إدارة السيفوي إلى تحفيز الموظفين لتحقيق أهداف العمل.	2
عالية	0.73	4.05	تعمل إدارة السيفوي على تحديد وظيفة محدده لكل عامل.	3

4	تسمح إدارة السيفوي لجميع الموظفين في معرفة خطط التطوير المتعلقة بهم.	4.08	0.61	عالية
5	تسعى إدارة السيفوي إلى نقل أفضل الممارسات من قسم إلى آخر.	4.13	0.65	عالية
مدى دعم الإدارة على رضا العاملين		4.10	0.51	عالية

يشير الجدول رقم (4) إلى أن:

- كانت الفقرة رقم (1) نصها "تسعى إدارة السيفوي إلى تطوير مهارات العاملين" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15) بدرجة مرتفعة وتليها الفقرة رقم (5) ونصها: "تسعى إدارة السيفوي إلى نقل أفضل الممارسات من قسم إلى آخر" بمتوسط حسابي (4.13) بدرجة عالية. ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى أهمية التطوير والتدريب لدى العاملين؛ لأنه هو العامل الحيوي الفعال في تنمية الموارد البشرية للقيام بجميع المهام والأعمال المناطة بالعاملين، وهذا بالتأكيد هدف من أهداف العاملين أن يطوروا أنفسهم داخل الشركة وبالتالي يتحقق رضا العاملين بالتدريب والتطوير والمنافسة دون محسوبية.

3. ما أثر الاتصالات الداخلية والخارجية على رضا العاملين في الشركة الاردنية للاستثمارات والتموين؟

لإجابة هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث من الدراسة، جدول رقم (5) يوضح ذلك.

يتضمن هذا المحور (6) فقرات، نتحدث عن مدى التزام المنظمة على رضا العاملين في الشركة الاردنية للاستثمارات والتموين (سيفوي)، ويوضح الجدول رقم (5) آراء أفراد العينة حول ما تقوم به المنظمة (سيفوي) من اتصالات داخلية وخارجية لرضا العاملين. حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن درجة أثر الاتصالات الداخلية والخارجية (متوسطة)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي العام لها والذي بلغت قيمته (3.00). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (1.24 - 1.43) مما يعني أن التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة كان كبير نسبياً. وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في الجدول رقم (5) التالي:

الجدول (5): المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات أثر الاتصالات الداخلية والخارجية على رضا العاملين (ن = 210)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
متوسطة	1.36	3.31	التواصل مع الإدارة العليا في شركة السيفوي أمر سهل.	1
متوسطة	1.24	3.39	تستخدم شركة السيفوي جميع قنوات الاتصال بين مختلف الهيئات والدوائر.	2
منخفضة	1.36	2.30	تستخدم شركة السيفوي أحدث وسائل الاتصال.	3
متوسطة	1.37	3.00	يوفر نظام الاتصالات في السيفوي المعلومات اللازمة عن البيئة الخارجية	4
متوسطة	1.35	3.04	تستخدم شركة السيفوي جميع قنوات الاتصال في جميع الاتجاهات.	5
متوسطة	1.34	2.78	تعمل شركة السيفوي على تسهيل الاتصالات بين الإدارات الفنية والبيئة الخارجية.	6
متوسطة	1.01	3.00	مدى أثر الاتصالات الداخلية والخارجية على رضا العاملين	

يشير الجدول رقم (5) إلى أن الفقرة رقم (2) والتي نصها: " تستخدم شركة السيفوي جميع قنوات الاتصال بين مختلف الهيئات والدوائر" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.39) بدرجة متوسطة وتليها الفقرة رقم (1) ونصها: "التواصل مع الإدارة العليا في شركة السيفوي أمر سهل" بمتوسط حسابي (3.31) بدرجة متوسطة؛ يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الاتصالات الإدارية دور هام ورئيسي في سرعة الأداء ولا سيما عندما تصل التعليمات الإدارية في الوقت المناسب، وأنه من دون اتصال لا يوجد تعاون ولا تفاعل بين العاملين من نفس القسم أو بين جميع الأقسام وجاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الأخيرة ونصها: "تستخدم شركة السيفوي أحدث وسائل الاتصال" بمتوسط حسابي (2.30) بدرجة منخفضة. ويدل ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أن الشركة لا تستخدم وسائل الاتصال الحديثة التي قد يروها الموظفون في شركات ضخمة في الخارج.

السؤال الثاني الرئيسي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقييم الأفراد المبحوثين لمستوى تطبيق رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي) تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية والمتمثلة في (الجنس، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الوصف الوظيفي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد عينة الدراسة حول رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل تعزى إلى متغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي). ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول أدناه توضح ذلك.

الجدول (6): المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات مدى رضا العاملين (ن = 210)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
مرتفعة	0.76	3.97	تسعى إدارة السيفوي إلى توفير احتياجات العاملين.	1
مرتفعة	0.94	3.67	يستمع المسؤولون في السيفوي لآراء العاملين ويقدرهم.	2
مرتفعة	0.75	4.02	احصل على الحافز الكافي من شركة السيفوي	3
مرتفعة	0.82	3.81	وظيفتي في شركة السيفوي مصدر قوة لي.	4
مرتفعة	0.74	3.80	أجد الإجراءات الإدارية في شركة السيفوي واضحة.	5
مرتفعة	0.74	3.86	توفر شركة السيفوي للعاملين العديد من المرافق.	6
مرتفعة	0.62	3.90	أشعر في الرضا عن عملي في شركة السيفوي.	7
مرتفعة	0.68	3.86	أنا فخور في شركة السيفوي.	8
مرتفعة	0.56	3.86	مدى رضا العاملين	

يشير الجدول أعلاه إلى أن:

كانت الفقرة رقم (1) والتي نصها: "تسعى إدارة السيفوي إلى توفير احتياجات العاملين" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.97) بدرجة مرتفعة وتليها الفقرة رقم (7) ونصها: "أشعر في الرضا عن عملي في شركة السيفوي" بمتوسط حسابي (3.90) بدرجة مرتفعة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن تعرف احتياجات العاملين يشكل أهمية كبيرة في تحسين أداء العاملين وتشجيع العاملين بالقيام بما

وكلوا إليه على أحسن وجه وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة وهذا يدل على رضا العاملين الوظيفي. وأما بالنسبة لرضا العاملين الوظيفي في شركة سيفوي هذه الركيزة التي بنيت عليه هذه الدراسة وبهذا نستتير بأن هنالك رضا وظيفي من العاملين. وفيما يلي جدول رقم (7) يوضح نتائج التحليل التباين الأحادي (ANOVA) لبيان الفروق بين أفراد عينة الدراسة في مدى رضا العاملين.

جدول (7): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق أفراد عينة الدراسة في مدى رضا العاملين تبعاََ لمتغير الجنس (ن = 210)

الدلالة الإحصائية	قيمة F	المحور	المتغير
0.759	0.094	رضا العاملين	الجنس
0.677	0.174	رضا العاملين	الخبرة
0.072	3.263	رضا العاملين	المؤهل العلمي
0.512	0.432	رضا العاملين	المسمى الوظيفي

يتبين من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغيرات (الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي) في مدى رضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتموين ، لذلك لا توجد فروق في الآراء لصالح أحد الفئات، حيث كانت آرائهم متقاربة من بعضها البعض. وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية.

الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة من خلال التحليل الوصفي والإحصائي إلى:

1. التزام الشركة الأردنية للاستثمارات والتموين (سيفوي) بإشراك العاملين بالأمور الإدارية وأخذ آراءهم لجعل مصلحة الشركة على عاتق الجميع من الموظفين والمدراء.
2. كانت درجة الالتزام المنظمة المتمثلة في إشراك العاملين في مختلف إدارات سيفوي وتوفيرها للعاملين المعرفة التامة لهم ومساعدتهم في أداء الأعمال.
3. للتطوير والتدريب : أهمية كبيرة لدى العاملين؛ لأنه هو العامل الحيوي الفعال في تنمية الموارد البشرية للقيام بجميع المهام والأعمال المناطقة بالعاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتموين (سيفوي).

4. أن درجة دعم الإدارة للعاملين كانت مرتفعة في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل سيفوي والمتمثلة في تطوير مهارات العاملين وتحفيزهم لتحقيق أهداف العمل وإطلاعهم على خطط التطوير المتعلقة بالمنظمة.
5. أن هنالك درجة متوسطة لأثر الاتصالات الداخلية والخارجية على رضا العاملين.
6. تستخدم شركة سيفوي جميع قنوات الاتصال بين مختلف الهيئات والدوائر.
7. سهولة التواصل مع الإدارة العليا في شركة سيفوي.
8. الاتصالات الإدارية دور هام ورئيس في سرعة الأداء ولا سيما عندما تصل التعليمات الإدارية في الوقت المناسب.
9. أن هنالك درجة مرتفعة لرضا العاملين في الشركة الأردنية للاستثمارات والتمويل (سيفوي).

التوصيات:

- يقدم الباحث بعض التوصيات سعياً للارتقاء بمستويات العمل في مجتمعاتنا التي تحتاج إلى مزيد من التقدم والجهد والمثابرة في العمل ومن هذه التوصيات:
1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر الثقافة المنظمة على رضا العاملين في جميع مؤسسات المملكة الأردنية الهاشمية.
 2. ضرورة الالتزام بتطبيق ثقافة المنظمة في كافة المؤسسات لما في ذلك انعكاسات إيجابية على رضا العاملين في تلك المؤسسات.
 3. إجراء دراسة معمقة حول المعوقات التي تحول دون تطبيق الثقافة المنظمة في المنظمات الأردنية والعالم العربي.
 4. يجب أن تراعي الجهات المسؤولة في المنظمة تقديم المكافآت التحفيزية للعاملين، وزيادة رواتبهم، وإشراكهم في القرارات الإدارية، وإطلاعهم على الخطط المستقبلية للمنظمة.
 5. تعزيز وتطوير العلاقات بين الإدارة والعاملين لما لها من أهمية في تطور الفرد والمؤسسة وتكاملهما من خلال الاحترام والتقدير، والعمل بروح الفريق الواحد المتعاون، مما يزيد رضا العاملين في المنظمة.
 6. يجب على شركة سيفوي وجميع الشركات الأردنية استخدام وسائل الاتصال الحديثة التي قد يروها الموظفون في شركات ضخمة في الخارج.

المراجع

المراجع العربية

- حمادي، احمد. (2016). التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي: دراسة استطلاعية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق*، 8(16)، 105-173.
- الرشدي، محمد. (2014). دور العلاقات العامة في تعزيز المهارات الوظيفية للعاملين في الجامعات: *جامعة الكويت نموذجاً*. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان - الأردن.
- الطعاني، حسن؛ الشوابكة، يونس. (2013). الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي للعاملين في المكتبات الجامعية الرسمية الأردنية. *مجلة الدراسات العلوم التربوية، 40* (1)، 181-200.
- عباس، محمد. (2009). رضا العاملين وأثره في جودة الخدمة الفندقية. *مجلة الإدارة والاقتصاد، 74*(2)، 215-256.
- عبد المنعم، أسامة. (2012). نموذج مقترح لتطوير المسار الوظيفي كمدخل لتعزيز الرضا والالتزام الوظيفي: دراسة ميدانية. *آفاق جديدة للدراسات التجارية، مصر*، 24(2)، 47-75.
- العطوي، عامر والشيباني، الهام. (2010). دور الدعم والثقة القيادية في بناء الالتزام التنظيمي للعاملين، *مجلة جامعة كربلاء العملية، 8* (3)، 127-144.
- عطيان، مراد؛ أبو سلمى، عبد الله. (2014). أثر ممارسة أخلاقيات عمل إدارات الموارد البشرية على تحقيق رضا العاملين. *مجلة دراسات العلوم الإدارية، 41* (2)، 388-401.
- العقلا، محمد بن علي. (2014). أثر العلاقة بين التميز التنظيمي وجودة الحياة الوظيفية. *مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، 1*(1)، 399-428.
- عقيلي، عمر. (2005). إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية: *بعد استراتيجي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ندى، يحي. (2002). اتجاهات المشرفين الأكاديميين في جامعة القدس المفتوحة نحو التعليم المفتوح وعلاقتها برضاهم الوظيفي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- الهزيمية، أحمد. (2009). الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين والإداريين في الجامعات الخاصة. *مجلة علوم الإنسانية، 2*(43)، 2012-256.

المراجع الأجنبية

- Al-harhi, S., & Wahi, M. (2017). The Association between Burnout and Job Satisfaction among Dental Undergraduates and Faculty. **JPDA Journal**, **26**(1), 45-53.
- Chung, Y., and Ho, C.(2012).The Organizational Support of Oversea Expatriates in Global Manufacturing Environment: the Case of Taiwanese Companies in Vietnam. **International Journal of e-Education, Business, e-Management and e-Learning**, **2**(2),170-175.
- Diao, A., & Park, S.(2012). Culturally intelligent for satisfied workers in a multinational organization: Role of intercultural communication motivation. **African Journal of Business Management**, **6** (24), 7296-7309.
- Madhuri, J. (2017).The relationship between job satisfactions and organizational commitment among Faculty members in select management Educational institutions. **The IUP Journal of Organizational Behavior**, **XVI**(3), 33-53.
- Richard, G., Kim, M., Koo. (2017). Does Job Satisfaction Increase Sales and Customer Satisfaction? Evidence from Retail Banking in South Korea. **B.E. Journal of Economic Analysis & Policy**, **17**(3), 1-18.
- Safari, Au., Tamizifa, M., Reza J., & Ali, M.(2012). The Effect of Organizational Justice and Perceived Organizational Support on University Staff Job Success. **iBusiness**, **3** (3). 274—282.
- Suma, S., & Lesh, J. (2013). Job Satisfaction and Organizational Commitment: The Case of Shkodra Municipality. **European Scientific Journal**. **9**(1), 41-52
- Yeh, C., & Hsieh, T. (2007). Study on the management styles and Job Satisfaction of employees at Taiwan's Architectural firms. The **International Journal of Organizational Innovation**, **10**(1), 185- 204.
- Yu, c. (2011). **Chinese Knowledge Employee**. Career Values, Perceived Organizational Support and Career.

القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية-

Sustainable competitiveness in Algeria - Analytical study -

د.خروف منير، ثوامرية ريم، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (02/09/2017)، تاريخ التقييم: (15/10/2017)، تاريخ القبول: (22/10/2017)

Abstract

Importance hides competitive in glorification the benefit what the characteristics be possible which saves her the world wide economy and the reduction from negative his, and report indicates the two competitive worlds until the small states Most ability on the the benefit from concept competitive the big states, where gives competitive companies of the small states opportunity of the exit from finiteness of the small market to spaciousness of the world market, because this small states and t he developing became forced on confrontati on this regime, in his characteristic one of challenges horned the One and the twenty. Therefore this research paper tried through mastery of the light, on standing of Algeria in domain competitive and despotic measuring her, and the results were that he measuring becomes difficult competitive, and that the Algerian economy competitive abilities do not possess and that was with him competitive possibilities.

Key Word: The internationalization, the development, the competitive ability, Algerian economy.

الملخص

تكمّن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.

لذلك حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء، على مكانة الجزائر في مجال التنافسية وكيفية قياسها، وكانت النتائج أنه يصعب قياس التنافسية، وإن الاقتصاد الجزائري لا يملك قدرات تنافسية وإن كانت لديه إمكانيات تنافسية.

الكلمات المفتاحية: التحويل، التنمية، القدرة التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

المقدمة:

يعيش العالم اليوم مرحلة جديدة تغيرت فيها أمور عدة مقارنة بالتّي سادت منذ سنوات قليلة مضت، فإلى جانب التحولات السياسية التي شهدتها العالم، نشأت أوضاع اقتصادية تدور في مجملها حول تحرير التجارة الدولية واندماج الاقتصاديات والانفتاح الاقتصادي، هذه التحولات أجبرت كل دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على التكيف معها من خلال تبنيها وانتهاجها لسبيل التنافسية كأداة تضمن بواسطتها الدول والمؤسسات البقاء والديمومة وسط عالم يلتهم فيه القوي الضعيف. وعلى اعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من هذا العالم، فإنها كغيرها من البلدان تسعى إلى تحقيق البقاء والديمومة في الاقتصاد العالمي، من خلال محاولة خلقها لمزايا وقدرات تنافسية لا تتوفر لدى غيرها من البلدان، ومن خلال سعيها الدؤوب لتحقيق قدرات تنافسية مستدامة وذلك من خلال وضعها لخطط وبرامج تدعم الاقتصاد وترفع من قدرته التنافسية في السوق العالمية.

1. مشكلة الدراسة: انطلاقا مما تقدم يمكن لنا طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة: يمكن صياغتها على النحو التالي:

- تتمتع الجزائر بقدرة تنافسية ضعيفة بسبب تركيبة اقتصادها الحالي والسياسة الاقتصادية المتبعة، لكنها قد تتمتع بقدرة تنافسية قوية مستقبلا إذا أحسنت استغلال إمكانياتها.

3. أهمية الدراسة:

- حداثة الموضوع وأهميته خاصة وأن الجزائر تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه من ضرورة بناء قاعدة صناعية قوية ومتنوعة.
- التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، وما ينتج عنه من ضرورة إيجاد حل بديل عن الصادرات النفطية باللجوء إلى الإنتاج الموجه نحو التصدير وتنويع الاقتصاد الوطني.
- تبني الجزائر سياسة تشجيع الاستثمار، وما يتطلبه ذلك من ضرورة بناء الأرضية الملائمة لذلك بما فيها تنويع اقتصادها.

4. أهداف الدراسة:

إن الهدف من وراء إجراء هذه الدراسة هو الوقوف على واقع القدرة التنافسية للجزائر، انطلاقاً من تحليل وضعها الاقتصادي والسياسات المتبعة، آنفاً وفي المستقبل للوقوف على إمكانية تحسينها واستدامتها.

5. هيكل الدراسة: للوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التنافسية.

المحور الثاني: أسباب التنافسية وأنواعها.

المحور الثالث: طرق وأساليب قياس القدرة التنافسية.

المحور الرابع: واقع القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم التنافسية.

يتميز مفهوم التنافسية بالحدثة، ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 وهي الفترة التي عرفت فيها و. م. أ عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري، والجزء الأكبر من هذا العجز يرجع إلى تبادلها مع اليابان، إضافة إلى زيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاد السوق.

أولاً-تعريف التنافسية:

بما أن التنافسية هي مفهوم حديث الظهور، فإننا نلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً في التعاريف المقدمة وذلك راجع إلى الاختلاف في وجهات النظر وتجربة الممارسين في الميدان، وسنحاول فيما يلي استعراض بعض هذه التعاريف:

1. تعريف التنافسية حسب المؤسسات:

يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى. (وديع محمد عدنان، تونس، 2001)

2. تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط:

تعرف بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، ومن ناحية الموردين

والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها. (المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011)

3. تعريف التنافسية على مستوى الدول: لقد اهتمت العديد من الجهات بإعطاء تعريف لمفهوم التنافسية، ومن بينها نذكر:

- **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:**

يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل. (أنور طارق، 2002، الكويت)

- **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:**

- عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجالا واسعا وتخص كل السياسة الاقتصادية. (Michel debonneuil, lionel fontogné, paris, 2003)

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:**

✓ على مستوى الاقتصاد الوطني: التنافسية هي الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل (وديع محمد عدنان، الكويت، 2003).

✓ التنافسية الدولية: هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاخمة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي (وديع محمد عدنان، الكويت، 2003).

- **تعريف مايكل بورتر للتنافسية:**

هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها (Michael porter, France, 1999)

ثانيا - أهمية التنافسية:

لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك في اقتصاد تنافسي معولم إلى ترسيخ مبدأ الجودة/ التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف، ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية عملية تستطيع السيطرة على التكلفة وإبداع أشكال التميز والإتقان في المنافسة.

وإذا كان الاندماج أو الانفتاح على العالم ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام الدول العربية والنامية عموما، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها لتحقيق النمو الدائم والرفاه ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والشركات وحتى الأفراد، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة هي تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة التي أصبح شعارها البقاء للأفضل، مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطوير تقانتها، والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب رأس المال البشري.

ويعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والشركات، وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، فمثلا مجلس سياسة التنافسية في و.م. أ يعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد.

وفي اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أكثر ضرورة، فهي تؤثر في الشركات التي تحتاج إلى تنمية، فضلا عن مجرد توفير البقاء، وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائفهم، كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها، وما عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى التطورات العلمية والتكنولوجية (عبد الحكيم عبد الله النصور، سوريا، 2009)

المحور الثاني: أسباب التنافسية وأنواعها.

أولا- أسباب التنافسية:

تعددت الأسباب التي جعلت التنافسية عنصرا أساسيا في عالم أعمال اليوم، ويمكن لنا إبراز أهم هذه الأسباب فيما يلي:

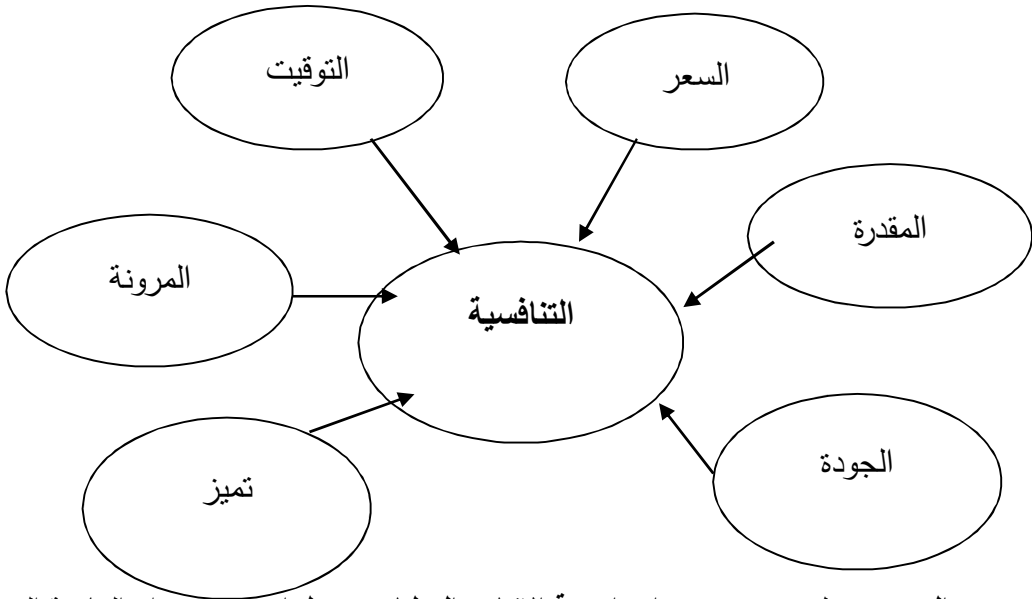
1. تعدد الفرص في السوق العالمي نتيجة تحرير التجارة الدولية.
2. وفرة المعلومات في مختلف الأسواق نتيجة تطور أساليب بحوث السوق والشفافية التي نتعامل بها مختلف المؤسسات في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.
3. سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين مختلف وحدات وفروع المؤسسات بفضل شبكة الإنترنت وغيرها من آليات الاتصال الحديثة.

4. تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع مختلف عمليات الإبداع والابتكار.
5. مع زيادة الطاقات الإنتاجية، وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق، تحول السوق إلى سوق مشتري تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط، ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية. (علي السلمي، مصر، 2005)

ثانيا - أنواع التنافسية: تصنف التنافسية إلى:

1. **التنافسية بحسب الموضوع:** وتتضمن ما يلي:
 - **تنافسية المنتج:** تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما للتنافسية المؤسسة لكنه ليس كافيا، وكثيرا ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين ويعد ذلك أمرا مضللا، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع، وعليه يجب اختيار معايير معبرة تمكن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.
 - **تنافسية المؤسسة:** ويتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، فالتقويم المالي لهذا الأخير يتم بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة والأعباء من جهة أخرى، فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش واستمر ذلك مدة طويلة، فإن ذلك سيؤدي إلى خسائر كبيرة يصعب على المؤسسة تحملها، ومن ثم فهي مطالبة بتقديم قيمة لزيائنها ولا يتم ذلك إلا إذا حققت قيمة مضافة في كل مستوياتها.
2. **التنافسية وفق الزمن:** وتتمثل فيما يلي:
 - **التنافسية الملحوظة:** تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا نتفاعل بشأن هذه النتائج لكونها قد تتجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.
 - **القدرة التنافسية:** وتعد القدرة التنافسية بمثابة عامل هام في تحديد مدى نجاح أو فشل مؤسسة ما، فهي تعبر عن جوانب التفوق والتميز التي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية، حيث تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة المدى، والقدرة التنافسية تستند إلى مجموعة من المعايير والسبل الضرورية التي تبقي المؤسسة صامدة وسط بيئة مضطربة، ومن أمثلة هذه السبل: الجودة، السعر، تميز السلعة أو الخدمة، المرونة، وأخيرا الوقت، (عمار بوشناف، الجزائر، 2002) والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم (1): يوضح سبل تحقيق القدرة التنافسية لمؤسسة ما.



المصدر: نبيل محمد مرسي، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل إستراتيجي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 30.

أ- **السعر**: وهو المبلغ الذي يدفعه الزبون من أجل الحصول على سلعة، وعادة ما يختار السلعة أو الخدمة ذات السعر الأقل، ولهذا تعمل المؤسسات المتنافسة على أساس السعر على تحقيق هوامش ربح منخفضة وفي نفس الوقت تخفض تكاليف الإنتاج.

ب- **الجودة**: تعرف على أنها ملاءمة المنتج للمستخدم (نبيل محمد مرسي، مصر، 2000)، ويشير Rubbernaid إلى أن الاهتمام بالجودة يتم التأكيد عليه ليس فقط في عملية التصنيع الخاص بالشركة، ولكن أيضا في اهتمامها بالتكلفة والخدمة والسرعة والإبداع (عياش قويدر، الجزائر، 2006).

ت- **المرونة**: وهي القدرة والسرعة على التجاوب مع التغييرات، فالمؤسسة الأفضل هي التي تستجيب للتغيرات وهذا ما يزيد من قدرتها التنافسية.

ث- **التميز**: وتشير إلى صفات خاصة في السلعة أو الخدمة التي تجعل المشتري يدرك أنها ملائمة مقارنة بسلعة أو خدمة مقدمة من طرف مؤسسة أخرى منافسة.

ج- **التوقيت**: ويشير إلى عدة جوانب في المؤسسة منها:

- مدى السرعة في تسليم السلعة أو تقديم الخدمة للزبون.
- مدى السرعة في تطوير وتنمية سلع أو خدمات جديدة في السوق.
- كما صنف بعض الاقتصاديين التنافسية كما يلي:
- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- **التنافسية غير السعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.
- **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

المحور الثالث: طرق وأساليب قياس القدرة التنافسية.

أولاً- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاومة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتد، وضمن فرع النشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً.

ويقدم أوستن Austin (محمد سعيد سلطان، مصر، 2002) نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

- ✓ تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- ✓ تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ✓ المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

1- الربحية:

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها. تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.

2- تكلفة الصنع:

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيراً، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

3- الإنتاجية الكلية للعوامل:

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF : Productivité Totale des Facteurs) الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوي

تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو PTF بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معاً.

4- الحصة من السوق:

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أقول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

وفي قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه ولكن يضاف إليها سبب آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

لقد بينت دراسة عدة مؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، ومن هذه النتائج:

✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.

- ✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل،... الخ).
- ✓ يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.
- ✓ من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج.
- ✓ إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.
- ✓ يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال: توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

ثانياً - مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناوين (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليمية ودولية أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة.

وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذا أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة مع الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافساً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

1- مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحيدة لليد العاملة (وديم محمد عدنان، الكويت، 2003) CUMO، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية :

$$CUMO_{ijt} = \frac{W_{ijt} \times R_{jt}}{(Q/L)_{ijt}}$$

حيث:

W_{ijt} تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t .

R_{jt} تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t .

$(Q/L)_{ijt}$ تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t .

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحيدة لليد العاملة النسبية" مع البلد K

$$\frac{CUMO_{ijkt}}{CUMO_{ikt}} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي:

✓ أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.

✓ أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.

✓ ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

إن المشكلة الرئيسة لمقارنة التكلفة الوحيدة تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة الوحيدة النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوباً إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالبلد، وإلا فالتكلفة

الوحدوية للبلد ينبغي أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطاً في الأجور أو خفضاً للعملة.

تبني العديد من الاقتصاديين حتى منتصف الثمانينات فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة أساساً في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي الوحدوية وعلى الخصوص الأجور، لذلك كانت توصياتهم العملية حول السياسة الاقتصادية في ضوء هذه المقاربة للتنافسية الدولية تتناول:

✓ إجراءات مستندة أساساً على التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة، وفي بعض الأحيان التكلفة الأجرية فقط.

✓ إمكانية تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض قيمة العملة.

لكن هذه الرؤية وجهت لها انتقادات بناء على تجربة ألمانيا واليابان فقد عرفتا ارتفاعاً في CUMO وتوسعا في حصصهما من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن خبرة البلدين تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادراتهما وبذلك نشأ توازن جديد برفع سعر الصرف والكميات المخصصة للتصدير الدولي، والانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة يمكن ألا تشكل إلا قسماً صغيراً من تكلفة السلع والخدمات التي يتم تبادلها وبذلك يمكن تحديد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى أو في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك لن يكون لتغيرات CUMO أثراً على سعر الصرف.

2- مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي:

يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.

3- الميزة النسبية الظاهرة:

أنشأ بورتر (1990) مقياساً للتنافسية مستنداً على الميزة التنافسية الظاهرة (RCA : Revealed Comparative Advantage index) ويمكن حسابه للبلد ما [لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي:

$$\frac{[الصادرات الكلية للبلد j / صادرات المنتج i للبلد j]}{[الصادرات الدولية الكلية / الصادرات الدولية للمنتج i]}$$

عندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد j يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج i ، و يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعاً صناعياً تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسياً.

ثالثاً - مؤشرات قياس تنافسية الدول:

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدايل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة.

تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد والإنتاجية مفاهيم مرتبطة ولكن ليست متشابهة، حيث يوضح Markusen هذه النقطة بقوله أن الدخل الحقيقي حسب الفرد يرتبط بعوامل الإنتاج الكلية، التوفر على رأس المال والموارد الطبيعية وكميات التبادل، فزيادة عوامل الإنتاج الكلية (عادة متمثلة في التطورات التكنولوجية) تزيد الدخل حسب الفرد، مثل ما يفعل تطور التخصيص الوطني بالموارد الطبيعية ورأس المال المادي، أو تحسن في التبادلات.

كميات التبادل لدولة ما تتحسن عندما تكون العملة الوطنية مثمنة أو سعر الصادرات للدولة يرتفع مقارنة بسعر الواردات، وهذا ما يؤدي لزيادة حجم الاستهلاك الداخلي الممكن انطلاقاً من التخصيص المعطى من الثروات الطبيعية ومن تجارة متوازنة.

تزداد كميات التبادل لدولة ما ومنه الدخل حسب الفرد عندما يكون طلب عالمي إضافي على المنتجات والخدمات المصدرة من طرف هذه الدولة، أو عرض عالمي إضافي على المنتجات والخدمات التي تستوردها، ولهذا فإن مقاربات التنافسية الوطنية المبنية على التجارة والدخل حسب الفرد مرتبطة فيما بينها.

عندما تكون محفظة صادرات دولة ما مركزة على قطاعات النشاط ذات نمو كبير ومحفظة الواردات مركزة على قطاعات نشاط ذات نمو ضعيف أو في حالة انحدار، فيمكن أن يكون مؤشراً على تحسن كميات التبادل لهذه الدولة، وهذا يخضع لسرعة رد فعل الأسواق العالمية لشروط العرض والطلب الإضافيين، ويرتفع دخل الفرد تحت تأثير زيادة التخصيص الوطني من الثروات الطبيعية (تتقرب عن الثروات الطبيعية) أو من رأس المال المادي (نتيجة لاستثمارات سابقة).

تتشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney...) تقارير سنوية، تتضمن

مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال... الخ.

المحور الرابع: واقع وآفاق القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عدة تقلبات وتطورات تراوحت ما بين الركود والانتعاش، أين مر الاقتصاد الوطني بالنظام الاشتراكي كمحاولة من السلطات الوطنية إصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال تبنيها لجملة من المخططات الرباعية والخماسية، وكنتيجة لفشل هذا النهج تحولت الجزائر إلى اقتصاد السوق وفيه تم تبني برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي منتصف التسعينات، وذلك نتاجا لاتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وتمخض عن ذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تحسن أسعار النفط، لتليها جملة من المخططات الخماسية في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي كمحاولة من الجزائر النهوض باقتصادها وتهيئة المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير تجارتها الدولية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتتنوع الصادرات خارج المحروقات، وتحويل الجزائر إلى بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

انطلاقا من تعريف التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، يتبين لنا مدى الارتباط الوثيق بين التنافسية ودور الدولة في تحقيقها ونجاحها، وذلك من خلال ما يلي:

1- السياسات المالية والنقدية: لقد حاولت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا تعديل سياستها المالية والنقدية حتى تتماشى والأوضاع السائدة في الاقتصاد العالمي، وكنتاج لذلك شهدت تطورات ملحوظة في بعض السنوات، وتذبذبات في بعض السنوات الأخرى، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	0.34	4.2	1.42	2.3	4	1.64	2.53	3.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	4.4	5.9	3.91	3.9	9.8	3.2	2.9	4.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

2- سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري: بهدف الرقي بالاقتصاد الوطني وقصد تشجيع المستثمر المحلي وإغراء المستثمر الأجنبي، فقد قامت الدولة الجزائرية بسن العديد من التشريعات المنظمة للاستثمار، وكذا إنشاء هيئات مكلفة بإدارة شؤون الاستثمار وتهيئة الأرضية المناسبة لذلك، على غرار قيامها بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وتشجيع عمليات الخصخصة، ودعم المنتج المحلي، والتي تساهم في مجملها في الرفع في الدخل الوطني ولحداث تنمية مستدامة مطردة، وخلق القدرات التنافسية في الاقتصاد الوطني والتي تسهم بدورها في خلق مزايا تنافسية مستدامة – أي تلك الاستراتيجية التي لا تهدف إلى تحقيق مركز في السوق والذي تستطيع بموجبه المؤسسات تحقيق هامش ربح أعلى من المنافسين فقط، بل الذي تتمكن المؤسسة من خلالها المحافظة على ذلك المركز لفترة طويلة (وديع محمد عدنان، الكويت، 2003)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2014.
الوحدة: ألف / مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات	-	1798	1885	2885	3129	3427	3767	4109
حجم الاستثمار الأجنبي	438	1108	1065	634	882	1082	1081	1796
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عدد المؤسسات	5195	6250	6190	6593	7118	7318	7598	
حجم الاستثمار الأجنبي	2593	2746	2264	2571	1484	1691	1700	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للاستثمار والتقارير العالمي للاستثمار.

3- سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية: تعمل الجزائر وفي ظل سياسات تشجيع الإنتاج المحلي ودعم الابتكار على الاعتماد على الطاقات البشرية المحلية كوسيلة لتحقيق التنمية، ومن منطلق أن التنمية تأتي وتتحقق من المورد المحلي، فإن الاعتماد على العقول الوطنية هو الأساس لتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية.

4- سياسة تحديث البنية الأساسية المادية: بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي تعمل السلطات الوطنية على بناء وتعزيز الأساس المادي للاقتصاد من خلال دعم المناطق الصناعية الكائنة وإحداث مناطق صناعية جديدة كأساس للنهوض بالاقتصاد الوطني، وكذا إنشاء المرافق المساعدة مثل شق الطرق وبناء السدود...الخ.

5- التنمية البشرية: لقد حظي الإنسان في الجزائر خلال الستينات والسبعينات باهتمام خاص، حيث تم التركيز على الفقر والتعليم والرعاية الصحية وعدالة التوزيع وفرص العمل، وهو ما يمثل إنجازات اجتماعية مرموقة، أما على صعيد القيم فقد فشل النظام في إتاحة المجال للممارسة الديمقراطية والحريات والتمتع بحقوق الإنسان، وإن كان تخصيص الموارد يتوافق ويتطابق مع سلم حاجات الفرد آنذاك، إلا أنه لا يتوافق إطلاقا مع متطلبات فرد اليوم.

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها والأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فيمكن لنا القول بأن برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة لم تتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني، مما ألحق أضرارا بالطبقات الاجتماعية الفقيرة، وهذا ما يجعلنا نقول بأن التحسن في مؤشرات النمو الاقتصادي يفقر إلى الرحمة وغير منتج ولا يبعث على الاطمئنان. وتعزى هذه النتائج الهزيلة في الأساس إلى غياب استراتيجية واضحة وتقصير الحكومة في مسؤولياتها في المتابعة وفرض الالتزام والضعف في التصدي للعديد من المشاكل، وهذا بالتزامن مع الثقافة الضعيفة وعقم نظام التعليم والبحث العلمي، مما أوجد ظروفًا غير ملائمة ومناخا غير صحي، (فيليب سادلر، مصر، 2008) والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	4.6	5	4	4.5	3.3	3.2	3.3	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

لذا وحتى يكون للدولة دور في دعم التنافسية، لا بد لها أن تخلق المناخ الملائم لذلك، ويتجلى لنا ذلك من خلال:

- استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من خلال تدني معدلات التضخم وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية.
- إزالة كافة معوقات التجارة، المحافظة وتطوير أسواق مفتوحة وتنافسية.
- تدعيم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإزالة كافة الأعباء غير الضرورية.
- تحرير الأسواق بغية العمل بكفاءة وتحفيز الأفراد والمؤسسات من خلال اصلاحنظام الضرائب.
- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة مثل التعليم. (عبد الله علي، الجزائر، 2008).

الجزائر ومؤشر التنافسية العالمية:

مؤشر التنافسية IIC: من أهم وأحدث المؤشرات العالمية قبل الحكم على مناخ الاستثمار، فهو يمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

وبالنسبة للجزائر فهي في وضع يوصف بالمتخلف مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح ما بين الرتبة 71 و 89، ويعتبر هذا المؤشر دليلا عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الدولية (محمد الطيب دويس، الجزائر، 2005)

كما أشار التقرير الذي تم إصداره في 4 / 2013/9 للموسم 2013-2014 عن احتلال الجزائر المركز 100 من أصل 148 دولة ومؤشر عام 3,79 محققة تحسنا عما كانت عليه عام 2012 (المرتبة 110 بمؤشر عام 3,7).

جدول رقم (4): يوضح مؤشر التنافسية العالمية للجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الترتيب	-	-	-	74	71	95	29	76
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب	81	99	86	87	110	100	79	87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي لسنوات مختلفة.

الخاتمة:

- لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مفهوم القدرة التنافسية، باعتبارها مفهوما حديث النشوء وكونه الأساس الذي يعكس لنا قوة أي اقتصاد ومؤشر يبين لنا درجة تطور البلدان ومدى جاذبية أسواقها، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:
- أن القدرة التنافسية هي منبع قوة أو ضعف أي اقتصاد.
 - تلعب القدرة التنافسية لأي بلد دورا كبيرا في رسم صورته سواء تعلق الأمر بالحاضر أو فيما يتعلق بصورته المستدامة في إطار قدرة تنافسية مستدامة أي مدى الحفاظ على القدرة التنافسية للبلد.
 - قياس القدرة التنافسية أمر صعب جدا ولا يمكن الاستدلال عليه بالاعتماد على مؤشر واحد، لأن ذلك سوف يعطي نتائج غير دقيقة ومغلوبة.
 - تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات التي إن استغلت بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب تحولت إلى قدرات تنافسية بيد الجزائر تستخدمها للرقى بمكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي.
 - يعاني الاقتصاد الجزائري من تضارب ما بين الإمكانيات والسياسات المخططة والبرامج المطبقة، لذلك نجد هوة كبيرة على أرض الواقع بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن.

المراجع:

1. وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، 19-21/6/2001.
2. التنافسية في الفكر الاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011، ص 5.
3. أنور طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية-حالة مصر-، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 5.
4. Michel debonneuil, lionel fontogné, **compétitive**, conseil d'analyse economique, paris, 2003, p 13.
5. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 24، الكويت، 2003، ص 6.
6. المرجع نفسه، ص 6.
7. Michael porter, **l'avantage concurrentiel**, duno, France, 1999, pp41-42.
8. عبد الحكيم عبد الله النور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سوريا، 2009، ص 31.
9. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار الغريب، مصر، 2005، ص 101.

10. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2002، ص 11.
11. نبيل محمد مرسي، استراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل استراتيجي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 30.
12. عياش قويدر، إدارة الجودة الشاملة كأسلوب لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18/6/2006.
13. محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 460.
14. وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 11.
15. وديع محمد عدنان، المرجع السابق، ص 13.
16. فيليب سادلر، الإدارة الاستراتيجية، ترجمة علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، مصر، 2008، ص 30.
17. عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، العدد 6، 2008، ص 3.
18. محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 44.
19. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص 67.

الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية

Oil exports and their role in the promotion of Algerian foreign trade

د.مختار علالي، جامعة بشار، الجزائر.

تاريخ التسليم: (23/10/2017)، تاريخ التقييم: (04/12/2017)، تاريخ القبول: (07/12/2017)

Abstract

The algerian economy Is an economy dependent on oil revenues which means It Is exposed to negative shocks with each decline for its price in international markets some international financial bodies have referred to the IMF and the world Bank and some specialists in the economic field algeria needs to diversify its revenue sources to eliminate the dependency of oil and boulding a competitive economy based on real wealth of goods and services rather than on oil revenues as oil revenues are the main source of the algerian economy it was necessary to note the contribution of oil revenues to the promotion of foreign trade in algerian as well as their contribution to economic development programs

Keywords: Foreign trade, petroleum, exchange rate, Algerian economy, trade exchanges

الملخص

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد على مداخيل البترول؛ وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية، وقد أشارت بعض الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وبعض المختصين في المجال الاقتصادي على الجزائر بضرورة تنويع مصادر دخلها للتخلص من تبعية النفط، وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات وليس على ريع النفط. ولما كانت العائدات النفطية هي المصدر الأساس لبناء الاقتصاد الجزائري كان لابد من الإشارة الى مدى مساهمة العوائد النفطية في ترقية المبادلات التجارية الخارجية للجزائر بالإضافة الى مدى مساهمتها في برامج التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، البترول، سعر الصرف، الاقتصاد الجزائري، المبادلات التجارية

مقدمة:

إن المتأمل في العلاقات الاقتصادية الدولية، ليجد أنه لا توجد دولة تستغني عن إقامة علاقات اقتصادية مع دول العالم الأخرى. فكل دولة بإمكانها تصدير الفائض من إنتاجها و هي في نفس الوقت بحاجة إلى السلع المستوردة من الخارج وبالتالي على الاستيراد و التصدير في إطار قاعدة الاعتماد المتبادل، وتدخل الجزائر ضمن هذه المنظومة التبادلية باستيراد وتصدير النفط كسلعة استراتيجية تعتمد عليها في صادراتها الخارجية بنسبة تفوق 98 بالمائة مما يجعلها معرضة لأي أثر سلبي نتيجة تدهور وانخفاض هذه الأسعار في الأسواق الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتبني عملية التنمية الاقتصادية في هذا البلد على مداخل هذا القطاع مما يجعلها مرهونة في أغلب محطاتها بارتفاع أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية. إشكالية الدراسة: فبناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي: " ما مدى مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ترقية التجارة الخارجية

وبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر؟"

الهدف من الدراسة: بالإضافة الى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تبين هيكل التجارة الخارجية الجزائرية ومدى مساهمة العوائد النفطية فيه وأهمية هذه العوائد في إحداث التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه المقالة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات ومفاهيم حول التجارة الخارجية.

المحور الثاني: تشخيص وتحليل هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الخارجية.

المحور الثالث: العوائد النفطية وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المحور الأول: عموميات ومفاهيم حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية واحدة من بين أهم وأقدم الروابط الاقتصادية ما بين الأمم، بل هي بمثابة عامل رئيس في تطور العلاقات الدولية. فالإقتصاد السوقي العالمي الحديث يجعل التجارة الخارجية أكثر أهمية، وقد كان للتطورات في ثمانينيات القرن العشرين تأثير عميق على طبيعة المبادلات التجارية الدولية (غيلبين) ، 2004، ص 213.

1.1. تعريف التجارة الخارجية: تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتمًا سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره . (يونس)، (1993)، ص12.

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية " (حسام داوود)، 2002، ص12، أنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (حمدي عبد العظيم)، (2000) ص 13.

، كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي " (صلاح الدين نامق)، (1967)، ص - ص 10-12.

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات) .

المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.

- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

- الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

وبعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "التجارة الدولية" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات (زابري) ، (2006) ، ص13.

2.1. تحليل أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن (مطر وآخرون)، (2001) ، ص-ص 13 - 16.

- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، و قدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية(رشاد العصار وآخرون)، (2000) ، ص 16.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب (الصرن) (2000) ، ص 57.

- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتج من طرفهم قليل.
- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر .
- تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.

- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل • نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرة الحجم الاقتصادي، من خلال ما سبق، نجد أن التجارة الخارجية تشكل حلقة هامة من حلقات التنمية الاقتصادية في أي دولة من دول العالم على غرار الجزائر والتي ستبرز الدراسة في محورها المالي الهيكل العام لتجارتها الخارجية ومستوياتها المختلفة مع الدول الأخرى.

المحور الثاني: تشخيص وتحليل هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الخارجية.

- بعد الاستعراض النظري لماهية التجارة الخارجية وأهميتها، تقترح الدراسة ترجمة رقمية لتطور المبادلات التجارية الجزائرية منذ انطلاق الإصلاحات (1990) الى غاية سنة 2012 والتي من خلالها نستطيع تبيان أهم القدرات التنافسية لهذا الاقتصاد خاصة في ظل ترقب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

1.2. تحليل تطور التجارة الخارجية خلال فترة 1990-2016

1.1.1. تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1990-2016:

- لقد عرف الميزان التجاري الجزائري قرابة العشرين سنة وفي أغلب محطاته خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990 و 2016 رصيда موجبا إلا ما استثنى في بعض السنوات والجدول المالي يوضح ذلك:

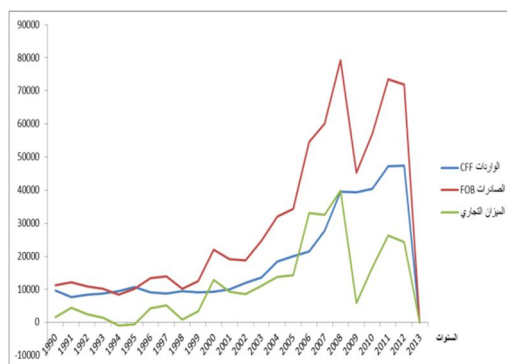
الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري في الفترة 1990-2012

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
9173	9164	9403	8687	9098	10761	9365	8788	8406	7681	9684	CFF
22031	12522	10213	13889	13375	10240	8340	10091	10837	12101	11304	FOB
12858	3358	810	5202	4277	521-	-	1303	2431	4420	1620	تجاري
240	136.64	108.61	159.9	147.01	95.16	89.05	114.82	128.9	157.4	116.73	طية%
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
47490	47247	40473	39294	39479	27631	21460	20044	18308	13534	12009	994
71866	73489	57053	45194	79298	60163	54610	34395	32082	24612	18825	1913
24376	26242	16580	5900	39819	32532	33150	14351	13775	11078	8616	919
151	155	144	115	200	217	255	221	175	182	157	19

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (CAGEX)، مصلحة الإحصاء، 2012.
شكل (01): منحني تطور الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (1990-2012)

أما السنوات بين 2013 إلى 2016 فسنوضحه بالجدول أدناه حيث أن أزمة انخفاض أسعار البترول على الصادرات والواردات الجزائرية يظهر جليا من خلال الأرقام التي تراقب صدمات سوق النفط حيث أن أي انخفاض بدولار واحد للبرميل معناه أن الجزائر تفقد أكثر من مليون ومائتين ألف دولار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

كلما ارتفع هذا الانخفاض تفاقمت الأزمة بالنظر إلى المشاريع الضخمة التي سطرته الجزائر لتنفيذها بإتمام برنامج الإعاش الاقتصادي ومحاولاتها لبناء تجارة قوية منافسة بسياسات اقتصادية تشغيلية لخلق منتجات وخبرات متنوعة تضاهي بها الدول الأخرى من خلال تخصيص أموال باهظة لتكوين الإطارات وإنشاء مصانع وترقية الفلاحة لكن كل ذلك يصطدم أمام واقع الأزمة بعد انهيار أسعار البترول وهذا ما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02) : انعكاسات الأزمة البترولية على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات (مليار دولار)	63	59	50	45
نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي لصادرات (%)	98	98	98	98
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	54	49	45
الميزان التجاري كنسبة من الناتج الإجمالي	0.4	-4.0	-7.7	-10

المصدر: صندوق النقد الدولي 2014، بنك الجزائر 2014، الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أعلاه (جدول 01) أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا طيلة السنوات الأربع الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث وبعد أن سجل فائضا بقيمة 1620 مليون دولار سنة 1990، انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993 ليسجل معدل التغطية انخفاضا بنسبة 114.83 % بعدما كان أكبر من 157 % عام 1991، ويعزو هذا الانخفاض إلى تراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات، إلا أنه ومع بداية التحرير التجاري في سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز إلى 521 مليون دولار سنة 1995 ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع سعر البرميل من البترول الذي انتقل من 20.4 دولار سنة 1991 إلى 16.3 دولار سنة 1993 وما صاحب ذلك من ارتفاع نسبة خدمة الدين (المديونية) وإعادة الجدولة في مرحلة لاحقة. بالإضافة إلى تزايد الواردات من المواد الأولية وبلغ التجهيز بغية التأثير على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور إلى - 1.4 % عام 1995 بعدما كان - 4.4 % عام 1994 (عبد المجيد بوزيدي)، (1999)، ص 41.

ثم ابتداء من سنة 1995 (الشكل 01) عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا وفائضا ماعدا ذلك النقص المسجل سنة 1998 ثم ابتداء من سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 10374 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9201 مليون دولار أي بارتفاع قدر ب 4 % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 1999 في حين بلغت قيمة الصادرات 19575 مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 56.32 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 212.75 %، أما في السنتين الموالتين أي 2001 و 2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى 18825

مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى 9940 مليون دولار و 12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2004 وبنسبة تغطية 157%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2012.

بالمقارنة بين السنتين 2000 و 2008 نجد الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار وهذا الفرق يبرز أهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار، إن هذا الوضع لا يبنى دائما بخير بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات والتي قد تتعرض أسواقها لأي خلل طارئ مما قد يكبد خزينة الدولة الجزائرية خسائر عظيمة على شاكلة كما شهدته سنتي 1994 و 1995 الأمر الذي يدعو دائما إلى تنويع الصادرات الجزائرية وعدم الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية، لكن بما أن الجزائر لا زالت تعتمد على الربيع البترولي كمصدر وحيد لدعم ميزانيتها ومؤشر لمداخيلها فإنها تعاني من تداعيات تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية كما أنها تتحمل سلبيات هاته السياسة من خلال انخفاض إيرادات ميزانيتها وبالتالي الوقوف أمام مرحلة حرجة قد ترزعزع استقرارها الاجتماعي بعد الاقتصادي خاصة وأن الجباية البترولية أساس اتمام المشاريع والبرامج المسطرة وكل الانعكاسات السلبية تحول دون إتمام ذلك وهذا ما أوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم(03): انعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي (%)	1.5 -	7 -	9.5 -	10 -
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات (%)	33.5 -	36.5 -	35.1 -	40 -
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)	62	60	58	55

المصدر: صندوق النقد الدولي 2014، بنك الجزائر 2014، ONS. * توقعات .

2.1.2. التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية 1990-2012

1.2.1. التركيب السلعي للصادرات:

بفضل ما تنتجه الجزائر من سياسة الأحادية في التصدير من خلال تركيزها على الصادرات الطاقوية (المحروقات)، لا زالت هذه الأخيرة تغطي على تركيبة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول(04): هيكلية الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2012) القيمة بمليون دولار

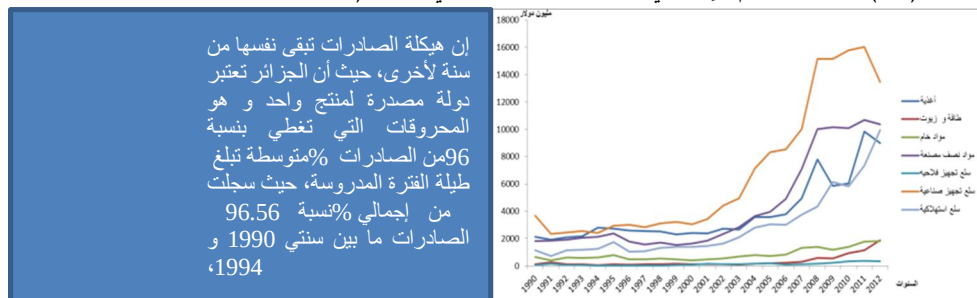
مجموعة استهلاك	أغذية	طاقة و زيت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحيه	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
199	50	10865	32	211	3	76	67	11304

12101	42	61	5	169	43	11726	55	199
10837	44	66	2	226	32	10388	79	199
10091	50	17	0	287	26	9612	99	199
8340	22	9	2	198	23	8053	33	199
10240	61	18	5	274	41	9731	110	199
13375	156	46	3	496	44	12494	136	199
13889	23	23	1	387	40	13378	37	199
10213	16	9	7	254	45	9855	27	199
12522	20	47	25	281	41	12084	24	199
22031	13	47	11	465	44	21419	32	200
19132	12	45	22	504	37	18484	28	200
18825	27	50	20	551	5	18091	35	200
24612	35	30	1	509	50	23939	48	200
31713	16	52	1	552	102	30925	65	200
46001	14	36	-	656	134	45094	67	200
54613	43	44	1	828	195	53429	73	200
60163	33	46	0.61	993	170	58831	88	200
79298	16.52	67	1.05	1384	333	77361	118	200
45194	49	42	-	692	170	44128	113	200
57053	30	30	1	1056	94	55527	315	201
73489	15	35	-	1496	161	71427	355	201
73981	16	30	1	1660	167	71794	313	201

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2012.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (cagex)، مصلحة الإحصاء، 2012.

الشكل (02): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (02)

وهذا بالرغم من انخفاض أسعار البرميل الواحد من البترول من 24.4 دولار الى 16.30 دولار بين السنتين، ثم بدءا من سنة 1995 و1996 شهدت هذه الصادرات ارتفاعا بنسبة 93.41% خلال سنة 1996 وعرفت ارتفاعا متجددا حيث سجلت في سنة 1997 نسبة 96.32 % من إجمالي الصادرات، وعرفت في السنوات 1998 - 1999 - 2000 النسب 96.49 %، 96.50 % 97.22 % على التوالي من إجمالي الصادرات لتتخفص انخفاضا طفيفا خلال السنتين 2001 و 2002 بالنسبتين التاليتين 96.61 % و 96.10 % على التوالي، ثم لتعود إلى الارتفاع فبلغت نسبة 97.27 % سنة 2003 وزادت ارتفاعا طفيفا في سنة 2004 لتبلغ نسبة 97.57 % وفي السنتين 2005 و2006 بلغت أقصى حدها حيث تجاوزت 97.96 % و وصلت إلى حد 98 % من إجمالي الصادرات، ولعل الملاحظ ما بين سنة 2002 و2007 هو انتقال إجمالي الصادرات 18825 مليون دولار الى 60163 مليون دولار، أي بزيادة معتبرة قاربت 42 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والتي انتقلت من 25.24 دولار للبرميل سنة 2002 الى 74.95 عام 2007 وهو ما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري واستمر ارتفاع الصادرات بسبب الموارد الطاقوية سنة 2008 قبل أن يشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، إذن تبقى مجموعة المواد الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج والاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الربح البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا. وهو ما تبرزه ندرة الصادرات خارج المحروقات في الجدول الموالي:

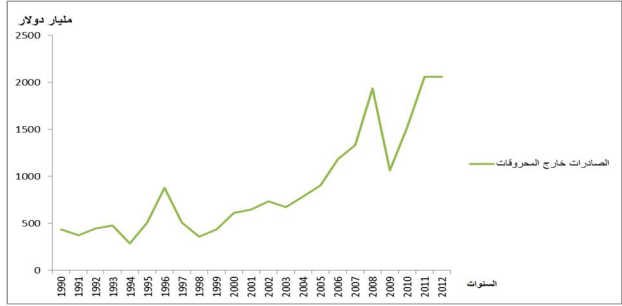
جدول(05): تطور نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (1990-2012) مليون دولار

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	ت خارج
612	438	358	511	881	509	287	479	449	375	439	ت
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
-	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1184	907	788	673	734

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (04)

الشكل (03): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (1990-2012)

من خلال الجدول أعلاه والشكل
نسجل أن هناك ارتفاعا طفيفا في
نسبة صادرات الجزائر من
المنتجات خارج قطاع المحروقات



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (05)

لكن هذا الارتفاع كما توضحه الأعمدة البيانية يغلب عليه المنتجات نصف المصنعة والتي تسجل في مجموعها مع السلع الأخرى ما لا يتجاوز 3% من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية، ولعل سنة 1996 تم فيها تسجيل أحسن قيمة قاربت 882 مليون دولار وذلك بسبب تطور الصادرات اتجاه روسيا في إطار سداد الديون الخارجية، إلى جانب مساهمة القطاع لفلحي الإيجابية حينها، (مولحسان آيات الله)، (2011)، ص 152.

ولكن على العموم تبقى هذه الصادرات يغلب عليها كما يوضحه الشكل (03) الصادرات النفطية بنسبة قاربت 97%، أما عن الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة بـ 2,86% من الحجم الإجمالي للصادرات أي سوى 1,62 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر بـ 52% سجل فيما بعد سنة 2009.

وبالتالي وتبعاً لما سبق ومن خلال استعراض مختلف القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية الخارجية، نجد أن هذا الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الربيع البترولي لتمويل التنمية والذي تتعرض أسعاره للتقلبات المفاجئة في السوق العالمية وهو ما يشكل عائقاً كبيراً لسلامة الاقتصاد الجزائري من المنافسة من طرف دول المنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، واندماجه في المنظومة العالمية للتجارة من جهة أخرى خاصة وأن هذه الأخيرة لا تعترف بتسعير النفط في اتفاقياتها، الأمر الذي يستدعي من الجزائر البحث عن سبل لتفادي تقلبات أسعار النفط التي لازالت تعتمد بشكل كبير على مداخله في التنمية الاقتصادية كما ستبرزه الدراسة في الجزئية الموالية .

المحور الثالث: العوائد النفطية والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولاً: تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1973-2009)

خلال سنوات السبعينات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، و قد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، و يمكن رصد تطور العائدات النفطية في الجزائر على مرحلتين :

المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986.

تزايدت العائدات المالية لدول الأوك - الجزائر - خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 و استخدام النفط كسلاح ، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات و يمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول (06) : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985). الوحدة : مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source : Opec annual statistical bulletin 2005 at : www.opec.org

من خلال الأرقام الواردة في الجداول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981 ، وقد صاحب هذا التطور في المداخل النفطية تطورا في الجباية البترولية (عيسى مقلدي) مرجع سابق، ص 65.

فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974، وشكلت الضرائب النفطية قبل سنة 1974 نسبة 20% من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في بداية الثمانينات إلى نسبة 63%، كما أن ذاك التطور في تلك الفترة ، لم يشهد تذبذبات كبيرة مثل فترة ما قبل وبعد سنة 2000 ، حيث كانت قبلها الأسعار دون 20 دولار للبرميل ، حيث ارتفع متوسط السعر من 12.3 دولار للبرميل سنة 1998 و 17.5 سنة 1999، الى 27.6 سنة 2000، ثم انخفضت وارتفعت سنة 2001 لتصل الى 107.4 دولار للبرميل مما انتج تراكمات مالية معتبرة وجهت منها الى انجاز العديد من المشاريع الهامة كمصفاة السبع بأدرار 2004، بطاقة انتاجية تصل الى 600 ألف طن سنويا ، وهيلوم بسكيكدة بداية من 2005، مع ابرام عدة اتفاقيات (عيسى مقلدي) 2008 ص 84

وتمثل هذه المداخل المالية المتأتية من قطاع المحروقات محركا للتنمية في الجزائر، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا إيجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر و يمكن ذكرها كما يلي:

1- التجارة الخارجية: بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 1,01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974 ، و 9,55 مليار دولار سنة 1979 و 12,79 مليار دولار سنة 1984، بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية مرحلة

ما بعد التأميم، والتي سعت إلى نشر عملية التصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من خلال تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية، في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1,25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974، و4,8 مليار دولار سنة 1979 و 10,28 مليار دولار سنة 1984 ، وذلك راجع إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة (1970-1977) كمصنع تكرير النفط بأرزويو، ومصنع تمييع الغاز المستخلص و أنبوب نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة، وهذا ما يفسر تزايد الواردات بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة.

2- الميزان التجاري: شهد الميزان التجاري حالة عجز من سنة 1967 ، وحقق رصيда موجبا سنة 1974 بمقدار 0,57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، عرف بعدها سنة 1979 تغيرا وحقق فائضا الى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز ، وبعد أزمة 1986 وضعف الادخار المحلي ونقص حصيللة النقد الاجنبي من الصادرات ، فرض عليها التوجه الى صندوق النقد الدولي وتعهدت حينها بتحرير تجارتها الخارجية وأسعار السلع التي انطلقت فيها سنة 1990، وانتقلت الى التحرير الكامل لها ما بين 1994 و 2000 .

3- الناتج الداخلي الخام: عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1970-1984 ارتفاع مستمرا فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار وفي سنة 1978 و 51,5127 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 و التي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55 % من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

4-الميزانية العامة : تركزت الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التشغيل والتجهيز ، و قد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 و ما عرفته من تصحيح لأسعار النفط، و في سنة 1978 انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6,676 مليار دولار سنة 1978 بسبب ارتفاع في النفقات.

و استطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة النفطية الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها، إلا أن الأمر السلبي من ارتفاع العوائد البترولية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط ، والفكرة القائمة آنذاك هي " التنمية بأي ثمن " كما أن إنتاجية القطاع الصناعي الذي صرفت عليه أموالا طائلة تميزت بالضعف بسبب معاناته من التبعية للإطارات والخبراء الأجبيين، وقد انعكس سوء تدبير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي:

1-المديونية : تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية ، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسات اقتصادية

خاطئة، (مجدي محمود شهاب 1990، ص21)، وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية اقتصادية بأي ثمن، و قد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة 1970-1984 من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة 1977، والسبب في ذلك نموذج التنمية الذي تنبته السلطات الجزائرية حينها والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية، وقد كان اللجوء للاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الدين ارتفع من 15,005 مليار سنة 1978 إلى 20,078 مليار دولار سنة 1979، (Abdelatif benachanhoup59)

2- التضخم : شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية تلك الاحتياجات، و قد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7% ليبلغ ذروته سنة 1977 بـ 12% وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

2-1 المرحلة الثانية: تطور العائدات النفطية في الجزائر 1986-2009. يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

1-2-1 الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 و آثارها على الاقتصاد الجزائري: فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناعات القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ليشهد ارتفاع طفيفا سنة 1987 إلى 17,7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 14,2 دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، (زياد أبو منديل) مداخله 03 فبراير 2016، ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري حتى في منتصف 2014 بعدما عانت منها ولذلك عملت على الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية، (عبد الحميد مرغيت) (ديسمبر 2015)، ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخل البترولية، و يمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه.

الجدول (07) : تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source : Opec annual statistical bulletin 2005, Op -cit.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد بلغت ما قيمته 8,464 مليار دولار لتتخفص بعد ذلك سنة 1994، 1993 و 1995 إلى مستوى 6مليار دولار أمريكي ثم إلى 5,691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000، لكن تنتبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون

Pablo Druck ;Nicolas هذه الأسعار في حدود 60 دولار وفي نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي،(E. Magude, and Rodrigo Mariscal (July 2015)

ان هذا الانخفاض سيستمر من سنة الى ثماني سنوات بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط، وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار، وقد ترتب على هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي :

1- أزمة الديون : إن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات فاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، إضافة إلى نموذج التنمية المتبنى القائم على الصناعة، وقد اعتمدت الجزائر بصفة كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية إلا أن انهيار الأسعار المفاجئ و السريع اضطر الجزائر إلى اللجوء للهيئات المالية للاقتراض و بشروط قاسية ما أدى إلى رفع حجم مديونيتها و فرض عليها اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها.

ففي سنة 1986،(آمال قحايرية)مرجع سابق، ص85. بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22,906 مليار دولار، و عرفت اتجاها متزايدا بـ: 26,745 مليار دولار سنة 1988، 28,574 مليار دولار سنة 1989 و 29,794 مليار دولار سنة 1990 ، وشهدت الديون استقرار خلال سنوات 1991، 1992 و 1993 حيث قدرت على التوالي بـ 28,636 مليار دولار، 27,083 مليار دولار و 26,540 مليار دولار، لتشهد ارتفاعا سنة 1994 إلى 29,898 مليار دولار وبدأت الديون الخارجية بانخفاض متواصل منذ سنة 1996 من 33,650 مليار دولار إلى 25,561 مليار دولار سنة 2000 ، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية ، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس و نادي لندن، أما خدمة الدين فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة (1987-1991)، إذ انتقلت من 5,041 مليار دولار سنة 1985 إلى 9,822 مليار دولار سنة 1991 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات ، وفي سنة 1995 قدرت خدمة الدين بـ 4,24 مليار دولار بعد أن كانت 9,460 مليار دولار سنة 1994، وكنتيجة لإعادة جدولة الديون سجلت خدمة الدين انخفاضا متتاليا منذ سنة 1995 حتى سنة 2000 ما عدا سنة 1998 بسبب آثار الأزمة النفطية والتي قلصت من الإيرادات البترولية،

2- تأثر الميزانية العامة: اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، و تمت مراجعتها و وضع قانون المالية الإضافي على أساس 17.5 دولار للبرميل، و قد حدث خلال الفترة 1984 - 1986

انخفاض في حصة عائدات البترول بلغت 50% بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، وقد اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات و العمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة، (عيسى مقلید)، مرجع سابق، ص85، و بنسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5% بالنسبة للضرائب الغير المباشرة ، و قد تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 بـ 4,27 مليار دولار ليستقر سنة 1990 في حدود 17,7 مليار دولار بسبب أزمة الخليج و ارتفاع إيرادات البترول، أما سنة 1993 بلغ العجز حدود 70,4 مليار دولار ما أجبر الجزائر على تخفيض لعمليتها، فانخفض العجز سنة 1994 إلى حدود 57,4 مليار دولار، و قد شهدت سنة 1995، 1996 و 1997 رسيدا موجبا للميزانية العامة بسبب استفادة الجزائر من اتفاق التمويل الموسع و تقليص المديونية وإعادة بعث النشاط الاقتصادي ، أما سنة 1998 انخفضت إيرادات المحروقات بسبب الأزمة النفطية و سجل رصيد الميزانية العامة عجزا مقدرا بـ 101,4 مليار دولار، و لقد أدى التراجع في رصيد الموازنة العامة إلى تأثيرها على البرامج الاستثمارية المسطرة و التي تم تقليص بعضها منها أو تأجيله أو إلغاؤه.

2-2-1 تطور العائدات المالية (2000-2016): في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم(08): تطور سعر البترول الجزائري(2000-2009):. دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2005	2004	2002	2000
51	55	63	94	92	83	63	61.0	98.9	74.7	54.6	38.4	24.8	28.8

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، أعداد مختلفة.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000، و قد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 و التي عرفت بـ " ثورة أسعار النفط"، و قد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل كمتوسط سنة 2008، وقد فاقت فيها أحيانا 178 دولار للبرميل ، و لكن إحصاء الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ، و قد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليار دولار سنة 2001، p119 (Abdelatif benachanhou) لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008 ، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما أن هاته التداولات وضحت تذبذب

أسعار النفط ، حيث تراوحت في متوسطاتها بين التذبذب بين سعري 63 مليار دولار في 2010 و83مليار في 2011، وتصادعت بعدها إلى غاية 94 مليار دولار في 2013، لكن سرعان ما تهاوت في 2014 إلى 63 مليار دولار ثم انهارت إلى 28 مليار دولار في 2016.

ثانيا: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر .

تتمثل أهمية البحوث المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، حيث أن العديد من المؤسسات الجزائرية تمكنت بفضل الشراكة و التفتح الاقتصادي بعد الارتياح المالي من تحسين منتجاتها و كذا تصديره لأنه أصبح منافسا، مما تقرر إيجابيات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يترتب عنه من اكتساب الحق في معاملة متميزة و أكثر تفضيلا. لأنها دولة نامية، و بحاجة إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة،(صالحلي)،(2001) ص51، حيث تحقق في تلك الفترة ما يلي :

1-ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار، ثم سنة 2009 حيث بلغ 71مليار دولار، و في 2012 بلغ 204.3مليار دولار و في 2011 بلغ 199.3مليار دولار، ليستقر في حدود 166مليار دولار بعدما بلغ 221مليار دولار في 2014

2-انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5 % ، وتراوح بين 3.67 في 2007 و 5.74 سنة 2009 ، لينخفض إلى 3.91 سنة 2010، لكن تصاعد إلى 8.89 سنة 2012، ثم ينخفض مجددا إلى 2.9 سنة 2014، ثم ارتفعت إلى غاية 6.4 في 2016 و هو في تصاعد كبير.

3-ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار ، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007، لتصل إلى 215مليار دولار سنة 2014، ثم تراجعت هاته الاحتياطات في سنة 2015 إلى 125مليار دولار، وفي سنة 2016 تراجعت إلى 100مليار دولار،

4-انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2007 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7 % لينخفض إلى 15.3 % سنة 2005 ثم 13.79 % سنة 2007، و 11.33 سنة 2008 و 10.17 سنة 2009 و 9.96 سنتي 2010 و 2011 ارتفعت قليلا إلى 10.97 سنة 2012 إلى 10.97 ثم انخفضت إلى 9.83 سنة 2013 لتعيد الارتفاع إلى 10.6 سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 11.2 % في 2015 وهذا بناء على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

5-أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة ب 3.1 % سنة 2004 ثم 4.9 % سنة 2006 ثم 5.9 % سنة 2007 ، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر ب 0.1 % سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة و مواد التجهيز، أما قطاع الحديد و الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9 - % سنة 2004 و تراجعت

الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1- % سنة 2004، و يبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه و الذي يسمح لها بخلق فرص العمل و تطوير الزراعة و النقل.

- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 الى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون، خاصة سنة 2008 و ما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33 % خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنوياً.

أما بعد إرهابات الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2008 الى غاية مدخل سنة 2013 فقد استنفدت الجزائر من ارتفاع أسعار المحروقات بسبب عودة التعافي للاقتصاد العالمي الى غاية النصف الثاني من سنة 2014 ، والتي وانطلاقاً منها تكبدت الخزينة الجزائرية خسارة كبيرة في مداخيلها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات بسبب المؤامرة النفطية الساعية لإغراق الجزائر في دوامة النقش و ربما الاستدانة من الخارج بسبب ما تقعله السعودية وأمريكا اتجاه إيران وروسيا والدول الأخرى المصدرة للنفط وبالتالي وجب البحث عن مصادر بديلة لطاقة النفط الأحفوري..

مدى مساهمة النفط ، وضرورة البحث عن مصادر بديلة له :

نظراً لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري أصبح لزاماً البحث عن البدائل الإستراتيجية له لأجل الحفاظ على الاحتياطات المالية ، وكذا البحث عن مصادر لتمويل ميزانيتها وتنمية اقتصادها والبيانات أدناه تظهر ذلك .

جدول رقم(09) : تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2001-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
100	125	188	194	200	130	109	78	56.1	43	33	23	18	(مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على موقع بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يتضح جلياً مساهمة المداخيل النفطية في تحقيق المداخيل للجزائر ، وتأثيرها على اقتصادها، ولهذا يبدو أن لدى دول العالم غير النفطية أسباباً وجيهة ومنطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتقوم هذه الأسباب على أسس سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لا يمكن تجاهلها، تقرير مجلة المعرفة 03 أكتوبر 2004 من تقرير مجلة الناشيونال جيوغرافيك جوان 2004، أهمها:

• القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان مثل الهند والصين.

- القلق من نزوب النفط أو نفاذ احتياطاته، وما سيجري على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها. فوفقاً للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة يتبين أن الاحتياطي النفطي لسنة 2010 المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود.
- التخلص من عبء الأزمات النفطية ومن ارتفاع أسعار النفط وطفرائه الحادة، وما يترتب عليها من تداعيات سيئة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.
- منع تكرار استخدام النفط سلاحاً اقتصادياً أو سياسياً، خاصة وأن أهم احتياطات الطاقة التقليدية توجد في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات والنزاعات الإقليمية والدولية.
- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج الوقود الأحفوري وحرقة (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، مثل التلوث، وزيادة درجة حرارة سطح الأرض وتدمير الطبيعة وتلوث الهواء والمياه وقطع الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور المناخ العالمي هي مشاكل مقلقة يعاني منها العالم حالياً.

خاتمة:

رغم ما يقال عن النفط وتوصيات الابتعاد عنه أو الاعتماد عليه إلا أن كل الحسابات والاحصائيات التي أوردناها في هذه المقالة تبين مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري إلى جانب مشاركته في التنمية الاقتصادية ورفع حجم المبادلات التجارية كلما كان سعره مرتفعاً في السوق الدولية، ولذلك في ختام هذه المقالة يمكن استنتاج أن اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لم تسلم من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمات المالية العالمية وما صاحبها من انكماش حاد في الاقتصاد العالمي وأهم هذه الآثار هو الانخفاض في معدلات النمو، من 8% السائدة في السنوات الخمس الأخيرة إلى 4% سنة 2009، إلى 3% في سنة 2016، ويعود ذلك إلى الانخفاض في إيرادات الخزينة العامة بسبب تراجع في الصناعات النفطية لهذه البلدان، ومن الواضح أن الصناعة النفطية العالمية ومنها العربية تتعرض لمجموعة من الضغوط القوية والتحديات الصعبة وهو ما أشارت إليه هذه الدراسة عند استعراضها لمضامين هذه الصناعة وتوجيهها للاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في برامج تمويل التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية.

حيث كان ميل الاقتصاد الجزائري واضحاً نحو الاستيراد وبعد سياسات الدولة في ظل المخططات التنموية من برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، لدعم الأنشطة الفلاحية وغيرها، أما في مرحلة سياسة دعم النمو 2005-2009، خصصت فيه الحكومة 60 مليار دولار لتحقيق قفزة نوعية لتقليص الواردات وتطوير بنيتها التحتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية في كل القطاعات خاصة بتنمية تجارتها الخارجية خارج المحروقات، ثم أعلنت على برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 حيث خصصت 286 مليار دولار لتحقيق نمو اقتصادي يضاهي الدول المتطورة نظراً لضخامة المبلغ الذي خصص لذلك ورغم ذلك لم تحقق الأهداف المرجوة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهدد بسلع منافسة له (التطور التكنولوجي) لذلك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تنضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها، إنها الثروة البشرية (المتمثلة في الإنسان) .
- ضرورة الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط في برامج تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر حتى لا تنق رهينة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.
- العمل على ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال الاعتماد على بدائل أخرى كالمنتوج الزراعي مثلا.
- اتخاذ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار، وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين البنك الجزائر والبنوك التجارية الخارجية.
- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد باستثناء بعض المواد وتخفيض الحد الاعظمي للحقوق الجمركية.
- تكثيف الملتقيات والمؤتمرات البائدة عن بدائل للنفط الأحفوري ضمن مرتكزات التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

- بلقاسم زايري ، ، *اقتصاديات التجارة الدولية*، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، (2006)
- تقرير مجلة المعرفة الصادرة بالدوحة قطر ، بتاريخ 03 اكتوبر 2004
- حسام داوود، *التجارة الخارجية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
- حمدي عبد العظيم، *اقتصاديات التجارة الدولية*، دار النهضة العربية، (2000)
- رشاد العصار وآخرون، *التجارة الخارجية*، دار المسيرة للتوزيع، عمان، (2000)
- رعد حسن الصرن ، *أساسيات التجارة الدولية المعاصرة*، دار الرضا للنشر، دمشق، (2000)
- روبرت غيلبين، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مطبعة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ، (2004)
- صلاح الدين نامق، *التجارة الدولية*، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، (1967)
- صالح صالح، *الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة*، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول ، (2001) ، ص 51 .
- محمود يونس، *أساسيات التجارة الدولية*، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، (1993).
- موسى سعيد مطر وآخرون، *التجارة الخارجية*، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان (2001).

- مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر (2011).
 - مجدي محمود شهاب، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية"، الإسكندرية (1990)
 - عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، (1999)
 - عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة (2008).
2. باللغة الأجنبية:

- Abdelatif benachanhou , « **la fabrication de l'algerie** », op , 2001
- -Abdelatif benachanhou, « **la fabrication de l'algerie** », Op., 2001
- Pablo Druck ;Nicolas E. Magude, and Rodrigo Mariscal)July 2015(, **Collateral Damage : Dollar Strength and Emerging Markets Growth** ; IMF Working Paper ,
- www.elmouradia.dz/ **économie de l'Algérie**/donnée économique et social

أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية

The impact of the Public sector governance to the GDP growth rate

بلال أحمد متاني، أمين بشير البشير، حمدي جبر بركات، جامعة عجلون الوطنية، المملكة
الأردنية الهاشمية

تاريخ التسليم: (2017 /10/21)، تاريخ التقييم: (2017/12 /05)، تاريخ القبول: (2017/12 /07)

Abstract

This study attempts to highlight the importance of the governance of the public sector and the impact of the Public sector governance to the GDP growth rate in the Jordan as a case study. To achieve the purpose of the study, the researcher used standards that have been developed by global international organizations. The focus was on the standards that have been developed by the World Bank and is six criteria (Voice and Accountability, Political Stability and Absence of Violence / Terrorism, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law), and find out the status of Jordan within these Standards . Proper statistical analyses were used to analyze the results. The result revealed that the quality of legislation is in an advanced level, but the problem lies in the application of this legislation

Key words: governance, public sector governance, GDP.

المخلص

تحاول هذه الدراسة إبراز أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية كدراسة حالة ، و ذلك من خلال دراسة مفهوم و أهمية حوكمة القطاع العام ، و كذلك أهميتها و مبرراتها ، و معايير تطبيقها ، هذه المعايير التي وضعت من قبل منظمات دولية عالمية ، تم التركيز على المعايير التي تم وضعها من قبل البنك الدولي و هي ستة معايير هي (المشاركة و المساءلة ، و الاستقرار السياسي و غياب العنف ، و فاعلية الحكومة ، و جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها ، و سيادة القانون ، و السيطرة على الفساد) ، و معرفة مكانة الأردن ضمن هذه المعايير، ذلك باستخدام التحليل الوصفي ، و التحليل القياسي ، و قد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ، أن مستوى جودة التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات.

الكلمات الدالة: الحوكمة، حوكمة القطاع العام، الناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة

برزت مسألة الحكم الرشيد أو ما يعرف بالحوكمة في السنوات الأخيرة باعتبارها أساساً للتنمية الاقتصادية حيث تعتبر مفاهيم حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة في عالم الاقتصاد والأعمال والاستثمار للمؤسسات والمنظمات العاملة في القطاع العام والخاص على حد سواء ، كما أنها شكلت نقطة اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمؤسسات والعديد من الباحثين، إلا أن هناك ضعف في المتابعة لدى مؤسسات القطاع العام نتيجة عدم التزام معظم الدوائر الحكومية بقواعد الحوكمة و التي تضمن سلامة أداء المؤسسات الحكومية وكفاءتها بما يعزز من فاعلية الأداء الحكومي ويساهم في الحفاظ على المال العام.

و يعتبر الأخذ بمبادئ الحوكمة الرشيدة من قبل الحكومات مطلباً شعبياً و دولياً ، فمثلاً المؤسسات الدولية المانحة ، كالبنك الدولي ، و صندوق النقد الدولي ، بالإضافة إلى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كل هذه الجهات تشترط مستوى معيناً من جودة الحكم لدى الدول المستفيدة ، لكي تحصل تلك الدول على المساعدات المالية و غير المالية ، و حتى منظمات المجتمع المدني و منظمات حقوق الإنسان أيضاً تتبنى مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل تعزيز الشفافية و المشاركة و المساءلة .

وتحاول الدراسة هنا إبراز أهمية ممارسة وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع العام لتكون مرجعية لموظفي القطاع العام للنهوض بواجباتهم وضبط سلوكهم الإداري بما يتوافق مع القوانين والأنظمة التي تحكم العمل، ومتابعة وتقييم نتائج تطبيق هذه الممارسات لغايات التحسين والتطوير المستمرين ، و كذلك دراسة مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators (WGI المنبثقة عن البنك الدولي و إبراز مكانة الأردن من خلال هذه المؤشرات في تطبيق حوكمة القطاع العام و كذلك مقارنتها بعدد من الدول العربية ، و أخيراً تبين أثر هذه حوكمة القطاع العام في الأردن على الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تسعى هذه الدراسة للوقوف على واقع الحوكمة المؤسسية في القطاع العام وإبراز أهم التحديات التي تواجهها، ولنتطرق بعدها إلى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في إرساء المبادئ العليا التي تقوم عليها المؤسسات العامة كالعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، إضافة إلى مكافحة الفساد، والشفافية، والمساءلة، والتي هي ركائز جوهرية للحوكمة الرشيدة في القطاع العام، وأثر هذه الحوكمة على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن .

وقد جاءت مشكلة الدراسة كالتالي: ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام وما أثرها على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ؟

ومن هنا تحاول هذه الدراسة الوصول إلى النتائج المرجوة وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي حوكمة القطاع العام ؟
 - 2- ما هي معايير الحوكمة العالمية ؟
 - 3- أين يقع ترتيب الأردن ضمن هذه المؤشرات ؟
 - 4- ما أثر حوكمة القطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي في الأردن ؟
- و للإجابة على هذه الأسئلة كان لابد من البحث في تعريف الحوكمة و دورها في تطبيق المبادئ العليا في القطاع العام وأهداف الحوكمة في القطاع العام، وأخيرا التطرق إلى معرفة مكانة الأردن في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال دراسة مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators (WGI)) والتي هي إحدى منتجات البنك الدولي و التي تعد من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة بالمؤشرات الأخرى و حيث تتكون هذه المؤشرات من ستة مؤشرات هي : السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، و جودة التشريعات وتطبيقها، و سيادة القانون، و المشاركة والمساءلة، ومن ثم الانتقال إلى التحليل الإحصائي لتبيان أثر حوكمة القطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي في الأردن.
- أهمية الدراسة :**

يكتسب الموضوع محل الدراسة أهمية بالغة لما يلي:

- 1- تعد دراسة الحوكمة وتقييم دورها بالقطاع العام في الأردن ذات أهمية بالغة خاصة في ظل التوجهات الاقتصادية والسياسية السائدة
 - 2- إن توجه معظم الاقتصاديات نحو الاقتصاد الحر يجعل من الضروري بحث موضوع الحوكمة في القطاع العام والتعرف على دورها في تحسين أداء الإدارة العامة في الدولة .
- أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد المبادئ التي تساعد الدوائر الحكومية على تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة في القطاع العام تعزي القيم العدالة، والمساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والشفافية والمساءلة.
- 2- إبراز دور الحوكمة في المحافظة على المال العام، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء.
- 3- إبراز مكانة الأردن في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال معرفة مكانة الأردن ضمن مؤشرات الحوكمة

العالمية Worldwide Governance Indicators (WGI)

- 4- البحث عن كيفية تطوير وتفعيل أداء القطاع العام ودوره في مساندة النظام الاقتصادي.
- 5- التحقق من سلامة التوجه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية في القطاع العام في الأردن.
- 6- تحديد أثر حوكمة القطاع العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

7- الخروج بمجموعة متكاملة من النتائج والتوصيات يمكن الاستفادة منها في تحسين مستوى الأداء في مؤسسات القطاع العام.

فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة و هي :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة القطاع العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

و يتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية و هي

1 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة والمساءلة. وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين والاستقرار السياسي وغياب العنف و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

3 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحكومة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

5 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيادة القانون و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

6 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيطرة على الفساد و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات : المتغير المستقل :

-حوكمة القطاع العام

-المشاركة والمساءلة

-الاستقرار السياسي وغياب العنف

-فاعلية الحكومة

-جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها

-سيادة القانون

-السيطرة على الفساد

-المتغير التابع :معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

مفاهيم ومصطلحات :

- الحوكمة :

حوكمة القطاع العام:

الناتج المحلي الإجمالي:

-المشاركة والمساءلة يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة " مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، بالإضافة إلى حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر " (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

-الاستقرار السياسي وغياب العنف فإن مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف يقيس ((احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذا الطابع السياسي و الإرهابي)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

-فاعلية الحكومة يقيس مؤشر فاعلية الحكومة أحد أهم مؤشرات الحكم الرشيد ، و يقيس هذا المؤشر . (مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، و جودة الأنظمة و تطبيقاتها ومصادقية التزام الحكمة بهذه الأنظمة)

-جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها: يعرف مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها على أنه يقيس ((مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية أي القطاع الخاص)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

-سيادة القانون يقيس مؤشر سيادة القانون ((مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على الأفراد و المنظمات، و بشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود ، و حماية حقوق الملكية ، و عمل الشرطة، و المحاكم، فضلاً عن احتمال حدوث الجرائم و العنف)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

-السيطرة على الفساد السيطرة على الفساد : يعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مؤشرات الحوكمة حيث أن السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية، و يدعم النمو الاقتصادي ففي ظل الفساد لا يمكن القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية و هذه السيطرة يجب أن تشمل كافة أنواع الفساد الاقتصادي و السياسي والإداري، و يقيس هذا المؤشر ((المدى الذي يمكن من خلاله أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

الدراسات السابقة :

تناول موضوع الحوكمة أو الحاكمية الرشيدة الكثير من الباحثين، كما أن هناك العديد من الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية حول هذا الموضوع كان من أهمها:

1- دراسة أبو قاعود، (2010) بعنوان " أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية : دراسة حالة وزارة الصناعة والتجارة في الأردن "حيث أفضت إلى وجود أثر لإبعاد الحوكمة على بعد الإصلاح المؤسسي، إلا أننا لأبعاد متفاوتة في التأثير حيث وجد أن أبعاد الاستجابة والشفافية

والمساءلة أكثرها تأثيراً. وأشار محتوى الدراسة إلى أن الدراسات العربية والمحلية التي تناولت أبعاد الحاكمية والتي أجمعت على اعتماد أبعاد الحاكمية التالية كنماذج للدراسة وهي : الاستجابة والمشاركة والمساءلة والشفافية والمساواة وبناء التوافق والرؤية الإستراتيجية والكفاءة.

2- دراسة القرالة، (2008) وتناولت "ما مدى توافر أبعاد خصائص الحكمانية، وأثرها في أداء العاملين في وزارة الداخلية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر خصائص الحكمانية: المتمثلة ب (المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، والكفاءة، والمساواة والاستجابة، وبناء التوافق، والرؤية الإستراتيجية) في الأداء الوظيفي لدى العاملين في وزارة الداخلية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة الصالحة للتحليل من (289) مبحوثاً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن تصورات المبحوثين لأبعاد خصائص الحكمانية في وزارة الداخلية الأردنية كانت مرتفعة، وأن مستوى أداء العاملين في وزارة الداخلية الأردنية جاء أيضاً بدرجة مرتفعة، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن هناك أثر لأبعاد خصائص الحكمانية (الشفافية، وحكم القانون، والكفاءة، والمساواة والاستجابة، وبناء التوافق) في الأداء الوظيفي لدى العاملين في وزارة الداخلية الأردنية، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بخصائص الحكمانية لأهمية الدور الذي تؤديه في رفع مستوى أداء العاملين.

3-دراسة الجعدي، (2007)، والتي تناولت قياس مستوى الحاكمية المؤسسية في الأردن حيث هدفت هذه الدراسة إلى تكييف وتطبيق نموذج (CLSA) Credit Lyonnais Securities Asia لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية في الأردن، ومن ثم قياس العلاقة بين مستوى الحاكمية المؤسسية والأداء المؤسسي (الأداء المالي، والأداء التشغيلي، وأداء الأسهم، والأداء السوقي) ولقياس مستوى الحاكمية تم توزيع (106) استبانته، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

✓ وجود علاقة بين مستوى الحاكمية المؤسسية والأداء المالي، والتشغيلي.

✓ عدم وجود علاقة بين مستوى الحاكمية المؤسسية والأداء السوقي وأداء الأسهم.

4-وأجرى Sansom ، (2001)،دراسة بعنوان "تحو إدارة الأداء لتحسن أوضاع الحاكمية" تناولت الدراسة الخصائص الضرورية للحاكمية وأنها أصبحت واضحة ومستقرة في جميع البلدان مع اختلاف الأهمية النسبية لتلك الخصائص، وأن هناك ضرورة لوجود مؤشرات أداء كمية ونوعية للحاكمية المحلية لتحقيق الأهداف المطلوبة مع التركيز على أهمية التعلم من تجارب الآخرين التي يمكن أن تتحقق إذا استخدمت تكنولوجيا المعلومات من خلال فتح صفحة ويب لكل إدارة محلية .وترى الدراسة ضرورة وجود هياكل تنظيمية لإدارة الأداء تتضمن التخطيط الاستراتيجي والخطط ومجمل الأهداف واضعا نموذج Mallor كمثال ويحتوي على دورة أداء كلية من تخطيط وتقييم وتعديل وتحليل وذلك لتحسين الكفاءة والتأثير في النشاطات التي تمارس.

المنهجية المستخدمة :

الاطار النظري

مفهوم الحوكمة:

تبرز أهمية حوكمة المؤسسات من خلال توافر الوضوح والشفافية والدقة في جميع النشاطات والأعمال التي تقوم بها المنظمة. إذ يعد أسلوب حوكمة المؤسسات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات والمؤسسات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والداعمين، كما ويخلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة. وسنحاول هنا الإشارة لمفهوم الحوكمة المؤسسية بشكل عام و من ضمنها مفهوم الحوكمة في القطاع العام.

حيث أشار الخضيرى إلى إن "لفظ الحوكمة يعود إلى كلمة إغريقية تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة، في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي عهدت إليه ولبصالتها لأصحابها" (الخضيرى، 2005) وقد ذكر خليل وعشماوي مجموعة من التعاريف لمفهوم حوكمة الشركات منها " :

أ - تعريف مؤسسة التمويل الدولية

لقد عرفت الحوكمة بأنها " : هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعماله

ب - تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أشارت إلى حوكمة الشركات على أنها: "ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه رقابة منظمات الأعمال اعتمادا على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وذلك استنادا إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية" (خليل وعشماوي، 2008) وعرفها حماد بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرافة" (حماد، 2005) كما وعرف بن درويش الحوكمة على أنها "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيدة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في المنشأة داخليا وخارجيا من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها والمجتمع ككل" (بن درويش، 2007). ويشير المطيري " إلى أن البعض يعبر عن الحاكمية الشاملة بكونها تمثل نظاما واسعا لتطبيق آليات ولجاءات حاكمة لعمل الشركات والمنظمات الحكومية وفي إطار هذه الآليات والإجراءات يتم التركيز على تعزيز الثقة بين مختلف الفئات وتبني الشفافية والنزاهة والعدالة والمساءلة والرقابة الموضوعية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى" (المطيري، 2004).

كما تم تعريف الحوكمة في القطاع العام من قبل وزارة تطوير القطاع العام الأردنية "بأنها مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة

الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر (وزارة تطوير القطاع العام الأردنية، 2014)

كما ورد في أدبيات الأمم المتحدة أن الحوكمة هي " عملية اتخاذ القرارات والكيفية التي تتخذ (أو لا تتخذ) بها تلك القرارات " وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ورد تعريف للحوكمة على أنها " نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً وترتبط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وفي النهاية بواسطة الناس. كما عرفها البنك الدولي بأنها " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية (منتدى تطوير السياسات الاقتصادية، 2014،

أهمية و مبررات الحوكمة

تعاطمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب. إذ برزت هذه الأهمية بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 - 1998 ، والانهياريات والفضائح التي طالت كبريات الشركات ، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها ، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة ، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 و لحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005 فعلى الصعيد الاقتصادي أخذت تنتمى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات ، وهو الأمر الذي أكدته Winkler بشدة ، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية ، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء ، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة ، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق ، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها ، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود (Winkler).

أهداف الحوكمة في القطاع العام :

تعتبر الدائرة الحكومية ذات حوكمة جيدة إذا امتلكت الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي تمكنها من تحقيق الأداء الجيد أي إدارة البرامج وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية ، بالإضافة إلى المطابقة أي اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية وفق التشريعات النافذة بحيث تلبى توقعات الأطراف، وغاية الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق الأهداف التالية (وزارة تطوير القطاع العام الأردنية، 2014):

- ✓ زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام .
- ✓ تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.

- ✓ تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.
- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين
- ✓ تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة
- ✓ العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.
- ✓ رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر .
- ✓ إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية

مبادئ الحوكمة في القطاع العام

تعتبر الحوكمة أمراً ضرورياً لبناء وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال رفع كفاءة الأداء، ووضع الأنظمة الكفيلة بالحد من تضارب المصالح والسلوكيات غير المقبولة أو إعداد أنظمة للرقابة على أداؤها، وتصميم هيكلية حد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل في الدوائر الحكومية. وتركز الحوكمة من المنظور الحكومي على المحورين التاليين .

1. الكفاءة والفعالية في إدارة موارد الدولة

تضمن حوكمة القطاع العام المحافظة على المال العام والاستخدام الفعال للموارد المتاحة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين جودة تقديم هذه الخدمات وتطويرها وفق أفضل الممارسات في هذا المجال وتوزيع مكاسب التنمية بعدالة. كما تحدد دور الإدارة العليا في متابعة الإدارة التنفيذية للتأكد من تحقيق أهداف الدائرة الحكومية بكفاءة وفعالية، وسلامة تقارير الأداء والتقارير المحاسبية المالية والإدارية، وإتاحتها للمواطنين في الوقت المناسب.

2. ضمان حقوق الأطراف ذات العلاقة

تتطلع الأطراف ذات العلاقة للتعامل مع الدوائر الحكومية ضمن معايير وقواني ننتميز بالنزاهة والشفافية والوضوح والعدالة، وبما يضمن تعزيز الثقة فيما بينها، مما يجعل من المحافظة على الحقوق وحمايتها هدفاً استراتيجياً لجميع الأطراف.

وحيث أن الحوكمة في القطاع العام تتعامل مع ممارسات وسلوك فردي ومؤسسي، كان لابد من إيجاد الضوابط الكفيلة لتوجيه هذا السلوك بشكل ايجابي، ومأسسة آليات صناعة القرار الحكومي وتفعيل مدونات السلوك الوظيفي، واعتبار أن الموظف العام مؤتمن على موارد الوطن، فإن سلوكه الوظيفي تجاه العمل لابد أن تحكمه مجموعة من الضوابط الدينية والأخلاقية والقانونية التي تعزز شعوره بالانتماء والفخر للخدمة العامة.

تتطلب الحوكمة في القطاع العام أن تعمل الدوائر الحكومية على تحقيق المصلحة العامة، وهذا يتضمن:

- 1- الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية وسيادة القانون.
 - 2- الانفتاح و إشراك الأطراف ذات العلاقة.
- بالإضافة إلى العمل على تحقيق المصلحة العامة، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب ما يلي :
- 1 - تحديد النتائج المرجوة لتحقيق التنمية المستدامة.
 - 2 -وضع الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج التي تم تحديدها.
 - 3 -بناء القدرات المؤسسية والقيادية وقدرات موظفي الدوائر الحكومية.
 - 4 -إدارة المخاطر والأداء من خلال رقابة داخلية فاعلة وإدارة محكمة للمالية العامة.
 - 5 -تطبيق الممارسات الجيدة في مجال الشفافية وتقديم التقارير وصولاً إلى تطبيق فعال للمساءلة.

معايير الحوكمة :

ذهبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " OECD " للتأكيد على أربعة معايير هي:

- 1- دولة القانون
 - 2- إدارة القطاع العام
 - 3- السيطرة عل بالفساد
 - 4- خفض النفقات العسكرية
- وبالمقارنة مع مؤشرات البنك الدولي، فقد تم تطوير عدد من المؤشرات للحكم الجيد لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهي:
- 1- حكم القانون : هل تتبع صناعة القرارات قواعد مستقرة يراها المواطن ومنصفة وموضوعية من حيث توافرها، ووجود قناعة بعدالتها.
 - 2- رشادة عمليات اتخاذ القرارات : مدى خضوع اتخاذ القرار لقواعد وإجراءات عقلانية من حيث عكس
- الموضوع حاجة أو رغبة عامة، طرحها للنقاش العام وتوفير معلومات كافية ومتوازنة من خلال وسائل الإعلام، مدى كفاءتها مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة، مدى تمثيلية القرار المتخذ لرغبات ومصالح المعنيين
- 3- اللامركزية : من حيث الفصل بين السلطات، منح السلطات المحلية سلطات اتخاذ القرارات.
 - 4- الشفافية : من حيث وضوح قواعد اتخاذ القرارات، مدى توافر قواعد حاكمية لمجالات اتخاذ القرار وسهولة فهمها وخضوعها للرقابة.
 - 5- المساءلة : من حيث توافرها وتطبيقها ومدى استقلال القضاء والسلطة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية.
 - 6- التكافؤ : من حيث مدى تشارك أفراد المجتمع في مخرجات عملية التنمية وتحمله ملاً عبائها ومدى عدالة توزيع الموارد في المجتمع.

7- الرؤية الإستراتيجية والفعالية : من حيث امتلاك الحكومة لرؤية لما ينبغي تحقيق هو كيفية تحقيق هو تمكينا من تحقيقه . ويتضمن كذلك العمليات والمؤسسات التي تؤمن الحريات المدنية والحقوق لك لأفراد الجماعة بما في ذلك الفقراء المعمدين والمهمشين.

اقتُرحت الأمم المتحدة ثمانية قواعد أساسية للحكومة الجيدة :المشاركة، وسيادة القانون،والشفافية، الاستجابة لمتطلبات المجتمع،والتوافق بين الجهات المشاركة في الحوكمة،والشمول والإنصاف،والفعالية والكفاءة، والمساءلة

أما منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ فقد اقترح ستة عناصر هي :سيادة القانون،والشفافية،والمساءلة،والأخلاقيات والنزاهة،والاستخلاف والقيادة
طور البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحوكمة في دول العالم وهي

1- التصويت والمساءلة : ويقاس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة،وكذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف : ويقاس توقعات أعمال العنف أو التغيير غير السلمي للسلطة.

3- كفاءة الحكومة : ويقاس جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة وتنفيذ السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها.

4- حكم القانون : ويقاس مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع

5- السيطرة على الفساد : ويقاس مدى التداخل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص واستغلال النفوذ وغيره من أشكال الفساد.

النتائج المحلي الإجمالي في الأردن :

الجدول (1) : النتائج المحلي الإجمالي و معدل نموه في الاردن خلال المدة 2001 – 2015

العام	النتائج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2001	6339	5.8
2002	6794	7.2
2003	7228.8	6.4
2004	8090.7	11.9
2005	8925.4	10.3
2006	10675.4	19.6
2007	12131.4	13.6
2008	15593.4	28.5
2009	16912.2	8.5

10.9	18762	2010
9.1	20476.6	2011
7.3	21965.5	2012
8.6	23851.6	2013
6.6	25437.1	2014
4.7	26637.4	2015

ثانياً - الأردن ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators)

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في المؤسسات العامة في السنوات الأخيرة في ضوء سعي الدول للحد من الفساد المتفشي في هذه المؤسسات و تنني مستوى الإفصاح و الشفافية و ضعف أنظمة و آليات الرقابة و المحاسبة فتطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات العامة يضمن استقلاليتها و إخضاعها لمجموعة من القوانين و النظم و القرارات بالإضافة إلى اعتمادها على التكنولوجيا و ذلك بهدف تطوير الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتنفيذ الخطط و تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .

وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية ومصادقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات الأخرى (De Ferranti , 2010) ، وهي أحد منتجات البنك الدولي، وقدّ عده الكثير من الخبراء والمستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم كأكثر مؤشرات قياس الحوكمة شمولية ، ووفقاً للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة قدّمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم، وليس كبديل للمقاييس الأخرى ، حيث إن المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم نتائج المؤشرات الأخرى في بناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم ، و تتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ستة مؤشرات و كل مؤشر يقيس موضوعاً من مواضيع الحوكمة و هذه المؤشرات هي : المشاركة و المساءلة ، الاستقرار السياسي و غياب العنف ، فاعلية الحكومة ، جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها ، سيادة القانون ، السيطرة على الفساد .

أولاً - المشاركة و المساءلة (Voice and Accountability) :

يقيس مؤشر المشاركة و المساءلة " مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، بالإضافة إلى حرية التعبير ، و حرية تكوين الجمعيات ، و الإعلام الحر " (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

ووفقاً للبنك الدولي " إن الحكم الجيد يتطلب العديد من الخطوات من جانب الحكومة و لكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل الشعب " (تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : تحسين التضمينية و المساءلة ص 17)

يوضح الجدول رقم (2) تطور مؤشر المشاركة و المساءلة في الأردن خلال الفترة 2000 - 2014 :

العالم	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)

2000	-0.19	46.15
2002	-0.77	25.00
2003	-0.68	27.40
2004	-0.54	32.69
2005	-0.51	31.25
2006	-0.69	28.85
2007	-0.65	29.33
2008	-0.72	27.88
2009	-0.78	27.49
2010	-0.80	27.49
2011	-0.80	26.29
2012	-0.74	27.01
2013	-0.82	25.12
2014	-0.77	26.6

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كان في العام 2000 حيث بلغ 46.15 بالمئة و هي نسبة متقدمة نسبياً إلا أن هذا المقياس بدء بالتراجع و التذبذب بشكل كبير حيث بلغ في العام 2002 نسبة 25 بالمئة و هي أقل نسبة خلال الفترة المدروسة ارتفع إلى 32.69 عام 2004 ثم استمر بالتراجع إلى أن وصل إلى 26.6 بالمئة عام 2014 . أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر المشاركة و المساءلة فإن هناك تباين في أداء الحكومة الأردنية خلال فترة الدراسة حيث بلغت قمة الأداء الإيجابي في العام 2000 حيث بلغ (- 0.19) أما قمة الأداء السلبي عام 2013 حيث بلغ (- 0.82) .

أما مقارنة بين كل من الأردن و السعودية و المغرب فقد تصدرت المغرب بالنسبة لمؤشر المشاركة و المساءلة للعام 2014 هذه القائمة بنسبة 28.08 ، ثم جاءت الأردن بنسبة 26.06 ، ثم جاءت السعودية في المرتبة الأخيرة بنسبة 3.45 كما يتضح من الجدول رقم (2)

الجدول رقم (3) : مؤشر المشاركة و المساءلة للعام 2014

الدولة	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
الأردن	-0.77	26.60
السعودية	-1.78	3.45
المغرب	-0.70	28.08

ثانياً - الاستقرار السياسي و غياب العنف (/ Political Stability and Absence of Violence) : (Terrorism)

للاستقرار السياسي تأثير كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية و التنمية المستدامة حيث تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى مواطن أكثر أمناً للاستثمار و العمل ، لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشراً مهماً من مؤشرات الحوكمة الرشيدة فكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً ، فإن ذلك يدعم فعالية و كفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية ووفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية فإن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يقيس ((احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب شرعي أو استخدام العنف ، وهذا يشمل العنف ذا الطابع السياسي و الإرهابي)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

ويوضح الجدول رقم (4) تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014

الجدول رقم (4) : مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014 .

العام	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
2000	-0.09	40.38
2002	-0.56	27.40
2003	-0.12	39.42
2004	-0.23	37.02
2005	-0.13	42.31
2006	-0.77	23.08
2007	-0.31	33.65
2008	-0.36	31.10
2009	-0.36	32.23
2010	-0.31	34.43
2011	-0.52	29.72
2012	-0.52	29.86
2013	-0.62	25.59
2014	-0.56	26.21

يتضح من الجدول أعلاه وجود استقرار سياسي نسبي بحدود أقل من 40 % ، حيث كانت أعلى نسبة وصل لها مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الأردن خلال فترة الدراسة و كانت في العام 2005 ، إذ بلغت هذه النسبة 42.31 % بينما أدنى نسبة لهذا المؤشر كان في العام 2006 ، إذ بلغت هذه النسبة

23.08 % ، أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم وفقاً لمؤشر الاستقرار السياسي فقد كان هناك تنذب في أداء الحكومة الأردنية خلال فترة الدراسة حيث بلغت قمة الأداء الإيجابي في العام 2000 إذ بلغت هذه النسبة (- 0.09) ، أما قمة الأداء السلبي فكانت في العام 2006 ، إذ بلغت هذه النسبة (- 0.77) بالمئة ، و بالنسبة للمقارنة مع كل من المغرب و السعودية في العام 2014 ، فقد كانت الأردن في مؤخرة هذه الدول إذ بلغت السعودية نسبة 35.44 بالمئة ، و المغرب 30.10 بالمئة

الجدول رقم (5) : مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف للعام 2014

الدولة	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
الأردن	-0.56	26.21
السعودية	-0.24	35.44
المغرب	-0.39	30.10

ثالثاً - فاعلية الحكومة (Government Effectiveness) :

يقيس مؤشر فاعلية الحكومة أحد أهم مؤشرات الحكم الرشيد ، و يقيس هذا المؤشر .
(مدى جودة الخدمات العامة ، و جودة الخدمات المدنية ، و درجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية ، و جودة الأنظمة و تطبيقاتها و مصداقية التزام الحكمة بهذه الأنظمة)

(Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

و يوضح الجدول رقم (6) تطور مؤشر فاعلية و كفاءة الأداء الحكومة في الأردن خلال الفترة (2000 - 2014)

الجدول رقم (6) : مؤشر فاعلية الحكومة في الأردن خلال الفترة 2000 - 2014 .

العام	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
2000	-0.01	56.10
2002	0.12	60.98
2003	0.24	63.41
2004	0.12	63.41
2005	0.07	57.56
2006	0.18	61.64
2007	0.22	62.62
2008	0.22	61.65
2009	0.28	63.16
2010	0.13	59.33
2011	0.10	58.77

2012	-0.04	54.55
2013	-0.11	50.24
2014	0.13	59.62

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة فاعلية الأداء الحكومية خلال الفترة 2002 – 2010 كانت مرتفعة أي في حدود 60 % ، و بلغت أعلى نسبة لها هي في العامين 2003 – 2004 إذ بلغت هذه النسبة 63.41 % أما في الفترة اللاحقة فقد انخفض فاعلية أداء الحكومة الأردنية إذ وصلت أدناها نسبة (50.55 %) لها في العام 2013 ، ثم عادت الارتفاع في العام 2014 أذ بلغت هذه النسبة 59.62 % ، أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر فاعلية الحكومة الأردنية متذبذبة على الرغم من أن تقدير جودة الحكم عليها في أغلب السنوات موجبة باستثناء الأعوام 2000 ، 2012 ، 2013 ، إذ وصلت أعلى نسبة لها هي (0.28) في العام في العام 2009 و أدنى نسبة لها كانت في العام 2013 و بلغت (- 0.11) .

الجدول رقم (7) : مؤشر فاعلية الحكومة للعام 2014

الدولة	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
الأردن	0.13	59.62
السعودية	0.23	62.02
المغرب	-0.14	48.08

و بالنسبة لمقارنة مؤشر فاعلية الحكومة مع كل من السعودية و المغرب في العام 2014 كما يتضح من الجدول رقم (6) فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى 62.02 % ، ثم الأردن في المرتبة الثانية 59.62 ، و أخيراً المغرب بنسبة 48.08 % .

رابعاً - جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها (Regulatory Quality) :

يعرف مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها على أنه يقيس ((مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية أي القطاع الخاص)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi)

كما يقيس هذا المؤشر مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل و الخارج ، و كذلك إلى دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما يقيس هذا المؤشر أيضاً جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة و هي : الحكومة ، القطاع الخاص ، و المنظمات غير الربحية ، و المواطن ، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة .

يوضح الجدول رقم (8) تطور مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014 .

الجدول رقم (8) : تطور مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014 .

العام	Governance Score

Percentile Rank (0 - 100)		
60.78	025	2000
56.37	0.03	2002
60.29	0.21	2003
64.71	0.32	2004
57.84	0.17	2005
62.25	0.34	2006
61.65	0.31	2007
60.68	0.32	2008
61.24	0.31	2009
57.42	0.25	2010
60.19	0.30	2011
56.94	0.18	2012
55.98	0.12	2013
54.81	0.08	2014

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في الأردن خلال الفترة 2000 - 2011 كانت بحدود 60 % حيث بلغت 64.71 % في العام 2004 ، بينما كان هناك انحدار في نسبة هذا المؤشر خلال الفترة 2012 - 2014 و بشكل متتالي إذ بلغت أدنى نسبة لها في العام 2014 و ذلك بنسبة 54.81 % ، أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم فقد كان هناك تقارب في أداء الحكومة حيث انحصر هذا الأداء بين (0.08 - 0.34) ، إذ بلغت قمة الأداء الإيجابي في العام 2006 ، أما قمة الأداء السلبي فكانت في العام 2014

أما من حيث المقارنة مع كل من السعودية و المغرب نلاحظ من الجدول رقم (9) أن الأردن قد احتلت المرتبة الأولى من حيث مؤشر جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها في العام 2014 ، و ذلك بمعدل قدره 54.81 % بينما السعودية بنسبة 53.37 % و المغرب بمعدل قدره 52.40 %

الجدول رقم (9) : مؤشر جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها للعام 2014

الدولة	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
الأردن	0.08	54.81

السعودية	-0.01	53.37
المغرب	-0.01	52.40

خامساً - سيادة القانون (Rule of Law) :

يقيس مؤشر سيادة القانون ((مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على الأفراد والمنظمات ، و بشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود ، و حماية حقوق الملكية ، و عمل الشرطة ، و المحاكم ، فضلاً عن احتمال حدوث الجرائم و العنف)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi) ، و هو عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة ، كما أن مؤشر سيادة القانون له أهمية يتعدى تأثيرها الفرد ليشمل المجتمع و قطاع و قطاع الأعمال ، كما أن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة الجهات التنفيذية الحكومية من جهة ، و القطاع الخاص و الأفراد من جهة أخرى .

يوضح الجدول رقم (10) تطور مؤشر سيادة القانون في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014 .

الجدول رقم (10) تطور مؤشر سيادة القانون في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014 .

العالم	Governance Score	Percentile Rank (0- 100)
2000	0.37	62.68
2002	0.13	57.89
2003	0.38	62.68
2004	0.37	61.72
2005	0.41	61.24
2006	0.38	62.20
2007	0.45	62.68
2008	0.46	63.94
2009	0.28	61.61
2010	0.20	61.14
2011	0.26	61.97
2012	0.37	62.56
2013	0.39	62.56
2014	0.48	69.71

يلاحظ أن هناك وجود ثبات نسبي لقيمة مؤشر سيادة القانون في الأردن خلال الفترة 2000 – 2014 و ذلك فوق نسبة 60 % باستثناء العام 2002 إذ وصلت إلى 57.89 % و هي أدنى قيمة وصلت لها ، أما أعلى قيمة وصلت لها نسبة مؤشر سيادة القانون في العام 2014 و هي 69.71 % ، أما فيما يتعلق

بتقدير جودة الحكم لمؤشر سيادة القانون ، فإن هناك تبايناً في أداء الحكومة الأردنية خلال فترة الدراسة ، حيث وصلت قمة الأداء الإيجابي في عام 2014 إذ بلغت (0.48) ، أما قمة الأداء السلبي كان في العام 2002 إذ بلغت (0.13)

أما من حيث المقارنة مع كل من السعودية و المغرب نلاحظ من الجدول رقم (11) أن الأردن قد احتلت المرتبة الأولى من حيث مؤشر سيادة القانون في العام 2014 ، و ذلك بمعدل قدره 69.71 % بينما السعودية بنسبة 65.38 % و المغرب بمعدل قدره 56.25 %

الجدول رقم (11) : مؤشر سيادة القانون للعام 2014

الدولة	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
الأردن	0.48	69.71
السعودية	0.27	65.38
المغرب	-0.06	56.25

سادساً - السيطرة على الفساد (Control of Corruption) :

يعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مؤشرات الحوكمة حيث أن السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية ، و يدعم النمو الاقتصادي ففي ظل الفساد لا يمكن القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية و هذه السيطرة يجب أن تشمل كافة أنواع الفساد الاقتصادي و السياسي و الإداري ، و يقيس هذا المؤشر ((المدى الذي يمكن من خلاله أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة و الصغيرة ، و كذلك الحد من سيطرة النخب و أصحاب المصالح الشخصية على الحكم)) (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi) ، و يوضح الجدول رقم (12) تطور مؤشر السيطرة على الفساد في الأردن خلال فترة الدراسة 2000 - 2014

الجدول رقم (12) تطور مؤشر السيطرة على الفساد في الأردن خلال فترة الدراسة 2000 - 2014

العام	Governance Score	Percentile Rank (0 - 100)
2000	0.04	60.49
2002	0.10-	54.63
2003	0.31	65.85
2004	0.34	66.83
2005	0.33	64.88
2006	0.30	66.34
2007	0.31	68.45
2008	0.41	69.42

2009	0.22	64.59
2010	0.06	60.95
2011	0.10	61.14
2012	0.07	60.77
2013	0.09	60.77
2014	0.15	61.54

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك وجود ثبات نسبي لقيمة مؤشر السيطرة على الفساد في الأردن خلال الفترة 2000 - 2014 و ذلك فوق نسبة 60 % و كما أنها اقتربت من نسبة 70 % خلال العامين 2007 - 2008 ، باستثناء العام 2002 إذ وصلت إلى 54.63 % و هي أدنى قيمة وصلت لها ، أما أعلى قيمة وصلت لها نسبة مؤشر سيادة القانون في العام 2008 و هي 69.42 % ، أما فيما يتعلق بتقدير جودة الحكم لمؤشر السيطرة على الفساد ، فإن هناك تبايناً في أداء الحكومة الأردنية خلال فترة الدراسة ، حيث وصلت قمة الأداء الإيجابي في عام 2008 إذ بلغت (0.41) ، أما قمة الأداء السلبي كان في العام 2002 إذ بلغت (- 0.10) .

كما يوضح الجدول رقم (13) مقارنة الأردن مع كل من السعودية و المغرب لمؤشر السيطرة على الفساد في العام 2014 .

الجدول رقم (13) : مؤشر السيطرة على الفساد للعام 2014 .

الدولة	Governance Score	Percentile Rank (0- 100)
الأردن	0.15	61.54
السعودية	0.10	59.62
المغرب	-0.26	50.48

أما من حيث المقارنة مع كل من السعودية و المغرب نلاحظ من الجدول رقم (13) أن الأردن قد احتلت المرتبة الأولى من حيث مؤشر السيطرة على الفساد في العام 2014 ، و ذلك بمعدل قدره 61.54 % بينما السعودية بنسبة 59.62 % و المغرب بمعدل قدره 50.48 % .

ثالثاً - التحليل القياسي لأثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن :

1- النموذج القياسي :

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لملائمته مع طبيعة الدراسة ، و الذي يعبر عنه بأنه تحليل العلاقة الدالية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و ذلك وفق الصيغة الآتية :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_n X_n + E$$

2- أساليب تحليل البيانات :

من خلال تصنيف متغيرات الدراسة و كيفة قياسها تم استخدام معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع و ذلك خلال مدة الدراسة باستخدام معادلة الانحدار الخطي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات الواردة في الجداول (1 ، 2 ، 4 ، 6 ، 8 ، 10 ، 12) كما سيتم اعتماد (0.10) كمستوى معنوية .

و بناء على ذلك يمكن تحديد دالة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بما يلي :

$$GDP = f (VA , P , GE , RQ , ROL , COC)$$

علماً أن :

VA : المشاركة و المساءلة .

P : لاستقرار السياسي و غياب العنف

GE : فاعلية الحكومة

RQ : جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها

ROL : سيادة القانون

COC : السيطرة على الفساد

و بتحليل بيانات الجداول (1 ، 2 ، 4 ، 6 ، 8 ، 10 ، 12) و ذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول (14)

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.858 ^a	.736	.510	4.33773	.736	3.259	6	7	.074	2.927

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	367.872	6	61.312	3.259	.074 ^b
	Residual	131.711	7	18.816		
	Total	499.584	13			

a. Dependent Variable: gdp

b. Predictors: (Constant), COC, VA, ROL, VAR00004, P, RQ

a. Predictors: (Constant), COC, VA, ROL, VAR00004, P, RQ

b. Dependent Variable: gdp

الجدول (15)

الجدول (16)

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations		
	B	Std. Error				Beta	Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial
(Constant)	55.656	58.948		.944	.377	-83.733-	195.045			
VA	.690	.437	.593	1.580	.158	-.343-	1.724	-.113-	.513	.307
P	-.862-	.325	-.818-	-2.651-	.033	-1.630-	-.093-	-.209-	-.708-	-.514-
VAR00004	.406	.469	.251	.866	.415	-.702-	1.514	.308	.311	.168
RQ	-1.690-	1.099	-.771-	-1.537-	.168	-4.289-	.909	.397	-.502-	-.298-
ROL	-1.539-	.758	-.618-	-2.030-	.082	-3.331-	.253	.051	-.609-	-.394-
COC	2.137	.635	1.371	3.364	.012	.635	3.640	.652	.786	.653

a. Dependent Variable: gdp

كما يتبين من الجدول (14) أن قيمة R Square بلغت (73.6%) و هي نسبة مرتفعة و تفسر أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات ، أي أن 73.6% من تغيرات المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) تعود إلى المتغيرات المستقلة ، وهي (المشاركة و المساءلة ، و الاستقرار السياسي و غياب العنف ، و فاعلية الحكومة ، و جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها ، و سيادة القانون ، و السيطرة على الفساد) ، و تفسر النسبة المتبقية و هي (25.4%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية) ، و أن قيمة (Durbin - Watson) بلغت (2.927) مما يعني وجود ارتباط في النموذج . و يوضح الجدول (15) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (3.259) عند مستوى معنوية محسوب ($Sig=0.074$) و هي أصغر من (0.10) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل . و من ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدر في الجدول (16) يتبين ما يلي :

- جاءت معلمة الاستقرار السياسي و غياب العنف سالبة ، و (و هي تخالف المنطق القائل أنه كلما زاد الاستقرار السياسي و غياب العنف ، كلما أدى ذلك إلى تحسن المناخ الاقتصادي ، و بالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) ، إذ بلغت (-0.862) بمستوى معنوية محسوب مقداره $Sig=0.0033$) ، و بما أن ($Sig=0.033$) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.10) فإن B2 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية.

- جاءت معلمة سيادة القانون سالبة ، و (و هي تخالف المنطق القائل أنه كلما زاد مستوى سيادة القانون ، كلما أدى ذلك إلى تحسن المناخ الاقتصادي ، و بالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) ، إذ بلغت (-1.539) بمستوى معنوية محسوب مقداره ($Sig=0.0082$) ، و ربما يفسر ذلك على أن كثرة القوانين و القرارات الاقتصادية و تشنتها كان له أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن و بما أن ($Sig=0.082$) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.10) فإن B5 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية.

- أما بقيت المعلمات الاقتصادية و التي هي (المشاركة و المساءلة ، فاعلية الحكومة ، جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها ، السيطرة على الفساد) فقد كانت $\alpha <$ (مستوى المعنوية 0.10) لذلك فإن كل من B1 و B3 و B4 و B6 غير معنوية أي أن قيمتها في المجتمع = 0.

النتائج و التوصيات :

أولاً - النتائج :

1 - يدل مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في الأردن خلال فترة الدراسة على مكانة جيدة في الأردن إذ كان بحدود 60 % ، على الرغم من وجود انحدار في نسبة هذا المؤشر خلال الفترة 2012- 2014 و بشكل متتالي ، مما يدل على أن مستوى جودة هذه التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في

تطبيق هذه التشريعات و هو ما أكد عليه تقرير للبنك الدولي حيث جاء فيه أن معظم دساتير و أنظمة دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تتبنى تشريعات تركز مبادئ المساواة و الحرية و الشفافية و دعم الرفاهية للمواطنين و المقيمين ، لذلك فإن وضع هذه الأنظمة موضع التنفيذ هو التحدي الأكبر .

((تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة))

2 - هناك تراجع كبير في مؤشر المشاركة و المساءلة ، إذ بلغت هذه النسبة 26.6 % في العام 2014 ، مما يدل على عدم قدرة قوانين الانتخاب على إيصال صوت المواطن الحقيقي ، و الذي كانت معلمته غير دالة احصائيا و بالتالي أثره ضعيفاً على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

3 - جاءت معلمة سيادة القانون سالبة ، و (و هي تخالف المنطق القائل أنه كلما زاد مستوى سيادة القانون ، كلما أدى ذلك إلى تحسن المناخ الاقتصادي ، و بالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) ، إذ بلغت (-1.539) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0. 0.082) ، و ربما يفسر ذلك على أن كثرة القوانين و القرارات الاقتصادية و تشتتها كان له أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن .

4 - للحوكمة جملة من المبادئ يجب على المؤسسات إتباعها و العمل على تنفيذها ، و غيابها يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري و المالي و يضعف من نظام الحوكمة الجيدة .

5 - يعتبر تبني نظام حوكمة المؤسسات الحل الأنسب لمواجهة الفساد الإداري بكافة أشكاله .

6 - يساهم تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في تحديد الصلاحيات و المسؤوليات في المؤسسات و يحقق قدر من الطمأنينة و الثقة لكل من له علاقة بالمؤسسة كما يساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسة و يمنع وصول الموظف الغير جدير إلى المناصب العليا.

التوصيات :

1 - لا بد من زيادة مشاركة الجهات غير الحكومية (القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية) والمواطنين في إدارة شؤون الدولة، وفي عملية اتخاذ القرارات على الأقل على المستوي المحلي، وهذا من شأنه أن يعزز مبدأ المساءلة والشفافية، ويساهم في السيطرة على الفساد.

2 - تطوير وتعزيز دور و مفهوم المراقبة والتقييم على الأداء من خلال مؤشرات أداء رئيسية لكافة الأهداف التشغيلية والإستراتيجية الحكومية

3 - تطوير ونشر مدونة قواعد السلوك الوظيفي لموظف القطاع العام و الزاميتها و تحديد العقوبات لأي خروقات من قبل أي موظف

4 - نشر الثقافة الأخلاقية في مكان العمل وتفعيلها من خلال التزام الإدارات العليا واعتماد برامج تدريبية دورية و تعزيز الوعي القيمي لدى موظفي القطاع العام

- 5 - عقد دورات تدريبية للقادة الإداريين والسياسيين والموظفين والجمهور عن مبادئ و معايير الحوكمة و تعميمها ونشرها.
 - 6 - إيجاد نظام وتعليمات تضمن وتؤدي إلى توثيق الإجراءات والأنظمة وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات و العلاقات في إطار منهجية عمل واضحة.
- المراجع:
1. أبو قاعد، غازي، (2010)، أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية: دراسة حالة وزارة الصناعة والتجارة في الأردن ، منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات.
 2. الجعدي، عمر، (2007)، مستوى الحاكمية وأثره في أداء الشركات، رسالة دكتوراه غير منشورة
 3. الخضير، محسن احمد، (2005)، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية ، ط1 ديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.
 4. القرالة، عصمت، (2008)، مما مدى توافر أبعاد خصائص الحكمانية، وأثرها في أداء العاملين في وزارة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
 5. المطيري ، عبيد بن سعد ، (2004) ، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة : تحديات وقضايا معاصرة ، الرياض ، دار المريخ . ،
 6. بن درويش ،عدنان بن حيدر ،(2007) ، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة ، اتحاد المصارف العربية .
 7. حماد ،طارق عبد العال ،(2005) ،حوكمة الشركات المفاهيم – المبادئ- التجارب-تطبيقات الحوكمة في المصارف، مصر،الدار الجامعية .
 8. خليل والعشماوي ،عطالهوراد،ومحمدعبدالفتاح،(2008) ،الحوكمةالمؤسسية،القااهرة ،مكتبة الحرية للنشر .
 9. وزارة تطوير القطاع العام الأردنية ،2014
 10. منتدى تطوير السياسات الاقتصادية ،2014
 11. تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق .

12. De Ferranti [et al.], How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action; Laura Langbein and Stephene Knack, «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None?», Journal of Development Studies,

vol. 46, no. 2 (2010), pp. 350-370, and Thomas, «What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?».

13. Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues,»

14. Sansom, G. 2001. Towards Performance Management for Better Local Governance, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Workshop on Good Governance, Kuala Lumpur, Malaysia

15-Winkler , Adalbert , " Financial Development , Economic Groth and Corporate Governance " , Working paper Series : Finance and Accounting , www.econpapers.repec.org/paper/frafranaf/12htm ,p18

إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال Knowledge management and its role in achieving innovation in business organizations

د. فراح رشيد / أ. قنور عادل، جامعة البويرة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (13 / 11 / 2017)، تاريخ التقييم: (27 / 11 / 2017)، تاريخ القبول: (05 / 12 / 2017)

Abstract

This study aims to demonstrate the role of knowledge management to motivate the innovation process in the organization, in order to achieve optimal performance that distinguishes the organization from others. To achieve this objective the study was submitted to three axes, the first axis is dedicated to the study of the theoretical roots of knowledge management, and the second axis deals with the theoretical background of the innovation process, and third axis discusses the report and the relationship of knowledge management with the innovation in the organization process.

the study concludes that knowledge has a great role on the efficiency and effectiveness of business organizations activities, also found the most important results is that there is a very close relationship between knowledge and management innovation, and that knowledge management contributes to innovation of the organization through its impact on the various dimensions such as people, processes and products.

Keywords: Knowledge, Innovation, Business organizations.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور إدارة المعرفة في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال ، وذلك من أجل تحقيق الأداء الأمثل الذي يميز المنظمة عن غيرها. ولتحقيق هذا الهدف تم التعرض في الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث خصص المحور الأول لدراسة التأصيل النظري لإدارة المعرفة، ويعالج المحور الثاني السياق النظري لعملية الابتكار، ويستعرض المحور الثالث علاقة إدارة المعرفة بعملية الابتكار في المنظمة.

وتخلص الدراسة إلى أن للمعرفة دورا كبيرا وأهمية واضحة على كفاءة وفعالية أنشطة منظمات الأعمال، كما توصلت إلى نتائج أهمها أنه توجد علاقة جد وثيقة بين إدارة المعرفة والابتكار، وأن إدارة المعرفة تساهم في تحقيق الابتكار للمنظمة من خلال تأثيرها على الأبعاد المختلفة كالأفراد والعمليات والمنتجات.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، الابتكار، منظمات الأعمال.

تشهد بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تغيرات مهمة ومؤثرة على نشاط منظمات الأعمال باختلاف أنشطتها، حيث أصبح التراكم المعرفي أحد العوامل الرئيسية المساهمة في ذلك، وأصبحت المعرفة حقلاً تنافسياً بين المنظمات من أجل الحصول على المعرفة وتحديثها.

تعتبر إدارة المعرفة من بين المناهج التي حاولت إلقاء الضوء على الجانب المتعلق بالمعرفة وكيفية استغلالها في ظل هذا الزخم الكبير للمعلومة في المجتمع، فظهر مجموعة من المنظرين والباحثين وقدموا جملة من الطرق التي تساعد في رصد المعرفة والاستفادة منها، وبطبيعة الحال كان لمنظمات الأعمال الحظ الوافر من هذا المجال، حيث حصلت المنظمات على طرق لترقية المعلومة داخلها والاستثمار في عقول أفرادها.

وكما عملية الاستفادة من المعلومة من أجل الوصول إلى قيمة مضافة مرتبطة بمدى استغلال الفرد لها بالطريقة المثلى، فإن ظهور عملية الابتكار - لدى الإنسان على العموم وداخل المنظمات على الخصوص - لم تكن بالأمر الجديد ولكن زيادة توفر المعلومة وتنوعها، وتحول المعلومة إلى أصل حيوي ذي قيمة داخل المنظمة، كل هذا أدى إلى ضرورة الاهتمام بعملية التفكير الابتكاري داخل المنظمات.

في خضم كل هذه التغيرات والتي يصاحبها تطور تكنولوجي هائل، أصبحت منظمات الأعمال تبحث عن الطرق والوسائل التي تمكنها من دعم وضعيتها التنافسية والاستفادة من المعرفة، حيث تعتبر عملية الابتكار باختلاف أشكالها أفضل تجسيد للمعرفة التي تتوافر لدى المنظمة من خلال تطبيق إدارة المعرفة التي تعتبر المحفز الأمثل لهذه العملية (أي الابتكار)، وذلك من أجل تحقيق الأداء الأمثل الذي يميز المنظمة عن غيرها.

وانطلاقاً مما سبق فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن التساؤل التالي:

- كيف تساهم إدارة المعرفة في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال؟

أهمية البحث:

إدارة المعرفة موضوع جدير بالاهتمام والدراسة نظراً للأهمية الكبيرة للمعرفة على كفاءة وفعالية أنشطة منظمات الأعمال، حيث مكنت القدرات المعرفية المنظمات من ابتكار منتجات جديدة بسرعة وكلفة منخفضة، ووفرت الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة. لذلك زاد في

الأونة الأخيرة الاهتمام بإدارة هذه المعرفة من طرف المنظمات في مختلف دول العالم، خاصة بعد أن ظهر تأثيرها الواضح والكبير على تحقيق الابتكار والميزة التنافسية للمنظمات الحديثة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى :

- إبراز أهداف وأهمية إدارة المعرفة لمنظمات الأعمال؛
- إبراز أهمية الابتكار للمنظمة؛
- تبين كيف تساهم إدارة المعرفة في تحقيق الابتكار لدى المنظمة؛

تقسيم البحث:

من أجل التحكم في الموضوع والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: التأصيل النظري لإدارة المعرفة؛
- المحور الثاني: السياق النظري لعملية الابتكار؛
- المحور الثالث: علاقة إدارة المعرفة بعملية الابتكار في المنظمة؛

المحور الأول: التأصيل النظري لإدارة المعرفة

تزايد الاهتمام بدراسة موضوع إدارة المعرفة ودراسة أبعادها المختلفة لتتشكل مجموعة من المفاهيم في إطار منهجية إدارية تعتمد على منظمات الأعمال الرائدة، وذلك برصد المعرفة والمعلومة التي تساعد المنظمة على تبني أسلوب إداري يحقق أهدافها ويتكالف معقولة، وصولاً إلى تعزيز الوضعية التنافسية للمنظمة، وسيتم التطرق وتوضيح ذلك من خلال هذا المحور.

1. ماهية إدارة المعرفة:

يعتبر موضوع إدارة المعرفة من المواضيع الحديثة نسبياً حيث تعددت آراء الباحثين والمختصين في هذا المجال، وقبل التطرق إلى هذا المفهوم لابد من توضيح مفهوم المعرفة، أهميتها والعوامل المؤثرة عليها.

1-1 تعريف المعرفة، أهميتها والعوامل المؤثرة عليها:

قبل التطرق لمفهوم إدارة المعرفة سنحاول من خلال هذا العنصر إلقاء الضوء على مفهوم المعرفة وكذا أهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

أ. تعريف المعرفة

هناك عدة تعاريف للمعرفة نذكر أهمها فيما يلي:

تعرف المعرفة على أنها: "العلم بالأشياء ومضامينها وتفسير الظواهر، فالمعرفة تشمل كل شيء سواء المعرفة بالطبيعة أو المعرفة بالإدارة أو المعرفة بالعلوم والآداب أو المعرفة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، أو المعرفة بالمناهج والتربية والتعليم، أو المعرفة بالزراعة والصناعة والتجارة وكافة مناحي الحياة (رياء، 2012، ص27).

ومن المفاهيم التي سبقت في تعريف المعرفة بأنها: البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري فرديا ومؤسسيا في مجالات النشاط الإنساني كافة في إنتاج السلع والخدمات، وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة وفي الحياة الخاصة" (محمد، 2008، ص18).

ب. أهمية المعرفة:

أهم ما يميز مفهوم المعرفة هي صفة اللاملموسية القياسية، حيث أنها بوصفها منتجا غير ملموس ماديا بدرجة كافية يحد من المتاجرة بها بوصفها سلعة، لكنها قياسية بدرجة كافية للسماح بالتنافس من خلالها، وهذه اللاملموسية القياسية هي محور عمل منظمات الأعمال المعتمدة على المعرفة نظرا لأهميتها والتي يمكن إبرازها من خلال ما يلي (عبد الرحمن، 2013، ص31):

- أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات بدفعها لاعتماد أشكال التنسيق والتصميم والهيكل؛
- أتاحت المجال للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعا وحفزت الإبداع لأفرادها؛
- أسهمت في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية، والتكيف مع التغيرات.

كما تظهر أهميتها نظرا لـ (محمد، 2008، ص20):

- توجه المعرفة الإدارية مديري المنظمات إلى كيفية إدارة منظماتهم؛
- تعد المعرفة البشرية المصدر الأساسي للقيمة؛
- تحرك الأساس الحقيقي لكيفية خلق المنظمة وتطورها ونضجها؛
- المعرفة أصبحت الأساس لخلق الميزة التنافسية وإدامتها؛

ج. العوامل المؤثرة على المعرفة:

- توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في المعرفة، فتوافر هذه العوامل من عدمه له الأثر الكبير على حجم المعرفة ونوعيتها بالنسبة للمجتمع بشكل عام أو الأفراد والمنظمات بشكل خاص، سنحاول أن نستعرض أهم هذه العوامل في ما يلي (حسين، 2010، ص42):
- **دور العولمة:** تتيح العولمة فرصا هائلة لاكتساب المعرفة تحسين أداء منظومة المعرفة المحلية عبر توفير المعرفة المتراكمة على الصعيد العالمي والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التعليم والبحث والتطوير، ولكن بالمقابل أسهمت العولمة بتغيير جذري في مجال المعرفة، حيث أصبحت المعرفة تتحول إلى سلعة خاصة وليست عامة، ويسعى منتجوها أساسا في البلدان المتقدمة لامتلاك أقصى قدر من العائد عليها من خلال حماية الحقوق الفكرية، وبالتالي حرمان الدول الأخرى من ثمار إنتاج المعرفة، علما أن وفرة المعلومات لا يعني توفر المعرفة.
- **ضعف الطلب على المعرفة:** المعرفة لا تنمو من فراغ بل في مجتمع ذي سياق ثقافي وتاريخي خاص، حيث أن أحد المحددات الجوهرية لتوفر المعرفة هو قيام طلب مجتمعي قوي وفعال تسنده قوة شرائية رغبة، ومقدرة على تخصيص الموارد اللازمة بحيث يحفز العمليات المجتمعية لنشر وإنتاج المعرفة، ويضعف الطلب على المعرفة تعثر النمو الاقتصادي والإنتاجية وازدياد تركيز الثروة في أيد قليلة، فقصور الطلب على المعرفة يمكن أن يكون عاملا مهما في ضعف إنتاج المعرفة ونشرها.
- **الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم:** مكانة العلم والمعرفة تلعب دورا هاما ومؤثرا في عملية انتشار المعرفة والبحث العلمي، وقد أصابت الفورة النفطية التي اجتاحت المنطقة عدد من القيم والحوافز الاجتماعية التي يمكن أن توازن وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة، فقد ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم المتعلم والمتق، وكادت القيمة الاجتماعية العليا تنحصر في الثراء والمال وحلت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم، فكان ذلك احد الأسباب الرئيسية لهجرة الكفاءات، بسبب غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة وفي نهضة بلادها.
- **تطوير التعليم:** التعليم هو الأساس في إقامة مجتمع معرفة، وبالتالي فإن تطوير التعليم هو تطوير باتجاه إقامة منظومة معرفة متماسكة، ولكن التحدي الأهم في مجال التعليم هو مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، حيث أن تردي التعليم يؤدي إلى وجود فجوة بين مخرجات

النظم التعليمية واحتياجات أسواق العمل، ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة.

1-2 تعريف إدارة المعرفة:

تعرف إدارة المعرفة على أنها " تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري، والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، بحيث يجري تحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الإيجابي في نتائج الميزة التنافسية. وتتضمن إدارة المعرفة تحقيق عملية الإدامة للمعرفة ولرأس المال الفكري، واستغلالها واستثمارها ونشرها. كما أن إدارة المعرفة يجب أن تؤدي إلى توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق مضامين هذه الإدارة" (إبراهيم، 2007، ص60).

يمكن تعريف إدارة المعرفة على أنها: "الجهد المنظم والواعي الموجه من قبل منظمة ما، من أجل النقاط وجمع وتصنيف وتنظيم وخن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط المنظمة، وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات المنظمة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرار والأداء التنظيمي" (محمد، 2008، ص55).

كما تعرف على أنها: "العملية المنهجية المنظمة للاستخدام الخلاق للمعرفة وإنشائها وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة" (صلاح الدين، 2004، ص48).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن إدارة المعرفة هي "عمليات منظمة ومتجددة تتمثل في تشخيص واكتساب المعرفة اللازمة للمنظمة، وتوليدها وتوزيعها وتطبيقها في كافة أنشطتها إضافة قيمة لجميع أعمال المنظمة بهدف توليد ميزة تنافسية مستدامة".

1-3 أهمية إدارة المعرفة:

يمكن إجمال أهمية إدارة المعرفة في النقاط الآتية (علي، 2011، ص06):

- تعد إدارة المعرفة فرصة كبير للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع موجداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة؛
- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها؛
- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المؤسسي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه ؛
- تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها؛

- تعد إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة لاستثمار رأس مالها الفكري من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة؛
- تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم؛
- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

1-4 أهداف إدارة المعرفة:

لقد تعددت أهداف إدارة المعرفة وتتنوع ويمكننا في هذا المقام أن نوجز بعضها منها (نجم، 2008، ص37):

- تساعد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية حيث أنها تمكن أعضاء المؤسسة من التعامل مع العديد من القضايا خاصة الجديدة منها إذ تزودهم بالقدرة اللازمة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية عالية وتشكل لدى الموظفين رؤية مستقبلية؛
- تحسين خدمة العملاء عن طريق الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة؛
- تحسين صورة المؤسسة وتطوير علاقاتها؛
- تسهل في عملية تقاسم المعرفة؛
- تساهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطلوبةية أو غير الضرورية؛
- زيادة العائد المالي عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكبر؛
- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية؛
- إدارة المعرفة تجعل القيادة العليا وصانعي القرار قادرين على استغلال موارد المؤسسة المتاحة بالكيفية وبالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب مع استخدام مستخدما الحكمة والذكاء في التطبيق من دون عناء وجهد كبيرين؛
- تحسين وضع المؤسسة في مواجهة المصاعب والمحافظة على بقائها؛
- تمكن إدارة المعرفة وتساهم في رفع أداء الموظفين؛
- إيجاد بيئة تفاعلية لتجميع وتوثيق ونقل الخبرات التراكمية المكتسبة أثناء الممارسة اليومية.

2- عمليات إدارة المعرفة:

اتجه العلي وآخرون إلى تحديد عمليات إدارة المعرفة في ضوء النظر إلى إدارة المعرفة كإدارة أفراد، وليس كإدارة معلومات، وبناء على ذلك تم تصنيف وترتيب عمليات إدارة المعرفة وفق ما يلي (عبد الستار، 2006، ص98):

أ - تشخيص المعرفة:

حيث يتم البحث عن المعرفة، فقد تكون موجودة في عقول العاملين أو في النظم والإجراءات، ويمكن تشخيص حالة المعرفة في المؤسسة من خلال:

- تحديد الوجود المعرفي في المؤسسة؛
- تحديد أماكن وجود الثروة المعرفية؛
- تحديد الأشكال التي تختزن فيها؛
- تمييز أهم هذه الموجودات المعرفية وترتيب أولوياتها وأهميتها؛

ب - اكتساب المعرفة:

ويتم ذلك عن طريق مصادر داخلية مثل: المؤتمرات، التداولات والحوارات والاتصال بالزملاء والزبائن، أو في طريق مصادر خارجية مثل الخبراء والمستشارين واستقطاب العاملين الجدد.

ج - توليد المعرفة:

ويقصد بها إبداع وتكوين المعرفة والعمل على توليد رأس مال معرفي جديد لحل القضايا والمشكلات بطريقة مبتكرة مما يعطي للمؤسسة قيمة تنافسية ومكانة عالمية.

د - تخزين المعرفة:

ويتم ذلك في الذاكرة التنظيمية التي تحوي مجموعة متنوعة من المعارف كالدلائل وقواعد البيانات الالكترونية والمعرفة المخزنة في النظم الخبيرة، وهناك عدة طرق للتخزين كالتدوين والاعتماد على التقنية.

هـ - تطوير المعرفة وتوزيعها:

ويتم ذلك من خلال تطوير المعرفة وزيادة قدرات وكفاءات صناع المعرفة، ما يعني ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري واستقطاب العاملين الأكثر كفاءة في مجال إدارة المعرفة، والتركيز على التعلم التنظيمي مما يزيد من إنتاجية المؤسسة.

و - تطبيق المعرفة:

وتتطلب المعرفة التعلم والشرح، والتعلم يأتي عن طريق التجريب، والتطبيق مما يحسن من مستوى المعرفة ويعمقها، وفي عملية التعلم يجب أن يكون هناك تحليلاً وتقويماً نقدياً لتوليد أساليب حديثة ومعرفة تستخدم في المستقبل، كما أن المعرفة تفقد قيمتها إذا لم تطبق، وهذا التطبيق يعمل على تحسين مستواها ويجعلها أكثر عمقا، حيث تنتفي الحاجة لعمليات توليد وتخزين وتطوير المعرفة وتوزيعها إذا لم يتم تطبيقها والاستفادة منها، ومن أجل التوضيح أكثر يمكننا وضع جدول بين العمليات السائدة مع خصائصها بحيث يكون مختصراً وجامعاً لما سبق ذكره، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم(01): العمليات السائدة في إدارة المعرفة

العملية	الخصائص
اكتساب المعرفة وتطويرها	تحديد أفضل الموارد المعرفية المتاحة داخل المنظمة وخارجها واللازمة لتحقيق الأهداف المخططة.
تنظيم المعرفة وتخزينها	تقويم صلاحية الوثائق السائدة في أنشطة المنظمة وتحديث المعلومات باستمرار لضمان دوام القدرة التنافسية.
نقل المعرفة واستخدامها	تتضمن استيعاب القدرة المعرفية وترجمتها إلى عمليات قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.
قياس المعرفة وتحسينها	اعتماد مقاييس واضحة لتحديد القيمة المضافة بواسطة المعرفة، وتحسينها عبر تغيير الآليات المستخدمة في صنع القرار.

المصدر: محمد فلاق، عمليات إدارة المعرفة وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 09 و 10 نوفمبر 2010 ، ص 10.

المحور الثاني: السياق النظري لعملية الابتكار:

ينظر للابتكار على أنه عملية مرتبطة بكل نواحي المنظمة، فهي عملية تتبناها الإدارة العليا وتعمل على توفير إمكانيات ومستلزمات تجسيد التفكير الابتكاري فيها، ويتميز هذا المفهوم بالكثير

من الغموض والتداخل مع بعض المصطلحات ذات العلاقة كالإبداع الاختراع، سننترق من خلال هذا المحور إلى جل الجوانب النظرية المتعلقة بعملية الابتكار .

1- ماهية الابتكار:

تعتبر عملية الابتكار داخل المنظمة عملية ذات أهمية بالغة فهي تتوج الجهد المعرفي للأفراد والمنظمة ككل وتتميز بأهمية بالغة لدى أصحاب المنظمات التي تستثمر في عقول أفرادها.

أ. تعريف الابتكار:

يعرف الابتكار على أنه: "تنمية وتطبيق الأفكار الجديدة في المنظمة، وهنا كلمة تنمية شاملة فهي تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة إلى إدراك الفكرة إلى جلبها إلى المنظمة ثم تطبيقها" (راوية، 2001، ص393).

كما يمكن تعريفه على أنه: "ذلك المحتوى في إيجاد منتج مختلف عن المنافسين ويكون من البدائل المفضلة للزبائن" (بلال، 2011، ص27).

ويعرف الابتكار على أنه: " قدرة المنظمة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق " (نجم ، 2003، ص22).

أما بيتر دراكر فقد عرف الابتكار "بأنه التخلي المنظم عن القديم" مؤكدا على ما قاله شومبتر من أن الابتكار "هو هدم خلاق" (نجم، 2003، ص17).

ومنه نستخلص أن الابتكار في المنظمات هو "عملية التغيير والهدم الخلاق في طرق عمل الإدارة، تماشياً مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الهادفة إلى خلق إضافات بناء على المعرفة المتجددة للزبون"

ب. صفات العمل (التصرف) الابتكاري:

ولقد حاول بعض الكتاب وضع مجموعة من الصفات والخصائص والتي يمكن من خلالها معرفة فيما إذا كان تصرف معين ابتكار أم لا. حيث قاموا بوضع مجموعة من صفات للعمل أو التصرف الابتكاري، وأي عمل إذا توفرت فيه هذه الصفات يعتبر ابتكار من وجهة نظرهم وهي كالآتي (محمد، 2007، ص31):

- ينبغي أن يمثل الابتكار شيئاً جديداً بالنسبة للمجتمع المزمع تطبيقه فيه (بمعنى جماعة العمل أو إدارة معينة أو المنظمة ككل) حتى لو لم يكن جديداً بالضرورة للفرد أو الذين يقومون بتقديمه؛

- يجب أن يكون الابتكار شيئاً مقصوداً وليس أمراً عارضاً، فإذا قام أحد المصانع بتخفيض إنتاجه بسبب الأثر الناجم عن موجة حر أثرت على العاملين فلا يعتبر هذا الأمر ابتكاراً، ومن ناحية أخرى إذا قام المصنع بنفس الفعل (تخفيض الإنتاج)، بهدف تحسين جودة السلع التي ينتجها، أو لتقليل حالات المرض بين العاملين، عندئذ يمكن وصف هذا الفعل بأنه ابتكاري؛
- ينبغي أن لا يكون الابتكار مجرد تغيير روتيني، فقيام المؤسسة بتوظيف شخص جديد ليحل محل شخص آخر قدم استقالته أو بلغ سن التقاعد، لا يمكن اعتباره تغيير ابتكاري بخلاف ذلك فإن إنشاء وظيفة جديدة تماماً يمكن أن تعتبر من قبيل الابتكار؛
- يجب أن يهدف الابتكار إلى تحقيق فائدة للمنظمة، أو بعض أقسامها الفرعية و/أو المجتمع الأوسع؛
- ينبغي أن يتسم الابتكار بعمومية آثاره، فإذا قام أحد العاملين بإحداث تغيير في عمله ولم يؤثر ذلك على باقي الأفراد في المؤسسة فلا يعتبر هذا ابتكار.
- **أهمية الابتكار للمنظمة:**
- ويمكن أن نلخص أهمية الابتكار في أنه (محمد، 2007، ص36):
- ينمي ويراكم المهارات الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي من خلال فرق العصف الذهني؛
- يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المنظمة أو على مستوى قطاعاتها وإداراتها، في المجالات المختلفة الفنية والمالية والتسويقية وتلك الخاصة ببيئة العمل الاجتماعية؛
- يحسن من جودة المنتجات؛
- يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد وآخر مما يسهم في تميز المنظمة من حيث التنافس بالوقت؛
- يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمة؛
- يساعد على إيجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات؛
- يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها؛
- بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم المؤسسة للابتكار لم يسبقها إليه أحد من قبل قد يسمح لها باحتكار جزئي ومؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار.

- خصائص العملية الابتكارية:
- اتفق الباحثون في مجال الابتكار أن العملية الابتكارية تتسم بمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديدها على النحو التالي (بلال، 2011، ص162):
- العملية الابتكارية ليست شيئاً غامضاً، أو غير خاضع للتحليل بالضرورة، إنها مثل أي عملية سيكولوجية تخضع للبحث والتحليل العلمي وكذلك للمعالجة والضبط التجريبي؛
- مصطلح "العملية الابتكارية" هو تلخيص متفق عليه لمجموعة معقدة من العمليات المعرفية والدافعية داخل الفرد، فهي عملية تشتمل على الإدراك والتذكر والتفكير والتحليل؛
- العملية الابتكارية توجد لدى كل فرد، وليست أمراً مقصوراً على قلة مختارة بعينها، ولكنها تصل إلى قمة نضجها وذروتها عند بعض الأشخاص؛
- أن الشخص المبتكر يقضي وقتاً طويلاً في الإعداد والتدريب في مجال عمله، ينتقي مشكلة أو مشروع بحث، وكذلك الأفكار المبدئية للحل والتي تحتمل التغيير.

• 2- أشكال الابتكار في المنظمة:

- قد ينصرف الذهن إلى أن الإبداع مرتبط ارتباطاً ضيقاً بالتكنولوجيا كما قد يعتقد البعض نظراً لما يراه من منتجات مادية بالغة التعقيد والمتغيرة باستمرار لكن في الحقيقة ما هذا الإبداع أو الناتج الإبداعي إن صح التعبير إلا محصلة لمجهودات الإبداع وهي المنتج، العملية، التسويق والتسيير.
- **الإبداع في المنتج:** يظهر في صورة منتجات أو خدمات جديدة أو تطوير في منتجات أو خدمات قديمة.
- **الإبداع في العملية:** يظهر في صورة عمليات مطورة داخل المؤسسة مثل عمليات التشغيل، إدارة الموارد البشرية أو المالية ويركز هذا الإبداع على تحسين الكفاءة والفعالية مثلما حدث مع شركة جونسون وجونسون عندما أدركت أن أسعار منتجاتها مرتفعة عن أسعار منتجات المنافسين فبدأت في دعم برامج تطوير العمليات الابتكارية التي ساعدتها على تحقيق التكلفة الفعلية بما سمح لها باختراق الأسواق والتميز على منافسيها، حيث أنشأت مراكز خدمة العملاء التي ساعدت على تسهيل عمليات التوزيع والبيع وتلافي التضارب والتكرار في خدمات العملاء.

- **الإبداع في التسويق:** يرتبط بوظائف التسويق أو بالمزيج التسويقي ماعدا تطوير المنتج حيث يتعلق الأمر بالترويج ، التسعير والتوزيع .مثل الحرص على أعلى مستويات الجودة في خدمة العملاء في تجارة التجزئة وهو ما يمكن من تحقيق ميزة تنافسية.
- **الإبداع في التسيير:** يظهر في صورة التحسين في طريقة أداء المؤسسة من خلال الوظائف الأساسية ، التخطيط ، التنظيم ، التوجيه أو المراقبة كإعادة النظر في احد أهم عناصر التنظيم وهو الهيكل التنظيمي حتى يصبح مساعدا على الإسراع في عمليات التطوير والابتكار في المنتجات لان الثقل البيروقراطي من شأنه تعطيل عملية الابتكار .
- **3- معوقات الابتكار:**

- أما عن معوقات الابتكار فهي بدورها أيضا متعددة ويعتبر من أهمها ما هو متعلق بالنظام الإداري والهيكل التنظيمي المثبط والمقاوم للإبداع من النواحي التالية (نجم، 2012 ، ص189):
- رغبة قيادة المنظمة بعدم التطوير والإبداع والتغيير أحيانا، عملا بقاعدة " إذ لم تتعطل لا تصلحها"؛
 - الرغبة في المحافظة على طرق وأساليب الأداء المعروفة، عدم الرغبة في الإنفاق؛
 - ثبوت الهيكل البيروقراطي وترسيخ الثقافة البيروقراطية؛
 - القناعة بما تقدمه المؤسسة ورضا المسؤولين عنها؛
 - عدم وجود منافسة أو ضعفها؛
- وقد حددها آخر أيضا في عدة عناصر والمتمثلة في:
- المعوقات المادية (إمكانات المؤسسة وممتلكاتها)؛
 - القوانين والأنظمة التي تحد من الابتكار والمبادرة؛
 - مقاومة التغيير؛
 - المناخ التنظيمي؛
 - غياب التشجيع على تجريب الأشياء الجديدة في المؤسسة؛
 - الاعتماد المفرط على الخبراء الخارجيين؛
 - عدم مساندة العمل الجماعي؛
 - قلة المعلومات وصعوبة الحصول عليها عن وفي المؤسسة؛
 - التباعد بين إستراتيجية المؤسسة وأهداف إدارة الابتكار .

4- بيئة الابتكار في المنظمة:

إن بيئة المنظمة الداخلية التي تتصف بوجود الإمكانيات المادية وتوفر المعلومات والخبرة المتاحة لأعضاء المنظمة، والنظام الإداري المرن الذي لا يتصف بالتعقيد أو الجمود، والمناخ الذي تسوده الثقة بين الأفراد والتي هي أساس تنمية الاتصال المفتوح الذي يساعد بدوره على تدفق المعلومات وحل المشكلات، من شأنها أن تؤثر على السلوك الابتكاري في المنظمة عن طريق تشجيع التعبير عن الأفكار الجديدة وتطويرها وحمايتها وتقديرها، فالابتكار يتم من قبل الأفراد والجماعات التي تعمل داخل بيئة معينة، ولهذه البيئة تأثيرها على سلوكهم الابتكاري بما توفره لهم من دعم وإمكانيات وقوة ونماذج للسلوك الابتكاري.

وكذلك قد بينت الدراسات أن الممارسات التالية في المؤسسات تساعد على تنمية الابتكار التنظيمي (جمال، 2003، ص129):

- تشجيع العاملين على طرح الأفكار والنقاش الحر والعمل على الاهتمام بآراء الآخرين والاعتراف بمساهماتهم في الإنجاز؛
- إيجاد قنوات اتصال فعالة تسمح بتبادل المعلومات بين الأفراد والتعبير عن الأفكار ومناقشتها؛
- التركيز على الأهداف العامة للتنظيم وعدم إعطاء الأمور الإجرائية اهتماماً أكثر مما تستحقه؛
- الاهتمام بالتكيف مع التغيير واعتباره أمراً ضرورياً وطبيعياً؛
- تشجيع التنافس بين العاملين لدفعهم نحو التوصل إلى أفكار إبداعية جديدة؛
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمبدعين ومشاريعهم الابتكارية؛
- دراسة الأفكار الجديدة دراسة جادة وإبداء الاهتمام بها وتطبيق الجيد منها.

وهذه الخطوات والأفكار التي تجعل من المنظمة بيئة ترحي وتنمي الابتكار (جمال، 2003،

ص131):

- لا تجعل القواعد تعيق أي فكرة إبداعية، القواعد لابد أن تكون ناقصة وفيها ثغرات، وأيضاً القواعد قد تعيق المنظمة عن استغلال الفرص الجديدة، تصور مثلاً أنك وجدت صفقة ستربح فيها الكثير وبالتالي تريح فيها مؤسستك، لكن هناك قاعدة تعيق إنجاز هذه الصفقة، ماذا ستفعل؟

هل ستكسر القاعدة لتكسب أم تجعل القواعد تتحكم فيك؟ أنت مبدع لذلك ستكسر القواعد التي تعيقك؛

- أنشأ نظام لتلقي الأفكار والمقترحات، هذا النظام يجب أن يوفر فرصة للموظف لتجربة فكرته بشكل مصغر ثم تنفيذ الفكرة بشكل واسع على المنظمة بأكملها، بل ويجب أن يحصل الموظف على التكريم المعنوي الذي يستحقه، ويستحسن أن يحصل على فائدة مالية من اقتراحه؛
- أغرس في عقول وأنفس الموظفين بأن لا مستحيل على الإنسان، وننبههم بأن لا يفرطوا في الواقعية، مثال: حدث مرة في مؤسسة " جنرال إلكتريك" أن طلب مديرها من الموظف الجديد أن يبتكر طلاء يزيل الحرارة عن الزجاج الخارجي للمصباح الكهربائي، والموظفين القدامى يعلمون تماماً أن من المستحيل صنع هذا الطلاء، لكن المفاجئة فجرها الموظف الجديد عندما استطاع ابتكار طلاء يخفف من حرارة المصباح الكهربائي إذ لا مستحيل أبداً؛
- ضع طرق وأساليب رسمية وغير رسمية لتحفيز وتكريم الموظفين، فمهما كان الموظف متميز ومجتهد فإنه يحتاج إلى الإحساس بأن المدير والآخرين يقدرونه؛
- طبق أسلوب الإدارة على المكشوف، هذا يعني أن تجعل جميع المعلومات المتعلقة بالمنظمة يعلمها الموظفين، وقد يقول المدراء التقليديون أن الموظفين لا يحتاجون إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة، لكن المبدع يعمل على إخبارهم بالوضع المالي للمؤسسة ويعلمهم كيف يكون مجهودهم مؤثر بالسلب أو بالإيجاب على وضع المنظمة، وأعطى فرصة لموظفيك لمقابلة الإدارة والمسؤولين على مختلف مستوياتهم الإدارية؛ يعني أن تفتح باب الاتصال بين جميع جهات المنظمة حتى تخلق الوعي بوضع المنظمة في قلب وعقل كل موظف؛
- علم الموظفين نظام (كايزن Kaizen): وهي كلمة يابانية تعني التطوير المستمر، أي يجب أن لا يتوقف الابتكار أبداً، هذا النظام يعني إدخال تحسينات صغيرة وبسيطة على الخدمات والمنتجات وبشكل دائم، وبهذا لن يستطيع أحد اللحاق بك، وهذا المبدأ تعمل به مؤسسة (Sony)، حيث سئل مديرها عن جدوى طرح منتجات جديدة بينما القديمة لم تباع فرد قائلاً: "إذا لم أبتكر وأبدع فسأصبح تابعاً، وأنا أريد أن أكون قائداً لا تابعاً"؛
- قم بحذف كل ما يعيق الابتكار، من نظم وقوانين وقواعد، والموظفين والمدراء السلبيين يجب تغيير أفكارهم ومعتقداتهم أو فصلهم، لأن هؤلاء السلبيين لن يفيدوك في شيء، بل سيقفون حجر عثرة أمام تقدم مؤسستك.

5- حالة المنظمة تبعا لدرجة الابتكار لديها:

يمكن النظر إلى الابتكار من زاويتين إستراتيجيتين أساسيتين، تتجلى الزاوية الأولى في أن الابتكار مدخل من مداخل الميزة التنافسية، فإذا ما اعتبرت المؤسسة أن الابتكار أهم مصدر من مصادر الميزة التنافسية كان أولى أولوياتها، وبالتالي تكون المؤسسة سابقة إلى الابتكار، وعلى العموم شوهدت هذه الفكرة في الصناعات ذات دورة الحياة القصيرة والمتجددة، حيث يكون عمر الابتكارات قصير جدا مما يستوجب حالة مستمرة من الابتكارات وخاصة التحسين التدريجي أو المستمر.

أما الزاوية الإستراتيجية الثانية للابتكار هي الموقف التنافسي للمؤسسة ووضعها التنافسي مقارنة مع باقي المؤسسات في نفس الصناعة ، وهنا يمكن التمييز بين أربعة أنماط أساسية من المؤسسات والتي يمكن توضيحها فيما يلي (منور، 2006، ص03):

أ. النمط الابتكاري القائد : وهي في الغالب المؤسسة القائد أو الرائد في السوق أو الصناعة، وهي أول من تطرح الفكرة أو المنتج أو أول من يغزو السوق الجديد، فهي بذلك من يقوم بالخطوة الأولى أو الاكتشاف الجديد.

ب. نمط المقلد الإبتكاري: وهي في الغالب المؤسسات التابعة، والتي تسعى لمنافسة القائد أو المبتكر، وتأخذ من فكرة هذا الأخير وتحاول إطلاقها في قالب أو منتج جديد منافس لمنتج المبتكر بصفة مباشرة، ويعمل المقلد الإبتكاري في الغالب على إضافة التعديلات والتحسينات سواء في المنتج أو طريقة الوصول إلى القطاع السوقي بطريقة مبتكرة، ومن الملاحظ أن المقلد الإبتكاري يتحمل مخاطرة أقل لأنه يكون متأكد من نجاح المنتج أو الفكرة التي يسعى إلى تقليدها أو مجاراتها التي تكون في مرحلة النمو في الغالب.

ج. نمط المقلد الاستنساخي: بعد التأكد من نجاح المنتج في السوق يحاول المفكرون استنساخ نفس المنتج بنفس الخصائص والميزات أو بإضافة تحسينات طفيفة جدا، وفي هذه المرحلة تحاول المؤسسات الابتكارية الانطلاق في ابتكارات جديدة.

د. نمط غير المتكيف: هي المؤسسات التي لا تستطيع أن تبتكر أو تقلد بطريقة ابتكارية ولا أن تفكر بطريقة مستنسخة، وبذلك فهي تواجه صعوبة كبيرة في المنافسة، ويبقى الحل الوحيد أمامها هو الانسحاب التدريجي والانكماش بطريقة تجنبها أكبر قدر من الخسائر المحتملة.

المحور الثالث: علاقة إدارة المعرفة بعملية الابتكار في المنظمة

إذا كانت المعرفة هي الأصل الأكثر قيمة في المنظمات القائمة على المعرفة، فإن المهمة الأساسية لهذه المنظمات تتمثل في كيفية المحافظة على هذا الأصل أولاً، وكيفية استخدامه لتوليد معرفة جديدة من أجل خلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية ثانياً، والواقع أن هاتين المهمتين الكبيرتين هما جوهر إدارة المعرفة التي من خلالهما تساهم إدارة المعرفة في تحقيق أهداف المنظمة. وباعتبار أن الإبداع هو عملية تحويل المعرفة الجديدة إلى منتجات جديدة، وبما يجعله مصدراً لخلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية، يمكن القول بأن إدارة المعرفة هي المصدر الرئيسي لخلق وتحقيق الإبداع في المنظمة.

وتساهم إدارة المعرفة في تحقيق الابتكار للمنظمة من خلال تأثيرها على الأبعاد المختلفة كالأفراد والعمليات والمنتجات (المخرجات)، وفيما يلي تأثير إدارة المعرفة على كل بعد من هذه الأبعاد:

1. أثر إدارة المعرفة على أداء وتعلم العاملين :

تؤثر إدارة المعرفة على العاملين في المنظمة بطرق مختلفة، الأولى تستطيع إدارة المعرفة من توصيل عملية التعلم لديهم وذلك من خلال بعضهم لبعض وكذلك من خلال المصادر الخارجية للمعرفة وبالتأكيد إن هذا التعلم يفرض تأثيره على عملية نمو المنظمة باضطراد ويمدها بقدرة كبيرة على التغير استجابة لمتطلبات السوق والتطور التكنولوجي، والطريقة الثانية التي تمارس بها إدارة المعرفة تأثيرها على العاملين في المنظمة هو جعلهم أكثر مرونة إضافة إلى تدعيمها لرضا العمل لديهم، وهذا يعني مساعدة العاملين على بناء قدراتهم في التعلم وفي حل ومعالجة مختلف المشاكل التي تواجه نشاطات المنظمة، ذلك لأن إدارة المعرفة تساعد العاملين في المنظمة على التعلم والانطلاق نحو المعرفة المتجددة في مجال حقولهم وتخصصاتهم المختلفة ويتم هذا بطرق مختلفة بما في ذلك تجسيد المعرفة ودمج المعرفة وجعلهم متفاعلين اجتماعياً ومشاركين في التطبيقات .

وفي الوقت الذي تساعد فيه إدارة المعرفة على تشجيع العاملين في المنظمة على التعلم المستمر الواحد من الآخر، فإن كافة العاملين سوف يستخدمون المعلومات والمعرفة التي حصلوا عليها في حل المشكلات التي تواجهها المنظمة خلال عملها اليومي ومواجهة التغيرات الكبيرة التي قد تحدث مستقبلاً، حيث أن مهاراتهم وقدراتهم المعرفية تجعلهم أكثر مرونة واستجابة للتغيرات المفاجئة وأكثر ميولاً لها، وهنا تكون إدارة المعرفة قد حققت الموائمة الكبيرة للعاملين داخل المنظمة، كما أن

هنالك فوائد عديدة لإدارة المعرفة التي تؤثر مباشرة على الأفراد العاملين ومن أهمها (علي، 2011، ص12):

- أنه يصبح بمقدور العاملين التعلم أفضل مقارنة بالمنظمات الأخرى التي تعاني من نقص في المعرفة.

- تهيئة الظروف الأفضل والمناسبة للتعامل مع المتغيرات المفاجئة .

هذه الفوائد في الحقيقة تمكن العاملين من الشعور بالرضا الوظيفي وزيادة الفوائد للمنظمة، وذلك بسبب تدعيم المعرفة لديهم وزيادة مهارتهم وخبراتهم المعرفية، إضافة إلى ذلك أن إدارة المعرفة تساعد أيضا العاملين في التصدي للمشاكل التي تواجههم حيث أن قسما من هذه المشاكل كانت قد واجهتهم سابقا وتم معالجتها بصورة فعالة، وأن هذه الطريقة التي تعتمد على الحلول التي يتم الحصول عليها بأسلوب المحاولة والاختبار تجعل العاملين قادرين بفعالية أكثر من أداء أعمالهم مما يجعلهم متحفزين ومدفوعين دوما لأداء أفضل لأن نجاح العاملين في أداء أعمالهم يعتبر من أهم عوامل الدافعية ومواجهة المشاكل، وفي الحقيقة ذلك يرجع بسبب زيادة العاملين لمعارفهم وتعزيز وتطوير خبراتهم المعرفية كما أن مساهمة إدارة المعرفة في وضع العاملين في برامج التدريب والتطوير من شأنه أن يفضي إلى تحسين القيمة السوقية لهم وتعظيم أدائهم إضافة إلى المساهمة المباشرة في رفع دافعية العاملين وبالتالي زيادة الرضا لديهم في العمل.

2. أثر إدارة المعرفة على العمليات :

تمارس إدارة المعرفة تأثيرا واضحا وفعالا على تطوير وتحسين العمليات والفعاليات المختلفة داخل المنظمة خاصة أنشطتها الرئيسية مثل الإنتاج التسويق، الأفراد، المالية إضافة إلى الأنشطة الثانوية (المساعدة) مثل العلاقات العامة، الصيانة والخدمات، البحث والتطوير... الخ، لذلك تؤكد بعض البحوث والدراسات، أن تطبيق إدارة المعرفة في منظمات الأعمال أصبح الآن واحد من أهم استراتيجيات الإدارة، إذ أن رأس مال المنظمة أصبح اليوم المعرفة التي تلتقطها من بيئتها الخارجية والتي تقوم بعملية تحويلها من معرفة ضمنية يمتلكها الأفراد وتخترنها نظمها إلى معرفة واضحة موثقة قابلة للمشاركة والتداول، حيث بعد الاستخدام تمارس هذه المعرفة تأثيرها الواضح على فاعلية وكفاءة المنظمة ودرجة الإبداع والابتكار في العمليات الإنتاجية، أي من خلال تطبيقات الإدارة المعرفية ممكن أن تنجز المنظمة عملياتها الإنتاجية بشكل ملائم ومناسب ووفقا لقراراتها المخططة مسبقا كما يمكنها التطبيق المعرفي من انجاز هذه العمليات بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، وبالتأكيد أن انجاز هذه العمليات يمكن أن يتم بصورة مبدعة وحديثة بما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والفعالية، أن هذه النتائج تتحقق في

المنظمة ،لأن إدارة المعرفة الفاعلة تساعد العاملين في المنظمة على اختيار المعلومات ذات القيمة العالية والضرورية في مراقبة الأحداث الخارجية، وهذا ينتج عن استخدام القاعدة المعرفية من قبل القادة الإداريين في المنظمة وبالتالي يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى تحديث الخطط وجعل هذه الخطط أكثر استقرارا وبالمقابل فإن إدارة المعرفة الضعيفة تؤدي إلى حدوث الأخطاء في عمل المنظمة وإفشال خططها الإنتاجية ونستطيع أن نوجز أثر إدارة المعرفة على كفاءة العمليات من خلال الآتي (محمد، 2011، ص156):

- تحفيز العاملين على المشاركة في المعرفة والانفتاح أكثر في الاستفادة من هذه المشاركة في مواجهة تحديات السوق.
- تجنب الدخلاء الذين يسعون للحصول على المعرفة من دون مساعدة الآخرين وتطويرهم .
- تقليل الكلف ذات العلاقة بالمنتجات والوصول إلى الأنماط المختلفة من المعرفة القيمة.

3. أثر إدارة المعرفة على المنتج:

تؤثر إدارة المعرفة على المنتجات والمخرجات النهائية المختلفة التي تقدمها المنظمة وخاصة في سوق المنافسة الحادة، ويمكن مشاهدة هذه الآثار في محورين هما: المنتجات ذات القيمة المضافة والمنتجات المستندة على المعرفة هذا مع العلم أن الآثار على هذه الأبعاد تأتي أيضا من خلال المعرفة أو مباشرة من إدارة المعرفة .

حيث تساعد عمليات إدارة المعرفة منظمات الأعمال على تقديم المنتجات الجديدة وكذلك تحسين المنتجات القائمة في تحقيق قيمة مضافة عالية مقارنة مع المنتجات السابقة، والمثال على ذلك تطبيقات شركة فورد لإنتاج السيارات حيث تطلب الإدارة العليا لهذه الشركة العملاقة سنويا من المديرين العاملين فيها إجراء التحسينات والتطويرات على المنتج النهائي بنسبة تتراوح ما بين (5.7%) وتتمثل هذه التحسينات بالمتغيرات التي تطرأ على المعايير الفنية التي تطبق على المنتج أو مواصفاته الفنية والنوعية أو معدلات استهلاك الطاقة وغيرها من المؤشرات وفي ضوء هذه التوجيهات يلجأ المديرون إلى البحث عن أفضل التطبيقات، وذلك باستخدام قاعدة البيانات والموارد المعرفية المطلوبة (وفي بعض الأحيان اللجوء إلى عمليات ابتكار داخل المنظمة) بغية تحقيق هذه المؤشرات (علي، 2011، ص13).

وتؤثر إدارة المعرفة من جانب آخر على المنتجات المستندة على المعرفة من خلال قواعد المعرفة التي تمتلكها الشركات الاستشارية والمتخصصة في تطوير صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والوسائل التقنية الأخرى .

الخلاصة:

تبين من خلال هذه الدراسة أن للمعرفة دورا كبيرا وأهمية واضحة على كفاءة وفعالية أنشطة منظمات الأعمال، لذلك زاد الاهتمام بإدارة هذا المورد، خاصة بعد أن ظهر تأثيره الواضح والكبير على تحقيق الابتكار والميزة التنافسية للمنظمات الحديثة، وفي ضوء ما تقدم تم التوصل إلى النتائج التالية :

- إدارة المعرفة هي أحد الميادين الحديثة نسبيا، وهي من الحقول التي لم تتضح بصورتها المتكاملة بعد، وهي لا تزال في مرحلة الاكتشاف الذاتي، والغرض الأساسي لهذه الإدارة هو إدارة أنشطة وجهود المعرفة وتنظيمها وتوجيهها والرقابة عليها لتحقيق الأهداف.
- مصطلح "العملية الابتكارية" هو تلخيص لمجموعة معقدة من العمليات المعرفية والدافعية داخل الفرد، فهي عملية تشمل على الإدراك والتذكر والتفكير والتحليل.
- الابتكار يعني التوصل إلى ذلك الجديد الذي يمكن أن يكون فكرة، منتج، عملية أو حتى منظمة، ولا يشترط أن يكون هذا الجديد جديدا تماما لنقول عنه ابتكار، فأى تغيير على الحالة القائمة حتى وإن كان صغيرا فإنه يعتبر إبتكار.
- يعتبر الابتكار نشاطا معقدا تتداخل في تكوينه مجموعة من العوامل التي تعمل إما على تحفيزه أو تثبيطه في بعض الأحيان، حيث تنقسم إلى ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة وذات التأثير المتبادل، وهي مجموعة الخصائص الشخصية على مستوى الفرد المبتكر ومجموعة الخصائص التنظيمية في المؤسسة ومجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع.
- بيئة المنظمة الداخلية التي تتصف بوجود الإمكانيات المادية وتوفر المعلومات والخبرة المتاحة لأعضاء المنظمة، والنظام الإداري المرن الذي لا يتصف بالتعقيد أو الجمود، والمناخ الذي تسوده الثقة بين الأفراد والتي هي أساس تنمية الاتصال المفتوح الذي يساعد بدوره على تدفق المعلومات وحل المشكلات، من شأنها أن تؤثر على السلوك الابتكاري في المنظمة عن طريق تشجيع التعبير عن الأفكار الجديدة وتطويرها وحمايتها وتقديرها.
- تساهم إدارة المعرفة في تحقيق الإبتكار للمنظمة من خلال تأثيرها على الأبعاد المختلفة كالأفراد والعمليات والمنتجات.

- توجد علاقة جد وثيقة بين إدارة المعرفة والابتكار، فالمعرفة كقوة أساسية محركة للاقتصاد، إلى جانب التغيير والعولمة وتحدياتها، ولدت الحاجة إلى الإبداع لترجمة المعرفة إلى (سلع، خدمات، عمليات) جديدة أو مطورة، تحقق للمنظمة ميزة تنافسية. كما أن القدرات المعرفية مكنت المنظمات من ابتكار منتجات جديدة بسرعة وكلفة منخفضة، فضلاً عن الارتقاء بمستويات الجودة للمنتج الجديد.

المراجع:

- 1- إبراهيم الخلوف الملكاوي . 2007 . إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، دار وراق، الأردن.
- 2- حسين بركاتي . 2010. تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 3- بلال خلف السكارنة . 2011. الإبداع الإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4- جمال خير الله . 2003. الإبداع الإداري ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى.
- 5- رياء بنت حمد بن هلال الحبسي . 2012. دور إدارة المعرفة في تنمية المهارات الإدارية لدى العاملين، رسالة ماجستير، سلطنة عمان.
- 6- راوية حسن . 2001. سلوك المنظمات ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .
- 7- صلاح الدين الكبيسي، خام خضير . 2004. إدارة المعرفة، المنظمة العربية للإدارة، القاهرة.
- 8- عبد الرحمن الجاموس. 2013. إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن.
- 9- عبد الستار العلي وآخرون . 2006. مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 10- علي عبد الله، ندير بوسهوة. 2011. دور إدارة المعرفة في تعزيز الإبداع بالمنظمة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، 18 و 19 ماي 2011، البليدة، الجزائر.
- 11- محمد عواد الزيادات. 2008. اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 12- محمد سليمان . 2007. الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

- 13- منور أوسرير، سعيد منصور فؤاد. 2006. الابتكار والإبداع كعنصرين أساسيين في عملية التأهيل، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006.
- 14- ناصر محمد سعود جرادات. 2011. إدارة المعرفة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 15- نجم عبود نجم. 2003. إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- 16- نجم عبود نجم. 2008. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- 17- نجم عبود نجم. 2012 . القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء، عمان، الأردن.

تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية

The external auditing profession in Algeria and comparing with the
Tunisia and Morocco)، Maghreb countries (Algeria

أ.تمار خديجة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 02)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 12)، تاريخ القبول: (2017/11 /15)

Abstract

This research aims to study the audit profession in Algeria and the theoretical framework and compared with its neighboring countries (Tunisia and Morocco) and show different aspects of the professional reality of the review in these Maghreb countries.

Where share Maghreb countries under study in several aspects, especially historical ones, as practiced in accordance with French law, which was inspired by its laws still applied so far in French. And the audit profession continues to suffer substantial deficit in terms of specialized knowledge that must be acquired by practicing the profession compared to their counterparts in the world.

Keywords: Auditor, Accounting expert, Governor accounts, Chartered Accountant.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر والإطار النظري لها ومقارنتها مع الدول المجاورة (تونس والمملكة المغربية) وكذلك تبيان جوانب مختلفة من الواقع المهني للتدقيق في هذه البلدان المغاربية.

حيث تشترك البلدان المغاربية موضوع الدراسة في عدة جوانب وخصوصا التاريخي منها، حيث مورست طبقا للقانون الفرنسي، وقد استوحت قوانينها منها ومازالت تطبقها لحد الآن باللغة الفرنسية،

ومازالت تعاني مهنة التدقيق قصورا كبيرا فيما يخص المعرفة المتخصصة التي يجب أن يكتسبها مزاوالمهنة مقارنة بنظيراتها في العالم.

الكلمات المفتاحية: مراجعة الحسابات، الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد.

مقدمة:

لقد ظهر التدقيق منذ القديم وتطور مفهومها مع تطور النشاط الاقتصادي وتعهده حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه وبكبر حجم أعماله لجا إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها تسجيل العمليات المالية وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من وكلت لهم إدارة نشاطاته.

حيث أن المتتبع لتاريخ تطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك المنشأة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية إدارة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة.

بحيث تتال هذه المهنة اهتماما متزايدا في كافة الأوساط المالية والقانونية والاقتصادية المعاصرة، نظرا لما لرأي المدقق من أهمية أساسية، عند اتخاذ القرارات من الأطراف المختلفة المستفيدة من القوائم المالية المنشورة، ومن الجهات الحكومية المختصة في وحدات المحاسبية الحكومية أو شركات القطاع العام.

ويمكن لمها أن تقدم تأكيد عما إذا كانت المعلومات المتوافرة يمكن الوثوق فيها، أي أن دور المراجع هو زيادة درجة وثوق القارئ للقوائم المالية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

✓ ما هي الآليات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر؟ وما مدى تطابقها مع دول المجاورة كل من تونس والمغرب؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تطورت مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر ؟
 2. ماهي معايير الأداء المهني الحسابات في الجزائر ؟
 3. ماهي السياسات التدقيق المتبعة في دول المجاورة؟
- للإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح الفرضيات التالية:

1. التدقيق الخارجي يعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج التدقيق.
2. يوجد عدة توصيات إلزامية ينبغي على محافظ الحسابات إتباعها، وعلى مجلس الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها من طرف أعضائه.
3. تمارس مهنة التدقيق في كل من تونس و المغرب بصفة رئيسية من طرف الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين مختصين في المجال.

و لتحقيق الغرض المرجو من البحث قمنا بتقسيم هذه الدراسة لثلاثة محاور أساسية ممثلة في:

المحور الأول: تطور مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر .

المحور الثاني : معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر .

المحور الثالث : دراسة مقارنة بين دول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) .

1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

- دراسة مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر ومقارنتها مع دول المجاورة لها ؛
- تبيان أهمية الموضوع في ظل قصور مهنة التدقيق الحسابات في الجزائر، كون الكثير من الدول المجاورة من ذوي الواقع الاقتصادي المشابه للجزائر أقدمت على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

2. أهداف الدراسة : من الأهداف التي تسعى إليها الدراسة :

- دراسة مهنة التدقيق المحاسبي ومدى الزامية تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- التعرف على معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر ؛
- دراسة مهنة التدقيق في تونس والمغرب .

3. منهج الدراسة: سيتم دراسة هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة ما جاءت به الكتب والمراجع الأجنبية والعربية والمجالات والبحوث والمقالات العلمية ، كما نعتد كذلك على المنهج التحليلي في القوانين والمراسيم التنفيذية لباقي أطوار النظرية للدراسة .

أولا- تطور مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر :

1.1 تعريف التدقيق :

" التدقيق هو عملية منظمة لجمع وتقويم أدلة إثبات - بموضوعية - تتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية للتأكد من درجة تطابق تلك الحقائق مع المعايير الموضوعية، وتوصيل إلى مستخدمي المعلومة المعنيين.

(Association, Committee on basic Auditing concepts, 1973, p. 2) .

1.2 تعريف التدقيق الخارجي: رغم تعدد صيغ تعاريف التدقيق الخارجي إلا أن جميعها تنفق في مضمون

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها التدقيق من أهمها ما يلي:

-يعرف التدقيق الخارجي بأنه عملية فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (عبد الله، 2001، ص 13).

عرفه Porter - " على انه عملية فحص حيادي مستقل والتي تتم وفقا لمتطلبات الأطراف الخارجية التي تستفيد أما من خدمات المدقق والتي تنتهي إلى إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة عن طريق مدقق حيادي (Porter، B، 1997، P.19) .

من خلال استعراض التعاريف السابقة فإننا نخلص إلى أن التدقيق الخارجي يعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة ، ومطابقتها مع الأهداف المرجوة وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج التدقيق مرت التدقيق الخارجي في الجزائر بعدة مراحل حيث تم تقسيمها إلى مراحل عديدة أهمها:

مرحلة الممتدة من 1969 إلى 1980 :

وفقا للمرسوم 107/69 المؤرخ في 31-12-1962 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 حيث تنص المادة 39 على: "يعين الوزير المكلف بالمالية والتخطيط مندوبي حسابات في شركات الوطنية والمؤسسات العمومية الوطنية ذات الطابع الصناعي أو التجاري بقصد تأمين مشروعية وصحة حساباتها وتحليل وضعها الخاص بالأصول والخصوم" (قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970 ص 1850 .) في هذه المرحلة وكلت للمراجعين المهام التالية :

- مراقبة وإعداد الحسابات والموازنات والكشوفات طبقا للمواصفات المطلوبة .
- مراقبة سلامة وصدق قوائم الجرد وجداول حسابات النتائج المستخرجة من المحاسبة .
- تقييم التسيير المالي للمؤسسة .
- اكتشاف أخطاء التسيير وتقديمها للوزارة الوصية .

إن هذه التشريعات لم تدم طويلا سرعان ما بدأت في التغير إلى غاية 1980 حيث عرفت هذه السنة إنشاء مجلس المحاسبة والمتفشية العامة للمالية والتي لم تتوافق مع الظروف الاقتصادية والمالية وعدم مواكبتها للتطور العالمي خصوصا المتعلق بالمعايير الدولية .

مرحلة الممتدة من 1980 إلى 1988 : تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة الاقتصاد ، ومع صدور دستور 1976 والذي انبثق عنه إعادة تنظيم مهنة المراجعة وهذا القانون أدى إلى إلغاء المادة 39 من قانون المالية 1970 وإصدار قوانين خاصة بمراجع الحسابات في المؤسسات العمومية أهمها :- شروط التعيين .

- المهام والواجبات .
- المسؤوليات وبصفة عامة قانون الأساسي لمراجع الحسابات .

وتبين في الأخير أن هذا القانون يعيش فراغا قانوني شبه تام إلى غاية 1984 بصور قانون المالية الذي جاء ليعيد تكييف مهنة المراجعة. (السويدي ، 2010 ، ص 11)

ومع كل هذه الإصلاحات إلي إن تلك المرحلة عرفت عدة مشاكل بخصوص إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية لمراجعة الحسابات في الجزائر ، وكذلك نقص المراجعين في تلك المرحلة حيث قدر عدد الخبراء المحاسبين بأقل من عشرين خبير آنذاك يقابله عدد إجمالي للمؤسسات يقارب 1600 مؤسسة .

المرحلة ما بعد الإصلاحات :

تميزت المراحل الأولى بالبطء الشديد إلي غاية 1988 ، صدور القانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة تنظيم كامل للمراجعة ، وبذلك فإن هذه المرحلة أوجبت تواجد مراجعة داخلية بمختلف المؤسسات العمومية . وأضيف للقانون بندين رئيسيين وهما :

-استقلالية المراجعة .

-وان تتم التفرقة بين المراجعة القانونية والمراقبة المركزية .

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 96 / 136 لسنة 1996 والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد باعتبارها مهن مستقلة تقتضي وجود قوانين تنظمها ، ثم صدر مقرر سنة 1999 يتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية وعدل هذا المقرر في سنة 2002 ثم 2006 وذلك بالموافقة على شهادات أخرى تخول الحق في الممارسة المهنة .

وفي سنة 2010 صدر قانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 لينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يلغي أحكام القانون 08./91

1.3 أنواع التدقيق في الجزائر :

الجدول رقم 01: أنواع التدقيق في الجزائر

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة داخلية	خبرة قضائية
-طبيعة المهمة	مؤسساتية ، ذات طابع عمومي	تعاقدية	وظيفة دائمة في المؤسسة	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
-التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
- الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصور	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	تحسين الدورة الإدارية ، اقتراح شروط تحسين التنظيم ومعاملة المعلومات الإدارية	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية

			الفوتوغرافية الصادقة تدقيق معلومات مجلس الإدارة	
- التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة تحددتها المديرية العامة	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
- الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	عدم الخضوع سلميا ووظيفيا إلا للإدارة العامة	تامة اتجاه الأطراف
- مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	تدخل مباشر في التسيير	ينبغي احترامه
- إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة ،الجمعية العامة (عادية، غ عادية)	المديرية العامة ، مجلس الإدارة	المديرية العامة	إلى القاضي المكلف بالقضية
- شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة ،محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	أجبر في المؤسسة	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس لدى القضاة
- أخبار وكيل الجمهورية بالأعمال الغير شرعية	نعم	لا	لا	غ م
- الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا	بحسب النتائج مبدئيا

المسؤولية	مدنية ،جنائية،تأديبية	مدنية ،جنائية،تأديبية	حسب عقد العمل	مدنية ،جنائية،تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية ،عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	حسب عقد العمل	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
-الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	أجرة	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي
-طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات ،تقييم المراقبة الداخلية ،مراقبة الحسابات ،مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات تقييم الرقابة الداخلية مراقبة الحسابات	تقييم الإجراءات الرقابة الداخلية مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: السويدي ، 2010، ص 188،189.

4.1 - الشروط العامة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر:

تنص المادة 01/10 شروط ممارسة المهنة ومن أهمها مايلي:(القانون رقم 01/10، العدد 42 ،المادة 08) :

- التمتع بالجنسية الجزائرية .
- حيازه على الشهادة المطلوبة لمزاولة المهنة .
- التمتع بالكامل بالحقوق المدنية والسياسية .
- أن لا يكون قد صدر بحق الممارس أي حكم جنائي أو جنحة مخلة بالآداب المهنة .
- أن يكون معتمد من طرف وزير المالية .
- أن يكون مسجل السجل الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .
- أداء اليمين .

1.5 الهيئات المهنية المنظمة للمهنة التدقيق في الجزائر :

1.5.1-المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين :

تأسست هذه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بموجب القانون 08/91 المؤرخ في 1991/04/27 ، بحيث نصت المادة الخامسة من القانون المذكور

"تتشأ منظمة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها القانون. يدير المنظمة الوطنية مجلس يكون مقره في مدينة الجزائر، ويحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم .(القانون التنفيذي رقم 08/91، المادة 05).

وبالتالي بعض مهام المنظمة مايلى : القانون التنفيذي رقم 08/91، المادة 09،10،11 (

- السهر على التنظيم المهنة .

- الدفاع على كرامة أعضائه واستقلاليتهم .

- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل و الإيقاف والشطب من جدولها.

1.5.2- مجلس النقابة الوطنية لأعضاء مهنة التدقيق :

تأسس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب مرسوم 08/92 المؤرخ في 1992/01/13

المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 1997/12/01 والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصه وفوائده عمله .

يدير النقابة مجلس يتكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين الأعضاء المسجلين قانونيا في جدول النقابة الوطنية .

ومن بين مهام المجلس مايلى :

_ حماية المصالح المادية والمعنوية لأعضاء النقابة .

_ تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية وفي الأعمال المدنية.

_ الوقاية من النزاعات المهنية بين الأعضاء .

1.5.3 المجلس الوطني للمحاسبة :

المجلس الوطني للمحاسبة بموجب مرسوم تنفيذي رقم القانون 318/96 المؤرخ في 1996/09/25 ، حيث تنص المادة الثانية " يعد جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك يقوم بمهنة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها ،وبالتالي يمكن للمجلس أن يطلع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية ،ويمكن أن تستشير لجان المجالس المنتخبة والهيئات والشركات والأشخاص الذين تهمهم أشغاله .

ومن بين مهامه مايلى (الجريدة الرسمية ،العدد 56 ، ص 18) :

_ يجمع ويستغل كل المعلومات و الوثائق المتعلقة بالمحاسبة .

_ ينجز أو يكلف من ينجز كل الدراسات والتحليل في مجال التنمية ، واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية

_ يفصح ويبيدي رأيه وتوصياته في كل المشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة .

أما تشكيلة المجلس فيرأسه وزير المالية أو ممثله .

1.6 مهام مدقق الحسابات في الجزائر :

يوجد نوعان من المدققين في الجزائر وهما الخبراء المحاسبين المكلفين بالقيام بالمراجعة الخارجية التعاقدية، ومحافظي المحاسبين المكلفين بالمراجعة الخارجية القانونية .

_ مهام الخبير المحاسبي في الجزائر : (التدقيق الخارجي التعاقدية)

_ القيام بالمراجعة المالية والمحاسبية للشركات .

_ تقديم الاستشارات في الميدان المالي والاقتصادي والاجتماعي للهيئات المحتاجة لها .

_ تنظيم وفحص وتقييم وتحليل المحاسبة ومختلف انواع الحسابات للمؤسسات .

- القيام بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع ومحاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطها بها أي عقد عمل .

_ وحسب القانون الجزائري يمكن للخبير المحاسبي مزولة مهام محافظي الحسابات .

_ مهام محافظ الحسابات في الجزائر : (التدقيق الخارجي القانوني)

لمحافظ الحسابات مهام دائمة ومهام خاصة

المهام الدائمة :

_ المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها وأحكام التشريع المعمول به .

_ يشهد أن حسابات السنوية للشركة منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات .

_ يقوم بفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

_ يبدي رأيه حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة .

- يعلم المديرين والجمعية العامة أو الهيئة التداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه واطلع عليه ومن طبيعته يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة .

- المهام الخاصة :

_ في حالة تحويل شركات المساهمة يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد فيه أن الأصول تساوى على الأقل رأس مال الشركة وهذا التقرير هو الذي يتخذ على أساسه قرار التحويل .

_ في حالة الإلماج أو الانفصال يقدم مجلس الإدارة أو القائمين بالإدارة هذا المشروع وملحقاته إلى محافظي الحسابات لكل واحدة من الشركات المساهمة في العملية قبل 45 يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء المساهمين أو المدعويين للنظر في هذا المشروع ، حيث يقدم محافظو الحسابات تقريرا عن طرق الإلماج وخاصة عن مكافأة الحصص المقدمة للشركة .

- **تعيين وإنهاء مهام مدقق الحسابات:** يختلف تعيين أو إنهاء مهام مراجع الحسابات حسب نوع المراجعة، فإذا كانت مراجعة قانونية فإن التعيين وإنهاء يكون وفق القانون والقانون التجاري، أما إذا مراجعة تعاقدية فإن القانون لم يحدد نص محدد يبين ذلك فإن عملية التعيين أو إنهاء تكون حسب العقد المبرم بين الطرفين .

1.7.1 مسؤولية مدقق الحسابات في الجزائر:

يقدم مراجع الحسابات رأي فني محايد حول سلامة وصدق القوائم المالية والوضعية المالية للمؤسسة فإذا هو مسؤول عن كل ما يحتويه هذا التقرير الذي أعده، وهناك ثلاث أنواع للمسؤوليات:

1.7.1.1 المسؤولية الجنائية :

- جرائم التهرب الضريبي .
- جريمة التوقيع على بيانات كاذبة.
- جريمة مصادقة على توزيع أرباح صورية أو غير قانونية .
- جريمة إفشاء أسرار المهنة.

1.7.1.2 المسؤولية المدنية :

يتعرض المدقق للمسؤولية المدنية إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك وتعد هذه الشروط بمثابة أركان تلزم لانعقاد هذه المسؤولية وهي :

- صدور خطأ من المدقق : وقوع المدقق في الخطأ أو إخلاله بالواجبات المحددة في العقد .
- وقوع ضرر على الغير .
- رابطة سببية بين الخطأ والضرر : بمعنى أن تتوافر علاقة سببية بين خطأ المدقق والضرر الذي أصاب المدعى .

1.7.1.3 المسؤولية التأديبية :

- إذا خالف مدقق الحسابات الواجبات المحددة له فيعرض نفسه للمسؤولية التأديبية ومن أهم المخالفات مايلي:
- العمل موظف حكومة أو أي مؤسسة حكومية .
- عدم التفرد للمهنة .
- مزاوله تدقيق حسابات مؤسسة وهو شريك فيها .
- الدعاية لنفسه بأي وسيلة إعلان تخل بكرامة المهنة .

1.7.4 المسؤولية الجزائية لمدقق الحسابات:

الجدول رقم 02: المسؤولية الجزائية لمدقق لحسابات

النص القانوني	المخالفة المرتكبة من طرف المراجع	العقوبة	
		السجن	الغرامة المالية دج
المادة 73 من القانون 01-10	-ممارسة بصفة غير قانونية مهنة محافظ الحسابات أو خبير محاسبي.	- في حالة العود: من ستة أشهر إلى سنة كاملة	- من 500.000 إلى 2.000.000 - في حالة العود: تتضاعف الغرامة
المادة 825 من القانون التجاري	المنح عمدا أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعومة للبيث في حق إلغاء الأفضلية في اكتتاب المساهمين .	من ستة أشهر إلى سنتين	من 20.000 إلى 500.000
المادة 829 من القانون التجاري	_الممارسة العمدية وقبول الاحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم الملائمة القانونية	من شهرين إلى 06 أشهر	من 20.000 إلى 200.000
المادة 830 من القانون التجاري	_تعمد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة ، أو تأكيدها أو عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية التي علم بها لوكيل الجمهورية .	من سنة إلى 05 سنوات	من 20.000 إلى 500.000
المادة 830 من القانون التجاري المادة 301 من قانون العقوبات	-إفشاء سر مهني	من شهر إلى 06 أشهر	من 500 إلى 5.000

المصدر: شرقي، 2013، ص139.

ثانيا معايير الأداء المهني لمدقق الحسابات في الجزائر :

2.1معايير الأداء المهني لمدقق الحسابات في الجزائر:

تم تحديد ستة توصيات إلزامية ينبغي على محافظ الحسابات إتباعها، وعلى مجلس الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها من طرف أعضائه.

وتتمثل معايير الأداء المهني لمدقق الحسابات في الجزائر باختصار فيما يلي:

- « قبول المهمة وبداية العمل: على محافظ الحسابات في البداية التأكد من توافر عدة شروط أهمها :
- سلامة تعيينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات.
- عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس إدارة الشركات الحليفة وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت.
- التأكد من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة اتجاه مسؤولي المؤسسة التي سيراقبها.

« ملفات العمل (سايج ، 2015،ص 194).

-أن كون المراجعة مستمرة، فان ذلك يجعل المراجع مضطر إلى مسك ملفين ضروريين للقيام بالمهمة هما الملف الدائم والملف السنوي، فوجودهما يمثل بنك معلومات دائم وأدلة إثبات يسمح بالإشراف على أعمال مساعديه ودليل على إتباع معايير الأداء المهني المتفق عليها جهويا ودوليا.

« التقارير: أكد المشرع الجزائري في القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 ، المحدد محتوى معايير تقارير مراجع الحسابات،

على مهام مراجع الحسابات كالمصادقة على الحسابات السنوية ومراجعة صدق وتطابق المعلومات لتحرير تقرير عام يوجه إلى الجمعية العامة للمساهمين.

«التصريح بالأعمال غير الشرعية: قد يعثر مراجع الحسابات على أعمال غير شرعية أثناء المراجعة والمراقبة، حماية ودفاعا على مصالح المساهمين، المستخدمين والمتعاملين مع المؤسسة المعنية، فعلى المراجع باعتباره مساعدا للعدالة، أن يحقق في القضية ويخبر وكيل الجمهورية في أقرب وقت ممكن، على أن ينشرها في تقريره العام الذي سيقدم للجمعية العامة للمساهمين .

« إجراءات مراجع الحسابات: توجد ثالث مراحل للقيام بعمل المراجع وهي :

- مرحلة التأكد من سلامة تعيينه وتوفر الإمكانات بجميع أشكالها للقيام بمهمته، إضافة لحصوله على معرفة عامة حول المؤسسة.

- مرحلة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

-مرحلة فحص الحسابات، وقد خصصت لها التوصية السادسة بعنوان "الاجتهادات المهنية الخاصة بمراجع الحسابات.

«فحص الحسابات: وهي مرحلة قد تتسع وقد تضيق الأشغال فيها، وذلك حسب النتائج التي توصل إليها المراجع في المرحلتين السابقتين.

2.2 مسؤولية مدقق الحسابات في الجزائر

2.2.1: حقوق المدقق الخارجي: يتمتع المدقق الخارجي بالحقوق التالية :

«الحق في الاطلاع : لقد أتاح القانون لمحافظ الحسابات حق الاطلاع على أي وثيقة (جميع دفاتر الشركة، سجلاتها، مستنداتها) يراها مفيدة لأداء عمله وبالصورة التي يراها ملائمة وفي الوقت الذي يختاره، دون أن يكون مجبرا على إخطار الشركة مسبقا بذلك، حيث جاء في المادة 35 من قانون 91-08 المشار إليه سابقا أن : " يمكن لمحافظي الحسابات في كل وقت أن يطلعوا على السجلات والموازنات والمراسلات والمحاضر، وبصفة عامة على كل الوثائق وكل الكتابات التابعة للشركة أو الهيئة دون نقلها" (عزة ، 2012، ص35).

بمعنى له الحق في فحص حسابات المؤسسة من خلال الاطلاع على الدفاتر والمستندات (فايز، 2015، ص 192).

يجبر القانون مجلس الإدارة على تمكين محافظ الحسابات من ممارسة هذا الحق، وكل من أحجم عن فعل ذلك تعرض لعقوبة السجن من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة من 20 ألف دج إلى 200 ألف دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين على رئيس الشركة أو القائمون بإدارتها ومديروها العامون أو كل شخص في خدمة الشركة وحسب المادة 36 من نفس القانون يمكن لمحافظي الحسابات أن يطلبوا من القائمين بالإدارة أن يحوزوا في مقر الشركة معلومات تتعلق بمؤسسات توجد معها علاقة مساهمة.

«حق التقصي عن البيانات والإيضاحات:

لمحافظ الحسابات الحق في طلب أي بيانات أو إيضاحات أو تفسيرات من مسؤولي الشركة وأعاونها، يراها ضرورية لأداء مهمته على الوجه الأمثل، لاسيما إذا رأى أن الدفاتر والمستندات المطلع عليها غير كافية، وهو ما نصت عليه المادة 35 في قانون 91-08 المذكورة سابقا، "...ويمكنهم أن يطلبوا من القائمين بالإدارة والأعاون المأمورين في الشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوموا بكل التفتيشات التي يرونها لازمة" (مناعي ، 2009/2008، ص 46).

وحق التقصي هذا ينطبق على الشركة المراقبة، وأيضا على الشركات التي تمتلك أكثر من نصف (2/1) رأس مال الشركة المراقبة أو على الشركات التي تمتلك الشركة المراقبة أكثر من نصف (2/1) رأسمالها.

وهذا يعني أن سلطات التقصي غير محدودة لا في الزمان ولا في المكان.

«حق استدعاء الجمعية العامة :

وقد إعترف بحق إستدعاء الجمعية العامة في المادة 644 من القانون التجاري، وهذا في حالة عدم استدعائها في الآجال القانونية، كما خول لمحافظ الحسابات صلاحية استدعاء الجمعية العامة الاستثنائية خاصة عند خسارة أكثر من ثلاثة أرباع (4/3) رأس المال الاجتماعي .

«حق الحصول على صور الإخطارات و البيانات المرسلة إلى المساهمين :

لقد ألزمت المادة 35 من القانون 08 - 91 مجلس إدارة الشركة المراقبة موافاة محافظ الحسابات بصورة من الإخطارات والبيانات التي يرسلها إلى المساهمين المدعويين لحضور الجمعية العامة .

«حق المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة :

يحق لمحافظ الحسابات حضور إجتماع مجلس الإدارة، وهو في الواقع حق وواجب، إذ ينبغي أن يرسل إليه تقرير مجلس الإدارة في آجال مقبولة تسمح له بالتحقق من مدى صحة المعلومات ووضعه تقريره، هذا وقد نصت المادة 40 من قانون 08-91 على ما يلي :

"يستدعى محافظ الحسابات إلى اجتماع مجلس الإدارة أو المراقبة الذي يضبط حساب النتائج وموازنة السنة المنصرمة خمسة وأربعون (45) يوما على الأكثر قبل انعقاده . كما يستدعى أيضا إلى كل جمعية للمساهمين أو الشركاء في أجل أقصاه تاريخ استدعاء هؤلاء وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون التجاري."

«الحق في التعاون :

لمدقق الحسابات الحق أن يطلب من زبونه أو موكله أن يتعاون معه ويسهل له عملية الرقابة، ويمكن أن نلخص ما جاءت به الأحكام والتشريعات الي ما يلي:(شرقي ، 2013، ص-ص: 182،183).

✓ مدقق الحسابات له الحق في طلب التعاون اللازم من موكله قصد القيام بمهمته وعلى الخصوص :

- أن تقدم له كل الوثائق اللازمة لتكوين الملف الدائم للشركة.
- أن يشارك موظفو المؤسسة المكلفون بمسك المحاسبة مشاركة فعالة.
- أن يسهل له دخول المصالح من أجل الحاجات التي تتطلبها مهمته.
- أن تجمع وترتب كل الوثائق اللازمة وتوضع تحت تصرفه.

«حق الحصول على مقابل أتعابه:

لم يغفل المشرع الجزائري هذا الجانب، حيث أن المراجع له الحق في تحصيل مقابل أتعابه، وفيما يلي أهم ما جاءت به أحكام قانون أخلاقيات المهنة في هذا المجال :

- لمراجع الحسابات الحق في أن يتقاضى مقابل أتعابه بمناسبة أداء مهمته، حيث تحدد الجمعية العامة للمساهمين أو الجهاز المؤهل قانونا بالاتفاق مع المراجع في بداية توكيله أتعاب المراجع في إطار التشريع المعمول به، وفي حالة تعددهم فإنه تدفع أتعاب كل واحد منهم بتقسيم المبلغ الإجمالي على عددهم .

- في حالة حدوث نزاع حول المبلغ، فإنه يجوز لأطراف النزاع بناء على اتفاق مشترك بينهم أن يطلبوا تحكيم الهيئة المنظمة، وفي حالة عدم المصالحة يمكنهم اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

-لمدقق الحسابات الحق في الإستعانة بأي خبير مهني على نفقته وتحت مسؤوليته؛ ونشير إلى أنه يجوز لمراجع الحسابات في حالة عدم تقاضيه مقابل أتعابه، أن يمارس حق حجز الوثائق والدفاتر التي أعدها بنفسه بمناسبة قيامه بمهمته، وذلك دون المساس بحق الإطلاع المنصوص عليه قانونا لصالح الإدارة الجبائية، وأن الإجراءات التي جاء بها المشرع الجزائري لضمان حق مدقق الحسابات في الحصول على أتعابه، تضمن بشكل كبير استقلاليته وعدم تعرضه للضغوطات من طرف الشركة أو لعملية ابتزاز مقابل الحصول على أتعابه .

2.2.2: واجبات المدقق الخارجي في الجزائر : تتمثل واجبات المدقق فيما يلي (عزة، 2012 ، ص 38) :

✓عدم التدخل في التسيير:

لقد تطرق المشرع الجزائري في عدة نصوص إلى مبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية.حيث جاء في القانون(88-01) المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية في مادته (58) والتي تنص على أن " لا أحد يستطيع التدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية"كما جاء في القانون (91 – 08) المؤرخ في 27/04/91 المتعلق بالمهن الثلاث في مادته (28) التي تشترط : " مهام محافظي الحسابات عبارة عن فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها بإستثناء كل تدخل في التسيير " .

والهدف الأساسي في هذا المنع في التدخل في تسيير المؤسسة هو تحقيق ما يلي :

- تقوية ودعم إستقلالية تسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية .
- الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات وحيادية حكمه في إبداء الرأي بحرية أكثر .

✓إستمرارية المهنة:

مهمة محافظي الحسابات هي دائمة كما تبينه المادة 715 مكرر 4: (المرسوم التشريعي رقم 08 – 93 المؤرخ في 25 أبريل) تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني، وتتمثل مهمتهم الدائمة، بإستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها .

كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها .

هذه المادة تكرر مبدأ عدم المحدودية في الوقت وما يجب عليه إلى توزيع الوقت بطريقة مثلى على الأشغال الواجب إنجازها كما يجب برمجة تدخلاته حسب ما يلي:

- الأشغال الواجب إنجازها .
- الأشغال الملزم بها منذ تعيينه .
- الأشغال الواجب إنجازها بعد غلق الحسابات .
- الأشغال الواجب إنجازها مؤقتا عند تنفيذه لمهمة خاصة .

✓الإشراف الشخصي: مهمة محافظ الحسابات هي شخصية ولا يمكنه انتداب المهمة كليا إلى شخص آخر بل يجب عليه أن يدبر مهمته تحت مسؤوليته الشخصية حتى ولو التجأ إلى :

- تكليف مساعديه للقيام بمهام معينة .
- تكليف خبير في مجال معين للقيام بمهام معينة .

✓الالتزام بالمعاينة الكافية :

العناية بالمهمة ليست قائمة فقط على الحضور الدائم في المؤسسة أو الاهتمام بالملف موضوع المراقبة، بل تركز عناية محافظ الحسابات على الطريقة المتبعة للبحث عن عناصر الإثبات ومن بينها التقنيات والمناهج الواجب استعمالها في كل حالة من الحالات والفهم العميق للمشاكل المحيطة بالمؤسسة، ويمكن حصر هذه المناهج في ما يلي :

- إكتساب معرفة عامة حول المؤسسة .
- التحليل والتدقيق في نظام الرقابة الداخلية.
- الاستعمال الجيد للتقنيات الموجودة لكل حالة، الفحص التحليلي، الفحص الوثائقي، سيرورة الوثائق، المراقبة الحسابية، الجرد المادي،... الخ .
- الفطنة في التقييم.

بالإضافة إلى الواجبات المذكورة تضمنت النصوص التشريعية المتعلقة بأخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر . حيث تضمن المرسوم التنفيذي رقم /96 136 المؤرخ في 15 أفريل 1996 أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ،و أهم ما جاء في هذا المرسوم واجبات المهني في أداء مهنته وعلاقاته مع زبائنه وموكليه وعلاقته مع المنظمة وزملائه(حجاج ،2012،ص15).

✓واجبات المهني في أداء مهنته وفي علاقاته مع زبائنه وموكليه :

حيث يخصص المرسوم التنفيذي 96 - 136 وجبات المهنيين فيما يلي :

- العناية المهنية الواجبة :

ولقد نصت المواد (13،14،5،7،2) من المرسوم التنفيذي 96 - 136 بما يتعلق بالعناية المهنية بما يلي:

(المرسوم التنفيذي 96 - 136، المواد: 13،07،05،04،03)

- يتحلى بدرجة عالية من الرصانة في أداء مهامه بدون المساس بكرامة المهنة وشرفها .
- ينفذ بعناية طبقا للمقاييس المهنية كل الأعمال الضرورية مع مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة وكذا القواعد الأخلاقية المهنية.
- يقوم عند ممارسته مهامه مسك المحاسبة ، وإعداد الحصيلة والتفتيش والرقابة الحسابية والمحاسبية والتصريحات الجبائية وتصريحات الشركات .
- يتحمل واجب ومسؤولية دراسة الحلول الأكثر ملائمة و اقتراحها حسب طبيعة المهمة في ظل إحترام الشرعية .
- في حالة تعيين أكثر من محافظ للحسابات يتحمل كل واحد مسؤوليته شخصيا عند القيام بمهمته .

٧الموضوعية والاستقلالية :

- تتطلب الموضوعية و الاستقلالية أن يكون محايدا ويتمتع باستقلال فكري بخدماته المهنية ، أن يكون له مصالح متعارضة وتجنب العلاقات التي تفقد الموضوعية و الاستقلالية عند تقديم خدماته المهنية كما تنص المادة (3-5) من نفس المرسوم التنفيذي :
- تكون علاقته بزيائنه أو موكله مستندة إلى الأمانة والاستقلال وإلى واجب القيام بمهامه بشرف وضمير مهني .
 - يسهر فما يخص التصريحات الجبائية وتصريحات الشركات على احترام زبائنه للتشريعات المعمول بها في هذا المجال مع أخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في وضعية تواطؤ قد تشوه حياده أو استقلاله وتحمله المسؤولية.

٧السر المهني :

- جاء في نص المادة (6) من المرسوم التنفيذي 96 - 136 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد على أنه يجب على أعضاء النقابة الالتزام بسر المهنة في أداء مهنتهم كما يسهر المهنيون على إحترام موظفيهم والمتدربين لديهم واجب السر المهني .
- وجاء في نص المادة 175 مكرر 13 من القانون التجاري في الفقرة الثانية :
- " مع مراعاة أحكام الفقرات السابقة ، فإن مندوبو الحسابات ومساعدتهم ملزمون باحترام سر المهنة فيما يخص الأفعال والأعمال ، والمعلومات التي إطلعوا عليها بحكم ممارسة وظائفهم . "
- " يتطلب السر المهني من العضو أن يكون نزيها ، عفيفا ،صادقا ،مراعيا مصلحة المجتمع وقيمه الأخلاقية، دقيقا في تفسير المعايير ومحافظا على سرية أعمال عملائه".
- وقد تضمنته المادة (6) من نفس المرسوم : يلتزم بسر المهنة في أداء مهنته إلا في بعض الحالات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها ولاسيما:
- بموجب إلزامية إطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة .

- بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين بشأنهم.
- عندما يدعون للإدلاء بشهادتهم أمام غرفة المصالحة والتأديب والتحكيم .
- بناء على إرادة موكلهم .

واجبات المهني في علاقته بالنقابة :

- يجب على المهني أن يعلم مجلس النقابة الوطنية في أجل شهر واحد برسالة موصى عليها مع وصل إستلام بأي حدث هام طرأ على حياته المهنية، ولاسيما بما يأتي :
- المتابعات الإدارية أو القضائية .
- نزاعات الخطيرة مع زملائه أو زبائنه أو موكله .
- التعليق الإداري لنشاطاته .
- توقف نشاطاته نهائيا .
- تغيير محل ممارسة المهنة .
- إذا حدث مانع لخبير المحاسبة أو المحاسب المعتمد حال دون ممارسة نشاطه ، يعين مجلس النقابة من ينوبه من زملائه مؤقتا مع مراعاة قبول الزبون والزملاء الذين وقع عليهم الإختيار .
- يجب على خبير المحاسبة أو المحاسب المعتمد الموقع على إتفاقية لإستئناف التكفل بالزبون أن يعلم النقابة بذلك في 30 يوما التي تلي تاريخ التوقيع.

◀ واجبات المهني في علاقته بزملائه :

- يجب على عضو النقابة الذي يطلب منه زبون أو موكل أن يحل محل زميل له ألا يقبل المهمة إلا بشروط.
- يجب أن يعتبر تصرف الزملاء في ما بينهم عن روح الزمالة والتضامن .
- يجب على أعضاء النقابة إذا ظهر خلاف مهني بينهم أن يحاولوا حله فيما بينهم وديا أو يعرضوه على رئيس مجلس النقابة أو يخطروا غرفة المصالحة والانضباط والتحكيم .
- يعتبر خطأ كل تشهير غير مؤسس من شأنه أن يلحق ضررا بأحد الزملاء .

ثالثا: التنظيم المهني لمهنة المراجعة في تونس :

3.1 الإطار العام لممارسة مهنة المراجعة في تونس :

تمارس مهنة التدقيق في تونس من طرف الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول الخبراء المحاسبين وهذا بصفة رئيسية، إما بصفة استثنائية فهي تمارس من طرف المختصين في المحاسبة المرسمين بجدول مجمع المحاسبين، وكل فئة تمتاز بشروط خاصة بها .

✓ الشروط المتعلقة بهيئة الخبراء المحاسبين :

- _ أن يكون حامل للجنسية التونسية لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- _ أن يكون غير محكوم عليه قانونيا ،سواء بجنحة أو جنائية .
- _ أن يتمتع بجميع حقوقه المدنية .
- _ أن يكون متحصل على شهادة محاسبة ،أو خبير محاسب أو ما عادلهـا .

✓ الشروط المتعلقة بجدول المجمع المحاسبين :

- _ أن يكون حامل للجنسية التونسية لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- _ أن يكون غير محكوم عليه قانونيا ،سواء بجنحة أو جنائية .
- _ أن يتمتع بجميع حقوقه المدنية .
- _ أن يكون متحصل على شهادة أستاذية ذات علاقة بالمحاسبة أو شهادة التعليم العالي اختصاص محاسبة أو شهادة معادلة لها .
- _ أن يكون قد أجرى تربصا لمدة سنة على الأقل لدى عضو مرسوم بجدول مجمع المحاسبين، على أن يقل مدة العضو الذي أجرى عنده التربص عن خمس سنوات (القانون رقم 16، العدد 1102.03).

3.2 مهام مراجع الحسابات في تونس :

✓ المهام الدائمة :

تعد المهمة الرئيسية لمراجع الحسابات التونسي وهو التحقق من سلامة ونزاهة الحسابات وفقا للقانون المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات ، وكذلك إعطاء رأي حول مسك الحسابات الاجتماعية ،وكذلك يعتبر المراجع ملزم بتحرير تقرير سنوي يتضمن ما لاحظته وما استنتجه بخصوص كيفية مسك المحاسبة ومدى احترامها للمبادئ المحاسبية الأساسية .

✓ المهام المؤقتة :

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية في الشركة .
- _ إعلام النيابة العامة بالجرائم التي يبلغ بها أثناء تأديته لمهامه .
- _ إشعار بالمؤسسات التي في حالة تدهور وهذا لإنقاذها وإخراجها من الحالة السيئة التي تمر بها .
- _ وفي الأخير يمكننا القول أن مهمة مراجع الحسابات تبقى مهمة مراقبة المحاسبة ولا يحق التدخل في التسيير ،
- _ وتبقى مهمة المراجع توفير الوسائل لا النتائج .

_ وهي مهمة قانونية ذات مصلحة عامة .

3.3 المسؤولية الجزائية لمدقق الحسابات التونسي :

الجدول رقم 03 : المسؤولية الجزائية لمدقق الحسابات التونسي

النص القانوني	المخالفة المرتكبة من طرف المراجع	العقوبة	
		السجن	الغرامة المالية دينار التونسي
المادة 26 من القانون 108-88 . المادة 159 من المجلة الجزائية .	- الممارسة بصفة غير قانونية مهنة محافظ الحسابات أو خبير محاسبي أو استعمال هذه الألقاب أو التسميات الخاصة بشركات الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات أو غيرها من الشهادات التي من شأنها أن تخلق أو تشابه أو غموض في تلك الألقاب . الممارسة غير القانونية لمهمة الخبير	سنتين	د ت 240
المادة 313 من مجلة الشركات التجارية .	- إعطاء أو تأييد وهو على علم معلومات كاذبة أو خاطئة تظهر بالتقارير المتعلقة بتخفيض أو رفع رأس مال الاجتماعي للشركة أو التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب.	في حالة التدليس تضاف عقوبة السجن من سنة إلى خمس سنوات	إلى 120 من د ت 220 0
المادة 55 من القانون 34 لسنة 1995 المنقح بالقانون 79 - 2003	_ عدم التبليغ عن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها المؤسسة	من شهر إلى 03 سنوات	إلى 500 من د ت 10.000
المادة 271 من مجلة الشركات التجارية .	_ تأييد موازنة غير صحيحة أو كاذبة.	من سنة إلى 05 سنوات	إلى 1.200 من د ت 5.000
المادة 56 من القانون الهياكل التوظيف الجماعي	- تكرار تأييد موازنة غير صحيحة أو كاذبة في هيئة التنظيم الجماعي	من سنة إلى 10 سنوات	إلى 2.400 من د ت 10.000

المادة 271 من مجلة الشركات التجارية .	عدم إعلام وكيل الجمهورية بالجرائم التي يعلم بها	من سنة إلى 05 سنوات	إلى 2.400 من د ت 10.000
المادة 271 من مجلة الشركات التجارية المادة 254 من مجلة الجزائية	إفشاء سر مهني	أشهر 06	120 د ت

المصدر :شرقي عمار،مرجع سبق ذكره .

رابعا التنظيم المهني لمهنة التدقيق الخارجي في المملكة المغربية :

1.4 الإطار العام لممارسة مهنة المراجعة في المغرب :

في المملكة المغربية قانون يفرض فقط على الخبير المحاسبي مزاولة مهنة المراجعة وهذا وفقا للمادة 89-15 المنظمة لمهنة الخبير المحاسبي ، ولممارسة مهنة مراجعة الحسابات يشترط القانون القيد في السجل هيئة الخبراء المحاسبين .

2.4 شروط القيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين :

-أن يكون حاملا للجنسية المغربية ،أو رعية لان الدولة أبرمت اتفاقية مع الرعايا بمزاولة المهنة .

-أن يتمتع بكامل حقوقه المدنية .

-أن يكون عمره عشرين سنة فما فوق .

_ أن يكون غير محكوم عليه قانونيا ،سواء بجنحة أو جناية .

-أن يكون متحصل على شهادة وطنية للخبرة المحاسبية أو ما يعادلها .(القانون رقم 89-15،1993، المادة 20)

غير أن القانون المغربي سمح لمن لا يملكون شهادة الخبرة المحاسبية بمزاولة المهنة وهم :

- حاملي شهادة الفرنسية العليا للمراجعة الذي يزاولن المهنة منذ نشر المرسوم رقم 89-15منذ ما لا يقل عن خمس سنوات .

- حملة الدكتوراه الطور الثالث الذي يزاولن المهنة منذ نشر المرسوم رقم 89-15 منذ ما لا يقل عن خمس سنوات .

-المسؤولية الجزائية لمدقق الحسابات المغربي

الجدول رقم 04: المسؤولية الجزائية لمدقق الحسابات المغربي

النص القانوني	المخالفة المرتكبة من طرف المراجع	العقوبة

السجن	الغرامة المالية دينار التونسي		
من 03 شهر إلى سنتين	من 200 إلي 5.000 درهم	- حمل لقب خبير محاسبي خلافا لأحكام قانون 89-15.	المادة 100 من القانون 89-15. المادة 381 من القانون الجنائي .
من 03 شهر إلي 05 سنوات	من 1.000 إلي 40.000 درهم	- مزاولة المهنة بصفة غير قانونية .	المادة 101 و المادة 102 من القانون 89-15
من شهر إلي 06 اشهر	من 8.000 إلي 40.000 درهم	- ممارسة أو الاحتفاظ بمهام مراقب حسابات وهو في حالة غير قانونية أو عن قصد	المادة 404 من القانون 95-17
من ستة أشهر إلي سنتين	من 10.000 إلي 100.000 درهم	- تقديم أو تأكيد عن قصد معلومات كاذبة بشأن وضع الشركة وكذا عدم إعلامه لأجهزة الإدارة بكل الأعمال الجرمية التي كان يعلم عنها .	المادة 405 من القانون 95-17
	من 5.000 إلي 10.000 درهم	- عدم اكتتاب وثيقة التامين المتعلقة بالمسؤولية المدنية .	المادة 104 من القانون 89-15
من شهر إلي ستة أشهر	من 1.200 إلي 20.000 درهم	إفشاء سر مهني	المادة 446 من القانون الجنائي .

المصدر : شرقي، 2013، 218 .

الخاتمة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي استهدفت مهنة التدقيق في الجزائر من خلال تحليل الإطار النظري لهذه المهنة ومن ثم استعراض نتائج بعض الدول المجاورة (تونس والمملكة المغربية) تم التوصل إلي بعض النتائج :

- تعد مهنة تدقيق الحسابات مهنة دقيقة جدا لما تحتويه من عراقيل وما تمر به من صعوبات .
- _ ضمان استمرارية ونجاح مهنة المراجعة يتطلب تنظيم ورقابة داخلية وخارجية وهذا من طرف كل مستعملي المعلومة المحاسبية والمهتمين بها .
- تشترك كل من الجزائر وتونس والمغرب في تاريخ وتطور المهنة لان جميع قوانينهم كانت مستمدة من القانون الفرنسي باعتبارهم من مستعمراتها.
- وفي ضوء هذه النتائج التي تم التوصل لها نقدم بعض المقترحات والتي من أهمها:
- من خلال هذه الدراسة لمهنة المراجعة في الجزائر تتطلب هذه المهنة المزيد من التطور حتى تواكب التحديات المهنية الحالية .
- _ القيام بدورات تكوينية إضافية لمزاولي المهنة لاكتساب مهارات جديدة .
- إبرام اتفاقيات مع دول أجنبية لتبادل الخبرات واكتساب المزيد من المعلومات .
- ضرورة افتتاح معاهد وجمعيات مهنية تقوم على أساس المواصفات والشروط الدولية لتوفير إمكانية أحسن على المستوى المحلي .
- ضرورة تعامل الجزائر مع المنظمات المهنية الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة ، وزيادة تفعيل عضويتها في تلك المنظمات .
- تبادل الخبرات بين كل من تونس والجزائر والمغرب في مجال مراجعة الحسابات ، وإمكانية توحيد المهنة في دول المغرب العربي في المستقبل .

المراجع باللغة العربية :

1. المؤلفات:

- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان الاردن ، 2001.
- _ سهام محمد السويدي دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2010.

2. الأطروحات :

- سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي -دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: علوم التدقيق تخصص: علوم التدقيق، جامعة بليدة نوقشت في 2015.
- شرقي عمار، التنظيم المهني للمراجعة ، أطروحة دكتوراه ،نوقشت يوم 2013/01/12.

3. القوانين والمراسيم :

- قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970 المادة 39 المؤرخة يوم الاربعاء 22 شوال 1969.
- القانون رقم 89-15 المؤرخ في 1993/01/18 يتعلق بتنظيم مهنة الخبرة المحاسبية وانشاء هيئة الخبراء المحاسبين، الجريدة الرسمية المغربية، العدد 4188، 1993.
- الجريدة الرسمية، العدد 56 المؤرخ في 1996/09/25.
- القانون رقم 16 المؤرخ في 2002/02/04 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبين بالبلاد التونسية ، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ،العدد 11 ، 2002.
- القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 يتعلق بمهن خبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42.
- القانون التنفيذي رقم 08/91 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق ل : 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .

4. المقالات والمجلات:

- أزهر عزة ، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر ،مجلة علمية دولية ،تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدقيق ،جامعة وادي الجزائر ،العدد 5، 2012.
 - زينب حجاج ،تأثير الأخلاقيات المهنية المحاسبية والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية .مؤتمر دولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل البيئة الأعمال الدولية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة -الجزائر سنة 2012 .
- المراجع باللغة الفرنسية :**

- AAA ، Committee on basic Auditing concepts، A Statement of basic Auditing Concepts، American Accounting Association ، 1973
- Porter، B.، Principles of External Auditing، John Wiley and sons، 1997. -

واقع الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية

The fact of professional recruitment for academic leaders at Jordanian Universities

د. محمد حسن حمادات، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية.

د. عاكف لطفي الخصاونة، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية.

د. حمدان رشيد الجمال، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 09)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 18)، تاريخ القبول: (2017/11/ 20)

المخلص

The study aimed at recognizing the degree of professional recruitment for academic leaders at Jordanian universities. The sample of the study used by the simple random method, which included (80) leaders distributed on public and private Jordanian universities. To achieve the purposes of the study, the researchers developed a questionnaire consists of (20) items distributed on two fields: the first one is about the needs and abilities of individuals, the second one is about the institutional professional needs, then they tested the validity and reliability of the instrument. The study revealed that the degree of practicing profession recruitment for the academic leader at Jordanian universities from their point of views is moderate. Also, there are no statistical significant differences at ($\alpha=0.05$) related to the variables of years experience and academic rank. The researchers recommended encouraging and support (the internal and external) professional recruitment to get benefits in the future.

The key words: professional recruitment, academic leader, Jordanian universities.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية. تكونت عينة الدراسة العشوائية البسيطة من (80) قائدًا أكاديميًا، موزعين على الجامعات الأردنية (العامة والخاصة) في المملكة، ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحثون الاستبانة كأداة لجمع البيانات تكونت من (20) بنداً، موزعة على مجالين: المجال الأول: حاجات الأفراد وقدراتهم (خصائص ومتطلبات المتقدمين لشغل الوظيفة) والمجال الثاني: حاجات الوظائف المؤسسية (خصائص ومتطلبات الوظيفة)، تم التحقق من صدقها وثباتها. أظهرت النتائج: أن درجة ممارسة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، من وجهة نظر القادة أنفسهم، جاءت بدرجة تقدير متوسطة. وأظهرت النتائج: عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) تعزى لمتغيري (عدد سنوات الخبرة، والرتبة الأكاديمية). ويوصي الباحثون: بضرورة تشجيع ودعم الاستقطاب الوظيفي (الداخلي والخارجي) لما لذلك من فوائد آنية ومستقبلية على المؤسسة. **الكلمات المفتاحية:** الاستقطاب الوظيفي، القادة الأكاديميون، الجامعات الأردنية.

المقدمة

يشهد العصر الحالي تحولات وتغيرات جذرية واقتصادية في جميع مناحي الحياة، نتيجة لعوامل عديدة منها العولمة، واقتصاد السوق، وثورة المعلومات والاتصالات، والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في مختلف مجالاتها، والانفتاح الاقتصادي، والانتشار العالمي لمنظمات الأعمال. فقد فرضت هذه العوامل وغيرها على المؤسسات المجتمعية المختلفة، ضرورة مواكبة هذه التغيرات، واتباع طرق حديثة في التفكير وانتهاج طرق مبتكرة في العمل، لكي تبقى لها موضع قائم بين هذه المؤسسات العملاقة المتصارعة على السوق، وتقديم المنتج الأفضل. فكان لا بد من اختيار العنصر البشري المدرب والمعد، إعداداً جيداً لكي يتناسب ويواكب هذه التطورات.

وهنا لا بد من دور للجامعات في رفد المجتمع بالطاقات البشرية القادرة على التعامل ومواكبة هذا التطور، وهنا يأتي دور إدارة الموارد البشرية في هذه المؤسسات أو الجامعات في استقطاب مرشحين لشغل الوظائف الشاغرة، واختيار أفضلهم، بالاستعانة بأساليب موضوعية لاختيارهم وتعيينهم في الوظائف الشاغرة لديها.

إن عملية تعيين العاملين في المؤسسة تقوم على الاختيار، والتقييم، والتعيين، فقد وجدت علاقة إيجابية موجبة بين اتساع نطاق التعيين والتحقق من صحة الاستقطاب من جهة، ومدى استخدام إجراءات الاستقطاب من جهة أخرى، وما تحققه هذه المؤسسات من أهداف (القاضي، 2012) فالاستقطاب الوظيفي يعتبر النشاط الذي يهتم بتحديد مصادر العمالة، ومن ثم العمل على جذبها والبحث عن أنسب الأشخاص لإشغال وظيفة ما من بين المرشحين، ولا تقتصر على مطابقة الأشخاص للوظائف، ممن تتوفر فيهم المؤهلات والقدرات المطلوبة للوظيفة عند المرشحين، وإنما تتسع لتشمل دوافعهم، وطموحاتهم، واهتماماتهم، للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة (حجازي، 2014) لذلك أصبح ينظر إلى وظيفة الاستقطاب الوظيفي على أنها نشاط ديناميكي في المنظمة كونه المصدر الرئيسي المعني بالبحث عن الكفاءات البشرية والعمل على جذبها لسد الشواغر الوظيفية في المنظمة، وذلك بالعدد والنوعية المطلوبة المرغوبة في الوقت المناسب، إلى جانب أنها وظيفة تعنى أيضاً بتوفير مستلزمات وحاجات الكفاءات، ورغبات، وقدرات، واهتمامات المرشحين لشغل الوظائف، وتهيئة لهم المناخ الملائم الذي من شأنه أن يتحقق لهم الرضا الوظيفي لينعكس على الأداء المؤسسي والعاملين معاً (Anna, 2009)

وانطلاقاً من أهمية الاستقطاب الوظيفي، وأثره على مخرجات المؤسسات التربوية وغير التربوية، كان لا بدّ من البحث والتقصي حول عملية الاستقطاب، من حيث درجة توافرها لدى القادة الأكاديميين. فكان ذلك مبرراً ومحفزاً للباحثين للتعرف على درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، من خلال تتبع مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة

هناك العديد من القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس ممن يسعى إلى البحث عن مكان آخر للعمل، بهدف تحسين ظروفه المادية، وتوفير البيئة الأكثر ملاءمة للتدريس والبحث العلمي وترقية المعرفة، وذلك لعدم توفرها بالمستوى المطلوب، فلا يوجد استراتيجيات إدارية من القادة الأكاديميين والإداريين من أصحاب القرار في جامعاتنا العربية تشجع هذه الكفاءات العلمية على البقاء في جامعاتها، ولا يوجد اهتمام كاف بالاستقطاب، لذلك لا بدّ من وضع الخطط الاستراتيجية لحل المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس، وذلك لمنع هجرة هذه الأدمغة، وبالتالي يخسر الوطن خسارة كبيرة، بنزف عقول علمائنا وباحثينا. لذلك على أصحاب القرار في الجامعات الأردنية الإبقاء على هذه النخب بتوفير الامتيازات المطلوبة، واستقطاب الكفاءات منهم.

فالقادة الأكاديميون من أعضاء هيئة التدريس والإداريين (العنصر البشري)، هم الأصل أو المورد الأكثر أهمية، بأي مؤسسة مهما امتلكت من تكنولوجيا وأموال، إذا كانت مواردها البشرية غير مؤهلة أو غير قادرة على العمل بفاعلية عالية، فإنها حتما لا تحقق أهدافها، وتكون مخرجاتها غير قادرة على تحمل المسؤولية، وبالتالي الإبداع والتطوير، فالمخرجات هي أساس الحكم والمؤشر على قوة المؤسسة، لذلك ولكي نحصل على هذا المستوى المرموق من الخريجين أو المخرجات القيمة، فلا بدّ لنا من استقطاب الأفراد القادرين على تحقيق الأهداف المنشودة، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التعرف على درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة أنفسهم؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات القادة الأكاديميين حول درجة الاستقطاب الوظيفي في الجامعات الأردنية تعزى إلى متغيرات (عدد سنوات الخبرة، الرتبة الأكاديمية)؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة (النظرية والعملية) من خلال الآتي:

- تتناول هذه الدراسة، وجهة نظر القادة الأكاديميين باعتبارهم من أكثر الفئات اتصالاً بعملية اتخاذ القرارات، التي من شأنها استقطاب الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والحد من هجرتها.
- ما يمكن أن تكشفه هذه الدراسة عن درجة استقطاب أعضاء هيئة التدريس، ودور القادة الأكاديميين في ذلك، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصور لدرجة الاستقطاب الوظيفي في الجامعات الأردنية.
- ومن المؤمل أن يستفيد من نتائج الدراسة الحالية، راسمو السياسات والإداريون في الجامعات، والمعاهد والمدارس الأردنية، كل حسب موقعه، بما يمكنهم من استقطاب أصحاب الخبرات القيّمة، سواء بالاستقطاب الداخلي أو الخارجي أو كليهما.
- وتبدو الأهمية النظرية من خلال ما تضيفه هذه الدراسة من معلومات، للمعرفة النظرية المتوفرة حالياً، حول الاستقطاب الوظيفي، وقد تساهم نتائج هذه الدراسة في توظيف ما كتب من أدب نظري؛ في إلقاء الضوء على مفهوم الاستقطاب الوظيفي، كأحد المراحل المهمة في إدارة الموارد البشرية، وخاصة في واحدة من المؤسسات التعليمية التي تحتل مكاناً هاماً في الميدان التربوي، وهي الجامعات.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:

- الكشف عن درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم
- التعرف على الاختلاف في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، في استقطاب أعضاء هيئة التدريس والإداريين وفقاً لمتغيرات الدراسة.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على عينة من القادة الأكاديميين (رئيس جامعة، نائب رئيس، عميد، رئيس قسم) في الجامعات الأردنية، الجامعات العامة (الأردنية، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، ومؤتة، والبلقاء التطبيقية (كلية عجلون الجامعية، وكلية الأميرة عالية الجامعية، وكلية الكرك الجامعية))، أما الجامعات الخاصة فهي: (عمّان العربية، وجرش الأهلية، وعمّان الأهلية).
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2016/2017

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

لغاية هذه الدراسة تم تحديد التعريفات الإجرائية الآتية:

- **الاستقطاب الوظيفي:** وهو " جذب وترغيب لأكبر عدد ممكن من الموارد البشرية التي تحتاجها الجامعات بأقل تكلفة ممكنة، ووفق نوعيات ومواصفات محددة باستخدام تقنيات حديثة منها الشبكة العنكبوتية في الإعلان عن الوظائف الشاغرة، أو طلب موظفين حسب مواصفات محددة (Robert,2005) . وفي هذه الدراسة تتحدد بالدرجة التي يقدرها القادة الأكاديميين من خلال الإجابة على فقرات أداة الدراسة.
- **القادة الأكاديميون:** وهم في هذه الدراسة رؤساء الجامعات العامة والخاصة ونوابهم والعمداء ورؤساء الأقسام، في الجامعات الأردنية، المنوط بهم عملية الاستقطاب الوظيفي.
- **الجامعات الأردنية:** وهي الجامعات الأردنية العامة والخاصة: الجامعات العامة (الأردنية، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، ومؤتة، والبلقاء التطبيقية (كلية عجلون الجامعية، وكلية الأميرة عالية الجامعية، وكلية الكرك الجامعية))، أما الجامعات الخاصة فهي: (جامعة عمّان العربية، وجرش الأهلية، وعمّان الأهلية).

منهجية الدراسة

اتبع الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحثون على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وذلك من خلال عينة من القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية.

إجراءات الدراسة:

أولاً: **مجتمع الدراسة وعينتها:** تألف مجتمع الدراسة، من جميع القادة الأكاديميين (رئيس جامعة، ونائب رئيس، وعميد كلية، ورئيس قسم) في الجامعات الأردنية، الجامعات العامة (الأردنية، والعلوم والتكنولوجيا، ومؤتة، والبلقاء التطبيقية (كلية عجلون الجامعية، وكلية الأميرة عالية الجامعية، وكلية

الكرك الجامعية) ، أما الجامعات الخاصة فهي: (جامعة عمان العربية، وجامعة عمان الأهلية، وجامعة جرش الأهلية). للفصل الثاني من العام الدراسي 2016/ 2017 حيث بلغ عددهم (160) قائداً أكاديمياً، موزعين كما يلي: الأردنية (30) قائداً أكاديمياً، مؤتة (30) قائداً أكاديمياً، العلوم والتكنولوجيا (35) قائداً أكاديمياً، البلقاء التطبيقية، (كلية عجلون الجامعية) (10) قادة أكاديميين، كلية الكرك الجامعية (10) قادة أكاديميين، كلية الأميرة عالية (15) قائداً أكاديمياً. أما الجامعات الخاصة فهي: (عمان العربية، (9) قادة أكاديميين، عمان الأهلية، (11) قائداً أكاديمياً، جرش الأهلية (10) قادة أكاديميين.

عينة الدراسة: قام الباحثون باختيار عينة عشوائية بسيطة، تتناسب وعدد أعضاء هيئة التدريس في كل جامعة، أي ما نسبته (50%) من مجموع القادة الأكاديميين في كل جامعة. وبلغ حجم العينة من القادة الأكاديميين (80) قائداً أكاديمياً، والجدول رقم (1) يبين توزيعهم حسب المتغيرات التصنيفية.

الجدول رقم (1) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية (ن=80)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	أقل من 10 سنوات	38	47.5
	10 سنوات فأكثر	42	52.5
	المجموع	80	100.0
الرتبة العلمية	أستاذ مساعد	40	50.0
	أستاذ مشارك	21	226.
	أستاذ	19	23.8
	المجموع	80	100.0

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثون بجمع البيانات من أفراد العينة، وتم بناء أداة الدراسة وتمثلت باستبانة، وذلك استناداً لمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وقد تم التحقق من صدقها بعد عرضها على عدد من المختصين، بلغ عددهم (20) محكماً، وتم الأخذ بملاحظاتهم بشأن الفقرات التي تقل نسبة الموافقة عليها عن (75%). وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين الخاصة بتعديل بعض الفقرات، وإضافة أو حذف بعضها الآخر، فقد اشتملت الصورة النهائية للاستبانة (الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية) على (20) فقرة، وزعت على مجالين هما: **المجال الأول:** حاجات الأفراد وقدراتهم (خصائص ومتطلبات المتقدمين لشغل الوظيفة)، وتكون من (10) فقرات، أما **المجال الثاني:** حاجات الوظائف المؤسسية (خصائص ومتطلبات الوظيفة)، وتكونت من (10) فقرات. وبذلك أصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من

(20) فقرة. وتمت الإجابة على فقرات الاستبانة وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقتين هما: طريقة الاتساق الداخلي، باستخدام قيم معاملات ثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة فقد تراوحت بين (0.77-0.84)، ثم بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، على عينة بلغت (30) قارئاً أكاديمياً، من مختلف الجامعات، بفارق زمني مقداره أسبوعان، وكانت قيمة الثبات لاستبانة (الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية) (0,90) وقد اعتبر الباحثون ما تحقق للمقياس بصورته النهائية من دلالات صدق وثبات كافياً لأغراض الدراسة الحالية. ولتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة، تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي: (الكيلاني وشريفين، 2007)

جدول رقم (2) مقياس تحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	درجة التقييم
1- أقل من 2.33	منخفضة
2.33- أقل من 3.67	متوسطة
3.67 - 5	مرتفعة

الأساليب الإحصائية: استخدم الباحثون في عملية تحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة وفقاً لأهدافها الأساليب الإحصائية التالية: النسب المئوية، التكرارات، الانحراف المعياري، اختبار T، وتحليل التباين الاحادي.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة: اشتملت هذه الدراسة على متغيرين مستقلين هما: 1- الخبرة: ولها مستويان (أقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر). 2- الرتبة العلمية: ولها ثلاثة مستويات: (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).

ثانياً: المتغيرات التابعة: وهي الدرجة المعبرة عن درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية وفقاً للمجالات الواردة في الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لقد أضحى الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري خياراً لا يمكن لأي منظمة في العصر الحالي تجاهله، لأن العديد من منظمات الأعمال قد أدركت أن العنصر البشري وراء إنجاز كل هدف سامٍ للمنظمة، فالعنصر البشري: هو العنصر الأكثر أهمية في تحقيق أهداف المنظمة المعاصرة التي تكمن في تحقيق رضا العملاء واكتساب ولائهم، بهدف الاستمرار والتقدم في العمل.

لذا لا بد للمنظمات أن تعمل على جذب واستقطاب أفضل الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف وغايات المنظمة، ويكون من خلال استقطاب الموارد البشرية المتميزة، والحدّ من تسرب هذه الموارد وخسارتها، فمن أهم مسؤوليات الإدارة يتمحور في خلق بيئة عمل منافسة، وإعداد خطة للاحتفاظ بالعاملين فيها، ورفعهم بالأفراد من ذوي الخبرة والكفاءة، من خلال إعداد هيكل تنظيمي واضح ومحدد، ووصف وظيفي مرّن وواضح، وسياسات موارد بشرية، ونظام تقييم فعّال، وثقافة مؤسسية فعّالة، وهيكل رواتب منافس، وميزات وظيفية جاذبة (زويلف، 2003).

لذلك تعتبر عملية استقطاب الموظفين واختيارهم، وتعيينهم، إحدى العمليات الرئيسة التي تعتمد عليها المنظمات من أجل الحصول على مواردها البشرية، بهدف مساعدتها على تحقيق أهدافها، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الوظيفي (Kaur, 2015).

ومن هنا فإن عملية الاستقطاب تتم بمشاركة ركنين أساسيين في نشاطها هما: عارض الوظيفة، وطالب الوظيفة، وكما أن حرص عارض الوظيفة، استقطاب المرشحين الأكفاء والفاعلين من سوق العمل، باستعمال شتى الوسائل المتاحة، فإن حرص طالب الوظيفة؛ مقابل قدراته وكفاءاته، قبول العرض الذي يجد فيه مستقبلاً مهنيّاً واعداً. ويتم البحث عن الموارد البشرية بعد تحديد الاحتياجات إليها، من حيث الأعداد أو النوعية، ومن ثم اختيار الأفراد الأكفاء الذين بمقدورهم تمكين المنظمة من الاستمرار والنجاح في أعمالها ونشاطاتها المختلفة (برقاوي، 2013).

ويعرّف الاستقطاب بأنه: "مجموعة من النشاطات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية في المنظمة بهدف جذب الأفراد الذين يتوفر فيهم الشروط المطلوبة للعمل وحشدتهم لشغل الوظائف في المنظمة من المصادر المختلفة". (Aboul-Ela, 2014).

ويعرفه (Dhamija, 2012) بأنه: "البحث عن الأفراد المؤهلين القادرين على ملء الشواغر المتوفرة في المنظمة واستمالتهم وجذبهم نحوها واختيار الأفضل منهم من مجموعة من البدائل المتوفرة من الموارد البشرية المقدمة لملء شاغر العمل".

أما الصيرفي (2003) فيعرف الاستقطاب بأنه: "نشاطات تقوم بها منظمات الأعمال تبحث من خلالها عن مرشحين لسد الشواغر الوظيفية فيها، والعمل على جذبهم، وذلك من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المرشحين لملء الوظيفة الشاغرة، والذين يتصفون بالجودة المطلوبة، والقدرة على القيام بالوظائف الشاغرة في المنظمة.

ويرى الطائي والفضل والعبادي (2006) أن الاستقطاب الوظيفي: هو ذلك النشاط الذي يقوم به قسم الموارد البشرية في المنظمة، والذي ينطوي على إيجاد أكبر عدد ممكن من المتقدمين المؤهلين ليتم الاختيار الأفضل من بينهم، لشغل الوظيفة الشاغرة داخل المنظمة.

ويعرفه حسن (2009) بأنه: "مجموعة النشاطات التي يقوم بها قسم الموارد البشرية، من أجل إيجاد أكبر عدد ممكن من الموظفين والعاملين المؤهلين، من أجل شغل وظيفة معينة، ومن ثم العمل على الاختيار فيما بينها".

وبما أن الحاجة إلى استقطاب الموارد البشرية مستمرة دائماً، فإن تلبيتها بأقل تكلفة أمر ممكن ومرغوب فيه، وينظر إلى الاستقطاب على أنه: "اكتشاف الأفراد أو القوى العاملة وجذبهم لملء الوظائف الشاغرة الحالية أو المتوقعة أو المستحدثة"، ومنه تشير عملية الاستقطاب إلى مجموعة نشاطات المنظمة الخاصة بالبحث عن وجذب مرشحين لسد الشواغر الوظيفية فيها، وذلك بالعدد والنوعية المطلوبة والمرغوبة، وفي الوقت المناسب. وعليه يمكن تعريف استقطاب الموارد البشرية على أنه: عملية اكتشاف وتحديد وجذب المرشحين من الأفراد المهتمين والقادرين على استلام الوظائف الشاغرة أو المتوقعة، ولكي يكون الاستقطاب فعالاً لا بد من وضع استراتيجيات له، كونه يمثل شكلاً من أشكال المنافسة، فكما تتنافس المنظمات في تطوير الإنتاج وتسويق السلع والخدمات، فإنها تتنافس أيضاً في البحث عن وجذب واستقطاب الأفراد الأكفاء، إضافة إلى أن المنظمة وإدارة الموارد البشرية تواجه العديد من المتغيرات المؤثرة على سياسات استقطاب وجذب الموارد البشرية وتحديد أي من المصادر يمكن التركيز عليها حالياً ومستقبلياً (هاشم، 1989).

ويرى عدوان (2011) أن هناك ثلاث نظريات تحكم سلوك الباحث عن العمل أوردها بالآتي:

أولاً: نظرية العنصر الموضوعي: ووفق هذه النظرية فإن الباحث عن عمل يوازن بين اختياره للعمل في مؤسسة أو أخرى بين ظروف العمل المادية، من رواتب، وتأمينات، وفرص التقدم، والظروف الاجتماعية...

ثانياً: نظرية الاتصال الحرج: ووفقاً لهذه النظرية فإنه ليس لدى الباحثين عن العمل في واقع الأمر فرصة للمقارنة بين ما توفره جهات العمل من مزايا لضيق الوقت المتاح لديهم ولرغبتهم السريعة في تأمين عمل، لذلك فإنهم يقيمون ويقررون العمل في مؤسسة دون أخرى وفقاً لانطباعاتهم من خلال احتكاكهم السريع مع من يتولون شؤون اختيار الموظفين ومن تلك الانطباعات سلوك الشخص المقابل وإجراءات المقابلة وما يلاحظون من تسهيلات وما إلى ذلك من مظاهر سريعة.

ثالثاً: نظرية العنصر الشخصي: تفسر هذه النظرية عملية استقرار رأي الباحث عن عمل حول عمله من جهة معينة على أمور غير موضوعية، وهي حصيلة تفاعل فكر الباحث عن عمل من جهة العمل، وصفاته الذاتية، وبالتالي لا يقرر الأمر على أسس موضوعية.

ومهما كان تفسير قرار الباحث عن العمل، فإن هناك عوامل تحد من قدرة الجهات الباحثة عن عمل على الاختيار الموضوعي للعاملين، ومن هذه العوامل: العوامل السائدة في المجتمع عن الجهة الباحثة عن العمل. وطبيعة الوظيفة المعلن عنها ومدى جاذبيتها. وسياسات المؤسسة في مجال شؤون العاملين، ومن ذلك ما نتيجته من فرص للعاملين للترقية في الوظائف. وكذلك ضغوط نقابات العمال ومدى تدخلها كجهة لا بدّ للجهة طالبة العمل من الاتصال بها، والسياسات الحكومية ومدى تأكيدها على تساوي الفرص أمام الباحثين عن العمل (القرديجي، 2013).

ويرى (Cenzo & Robbins, 1996) عملية الاستقطاب عملية ثنائية بين الفرد والمنظمة، مما يعني بأن الاستقطاب يمثل حلقة وصل بين تخطيط الموارد البشرية وعملية الاختيار. وعلى هذا الأساس فإن عملية الاستقطاب تكتسب أهميتها في المنظمة، إذ إن أدائها الناجح يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف الآتية (الخصاونة، وآخرون، 2017):

1. الاضطلاع بالمسؤولية القانونية والأخلاقية والاجتماعية من خلال اختيار الأنسب من الأفراد المتقدمين للوظيفة.
2. توفير العدد الكافي من العاملين للعمل في المنظمة، الأمر الذي يساهم في تخفيف الأعباء الوظيفية عن العاملين الحاليين وتحقيق الإستقرار الوظيفي لهم.

3. إتاحة الفرصة أمام المنظمة للتوسع في نشاطاتها وأعمالها لزيادة حصتها السوقية أو تحسين مستوى أدائها.
 4. رفد المنظمة بكفاءات إضافية نوعية من العاملين الجدد، وخلق تنوع معرفي في المنظمة.
 5. تساهم في فتح فرص المنافسة بين العاملين الحاليين والعاملين الجدد الذين تم توظيفهم.
 6. دعم سياسة الإحلال الوظيفي للعاملين (Noe, et al, 2000).
 7. إتاحة الفرصة للعاملين القدامى في التفريغ والحصول على إجازة لتحقيق مصالح معينة مثل التفريغ الدراسي، والإستراحة، أو الرعاية الأسرية وغيرها..
 8. تعميم ظاهرة النزاهة للمجتمع، وتجذير ثقافة الاختيار العادل للموارد البشرية المبني على الكفاءة والمعايير الوظيفية لغرس الثقة فيما بينهم وبين المنظمة.
- وتتنوع مصادر استقطاب الموارد البشرية كما يرى عريقات، وجرادات، والعتيبي (2010) من خارج المنظمة على عدة عوامل أهمها: حاجتها لملء بعض الشواغر التي تحتاجها. ويرتبط اختيار المنظمة لمصدر من المصادر على عاملي الحاجة والسوق، إذ تفرض الحاجة إلى موارد بشرية متنوعة المواهب والكفاءات وغير متوفرة داخل المنظمة. واللجوء إلى المصادر الخارجية التي تتمثل في: سوق العمل سواء أكان المحلي أو الدولي، إضافة إلى نوع وأهمية الوظيفة المطلوب شغلها، وسياسة المنظمة، ورأي المدراء، والحاجة إلى التوظيف السريع وغيرها، وأهم مصادر استقطاب الموارد البشرية ما يلي:
- وسائل الإعلام المختلفة: من (راديو، تلفزيون، صحافة، لوحات إعلانية)، أو بعض هذه الوسائل حسب نوع جهة العمل، ودرجة ندرة الكفاءة المطلوبة.
 - وكالات الاستخدام: وقد تكون مؤسسات توظيف حكومية وخاصة، وتتولى مسؤولية التوفيق بين صاحب العمل وطالب العمل. وتستخدم العديد من المؤسسات متعاقدين خارجيين ممثلين في الوكالات لجذب الأفراد ذوي الكفاءة للمواقع الشاغرة، وللعلم فإن الوكالات تكون أكثر فعالية عندما تسعى المؤسسة للحصول على موارد بشرية ذات مهارات متخصصة.
 - الاتصال بالجامعات والمعاهد العلمية العليا، إذ يتم الاتصال بإدارات هذه الجهات والطلب منها التوصية بالخريجين من نوعية معينة، وتوفر هذه الهيئات الفرص للخريجين الجدد بإيجاد الوظائف المناسبة لمؤهلاتهم العلمية، ففي أغلب الجامعات والمعاهد العلمية في الدول المتقدمة يوجد مركز للتعيين. وهذه المراكز تهدف إلى توفير المعلومات حول خريجها لجميع المؤسسات، ولذلك فهي وسيط بين المتخرج والمؤسسات الاقتصادية.

- المؤسسات المهنية: كالتقانات والاتحادات، حيث يتم الاتصال بها وإعلامها بحاجتها إلى عاملين في مجالات عمل هذه المؤسسات، وتكون التقانات المهنية والجمعيات مصادر للباحثين عن العمل، حيث تقدم خدماتها الخاصة كنشر الإعلانات في دورياتها وإقامة برامج تأهيلية لمنسوبيها لغرض مساعدتهم في إيجاد فرص العمل المناسبة لهم وتعريفهم بالمنظمات المختلفة.

أما بلوط (2002)، فيشير إلى أن من بين المصادر الأخرى للاستقطاب، ما يقوم به بعض الأفراد أنفسهم، سواء عبر الاتصالات الشخصية، أو لدى تقديم طلبات ترشيحهم لدى المنظمات، وعادة ما تكون مثل هذه المصادر الخارجية غير مكلفة وغير مرهونة بوقت محدد، وعلى العموم فإن من أبرز الحسّنات الناتجة عن استخدام المنظمات للمصادر الخارجية : استقطاب موارد بشرية جديدة بأفكارها وآرائها وتطلعاتها. الاستخدام الفوري للدم الجديد، وتحصيل وفّر في تكاليف التدريب والتطوير، التي يمكن أن تتطلبها العمالة الداخلية من حين لآخر. والاستفادة من خبرة المنافسين في حال استقطاب بعض مواردهم البشرية. ومرونة استخدام العمالة الخارجية لأهداف موسمية أو مؤقتة.

وتعطي بعض المؤسسات الأولوية في تولي الوظائف المتاحة للعاملين فيها ممن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة، وهو ما يعطي حافزاً للعاملين على تطوير أنفسهم باستمرار، إذ يعلن بشكل واضح عن هذه الشواغر، وداخلياً يمكن للمنظمة أن تستقطب الأفراد المناسبين من المصادر التالية (Farr, 2004): **الترقية:** تلجأ معظم المنظمات إلى سياسة الترقية من الداخل لسد فراغات الشواغر، إذ تمكن هذه السياسة من الانتقال إلى وظائف جديدة أو مراتب أعلى، والترقية مسألة حساسة جداً من وجهة نظر الأفراد، لأن عامل الخيار فيها قد يريح بعض الأفراد، وقد يربك البعض الآخر منهم، خاصة إذا أهملت المعايير الموضوعية والعدالة لعملية الترقية، إلا أن الإدارة الناجحة لا بدّ لها من دعم الترقية التي تركز على المعايير العلمية والعملية، وفي نفس الوقت تبتعد عن الترقية غير العادلة المبنية على الأسس الاستثنائية والمحسوبية الغاشمة والظالمة.

النقل والتحويل: نقل الأفراد وتحويلهم من وظيفة إلى أخرى، ومن قسم إلى آخر، أو من فرع إلى آخر، يهدف إلى سد الفراغات من الداخل، كما أنه يساعد على إيجاد توازن بين الموارد البشرية في المنظمة. **الأفراد السابقون:** استقطاب الأفراد أو الموظفون السابقون، قد يكون مصدراً داخلياً هاماً لسد الوظائف الشاغرة، فالمنظمة التي سبق لها أن جربت أداء ونتائج الراغبين من الأفراد في العودة إلى العمل، قد تجد وفراً واضحاً في استخدام هذا المصدر، كما يمكن الاعتماد على توصيات الموظفين في المؤسسة بترقية أو ترشيح من يروونه مناسباً لشغل الوظائف المطلوبة.

الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات العربية في هذا الميدان:

دراسة داوود (2016) والتي هدفت التعرف إلى أثر فوائد الاستقطاب الإلكتروني المتمثلة (بالكفاءة، والفاعلية، والعدالة) على معدل الدوران الوظيفي بأبعاده المتمثلة (بالرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي)، تم اعتماد عينة عشوائية بلغت (154) فرداً، من العاملين في شركة أمنية للاتصالات، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستقطاب الإلكتروني والتي تمثلت في (الكفاءة، والفاعلية، والعدالة) على معدل الدوران الوظيفي.

وفي دراسة الغزو (2013) والتي هدفت التعرف إلى دور إدارة الجامعات الأردنية في استقطاب أعضاء هيئة التدريس كما يراها القادة الأكاديميون، تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية (البرموك، والعلوم والتكنولوجيا، وجدارا الأهلية، ولريد الأهلية) للعام الدراسي 2013/2012م، والبالغ عددهم (311)، بلغت عين الدراسة: (281) قائداً أكاديمياً، تكونت أداة الدراسة من (41) فقرة، أظهرت نتائج الدراسة: أن درجة التقدير لدور إدارة الجامعات الأردنية في استقطاب أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر القادة أنفسهم، كانت كبيرة، كما أظهرت النتائج: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغيري (المسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية) في جميع المجالات.

وقام القاضي (2012) بدراسة هدفت التعرف إلى أثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أداء الجامعات الخاصة في الأردن. تكونت عينة الدراسة من (88) فرداً، توصلت الدراسة إلى: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أداء العاملين في الجامعات الخاصة في الأردن، كذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية للاستقطاب والتعيين والتدريب والتطوير ومشاركة العاملين على أدائهم في الجامعات الخاصة في الأردن.

كما قام عريقات وآخرون (2010) بدراسة هدفت إلى بيان أهمية العنصر البشري كمكون أساسي من مكونات المنظمة، تعرضت الدراسة لتجربة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، من خلال التعرف على مصادر الاستقطاب التي استخدمها البنك في سبيل تعيين أفضل الموظفين. ومعرفة أثر معايير الاستقطاب التي استخدمها البنك في سبيل تحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي. أشارت النتائج: إلى أنّ من أسباب نجاح البنك في عملية الاستقطاب تتمحور حول أن البنك اعتمد على وكالات التوظيف بالدرجة الأولى، ثم الجامعات. كذلك أشارت النتائج: إلى وجود علاقة وثيقة

ما بين مصادر الاستقطاب المستخدمة في بنك الإسكان، وتحقيق البنك للميزة التنافسية، كما أشارت النتائج: إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين نوعية الموظفين وقدرة البنك على تحقيق الميزة التنافسية.

ومن ابرز الدراسات الأجنبية:

أجرى (Herstad, et al., 2015) دراسة هدفت للكشف عن أثر سياسات التوظيف والاستقطاب على إبداعية الشركة في النرويج. تكونت عينة الدراسة من (14) جامعة، ومؤسسة تعليم عالٍ وشركة، تم اختيارها عشوائياً من الأقاليم الجغرافية المختلفة في النرويج. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام الاستبانة والمقابلة في عملية جمع البيانات. كشفت نتائج الدراسة: أن سياسات التوظيف والاستقطاب التي تستخدمها الشركات والقائمة على التعاون بين الشركة وبين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، تعمل على زيادة مستوى الابتكارية والإبداعية في الشركات النرويجية. كما أشارت النتائج: إلى أن سياسة التوظيف القائمة على استقطاب وتعيين الأفراد ذوي الكفاءة تشكل ميزة تنافسية للشركة.

كما هدفت دراسة (Edralin, 2010) إلى تحديد درجة حفز ممارسات إدارة الموارد البشرية على تحقيق الريادة، بالإضافة إلى بيان أي وظائف إدارة الموارد البشرية هي الأكثر توجيهها لريادة المنظمة، في كبرى الشركات في الفلبين. تكونت عينة الدراسة من (300) موظفاً يعملون في (11) شركة كبرى في الفلبين. وقد توصلت الدراسة إلى: أن الشركات عينة الدراسة، تطبق العديد من ممارسات الموارد البشرية، ترتبط هذه الممارسات بوظائف إدارة الموارد البشرية. وأن كلاً من علاقات العاملين، والتدريب والتطوير، الاستقطاب والاختيار، تساهم بشكل متساوٍ إلى حد ما في تحقيق الريادة لعمل هذه الشركات. كما أجرى (Sheila & Paul. 2009) دراسة استهدفت تعرف تطبيقات وممارسات عملية الاستقطاب والاختيار للموظفين في المؤسسات، وإلى تحديد أفضل الأساليب في عملية الاختيار، وكذلك تحديد دور تلك الأساليب المتبعة في المنظمات على مخرجات العمل. تكونت عينة الدراسة من (35) منظمة أعمال في واشنطن، وخلصت الدراسة إلى أن أكثر الأساليب تطبيقاً في عملية استقطاب الموظفين هي الإعلانات بمختلف أنواعها مقروءة ومسموعة ومرئية، وكذلك العروض المقدمة من خلال شبكة الإنترنت، وأما أكثر الطرق اتباعاً في عملية الاختيار والتعيين، فهو أسلوب المقابلات، وإجراء أنواع متعددة من الاختبارات المتعلقة بطبيعة العمل في الوظيفة مثل: اختبارات المعرفة والقدرات العلمية للمتقدم، وأيضاً اختبار الشخصية والفحوص الطبية.

كما هدفت دراسة (Handy & Cnnan, 2007) إلى التأكيد على أهمية أسلوب المقابلة الشخصية في استقطاب واختيار الموارد البشرية الملائمة للعمل في المنظمات في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، تكونت عينة الدراسة من (15) شركة. وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أهمية دور المقابلة للمنظمة في استقطاب مواردها البشرية واختيارهم، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المنظمات بعملية انتقاء مواردها البشرية.

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة يمكننا القول بأن أهداف الدراسات السابقة قد تعددت تبعاً لطبيعة المشكلة التي تناولتها، أما هذه الدراسة فقد هدفت إلى التعرف على درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة أنفسهم. وفي هذه الدراسة تم اختيار القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية العامة والخاصة، لما لهذه الفئة من خبرة ودراية في مجال الاستقطاب الوظيفي، ومعرفة أثر ذلك على المؤسسات التربوية بشكل خاص.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجدها قد تناولت على سبيل المثال لا الحصر: مستوى ممارسة سياسات التعيين والاستقطاب في الجامعات الحكومية، أثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أداء الجامعات، وأهمية العنصر البشري كمكون أساسي من مكونات المنظمة، الكشف عن أثر سياسات التوظيف على إبداعية الشركة.

ومن هنا تأتي المحاولة في هذه الدراسة لاستكشاف درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية في الوسط والشمال والجنوب، أما الجامعات العامة فهي: (الأردنية، والعلوم والتكنولوجيا، وموتة، والبلقاء التطبيقية (كلية عجلون الجامعية، وكلية الأميرة عالية الجامعية، وكلية الكرك الجامعية)، أما الجامعات الخاصة فهي: (عمّان العربية، وعمّان الأهلية، وجرش الأهلية). من خلال معرفة رأي القادة الأكاديميين في درجة الاستقطاب الوظيفي في جامعاتهم، لأنهم على تماس مباشر، بل ومشاركون في عملية الاستقطاب الوظيفي، لذلك تأتي هذه الدراسة مكملّة للدراسات السابقة وليست تكراراً لها.

التحليل الإحصائي

فيما يلي سيتم عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة أنفسهم ؟

للإجابة عن هذا السؤال: تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة من مجالات أداة الدراسة والأداة ككل، الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن

مجالات أداة الدراسة والأداة ككل مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	حاجات الأفراد وقدراتهم	3.60	0.55	متوسطة
2	2	حاجات الوظائف المؤسسية	3.46	0.64	متوسطة
		الأداة ككل	3.53	0.53	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (3) أن مجال " حاجات الأفراد وقدراتهم " جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.60)، وانحراف معياري (0,55) وبدرجة تقدير متوسطة، وبالمرتبة الثانية جاء مجال "حاجات الوظائف المؤسسية" بوسط حسابي (3.46)، وانحراف معياري (0,64) وبدرجة تقدير متوسطة، وهذا يدل على أن درجة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة أنفسهم جاءت بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن الاستقطاب الوظيفي من وجهة نظر القادة الأكاديميين ما زال دون الطموحات والآمال، وذلك ربما إلى الضائقة المالية التي تمر بها الجامعات الأردنية العامة والخاصة على حد سواء، مما يقف عائقاً أمام استقطاب الكفاءات العلمية من أصحاب الخبرة والمعرفة. وربما إلى المعايير التي تتبعها الجامعات أو بعض منها في عملية الاستقطاب، مثل بلد التخرج، والمحسوبية، ودرجة إتقان اللغة الإنجليزية وغيرها. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الغزو (2013) والتي أشارت إلى أن درجة التقدير لدور إدارة الجامعات الأردنية في استقطاب أعضاء هيئة من وجهة نظر القادة أنفسهم كانت كبيرة.

كما قام الباحثون باستخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات كل مجال من مجالات الأداة بشكل منفرد، وفيما يلي عرض النتائج:

المجال الأول: حاجات الأفراد وقدراتهم:

الجدول رقم (4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن عبارات

مجال حاجات الأفراد وقدراتهم مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	6	يتم استقطاب الأفراد المرشحين حسب مؤهلاتهم العلمية وتوافقها مع الشواغر.	4.21	0.81	مرتفعة
2	7	تجذب الأفراد المرشحين الذين يتمتعون بالدافعية والحماس.	4.13	0.89	مرتفعة
3	10	يتم استقطاب الأفراد بناءً على خبراتهم السابقة.	3.75	0.91	مرتفعة
4	8	يحسن الاستقطاب من تبادل المعرفة لدى الأفراد بشكل أكثر فاعلية.	3.66	0.86	متوسطة
5	9	يتم استقطاب الأفراد ذوي الكفاءات العالية.	3.59	0.92	متوسطة
6	3	يتم اختيار الأفراد المرشحين من مصادر خارجية (مكاتب العمل، وسائل الإعلام، الجامعات والكليات).	3.51	1.03	متوسطة
6	4	ينمي الاستقطاب المواهب والإبداع على المدى الطويل.	3.51	0.99	متوسطة
8	5	يعزز الاستقطاب المبدأ الديمقراطي لدى الأفراد وتساوي الفرص للجميع.	3.33	0.94	متوسطة
9	1	الاستقطاب يحقق متطلبات التنمية المهنية لدى الأفراد.	3.18	1.06	متوسطة
10	2	يتم اختيار الأفراد المرشحين من مصادر داخلية (ترقية، نقل، مخزون المهارات).	3.09	1.14	متوسطة
		مجال حاجات الأفراد وقدراتهم ككل	3.60	0.55	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4) أن العبارة رقم (6) (يتم استقطاب الأفراد المرشحين حسب مؤهلاتهم العلمية وتوافقها مع الشواغر، جاءت بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0,81) ودرجة تقييم مرتفعة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (2) (يتم اختيار الأفراد المرشحين من مصادر داخلية (ترقية، نقل، مخزون المهارات)، بمتوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (1,14) بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحثون وقوع عبارة " يتم استقطاب الأفراد المرشحين حسب مؤهلاتهم العلمية وتوافقها مع الشواغر " في المرتبة الأولى، وبدرجة تقدير مرتفعة، ربما إلى توافق هذه العبارة مع معايير الاستقطاب الوظيفي، والهدف والغاية منه، لأنه في الوضع الطبيعي يتم استقطاب الأفراد حسب مؤهلاتهم وتوافقها مع الشواغر. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة هيرستد (Herstad,2015) التي أشارت إلى أن سياسة التوظيف القائمة على الاستقطاب وتعيين الأفراد ذوي الكفاءة تشكل ميزة تنافسية للشركة. أما وقوع عبارة "يتم اختيار الأفراد المرشحين من مصادر داخلية (ترقية، نقل، مخزون المهارات) في المرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير متوسطة، فربما يعود ذلك إلى ما يشاهده القادة الأكاديميون من نقشي ظاهرة المحسوبية والفتوية والشللية والإقليمية في عملية اختيار أو استقطاب الأفراد في المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات، وربما لعدم وجود مقياس واضح المعالم في عملية الاستقطاب، خاصة وأن لكل جامعة استقلاليتها الخاصة بها، ولرئيس الجامعة ونوابه اليد الطولى، والكلمة الفصل في عملية الاستقطاب. ناهيك عن الجامعات الخاصة، وما لرأس المال من نفوذ في عملية الاستقطاب الوظيفي بما ينسجم مع مصالح المالكين.

المجال الثاني: حاجات الوظائف المؤسسية:

الجدول رقم (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن عبارات

مجال حاجات الوظائف المؤسسية مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	2	يوفر الاستقطاب من المصادر الداخلية من الوقت والجهد والأموال اللازمة للتدريب في المؤسسة.	3.70	1.14	مرتفعة
2	4	يساعد الاستقطاب من المصادر الخارجية على إقامة علاقة تعاونية بين جهات متعددة.	3.69	0.95	مرتفعة

الرتبة	الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
3	3	يوفر الاستقطاب من المصادر الخارجية كفاءات لا تملكها المؤسسة الحالية.	3.64	1.06	متوسطة
4	9	يساعد الاستقطاب المؤسسة على التطوير والتجديد.	3.54	0.97	متوسطة
5	8	يحقق الاستقطاب للمؤسسة إنتاجية أعلى في العمل.	3.50	0.97	متوسطة
6	1	يؤثر الاستقطاب في المؤسسة حاضرا ومستقبلا.	3.49	1.04	متوسطة
7	10	تعتمد المؤسسة في تعيين أفرادها على تخطيط استراتيجي بناءً على احتياجاتها الفعلية.	3.39	0.91	متوسطة
8	7	يتم التعيين في المؤسسة حسب احتياجاتها الفعلية.	3.23	0.93	متوسطة
9	5	يكون الاستقطاب انطباق إيجابي في مجتمع المؤسسة.	3.21	0.85	متوسطة
10	6	يوفر الاستقطاب للمؤسسة مجالا أكثر اتساعا لاختيار الأفراد.	3.19	1.01	متوسطة
		مجال حاجات الوظائف المؤسسية ككل	3.46	0.64	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (5) أن العبارة رقم (2) "يوفر الاستقطاب من المصادر الداخلية من الوقت والجهد والأموال اللازمة للتدريب في المؤسسة" جاءت بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1,14) وبدرجة تقييم مرتفعة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (6) "يوفر الاستقطاب للمؤسسة مجالا أكثر اتساعا لاختيار الأفراد"، بمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (1,01) وبدرجة تقييم متوسطة.

ويعزو الباحثون وقوع العبارة رقم (2) "يوفر الاستقطاب من المصادر الداخلية من الوقت والجهد والأموال اللازمة للتدريب في المؤسسة" في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى قلة الدعم المادي المقدم للجامعات من الدولة، والضائقة المالية التي تعاني منها الجامعات العامة والخاصة على حد سواء، بسبب انخفاض عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، مما دفعها إلى ترشيد النفقات، فلجأت إلى الاستقطاب الداخلي المحدود جداً، فهو أقل كلفة من الاستقطاب الخارجي، وربما إلى ثقة أصحاب القرار (قرار الاستقطاب) بمنتسبي هذه المؤسسات وقدراتهم وخبراتهم التي اكتسبوها خلال سني

العمل والوظيفة، فاقصر الأمر على الاستقطاب الداخلي، وربما لكي تبقى الفائدة المرجوة من الاستقطاب (المادية والمعنوية) ضمن أفراد المؤسسة، لما للجانب النفسي من أثر على جودة الأداء. أما وقوع العبارة رقم (6) ونصها: "يوفر الاستقطاب للمؤسسة مجالا أكثر اتساعا لاختيار الأفراد"، في المرتبة الأخيرة، وبدرجة تقييم متوسطة، ربما لكون الاستقطاب الداخلي هو السائد في المؤسسة، وهنا يكون مجال الاختيار محصورا بأصحاب الدرجة المتقدمة، والأقدم تعيينا، والأكثر خبرة ومعرفة، وربما الأعلى مؤهلا. وربما لعدم إيمان أصحاب القرار بالاستقطاب بشكل عام، لأنهم يرون فيه عملية اغتصاب لحقوقهم، فهم الأولى من غيرهم. وربما لتقنتهم الزائدة بأنفسهم، فلا حاجة للاستقطاب، وربما لنذرة حدوثه، وربما للطريقة المتبعة فيه، وتدخل المحسوبية والشللية والفئوية وغيرها

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة ، الرتبة الأكاديمية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples T - Test) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة، تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، كما تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، الجداول رقم (5-6) توضح ذلك.

الجدول رقم (6) نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T - Test) على

إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجال	عدد سنوات الخبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
المعوقات الإدارية	أقل من 10 سنوات	3.60	0.54	0.13	0.90
	10 سنوات فأكثر	3.59	0.57		
المعوقات التعليمية	أقل من 10 سنوات	3.36	0.68	1.33	0.19
	10 سنوات فأكثر	3.56	0.59		
الأداة ككل	أقل من 10 سنوات	3.48	0.53	0.74	0.46
	10 سنوات فأكثر	3.57	0.53		

يظهر من الجدول رقم (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)، حيث كانت جميع قيم (T) غير دالة إحصائياً.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة ربما إلى إجماع القادة الأكاديميين سواء أصحاب الخبرة الأقل من عشرة سنوات، أو 10 سنوات فأكثر، على موقف واحد موحد من عملية الاستقطاب، فالجميع ينظر من نفس الزاوية، وينطلق من نفس الرؤيا والأهداف. وربما يشير إلى الواقع الفعلي في تلك الجامعات من حيث قلة الدعم المادي والاهتمام بالبحث العلمي وبالدعم المعنوي والاجتماعي، بحيث أصبح ملحوظا للجميع بغض النظر عن خبرتهم. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الغزو (2013) في دراسته، والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير عدد سنوات الخبرة. إلا أن دراسة عريقات (2010) وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين خبرة الموظفين وقدرة البنك على تحقيق الميزة التنافسية. كما أشارت دراسة القاضي (2012) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للاستقطاب والتعيين والتدريب والتطوير ومشاركة العاملين على أداء العاملين في الجامعات الخاصة في الأردن.

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة العلمية	المجال
3.65	0.64	أستاذ مساعد	المعوقات الإدارية
3.56	0.52	أستاذ مشارك	
3.62	0.54	أستاذ	
3.32	0.79	أستاذ مساعد	المعوقات التعليمية
3.40	0.59	أستاذ مشارك	
3.73	0.48	أستاذ	
3.42	0.57	أستاذ مساعد	الأداة ككل
3.51	0.53	أستاذ مشارك	
3.67	0.48	أستاذ	

يظهر من الجدول رقم (7) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم تطبيق

تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة ككل، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، الجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول رقم (8) نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على إجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة والأداة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدالة الإحصائية
المعوقات الإدارية	بين المجموعات	2	0.15	0.48	0.62
	داخل المجموعات	77	0.31		
	المجموع	79			
المعوقات التعليمية	بين المجموعات	2	0.96	2.42	0.10
	داخل المجموعات	77	0.40		
	المجموع	79			
الأداة ككل	بين المجموعات	2	0.28	1.00	0.37
	داخل المجموعات	77	0.28		
	المجموع	79			

يظهر من الجدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية)، حيث كانت جميع قيم (F) غير دالة إحصائياً.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة ربما إلى الشعور المشترك بين القادة الأكاديميين، وبغض النظر عن رتبهم، حول عملية الاستقطاب الوظيفي، فإذا ما تساوت الأهداف والتطلعات لدى الجميع، فقد تختفي الفوارق بينهم، وهذا ما لوحظ على استجابات أفراد عينة الدراسة من القادة الأكاديميين، فكأن أهدافهم ومراميمهم واحدة موحدة، مما أذاب فوارق الخبرة، والرتبة الأكاديمية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الغزو (2013) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير المسمى الوظيفي (الرتبة الأكاديمية).

ملخص النتائج:

- جاءت درجة ممارسة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، من وجهة نظر القادة أنفسهم، بدرجة متوسطة.

- لا يوجد اختلاف في درجة ممارسة الاستقطاب الوظيفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، من وجهة نظر القادة أنفسهم، باختلاف متغيرات (الخبرة، والرتبة الأكاديمية)، حيث كانت جميع القيم أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

- تشجيع ودعم الاستقطاب الوظيفي سواء (الداخلي أو الخارجي) من قبل القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، لما لذلك من فوائد آنية ومستقبلية على الجامعات الأردنية.
- ضرورة العمل على وضع سياسات وإجراءات، من قبل وزارة التعليم العالي من شأنها تعزيز العمل على منهجية الاستقطاب الوظيفي في الجامعات العامة والخاصة، لما له من مساهمة في زيادة الجودة، والكفاءة والفاعلية، لأعضاء الهيئة الأكاديمية، وبالتالي على مخرجات تلك المؤسسة التعليمية والتربوية.
- عقد دورات تدريبية، أو ورش عمل أو ندوات، للقادة الأكاديميين حول مزايا الاستقطاب وانعكاسه على إنتاجية المؤسسة، وأثر ذلك على أداء العاملين.
- ضرورة زيادة دعم الجامعات الأردنية، من قبل الحكومات والجهات الخاصة، (سيما وأنها تعاني من ضائقة مالية)، كي تقوم بكل ما يرفع من سويتها، وخاصة في مجال الاستقطاب الوظيفي.
- إجراء المزيد من الدراسات حول عملية الاستقطاب الوظيفي، ودرجة ممارستها في الجامعات الأردنية، والصعوبات التي تواجهها، وبتحولات أخرى.

المراجع العربية:

- داوود، احمد ابراهيم (2016). اثر فوائد الاستقطاب الالكتروني على معدل الدوران الوظيفي: دراسة حالة في شركة أمنية للاتصالات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- برقاوي، وفاء (2013). إدارة الموارد البشرية: المفهوم والوظائف والاستراتيجيات. ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بلوط، حسن (2002). إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت.
- حجازي، هيثم (2014). المنهجية المتكاملة لإدارة المعرفة في المنظمات، دار الرضوان للنشر، عمان.

حسن، حسن (2009). إستراتيجية توظيف الموارد البشرية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية في قطاع الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الخصاونة، عاكف لطفي..، ابو خضير بسام والعباصرة محمد (2017). ادارة الموارد البشرية، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان، الاردن.

زويلف، أنعام (2003). إدارة الأفراد. دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن. الصيرفي، محمد (2003). إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية. ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطائي، يوسف؛ والفضل، مؤيد؛ والعبادي، هاشم (2006). إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي متكامل. الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عدوان، منير (2011). واقع سياسة الاختيار والتعيين وأثرها على المسار الوظيفي للعاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. عريقات، أحمد..، جرادات، ناصر، والعتيبي محمود.(2010). دور تطبيق معايير الاستقطاب والتعيين في تحقيق الميزة التنافسية: حالة دراسية بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد: العاشر، العدد: الثاني، ص 84 – 63.

الغزو، طه احمد سالم (2013). دور إدارة الجامعات الأردنية في استقطاب أعضاء هيئة التدريس كما يراها القادة الأكاديميون. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مجلد2، العدد37، ص 736 – 774.

القاضي، زياد مفيد(2012). علاقة الممارسات الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية وأداء العاملين وأثرهما على أداء المنظمات- دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة في الأردن" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

القردهجي، محمود.(2013). أثر عمليات نظم إدارة الموارد البشرية في ذكاء المنظمة: دراسة ميدانية في مجموعة الجميح في الدمام بالمنطقة الشرقية- المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الكيلاي، عبد الله، والشريفين، نضال (2007). مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية (أساسياته،مناهجه،تصميمه،أساليبه الإحصائية). الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

المعشر، زياد؛ والهيبي، صلاح الدين حسن (2010). تأثير الاستقطاب والبقاء على الأداء الوظيفي في وظائف الإدارة العليا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ، الأردن.
هاشم، زكي (1989). إدارة الموارد البشرية، مطبعة ذات السلاسل للنشر والتوزيع. الكويت.
المراجع الأجنبية:

- Aboul – Ela.G. (2014). Development Scale to measure the perceived Benefits of E-Recruitment from the viewpoint of the Recruiter. **Journal of Business and Retail management Research**. 9 (1).
- Anna B. Holm (2009). The Effect of E-recruitment on the Recruitment Process. **International Journal of Engineering and Advanced Technology**. 1(2).
- Cenzo D. & Robbins, S. (1996). **Human resources management**. 5th ed., Prentice Hall, New York, USA.
- Dhamija. P. (2012). E-Recruitment: A Roadmap Towards E- Human Resource Management. **International Refereed Research Journal**. 3(2).
- Edralin, D. (2010). Human Resource Management Practices: Drivers for stimulating Corporate Entrepreneurship in Large Companies in the, DLSU Business & Economics Review, 19 (2), 25 – 41.
- Farr, D. (2004). **School principal recruitment and selection in Montana**. A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree, Montana State University, Bozeman, Montana.
- Handy, F and Cnnan, R, (2007). The Role of social Anxiety in Volunteering, Nonprofit M anagement and leadership, University of Pennsylvania, 18(1), 41 – 58.
- Herstad, S., Sandven, T. & Ebersberger, B. (2015). Recruitment, knowledge integration and modes of innovation. **Research Policy**, 44(1), 138-153.
- Kaur, P. (2015). E-recruitment: A concept ant study. **International Journal of Applied Research**; 1(8), P. 78 – 82.
- Noe, A., Raymond., Hallenbeck, R., John., Gerhart, Barry and Wright, M., Patrick (2000). Human Resouese Management, Irwin, McGraw-Hill, New York.
- Robert, Eden Borough (2005). **Assessment methods in Recruitment**, selection page, Loudon and sterling, VA.USA,
- Sheila, M., and Paul, K. (2009). **Bettters Recruitment and Selection**, Development Desertions International Center, Washington Pike, USA.

دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الاقتصادية
**The role of administrative corrupt in combat the administrative
corruption in the Algerian economic enterprise**

أ. بوشلاغم حنان، جامعة جيجل، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/09/ 12)، تاريخ التقييم: (2017/10/ 14)، تاريخ القبول: (2017/10 /16)

Abstrac

Since the last year, the subject of business ethics gets great attention for many reasons. On the top of those reasons comes the loss of moral valves as well as the conditions that management puts for away from a transparent oral environment. The administrative corruption is one of the major issues that should have a remedy.

Corruption is considered as one of the stubborn pests threatens both developed and developing countries, where this phenomenon has become a threat to sustainable development programs planned by governments. From this point been touched the most important mechanisms and actions taken by Algeria to combat this phenomenon.

Key words: administrative corrupt, Corruption, Business ethics, the economic enterprise.

ملخص:

بالنظر للاهتمام المتزايد الذي ناله موضوع أخلاقيات الأعمال في السنوات الأخيرة نتيجة لأسباب عديدة، يقع في مقدمتها تزايد الفضائح الأخلاقية والمعايير التي تعتمدها إدارة الأعمال بعيدا عن إطار أخلاقي شفاف، وعليه إن الفساد الإداري من بين المشاكل الرئيسية التي من الضروري معالجتها.

وتعتبر ظاهرة الفساد إحدى الآفات المستعصية التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والتي تؤثر سلباً على برامج التنمية التي المسطرة من طرف الحكومات. ومن المنطلق تم التطرق إلى الآليات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لمكافحة هذه الظاهر.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الأعمال-الفساد- الفساد الإداري-المؤسسة الاقتصادية.

مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة قديمة عرفت البشرية على مر الأزمنة، وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة ومحرك للثورات والانقلابات قديما وحديثا، وتزايد الاهتمام بهذه المشكلة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وها هي الثورات التي يعرفها العالم العربي أو ما يسمى "بالربيع العربي" ترفع من مكافحة الفساد شعارا لها". وهي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمنية ولا بالحدود المكانية، حيث وجودها لا يقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى، فلا يوجد على وجه البسيطة ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو من الفساد و المفسدين، فهو منقشي في الدول المتقدمة والدول النامية، وإن كان استشرأه في هذه الأخيرة أكثر وتأثيره أخطر. كونه يصيب الإدارة بالشلل، والفساد الإداري هو أخطر أنواع الفساد على الإطلاق قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها. (حاجة، 2013/2012، ص. 07)

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن ترتيب الجزائر من بين الدول الأكثر فسادا في بيئة الفساد يعكس وجود أوضاع سياسية، واقتصادية واجتماعية ثقافية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد، وهذا العائق يقف أمام تحقيق أي مشروع للإصلاح. فحسب ترتيب مؤشرات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2009، فإن الجزائر وبالرغم من الإجراءات الصارمة المتخذة بخصوص محاربة الفساد وردعه، صنفها التقرير في المرتبة 111 ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، ويربط جل المحللين الأوضاع المزرية، بإرث تاريخي ناجم عن 41 غرار العراق والسودان، 42 السيطرة الاستعمارية الطويلة والمتميزة وبظروف بناء الدولة بعد الاستقلال. (وارث، جانفي 2013، ص. 97)

وبالرغم من ظهور مؤشرات تنبئ عن تقلص مساحة الفساد الإداري في الجزائر، كوجود الترسانة التشريعية والتنظيمية الضخمة الموجهة لمكافحة هذه الظاهرة، وكذا إنشاء الهيئات والأجهزة المختصة في الوقاية منه ومكافحته، إلا أن المشكلة تبقى قائمة، فهناك فجوة كبيرة بين النظري والتطبيقي، فلا تزال وسائل الإعلام المختلفة و الهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد على غرار منظمة الشفافية الدولية تعتبر الجزائر من أكثر الدول فسادا وتضعها في ذيل الترتيب في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى الهيئات القضائية والتأديبية والتي تبقى تطلعا باستمرار بأنباء عن تزايد قضايا الفساد الإداري في الجزائر. (حاجة، 2013/2012، ص. 10)

وعليه أصبحت "أخلاقيات العمل" تشكل جزءا رئيسيا من صناعة النمو في الشركات، عقب ذلك القدر الهائل من الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها الشركات على مستوى العالم وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل أكثر رُفقا، وضرورة تحديد علاقاتها بالعاملين والعملاء والشركات والجمهور، فضلا عن مراجعة المفاهيم الخاصة بأهداف الشركات، ويعكس النمو بأهمية أخلاقيات الأعمال تحولا حاسما في الرأي العام بشأن المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات والشركات. فقد كان من المتوقع أن

تحقق الشركات أرباحاً للمساهمين من خلال إنتاج السلع والخدمات بأسعار تنافسية وفقاً للقوانين واللوائح السائدة في المجتمع التي تزاوّل فيه الشركات والمؤسسات أدشطتها. وحرّياً بالشركات في هذه الأيام أن تتولى المسؤولية الأخلاقية عن العديد من القضايا، التي تشمل البيئة، والجنس، والعرق، والمنتجات، ومعايير السلامة والصحة في بيئة العمل. (Paine, L.S (2003), pp 6-21)

ومن العرض السابق يتضح أن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات، ومن أبرزها عدم توفر المناخ الملائم في ضوء الفساد السائد حيث يسمح بإضعاف إبداع العاملين وإنتاجيتهم، لذا فالتعرف على أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية أحد الخطوات المهمة في علاج بعض المشكلات التي تواجه المؤسسات وبالتالي النهوض بمستوى أدائها، لتكون أكثر قدرة على المنافسة، خاصة في ظل الاتجاه إلى التحول التدريجي نحو العالمية. وعليه ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

مادور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الاقتصادية ؟

أولاً: المفاهيم الأساسية:

1. مفهوم الفساد الإداري:

-الفساد في اللغة:

قال ابن منظور في لسان العرب:الفساد نقيض الصلاح، فسد، يفسد، يفسد، فساداً فسودا فهو وتفسد القوم:تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى،فأسد وفسيداستعصى عليه،والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة . لكذا أي فيه فساد. (بن منظور، دس، ص،3412)

أما في اللغة الانجليزية فله دلالات واستعمالات متعددة أيضاً، حيث اشتق مصطلح الفساد من الفعل اللاتيني Rumpere (Corruption) والذي يعني كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالباً ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي. (عبدو ، 2008، ص. 18)

وتعد الرشوةBribery من أكثر المعاني تعبيراً عن مصطلح الفساد في اللغة الانجليزية وتكاد تكون مرادفاً لها، كما يقصد بالفساد:السبب في التغيير من الصالح إلى السيئ from good to BadCause to change. كما تعني أيضاً:غياب النزاهة أو الأذى أو سوء ويعبر كذلك عن حالة التعفن وذلك من خلال انتشار مظاهر السلب والابتزاز،والتحلل والتفسخ التي يعيشها المجتمع. (عبد الرزاق، الشيخ داود، 2003 ص. 19)

معنى الفساد في القرآن الكريم تكرر لفظ الفساد بهيئات،ومشتقاته في القرآن الكريم خمسين مرة موزعة على فأما الفعل فذكر في ثمانية عشر موضعاً، والمصدر واسم الفاعل،الفعل وتصريفاته

واسم الفاعل مفردا كان أو على صيغة الجمع في واحد وعشرين موضعاً، فذك في أحد عشر موضعاً. (التراجمي، 2003، ص. 3)

ولقد ورد أكثر ألفاظ الفساد في القرآن الكريم متعلقاً بذكر الموضع وهو الأرض. قال الله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفاً وطمعاً إن رحمت الله قريب من المحسنين". (سورة الأعراف الآية 56).

وأحياناً ترد ألفاظ الفساد ومشتقاته مطلقة غير مقيدة قال الله تعالى: "الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذاباً فوق العذاب بما كانوا يفسدون". (سورة النحل الآية 88). (جميل قصاص، 2003، ص. 08)

في مقابل ذلك نجد موسوعة العلوم الاجتماعية قد عرفت الفساد هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة. (فرج، 2010، ص. 101)

فالفساد المقصود في الإدارة هو الفساد المخطط والمدير له سلفاً عن معرفة ودراية كالسرقة إصدار القرارات الزائفة والاختلاس والرشوة والتلاعب بالأرقام والحسابات... إلخ. أما الفساد غير المقصود فينتج عن موظف مسؤول أو غير مسؤول عديم الكفاءة لا يتقن عمله ولا يفهمه غير مؤهل وغير قدير، أو لا يحسن القيادة وتولي المهام يستفرد بالرأي فتصدر عنه ودون سوء قصد أحياناً قرارات خاطئة تسيء للدولة ومؤسساتها وللمجتمع بكافة أطرافه، وتعود بآثار سلبية تتعدد وتتنوع مضارها ومفاسدها. (فرج، 2010، ص. 102)

وبناء عما سبق يتضح مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

2. أخلاقيات الأعمال:

يشير مصطلح الأخلاق إلى المعايير أو المبادئ في السلوك الإنساني والتي تستخدم للحكم أو السيطرة على سلوك الأفراد أو المجموعات البشرية". (البكري، 2009، ص. 136)

أخلاقيات العمل هي الإطار الشامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شيء ما، وتوضح ما هو مقبول أو صحيح وما هو مرفوض أو خاطئ بشكل نسبي في ضوء المعايير السائدة في المجتمع بحكم العرف والقانون، والذي تلعب فيه الثقافة المنظمة والقيم وأنظمة المنظمة وأصحاب المصالح دوراً أساسياً في تحديده، ونفس الأمر ينطوي على مفهوم المسؤوليات الأخلاقية والتميزة.

فالمسؤوليات الأخلاقية تشمل سلوكا متوقعا يتجاوز الالتزامات القانونية والمسؤوليات المتميزة تشمل سلوكيات محددة سابقة للفعل لحماية رفاهية المكونات الرئيسية، فإدراك المسؤولية الأخلاقية والمتميزة للأعمال ليس لديها التزامات بيئية وقانونية ، فالأعمال ليست مسؤولية فقط عن مالكيها ولكن عن موظفيها وزبائنهم والمجتمع بشكل عام ، إضافة إلى مجاميع أخرى ونتيجة لذلك فإن زيادة الأرباح يجب أن تكون الهدف الوحيد للأعمال ويجب أن تسود القناعة بأن الأموال المحولة إلى أفعال اجتماعية في المدى القصير سينتج عنها تحسينات في المجتمع تجعل من السهل بقاء الأعمال والتمتع بأرباح طويلة الأمد. (معراج ، 2005، ص.7)

أما حسب منظور الأخلاق الموقفية فإن أخلاقيات الأعمال تشير إلى: " تغيير السلوك الأخلاقي في حدود الموقف الواحد والحالة الواحدة، وعلى هذا الأساس فإن الفرد يمكن أن يكون جيدا في حالة وسيئا في أخرى. (ليازوري، 2009 ، ص. 432)

ويعد مفهوم أخلاقيات الأعمال من المفاهيم القديمة والتي حث عليها الدين الإسلامي الحنيف ، كما يسهم التاريخ والتقاليد والأعراف والثقافة القومية والوطنية والتكوين القبلي والعائلي وظهور الجماعات المرجعية، والقادة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وتطورها والخبرة العلمية والعملية للمجتمع ، في تشكيل أخلاقيات الأعمال في أي مجتمع من المجتمعات. (معراج، 2005، ص. 6)

2. مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها: اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى. (عدون، 1998 ص. 10)

والمؤسسة الاقتصادية هي اللجنة الأولى في النشاط الاقتصادي ونواته في المجتمع، وكما يمكن وصفها بأنها نظام معلوماتي يعتمد على توثيق التدفقات المالية التي تشهدها المؤسسة بشكل يومي ودائم، وذلك لضمان سير عملياتها بأكمل وجه، وكما يعتمد على الدقة في معالجة المعلومات المحاسبية ومراقبتها ومراجعتها. (<http://mawdoo3.com>)

كما تعرف أنها: مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع. (طرطار، 1999، ص. 15)

ثانيا: أثار الفساد الإداري في بيئات العمل:

يعد الفساد الإداري من الأمراض الخطيرة التي تصيب المجتمعات وتعاني منها الشعوب منذ القدم، غالباً ما يتم فسح المجال أمام هذه الظاهرة السلبية من خلال الجهاز الإداري الحكومي في الدولة وقد تهدد هذه الظاهرة استقرار الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع برمته، وقد تصعد حدة الخطورة حينها داخل هرم المؤسسة بالكامل وبالتالي تكون نتائجها سلبية وعلى المدى البعيد. وسنحاول في الموضوع معرفة تأثير الفساد الإداري على الإبداع التنظيمي بالشكل التالي:

إن بروز ظاهرة الفساد الإداري داخل مؤسسات تؤدي إلى الإساءة بسمعة النظام السياسي للبلد، كما تتسبب في خلق حالة من التوتر والشرخ في العلاقات بينها وبين المجتمع خاصة أثناء استغلال المسؤولين فرصة استخدام موقعهم الوظيفي من أجل الحصول على مكاسب شخصية والاستيلاء على المال العام بطرق غير قانونية ثم فرض قيود جائرة على بقية أفراد المجتمع أثناء المطالبة بحقوقهم المشروعة...

حيث أن حيث أن أحد مسببات الفساد الإداري هو قتل الرئيس للإبداع لدى المرؤوسين خوفاً من ارقبهم وخوفاً على منصبه من الضياع، فيمن للمدير الناجح أن يستخدم أسلوب إدارة الإبداع وعدم كبت المواهب داخل الموظفين وإدارتها على الوجه الأكمل بما يخدم مصلحة العمل وليس كبتها لخدمة المصالح الذاتية.

عندما تبدأ ظاهرة الفساد الإداري بالتفشي داخل المؤسسة بجميع أنواعه خدمائية أو اقتصادية، تعتبر ذلك من الجرائم التي ترتكب بحق المجتمعات المتحضرة لكون هذه الظاهرة تحتسب في إعداد المحرمات التي تعاني منها الشعوب، سواء كانت مفتعلة من قبل الجهات أو الأشخاص المسؤولة لتلك المؤسسات، لكن السبب يعود إلى ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها بالإضافة إلى عدم التزام المسؤولين بالتعليمات والقوانين التي تكافح الفساد، حينها لابد أن تكون لهذه الظاهرة نهاية، وأن يكون للمجتمع كلمة حرة في المطالبة باتخاذ القرار اللازم لإجراء عملية استئصال

ضروري لجذور تلك الظاهرة المتهاكة. (<http://kharbashat.darbalkalam.com>)

حيث أن انتشار ظاهرة الفساد الإداري في مختلف القطاعات للاقتصاد الوطن، أدى إلى آثار كبيرة تعم جميع مجالات المجتمع، الأمر الذي ترتب، عليه خسائر جمة إذا لم تم الاستعداد له مسبقاً ويمكن أن نستشف الآثار الناتجة عن انتشار الفساد الإداري في بيئات العمل منها :

1. فقدان الثقة بالعاملين وزيادة البيروقراطية: إن انتشار الفساد الإداري بالمنظمة أدى إلى فقدان ثقة الإدارة العليا بالعاملين في الإدارات الوسطى والدنيا في المنظمة، وهذا أدى إلى تركيز الصالحات وعدم تفويضها مما أدى إلى كثرة التعقيدات والإجراءات الروتينية البطيئة، وجهل المواطنين بالإجراءات المطلوبة، والغموض فـ بعض اللوائح، مما يتيح للعاملين حرية التفسير والتلاعب. الأمر الذي فسح المجال للبعض من وضع عراقيل إدارية بهدف الحصول على منافع منظمة شخصية إضافية من المواطنين المتعاملين مع المنظمة.

2. سوء توزيع العاملين: في ظل انتشار الفساد الإداري وبأشكاله المختلفة، صعب على المشرفين تحقيق توزيع عادل لليد العاملة في المنظمة كل حسب مؤهلاته وشروط ووصف الوظيفة المطلوبة. حثّ تم الضغط على المشرفين بكل الأساليب المشروعة - وغير المشروعة - من أجل توزّعهم على الوظائف والعمال التي لها اتصال مباشر مع المواطنين بهدف الحصول على مكاسب خاصة. (علوان، 2007، ص. 63)

3. فقدان العدالة التنظيمية: أدى انتشار مظاهر الفساد الإداري إلى فقدان العدالة التنظيمية بين الأفراد العاملين في كثير من مجالات، منها فقدان الترقية أو التدريب التدرّب أو المكافآت المالية أو غيرها داخل المنظمة.

4. إذا انتشر الفساد وأصبح متعارفاً عليه في المجتمع، فإنّ معظم القرارات الإدارية تصبح قرارات غير رشيدة، إضافة إلى سوء استخدام الموارد المتوفرة وعدم القدرة منظمة على تحدّد أولويات العمل في المنظمة.

5. إذا عا الفساد الإداري معظم أجهزة الإدارة العامة، فقد ينتقل إلى طبقات المجتمع الأخرى مما أدى إلى انحلال الأخلاق وظهور اللامبالاة وزيادة المشاكل الاجتماعية والاستهتار بالمصالح العامة ويرمز الدولة. (علوان، 2007، ص. 64)

ثالثاً: تجارب العالمية في محاربة الفساد الإداري:

تتكامل جهود المؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الدولية لمكافحة حالات الفساد الإداري خاصة، وبعد أن أصبح الفساد الإداري ظاهرة دولية متعددة الأبعاد، يجب أن تكون الجهود الوطنية لمكافحة الفساد جهود فعالة تتم من خلال أساليب وآليات متعددة وتشمل أبعاداً كثيرة كالجانب الاقتصادي متمثلاً في مستويات الأجور الجيدة والقضاء على البطالة وتحسين مستويات المعيشة، كذلك الجانب الاجتماعي والثقافي من خلال البناء السليم للنظام القيمي ومحاربة الأعراف والتقاليد الفاسدة أو التي يمكن أن تمثل مدخلاً لممارسة فساد إداري، ثم أن هذه الأبعاد تستكمل بالبعد المؤسسي المتمثل في تقوية مؤسسة القضاء والمحاكم وتطوير أجهزة الرقابة والمساءلة وتعزيز دور الإعلام والرقابة الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية التي يمكن أن تساهم بجهود في مكافحة الفساد الإداري يمكن أن تشمل:

1. تجارب الجزائر في مكافحة الفساد: أن أي استراتيجية تعتمد سياسات إصلاحية على جميع المستويات لذا فانه يلزم أن تترجم هذه الإرادة و الإصلاحات في صورة نصوص تشريعية واضحة لمكافحة ظاهرة الفساد تشمل تجريم لمظاهر مختلفة الفساد و في الجزائر فقد عمد المشروع في جميع القوانين إلى وضع الأطر و الحدود ليلزم بها كل ممارس للمسؤولية و ليحمي كذلك من تمارس عليه و ذلك ضماناً لسيادة القانون، وضبط المسؤولية بشكل جيد قصد تجنب الانحرافات السلوكية التي

تسيء للإدارة و الموظف على حد سواء. وفيما يلي نبرز أهم الجهود الجزائر التي حرصت على المراجعة الدورية و إصدار النصوص التشريعية:

1- الدستور:

المادة 14: تقوم الدولة على مبادئ التنظيم و العدالة الاجتماعية.

المادة 21: لا يمكن أن تكون الوظائف في مؤسسات الدولة مصدرا للثورة و لا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة.

المادة 23: عدم تحيز الإدارة يضمّنه القانون.

المادة 29: كل المواطنين سواسية أمام القانون و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

المادة 31: تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان أو تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.

المادة 51: يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

2- **قانون الإجراءات المدنية:** نجد أن هذا القانون يحدد في مادتيه 427 و 428 صيغة اليمين القانونية التي يتعين أن يؤديها القضاة وكتّبه المحاكم والمحامون والخبراء وأغلب هذه النصوص تلزم الأعوان المذكورين بأن يستفيدوا بواجب النزاهة و الأمانة في أداء مهامهم وأدائهم لليمين عبارة عن تعهد بينهم و بين البارئ عن وصل للتنفيذ بذلك و هو عبارة عن عهد معنوي.

3- **قانون العقوبات:** رغم إلغاء معظم النصوص المتعلقة بجرائم الفساد واستحداثها في قانون جديد إلا أنه يحتوي بعض الأحكام العامة المتعلقة بالوقاية من الفساد و مكافحته.

4- **قانون التصريح بالامتلاكات:** الأمر 04/97 المؤرخ في 11 جانفي 1997 و المتضمن التصريح بالامتلاكات و الذي يعد من أهم الوسائل القانونية التي تحمي المال العام و كرامة أعوان الدولة، والفرض منه قلب عبئ الإثبات من ممثلي الحق العام إلى المتهم، بحيث يعني على هذا الأمر أن يبرر مصدر موارده الجديدة و لن يأتي ذلك إلا إذا كانت التصريحات جدية و صادقة و خاضعة للرقابة و التدقيق وأن يتم تجنبها ومراجعتها دوريا.

5- القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته: لقد عرفت الجزائر إرادة سياسية تجسدت من خلال ورشات الإصلاح التي شرع فيها وكذلك من خلال الإجراءات التي اتخذت على المستوى التشريعي و المؤسساتي و القضائي والرامية في مجملها إلى تعذيب الحياة العمومية و إضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العامة.

وباعتبار أن الفساد ليس ظاهرة محلية وإن آثاره تمتد إلى خارج الحدود فإن الجزائر وبنفس العزم ضمت جهودها إلى المجتمع الدولي و كثفت مساعيها لأجل وضع أداة دولية فعالة تسمح بمواجهة هذه الجريمة وفق خطة شاملة و متعددة الجوانب، وقد أثمرت هذه الجهود بتبني الأمم المتحدة بقرارها رقم 4/58 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي كانت الجزائر من أولى الدول التي صادقت عليها و في هذا السياق جاء لقانون المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الذي يرمي من جهة إلى دعم التدابير التي اتخذت داخليا في هذا المجال و من جهة أخرى إلى إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المنظومة التشريعية الوطنية.

إن هذا القانون يعتبر بمثابة إطار مرجعي لمكافحة الفساد و محاربه و بناء على تقييم نقدي للنصوص السارية المفعول و كذلك للتجارب الوطنية السابقة في هذا المجال فلم تقتصر أحكامه على التجريم و العقاب بل تضمن قواعد تتعلق بالوقاية من الفساد و كشف مرتكبيه كما نص على آليات لتفعيل التعاون القضائي الدولي، ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته أبوابه إلى ما يلي:

- **بالنسبة للأحكام العامة:** فإنها حددت الأهداف المتوخاة من وضع هذا القانون، وبيّنت المصطلحات المستعملة فيه والتي تتفق في مجملها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- **بالنسبة للتدابير الوقائية:** نص هذا القانون على جملة من القواعد التي يتعين على الإدارة العمومية و مستخدميها مراعاتها لضمان النزاهة و الشفافية في تسيير الشؤون العامة وفي العلاقات التي تربط إلهيات العمومية بالمواطنين، ولم تقتصر القواعد الوقائية على القطاع العام و ممثلي الدولة بل تعدت ذلك إلى القطاع الخاص باعتباره شريكا أساسيا للسلطات العمومية في شتى مجالات الحياة.

- **الهيئة الوطنية المكلفة بمنع الفساد و مكافحته :**

تم إنشاء هيئة متخصصة تتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الفساد، وتتميز هذه الهيئة التي توضع لدى رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة سواء في مجال الوقاية من خلال دورها التوجيهي والتحسيسي أو في مجال محاربة الفساد من خلال استغلال المعلومات التي قد تؤدي إلى كشف الجرائم وإيقاف مرتكبيها. ولهذا الغرض نص القانون على القنوات التي تمد الهيئة المختصة بالمعلومات والوثائق المفيدة كما حدد أيضا علاقتها بالسلطة القضائية و قد تمت الإحالة على التنظيم فيما يخص تنظيم الهيئة و كيفية سيرها.

- **التجريم و العقوبات:**

للإحاطة بالفساد بمختلف صوره فإن هذا القانون لم يكتف بتجريم الرشوة بمفهومها الضيق بل شمل مختلف الجرائم المماثلة سواء تعلق الأمر بتلك المنصوص عليها في قانون العقوبات كالاختلاس و استغلال النفوذ و الرشوة في الصفقات العمومية و الغدر، أو الجرائم الجديدة الواردة في اتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الفساد مثل رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المنظمات الدولية العمومية و إساءة استغلال الوظيفة و الإثراء غير المشروع.

هذا القانون نص أيضا على تجريم بعض الأفعال التي قد تؤثر على السلوك المهني للموظف مثل حالات تعارض المصالح أو تلقي الهدايا، وأيضا تجريم التصريح الكاذب بالامتلاكات و كذلك العمليات الخفية الرامية إلى تمويل الأحزاب السياسية إضافة إلى ما سبق فإنه تقرر أيضا حماية الشهود و الخبراء و المبلغين و الضحايا إلى جانب تجريم عرقلة السير الحسن للعدالة.

إلى جانب الأحكام الجزائية المذكورة سابقا فإن هذا القانون نص أيضا على قواعد خاصة بالإعفاء والتخفيف من العقاب و بالمصادرة و التقادم و الغاية من ذلك تشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد من جهة وتحقيق أقصى اثر ردعي للنص القانوني من جهة أخرى.

(<http://www.startimes.com>)

2. تجارب العربية: حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود فيما يتعلق بمكافحة الفساد الإداري، يمكن إيجازها فيما يلي :

- انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب في سنة 1987 -
- انعقاد مؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة سنة 1999 وخصصت حلقة كاملة من هذا المؤتمر لموضوع الفساد ثم تلاه مؤتمر في بيروت سنة 2002 -
- انعقاد بعض المؤتمرات في الجامعة العربية -وثيقة الإسكندرية 2004 والتي بلورت رؤية عربية أصيلة حول قضايا الإصلاح وأولويات، تضمنت عدة محاور للإصلاح.
- وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح التي تبنتها القمة العربية في تونس 2004.

3. تجارب الدولية: قطعت الجهود الدولية شوطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد وتطوير الهيئات والمؤسسات المعنية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله وكذلك تطوير الآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مجال اجتثاث الفساد، ويمكن أن نشير هنا إلى أن الدول المختلفة يمكن أن تستعين بالمنظمات الدولية مباشرة أو تستفيد من خبرات في مكافحة الفساد الإداري. ومن أهم المنظمات الدولية المعنية 21 إذا الأمر نذكر منها:

- **الأمم المتحدة:** حيث تبنت الجمعية العامة في ديسمبر 1996 قراراتين خاصتين بالفساد ومكافحته على الصعيد العالمي حيث أن البنك الدولي يجسد في إستراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد أربع محاور أساسية:

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك.
- تقديم العون للدول النامية التي تعترف بمكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري وفق ظروف وبيانات هذه الدول.
- يعتبر البنك جهود الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة.

- يقدم البنك عونا للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري. (بن تركي، ماي 2012، ص. 11، 12)

رابعا: دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد الإداري في بيئات العمل الجزائرية:

يأتي الفساد في الإدارة نتيجة التسبب والإهمال واللامبالاة والمغالطة في المفاهيم والانحدار في السلوك الإنساني وغياب الوازع الديني، فتحدث عملية فوضوية تقود إلى التوجه عمل بها وخطط تستهدف، فينجم عن ذلك نشوء على غير هدى، دون ضوابط تحكم وأسس ي بيئة مناسبة لولادة المرض الذي هو الفساد. والقضاء على هذه الظاهرة إن ترعرت يصبح مطلباً حثيثاً وملحاً، من أولويات المطالب لأن هذا الداء ينتقل ويتفشى بسرعة كبيرة، خصوصاً في عصرنا الحالي عصر الماديات الذي يوفر متطلباته من انحلال خلقي وضياح في القيم وتوسع في الرغبات والشهوات، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التواكل والإهمال والتأجيل واللامبالاة بين غالبية العاملين ممن لم يخطرأ في اللعبة، ولا يستطيعون مقاومتها أو لا يملكون السلطة اللازمة لمنعها مما يزيد من انتشار مظاهر البيروقراطية والروتين وقتل الروح الإبداعية للعاملين في المؤسسات، والتي لها علاقة متبادلة مع الإفساد والفساد، التي تعرقل مسيرة الإصلاح الإداري والتطوير وتؤخرها، وتزيد من تصاعد المحسوبية والولاء الشخصي بدلاً عن الولاء للمؤسسة والمجتمع.

ولعلاج هذا الداء واستئصاله من المؤسسات الجزائرية لبد من وضع الخطط والمناهج المدروسة جيداً التي تعتمد على أسس ومعايير وثوابت ونظريات علمية وضعت من خلال التجارب الإنسانية والخبرات لأفراد ومؤسسات ودول حاربت هذا الداء ونجحت فيه ، ويجب أن لا يكون التغيير جذرياً بل تدريجياً حتى يسهل تمكينه واستيعابه و التعامل معه وتوضع آليات لتطبيق هذه الخطط والبرامج من حيث الزمان والمكان وتقسم إلى خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة حتى تتراتب فيحصل التغيير إحكامها للتقويم وتعديل المسارات في حال الخروج والانحراف بالتوافق فيما بينها وفرض الرقابة عنها . فإصلاح الفساد الإداري حسب وجهة نظري يجب أن ترسم له ثلاثة خطوط متوازية وهي:

- خطة النوعية والتعبئة العامة (بناء الإنسان).

- خطة إعادة وتقييم القوانين والتشريعات واللوائح الإدارية.

-خطة التشريف والتكليف (الخطة الجراحية). (فرج، 2010، ص. 167)

وبناء لاستطلاع الذي قمنا بيه لعينة من المؤسسات الجزائرية تم ملاحظة سيادة المحسوبية والجهورية الرشوة في المؤسسات لذا فوضع إستراتيجية مكافحة الفساد من أجل خلق الإبداع داخل مؤسسات العمل تعد رؤية ورسالة تستمد جذورها من التأمل والمنطق وتستند إلى علم الإدارة ومكافحة الجريمة مزوج بالتجارب العالمية، فهي عبارة عن لائحة توضح خارطة الطريق الذي يُتَّبع، ودور الأفراد والمؤسسات للمساهمة في حماية المجتمع ومكافحة ظواهر الفساد ومنع وقوعها. ومن بينها:

- القضاء على المحسوبية والجهورية والقبلية واستبدال هذه المصطلحات بحب الوطن والمساواة من مبدأ الانتماء للوطن الواحد وعلى أساس الكفاءة.
- التخطيط السليم وإعادة النظر في بعض الهياكل الإدارية وبعض الوظائف الرقابية، صلاح مؤسسات الرقابة لعدم صلاحيتها وعدم ثبوت جدارتها في المحاسبة والرقابة العامة ومنحها الاستقلالية من التبعية وتطعيمها بعناصر صالحة لتأدية المهام.
- إعادة النظر ودراسة وضع مؤسسات الدولة الكبرى من حيث المبنى والمكان ومحاولة تجنبه للأماكن المزدحمة وخلق جو ملائم للعمل من حيث الظروف البيئية والمكاني.
- إعطاء المرأة حقها في ممارسة الأعمال والاختصاصات وتولي الوظائف المناسبة ونزع النظرة الفوقية للرجل.
- تنمية وبناء الوعي العام لدى أفراد المجتمع عامة والأفراد العاملين في الجهاز الإداري خاصة ضد ممارسات الفساد الإداري.
- يتطلب تنفيذ ذلك وضع خطة إعلامية وتنقيفية شاملة وهادفة وفي ضوء تشخيصات ميدانية لأسباب حالات الفساد الإداري.
- إيجاد تشريعات قضائية خاصة تعالج مختلف ظواهر الفساد الإداري وبما يعزز الآليات الخاصة بضبطها وتنفيذ الروادع والعقوبات المتعلقة بها وبتشديد العقوبة وتطبيقها، بشكل حاسم على المستويات كافة التي يمكن أن ندان بممارسات يشوبها الانحراف والفساد.
- الحالات التي يثبت فيها عدم فعالية الآليات القانونية أو الوسائل العلاجية لاي سبب كان من الاسباب (سرور، 8 - 10 سبتمبر 2005، ص ص. 292 - 295).
- غرس القيم الأخلاقية الإيجابية داخل المنظمات العامة، من خلال توفير المناخ التنظيم الذي يدعم السلوك الأخلاقي، فالموظف يعمل في منظمة لها قَمتها وأخلاقيها ومعايير سلوكها، وما لم تكن تلك القيم والأخلاق ومعايير السلوك مشجعة ومؤدية للسلوك الأخلاقي، فإن أية جهود لتنمية أخلاقيات العاملين ستكون قليلة الفئـة .
- إن غياب ولاء الموظف للمؤسسة التي يعمل بها تعد من بين الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري، فإن تقليل الفساد يتطلب ضرورة الاهتمام بتنمية العلاقات الإنسانية للعاملين في المنظمات العامة.

*وعليه يمكن القول بأن جرائم الفساد أصبحت ظاهرة تؤرق العديد من دول العالم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على وضع ومكانة هذه الدول. لذا فقد شهدت السنوات الأخيرة نمو توافق دولي واسع حول ضرورة بذل أقصى الجهود، من أجل مواجهة هذه الجرائم. وفي ظل هذا التوافق الدولي، بدأت معظم دول العالم، بالعمل الدروب من أجل تعزيز قدراتها لمكافحة الفساد، من خلال إجراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، والمؤسسية، بالإضافة إلى الارتقاء

بالموارد البشرية، وتعزيز التعاون الدولي، والعمل على زيادة الوعي بمخاطر الفساد، وضرورة محاربته في مختلف شرائح المجتمع، وذلك انطلاقاً أيضاً وبالتوافق مع التزام حكومات العالم بتدعيم سيادة القانون. وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على: " أن الحكومات لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية، وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام جميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية". (الصقال ، دس ن، ص. 14)

وعليه فالأخلاق والأبعاد الروحية ليست إطاراً أو ديكوراً للاقتصاد ولا حالة استثناء، بل هي الأصل في العملية الاقتصادية، فليست هناك أخلاق اقتصادية ولكن هناك اقتصاد أخلاقي، وتنزيل الأخلاق في الفضاء الاقتصادي يجعل منه فضاء إنسانياً محصناً ضد الرذيلة والمنكر والفساد والانحراف. وتبني الفرد والمجموعة والمؤسسة لهذا الميثاق الأخلاقي، يعتبر عنصر نجاح للعملية الاقتصادية في كل مستوياتها، وحتى تستطيع المؤسسات الجزائرية الخروج من دائرة الفساد الإداري فينبغي عليه الالتزام بمجموعة من المبادئ الأخلاقية الكفيلة بردع شبح الفساد والتي تتمثل فيما يلي: -**الإخلاص**: حيث تبرز قيمة الإخلاص في القول والعمل ابتغاء وجه الله تعالى ورضاه، وبينه خالصة من جميع الأطراف.

-**الأمانة**: وهي مجال مكافحة الفساد أن يكون المسؤولين وإدارة الشركة ومكاتب المحاسبة أمناء على ما لديهم من بيانات ومعلومات مع عدم تحريف الحقائق أو التلاعب بها
-**العدالة**: تحقيق العدل في المؤسسات ويتضح ذلك في ضرورة تحقيقها بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة، وهو الأمر الذي يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للحصول على المعلومات الصحيحة

-**الشفافية**: بكل ما تحمله من معاني الصدق والأمانة والشمول في المعلومات طالما أن هذه الأخيرة تمثل حقاً للأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة وهو الأمر الذي يستدعي التحقيق كاملة حتى يثق فيها هؤلاء. (<http://www.un.org/arab>)

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول بأن ظاهرة الفساد في ظل غياب الحكم الراشد تؤدي إلى نتائج سياسية اقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة، تمس الجميع خصوصاً الفقراء، وذلك من خلال حصولهم على أدنى مستويات الخدمة الاجتماعية وإبعادهم عن المشاركة السياسية وإضعافهم، كما يؤدي الفساد إلى نشر ثقافة الفساد والقابلية للفساد وهو أمر خطير على المجتمع وعلى علاقات الأفراد وعلى الدولة في حد ذاتها.

من خلال ما سبق يظهر أن الآليات والأسس التي وضعتها الجزائر لتعزيز الحكم الراشد قد تفشل إذا لم تأخذ مسألة مكافحة الفساد بجديّة ووضوح، ومعه سيزيد وضع الفقراء سوءاً، وتبين بعض المؤشرات للسنوات الأخيرة تراجع في فعالية الحكومة وزيادة الفساد وهي نتيجة منطقية إلى حد بعيد، فمع نقص فعالية الحكومة يزداد الفساد. فالجهاز الحكومي غير الفعال يؤدي إلى تراجع دور الهيئات الرقابية مما يؤدي إلى استفحال الظواهر غير المشروعة ومنه الفقر. لذا ينبغي على المسؤولين اتخاذ آليات وإجراءات في سبيل القضاء أو الحد من تفشي هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الدولة ككل. وذلك من خلال:

- تعزيز أخلاقيات الأعمال وضرورة أن تقوم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر المؤسسات. وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة (الفساد الإداري).
- التأكيد على أهمية الشفافية والنزاهة بهدف التأكد من الحيادية والبعد عن أي تأثيرات جانبية. وذلك لدورها الفعال في مكافحة الفساد الإداري الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والالتزام بها من طرف الجميع.
- ضرورة فهم ودراسة وتحليل العناصر المكونة للمبادئ الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية. باعتبار ذلك أحد أهم المرتكزات الهامة لمحاربة الفساد الإداري وذلك لضمان نجاح المؤسسة وديمومتها .

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، بن منظور. (دس)، لسان العرب. (دط)، القاهرة: دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس.
2. أحمد، طرطار: (1999) تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة. (دط)، الإسكندرية: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. أحمد هاشم، الصقال: (دس ن). ظاهرة الفساد الإداري، دب ن: مكتب المفتش العام وزارة التجارة.
4. البشير على حمد، الترابي. (2003). مفهوم الفساد في ضوء نصوص القرآن والسنة النبوية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية. نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية: مركز الدراسات والبحوث.
5. ثامر ياسر، البكري. (2009). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. (دط)، عمان: دار وائل.
6. حاحة، عبد العالي. (2013/2012). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام. جامعة محمد خيضر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. بسكرة.
7. صفاء، محمد سرور. (8 - 10 سبتمبر 2005). دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات. ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العملي الخامس 15 حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية. جامعة الإسكندرية.
8. عبد الرحمان جميل، قصاص. (2003). مفهوم الفساد والإفساد في ضوء آيات القرآن الكريم. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية. نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
9. عبد القادر، جبريل. فرج، جبريل. (2010). الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية. مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.
10. عبدو، مصطفى. (2008). تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة. حالة الجزائر 2006-1995. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة.
11. عز الدين، بن تركي (ماي 2012) الفساد الإداري (أسبابه، آثاره وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول). ملتقى وطني جامعة محمد خيضر، بسكرة.
12. عماد صلاح، عبد الرزاق، الشيخ داود. 2003. الفساد والإصلاح. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

13. قاسم نايف، علوان.(2007)تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري، مجلة العلوم الاقتصاد وعلوم التدبير، العدد 7.
14. ليازوري.(2009).إدارة الأعمال الدولية " منظور سلوكي واستراتيجي". عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
15. معراج، هواري. (2005). دور أخلاقيات الأعمال في الرفع من تنافسية المؤسسة دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، جامعة غرداية الجزائر.
16. ناصر داددي، عدون. (1998). إقتصاد المؤسسة.(ط2)، الجزائر: دار المحمدية العامة.
17. وارث، محمد. (جانفي2013).الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر.مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 8.
- ثانيا: باللغة الأجنبية:
18. Paine, L.S (March-April2003) "Is Ethics Good Business?", *Challenge*, vol 46, no 2.
- ثالثا: المواقع الالكترونية:
19. http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/A_RES_55_2.htm اليوم 2016/12/10 الساعة 22.00
20. <http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D> اليوم 2016/11/15، الساعة 14:00
21. <http://kharbashat.darbalkalam.com/> اليوم 2016/11/20 الساعة 10.30
22. <http://www.startimes.com/f.aspx?t=24148035> اليوم 2016/12/01 الساعة 20.45

دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية

وفق المعايير المحاسبية الدولية

The role of the auditor in reducing the fraudulent practices of creative accounting In accordance with International Accounting Standards

ط.د. منصور هوري

د. بن عبد العزيز سفيان

جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر.

جامعة طاهري محمد - بشار، الجزائر

تاريخ التسليم: (02/ 2017/09)، تاريخ التقييم: (27/ 2017/10)، تاريخ القبول: (30/ 2017/10)

Abstract

The art of accounting has developed enormously in recent decades, as a result of technological developments and globalization and widespread awareness among practitioners Which led to the emergence of modern trends in accounting of them creative accounting Which are considered Which is a refuge of some companies to the utilization of the gaps within the available methods and substitutions in order to improve the company's image before the beneficiaries even if that was on the account of reality, We aim through this intervention to address to the role of auditor in reducing the impact of the creative accounting Through international standards of auditing in the framework of his responsibilities Which works to reduce the fraudulent practices of creative accounting In accordance with International Standards on Auditing.

Keywords: Creative Accounting, Audit, Fraudulent Practices, International Standards for Auditing, International Accounting Standards

المخلص

لقد تطور فن المحاسبة بشكل هائل في العقود الأخيرة، نتيجة للتطورات التكنولوجية والعولمة والوعي على نطاق واسع بين الممارسين مما أدى إلى ظهور الاتجاهات الحديثة في المحاسبة منها المحاسبة الإبداعية والتي تعتبر ملجأ لبعض الشركات لاستغلال الثغرات في الطرق والبدائل المتاحة من أجل تحسين صورة الشركة أمام المستفيدين حتى لو كان ذلك على حساب الواقع نهدف من خلال هذه الدراسة التطرق إلى دور المدقق في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية من خلال المعايير الدولية للتدقيق في إطار مسؤولياته والذي يعمل على الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق معايير المحاسبة الدولية. **الكلمات المفتاحية:** المحاسبة الإبداعية، التدقيق معايير المحاسبة الدولية، الممارسات الاحتيالية، المعايير الدولية للتدقيق.

مقدمة:

ما زالت مسؤولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية من غش وتحريف واحتيال من أكثر القضايا التي تواجه مهنة المحاسبة، بل ويمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـ (فجوة التوقعات) وهي تلك الفجوة ما بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين والمراجعين وما يقوم به المدققين والمراجعين بالفعل طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها. وإذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير التدقيق يتوقعون أن يكتشف ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسؤولية المدققين تتجه أن تصميمهم للتدقيق لا يتم في المقام الأول لإكتشاف الغش والأخطاء فقط، والمثير للجدل أنه في بداية عهد التدقيق والمراجعة كانت وظيفة المدقق وخاصة الخارجي تنصب على إكتشاف الأخطاء والغش ثم تطورت إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصق القوائم المالية، إلا أن الإهتمام بمسؤولية المراجعين في إكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والشركات وفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال، فضلاً عن ازدياد الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بفداحة حجم التلاعبات والغش والتحريف في بيانات الكثير من المنشآت ولا سيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وقد أصبحت المحاسبة الإبداعية محل اهتمام للمحاسبين والمراجعين خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة انرون (Enron) وتحميل شركة آرثر اندرسون بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حساباتها جزء من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح. من خلال هذه المداخلة سنحاول الإجابة على إشكالية: ما هو دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير الدولية للمحاسبة؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التعرض للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية وأساليبها.

المحور الثاني: إدارة الأرباح والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ودور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثالث: المنظور الأخلاقي ودور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية.

المحور الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية وأساليبها

أولاً: مفهوم المحاسبة الإبداعية:

تعد المحاسبة الإبداعية **CREATIVE ACCOUNTING** حدثاً من مواليد الثمانينات، بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل

في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبندعها. وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب ظهرت عديد التعريفات، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها، وفيما يلي سنعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية. يقدم ناصر تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعنُون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو جميعها". (Naser, K and M.Pendlebury, 1992, P24)

ويعرف أمات **Amat** المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال".

ويقدم فيليبس **Phillips** مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل وعمام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية ". (Breton, G and Taffler R. J. 2012P 98)

ويعطي ملفورد **Mulford** تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها "عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تهديد الدخل". (Amat, O. and Blake , J. 2000, P06)

ويستخدم العاني اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الإبداعية إذ يصفها بأنها هي "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضلُ هذه الكشوفات أن يبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكله المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

ويصف **Bambooweb Dictionary** المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير لاستخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم. كما يضيف **Bambooweb Dictionary** أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع **Creative** وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداء، ابتكار **Innovative** أو مغامر **Aggressive**، ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

أما في **Accounting Dictionary** فتم تعريفها بأنها "بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات".

في ضوء قراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين يتضح أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة، ولهذا الأمر فإنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة".

ويجب الإشارة هنا إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب يان جريفيث **Griffiths** من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية ولخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة ، ويضيف ...في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهى جداً ، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " (*Amat, Oand Blake , J Op cit, pp 10-11*)

بينما يستعرضها جيمسون **Jameson** من وجهة نظر المحاسب إذ يقول " تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض. وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية".

أما سميث **Smith** فيقول وفقاً لخبرته كمحلل استثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي، ويضيف .. لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية"

ثانياً: الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

كما سبق ذكره للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمن تلك التعريفات هو تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعليا إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية و/ أو إهمال بعضها منها أو جميعها".

سنستعرض أهم تلك الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية، وهناك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا أثّرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي:

- 1- أحيانا تتيج القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين مختلف الوسائل المحاسبية، فمثلاً، يسمح للشركة في بعض الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة إختيار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.
 - 2- استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ.
 - ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو النقاوول في هذا التقييم، و في بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثن أو مقيم معروف باتخاذها اتجاها تقاؤلي أو تشاؤمي حسب رغبة المحاسب(الحشماوي، 2008، ص ص 12-13).
 - 3- يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية، من خلال الدخول في صفتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث مبال للمساعدة، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلاً من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.
 - 4- التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية حيث أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبتكارية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص، وسيتم لاحقا عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها.
- المحور الثاني: إدارة الأرباح والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ودور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية.**

أولاً: إدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صورة الدخل

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها، وهي(Hervé, S. and Gaétan, B,2003, P19)

- 1-تفضل الشركات أن تقدم تقريراً عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلاً من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في السنوات الجيدة لخفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السابقة،

وبالتالي تختفي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي قد يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه أسئلة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص.

وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية وتغيب دور المستثمرين من ناحية انه في حال كانت الظروف التجارية للعمل غير مستقرة فعلياً فإنه للمستثمرين كل الحق في معرفة ذلك (Daoping, H. (and L. Guan. (2012),P264-267)

2- من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات، ويشير Fox1997 (Healy, P. M. and Wahlen, J. M, PP 11-13) إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح.

فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدة ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء. وتبرز أهمية تلك الممارسات في أنه أحياناً يتم تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم ، لذا فإنه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعية فإن ذلك يعني أن واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة.

3- قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في إلهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة.

ويشير Collingwood إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق 30 % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول للثاني وذلك بغرض إلهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر (Healy, P. M. and Wahlen, J. M. , Op cit, pp 15-16)

4- يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملكها الشركة وبشكل عام فقد أشار كل من Dharan and Lev في دراسة تم إعدادها عام 1993 أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية (الإبداعية)، وأن التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف ، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيتبعها بالتأكيد أداء فقير في سعر السهم في الفترات

و السنوات التي تلت تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل. (Hervé, S. and Gaétan, B. Op cit , p 20-21)

ثانياً: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي عرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي (يحيى محمد أبو طالب، 2006، ص 23-24):

1- ظهرت فكرة لجان المراجعة في أمريكا بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام 1978 أُلزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة.

2- بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين، وفي ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من الدول والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ منها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية. (Shuto, A2007, P16-17)

3- خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها. وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

4- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي (بحيىمحمد أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص 26-27):

أ - سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.

ب - أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات"، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

5- الوسيلة الأهم هي بقطة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض، وهذا عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية، حيث أن المراجع الكفاء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

6- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية، عن طريق أما التدقيق الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التدقيق عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

7- تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني أهم وظائفها وضع قواعد السلوك الواجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد. فالمدقق الكفاء يسعى للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت أنه لم تحدث تحريفات أو أخطاء، ولا بد من الإشارة لأنه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبية الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع

بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فإنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية.

ثالثاً: دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها INTERNATIONAL STANDARDS ACCOUNTING وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها (يحيى محمد أبوظالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 211-215):

- 1-التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARDS .
- 2-تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعد على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية .
- 3-الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .
- 4- حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية. ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية أدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافاً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة،ومن أهم تلك التعديلات (Daske, H . Gebhardt :G, 2006, P461- 463):

- أ- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة لتوحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بحيث تستغل تلك البدائل لتجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو تغطية بعض الملاحظات على نشاط الشركة.
- ب- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، و يعتبر هذا من وجهة نظر الباحثين من أهم التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية، وجدت صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار، الأمر الذي قد يستغله البعض للقيام بعمليات تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار
- ج- إلغاء التناقضات والتعارض بين بعض المعايير وإزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي

يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير. د-إدخال تفسيرات ملحقة بالمعايير لداخل المعايير نفسها بدلاً من فصلها في ملحق خاص بكل معيار. المحور الثالث: المنظور الأخلاقي ودور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية. أولاً: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

في المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية نشأت عديد الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي:

1- يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، يمكننا النظر للقيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون لأنها منشآت اجتماعية يمكننا النظر خلفها لنجد قيماً أخلاقية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية، يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعية بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها الكثير شيئاً جيداً" (Lyons, D.: (1984), p 196). وربما ينشأ الجدل حول النظم إما بسبب صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون وتظهر هذه النقطة بشكل قوي على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة، إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من الذين يتم استدعائهم لتطبيقها فيحتمل فشلاً نظامياً، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفقر للسلطة إذا كان معرضاً للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

2- المتفق أن السلطة تتضمن المسؤولية والظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, Plato, 31 p (1992))، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راؤول الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فمعدّي البيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعاً من الظلم، حيث وجد Fischer and Rosenzweig (1995, p) Fischer, M. and K. Rosenzweig (444) أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب.

كما اكتشف Naser and Pendlebury (111 p, Op cit, Naser, K. and M. Pendlebury) عدم إستحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لهذه المواقف.

وانتقالاً من المفهوم العام للظلم يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي، يقوم الأفراد باتخاذ قرارات قابلة للدفاع عنها، قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon (1993, p 15) حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن "العمل ليس إلا عملاً.."

وللفهم نأخذ في اعتبارنا تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات الغير أخلاقية والتي توظف لتكون عنراً لسلوك التلاعب المحاسبي، يمكن أن يكون هناك دفاعاً عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية، وقد ناقش Revsine (1991, pp 16-19) نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، ووجد أن المشكلة

تتعلق بالمدراء وحاملي الأسهم وكل منهما يستفيد من المعايير المحاسبية الغير مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح، حيث يمكن أن يستفيد حاملو الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعباً ، بحيث يصبح حاملو الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطع للتلاعب على غير دراية.

ومن منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات محرمة أخلاقياً وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة .

ويرى الباحثان أن المحاسبة الإبداعية تعتبر مكروهة أخلاقياً لما يروونه من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين والتي لا بد من التصدي لها حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصادقية الكافية.

ثانياً: دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية.

1- دور المدقق المحوري ولطاز مسؤولياته :

يعرف التدقيق أو المراجعة Auditing بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي Competent and Independent للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة Established Accounting Standards عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة Audit Evidence وإقرارات ومصادقات وملاحظات الفحص مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها. (Callen, J. Robb and D. Segal: 2008pp 8-10)

وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، وتوفر خلالها إدارة المنشأة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية Information Economic Assertion Representation وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية Preparers or Providers لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات Information Users، وتدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها.

إذا حاول أي مدقق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية فإن تكلفة التدقيق ستكون كبيرة، ويجب أن يركز جهده في مجالات بمخاطر كبيرة لحدوث تلاعبات، فدقة المعلومات بالقوائم المالية سترتفع مما سيمكن أسواق رأس المال من العمل، والتدقيق يقدم منافع اقتصادية عديدة، ففي أمريكا يوجد 15000 شركة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب مراجعتها سنوياً، وبدون تدقيق القوائم المالية لا يمكن لتلك الشركات أن تحصل على رأس المال عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال، ويمكن للشركة أن تحصل على تمويل بمعدلات

منخفضة إذا كان لديها قوائم مالية يتم تدقيقها سنويا ، ومن هنا يمكن القول بأن تدقيق القوائم المالية تخفض تكلفة رأس المال.

وعادة يساعد المدققون الشركات لتحسين أساليب الرقابة الداخلية، وينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل أفراد المنشأة والعاملين بها على نحو أفضل وتخفيض فرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة. فنتيجة لزيادة مخاطر المعلومات (Information Risk) لزيادة حجم المنشآت والشركات ظهرت حتمية التدقيق ودورها الحيادي لتخفيض مخاطر المعلومات، تعكس تلك المخاطر إمكانية عدم دقة معلومات مخاطر العمل الخاصة بالمنشأة أو الشركة (عدم دقة القوائم المالية).

وأحيانا تقوم إدارات الشركات وبالاتفاق مع المدقق توفير تأكيد مناسب للمستخدمين عن إمكانية الاعتماد على تلك القوائم، إذا ما تم اعتماد تلك القوائم وهي غير صحيحة وتتضمن بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية، فإن المدقق يواجه باحتمال مقاضاته من قبل كل من المستخدم وبعض أعضاء مجلس الإدارة أو ما تعرف بالمسؤولية القانونية للمراجع تجاه العملاء أو الغير أو أي طرف ثالث ، حيث يقاضي المستخدمون المدقق على أساس مسؤوليته المهنية عن تأكيد إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.

ورغم اهتمام المدقق باكتشاف الأخطاء والغش في التقارير المالية سواء يقوم بمراجعة إختيارية أم شاملة وكذلك اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهرية على المدقق ، إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد حتى الآن لعدة أسباب: أكبر حجم منشآت الأعمال واتساع نطاق أعمالها ، والخدمات الخاضعة للمراجعة. (جمعة، أحمد حلمي، 2000، ص ص 40-61)

ب- اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق حول تحديد ارتباط مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية بالإدارة أم المدقق.

ج- إن المعايير والتشريعات المهنية اعتبرت مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش مقتصرة على حدود نطاق الفحص الذي قام فيه طالما بذل العناية المهنية اللازمة (طارق عبد العال حماد، 2004، ص ص 20-23). وفيما يلي أهم الإجراءات التي ينفذها المدقق للحد من استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لحماية الأطراف ذات المصالح في الشركة وذلك في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي:

2- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل: (Schilit, 2002) (Howard. jeremy Perler , 2002)

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معاً لتحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة

النشاط، وفيما يلي عرض لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة الدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها:

2-1-رقم المبيعات

-الهدف: تهدف الإدارة بممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية ، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة.

- إجراءات المدقق المضادة : التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة(أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 26).

2-2-تكلفة البضاعة المباعة

-الهدف: تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.

-إجراءات المدقق المضادة : التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.

2-3-مصرفات التشغيل(Schilit , Howard, Op cit , p 47)

-الهدف: تهدف الإدارة لتخفيض مصرفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ثم زيادة صافي الأرباح.

-إجراءات المدقق المضادة : التحقق من مدى توافر شروط الرسملة في ذلك المصروف. (Joseph V.

(Carcello, Dana R. Hermanson, and K. Raghunandan (2005),P69-71

2-4-نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة

- الهدف : تهدف الإدارة إلى المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها.

-إجراءات المدقق المضادة: تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذ بالاعتبار.

3- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي :

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية على عناصر قائمة المركز المالي لتحسين المركز المالي من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم الالتزامات وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، وفيما يلي عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة المركز المالي والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقه:

3-1- النقدية

-الهدف: تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة.

-إجراءات المدقق المضادة: استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.

3-2- الاستثمارات المتداولة

-الهدف: تهدف الإدارة إلى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.

-إجراءات المدقق المضادة: التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.

3-3- المخزون السلعي

-الهدف: تهدف الإدارة لزيادة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.

-إجراءات المدقق المضادة: فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.

4-4- الاستثمارات طويلة الأجل (أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 41)

-الهدف: تهدف الإدارة إلى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة الفابضة ونتيجة أعمالها بإظهار

نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.

-إجراءات المدقق المضادة: التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مراجع الحسابات والآثار المترتبة في

قائمتي الدخل والمركز المالي.

5-5- الأصول طويلة الأجل

-الهدف: تهدف لتحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك.

-إجراءات المدقق المضادة: التحقق من نسب الاستهلاك وتعديل مصروف الاستهلاك .

6-6- الأصول غير الملموسة(حماد، طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 28)

-الهدف: تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملاءة المالية بالإضافة إلى تحسين

رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول

-إجراءات المدقق المضادة: التحقق من صحة الأسس في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.

7-7- الالتزامات المتداولة

-الهدف: تهدف الإدارة إلى تخفيض قيمة الالتزامات المتداولة لتحسين نسب السيولة.

-إجراءات المدقق المضادة: التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن الالتزامات المتداولة وإعادة احتساب نسب

السيولة.

8-8- الالتزامات طويلة الأجل

-الهدف: تهدف لتحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.

-إجراءات المدقق المضادة: التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض

قصير الأجل.

وقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعضاً لا اعتبارات التي يجب على

المدقق مراعاتها بشأن أساليب المحاسبة الإبداعية عند تدقيق البيانات المالية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي: (ISA, (2007),

(pp 274-279)

أ يجب على المدقق عند التدقيق وأداء التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق لأدنى مستوى

مقبول، أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

- ب-المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة، والمسؤوليات الخاصة بكل منا لأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارية كمن أختلّف حساب المنشأ أو من بلد آخر .
- ج-إن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث تتوفر ضماناً معقولاً بأن البيانات المالية إذا أخذت كخالية من أي تحريف مادي سوا حدث نتيجة الغش أو خطأ، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على ضمان مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية.
- د-إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ وذلك لأن الغش قد يتضمن خطأ متقنة ومنظمة بعناية لإخفاء هذا الغش مثل التزوير والإخفاء المقصود في تسجيل المعاملات وسوء التمثيل المقصود الذي يتم إجراؤه للمدقق .
- هـ-المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريفات ناتجة عن غش العاملين وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالباً ما يكونوا في موضع يفترضاً ما نتهوهمو يسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية.
- و-يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بشأنها:
- تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش.
 - أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لخطر أن البيانات ربما تكون محرفة مادياً كنتيجة للغش.
 - أفصحت للمدقق عن معرفتها بأي ادعاءات بالغش المشتبه في أن لها تأثير على البيانات المالية للشركة تم إيصالها بواسطة الموظفين، والمحللين، والمنظمين وآخرين.
 - أفصحت للمدقق عن معرفتها بتأثير الغش أو الاشتباه بالغش في الشركة الذي يتضمن الإدارة، والموظفين الذين يؤدون أدواراً هامة في الرقابة الداخلية أو أية أعمال يكون للغش فيها تأثير مادي على البيانات المالية.
- ز-الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح إعادة بإبلاغ الغش لطرفاً آخر خارج شركة العميل، علماً بمسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفيظرو فمعينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع والقانون والمحاكم القانونية، إذ أنه في بعض البلدان على المدقق التعامل في مؤسسة مالية أو اجبا قانونياً التقرير بحدوث غش إلى السلطات المشرفة.
- ح-إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش، فإنه يجب على المدقق:

•النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية.

•أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية.

•وفي حال انسحاب المدقق يجب:

-مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعت له لانسحابه من المستوى الإداري المناسب ومأولنكا المكلفين بالرقابة.
-النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.
ط- على المدقق أن يوثق فهمه للشركة وبيئتها وتقييمه لمخاطر الانحرافات المادية المطلوبة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 315.

نص معيار التدقيق الأمريكي رقم 99 (Rezaee Z. (2004)P134-136) على بعض الإرشادات تمكن المدقق من إخلاء مسؤولياته تجاه أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية المرتبطة بالغش، وتلخص أهم متضمنات المعيار بالنقاط التالية (18-14P, (2006), Arthur A., Hayes):
أ -وصف خصائص الغش.

ب- المناقشة بين أعضاء مهمة التدقيق بخصوص مخاطر التحريف الجوهري الناشئة من الغش.

ج -الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري الناشئة عن الغش.

د -تحديد المخاطر التي أدت إلى تحريف جوهري بسبب الغش.

هـ -تقييم المخاطر المحددة بعد الأخذ في الاعتبار تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

و -الاستجابة إلى نتائج التقييم.

ز -تقييم نتائج اختبار التدقيق.

ح -إبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى للغش.

ط -توثيق دراسة المدقق عن الغش.

ويعتقد مجلس معايير التدقيق أن المتطلبات والإرشادات المقدمة في بيان معيار التدقيق رقم (99) إذا ما تم تنفيذها يؤدي إلى التغيير الجوهري في أداء المدقق.

خاتمة:

يبقى موضوع المحاسبة الإبداعية بمثابة مجال يحاول من خلاله المحاسبون إستغلال كل الثغرات والفرص المتاحة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية لإعطاء صورة غير صحيحة عن الوضعية المالية للشركة، ومن جهته يحاول المدقق جاهداً ووفق المعايير الدولية للمحاسبة التصدي للممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية، لذا توصلنا لمجموعة من النتائج و هي:

- 1- التأكيد على أن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم انطباع مضلل عن الأرباح وتجميل صورة الدخل وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل.
- 2- هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة، وعدم تغير السياسات المحاسبية وغيرها من الطرق الكثيرة.
- 3- الأكد أن ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر أحد الأسباب التي أجبرت مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إلى تغيير معايير المحاسبة الدولية INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS
- 4- للمدقق دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية.
- 5- تبين من خلال البحث أن المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية هو أساس لا يمكن تجاهله ، حيث يتضح أن هناك أخلاقيات تحكم المهنة ، وأن وجود مثل تلك الأخلاقيات ستقود إلى الرقي بمهنة المحاسبة، الأمر الذي سيساهم بالتالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- 6- التركيز والعمل على تطوير وتدريب المدققين بشكل مستمر خاصة لو علمنا بأن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار .
- 7- تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة في الدولة (وزارة التجارة - وزارة المالية – غرفة التجارة والصناعة ..الخ) على الشركات التي تنورط في القيام ببعض ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات أو تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها .
- 8- تفعيل دور حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لدوره في زيادة الشفافية والإفصاح والذي يساعد على تقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

- الخشاي، عليمحمد، الدوسري، محسن ناصر، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق
- فيالتحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة علم مستوي بقطاع تدبوان المحاسبة، السعودية، 2008،
- أمين السيد أحمد لطفي، " مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- جمعة، أحمد حلمي، "مسؤولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني،

- حماد، طارق عبد العال،"دراسة انتقادية لمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المستجدات في المعايير الأمريكية والدولية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.
 - يحيى محمد أبوظالب ، " المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006
 - موقع المحاسبون السعوديون www.infotechaccountants.com
- 2.باللغة الاجنبية:

- Amat, O. and Blake , J. 2000 , " **The Ethics of Creative Accounting**".
- Breton, G. and Taffler , R. J. (2012) , " **Creative Accounting and Investment Analyst Response**", Accounting and business research, Vol 25 ,
- Callen, J. L., S. W. G. Robb and D. Segal. : (2008). Revenue manipulation and restatements by loss firms. Auditing: A Journal of Practice & Theory 27(2)
- Daoping, H and L. Guan.(2012)."**Convertible debt issuance and earning management: Evidence from Japanese issuers**", Journal of Forensic & Investigative Accounting 4(2)
- Daske, H . Gebhardt G. (2006), " **International Financial Reporting Standards and perceptions of disclosure Quality Abacus**", Vol 42,
- Fischer, M. and K. Rosenzweig: 1995, "**Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management**", Journal of Business Ethics 14
- Hayes ,Arthur A, (2006),"**Sneaking a Peek: How the New Auditing Standards on Risk assessment may affect fraud huddles**",The Journal of Government Financial Management.
- Healy, P. M. and Wahlen , J. M. , " **A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting** ", Accounting Horizons, 13(4)
- Hervé, S. and Gaétan, B. , " **la gestion des données comptables** ",revue de la littérature, comptabilité-contrôle- audit 2003/1 (Tome 9).
- Joseph V. Carcello, Dana R. Hermanson, and K. Raghunandan (2005), "**Factors Associated with U.S. Public Companies : Investment in Internal Auditing**", Accounting Horizons, Vol. 19, No. 2.
- Lyons, D.: (1984) , " **Ethics and the rule of law**", Cambridge University Press, Cambridge,Vol 49, No. 2

- Naser,K. and M.Pendlebury .(1992) ,''**A Note on the use of Creative Accounting**'', British Accounting, Review 24 No .2
- Plato, (1992), Republic, translated by G. M.A Grube, revised by C. D.C , Reeve (Hackett), 2 nd Edition.
- Rezaee .Z, (2004), " **Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing** ", Managerial Auditing Journal, Vo.19, No.1.
- Revsine, L. (1991), "The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis'', Accounting Horizons,
- Schilit , Howard. jeremy Perler , (2002) , Financial shnanigan: "how to detect accounting gimmicks & fraud in financial reports'',fully revised and updated third edition
- Solomon, R. C. (1993),''**Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian Approach to business Etihcs**'', Business Ethics Quarterly, Vol. 2, No. 3
- International Standards for Auditing (ISA), 2007.

أهمية التحليل الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي

جامعة آل البيت نموذجاً

*The importance of strategic analysis in higher education institutions
Al al-Bayt University as model*

مريم بلحاج، جامعة تلمسان، الجزائر

تاريخ التسليم: (08/ 10/ 2017)، تاريخ التقييم: (14/ 11/ 2017)، تاريخ القبول: (16/ 11/ 2017)

Abstract

This research aims to determine the importance of strategic analysis for managers in a Jordanian University, included a sample of 45 managers. The study found that the managers recognize the importance of strategic analysis moderately, with no statistically significant differences in results toward this concept and its significance based on variables adopted in the study.

Finally, the researcher implies to pay attention to the human capital through training and other programs for the advancement of the administrative level, and to enhance collective participation in policies and programs to improve strategic implementation of plans. In addition, attention to the areas of specialization and previous experience when determining administrative cadres is critical.

Key words: strategic planning, strategic analysis, internal analysis, external analysis, Al al-Bayt University

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية التحليل الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي، وقد اشتملت على عينة من المديرين على مستوى الإدارة الوسطى والدنيا لإحدى الجامعات الأردنية بلغ حجمها 45 مدير. توصلت الدراسة إلى أن لدى المديرين إدراك حول أهمية التحليل الإستراتيجي بدرجة متوسطة، مع عدم وجود فروق دالة إحصائية حول آراء الأفراد عن مفهوم التحليل الإستراتيجي و أهميته بناء على المتغيرات المعتمدة في الدراسة. استناداً إلى هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من خلال برامج التدريب والتطوير، ودور المشاركة الجماعية في رسم السياسات والبرامج والتنفيذ الجيد للخطط الإستراتيجية، مع الاهتمام بمجالات التخصص والخبرات السابقة عند تحديد الإطار والكوادر الإدارية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط

الإستراتيجي، التحليل الإستراتيجي، التحليل الداخلي، التحليل الخارجي، جامعة آل البيت.

1. المقدمة

إن ما يميز العالم اليوم اشتداد المنافسة في جميع المجالات الصناعية والخدمية والتي كانت وليدة التطورات في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، التكنولوجية... وفي ظل هذه التحولات والتغيرات تزايد الاهتمام بالموارد البشري باعتباره رأس المال الأساسي للمنظمة والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية، وبهذا يتزايد الاهتمام بعمليات استقطاب الكفاءات والمهارات من أجل رفع الكفاءة وتطوير الجودة. هنا يظهر دور المنظمات التعليمية في تكوين الأفراد بما يتناسب مع متطلبات منظمات العصر الحالي، من جهة أخرى فإن التغير المستمر والدائم في الاتجاهات الثقافية ينعكس على اتجاهات الأفراد وباعتبار المنظمات التعليمية تتعامل مع نوعين من العملاء فعلى القيادات الإستراتيجية أن تسعى لتحديد الخطط والإستراتيجيات التي تساعد على استقطاب أكبر عدد من المتعلمين من جهة، ومن جهة أخرى ملائمة هذه الإستراتيجيات لتكوين المهارات والقدرات في ظل منافسة عالمية يكون فيها العنصر البشري أساس النمو والازدهار.

وبالتالي على المؤسسات التعليمية أن تضمن تنافسيتها ضمن ما يفرضه الواقع من تحديات وعراقيل بالتحليل الدقيق لما تملكه من موارد وإمكانات، وما يفرضه المحيط الخارجي سواء المحلي أو الدولي من تغيرات أمام المنظمة مستعملة في ذلك مجموعة من الأدوات (*BCG, ADL, McKinsey, PONAT, OCAT, PEST analysis, Value chain*) وعلى هذا الأساس يظهر الدور الرئيسي للتحليل البيئي والقدرات الإستراتيجية (*analysis...*)، وفي تصميم الخطط الإستراتيجية بما يتماشى مع وضعية المنظمة التنافسية في ظل ما يوفره العالم الخارجي.

بناء على ما سبق واستنادا إلى معظم الدراسات التي عالجت مواضيع التخطيط الإستراتيجي والإستراتيجية ارتأت الباحثة أن تعالج من خلال هذا البحث مكانة التحليل البيئي الداخلي والخارجي من وجهة نظر المديرين في جامعة آل البيت بالأردن.

1. مشكلة الدراسة:

في إطار ما يميز محيط الأعمال الحالي توجب على المنظمات التعليمية الخاصة والحكومية كثيرها من المنظمات الربحية أن تعمل على تطوير إستراتيجيات تتماشى مع متغيرات البيئة المحلية والدولية التي تعمل فيها والتي حددتها من خلال تحديد رسالتها، فالمنظمة بصياغة الرسالة تحدد البيئة التي تتعامل معها ومن خلال التحليل والتقييم للبيئة تحدد طبيعة هذه البيئة، وبهذا فإن التحليل البيئي يعد اللبنة الأساسية في بناء الخطة الإستراتيجية للمنظمة.

من جهة أخرى وبعد الإطلاع على الأدب المتعلق بموضوع الدراسة تبين أن معظم الدراسات تساند الدور البالغ للتحليل البيئي في صياغة وبناء الخطط الإستراتيجية منها دراسات: (الهاشمي: 2006)، (Akyel et al, 2012)، (داودي: 2007)، (عرايبي الحاج: 2005)، من جهة أخرى بينت دراسة (Valentin: 2005)، (Hill & Webstbrook: 1997) عدم فعالية التحليل البيئي فهو يؤدي إلى نتائج عادية سطحية وقد تكون مضللة، (Mintezberg: 1994) تطرق إلى مفهوم التحليل الإستراتيجي بالنقد قائلاً أنه يحد من البصيرة الإستراتيجية للمدراء ويجعل تحليل الوقائع مجزئاً. ثم إن إعداد الخطط الإستراتيجية للتعليم العالي للمنظمات الحكومية بالأردن حسب دراسة (Sami: 2009) يقتصر على مجموعة مختصة وبالتالي فإن غياب الإدراك الجيد بموارد وقدرات المنظمات التعليمية قد ينعكس سلباً على مدى تحقيق الأهداف والخطط المسطرة، بالإضافة إلى اختلاف نتائج الدراسات عن علاقة الارتباط و الأثر بين التحليل الإستراتيجي ومدى نجاح الخطط الإستراتيجية وحول مكانة التحليل الإستراتيجي في المنظمات التعليمية. مما سبق يتمحور التساؤل الرئيس للدراسة كالتالي:

ما مدى أهمية التحليل الإستراتيجي في منظمات التعليم العالي؟

2. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من المكانة التي يحتلها مفهوم التحليل الإستراتيجي في ميدان الإدارة الحديثة، ففي وضع تزداد فيه شدة المنافسة يظهر دور التحليل البيئي في تحديد وضعية المنظمة، فهو ذلك المحور الأساسي في بناء الخطة الإستراتيجية، فاستناداً لهذه الأهمية تتجلى أهمية الدراسة الحالية من حيث:

- ✓ أهمية التحليل البيئي في تحديد وضعية المنظمة، ومكانته في التخطيط الإستراتيجي.
- ✓ علاقة التفاعل والتكامل بين التحليل البيئي ورسالة ورؤية وأهداف المنظمة.
- ✓ أهمية التحليل الاستراتيجي في تحديد الفرص واقتناصها، ومواجهة التهديدات والتحديات والتغلب عليها بعد تحديدها.
- ✓ كما تعتبر الدراسة إضافة أدبية، وتهدف إلى توجيه أنظار المهتمين إلى إجراء بحوث ودراسات في هذا المجال بتناول ما أغفلته الدراسات الأخرى.

3. أهداف الدراسة:

بناء على تحديد إشكالية البحث وأهميته فإن الهدف من ورائه يعزى إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة، فهو يهدف إلى تحديد:

1. البيئة التي تقع فيها المؤسسة التعليمية محل الدراسة وما يميزها من تطورات في ظل التغيرات المحلية والدولية.

2. مكانة التحليل الداخلي والخارجي من وجهة نظر المديرين في الجامعة المدروسة.

3. الفروق بين إجابات المديرين أفراد عينة البحث حول الجهة المسؤولة عن التحليل الإستراتيجي والتي تعزى إلى الخصائص الديمغرافية.

4. الفروق بين إجابات المديرين أفراد عينة البحث حول متغيرات الدراسة و التي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية.

5. أداة الدراسة:

من أجل تلبية متطلبات الدراسة ولاستقصاء البيانات من أفراد عينة الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة ، وقد تم تطوير أداة الدراسة استنادا إلى مجموعة من الدراسات السابقة وبما يتناسب مع مجتمع الدراسة، وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي كالتالي: موافق بشدة (1)، موافق (2)، محايد (3)، غير موافق (4)، غير موافق بشدة (5).

6. منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النمط من الدراسات الميدانية، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لتوضيح خصائص عينة الدراسة وعلى اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاكتشاف الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية التحليل الإستراتيجي حسب المتغيرات المدروسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

7. عينة الدراسة:

أشتمل مجتمع الدراسة على المديرين في جامعة آل البيت من جميع المستويات الادارية، وتم أخذ عينة عشوائية طبقية، وتم استبعاد الإدارة العليا نظرا لصعوبة الوصول إلى أفرادها، فبلغ حجم مجتمع الدراسة حوالي 140 منهم 67 مدير على مستوى الإدارة الوسطى من مدراء الدوائر والمراكز و مساعديهم وعمداء الكليات والمعاهد و نوابهم، و 73 على مستوى الإدارة الدنيا من رؤساء الأقسام والشعب، وبلغ حجم العينة 60 مديرا، في حين تم استرجاع 50 استبانة 5 منها غير صالحة للتحليل وبهذا بلغت نسبة الاسترجاع 75 % وهي نسبة صالحة للتحليل فكان الحجم النهائي للعينة 45 مدير .

8. الإستراتيجية والإدارة الإستراتيجية: Strategy and Strategic Management

يرجع ظهور الإستراتيجية في العلوم الإدارية إلى أعمال *Ansoff, Schandler* ، ففي سنة 1962 نشر *Schandler* مؤلفه المعنون بـ "Strategy and Structure" والذي تناول فيه العلاقة بين الإستراتيجية وهيكل المنظمة، ومراحل إعداد الإستراتيجية وتنفيذها، واعتبر الإستراتيجية على أنها تصور مستقبلي موجه نحو تنمية المنظمة مدعم بمعطيات الحاضر، وفي سنة 1965 نشر *Ansoff* مؤلفه بعنوان "Corporate Strategy" يقسم فيه القرارات الإستراتيجية إلى ثلاث مستويات: إستراتيجية، إدارية وتشغيلية، وبهذا يتفق *Ansoff* و *Schandler* في اعتبار القرارات الإستراتيجية إطار لضبط مختلف السياسات الوظيفية للمنظمة. (مزهودة، 2003)

وفي سنة 1965 قام الباحثون في مدرسة هارفارد بنشر نموذج *SWOT analysis* والذي عرف أول مرة باسم نموذج *LCAG* نسبة إلى أسماء الباحثين (*Learned, Christensen, Andrews, Guth*) والذي يقوم على فكرة المقابلة بين الفرص والمخاطر الخارجية وإمكانات المنظمة لوضع الخيارات الإستراتيجية، وبهذا فإن الإستراتيجية هي وليدة أبحاث مدرسة هارفارد. (بن حبيب، 2002)

هذا وقد تعرضت المدرسة الكلاسيكية للعديد من الانتقادات حيث سماها *Mintezberg* المدرسة التصورية و التي تعتبر صياغة الإستراتيجية عملية تصورية للمستقبل، وبعد هذا حاول رواد المدرسة الكلاسيكية تعميم مصطلح الإستراتيجية إلى الإدارة والتسيير كمفهوم يحتوي ما بعد التخطيط ويهتم أكثر بالمتغيرات الخارجية والعوامل الداخلية وتوجيه الإستراتيجية نحو التنفيذ الجيد وتقليص الفجوة بين الإعداد والتنفيذ، وهذا من خلال المؤلف الذي نشر سنة 1976 من طرف *Ansoff, Declerck & Hayes* بعنوان "From Strategic Planning to Strategic Management".

يعتبر التحليل الإستراتيجي الركيزة الأساسية للتخطيط الإستراتيجي من خلال التمهيد لبناء الإستراتيجيات و توفير المعلومات اللازمة عن الحاضر والمستقبل لصنع القرارات الإستراتيجية نتيجة لتحليل إمكانات المنظمة ومتغيرات البيئة الخارجية، ثم إن الإدارة الإستراتيجية تساعد على ضمان التطبيق الجيد للإستراتيجيات وتقليص الهوة بين الإعداد والتنفيذ من خلال الرقابة الجيدة والتقييم المستمر لما تحققه المنظمة.

هذا وقد تعددت التعاريف الموجهة للإدارة الإستراتيجية حيث لا يوجد تعريف متفق عليه فالبعض يعتبر أنها العملية الممثلة بالمرحل المحددة من تحديد رسالة المنظمة إلى الرقابة والتقييم، في حين يرى البعض أن هذا التعريف يبسط الحقائق ويجعلها سطحية ويرون أنها عملية طارئة ومجزأة وتحتاج إلى جهد كبير لبلوغ الأهداف وباعتبار القرارات الإستراتيجية

مبنية على التنبؤ فإنها غالبا ما تواجه أحداثا ووقائع تؤدي إلى التحقيق الجزئي أو تغيير المسار . وبهذا يقع التخطيط الإستراتيجي ضمن مرحلتين أساسيتين:

1.8 صياغة الإستراتيجية: *Strategy Formulation* :

تنتهي هذه المرحلة بتحديد إستراتيجيات المنظمة على جميع المستويات بناء على ما تملكه من قدرات ومكانيات وما يفرضه المحيط الخارجي من متغيرات من أجل تلبية ما تطمح إليه من أهداف وتحقيق رسالتها ورؤيتها، وتضم هذه المرحلة مجموعة من المكونات: (Hill Charles & Jones, 2008)

رسالة المنظمة: *The mission*: تحدد سبب وجود المنظمة وهي عبارة عن فقرة بسيطة تعبر عن فلسفة المنظمة وأفاقها وغاياتها تتميز بالبساطة والوضوح من غير تقصير وتكون واسعة من غير هلامية، توضح العملاء المستهدفين وحاجاتهم وطرق إشباعها، وتعتبر مصدر القرارات الإستراتيجية للمنظمة.

رؤية المنظمة: *The vision* : تصف المستقبل الذي تصبو المنظمة لتحقيقه، تخاطب العقل والروح وتثير تحفيز جميع الأفراد وتركز على الرغبة في التفوق والتميز والإبداع، وتتصف الرؤية الجيدة بالطموح ولكن في حدود العقلانية والقابلية للتطبيق.

قيم المنظمة: *The values*: قواعد إرشادية وطار سلوكي يعبر عن نظرة المؤسسة وفلسفتها وأسلوب تعاملها مع جميع أصحاب المصالح، وتنطلق القيم من المعايير التي تحكم الثقافة التنظيمية التي تحرص المؤسسة على تعميمها وضمأن التزام الإدارة والموظفين بتطبيقها، فنشاط المنظمة يتطلب الامتثال للقيم والقواعد الأخلاقية والقانونية للمجتمع وليس فقط العمل على تعظيم الربح والربحية.

الأهداف العامة: *The major goals*: تعبر عن الغايات و النتائج التي تهدف المنظمة إلى تحقيقها من خلال القيام بأنشطتها المختلفة، ويشترط عند صياغة الأهداف أن تكون قابلة للقياس، متناغمة ومتوافقة مع رؤية ورؤية المنظمة، أن تتناول القضايا المهمة والضرورية للمنظمة كما يشترط أن تتميز بالتحدي ولكن في حدود الواقع مع ضرورة أن تكون ضمن مدة زمنية محددة.

تحليل البيئة الخارجية: *The External Analysis*: حيث تقوم المنظمة بتحديد جميع المتغيرات من غير المنظمة والتي يمكن أن تؤثر على نشاط المنظمة من أجل تحقيق أهدافها. وتحليل البيئة الخارجية يتم على مستوى بيئة التعامل المباشر و البيئة العامة المحلية والدولية.

تحليل البيئة الداخلية: The Internal Analysis: تقوم المنظمة بتحديد الموارد والقدرات والمهارات لديها والطرق التي تساعد على بناء الكفاءات المميزة، وينتج عن تحليل البيئة الداخلية للمنظمة تحديد نقاط القوة التي تميزها عن غيرها ونقاط الضعف التي يمكن أن تكون عائقاً أمام نشاطها لتحقيق أهدافها. وتحليل البيئة الداخلية يتم من خلال تحليل سلسلة القيم لمختلف وظائف المنظمة وتحليل الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة والموارد المتاحة لديها.

التحليل الرباعي: SWOT analysis: بناء على التوفيق بين نقاط القوة والضعف لدى المنظمة وعلى الفرص المتاحة في المحيط الخارجي والتهديدات التي تواجهها، تحدد المنظمة مجموعة من المواقف أو الخيارات الإستراتيجية المتاحة والمرغوبة والتي من بينها تختار الإستراتيجيات التي تلبي أهدافها بناء على عدة معايير والتي تكون متكاملة متفاعلة فيما بينها ومع الإستراتيجية الكلية للمنظمة ومدعمة لها، تنقسم إستراتيجيات المنظمة إلى المستويات الأربعة التالية:

- ❖ إستراتيجيات المستوى الوظيفي *Functional Level Strategies*.
- ❖ إستراتيجيات وحدات الأعمال *Business Unit Strategies*.
- ❖ الإستراتيجيات العامة *Global Strategies*.
- ❖ إستراتيجيات المستوى الكلي للمنظمة *Corporate Level Strategies*.

2.8. تنفيذ الإستراتيجية: Strategy Implementation:

بعد تحديد الإستراتيجية المناسبة لأهداف المنظمة تحدد المنظمة الزمن المناسب لتطبيقها كما تعمل على توزيع الإستراتيجية الكلية إلى إستراتيجيات جزئية من خلال البرامج والسياسات والأنشطة الخاصة بمختلف الوظائف ومن ثم التنفيذ الفعلي للخطة الإستراتيجية والتي يقف مدى نجاحها على مجموعة من الأنظمة المساعدة: (براهيمي، 2007)

1. وجود نظام متكامل للتخطيط يكون شامل وبسيط يوضح الإجراءات والخطوات الخاصة بعملية التخطيط الإستراتيجي.
2. وجود هيكل تنظيمي يتناسب مع إستراتيجية المنظمة.
3. وجود نظام جيد للموارد البشرية كنظام التدريب والتحفيز وتقييم الأداء ...
4. وجود نظام متكامل للمعلومات يساعد على توفير المعلومات الضرورية وتحقيق التكامل بين وحدات المنظمة.

3.8. التقييم والرقابة: *Control and Evaluation*

تعتبر وظيفة الرقابة آخر مرحلة في نموذج التخطيط الإستراتيجي، وتتماشى بالتوازي مع عملية التنفيذ، وتتم عملية التقييم من خلال مقارنة أداء المنظمة فيما يتعلق بفاعلية مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الخطأ المسموح به واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة وجود فجوة بين الأهداف المحددة والمحقة باستخدام حلقة الرجوع العكسي.

كما أن كل الاستراتيجيات تخضع لعملية التقييم لمعرفة مدى تناسبها مع التغييرات الداخلية والخارجية، ولتقييم مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط، ويتطلب ذلك مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة من تطبيق الإستراتيجية وبالتالي اكتشاف الانحرافات سواء كانت في التصميم، أو في تطبيق الإستراتيجية.

9. التحليل الاستراتيجي: *Strategic analysis*

يركز هذا البحث على مرحلة التحليل الإستراتيجي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتخطيط الإستراتيجي من خلال توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية بالإضافة إلى تحديد الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام المنظمة، وقد تعددت التعاريف الموجهة للتحليل الإستراتيجي ومنها:

- ✱ التحليل الإستراتيجي هو فهم الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة من حيث المحيط الخارجي والموارد والمهارات الداخلية، ومواقف وتأثيرات الأطراف الآخذة. (مزهودة، 2005)
- ✱ يعرف التحليل الاستراتيجي الرباعي على أنه الفحص الدائم والمستمر للمحيط الداخلي للمنظمة لتحديد نقاط القوة التي يمكن أن تمثل ميزة تنافسية للمنظمة، ونقاط الضعف، مع التحليل الخارجي للفرص والتهديدات التي تواجه المنظمة في ميدان نشاطها. (Harrison, 2010)
- ✱ يعرف التحليل الاستراتيجي على أنه من خلال الأساليب المستخدمة يسند سيادة المنطق الاستراتيجي الذي يركز عليه في بناء الاستراتيجيات فهو يهيئ معرفة موضوعية عن سلسلة نتائج الأعمال وأسلوب أدائها ويحدد العوامل الإستراتيجية الخارجية والداخلية التي تحدد مستقبل المنظمة. (البلداوي والمشهداني، 2004).

1.9. متى تقوم المنظمة بالتحليل الإستراتيجي؟

عادة تقوم المنظمات بالتحليل الإستراتيجي في حالتين وهذا حسب الاتجاه الإستراتيجي الذي ترغب فيه إما بالموائمة الإستراتيجية (Strategic Fit) وتكون بالاستجابة والتأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي، أو بسط وامتداد الإستراتيجية (Strategy Stretch)، وفي هذه الحالة المنظمة هي التي تؤثر في المحيط الخارجي، وبهذا تتم عملية التحليل الإستراتيجي في الحالتين التاليتين:

1. عندما تعاني المؤسسة من اضطرابات ومشاكل: حيث يكون التحليل الاستراتيجي ضروريا لتحديد أسباب المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة، ومحاولة إيجاد الحلول لتحسين وضعيتها.

2. إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة: إذ أن اللجوء للتحليل في هذه الحالة يكون بهدف محاولة المؤسسة تحسين أدائها من خلال فحص وتحليل وضعيتها الماضية والحاضرة والتنبؤ بالحالة المستقبلية والتطلع دائما للأحسن.

ويشترط من أجل نجاح التحليل الإستراتيجي في منظمة ما الالتزام بمجموعة من الشروط: (Ameri et al, 1996)

1. الواقعية والموضوعية فيما يتعلق بنقاط القوة ونقاط الضعف للمنظمة.
2. التمييز بين الوضع الحالي والصورة المستقبلية التي ترغب المنظمة في تحقيقها.
3. أن يكون التحليل الإستراتيجي محددا بعيدا عن حالات عدم التأكد.
4. تطبيق التحليل الإستراتيجي على أساس مقارن مع المنافسين يتبين من خلاله مدى حذر المنظمة اتجاه محيطها.
5. أن يكون سهلا وبسيطا بعيدا عن التعقيد والحالات المفتوحة.

2.9 التحليل الإستراتيجي في المنظمات التعليمية:

إن التحديات والتغيرات التي تواجه المنظمات في العصر الحالي تنعكس في نفس الوقت على المنظمات التعليمية كونها مصدر تكوين الموارد البشرية، فمن خلال التحليل الكلي والمستمر الداخلي والخارجي يتبين مدى تأقلم المنظمات مع محيطها الداخلي والخارجي (Fooladvand et al, 2015)، إضافة إلى هذا أوضحت دراسة (Juan Hu et al, 2017) أن المنظمات التعليمية الخاصة تتجه أكثر من الحكومية نحو تبني مفهوم التخطيط والتحليل الاستراتيجي.

ويمكن إدراج جملة من هذه التحديات التي تواجه المنظمات التعليمية في النقاط التالية (الشريبي ومصطفى، 2008) :

زيادة معدلات التغيير: أن ما يميز العالم ظهور مجموعة من التغيرات في شتى المجالات وظهور قوى مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وتقنيا ، ما هو إلا مجموعة من التحديات يجب أن يواجهها القادة الإستراتيجيون للمؤسسات التعليمية من أجل التأقلم والتماشي معها.

شدة المنافسة: إن زيادة المعاملات الدولية والعولمة نتج عنها حرية تنقل الأفراد والموارد وأدت إلى اشتداد المنافسة التي كان المورد البشري فيها أساس التنمية ما أوجب على القادة في التعليم العالي مراعاة متطلبات السوق عند صياغة إستراتيجياتهم، ومدى مناسبة الخرج لمتطلبات هذا السوق من خلال عمليات الإبداع والابتكار.

عولمة الإدارة فكل وتطبيقا: لقد أدت زيادة التحالفات العالمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة إلى حصول بعض المؤسسات على ميزة تنافسية لخريجها مما ادعى للمنظمات الأخرى إلى العمل إستراتيجيا على مواجهة هذه التغيرات.

عجز الموارد المتاحة: في وقت ازدادت فيه شدة المنافسة عرف من جهة أخرى ندرة في الموارد المادية والمالية والبشرية، ازدادت فيه أهمية اقتصاد المعرفة والمعلوماتية والتي أصبحت تعتبر مصدر بناء الميزة التنافسية.

زيادة دور جماعات الضغط: لقد ازداد دور جماعات الضغط فيما يتعلق بنوع الخريج وملائمة مستواه المعرفي لمتطلبات العمل، وزيادة التأكيد على الدور الاجتماعي والالتزام بالسلوك الأخلاقي، والتي تعتبر تغيرات على قادة المؤسسات التعليمية مراعاتها عند صياغة إستراتيجياتها لمواجهة التغيرات الحالية والمستقبلية.

10. أهمية التخطيط الإستراتيجي في المنظمات التعليمية:

نظرا لمجموعة التحديات التي تواجه المنظمات التعليمية فقد أصبح لزاما عليها أن تتبنى هي الأخرى مبدأ التخطيط الإستراتيجي والذي يستند أساسا إلى نتائج التحليل الإستراتيجي، مع ضرورة تكييفه بما يتناسب مع متطلبات وطبيعة نشاط المنظمات التعليمية غير الربحية، وإن ما يعزز أهمية التخطيط الإستراتيجي في المنظمات التعليمية النتائج التي توصل إليها الباحثان Hargraeves & Hopkins سنة 1989 في بحث من طرف وزارة التربية البريطانية والتي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين إمكانيات المنظمات التخطيطية ومستويات الأداء فيها.

ويتضمن نموذج للخطة الإستراتيجية أربعة مراحل كالتالي:

1. **التحليل:** ضرورة تحديد عوامل القوة والضعف.
 2. **البناء:** وضع الأولويات للعملية التطويرية وتحويلها إلى أهداف خاصة.
 3. **التنفيذ:** وضع الأولويات والأهداف موضع التنفيذ.
 4. **التقييم:** الرقابة على عمليات التنفيذ لضمان التنفيذ الفعال للخطط.
- ثم إن موائمة قدرات وكفاءة الخريج لمتطلبات سوق العمل تنعكس على مكانة المنظمة التعليمية وكفاءة مديريها الإستراتيجيين في القدرة على إحداث التغيير و التخطيط للمستقبل و تكيف إستراتيجيات المنظمة مع الاتجاهات الثقافية، والتي تزيد من ولاء عملاء المنظمة بنوعيهما. هذا وأضاف (Ramos et al, 2015) ضرورة تصميم وتخصيص التخطيط الاستراتيجي للمنظمات التعليمية بإدراج الأبعاد والحاجيات الاجتماعية.

11. الإطار النظري لجامعة آل البيت:

تعد جامعة آل البيت من مؤسسات التعليم العالي في الأردن، منذ تأسيسها تعمل الجامعة على تكوين الخريج مهنيا بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل المحلي، العربي والدولي في ظل التحديات من خلال تشجيع الإبداع و الابتكار. ونظرا لطبيعة ثقافة الجامعة المستمدة من المبادئ العربية الإسلامية فإنها تقوم على المشاركة وتبادل الآراء وتعزيز الحوار في صياغة الرؤية المستقبلية للمنظمة بدءا من اعتبارها نمطا للحياة إلى تكيفها مع المحيط بعيدا عن التعصب والتحيز. وتهتم الجامعة بتدريس اللغات المختلفة من أجل تطوير وسيلة للاتصال مع العالم الخارجي، مع الاهتمام بالبحث العلمي والبحوث المتخصصة التي يمكن أن تساعد في حل المشاكل المحلية والعربية والدولية.

عملت الجامعة أيضا على تعزيز مكانتها الأكاديمية وتطوير خدماتها في وقت يتميز بمجموعة من التطورات وظهر المفاهيم الإدارية والتربوية والعلمية الحديثة المطبقة في الدراسات العليا، والاستفادة من التخطيط الشامل والإستراتيجي لتحقيق الأهداف المرجوة. وعلى الرغم من مراحل التطور والتقدم التي عرفتتها الجامعة منذ تأسيسها إلا أن الازدهار والتطور الحالي والتوجيهات الحكومية المتعلقة بالدراسات العليا تتطلب تحديث الخطط والأطر العملية، وإعادة تطوير برامجها التدريسية وتأقلمها مع التطورات التكنولوجية من أجل تطوير أدائها و تحقيق أهدافها، وإبراز الجوانب العلمية والثقافية والتراثية، وتطوير علاقتها مع المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المحلي بالإضافة إلى العلاقة التفاعلية مع

المنظمات الإقليمية والدولية من أجل جعل الجامعة مركزا للإبداع والإمكانيات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الصعيدين المحلي والدولي.

12. الطريقة والأساليب المستخدمة:

1. ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل (Cronbach Alpha) الذي يكون مقبولا عند 0.6 أو أكثر وكانت النتائج لجميع فقرات الاستبانة تفوق 0.8، مما يؤكد ثبات أداة الدراسة وتناسق واتساق فقراتها.

2. تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة كما يوضحها الجدول،

الجدول (01): توزيع عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية

العامل	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	41	91.1%
	أنثى	4	8.9%
العمر	أقل من 25 سنة	0	0%
	25 سنة - 35 سنة	11	24.4%
	36 سنة - 45 سنة	22	48.9%
	46 فما فوق	12	26.7%
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	19	42%
	ماجستير	9	20%
	شهادة عليا	17	37.8%
المستوى الإداري	إدارة وسطى	16	35.6%
	إدارة دنيا	29	64.4%
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	25	55.6%
	6 - 10 سنوات	12	26.7%
	11 سنة فأكثر	8	17.8%

- يتضح من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذكور 91.1%، ويعزى ذلك إلى تقضيل المرأة العمل في المجالات غير الإدارية، وأيضاً نظراً لطبيعة المجتمع الذي تقع فيه المنظمة عينة الدراسة والذي يعرف بعاداته وتقاليدته التي تستبعد خروج المرأة للعمل.
- يتضح من الجدول أن الفئة الأكبر من إجمالي العينة المبحوثة من 36 إلى أقل من 45 سنة وانعدمت الفئة الأقل من 25 سنة، وتقاربت باقي الفئات وهذا ما يرجع إلى التوجه نحو تجديد الكوادر والتشغيل المستمر وفتح الفرص أمام الشباب.
- تبين من الجدول أن أعلى نسبة 42.2% من إجمالي عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، تلاها أصحاب مؤهل الدراسات العليا (دكتوراه) بنسبة 37.8%، بينما 20% من حملة شهادة الماجستير، وقد يرجع هذا إلى تركيب عينة الدراسة حيث 64.4% منها يمثلون الإدارة الدنيا والتي لا تستدعي درجات دراسية عليا.
- تبين من الجدول أن ما نسبته 55.6% من إجمالي عينة الدراسة تقدر سنوات الخبرة الإجمالية لديهم بـ 5 سنوات فأقل، تلاها الأفراد الذين سنوات الخبرة لديهم من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 26.7%، بينما ما نسبته 17.8% بلغت سنوات الخبرة لديهم من 11 سنة فأكثر، وقد يرجع هذا إلى ارتفاع نسبة دوران العمل والتجديد المستمر.

3. النتائج المتعلقة بإجابات المبحوثين حول أبعاد التحليل الإستراتيجي الداخلي والخارجي ومفهومه والجهة المسؤولة عنه في جامعة آل البيت:

1. نتائج تحليل إجابات الأفراد حول مفهوم التحليل الإستراتيجي والجهة المسؤولة عنه:
الجدول (02): نتائج تحليل مفهوم التحليل الإستراتيجي والجهة المسؤولة عنه:

النتيجة	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
مفهوم التحليل الإستراتيجي	2.13	0.84	التعريف الثاني
الجهة المسؤولة عن عملية التحليل الإستراتيجي	3.02	0.77	الجهة الثالثة

يتبين من الجدول حول مفهوم التحليل الإستراتيجي انه يتجلى في المفهوم التالي:

" منهجية تحليلية تكمن أهميتها في قدرتها على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات المحتملة، وتحليل البيئة الداخلية للمنظمة من حيث كفاءتها وقدرتها الذاتية لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وذلك سعياً نحو إحداث التفاعل والتعاون بين جميع الأنشطة لتنفيذ إستراتيجية المنظمة وتحقيق رؤيتها المستقبلية وغاياتها الإستراتيجية."

وتبين أن الجهة المسؤولة عن عملية التحليل الإستراتيجي تتمثل في المديرين من جميع المستويات الإدارية، وهذا ما يتناقض مع الواقع في حين أن التخطيط الإستراتيجي بما فيه التحليل الإستراتيجي في جامعة آل البيت يقتصر على الإدارة العليا للجامعة مكونة من مجلس الأمناء ومجلس العمداء.

2. نتائج تحليل إجابات الأفراد حول أهمية التحليل الإستراتيجي:

الجدول (03): استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات التحليل الإستراتيجي.

المتغيرات	الوسط الحسابي	انحراف المعياري	النتيجة
التحليل الداخلي	2.08	0.49	درجة مرتفعة
التحليل الخارجي	2.04	0.55	درجة مرتفعة
التحليل الإستراتيجي من الناحية الإيجابية	2.10	0.48	درجة مرتفعة
التحليل الإستراتيجي من الناحية السلبية	3.05	0.65	درجة متوسطة
التحليل الإستراتيجي ببعديه	2.58	0.41	درجة متوسطة

يتبين من الجدول وبعد حساب متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة واستنادا إلى مقياس التحليل المستخدم أن للتحليل الإستراتيجي بناءا على الإيجابيات المقترحة بما فيه التحليل الداخلي والخارجي أهمية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المديرين في جامعة آل البيت، ومن جهة أخرى كانت الموافقة على السلبات المقترحة للتحليل الإستراتيجي بدرجة متوسطة، فكانت الموافقة النهائية على التحليل الإستراتيجي ككل بدرجة متوسطة.

3. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

قبل تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة نتأكد أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع لتوزيع طبيعي بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار تجانس التباين من خلال Levene's test والنتائج المحصل عليها موضحة في الجداول التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات واختبار تجانس التباين:

الجدول (04): اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnov Sig
التحليل الداخلي	0.14
التحليل الخارجي	0.027
التحليل الإستراتيجي ببعديه	0.70

يتبين من الجدول بالنسبة لاختبار Kolmogorov-Smirnov أن مستوى المعنوية المحسوب لجميع القيم أكبر من 0.025 لأن الاختبار ذو طرفين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة أن المتغيرات تتوزع طبيعياً.

الجدول (05): نتائج اختبار تجانس التباين

Levene's test Sig			
المتغير	التحليل الداخلي	التحليل الخارجي	التحليل الإستراتيجي ببعديه
الجنس	0.69	0.35	0.46
العمر	0.40	0.47	0.55
المؤهل التعليمي	0.26	0.42	0.77
المستوى الإداري	0.35	0.37	0.58
عدد سنوات الخبرة	0.04	0.28	0.66

يتبين من الجدول بالنسبة لاختبار Levene حول تجانس التباين أن مستوى المعنوية المحسوب لجميع القيم أكبر من 0.025 لأن الاختبار ذو طرفين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة أن التباين متجانس لجميع متغيرات الدراسة.

2. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

نتائج اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد فروق دالة إحصائية حول مفهوم التحليل الداخلي حسب الخصائص الديمغرافية لمديرين جامعة آل البيت.

الجدول (06): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمتغيرات

الشخصية في آراء المبحوثين حول مفهوم التحليل الإستراتيجي.

المتغير	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الجنس	0.82	0.36
العمر	0.49	0.61
المؤهل التعليمي	1.05	0.35
المستوى الإداري	1.17	0.68
عدد سنوات الخبرة	1.72	0.19

يتضح من الجدول أنه لا توجد فروق دالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية المعتمدة في الدراسة (حول إجابات المبحوثين عن مفهوم التحليل الإستراتيجي، حيث أن

مستويات الدلالة كلها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقتضي عدم وجود فروق بين آراء المستجوبين حول مفهوم التحليل الإستراتيجي حسب المتغيرات الديمغرافية.

نتائج اختبار الفرضية الخامسة: لا توجد فروق دالة إحصائية حول الجهة المسؤولة عن عملية التحليل الإستراتيجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.

الجدول (07): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمتغيرات الشخصية في آراء المبحوثين عن الجهة المسؤولة عن عملية التحليل الإستراتيجي.

المتغير	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الجنس	1.01	0.32
العمر	1.24	0.29
المؤهل التعليمي	0.24	0.78
المستوى الإداري	1.35	0.25
عدد سنوات الخبرة	1.36	0.29

يبين الجدول أنه لا توجد فروق دالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية المعتمدة في الدراسة حول آراء المبحوثين عن الجهة المسؤولة عن عملية التحليل الإستراتيجي في جامعة آل البيت ، حيث أن مستويات الدلالة كلها غير معنوية عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

• نتائج اختبار الفرضية السادسة: لا توجد فروق دالة إحصائية حول أهمية التحليل الداخلي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.

الجدول (08): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمتغيرات الشخصية في آراء المبحوثين حول أهمية التحليل الداخلي.

المتغير	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الجنس	0.45	0.50
العمر	0.75	0.47
المؤهل التعليمي	3.20	0.051
المستوى الإداري	0.39	0.53
عدد سنوات الخبرة	2.09	0.13

يتضح من الجدول أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين آراء المستجوبين حول أهمية التحليل الخارجي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية المعتمدة في الدراسة، حيث أن مستويات الدلالة كلها غير معنوية عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

• نتائج اختبار الفرضية السابعة: لا توجد فروق دالة إحصائية حول أهمية التحليل الخارجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.

الجدول (09): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمتغيرات

الشخصية في آراء المبحوثين حول أهمية التحليل الخارجي.

المتغير	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الجنس	0.038	0.84
العمر	0.38	0.68
المؤهل التعليمي	0.65	0.52
المستوى الإداري	0.63	0.43
عدد سنوات الخبرة	2.33	0.10

يتضح من الجدول أن مستويات الدلالة كلها غير معنوية عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقتضي عدم وجود فروق بين آراء المستجوبين حول أهمية التحليل الخارجي حسب المتغيرات الديمغرافية.

• نتائج اختبار الفرضية الثامنة: لا توجد فروق دالة إحصائية حول أهمية التحليل الإستراتيجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.

الجدول (10): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمتغيرات

الشخصية في آراء المبحوثين حول أهمية التحليل الإستراتيجي.

المتغير	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الجنس	0.05	0.81
العمر	1.73	0.18
المؤهل التعليمي	0.94	0.39
المستوى الإداري	0.07	0.78
عدد سنوات الخبرة	2.17	0.12

يتضح من الجدول أن مستويات الدلالة كلها غير معنوية عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقتضي عدم وجود فروق بين آراء المستجوبين حول أهمية التحليل الخارجي حسب المتغيرات الديمغرافية.

• نتائج اختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

1. لدى المديرين في جامعة آل البيت إدراك بدرجة مرتفعة حول أهمية التحليل الداخلي.
2. لدى المديرين في جامعة آل البيت إدراك بدرجة مرتفعة حول أهمية التحليل الخارجي.
3. لدى المديرين في جامعة آل البيت إدراك بدرجة متوسطة حول أهمية التحليل الإستراتيجي.
4. لا توجد فروق دالة إحصائية حول الجهة المسؤولة عن عملية التحليل الإستراتيجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.
5. لا توجد فروق دالة إحصائية حول مفهوم التحليل الإستراتيجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.
6. لا توجد فروق دالة إحصائية حول أهمية التحليل الداخلي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.
7. لا توجد فروق دالة إحصائية حول أهمية التحليل الخارجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.
8. لا توجد فروق دالة إحصائية حول أهمية التحليل الإستراتيجي ترجع إلى الخصائص الديمغرافية للمديرين في جامعة آل البيت.

13. الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات:

قامت هذه الدراسة على أساس تحديد أهمية التحليل الإستراتيجي من وجهة نظر المديرين في جامعة آل البيت والتي استندت إلى مجموعة من الفرضيات لتحقيق جملة من الأهداف، وبعد المعالجة الإحصائية لإجابات المبحوثين توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي بناء عليها صيغت الاستنتاجات التالية:

لدى المديرين إلمام كلي حول أهمية التحليل الإستراتيجي ببعديه الداخلي والخارجي، إلا أن هذه الأهمية كانت بدرجة متوسطة نظرا للموافقة على السلبيات المقترحة للتحليل الإستراتيجي والتي تبين بعضها أن التحليل الإستراتيجي كغيره من أدوات التحليل ما هو إلا منهجية أو أداة تتميز بجملة من المزايا والإيجابيات تكون في صالح المنظمة وتمكنها من معرفة مكانتها في ميدان نشاطها وتساعد، من جهة أخرى توجد بعض المحددات أمام التطبيق الجيد لهذا المفهوم التي قد لا تكون في صالح المنظمة و تجعله يتميز بمجموعة من النقص، بينما تعكس الموافقة على بعض العبارات المقترحة نقص الإدراك لدى أفراد عينة الدراسة حول متغيراتها.

من خلال المقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة تبين أيضا أن واقع التحليل الإستراتيجي في جامعة آل البيت يواجه مجموعة من التحديات بالإضافة إلى مجموعة من العراقيل التي تحول دون التنفيذ الجيد للإستراتيجيات والأهداف المسطرة يرجع أغلبها إلى عدم قدرة الغطاء المالي على تلبية المتطلبات.

2- التوصيات:

على ضوء النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها واستنادا إلى واقع جامعة آل البيت وما يتوجب عليها من إجراءات لمسايرة ما يفرضه الوضع الحالي تم صياغة مجموعة من التوصيات:

- المشاركة الجماعية في تحديد المتطلبات والنقائص و حاجات الجامعة المادية والبشرية على مختلف المستويات .
- العمل على إدماج أكبر قدر من القادة الإداريين والإستراتيجيين ذوو الخبرة والتخصصات المناسبة للمنصب في فريق التخطيط الإستراتيجي.
- التسيير الجيد لإيرادات الجامعة بما يهدف إلى تطوير المكانة العلمية والاجتماعية للجامعة.

قائمة المراجع:

- الطيب داودي، "أثر تحليل البيئة الخارجية و الداخلية في صياغة الإستراتيجية"، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص - ص: 39 - 44.
- الهلالي الشريبي الهلالي، عبد العظيم السعيد مصطفى، "مدخل الإدارة الإستراتيجية ومتطلبات تطبيقه في كليات جامعة المنصورة"، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، 2008.
- براهيم حياة، "مساهمة في تطبيق أسلوب تحليل محفظة الأعمال في مؤسسة صناعية جزائرية: دراسة حالة مؤسسة عنتر تراد condor للالكترونيات بولاية برج بوعرييج"، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007.
- بن واضح الهاشمي، "محاولة لتشخيص البيئة الخارجية لبناء الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الأقمشة الصناعية الجزائرية : Tindal"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2006.
- شاكر البلداوي، عمر المشهداني، " أثر التحليل الاستراتيجي لبيئة القرارات الرأسمالية في الحد من الأزمات المالية"، المؤتمر العربي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2004.
- عماري عمار، بن واضح الهاشمي، القري عبد الرحمان، "أهمية التحليل الإستراتيجي في تقييم المؤسسات"، الملتقى الوطني حول تقييم المؤسسات، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2004.
- عبد الرزاق بن حبيب، " اقتصاد وتسيير المؤسسة"، الدار الجامعية للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002.
- عبد المليك مزهودة، "الفكر الإستراتيجي التسييري: من نموذج SWOT إلى نظرية الإستراتيجية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.
- عبد المليك مزهودة، "قراءة في أدوات التحليل الاستراتيجي على ضوء البراديقات الجديدة للتسيير الاستراتيجي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12 ، جامعة باتنة، الجزائر 2005 .
- مداح عرابي الحاج، "أهمية التحليل الإستراتيجي في تقييم الرأسمال غير المادي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
- Akyl et al, 2012, « Strategic Planning In Institutions Of Higher Education: A Case Study Of Sakarya University”, **Procedia - Social and Behavioral Sciences** 58, PP: 66 – 72.
- Ameri, F. Karimi and D. Goudarzipour, (1996), “**USING SWOT ANALYSIS IN MAP & SPATIAL INFORMATION OFFICE OF**

SCI", Statistics Center of Iran, University of Technology, Vali-e-asr, Tehran, Iran.

- Erhard. Valentin, (2005), " Away With SWOT Analysis: Use Defensive/Offensive Evaluation Instead", **the Journal of Applied Business Research**, Volume 21, Number 2, PP: 91-105.
- Fooladvanda et al, (2015), "The Application Strategic Planning and Balance Scorecard Modelling in Enhance of Higher Education", **Procedia - Social and Behavioral Sciences** 186, PP: 950 – 954.
- Hill Charles W.L & Jones Gareth R, (2008), "**Strategic Management**", Houghton Mifflin Company, 8th edition.
- Jeffrey P. Harrison, (2010), « Strategic Planning in Healthcare », Health Administration Press.
- Juan Hu et al, (2017), « Strategic planning and the stratification of Chinese higher education institutions», International Journal of Educational Development, in press available online.
- Ramos et al, (2015), « Strategic Environmental Assessment in higher education: Portuguese and Brazilian cases», Journal of Cleaner Production, Volume 106, 1, PP: 222-228.
- Sami Mahmood, (2009), "**Developing Study Plans in Universities in Jordan: Key Issues and Challenges**", Yarmouk University, Irbid, Jordan.

صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات

Islamic Financial Engineering Industry: Reality and Challenges

أ. بوداب سهام، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 06)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 22)، تاريخ القبول: (2017/11 /25)

Abstract

Islamic financial institutions are now in dire need of a diversified portfolio of financial instruments and products that provide them with sufficient flexibility to respond to the demands of economic variables such as risk management related to their various activities, customer satisfaction and competition from conventional financial institutions. There is no single product that can meet all these requirements, and it is forced to develop various products to meet various financial and credit purposes. Here is the need for so-called "financial engineering." The Islamic approach is an appropriate tool available to Islamic financial institutions to find innovative financial solutions and tools.

Keywords: Islamic financial engineering, financial innovation, innovative financial instruments, Islamic financial products.

المخلص

إن المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت اليوم بأمر الحاجة إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية كإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطتها المختلفة، ورضاء العملاء ومواجهة المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية. وليس هناك منتج وحيد يمكنه أن يستوفي كل هذه المتطلبات، وهو ما يضطرها إلى تطوير منتجات عديدة ومتنوعة لتلبية شتى الأغراض التمويلية والائتمانية.

وهنا تبرز الحاجة إلى ما يسمى "الهندسة المالية" وفق المنهج الإسلامي كأداة مناسبة متاحة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد حلول وأدوات مالية مبتكرة.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، الابتكار المالي، الأدوات المالية المبتكرة، المنتجات المالية الإسلامية.

مقدمة:

إن مجال النشاط المالي يمثل عصب الاقتصاديات الحديثة ومحورها الرئيسي، وقد عرف الابداع في هذا النشاط نموا ملحوظا وقفزت نوعية خاصة في الدول الغربية منذ الثمانينيات من القرن الماضي، معلنة عن ميلاد صناعة جديدة في عالم الاقتصاد هي الصناعة المالية يقودها مهندسون هم المهندسون الماليون، ولم تكن المالية الإسلامية غائبة عن هذه الصناعة بل شهدت الصناعة المالية الإسلامية هي الأخرى نموا سريعا على امتداد العقود الأربعة الماضية، وهذا الأمر استدعى إعادة اكتشاف التراث الفقهي مرة أخرى لابتكار أدوات تمويل واستثمار تستجيب لحاجات العملاء وتطلعاتهم.

وهذا التنوع في أدوات الصيرفة الإسلامية هو تنوع حقيقي لا صوري كما في أدوات الصيرفة التقليدية، حيث أنها قائمة في الغالب على عقد واحد هو عقد القرض، في حين أن كل أداة من أدوات الصيرفة الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن الأداة الأخرى من حيث المخاطر والضمانات والتسعير.

وعلى الرغم من إجماع الكل على أهمية الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات المالية وعلى الشوط الكبير الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية إلا أن هذا الاهتمام في الحقيقة لم يترجم حتى الآن إلى منهج علمي وعملي يتناسب وطبيعة هذه المؤسسات، فما زالت إدارات تطوير المنتجات بحاجة إلى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية، حيث نجد أن غالبية المؤسسات المالية في الدول النامية بشكل عام والدول العربية والإسلامية بشكل خاص تنتج نحو كل ابتكار جديد يظهر في المؤسسات المالية المتقدمة، سواء كان ذلك مع وضوح معالمه وآليات العمل به وأسباب ظهوره وأوجه استخدامه، أو مع غموض معالمه وتعدد آليات العمل به وجهل أسباب ظهوره، الأمر الذي يؤدي إلى بذل الجهد والمال لتكريس تطبيقه وتنفيذه دون معرفة نتائجه.

على ضوء ما تقدم، تحتاج الصناعة المصرفية الإسلامية دائما إلى ابتكار وتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية، التي تمكنها من المحافظة على بقائها وتطورها في إطار مجابهة المخاطر التي تتعرض إليها وتحديات تضعها في مفترق الطرق نحو بناء منظومة قادرة على صناعة منتجات مالية موافقة للشريعة الإسلامية وبإمكانها تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي:

- كيف يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة من المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف

الهندسة المالية بمفهومها الصحيح في ظل تحديات التي تواجهها؟

وبغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية:

أولا- مدخل للهندسة المالية الإسلامية.

ثانيا - واقع الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية.

ثالثا - تحديات تطبيق الهندسة المالية الإسلامية.

المحور الأول: مدخل للهندسة المالية الإسلامية

النظام الإسلامي قبل أي نظام هو صاحب فكرة الهندسة المالية ومصممها، ودليل ذلك توجيهه - صلى الله عليه وسلم - لبلال المازني - رضي الله عنه - عندما أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له صلى الله عليه وسلم: "لا تفعل، بع الجمع (وهو نوع جيد من أنواع التمر) بالدرهم واشتر بالدرهم جنبا (تمر مختلط وليس مرغوب فيه، وما يخلط لإلرداعته)"، وفي هذا الحديث إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية، بل إن هذا الحديث هو الهندسة المالية بذاتها. إن الشريعة الإسلامية لا تحجر على دائرة الابتكار وإنما تحجر دائرة الممنوع، مبقية دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار.

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها

1-1- تعريف الهندسة المالية في المنهج الإسلامي

من الضروري إيجاد تعريف شامل وواضح للهندسة المالية الإسلامية، ولا شك أن لذلك دورا مزدوجا: علميا وتطبيقيا، أما من الناحية العلمية فإن ذلك مما يساعد على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية التي لا تزال بحاجة ماسة إلى إثرائها، حتى تواكب كل التطورات العلمية التي تحدث في هذا المجال، وأما من الناحية التطبيقية، فإن وضع تعريف شامل للهندسة المالية الإسلامية يعني وضع الأسس التي يمكن من خلالها ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية الأصيلة وغير المستسخة عن المنتجات التقليدية من جهة، وإغلاق الباب أمام الوالجين للصناعة المالية الإسلامية من خلال الحيل الربوية، من جهة أخرى. وهذا كله يساعد على تلبية الحاجات التمويلية المتزايدة باطراد، كل ذلك في إطار الالتزام بالحلال (قندوز، 2010). إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي إلا في أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التمويلية والاستثمارية من الظلم وأكل أموالهم بالباطل، ولتحقيق الصالح العام.

من هذا المنطلق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهاً للشرع الحنيف.

ويعرف الدكتور عبد الهادي السبهاني الهندسة المالية الإسلامية على أساس علاقتها بالتحوط الذي يقصد به اتقاء المخاطر وتخفيف آثارها حال وقوعها (الهندسة المالية.. كلمة سر نمو المصرفية الإسلامية، موقع الكتروني).

ومن هنا تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ

الالتزام بالمشاركة في الربح والخسارة والتخلي عن الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (مرغاد، 2013، ص 48).

1- 2- خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

- **المصادقية الشرعية:** وتعني أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع.

- **الكفاءة الاقتصادية:** فالمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية (السويلم، 2000، ص ص17- 18).

- **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** ويقصد به ما يلبي مصلحة حقيقة للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار (خنيوة علي موسى، 2011، ص 04).

2- أسس الهندسة المالية الإسلامية

أ- الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية

- **تحريم الربا والغرر:** المقصود بالربا الزيادة على رأس المال، قلت أو كثرت، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَثَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة الآية: 278، ويعتبر بحث الربا مشبعا من النواحي الشرعية لكن الغوص فيه ليس سهلا للكثيرين، خاصة غير المختصين بالعلوم الشرعية، لهذا نجد من الاقتصاديين من حاول إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب واللغة العلمية المعاصرة (قندوز، 2006، ص 08).

أما عن بيع الغرر فقد نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، والغرر ما كان على خطر الحصول (M.NAIT, SLIMANI Mouhand, 2013, P 34).

- **حرية التعاقد:** ويقصد بها إطلاق الحرية للأعوان الاقتصاديين في أن يعقدوا في العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع الإسلامي (مفتاح وعمرى ، 2012، ص 231).

- **التيسير ورفع الحرج:** أي أن تكون الهندسة المالية من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، فالله جل وعلا جعل باب التعاقد مفتوحا وجعل الأصل فيها من الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.

- **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** وانتهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة، والبيعة إنما تكون بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي (سعدي وعلام، 2014، ص 04).

- **الاستحسان والاستصلاح:** والاستحسان هو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبتته، وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع، أما الاستصلاح، ومعناه الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها (مفتاح وعمري ، 2012، ص 230).

ب- **الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية:** تتطلب الهندسة المالية الإسلامية وجود:

- **الوعي:** ونقصد به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالإبتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف.

- **المقدرة والالتزام (الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل):** ونقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، وبالالتزام بالشريعة الإسلامية (طرويبا، 2014، ص ص 69-70).

- **الافصاح (بيان المعاملات وشفافيتها):** ويقصد به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات المبتكرة أو المطورة، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها (مؤذن وبن زيد، 2014، ص 298).

3- أهمية ومناهج الهندسة المالية الإسلامية

3-1- أهمية الهندسة المالية الإسلامية

أ- **الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية:** يمكن إيجازها فيما يلي:

- يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية.

- يساعد وجود علم للهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية.

- أن الأصل في المعاملات الإباحة، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها.

- أن العبرة في المعاملات المالية للعلل والمقاصد حيث أن أحكام فقه المعاملات معلقة وعللها مرتبطة بالحكم الشرعي وجودا.

- أن الإسلام لم ينشئ العقود المالية، وإنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات وتشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد الكلية المنظمة لها.

ب- **الأهمية العملية للهندسة المالية الإسلامية:** يمكن إيجازها فيما يلي:

- معظم الأدوات التمويلية الموجودة تم تطويرها منذ قرون مضت، بقيت بحاجات المجتمعات آنذاك، لكن الحاجات التمويلية في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبيها.

- الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها.

- ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه، مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته (ساوس وبن سويس، 2014، ص ص 47-48).

- رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية.

- كثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا باستحداث مستجدات ملحق بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق (نصار، 2005، ص 04).

2-3-2- مناهج تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

يرى المحللون أن مناهج التطوير إجمالاً ثلاثة كالتالي:

أ - المحاكاة (التقليد) لمنتجات غير إسلامية

المحاكاة هي الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة الإسلامية اليوم، وهي تعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسيط سلع ليست مقصودة لا للبنك ولا للعميل، لمجرد الحصول على النتيجة المطلوبة، وهي هنا النقد الحاضر مقابل أكثر منه سواء كان المدين هو العميل أو البنك (السويلم، 2006، ص ص 22 - 24).

ب - منهج التحويل

يعتمد هذه المنهج بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجين أو أكثر للوصول إلى منتج واحد، وتؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبه الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأصل حلالاً (سعدي ولعلام، 2014، ص 08).

ج - منهج الأصالة والإبتكار

يعتمد هذا الأسلوب على القيام بدراسة مستمرة لاحتياجات العملاء ثم العمل على تطوير الأساليب الفنية والتقنية المناسبة لها، تعتبر هذه الطريقة أكثر جدوى وإنجازية رغم تكلفتها المرتفعة والتي تتجه إلى الانخفاض إلى المستوى التكلفة الحديثة للمنتجات المالية (لعمش، 2012، ص ص 93 - 94).

وهذا المنهج يتطلب (غربي، 2009، ص 235):

- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها.

- وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن مثيلتها التقليدية.

- المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية.

- يؤدي إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة.
 - يعتبر هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، لذلك ينبغي وضع الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة المالية الإسلامية بعيدا عن منهج المحاكاة إلى منهج الأصالة والابتكار، ثم يتم تطبيق هذه الخطة تدريجيا.

4- منتجات وأدوات الهندسة المالية الإسلامية

لقد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية.

4-1- الأوراق المالية الإسلامية أو (الصكوك الاستثمارية الإسلامية)

- **تعريف الصكوك الاستثمارية الإسلامية:** الصكوك الاستثمارية الإسلامية فقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (المعيار الشرعي رقم (17)، "صكوك الاستثمار").
 - **أنواع الصكوك الإسلامية:** بالرغم من تعدد وتنوع الصكوك الإسلامية إلا أننا سوف نهتم بالصكوك الأكثر انتشارا واشتهارا، وهي:

أ - **الصكوك القابلة للتداول:** وهي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:

صكوك المضاربة (القراضة): تقوم بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه (فضل، 2011، ص 66).

صكوك المشاركة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركات لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار (النجدي، 2010، ص 239).

صكوك الإجارة: جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 137 (15/3) بشأن صكوك الإجارة، الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري قائم أو سيتم إنجازه يدر دخلا، بتحويل الأعيان والمنافع التي تتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية، يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية، وعلى ذلك عرفت بأنها "صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل".

صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد، وتكون الحصة المتفق عليها في العقد حصة مشاعا من خراج الأرض.

صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيللة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة.

صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيللة الاكتتاب فيها في غرس أشجار، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس (أبو بكر، 2009، ص 12).

ب - الصكوك غير القابلة للتداول: وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البدلين، وتتمثل في:

صكوك السلم: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلاً وفق الوقت ومواصفات متفق عليها.

صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيللة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك (ناصر، بن زيد، 2013، ص 75).

صكوك المراجعة: هي صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل سلعة مربحة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية استصدار صكوك مربحة ممكنة فقط في حالة السوق الأولي (عماري وسعدان، 2013، ص ص 6 - 7).

4-2- المشتقات المالية الإسلامية:

المشتقات المالية بشكلها الحالي محرمة شرعاً لكن هناك من يرى أنه يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق مزايا إدارة المخاطر وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي. يستطيع النظام المالي الإسلامي الاستفادة من ميزات وفوائد المشتقات المالية والمتمثلة في توفير الكبير في تكاليف المعاملات، وفي إدارة المخاطر العامة والسيطرة عليها، وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية، والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي تحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك حكومات الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياتها، وحتى يتسنى لها ذلك لا بد من أن تعمل على تطوير مشتقات مالية إسلامية وفق الشروط التالية:

- 1- يجب أن تكون المشتقات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- 2- يجب أن تحقق الفوائد والمنافع التي تحققها المشتقات المالية.
- 3- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية (الساعاتي، 1999، صص 56 - 57).

4-3- التوريق الإسلامي:

التوريق هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في

شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك (شعبان والحرسي، 2009، ص 09).

- أهمية التوريد في الصناعة المالية الإسلامي:

عملية التوريد الإسلامي تعد من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة احترازية يستفاد منها في تطوير الأسواق المالية العربية الإسلامية وحمايتها من الأزمات، فهي إحدى الأدوات قصيرة الأجل الهامة التي يمكن الاستفادة بها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف المؤسسات.

4-4- التأمين التعاوني الإسلامي

تعاون مجموعة من الأشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة يسمون هيئة المشتركين على تلافي آثار الأخطار وجبر الأضرار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الفعلي الناتج عن وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم على سبيل التبرع بدفع مبلغ معين (القسط أو الاشتراك) تحدده وثيقة التأمين، وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين واستثمار أموالهم نيابة عن الجماعة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال على الوجه المبين في العقد أو النظام (بن بلعزوز، فلاق، 2011، ص 07).

المحور الثاني: صعوبات وتحديات تطبيق الهندسة المالية الإسلامية

فبالرغم من التطور الذي عرفته الهندسة المالية الإسلامية، إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها، وأهمها:

1- الصعوبات المتعلقة بالجوانب المؤسسية

يأتي في مقدمتها الإطار المؤسسي السليم حيث تحتاج البنوك الإسلامية إلى عدد من المؤسسات والترتيبات الداعمة حتى تتمكن من القيام بوظائفها المتعددة.

ومن التحديات البارزة الحاجة الملحة إلى موارد رأس المال البشري التي تتميز بالكفاءة، لسد العجز الذي تعانيه صناعة التمويل الإسلامي. وهناك تحديات تتعلق بالإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة، ويرصد الخبراء أن قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية وضعت على النمط الغربي، وبطبيعة الحال فإنها تحصر مدى نشاطات العمل المصرفي في حدود تقليدية.

أما فيما يتعلق بالتحديات ذات الصلة بالإطار الإشرافي فإن عدم وجود إطار إشرافي فاعل يعد إحدى نقاط الضعف الخطيرة للنظام المصرفي الإسلامي القائم ويستحق اهتماماً جاداً على المستويات كافة، ولا شك أن هناك حاجة لتنسيق وتقوية الأدوار التي تضطلع بها كل من هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية (الهندسة المالية.. كلمة سر نمو المصرفية الإسلامية).

2- الصعوبات المتعلقة بالجوانب التشغيلية: وتنقسم إلى:

شق يخص التمويل والآخر يخص السيولة، ويلاحظ انعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح، حيث تنقسم المعاملات المالية الإسلامية إلى نوعين، يقوم أحدهما على رسم ثابت على رأس المال ويستند الآخر إلى تقاسم الأرباح، ويوفر كل من النوعين التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية، بينما تقوم المعاملات المالية التقليدية على تسليف الأموال مقابل رسم ثابت (فائدة)، أما عدم سيولة الموجودات فهي مشكلة أخرى يسببها انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين، وتتلخص في صعوبة تحويل هذه الصيغ التمويلية إلى أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها.

ومن التحديات المتعلقة بالجوانب التشغيلية أيضا **حشد الودائع محليا** حيث هذا لأخيرة في البنوك الإسلامية لم تأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة بل بسبب الالتزام الديني للعملاء. أيضا **المنافسة**، فالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تواجه زيادة مستمرة في المنافسة خاصة بقيام البنوك التقليدية بفتح فروع ونوافذ إسلامية، أما في ما يتعلق **بالعولمة** فيتوقع أن تحدث زيادات أخرى في منافسة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية في المستقبل بسبب العولمة (يوسف، 2009، ص: 52).

3- الصعوبات المتعلقة بحثثيات الهندسة المالية الإسلامية ذاتها

ومن التحديات والصعوبات التي ترتبط بالهندسة المالية بحد ذاتها:

- **الافتقار إلى البحث والتطوير**: تفقر بعض المؤسسات المالية ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية.

- **الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الإسلامية**: تركز الهدف الأساسي من الهندسة المالية الإسلامية في إشباع احتياجات المسلمين أهمل بطريقة أو بأخرى الهدف الجوهرى للمنتج المالي والمتمثل في خلق القيمة المضافة (بونقاب، 2012، ص: 59-60).

- **التركيز على بعض المنتجات دون غيرها**: توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيع والإيجارات)، وليس الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة.

- **عدم وجود معايير موحدة في استخدام المنتجات**: حيث يلاحظ وجود اختلاف بين المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام المنتج الواحد (العقود، والنماذج، والإجراءات، وآليات التنفيذ،..)، الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم المتعاملين للصناعة المالية الإسلامية.

- **مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية**: إن مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية وسبل التغلب عليها يتركز في ثلاثة جوانب هي:

- عدم وجود هيئة مختصة بتقويم المنتجات المالية الإسلامية.

- عدم وجود معايير لتقويم المنتجات المالية الإسلامية.

- عدم توافر البيانات المالية عن المنتجات المالية الإسلامية.

- **محاكاة المنتجات التقليدية:** تعاني الهندسة المالية الإسلامية من مشكل محاكاة نظيرتها التقليدية في بعض منتجاتها، ومحاولة أسلمة بعض المنتجات الأخرى حتى تبدو أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- **نقص الوعي بمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية:** يعتقد بعض المسلمون أن منتجات المؤسسات المالية الإسلامية لا تختلف عن منتجات مثيلاتها التقليدية، ومن هذا المنطلق يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تأخذ على عاتقها مهمة توضيح الفرق بين منتجاتها ومنتجات غيرها (صالح، غربي، 2009، ص 18).

المحور الثالث: واقع الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية

من خلال المقارنة بين ما تعمل به البنوك والمؤسسات المالية والأسواق في إطار الابتكار ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية السابقة الذكر، نجد التالي (منصور، 2014، ص ص 11-13):

- تركيز الاهتمام عندما يتعلق الأمر بالابتكار المالي، بالمشنقات المالية والتخريجات الفقهية لها، وما أنجر عنه من اختلافات فقهية كبيرة جداً، في حين ليست المشنقات المالية إلا منتجا من منتجات المالية الربوية، التي تعد من أكثر المنتجات تعقيدا وخطورة حتى في الأسواق المالية التقليدية ذاتها، وبذلك تحول مفهوم الابتكار المالي من مختلف تلك التحديثات والعمليات والآليات الجديدة التي من شأنها تلبية حاجات المتعاملين، إلى مجرد بذل الجهد والمال من أجل الظهور بحلة شبيهة بتلك التي تزين ظاهر المؤسسات المالية والأسواق المالية التقليدية.

- تحديد النتيجة المطلوبة سلفاً، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي أو المنتج التقليدي في إطار ما يعرف بالمحاكاة والتقليد، وهو ما يترك أثر خطيراً من خلال الإلقاء بظلاله الفاسدة على الصناعة المالية الإسلامية.

- العمل ضمن إطار قانوني لا ينسجم مع تطلعات الابتكار المالي الإسلامي، إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل ضمن النظام المالي التقليدي وتتأثر بمعطياته وإفرازاته لأنها جزء من نسيجه وتعمل في أسواقه وتخضع لقوانينه.

- يقتصر في كثير من الحالات دور الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية على التحليل والتحريم، في الوقت الذي يقع عليها قيادة عملية الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى البنوك الإسلامية.

مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الإسلامي مع مضمونه الداخلي:

للأسف بعض هذه المنتجات والأدوات المالية الإسلامية حدث لها بعض التشويه والخلط والتشبه بالشكل الذي عليه في المنتجات المالية والمصرفية التقليدية، حيث تحدث في بعض المنتجات المصرفية أخطاء في التطبيق تفقد المنتج الإسلامي شرعيته (الغالي، 2014، ص ص 8-9).

فمن الانتقادات الموجهة للهندسة المالية الإسلامية في مجال الفكر الهندسي المالي ما تقوم به من "أسلمة" للمنتجات المصرفية بإضفاء صبغة شرعية عليها، فهذا الأمر من شأنه الإضرار بصناعة المصرفية الإسلامية

بشكل عام، إذ يجب التفريق بين إعادة التغليف المتطابقة مع الشريعة وبين تصنع الشرعية لمنتج ما، الحقيقة أنه في الوقت الحالي لا توجد الخبرة والمعرفة أو حتى السابقة الخاصة بهندسة منتجات مبتكرة وإسلامية بشكل كامل، لدرجة أنها تختلف بشكل جذري عن المنتجات التقليدية.

نج الكثير من المنتجات السائدة في الصناعة الإسلامية اليوم لا تناسب إلا المسلمين فقط، لأنها مجرد تخريج أو إسباغ لثوب إسلامي على المنتجات غير الإسلامية، حيث صرح الشيخ عبد الله بن سلمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء أن حوالي 85 % من الصكوك الإسلامية المتداولة في الأسواق العالمية مغلقة بالربا وتحايل عليه فقط، وأن الشريعة الإسلامية منها براء.

هذه القضية وضعت صناعة المصرفية الإسلامية أمام تحد كبير ففي حالات عديدة تطرح منتجات إسلامية إلا أنه بنظرة أكثر عمقا لتلك المنتجات يتضح أنها منتجات تقليدية مخالفة للشريعة الإسلامية تم صبغها بصبغة شرعية (ضامن وحشايشي، 2014، ص 100).

إلا أن ما يعاب على البنوك الإسلامية حسبما كشفت عنها لأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا مقرها ماليزيا) عن ازدياد انتشار ظاهرة المشتقات المالية الإسلامية، وقالت في دراسة لها بعنوان "المشتقات المالية والتمويل الإسلامي" إن معدل نمو هذه المشتقات يزيد على أي قطاع آخر من الأوراق المالية، وعزت التوسع في هذا الانتشار إلى مرونتها وسهولة استخدامها من حيث البيع والشراء من السلع والأصول، واعتبرتها من البدائل المفيدة للاحتفاظ بالسلع الرئيسية، غير أن المشتقات مازالت موضع تحفظ من قبل العلماء ورجال الدين، كونها تتطوي على الغرر، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى وفي مفارقة غريبة، شكلت عوائد استثمارات البنوك الإسلامية في الأدوات المالية التقليدية ثابتة العائد، حصصا كبيرة من إجمالي دخولها وصلت في بعض البنوك إلى 50 % من عوائدها، وأن معدلات السيولة بالبنوك الإسلامية ارتفعت بشكل كبير، ما يضع البنوك الإسلامية أمام تحد توظيف محافظ السيولة لديها وتحقيق معدلات ربحية مرتفعة، مما يدفعها للتوسع في استثمارات الأدوات وسندات الخزنة (والتي هي محل خلاف وجدل) ، وهذا راجع لافتقار البنوك الإسلامية لمنتجات وقنوات توظيف بديلة عن أدوات الدين الحكومي وبنفس المقومات، أي تكون قصيرة الأجل وسهلة التسييل، مما يزيد من الحاجة إلى سوق مواز لسوق الدين الحكومي ولكن بمقومات شرعية تحقق الهدف المطلوب للمصارف الإسلامية (الغالي، 2014، ص ص 9 - 10).

خاتمة:

- استنادا إلى ما ورد في محاور السابقة، يمكن تقديم النتائج التالية:
- تبحث الهندسة المالية الإسلامية عن الأساليب والطرق التي تحدد لها الابتكار من خلال تصميم وتطوير منتجات وأدوات مالية من أجل إيجاد حلول لمشكلات التمويل في إطار توجيهات الشريعة الإسلامية، وأهم ما يميزها هي أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
 - تساهم الهندسة المالية الإسلامية في توفير منتجات مالية مبتكرة ومفيدة للبنوك والمؤسسات المالية تمكنها من مواجهة الأزمات.
 - إن ما يعاب عنها هو ميلها الكبير نحو أسلوب تقليد ومحاكاة الأدوات والمنتجات التي توصلت إليها المؤسسات المالية الغربية التقليدية، وبذلك فتقليدها يشكل تهديدا للصناعة المالية الإسلامية.
 - أن الصناعة المالية الإسلامية تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تحول من تطبيقها الفعال للهندسة المالية الإسلامية، وهي مطالبة أكثر من غيرها بالتغلب عليها.
 - والنقطة الأساسية التي يمكن انطلاقاً منها تجاوز كثير من التحديات هو الإدراك لأهمية الهندسة المالية الإسلامية للمؤسسات المالية وللأسواق المالية، ويترتب عن ذلك ما يلي:
 - ضرورة تأسيس مرجعية إسلامية عالمية تختص بتطوير الهندسة المالية في صناعة المصرفية الإسلامية، تتألف من كل الكيانات والجمعيات والمؤسسات التي تولي أهمية أكبر للبحث العلمي لمتخصص في هذا المجال، والذي من شأنه أن يرفع من كفاءة وفعالية الأدوات المالية الموجودة والمبتكرة.
 - وجود وظيفة متخصصة (وظيفة مهندس مالي شرعي) ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، مهمتها الأساسية العمل على تصميم وتطوير المنتجات المالية بناء على احتياجات السوق.
 - عقد المؤتمرات والندوات التي تبين مدى أهمية الهندسة المالية الإسلامية وضرورتها للمؤسسات المالية الإسلامية، مع البحث عن وضع أسسها الواضحة وحدودها وضوابطها.
 - ضرورة تخطي البنوك الإسلامية منافسة البنوك التقليدية في مجال طرح المنتجات الجديدة وتقديم العروض الجاذبة للعملاء، والمنافسة أكثر بابتكار الخدمات النوعية التي تسهل تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.
 - لابد من اكتمال الأطر الشرعية، والتشريعية، والمؤسسية، والهندسية المالية حتى يتمكن مطورو المنتجات من ابتكار منتجات مالية إسلامية بالخصائص المذكورة.
 - تفعيل مقاصد الشريعة من مرحلة اقتراح المنتج إلى طرحه في السوق.
 - ضرورة التقويم الدوري للمنتج المالي الإسلامي بعد طرحه من حيث السلامة الشرعية، والفعالية.

قائمة المراجع

- أحمد محمد محمود نصار، التكليف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامي المعاصرة، البنك الإسلامي الأردني، 2005.
- المعيار الشرعي رقم (17)، "صكوك الاستثمار"، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. الهندسة المالية.. كلمة سر نمو المصرفية الإسلامية، موقع الكتروني:
- http://www.aleqt.com/2011/04/01/article_522902.html
- براهيم الرمضان: 26/10/2014، موقع الكتروني:
- <http://islam.assawsana.com/pages.php?newsid=1245>
- ¹- بن ابراهيم الغالي: دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف - 1، الجزائر، 05-06 ماي 2014.
- رفع عبد الرحمن النجدي: المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الامتياز للاستثمار، النمامة - البحرين، طبعة 1431هـ، 2010.
- سامي بن ابراهيم السويلم: التحوط في التمويل الإسلامي، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، مقالات في التمويل الإسلامي، 04/09/2006، نشرة في الاقتصادية 44288، موقع الكتروني: <http://www.aleqtisadiah.com/news.php?do=show&id=>
- سامي بن ابراهيم السويلم: التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007.
- سامي بن ابراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000.
- ساوس الشيخ وبن سويس حمزة: دور الأزمات المالية العالمية في تطور الهندسة المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014.
- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد: دور الحكومة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحكومة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013.
- صالح صالحي، عبد الحليم غربي: دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً) المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي: 5-6 ماي 2009.
- صالح مفتاح وعمر ريمة: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
- صفية أحمد أبو بكر: الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، 31 ماي-3 جوان 2009.

- ضامن وهيبة وحشايشي سلمى: مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الاسلامي مع مضمونه الداخلي: التورق المصرفي نموذجا، المؤتمر الدولي حول:منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1- ، الجزائر، 05- 06 ماي 2014.
- طرويبا نذير: الهندسة المالية الإسلامية كاستراتيجية لعلاج تصدع النظام المالي الدولي (رؤية تحليلية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون)، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014.
- عبد الحليم غربي: الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
- عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي: نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 11، 1999.
- عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية: دورها في انشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وامدادها بالأدوات المالية الشرعية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.
- عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مؤتمر الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، دبي، 6- 8 مارس 2006.
- عبد الكريم أحمد قندوز: ضعف الهندسة المالية الإسلامية تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية، صفحة الكترونية لموقع الباحث: تاريخ النشر: 2010/11/03
- <http://sites.google.com/site/aaguendouz/project-updates/dfalhndstealmalytethdywajhalmwssatalmalytealaslamy>
- عبد الله علي عجينا فضل: محددات إصدار صكوك الاستثمار الإسلامية من قبل منظمات الأعمال-دراسة حالة التجربة السودانية 1998- 2011، مذكرة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا-،السودان، جوان 2011.
- عدنان أحمد يوسف: الأدوات المالية الإسلامية الحديثة، الواقع وتحديات التشغيل، المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بسوريا سنة 2009 .
- عماري صليحة وسعدان آسيا: الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بقالة، الجزائر، يومي: 8 و9 ديسمبر 2013.
- علي بن بلعزوز، صليحة فلاق: نظام التأمين بين الرؤية التقليدية والرؤية الشرعية، الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع..وراهنات المستقبل"، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري.
- فتح الرحمن علي محمد صالح: " أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"،مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002.
- فرج شعبان وعبد الله الحرتسي حميد: مدى إسهام التوريق في إحداث أزمة الرهن العقاري المصرفي والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 14- 15 نوفمبر 2009.

- مؤذن عمر وبن زيد عبد اللطيف: الهندسة المالية الإسلامية وإنشاء سوق المال الإسلامي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014.
- محمد الأمين خنيوة وحنان علي موسى: منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر، 2011.
- مختار بونقاب: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة نماذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة) خلال الفترة 2007- 2012، رسالة ماستر، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
- مرغاد لخضر: الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول)، مجلة العلوم الانسانية، العدد التاسع والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2013.
- موسى منصور: الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1- الجزائر، 05- 06 ماي 2014.
- لعمش آمال: أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة مصرف الامارات الاسلامي في اصدار صكوك، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1-، الجزائر، 05- 06 ماي 2014.
- لعمش آمال: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2012.
- هاجر سعدي ولامية لعلام: دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية - العقود المركبة نموذجا -، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1-، الجزائر، 05- 06 ماي 2014.

M.NAIT SLIMANI Mouhand: Finance islamique et capital –risque(capital investissement): perspectives de financement participatif pour la création et le développement des PME , mémoire magistère, option : Monnaie ; Finance, Banque, UNIV. Mouloud Mammeri TIZI –OUZOU, Algeria, 2013, P: 34

فعالية إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتيجيات التنافسية

The effectiveness of knowledge management in enhancing competitive advantage through competitive strategies

د. بن خليفة أحمد، جامعة الوادي، الجزائر. / د. بعلي حمزة، جامعة قالم، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/09/ 13)، تاريخ التقييم: (2017/10/ 29)، تاريخ القبول: (2017/11 /04)

Abstract

The competitive environment is controlled by many variables and hence a great deal of information, so it is incumbent on the organization to carefully select the most important elements that help to build an optimal competitive strategy for its scope of activity and thereby achieve a sustainable competitive advantage that qualifies it to face competitive forces. Only through the establishment of a knowledge management system.

Keywords: competitive advantage, knowledge management, competitive strategies.

المخلص

تتحكم في البيئة التنافسية الكثير من المتغيرات، ومن ثم كم هائل من المعلومات، لذلك يكون على عاتق المنظمة أن تختار بعناية العناصر الأكثر أهمية التي تساعد في بناء استراتيجية تنافسية مثلى لنطاق نشاطها، ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية مستدامة تؤهلها لمواجهة قوى التنافس، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إرساء نظام إدارة المعرفة.

الكلمات الدالة: الميزة التنافسية، إدارة المعرفة، الاستراتيجيات التنافسية.

مقدمة:

تمارس البيئة التنافسية ضغوطا مستمرة على المنظمة، فتدفعها للبحث عن اكتساب مزايا تنافسية تولها إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين، إلا أن هذه الميزة ليس بالأمر اليسير، ولا تتم إلا من خلال تحديد ناجح لاستراتيجية تنافسية تجعلها قادرة على تطوير مستمر للمزايا التنافسية وتحقيق التنافس الاستراتيجي، وتبقى متقدمة على المنافسين.

حتى تبقى هذه المنظمات في المقدمة، فلا بد من تحليل ومراقبة أحوال المنافسة والمستجدات البيئية لكي تضع استراتيجية تنافسية تفشل بها خطط واستراتيجيات المنافسين.

هذا التحليل يقوم على وجود معلومة ذو صبغة استراتيجية وملائمة لعملية اتخاذ القرار المناسب للتفوق على المنافسين، لذلك فهي تبحث دوما عن أفضل السبل للتعرف على بيئتها، وعن أنجع الوسائل لتدعيم مصادر معلوماتها، باعتبار المعلومة أصبحت موردا استراتيجيا هاما يجب استثماره، وكذا السبل لإبطال استراتيجيات المنافسين، الأمر الذي لا يذم إلا بالاعتماد على نظام معلومات مفتوح على البيئة الخارجية، يعرف بـ "اليقظة التنافسية".

لقد أصبحت إدارة المعرفة من أهم الأنشطة لأي منظمة أعمال تريد الاستمرار والنجاح، وتسعى إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيدها ميدانيا والتوصل إلى عنصر تفوق وإبداع يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية، لذلك يمكن القول بأن تدفق المعرفة يعد القلب النابض لمنظمات الأعمال الحديثة، وهنا يبرز تساؤل هذه الورقة البحثية في ما مدى فعالية إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتيجيات التنافسية؟

سنحاول الاجابة على التساؤل من خلال النقاط التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة:

1. مفهوم إدارة المعرفة:

يمكننا تعريف إدارة المعرفة بأنها عملية تحليل وتركيب وتقييم وتنفيذ التغيرات المتعلقة بالمعرفة لتحقيق الأهداف الموضوعية، بشكل نظمي، مقصود وهادف، وهي عملية إدارة المعرفة المنظمة من أجل إيجاد قيمة للأعمال والتوليد للميزة التنافسية (العمر، 2003، ص 67).

2. وظائف إدارة المعرفة:

يمكن تلخيص وظائف إدارة المعرفة بما يلي (فرج، 2000، ص 101):

- الاهتمام بالعنصر البشري (أفراد المعرفة) من حيث جلبهم واستقطابهم ورعايتهم.
- وضع نظام خاص للحوافز أو الإسهام بذلك.
- اهتمام بالثقافة التنظيمية الداعمة للمعرفة من حيث توليدها وتقاسمها واستخدامها.

- توفير الوسائل الإبداعية اللازمة لأفراد المعرفة .
- الاهتمام بالجوانب القانونية والأخلاقية لمعرفة بجميع عملياتها بحيث تكون قانونية وأخلاقية.
- إعداد البنية التحتية اللازمة للمعرفة من حواسيب وبرمجيات ووسائل الاتصال اللازمة.

3. مبررات التحول في اتجاه إدارة المعرفة:

- تحول المنظمات للاهتمام بإدارة المعرفة لم يكن طرفا فكريا مجردا، وإنما جاء استجابة لعدة متطلبات ومؤثرات بيئية داخلية وخارجية، وهي محاولة لإدخال التغيير في اتجاه تحقيق نوع من التكيف مع هذه المتطلبات البيئية، ويمكن أن نلخص هذه المبررات التي شجعت للتحول في اتجاه إدارة المعرفة في النقاط الآتية :
- تعاظم دور المعرفة في النجاح التنظيمي، لكونها فرصة كبيرة لتخفيض التكلفة ورفع الموجودات لتوليد الإيرادات الجديدة.
- العولمة التي جعلت المجتمعات العالمية الآن على تماس مباشر بوسائل سهلة قليلة التكلفة كالفضائيات والانترنت والتي أسهمت في تسهيل خلق وتبادل التقارير القياسية وتوفير نظم الاتصال عن بعد، وتوفير بنية تحتية أخرى للاتصالات .
- الملموسية القياسية للمعرفة ذاتها، حيث أصبحت غالبية المنظمات قادرة على تلمس اثر المعرفة في عمليات الأعمال فيها، وقادرة على قياس هذا الأثر بشفافية أكبر.
- إدراك أسواق المال العالمية أن المعلوماتية والمعرفة (التي تمثل أهم موجودات رأس المال الفكري في المنظمات) هي مصدر الميزة التنافسية وهي أهم المصادر التقليدية، مثل الأرض ورأس المال والعمل.
- تشعب إدارة المعرفة، وزيادة احتمالات تطبيقها، فضلا عن وجود أنواع متعددة من المعرفة وتنوع النظم و العمليات التي تدعم تطبيقها.
- تزايد الإدراك أن القيمة الحقيقية للمعرفة هي بعيدة المدى، لا تعتمد بالضرورة على قيمتها في لحظة توليدها.

4. عمليات إدارة المعرفة :

- يهدف هذا العنصر إلى التعرف إلى تلك العمليات التي تنثري المعرفة وترفع من جاهزيتها للتطبيق حيث تعتمد المنظمة على أساليب مختلفة في كل عملية تتلاءم مع طبيعة عملها ،و يمكن ان نعتمد التصنيف التالي:
- 1.4- تشخيص المعرفة:** يعد تشخيص المعرفة من الأمور المهمة في أي برنامج لإدارة المعرفة، وعلى ضوء هذا التشخيص يتم وضع سياسات و برامج العمليات الأخرى، لان من نتائج عملية التشخيص معرفة أنواع المعرفة المتوافرة، وتحديد الأشخاص الحاملين لها، ومواقعهم.
- 2.4- إكتساب المعرفة:** بعد عملية تشخيص المعرفة تأتي عملية إكتساب المعرفة التي تحتاجها المؤسسة، فنقوم هذه الأخيرة باستخلاص المعرفة الضمنية "المعرفة الموجودة عند الخبراء"، والصريحة "المعرفة الموجودة في الوسائط الرقمية والمادية".

3.4- توليد المعرفة : بعد عملية الاكتساب تجد المؤسسة نفسها مضطرة إلى توليد و ابتكار أفكار جديدة وذلك باستمرار من أجل تدعيم مكانتها التنافسية. وهذا ما يؤكد (نونكا وتاكوتشي): "إن الأفراد فقط هم الذين يولدون المعرفة، أي أن المؤسسة لا تستطيع توليد المعرفة بدون الأفراد ولذلك يجب عليها توفير البيئة المناسبة التي تحفز وتدعم نشاطات توليد المعرفة التي يقوم بها الأفراد".

4.4- تخزين المعرفة : تشير عملية تخزين المعرفة إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، فالمؤسسات تواجه تخزين المعرفة خطراً كبيراً نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة التي يحملها الأفراد الذين يغادرونها لسبب أو لآخر فهؤلاء الأفراد يأخذون معهم معرفتهم الضمنية غير الموثقة، أما المعرفة الموثقة فتبقى مخزنة لدى المؤسسة (نجم، 2003، ص 47).

5.4- المشاركة بالمعرفة: أنه إذا كان من السهل المشاركة بالمعرفة لصريحة من خلال استخدام الأدوات الالكترونية (الانترنت، الاكسرنات والإنترنت) فإن المؤسسات مازالت تتطلع إلى المشاركة بالمعرفة الضمنية الموجودة في عقول الأفراد و التي يصعب التعبير عنها.

6.4- تطبيق المعرفة: وذلك باستعمال المعرفة والاستفادة منها، فجميع الأنشطة والعمليات السابقة لجمع وإنتاج ونشر المعرفة لا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا لم تتوج بالتطبيق العملي للمعرفة في الأنشطة والممارسات اليومية من قبل الأفراد في المؤسسة.

ثانياً: الإطار المفاهيمي لاستراتيجيات التنافس:

تحقق الاستراتيجية التنافسية للمنظمة التفوق التنافسي في ظل بيئة تنافسية غير مستقرة، وفي هذا الشأن يمكن اعتبار الاستراتيجية التنافسية " الآلية التي تتنافس بها المنظمة لتحقيق التفوق على منافسيها، وذلك من خلال مصادر قوتها لتحقيق أداء أفضل" (Davis and Aquilano, 2003, p 122)، كما تشير إلى "مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافس".

بغية تحقيق التفوق على كل من ينافس المنظمة يجب أن تُصمَّم استراتيجيات التنافس بشكل يؤدي إلى السيطرة على الموارد و الكفاءات التي تسمح للمنظمة بالتميز عن منافسيها وتوسيع نشاطاتها، كما يجب أن تتسم بالمرونة الكافية لإحداث التكيف مع كل المتغيرات الحاصلة في البيئة التنافسية.

تعتمد استراتيجيات التنافس على عدة خطوات هي (Anthurimane, 2002, p 15):

1. معرفة القوة التنافسية الموجودة في بيئة أعمال المنظمة، وترتيبها حسب مدى تهديدها لوضع المنظمة، وهذا من خلال نظام اليقظة التنافسية، مع الإشارة أنه كلما زادت هذه القوة، كلما زادت صعوبة المحافظة على المركز التنافسي للمنظمة.

2. تحديد الأهداف الاستراتيجية، بحيث يتم التركيز عليها و استخدام استراتيجيات المنافسة فيها.

3. تحديد الاستراتيجية التنافسية المناسبة بحسب إمكانيات وظروف المنظمة، حيث أن صياغة هذه الاستراتيجية تتحد بأربعة عوامل أساسية هي: نقاط القوة للضعف، والقيّم الشخصية لمدرء المنظمة، الفرص و التهديدات، والتوقعات الاجتماعية.

في هذا الصدد أشار Porter أن كل منظمة أمامها ثلاث استراتيجيات التي يمكن استخدامها لمواجهة المنافسين، وتتمثل في:

1. استراتيجية قيادة التكلفة: هي استراتيجية تستهدف حصول المنظمة على وضعية تسيطر من خلالها على مجال التنافس عن طريق تكاليف أقل من تكاليف المنافسين، حتى تتمكن في النهاية من بيع منتجاتها و خدماتها بسعر أقل من المنافسين الذين يقدمون نفس المنتج و بنفس التكلفة. ويكمن الدور الفعال لهذه الاستراتيجية باعتبارها أداة تحقق بها المنظمة أهدافها في مواجهة قوى المنافسة، هذه المواجهة تتضح لنا من خلال النقاط التالية (Dilworth, 1996, p 94):

- فيما يتعلق بالمنافسين: فالمنظمة المنتجة بتكلفة أقل تكون في أفضل موقع من حيث المنافسة على أساس السعر.

- فيما يتعلق بالمشتريين: المنظمة سوف تتمتع بحصانة ضد العملاء الأقوياء، حيث لا يمكنهم المساومة على تخفيض السعر.

- فيما يتعلق بالموردين: المنظمة يمكن أن تكون في مأمن من الموردين الأقوياء، في حالة ما إذا كانت اعتبارات الكفاءة تسمح لها بتحديد السعر، و تحقيق هامش ربح معين لمواجهة ضغوط ارتفاع أسعار المدخلات الحرجة.

- فيما يتعلق بدخول منافسين المحتملين إلى السوق: فالمنظمة المنتجة بأقل تكلفة تحل محل مركزا تنافسيا ممتازا يمكنها من مواجهة أي هجوم من المنافس.

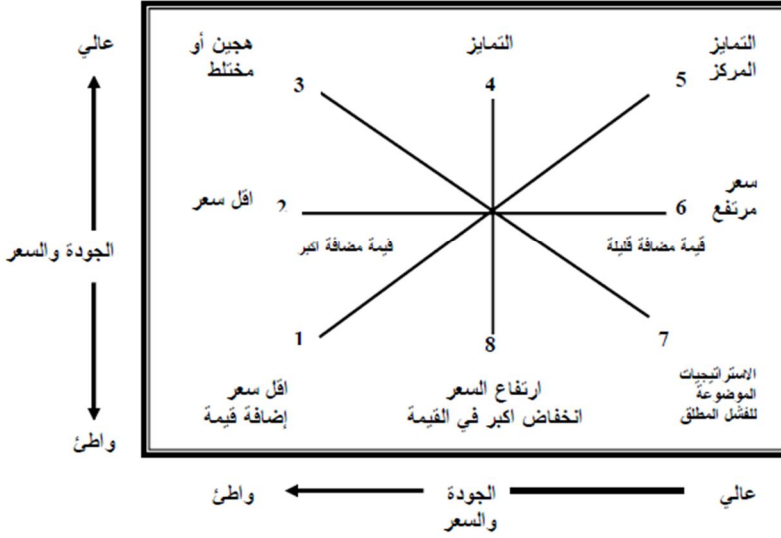
- فيما يتعلق بالسلع البديلة: يمكن للمنظمة استخدام تخفيضات السعر كسلاح ضد السلع البديلة، والتي قد تتمتع بأسعار جذابة.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية يستدعي من المنظمة أن تكون الوحيدة السائدة في التكاليف، لأن الاستراتيجية تصبح غير فعالة في حالة وجود منافسين يقلّدون المنظمة في استراتيجياتها، لذا يتطلب تحديدا و تحليلا لكافة عناصر التكلفة والمراحل المؤثرة في مستوى أو قدر التكلفة، هذا فضلا عن نشر وتنمية ثقافة ترشيد التكلفة لدى المستويات داخل المنظمة.

2. استراتيجية التميز: تنطبع المنظمة أن تخلق لنفسها مركزا تنافسيا مميّزا من خلال خلق درجة عالية من التمايز لمنتجاتها عن تلك التي يقدّمها المنافسون (Evans and Collier, 2007)، إن هذه الاستراتيجية، وكما هو الشأن لسابقتها تهدف إلى خلق وضعية تنافسية ملائمة في مواجهة قوى المنافسة، ولكن بطريقة مختلفة، وذلك على النحو التالي:

- على مستوى المنافسين: المنظمة تكون محصنة من تحرشات المنافسين ومناوراتهم السعريّة بفضل وفاء زبائنهم.
 - على مستوى الزبائن: الصفات المتفردة للمنتجات هي في حدّ ذاتها عامل إضعاف لتهديد مساومة الزبائن، خاصة في ظل انعدام المنتجات البديلة.
 - على مستوى الموردين: الهوامش المرتفعة التي يضمنها نجاح هذه الاستراتيجية، من شأنه أن يجعل المنظمة في وضعية تنافسية مقبولة لمفاوضتهم.
 - على مستوى المنتجات البديلة: إنّ تميّز المنتجات ووفاء زبائنهم ورضاهم عن أدائها، سوف يحدّ من درجة هذا التهديد، وخاصة وأنّ تهديد المنتجات البديلة لا يتحقق إلا إذا كانت تحقق نفس خصائص المنتجات المراد تعويضها وبأسعار أقل أو مماثلة لها.
- 3. استراتيجية التركيز:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى التموّج الجيّد في قطاع محدود من السوق المستهدف، والمبدأ الأساسي هو التخصص في خدمة جانب معين من السوق، ومحاولة التفوق على المنافسين من هذا الجانب الذي يكون فيه أداء المنظمة أكثر فعالية وكفاءة منه في كامل السوق.
- بفعل التطور التكنولوجي و زيادة حدة المنافسة، لم تُبق البدائل الاستراتيجية للمنظمة محصورة في ثلاث خيارات، بل أضيفت تعديلات على نموذج porter ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
- نموذج الساعة الاستراتيجية:** هذا النموذج ما هو إلا مزيج للاستراتيجيات العامة التي تمكن من تحقيق ميزة تنافسية وجاءت تسمية الساعة لعدم وجود حدود فاصلة بين استراتيجية وأخرى، والشكل التالي يوضح تلك الاستراتيجيات.

شكل (10) الساعة الاستراتيجية وخيارات الاستراتيجيات التنافسية للأعمال لـ (Porter)



المصدر: خالد محمد بني حمدان، وإثيل محمد إدريس، الاستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 255.

نلاحظ من خلال الشكل وجود مجموعة من الخيارات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات (Galanakis

and Passey, 2001):

أ. **الخيارات المعتمدة على السعر:** تهدف هذه الخيارات إلى التركيز على جزء السوق المتحسس للسعر لتحقيق موطاً قدم لغرض الانتقال إلى استراتيجية أخرى، فالخيار رقم (1) يشير إلى تخفيض السعر مع تحقيق قيمة مضافة قليلة، والتركيز على جزء محدد من السوق. أما الخيار رقم (2)، فيشير إلى التفوق على المنافسين من خلال تقليل السعر مع الحفاظ على النوعية للمنتج. و الطريق الأفضل ضمن هذين المسارين هو تحقيق المنظمة الأسعار المنخفضة من خلال امتلاك الكلف الأكثر انخفاضاً عن المنافسين.

ب. **خيارات التمييز:** يحقق هذا الخيار للمنظمة ولاء أكثر من قبل العملاء للعلامة التجارية، وحساسية أقل تجاه المنتجات المنافسة. كما يعطي هذا التمييز ميزة للمنظمة عندما يكون غير سهل التقليد.

ج. **الخيارات الهجينة:** تأخذ هذه الخيارات الصيغ التالية:

- استراتيجية التمييز المركز: وتتضمن تقديم منتج مميز إلى فئة مستهدفة من الزبائن بسعر عال نسبياً في جزء محدد من السوق.

- استراتيجيات الفشل: تنتهجها المنظمات الاحتكارية المحمية بالقوانين أو عوائق الدخول القوية، وتتمثل في الخيارات رقم (6)، (7) و (8).

ثالثاً: نحو تحقيق الميزة التنافسية مستدامة:

يرى M.Porter أن الميزة التنافسية " تنشأ بمجرد وصول المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، إذ بإمكانها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً"، كما تشير إلى " قدرة المؤسسة على التميز على منافسيها بما يسمح لها من امتلاك مركز تنافسي قوي في ظل بيئة تنافسية. فالميزة التنافسية تشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين في السوق، و هذا التفوق يأتي من خلال بعدين أساسيين هما القيمة المدركة للعميل و التميز، و إغفال أحدهما يسقط مزايا الآخر.

أ. القيمة المدركة: يمكن للمؤسسة استغلال إمكاناتها في تحسين القيمة التي يشعر بها العملاء تجاه المنتجات التي تقدمها، من خلال تبني مفهوم " التسويق بالعلاقات"

ب. التفرد (التميز) تحقق المؤسسة التميز عن منافسيها عندما تتمكن من كسب خاصية فريدة يريدها زبائنهم، يصعب محاكاتها و تقليدها من قبل المنافسين.

فامتلاك الميزة التنافسية يعدّ هدفاً استراتيجياً تسعى المؤسسة لتحقيقه في ظل التحولات التنافسية والتغيرات الاقتصادية، من خلال الأداء المتميز للموارد الداخلية والكفاءات الاستراتيجية، بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الجودة، وبالتالي ضمان ولاء العملاء، قد ميز M.Porter نوعين من الميزة التنافسية:

- ميزة التكلفة أقل: تعني " قدرة المؤسسة على تصميم، تصنيع، و تسويق المنتج بأقل تكلفة مقارنة مع المؤسسات المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر ربح"

- ميزة التميز (التفرد): تعني " قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز و فريد، بحيث تكون له قيمة عالية من وجهة نظر الزبون".

- أبعاد الميزة التنافسية: تتحدد الميزة التنافسية للمنظمة من خلال الأبعاد التالية، والتي سنستعرضها بإيجاز كما يلي:

1. الكلفة المنخفضة: تُعدّ الكلفة المنخفضة البعد التنافسي الأول الذي تسعى إليه الكثير من المنظمات المتميزة تنافسياً، ويقصد ببعد التكلفة " قدرة المؤسسة على إنتاج وتوزيع المنتجات بأقل التكاليف مقارنة بالمنافسين في نفس الصناعة".

2. الجودة: يسعى الزبون للحصول على منتجات ذات جودة أعلى اعتماداً على المفاضلة بين السعر والجودة.

3. المرونة: أصبحت المرونة من المزايا التنافسية الحاسمة في الوقت الحاضر. و يقصد بالمرونة " القدرة على إنتاج مدى واسع من المنتجات، وإدخال منتجات جديدة، وتعديل المنتجات الحالية بسرعة والاستجابة لحاجات الزبائن".

4. الوقت: بعد تزايد أهمية الوقت للزبون، ازدادت المنافسة القائمة على أساس الوقت بين المؤسسات، فالكثير من المؤسسات تسعى لتوسيع قاعدتها مع الزبائن من خلال التركيز على (نجم، 2008، ص92):

- تقليص زمن التسليم للزبون.
- تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة للأسواق.
- تخفيض زمن تحويل العمليات انطلاقا من فلسفة الوقت المحدد..
- سرعة التطوير: و نعني بها القدرة المرتبطة بابتكار و تطوير المنتجات.

لا يمكن ضمان لأن تستمر الميزة التنافسية طويلا ما لم يتم تعزيزها من خلال تطويرها وبشكل مستمر بتوسيع الفجوة بينها وبين منافسيها، ويتطلب المحافظة على المركز التنافسي للمؤسسة تحقيق عدة استراتيجيات نذكر منها:

أ. **المنظمة المتعلمة:** " المنظمة التي طورت القدرة على التكيف و للتغيير المستمر، لأن جميع أعضائها يقومون بدور فعال في تحديد و حلّ القضايا المختلفة المرتبطة بالعمل" (درويش، 2006، ص 16)، بمعنى تلك المنظمة القادرة على تطوير قدراتها للتكيف مع التغيير المستمر، من خلال اهتمامها بجميع أفرادها بما فيهم النخبة المتميزة، القادرة على تحديد وحل القضايا المختلفة فيها، مما يمكنهم من اعتماد التعلّم كأنجع وسيلة لإداع إجراءات العمل الجديدة المسهمة بالشكل الفعال في بناء المنظمة.

فالمنظمة المتعلمة ظهرت كوسيلة للتكيف مع البيئة المعقدة و سريعة التغيير، لأن جوهر خصائصها هو قدرتها على تمكين أفرادها من فهم و إدراك القيم و الأفكار التي تجعل التنظيم فاعلا، و تمكّن التنظيم من التفاعل بدرجة عالية مع بيئته.

ب. **المنظمة الذكية:** أما المنظمة الذكية فيمكن تعريفها على أنّها " المنظمة التي تتصرف بفعالية في الحاضر و القادرة على مواجهة تحديات المستقبل" (عامر، 2000، ص 34)، وذلك تتميز المنظمة الذكية في البيئة المعاصرة بمجموعة من الصفات موزها فيما يلي: (Brilman, 1998, p12)

- أدّها مؤسسة مرنة، سريعة التفاعل مع التغييرات.
- تدرك أهمية المعرفة وتديرها بأكثر الأساليب فاعلية.
- متعددة المواهب، و يتحقّق فيها الجميع المسؤولية، فلا فرق بين المديرين والعاملين.
- ذات علاقة قوية بين الموردين والمنافسين أيضا.
- لديها فهم دقيق لعمليات التشغيل الموجهة للعملاء و بيانات دقيقة عن السوق.
- تستجيب للفرص الجديدة بأقدر قدر من الاستثمارات والمخاطر.

بالتالي فالمؤسسة الذكية هي التي تعتمد استراتيجية التنافس بالوقت في طرح منتجاتها المميّزة، وتعتبرها ضرورة حتمية لبقائها واستمرارها، معتمدة في ذلك على التسيير الفعال لكافة مواردها، مما يساعدها في التّردّد مختلف التغيرات الحاصلة في بيئتها ومواجهتها بكفاءة وفعالية.

رابعا: أثر إدارة المعرفة على القدرة التنافسية (عليان، 2004، ص195):

من خلال ما سبق سيتم تحديد أثر إدارة المعرفة على القدرة التنافسية من خلال تحديد أثر نظم إدارة المعرفة على قوى التنافس الخمس "لمايكل بورتر"، إذ أن أنظمة المعلومات تعمل على تدعيم القدرة التنافسية و ذلك من خلال ما توفره من معلومات عن القوى التنافسية و المتمثلة في :قوة المنافسين الحاليين في الصناعة، قوة المنافسين الداخليين الجدد، قوة إحلال المنتجات البديلة، قوة مساومة الموردين، وقوة مساومة المشترين.

1. أثر إدارة المعرفة على قوة المنافسين الحاليين الصناعة:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات قد أتاحت فرصا لكل مؤسسة أعمال التعامل تعد الآن من أهم العناصر التي تساعد المؤسسات على مواجهة قوة المنافسين في نفس الصناعة و ذلك من خلال التميز باستخدام أساليب تكنولوجيا حديثة و متطورة سواء في إعداد السلع أو في برامجها التسويقية أو في تقديم خدماتها ما بعد البيع وقبله كما أن الإدارة المعاصرة تعتمد من خلال أسلوب إدارة المعرفة على تكثيف استخدامها للمعرفة المتخصصة والخبرة العالية في مجالات العمل، وتستثمر هذه المعرفة والخبرة في تحقيق نقلة أساسية تميزها عن المنافسين بتقديمها سلعة أو خدمة جديدة ومتميزة بقيمة حقيقية محددة بمقدار ما تحتويه من معرفة تعد أساسا للميزة التنافسية .ومن المفيد في هذا المقام الإشارة إلى مجموعة من مؤسسات صناعة الساعات السويسرية الذين اتحدوا في تجمع لمواجهة شراسة المنافسة اليابانية و انحصار حصة الساعات السويسرية في السوق العالمي، حيث اعتمدت تلك المؤسسات إدارة المعرفة لتطوير ساعة جديدة بمفهوم جديد يخدم المستهلك خدمة جديدة، ليس فقط التعرف على الوقت بل أيضا إبراز العنصر الجمالي في المنتج الناتج عن التغيير المستمر في التصميم و الألوان مع تخفيض التكلفة على مستوى معقول من الجودة، فالخبرة التقنية المتفوقة و اعتماد الإدارة لمشروع شامل لإعادة صياغة صناعة الساعات السويسرية عزز مكانتها التنافسية على مستوى الأسواق العالمية.

2. أثر إدارة المعرفة على قوة المنافسين الجدد وقوة إحلال المنتجات البديلة (خريف وداسي، 2008، ص 102)

1.2 أثر إدارة المعرفة على قوة المنافسين الجدد:

يسعى المنافسون الجدد في الصناعة إلى جلب قدرات جديدة كالرغبة في الحصول على نصيب من السوق، أو أكبر كمية ممكنة من المواد، مما يهدد حالة الاستقرار للمؤسسة خاصة، كما أن المؤسسات القادمة تسعى لتخفيض الأسعار لجلب العملاء وتقوية مركزها التنافسي في السوق، لذلك فإن مجرد دخول منافسين

جذب إلى السوق سوف يؤدي إلى تحول جزء من المستهلكين صوب المنافسين الجدد، بالتالي أخذ حصة من السوق على حساب المتواجدين به أصلاً، ولتفادي حدوث هذا يجب إعاقة المنافسين الجدد من الدخول إلى السوق، وحتى تتمكن هذه المؤسسات من إعاقة دخول هؤلاء المنافسين الجدد لا بد أن تبقى متميزة ببرنامجهما التسويقي سواء على مستوى السلع المقدمة، أو السعر المعروض، أو برامج الترويج، وهذا لا يمكن توفيره إلى من خلال أنظمة معلومات متقدمة و متطورة و حديثة، ومن خلال قاعدة بيانات حديثة وشاملة ومثال على ذلك استحداث شركات الطيران الكبرى نظم حجوزات متطورة و مكلفة للغاية لمنع شركات الطيران الصغيرة من ولوج هذه الصناعة، فمن خلال قواعد البيانات الشاملة والمحدثة على الدوام، ترتبط شركات الطيران الكبيرة بشبكات حاسوبية تربطها بوكلاء السياحة والسفر ومنشآت الضيافة على مختلف أنواعها، مما يجعل من الصعب على المؤسسات الأصغر حجماً اختراقها، وتعد مثل هذه النظم بمثابة مضادات ضد رياح الدخول إلى صناعة من قبل الشركات المنافسة.

2.2 أثر إدارة المعرفة على قوة إحلال المنتجات البديلة:

إن وجود المنتجات البديلة يحد و يقلص من أرباح المؤسسات الصناعية السابقة، فهي تملك قوة المنافسة من خلال تخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها، أو من خلال تحسين الأداء والقيمة المدركة لهذه المنتجات والخدمات، وخاصة في غياب الولاء للسلعة القديمة واسمها التجاري، وعليه تعد المنتجات البديلة لمنتجات المؤسسة من العوامل المنافسة التي تؤدي إلى تقليل الحصة السوقية لهذه المؤسسات، وبالتالي تؤدي إلى تقليل أرباحها إذا استطاعت هذه المنتجات البديلة جذب المستهلكين والإحلال محل منتجات هذه المؤسسات، على اعتبار إن ما يهم المستهلك بالنهاية هي القيمة التي سيحصل عليها من أي منتج سيقوم بشرائه، لذلك فإن تكنولوجيا المعلومات وفلسفة التوجه بالمعلومات و فلسفة التوجه بالعمل تتلاحم في إطار ما يسمى بالتسويق التفاعلي لتقديم منتجات وخدمات للعملاء تجعل من الصعب على العميل التوجه إلى منتجات البديلة كما أن استخدام نظام التصنيع المرن واستخدام تكنولوجيا الإنتاج المتطورة تقلل من مخاطر التهديد الناتجة عن تقديم المنافسين لمنتجات بديلة أو خصائص جديدة نظراً لتحسين قدرة المؤسسة على الاستجابة السريعة لتحقيق مزايا تنافسي.

3. أثر إدارة المعرفة على قوة مساومة الموردين والمشتريين (العقاب، 2006، ص 61)

1.3 أثر إدارة المعرفة على قوة مساومة الموردين:

تعد قوة الموردين من العوامل المنافسة، لأنها تؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي تقليل الأرباح لمؤسسات الأعمال، والمقصود بالموردين الذين يوردون المواد الخام إلى المؤسسة، والتجهيزات اللازمة للإنتاج، السلع شبه المصنعة، والمواد المصنعة، بالإضافة إلى الذين يزودون المؤسسة بالأيدي العاملة، وهي جميعها من عناصر المدخلات الإنتاجية وتظهر قوة الموردين التنافسية من خلال قدرتهم على رفع الأسعار أو تخفيض نوعية السلع المشتراة وسيطرة مجموعة قليلة من المؤسسات على صناعة الموردين وعدم توافر البدائل وعدم

توافر المواد الخام بنفس الجودة المقدمة من الموردين خاصة عندما تكون المواد الخام عنصراً رئيسياً من مدخلات السلعة، وقد اعتمدت المؤسسات للتغلب على قوة الموردين على أنظمة أتمتة عمليات الإنتاج لتقليل الاعتماد على القوى العاملة، وأنظمة معلومات متقدمة للحصول على معلومات عن الموردين وأسعارهم وخدماتهم واعتماد أنظمة مساعدة لاتخاذ القرارات مما أدى إلى السيطرة على الكثير من أنشطة الموردين. كما تستطيع المؤسسة تخفيض قوة مساومة الموردين وذلك بخلق روابط مع الموردين، كربط الموردين بمواعيد التسليم، وجداول الأسعار الموضوعة من قبل المؤسسة.

2.3 أثر إدارة المعرفة على قوة مساومة المشتريين:

تعد القوة التي يتمتع بها المشتري والمتمثلة في القدرة على تخفيض الأسعار من العناصر المهمة التي تؤدي إلى تقليل أرباح المؤسسات، لذلك ومن خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمتطورة استطاعت هذه المؤسسات تقليل هذه القوة وذلك باعتماد أسلوب تكاليف التحويل (switching costs) وهي عبارة عن التكاليف التي يتحملها المشتري إن هو حاول الانتقال في تعاملاته التجارية من مورد إلى آخر بديل مثل تكاليف إعادة تدريب العاملين والتكاليف المترتبة عن إعادة هندسة الإنتاج والتصميم، وتكاليف الآلات والمعدات، وتكاليف خدمات ما بعد البيع المقدمة من قبل المورد إلى المشتريين، وغيرها من التكاليف، الأمر الذي ساعد كافة أطراف التبادل على تقليل تكاليف الشراء والتخزين والاستلام، بالإضافة إلى دور نظام المعلومات في تسريع عمليات التوريد وهذا بالتالي سيققل من قوة مساومة المشتريين.

خاتمة:

في ظل بيئة تتسم بالديناميكية و التقلب السريع، تسعى المنظمات إلى امتلاك ميزة تنافسية تؤهلها إلى مواجهة تأثيرات القوى التنافسية، مما حثّ على المنظمات خلق نشاط خاص بتوظيف إدارة المعرفة عن للاستعلام عن المنافسين الحاليين والمحتملين وتطورات السوق، هذا النشاط يتمثل في اليقظة التنافسية، حيث أصبحت هذه الأخيرة في غضون السنوات الأخيرة أداة عصرية وعنصر مهم في توفير المعلومة التنافسية في ظل بيئة متميزة بالاستقرار وعدم التأكد.

تسمح إدارة المعرفة للمنظمة بـ:

- تعزيز الميزة التنافسية والمحافظة عليها.
- حصول على المعرفة المعمقة للأسواق والمنافسة.
- اكتساب موقع قوة، وضمان الاستجابة الجيدة للزبائن.
- لنجاح هذا النظام في تدعيم الميزة التنافسية، وجب توافر عوامل نجاح أهمها:
- إرساء ثقافة اليقظة داخل المنظمة.
- حماية المعلومة: لتحقيق أهداف اليقظة وتعزيز الوضعية التنافسية للمنظمة.

- تكوين أفراد اليقظة يتمّعون بالقدرة على الملاحظة والمتابعة الدقيقة لما يحدث في بيئة المنظمة، مع تعزيز العمل الجماعي.

قائمة المراجع:

- 1- العمر، رضوان محمود، مبادئ التسويق، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 2- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة في العالم العربي، دار الصفاء، الأردن، 2004.
- 3- سعيد يسن عامر، إدارة الأفراد، مركز التميز لعلوم الإدارة و الحاسب، القاهرة، 2000.
- 4- فرج، محمد سمير، الابتكار والتجديد في الإدارة العربية، الشركة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000.
- 5- كمال العقاب، إدارة المعرفة في المؤسسة، مذكرة ماجستير ،جامعة سعد حنبل البليدة، سنة 2006.
- 6- مروان جمعة درويش، إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الإبداع الإداري لدى مديري فروع البنوك العاملة في فلسطين المؤتمر الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 2006.
- 7- نادية خريف، وهيبه داسي، إدارة المعرفة مدخل استراتيجي لإدارة التغيير، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن: إدارة التغيير ومجتمع المعرفة جامعة الزيتونة، الأردنية 2008.
- 8- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، الأوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- 9- نجم، عبود نجم، إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2003.
- 10- Brilman J, Les meilleurs pratiques de management, édition d'organisation, Paris, 1998.
- 11- Davis, Mark ,M. and Aquilano, Nicholas, J. & Chase, Richard ,B. "Fundamentals of Operations Management". 4th ed, Mc Graw- Hill Companies, U.S.A, 2003.
- 12- Diaye, Anthurimane, N. "Second International Forum on Creativity and Invention: A Better Future for Humanity in 21 Century" WWW.wipo.org/innovation/en/meetings/2002/bei/pdf/wipo-inv-bei-02- 21-pdf-Similar Page, 2002.
- 13- Dilworth, James, B. Production and Operations Management: ".4nd ed, Mc GRAW- Hill: New York, 1996.
- 13- Evans, and Collier, Operation Management an Integrated Goods and services, Approach, Thomson, South, western, U.S. Ainternational, student edition, www.swlearning.com. 2007.
- 14- Galanakis, Kostas and, Stuart the creative Factory: an Innovation Systems Model Using Thinking Approach, the R and D Management Conference, 7-9 February, New Zealand, 2001.

الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث

The green economy as sustainable development that fights pollution

د.يزيد تفرارات، جامعة أم البواقي، الجزائر.

أ.مرداسي أحمد رشاد، جامعة خنشلة، الجزائر.

أ.بوطبة صبرينة، جامعة بسكرة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (30/09/2017)، تاريخ التقييم: (09/11/2017)، تاريخ القبول: (16/11/2017)

Abstract

The emergence of global financial crises led to in-depth analysis of economic models in order to find out the extent to which these models to increase prosperity, as economic activity consumes very large amounts of biomass produced by the Earth, so emerged the green economy to address these crises through the transfer of areas Which focuses on investments towards emerging green sectors. It includes a large part of sustainable development and sustainable development will only be achieved through meeting the requirements of transition to a green economy.

The green economy came as an alternative to the brown economy, which is based on development polluting the environment and the black economy or the so-called fossil economy, such as oil, natural gas and rock, which in the long term will lead to depletion of natural resources and destruction of the environment.

Green economy contributes to reducing environmental risks and combating pollution by reducing the adverse effects of climate change, global warming, environmental pollution, depletion of natural resources, encouraging agriculture, forest conservation and waste management, which contributes to correcting imbalances and rebalancing ecosystems.

Keywords: The green economy, sustainable development, the environment, pollution, climate change.

الملخص

إن ظهور الأزمات المالية العالمية أدى إلى إجراء تحليل معمقة للنماذج الاقتصادية بهدف التوصل إلى معرفة مدى قدرت هذه النماذج على زيادة الرفاهية، حيث أن النشاط الاقتصادي يستهلك كميات كبيرة جدا من الكتلة الاحيائية التي تنتجها الأرض، لهذا ظهر الاقتصاد الأخضر لعلاج هذه الأزمات من خلال نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات نحو القطاعات الخضراء الناشئة، وهو يشمل جزء كبير من التنمية المستدامة ولن تتحقق التنمية المستدامة المطلوبة إلا من خلال تحقيق متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

جاء الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد البني المبنى على التنمية الملوثة للبيئة والاقتصاد الأسود أو ما يعرف بالاقتصاد الأحفوري مثل البترول والغاز الطبيعي والصخري الذي سيؤدي في المدى الطويل إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة.

يساهم الاقتصاد الأخضر في الحد من المخاطر البيئية ومكافحة التلوث عن طريق الحد من الآثار العكسية للتغير المناخي والاحتباس الحراري والتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع الزراعة والمحافظة على الغابات وإدارة النفايات مما يساهم في إعادة التوازن للنظم البيئية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، البيئة، التلوث، تغير المناخ.

مقدمة:

آلية عمل الاقتصاد الأخضر تتناقض عمل الاقتصاد الأسود والذي يعتمد على استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبتروول والغاز الطبيعي والغاز الصخري، فهو نتيجة للربط بين الاقتصاد والبيئة أي أنه يتبنى الطاقة الخضراء التي هي وليدة الطاقة المتجددة، ويهدف إلى المحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها وكفاءة استهلاك المياه وإداراتها وخلق ما يعرف بالوظائف الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية وتشجيع المنتجات العضوية والعمارة الخضراء وصون الغابات وإدارة النفايات.

ومن خلال هذه المعطيات تم طرح هذه الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التلوث البيئي؟

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- دراسة نموذج الاقتصاد الأخضر؛
- اعتبار مفهوم الاقتصاد الأخضر أداة لمواجهة الأزمات التي ظهرت في السنوات الماضية كالأزمات المالية والمناخية؛
- التوجه العالمي إلى الاقتصاد الأخضر وإلى جعله أداة للتنمية المستدامة ومكافحة التلوث؛
- دراسة دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة ودوره في مكافحة التلوث.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحثون جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور التنموي الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في التنمية وفي مكافحة التلوث.

وقد قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

المحور الثاني: الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة.

المحور الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في مكافحة التلوث.

المحور الرابع: مساعي الدولة الجزائرية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر وأهم المشاريع.

المحور الأول: الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

تظهر أهمية اللجوء للاقتصاد الأخضر لما له من القدرة علي تحقيق التنمية المستدامة، من نمو وتوظيف إضافة أن الاقتصاد الأخضر يعتبر وسيلة للحفاظ على البيئة إلى جانب تحقيقه أدوار الاقتصاد البني.

أولاً- نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر:

دفع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومتراطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي، لا تظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الأحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يقوض خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري.

وقد ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة لهذه الأزمات المتعددة وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الإستثمارات العامة والخاصة، والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، ويُنْتَظَر أن يولد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.(برنامج الأمم المتحدة، 2012، ص.02)

ثانياً - تعريف الاقتصاد الأخضر:

هناك العديد من التعريفات للاقتصاد الأخضر نعرض منها مايلي:

1-يعرف تشابل (Chapple) الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف.

2- بينما ركزت بوب (Pop) في تعريفها للاقتصاد الأخضر على الدور المهم للتعليم الجامعي للوصول إلى هذا النموذج النظيف، حيث تعرفه بأنه نموذج اقتصادي جديد يتطلب تحضير جميع المهن والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغييرات أكثر تحديدا لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد، وللتعليم الجامعي دور مهم من أجل الحفاظ على هذا النموذج. (يوسف وآخرون، 2014، ص.432)

3- يعرف برنامج الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة المورد الإيكولوجية، غير أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروفًا تمكينية معينة تتشكل من اللوائح والسياسات والدعم المادي والحوافز والهيكل القانونية والسوقية الدولية وبرتوكولات المساعدات والتجارة ولذلك فإن أهم قيمة يدرك أهميتها مفكرو الاقتصاد الأخضر هو قيم الرأس المال الطبيعي والاستثمار فيه. (ولهي، 2014، ص.179)

4- واعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران يونيه 2012، أن "الاقتصاد الأخضر سبيل مهم يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة" وقد انعكس هذا في الوثيقة الختامية للمؤتمر. (الأمم المتحدة، 2013، ص.18)

ينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي، وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، وزيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة. (بركنو، ثابتي، 2016، ص.23)

لقد حددت قمة ري ودي جانيرو في العام 1992 أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة على التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهذه القطاعات هي: (حافظ، عرب، ص.502)

- الطاقة المتجددة Renewable Energy ويشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ومن مساقط المياه والوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها؛
- إدارة النفايات: وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة؛

- إدارة الأراضي: وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية والاحراج؛
- إدارة المياه: إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة وجمع مياه الأمطار والسيول؛
- النقل المستدام: وذلك من خلال إيجاد وسائل نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئياً بالكهرباء، والتوسع في مجال النقل العام؛
- الأبنية الخضراء: ويعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، إضافة إلى خضرة الصناعات القائمة؛
- السياحة: وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمساحات المائية والتي تلطف الجو.

ثالثاً - إستراتيجية النمو الأخضر ومتطلبات الانتقال:

من أجل أن يسهل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لا بد من توفر العديد من الافتراضات:

أ-متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر:

يمكن أن نوجز أهم متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر فيمايلي:

1. التأكد من تحكم المؤسسات في التكنولوجيا وامتلاكها للكفاءات اللازمة، ومن الأفضل امتلاك كفاءات جديدة بغية امتلاك نظام تكوين متواصل؛
2. الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب عمل ذات نوعية (شروط العمل، تطوير المسارات الوظيفية، مستوى الأجور...)
3. عدم إهمال الأنشطة غير الخضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف بمعنى وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الإستراتيجية (قروض كبيرة، الحالة العامة للصناعة، مخطط تعبئة الوظائف الخضراء...)
4. ضمان إدماج الشركاء الاجتماعيين على جميع المستويات ومتابعة وتيرة العمل في الفروع ومدى أقليمته؛
5. كما يجب أيضاً ضرورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني؛

6. ضرورة توفر ظروف تمكينية من خلفية من اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهيكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة.

ب- قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر:

لا يمكننا أن نأمل في إدارة شيء لا نستطيع حتى قياسه، لذا فإننا نعتقد أنه على الرغم من تعقيد الانتقال الكامل إلى الاقتصاد الأخضر فلا بد لنا من التعرف على المؤشرات المناسبة واستخدامها على مستوى الاقتصاد الكلي وكذلك على مستوى القطاعات، إن المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة خصوصا أن مثل هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي، ويعتمد النشاط الاقتصادي عادة على الانتقاص من قيمة رأس المال الطبيعي إما باستنفاد الموارد الطبيعية أو بالتقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الاقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أو سن اللوائح أو الخدمات الثقافية، وفي الوضع المثالي تقيم التغيرات الحادثة في أرصدة رأس المال الطبيعي بقيمة مالية وتدخل ضمن الحسابات القومية، كما يتم حاليا في بناء نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA) الذي تقوم به الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وكما يتم في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي، وكلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدينا مؤشرات أصدق للمستوى الحقيقي لنمو الدخل والأعمال وقابلية النمو، وإن نظم المحاسبة الخضراء أو محاسبة الثراء الشامل هي أطر متاحة نتوقع أن يتبناها عدد محدود من الدول في أول الأمر، ثم تمهد الطريق لقياس الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى الاقتصاد الكلي.(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص.04)

من أجل قياس مستوى التقدم نحو الاقتصاد الأخضر ينبغي اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء، والمنتجات أو الخدمات تعد خضراء إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى أو تحد من التلوث، ولابد من وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى الظروف الوطنية، مثل التقييم البيئي، والحفاظ على الموارد، والحد من التلوث، وإيجاد عدد من الوظائف، والإيرادات ونصيب الموظف من الدخل المتوسط والرفاه الاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها، يسمح بقياس أداء الأنشطة في إطار الاقتصاد الأخضر، ويتقدير حجمها بدقة أكبر، وجاء في ورقة المعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية المقدمة إلى المنتدى البيئي الوزاري العالمي لسنة 2011، أن مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر تتضمن ثلاثة أنواع، وهي:

1. المؤشرات الاقتصادية: مثل حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تقي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة؛
2. المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي: مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي؛
3. المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية:
4. مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ما بعد الناتج المحلي الإجمالي، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية الاجتماعية.(يوسف، نجوى، 2014، ص.439)

ج- السياسات الواجب انتهاجها لتعزيز الانتقال للاقتصاد الأخضر:

- بعد العديد من الدراسات المتنوعة عمدت هيئة الأمم المتحدة للبيئة لإعتماد العديد من السياسات قصد تسهيل الانتقال للاقتصاد الأخضر التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء وهي كمايلي:
1. إنشاء إطار تشريعي سليم: حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء.
 2. الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي: حيث أن دعم أسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛
 3. توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار؛

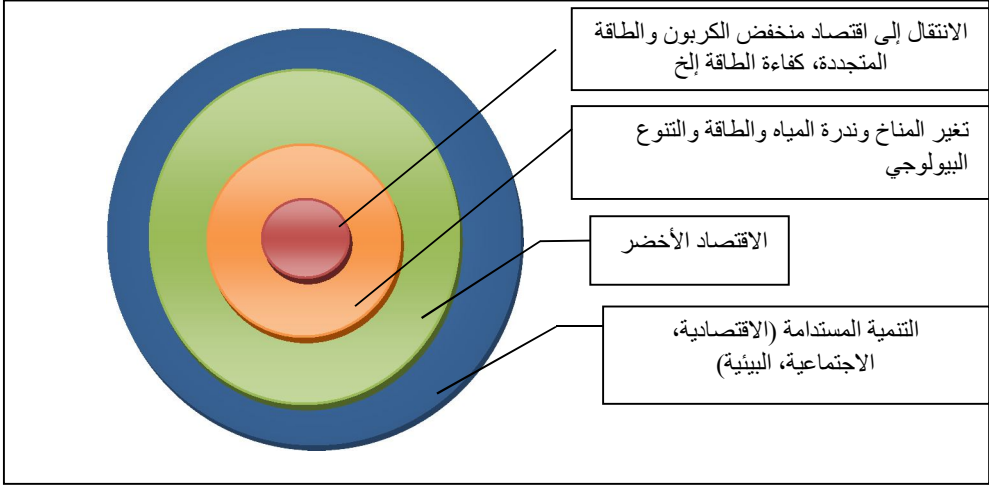
4. الاستثمار في بناء القدرات والتدريب: إن القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد إلى آخر وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير؛
5. تعزيز الإدارة الدولية: حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أحد أنجح الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف كما أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) حيث نجح بروتوكول كيوتو في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من أجل التعامل مع انبعاث غازات الانبعاث الحراري.(سلامي، مسغوني، 2011، ص ص: 06-07)

المحور الثاني:الاقتصاد الأخضر من منظور التنمية المستدامة.

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها (بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو+20 على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.(ثابتي، بركنو، 2014، ص.94)

الاقتصاد الأخضر يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي كما هو مبين في الشكل رقم 01.

الشكل رقم (01): العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.



المصدر: ثابتي، الحبيب. وبركنو، نصيرة. (08-09 ديسمبر 2014). دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر. قدم إلى مجمع المداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر، ص.93.

أولاً - مفهوم التنمية المستدامة:

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرفت بأنها تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل، فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة. وبذلك تأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية بل تتعداها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهاجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة. (بريش، شابي، 2011، ص.04)

وسنحاول هنا إبراز أثر التنمية المستدامة على البيئة.

ثانيا - أبعاد التنمية المستدامة في الإطار البيئي:

هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة في أبعادهما ومنطقتاهما وسنبرز هذه العلاقة

فيمايلي:

أ- أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1- البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الإستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في إستعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
 - إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
 - التوعية بكل الوسائل بالחסائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
 - إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، والزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
 - إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
 - تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.
- إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.
- أما إذا كان المشروع اقتصاديا فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الإيجابية و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:
- النظم الايكولوجية؛
 - الطاقة؛
 - التنوع البيولوجي؛
 - الإنتاجية البيولوجية؛

- القدرة على التكيف؛
- الإعلام والثقافة للجميع؛
- الصناعة النظيفة.

ب- البعد التكنولوجي:

وبعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.(قاسمي، 2012، ص ص: 10.08)

رابعا-فوائد التحول إلى الاقتصاد أخضر في ظل التنمية المستدامة:

أصدر عدد من الجهات المعنية تقارير ودراسات حول الاقتصاد الأخضر آخرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011، حيث أكدت هذه التقارير على حتمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

أ-تحفيز النمو الاقتصادي:

يحمل مفهوم الاقتصاد الأخضر وعداً بنموذج جديد للتنمية الاقتصادية قوامه استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها، غير أن هناك من يشكك في قدرة هذا المفهوم على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، وينتقد ارتفاع كلفة تنفيذه حيث يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة إلى أنه في ظل سيناريو اقتصاد أخضر قد يبدو النمو الاقتصادي متباطئاً في المدى القصير، خاصة إذا ما تم قياسه بالطرق التقليدية التي تستثني العوامل الخارجية البيئية من حساباتها إلا أنه من المتوقع أن تتسارع عجلة النمو على المدى الطويل (2020 وما بعد) لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد ويانتظار الأدلة يتوقع النموذج التجريبي المتبع في التقرير أن يولد سيناريو استثمار 02 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (أي 1.3 تريليون دولار أميركي سنوياً) خلال الخمسين سنة المقبلة في الاقتصاد الأخضر نمو اقتصاديا طويل المدى يوازي على الأقل النمو المتوقع " للاقتصاد البني" بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عن تفادي مخاطر التدهور البيئي.

ب-القضاء على الفقر وخلق فرص العمل:

من الممكن أن يتيح التحول العالمي إلى اقتصاد أخضر فرصا هائلة لخلق أعداد كبيرة من "الوظائف الخضراء" في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتأهيل وحماية النظام البيئي والسياحة البيئية وإدارة

النفائات... الخ وبالتالي يقدم هذا التحول حلاً للقضاء على البطالة ووفقاً لأحدث دراسات منظمة العمل الدولية فإن العديد من القطاعات الخضراء تتطلب عدداً أكبر من العمالة بالمقارنة مع البدائل الأقل ملائمة للبيئة (مثلاً الزراعة العضوية بالمقارنة مع الزراعة التقليدية) وبالتالي يمكن من خلال الانتقال إلى اقتصاد أخضر توفير فرص عمالة أكثر وتحقيق دخل أكبر للسكان والتي تشهد نمواً متسارعاً لفئة الشباب مما يشكل حلاً لإحدى التحديات الكبرى في ظل التزايد المطرد لفئة الشباب الباحثين عن العمل وضمن هذا الإطار تبرز أهمية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدراً أساسياً لفرص العمل لتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد أخضر.

كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها في أنشطة مدرة للدخل في الزراعة وغير الزراعة مما يساهم في الحد من نزوح سكان الريف إلى المدن ورفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية ومن المتوقع أن تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة بفوائد متعددة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين ومزارعي الكفاف من حيث تأمين الغذاء للشرائح الأكثر فقراً، مما يساهم إيجاباً في معالجة مشكلة الأمن الغذائي كذلك الأمر بالنسبة للاستثمار في السياحة البيئية التي من شأنها مساندة الاقتصاد المحلي من جهة أخرى من المتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائي وتوفير الطاقة من خلال إستراتيجيات تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي.

ولن يعود الاقتصاد الأخضر بالفائدة على سكان الريف وحدهم بل سيستفيد سكان المدن "الخضراء" من بيئة أنظف وخدمات أفضل (من خلال النقل المستدام مثلاً) وتوفير في كلفة استهلاك الطاقة (من خلال الأبنية الخضراء مثلاً) مما ينعش اقتصاد هذه المدن كمراكز تجذب الابتكارات والاستثمارات في القطاعات الخضراء الواعدة.

الجدول رقم (01): مسارات الانتقال للاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الانماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة: تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية.	إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء: تشجيع النقل المستدام.

• إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها. • تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي • تعزيز روح المبادرة والتنقيف وإعادة التدريب. المنافع المتوقعة: الحد من إنبعاثات الكربون، تحسين النقل العام، تخفيض الشح المائي، تحسين الأمن الغذائي، تنمية المناطق الريفية، وزيادة الدخل، الحد من تدهور الأراضي والتصحر.	• تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء. • تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها. • تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة. المنافع المتوقعة: الحد من إنبعاثات الكربون، تحسين النقل العام، تخفيض الشح المائي، تحسين الأمن الغذائي، تنمية المناطق الريفية، وزيادة الدخل، الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

المصدر: أوصالح، عبد الحليم، (5 و 6 ماي 2014) *فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر*. قدم إلى الملتقى الدولي منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف1، الجزائر، ص.06.

المحور الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في مكافحة التلوث:

يعمل الاقتصاد الأخضر على الحد من المخاطر البيئية من خلال الحد من استنزاف الموارد والاعتماد على الزراعة المستدامة وكبح آثار الغازات الناتجة عن الاحتباس الحراري والاستثمار في التكيف مع التغير المناخي.

أولا- دور الاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية:

برز مفهوم الاقتصاد الأخضر أساساً من منطلق وضع حد للتدهور البيئي المقلق الذي فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية بالتالي يشكل تقليص البصمة الإيكولوجية جزء لا يتجزأ من تصميم مبادرة الاقتصاد الأخضر ومن أهم الفوائد البيئية المتوقعة لهذه المبادرة خفض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال "تخصير" القطاعات الاقتصادية المختلفة وتركز آليات التحول إلى اقتصاد أخضر بشكل خاص

على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد أخضر ومن بين الأهداف البيئية الأخرى التي يسعى إليها الاقتصاد الأخضر بحسب التقارير المنشورة عن هذا الموضوع:

1- تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل: إن الزيادة السريعة في استخدام المواد الكيميائية وإنتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالباً إلى تلوث البيئة، مخاطر صحية وانبعاثات سامة وتلف في الموارد، التعرض مثلاً لمبيدات الحشرات (المواد الكيميائية الزراعية) يشكل خطراً مهيناً كبيراً قد يسبب التسمم أو الوفاة، ينجم سنوياً عن حالات التسمم بالمبيدات ثلاثة ملايين إصابة، وحالات وفاة يصل عددها إلى 220000 حالة عبر العالم، وبالتالي ونظراً لخطورة الاحصائيات ظهر تحرك سريع لمعالجة مسألة إدارة المواد الكيميائية والنفايات، لترجيح كفة الخيارات السياسية والإدارية الهادفة إلى تعزيز وتنفيذ البدائل الآمنة وبالتالي تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفيما يخص إدارة النفايات الصلبة فستتأثر وحدها بنسبة تتراوح ما بين 20 و50 في المائة من معظم ميزانيات المدن، والتصدي لها، التحدي يمكن أن يتيح فرص كبيرة لنمو اقتصادي وخلق الوظائف، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فقط تدر صناعة إعادة التدوير مبلغ 236 بليون دولار سنوياً، وهي تشغل أزيد من مليون شخص في 56000 منشأة. (قحام، شرقق، 2016، ص.443)

2- حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية وكذا تحسين كفاءة استخدام المياه حيث أنها يمكن أن تخفض بقدر كبير استهلاك المياه، كما أن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وسبل الحصول عليها يمكن أن يساعد على الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية وتبين دراسات النمذجة الاقتصادية التي أجريت من أجل التقرير أن الاستثمارات في مجال إدارة وزيادة الإمدادات وتحسين سبل الحصول على المياه من شأنها أن تدعم الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية على حد سواء؛

3- الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة والحد من إزالة الأحجار واستخدام المياه العذبة.

ثانياً - دور الاقتصاد الأخضر في خفض الانبعاثات:

إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ففي المخطط التصوري الاستثماري الذي يستثمر فيه ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك

الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة بما في ذلك الجيل الثاني من الأوقدة الاحيائية، والنتيجة هي تخفيض بنسبة قدرها 36 % في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي تقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030 وفي المخطط التصوري الاستثماري من شأن إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من 30.6 جيغا طن في عام 2010 إلى 20.0 جيغا طن في عام 2050 (أوصالح، 2014، ص.09) .

ثالثا- الاقتصاد الأخضر وتغير المناخ:

إذا ظلت الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة على ما هي عليه، فإن الوكالة الدولية للطاقة تقدر أن تشهد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون زيادة بنسبة 130 في المائة بحلول عام 2050 وارتفاع بهذا الحجم في إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد يزيد، وفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمعدل 6 درجات مئوية، مما يؤدي إلى احتمال حدوث تغير لا رجعة فيه في البيئة الطبيعية وقدّر أن تقضي هذه المستويات من الانبعاثات الجامعة إلى خسائر اقتصادية تصل سنوياً إلى ما بين 5 إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتسم هذه التقديرات بمزيد من القتامة بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً، حيث تزيد الخسائر السنوية عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لضعف هذه البلدان حيال تغير المناخ وبذلك، يكتسي التخفيف من وطأة هذه المخاطر والتكيف مع تغير المناخ أهمية حاسمة، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر الذي يتسم بقلّة الكربون ونجاعة الموارد هو وسيلة محددة لمواجهة هذا التحدي وقد بدأت بعض البلدان في السير في هذا الإتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الاقتصادية التي وضعتها كما شكلت سنة 2008 التاريخ الذي شهد لأول مرة تجاوز استثمارات مصادر توليد الطاقة البديلة، التي بلغ حجمها 140 بليون دولار، الاستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الأحفوري وقدرها 110 بليون دولار، ولأن هذه الإنجازات والاتجاهات تبعث على الانشراح فإن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد، وقد تبين للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري يجب أن تنقلص بنسبة 50 إلى 85 في المائة بحلول عام 2050 من أجل ضبط زيادة متوسط الحرارة العالمية فيما بين 2 و 2.4 درجات مئوية وجاء في تقدير الوكالة الدولية للطاقة أنه من أجل إحراز تقليص بنسبة 50 % في إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050، لابد من إحراز استثمارات تراكمية بحجم 45 ترليون دولار بحلول هذا الموعد وهذا يعني تخصيص استثمارات سنوية متوسطة تزيد قليلاً عن 1 ترليون دولار وتماشياً مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ستشمل نصف الاستثمارات تغطية نفقات إبدال

التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئياً وقليلة الكربون والاستثمارات المتوقعة في قطاع الطاقة المتجددة وحدها سوف تقضي إلى إحداث 20 مليون وظيفة إضافية على الأقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدراً للعمالة أكبر بكثير من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الأحفوري اليوم والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم الإيكولوجية يشكل حلاً اقتصادياً أخضر آخر إذ تستأثر الانبعاثات ذات الصلة بإزالة الأحراج وتدني الغابات بنحو 20 في المائة من الانبعاثات العالمية الحالية من غازات الاحتباس الحراري والزيادة في استثمارات الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدني الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز الغطاء الغابي المعروف باسم (برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية)، هي سبل فعالة من حيث التكلفة للحد بسرعة من نمو نسب الانبعاثات كما أنه من المسلم به الآن على نطاق واسع أن النظم الإيكولوجية الصحية، التي تمتد نطاقها من الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة إلى أشجار المنغروف والأراضي الخصبة، أساسية في التكيف بنجاح مع تغير المناخ، وإدارة هذه النظم والحفاظ عليها هما بمثابة درع وضمان حيال تقلبات الطقس الحادة والتغير السريع في المناخ.

رابعاً- الاقتصاد الأخضر وخدمات النظم الإيكولوجية:

الرأس مال الطبيعي هو بمثابة هياكل إيكولوجية تقدم لنا البضائع (الغذاء والوقود...)، والخدمات (تنظيف الهواء وتعديل المناخ...) والأفكار (تطبيقات محاكاة الطبيعة التي يمكن أن تحدث تحولا جذريا في عملية الانتاج التقليدية...)، يعمل الاقتصاد الأخضر على استخدام القدرة الانتاجية لرأس مال الطبيعي خاصة في صياغة وإيجاد الحلول للدين يعيشون في الفقر ويعتمدون على الطبيعة مباشرة في الحصول على جزء كبير من رزقهم، حيث بينت دراسات حديثة أن النظم الإيكولوجية الساحلية والشعاب المرجانية توفر نسبة تقدر بـ 50% من مصائد الأسماك في العالم، وتوفر الغذاء لنحو ثلاثة بلايين نسمة بالإضافة إلى 50% من البروتينات الحيوانية والمعادن لنحو 400 مليون آخرين في البلدان النامية، فاستخدام النظم الإيكولوجية للتخفيف من وطأة تغير المناخ وللتكيف معه هو بيان عمل الاقتصاد الأخضر. (قحام، شرقرق، 2016، ص ص: 443-444)

المحور الرابع: مساعي الدولة الجزائرية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر وأهم المشاريع.

أولا- مساعي الدولة الجزائرية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر:

الجزائر كغيرها من البلدان حاولت تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، حيث يعتبر قانون الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ الاقتصاد الأخضر لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وإعادة التأهيل البيئي وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى:

أ. إعداد إستراتيجية لإعادة النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛

ب. المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية؛

ت. دمج حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدنية؛

ث. دمج البعد المغاربي والمتوسطي؛

ج. ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

وترتكز الإستراتيجية الوطنية لتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر،

على ثلاث محاور أساسية:

1- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛

2- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي؛

3- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.

ولقد تم إعتداد برنامج عمل تحت عنوان المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة،

إلا أن تحقيقه يتطلب وضع تدابير قانونية ومؤسسية، وأساليب متابعة ومراقبة لإنجاحه وفعاليتته.

ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات،

وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق

الجبالية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكليف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات

المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات إقتصادية

ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بالنفايات

الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (سلامي،

مسغوني، 2011، ص.191) .

ثانيا- إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

اضافة إلى عدة مشاريع محققة في اطار الاقتصاد الأخضر وأهمها (قحام، شرقرق، 2016، ص ص: 453.450):

أ-المركز الهجين HYBRID (الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل):

1. أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية-الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر بـ 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغا واط، منها 120 منتوجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية؛

2. متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال

حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في إفريقيا وسيكون مصدرا للطاقة البديلة والنظيفة؛

3. عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات CO2 بحوالي 33000 طن/ سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية، وهكذا أنقذت أكثر من 7 ملايين م³/سنة؛

4. اختيار موقع انشاء هذا المشروع الضخم في منطقة تلغمت، بسبب ثلاثة عوامل أساسية: على مقربة من حقل غاز حاسي الرمل+توافر مرافق معالجة الغاز+الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنة؛

5. تنفيذ هذا المشروع يندرج في اطار الانطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030.

ب-مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة:

1. برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم اصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة؛

2. 2010 تم انشاء نظام تصفية (مرشحات النسيج) Système de filtre à manche بمصنع الاسمنت الشلف، بفضلها قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين؛

3. وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجرت تركيب تصفية الكيس.

ج-سد بني هارون:

1. الجزائر لديها في 70 سد مستغلة بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار م³، وهناك أربعة عشر سد آخر قيد الانجاز؛
2. المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا كبيرا؛
3. على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر بـ 960 مليون م³ وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 62، 35، و65 مليون م³؛
4. يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 400.000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميّة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين توتة.

د- النقل الكبير للمياه في عين صالح/ تمرناست: وأهم الإنجازات.

1. مشروع عين صالح/ تمرناست يمثل أكثر من عنوان واحد، لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب؛
2. يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمرناست لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد؛
3. على الأثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمرناست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24 سا لأكثر من 90000 شخص.

هـ- محطات لتحلية مياه:

1. بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة أين تسعة منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية 1.39 hm³/يوم وأربعة منها مبرمجة؛

2. التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا الإجهاد المائي في هذه المنطقة؛
3. وبشكل أعم استراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب (أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري؛
4. 1169 خطط رئيسية لإدارة النفايات المنزلية؛
5. تحقيق 120 مركز مدافن تقنية؛
6. 83 مفارز للنفايات؛
7. الجزائر تنتج 13.5 مليون طن من النفايات سنويا، منها 60 في المائة قابلة للتدوير .

ي - التصميم المعماري الذكي:

1. التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، كالحديقة Cyberparc التي اقيمت في سيدي عبد الله؛
2. بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسبير منسق ومتكاملة وحوسبة التركيب التكنولوجية (تكييف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحول مياه الأمطار إلى مياه ري، ونظام مراقبة الأمن).

الخاتمة:

لخصت هذه الورقة إلى أن الاقتصاد الأخضر نموذج يجمع ما بين التنمية المستدامة والتأهيل البيئي كما لخصت إلى أن الاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتمكينه سيؤدي إلى خلق فرص العمل أو ما يعرف بالوظائف الخضراء إلى جانب انخفاض كميات الطاقة المستهلكة في الإنتاج وتقلص النفايات والتلوث والعمارة الخضراء وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومواجهة تحديات تغير المناخ.

كما يمكن للاقتصاد الأخضر تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال إحلاله محل الاقتصاد الأحفوري الذي يعتمد على البترول والغاز الطبيعي والصخري الذي سيؤدي في المدى الطويل إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

من شأن الانتقال للاقتصاد الأخضر تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف والإنمائية كما يمكن من توفير الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات العالمية الحالية والمقبلة والتحديات البيئية للاستفادة من الفرص البديلة.

التوصيات:

- وضع إستراتيجية شاملة للانتقال إلى اقتصاد أخضر تشترك فيها جميع القطاعات والبرامج؛
- إعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقات الشمسية والريحية وتدوير النفايات المنزلية؛
- تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي، التي تشمل الاقتصاد الأخضر و تعزز البعد البيئي في البرامج التربوية وفي التعليم بمختلف أسلاكه؛
- وضع وسائل للمراقبة والمتابعة للصناعات الملوثة، وإصدار قانون متعلق بالبيئة والتنمية المستدامة؛
- تشجيع المؤسسات التي تعتمد في نشاطها على الطاقات المتجددة.

قائمة المراجع:

- 1-أوصالح، عبد الحليم.(5 و 6 ماي 2014) **فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر**. قدم إلى الملتقى الدولي منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف1، الجزائر.
- 2-الأمم المتحدة.(2013، 26 فيفري و 01 مارس). **تقرير منظمة العمل الدولية بشأن التطورات المستجدة في إحصاءات العمالة والأعمال التحضيرية**. قدم إلى المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاء العمالة الدورة 44.
- 3-بركنو، نصيرة. ثابتي، الحبيب. (2016). **أهمية التدريب لتحقيق التحول نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد.مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05 (العدد 03)، 21.**
- 4-برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011) **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر -مرجع لوضعي السياسات، 51.**

- 5-برنامج الأمم المتحدة. (2012، 20 و 22 فيفري).الاقتصاد الأخضر، ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية مقدمة للدورة الإستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 23.
- 6-بريش،السعيد.وشابي،حليمة.(يومي 15 و 16 نوفمبر 2011). دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة. قدم إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة الجزائر.
- 7-ثابتي،الحبيب. وبركنو، نصيرة.(08-09 ديسمبر2014).دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر. قدم إلى مجمع المداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر.
- 8-حافظ، جاسم. عرب،المولى.(د.ت).دور الاقتصاد الأخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع إشارة إلى العراق دراسة تحليلية. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 8.
- 9-سلامي،منيرة.ومسغوني،منى.(22 و 23 نوفمبر 2011).إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق اقتصاد أخضر.قدم للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر.
- 10-شايب،بشير.وهامل،توفيق.الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة في بعض التجارب الرائدة. تم استرجاعها في تاريخ 04 ماي 2016 من الموقع الإلكتروني المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،-<http://maspolitiques.com/ar/index.php/qui-sommes-nous/9-articles/126-devcont>
- 11-علي عبد الرحمان، علي. (2015). الاقتصاد الأخضر. تم استرجاعها في تاريخ 06 ماي 2016 من الموقع الإلكتروني موقع أبحاث ودراسات www.ousde.org
- 12-قاسمي،آسيا.(26 و 27 أبريل 2012).التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. قدم إلى الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التمويلية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات - التوجهات-الآفاق، جامعة باجة تونس.
- 13-قحام،وهيبة.وشرقرق،سمير.(2016، ديسمبر). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (العدد السادس)، 20.

- 14-ولهي،بوعلام .(2014). آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجيد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية.مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،(العدد12)، 20.
- 15-يوسف جمال الدين، نجوى أكرم، أحمد سمير، وحففي حسن محمد.(2014، جويلية).الاقتصاد الأخضر المفهوم...والمتطلبات في التعليم.مجلة العلوم التربوية، ج1(العدد الثالث)، 26.

أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية

The impact of the implementation of Throughput accounting as a tool to rationalize administrative decisions

د. محمد عبد الله محمود أبو رحمة، جامعة الإسراء غزة، فلسطين

تاريخ التسليم: (30/10/2017)، تاريخ التقييم: (25/11/2017)، تاريخ القبول: (12/12/2017)

Abstract

The main objective of the study was to rationalize the impact of the application of the impact of the implementation of Throughput accounting as a tool to rationalize administrative decisions in the Palestinian Industrial Enterprises. the researcher relied on the analytical descriptive method in clarifying and clarifying the theoretical aspect through previous studies and periodicals And analysis of the results of the field study and the testing of hypotheses using the statistical program (SPSS).The questionnaire was distributed after being evaluated and evaluated by a number of specialists on the sample of the study in the Palestinian Industrial Enterprises, (60) establishments with (120) questionnaires.

The results of the field study also showed that there is an impact on the application of the principles of the implementation of Throughput accounting as a tool to rationalize administrative decisions in the Palestinian Industrial Enterprises, In terms of developing internal reports and rationalizing profitability and investment decisions.

The study also recommended that more attention should be using modern cost systems to measure the cost of production to rationalize administrative decisions by using the Throughput accounting approach.

Keywords Throughput accounting, developing internal reports, rationalizing profitability and investment decisions.

المخلص

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي للتعرف على التعرف على أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية الفلسطينية، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS). كما وزعت الاستبانة بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على عينة الدراسة في المنشآت الصناعية الفلسطينية البالغ عددها (60) منشأة بواقع 120 استبانة.

كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية بأنه يوجد أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية الفلسطينية من حيث تطوير التقارير الداخلية وترشيد قرارات الربحية والاستثمار.

كما أوصت الدراسة بزيادة اهتمام إدارة المنشآت الصناعية في قطاع غزة باستخدام نظم التكاليف الحديثة لقياس تكلفة الإنتاج لترشيد القرارات الإدارية باستخدام محاسبة الإنجاز.

الكلمات المفتاحية: محاسبة الإنجاز، قرارات الربحية والاستثمار، تطوير التقارير الداخلية.

مقدمة:

ظهرت محاسبة الإنجاز لمواجهة احتياجات الإدارة من المعلومات اللازمة لدعم وتطبيق مفاهيم التطوير المستمر، حيث أن أبرز ما يميز البيئة الصناعية التطورات السريعة والمتلاحقة وما صاحبها من ظهور متغيرات شملت كل المفاهيم والأساليب الإنتاجية من حيث دخول التكنولوجيا في مجال الإنتاج والتصنيع وتقليل دور العنصر البشري، بالإضافة إلى ازدياد حدة المنافسة وظهور العديد من البدائل لدى المستهلك؛ الأمر الذي استلزم وقفة جادة ومعمقة لدراسة نظم التكاليف والعمل على تطويرها وخصوصاً فيما يتعلق بتقنيات إدارة نظم التكاليف كنظرية القيود والمنبثق عنها محاسبة الإنجاز، لتوفير احتياجات الإدارة من المعلومات اللازمة لدعم وتطبيق مفاهيم التطوير المستمر، لا سيما فيما يتعلق بالإنتاج في الوقت المناسب والتخطيط للربحية وتقليل فترة المخزون والاستغلال الأمثل للموارد وصولاً لرفع الكفاءة التشغيلية ومن ثم تعظيم الربحية.

أن محاسبة الإنجاز يوفر للمنشأة مؤشرات جديدة في عملية ترشيد القرارات الإدارية تمكنها من اتخاذ أي قرار إداري يتعلق بالعملية الإنتاجية، مثل مؤشر قيمة الإنجاز لكل دقيقة في القيد ومؤشر قيمة الإنجاز لكل ريال من تكاليف التشغيل بحيث يمد الإدارة بالمعلومات السليمة لمساعدتها في أداء وظائفها المهمة المتمثلة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة.

مشكلة البحث: إن تطبيق نظم تكاليف تقليدية لا تساهم في تقديم المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، وهذا يوجها للبحث في نظم حديثة تساعد في ترشيد القرارات الإدارية لاسيما نظام محاسبة الانجاز لمعرفة أثر تطبيقه كأداة لترشيد القرارات الإدارية وذلك من خلال، الإجابة عن التساؤل الرئيس لمشكلة البحث الآتي: " ما أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية؟"

من السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة الآتية:

- 1- هل لتطبيق محاسبة الإنجاز أثر على قياس التكلفة بهدف تطوير التقارير الداخلية؟
- 2- هل لتطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات؟
- 3- هل لتطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات الشراء أم الصنع؟
- 4- هل لتطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات ولجراء تحسينات على المرحل؟

-أهداف البحث: يهدف البحث أساساً إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية، في سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس لا بد من تحقيق أهداف فرعية وهي:

- 1- معرفة أثر تطبيق محاسبة الإنجاز في أغراض قياس التكلفة بهدف تطوير التقارير الداخلية.

2- معرفة أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات.

3- معرفة أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات الشراء أم الصنع.

4- معرفة أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات ولجراء تحسينات على المرحل.

-أهمية البحث: للبحث أهمية علمية وعملية:

1- **الأهمية العلمية:** تظهر أهمية هذه البحث في ضرورة مواكبة المنشآت الصناعية بين التطور العلمي وخاصة الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية ونظم التكاليف التقليدية المطبقة في المنشآت الصناعية، التي أصبحت لا تلائم بيئة التصنيع الحديثة، لاسيما تطبيق محاسبة الإنجاز من أجل تطوير نظم التكاليف المطبقة في المنشآت الصناعية الفلسطينية، وتوفير المعلومات التكاليفية والإدارية الملائمة لتساعد إدارة المنشآت الصناعية على اتخاذ القرارات الرشيدة.

2- **الأهمية العملية:** إن تطبيق محاسبة الإنجاز سيساعد إدارة المنشآت الصناعية على كفاءة وفعالية نظم التكاليف المستخدمة وترشيد القرارات الإدارية في ظل بيئة التصنيع الحديثة.

1. **فرضيات البحث:** بناءً على مشكلة البحث وأهداف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: تطبيق محاسبة الإنجاز لأغراض قياس التكلفة يؤدي إلى تطوير التقارير الداخلية.

الفرضية الثانية: تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات.

الفرضية الثالثة: تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى ترشيد قرارات الشراء أم الصنع.

الفرضية الرابعة: تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى ترشيد قرارات الاستثمار في الآلات ولجراء تحسينات على المرحل.

-متغيرات البحث: يشتمل البحث على متغيرين (مستقل، تابع)، حيث أن المتغير المستقل يتمثل في محاسبة الإنجاز، أما المتغير التابع فيتمثل في القرارات الإدارية.

-حدود البحث: تمثلت حدود البحث في الحدود الآتية:

1- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المنشآت الصناعية العاملة في حدود قطاع غزة.

2- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على فترة اعداد الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية تناولت محاسبة الإنجاز كأحد الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية حيث كان الموضوع ولا يزال مجالاً واسعاً للأبحاث والتي يمكن أن تقيد هذه الدراسة من الناحية المنهجية، ومن أهم تلك الدراسات التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- دراسة Chwen, Sheu (2003). (Chwen, Hsiang chen, Kovar 2003)

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين كل من مفهوم محاسبة الإنجاز ومفهوم التكاليف حسب الأنشطة لبحث تحقيق التكامل بين النظريتين؛ ذلك لجعل الإدارة قادرة على اتخاذ قرارات تشغيلية أفضل في ظل وجود أنشطة متنوعة وتكاليف تم ارتكابها، كانت أهم النتائج إن كلاً من مفهوم محاسبة الإنجاز ومفهوم التكاليف حسب الأنشطة يمكن أن يمكن الإدارة من قياس أفضل للأداء لمختلف الأنشطة الإنتاجية، ولا سيما أن التكاليف التي ارتكبت تشكل عاملاً مهماً، وعليه فإن الاقتراحات كانت توصي بدمج النظريتين.

قد أوصت الدراسة بضرورة دمج نظرية القيود TOC ونظام المحاسبة على أساس الأنشطة ABC لما توفره للإدارة من قياس أداء أفضل لأنشطة الإنتاج المختلفة.

-دراسة هبة محمود مؤمنة (2004) (هبة محمود مؤمنة، 2004)

هدف هذه الدراسة إلى إبراز وتشخيص أهم المستجدات في بيئة التصنيع الحديثة وأثرها على نظام التكاليف، وتقويم مدى فاعليته في توفير المعلومات الملائمة لمساعدة الإدارة في ترشيد القرارات، وتقويم الأداء، ولمكانية تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لتقويم الأداء بالمنشآت الصناعية بالملكة السعودية.

ومن نتائج الدراسة الميدانية وجود العديد من القيود التي تعوق العمليات الإنتاجية، التي تؤثر على معدل الإنجاز الكلي في المنشآت السعودية.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق محاسبة الإنجاز كمدخل لتوفير معلومات تكاليفية بهدف ترشيد القرارات الإدارية ولأغراض قياس وتقويم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة وتزايد المنافسة العالمية.

-دراسة Olli-Pekka (2007). (Hilmola, 2007, p 346-366)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى جدوى استخدام محاسبة الإنجاز في المدى القصير. وخلصت الدراسة إلى أن هذا الأسلوب يؤدي إلى اتخاذ قرارات مثلى تقريباً وأداء أفضل بكثير من غيره من الأساليب المحاسبية، مقارنة مع أساليب التحسين الثابتة (المعيارية). أشارت النتائج إلى أنه وعلى مستوى الشركة فإن الإنتاج يتحسن في المرحلة من انتعاش الأسعار، فأسعار المواد المباشرة تتغير بتغير أسعار البيع ولكن سرعة التنفيذ هذه تخلق انتعاشاً في الأسعار في جميع الحالات تقريباً، ومن ثم تحسين الربحية في نهاية المطاف.

أوصت هذه الدراسة على ضرورة الاهتمام بإدارة العائدات ومرحلة دورة حياة المنتج واستخدام التكنولوجيا لمجموعة من المنتجات تبدو أنها قادرة على إنتاج أنماط مختلفة في الإنتاجية والأسعار .

- دراسة (2008) Olli.Pekka and Lattila (Philomela, Lattila, 2008, pp.123-142.)

هدفت هذه الدراسة إلى محاكاة مشكلات المزيج الأصلي لمحاسبة الإنجاز، مع استخدام التباين العشوائي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، وحتى نهاية الطلب على المنتجات، وأوضحت النتائج أن تلك الانحرافات خلقت حالة مفادها: أن أرباح النظام زادت بصورة كبيرة، وهذا بالاعتقاد بأن

المصادر المقيدة لديها دورات وقت أقل من حين لآخر ولا تحبذ إنتاج المنتجات ذات الهامش القليل، بسبب عدم وجود ارتفاع في الطلب، ومن ثم ارتفاع العائد.

عليه أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق مدخل محاسبة الإنجاز بوصفه مدخلاً لتوفير معلومات تكاليفية، بهدف ترشيد القرارات الإدارية لأغراض قياس وتقويم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة وتزايد المنافسة العالمية.

-دراسة عبد العزيز العجلة (2011). (عرفات العجلة، 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق مدخل محاسبة الإنجاز في ضوء المستجدات الحديثة في بيئة التصنيع، كأداة لتوفير المعلومات الملائمة لمساعدة الإدارة في ترشيد القرارات، وتقويم الأداء في المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة والوقوف على أهم معوقات التطبيق وتحليلها. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن غالبية الشركات الصناعية لديها مقومات تطبيق محاسبة الإنجاز ولكن لا تقوم بتطبيقه رغم رغبتها في تحقيق العديد من الأهداف والحوافز الناجمة من تطبيق هذا المدخل، ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة منها عدم رغبة الشركات في التغيير وسهولة إعداد قوائم التكاليف في ظل المداخل المحاسبية التقليدية.

أوصت الدراسة، بضرورة تطبيق محاسبة الإنجاز بغرض توفير معلومات تكاليفية تساعد في ترشيد القرارات وقياس وتقويم الأداء.

-دراسة Rick Denison (2012). (Denison, 2012)

هدف البحث المقدم إلى مؤتمر (TOC ICO) إلى كيفية استخدام محاسبة الإنجاز للتغلب على العديد من مشكلات تنفيذ نظام معين واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

توصلت إلى النتائج الآتية:

توصل البحث إلى جعل العديد من الشركات الخاصة تستخدم محاسبة الإنجاز (TA) وإضفاء الصفة الرسمية عليها، تشكل إضافة نوعية للتغلب على الصعوبات التي تواجه تخطيط موارد الشركات وتحديد المسؤوليات، والتركيز على استخراج بيانات التكاليف وزيادة المبيعات، والمساعدة

في إعداد التقارير بالسرعة المطلوبة لاتخاذ القرارات في الوقت المطلوب، كما تم إنشاء أنظمة تدفق المنتجات باستخدام نظرية القيود (TOC).

أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مدخل محاسبة الانتاج لما له أثر في اتخاذ القرارات السليمة لدى الإدارة بحيث يعطي تقارير داخلية وبيانات دقيقة وسليمة.

-دراسة (الكومي، 2013). (الكومي، 2013، ص 549-634)

هدفت الدراسة إلى تحقيق الدمج والتكامل بين كل من سيجما ستة ومحاسبة الإنجاز، لأغراض تطوير مستوى جودة الخدمات القطاع المصرفي السعودي، لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الاستنباطي.

خلصت الدراسة إلى التأكيد على جوهرية الاعتماد على المدخل المقترح (سيجما ستة) لأغراض تطوير مستوى جودة الخدمات المصرفية داخل بنوك السعودية لتحقيق من فاعلية تضمنين محاسبة الإنجاز في المرحلة الخامسة (الضبط والرقابة) من مراحل تنفيذ سيجما ستة بما يساهم في تفعيل التطوير المستمر.

أوصت الدراسة بالتوسع في الكتابات البحثية لدراسة التكامل بين منهجية سيجما ستة وأدوات التكلفة الاستراتيجية المختلفة: -التكلفة المستهدفة، نظام الانتاج في الوقت المناسب.

-دراسة العربي (2014). (العربي، 2014)

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج محاسبي باستخدام نظم تكاليف حديثة لقياس تكلفة صناعة الغلال في السودان.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية: لا تمكن الطريقة التقليدية لتحميل التكاليف لتحديد تكلفة الوحدة المنتجة بدقة، وأن زيادة الأهمية النسبية في التكاليف الصناعية في الوقت الحالي تتطلب تطبيق الأساليب الحديثة، إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة (التكلفة على أساس النشاط، المحاسبة عن الإنجاز) في مطاحن سين للغلال. توصلت الدراسة إلى التوصيات منها: تطوير نظم التكاليف التي تلائم بيئة التصنيع الحديثة على الشركات الصناعية وتطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وتخصيص التكاليف على مراكز النشاط.

-دراسة بورقو (2014). - (شايبو برقو، 2014)

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة المفاهيم الحديثة في محاسبة التكاليف على أساس النشاط (ABC) وأسلوب محاسبة عن الإنجاز لزيادة كفاءة القياس التكاليفي للشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة مع مقارنته بالقياس وفقاً للأسلوب التقليدي، والمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بقياس تكلفي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن التكامل بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط وأسلوب المحاسبة الإنجاز يوفر معلومات تكاليفية سليمة يمكن اعتماد عليها في اتخاذ القرارات. أوصت الدراسة إدارة الشركة العربية السودانية لإنتاج الزيوت النباتية المحدودة الاهتمام بقسم التكاليف وتزويده بالموظفين بما يتناسب مع حجم العمل المطلوب منهم، وتوفير أساليب جديدة لأغراض دقة القياس التكلفة وتقييم الأداء.

الجزء الثاني مفهوم محاسبة الإنجاز: -

تعُد محاسبة الإنجاز هي التطور الطبيعي لنظرية القيود وإدارة الاختناقات، كما أنها النموذج المتطور في منظومة إدارة التكلفة القادر على إنتاج المعلومات التكاليفية والكمية اللازمة لرفع كفاءة وفاعلية إدارة الوقت في إطار إدارة الاختناقات، فضلاً عن توفير المعلومات اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التطوير والتحسين المستمر (العشماوي، 2011، ص 365).

لقد عرف أحد الكتاب "محاسبة الإنجاز نظام للمحاسبة الإدارية يركز على الطرق التي يمكن بها تحقيق أقصى عائد لوحدة نشاط مقيدة". (الفيومي محمد، 2012، ص 82)

أساليب وأدوات القياس في محاسبة الإنجاز

لقد تم تطوير مفهوم محاسبة الإنجاز على يد كل من Gallowey & Waldron حيث أوضحا كيفية استخدام محاسبة الإنجاز في مجال قياس التكاليف ودورها في ترشيد القرارات الإدارية. وتشتمل أساليب وأدوات القياس في محاسبة الإنجاز على:

أ - هامش الإنجاز **Throughput Margin**: قد عرفا هامش الإنجاز على أنه المساهمة التي يتم الحصول عليها من بيع المنتجات، وباعتبار أن تكلفة المواد المباشرة هي التكلفة المتغيرة الوحيدة مع ثبات باقي التكاليف فإن (Gallowey, Waldron, 1998, p34-35) هامش الإنجاز = المبيعات - تكلفة المواد المباشرة.

ب- معدل الإنجاز **Throughput Rate**: هو معدل حصول المنشأة على المال عن طريق المبيعات وليس الإنتاج ويقاس بطرح تكلفة المواد المباشرة من إيرادات المبيعات.

ج- معدل استغلال الآلات: عند الربط بين مقدار هامش الإنجاز المتحقق وبين ما استفده من تكلفة المورد المقيد، حتى يمكن ترتيب المنتجات بهدف ترشيد القرارات المتعلقة بالمزيج الأمثل للمنتجات.

د- محاسبة الإنجاز في قياس التكلفة: -

يستند محاسبة الإنجاز الي تبويب عناصر التكاليف إلى نوعين الأول وهو عنصر المواد المباشرة والثاني هو عنصر نفقات التشغيل، في ظل ذلك يتم توزيع نفقات التشغيل (لسهولة تحديد تكلفة لخامات المباشرة المستنفذة في إنتاج الوحدة من المنتج المراد قياس تكلفته) وعلى أساس وقت الإنجاز مرجحاً بكمية الوحدات المباعة وسعر بيعها.

استخدام محاسبة الإنجاز لقياس التكلفة وترشيد القرارات الإدارية

أن مدخل المحاسبة الانجاز يركز على مجموعة من الافتراضات والمفاهيم التي يلاءم تطبيقها المنشآت التي تعمل في بيئة التصنيع الحديث وفي ظل بيئة من الموارد المقيدة. وبذلك فهو يتيح الفرص لتوفير المعلومات التكلفة التي تتلائم مع سمات بيئة التصنيع الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين وترشيد القرارات الإدارية المختلفة وتطوير نظم قياس وتقييم الأداء التقليدية وتوفير مقاييس أداء غير مالية.

ويمكن ذكرها في مجالين رئيسيين هما:

أ- أثر استخدام محاسبة الإنجاز في أغراض قياس التكلفة بهدف تطوير التقارير الداخلية

إن مدخل المحاسبة الإنجاز يعتمد وقت الإنجاز في تخصيص التكاليف غير المباشرة على التخصيص على المنتجات التامة المباعة فقط باعتبارها وحدات الإنجاز.

يشتمل وقت الإنجاز العديد من الحوافز التي تشجع المسؤولين على استخدامه باعتباره أفضل من أسس التحميل التي يتبعها النموذج التقليدي في قياس التكلفة ففي ظل هذا الأسلوب تنخفض الأنشطة التي ينشأ عنها الأعباء الإضافية مثل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون والتدابير الرقابية المختلفة، مما ينعكس بالضرورة على تخفيض قيمة الأعباء الإضافية أو التقليل من معدل نموها، كما ينعكس في محاولة تخفيض الوقت المستنفد في الإنتاج - وقت الإنجاز - وهو الأمر الذي له مردوده الجيد في تحسين الأداء للمنشأة ككل. (محمد، 1992، ص 191-213)

توفر محاسبة الإنجاز بعض المفاهيم والافتراضات والتي يمكن الاستناد إليها لتطوير التقارير الداخلية لأغراض ترشيد القرارات الإدارية المختلفة وتطوير نظم قياس وتقييم الأداء التقليدية، وذلك من خلال إعادة تصميم هذه التقارير بهدف:

أ- التحقق من تطابق نتائج الأداء الفعلي مع الهدف الكلي للمنشأة وهو تعظيم الربح.

ب- تحليل هامش الإنجاز للتعرف على مقدار المساهمة الحقيقية لكل منتج على حده، بهدف ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة باختيار المزيج الأمثل للمنتجات.

ج- أن تكون حافزاً لتخفيض المخزون لأدنى حد ممكن. (زايد سالم، 2001، ص 232)

ب- أثر استخدام مدخل المحاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية

تشتمل القرارات الإدارية حسب الفترة الزمنية لها على ثلاثة قرارات وهي:

أ- القرارات التشغيلية: وهي تلك القرارات المتعلقة بعمليات التشغيل اليومية مثل تحديد مجموعة معينة من الآلات لأداء مهام معينة وغيرها من العمليات التشغيلية.

ب- القرارات التي تتعلق بالبرامج: وهي تلك القرارات التي تتعلق بإدخال منتجات أو خدمات جديدة أو برامج تحسين الجودة.

ج-القرارات الاستراتيجية: وهي قرارات طويلة الأجل وعادة ما تهدف هذه القرارات إلى تخطيط وتنفيذ استراتيجيات الشركة (مثل استراتيجية تنوع المنتجات وخفض التكلفة) والتي تهدف المنشأة من وراءها تحقيق ميزة تنافسية.

وفق منهج محاسبة الإنجاز فإن معيار الحكم على صحة القرارات الإدارية يتمثل في تأثير هذه القرارات على مفاهيم محاسبة الإنجاز الثلاثة هامش الإنجاز والمخزون ونفقات التشغيل، كما أن محاسبة الإنجاز توفر للمنشأة مؤشرات جديدة في عملية ترشيد القرارات الإدارية تمكنها من اتخاذ أي قرار إداري يتعلق بالعملية الإنتاجية، مثل مؤشر قيمة الإنجاز لكل دقيقة في القيد ومؤشر قيمة الإنجاز لكل ريال من تكاليف التشغيل، وهذه المؤشرات تتسم بأنها ذات بعد نظر كلي وشامل (صبري صموئيل، 2001، ص 85-89).

القرارات الإدارية وأثر دور محاسبة الانجاز كأداة لترشيد تلك القرارات

نسرده الككم بعض القرارات الإدارية وهي تتمثل بالنآلى:

1. استخدام محاسبة الانجاز كأداة لترشيد القرارات المتعلقة بتكاليف الجودة

إن تكاليف الجودة تشتمل على العديد من العناصر مثل تكاليف الفشل الداخلي، تكاليف الفشل الخارجي، تكاليف المنع، تكاليف الاكتشاف. وقد ذكرت بعض الدراسات أن إنفاق على أنشطة المنع سيترتب عليها توفير في التكلفة الناتجة عن كل من تكاليف الفشل الداخلي والخارجي وهو الأمر الذي يلفت نظر الإدارة إلى أهمية أنشطة المنع التي تساعد عل تخفيض التكلفة (Ostrenga,., Mallihatton, Harwood,1992)

2. استخدام محاسبة الانجاز كأداة لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات

لكي تتمكن الادارة من التخطيط الربحية وتحديد شكل المنتج واتخاذ القرارات تعتمد على عملية قياس التكلفة لكل منتج وتحديد سعر بيعه ومن ثم تحديد المنتجات الأكثر ربحية والتركيز عليها في عملية البيع والتسويق مع الأخذ في الاعتبار متطلبات ورغبات العملاء. وفي ظل ظروف المنافسة العالمية أصبح سعر البيع من المتغيرات الخارجية التي لا يمكن للإدارة التحكم فيها ومن ثم أصبح جوهر مشكلة تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات تتمثل في تحديد وقياس تكلفة كل منتج على حدا ومحاولة تخفيض تلك التكاليف بأكبر قدر ممكن سعيا وراء تعظيم الربحية.

أن مفاهيم محاسبة التكاليف أهملت أحد الاعتبارات الهامة عند اتخاذ قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات ألا وهو تأثير الطاقة الداخلية على هذا القرار حيث أن محدودية الطاقة في مراحل الإنتاج تؤدى الى محدودية حجم الإنجاز على مستوى المنشأة ككل. مما يؤدى الى اتخاذ قرارات غير صحيحة في هذا الشأن ومن هنا تأسست جهود المؤيدين لمحاسبة الإنجاز الى عدم ضرورة

تخصيص تكاليف التشغيل فيما عدا المواد المباشرة على المنتجات، طالما أن هذه التكاليف ثابتة ولا تختلف بين مزيج إنتاجي وآخر لثبات طاقة الموارد المرتبطة بها في الأجل القصير. من هنا فإن تحديد المرحلة ذات أضعف طاقة إنتاجية والتي تمثل القيد الرئيسي للنظام سيكون هو الحاكم في تحديد حجم الإنتاج من كل منتج بناء على ما يستنفده كل منتج من زمن تلك المرحلة. (Galloway , D., and Waldron,D., 1988):

3. استخدام المحاسبة عن الانجاز كأداة لترشيد قرارات الشراء أم الصنع

إن هدف خفض التكلفة يحظى بأهمية خاصة لدى إدارة المنشأة في ظل ظروف المنافسة القوية وأحد الوسائل التي تتعلق بهذا الهدف هو ما تقوم به الإدارة من مراجعة قرار الشراء أم التصنيع. والمنهج التقليدي لاتخاذ هذا القرار يعتمد على المقارنة بين تكلفة التصنيع داخليا وتكلفة توريد الأجزاء المطلوبة بناء على المعلومات التكاليفية فقط بدون الأخذ في الاعتبار تحديد نقطة الاختناق/القيد في النظام الإنتاجي وما إذا كان الجزء المراد تصنيعه يحتاج إلى تلك النقطة خلال تصنيعه أم لا. هنا ستكون الإدارة أمام ثلاثة احتمالات وهي:

أ- تصنيع الجزء المطلوب في مرحلة ذات طاقة فائضة:

يقصد بالمرحلة ذات الطاقة الفائضة هي المرحلة التي لا تعمل بكل طاقتها وبالتالي فإن كانت الطاقة الفائضة تكفي لتصنيع الجزء المطلوب فإن تكلفة التصنيع في هذه الحالة يتمثل في تكلفة الخامات فقط وذلك لثبات باقي عناصر التكلفة الأخرى ومن ثم فإن القاعدة القرارية هي المقارنة بين سعر توريد الجزء المطلوب بتكلفة خامات تصنيع هذا الجزء فإذا كان سعر التوريد أكبر من تكلفة الخامات فإن القرار يكون لصالح التصنيع داخل المنشأة والعكس بالعكس.

ب- تصنيع الجزء المطلوب في المرحلة التي تسبق المرحلة التي بها القيد مباشرة:

إن المرحلة التي تسبق القيد مباشرة تعمل بمستوى طاقة أعلى من القدر اللازم لتغذية مرحلة القيد وذلك لتوفير ما يسمى بمخزون الأمان Protective Buffer ويكون دور هذا المخزون هو ضمان عمل مرحلة القيد بكامل طاقتها طوال الوقت حتى لا يتأثر حجم الإنتاج المتولد.

ج- تصنيع الجزء المطلوب في المرحلة التي تمثل قيداً:

تعمل المرحلة التي تمثل قيد بكامل طاقتها وبالتالي لا يوجد لديها أي طاقة فائضة، ومن ثم فإن تصنيع الجزء المطلوب في تلك المرحلة سيكون على حساب تصنيع أجزاء أخرى. فعلى سبيل المثال إذا كانت هذه الأجزاء الأخرى مطلوبة في الأسواق الخارجية وبالتالي يمكن بيعها فإن استبدال الجزء المطلوب محلها في مرحلة القيد سيؤدي إلى تقليل الإنتاج المتولد بمقدار الإنتاج الخاص بذلك الجزء والقرار هنا هو قياس الإنتاج لكل دقيقة، سواء أكان ذلك للأجزاء المستبعدة أو للجزء

المطلوب، واختيار البديل ذو الإنجاز الأكبر لكل دقيقة من القيد ليتم تصنيعه في مرحلة القيد أولاً وما يتبقى من زمن في تلك المرحلة يخصص للأجزاء التالية له في الترتيب.

في حالة ما إذا كان الجزء المطلوب تصنيعه هو جزء من المنتج النهائي ولا يوجد له أسواق خارجية بمعنى لا يمكن بيعه، فهذا يعني أن تصنيع ذلك الجزء داخلياً "في مرحلة القيد" سيؤدي إلى زيادة الوقت اللازم لهذا المنتج في تلك المرحلة، وهذا بالتالي سيؤثر على مقياس الإنجاز لكل دقيقة والذي سينخفض لزيادة هذا الوقت، الأمر الذي سيؤدي إلى اختلاف ترتيب المنتجات حسب ربحيتها وبالتالي اختلاف التشكيلة المثلى للإنتاج.

4. استخدام المحاسبة عن الإنجاز كأداة لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل

يعتمد المنهج التقليدي في الحكم على قرارات الاستثمار المتعلقة بالآلات وإجراء تحسينات على المراحل على مبدأ تحليل التكلفة والعائد، ووفقاً لهذا المبدأ يتم المقارنة بين تكلفة التحسينات المطلوبة والعائد الذي يعود على المنشأة نظير إجراء تلك التحسينات، مع ضرورة أخذ المنشأة في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى الربح الضائع عليها نتيجة اختيارها لبديل آخر، لكن المنهج التقليدي لم يميز بين أن يكون هذا التحسين في مرحلة القيد أو في أي مرحلة أخرى.

لذلك نجد أن إجراء أي تحسين على آلات أو مراحل لا تمثل قيداً قد يكون بمثابة تكلفة بدون عائد، لأن تلك المراحل أو الآلات لديها طاقة فائضة، وبالتالي فإن أي قرار أو تحسين بها سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الطاقة غير المستغلة، وهذا الإجراء لن يعود على المنشأة بأي فائدة لأن قيمة الإنجاز لم تتغير.

إن مبررات التكلفة لا تؤدي دائماً إلى النتائج المفضلة وبالتالي فإن الطريقة الأكثر فعالية هي استخدام مبررات الإنجاز، حيث يتم تطوير تحليل التكلفة والعائد بصورة أخرى لقياس قيمة الإنجاز لكل جنيه من نفقات التشغيل.

الجزء الثالث الإطار العملي للبحث (الدراسة الميدانية):

-منهجية البحث: لتحقيق هدف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها البحث، التي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات البحث استخدم الباحث، المنهج الاستقرائي هذا المنهج لاختبار فرضيات البحث، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في تناول الدراسة الميدانية من خلال التحليل والتفسير وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض، وتم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من (60) منشأة صناعية داخل قطاع غزة.
عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع الاستبيانات على أفراد مجتمع الدراسة المكون من (60) منشأة صناعية في قطاع غزة بواقع (150) استبانة وكان مجموع الاستبيانات العائدة (120) استبانة، وهي ما نسبته (80%)، وكانت صالحة للتحليل وهذه النسبة جيدة في العرف الإحصائي والبحث العلمي لكونها تتيح المجال لتعميم نتائج الدراسة مجتمع الدراسة.

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

المؤهل العلمي: يبين جدول رقم (1) أن 80.00% من عينة الدراسة المؤهل العلمي لهم "بكالوريوس"، و 15.00% من عينة الدراسة المؤهل العلمي لهم "ماجستير"، مما يدل على جودة تأهل أفراد العينة بصورة تمكنهم من فهم عبارات والإجابة عليها

التخصص العلمي: يبين جدول رقم (2) أن 72.50% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، وأن 12.50% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال"، مما يدل على قدرة أفراد العينة فهم العبارات التي هي في مجال تخصصهم وإعطاء اجابات موضوعية ودقيقة.

المسمى الوظيفي: يبين جدول رقم (3) أن 20.00% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي "مدير شركة"، أن 17.50% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي "مدير مالي"، وأن 15.00% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي "رئيس قسم"، وأن 40.00% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي "محاسب"، وأن 7.50% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي "أخرى" مما يدل على قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها بدقة وموضوعية.

سنوات الخبرة: يبين جدول رقم (4) أن 10.00% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم "أقل من 5 سنوات"، وأن 42.50% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم "من 5 إلى 10 سنوات"، وأن 47.50% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم "أكثر من 10 سنوات"، مما يدل على قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها بدقة.

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل العلمي
80	96	بكالوريوس
15	18	ماجستير
0	0	دكتوراه
5	6	أخرى (دبلوم)
100	120	المجموع

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	التخصص العلمي
72	87	محاسبة
12	15	إدارة أعمال
7.5	9	علوم مالية ومصرفية
0	0	اقتصاد
7.5	9	أخرى
100	120	المجموع

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	التكرار	المسمى الوظيفي
20	24	مدير شركة
17.5	21	مدير مالي
15	18	رئيس قسم
40	48	محاسب
7.5	9	أخرى
100	120	المجموع

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
10	12	أقل من 5 سنوات
42.5	51	من 5 إلى 10 سنوات
47.5	57	أكثر من 10 سنوات
100	120	المجموع

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 4 فقرات.

الجزء الثاني: ويتكون من البيانات الأساسية يتناول أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات الإدارية، وتم تقسيمه إلى 4 محاور كما يلي:

1. المحور الأول: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز على قياس التكلفة بهدف تطوير التقارير الداخلية، ويتكون من 7 فقرات.

2. المحور الثاني: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات، ويتكون من 7 فقرات.

3. المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات الشراء أم التصنيع، ويتكون من 7 فقرات.

4. المحور الرابع: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات ولإجراء تحسينات على المرحل، ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني موافق بشدة والدرجة "1" تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بجدول رقم (5).

جدول رقم(5) مقياس الإجابات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

صدق وثبات الاستبانة:

1-صدق المحكمين: عُضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية، والمتخصصين في مجال الإدارة والمحاسبة والإحصاء وقد تمت الاستجابة لأراء السادة المحكمين.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

1. الصدق الداخلي لفقرات المحور الاول: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز على قياس التكلفة بهدف تطوير التقارير الداخلية.

2. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات.

3. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات الشراء أم التصنيع.

4. الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل.

الجداول رقم (6) و(7) و(8) و (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول، والمحور الثاني، والمحور الثالث والمحور الرابع، والمعدل الكلي لفقراتهم، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحاور الأربعة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (6) الصندق الداخلي لفقرات المحور الأول

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند
1	0.507	0.004	0.01	2	*0.436	0.016	0.05
3	0.760	0.000	0.01	4	0.549	0.002	0.01
5	0.405	0.027	0.05	6	0.634	0.000	0.01
7	0.544	0.002	0.01				

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (7) الصندق الداخلي لفقرات المحور الثاني

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند
1	0.412	0.024	0.05	2	0.640	0.000	0.01
3	0.590	0.001	0.01	4	0.401	0.028	0.05
5	0.707	0.000	0.01	6	0.699	0.000	0.01
7	0.561	0.001	0.01				

جدول رقم (8) الصندق الداخلي لفقرات المحور الثالث

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند
1	0.370	0.044	0.05	2	0.684	0.000	0.01
3	0.670	0.000	0.01	4	0.552	0.002	0.01
5	0.550	0.002	0.01	6	0.657	0.000	0.01
7	0.551	0.002	0.01				

جدول رقم (9) الصندق الداخلي لفقرات المحور الرابع

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند
1	0.365	0.047	0.05	2	0.664	0.000	0.01

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	دالة عند
3	0.457	0.011	0.05	4	0.445	0.014	0.05
5	0.542	0.002	0.01	6	0.462	0.010	0.05
7	0.515	0.004	0.01				

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق البنائي:

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10) الصدق البنائي للاستبانة

الرقم	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	دالة عند
1	المحور الأول	0.821	0.000	0.01
2	المحور الثاني	0.841	0.000	0.01
3	المحور الثالث	0.882	0.000	0.01
4	المحور الرابع	0.862	0.000	0.01

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

قد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية: معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث

r معامل الارتباط.

2-طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس. قد بين جدول رقم (11) ببيان أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (11) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية وألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	التجزئة النصفية	معامل الارتباط المصحح	ألفا كرونباخ
المحور الأول	7	0.654	0.791	0.609
المحور الثاني	7	0.536	0.697	0.669
المحور الثالث	7	0.543	0.704	0.673
المحور الرابع	7	0.664	0.798	0.673

تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، والجزء التالي يحتوي على النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.975 عند درجة حرية "119" ومستوى معنوية "0.05" (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %) ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي - 1.975 عند درجة حرية "119" ومستوى معنوية "0.05" (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %) ، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان الوزن النسبي يساوي 60%.

السؤال الأول: هل لتطبيق محاسبة الإنجاز أثر على قياس التكلفة بهدف تطوير التقارير الداخلية؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بفرض الفرضية التالية:

الفرضية الأولى: " تطبيق محاسبة الإنجاز لأغراض قياس التكلفة يؤدي إلى تطوير التقارير الداخلية"

وللإجابة عنها قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، لكل فقرة من فقرات المحور الأول والاستجابة الكلية للمحور، والجدول رقم (12) يوضح تحليل فقرات محور الأول:

جدول رقم(12) يوضح استجابة افراد العينة لمحور الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق محاسبة الإنجاز يؤدي إلى تصميم تقارير تساعد على اجراء المقارنة بين الاداء الفلي مع الهدف الكلي للمنشأة	4.300	0.751	%86.00	18.95	0.000
2	تطبيق محاسبة الإنجاز توفر تقارير دقيقة لتخصيص التكاليف غير المباشرة على المدى الطويل.	4.075	0.757	%81.50	15.54	0.000
3	تطبيق محاسبة الإنجاز يوفر معلومات تفصيلية عن تتبع تكاليف الأنشطة ومحرركات الأداء قبل وأثناء الإنتاج وبعده وصولاً لتقارير دقيقة عن المنتجات والأسعار.	3.975	0.761	%79.50	14.03	0.000
4	تطبيق محاسبة الإنجاز توفر تقارير تساعد في الرقابة الكافية على التكلفة بهدف تخفيضها.	4.000	0.809	%80.00	13.53	0.000
5	تطبيق محاسبة الإنجاز توفر تقارير رقابية على الأنشطة وتطوير الجودة وتدعيم الموقف التنافسي.	4.125	0.716	%82.50	17.19	0.000
6	تطبيق محاسبة الإنجاز يوفر التقارير دورية عن مستويات الأداء وأنشطة التصميم والتنفيذ، والبيع، وما بعد البيع.	4.025	1.016	%80.50	11.04	0.000
7	تطبيق محاسبة الإنجاز يوفر معلومات دقيقة وملامحة متضمنة تكاليف البحوث والتطوير والتخطيط، لإنتاج.	3.875	0.875	%77.50	10.95	0.000
جميع الفقرات		4.053	0.512	%81.06	22.50	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.975

هنا يرى الباحث بعد استخدام اختبار t للعينة والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الاول من خلال الجدول رقم(12) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة والوزن النسبي يساوي %81.06 مما يدل أن تطبيق محاسبة الإنجاز لأغراض

قياس التكلفة يؤدي إلى تطوير التقارير الداخلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي قبول الفرضية الأولى القائلة (تطبيق محاسبة الإنجاز لأغراض قياس التكلفة يؤدي إلى تطوير التقارير الداخلية).

السؤال الثاني: هل لتطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بفرض الفرضية التالية:

الفرضية الثانية: " تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات "

وللإجابة عنها قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وتم استخدام اختبار t للعينات الواحدة، لكل فقرة من فقرات المحور الثاني والاستجابة الكلية للمحور، والجدول رقم (13) يوضح تحليل فقرات محور الثاني.

جدول رقم (13) يوضح استجابة افراد العينة لمحور الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق محاسبة الإنجاز يوفر معلومات عن الوقت الذي تستغرقه كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج.	4.075	0.650	%81.50	18.10	0.000
2	تطبيق محاسبة الإنجاز يقدم معلومات كافية وملئمة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات.	4.125	0.783	%82.50	15.72	0.000
3	تطبيق محاسبة الإنجاز يساهم في ترشيد قرارات تخطيط الربحية وتشكيلة المنتجات للاستفادة منها.	4.150	0.795	%83.00	15.83	0.000
4	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد على تحسين (معدل الإنجاز - عدد الوحدات المباعة الجيدة / وقت التصنيع).	4.275	0.744	%85.50	18.76	0.000
5	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد على تخفيض وقت الإنجاز وبالتالي تقليل التكلفة وزيادة الربحية.	4.075	0.757	%81.50	15.54	0.000
6	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد على تحديد	3.975	0.883	%79.50	12.08	0.000

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	أسعار المنتجات من خلال تحديد نقاط الاختناق والطاقت غير المستغلة والعمل على استغلالها.					
7	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد على تخفيض المخزون مع الاستجابة السريعة لطلب العملاء.	4.200	0.717	%84.00	18.33	0.000
	جميع الفقرات	4.125	0.486	82.50%	25.32	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.975

هنا يرى الباحث بعد استخدام اختبار t للعينة والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول من خلال الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة والوزن النسبي يساوي %82.50 مما يدل تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي قبول الفرضية الثانية القائلة (تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات).

السؤال الثالث: هل لتطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات الشراء أم الصنع؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بفرض الفرضية التالية:

الفرضية الثالثة: " تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى ترشيد قرارات الشراء أم الصنع "

وللإجابة عنها قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، لكل فقرة من فقرات المحور الثالث والاستجابة الكلية للمحور، والجدول رقم (14) يوضح تحليل فقرات محور الثالث.

جدول رقم (14) يوضح استجابة افراد العينة لمحور الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق محاسبة الإنجاز يؤدي الى توفير المعلومات اللازمة لتحسين وتطوير القرارات التشغيلية.	4.425	0.589	%88.50	26.48	0.000

2	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد في تحديد قرارات الصنع أم الشراء بهدف تخفيض التكلفة في ظل المنافسة.	4.125	0.875	%82.50	14.08	0.000
3	تطبيق محاسبة الإنجاز يؤدي إلى تحليل هامش الانجاز لتعرف على مقدار المساهمة الحقيقية لكل منتج لترشيد قرارات الشراء أم الصنع.	4.100	0.892	%82.00	13.50	0.000
4	تطبيق محاسبة الإنجاز يؤدي إلى توفير معلومات كافية وملائمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.	4.300	0.602	%86.00	23.63	0.000
5	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد في اتخاذ قرار الشراء أم التصنيع في ظل نقاط الاختناق (القيد في نظام الانتاج).	4.050	0.808	%81.00	14.23	0.000
6	تطبيق محاسبة الإنجاز يساعد في تحديد الطاقة الفائضة مما يساعد في ترشيد قرار الشراء ام التصنيع.	3.925	0.851	%78.50	11.89	0.000
7	تطبيق محاسبة الإنجاز يدعم الاحتفاظ بحد أدنى من مخزون الامان ومنع تراكمه مما يساعد في ترشيد قرار الشراء ام التصنيع.	4.100	0.737	%82.00	16.32	0.000
جميع الفقرات		4.146	0.432	82.92%	29.06	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.975

هنا يرى الباحث بعد استخدام اختبار t للعينة والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول من خلال الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة والوزن النسبي يساوي 82.92% مما يدل تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى ترشيد قرارات الشراء أم الصنع

عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وبالتالي قبول الفرضية الثالثة القائلة (تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى ترشيد قرارات الشراء أم الصنع).

السؤال الرابع: هل لتطبيق محاسبة الإنجاز كأداة أثر لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بفرض الفرضية التالية:

الفرضية الرابعة: " تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل "

وللإجابة عنها قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، لكل فقرة من فقرات المحور الرابع والاستجابة الكلية للمحور، والجدول رقم (15) يوضح تحليل فقرات محور الرابع.

جدول رقم(15) يوضح استجابة افراد العينة لمحور الرابع

م	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	0.000	19.30	%84.00	0.681	4.200	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى توفر معلومات كافية وملئمة لأغراض التخطيط في استثمار الآلات وتحسينها.
2	0.000	18.16	%81.00	0.633	4.050	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى توفير معلومات كافية وملئمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية سواء بالتجديد للآلات أو الاستغناء.
3	0.000	14.03	%79.50	0.761	3.975	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى التحسين المستمر لأداء الآلات والعمل على تحسين الربحية.
4	0.000	15.44	%80.50	0.727	4.025	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى تعزيز الربحية خلال المدى الزمني لدورة حياة المنتج.
5	0.000	13.64	%82.50	0.903	4.125	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى تميز المنشأة بمنتجات ذات جودة عالية قياساً بالمنتجات المنافسة.
6	0.000	15.62	%82.00	0.771	4.100	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى تبني طرقاً جديدة ومبتكرة في تقديم منتجاتها.
7	0.000	16.27	%84.50	0.824	4.225	تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى إيجاد

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	حلول لما يكتشف من اختناقات وطاقة غير مستغلة تؤثر على كفاءة الأداء وتقليص الانحرافات والاطعاء في العمليات.					
	جميع الفقرات	4.100	0.432	%82.00	27.82	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.975

هنا يرى الباحث بعد استخدام اختبار t للعينة والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول من خلال الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة والوزن النسبي يساوي %82.00 مما يدل تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول الفرضية الثالثة القائلة (تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل).

- النتائج:

1. قبول الفرضية الأولى أن تطبيق محاسبة الإنجاز لأغراض قياس التكلفة يؤدي إلى تطوير التقارير الداخلية.
2. قبول الفرضية الثانية أن تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات.
3. قبول الفرضية الثالثة أن تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى ترشيد قرارات الشراء أم الصنع.
4. قبول الفرضية الرابعة أن تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة يؤدي إلى لترشيد قرارات الاستثمار في الآلات وإجراء تحسينات على المرحل.
5. إن مفهوم محاسبة الإنجاز يمد الإدارة بالطريقة المثلى لتعظيم الأرباح في الأجل القصير في ظل بيئة إنتاجية ذات موارد مقيدة ومحدودة.
6. مفهوم محاسبة الإنجاز لا يستهدف قياس التكلفة في حد ذاته، لكنه يستهدف أساساً توفير معلومات للإدارة عن القيود وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد.
7. مفهوم محاسبة الإنجاز الذي يفترض وجود قيد واحد على الأقل في المنشأة في الأجل القصير.

8. محاسبة الإنجاز من الأدوات والأساليب التكاملية وليست تنافسية، حيث يسعى محاسبة الإنجاز إلى التوصل إلى المستوى الأمثل للإنجاز، ومن ثم تعظيم الأرباح في الأجل القصير.

9. يعتمد محاسبة الإنجاز في معيار الحكم على صحة القرارات الإدارية على مفاهيم محاسبة الإنجاز الثلاثة هامش الإنجاز والمخزون ونفقات التشغيل ومعيار الحكم على سلامة القرار يتحدد بأن أي قرار إداري سيؤدي إلى زيادة هامش الإنجاز وخفض المخزون وخفض نفقات التشغيل فإن ذلك يشير إلى سلامة القرار والعكس بالعكس.

10. يعتمد محاسبة الإنجاز في عملية تحديد أسعار المنتجات على تحديد نقاط الاختناق الرئيسية في النظام، سواء كانت تلك النقاط تقع في جانب الإنتاج متمثلة في محدودية طاقات بعض المراحل أو الموارد، مما يحد من الإنجاز على مستوى المصنع بصفة عامة، أو تقع تلك النقاط في جانب التسويق متمثلة في محدودية نصيب المنتج المراد تسعيه في الأسواق.

التوصيات

في ضوء ما ذكر من نتائج يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

- 1- زيادة اهتمام إدارة المنشآت الصناعية في قطاع غزة باستخدام نظم التكاليف الحديثة لقياس تكلفة الانتاج لترشيد القرارات الإدارية من خلال التركيز على التحسين المستمر باستخدام مدخل محاسبة الإنجاز.
- 2- اجراء المزيد من البحوث والدراسات حول البيئة الصناعية في قطاع غزة والعمل على تطويرها ودعم موقفها في السوق العالمية رغم الحصار المفروض من قبل الاحتلال الاسرائيلي.
- 3- تطوير نظم التكاليف المستخدمة لتكون نظم معلومات توفر معلومات دقيقة وملائمة سواء كانت مالية او غير مالية وذلك بهدف الحصول مقاييس مالية وغير مالية تساعد في قياس تكلفة المنتج والتخطيط الاستراتيجي للمنتج.
- 4- تطوير نظم الرقابة في المنشآت الصناعية الفلسطينية باستخدام مقاييس حديثة تتلاءم مع بيئة التصنيع الحديثة لقياس وتقويم الأداء.
- 5- تطوير التقارير الداخلية والخارجية في المنشآت الصناعية الفلسطينية، بحيث تقدم معلومات دقيقة وموضوعية في الوقت المناسب تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 6- تركيز إدارة المنشآت الصناعية الفلسطينية على هامش الانجاز من خلال حجم المبيعات وليس كم الانتاج لزيادة الربح الكلي للمنشأة.
- 7- تركيز إدارة المنشآت الصناعية الفلسطينية على القيود التي تحد العمل سواء كانت داخلية أو خارجية والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد عندها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- العربي، أحمد محمد عبد الحسن الرحمن.(2014). "نموذج محاسبي مقترح لاستخدام الاتجاهات الحديثة في التكاليف لتحديد تكلفة الإنتاج الصناعي في السودان"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- العشماوي، محمد عبد الفتاح.(2011). محاسبة التكاليف (المنظورين التقليدي والحديث) ؛ عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الفيومي محمد، محمد.(2012). المحاسبة الاستراتيجية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- الكومي، أمجاد محمد.(2013). "أثر استخدام محاسبة الإنجاز في تطوير جودة الخدمات المصرفية في ظل منهجية سيجما ستة"، مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- زامل، أحمد محمد.(1992). " محاسبة الإنجاز: لغة جديدة للتعامل مع مشاكل قديمة لتحديد التكلفة" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني.
- زايد سالم، أبو شناف.(2001). " تقييم فعالية محاسبة الإنجاز كأداة لتحديد التكلفة في بيئة الموارد المقيدة "مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
- شايبو برقو، نور الشام موسى ، سيد أحمد، معتز مرغني.(2014)، "التكامل بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط وأسلوب لمحاسبة عن الإنجاز لزيادة كفاءة القياس التكاليفي"، مجلة بحري للأدب والعلوم الإنسانية، العدد السادس.
- صبري صموئيل، فهمي.(2001). "محاسبة_الإنجاز كأداة لقياس التكلفة و ترشيد القرارات الإدارية" رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- محمود مؤمنة، هبة. (2004). "مدى إمكانية تطبيق مدخل المحاسبة عن الإنجاز في ضوء مستجدات البيئة التصنيع الحديثة"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والإدارة، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- عرفات العجلة، عبد العزيز.(2011). "مدى إمكانية تطبيق مدخل المحاسبة عن الإنجاز في ضوء مستجدات البيئة التصنيع الحديثة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Denison, Rick.(2012)."Standing on the Shoulders of the (TOC) Creators ,Theory of Constratraits (TOC ICO) International Certification Organization" , First Throughput Accounting then GAAP.
- Gallowey, D., and Waldron, D.(1998) " Throughput.Accounting: The Need for a new Language for Manufacturing" *Management Accounting*.

-
- Hilmola, Olli-Pekka.(2007) "Building understanding from throughput accounting with productivity and price recovery: case analysis of electronics contract manufacturer", International journal of revenue management.
 - Philomela, Olli-Pokka, Lattila, Laurie.(2008) "throughput accounting and stochastic system behavior: Importance of low throughput products", International journal of applied management. (science,Vol.1,)
 - Chwen ,Sheu, , Hsiang chen ,Ming. Kovar, stacy.(2003). "integrating Activity-Based costing and theory of constraints for better manufacturing decision making", integrating manufacturing systems, volume 80.
 - Ostrenga,, M., R., Ozan, T.R., Mallihatton, R.P., And Harwood, M.D..(1992) "Total cost Management," John, Willy & Sons, Inc., New York,.

مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية

- دراسة تحليلية -

Future of International Accounting Standards in the American Business Environment - Analytical study -

أ. جلاية علي، د. لرباع الهادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

تاريخ التسليم: (02/ 11/ 2017)، تاريخ التقييم: (29/ 11/ 2017)، تاريخ القبول: (07/ 12/ 2017)

Abstract

The study attempts to shed light on a topic that has raised a lot of interest among the international accounting community, namely the possibility of adopting international accounting standards in the American business environment, coinciding with the international convergence project between FASB and IASB, which began in 2002 and still to this day has not taken its place.

The study found that the goal of reaching one set of accounting standards through the convergence project is not a practical or achievable goal for the foreseeable future, and the USA does not intend to adopt international accounting standards but is trying to press its industry path in line with its business environment Rather than directly followed.

Keywords: IAS/IFRS, US-GAAP, FASB, IASB, International Convergence Project

الملخص

تحاول الدراسة إلقاء الضوء على موضوع أثار الكثير من الجدل بين أوساط المهتمين بحقل المحاسبة الدولية، وهو إمكانية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية، تزامنا مع مشروع التقارب الدولي القائم منذ سنة 2002 بين كل من FASB وIASB، والذي لا يزال إلى حد اليوم لم يأخذ مكانه. وقد توصلت الدراسة إلى أن هدف الوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية من خلال مشروع التقارب، لا يعد هدفا عمليا أو قابلا للتحقيق في المستقبل المنظور، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتزم تبني المعايير المحاسبية الدولية بل تحاول الضغط على مسار صناعتها بما يتوافق مع بيئة أعمالها بدلا من إتباعها بشكل مباشر.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، مجلس معايير المحاسبة المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، مشروع التقارب الدولي.

مقدمة:

حقق مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قبولاً دولياً واسعاً لمعايير المحاسبة التي عمل عليها لأكثر من 40 عاماً، مع ذلك وما هو مهم جداً أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر أسواق رأس المال في العالم إلا أنها لا تزال مترددة في دمج المعايير المحاسبية الدولية في تقاريرها المالية، بالرغم من الإعراف بها في جميع القارات خلال السنوات الماضية.

وقد أعلن عدة مرات على جانبي المحيط الأطلسي (FASB & IASB) أن الهدف من واضعي المعايير المحاسبية هو تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المقبولة عالمياً، لذلك فمن الغريب حقاً أنه بعد مضي 15 سنة من مذكرة التفاهم التي تم عقدها في Norwalk ، والعمل الشاق من قبل أفضل العقول المحاسبية في العالم، إلا أنه لا يزال هناك ما يشير إلى متى سيأخذ التقارب بين مجموعتي المعايير مكانه؟، وهو ما يدل على أن المشروع لم ولن يكون سهلاً كما كان متوقعاً في بدايته ويبقى هدف الوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير عالية الجودة أمراً في غاية الصعوبة في الوقت الحالي، مع ذلك، ليس هناك من نقص في التصريحات العلنية من قبل لجنة SEC وموظفيها معربين عن رأيهم بأنه ينبغي تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة من قبل الجميع، وقد تم تأكيد ذلك من خلال الخطة الإستراتيجية للسنوات المالية 2014-2018.

في ظل ما سبق ذكره نتبلور معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي: " ما هو مستقبل

المعايير المحاسبية الدولية بيئة الأعمال الأمريكية في ظل مشروع التقارب الدولي بين FASB & IASB ؟"

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- أولاً : التقارب الدولي للمعايير المحاسبية (ماهيته وأهميته).
- ثانياً: دوافع توجه FASB نحو مشروع مشترك للتقارب مع IASB.
- ثالثاً: : قراءة في واقع مشروع التقارب بين FASB & IASB.
- رابعاً: موانع تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمعايير الدولية.

أولاً - التقارب الدولي للمعايير المحاسبية - ماهيته وأهميته

1- مفهوم التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

التقارب الدولي للمعايير المحاسبية ليس بالمفهوم الجديد، حيث سقط في البداية تحت عنوان المواءمة والتوافق للمعايير المحاسبية، واليوم أصبح يشار لهذه الأنشطة على أنها تقارب (H.Herz, R.) (Petrone, 2005, P 631)، وقد أصبح موضوعاً ساخناً في حقل المحاسبة الدولية، وهو مسار لا

رجعة فيه نحو تطوير المحاسبة كلغة أعمال مقبولة في جميع أنحاء العالم، والتي يجب أن تتحرك بشكل طبيعي نحو التدويل (Boka Moussa, 2010, P89).

ويختلف التقارب الدولي عن التوافق أو التنسيق في كونه ينطوي على الإلغاء التدريجي للاختلافات الموجودة بين المعايير، من خلال الجهود المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجموعات أخرى من واضعي المعايير، وهذا من أجل البحث عن أفضل الحلول لقضايا محاسبية، يمكن أيضا الوقوف عند نقطة أن التوافق المحاسبي يكون من أجل القضاء على الاختلافات بين المعايير القائمة، في حين أن التقارب قد ينطوي أيضا على الخروج بمعالجة محاسبية جديدة لا توجد في المعايير القائمة، وبالتالي معيار محاسبي جديد.

وقد أصبح مصطلح التقارب الدولي حاليا أكثر شيوعا، وهو يتضمن (D.S.Choi, K.Meek, 2010, PP 249-250):

➤ تقارب المعايير المحاسبية (التي تتعامل مع القياس والإفصاح).

➤ الإفصاحات التي تدلي بها الشركات للتداول العام بالتواصل مع عروض الأوراق المالية وقوائم البورصة.

➤ معايير المراجعة والتدقيق.

2- أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

يرى أنصار التقارب الدولي للمعايير المحاسبية أن له أهمية بالغة، حيث أشار Donald t. Nicolaisen رئيس المحاسبين بـ SEC (سبتمبر 2005) في تعليقه على التقارب الدولي للمعايير المحاسبية "أن القوة الرئيسية لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المقبولة عالميا هي التوسع القوي والمستمر لأسواق رأس المال عبر الحدود، حيث أن رغبة البلدان في دعم النمو الإقتصادي وتحقيق أسواق مستقرة لرؤوس أموال يتطلب درجة عالية من الفهم والثقة لدى المستثمر وهو ما يتلاقى مع تبني مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، هاته الأخيرة تساهم كثيرا في رؤية المساهم للبيانات المالية للشركات على أنها شيء مألوف، و قد يصر المساهم على زيادة علاوة المخاطر في حالة عدم الفهم الكامل ما يؤدي إلى زيادة التكلفة النسبية لحصول الشركات على رأس المال، حيث أن الشركات التي تستعمل معايير محاسبية ضعيفة أو غير مكتملة تجعل من المستثمرين يستغرقون وقتا طويلا للتمييز بين الفرص الإستثمارية المتاحة، وبالتالي حسب رأيه فمجموعة واحدة من المعايير توفر للمستثمر ثقة أكبر وفهم أفضل عند إختياره للبدائل الإستثمارية" (D.S.Choi, K.Meek, 2010, PP 250-251).

وفقا لهذا الخط، نجد أن تبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالية الجودة يمكن أن يخفض التكاليف لمستخدمي التقارير المالية، الناتجة عن الفروق والاختلافات في الممارسات المحاسبية، والتي قد تترتب عنها آثار على الأرباح وحقوق الملكية، إضافة إلى ذلك، يوفر التقارب الدولي للمعايير المحاسبية الوقت والجهد، الذي قد نحتاجه لفك شفرة استخدام قواعد محاسبية خاصة بكل دولة (شرويدر، كلارك وكاثي، ، ص ص 134-135)، ويمكن حصر أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية في النقاط التالية (D.S.Choi, K.Meek, 2010, P 251):

- ✓ استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية يؤدي إلى تحسين الكفاءة، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة رأس المال للشركات.
- ✓ التقارب يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، إستغلال محافظ مالية أكثر تنوعا مما يقلل نسبة المخاطر، كما يزيد من الشفافية في التقارير المالية وإمكانية مقارنتها في جميع الأسواق المالية.
- ✓ تحسين عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية لدى الشركات فيما يخص عمليات الاندماج والإستحواذ.
- ✓ المعرفة والمهارات المحاسبية يمكن نقلها بسهولة في أنحاء العالم.
- ✓ التقارب يساعد على إمكانية إستغلال الأفكار الناشئة عن الأنشطة الوطنية، والاستفادة منها في وضع معايير عالمية عالية الجودة.

ثانيا - دوافع توجه FASB نحو مشروع مشترك للتقارب مع IASB

شهد مطلع القرن الحالي انهيار بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد في مقدمتها شركة (Enron) التي كانت من كبريات شركات الطاقة والتي إستخدمت بدرجة عالية من التعقيد والتطور ما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والإحتماء من المخاطر، إلا أن فشلها تسبب في خسائر مالية معتبرة وتسريح عدد كبير من العمال، وقد كانت حالة شركة Enron واحدة من سلسلة حالات الفشل المحاسبي وفشل المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شملت شركات Health South، WorldCom و Tyco والتي كانت حالات الفشل فيها ترجع لمجموعة من الأحداث التي ينسبها النقاد إلى التغيير من الإقتصاد الإنتاجي الصناعي إلى الإقتصاد الخدمي في الولايات المتحدة، وما أتى إلى ذلك هو زيادة الخدمات الإستشارية من قبل شركات المحاسبة العامة (شرويدر، كلارك وكاثي، ، ص ص 51-53).

وكاستجابة لهذه الأحداث التي بدأت تقلل من ثقة الجمهور في نظام الإبلاغ المالي ومشاريع الأعمال الأمريكية، تم تمرير قانون (Sarbanes-Oxley) سنة 2002 من قبل الكونغرس الأمريكي لإصلاح شركات المحاسبة العامة وحماية المستثمرين، والذي أسس بموجبه مجلسا للإشراف العام على شركات المحاسبة العامة، والذي تقع على عاتقه مسؤولية وضع معايير المراجعة وكذا مراجعة الممارسات والإجراءات المستخدمة من قبل شركات المحاسبة العامة في أدائها لعمليات المراجعة، وضمن الالتزام بلوائح هذا القانون (شرويدر، مارنل وكاثي، ص 57).

بالتالي فالمشروع المشترك للتقارب بين الهيئتين المحاسبيتين الأكثر تأثيرا في العالم لتطوير المعايير المحاسبية التي من شأنها أن تدمج الأفضل من بينهما يعتبر الخطوة الأكثر منطقية بعد Sarbanes-Oxley، فوفقا للمادة 108 من هذا القانون المطلوب من موظفي SEC إجراء دراسة حول اعتماد التقرير المالي الأمريكي لنظام محاسبة قائم على أساس المبادئ (Smanster, 2006, P 09).

وبعد المبادرة الأولى نحو التقارب من قبل الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى توجه الكثير من الدول على نطاق واسع من أجل التقارب الدولي لمعايير المحاسبة، إزداد الضغط على FASB للعمل مع IASB من أجل إعداد معايير محاسبية متقاربة، فقد أدرك FASB أنه بعزل معايير سيعرض نجاح الأسواق المالية الأمريكية للخطر من خلال عدم الإنضمام إلى بقية القوى الإقتصادية العظمى في التقارب مع المعايير الدولية، لكن الـ FASB لم يوافق على إستبدال معايير المحاسبة بالمعايير الدولية، إنما تم الإتفاق للعمل بشكل مشترك لتبني المعايير الأكثر جودة من بينهما وتطوير معايير جديدة في حالة الإختلاف، ووفقا لـ FASB فإن تقارب معايير المحاسبة هو " فرصة لتحقيق ثلاث فوائد مرة واحدة من خلال تحسين التقارير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، تبسيط المعايير الأمريكية وتطويرها والاستفادة من التقارب الدولي بالنسبة للمشاركين في السوق الأمريكية" (Smanster, 2006, P 07).

ثالثا: قراءة في واقع مشروع التقارب بين FASB & IASB

بعد أن تم جلب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى مسار التقارب على إثر إتفاق Norwalk بولاية Connecticut بتاريخ 18 سبتمبر 2002، أصدرت مذكرة تفاهم وافق من خلالها المجلسان على إلزامهما بتطوير معايير محاسبية متوافقة وعالية الجودة يمكن إستخدامها على الصعيدين المحلي والعابر للحدود، كما تعهد المجلسان بإستخدام أفضل المعايير بأسرع ما يمكن تطبيقه، وتنسيق برنامج عملهما للمحافظة على التوافق (IASB, 2006)، على إثرها أصدر كلا المجلسين سلسلة من المشاريع

القصيرة والطويلة الأجل تهدف إلى القضاء على الاختلافات بين مجموعتي المعايير، كما اتفقا على أنه في حالة ما إذا كان أحد المعيارين سواء كان دولي أو أمريكي هو الأفضل بشكل واضح، فعلى الطرف الآخر أن يعتمد هذا المعيار، أما في حالة معايير كلا المجلسين تحتاج إلى تحسين فيجب العمل سويا على تحسينها.

تم تحديث هذا الإتفاق عدة مرات (2006 و 2008)، لكن الهدف كان دائما هو تحقيق التقارب بين مجموعتي المعايير على أن يكون هذا التقارب في المبادئ وليس في نصوص الكلمات، وقد تم تأييد المشروع المشترك بين المجلسين بشكل متكرر من طرف العديد من المجموعات العالمية مثل مجموعة 20 (G-20) وذلك باعتباره خطوة أساسية للطريق نحو مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية العالية الجودة، وقد تم تحقيق خطوة هامة جدا في شهر نوفمبر 2007 نحو استخدام معايير التقارير المالية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت SEC بإلغاء شرط تسوية القوائم المالية بالنسبة للشركات الأجنبية التي تستخدم المعايير الدولية، مع ذلك يبقى التساؤل "أين نحن اليوم بعد 15 عاما من العمل المشترك بين FASB & IASB من أجل التقارب؟".

1- انجازات التقارب

يمكن القول أنه تم الإنتهاء من بعض مواضيع التقارب بنجاح ، كما تم الإنتهاء من مواضيع أخرى مع نجاح جزئي في التقدم نحو معايير متقاربة، ولكن لا تزال بعض الاختلافات، وبعض المشاريع إما توقفت أو أدت إلى إنشاء معايير مختلفة لأنه في نهاية المطاف المجلسين لم يتوصلا إلى توافق في وجهات النظر حولها، بالإضافة إلى وجود مواضيع أخرى تم تأجيلها من أجل التركيز أكثر على المواضيع التي صنفت ذات أولوية عالية، والتي لا يزال المجلسين يعملان عليها حتى يومنا هذا (Pacter, 2013)، ويمكن عرض بعض الإنجازات الهامة التي تحققت، فيما يلي (Smanster, 2006, PP 13-14):

- ✓ أنجز المجلسين مشروعا مهما فيما يخص المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال أين كانت النتيجة هي IFRS 3 .
- ✓ التقدم المحقق في المحاسبة عن شهرة المحل، أين قام IASB باستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS 22 بالمعيار IAS 36 والذي لا يسمح بإطفاء شهرة المحل.
- ✓ التقدم الملموس في المحاسبة عن العمليات المتوقفة، أين تم الإتفاق على أن المعيار الأمريكي هو الأفضل، وقام IASB باستبدال IAS 35 بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة "

✓ فيما يتعلق بـ "التغيرات المحاسبية"، قام FASB بتعويض الرأي APB 20 الذي يتطلب وجود أثر تراكمي للتغير في مبدأ محاسبي ليتم أخذه بعين الاعتبار في الفترة التي حدث فيها التغير، وأصدر معيارا جديدا Statement N° 154 متقارب مع IAS 8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

✓ التقدم المنجز في المرحلة الأولى الخاصة بالأهداف والخصائص النوعية من العمل المشترك حول مشروع الإطار المفاهيمي.

مع ذلك، شهد الجدول الزمني للمشروع المشترك تأخيرا كبيرا عن الوقت الذي حدّ فيه أصلا، حيث تم في البداية تحديد سنة 2011 كموعدا لانتهاؤ التقارب في المشاريع الرئيسية إلا أنه لم يتم الوصول إلى الأهداف المسطرة ليتراجع التاريخ المستهدف إلى ما بعد 2012 ولا يزال إلى حد اليوم ما يشير، ويبقى السؤال ما إذا كان هدف الوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير سيتحقق بسبب وجود الكثير من التحديات والصعوبات التي لا تزال قائمة.

2- تحديات التقارب

إن طبيعة US-GAAP القائمة على القواعد مقابل طبيعة IFRS القائمة على المبادئ هي الفرق الجوهرية بين مجموعتي المعايير، فالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما أكثر تقييدا والزاما في التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح من معايير المحاسبة الدولية، وغالبا ما انتقد المنهج القائم على القواعد باعتباره عاملا مساعدا في عدم وجود نوعية في التقارير المالية لأن الشركات أصبحت تركز أكثر على الانحناء والالتواء باستعمال القواعد لصالحها بدلا من مجرد الإبلاغ عما حدث، حيث أن زيادة تفاصيل التوجيه يرافقها زيادة الفرصة للعثور على الثغرات في التوجيه.

بالإضافة إلى هذا الاختلاف الأساسي بين مجموعتي المعايير هناك زيادة في استخدام القيمة العادلة للإبلاغ عن الأدوات المالية، الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية والتي تضخ المزيد من الذاتية إلى الأرقام الواردة في التقارير المالية. الهدف النهائي للإبلاغ في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما هو تمكين المستثمرين والدائنين من التنبؤ بتوقيت وكمية واحتمال التدفقات النقدية المستقبلية من الأحداث التاريخية والمعاملات الواردة في القوائم المالية. العديد من المحللين يرون أن أرقام القيمة العادلة هي الأكثر ملاءمة لهذا الغرض لأنها أكثر موافقة للجوهر الإقتصادي للأحداث المبلغ عنها (Hillman, H.Heaston, L.Dodd, 2012, PP).

(05-06).

في حين أن المشاريع التي صنف ذات أولوية كالاقرار بالادارات وعقود الإيجار والأدوات المالية، فيها ما تم أو سيتم التعامل معها من قبل المجلسين مع احترام الاختلافات، لا تزال هناك العديد من التحديات حيث تختلف US-GAAP وIFRS (Fogatry, 2012)، ويمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه المشروع المشترك لتقارب المعايير في النقاط الأساسية التالية (Hillman, (H.Heaston, L.Dodd, 2012, PP 06-07:

- ✓ الإطار المفاهيمي - Conceptuel Framework
 - ✓ طريقة LIFO لتقييم المخزون.
 - ✓ الأصول طويلة الأجل - Long -Term Assets
 - ✓ لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة - XBRL
 - ✓ عرض القوائم المالية - Financial Statement Présentation
- 3- صعوبات التقارب**

لا تزال هناك عقبات كبيرة بحاجة إلى التغلب عليها فيما يتعلق بالمشروع المشترك للتقارب الدولي، يمكن حصر أهمها فيما يلي (Fogatry, 2012):

- ✓ الوقت اللازم لتحويل السجلات الموجودة من قبل المدراء التنفيذيين ومديري الضرائب.
- ✓ الآثار المتوقعة للضريبة على الشركات.
- ✓ التأثير على الامتحانات الموحدة للمحاسبين القانونيين الأمريكيين.
- ✓ كفاية التدريب للمستثمرين الأمريكيين وكذا مكاتب التدقيق.

إضافة إلى ذلك، نشير هنا إلى أن فكرة التحول من النظام القائم على القواعد إلى نظام قائم على المبادئ يعتبر في غاية الصعوبة، وهي ليست عملية سهلة على المدى القريب، فعلى سبيل المثال، في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً US-GAAP يوجد أكثر من 100 مرجع حول موضوع الإقرار بالادارات، في حين أن النظام القائم على المبادئ بموجبه يكون هناك مبدأ مركزياً حول مفاهيم الاعتراف بالادارات بدلاً من 100 مرجع، ومن الصعب جداً جمع كل هذه المراجع ومقارنتها مع مبدأ واحد حول الإقرار بالادارات.

رابعاً: موانع تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمعايير الدولية

كثيرا ما تم طرح قضية إمكانية الإعتماد الكامل للمعايير المحاسبية الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المعايير المستخدمة في حوالي 150 بلدا في جميع أنحاء العالم، لكن الجواب لا يزال غير نهائي، حتى بعد إفراج لجنة SEC عن خطة عمل للنظر في إدماج المعايير الدولية في نظام الإبلاغ المالي للشركات الأمريكية"، والتي كان ينتظر أنها ستقضي على بعض من عدم التأكد المستمر بشأن إلتزام الولايات المتحدة بالمعايير الدولية، إلا أنه لم ترد أي توصية واضحة إلى غاية الآن من طرف SEC، وفيما يلي العوامل الثلاثة الرئيسية التي يبدو أنها تمنع المعايير المحاسبية الدولية في أن تصبح أساسا لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي كالآتي (Bogopolsky, 2015):

1- بيئة التقاضي في الولايات المتحدة الأمريكية

تمتاز بيئة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بالتقاضي (Litigious Business Environment In The US)، حيث أنه في حالة ما إذا حدث خطأ ما، غالبا ما يلقي اللوم على المدققين والمحاسبين قبل أي شخص آخر ثم يقاضى سواء بمفرده أو جنبا إلى جنب مع إدارة الشركة المقررة حول مشاكل المستثمرين أو الدائنين التي ترتبط بشكل عرضي بإعداد تقارير الإبلاغ، ففي بيئة من المسؤولية المهنية العالية، من الواضح أن المحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية سيحتاجون إلى مجموعة مفصلة من القواعد بدلا من "المبادئ العامة" التي بموجبها بمجرد إعلان الحياد والتمثيل الصادق، يترك الكثير من الحكم المهني لمعدي التقارير المالية، فالبرغم من أنه ليس هناك من شك في أن الحكم المهني مهم وحتى حاسم أحيانا في عملية تقديم التقارير ذات الجودة العالية، لكن في نفس الوقت من الصعب أن ننكر أنه في الواقع جنبا إلى جنب مع الحكم المهني تأتي آراء متضاربة ومختلفة وغيرها من الوسائل التي تخدم مصالح أخرى، وهو السبب الرئيسي الذي جعل مجلس معايير المحاسبة المالية يعمل على توليد قواعد محددة للغاية لإعداد التقارير على عكس معايير المحاسبة الدولية التي تكون فيها معالجة قضايا الإبلاغ وحالات الأعمال ضيقة، وهو ما يخلق المزيد من الاختلافات بين المجموعتين.

2- الأولويات الخاصة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB

لا يزال مجلس معايير المحاسبة المالية يواصل العمل بمفرده في العديد من المسائل التقنية "غير التقارب" (دون مشاريع مشتركة أو إجراء مشاورات مع مجلس معايير المحاسبة الدولية)، وكثيرا ما يصدر إرشادات وتوجيهات بوجهة نظر أمريكية منفردة، مثلا بمراجعة قائمة المشاريع والتحديثات التي أنجزت مؤخرا على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة المالية يتبين أن معظمها تقريبا خاصة

بمعالجة قضايا محددة وضيقة نسبيا من دون التغييرات ذات الصلة التي أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي فإن التحديثات الأخيرة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما لا يوجد ما يقابلها في معايير المحاسبة الدولية كمثال:

✓ تطبيقات المشتريات العادية ونطاق المبيعات العادي بإستثناء عقود كهرباء معينة داخل أسواق الطاقة.

✓ تبسيط خطة منافع الموظفين.

✓ الإفصاحات الخاصة بالاستثمارات في بعض الكيانات التي تقوم بحساب صافي قيمة الأصول للسهم الواحد (أو ما يعادلها).

✓ الآثار المترتبة على الأرباح التاريخية لكل وحدة من معاملات الشراكة المحدودة.

إذن خلافاً لتقنية جديدة جنباً إلى جنب مع تلك القديمة التي لم يتم الوصول إلى تقارب بشأنها في سياق المشاريع المشتركة السابقة بين المجلسين، من شأنها الإستمرار في توسيع هوة الاختلافات بين مجموعتي المعايير والتي من الواضح أنه لا يسهل التقارب أو حتى التنسيق بين وجهتي نظر المجلسين بشأنها.

حيث جاء في أحدث إحصاء أن هناك ما مجموعه من عشر إلى خمسة عشر معيار التي تم الإتفاق بشأنها، وترك ما يقرب من 200-300 معيار أمريكي ASC فيها عدة اختلافات مع معايير المحاسبة الدولية (G.Herndon, 2015).

3- السياسة (Politics)

ربما يعتبر المجال السياسي هو السبب الرئيسي في عدم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة للتخلي عن سلطة وضع المبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والمتعارف عليها المستخدمة من قبل شركاتها المحلية، بالرغم من أن المجلس المتواجد مقره في لندن ومقره الثاني في طوكيو أكد أن الهدف الرئيسي هو حماية المستثمرين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن لجنة SEC ترى أن معايير المحاسبة الدولية تقتصر إلى التطبيق المتسق، وتسمح بالكثير من الحكم المهني في إعداد تقارير الإبلاغ، بالإضافة إلى أنها غير متطورة في كثير من المجالات بينما US-GAAP لديها الكثير من التوجيهات المفصلة، وفي تعبير عن وجهة النظر العامة للمستثمرين بالولايات المتحدة الأمريكية بخصوص إستبدال US-GAAP بمجموعة جديدة من المعايير العالمية، صرحت لجنة SEC في تقرير الموظفين شهر جويلية 2012 " المستثمرين لا يعتقدون أنه يجب أن يتعرضوا للخطر من أجل تحقيق توحيد المعايير"، وفي نفس

التقرير جاء "أبعد من ذلك، لاحظ المستثمرون أن مجلس معايير المحاسبة المالية يمكن أن يقوم بدور هام جدا، وضمان أن أي معيار يتم دمجه في نظام الإبلاغ المالي للولايات المتحدة الأمريكية هو من نوعية كافية للحفاظ أو تحسين هذا النظام"، مما يعني أنه حتى في المستقبل البعيد نسبيا فإن المعايير التي سيتم اعتمادها في الولايات المتحدة الأمريكية سيتم تقييمها (وربما تغييرها؟) في مجرى مجلس معايير المحاسبة المالية، وهذا بإسم الاحتياجات المحددة للمستثمر الأمريكي، بالتالي فإنه ليس من المستغرب أن التقرير المذكور أعلاه لم يقدم أي إستنتاجات صريحة أو توصيات لإتخاذ إجراءات فيما يتعلق بإعتماد معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من المحتمل أن يتنازل كل من FASB و SEC عن سلطة وضع المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك، فإذا كانت لجنة SEC تعتقد حقا أن هناك حاجة إلى مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ المعترف بها عالميا وأنه سيفيد المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى في المستقبل البعيد بعض الشيء، ينبغي أن تضع جدولاً زمنياً محددا للعمل على تحقيق هذا الهدف، خلاف ذلك، فإن قدرا كبيرا من الجهود المبذولة على مدى سنوات من قبل العديد من المحاسبين المهنيين في جميع أنحاء العالم بإسم التقارب بين US-GAAP & IFRS قد تنبذ في نهاية المطاف، وهذا في حالة الرضوخ للمخاوف السابقة.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق، لن نجافي لا المنطق ولا الموضوعية إن قلنا أنه أصبح من الصعب معرفة إن كان FASB & IASB سيحققان هدف الوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير من خلال مشروعهما المشترك للتقارب، فواقع الحال أنه بالرغم من المواضيع المشتركة التي تم معالجتها سواء اكتملت أو تقترب من الإنتهاء، فإن الأهداف المسطرة لم تتحقق بعد، إضافة إلى ذلك نجد أن هناك العديد من المؤشرات التي تفيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بإعتماد المعايير المحاسبية الدولية في بيئة أعمالها، بل تحاول الضغط على مسار صناعة المعايير المحاسبية الدولية بما يتوافق مع بيئة أعمالها، وهو ما يدفعنا إلى القول أن هدف تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية يعتبر هدفا ليس عمليا أو قابلا للتحقيق في المستقبل المنظور.

قائمة المراجع:

- 1- Robert H.Herz, Kimberley R.Petrone (2005). "International Convergence of Accounting Standards-Perspectives from the FASB on Challenges and Opportunities", northwestern journal of international law & business 25 (3), 631-660.
- 2- Boka Moussa (2010). "On the International Convergence of Accounting Standards", International Journal of Business and Management 5 (4), 89-92.

- 3- Frederick D.S.Choi and Gary K.Meek (2010). "International Accounting", Seventh Edition, Pearson Education, Inc, Publishing As Prentice Hall, New Jersey.
- 4- ريتشارد شرويدر، مارنل كلارك وجاك كاڠي، تعريب د.خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال (2010). "نظرية المحاسبة"، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- 5- Mariya Smanster (2006). "The Convergence of Accounting Standards or the Next Revolutionary Change In The Accounting Industry", Honors College Theses, Pace University, New York ,Retrieved 20/08/2017 from: http://digitalcommons.pace.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1042&context=honorscollege_theses
- 6- IASB (2006). "Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB", P 01. Retrieved 22/08/2016 from: <http://www.ifrs.org/Use-around-the-world/Global-convergence/Convergence-with-US GAAP/Documents/MoU.pdf>
- 7- Paul Pacter (2013). "What Have IASB And FASB Convergence Efforts Achieved ?", Retrieved 15/09/2017 from: <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html>
- 8- Douglas Hillman, Patrick. H.Heaston, James.L.Dodd (2012). "Convergence or Adoption of IFRS in the United States?". Drake Management Review 1 (2), 5-7.
- 9- Marc Fogatry (2012). "An IFRS Primer", Retrieved 17/09/2017 from: <https://www.eisneramper.com/IFRS-public-company-filing-0312.aspx>
- 10- Alex Bogopolsky (2015). "Does IFRS have a Future in the US?", Retrieved 20/09/2017 from: <https://www.ifac.org/global-knowledge-gateway/business-reporting/discussion/does-ifrs-have-future-us>
- 11- John G.Herndon (2015). "what is the status of the US GAAP and IFRS convergence process ?", retrieved 20/09/2017 from: <https://www.quora.com/What-is-the-status-of-the-US-GAAP-and-IFRS-convergence-process>

أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية
"دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية"

Evidence in the E-audit process

A comparative study between traditional evidence and E- evidence

ط. د الاخضر عياشي، د. الياس شاهد، جامعة الوادي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 10)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 09)، تاريخ القبول: (2017/11 /18)

Abstract

الملخص

The development that touched on the various fields in the twenty-first century, which in turn affected the field of auditing both internal and external, where the use of information technology and electronic system to be in line with the current practice in practice, and of course cannot be changed objectives and results to be obtained Of the review process. This is when EDI uses allowances of paper and tangible paper documents, ie, the normal method. Because the use of digital technology, software and applications used in the audit process contribute significantly to the effectiveness and efficiency of the audit process and contribute to the development of the performance and quality of the work of audit.

Key Words: Electronic Audit, Electronic Operation, Evidence, Audit Risk, External Auditor.

يعتبر التطور الذي مس مختلف المجالات في القرن الواحد والعشرين، والذي بدوره أثر على مجال المراجعة بنوعها سواء الداخلية او الخارجية، حيث أصبحت تستخدم تكنولوجيا المعلومات والنظام الالكتروني لتتماشى الواقع العملي المعمول به في وقتنا الحالي، وبطبيعة الحال لا يمكن أن تتغير الاهداف والنتائج المراد الحصول عليها من القيام بعملية المراجعة وهذا عند استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات بدلات من الأوراق والمستندات الورقية الملموسة أي الطريقة العادية. لان عند استخدام التكنولوجيا الرقمية والبرامج والتطبيقات المستعملة في عملية المراجعة فإنها تساهم بشكل كبير في فاعلية وكفاءة عملية المراجعة وكما تساهم في تطوير أداء وجودة عمل المراجعة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الالكترونية، التشغيل الالكتروني، أدلة الإثبات، مخاطر المراجعة، المراجع الخارجي.

المقدمة

شهدت التطورات التكنولوجية الكبيرة التي مست مختلف مجالات المعلومات باستخدام الاجهزة الإلكترونية على النظم الإدارية والمحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية والشركات وغيرها، ولقد أحدث هذا تغييراً جوهرياً في منهجية وأساليب ونظم المراجعة والرقابة الخارجية، كما أثر هذا بدوره على التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعمل للامراج الخارجي بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل العادي للبيانات المالية.

إشكالية الدراسة

عند قيام المراجع بجمع أدلة الإثبات بطرق متعددة منها المراجعة التحليلية، أسلوب العينات... الخ، يحرص أن تكون الأدلة كافية وملائمة كي تدعم الرأي الذي يتوصل إليه حول وضعية البيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة. لا يختلف كثيراً النظر في أدلة الإثبات بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي. لكن الاختلاف يظهر عند الانتقال من المراجعة العادية المبنية على المستندات والوثائق الملموسة، الى المراجعة الالكترونية المبنية على أساس البرامج والتطبيقات وأجهزة الحاسوب المستعمل في تسجيل البيانات والعمليات المالية للمؤسسة وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الأساسية التالية:

"هل توجد اختلافات جوهريّة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية عند قيام

المراجع بعملية مراجعة الحسابات للمؤسسة؟"

1- الإطار النظري للمراجعة الالكترونية

إن المراجعة ميدان واسع، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم المؤسسات وضخامة وسائلها البشرية، المادية والمالية المستعملة، لها معايير تحكمها وعلى المراجع أن يلتزم بها، وتتشابه عادة خطوات عملية المراجعة بغض النظر عن نوع هذه المراجعة. لذا فان الهدف العام ومجال القيام بعملية المراجعة لا يتغير في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

1-1- المفاهيم الأساسية للمراجعة الإلكترونية: تتعدد تعاريف المراجعة، ولذلك سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم والوقوف على أهم عناصرها وذلك من أجل التحديد الدقيق للمراجعة الالكترونية.

وفقا لمفهوم المراجعة الخارجية هي عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المنشأة، ويؤيد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة (شحاته، 2014، ص 42).

"يقصد بالمراجعة الالكترونية عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في عملية المراجعة والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة (حمدونة، حمدان، 2008، ص 926).

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن المراجعة الالكترونية هي العملية الآلية والتي من خلالها يمكن استخدام جهاز الاعلام الآلي وبرامجه الالكترونية في القيام بعملية التحقق والتأكد من سلامة العمليات المالية والتسجيلات المحاسبية المختلفة، وخلوها من الأخطاء الجوهرية، للوصول في الاخير الى تقارير مالية صادقة وتعبر عن الوضعية المالية السليمة للمؤسسة.

2-1- أساليب المراجعة الإلكترونية

نظرا للتطورات الأخيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات، وما أحدثته هذه التكنولوجيا من تغييرات جوهرية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، حيث تقدم هذه التكنولوجيا إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية، وقدرة على تشغيل البيانات المحاسبية بسرعة فائقة ودقة عالية، بالإضافة إلى التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية. وفي مجال المراجعة يتطلب من المراجع استخدام اساليب وطرق وبرامج تتماشى البرامج والأجهزة الالكترونية المعمول بها، بالإضافة الى تطبيق اجراءات ومعايير المراجعة.

في ظل نظام استخدام الاجهزة الالكترونية ظهر أسلوبان من أساليب المراجعة: الأسلوب الأول: هو مراجعة حول الحاسب ويتمثل في المراجعة من خلال الحاسب ويتم فحص المدخلات والمخرجات ومراجعتها من خلال الفحص ومراجعة عمليات التشغيل. الأسلوب الثاني: يتم فحص عملية التشغيل واختبارها داخل الحاسب الالكتروني، ومعرفة الاثر الذي أحدثته استخدام الحاسب الآلي على النظام المحاسبي، ونظام الرقابة، وأساليب المراجعة (متولي، 2009، ص 174).

2- مفهوم أدلة الإثبات وحجيتها .

2-1- مفهوم أدلة الإثبات:

إن عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي تتعلق بالحصول أدلة الإثبات ثم بعد ذلك يقوم بفحصها والتأكد من مصداقيتها ومطابقتها للعمليات المالية، وفي الاخير ليحكم على صلاحيتها

ومدى كفايتها ليدعم بها تقريره الذي يعبر عن مصداقية وصحة مخرجات البرنامج المحاسبي لدى المؤسسة. وعليه يمكن تعريف أدلة الإثبات:

- " تلك الأسس والأساليب التي تساعد في تحويل الادعاءات أو الاعتقادات المزعومة الى افتراضات مثبتة" (سوداء، 2009، ص36).

- كما يمكن تعريف ادلة الإثبات على أنها "جميع المعلومات التي يستخدمها المراجع للوصول الى استنتاجات التي يبني عليها رأيه (جمعة، 2009، ص36).

- تعرف أدلة الإثبات على أنها " هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقائق الاقتصادية »(لطفى، 2006، ص318).

- " يقصد بأدلة الإثبات أية معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المزاعم والادعاءات أي المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير التي تتم مراجعتها، تعكس الواقع وتتفق مع المعايير التي تستخدم للحكم على مصداقتها " (البدوي، 2003، ص13).

وبالتالي يمكن القول أن أدلة الإثبات هي جميع الوثائق والقرائن والتي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية في المؤسسة، والتي يعتمد عليها مراجع الحسابات بشكل مباشر وكدليل مباشرة عند إبداء رأيه حول الوضعية المالية ومدى المصداقية والشفافية لهذه العمليات والاحداث الاقتصادية.

2-2- حجية أدلة الإثبات:

لكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية ومقنعة وكافية للقيام بعمل المراجع الخارجي على أكمل وجه يجب أن تكون متناسبة مع الظروف التي تم الحصول عليها فيها. لأنه عند تعدد طرق الحصول على أدلة الإثبات يعرض المراجع لبعض الاستثناءات، ويوجد بعض الاعتبارات والتي تمثل معايير تمكن المراجع من الحكم على حجية دليل الإثبات (خليل، 1968، ص53):

- عند الحصول على أدلة الإثبات من مصادر خارجية ومستقلة عن المؤسسة، فان ذلك يمدنا بضمان أكبر للاعتماد على دليل الإثبات في أغراض المراجعة عما لو تم الحصول على هذا الدليل من داخل المؤسسة.

- عندما تعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية في ظل نظام فعال للرقابة الداخلية فان ذلك يؤدي الى الاعتماد على هذه المخرجات عما لو تم اعدادها في ظل نظام غير فعال للرقابة.

- الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة من طرف المراجع الخارجي، عن طريق الفحص الفعلي والملاحظة، فإن ذلك سيكون له أثر كبير في الاقتناع عنه في حالة الحصول على هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة.

2-3- خصائص أدلة الإثبات في عملية المراجعة:

مهما تعددت ادلة الإثبات في عملية المراجعة والتي يعتبرها المراجع كدليل ملموس على الاحداث الاقتصادية والمالية التي قام بها المؤسسة خلال نشاطها. "يبقى اقتناع ورضى المراجع بأدلة الإثبات عندما تكون كافية ومتاحة لتدعيم وتأكيد رأيه، وذات جودة وصلاحيه يجب أن تكون ملائمة وفعالة، وموثوق فيها وتعتمد فعالية أدلة الإثبات على الموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي ومدى قابليتها للقياس الكمي» (لطفى، 2005، ص 58)

يحدد برنامج المراجعة خطوات جمع أدلة الإثبات التي يتم استخدامها في أداء مهمة المراجعة، ويتطلب المعيار الثاني من معايير المراجعة المتعارف عليها أن يقوم المراجع بجمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والمصادقات والاستفسارات. ويتضح من خلال معايير المراجعة أن أدلة الإثبات يجب أن توصف بالكفاية والجدارة (لطفى، 2005، ص 318).

3- المقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية

تتمثل أدلة الإثبات التي يستعين بها مراجع الحسابات عند قيامه بعملية المراجعة والتي يحصل عليها بعدة طرق سواء كانت بالطريقة العادية أو باستعمال تكنولوجيا النظام الالكتروني وتكون المقارنة كما يلي:

3-1 أوجه الاختلافات بين أدلة الإثبات الإلكترونية وأدلة الإثبات العادية:

تتمثل في اختلاف أدلة إثبات المراجعة الإلكترونية عن أدلة الإثبات العادية في أوجه عديدة والمقارنة التالية توضح أهم الاختلافات بين النوعين (2016/05/30،

<http://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence>):

1- المنشأ :

أدلة الإثبات العادية: الدليل على المنشأ من السهل تحديده وإيجاده.

أدلة الإثبات الإلكترونية: الدليل على المنشأ م الصعب تحديده بمجرد فحص المعلومات الإلكترونية ولكن يتم تحديد المنشأ باستخدام تقنيات رقابية وأمان والتي تسمح بالتوثيق وعدم النكران.

2- التبديل :

أدلة الإثبات العادية: الدليل الورقي من الصعب تبديله بدون أن يتم اكتشافه.
أدلة الإثبات الإلكترونية: من السهل تبديل الدليل وهناك صعوبة إن لم يكن مستحيل اكتشاف عملية التبديل عن طريق فحص المعلومات الإلكترونية.

3- التصديق والاعتماد :

أدلة الإثبات العادية: المستندات الورقية تبين بوضوح دليل المصادقة والموافقة عليها
أدلة الإثبات الإلكترونية: هناك صعوبة في إظهار المصادقة للمستند الإلكتروني ويحتاج إلى تقنيات رقابية متطورة لإظهاره

4- الاكتمال والشمولية :

أدلة الإثبات العادية: كل المفردات المتعلقة بالعمليات عادة تكون مشتملة في نفس المستند.
أدلة الإثبات الإلكترونية: المفردات ذات العلاقة غالبا ما تكون محفوظة في ملفات بيانات عديدة.

5- القراءة :

أدلة الإثبات العادية : لا يحتاج إلى وسائل وتقنيات خاصة للقراءة .
أدلة الإثبات الإلكترونية : تتطلب معدات وتقنيات متعددة للقراءة (ورد ، أكسل ، أكروبات ...الخ)

6- الصيغة :

أدلة الإثبات العادية :جزء متكامل من المستند .
أدلة الإثبات الإلكترونية : منفصل عن البيانات ويمكن تغييره .

7- إتاحة وإمكانية الوصول إليها :

أدلة الإثبات العادية : عادة لا تمثل قيد أثناء عملية المراجعة .

أدلة الإثبات الإلكترونية : مسار المراجعة المتعلق بالبيانات الإلكترونية ربما لا يكون متاح في وقت المراجعة والوصول إلى البيانات قد يكون أكثر صعوبة .

8- التوقيع :

أدلة الإثبات العادية : يعتبر التوقيع على المستند الورقي مسألة بسيطة ويمكن التحقق من صحته بسهولة .

أدلة الإثبات الإلكترونية : تتطلب عملية التوقيع تقنيات مناسبة كما يحتاج تقنيات خاصة للتحقق من صحته وإمكانية اعتماده .

ويمكن تلخيص أنواع أدلة الإثبات والمقارنة بين الأدلة العادية والأدلة الإلكترونية في الجدول الموضح في الملحق (01).

الخلاصة :

إن العمل في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات صاحبه ظهور عدة مشاكل منها مشكلة اختفاء الوثائق الورقية الملموسة حيث ادرجت في تطبيقات وبرامج جهاز الاعلام الالي فقد أدمجت عدة مراحل لتظهر كمرحلة واحدة في التطبيق الإلكتروني كما امتد اثر استعمال التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى أن أصبح دليل الإثبات من مخرجات التطبيق والبرنامج الإلكتروني على عكس ما كان معمول به في النظام العادي والتقليدي لعملية المراجعة .

وتمثلت أدلة الإثبات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات عند معالجة البيانات في البرامج والتطبيقات والسجلات ونظم التشغيل ونظام التكوين المتبع والتصميم الهندسي للأجهزة المستعملة والبرامج الجاهزة وتفقد أدلة الإثبات قوتها إذا تعرضت لأي من الأخطاء او المخاطر (قرصنة ، فيروسات وغيرها) التي يمكن أن تحدث في قيمة العناصر الأولية عند إدخالها في الجهاز المستعمل أو عند تحديثها أو عند تخزينها أو عند إجراء بعض التعديلات عليها . كما يمكن اعتبار بيئة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية بيئة خالية من الورق والسجلات و الدفاتر الملموسة حيث يتم تبادل المعلومات

بدون قيود وعوائق المكان فيتم نقلها من تطبيق إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر وذلك عبر الشبكات الإلكترونية والمتوفرة وفي هذا السياق يضطر المراجع إلى جمع المعلومات الإلكترونية باعتبارها أدلة إثبات في القيام بعملية المراجعة .

اذن يمكن القول بأنه لا يختلف الهدف من أدلة الإثبات سواء كانت الكترونية أو بالشكل التقليدي العادي، لكن قدر الدليل الالكتروني تعتمد على مدى فعالية الرقابة الداخلية وصلاحياتها، لذلك فإن أدلة الإثبات الكافية يمكن الحصول عليها من خلال الملاحظة والتحقق والبحث لتقدم دعما وأساس لتقرير مراجع الحسابات.

المراجع

- 1- شحاتة السيد شحاته، الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص ص : 40، 41، 42، (بتصرف)
- 2- طلال حمدونة ، علام حمدان ، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الالكتروني في فلسطين ،واثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، 2008، ص926.
- 3- زياد عبد الحليم الذبيبة و آخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة، عمان ، 2011 ، ص:34.
- 4- عصام الدين محمد متولي، المراجعة ، وتدقيق الحسابات ،الجزء الاول، صنعاء، 2009، ص:174
- 5- زهرة توفيق سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق ،الجزء 01، عمان ،دار الراية ، 2009، ص: 151.
- 6- أحمد حلمي جمعة ، المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009، ص: 306.
- 7- أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006، ص:318.

- 8- منصور احمد البديوي ، شحاته السيد شحاته ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003، ص: 13.
- 9- محمد أحمد خليل ، المراجعة والرقابة المحاسبية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1968، ص: 53.
- 10- أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005، ص: 58.
- 11- أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص: 318.
- 12- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع نفسه، ص: 324 و 325.
- 13- <http://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/05/30 على الساعة 15:43

الملاحق

الجدول رقم (01):مقارنة بين أدلة الاثبات العادية وأدلة الإثبات الالكترونية

الرقم	البيان	أدلة الإثبات العادية	أدلة الإثبات الالكترونية
01	الوجود الفعلي	عد وفحص الموجودات طويلة الأجل وقصيرة الأجل يدويا .	عد وفحص الموجودات طويلة الأجل وقصيرة الأجل الكترونيا .
02	المستندات والسجلات	التأكد من أن المستندات والسجلات المستوفية للشروط الشكلية والقانونية وأن تسجيل العمليات كان وفقا للمعايير المحاسبية المحلية والدولية وأن عملية التوثيق التي يقوم بها مراقب الحسابات هو بوضع إشارات التدقيق على العينة التي دققها	المستندات في ظل النظام الالكتروني هي غير مرئية ولذلك يقوم المراجع للحسابات بالاستعانة ببرامج التدقيق العامة (GAPS) لتدقيقها وان عملية التوثيق تكون من خلال طباعة

نتائج التدقيق من برنامج التدقيق الالكتروني			
التأكد من صحة العمليات الأربع للمستندات الأربع للمستندات والسجلات يكون ذلك يدويا . خلال الاحتساب عن طريق برنامج التدقيق الالكتروني	التأكد من صحة العمليات الأربع للمستندات والسجلات يكون ذلك يدويا .	الاحتساب	03
الاستفسار من الادارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراجع الحسابات ، أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي أو الالكتروني للمدنيين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدي المؤسسة	الاستفسار من الادارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراجع الحسابات ، أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي للمدنيين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى المؤسسة	الاستفسارات والمصادقات	04

المصدر :أسعد محمد علي وهاب ، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية ، دار اليازوري،
عمان، 2011، ص: 52.

دور أسلوب كايزن (الأنموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة - دراسة حالة اتصالات الجزائر
للهاتف النقال أوريدوا - ولاية بشار -

**The role of the Kaizen method (the Japanese model) in improving the
performance of the institution - the study of the case of Algeria Telecom for
- mobile phone Ooreedo-Wilaya of Bechar.**

د. أبو بكر بوسالم، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

أ. هدى شهيد، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 06)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 19)، تاريخ القبول: (2017/11 /22)

Abstract

Today's management has become a key to progress so that the success of any organization depends on steering process that diversified methods thanks to the challenges imposed on management and directors with the new changes and developments, the focus of the institutions adopting modern management methods and administrative functions to achieve the best performance, and thus achieve the objectives of the Foundation and limitation of the study.

Keywords: performance, ooredo, Kaizen, business organizations

المخلص

لقد أصبحت الإدارة اليوم مفتاحا للتقدم والرقى ذلك أن النجاح الذي تحقّقه كل مؤسسة مرهون بالعملية التسييرية التي تنوعت أساليبها بفضل التحديات المفروضة على الإدارة والمديرين ومع استمرار التغيرات والتطورات الجديدة، انصب اهتمام المؤسسات على تبنيها لأساليب التسيير الحديثة والوظائف الإدارية لتحقيق أحسن الأداء، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة، واقتصار الدراسة هذه على أسلوب كايزن باعتباره من بين أهم أساليب التسيير الحديثة المعتمدة، ومعرفة مدى تطبيقه في مؤسسة أوريدوا في ولاية بشار.

الكلمات المفتاحية: أداء، أوريدوا، كايزن، منظمات الأعمال.

مقدمة:

يشهد العالم الان تطورات هائلة في مجال الإدارة والتسيير وقد أدت هذه التطورات الى ظهور منافسة شديدة بين المؤسسات وأصبحت المنافسة تشمل مجالات عديدة وبناءا على ذلك فقد ظهرت في السنوات الأخيرة تقنيات وأساليب تسييرية جديدة إذ أصبح من الضروري على هذه المؤسسة العمل على تحسين أدائها وذلك من خلال تبنيها لأساليب إدارية ذات فعالية مما يكسبها قدرات تنافسية عالية وتحقق لها النجاعة الاقتصادية، وان هذه التقنيات والأساليب جاءت لتلبي حاجة الإدارة، ومن بين هذه الأساليب أسلوب كايزن الذي حقق نجاحا باهرا ومميزا حيث تقوم فكرته على فلسفة التحسينات المستمرة ولو كانت بسيطة، وبالرغم من هذه التطورات والتغيرات السريعة التي جرت والتي لازالت تجري في بيئة الاعمال الا ان بعض المؤسسات وخاصة الجزائرية منها لا تزال تستخدم أساليب تقليدية. ومنه جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة الإشكالية الآتية:

➤ ما هو دور أسلوب كايزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة؟ - اتصالات

الجزائر للهاتف النقال أوريدوا - ولاية بشار -

وسوف نقوم بالإجابة على إشكالية هذه الورقة وذلك من خلال التطرق الى المحاور الرئيسية التالية:

I. مفاهيم عامة حول تحسين الأداء في المؤسسة.

II. ماهية أسلوب كايزن (التحسين المستمر) وخصائصه.

دور أسلوب كايزن في تحسين أداء المؤسسة دراسة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدوا. لولاية بشار.

• أهمية الموضوع:

- تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه موضوع حديث لم يتحدد معالمه بصورة واضحة.
- كما تبرز أهمية أخرى تتمثل في تطبيق هذه النماذج والأساليب قصد التوصل في الأخير لمعرفة الدور الذي تلعبه أساليب الإدارة الحديثة للنموذج الياباني في الرفع والتحسين من أداء المؤسسة.

• أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية أسلوب كايزن.
- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالأداء (مفهوم، محددات).
- إبراز أهمية أساليب التسيير الحديثة في رفع الأداء.
- محاولة تحديد أساليب الإدارة الحديثة (أسلوب كايزن) واهم خصائصه.

– محاولة إبراز دور أسلوب كايزن في تحسين ورفع الأداء داخل المؤسسة.

• المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات اعتمد المنهج الوصفي التحليلي حيث تمت عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS من خلال التعامل مع أدوات الإحصاء الوصفي من أجل معرفة المفاهيم النظرية للموضوع التي تناولت هذا الأخير. من أجل التوصل إلى حل مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها حيث تم جمع البيانات المطلوبة من خلال استمارة استبيان.

2- الأسس النظرية لتحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة

1- مفاهيم عامة حول أداء المورد البشري.

يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير منظمات الأعمال، لذا نال ولا يزال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية.

1.1. تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة.

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكونية في محتواها المعرفي حيث عرف تطورا منذ بداية استعمالاته الأولى إلى وقتنا الحالي، وهذا بفعل التطورات الاقتصادية وغيرها التي ميزت حركية المجتمعات البشرية، والتي كانت بدورها دافعا قويا لبروز إسهامات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة، وتتجسد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال ومن بينهم المهندس تاييلور رائد مدرسة الإدارة العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، مع بداية القرن العشرين تحول الاهتمام المؤسسات من استراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها إلى استراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية، غير أنه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الاعتماد على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار تم الانتقال إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء (الداوي، 2010، ص 212-222).

2.1. مفهوم الأداء:

يعتبر تحديد مفهوم دقيق للأداء من أهم المسائل التي لقيت اهتماما في الساحة العلمية قديما وحديثا وذلك بغرض وضع تعريف يمكن اعتباره مرجعا أساسيا لأي عمل علمي في مجال الإدارة إلا أن الصفات المتغيرة التي يكتسبها الأداء حال دون تحقيق هذه الغاية، فتارة يظهر الأداء على أنه قدرة المنظمة على تخصيص مواردها واستخدامها بالشكل الأمثل، وتارة يرتبط بإنتاجية العمال والعنصر البشري وتارة يظهر على أنه قرين الإنتاجية (مزغيش، 2012، ص 19).

ويعرف الأداء "Parformer" على أنه تأدية عمل وانجاز مهمة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة (Ecosip,1999,P18).

ويقصد بمفهوم الأداء كذلك على أنه "مجموعة المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام على تحقيقها" (Lorrino,1996,P47-48).

ويعرفه نيكولاس بأن: "الأداء هو نتاج سلوك، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، أما نتائج السلوك فهي نتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك، مما يجعل البيئة والمحصلة النهائية مختلفة عما كانت عليه نتائج السلوك (سالم، 2006، ص 44).

نستنتج من التعاريف السابقة أن مفهوم الأداء يرتبط بإنجاز مهام معينة للوصول إلى الأهداف المحددة.

3.1. مفاهيم مرتبطة بالأداء: ترتبط مفهوم الأداء مصطلحات تقترب في مضمونها من مصطلح

الأداء ومنها نجد:

- الكفاءة: Efficiency

"إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المنظمة كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات".

- الفعالية: Efficacité

وتتمثل في القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحسين أداء الأنشطة المناسبة بمعنى آخر هل يحسن العاملون أداء ما يجب أن يؤدي لتحقيق الأهداف (Kalika,1995,328).

2. قياس الأداء

عملية قياس مستوى الأداء يفضل استخدام مقاييس مركبة لأنها تكون أكثر دقة وموضوعية من المقاييس الفردية فهي التي تعرف بمقدار تحقيق الأهداف فأنموذج بطاقات العلاقات المتوازنة في قياس الأداء يحدد Kaplan et Norton مكونات هذا الأنموذج بأربعة محاور هي:

- المحور المالي ينعكس الأهداف المالية مثل العائد والربحية.
- محور العمليات الداخلية ويعكس أداء النشاطات التشغيلية والقدرة في السيطرة عليها.
- محور الزبائن ويعكس حاجات الزبائن ورغباتهم. وقدرة المنظمة على تحقيق رضاهم.
- محور التعلم والنمو ويعكس مدى قدرة المنظمة بإحداث تنمية في القدرات الفكرية للعاملين ومستوى مهاراتهم (الفارس، د.س، ص72).

3. العوامل المؤثرة على الأداء ومحدداته

1.3. العوامل المؤثرة على الأداء:

- سيتم ذكر بعض العوامل المؤثرة على الأداء فيما يلي (السقاوعن، 2013، ص 51-52):
- وجود أهداف محددة: فالمنظمة التي تمتلك خطة تفصيلية لعملها وأهدافها ومعدلات الإنتاج المطلوب أدائها، تستطيع قياس ما تحقق من إنجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم.
 - المشاركة في الإدارة: إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والموظفين في المستويات الإدارية وبالتالي يؤدي إلى ضعف المسؤولية والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المنظمة وهذا يؤدي إلى ضعف الأداء لدى هؤلاء الموظفين.
 - اختلاف مستويات الأداء: من العوامل المؤثرة على أداء الموظفين عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين الأداء والمردود المادي والمعنوي الذي يحصلون عليه.
 - مشكلات الرضا الوظيفي: فضعف الرضا الوظيفي أو انخفاضه يؤدي إلى أداء ضعيف وإنتاجية أقل.

2.3. محددات الأداء: تتمثل هذه المحددات فيما يلي (بوبرطخ، 2012، ص 9-10):

- الجهد: وهو كمية الطاقة التي يبذلها المستخدم لأداء عمله، وتكون هذه الطاقة ناتجة عن دوافع تؤثر في المستخدم ليلبدل جهدا محددا.
- القدرات: فهي نوعان قدرات مكتسبة وقدرات فطرية، فالقدرات المكتسبة هي التي تلعب فيها البيئة والزمن دورا في تكوينها وصقلها، أما القدرات الفطرية هي قدرات عقلية تتجلى في ذكاء الفرد ونباهته.
- الإدراك: هو عملية ذهنية تقوم بالانتقاء والتنظيم وتعديل أو تغيير وتفسير المعلومات التي تأتي عن طريق الحواس وذلك حسب الانطباعات والمعايير.
- الوظيفة: كل ما يتعلق من واجبات ومسؤوليات التي تحتويها الوظيفة.

- **البنية التنظيمية الداخلية:** وهي كل ما يتوفر في المنظمة من تنظيمات تسهل وتنظم العملية الإنتاجية من آلات وطرق التنظيم الإداري من طرق القيادة ونظم التحفيز وأيضا نظم الاتصال الداخلي.

- **المحيط الخارجي:** المحيط الخارجي له تأثير على أداء العامل في منظمته مثل الرواتب التي تدفع في المؤسسات الأخرى.

4.تقييم الأداء

1.4. مفهوم تقييم الأداء:

عرفه الدكتور عبد السلام أبو قحف على أنه: "دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها" (شاوي، 2010، ص223).

2.4. أهداف تقييم الأداء: ويمكن تلخيص أهداف التقييم بشكل عام على النحو التالي(القريوتي، 2010، ص188):

- توزيع العمل على العاملين حسب قدراتهم ومهاراتهم.
- توفير الأسس الموضوعية لترقية أو عدم ترقية العاملين.
- الانتباه لمؤشرات عدم الكفاءة في العمل.
- تحسين عملية اختيار العاملين.
- تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين والتعرف على أثر التدريب على الأداء.
- اكتشاف العاملين المؤهلين لشغل وظائف قيادية.

3.4. معايير تقييم الأداء: يقصد بها العناصر التي تستخدم كركائز أو محددات لتقييم الأداء يمكن تقسيم هذه المعايير إلى(زاوية، تومي، 2010، ص13):

- **معايير الصفات الشخصية:** أي المزايا الشخصية الإيجابية التي يجب أن يتحلى بها الفرد أثناء أداء عمله، حيث تمكنه من أدائه بنجاح وكفاءة كالأمانة والإخلاص والولاء. . . الخ.
- **معايير تصف السلوك:** وهي السلوكيات الإيجابية التي تصدر عن الفرد الخاضع للتقييم فتشير إلى نواحي جيدة في أدائه كالتعاون، المواظبة على العمل.
- **معايير تصف النتائج:** توضح ما يراد تحقيقه من قبل الفرد الخاضع للتقييم من إنجازات يمكن قياسها وتقييمها، من حيث الكم والجودة والزمن والعائد والتكلفة حيث تمثل هذه الإنجازات الأهداف المطلوب منه تحقيقها.

4.4. مستلزمات أداء الموارد البشرية:

يؤكد أن عملية تحديد مستوى الأداء لا يمكن أن تجري بمعزل عن الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى، وفعاليتها ترتبط بتوافر عدد من المقدرات أو المستلزمات منها (العزاوي، عباس، 2009، ص 369-370):

1. وجود تحليل للوظائف المتنوعة التي تنتهي بها أقسام ووحدات المنظمة جميعاً، إذ إن وجود وصف دقيق ومتكامل للوظائف والأعمال، يعد الأساس الذي ينطلق منه تحديد المتطلبات الرئيسية أو المهمة اللازمة لإنجاز هذا العمل أو تلك الوظائف، فتحدد محتويات الوظيفة من واجبات ومسؤوليات وظروف عمل، وفعاليات أخرى يستلزمها إنجاز الوظائف والأعمال المطلوبة هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها قياس وتقييم الأداء.

2. وضع المعايير اللازمة لقياس وتقييم الأداء، التي تشير إلى قيام الإدارة باشتقاق معايير للتقييم بالاعتماد على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من نتائج تحليل العمل وتوصيف الوظائف، لذا فإن معايير التقييم الجيدة، هي المعايير التي تركز على النتائج التي توصل إليها الموظف أو العامل، أي أن المعيار يجب أن يعطي جواباً لعدد من التساؤلات التي يمكن التعبير عنه بماذا؟ وكم؟ ومتى؟ كما يجب أن تكون هذه المعايير مكتوبة، يتوجب كل العاملين في المنظمة الاطلاع عليها، وأن تكون واقعية، تتماشى مع إمكانيات وقدرات العاملين.

1.2. نشأة كايزن ومفهومه

تعود جذور التحسين Continuous Improvement (CI) أو Kaizen (وفق اللغة اليابانية) إلى اليابان، فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت اليابان بعملية أطلقت عليها عمليات إعادة البناء إذ اعتمدت العديد من الشركات اليابانية على تطبيق واعتماد برنامج التحسين المستمر وتصدرت شركة Toshiba ذلك عام 1946 وشركة Toyota عام 1951.

المصطلح الياباني Kaizen فهو يتكون من مقطعين الأول Kai ويعني التغيير والثاني zen يعني نحو الأفضل بمعنى التغيير نحو الأفضل والأفضل عبارة عن تغيير مستمر في الحياة الشخصية والاجتماعية والعملية على نحو بسيط للتخلص من التكلفة غير الضرورية (جعفر وآخرون، 2012، ص 47).

ويعرفه (Case & et al) بأنه البحث عن اجراء تحسينات مستمرة في المواد والعمل من خلال تشجيع الاقتراحات والأفكار (Chase Et Autre, 2004, p280).

أما Hilton فعرفه بأنه عملية لتخفيض الكلف خلال عملية التصنيع في دورة حياة المنتج من خلال إجراء تحسينات صغيرة ومستمرة (Hilton,1998,P221).

ومما سبق يمكن القول بأن أسلوب كايزن يقوم على مجموعة من الإجراءات والتي تكون في شكل خطوات صغيرة ومستمرة من خلال التحسين المستمر.

2.2. المبادئ الأساسية لأسلوب كايزن:

- إن التحسين المستمر في أسلوب كايزن مسؤولية كل فرد في المؤسسة بدءاً بالإدارة العليا ووصولاً إلى العمال.

- أن التطوير المستمر يركز على العمليات وتطويرها للوصول إلى نتائج أفضل.

- أن أسلوب (Kaizen) يعني تحسين الأداء في جميع مجالات العمل داخل المؤسسة.

- إن Kaizen توليفة متكاملة من الفكر الإداري، إذ تضم نظم العمل وسبل تحليل المشاكل واتخاذ القرار.

- تعتمد فلسفة Kaizen على التسليم بأهمية العميل وضرورة إشباع رغباته وارضائه.

- إن Kaizen عملية مستمرة في ذاتها لذا يجب على كل من الإدارة والعمال أن يولوها اهتماماً مستمراً (جويجانتائر، 2013، ص 29-30).

3.2. فوائد استخدام استراتيجية كايزن:

• تمكين الموارد البشرية.

• اكتشاف قدرات وإمكانات جديدة.

• تحسن ملموس في معنويات العاملين.

• تقليل للأخطاء.

• تقلييل في التكلفة والزمن والمساحة المستخدمة وزيادة في الكفاءة (http://kenanaonline.com).

1. المدخل الياباني والمدخل الأمريكي للتحسين المستمر:

معايير المقارنة	التحسين المستمر Kaizen المدخل الياباني	الابداع Innovation المدخل الأمريكي
1- النتيجة والأثر	فترة زمنية طويلة وتأثير غير واضح	فترة زمنية قصيرة وتأثير واضح
2- مقدار التقدم	خطوات صغيرة	خطوات كبيرة
3- المدى الزمني	مستمر وبصورة إضافية (تراكمي)	متقطع وبدون إضافات (غير

تراكمي)		
مفاجئ (غير متوقع)، جذري	تدريجي وثابت	4- التعديل
اختيار بعض "المؤيدين للتحسين أو المتميزين	كل الأفراد	5- المشاركون
الأفكار والجهود الفردية شخصية	مدخل النظم، جهد جماعي	6- المدخل
استهلاك المعدات والتجديد	الصيانة والتحسين	7- الأسلوب
تغيرات تكنولوجية، اختراعات وأفكار جديدة	فن استخدام الوسيلة، المهارات	8- الصفة المميزة
استثمار كبير مع جهود بسيطة للمحافظة عليه	استثمار قليل ولكن جهود كبيرة للمحافظة عليه	9- المتطلبات العلمية
التكنولوجيا (التقنيات)	الأشخاص (الأفراد)	10- توجيه الجهود الى
مقدار الأرباح	العمليات والجهود لأفضل النتائج	11- معيار التقدم
التلاؤم بشكل أفضل في نمو اقتصادي سريع	اعمال جيدة ونمو اقتصادي بطيء	12- الميزة (الفائدة)

هناك مدخلان للتحسين المستمر هما المدخل الياباني والذي يطلق عليه أسلوب كايزن والمدخل الأمريكي الذي يطلق عليه الإبداع يركز هذا الأخير على استحداث أشياء جديدة ومبتكرة مبدعة لتحل محل القديمة بالاعتماد على أساليب تكنولوجية متطورة جدا وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الآتي (Slak,1998,p68):

الجدول 1: المدخل الياباني والمدخل الأمريكي للتحسين المستمر

يبين الجدول أعلاه ان الأداء الأكثر قوة للمنظمة هو في توحيد كلا المدخلين كايزن والابداع، وهذا ما يوضحه ان البداية في التقدم كابتكار، لا تعني شيئا لم يتم الاستمرار بتقدم تراكمي بطيء كنقطة انطلاق جديدة تدعم ابتكار جديد وهكذا، كم ذكرنا سابقا في المحور الثاني من هذه الورقة على أن " التحسين المستمر " أي "كايزن" بأنه عبارة عن فلسفة تهدف إلى تطوير العمليات والأنشطة المتعلقة بالآلات والمواد والأفراد وطرق الإنتاج بصورة مستمرة، وهي إحدى ركائز منهجية إدارة الجودة الشاملة ". وقد نشأت هذه الفلسفة في اليابان، واعتمدت طريقة كايزن التي تتلخص بإجراء التحسينات المستمرة في كل المجالات وفي جميع الأوقات.

2- البيانات ومنهجية الدراسة

1- تقديم مؤسسة أوريدوا:

- مؤسسو أوريدوا الوطنية للاتصالات الجزائر، هي فرع من فروع الشركة الكويتية للاتصالات، وقد حصلت على رخصة الهاتف النقال في الجزائر في 02 ديسمبر 2003 بعد مناقصة بقيمة 421 مليون دولار أمريكي، وفي 25 أوت 2004 قامت الوطنية بالطرح التجاري لعلامتها "نجمة".

- أعلنت مجموعة كيوتل للاتصالات أنها ستغير علامتها التجارية لتصبح "Ooredoo" أي "أريد" بالعربية وستتبنى كل شركة تابعة للمجموعة في أسواقها الجديدة حول العالم العلامة التجارية الجديدة خلال العامين 2013 - 2014. وهذا التغيير سيشمل كل الشركات التي تملك فيها كيوتل حصة أغلبية حيث أنها تملك 90% من شركة تونيزيانا التونسية التي تملك عبرها حصة مسيطرة في نجمة الجزائرية، أنشئ فرع بشار في 13 أبريل 2010 (www.ooredoo.dz)

2- دراسة أثر أسلوب كايزن على تحسين الأداء في مؤسسة أوريدوا.

بعد أن تمت معالجة بيانات الاستمارة باستخدام برنامج SPSS وبعض المقاييس الإحصائية المناسبة تم التوصل الى النتائج التالية:

- التحقق من ثبات الاستبيان:

الجدول (2): بين معامل ألفا كرونباخ لثبات فقرات الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الاول: أسلوب كايزن	11	0.720
المحور الثاني: الأداء	3	0.667
مجموع المحاور	14	0.911

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ في كل محاور الاستبيان في مؤسسة أوريدوا يتميز بثبات قوي حيث أنه يقترب من 1 ويتراوح ما بين 0.667 و 0.848 وهو مرتفع وموجب الإشارة ومعامل ألفا كرونباخ الإجمالي بلغ 0.911 وهذا ما يجعل كل فقرات الاستبيان تتميز بالثبات ومنه نستنتج أنه لو تم توزيع هذا الاستبيان مرة أخرى على نفس المؤسسة لتحصلنا على النتائج مماثلة لها.

3- البيانات المتعلقة بمفردات العينة:

يمكن وصف عينة الدراسة من خلال الجدول التالي مستعرضين فيه كافة المتغيرات التي تمثل خصائص العينة:

الجدول: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

رقم السؤال	البيانات الشخصية	الإجابات المحتملة	التكرار	النسبة %
1	الجنس	ذكر	5	83,3
		أنثى	1	16,7
2	السن	30-26	4	33,3
		35-31	2	66,7
3	الوضعية الاجتماعية	أعزب	2	33,3
		متزوج	3	56,0
		متزوج ولديه أطفال	1	16,7
4	المستوى التعليمي	جامعي	6	100
5	الرتبة الوظيفية	مدير رئيسي	1	16,7
		رئيس مصلحة	1	16,7
		مسير	4	66,7

المصدر: إجابات المبحوثين عن أسئلة المحور الأول

3. عرض ومناقشة نتائج البحث

إجابات أفراد العينة حول مدى تأثير أسلوب كايزن على الأداء في مؤسسة أوريدوا.

الجدول (3): بين تحليل فقرات المحور الأول لمؤسسة أوريدوا

الأسئلة المقترحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	ترتيب العبارة بحسب قيمة المتوسط
كيف هي مسؤولية كل فرد في المؤسسة في السعي لتطبيق التحسين المستمر	3.83	0.753	جيد	10
عند استخدام أسلوب التحسين المستمر يصبح مستوى الأداء في جميع مجالات العمل	4.17	0.408	جيد	5
بالاعتماد على أسلوب التحسين المستمر في رأيكم، كيف يصبح مستوى اتخاذ القرارات داخل المؤسسة	4.5	0.548	جيد	3
يعتبر تحليل المشاكل من الأمور التسييرية المهمة، كيف هو وضعه بالاعتماد على أسلوب التحسين	4.17	0.753	جيد	6

المستمر				
الزبون هم المستخدم الرئيسي لمنتجاتكم، كيف هو مستوى اهتمامكم به.	5.00	0.000	جيد جدا	1
في نظركم عند تعاملكم مع زبائنكم ما هو مدى تحقيقكم لرغباتهم	4.00	0.000	جيد	7
كيف هو مستوى رضا زبائنكم عن تقديم منتجاتكم	3.83	0.408	جيد	8
بتضافر جهود كل من الإدارة والعمال في عملية التحسين المستمر يصبح أداء المؤسسة	4.33	0.816	جيد	4
عند استخدام أسلوب التحسين المستمر على مستوى عملياتكم ما هو مستوى نتائج الأداء المحقق	3.83	0.753	جيد جدا	9
اهتمامكم بالتطوير التدريجي لمنتجاتكم يجعل من أداء المؤسسة	4.67	0.516	جيد	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.33	0.307	جيد	

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS.

نلاحظ صحة الفقرة المتعلقة بأن الزبون هو المستخدم الرئيسي لمنتجاتكم، كيف هو مستوى اهتمامكم به بمتوسط حسابي يقدر بـ 5.00 وانحراف معياري 0. بتقدير جيد جدا وهذا للأهمية التي يحظى بها الزبون في حين المرتبة الأخيرة للمتعلقة كيف هي مسؤولية كل فرد في المؤسسة في السعي لتطبيق أسلوب كايزن بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.83 وانحراف معياري 0.753.

الأسئلة المقترحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	ترتيب العبارة بحسب قيمة المتوسط
كيف نقيمون مستوى الأداء داخل المؤسسة.	4.00	0.632	جيد	2
باستعمال أساليب التسيير الحديثة كيف نقيمون أداء العمال.	3.67	0.516	جيد	3
بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة لكم، كيف تتظرون إلى مستوى أداء مؤسستكم.	4.33	0.816	جيد جدا	1
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.00	0.513	جيد	

الجدول (4): يبين تحليل فقرات المحور الثاني لمؤسسة أوريدوا**المصدر:** تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه على إجماع معظم المستجوبين على صحة الفقرة المتعلقة ب" بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة لكم، كيف تنظرون إلى مستوى أداء مؤسستكم" بمتوسط حسابي 4.33 وانحراف معياري 0.816 بتقدير جيد جدا وهذا يدل على أهمية عنصر المنافسة بين المؤسسات.

1- اختبار الفرضية:

فرضية العدم: لا توجد علاقة ما بين أسلوب كايزن والأداء في مؤسسة أوريدوا .

فرضية البديلة: توجد علاقة ما بين أسلوب كايزن والأداء في مؤسسة أوريدوا .

الجدول (5): يبين نتائج اختبار الفرضية في مؤسسة أوريدوا

R	D	معنوية D	T المحسوبة	Sig	النتيجة
0.839	9.529	0.037	3.086	0.037	رفض فرضية العدم

المصدر: تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS

تظهر النتائج أعلاه أن معامل الارتباط بين أسلوب كايزن والأداء يساوي 0.839 أي ما نسبته 83.9% وأن قيمة T المحسوبة 3.086 التي معنويتها 0.037 أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية وقوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء وتفعيل تطبيق مبادئ أسلوب كايزن ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

3. خاتمة

يتطلب نجاح أي مؤسسة تطبيق أسلوب إداري فعال لتحقيق الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسة محل الدراسة، فمن خلال دراستنا تبين لنا أنه على مستوى مؤسسة أوريدوا تحققت الفرضية وذلك من خلال تأثير أسلوب كايزن على الرفع من مستوى الأداء وهذا يعني وجود خصائص أسلوب كايزن كونه يتناسب مع خصائص المؤسسة وضمان النجاح والبقاء والاستمرارية أكثر باعتبارها حديثة النشأة في المنطقة، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية:

- إن مفهوم وتطبيقات أسلوب "كايزن" يمكن أن يستخدم في أي مرحلة من مراحل عمر أي مؤسسة مهما كان نوعها لأنها تقوم على مبدأ أن هناك فرصة للتحسن والتطوير .
- التحسين المستمر لابد أن يظل دائما مستمرا .
- أسلوب "كايزن" يساعد على خلق بيئة قيادية متفاعلة مع النتائج وترغب في صنع التغيير مهما كلف الأمر من جهد.

- تؤثر فروض ومبادئ أسلوب كايزن للتحسين المستمر في رفع أداء المؤسسة، وكانت النتيجة المتحصل عليها تحقق وجود هذا التأثير في مؤسسة وأوريدوا.
- يعتبر العامل المحرك الرئيسي لنشاط المؤسسة لذلك لابد من توفير له الجو العائلي الذي يمنعه دافعا أكبر للعمل بإتقان بما يتوافق مع أدائه.
- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل أسلوب كايزن وأثره على الأداء في مؤسسة أوريدوا.
- ضرورة اعتماد المؤسسات وخاصة الجزائرية منها على أساليب تسييرية حديثة، لما لها من دور كبير في تعزيز قدراتها التنافسية.
- ضرورة اشراك العاملين بالقيام بدورات تدريبية للتعرف على أسلوب كايزن وضرورته ولا يمكنها ان تتجح وتستمر ان لم تتواكب مع التغيرات المحيطة بها.
- عدم اغفال المهارات والجوانب السلوكية لأفراد العاملين، لما له أثر على الأداء الكلي للمؤسسة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- بويرطخ، عبد الكريم. (2012). دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية)، ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة مانتوري، قسنطينة.
- جعفر، عبد الله موسى إدريس وآخرون. (2012). إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، مجلة أمارياك: مجلة علمية ومحكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد السابع
- جويجانثائر، عبد الغفار عبد الله. (2013). أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي للمنظمات الصناعية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العاملة في منطقة سحاب الصناعية)، ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- الداوي، الشيخ. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07_2009.
- زاوية، صورية، وتومي، ميلود. (2010). دور نظام معلومات الموارد البشرية في تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جوان، العدد السابع.
- سالم، اليأس. (2006). تأثير الثقافة التنظيمية على أداء الموارد البشرية دراسة حالة على الشركة الجزائرية للألمنيوم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة .
- السقاوعن، مفيد عبد الله. (2013). الدوافع النفسية والحوافز وعلاقتها بأداء العاملين في حقل القطاع المصرفي في قطاع غزة، ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، الجامعة الإسلامية غزة.

- شاي، صباح.(2010). أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف)، ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف.
- العزاوي، وجواد، عباس.(2009). تطور إدارة الموارد البشرية: المفهوم، الإستراتيجية، الموقع التنظيمي، دار اليازوري: عمان، الأردن.
- الفارس، سليمان، دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات (دراسة ميدانية على شركات الصناعة التحويلية الخاصة بدمشق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني.
- القريوتي، محمد قاسم.(2010). الوجيز في إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان الأردن.
- مزغيش عبد الحليم.(2012). تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، ماجستير، علوم تجارية تخصص تسويق جامعة الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Chase, Richard B & Jacobs, Robert. F&Aquilano, Nicholas.(2004) Operation Management for Competitive advantage, 10th ed, USA: MC Graw-Hill Companies, Ince.
- Ecosip.(1999). Dialogue auteur de la Performance en entreprise, Paris : Editions, Harmattan.
- Hilton, Ronald W.(1998). Managerial Accounting, , 4th ed, McGraw, Hill, IRWIN..
- [http:// :kenanaonline.com](http://kenanaonline.com).
- Kalika Michel.(1995). Structeurs d'entreprise Rialité, déterminant, performance Paris : Edition economica..
- Lorrino, Philip.(1996). Comptes et récit de la performance, Paris : Editions, d'Organisation..
- Slak , N , etal.(1998). Operation management , London: 2 nd , Ptiman Publishing .
- [www. ooredoo. dz](http://www.ooredoo.dz).

التصكيك الإسلامي والتسنييد: دراسة مقارنة

Islamic securitization and securitization: A comparative study

د. نورالدين كروش، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر.

أ. مريم سرارمة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 29)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 26)، تاريخ القبول: (2017/12 /04)

Abstract

The aim of this study is to highlight the basic concepts of the process of securitization and Islamic securitization, with the identification of the most important products and the difference between them, by answering the following key question: What is the difference between securitization and Islamic securitization? What are their main products?

The study concluded that the process of securitization and Islamic securitization is similar in that they allow the conversion of certain assets into subordinated securities in the secondary financial market, and differ in that the process of Islamic securitization is limited to the transfer of assets in kind and benefits to securities, according to the controls of legitimacy, while securitization includes the process of converting debt into negotiable bonds at certain interest rates and without legitimate controls.

Keywords: the securitization technique, Islamic securitization, securitization, Islamic bonds, liquidity, secondary financial market .

المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بعملية التصكيك والتسنييد مع تحديد أهم منتجاتهما والفرق بينهما، وهذا من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما هو الفرق بين التسنييد والتصكيك الإسلامي؟ وما هي أهم منتجاتهما؟ وقد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن عملية التصكيك والتسنييد تتشابهان في كونهما يمكنان من تحويل أصول معينة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق المالية الثانوية وتساعدان على توفير السيولة، وتختلفان في أن عملية التصكيك تقتصر على تحويل أصول عينية ومنافع إلى أوراق مالية وفق ضوابط شرعية، أما التسنييد فيقتصر على تحويل الديون إلى سندات قابلة للتداول بأسعار فائدة ربوية وبدون ضوابط شرعية.

كلمات مفتاحية: تقنية التوريق، التصكيك الإسلامي، التسنييد، الصكوك الإسلامية، السيولة، السوق المالية الثانوية.

مقدمة:

تعتبر تقنية التوريق إحدى النواتج الأساسية لمجموعة التطورات التي مست الأسواق المالية العالمية والتي في مقدمتها التحول في نمط التمويل على المستوى الدولي من صيغة القرض البنكي إلى صيغة الأوراق المالية التي تطورت بفعل الهندسة المالية. ويعد التوريق ابتكار نوعي في الأدوات المالية منذ ثمانينات القرن العشرين، وكان له دور مهم في تطور الأسواق المالية العالمية والهندسة المالية، إلا أن المبدأ الذي يقوم عليه معروف منذ القدم وهو نفس المبدأ الذي يقوم عليه التصكيك الإسلامي رغم حداثة استعماله.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة التعرف على كل من التسنيـد (التوريق التقليدي) و التصكيك الإسلامي (التوريق الإسلامي)، وكذا تحديد أهم المتجات المالية المنبثقة عنهما، وهذا من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الأساسية الآتية: ما هو الفرق بين التسنيـد والتصكيك الإسلامي؟ وما هي أهم منتجاتهما؟

وللإجابة على هذه الإشكالية و تحقيق أهداف البحث سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية الى محورين أساسيين كالآتي:

- أساسيات حول التسنيـد و التصكيك؛
- منتجات التسنيـد و التصكيك و أوجه الاختلاف بينهما.

المحور الأول: أساسيات حول التسنيـد و التصكيك:

أولاً: تعريف التسنيـد (التوريق التقليدي)

إن مصطلح التوريق ويطلق عليه أيضاً التسنيـد هو ترجمة لكلمة Securitization التي تعنى عملية تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول وخاصة سندات الدين، والمشتقة من كلمة Security أي ورقة مالية. وبالتالي فالتوريق من ناحية اللغة العربية مشتق من الورق الذي يكتب عليه وليس كما يقول البعض من الورق أي الفضة، فالمقصود به هو إخراج الورق (محمد عبد الحليم عمر، 2009، ص.3).

أما في الأدبيات المالية والاقتصادية المعاصرة فالتوريق يتلاءم مع ما تناولته اللغة، و هو مصطلح تم تعريفه من طرف عدد من الباحثين، إذ يعرفه Thierry Granier&CorynneJaffeux بأنه "عبارة عن ميكانيزم مالي تستطيع بموجبه البنوك سحب جزء من أصولها غير القابلة للتداول (القروض أساساً) من ميزانيتها، والتنازل عنها لمؤسسة مالية أخرى منشأة لهذا الغرض تسمى مؤسسة التوريق، وذلك بهدف الحصول على السيولة والتقليل من المخاطر والحاجة إلى الأموال الخاصة" (Granier&Jaffeux, 2004, p.p.13-25).

وعليه فالتسديد هو عملية خلق أصول جديدة من خلال تسديد الحقوق المالية غير القابلة للتداول وتحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية، معززة بالضمانات التي هي أصلاً مخصصة للديون الأصلية محل التوريق.

و يتضح مما تقدم، أن عملية التسديد تؤدي إلى تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة، من خلال إصدار أوراق مالية، و بذلك فهو يجنب المؤسسات من الاقتراض المباشر. ولضمان صحة عملية التوريق يجب تحقق الشروط التالية (داغي، 2009، ص.6)

- أن تكون محفظة الديون محل التوريق محفظة متجانسة مضمونة بالرهون العقارية أو غيرها.
 - أن تكون الأوراق المالية التي صدرت بها مضمونة بتلك الأصول المضمونة.
 - أن تكون هذه الديون ذات تدفقات نقدية مستمرة، أي تكون لها فوائد ذات عائد دوري ثابت.
 - أن تكون الأوراق المالية الصادرة على هذه الديون ذات فوائد ثابتة دورية.
 - أن تتوافق تواريخ استحقاق الأوراق المالية وفوائدها مع تواريخ استحقاق أقساط الديون وفوائدها.
- وعليه فمن الضروري أن تكون الأوراق المالية متجانسة ومتوافقة مع الديون محل التوريق من حيث المقدار، الآجال، الفوائد والضمانات.

ثانياً: تعريف التصكيك الاسلامي

مصطلح التصكيك من الصكوك جمع الصك وهو في اللغة: الذي يكتب للعهد، أو كتاب الإقرار بالمال، أو الذي يكتب في المعاملات وبالتالي فهو ورقة مكتوبة تثبت لحاملها أو صاحبها حقاً في مال أو في ملكية شائعة لموجود أو موجودات، ومنها التصكيك أي تحويل الموجودات إلى صكوك وطرحها للبيع، وقد شاع استخدام الصك والصكوك في العمل المالي الإسلامي ويعبر بها عن الورقة المالية التي تثبت حقاً لصاحبها. بناء على ما سبق فإن مصطلحات التسديد والتصكيك مترادفة، كما جاء في المعيار الشرعي رقم 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "التوريق: ويطلق عليه التصكيك والتسديد، وهو تقسيم الموجودات من الأعيان أو المنافع أو هما معاً إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار صكوك بقيمتها، وقد أوصى البيان الختامي لندوة البركة الثانية والعشرين المنعقدة عام 1423هـ/2002م باختيار تسمية التصكيك بدلاً عن التوريق الذي يقصد به في التطبيق تحويل الديون إلى سندات، وهو ما يؤخذ به التطبيق فعلاً في المؤسسات المالية الإسلامية (عمر، 2009، ص.3).

ثالثاً: أنواع التوريق

تتعدد أنواع التوريق بتعدد معايير تصنيفاته، ويمكن توضيح أهم هذه التصنيفات فيما يلي:

1- **التصنيف بحسب نوع الأصول محل التوريق:** يقسم التوريق حسب هذا التصنيف إلى الأنواع التالية (إبراهيم، 2009، ص.6،7):

أ. **توريق الديون:** وهذا النوع هو المقصود غالبا بعملية التوريق لأنه الأكثر شيوعا، وبمقتضاه تقوم مؤسسة متخصصة في التمويل بتجميع ديونها المتجانسة في محفظة مالية واحدة تمثل محفظة التوريق، ثم تتولى بنفسها أو عن طريق شركة التوريق إصدار سندات أو أوراق مالية على أساسها وتطرحها على جمهور المستثمرين للاكتتاب فيها، مما يمكنها من تحويل حقوقها الآجلة غير السائلة إلى أصول عاجلة سائلة.

ب. **توريق الدخول:** بمقتضى هذا النوع تقوم بعض المؤسسات بتوريق بعض دخولها التي ستحققها في المستقبل، بنفسها أو عن طريق شركة التوريق، وذلك بنفس طريقة توريق الديون، فمثلا تاجر مرتبط بعقود تصدير بمبالغ كبيرة وسوف يستمر بتنفيذ العقد عدة سنوات، ويتسلم مستحقته خلال تلك المدة، فيتفق مع شركة التوريق على بيع هذه المستحقات المتوقعة وإصدار أوراق مالية بها. وهذا النوع مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقوم إدارة المرور في مدينة نيويورك بتقدير المخالفات المرورية التي ستحققها خلال العام القادم اعتمادا على حصيلة العام الحالي، ثم تقوم بتوريقها وبيعها للجمهور، لتحصل بذلك على إيرادات العام القادم خلال العام الحالي، وتتقاضي بذلك مخاطر وتكاليف الاقتراض من البنوك.

ت. **توريق الأصول:** أي الأصول الأخرى المدرة للدخل غير الديون، وتم استحداثه من طرف المؤسسات المالية الإسلامية لتوريق صكوك غير ربوية، حيث تقوم المؤسسة مباشرة أو عن طريق شركة التوريق بطرح سندات قابلة للتداول بقيمة بعض أصولها المدرة للدخل، وتطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، ثم تستأجرها منهم تأجيرا تمويليا، ليحصل حملة السندات على أقساط الإجارة كعائد على سنداتهم، مخصوما منها عمولة متفق عليها ستحققها نظير إدارتها لذلك، ثم تقوم المؤسسة باستهلاك هذه السندات بشراء جزء من قيمتها بصفة دورية لتعود ملكيتها إليها مرة أخرى في نهاية المدة.

2- التصنيف بحسب الضمانات:

حسب هذا التصنيف يتم تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية (عمر، 2009، ص.13):

أ. **التوريق بضمان أصول ثابتة:** مثل توريق ديون التمويل العقاري، الذي يتم فيه رهن العقار للمقرض للحصول على القرض، وينتقل قانونا بالتوريق عند إتباع طريقة حوالة الحق، أو اتفاقا في طريقة التجديد.

ب. **التوريق بضمان متحصلات آجلة:** وذلك في حالة الديون التي لا يقدم المدين فيها ضمانات عينية، مثل ديون بطاقات الائتمان والديون الاستهلاكية.

ت. **التوريق بضمان حكومي:** وذلك في حالة ضمان جهة حكومية لمقترض ما، أو تكون هي نفسها المدين، فيكون القرض مضمون السداد من الموازنة العامة للدولة.

3- التصنيف بحسب المدة:

بالاعتماد على هذا التصنيف يمكن تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية (Granier&Jaffeux, 2004, p.47):

أ. **التوريق قصير الأجل:** و هو يمكن الشركات من الحصول على التمويل لفترات تقل عن سنة واحدة. وذلك من خلال بيع محفظة من الأصول إلى شركة التوريق، والتي تقوم بدورها بإصدار أوراق مالية قصيرة الأجل تمكنها من إعادة تمويل نفسها، ومن أهم هذه الأوراق: الأوراق التجارية المضمونة بالأصول (Asset-Backed Commercial Paper (ABCP).

ب. **التوريق متوسط وطويل الأجل:** وهو الذي يمكن الشركات من الحصول على التمويل لفترات تزيد عن السنة، وهو يتعلق أساسا بتوريق أصول مؤسسات الائتمان وشركات التأمين، ومن أشهر منتجاته الأوراق المالية المضمونة بالأصول (Asset-Backed Securities (ABS).

4- التصنيف بحسب طبيعة التوريق:

وحسب هذا التصنيف يتم تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية (Conseil Déontologique Des Valeurs mobilières, 2011, p.p.6-8) :

أ. **التوريق الكلاسيكي:** ويعرف كذلك بالتوريق خارج الميزانية Off-balance-sheet، وفيه تقوم المؤسسة البائدة بالتوريق بجمع القروض الراغبة في توريقها في محفظة مالية متجانسة، ثم تقوم ببيعها و تحويل جميع الحقوق والأخطار المرتبطة بها إلى شركة التوريق التي تقوم بتصنيفها في شكل شرائح، وذلك بحسب المخاطر المرتبطة بكل منها، ثم تقوم بإصدار أوراق مالية تطرحها على المستثمرين، على أن تسدد لهم حقوقهم (الفوائد ورأس المال) من خلال التدفقات النقدية للأصول المتنازل عنها (الديون)، كما أنها تقوم بتسديد قيمة المحفظة المالية المتنازل عنها من خلال عوائد الإصدار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التوريق يحقق العديد من المزايا بالنسبة للمؤسسة بائدة التوريق، ومن أهمها أنه يمكنها من الحصول على السيولة من خلال بيع محفظة القروض لشركة التوريق، كما أنه يقلل من حاجتها إلى الأموال الخاصة ويخلصها من القيود القانونية نتيجة للتخلص من الأخطار المرتبطة بتلك القروض بإخراجها من الميزانية، وكل هذا يمكنها من زيادة قدرتها التمويلية، ومن جهة أخرى فهو يجعل المستثمرين يتمتعون بالحماية ضد المخاطر المرتبطة بالمؤسسة البائدة بالتوريق، وذلك لعدم وجود أية صلة بينهما.

ب. **التوريق الاصطناعي Synthtic Securitisation:** ويعرف كذلك بالتوريق داخل الميزانية on-balance sheet، وفي هذا النوع من التوريق، لا يتم إخراج القروض وضماناتها من ميزانية المؤسسة البائدة بالتوريق، وإنما يتم تحويل المخاطر المرتبطة بها فقط إلى شركة التوريق، و لذلك فهو يعتبر تقنية لتسيير الميزانية تسمح للمؤسسات التي ليست بحاجة إلى السيولة أن تتخلص من المخاطر المرتبطة بأصولها

دون الحاجة إلى التنازل عنها كليا، و يتم ذلك من خلال قيام المؤسسة البادئة للتوريق بشراء الحماية من شركة التوريق مقابل دفع رسم الحماية، وتقوم هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية بقيمة محفظة التغطية، وتتمثل هذه الأوراق في المشتقات الائتمانية Credit derivatives التي تعتبر وسائل للحماية ضد مختلف المخاطر المرتبطة بالمحفظة المالية وخاصة خطر عدم الدفع وذلك من خلال إصدار مبادلات الائتمان المعيبة Credit Default Swap (CDS).

وبالمقارنة بين التوريق الكلاسيكي والتوريق الاصطناعي، نجد أن هذا الأخير لا يهدف إلى توفير السيولة وزيادة القدرة التمويلية للمؤسسة بادئة التوريق، وإنما يهدف أساسا إلى تحقيق الحماية لها خاصة ضد خطر عدم الدفع، وهو لا يتطلب أي نقل لملكية الأصول محل التوريق لأنها لا تخرج من ميزانية المؤسسة البادئة بالتوريق وذلك لأنه لا يتطلب عملية بيع فعلية. ولذلك فإن المستثمرين سيكونون على علاقة غير مباشرة مع الشركة البادئة بالتوريق وبالتالي يكونون عرضة لخطر عدم الدفع في حال إفسار المؤسسة البادئة بالتوريق، وذلك لأن الأصول الضامنة للأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق ما تزال تابعة لها.

5- التصنيف بحسب مراعاة الضوابط الشرعية في عملية التوريق:

بالاعتماد على هذا التصنيف يمكن تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية:

أ. التسديد: و هو التوريق الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الضوابط الشرعية.

ب. التصكيك الاسلامي: و هو التوريق الذي يكون موافق للضوابط الشرعية.

رابعا: أركان التوريق

إن القيام بعملية التوريق يستوجب إبرام عقد يتوفر على عدة أركان يمكن توضيحها فيما يلي:

1- أطراف عملية التوريق :

التوريق كأى عقد له أطراف ينشئ لها حقوقا وأخرى يترتب عليها التزامات وهى الأطراف الأصلية في عملية التوريق، كما أن له أطرافا أخرى دورها خدمة العملية بعقود منفصلة، ومنه فإن أطراف عملية التوريق تتمثل أساسا في (نواره، 2007، ص.ص.23-27):

أ. الأطراف الأصلية أو الداخلية لعملية التوريق: وتشمل هذه الفئة الأطراف التالية:

1. أ. البادئ أو المنشئ أو المتنازل أو المقرض الأصلي: هو المؤسسة المالية المتخصصة في تمويل أو منح القروض، والتي تريد توريق أصولها، وقد تكون إما مالكة للأصول محل التوريق، أو لها قروض أو ديون أو مستحقات مالية في ذمة الآخرين، فتقوم بتجميع ديونها المتجانسة في محفظة مالية ثم تحولها إلى شركة التوريق بعد تقييمها من طرف أحد بيوت التقييم المعترف بها، أي شركات التصنيف الائتماني، وذلك مقابل توفير السيولة لها، ويجب عليها الالتزام بالإفصاح التام و توفير كل المعلومات عن الأصل محل التوريق (إبراهيم، 2009، ص.4).

أ.2. المصدر أو شركة التوريق، ويطلق عليها الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) Special purpose Vehicle، وهي شركة يقتصر غرضها على ممارسة نشاط التوريق، فهي متخصصة في شراء الديون وتوريقها، إذ يتم تحويل الأصول محل التوريق إليها من البادئ للتوريق لتقوم بإصدار أوراق مالية بقيمتها، فتوفر له السيولة وتتولى إدارة تداول تلك الأوراق في السوق الثانوي، وفي هذه الحالة يكون نظام التوريق خارجي. كما قد يكون نظم التوريق داخلي في حالة أن عملية التوريق تتم دون وساطة SPV، حيث تكون مؤسسة التمويل هي نفسها التي تتولى هذه العملية.

أ.3. المستثمرون أو المكتتبون: وهم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون من بنوك، صناديق تأمينات ومعاشات، مؤسسات استثمار وغيرهم من الذين يرغبون في الاكتتاب في سندات الديون محل التوريق، ليحلوا محل الدائن الأصلي كدائنين جدد، وعادة ما يكثر عددهم، حتى تتوزع مخاطر الائتمان على عدد أكبر من الدائنين، وتتوزع الفوائد على المستثمرين كل حسب نسبته في تلك السندات.

ب. الأطراف الخارجية لعملية التوريق: وتتمثل هذه الفئة في الأطراف الذين يتم الاتفاق معهم لتأدية خدمات خاصة لعملية التوريق من أجل ضمان نجاحها، وهم:

ب.1. وكالات التصنيف أو التقييم الائتماني العالمية: وهي تمثل بيوت الخبرة التي تقوم بعملية تقييم المخاطر الائتمانية للأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق، وذلك لتبيان مدى الجدارة الائتمانية والمالية لهذه الأوراق وما تتمتع به من ضمانات وتحديد نسبة المخاطر التي تتطوي عليها، ومساعدة مختلف المتدخلين على اتخاذ قراراتهم من خلال تقديم النشرات التحليلية و إتاحة المعلومات المالية عن تلك الأوراق (الحناوي، العبد، 2009، ص.318،317)، وتدخل هذه الشركات في تصنيفاتها الخاصة بالديون درجة احتمال قيام المصدر بسداد أصل المبلغ والفوائد الدورية بالكامل بتاريخ الاستحقاق، وذلك حسب شروط إصدار الورقة، والإضافات الخاصة بتحسين الجدارة الائتمانية، والتقييم السيادي للدولة التي توجد فيها شركات التوريق والتي يتم تداول الأوراق المالية فيها، وتعتبر هذه المؤسسات معلما من معالم السوق المالية، خاصة وأن عددها محدود إذ لا يتجاوز ست وكالات عالمية، ومن أقدمها: FitchMoody's, Standard & Poor، (Conseil Déontologique Des Valeurs mobilières, 2011, p.14).

ب.2. شركة التسيير أو القائمة على خدمة الدين: يعتبر دورها أساسا دورا تنفيذيا، فهي تعتبر الجهة القائمة على التحصيل الدوري للدين من قبل المقترضين في تواريخ الاستحقاق التي تم الاتفاق عليها، وتسليمها إلى شركة التوريق لتقوم بسداد حقوق المستثمرين في مواعيدها، وقد تكون هذه الشركة هي نفسها الشركة البادئة للتوريق (الحناوي، العبد، 2009، ص.318،317).

ب.3. المنظم: و هو عبارة عن مؤسسة مالية مهمتها إيجاد المتنازلين والمستثمرين المحتملين لإتمام صفقة معينة، وهي تحاول جعل هذه الصفقة مهيكلية بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق أهداف المتنازلين من جهة، وتلبية مصالح ورغبات المستثمرين من جهة أخرى (Guémené, 2002/2004, p.7).

ب.4. معزز الائتمان: و يقصد بها الطرف الذي يوافق على رفع جودة الائتمان لدى الطرف الآخر أو مجمع الأصول من خلال أداء الدفعات التي تصل عادة إلى مبلغ محدد، في حالة عجز الطرف الآخر عن أداء التزاماته في السداد أو في حالة نقص التدفق النقدي المنتج من قبل مجمع الأصول عن المبالغ المطلوبة تعاقدياً نظراً لعجز المتعهدين الأساسيين. ولذلك فهو يعتبر الضامن لحقوق حملة الأوراق المالية في تحصيل مستحقاتهم، وقد يكون هذا الطرف إحدى شركات التأمين أو مؤسسة حكومية، مثل المؤسسة الحكومية للرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية جيني مي Ginnie Mae.

ب.5. أمين المحفظة: يعتبر أمين المحفظة جهة لا تشارك في الأعمال التجارية في عملية التوريق، بل تقوم بمتابعة الأوراق المالية المرهونة بالأصول وما إذا كانت هذه الأوراق تعبر حقيقة عن القيمة الحقيقية للأصل والتأكد من أية ضمانات إضافية أخرى دخلت في تقييم الورقة.

ب.6. وكيل السداد: يقصد به مصرف ذو سمعة ومكانة دولية وافق على أن يتعهد بسداد مدفوعات عن الأوراق المالية للمستثمرين، ومن المعتاد أن يتم السداد عن طريق نظام مقاصة. وفي أوروبا تتولى هذا الأمر جهة ترتبط بالأمين، وعلى العكس من ذلك نجد أنه في الولايات المتحدة يكون الأمين نفسه هو المسؤول عن عمليات السداد للمستثمرين.

ب.7. المودع: و هو مؤسسة ائتمانية تعمل على التأكد من حيابة SPV للأصول محل التوريق، وتراقب مدى انتظام المعاملات لضمان تسديد حصص المستثمرين (Guémené, 2002/2004, p.7).

ب.8. ضامن الاكتتاب Souscripteur: يقصد به أي طرف يقبل التعرض للمخاطر. وفي أسواق رأس المال يقصد به المتعامل بالأوراق المالية الذي يلتزم بشراء كل أو بعضاً لأوراق المالية التي يتم إصدارها بسعر معين. ووجود ذلك الالتزام يمنح الصبر تأكيداً بأن الأوراق المالية سيتم طرحها كما يحدد سعرها. وعليه، فضامن الاكتتاب يتحمل مع المستثمرين مخاطر السوق الخاصة بطرح الأوراق المالية التي تم إصدارها من جديد، ومقابل ذلك يفرض رسماً عن ضمان الاكتتاب، كما يقوم بعمليات الطرح من خلال إعداد نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات بعد القيام بالدراسة المستقلة للممول، و ذلك بهدف توفير الإفصاح الكامل و الشفافية اللازمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار (الحناوي، العبد، 2009، ص 318).

ب.9. السلطات الرقابية: وهي الجهة التي تعمل على مراقبة وترخيص هذا النوع من العمليات، وطرق عملها تختلف من بلد إلى آخر.

2- محل عملية التوريق :

و يشتمل هذا الركن على مختلف العناصر التي تتعاقد عليها الأطراف الأصلية في عملية التوريق، وتتمثل هذه العناصر في (عمر، 2009، ص9):

أ - الأصل محل التوريق أو محفظة التوريق: عادة ما تقوم المؤسسة البائدة للتوريق بتجميع الديون المتشابهة أو المتجانسة من حيث فائدتها، آجالها، أخطارها، أغراضها و ضماناتها... الخ، في محفظة واحدة لتحويلها إلى

SPV، التي تقوم بإصدار سندات على أساس قيمتها الأصلية وفوائدها وتلحق بها ضماناتها، و تسمى هذه العملية بالتميط.

و تكون الديون التي تحتويها المحفظة مستقلة عن الذمة المالية لمؤسسة التمويل و SPV، بحيث لا تتأثر حقوق حملة سندات التوريق بإفلاسها أو إعسارها أثناء أجل الاستحقاق.

ب- المقابل الذي تدفعه شركة التوريق للشركة البادئة، ويكون هذا المقابل أقل من قيمة الأصل محل التوريق، وعادة تقتصره SPV لتدفعه للشركة البادئة ثم تسدد القرض من حصيلة بيع الأوراق المالية للمستثمرين، وقد تؤجل سداد الثمن للمؤسسة البادئة حتى جمع هذه الحصيلة.

ج- الأوراق المالية المصدرة: وهي الأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق والتي يتم بيعها للمستثمرين، وعادة ما تباع بعلاوة إصدار، أي بمبلغ يزيد عن القيمة الاسمية للسند، وتمثل العلاوة دخلاً SPV بجانب الفرق بين القيمة الأصلية للدين المورق وبين ما تدفعه للشركة البادئة، بالإضافة إلى قيمة الاكتتاب والتي تتمثل في المبلغ الذي يدفعه المستثمرون لشراء الأوراق المالية.

3- صيغة عملية التوريق :

وهي الصيغة التي تعبر عن إرادة المتعاقدين في إبرام صفقة التوريق، وتتمثل في التوقيع على العقود التي تبرم لذلك، وعادة ما توجد نماذج قانونية مرفقة بقوانين التوريق يحدد فيها حقوق والتزامات كل طرف، وهي تمثل في نموذج عقد تحويل حقوق الشركة البادئة وشركة التوريق ثم نشرة الاكتتاب في الأوراق المالية المطروحة، إلى جانب نماذج العقود بينهم وبين الأطراف التي تقدم خدمات لعمليات التوريق حسبما تم ذكرهم من قبل.

خامسا: الأساليب القانونية لنقل ملكية الأصول للمصدر

لقد أثبتت الممارسات الفعلية لعملية التوريق وجود ثلاثة أساليب قانونية لنقل ملكية الأصول محل التوريق من البنك البادئ للتوريق إلى شركة التوريق، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

1- نقل الأصول بحوالة الحق أو التنازل :

حوالة الحق هي اتفاق مبرم بين أطراف عملية التوريق، يقوم بمقتضاه الدائن أو المقرض بالتنازل عن الديون الأصلية لشخص مدين له إلى طرف ثالث، وهو في هذه الحالة SPV، مع التزامه بالتسديد في حالة عدم قيام المدين بالسداد.

والغرض من حوالة الحق قد يكون مجرد التصرف في هذا الحق كقيمة مالية في ذمة الدائن ولكن أجل استحقاقها يحول دون تلبية حاجته للأموال، كما قد تستهدف الحوالة الوفاء فينقضي بها التزام الدائن اتجاه SPV، أو قد يكون المقصود من الحوالة مجرد تقديم ضمان من الدائن إلى SPV، فإذا لم ينفذ الدائن إلتزامه اتجاه SPV يمكن لهذه الأخيرة مطالبة المدين بتنفيذ هذا الإلتزام. ولا تكون الحوالة نافذة إلا بقبول المدين لها

أو بإعلانه بها، وهو ما يطلق عليه وصف " شهر الحوالة "، ويستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ (عثمان، 2009، ص.7).

ويشيع استخدام هذا الأسلوب في نقل الأصول عند توريق الذم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها. ففي عقدي الإيجار والبيع يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلى الدائن الأصلي الذي يقوم بدوره إما بتحويلها إلى SPV أو يسدها ضمن سلسلة من الحوالات المتفق عليها عند التعاقد على التوريق، وبالمقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين (يوسفات ، بوزيان رحمانى، 2009، ص.4.5).

2- نقل الأصول باستبدال الدين أو التجديد :

يستوجب هذا الأسلوب القيام بالتحويل الحقيقي لكل من الحقوق والالتزامات القديمة لدى البنك البادئ للتوريق إلى أخرى جديدة لدى SPV (Hudson, colley, largan, p.236). و تجديد الحق يكون إما بتغيير الدين أو المدين أو الدائن، وفي صفقات التوريق يتم التجديد بتغيير الدائن ليصبح SPV بدلا من البنك البادئ للتوريق. وفي هذه الحالة يجب أن يتم الاتفاق بين المدين من جانب والبنك البادئ للتوريق و SPV من جانب آخر، على أن تصبح هذه الأخيرة الدائن الجديد (حسين فتحى عثمان، 2009، ص.13)، وذلك للتمكن من استبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، لأن التجديد يقتضى الحصول على موافقة كل الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كليا أو جزئيا (يوسفات ، بوزيان رحمانى، 2009، ص.4).

وبناء على ذلك فإن الحوالة كوسيلة لنقل الحق في الأصول تختلف عن التجديد بتغيير الدائن، حيث أن الحوالة تتم باتفاق البنك البادئ للتوريق والـ (SPV) دون تدخل المدين، إلى جانب انتقال الحق بكل ضماناته، بينما يترتب على التجديد انقضاء الالتزام الأصلي ونشوء التزام جديد مكانه وعدم انتقال الضمانات المقدمة من المدين لضمان الدين القديم إلا بقيود.

3- نقل الأصول بالمشاركة الجزئية أو الفرعية :

يستخدم هذا الأسلوب لوصف ترتيب تمويلي يتم ما بين البنك البادئ للتوريق وبنك آخر يطلق عليه إسم "البنك المشارك " أو " البنك القائد"، وهو عبارة عن بنك متخصص في شراء الذم وتمويلها، و يمثل في صفقة التوريق SPV، وبمقتضى هذا الترتيب يقوم البنك المشارك أو SPV بشراء الذم المدينة من البنك البادئ مقابل سندات مديونية، على أن يسترد البنك المشارك أمواله وفوائدها عندما يحين موعد الوفاء بها من المدين في هذه السندات، والذي هو في الغالب مقترض من البنك البادئ للتوريق، حيث يسلم المدين مبلغ الدين وفوائده للبنك البادئ ليقوم بدوره بالوفاء للبنك المشارك (عثمان، 2009، ص.15،16).

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن البنك المشارك لا يملك حق الرجوع على البنك البادئ للتوريق، حيث لا يكون هذا الأخير مسؤولا عن المبلغ المتفق على إعادة الوفاء به في حالة عدم استلامه من المدين، لذلك يجب على البنك المشارك التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية، ويلاحظ أن هناك طرقا عديدة لحمايته

كحصوله على ضمانات عقارية وحقوق إدارة الدين كوصي عليه (يوسفات، بوزيان رحمانى، 2009، ص 4-5).

المحور الثاني: منتجات التسنيـد والتصكيك وأوجه الاختلاف بينهما

أولاً: منتجات التسنيـد

تتمثل منتجات التسنيـد في الأوراق المالية التي تصدرها SPV، و هي تختلف باختلاف أغراضها والأصول الأساسية المسندة إليها des actifs sous-jacents ، و عليه يمكن أن تقسم هذه المنتجات إلى المجموعات التالية:

1- منتجات التوريق الحقيقي (الكلاسيكي):

تتضمن هذه المجموعة الفئات التالية (Conseil Déontologique Des Valeurs mobilières, 2011, p.9):

أ - الأوراق لمالية المضمونة بالأصول **Asset-Backed Securities (ABS)** وهي عبارة عن السندات أو الأوراق المالية المدعومة بمجموعة من الأصول المالية والتي عادة ما تولد تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها. ومن أمثلة هذه الأصول المستحقات الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان، قروض السيارات، القروض الاستهلاكية...الخ.

ب - الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري **Mortgage- Backed Securities (MBS)** وهي تشمل كافة الأوراق المالية التي يتكون ضمان السداد الخاص بها من قرض مضمون أو محفظة قروض مضمونة برهن أو عدة رهونات عقارية، ويستلم المستثمرون مدفوعات الفائدة وأصل القرض من المدفوعات المستلمة عن القروض المضمونة بالرهن العقاري الضامن sous-jacent. و هي تشمل الأنواع التالية (Standard & Poor's, p.28):

- الأوراق المالية المضمونة برهن عقار تجاري **Commercial Mortgage-Backed Securities (CMBS)** ويقصد بها الأوراق المالية المضمونة بواحدة أو أكثر من محافظ القروض العقارية التجارية، والتي قد تتضمن مجمعات سكنية، مراكز تسوق، مجمعات صناعية، مباني إدارية وفنادق...الخ.

- الأوراق المالية المضمونة برهن عقار سكني **Residential Mortgage-Backed Securities (RMBS)** تسمى أيضا بالأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية السكنية، وتتضمن هذه الأوراق المالية إصدار دين مضمون بمحفظة متجانسة من قروض الرهونات المضمونة بممتلكات عقارية سكنية.

ج- التزام الدين المضمون **Collateralised Debt Obligation (CDO)**: يقصد به الورقة المالية المضمونة بمحفظة تشمل أنواع مختلفة من الديون، تقسم إلى فئات أو شرائح ذات مخاطر مختلفة، مما يعني أن المحفظة المالية غير متجانسة، يمكن أن تشمل سندات الشركات المتداولة في أسواق رأسا لمال، قروض الشركات الممنوحة من مؤسسات الإقراض إضافة إلى مختلف الديون المورقة وغيرها (بن نعمون ، 2009، ص7). وهي تعتبر أوراق مالية من الدرجة الثانية، و تتضمن الأنواع التالية:

- التزام السند المضمون **Collateralised Bond Obligations (CBO)**: يقصد به الأصول المالية المضمونة بمحفظة تشمل سندات الشركة.

- التزام القرض المضمون **Collateralised Loan Obligations (CLO)**: يقصدها لورقة المالية المضمونة بمحفظة القروض التي تقترضها الشركات من قبل مؤسسات الإقراض، وعادة ما تكون من بنوك تجارية.

- التزام الرهن المضمون **Collateralized Mortgage Obligation (CMO)**: يقصد بها لورقة المالية المضمونة بمحفظة من القروض المضمونة بواحد أو مزيج من الرهون العقارية وأوراق الوكالة المالية، وعادة ما تتضمن عملية إصدار التزامات الرهن المضمون فئات متعددة من الأوراق لمالية بحيث يكون لها تواريخ استحقاق وكوبونات مختلفة.

- التزام الدين المضمون المهيكـل **Structured Finance CDO (SFCD)**: يقصد بها الأوراق المالية المضمونة بمجموعة من المنتجات المهيكلة.

د- الأوراق التجارية المضمونة بالأصول **(Asset-Backed Commercial Paper (ABCP)**: يقصد بها سندات الدين أو الأوراق التجارية المضمونة بأصول، والتي يتم الحصول على دفعات أصل قرضها أو الفائدة المستحقة عليها من التدفقات النقدية المستمدة من محفظة الأصول الأساسية، أو من خلال إعادة إصدار أوراق مالية أخرى. وفي حالة عدم إمكانية إصدار أوراق جديدة ليتم سداد ورقة تجارية حان موعد استحقاقها، يتم سحب تسهيلات سيولة الدعم لتوفير السيولة من جهة، وللسداد مستحقات المستثمرين من جهة أخرى.

2- منتجات التوريق الاصطناعي:

وتشمل هذه المجموعة مختلف مشتقات الائتمان، و التي يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أ. مبادلة الائتمان المعيبة **Credit Default Swap (CDS)**: و هي عبارة عن عقود مبادلة لتغطية خطر عدم الدفع، وتعتبر أكثر أنواع مشتقات الائتمان انتشارا، ويقصد بها العقد الذي بموجبه يحول خطر عدم الدفع المرتبط بمحفظة قروض إلى جهة أخرى تقبل ذلك تعرف ببائع التغطية أو الحماية (Granier&Jaffaux, 2004, p.191,192). في الغالب يوافق من خلاله بائع الحماية على سداد مبلغ

التسوية إلى مشتري الحماية بمجرد حدوث حالات الائتمان المحددة ومقابل هذه الحماية، يقوم المشتري بسداد قسط الحماية للبائع.

ب. **الإلتزام الاصطناعي المضمون (Collateralised synthetic Obligations (CSO):** وهي عبارة عن أوراق مالية، تكون الأصول الضامنة لها عبارة عن مشتقات ائتمانية (Conseil Déontologique Des Valeurs mobilières, 2011, p.9

ج. **التزام الدين المضمون الاصطناعي أو التركيبي (Synthetic CDO (CDOs):** و هي عبارة عن أوراق مالية مضمونة بمحفظة مالية تتضمن أنواع مختلفة من الديون، ويتم نقل المخاطر المرتبطة بها من خلال استخدام إحدى مشتقات الائتمان و ذلك مقابل عملية بيع فعلية للأصول.

د. **CDO of CDO (CDO²):** و هي نوع من التزامات الدين المضمونة، المحفظة المالية الضامنة لها تشمل شرائح من مختلف التزامات الدين المضمونة الأخرى.

و في الأخير تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأنواع التي تم ذكرها ما هي إلا جزء من أنواع منتجات التوريق، فهناك عدد كبير منها مما يجعل من الصعب الإلمام بها.

ثانيا: منتجات التصكيك الإسلامي

منتجات التصكيك الإسلامي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصبح الأصول المبنية عليها مملوكة لحملة الصكوك، وتتعدد هذه الصكوك تبعاً لآليات إصدارها التي تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية، و بناءاً عليها يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1- صكوك الإجارة : وهي تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ، وتنقسم إلى :

أ. **صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:** وهي وثائق يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حسيبة الاكتتاب فيها.

ب. **صكوك ملكية المنافع:** وتنقسم إلى:

ب-1- **صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة :** وهي وثائق يصدرها مالك عين موجودة (مستأجر) بنفسه، أو عن طريق وسيط مالي ، بغرض إجارة منافعها أو بغرض إعادة إيجارتها، واستيفاء أجزائها من حسيبة الاكتتاب فيها.

ب-2- **صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة :** وهي وثائق يتم إصدارها بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حسيبة الاكتتاب فيها.

ج- **صكوك ملكية الخدمات:** وهي نوعان :

ج-1- **صكوك ملكية الخدمات من طرف معين :** هي وثائق يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من جامعة مسماة) واستيفاء الأجرة من حسيبة الاكتتاب فيها.

ج-2- صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة : و هي وثائق يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

2- صكوك السلم : وهي وثائق يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

3- صكوك الاستصناع: وهي وثائق يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة.

4- صكوك المراجعة :وهي وثائق يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة.

5- صكوك المشاركة : وهي وثائق يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع ، أو تطوير مشروع قائم ، أو تمويل نشاط ، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم ، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

6- صكوك المضاربة : وهي وثائق تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية.

7- صكوك المزارعة : وهي وثائق يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

8- صكوك المساقاة : وهي وثائق يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.

9- صكوك المغارسة : وهي وثائق يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

10- صكوك الوكالة: وهي وثائق القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين التسنيڊ و التصكيك

بالرغم من أن الهدف الأساسي من عملية التسنيڊ أو التصكيك هو الحصول على السيولة النقدية وتوفير وسائل استثمارية وكلاهما يتم بنفس الخطوات، إلا أنه من خلال إجراء مقارنة بينهما نجد مجموعة من الاختلافات يمكن توضيح أهمها في النقاط التالية:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين التسديد و التصكيك

العملية الاختلاف	التسديد	التصكيك
التسمية	تسمى العملية توريقاً أو تسديداً لأن ما يصدر عنها أوراقاً مالية في صورة سندات بفائدة.	تسمى العملية تصكيكاً لأن ما يصدر عنها يسمى صكوكاً .
الأصول محل التسديد أو التصكيك	- من حيث نوعها : هي ديون . - من حيث هيكل الموجودات القابلة للتوريق :يتكون من بند واحد وهو الديون.	- من حيث نوعها : هي أعيان أو منافع أوهما معا . - من حيث هيكل الموجودات القابلة للتسديد : يتعدد بتعدد بنود التمويل والاستثمار من إجارة ومشاركة ومضاربة.
حقوق حملة الصكوك	- تمثل ديناً على المصدر . - العائد: فائدة ربوية محرمة شرعاً . - مخاطر التشغيل (الخسائر): لا يتحمل حملة السندات أية مخاطر من عدم قدرة المصدر على تحصيل الديون .	- هي وثائق بحق في ملكية . - العائد:يمثل أجرة في حالة الإجارة وربحاً في حالة المشاركات والمضاربات . - مخاطر التشغيل (الخسائر): يتحمل حملة السندات الخسائر في حالة تحقيق المشاركة أو المضاربة لخسائر وكذا في الأجرة في حالة الإجارة إن لم يوجد ضامن لها .
عملية نقل الموجودات لشركة التوريق ومنها لحملة السندات والصكوك	هي عملية بيع دين لغير من هو عليه بالنقد تحت مسمى حوالة الحق أو التجديد	هي عملية بيع دين مقابل أعيان.
تداول الأوراق المالية	يتم تداول السندات في السوق الثانوية.	يتم تداول الصكوك إن كانت تمثل ملكية أعيان أو منافع أما الصكوك التي تصدر عن نمم ببيع آجلة فلا يجوز تداولها شرعاً .
الضوابط الشرعية	لا تراعى الضوابط الشرعية نهائياً.	تراعى الضوابط الشرعية في جميع جوانب العملية.

المصدر: من اعداد الباحثين.

الخاتمة

- لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لمفهوم عملية التسنيـد وعملية التصكيك، مع تبيان أهم منتجاتهما، وكذا الفروق الجوهرية ما بين عملية التصكيك والتسنيـد، وقد تم من خلال ما سبق الخلاص إلى مجموعة من النتائج الأساسية، التي يمكن إيجازها في العناصر الآتية:
- يعد التوريق من أهم منتجات الهندسة المالية التقليدية، وهو أداة لتحويل القروض والديون الربوية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق الثانوي وهذا من أجل حل مشكلة السيولة.
 - عملية التصكيك هي الأخرى من أهم ابتكارات الهندسة المالية الإسلامية، وهي تسمح بتحويل أصول أو منافع إلى سندات أو صكوك إسلامية قابلة للتداول.
 - تسمح عملية التسنيـد والصكيك بالتغلب على مشكلة مهمة تواجه البنوك والمؤسسات المالية على حد سواء والمتمثلة في مشكلة السيولة.
 - تسمح عملية التصكيك والتسنيـد بالحصول على عديد المنتجات المالية، وهو ما يتيح عديد الخيارات أمام البنوك، المؤسسات المالية والمستثمرين.
 - هناك فروق جوهرية عديدة ما بين عملية التوريق وعملية التصكيك، فالتصكيك مرتبط بأصول حقيقية أو منافع كما أنه موافق للضوابط الشرعية، على عكس التوريق، فهو مرتبط بتحويل الديون إلى أوراق مالية بعائد ربوي تتمثل في أسعار الفائدة.
 - المنتجات المنبثقة عن عملية التصكيك والتسنيـد يتم تداولها في السوق المالية الثانوية، وهو ما يضمن سيولتها العالية ويزيد أهمية هذه العملية.

قائمة المراجع

- (1) بن نعمون حمادو، دور تقنية التوريق و صناديق التحوط في أزمة 2008، مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، بكلية التسيير والاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2009، ص.7.
- (2) شيماء إبراهيم محمد نواره، الإقصاح عن توريق الديون في البنوك التجارية المصرية في ضوء معايير المحاسبة الدولية (دراسة ميدانية)، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة قناة السويس، 2007، ص.ص.23-27.
- (3) صبري عبد العزيز إبراهيم، التوريق و أثره في وقوع الأزمة المالية في ضوء الفكر الإسلامي، مداخلة من المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول "الجانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية" لكلية الحقوق - جامعة المنصورة- في الفترة مابين 1-2 أبريل 2009، ص.ص.6،7.
- (4) علي محي الدين القرعة داغي، دراسة حول الصكوك الإسلامية و تطبيقاتها و تداولها، في الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الشارقة، أيام 26-30 أبريل 2009، ص.6. من الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/، يوم: 2017/08/20.

- 5)** محمد عبء الءلفم عمر؁ ءراسفة ءول الصءوك الإسلامفة و ءطبفقاتها و ءءاولها؁ فف ءورة ءاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامف فف الشارقة؁ أفا م 26-30 أفرل 2009؁ ص.3؁ من الموقع الإلكءرونف: www.ahlalhddeeth.com/vb/attachment.php?؁ فوم: 2011/08/20.
- 6)** فوسفاء علف؁ فوزفان رءمانف هاجر؁ ءورفق و الأزمة المالفة العالفمة؁ مءاخلءمن الملقف ءولف ءءافف بالمركز الجامعف بءمفس ملفانة ءول: الأزمة المالفة الرافنة و البءائل المالفة و المصرفة (النظام المصرفة الإسلامف نمونجا)؁ فومف 5-6 ماف 2009؁ ص.4؁5.
- 7)** Thierry Granier&CorynneJaffaux, La Titrisation aspects juridique et financier, 2e edition, Paris, 2004, p.p.13-25.
- 8)** Sophie Guémené, Vincent Ade, Les enjeux de la titrisation, Mémoire de fin d'etudes, CNAM- Dess Finance D'entreprise, Paris, 2002/2004, p.7, depuis le site web :
- 9)** Rebert Hudson, Alan colley, Mark Iargan, The capital markets&financial management inbanking, securitization and loantransfers, p.236.
- 10)** http://aficnam.cluster002.ovh.net/V2/documentspdf/MemFE04_04_-_Enjeux_de_la_titrisation.pdf
- 11)** Conseil Déontologique Des Valeurs mobilières, La Titrisation, janvier 2011, p.p.6-8.

دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر (تبسة) -

**The role of innovative marketing in achieving competitive advantage
in the economic institution.**

Case study institution Algeria telecom –Tebessa-

أ.د. رياض عبد القادر، أ.إيمان كشروود، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/ 27)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 29)، تاريخ القبول: (2017/12 /01)

Abstract

الملخص

What sets the business environment apart for most companies is constant and conynious change and perhaps for which this is due to several factors, the most important and the pace of change in tastes and desires. Consumers and increasing competition between companies this has made innovative marketing one of the modern methods and important strategies that achieve the function of the competitive business and through this study it focus on innovative marketing that includes innovation in every element of the marketing mix. And the competitive advantage has become an urgent necessity for the search of all companies to achieve, especially the most economical in order to ensure it self survival and continuity in the market. Aspects of the relationship between innovative marketing and competitive advantage, thanks to the study Algeria telecom –Tebessa- company that has been used to arrive at innovative marketing that contributes to the competitive advantage of the company under study.

ما يميز بيئة الأعمال الحالية لأغلب المؤسسات؛ هو التغير الدائم والمستمر، ولعل السبب في ذلك يعود لعدة عوامل، أهمها سرعة التغير في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات، هذا ما جعل من التسويق الابتكاري إحدى الوسائل الحديثة والإستراتيجيات الهامة التي تحقق للمؤسسات الميزة التنافسية، ومن خلال هذه الدراسة تم التركيز على التسويق الابتكاري الذي يشمل الابتكار في جميع عناصر المزيج التسويقي. والميزة التنافسية التي أصبحت ضرورة ملحة تسعى كل المؤسسات لبلوغها خاصة الاقتصادية منها، كي تضمن لنفسها البقاء والاستمرارية في السوق، لذلك ركزت هذه الدراسة عن البحث في جوانب العلاقة بين التسويق الابتكاري والميزة التنافسية، وذلك من خلال دراسة الحالة لمؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة -، والتي من خلالها تم التوصل إلى أن التسويق الابتكاري يساهم في تحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة محل الدراسة.

مقدمة

ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية في زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، خاصة في بيئة الثابت فيها هو التغيير، حيث الأسواق تتحول؛ التكنولوجيا تتطور؛ المنتجات تتقدم؛ والعمليات تتغير بسرعة، ويعتبر الابتكار في مجال التسويق من الأساليب الحديثة التي تقود عملية التغيير بما يضمن للمؤسسة التفوق والتميز وتجنب خطر المنافسين وأيضاً القدرة على التكيف مع المستجدات المعاصرة.

والمؤسسات الجزائرية كغيرها من المؤسسات المعاصرة، أصبحت أكثر انفتاحاً من ذي قبل على الأسواق العالمية، إذ أصبحت تسعى جاهدة لمواكبة التغيرات الحالية، خاصة قطاع الاتصالات الذي عرف تطوراً سريعاً في الآونة الأخيرة، باعتباره سوقاً ناشئاً يتغير بسرعة مع التغيرات والتطورات العالمية لتكنولوجيا الاتصالات، كما يعتبر مجالاً خصباً للابتكار، لذا لابد على المؤسسات الناشطة في هذا السوق إتباع إستراتيجية الابتكار في جميع عناصر المزيج التسويقي، بهدف إرضاء زبائنهم وتعزيز ولائهم.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية التي سنقود هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر -تبسة-؟
وانطلق هذا البحث من فرضية الآتية:

يساهم التسويق الابتكاري في تحقيق ميزة تنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر -تبسة-.

ومن خلال الفرضية الرئيسية تظهر لنا الفرضيات الفرعية التالية:

-يرتبط نجاح التسويق الابتكاري بدرجة كبيرة على فعالية المزيج التسويقي بالمؤسسة محل الدراسة؛

-توفر المؤسسة محل الدراسة كل متطلبات التسويق الابتكاري في سبيل تحقيق الميزة التنافسية؛

تتلخص أهمية هذه الدراسة في التطرق إلى أحد أهم أنواع الابتكار الذي يتمثل في الابتكار في عناصر المزيج التسويقي؛ الإهتمام المتزايد بالتسويق الابتكاري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق رغبات الزبائن وكسب ولائهم؛ التعرف على أساليب التسويق الابتكاري التي تسعى المؤسسات لتحقيقها من أجل خلق ميزة تنافسية.

بهدف الإجابة على الإشكالية المقدمة واختبار الفرضيات المقترحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص واقع التسويق الابتكاري في مؤسسة اتصالات الجزائر -تبسة-، وأهميته لتحقيق الميزة التنافسية.

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: مدخل إلى التسويق الابتكاري والميزة التنافسية؛

المحور الثاني: علاقة التسويق الابتكاري بالميزة التنافسية؛

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر -تبسة-؛

المحور الأول: مدخل إلى التسويق الابتكاري والميزة التنافسية: من خلال هذا المحور سيتم التعرف بدقة على التسويق الابتكاري والميزة التنافسية.

1- التسويق الابتكاري

1-1- مفهوم التسويق الابتكاري: عرف التسويق الابتكاري بأنه: "وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي". (أبو جمعة، 2003، ص 21). وعرف أيضا بأنه: "عملية تقديم شيء ما يكون جديدا وهاما للسوق". (العبيدي، 2008، ص 160). كما عرف بأنه: "الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة". (التميمي، 2007، ص 102). من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التسويق الابتكاري هو الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة التي تعمل على تقديم منتج غير تقليدي ومختلف للسوق، ويشمل الابتكار في جميع عناصر المزيج التسويقي (المنتج؛ التسعير؛ التوزيع؛ الترويج؛) كما يضم اكتشاف الأسواق الجديدة؛ وهذا ما يجعل المؤسسة مختلفة عن المنافسين.

ويتصف التسويق الابتكاري بمجموعة من السمات؛ أهمها: أنه لا يقف عند حد إيجاد فكرة جديدة وإنما يتعدى ذلك إلى وضع هذه الفكرة موضع التطبيق الفعلي؛ لا بد أن يستغل الأفكار الجديدة بنجاح لكي يكون مفيد للمؤسسة، لا يقتصر على مجال تسويقي معين وإنما يمتد لأي مجال أو ممارسة تسويقية (العبيدي، 2008، ص 160).

ولتسويق الابتكاري أهمية بالغة سواء للفرد أو المؤسسة، وتتمثل في: تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، وتحسين سمعتها لدى الزبائن؛ زيادة الحصة السوقية للمؤسسة ومبيعاتها ثم أرباحها؛ الوصول إلى مركز القيادة في السوق؛ الوصول إلى مركز القيادة في السوق؛ كسب ولاء الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد؛ تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة ومواجهة المنافسة في السوق الدولية؛ إشباع حاجات ورغبات الزبائن التي لم تكن مشبعة أو ملبأة من قبل؛ رفع المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع؛ توفير العملات الأجنبية التي تحتاج إليها الدول النامية بشكل خاص. (أبو جمعة، 2003، ص ص 27 - 28)

1-2- مجالات التسويق الابتكاري: ويمكن التعرف على هذه المجالات فيما يلي:

1-2-1- الابتكار في مجال المنتجات: يشمل الابتكار في السلع والخدمات، ويكون بالطرق التالية (خلوط، 2014، ص ص 36 - 37):

- طرح منتجات جديدة لأول مرة: هي المنتجات الجديدة على المؤسسة والزبائن تطرح في السوق لأول مرة؛
- إضافة خطوط منتجات جديدة: هي منتجات ليست جديدة على السوق وإنما جديدة على المؤسسة؛
- توسيع خطوط المنتجات الحالية: تقوم المؤسسة بطرح منتجات جديدة إلى خط منتجاتها الحالي حيث تكون خصائصها ومواصفاتها قريبة من المنتجات الحالية؛
- تحسين المنتجات الحالية: تقوم بإجراء تعديلات وتحسينات على منتجاتها الحالية؛

-إعادة إحلال المنتجات: تعمل المؤسسة في هذه الحالة على إعادة تموقع منتجاتها في قطاعات سوقية معينة، لأسباب مختلفة مثل تغيير سلوكيات المستهلكين في هذه القطاعات، اكتشاف استخدامات جديدة لمنتجاتها.

1-2-2- الابتكار في مجال التسعير: وتتمثل أساليب الابتكار في مجال التسعير فيما يلي (خلوط، 2014، ص ص 40 - 43):

-المستهلك يضع سعر المنتج بنفسه: تقوم على أساس عدم وضع أي سعر على المنتجات، ووضع بقرب رفوف المنتجات قائمة أسعار هذه المنتجات بشكل واضح وسهل القراءة، ويطلب من المشتري وضع السعر بنفسه؛ -تسعير الحزمة: يتم توحيد عدة منتجات وتقديمها على شكل حزمة إنتاجية أو مجموعة من السلع أو الخدمات المتكاملة وبأسعار معقولة أو منخفضة عن الأسعار التي تباع بها فرديا؛ -البيع بالتجزئة بسعر الجملة: تقوم بتسعير المنتجات عند مستوى أقرب ما يكون لأسعار الجملة، ولكنها تباع بالتجزئة للمستهلكين؛

-التسعير السيكولوجي (التسعير النفسي): تعتمد هذه السياسة على التأثير على المستهلك عاطفيا لا منطقيا، مثل تسعير السلعة بـ 9.99 دج بدلا من 10 دينار، تغيير أوزان المنتجات والمحافظة على السعر المألوف.

(معلا، توفيق، 2005، ص ص 411 - 412)

1-2-3- الابتكار في مجال الترويج: تتمثل أساليبه في (خلوط، 2014، 44 - 46):

-الابتكار في مجال الإعلان: يتحقق بفضل إعلان مبتكر يقوم على وعود صادقة عن المنتج وأدائه المتميز - الابتكار في مجال البيع الشخصي: يتم من خلال البحث عن مصادر جديدة لإيجاد الزبائن المرتقبين والابتكار في طرق التعامل معهم؛

-الابتكار في مجال تنشيط المبيعات: يكون بمكافأة الزبون الذي يقوم بتكرار الشراء لمنتج معين أو الاعتماد على الألعاب والمسابقات حيث يتنافس المستهلكون للحصول على جوائز تعتمد على مهاراتهم التحليلية أو الإبداعية، وهي تستخدم بهدف زيادة الحركة والتجول في متاجر التجزئة؛

- الابتكار في مجال النشر: ويعتمد بدرجة كبيرة على وقت النشر والوسيلة الملائمة للنشر، ويساهم هذا الابتكار في كسب وتأييد الجمهور العام وتكوين اتجاهاته.

1-2-4- الابتكار في مجال التوزيع: وتكون أساليب الابتكار في مجال التوزيع من (خلوط، 2014، ص ص 48):

-وضع أصناف المنتجات التي تجذب نظر الأطفال (الألعاب) على أرفف في مستوى قريب من متناول أيدي الأطفال؛

-تزويد عربة التسوق في المتاجر الكبيرة بألة حاسبة مثبتة؛ بحيث يمكن للمستهلك استخدامها في حساب قيمة مشترياته مقدما، لكي يحدد ما إذا كان في حدود ميزانيته؛

- إنشاء مقاهي داخل المتاجر، نظرا لكون المستهلكين يقضون وقتا معتبرا في المتجر ويمكن أن يحتاجوا لوجبة خفيفة أو قسط من الراحة؛
- المتاجر الضخمة تعتبر من أشكال المتاجر المبكرة في توزيع المنتجات، وهي متاجر تتعامل بمنتجات متنوعة (ملابس، مواد غذائية، ألعاب،...)؛ وبأسعار منخفضة؛
- البيع الآلي؛ يقصد به استخدام الآلات في تصريف المنتجات، حيث لا يحتاج إلى مساحات كبيرة ولا لمندوبي البيع، ويمكن للمستهلك أن يشتريها من أقرب مكان له ووقت ما يحتاجها كالمشروبات مثلا .
- البيع من خلال حفلات منزلية؛ حيث يتم الاتصال بربات المنازل وقناعهن بالإسهام في تسويق منتجات معينة من خلال تنظيم حفلات بالمنازل مقابل حصولهن على مكافآت؛
- البيع بالتجزئة إلكترونيا باستخدام شبكة الأنترنت، فقد أنشأت العديد من متاجر التجزئة على مواقع الأنترنت لعرض معلومات عن شركاتهم ومنتجاتهم

1-2-5- تنمية القدرات الابتكارية للأفراد: يشمل الابتكار على الأفراد من خلال تنمية قدراتهم الفكرية من الأساليب التي تستخدمها المؤسسة في تنمية التفكير الابتكاري للموظفين هي (أبو جمعة، 2003، ص ص 98-104):

- التعلم: يكون عن طريق برمجة محاضرات ودورات تكوينية للموظفين حيث تشمل هذه الدورات عرض مواقف تسويقية تعرضت لها بعض المؤسسات، ويتم دراسة وتحليل هذه الحالات بغرض تحديد والتعرف على المشاكل الاقتصادية التي تتضمنها؛ والتفكير في بدائل مناسبة لحل مثل هذه المشاكل، ويشمل التعلم أيضا الأسئلة المفتوحة الموجهة للمتعلمين وكذلك الأسئلة التطبيقية التي توجه للمتعلمين أثناء المحاضرات وهي تتيح الفرصة للتفكير والتوصل لإجابات غير تقليدية؛
- التدريب: يكون التدريب عن طريق ورش العمل التي تقوم على تكليف المتدربين بتنفيذ مهام معينة تتعلق بالتسويق؛ ويتم تنفيذها عادة في شكل مجموعات صغيرة، وتوزيع المطبوعات أي المقالات والبحوث التي تتناول موضوع التسويق الابتكاري للمتدربين، بالإضافة إلى دورات العصف الذهني التي تستخدم من أجل توليد الأفكار الابتكارية.

1-3-متطلبات التسويق الابتكاري: يعد تطبيق التسويق الابتكاري ليس أمرا سهلا؛ لذلك هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب توفرها في المؤسسة؛ تتمثل فيما يلي (سليمان، 2007، ص ص 54-56):

- المتطلبات التنظيمية والإدارية؛
- متطلبات خاصة بالمعلومات؛
- متطلبات متعلقة بإدارة الأفراد المنشغلين بالتسويق؛
- متطلبات متعلقة بالجدوى وتقييم الابتكارات التسويقية؛

-متطلبات متنوعة:يشمل مقاومة التسويق الابتكاري من داخل المؤسسة (العاملين لديها) أو خارجها (المستهلكين، الموردين، الموزعين...)؛ وتعود أسباب مقاومة التسويق الابتكاري إلى عدم التأكد.

2-الميزة التنافسية

1-2- مفهوم الميزة التنافسية:دُعرِفَ الميزة التنافسية بأنها: "الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها المؤسسة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق الإستراتيجيات التنافسية"(أبو بكر، 2008،ص13)، وعُرفت كذلك على أنها: "أن يكون لدى المؤسسة ما يميزها عن غيرها، ويؤدي إلى زيادة الأسواق التجارية وزيادة أرباحها ونفوذها"(الطنطي، 2013، ص 192)، كما تعرف بأنها: "العوامل المستعملة من قبل المؤسسة للوصول إلى مخرجات تفوق مخرجات المنافسين في سوق المنتجات" (فوزي، العارضي، 2012، ص 200)من التعاريف السابقة يمكن القول أن الميزة التنافسية هي استغلال المؤسسة لنقاط قوتها الداخلية في أدائها لأنشطتها، وهذا ما يكسبها صفة تميزها عن غيرها من المنافسين، والتي تحقق لها منتجات تفوق منتجات المنافسين ولا يستطيعون تقليدها.

و من أبرز الفوائد التي تحققها المؤسسة من خلال امتلاكها للميزة التنافسية، هي (الغالبي، 2011، ص 113):

- تعطي المؤسسة تقوفا نوعيا وكما وأفضلية على المنافسين وبالتالي تحقيق نتائج أداء عالية؛
- تجعل المؤسسة قادرة على إرضاء زبائنهم وكسب ولائهم؛
- تساعد على جعل المؤسسة متابعة للتطور والتقدم على المدى البعيد؛
- نظرا لكونها تعتمد على موارد المؤسسة وقدراتها فإنها تعطي ديناميكية لعملياتها الداخلية.

2-2- مصادر الميزة التنافسية:وتتمثل مصادر الميزة التنافسية فيما يلي(البكري، 2008، ص ص 105-109):

1-2-2-مدخل الموارد: يتطلب تجسيد الإستراتيجية موارد تكون مناسبة لذلك يمكن التمييز بين الموارد المادية التي تشمل (الموارد المالية، التنظيمية، معدات الإنتاج). والموارد المعنوية التي تشمل الجودة، الكفاءة والمعرفة. (أحمد، 2011، ص ص 32-33)؛

2-2-2-العمليات: تشمل كافة أنشطة المؤسسة فالميزة التنافسية تتحقق عندما تكون المؤسسة قادرة على إنجاز أنشطتها بكلفة أقل وذلك من خلال الارتقاء بمستوى الأداء؛

2-2-3-الإطار الوطني:إن الإطار الوطني الجيد للمؤسسات يتيح لها القدرة على الحياة على ميزة تنافسية، حيث تملك الدولة عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة، والمتمثلة في الموارد البشرية والمعرفية والمالية.

2-3- الإستراتيجيات التنافسية: من أكثر الإستراتيجيات شيوعا، هي الإستراتيجيات التنافسية العامة ويمكن توضيحها في ما يلي (مختار، 2009، ص ص 197-198):

2-3-1- إستراتيجية القيادة في التكلفة: يمكن للمؤسسة أن تحقق الميزة التنافسية إذا استطاعت تخفيض تكلفتها، (البيع بأسعار أقل من المنافسين)، وهذا ما يجعلها في موقف قيادي؛

2-3-2- إستراتيجية التميز: يمكن للمؤسسة أن تتميز من خلال خلق درجة عالية من تميز منتجاتها عن ما يقدمه المنافسون في السوق ككل؛

2-3-3- إستراتيجية التركيز: تقوم على أساس إختيار مجال تنافسي محدود داخل قطاع الصناعة الذي تعمل ضمنه المؤسسة، ومن ثم إستخدام مداخل تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة أو التميز).

المحور الثاني: علاقة التسويق الابتكاري بالميزة التنافسية: في هذا المحور يمكن توضيح العلاقة بين التسويق الابتكاري والميزة التنافسية.

1- علاقة التسويق الابتكاري بالإستراتيجيات التنافسية: سيم توضيح علاقة التسويق الابتكاري بالميزة التنافسية من خلال الإستراتيجيات التنافسية كما يلي (مربعي، 2012، ص ص 87-89):

1-1- علاقة التسويق الابتكاري بإستراتيجية قيادة التكلفة: ويساعد الابتكار في المنتجات على تخفيض تكلفة إنتاج المنتجات وذلك عن طريق التحسينات المستمرة والمتواصلة؛ أو عن طريق الابتكارات الجذرية (منتجات أو طرق إنتاج جديدة)، حيث يؤدي وضع طريقة إنتاج جديدة إلى تخفيضات معتبرة في التكاليف والتحكم بشكل أكبر في الأسعار؛

2-1- علاقة التسويق الابتكاري بإستراتيجية التميز: يتطلب تطبيق إستراتيجية التميز إنتاج منتج يتميز بكونه الأفضل دون منازع، بصفة أو مجموعة من الصفات كالجودة أو التكنولوجيا المستخدمة أو علامة تجارية التي لا تمتلكها المنتجات المنافسة؛

3-1- علاقة التسويق الابتكاري بإستراتيجية التركيز: عندما لا تسمح موارد المؤسسة وإمكاناتها بتغطية القطاع بأكمله فإنها تركز على الابتكار في منتجات موجهة إلى زبائن محددين ذوي حاجات وأذواق متغيرة ومقبولة نسبياً، وتقوم بتلبيتها من خلال إدخال التحسينات المستمرة على المنتجات بالشكل الذي يلبي الجزء المستهدف من الزبائن في السوق وهذا ما يحقق لها ميزة تنافسية.

2- تأثير التسويق الابتكاري على تحقيق الميزة التنافسية: يمكن توضيحه فيما يلي:

2-1- تأثير الابتكار في مجال المنتجات على تحقيق الميزة التنافسية: الابتكار في مجال المنتجات يساهم بلا شك في زيادة مكانة المؤسسة في السوق، وبالتالي زيادة ما تحصل عليه من أرباح تمكنها من الاستمرار في العمل، ويكمن دور الابتكار في مجال المنتجات على تحقيق الميزة التنافسية من خلال (مربعي، 2012، ص ص 88-89): -تميز منتجات المؤسسة بصورة ملحوظة عن منتجات المنافسين، تحسين جودة وقيمة منتجات المؤسسة والتقليل من العيوب التي تنشأ عن عملية الإنتاج؛ مما يجعل الزبائن يدفعون أسعار عالية للحصول على المنتج؛ -وجود عاملين داخل المؤسسة يتمتعون بدرجة عالية من الدافعية ولديهم الكفاءات والمهارات اللازمة لخدمة الزبائن ، وهذا ما سيدعم القدرة التنافسية.

2-2- تأثير الابتكار في مجال التسعير على تحقيق الميزة التنافسية: يساهم الابتكار في مجال التسعير المؤسسة في خلق ميزة تنافسية، ويتم ذلك من خلال (مربعي، 2012، ص 90): - التميز وبناء سمعة جيدة لدى الزبائن من خلال السعر المقدم للمنتج؛ إشباع حاجات المستهلك بمراعاة دخله؛

2-3- تأثير الابتكار في مجال الترويج على تحقيق الميزة التنافسية: يتم التأثير من خلال (خلوط، 2014، ص 46): - استخدام نوع من الفكاهة والكوميديا بشكل مبتكر في الإعلان فهذا يميزها عن منافسها؛ - البيع عن طريق الموزعين إذ يتعين على المؤسسة أن تسعى وراء تغطية سريعة للسوق.

2-4- تأثير الابتكار في مجال التوزيع على تحقيق الميزة التنافسية: يساهم الابتكار في التوزيع في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة عن طريق (مربعي، ص 92): - التوسع في تقديم المنتجات بإيصالها إلى أسواق جديدة؛ - تحقيق الاتصال الفعال بين المؤسسة وأعضاء القناة التوزيعية والمستهلكين؛

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر - تبسة -

سنحاول إسقاط المفاهيم السالفة الذكر على "مؤسسة اتصالات الجزائر - تبسة -" حيث تسعى إلى التميز من خلال توفير العروض المتنوعة في مجال الهاتف الثابت والنقال والربط بشبكة الأنترنت.

1- التعريف بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر - تبسة -

1-1- موقع المديرية العملية لاتصالات الجزائر - تبسة -: تعتبر المديرية العملية لاتصالات الجزائر بتبسة مؤسسة خدمية تقدم لزيائنها خدمة الهاتف الثابت والأنترنت، يقع مقرها في وسط المدينة، وهو موقع مميز يسمح لأي زائر أو زبون التعرف على موقعها بسهولة تامة. وتوظف المديرية (76 موظف) بمختلف مستوياتهم الإدارية. تنشط هذه المديرية ضمن شبكة التوزيع التابعة للإدارة المركزية للجزائر العاصمة والإدارة الإقليمية بباتنة، وهي تشرف على نشاطاتها التي تمارسها في موقعها الجغرافي الخاص بولاية تبسة وتتفرع عنها ثلاث وكالات تجارية هي وكالة تبسة، وكالة بئر العاترو وكالة الوزنة.

1-2- الخدمات التي تقدمها المديرية العملية لاتصالات الجزائر - تبسة -:

1-2-1 خدمة الهاتف الثابت: توفر اتصالات الجزائر شبكة اتصالات مثالية وتضمن جودة عالية في نوعية الاتصالات بفضل شبكة الهاتف الثابت السلكي، والتي تغطي كامل التراب الوطني، حيث يتمثل سعر مكالمات المحلية بـ (3 دج/دقيقة) للهاتف الثابت و (8 دج/د) للهاتف النقال، أما بالنسبة للمكالمات الوطنية فتختلف من بلد لآخر.

1-2-2 خدمة الأنترنت: تتمثل أهم خدمات الأنترنت في: خدمة جواب و هي الخدمة التي تم إنشائها بناءً على إعادة هيكلة خدمات الأنترنت أنيس، إيسى، فوري، فأصبحت خدمة جواب مهمتها مسابرة طموحات الزبائن من خلال العمل على تقديم تكنولوجيا حديثة عالية الجودة، تسمح بحرية الإبحار في شبكتها، كما تقدم خدمة الـ (Wifi) التي تسمح للمستخدمين باستعمال الأنترنت من جهاز الكمبيوتر المحمول والهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية؛ خدمة MSAN (Multiservice Access Node) هي تكنولوجيا حديثة تمنح عن طريق

الألياف البصرية للزبائن عدة خدمات بأعلى جودة وأقل تكلفة، كما تسمح لهم بالتخلص من الكوابل الكثيرة والأجهزة المختلفة، كالمودام واستبداله بسلك واحد يصل كأقصى طول لـ (600 متر) بالتقريب بدل كوابل (3 و 5 كيلومتر) القديم.

2-مجتمع وأداة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا والمسؤولين للمديرية العملية لاتصالات الجزائر - تبسة-، من المدراء ورؤساء الأقسام والمصالح والخلايا، وقد قدر عددهم بـ 30 موظف هذا باعتبار أن الإدارة العليا هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات ووضع الإستراتيجيات، وتكون على دراية تامة بمفهوم التسويق الابتكاري والميزة التنافسية.

أما فيما يخص أداة الدراسة فقد تم الإعتماد على المقابلة للحصول على العدد الإجمالي للموظفين في الإدارة العليا بالمديرية ومختلف الخدمات التي تقدمها لزيائنها، بالإضافة لتوزيع إستبيان على مجتمع الدراسة. وقد تضمن الإستبيان جزئين، الأول متعلق بالمعلومات الشخصية والوظيفية والآخر إلى ثلاث محاور رئيسية مقسم إلى محاور جزئية، ويحتوى الإستبيان على (23) عبارة، المحور الأول تضمن واقع التسويق الابتكاري في المؤسسة محل الدراسة تضمن مزيج من الأسئلة النصف مفتوحة والمتعددة الخيارات والأسئلة المغلقة من نوع (غالبا، أحيانا، أبدا)، وذلك بسبب طبيعة الموضوع الذي يقتضي هذا النوع من الأسئلة، أما محور تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة محل الدراسة، ومحور مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية، فقد تضمننا الأسئلة المغلقة وفقا لسلم ليكارت للتدرج الثلاثي والمتكون من ثلاث درجات كما يلي:

[موافق (3) درجة، موافق إلى حد ما (2) درجة، غير موافق (1) درجة]؛

حيث تم توزيع (30 استبيان) وكانت الاستبيانات المسترجعة (29 استبيان) وذلك بسبب خروج أحد الموظفين إلى عطلة مرضية، والاستبيانات الصالحة للتحليل هي (29 استبيان). وتم حساب معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة لمحور تحقيق الميزة التنافسية ومحور مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية، باعتبار أن أسئلة هذين المحورين وفقا لنموذج ليكارت الثلاثي.

الجدول رقم (01): معامل ثبات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
محور تحقيق الميزة التنافسية	12	0.753
محور مدى مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية	07	0.871
معامل الثبات الكلي للمحورين	19	0.880

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ لكلا المحورين أكبر من 0.6، وهذا ما يدعم ثبات وتناسق بين عبارات الاستبيان ومدى ملائمتها للموضوع.

3- عرض وتحليل نتائج الدراسة

3-1- عرض وتحليل خصائص البيانات الشخصية

الجدول رقم (02): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخصائص الشخصية

المتغيرات	البيانات الشخصية	التكرارات	النسبة %
متغير الجنس	- ذكر	17	58.62
	- أنثى	12	41.38
	المجموع	29	100%
متغير السن	- 30 سنة فأقل	05	17.24
	- من 31 إلى 40 سنة	16	55.17
	- من 41 إلى 50 سنة	05	17.24
	- 51 سنة فأكثر	03	10.35
	المجموع	29	100%
متغير المستوى التعليمي	- متوسط	01	3.45
	- ثانوي	05	17.24
	- جامعي	23	79.31
	- دراسات أخرى	00	00
	المجموع	29	100%

المصدر: بناءاً على معطيات الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث من مجتمع الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على الذكور في الإدارة العليا أكثر من الإناث كما أن سياسة التوظيف للمؤسسة تتيح الفرصة للعنصر النسوي أيضاً، وأيضاً يتضح أن الفئة العمرية (من 31 إلى 40 سنة) يمثلون أكبر نسبة ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على عنصر الشباب بشكل كبير بسبب قدرتهم على اكتساب المهارات والقدرات وخلق نشاط يتماشى مع المتغيرات الحاصلة على مستوى بيئة المؤسسة، كما نلاحظ أيضاً متغير المستوى التعليمي الجامعي يمثل نسبة 79.31% للخريجين الجامعيين وهي أكبر نسبة، وهذا راجع لشروط التعيين التي أصبحت تقضي شهادات جامعية لمناصب الإدارة العليا.

3-2- عرض وتحليل خصائص المعلومات الوظيفية

الجدول رقم (03): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الخصائص الوظيفية

المتغيرات	المعلومات الوظيفية	التكرارات	النسبة %

6.90	02	- مدير	متغير المركز الوظيفي
10.35	03	- رئيس خلية	
20.69	06	- رئيس قسم	
62.06	18	- رئيس مصلحة	
100%	29	المجموع	
37.93	11	- 10 سنة فأقل	متغير الخبرة المهنية
37.93	11	- من 11 إلى 15 سنة	
3.45	01	- من 16 إلى 20 سنة	
20.69	06	- 21 سنة فأكثر	
100%	29	المجموع	

المصدر: بناء على معطيات الاستبيان

يشير الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة هم من رؤساء المصالح ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسة لها عدد معتبر من المصالح المختلفة تسعى كلها لتحقيق الأهداف المسطرة، وأيضاً يوضح الجدول كلا من الفئتين (10 سنوات فأقل) و (من 11 إلى 15 سنة) يمثلان نسب متساوية وهذا يدل على أن أكثر من نصف مجتمع الدراسة لديه خبرة كافية تمنحهم القدرة الكافية على تحديد الإستراتيجيات وتنفيذها.

3-3- عرض وتحليل محاور الاستبيان

3-3-1- عرض وتحليل محور واقع التسويق الابتكاري في مؤسسة إتصالات الجزائر -تبسة-: تم تقسيم

هذا المحور إلى الابتكار في مجال الخدمة؛ في مجال التسعير؛ في مجال الترويج؛ في مجال التوزيع.

• عرض وتحليل نتائج محور الابتكار في مجال الخدمة

الجدول رقم (04): إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور الابتكار في مجال الخدمة

النسبة %	التكرار	العبـارات
62.07	18	1- توفر المؤسسة للموظفين مناخ داخلي محفز على الابتكار في مجال الخدمة: - نعم - لا
37.93	11	
100%	29	
20,69	06	• في حالة الإجابة بنعم، ماهي الطرق المتبعة لتوفير هذا المناخ: - المناقشات داخل فرق العمل - تنظيم الدورات التدريبية - الحرية في طرح الأفكار
62.07	18	
27,59	08	

93.10 6.90	27 02	2-تقدم المؤسسة لزيائنها خدمات ما بعد البيع: -نعم -لا
100%	29	• في حالة الإجابة بنعم، فيما تتمثل هذه الخدمات: -التوصيل للزيائن -تصليح الأعطال -خدمات أخرى
100 00	29 00	3-تسعى المؤسسة إلى تقديم خدمات جديدة لزيائنها: -نعم -لا
51.72 93.10 41.38	15 27 12	• في حالة الإجابة بنعم، كيف يكون هذا التجديد: -تحسين الخدمات الحالية -إضافة خدمات جديدة -طرح خدمات مبتكرة للزيون

المصدر: بناء على معلومات من الإصتيان

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ بالنسبة للعبارة الأولى أن الأغلبية من الموظفين قد أجابوا بنعم، في حين أن النسبة المتبقية منهم يرون عكس ذلك، وتتمثل الطرق المتبعة لتوفير هذا المناخ هي دورات تدريبية للزيادة من خبراتهم ومهاراتهم، وأيضاً الحرية في طرح الأفكار بالإضافة لتوفير المناخ المشجع على الابتكار.

وبالنسبة للعبارة الثانية فالأغلبية الساحقة أجابوا أن المؤسسة تقدم خدمات ما بعد البيع لزيائنها وقد تعددت الإجابات حول نوعية هذه الخدمات ولكن أغليبتها تصب في أن المؤسسة محل الدراسة تخصص فريق لتصليح الأعطال التقنية سواء في شبكة الأنترنت أو الهاتف الثابت؛ ويلاحظ في العبارة الثالثة أن ما نسبته 100% من الموظفين قد أجابوا أن المؤسسة تسعى إلى تقديم خدمات جديدة لزيائنها، أما فيما يخص كيف يكون هذا التجديد فكان هناك إجماع على أن المؤسسة تسعى إلى تقديم خدمات جديدة لزيائنها مثل خدمة تسديد الفواتير عن طريق الأنترنت وأيضاً تحسين خدماتها الحالية من خلال الاعتماد على نظام تكنولوجيا (MSAN)، وطرح خدمات مبتكرة مثل خدمة في مكتبي (طرح مجموعة من الكتب للطلبة).

• عرض وتحليل نتائج محور الابتكار في مجال التسعير

الجدول رقم (05): إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور الابتكار في مجال التسعير

النسبة %	التكرار	العبــــــــــــــــارات
55.17 44.83 00	16 13 00	4- يناسب سعر الخدمة التي تقدمها المؤسسة جودتها: - غالبا - أحيانا - أبدا
100%	29	
75.86 24.14	22 07	5- تستخدم المؤسسة أساليب جديدة لتسعير الخدمة: - نعم - لا
100%	29	
00 75.86 6.99	00 22 02	• في حالة الإجابة بنعم، فيما تتمثل هذه الأساليب: - إشراك الزبون في السعر - تقديم مجموعة من الخدمات بأسعار منخفضة - أساليب أخرى

المصدر: بناءً على معلومات من الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأن سعر الخدمة التي تقدمها المؤسسة محل الدراسة تتناسب جودتها. وأيضاً المؤسسة تستخدم أساليب جديدة لتسعير خدماتها وتتمثل هذه الأساليب في تقديم مجموعة من الخدمات بأسعار منخفضة حيث يستفيد الزبون من تخفيضات في مكالمات الهاتف النقال والمكالمات الدولية، وتخفيض الأسعار حسب المناسبات أو نوعية الزبون (الخواص، المهنيين).

• عرض وتحليل نتائج محور الابتكار في مجال الترويج

الجدول رقم (06): إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور الابتكار في مجال الترويج

النسبة %	التكرار	العبــــــــــــــــارات
82.76 13.79 3.45	24 04 01	6- تحرص المؤسسة على وجوب تحلي العاملين بها بحسن المعاملة مع زبائن: - غالبا - أحيانا - أبدا
100%	29	
72.41 27.59 00	21 08 00	7- تسعى المؤسسة إلى إقناع الزبائن بخدماتها من خلال الترويج: - غالبا - أحيانا - أبدا
100%	29	

المصدر: بناءً على معلومات من الاستبيان

من خلال إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور الابتكار في مجال الترويج يمكن القول المؤسسة محل الدراسة تحرص على وجوب تحلي العاملين بها بحسن المعاملة مع الزبائن، حيث أنها تسعى إلى أن يكون

الزبون راضيا في كل الحالات عن طريق إرشاد الزبون والإجابة عن كل استفساراته، وأيضا تقوم بعملية الترويج لإقناع زبائننا بالخدمات التي تقدمها من خلال تقديم معلومات واضحة عن الخدمة المروج لها ويتم الترويج عن طريق الإعلانات التلفزيونية وفي الصحف بالإضافة إلى اللوحات الإشهارية.

• عرض وتحليل نتائج محور الابتكار في مجال التوزيع

الجدول رقم (07): إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور الابتكار في مجال التوزيع

النسبة%	التكرار	العبـارات
55.17	16	8- تعتمد المؤسسة على المواقع الإلكترونية لتوزيع خدماتها: - غالبا - أحيانا - أبدا
34.48	10	
10.34	03	
%100	29	
65.52	19	9- تسعى المؤسسة إلى تقليل مدة انتظار الزبائن في تقديم الخدمة قدر الإمكان: - غالبا - أحيانا - أبدا
34.48	10	
00	00	
%100	29	

المصدر: بناء على معلومات من الاستبيان

من خلال الإجابات المقدمة، يمكن القول بأن المؤسسة محل الدراسة في الغالب تعتمد على المواقع الإلكترونية للتوزيع لخدماتها، فهي تخصص مواقع إلكترونية لتسديد فواتير الهاتف الثابت والإنترنت والحصول على الدليل الهاتفي للأفراد والمؤسسات، و تسعى أيضا إلى التقليل من مدة انتظار الزبائن أثناء تقديم الخدمة وذلك عن طريق الزيادة في شبابيك الدفع، وتخصيص مواقع إلكترونية لتسديد الفواتير.

3-2-3- عرض وتحليل نتائج محور تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر - تبسة -: تم

تقسيم هذا المحور إلى محوري مصادر وقياس الميزة التنافسية.

الجدول رقم (08): إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور تحقيق الميزة التنافسية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	رقم العبارة
3	0,814	2,34	06	07	16	التكرار
			20.7	24.1	55.2	%
1	0,258	2,93	00	02	27	التكرار
			00	6.9	93.1	%
2	0,541	2,69	01	07	21	التكرار
			3.4	24.1	72.4	%
1	0,537	2,65	مصادر الميزة التنافسية			

2	0,494	2,62	00	11	18	التكرار	13
			00	37.9	62.1	%	
1	0,455	2,72	00	08	21	التكرار	14
			00	27.6	72.4	%	
3	0,785	2,52	05	04	20	التكرار	15
			17.2	13.8	69.0	%	
2	0,578	2,62	قياس الميزة التنافسية				

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

من خلال النسب المتحصل عليها في محور مصادر الميزة التنافسية يمكن القول أن المؤسسة محل الدراسة تحقق ميزتها التنافسية عن طريق تشغيل أفراد ذو كفاءات عالية، ولديهم معارف وخبرات كافية في مجال التسيير ولديهم القدرة على الابتكار والتجديد؛ وأيضاً عن طريق اختيار المواد الأولية من الكوابل والمواد والعمل على صيانتها بشكل مستمر و كذلك تعتمد على أساليب حديثة لدراسة السوق كالمواقع الإلكترونية والهاتف، لمعرفة احتياجات الزبائن ورغباتهم واقتراحاتهم والعمل على تحقيقها، أما النسب المتحصل عليها في محور قياس الميزة التنافسية يتضح لنا أن المؤسسة محل الدراسة تقيس ميزتها التنافسية عن طريق مقاييس نوعية تتمثل في رضا الزبون بالخدمة المقدمة له وأخرى كمية تتمثل في حجم مبيعاتها في السوق، وأيضاً مقاييس مالية تتمثل في نسبة أرباحها.

3-3-3- عرض وتحليل نتائج محور مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق ميزة التنافسية في مؤسسة إتصالات الجزائر -تبسة- يضم هذا المحور محاور فرعية تتمثل في متطلبات التسويق الابتكاري وأثر التسويق الابتكاري على الميزة التنافسية.

الجدول رقم (09): إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق ميزة تنافسية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	رقم العبارة	
1	0,632	2,45	02	12	15	التكرار	16
			2.9	41.4	51.7	%	
2	0,702	2,28	04	13	12	التكرار	17
			13.8	44.8	41.4	%	
3	0,923	2,07	11	05	13	التكرار	18
			37.9	17.2	44.8	%	
2	0,752	2,26	متطلبات التسويق الابتكاري				
3	0,814	2,34	06	07	16	التكرار	19
			20.7	24.1	55.2	%	
2	0,604	2,69	06	07	16	التكرار	20
			20.7	24.1	55.2	%	
1	0,511	2,76	01	05	23	التكرار	21
			3.4	17.2	79.3	%	
2	0,541	2,69	01	07	21	التكرار	22
			3.4	24.1	72.4	%	
3	0,617	2,62	أثر التسويق الابتكاري على الميزة التنافسية				
0,684		2,44	المجموع العام				

المصدر: إعتمادا على نتائج برنامج SPSS

من خلال إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محور متطلبات التسويق الابتكاري يمكن القول أن مهمة التسويق الابتكاري في المؤسسة محل الدراسة تقع على عاتق مصلحة التسويق بشكل كبير، لأنها على دراية تامة بمشاكل هذا المجال أكثر من غيرها، وأيضاً المؤسسة لا تتوفر بشكل كبير على مناخ محفز على الابتكار والسبب في ذلك يعود إلى عدم التأكد والخوف من النتائج، ولا تهتم كثيرا المؤسسة بتوفير نظام حوافز للمهتمين

بالسويق الابتكاري، أما بالنسبة لإجابات حول محور أثر التسويق الابتكاري على الميزة التنافسية يتضح لنا أن المؤسسة تلجأ إلى الابتكار في عناصر المزيج التسويقي باستمرار حتى تكون مواكبة للتغيرات التكنولوجية والثقافية والاجتماعية وتحافظ على مكانتها في السوق عن طريق تلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من الزبائن مما يؤدي إلى كسب رضا الزبون ويساهم هذا الرضا في زيادة حصتها السوقية وبالتالي تعظيم أرباحها.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي انطلقت لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن اعتبارها في غاية الأهمية، والمتمثلة في التعرف بدقة على موضوع التسويق الابتكاري وأهميته والمجالات التي يطبق فيها ومتطلباته، والتطرق إلى موضوع الميزة التنافسية وما هي أهم مصادرها و طرق قياسها، وأيضاً تم تناول تأثير التسويق الابتكاري على الميزة التنافسية، ولذلك تم إختيار مؤسسة اتصالات الجزائر - تبسة- للإجابة على الإشكالية والتعرف على واقع التسويق الابتكاري بالمؤسسة محل الدراسة ومدى مساهمته في تحقيق الميزة التنافسية،

1- إختبار الفرضيات: سيتم إختبار الفرضيات الفرعية ثم الفرضية الرئيسية فيمايلي:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى جاء فيها "يرتبط نجاح التسويق الابتكاري بدرجة كبيرة على فعالية المزيج التسويقي بالمؤسسة محل الدراسة"، هي فرضية مثبتة، لأن تطبيق التسويق الابتكاري ليس أمراً سهلاً، فهو يعتمد بدرجة كبيرة على عناصر المزيج التسويقي ومدى فعاليتها، والمؤسسة محل الدراسة (اتصالات الجزائر -تبسة-)، تعمل على إنجاح التسويق الابتكاري من خلال الابتكار المستمر في جميع عناصر المزيج التسويقي، الأمر الذي زاد من فعالية هذه العناصر وأيضاً من قدرة المؤسسة محل الدراسة أن تكون سباقة لكشف احتياجات السوق ورغبات الزبائن وتلبيتها، وتقديم خدماتها بأسعار تناسب الزبائن وتوصيل الخدمة للزبون في الوقت والمكان المناسبين وهذا ما ساهم في نجاح التسويق الابتكاري داخلها.

✓ بالنسبة للفرضية الثانية جاء فيها "توفر المؤسسة محل الدراسة كل متطلبات التسويق الابتكاري في سبيل تحقيق الميزة التنافسية"، هي فرضية مثبتة، وباعتبار أن التسويق الابتكاري يتطلب نجاحه مجموعة من المتطلبات، والمؤسسة محل الدراسة نجحت في توفير هذه المتطلبات، من المتطلبات التنظيمية والإدارية التي تقوم على توفير المناخ المحفز على التسويق الابتكاري نوعاً ما، وتوفر نظام المعلومات التسويقي الذي فيه كافة المعلومات المتعلقة بالابتكارات التسويقية بما فيها المعلومات المرتدة والمناسبة لمتخذ القرار التسويقي، تتوفر على قدرات ابتكارية ومستوى علمي أكاديمي في مجال التسويق لدى الأفراد المرشحين لشغل مختلف الوظائف في مجال التسويق، بالإضافة إلى وجود نسبي لنظام فعال للتحفيز، كل هذه المتطلبات التي تحوز عليها المؤسسة محل الدراسة، ساهمت في تلبية احتياجات الزبائن، ومواكبة التغير في أذواقهم والاستجابة لمستجدات السوق، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم مبيعاتها وأرباحها بما حقق لها الميزة التنافسية.

من خلال الإجابة على هذه الفرضيات الفرعية يمكن إختبار صحة الفرضية الرئيسية التي جاء فيها "يساهم التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر - تبسة-"، حيث أن مؤسسة

اتصالات الجزائر - نسبة - تمارس التسويق الابتكاري، وتمكنت من ذلك من خلال فعالية عناصر المزيج التسويقي، وتوفرها على مختلف المتطلبات التي تساعد على نجاحه داخل المؤسسة وباعتباره ابتكار يمس عناصر المزيج التسويقي، فقد ساهم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة من خلال الابتكار في كل مجالات التسويق الابتكاري وبالاكتفاء على أكثر من أسلوب.

2- نتائج الدراسة:

بشكل عام يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية:

✓ التسويق الابتكاري هو وضع الأفكار الجديدة وغير التقليدية موضع التطبيق الفعلي، والمؤسسة محل الدراسة تتبنى هذا المفهوم الذي يعتبر من المداخل الإدارية الحديثة التي تركز على الزبون ويعمل على تلبية احتياجاته الكامنة؛ ويحسن صورتها ويحقق لها ميزة تنافسية، تمكنها من مواجهة التحديات التي تملحها بيئة الأعمال الحالية؛

✓ التسويق الابتكاري هو مفتاح البقاء للمؤسسة في ظل الظروف المتغيرة، فهو يشمل الابتكار في كل عناصر المزيج التسويقي من المنتج، التسعير، الترويج والتوزيع، وهو كأي نوع من الابتكار يمر بمجموعة من المراحل للوصول إلى الأفكار الجديدة غير التقليدية، ونجاحه يتوقف على جملة من المتطلبات، والمؤسسة محل الدراسة توفر مختلف متطلبات التسويق الابتكاري من المناخ المحفز على الابتكار وتتوفر على مورد بشري يتميز بالكفاءة والفعالية، وتحوز على نظام معلومات كفاء؛

✓ التسويق الابتكاري يؤثر على الميزة التنافسية في المؤسسة محل الدراسة من خلال أساليب الابتكار المتنوعة والمتعددة في مختلف مجالات التسويق الابتكاري التي ساهمت في زيادة جودة خدماتها وتحسين صورتها ومن ثم خلق ميزة تنافسية؛

✓ تحقق المؤسسة محل الدراسة الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية والمادية، وتكثيف الابتكارات في عناصر المزيج التسويقي وتقديم خدمات ذات جودة عالية، وهذا ما يقودها للاستجابة لحاجات الزبائن وكسب ولائهم؛

✓ تمارس المؤسسة محل الدراسة الابتكار في مجال الخدمات عن طريق التحسين المستمر في خدماتها وطرح خدمات جديدة وتقديم خدمات ما بعد البيع؛ وتطبق الابتكار في مجال التسعير عن طريق تقديم خدماتها بأسعار مغرية، وتقديم تخفيضات في المناسبات وللزبائن الدائمين، وأيضاً تمارس الابتكار في مجال الترويج من خلال الاعتماد على الإعلانات في مختلف وسائل الإعلام من اللوحات الإشهارية، التلفزيون والصحف، وتعمل على التوزيع لخدماتها عن طريق المواقع الالكترونية؛

✓ تقيس المؤسسة محل الدراسة ميزتها التنافسية من خلال كسب رضا الزبون وحجم مبيعاتها وأيضاً نسبة أرباحها .

3- التوصيات المقترحة: في ظل النتائج المتوصل لها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات هي:

- ✓ يجب على المؤسسة محل الدراسة الإهتمام أكثر بمنح الحوافز والمكافآت للأفراد المهتمين بالتسويق الابتكاري سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، حيث أنها لا تولي هذا الجانب أهمية كبيرة؛
- ✓ محاولة إشراك كل مصالح المؤسسة في القيام بالتسويق الابتكاري للاستفادة من كل القدرات والخبرات داخلها، وليس الاعتماد فقط على مصلحة التسويق؛
- ✓ يجب على المؤسسة محل الدراسة الاستماع إلى مقترحات الموظفين وأفكارهم في مجال الابتكار؛
- ✓ على المؤسسة محل الدراسة الاستمرار في الابتكار في مختلف عناصر المزيج التسويقي، لأنها إذا توقفت عن ذلك هذا يؤدي إلى ضعف حصتها في السوق؛
- ✓ يجب على المؤسسة المحافظة على ميزتها التنافسية من خلال أن تكون هي السبّاقة دائما في التجديد والابتكار في مختلف النشاطات، وكشف احتياجات الزبائن وتطلعاتهم.

المراجع والهوامش

- أزهار عزيز العبيدي، أدوات التعلم التنظيمي ودورها في تبني مهارات التسويق الابتكاري، منشورات الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- إدريس وائل محمد؛ الغالبي طاهر محسن، "الإدارة الإستراتيجية" المفاهيم والعمليات"، دار وائل، الأردن، 2011.
- هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، نظم إدارة المعلومات "منظور إستراتيجي"، دار الصفاء، الأردن، 2012.
- وهيبة مربيعي، دور التسويق الابتكاري في المحافظة على الميزة التنافسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.
- وفاء صبحي صالح التميمي، أثر الابتكار التسويقي في جودة الخدمة المصرفية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007.
- زهوة خلوط، التسويق الابتكاري وأثره على بناء ولاء الزبائن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.
- زغدار أحمد، المنافسة، "التنافسية والبدائل الإستراتيجية"، دار جرير، الأردن، 2011.
- محمد سليمان، الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007.
- مصطفى محمود أبو بكر، إدارة الموارد البشرية "مدخل تحقيق الميزة التنافسية"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- حسن محمد أحمد مختار، الإدارة الإستراتيجية "المفاهيم، النماذج"، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2009.
- ثامر البكري، إستراتيجيات التسويق، دار اليازوري، الأردن، 2008.
- خضر مصباح إسماعيل الطنطي، الإدارة الإستراتيجية، دار الحامد، الأردن، 2013.
- ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق "مدخل تحليلي"، دار وائل، الأردن، الطبعة 3، 2005.
- نعيم حافظ أبو جمعة، "التسويق الابتكاري"، مطبعة مصر، مصر، 2003.

الملحق رقم (1): الاستبيان

سيد (ي) تي المحترم(ة) تحية طيبة، وبعد
في إطار إنجاز مقال تحت عنوان " دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية "، تم إنجاز هذا الاستبيان بهدف التعرف على واقع التسويق الابتكاري في مؤسسة اتصالات الجزائر - وكالة تبسة - ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، لذا نرجوا منكم التعاون معنا لإتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة بموضوعية عن الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، مع العلم أن هذه المعلومات سيتم التعامل معها بسرية تامة، ولن تستخدم سوى لغرض البحث العلمي.

يرجى التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة المطروحة في المكان المخصص بوضع علامة (x)

أولاً: البيانات الشخصية والمعلومات الوظيفية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
 2. السن: 30 سنة فأقل ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر ☐
 3. المستوى التعليمي: متوسط ☐ ثانوي ☐ باعدي ☐ دراسات أخرى ☐ حدد(ي).....
 4. المركز الوظيفي: مدير ☐ رئيس خلية ☐ رئيس قسم ☐ رئيس مصلحة ☐
 5. الخبرة المهنية: 10 سنوات فأقل ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐
- ثانياً: محاور الاستبيان
- المحور الأول: واقع التسويق الابتكاري في مؤسسة اتصالات الجزائر - تبسة -

الابتكار في مجال الخدمة

1. تتوفر المؤسسة للموظفين مناخ داخلي محفز على الابتكار في مجال الخدمة: نعم ☐ لا ☐
 - في حالة الإجابة بنعم، ما هي الطرق المتبعة لتوفير هذا المناخ:
 - المناقشات داخل فرق العمل ☐
 - تنظيم الدورات التدريبية ☐
 - الحرية في طرح الأفكار ☐
2. تقدم المؤسسة لزملائها خدمات ما بعد البيع: نعم ☐ لا ☐
 - في حالة الإجابة بنعم، فيما تتمثل هذه الخدمات:
 - التوصيل للزبائن ☐
 - تصليح الأعطال ☐
 - خدمات أخرى ☐
3. تسعى المؤسسة إلى تقديم خدمات جديدة لزملائها: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم، كيف يكون هذا التجديد:

-تحسين الخدمات الحالية ☐

-إضافة خدمات جديدة ☐

-طرح خدمات مبتكرة للزبون ☐

الابتكار في مجال التسعير

4. يناسب سعر الخدمة التي تقدمها المؤسسة جودتها: غالبا ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

5. تستخدم المؤسسة أساليب جديدة لتسعير الخدمة: نعم ☐ لا ☐

• في حالة الإجابة بنعم، فيما تتمثل هذه الأساليب

-إشراك الزبون في السعر ☐

-تقديم مجموعة من الخدمات بأسعار منخفضة ☐

-أساليب أخرى ☐

الابتكار في مجال الترويج

6. -تحرص المؤسسة على وجوب تحلي العاملين بها بحسن المعاملة مع زبائن: غالبا ☐ أبدا ☐

7. تسعى المؤسسة إلى إقناع الزبائن بخدماتها من خلال الترويج: غالبا ☐ أبدا ☐

الابتكار في مجال التوزيع

8. تعتمد المؤسسة على المواقع الإلكترونية لتوزيع خدماتها: غالبا ☐ أبدا ☐

9. تسعى المؤسسة إلى تقليل مدة انتظار الزبائن في تقديم الخدمة قدر الإمكان: غالبا ☐ أبدا ☐

المحور الثاني: تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر - تبسة-

الرقم	العبارة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
مصادر الميزة التنافسية				
10	تحرص المؤسسة محل الدراسة على تحقيق ميزة تنافسية من خلال الإستغلال الكفء لمواردها البشرية			
11	تتوفر المؤسسة على موارد مادية كافية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية			
12	تسعى المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية من خلال إستخدام أساليب حديثة لدراسة السوق			
قياس الميزة التنافسية				
13	تهتم المؤسسة بكسب رضا زبائنهم لتحقيق الميزة التنافسية			
14	تركز المؤسسة على رفع حجم مبيعاتها قدر الإمكان			
15	تهدف المؤسسة إلى تعظيم أرباحها			

- المحور الثالث: مساهمة التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر -
تبسة -

الرقم	العبارات	موافق	موافق إلى حدما	غير موافق
متطلبات التسويق الابتكاري				
16	يمثل التسويق الابتكاري جزءا هاما من مسؤوليات مصلحة التسويق بالمؤسسة			
17	توفر المؤسسة المناخ الذي يشجع على الابتكار في عناصر المزيج التسويقي			
18	تقدم المؤسسة المكافآت والحوافز للعمال الذين يهتمون بالتسويق			
أثر التسويق الابتكاري على الميزة التنافسية				
19	تهدف المؤسسة من تطبيق التسويق الابتكاري مواجهة التغيرات البيئية			
20	تسعى المؤسسة من خلال التسويق الابتكاري للوصول إلى شرائح أكبر من الزبائن			
21	يساهم التسويق الابتكاري في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة			
22	يدعم التسويق الابتكاري رفع مكانة المؤسسة في السوق			

**أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي
- تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة -**

**The importance of public sector accounting reform through the transition to
accounting accrual basis - the experience of New Zealand and the UK -**

أ. أمينة هناء جابي، جامعة سطيف1، الجزائر

تاريخ التسليم: (2017/10/ 06)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 29)، تاريخ القبول: (2017/12 /04)

Abstract

المخلص

In the late 1990s and early 2000s, many countries around the world undertook comprehensive reforms of their accounting systems in the public sector, moving away from traditional treasury accounting and focusing on new accounting exercise. The experiences of New Zealand and the United Kingdom are the experiences of the leading countries in this field, which have attracted wide international attention.

This study seeks to provide an overview of initiatives to establish the merit base in these two countries, the challenges they faced during the implementation period, the reason for choosing accrual accounting and not the cash flow accounting, and finally the impact of this implementation on published financial statements in the public sector.

The study concluded that the transition to the accrual accounting method was the right one, as it provided a clearer picture of the financial position of the public body. In addition, this study concludes with lessons learned from the experience of New Zealand and the United Kingdom.
Keywords: Accounting Cash Basis, Accounting Basis of Maturity, Public Sector, United Kingdom, New Zealand

أجرت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إصلاحات شاملة لأنظمتها المحاسبية في القطاع العام، وذلك بالابتعاد عن المحاسبة التقليدية القائمة على الأساس النقدي والتركيز على المحاسبة الجديدة القائمة على أساس الاستحقاق. وتعد تجربتي كل من نيوزيلندا والمملكة المتحدة من التجارب الرائدة في هذا المجال، والتي جذبت اهتماما واسعا على الصعيد الدولي.

في هذا الإطار تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم لمحة عامة عن مبادرات تبني أساس الاستحقاق في هاتين الدولتين، والتحديات التي واجهتها خلال فترة التنفيذ، إضافة إلى تأثير هذا التنفيذ على القوائم المالية الصادرة في القطاع العام. وبوجه عام، خلصت الورقة إلى أن التحول إلى أساس الاستحقاق هو الخيار الصحيح، حيث أنه يقدم نظرة أكثر دقة للواقع المالي للهيئة العمومية. وعلاوة على ذلك، انتهت هذه الورقة بخطوط الدروس المستفادة من التجارب محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأساس النقدي المحاسبي، أساس الاستحقاق المحاسبي، القطاع العام، المملكة المتحدة، نيوزيلندا.

مقدمة

ظلت المحاسبة في القطاع العام لفترة طويلة من الزمن تعتمد على الأساس النقدي إلى غاية بداية التسعينات، أين بدأ اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية والعلمية يتزايد حول الانتقال إلى أساس الاستحقاق، في محاولة منهم لتقريب المحاسبة العمومية من المحاسبة المالية، وكان نتيجة هذا الاهتمام أن تم اصدار معايير محاسبية دولية في القطاع العام وفقا لأساس الاستحقاق يطلق عليها إسم IPSAS، والتي تبنيتها العديد من الدول.

وتعتبر نيوزيلندا السباقة في هذا المجال، تليها كل من أستراليا والمملكة المتحدة والسويد وغيرها من الدول. ومؤخرا بدأت بعض الدول العربية مثل الكويت، قطر، المغرب، الأردن، في التحول هي الأخرى إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام ومعايير IPSAS، نظرا لما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة؛ حيث تهدف إلى إصدار الميزانية وحساب النتائج، وتسمح من حساب التكاليف الكاملة للإجراءات الحكومية. في حين نجد أن الأساس النقدي التقليدي لا يهتم إلا بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبالتالي لا يسجل المعاملات إلا حين استلام النقدية أو دفعها، ويعتبر جميع المبالغ المستلمة إيرادات، سواء كانت ناتجة عن تحصيل الضرائب أو الاقتراض من الأسواق المالية؛ بينما نجد أن المحاسبة المالية تسجل الأولى كمنتج (في هذه الحالة: عوائد البيع)، والثانية كالتزام (أو خصم). وبالمثل، يتم التعامل مع جميع الإيرادات كنفقات، سواء دفع رواتب الموظفين، وشراء المباني أو شراء مخزونات المنتجات؛ في حين تعامل المحاسبة المالية رواتب الموظفين كتكاليف، أما الثانية والثالثة فتسجلها كأصول (ممتلكات والمعدات اللازمة لبناء والأصول والأسهم الحالية) من المرجح أن تولد الأرباح في المستقبل. (Corine Eyraud, 2011)

لذلك جاءت هذه الورقة لتوضيح كيفية تهيئة بيئة القطاع العام لاستقبال وتنفيذ أساس الاستحقاق، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال عصنة الأنظمة المحاسبية العمومية وتبني أساس الاستحقاق. وقد تم اختيار تجربة نيوزيلندا والتي تعد تجربة جديرة بالاهتمام كونها دولة رائدة في هذا المجال، وتجربة المملكة المتحدة التي لا تقل اهتماما عن تجربة نيوزيلندا، وكون هذين البلدين تبنوا أساس الاستحقاق الشامل. وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي دوافع ومبررات تبني أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام؟ وما هي الدروس المستفادة من تجارب نيوزيلندا والمملكة المتحدة في هذا المجال؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ارتأينا إلى تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: المحاسبة العمومية بين الماضي والحاضر

المحور الثاني: تبني أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بين مؤيد ومعارض
المحور الثالث: تجارب كل من نيوزيلندا والمملكة المتحدة في التحول إلى أساس الاستحقاق في
القطاع العام

المحور الأول: المحاسبة العمومية بين الماضي والحاضر

كانت المحاسبة العمومية في وقت مضى تعتمد على الأساس النقدي وظلت على ذلك لفترة طويلة من الزمن، حيث أثبت فاعليته على مر هذه السنين، فالأساس النقدي لا يعترف بالإيرادات ولا يسجلها إلا بعد استلامها نقدا. وقد كانت هذه الطريقة محبذة نظرا لتمييزها بالسهولة والبساطة، فالإيرادات التي تسجل ولا تستلم هي إيرادات لم تتحقق فعلا، ولا تزال حبرا على ورق، إذا لم يتم استلامها نقدا. وكانت المحاسبة العمومية تهدف إلى تحقيق مبادئ شرعية ومراقبة النفقات فحسب، دون الرقابة على الأداء. وقد كان هذا النوع من المحاسبة كافيا للقطاع العام حتى أواخر الثمانينات، ومنذ ذلك الحين، شهد القطاع العام تحولا شاملا دعا بالضرورة إلى تغييرات جوهرية في النهج المتبع في المحاسبة العمومية، ومن ثم إلى المعايير المحاسبية. ولم يكن سبب إعادة التفكير سببا منفردا بل نتيجة مجموعة من العوامل، ولعل أهمها هي محدودية الأساس النقدي التقليدي.

1- أوجه قصور نظام المحاسبة العمومية التقليدية: فيما يلي أوجه القصور الرئيسية في نظام

المحاسبة العمومية التقليدية مقابل المحاسبة المالية: (Félix Madrid García, 2014, pp 347-348)

- ✓ الأساس النقدي مقابل أساس الاستحقاق: في المحاسبة العمومية التقليدية، لا تسجل المعاملات إلا عند استلام النقدية أو دفعها حقيقة. ومن ثم، لا يستطيع المديرون الحصول على الكثير من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة؛
- ✓ الاستثمارات: في المحاسبة العمومية التقليدية، تعامل حيازة الأصول الثابتة كنفقات وتحجز إلى سنة محاسبية واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى التشويه نظرا لأن العمر الإنتاجي للأصل أطول بكثير؛
- ✓ الاهتلاكات: لا تدرج الاهتلاكات في المحاسبة التقليدية للقطاع العام، لأن الاستثمارات تعامل كمصروفات، وتحسب في فترة محاسبية واحدة، ولا يترتب على الاهتلاكات أي صرف للمدفوعات. وبالتالي، فإنه لا يتم تسجيل انخفاض قيمة الأصول الثابتة في حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)؛

- ✓ **المخزونات:** يتم التعامل مع مشتريات المخزون كمصروفات، ويتم تسجيل المبيعات اللاحقة كأرباح دون تكلفة مرتبطة بها. هذه الممارسة تشوه بشكل كبير الربح / الخسارة في السنوات المحاسبية المطبقة، خاصة إذا كانت قيمة المخزونات تظهر بشكل كبير في كشف الميزانية (مثال على المؤسسات الرسمية التي يكون نشاطها الرئيسي بيع المنشورات)؛
- ✓ **المخصصات (المؤونات):** لا تعتبر المخصصات سمة من سمات المحاسبة التقليدية للقطاع العام، ولا يتم الاعتراف بها إلا عندما تولد الخصوم المحتملة الدفع. إن عدم توفر هذه المعلومات في القوائم المالية للسنة المحاسبية التي تكون فيها المخصصات معروفة والتأخر في تسجيل المخصصات حتى يتم دفعها، يمكن أن يشوه صورة الكيان أو المؤسسة بشكل كبير، خاصة إذا كان مبلغ المخصصات كبيرا؛
- ✓ **الاستحقاقات والمدفوعات المسبقة:** لا تسجل الإيرادات أو النفقات التي تغطي أكثر من سنة مالية واحدة (كمثال، الفائدة المكتسبة من الاستثمارات أو الخصوم المالية) في المحاسبة التقليدية للقطاع العام إلا عند استلامها أو دفعها، بصرف النظر عن تاريخ توليد الإيرادات أو النفقات، مما يشوه الربح / الخسارة للسنة.

2- التوجه نحو تقريب المحاسبة العمومية من المحاسبة المالية:

2-1- دواعي إصلاح القطاع العام في أواخر الثمانينات:

- اضطر القطاع العام في السنوات الأخيرة إلى التغلب على التغيرات المستمرة والتحديات الجديدة، ومن أبرزها نجد ما يلي: (Félix Madrid García, Op.cit,p 346)
- ✓ **عولمة الأسواق:** ومن الصعب أن نتحدث عن سوق في بلد منفردة. إن الروابط التجارية المتنامية بين البلدان (من خلال المعاهدات والاتفاقات)، والسوق العالمية الوحيدة هي مجرد نقرة واحدة بفضل الإنترنت، وتدويل الاقتصاد وغيرها من العوامل تتضافر بحيث لا توجد تقريبا أسواق تقف كأفراد؛
 - ✓ **تزايد أهمية العجز العام:** وقد تركز اهتمام الحكومة مؤخرا على العجز العام، لا سيما في منطقة اليورو؛ بيد أن الرقابة العامة على العجز والإنفاق أصبحت أولويات رئيسية لمعظم بلدان العالم؛
 - ✓ **وتيرة بالغة السرعة للتغيير التكنولوجي:** قفزت التكنولوجيا إلى الأمام. ولم تشهد أي فترة أخرى في تاريخ البشرية تطورات بعيدة المدى في غضون فترة قصيرة من الزمن؛

- ✓ منافسة شبه مفتوحة بين القطاعين العام والخاص: فالقطاعان العام والخاص يتنافسان عمليا من أجل توفير خدمات محددة، مما أجبر القطاع العام على بذل جهد كبير لزيادة قدرته التنافسية. وهذا ما يجعل من الضروري التأكد من التكلفة الحقيقية للخدمات المقدمة من أجل الحصول على معيار عند تحديد المعدلات؛
- ✓ زيادة الطلب على مزيد من الشفافية في التقارير العامة: يتطلب المجتمع معلومات أكثر موثوقية وأكثر تفصيلا؛
- ✓ الحاجة السياسية للرد على الناخبين من خلال تقديم المزيد من الخدمات العامة الموجهة نحو العملاء: وقد أصبح من الضروري سياسيا النظر إلى المواطنين كزبائن عند تقديم الخدمات العامة، مع زيادة التركيز على احتياجاتهم وحقوقهم؛
- ✓ الطلب من كبار المستثمرين المؤسسيين والخاصين لتقديم تقارير أكثر اتساقا وشمولية: يطلب المستثمرون المؤسسيون والخاصون، أي "الأسواق"، معلومات أكثر اتساقا وأكثر اكتمالا من الحكومات لمساعدتهم على تقرير ما إذا كانوا سيشترون قضايا الدين العام أو الاستثمار في بلدانهم.

2-2- ظهور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام:

أدت كل التطورات السابقة الذكر إلى تغيير في العقلية وتغيير في طريقة التفكير من الإنفاق إلى التكلفة؛ من الاحتكار إلى المنافسة؛ من مواطن إلى مواطن زبون؛ من البيروقراطية إلى التكيف. وبشرت بظهور المرونة والإنتاجية والوعي بأهمية الجودة في تقديم الخدمات. وهذه الحاجة إلى التحديث والتطوير من أجل التكيف مع هذا التغيير، أدت إلى ضرورة إيجاد معايير محاسبية مناسبة مبنية وفقا لأساس الاستحقاق. فالمحاسبة وفقا لأساس الاستحقاق هي الطريقة التي تقيس الأداء المالي والمركز المالي للمنشأة للاعتراف بآثار المعاملات أو الأحداث عند حدوثها، وتختلف محاسبة الاستحقاق عن المحاسبة النقدية نظرا لأن المحاسبة النقدية تعتبر النقدية أو ما يعادلها، إما عند استلامها أو دفعها. ومن المعروف أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يقع تحت إشراف الاتحاد الدولي للمحاسبين، مسؤول عن وضع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويشجع الحكومة الوطنية بقوة على تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق (Zakiah, S. & Pendlebury, M. W, 2006, pp 421-435). ويستند المجلس عند اعداده للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS كلما كان ذلك ممكنا، وبما يتلاءم مع طبيعة القطاع العام.

2-3- المعايير المحاسبية الدولية - تغيير الثقافة، منطق الأداء وقياسه - :

يشهد القطاع العام تحولاً بصورة متزايدة من منطق الميزانية المحض إلى منطق موجه نحو النتائج، وستتيح المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام للمسيرين من استخدام هذه المجموعة الجديدة من المعايير كمساعدات لاتخاذ القرارات عن طريق التخفيف منها بمبادرات تقوم على الرغبة في تبرير الميزانيات بأي طريقة. فبفضل أساس الاستحقاق، يسمح من التحقق من النتيجة ومقارنتها بالسنوات السابقة، ولكن أيضاً وقبل كل شيء قياسها. فأساس الاستحقاق، وخلافاً للأساس النقدي، يمكنه أن يحدد على المدى الطويل ما إذا كانت التدفقات الإيجابية ستتمكن من تغطية التدفقات السلبية، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع التزامات الهيئة العمومية. (Jacques Colibert, 2010)

فبعد ظهور هذه المعايير أصبحت المحاسبة العمومية تدريجياً تسير على نهج المحاسبة المالية. بحيث يتعين على المحاسبة العمومية الآن أن تقي بنفس الشروط المتعلقة بالاكتمال والشمولية والصورة الصادقة للوضع المالية للدولة، وأن تقدم المساعدة في الإدارة الفعالة للمال العام، ولا سيما بتوفير فهم أفضل لتكاليف مختلف المهام التي تؤديها الإدارة. وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى أن تتطور المحاسبة العمومية في اتجاه تحديث الإدارة المالية للدولة، بغية تزويدها بمعلومات أكثر اكتمالاً تمكنها من اتخاذ قرارات أفضل، وباختصار يجب أن تصبح المحاسبة العمومية "محاسبة اتخاذ القرارات" (L'étude n°59-2, www.senat.fr).

وعموماً يمكن تلخيص المزايا الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام فيما يلي: (AIFM, 2012)

- تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية فيما يتعلق بالأصول والخصوم بوجه عام؛
- تعزيز المساءلة، بحيث تسمح معايير IPSAS من توفير نظرة شاملة ودقيقة لأنشطة الهيئة العمومية ونتائجها واعتماد أسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، وهو مبدأ أساسي لهذه المعايير؛
- تقديم تقارير واسعة وأكثر اتساقاً عن التكاليف والإيرادات، مما يؤدي إلى دعم أفضل للإدارة؛
- زيادة التوحيد والقابلية للمقارنة للقوائم المالية في الوقت المناسب وبين مختلف المنظمات.

المحور الثاني: تبني أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بين مؤيد ومعارض

تباينت الآراء حول أهمية التحول نحو أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام بين مؤيد ومعارض، وارتأينا قبل أن نعرض أوجه نظر كل منهما، أن نبين الفرق بين هذين الأساسين المحاسبيين:

1- الفرق بين الأساس النقدي وأساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام:

النظام النقدي للمحاسبة هو نظام تسجل فيه النفقات والإيرادات في الفترة التي تسدد فيها المدفوعات أو تستلمها؛ أما نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق هو نظام تسجل فيه الإيرادات في الفترة التي تحصل فيها (سواء كانت مستلمة أم لا)، والنفقات في الفترة التي يتم تكبدها فيها (سواء كانت مدفوعة أم لا). ويتعلق الفرق الأعظم بين النظامين المحاسبيين بتسجيل المعاملات الزمنية. على سبيل المثال، في ظل نظام المحاسبة النقدية، لا يتم تسجيل الإيرادات حتى يتم استلامها فعلياً، في حين أنه في ظل نظام الاستحقاق، يتم تسجيل الإيرادات عند اكتسابها، حتى لو لم يتم استلامها فعلياً. وبالمثل، في ظل نظام النقد، لا تسجل النفقات حتى يتم دفعها فعلياً. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في إطار نظام الاستحقاق، تسجل النفقات عند تكبدها، حتى ولو لم تدفع فعلاً. وبطبيعة الحال، فإن كلا النظامين المحاسبيين لهما نقاط قوة ونقاط ضعف عند تطبيقها على القطاع العام. ويبرز الجدول 1-6 نقاط القوة والضعف الرئيسية.

جدول رقم 1: الأساس النقدي مقابل أساس الاستحقاق

الخصائص	الأساس النقدي	أساس الاستحقاق
متطلبات التشغيل	بسيطة نسبياً	معقدة نسبياً
روابط مع الميزانية التقليدية ونظم الإيرادات	قوية نسبياً	ضعيفة نسبياً
التغطية	يسجل فقط المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات نقدية أو مقبوضات	يسجل تقديرات المعاملات غير النقدية كذلك
التوقيت	يسجل فقط المعاملات التي تحدث ضمن الفترة المحاسبية	يسجل تقديرات الآثار المستقبلية للمعاملات الحالية وتغييرات السياسات
التدقيق والمراقبة	بسيطة نسبياً	صعبة نسبياً

المصدر: (Boothe, 2007, p.182)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن نظام المحاسبة وفقا للأساس النقدي يسهل نسبيا تنفيذه وتشغيله بسبب بساطته، كما يتسم بالسهولة النسبية للتدقيق والرقابة. غير أن تغطيته تقتصر فقط على المعاملات التي تؤدي إلى مدفوعات نقدية أو مقبوضات، وهو يعتبر فقط المعاملات التي تحدث في الفترة المحاسبية ذات الصلة. وعلى العكس من ذلك، فإن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق معقد نسبيا من حيث التنفيذ والتشغيل والمطالبة من حيث المراجعة والرقابة. ومع ذلك، فإن نقاط قوته تشمل تغطية المعاملات غير النقدية وكذلك المعاملات النقدية والاعتراف بالآثار المستقبلية للمعاملات وتغييرات السياسات.

وقد تباينت الآراء حول التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في القطاع العام، فلكل وجهة نظره، فهناك من يرى أن مثل هذا التحول ضروري، وهناك من يرى أنه لا حاجة منه نظرا لصعوبته نوعا ما، ولكل حججه الخاصة التي سوف نعرض البعض منها فيما يلي.

2- مؤيدو فكرة التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام:

هناك عدد كبير من المؤيدين لأساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام، مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي يتولى إصدار المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام القائمة وفقا لأساس الاستحقاق؛ والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي على المستوى الدولي، ولجنة الاتحاد الأوروبي على المستوى الأوروبي.

وقد علق الاتحاد الدولي للمحاسبين الدوليين ومجلس المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على نطاق واسع على مزايا المحاسبة على أساس الاستحقاق للحكومات في مناسبات مختلفة وفي مختلف التقارير والدراسات.

ويعتبر صندوق النقد الدولي، وهو أيضا مؤيد للمحاسبة على أساس الاستحقاق، التطور الأخير في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام في مختلف أنحاء العالم اعترافا صريحا بمحدودية الأساس النقدي، ويرجع إسهام كبير في نشر المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام إلى وضع معايير دولية للمحاسبة تستند إلى الاستحقاق IPSAS، وإلى التقارير المالية وإحصاءات مالية الحكومة GFSM. وعلاوة على ذلك، فإن إضفاء الطابع المهني على موظفي المحاسبة العمومية، وتطبيق تقنيات القطاع الخاص في القطاع العام، وظهور نظم المعلومات الإدارية

المالية المحوسبة، التي تقلل إلى حد كبير من تكاليف المعاملات المتعلقة بجمع وتوحيد المعلومات القائمة على الاستحقاق، هي حجج قوية. (Joe Cavanagh and others, 2016)

وعلى المستوى الأوروبي، تؤكد المفوضية الأوروبية / المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (2013) على أن "المحاسبة على أساس الاستحقاق هي الأساس المقبول الوحيد الذي يقدم صورة دقيقة عن الوضع المالي والاقتصادي لأداء الحكومة [...]". وتماشيا مع ذلك، تدعم FEE الانتقال من النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق بإصدار بيانات تتعلق بالمحاسبة على أساس الاستحقاق وتنظيم حلقات عمل ومؤتمر بشأن هذا الموضوع. ويهدف هذا التقييم إلى تسليط الضوء على بعض المزايا الرئيسية لاعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق ومساهمتها في عملية صنع القرار المالي للحكومات. وتدعم المحاسبة على أساس الاستحقاق السياسة المالية الكلية والإدارة الأفضل للأصول والخصوم عن طريق قياس الأصول والخصوم ذات الصلة بالموقف العام للسياسة المالية والاستدامة المالية، ولكنها لا تقاس بالمحاسبة النقدية (مثل الحسابات المستحقة الدفع، والتزامات المعاشات التقاعدية للموظفين، ..).

وقال إيان بال، الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين، إن "أزمات الديون السيادية الحالية كشفت بشكل صارخ عن أوجه القصور في ممارسات الإبلاغ التي تتبعها حكومات كثيرة، وبالتالي فهمها لموافقها المالية الفعلية" (IFAC, 2012)، وقال إن الاتحاد الدولي للمحاسبين وصندوق النقد الدولي يشتركان في هدف مشترك لتعزيز القطاع المالي والإبلاغ والإدارة المالية. "ويعتقد الاتحاد الدولي للمحاسبين أن الحكومات في جميع أنحاء العالم يجب أن تتخذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتعزيز الإدارة المالية الحكومية، وبالتالي حماية الجمهور، وكذلك المستثمرين في السندات الحكومية. ومن شأن ذلك أن يسمح للحكومات باستباق وإدارة الصدمات المالية بشكل أفضل، وأن تساعد أيضا في الحد من مخاطر أزمات الديون في المستقبل". (IFAC, 2012)

ويوضح بلوندا الحاله المؤيدة للمحاسبة على أساس الاستحقاق بالنسبة للقطاع العام: "الهدف من تحويل التقارير المالية إلى عمليات الاستحواذ هو جعل التكلفة الحقيقية للحكومة أكثر شفافية؛ على سبيل المثال، عن طريق إسناد تكاليف المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة إلى الفترة الزمنية التي يعملون فيها ويجمعون حقوقهم في المعاشات التقاعدية، بدلا من تحمل هذه النفقات غير ذات الصلة بمجرد تقاعدهم. وبدلا من ارتفاع النفقات عند تنفيذ المشاريع الرأسمالية الفردية، تدرج هذه النفقات في النفقات التشغيلية السنوية من خلال مخصص للاستهلاك. إن معالجة القروض وبرامج الضمان على أساس الاستحقاق يولي مزيدا من الاهتمام لمخاطر التخلف عن السداد من قبل من منحهم، خاصة

إذا كان هناك حاجة إلى أن يتم تمويل هذه المخاطر الافتراضية مسبقا. ويمكن تصميم الديون الحكومية غير المسددة بطريقة تجعل جميع نفقات الفوائد تدفع في مبلغ مقطوع في نهاية القرض بدلا من أن يتم توزيعها خلال السنوات التي كان القرض فيها مستحقا. وتبين كل هذه الأمثلة كيف أن التركيز على النقد وحده يمكن أن يشوه التكلفة الحقيقية للحكومة". (Blöndal, Jón R, 2003, 45)

وبالتالي، فإن الفائدة الرئيسية للمحاسبة على أساس الاستحقاق هي تخصيص الإيرادات والنفقات للحكومة بشكل صحيح مع مرور الوقت. كل الأمثلة التي استشهد بها بلوندال هي تلك التي ستحسب فيها المحاسبة على أساس نقدي والمحاسبة على أساس الاستحقاق النفقات والإيرادات ذات الصلة، ولكن في أوقات مختلفة. وفي رأيه أن المساواة تستفيد على نحو أفضل من المحاسبة على أساس الاستحقاق، التي تعترف بالمصروفات عندما تعتبر متكبدة، وليس عندما تدفع فعلا، كما هو الحال في المحاسبة النقدية.

كما يستعرض Athukorala and Reid الحجج المؤيدة للمحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام: من ناحية أخرى، يرى أنصار المحاسبة على أساس الاستحقاق في الحكومة أنه "إذا كانت جيدة بما فيه الكفاية للقطاع الخاص، فهي جيدة بما فيه الكفاية للقطاع العام". وقام بإدراج الحجج الرئيسية المؤيدة للاستحقاق: (Athukorala and Barry Reid, 2003, p.2.)

- يتطابق مع الإحصاءات الاقتصادية للحسابات الوطنية.
- يعترف بالمعاملات عند حدوثها بدلا من دفعها نقدا.
- يفصل الإنفاق الجاري عن الإنفاق الرأسمالي.
- يوفر معلومات أفضل عن استدامة السياسات.
- يكشف عن الخصوم مثل معاشات القطاع العام.
- يعزز الإنصاف بين الأجيال.
- يحدد متأخرات المدفوعات.

3- معارضة فكرة التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام:

وعلى الرغم من حماسة المؤسسات الدولية وبعض منظمات المحاسبة المهنية للمحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، إلا أنه لم يحظ بقبول عالمي؛ فهناك قدر كبير من الرأي على عكس ذلك. فالكثير من الدول تتخوف من تطبيق أساس الاستحقاق في القطاع العام. وتتراوح هذه المخاوف بشأن المسائل التقنية مثل تقييم الأصول إلى أسئلة أوسع تتعلق بالاختلافات في متطلبات القطاع العام مقابل القطاع الخاص والمساءلة الديمقراطية.

فعلى سبيل المثال، تخلت الحكومة الاتحادية الألمانية سنة 2010 عن إعداد الموازنة والمحاسبة وفقا لأساس الاستحقاق، وكان السبب الرئيسي لهذا الإجراء هو المخاوف البرلمانية حول فقدان رقابتهم على الميزانية ومالية الحكومة (Jones R and Lüder K, 2011).

كما أعرب بعض الباحثين عن شكوك جدية بشأن إمكانية أساس الاستحقاق في القطاع العام، وهي تستدعي حقيقة أن تقنيات أساس الاستحقاق قد صممت خصيصا لتلبية احتياجات الشركات الخاصة، إضافة إلى القضايا الأخرى المتعلقة بمشاكل القياس، ونقص الدعم النظري وزيادة الموضوعية. (Chan JL, 2003)

وينشأ شاغل أساسي بشأن مسألة ما إذا كانت المتطلبات المحاسبية لمنظمات القطاعين العام والخاص قابلة للمقارنة وأنها تخدم بشكل جيد أساس مشترك للمحاسبة. وكان أندرو وين Andrew Wynne من رابطة المملكة المتحدة للمحاسبين القانونيين المعتمدين ناقدا قويا لتطبيق المعايير المحاسبية للقطاع الخاص على القطاع العام، حيث يقول في هذا السياق: " وضعت المحاسبة على أساس الاستحقاق على وجه التحديد لقياس الأرباح التي حققتها المنشأة التي ينبغي أن تعزى إلى سنة مالية معينة. وتمكن المحاسبة على أساس الاستحقاق أيضا شركات القطاع الخاص من موازنة تكلفة توفير السلع والخدمات مع الإيرادات المحققة من بيعها. وبالنسبة لشركات القطاع الخاص، فإن مقياس الأداء الواحد هذا يميز بدقة أدائها المالي وتحقيق هدفها الرئيسي، لتحقيق الربح. أما بالنسبة لمنظمات القطاع العام، لا يمكن توقع أن يكون المفهوم نفسه، وهو الربح، فعالا. وعلى الرغم من اختلاف دور وأهداف المحاسبة في القطاعين العام والخاص بسبب الأهداف المختلفة للكيانات في هذين القطاعين ، فإن هذه الاختلافات غالبا ما يتم تجاهلها. " (Andrew Wynne, 2003, p. 21.)

ويرى غوثري (1998) أن المحاسبة على أساس الاستحقاق لا تقيس النتائج، وتوفر المحاسبة على أساس الاستحقاق فكرة صغيرة عن الأداء، مع التركيز على تكلفة الخدمات والكفاءة. وثمة موضوع

هام يتعلق أيضا بصعوبة وتكاليف التنفيذ. كل هذه الأسباب تشكل أسباب رفض الدول النامية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام المبنية وفقا لأساس الاستحقاق.

وينتشر استخدام أساس الاستحقاق للمحاسبة على نطاق واسع في كثير من الدول، ولكن الوضع لا يماثل الميزانية. فمعظم الدول، حتى لو كانت تطبق أساس الاستحقاق للمحاسبة، تفضل تطبيق الأساس النقدي للميزنة أو استخدام الاستحقاقات على عدد محدود فقط من المعاملات في الميزانية. (Anessi-Pessina E and others, 2016) فلا تحظى الميزانية المعدة باستخدام أساس الاستحقاق بشعبية كبيرة، إذ يعتقد أنها تتعرض لخطر انضباط الميزانية وتؤثر على رقابة الأموال العمومية، وهناك مقاومة عامة من جانب السلطة التشريعية لاعتمادها بسبب تعقد الاستحقاقات. (Blöndal J, 2003)

وثمة عنصر أساسي يتعلق بأنواع المساءلة في كل من القطاعين العام والخاص. فالمساءلة في القطاع الخاص موجهة للمستثمرين الأفراد وتستند على تحقيق الشركات للأهداف المالية: الربح والخسارة. وعلى النقيض من ذلك، يجب أن يكون القطاع العام مسؤولا سياسيا. وأهم جانب مالي لهذه المساءلة هو ما إذا كانت الأموال العمومية تتفق بالطرق التي صوتت عليها السلطة التشريعية. وقد ركز Andrew Wynne على مسألة المساءلة أمام السلطة التشريعية:

"ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للقوائم المالية لأي منظمة من منظمات القطاع العام هو الاضطلاع بوظيفة الإشراف من خلال توفير مقارنة مراجعة للاستعمال الفعلي للموارد مع الميزانية المتفق عليها. وتنشأ المساءلة المالية للحكومة عن عملية وضع الميزانية التي تتفق خلالها على مستويات الضرائب التي سيتم فرضها وعلى التمويل الذي سيتم تخصيصه لمختلف الخدمات التي تنوي تقديمها. ومن ثم فإن التقرير عن الميزانية هو الوثيقة الرئيسية التي يتم من خلالها محاسبة الحكومات على انتظام ونزاهة إدارتها المالية." (Andrew Wynne, Op.cit, p.3.)

وبالرغم من العيوب الواردة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، إلا أن الفوائد المتوقعة أكثر أهمية في الغالب بالمقارنة مع العيوب، وبالتالي فإن عددا متزايدا من الحكومات يشرع في اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق.

المحور الثالث: تجارب كل من نيوزيلندا والمملكة المتحدة في التحول إلى أساس الاستحقاق في القطاع العام

هناك مستوى عال من التنوع في الممارسات المحاسبية في الدول، فكل دولة تطبق الأساس الذي يتلاءم وطبيعة أنشطتها، فمنهم من يطبق الأساس النقدي أو النقدي المعدل ومنهم من بدأ يتوجه نحو

أساس الاستحقاق المعدل أو الكامل لما له من فوائد جمة كتحقيق الشفافية والمساءلة والمساعدة في صنع القرارات. فمسك المحاسبة وفقا لأساس لاستحقاق ينطوي على تحميل السنة المالية بما يقابلها من نفقات وإيرادات فور نشوءها. هذا النهج المحاسبي يشبه نهج المحاسبة المالية. ففي نهاية السنة المالية، فإن العمليات التي تنشأ في السنة ولكنها لم تسفر عن استلام أو دفع ترتبط بالسنة المالية في شكل حسابات مستحقة الدفع أو حسابات مستحقة القبض. وقد تكون الأصول المعترف بها مالية أو ملموسة (ممتلكات) أو غير ملموسة (براءات اختراع). وعند قيام الدول بإصلاح أنظمتها المحاسبية في القطاع العام تلجأ إلى التحول إلى أساس الاستحقاق تدريجيا أو بشكل كامل، مع وجود بعض الفوارق طبعاً من دولة لأخرى.

والجدول الموالي يوضح أمثلة عن بعض الدول التي نفذت بالكامل المحاسبة على أساس الاستحقاق وعدد من الدول التي لم تنفذه بالكامل ولكنها تتجه نحو التنفيذ الكامل.

جدول رقم 2: الدول التي تحولت إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام

الأساس النقدي الكامل	أساس الاستحقاق المعدل	أساس الاستحقاق الكامل	
			أستراليا
			النمسا
			بلجيكا
	x		كمبوديا
		x	كندا
		x	كولومبيا
			التشيك
	x		فنلندا
		x	فرنسا
		x	ألمانيا
		x	اليونان
		x	المجر
	x		أيسلندا

	x		إندونيسيا
	x		أيرلندا
	x		إسرائيل
	x		الأردن
		x	كينيا
	x		المكسيك
		x	المغرب
		x	هولندا
x			نيوزيلندا
		x	النرويج
		x	جمهورية سلوفاكيا
		x	سلوفينيا
		x	سورينام
	x		السويد
		x	تركيا
x			المملكة المتحدة UK
x			الولايات المتحدة الأمريكية US

المصدر: Khan, A., and Mayes, S, Transition to Accrual Accounting, Fiscal Affairs Department, USA, 2009, p.2.

وسوف نحاول من خلال هذا الجزء عرض تجارب الدول التي بادرت في سنوات التسعينات إلى تبنيه، وتعتبر هي السباقة في ذلك، وهي كل من نيوزيلندا الرائدة في جميع أنحاء العالم وتجربة المملكة المتحدة. وهما تجربتان جذبت كثيرا من الاهتمام على الصعيد الدولي.

1- تجربة نيوزيلندا في إصلاح المحاسبة العمومية:

تعتبر تجربة نيوزيلندا في مواءمة المحاسبة العمومية مع المحاسبة الخاصة من خلال تبني أساس الاستحقاق تجربة جديرة بالذكر، على الرغم من إجراء دول أخرى لتجارب مماثلة مثل بريطانيا العظمى وأستراليا وأيسلندا وهولندا. لذلك سوف نحاول من خلال هذا الجزء إبراز الأسباب التي دفعت بنيوزيلندا إلى الإقدام على تبني هذا الأساس، ولكن قبل ذلك نذكر أهم المراحل التي مرت بها إصلاحات المحاسبة العمومية للدولة.

1-1- مراحل إصلاح الحكومة المركزية في نيوزيلندا:

لقد مرت إصلاحات الحكومة المركزية في نيوزيلندا عبر عدة مراحل، نذكرها فيما يلي: (OECD, 2002)

- المرحلة التقليدية (قبل عام 1978): تميزت هذه المرحلة باستخدام الأساس النقدي والرقابة على المدخلات؛
- المرحلة الإدارية (1978-1985): تميزت بمحاولات إدخال تقنيات إدارة مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك أساس الاستحقاق، في القطاع العام بأكمله، بما في ذلك: الإدارات الحكومية المركزية، الحكومات المحلية، قطاعات الصحة والتعليم، ومجموعة من الوكالات الحكومية المتنوعة؛
- مرحلة اقتصاد السوق (1986-1991): تميزت بمزيج من الأفكار الإدارية والنظريات الاقتصادية التي تركز على المصلحة الذاتية الفردية، والأسواق التنافسية والعقود. وفي هذه المرحلة تم حدوث القفزة الكبيرة؛
- المرحلة الاستراتيجية (1992-1996): تميزت بالتركيز على استراتيجية الحكومة بأكملها، من أجل التركيز على المدى الطويل والتغلب على التفكك الناشئ خلال مرحلة اقتصاد السوق، ففي سنة 1992، أصبحت نيوزيلندا أول حكومة سيادية في التاريخ الحديث، التي تعد القوائم المالية للحكومة بأكملها "Crown" وفقا لأساس الاستحقاق الكامل؛
- مرحلة القدرة على التكيف (1997-): تميزت بالتركيز على صيانة وتطوير القدرات، خاصة في مجال الموارد البشرية والمهارات. نظام انتخابي جديد يضع علاوة على الوعي السياسي للمديرين وعلى الاستمرارية في الخدمة العامة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أنه بدأ التخطيط لإدخال أساس الاستحقاق المحاسبي في نيوزيلندا في منتصف الثمانينات، كجزء من الإصلاحات الاقتصادية، أين قامت نيوزيلندا بخصخصة للكيانات

التجارية المملوكة للدولة، فضلا عن رفع قيود عن العملات والأسواق المالية النيوزيلندية، بهدف التخلي عن اقتصاد مغلق نوعا ما تتدخل فيه الحكومة بشكل كبير، والتوجه نحو اقتصاد مفتوح أمام الضغوط التنافسية وقوى السوق. فقد حولت من خلال هذه الإصلاحات إدارة خدماتها من أسلوب البيروقراطية إلى الأسلوب التجاري الاقتصادي، أي أنها قامت بإعادة دور الدولة في تقديم خدماتها للمواطنين، كما سعت الحكومة النيوزيلندية من وراء هذه الإصلاحات إلى رفع مستوى الأداء وتعزيز المساءلة في ما تبقى من الكيانات التجارية المملوكة لها، من خلال تبني الممارسات الحديثة للإدارة. وإلى غاية سنة 1989، لم تجرى أي إصلاحات فيما يخص الأساس المحاسبي المعتمد في عملية وضع الموازنة في نيوزيلندا، فكانت تتم وفقا للأساس النقدي، إلى أن صدر قانون المالية العامة لعام 1989، حيث قامت نيوزيلندا بإعتماد الموازنة الموجهة بالنتائج، وتحولت إلى استخدام أساس الاستحقاق بدلا من الأساس النقدي (Mark Champoux, 2006). أي أنها أصبحت تربط الانفاقات بالانجازات، وتقوم بترتيب المشاريع حسب أولويتها في الموازنة العامة للدولة.

وفي هذا السياق يقول غراهام سكوت، السكرتير السابق للخزينة النيوزيلندية، أنه إذا كان من المقرر تلخيص تجربة نيوزيلندا في جملة واحدة، فحتما ستكون أن "المسيرين الجيدين لا يمكنهم النجاح في نظام سيئ والمسيرين السيئين لا يمكنهم أن ينجحوا في نظام جيد، فيجب أن يكونوا الاثنين جيدين على حد سواء" (Graham C. Scott, 1996).

1-2- دوافع تبني نيوزيلندا لأساس الاستحقاق:

أصدرت نيوزيلندا في 1992 لأول مرة قائمة مالية معدة وفقا لأساس الاستحقاق، ومن الأسباب التي دفعت بها إلى تبني أساس الاستحقاق هي: (Joanne Lye and Mark Champoux, 2006 ; others, 2005)

- ارتفاع الدين العام الذي واجهته آنذاك؛
- إلى غاية السبعينات كانت الأوضاع الاقتصادية مقبولة نوعا ما، لكن بعد تلك الفترة عاشت نيوزيلندا أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية. واستمرت الحكومة في انفاق أموال طائلة، لكنها لم تكن قادرة على تعويض ذلك من خلال الإيرادات العالية، لذلك التجأت إلى الاقتراض من السوق المحلي والدولي؛
- انخفاض التصنيفات الائتمانية وخروج الدين العام عن سيطرة الحكومة: ونظرا لذلك كان على نيوزيلندا أن تتخذ تدابير إزاء السيطرة على نفقاتها. لذلك كتبت توصيات من أجل

التغيير، وشملت هذه التوصيات تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق، خاصة بالنسبة للقروض والخصوم المحتملة؛

- ينبغي أن يؤدي النظام المحاسبي إلى خلق نظام الإدارة القائمة على أهداف واضحة، وقياسات الأداء المناسبة، الحوافز والحرية لإدارة جيدة.

1-3- النتائج المحققة بعد تبني نيوزيلندا لأساس الاستحقاق:

تسير نيوزيلندا ميزانيتها حاليا وكأنها تسير شركة، حيث تستند في تسيرها على نهج الذمة المالية، وفي داخل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن نهج نيوزيلندا لقياس ذمة الدولة فريد من نوعه. لأن كل وزارة تقدم ميزانية عامة وحسابا تشغيليا، وتلتزم بتوليد الفائض وتحقيق مكاسب في الإنتاجية أو على الأقل الحد من عجزها. وبالإضافة إلى ذلك، تستند الميزانية إلى نتائج حساب التكاليف. حيث "يتم تحميل تكلفة استخدام رأس المال على كل إدارة بمعدل حوالي 10٪، ويتم تخصيص الاعتمادات لكل مشروع. ولذلك لم يعد المنطق قائما على منطق التدفقات، وإنما على منطق المخزونات، مع المحاسبة الكاملة للذمة المالية، مما يشير إلى قيمة الأصول المملوكة للدولة، ومبلغ ديونها، أو تقييمها في شكل الأحكام، المخاطر التي تديرها" (L'étude n°59-2, www.senat.fr).

وقد سمحت خصخصة التقنيات المحاسبية وإدارة الميزانية لنيوزيلندا بتحويل عجزا في الميزانية قدره 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات من عام 1984 إلى عام 1994. أما الدين العام فقد ارتفع بأكثر من 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1984 إلى 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعد خفض الإنفاق العام بمقدار 10 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات (L'étude n°59-2, www.senat.fr).

ومنذ أن تم تنفيذ الإصلاحات، أظهرت نيوزيلندا في الواقع ضبطا قويا على المالية العامة. أما فيما يتعلق بالميزنة، فإن نيوزيلندا تتحمل زيادة تقريبا في الميزانيات الأساسية لكل إدارة على مستوى اسمي ثابت فقط. ومن الجدير بالملاحظة أن الخصوم المالية الإجمالية لنيوزيلندا قد انخفضت من 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى 23 في المائة في عام 2005، في حين زادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل من 66 في المائة إلى 76 في المائة في نفس الفترة الزمنية. كما أبلغت البلاد عن فوائض في الميزانية في كل عام تقريبا منذ أوائل التسعينات (OECD).
(Economic Outlook, 2005) ونتيجة لذلك، انخفض الدين الصافي النيوزيلندي انخفاضا كبيرا،

من نحو 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992 إلى ما يقرب من 10 في المائة في عام 2005. وفي الوقت نفسه، تتمتع نيوزيلندا، في معظمها، بنمو اقتصادي معتدل إلى قوي، حيث بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 3.3٪ خلال العقد الماضي (Mark Champoux, 2006; OECD Economic Outlook, 2005).

1-4- الدروس المستفادة من تجربة نيوزيلندا في التحول إلى أساس الاستحقاق:

يعد تطبيق أساس الاستحقاق في الحكومة عملية رئيسية، لا سيما إذا تم ذلك بطريقة تحقق أقصى فائدة لعمليات صنع القرار والمساءلة أمام المستخدمين الخارجيين. وتتيح تجربة حكومة نيوزيلندا الكثير من الدروس على المستويين الكلي والجزئي على حد سواء، حيث يصعب التمييز بين أكثر الدروس أهمية.

ولعل أهم درس هو أن التحول إلى أساس الاستحقاق عملية ممكنة وغير مستحيلة، حيث لا يوجد أي حاجز نظري أساسي لحكومة ذات سيادة يحول دون تطبيق أساس الاستحقاق. وبدلاً من ذلك، هناك الكثير ممن يوصي بوضع أساس الاستحقاق في الحكومة عندما يتم تنفيذه في سياق نظام يشجع الأداء الإداري. وهذا يؤدي إلى الدرس الرئيسي الثاني، وهو أن المحاسبة مهمة ومثيرة عندما تولد المعلومات التي يتم استخدامها من قبل صناع القرار. وعلى العكس من ذلك، فنون حاجة صانعي القرار إلى المطالبة بمعلومات الاستحقاق واستخدامها، فإن جهود التنفيذ أقل احتمالاً بكثير للنجاح. كما ينبغي النظر إلى تطوير معلومات الاستحقاق على أنها عنصر لا يتجزأ من هذا الإصلاح وليس ممارسة قائمة بذاتها (Public Sector Committee , 1994) .

أما على المستوى التشغيلي يمكن إبراز عدد من الدروس: (Public Sector Committee , 1994)

- الالتزام أمر بالغ الأهمية: ويتطلب ذلك فهما واضحاً بأن المحاسبة على أساس الاستحقاق لن تحقق منافع في حد ذاتها، بل عن طريق توفير معلومات أكثر ثراء يمكن أن تعود بفوائد من خلال تحسين نوعية القرارات. والدرس هو أن الالتزام القائم على توقعات كاذبة لن يستمر. والتكاليف المالية الصافية لتفعيل نظم المحاسبة على أساس الاستحقاق مقارنة بالنظم النقدية بسيطة نسبياً. إن العمليات المحاسبية الجد مركزية ، مع العناصر الفرعية التي تكون أكثر أو أقل تكاملاً ، مرهقة ومكلفة بشكل مفاجئ بالمقارنة مع أفضل ممارسات القطاع الخاص في إدارة النقدية المركزية، مع تبسيط نظم الإدارة المالية؛

- سيكون من الضروري إجراء عمليات المقايضة، ومن ثم يلزم وجود فهم مشترك للأهداف الرئيسية لإجراء هذه المقايضات. ومن الأمثلة على ذلك قرار الخزنة بعدم الاشتراك في تدريب المدراء الماليين في الإدارات على الرغم من رأي مفاده أن التدريب ضروري لتحقيق الفوائد وتقليل المخاطر المرتبطة بالنظام الجديد. ومن حيث الأهداف العليا والمطالب الأخرى لتحقيق تلك الأهداف كان هذا هو القرار الصحيح؛
- تحديد المخاطر الرئيسية والرد عليها؛ تضمنت هذه التدابير تحديد نتائج الحكومة، وتحديد جميع الأصول في سيادة التاج، وتحديد الكيان الحكومي المعني بالإبلاغ، والقضاء على تراكم الأعمال المتأخرة. وفي التحليل النهائي، لم يسمح لأي من هذه المسائل بإعاقة التنفيذ؛
- تحقيق مكاسب كبيرة من الاستفادة من المحاسبة في القطاع الخاص. وباستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، يمكن استخدام البرمجيات المحاسبية المتاحة بالسوق في القطاع الخاص، ومجموعة المهارات والخبرات المتاحة لإصلاح الإدارة المالية اتسعت بما فيه الكفاية للتعامل مع المطالب الجديدة والاستفادة من الفرص الجديدة.

2- تجربة المملكة المتحدة UK في إصلاح المحاسبة العمومية:

تعتبر المملكة المتحدة دولة إتحادية بموجب قرار سنة 1800، تتكون من أربع دول منفصلة (إنجلترا، إيرلندا الشمالية، اسكتلندا وويلز) ضمن وحدة سياسية رئيسية، كان ينظر إلى الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق للحكومة المركزية أنه ذو أهمية كبيرة، وسلط الضوء على هذا النحو من قبل السياسيين. على سبيل المثال، قال كينيث كلارك، وزير مالية المملكة المتحدة آنذاك: "سوف يجد الناس طرق أخرى للاحتفال بالألفية ولكن قليل منها فقط يكون ذو أهمية بالغة. ويعتبر التحول إلى أساس الاستحقاق واحد من تلك الأحداث الهامة للغاية". (HM Treasury, 1995, p. 1)

فبداية بدأ إدخال أساس الاستحقاق تدريجياً، حيث كان لا بد من تطوير الأنظمة وجلب الموارد، بما في ذلك الموظفين ذوي الكفاءات والمهارات، وقد تمت الموافقة على التغييرات التي تم تنفيذها تحت عنوان المحاسبة عن الموارد وشؤون الميزانية (RAB). فالمحاسبة عن الموارد (RA) تطبق مبادئ أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية وتسعى إلى الجمع بين الأهداف والغايات في النظام المحاسبي. أما فيما يخص ميزانية الموارد فتتطوي على استخدام معلومات RA كأساس للتخطيط وضبط الإنفاق العام من أجل محاذاة حسابات الإدارة مع الحسابات الخارجية. (Connolly and Hyndman, 2011, pp36-45)

جدول رقم3: الأحداث الرئيسية المرتبطة بإدخال المحاسبة عن الموارد وشؤون الميزانية
RAB في المملكة المتحدة

السنوات	الحدث الرئيسي
1994	أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية مشاوره عامة بشأن هذا الموضوع من خلال إصدار ورقة خضراء.
1995	ورقة بيضاء ¹ (وثيقة سياسية) صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية.
1999/1998، 2000/1999، 2001/2000	سنوات تجريب لإعداد حسابات الموارد.
1999	عمليات تجريبية لأعداد ميزانيات الموارد
2002/2001	تم تنفيذ حسابات الموارد بشكل كامل
2002/2001، 2003/2002	السنوات الانتقالية لميزانيات الموارد
2004/2003	نفذت ميزانيات الموارد تنفيذًا كاملاً

المصدر:

Conolly, C. & Hyndman, N., Accruals accounting in the public sector: A road not always taken, Management Accounting Research, volume 22, issue 1, 2011, p.38.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بداية من السنة المالية 2004/2003 شرعت إدارات الحكومة المركزية في المملكة المتحدة باستخدام أساس الاستحقاق في كل من الأنظمة المحاسبية وإعداد الموازنات.

1-2 - مراحل إصلاح الحكومة المركزية في المملكة المتحدة:

حيث عملت معظم مجالات القطاع العام خارج الحكومة المركزية على إجراء تغييرات نحو أساس الاستحقاق لسنوات عديدة. وفي عام 1995، أعلنت وزارة الخزانة عن عزمها على نقل الحكومة

¹ الورقة البيضاء هي وسيلة لعرض السياسات الحكومية قبل سننها كتشريعات؛ يساعد استخدام الأوراق البيضاء والخضراء عند عرض وتقديم السياسات في خلق الوعي بالسياسة ومشاكلها بالنسبة للبرلمانيين والعامّة على حد سواء.

المركزية إلى أساس الاستحقاق لكل من الميزنة والمحاسبة لكل إدارة من الإدارات الحكومية في إطار مصطلح "المحاسبة عن الموارد وشؤون الميزانية RAB".

وكان من المفترض أصلاً أن تكون أول سنة تشغيلية للمحاسبة عن الموارد وشؤون الميزانية في الفترة 2001-2002. وعلى الرغم من أن الأخذ بنظام المحاسبة على أساس الاستحقاق تمهيدا للميزنة على أساس الاستحقاق وفقاً للخطة، فإن الشواغل المتعلقة بنوعية البيانات أدت إلى إدخال أساس الاستحقاق وفقاً لمرحلتين، مع انخفاض قيمة الاستهلاك والمخصصات في ميزانيات الاستحقاق بعد سنتين من الموعد المقرر أصلاً. وفي عام 1998، شرعت وزارة الخزانة والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في دراسة مشتركة لدراسة مزايا وجدوى إصدار مجموعة من الحسابات القائمة على أساس الاستحقاق، ليس فقط بالنسبة لحسابات الحكومة المركزية، بل بالنسبة للقطاع العام ككل، الذي يطلق عليه "حسابات الحكومة برمتها WGA". واعتمد إنتاج مجموعة الحسابات الحكومية القائمة وفقاً لأساس الاستحقاق كهدف منقح للإصلاح في قانون الموارد والحسابات الحكومية الذي أقر في عام 2000. (Danny S.L. Chow and others, 2007)

وبسبب النطاق الأكثر طموحاً للإصلاح، خططت وزارة الخزانة العامة نهج تنفيذ من ثلاث مراحل: (Joe Cavanagh and others, 2016)

- اشتملت المرحلة الأولى على إنتاج كامل للحسابات الحكومية غير المدققة استناداً إلى البيانات الإحصائية بدلاً من البيانات المحاسبية؛
- تضمنت المرحلة الثانية إعداد حسابات حكومية مركزية غير مدققة تشمل حسابات جميع إدارات الحكومة المركزية، باستثناء الحكومات المحلية وصناديق التداول وبعض الهيئات الأخرى غير الإدارية؛
- اشتملت المرحلة الثالثة على نشر مجموعة عمل مدققة على أساس الاستحقاق الكامل. ونتيجة للتأخيرات في اتخاذ قرار النشر النهائي، تم أخيراً نشر أول مجموعة كاملة من تقارير الفريق العامل المدققة في 29 نوفمبر 2011، أي بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إصدار التشريع الأصلي. ومنذ ذلك الحين، تم تحديد خطة عمل لرفع جودة البيانات ومعالجة القضايا المؤدية إلى مؤهلات التدقيق. وشملت التحسينات في الفترة 2013-2014 ما يلي: توحيد أصول وخصوم شبكة السكك الحديدية الوطنية، والتحسينات المدخلة على تقييم المدارس للأصول الثابتة، ونشر المنشورات على نطاق أوسع. (Danny S.L. Chow and others, 2007)

2-2- النتائج المحققة بعد تبني المملكة المتحدة لأساس الاستحقاق:

مما لا شك فيه أن اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق ساهم في تحديث ممارسات الإدارة المالية في المملكة المتحدة. وهكذا، عزز النظام الجديد شفافية وصدق الحسابات العامة (نظرة حقيقية وعادلة). وقد جعل الوضع المالي للهيئات العمومية أكثر وضوحا بالنسبة لدافعي الضرائب المواطنين والبرلمان. ويتيح استخدام عمليات مراجعة الحسابات على نطاق واسع التحقق من مطابقة النفقات مع الموارد التي خصصها البرلمان. كما عزز تبني أساس الاستحقاق أيضا مساهمة مسيري القطاع العام حول إدارتهم المالية، ولا سيما في مجال إدارة الأصول، مما يشجع على زيادة الكفاءة في الاستخدام وزيادة الإنتاجية. كما أتاح اعتماد محاسبة الذمة المالية للمسيرين تخصيص الموارد على نحو أفضل للمجالات ذات الأولوية وفقا لاتفاقات الخدمة العامة. وأخيرا، من خلال توحيد الحسابات مؤخرا، مكنت الحكومة من مقارنة الأداء المالي لمختلف هيئات القطاع العام. (L'étude n° 23, 2007)

www.economie.gouv.fr, 2007)

2-3- الدروس المستفادة من تجربة المملكة المتحدة في التحول إلى أساس الاستحقاق:

أثبتت تجربة إدخال أساس الاستحقاق على الأنظمة المحاسبية وإعداد الموازنات في القطاع العام للمملكة المتحدة أن النظام يعمل بشفافية ويشير إلى اتجاه جيد. كل هذه المزايا تتطلب بعض التضحيات؛ وفيما يلي نود أن نشير إلى بعض الدروس المستوحاة من تجربة المملكة المتحدة والتي ينبغي الاستفادة منها:

- 1- إن التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق يستغرق وقتا طويلا، ففي المملكة المتحدة كانت الفترة التي اتخذت لتنفيذ هذا التحول تقدر بسبع سنوات تقريبا، بدءا بإصلاح قطاع الحكم المحلي وانتهاء بالحكومة المركزية.
- 2- يجب أن تكون إصلاحات الأنظمة المحاسبية والموازنة العامة للدولة من خلال تبني أساس الاستحقاق متكاملة وتسير جنبا إلى جنب.
- 3- تدريب المديرين والمسؤولين من أجل تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق والميزانيات؛ يجب إشراك جميع الأشخاص في العملية الانتقالية بدءا من السياسيين والمديرين ويجب على المسؤولين فهم الاستخدام الفعال للنظام وقبول قواعد نظرا لتعقيد هذا النظام. التغيير الثقافي يتطلب الاستثمار في تدريب المديرين وحتى الموظفين.
- 4- قدرة تكنولوجيا المعلومات: تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق والميزانية يتطلب نظاما تكنولوجيا المعلومات أكثر تعقيدا (IT) من تلك المرتبطة بنظام النقدية من أجل توفير المعلومات اللازمة لإدارة فعالة للعمليات.

خاتمة:

استثمرت العديد من الدول في إصلاح أنظمتها المحاسبية العمومية، حيث يندرج هذا الإصلاح تحت إصلاح أكبر منه "إصلاح الإدارة المالية"، الذي كان ولا يزال أولوية حكومية على الصعيد العالمي، وهدفت جل هذه الإصلاحات لإعادة تشكيل القطاع العام وتنشيطه ليكون أكثر استجابة ومسؤولية لاحتياجات المواطنين والقطاع الخاص. وقد برزت في بداية التسعينات مبادرة جديدة تتمثل في الانتقال من المحاسبة القائمة على النقد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، ومن المتوقع أن تسهل هذه المبادرة إدارة الأصول والخصوم، ورفع كفاءة إعداد الموازنة العامة للدولة، ومن ثم إدارة مالية شاملة وحكيمة. ذلك أن الأساس النقدي التقليدي لا يوفر صورة كافية للواقع الفعلي للعمليات المالية للهيئات العمومية، ويمكن أن يسهم في إظهار نتائج مضللة تختلف عن الوضع المالي الحقيقي. ومع ذلك، فإن المحاسبة على أساس الاستحقاق تتعامل دائما مع التحديات التي قد تؤثر على عملية الانتقال، فالتحديات حتمية أينما حدث تغيير، وينبغي على أي دولة ترغب في اجراء الإصلاحات المحاسبية في القطاع العام أن تتعلم من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من الجهات الرائدة التي أساس الاستحقاق في القطاع العام. ومن أكثر التحديات صعوبة عند الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق هو أن مثل هذا الانتقال يحتاج إلى التركيز على الوعي والهياكل التنظيمية وبناء القدرات والكفاءة ولدماج النظم لموظفي الخدمة العامة من أجل استخدام محاسبة الاستحقاق بسهولة. كما يحتاج إلى الوقت والتكلفة، فبالنسبة للوقت يأخذ من خمسة إلى عشر سنوات للبلد لاستكمال التحويل إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. حيث وجدنا أن نيوزيلندا اتخذت قرابة عشر سنوات لتبني أساس الاستحقاق بالكامل، في حين أن المملكة المتحدة استغرقت قرابة سبع سنوات. وأخيرا، ينبغي التأكيد على أن المحاسبة على أساس الاستحقاق ليست عصا سحرية لتحسين أداء القطاع العام وحدها أو تعزيز المالية العامة، فهي تعد أداة واحدة من بين العديد من الأدوات للحصول على معلومات أفضل عن التكاليف الحقيقية للإدارة. ولا بد من استخدامها بفعالية، وفي سياق الإصلاحات الإدارية الأخرى، من أجل تحقيق التحسين المنشود في صنع القرار في الإدارة العمومية.

قائمة المراجع:

- Anessi-Pessina E, Barbera C, Sicilia M, Steccolini I , Public sector budgeting: a European review of accounting and public management journals. Account Audit Account J 29(3), 2016, pp. 491–519.

- Athukorala, S. Lakhsman, and Barry Reid. Accrual Budgeting and Accounting in Government and Its Relevance for Member Countries, Asian Development Bank, 2003.
- Autorité internationale des fonds marins, Application des Normes comptables internationales pour le secteur public, 2012, sur le lien : https://www.isa.org.jm/sites/default/files/files/documents/isba-18fc-3_2.pdf
- Blöndal, Jón R, Accrual Accounting and Budgeting: Key Issues and Recent Developments, OECD Journal on Budgeting 3 (1), 2003, pp. 43–60.
- Chan JL , Government accounting: an assessment of theory, purposes, and standards. Public Money Manag 23(1), 2003, pp. 13–20
- Conolly, C. & Hyndman, N., Accruals accounting in the public sector: A road not always taken, Management Accounting Research 22, 2011, pp.36–45.
- Corine Eyraud, Une comptabilité d'entreprise pour les États ?, Revue Sociologie et sociétés, Volume 43, Numéro 2, Automne, 2011, pp. 91–116.
- Danny S.L. Chow, et al., Developing Whole of Government Accounting in the UK, in Financial Accountability and Management, Volume 23, 2007.
- Félix Madrid García, Developments and challenges in public sector accounting, Journal of public budgeting, accounting & financial management, 26 (2), 2014, pp.345-366.
- Graham C. Scott, Government Reform in New Zealand, International Monetary Fund, Washington DC, October 1996, p.2.

- Guthrie J, Application of *accrual accounting* in the Australian public sector rhetoric or reality, Financial Accountability & Management, 14 (1), 1998, pp. 1-19.
- HM Treasury, Publication of White Paper on Resource Accounting and Budgeting, Press Notice 195, The Stationery Office, London, 1995.
- IFAC, IFAC Welcomes IMF Paper on Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, New York, 2012, available at: <https://www.ifac.org/news-events/2012-11/ifac-welcomes-imf-paper-fiscal-transparency-accountability-and-risk>
- Jacques Colibert, les normes IPSAS et le secteur public, mars 2010, sur le lien : http://ficadex.com/wp-content/uploads/2016/03/sic_mars2010_a.pdf
- [Joanne Lye](#), [Hector Perera](#), [Asheq Rahman](#), The evolution of accruals- based Crown (government) financial statements in New Zealand, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 18 Issue: 6, 2005, pp.784-815, <https://doi.org/10.1108/09513570510627711>
- Joe Cavanagh, Suzanne Flynn and Delphine Moretti, Implementing Accrual Accounting in the Public Sector, IMF, Fiscal Affairs Department, September 2016.
- Jones R, Lüder K , The Federal Government of Germany's circumspection concerning accrual budgeting and accounting. Public Money Manag 31(4), 2011, pp.265–270
- Khan, A., and Mayes, S, Transition to Accrual Accounting, Fiscal Affairs Department, USA, 2009, p.2.

- La réforme de la comptabilité publique, levier de modernisation de l'État, Publication de l'IGPDE , Recherche - Etudes – Veille, n° 23, juin 2007, sur le lien : https://www.economie.gouv.fr/files/files/directions_services/igpde-editions-publications/PGP23.pdf
- L'étude menée sur la réforme de l'ordonnance organique n°59-2 du 2 janvier 1959 portant loi organique relative aux lois de finances, sur le lien : <https://www.senat.fr/rap/r00-037/r00-03719.html>
- Mark Champoux, Accrual Accounting in New Zealand and Australia: Issues and Solutions, Harvard Law School, Federal Budget Policy Seminary, Briefing Paper No. 27.
- OCDE, COMPTABILITÉ ET BUDGÉTISATION SUR LA BASE DE L'EXERCICE : QUESTIONS CLÉS ET RÉCENTS DÉVELOPPEMENTS, 23ème réunion annuelle des Hauts fonctionnaires du budget Washington, D.C., 3-4 juin 2002, p.12.
- OECD Economic Outlook No. 78, Annex Table 32 (2005), available at : http://www.oecd.org/document/61/0,2340,en_2649_201185_2483_901_1_1_1_1,00.html
- OECD, Models of Public Budgeting and Accounting Reform, JOURNAL ON BUDGETING Volume 2/Supplement 1, 2002, pp.164-174.
- Paul Boothe, Accrual Accounting in the Public Sector: Lessons for Developing Countries, in Anwar Shah (dir.), Budgeting and budgetary institutions, World Bank, Washington, D.C., 2007, p.182.

- Public Sector Committee , Implementing Accrual Accounting in Government: The New Zealand Experience, October 1994, available at: <http://www.icjce.es>
- Wynne, Andrew, Do Private Sector Financial Statements Provide a Suitable Model for Public Sector Accounts?, Paper presented at the European Group of Public Administration conference "Public Law and Modernizing the State," Oeiras, Portugal, September, 2003, pp. 4–6.
- Zakiah, S. & Pendlebury, M. W, Accruals Accounting in Government – Development in Malaysia, Asia Pacific Business Review, 12(4), 2006, 421-435.

التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية-دراسة حالة الجمارك الجزائرية-

Switch to digital customs as an input to achieve strategic vigilance

- Study of the case of Algerian customs -

أ. عيسى بوراوي جامعة الجزائر 3، الجزائر.

أ. عمار ميلودي، جامعة المسيلة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/09/ 27)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 09)، تاريخ القبول: (2017/11 /15)

Abstract

Strategic vigilance is one of the new methods of modern management. It contributes to bringing together organizations from different stakeholders. The importance of adopting a system of vigilance and auditing in the process of monitoring the organization's environment to ensure greater control of the information system has been highlighted.

The Customs Department, in view of the development of the national economy and the emergence of new roles for the Department, is currently seeking to invest in the resources available to it, focusing on its recent modernization program on information technology, which has attached great importance.

In this study, we found that modernizing customs administration to meet the requirements of strategic vigilance requires concerted efforts to achieve the established objectives.

In order for the customs establishment to play its proper role in a market economy, it must overcome the problems and difficulties it faces, including the lack of means and means to enable customs agents to perform their duties to the fullest.

المخلص

تعتبر اليقظة الاستراتيجية من الأساليب الجديدة في علم الإدارة الحديثة، فهي تساهم في تقريب المنظمات من مختلف الأطراف ذات المصلحة، من ذلك برزت أهمية تبني نظام اليقظة والتدقيق في عملية رصد بيئة المنظمة لضمان تحكم أكثر في نظام المعلومات.

إن إدارة الجمارك وبالنظر للتطور الذي شهده الاقتصاد الوطني وظهور أدوار جديدة لهذه الإدارة، فهي تسعى حاليا للاستثمار في الموارد المتاحة لديها إذ ركزت في برنامج العصرية الذي قامت به مؤخرا على تكنولوجيا المعلومات وأولته أهمية كبيرة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن عصرية الإدارة الجمركية لتتماشى ومتطلبات اليقظة الاستراتيجية تتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

ولكي تقوم مؤسسة الجمارك بدورها كما ينبغي في ظل اقتصاد السوق، يجب أن تتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها، ومن بينها نقص الإمكانيات والوسائل اللازمة لتمكين الأعوان الجمركيين من أداء مهامهم على أكمل

إشكالية البحث: تعتبر الجمارك الجزائرية قاطرة الدولة وذراعها الأساسي في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة الجزائرية، كما تساهم بشكل فعال في تحقيق كافة أهداف التنمية. وقد نجحت الإدارة الجمركية في إنجاز العديد من المشروعات التي تصب في تحقيق هذا التوجه، منها مشروع المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019. كما تقوم الجمارك الجزائرية بدور كبير في دعم التنمية الاقتصادية من خلال اضطلاعها بتحصيل الرسوم الجمركية وحماية الاقتصاد الوطني. ومن ثم المساهمة في سياسة التنويع الاقتصادي. بالإضافة إلى الدور المحوري في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال استقطابها للكفاءات البشرية من مختلف التخصصات وشتى المستويات. ومن ثمة فإن تطور العمل الجمركي مرهون بمدى مواكبة الإدارة الجمركية الجزائرية للتطورات التي تحدث على الصعيد العالمي في كل المجالات وخاصة منها مجال التكنولوجيات الحديثة.

لقد عرف القرن الواحد والعشرون تحولا كبيرا في تسيير المنظمات. بحيث زاد التوجه نحو عالم تكنولوجيا المعلومات واليقظة الاستراتيجية وانتشرت تطبيقاتها في مجالات الأعمال والخدمات الحكومية وباقي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعود هذا الانتشار إلى ما تمنحه اليقظة الاستراتيجية من مرونة في التعامل، مما يسهل التواصل بين المتعاملين.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم اليقظة الاستراتيجية في تطوير رقمنة الإدارة الجمركية في الجزائر.

وتنبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية:

1. ماذا نعني بنظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية؟

2. ماذا نعني بالجمارك الرقمية والتحصيل الإلكتروني؟

3. ماهي العلاقة بين رقمنة الإدارة لجمارك واليقظة الاستراتيجية؟

2-فرضيات البحث

- يساهم تطبيق التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجية في تحسين أداء الإدارة الجمركية.

3-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة توضيح المنطلقات الفكرية لموضوعي اليقظة الاستراتيجية وإدارة الجمارك.

-إبراز الدور الذي تلعبه رقمنة الإدارة الجمركية في تحسين أداء إدارة الجمارك.

4- الداسات السابقة للموضوع: من بين أهم الدراسات السابقة نجد الآتي:

الدراسة الأولى:

1-Mohamed DJELTI, Bouchama CHOUAM, L'impératif des TIC en Algérie, Une étude menée par des chercheurs afin d'identifier les concepts de base pour TIC et son rôle dans le temps présent

الدراسة الثانية:

2-ARBAOUI Kheira, BERRAS Dalila, VEILLE STRATÉGIQUE ET GESTION DES RISQUES, Une introduction de documents de recherche à la définition de la conduite de la gestion des risques dans les douanes algériennes était Aschas plusieurs des résultats les plus importants de lanécessité de prévoir le risque de coutumes

الدراسة الثالثة:

3- Brahim ZAOUI, Les nouvelles technologies de communication et de l'information, Quel impact sur le travail et son organisation ? - Approche ergonomique- Une étude réalisée par le chercheur à démontrer le rôle de l'information dans Ttknlogia améliorer le travail administratif et a conclu que l'introduction du système Hedda dans tous les domaines de l'administration

أولاً: الإطار المفاهيمي للجمارك الرقمية.

ثانياً: نظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية.

ثالثاً: مساهمة التدقيق الاستراتيجي في اليقظة الاستراتيجية لتحسين نظام المعلومات بالادارة الجمركية

رابعاً: نتائج وتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجمارك الرقمية

لعل العقبات الجديدة والضغط المتزايد الناتج عن تطور التجارة الخارجية. أديا إلى ظهور توجه جديد يتمثل في تغيير نمط التسيير. أي الانتقال من الإدارة التقليدية اليدوية إلى الإدارة الإلكترونية. وبالتالي سوف نتناول في هذا المحور بالتفصيل هذا النمط الجديد.

أولاً: مفهوم الخدمات الإلكترونية

تعني توصيل الخدمات الحكومية للمواطن باستخدام الطرق الإلكترونية ووسائل الاتصالات الحديثة بكفاءة عالية. والانتقال من طرق التقديم التقليدية للخدمات لطرق حديثة تيسر الإجراءات وتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة فيما بينها ومؤسسات الدولة والمواطن (خطاب، 2003، ص4).

ثانياً: تعريف الإدارة الجمركية الرقمية:

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية. وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقاً من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة منافسة السلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط. وحسب منظمة الجمارك العالمية فإن مصطلح الجمارك الرقمية يعني: أي نشاط آلي أو إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الإلكتروني للمعلومات). بالإضافة الى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية (عبد الله، 2007، ص 166).

ثالثاً: فوائد الإدارة الجمركية الرقمية

تتجلى أهمية أي نظام آلي محسوب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها. وبصفة عامة، يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام. تتمثل في تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري وذلك من خلال: (اشوك شاندا وشلبا كوبرا ترجمة عبد الحكيم الخزامي، 2002، ص33). المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية، من خلال ميكنة إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة؛

1. تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية. من خلال تسريع وخفض الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع؛
2. المساهمة في رفع مستوى التعامل الراقي مع كافة المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية، كون التخليص يتم آلياً. واعتماد نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعانة من غيرها. وكذلك الاختيار العشوائي للمعانيين في بعض المنافذ الجمركية؛

3. توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة. وبما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات من الحصول على البيانات إلكترونياً؛

رابعاً: تعريف السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية

يعني مصطلح السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية استخدام أساليب الدفع الإلكتروني مثل: بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بشكل الكتروني أو الدفع عبر شبكة الأنترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير. (Boyer et autres 1997, P247).

خامساً: مزايا الخدمة الجمركية الإلكترونية

يتميز التحول نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها (خطاب، 2003، ص5) :

1. سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك؛
2. إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة؛
3. إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية. ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونياً؛
4. توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط؛
5. إمكانية متابعة عمليات الدفع واستتساخ التقارير.

سادساً: متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية

هناك جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل انجاح هذا التحول الاستراتيجي ونذكر منها:

1. ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة؛
2. ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومتابع لكل مستجداتها؛
3. يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبرتها؛
4. الاستفادة من الخبرات والدراسات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال؛

المحور الثاني: نظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية.

يعتبر نظام المعلومات واليقظة الاستراتيجية من أهم نقاط التحول في الوقت الحالي، إذ أثر كثيرا هذان العاملان على الاقتصاديات وساهما في الدفع بعجلة النمو وتسهيل العمليات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والإدارة الجمركية.

1- اليقظة الاستراتيجية :

1- تعريف اليقظة الاستراتيجية:

"اليقظة هي النشاط الذي يمكننا من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي نشغله". (Ait el hadj , 1993, p 89)

وهي أيضا، سيروورة الجمع المستمرة واستعمال المعلومات الاستباقية، والمتعلقة بالتغيرات الحساسة الحاصلة في البيئة الخارجية للمؤسسة من طرف أشخاص متطوعين وبصفة إدارية، وهذا من أجل خلق فرص عمل، وتقليل المخاطر، وعدم التأكد، مما يسمح للمؤسسة بالتصرف في الوقت المناسب. (Labonde Legendre , www.mmedium.com)

يمكن كذلك تعريف اليقظة الاستراتيجية على أنها القيام بعملية رصد ومتابعة لكل ما يحدث في بيئتها من تحولات والذي يمكنها من اقتناص الفرص المتاحة وتجنب المخاطر أو التهديدات، كما أن اليقظة تعتبر نظاما يساعد على التكيف مع متغيرات المحيط وعلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية (عبد الحليم وآخرون، 2011، ص15).

2- الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

الذكاء الاقتصادي يعتبر أوسع وأشمل من اليقظة الاستراتيجية، فإذا كانت اليقظة الاستراتيجية تهتم بالمحيط القريب للمنظمة أو المؤسسة من خلال رصد المعلومات ومتابعتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاستمرارها سواء بالمواجهة أو التكيف مع هذا المحيط، فإن الذكاء الاقتصادي يشمل إضافة إلى اليقظة الاستراتيجية كل المفاهيم الأخرى كالأمن الاقتصادي، وإدارة المعارف، وإذا كان دور اليقظة يتمثل في التحري الاستكشاف فإن للذكاء الاقتصادي دور التموضع. (كريسين سيمون، ترجمة خالد العامري، 2008، ص 69).

يمكن اعتبار اليقظة مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي، وهي تهتم في مضمونها برصد محيط المؤسسة وهي كذلك عملية منظمة ومستمرة بغرض البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي تشغل فيه المؤسسة وتنتهي هذه العملية بتحصيل وتحليل ونشر المعلومات، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل إذ يتضمن إضافة إلى نتائج العملية السابقة القيام بترجمة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمناورات التكتيكية بما يخدم اهداف المؤسسة

بالإضافة على التأثير في المحيط والمحافظة على الارث المعلوماتي للمؤسسة. (P.Candau , 1985, P40)

3- مراحل اليقظة الاستراتيجية:

لليقظة الاستراتيجية مجمعة من المراحل على أي مؤسسة أو منظمة المرور بها وتتمثل هذه المراحل فيما يلي: (Laurant.H 1982, P53)

3-1- الحاجة إلى المعلومة: قبل الشروع في أي تطبيق لنشاط اليقظة الاستراتيجية على المؤسسة تحديد حاجاتها للمعلومات التي تفيدها في عمليات اتخاذ القرار، والا كان تبذير للوقت والجهد من خلال جمع معلومات أكثر من المراد، أو جمع معلومات ليس لها علاقة بالملبوع، يعني أن المرحلة الأولى لليقظة الاستراتيجية تتطلب التحديد الدقيق للمعلومات المراد تحصيلها.

3-2- تحديد القائمين على اليقظة الاستراتيجية: في هذه المرحلة يتم تحديد الأفراد الذين سيقومون بنشاط اليقظة الاستراتيجية، ويتم هذا من خلال اختيار أفراد أكفاء يكونون على اتصال مباشر بمصادر المعلومات، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك بمعرفتهم الجيدة لمحيط المؤسسة، كما يجب أن يكونوا على درجة من التيقظ والانتباه، كما لا يجب اهمال جانب التحفيز لهؤلاء الأفراد الذين اختيروا لهذا النشاط.

3-3- البحث عن المعلومات: ويتم جمع المعلومات من مصادر مختلفة داخلية أو خارجية، رسمية أو غير رسمية وتتمثل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فيما يلي:

- محيط المؤسسة من منافسين، زبائن وموردين.
- الكتب، المجلات، الملتقيات، الجرائد الرسمية.
- وسائل الاعلام المختلفة من تلفاز وجرائد وإذاعة.
- قواعد البيانات.
- المصادر الداخلية للمؤسسة

3-4- تحليل ومعالجة المعلومات: بعد تجميع البيانات والمعلومات يتم تنقيحها ومعالجتها وتحليلها، واختيار الأصلح منها حسب ما تم تحديده مسبقا من حاجات المؤسسة، وذلك من طرف شخص له خبرة في ذلك فهو الذي يختار المعلومات الصحيحة والمفيدة ويحللها على حسب الاحتياج.

3-5- نشر معلومات اليقظة: بعد تحليل وتنقيح المعلومات يتم نشرها للمصالح التي تحتاجها.

3-6- تقييم وتعديل الاستراتيجية: ويتم من خلالها استغلال ما سبق في تعديل وتقييم الاستراتيجية، على حسب المعلومات المتوصل إليها لتكييفها مع المعطيات الجديدة.

4- مميزات اليقظة الاستراتيجية: (Laurant.H 1982, P54)

- اليقظة الاستراتيجية سيرة إرادية تتطلب التزاما قويا وحركيا من قبل الادارة وأعضاء التنظيم.
- معلومات اليقظة الاستراتيجية هي معلومات استباقية استشرافية من نوع الاشارات الضعيفة تسمح للإدارة بفهم جيد واستباق التغيرات المستقبلية لبيئتها.
- نشاط اليقظة الاستراتيجية يعرف كتطبيق خلاق حيث لا يمكن تعميم المعلومات انطلاقا من الاتجاهات البيئية.
- اليقظة الاستراتيجية سيرة معقدة تشمل العديد من الممثلين والأعوان ذوي الكفاءات في هذا المجال.
- اليقظة الاستراتيجية تسمح بتحسس متغيرات المحيط، من أجل الاستعداد لمواجهته أو السير فيه من خلال اتخاذ القرارات المناسبة والمستشفة مسبقا.
- الاستراتيجية: تساعد على اتخاذ القرارات المستمرة والغير متكررة، والتي لها تأثير على التنافسية والاستمرار.
- الذكاء الجماعي: يعني الذكاء الجماعي وجود مجموعة من الأفراد، تقوم بالملاحظات في المحيط واعطائها معنى معين، والذي يمثل هدف العمل الجماعي حيث يكون بمقتضاه أعضاء المجموعة أو الفريق في اتصال وتفاعل في ظل كل الأشكال الملائمة، مع عدم تجاوز واحترام القواعد السلوكية لعمل المجموعة أو الفريق.
- المحيط: ليس محيط المؤسسة مفهوم مجرد أو شيئا إحصائيا، فهو مكون من عدة عوامل مؤثرة بطريقة علمية، لا سيما عند التكلم عن استهداف اليقظة الاستراتيجية.
- الإبداع تتضمن اليقظة الاستراتيجية تفسير المعلومة المستقصى عنها، والتي لا تصف أيا من الأحداث والأعمال المنفذة سابقا، وتسمح بصياغة الفرضيات وإنشاء رؤية مستقبلية.
- التنبأ: أي أن اليقظة الاستراتيجية تختص بتحليل المعلومة من أجل التنبأ بالمستقبل وإيجاد الحلول.

5- أنواع اليقظة الاستراتيجية: (Laurant.H 1982, P55)

- **اليقظة التجارية:** وهي تهتم بالجانب التسويقي، أي كل ما يرتبط بالعلاقات والأنشطة التجارية والطرق التسويقية، فهي تركز على اهتمامها بالزبائن والموردين، فتسعى لمعرفة ما يؤثر في سلوك المستهلكين وحاجياتهم وكذا طرق ارضائهم والعلاقات التي تجمعها بمورديها.
- **اليقظة التنافسية:** هي النشاط الذي تتمكن من خلاله المؤسسة أن تحصر وتحدد منافستها الحالية أو المحتملة من زاوية اقتصادية ومالية، ويمكنها بذلك المقارنة المستمرة لقوتها وضعفها في شتى المجالات مع قوى المنافسين. ما يسمح لها باتخاذ القرارات المناسبة قصد تعزيز مكانتها في السوق.
- **اليقظة التكنولوجية:** هي النشاط الذي تراقب من خلاله المؤسسة البيئة العلمية والتكنولوجية المرتبطة بها، بغرض معرفة التطورات وكل ما هو جديد في الميادين التكنولوجية والمتعلقة بنشاط المؤسسة.
- **اليقظة المحيطية:** تهتم هذه اليقظة بمكونات المحيط الخارجية العامة، أي العوامل الغير مرتبطة مباشرة بالمؤسسة، وهي تشمل اليقظة الاجتماعية، اليقظة الاقتصادية، اليقظة السياسية، اليقظة التشريعية واليقظة الجيوسياسية.

شكل رقم (1) مصفوفة سوتوت لأغراض التدقيق

مصفوفة سوتوت	الفرص O	التهديدات T
	- ارتفاع مستوى الدخل - ارتفاع مستوى الذوق العام	- منافسة قوية تعدد حاجات المستهلك
أوجه القوة S - جودة المنتج - مساعدات الحكومة	التكيف بين S/O - أوجه القوة / الفرص أوجه القوة جودة المنتج الفرص ارتفاع مستوى الدخل	التكيف بين S/T أوجه القوة / التهديدات أوجه القوة جودة المنتج التهديد المنافسة الدولية
أوجه الضعف W جودة التسويق ضعف الجانب المالي الأفراد	التكيف بين W/O أوجه الضعف و الفرص أوجه الضعف لا توجد منتجات جديدة الفرص زيادة الإتفاق وارتفاع الدخل	التكيف بين W/T أوجه الضعف لا توجد منتجات جديدة التهديد تعدد حاجات المستهلك

المصدر: عابدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، دار

شركة الحريري للطباعة، ص 37

II - نظام المعلومات:

يعتبر نظام المعلومات، مجموعة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الاتصالات وموارد البيانات والتي تقوم بتجميع وتشغيل وتوزيع المعلومات لمساندة اتخاذ القرارات والتعاون والرقابة داخل المؤسسة.

1-تعريف المعلومة:

المعلومة هي المادة الأساسية التي تبني عليها الاستراتيجية، والتي أصبح دورها ينمو ويتسع أكثر فأكثر في بناء المجتمع ككل، والمعلومة تستطيع أن تكون صورة، رقم، أو أي معطيات من شأنها أن تكون المادة الخام قبل علاجها لاتخاذ قرارات.

هي بيانات يتم تنظيمها وتبادلها. (Renard, 2007, PP26, 27).

هي مجموع البيانات المنظمة والمعرضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يستلمها، لذلك فإن للمعلومات قيمة حقيقية للمستخدم، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين، فالمعلومات تخبر الشخص بشيء ما لا يعرفه أو لا يتوقعه. المعلومات هي البيانات بعد استخدامها وتناولها وقد تكون عن الأماكن أو عن الأشياء أو عن الناس وتكتسب من خلال البحث، القراءة، الاتصال بين الأفراد أ اتصال الانسان مع مصدر من مصادر المعلومة.

هي منتجات ومخرجات البيانات التي يتم تشغيلها ومعالجتها، وتشير المعلومات إلى ناتج تشغيل البيانات التي تصنف إحدى العمليات التي تقع في المؤسسة، وإخراجها في شكل له معنى للمستفيد منها وبما يتفق مع احتياجاته والفائدة المنتظرة منها.

2-مصادر المعلومة:

وهذه المصادر يمكن تقسيمها حسب الطرق التي من خلالها تصل المعلومات إلى معلومات رسمية ومعلومات عبر غير رسمية، وكذا يمكن تقسيمها حسب كونها داخلية أو خارجية (Ait razouk et Bayad , 2008,p 29).

المعلومات الرسمية: وهي المعلومات الواردة عبر المواقع والقنوات الرسمية، كالكتب، المجالات العلمية، المراسلات الإدارية، المنشورات الرسمية الخ...

- **المعلومات غير الرسمية:** هي المعلومات الواردة من خلال التواصل مع الغير، كاتصال المؤسسة مع زبائنهم أو مورديهم، أو التواصل مع خبراء وأشخاص لهم اضطلاع بالموضوع المراد اتخاذ قرار فيه.

- **المعلومات الداخلية:** وهي المعلومات الناشئة والمتداولة داخل المؤسسة نفسها، سواء كانت انتقال هذه المعلومة من أسفل إلى أعلى الهيكل السلمي، أو العكس في شكل قرارات أو توصيات.
- **المعلومات الخارجية:** وهي المعلومات الواردة على المؤسسة من الخارج أي من البيئة المحيطة بالمؤسسة، سواء عبر الطرق الرسمية أو الطرق الغير رسمية.

3- أهمية المعلومة:

لقد أصبحت للمعلومات دور هام جدا في الوقت الراهن نظرا للمحيط المتغير الذي أصبحنا نعيش فيه، فسرعة التغيرات التي تحدث وكثرة الاحداث، جعلت من عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات أمر صعب.

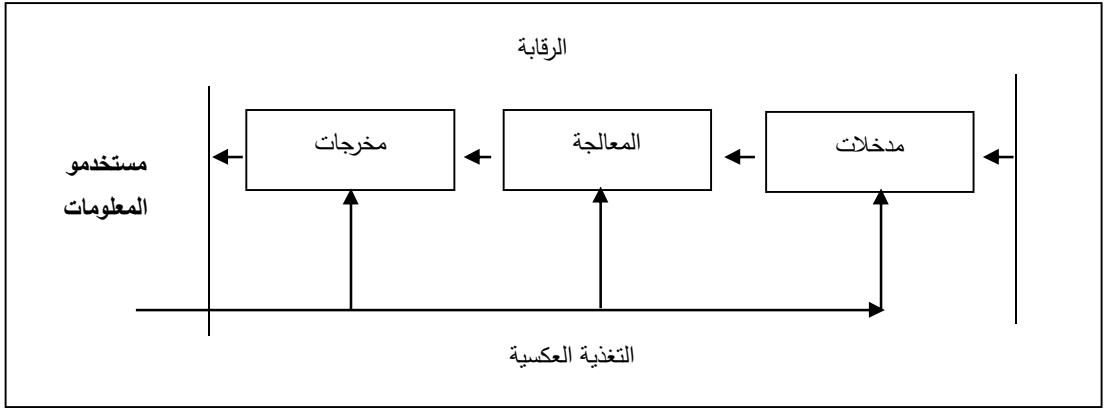
ومن أجل استمرار المؤسسات في هذه المتغيرات الهائلة أصبح من الواجب عليها تبني نظام معلوماتي فعال، من أجل توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ قراراتها الاستراتيجية والتكتيكية في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة التي تضمن لها البقاء، وفقا لما يجري في محيطها القريب والبعيد (قاسم، 2006، ص 14).

4- خصائص المعلومة الجيدة:

- **الدقة:** يعني أن تكون المعلومة في الصورة الصحيحة خالية من الأخطاء، حتى يمكن الاعتماد عليها في تقدير احتمالات المستقبل ومساعدة الادارة في تحديد الحال الراهن وامكانية اتخاذ القرارات المناسبة لتلك الحالات، وتقاس دقة المعلومات بنسبة المعلومات الصحيحة إلى تلك الواردة إلى المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فكلما كانت نسبة المعلومات الصحيحة أكبر كانت أكثر دقة.
- **التوقيت:** وهذا يعني أن المعلومة الجيدة يجب ان تصل إلى المستخدم في الوقت المناسب، من اجل استخدامها في عملية اتخاذ القرار السليم، إذ أن هذه المعلومات تفقد من قيمتها كلما تأخر وصولها، اذ يجب أن تتميز بالتجديد والحداثة وفورية الوصول.
- **الشمول:** ذلك أن تشمل المعلومة مجموع الحقائق المتصل بالموضوع المراد استخدامها فيهن لتسهيل عملية استخدامها من أجل اتخاذ القرار الموائم، ولا يعني ذلك الحشو الزائد في المعلومة وايصالها بمعطيات زائدة ليس منها نفع لمستخدمها.
- **عدم التحيز:** وهو بقاء المعلومة على طبيعتها الحيادية، وعدم تحيزها لوضع معين أو لصالح أفراد معينين أو حالة مرادة، عند معالجتها من مجرد بيانات وتحويلها إلى معلومات.

- **عدم التعقيد:** وهي أن تكون المعلومات مبسطة تخلو من التعقيدات والحشو الزائد الذي يصعب استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.
- **المرونة:** يعني أن تكون المعلومة مناسبة يمكن استخدامها في وضعيات وحالات متعددة، ومن طرف أشخاص عدة.
- **الوضوح:** أن تكون المعلومات خالية من الغموض، متكاملة ومتناسقة مع بعضها، خالية من الغموض، ليس بها تعارض أو تناقض، تعطي المعنى المراد بالصورة النيتقي باحتياجات المستفيدين، وتساعد على اتخاذ القرار بسهولة (Bussenault, Prelet, 2006,p133).

الشكل رقم(2): فعاليات نظام المعلومات



المصدر: عابدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، دار شركة الحريري للطباعة، ص 96.

المحور الثالث: مساهمة اليقظة الاستراتيجية لتحسين نظام المعلومات بالإدارة الجمركية

أولاً: نظام اليقظة والتدقيق في الإدارة الجمركية

نظرا للتغيرات في التوجهات الاقتصادية التي يشهدها وما زال يشهدها الاقتصاد الوطني فقد أثر ذلك على توجهات الادارة الجمركية الجزائرية لتطوير وتحسين ادائها لمواكبة تلك التغيرات في جميع المحالات وخاصة مجال تكنولوجيا نظام المعلومات فمنذ سنوات التسعينيات تبنت العديد من الخطط الاستراتيجية لعصرنتها اخرها الخطة المنتهجة 2016-2019 واستخدمت في ذلك العديد من ادوات التشخيص واليقظة والتدقيق في مختلف المجالات(القاضي، 2010، ص 32).

ثانياً: التفكير الاستراتيجي بالإدارة الجمركية

تبنّت الادارة الجمركية منذ سنوات التسعينيات العديد من الخطط الاستراتيجية والتي كانت تركز في مجملها على تنمية وتطوير العمل الجمركي وتحسين ظروفه وتطوير ادائه من العديد من النواحي خاصة التكنولوجيا والتنظيمية التشريعية والبشرية الاجتماعية اذ تكونت قنعة لدى القائمين على هذا القطاع الحساس ان العنصر البشري يعتبر من بين اهمية العناصر المؤثرة في تنمية وتطوير القطاع.

والخطة الاستراتيجية الاخيرة 2016-2019 جاءت بالعديد من النقاط المهمة التي سوف تساهم دون شك إذا ما تم الالتزام بها في تحسين علاقة الادارة الجمركية مع شركائها من داخل الادارة وخارجها وسوف تشهد خلال ذلك قفزة نوعية نحو تحسين الخدمات المقدمة من خلال التناسق بين مختلف عناصره.

ثالثا: دور اليقظة الاستراتيجية والتدقيق الاستراتيجي في تحسين اداء الادارة الجمركية
يختص كل من التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجية في المعلومات الاستراتيجية فاليقظة تعمل على رصد المعلومة والتدقيق يعمل على التأكد من صحتها وسلامتها وصدقها حتى يتمكن من استغلالها بشكل أفضل ويؤدي استخدامها بهذا الشكل الى تقليل الاخطاء وبالتالي الى نجاح الاستراتيجية في بلوغ الاهداف المسطرة.

تكتسي المعلومات بالإدارة الجمركية أهمية كبيرة نظرا لخصوصيتها فالمعلومة في الادارة الجمركية وفي جميع المستويات تشكل وفيات نقدية هامة سواء للمتعاملين الاقتصاديين او لخزينة الدولة لذلك فان الإدارة الجمركية انتهجت استراتيجية مهمة في هذا المجال والتي تتمثل خطوطها العريضة في الفعالية في: (قاسم، 2014، ص ص16، 15) الحفاظ على الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع والمستهلكين.

✓ حماية حقوق المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين لجعلهم أكثر تنافسية بتطبيق الإجراءات الجمركية من تسهيلات وتحفيزات.

✓ توفير الشروط المناسبة للمتعاملين الأجانب لتشجيع جذب الاستثمار الأجنبية المباشرة لمكافحة البطالة وزيادة الانتاج.

✓ مكافحة التهريب والغش وكل الظواهر السلبية التي تتخر الاقتصاد الوطني.

طبعا كل ذلك باستخدام العديد من الوسائل منها القانونية التشريعية كالصرامة في تطبيق القانون الجمركي واجراءات تسهيلية وتحفيزية وتسيير المخاطر مثل الرواق الاخضر وأنظمة اقتصادية جمركية كالمعامل الاقتصادي المعتمد انظمة التخزين و التحويل والنقل و أنظمة خاصة...

بالإضافة إلى ذلك فهناك مبادرة تتمثل في تحديث وتطوير النظام الآلي للإعلام للجمارك بما يتماشى ومتطلبات التحديات الراهنة للجمارك الجزائرية وللإقتصاد الوطني. كل هذه التحديات وأخرى يجذب العمل على مسايرتها ورصدها والتدقيق في المعلومات الخاصة بها حتى تبني استراتيجية متكاملة ومتناسقة ومتناغمة داخليا وخارجيا ومتابعة تنفيذها تنفيذا دقيقا لاكتشاف كل الاختلالات والعراقيل في الوقت المناسب لعلاجها.

رابعاً: رقابة وحماية البيانات

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد البيانات أو يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل، ولذلك فإن أحد الوظائف الهامة لنظم المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات، والخطوة الخاصة بالصادقة تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات. (تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011).

شركاء إدارة الجمارك الجزائرية ومستويات استعمالهم لليقظة الاستراتيجية والتقدم التكنولوجي

يجدر بنا قبل الحديث عن شركاء الإدارة الجمركية ومدى جاهزيتهم، أن نشير إلى أن مهام إدارة الجمارك وتشعباتها جعلها على علاقة بكثير من الإدارات والهيئات والشركات، لكن وجب التفريق - في نظرنا - بين مفهوم الشراكة، فالتعاون بين المصالح يمتد لكثير من الوزارات سواء مصالحها المركزية أو المصالح الخارجية أو الهيئات والمراكز التابعة لها وسواء تعلق الأمر بالإجراءات الإدارية المسبقة والرخص كما هو الشأن بالنسبة مثلا لوزارة الصناعة أو البريد والمواصلات أو وزارة الصحة، كما نجد وزارات متدخلة في الإجراءات قبل الجمركة كما هو الشأن بالنسبة لوزارة التجارة والفلاحة أو على مستوى المتابعة القضائية بالنسبة لوزارة العدل، وهذا التعاون يسير بخطى فعالة خاصة في ظل سعي إدارة الجمارك لربط تدريجي لكل المصالح التي يمكن التعاون معها من أجل الوصول إلى جمارك رقمية.

أ أما الشراكة التي نحن بصدد التطرق إليها تعني صلب المتدخلين المباشرين والفاعلين الرئيسيين في السلسلة الإمدادية سواء كانوا أطرافا مباشرة أو غير مباشرة، فالسلسلة الإمدادية في التجارة الدولية نعني بها كل المتدخلين في تفعيل الحركة الدولية البضائع من التعاقد إلى الجمركة مروراً بإجراءات البنكية والنقل والتأمين والشحن والتفريغ، وهناك أطراف مباشرة ورئيسية في السلسلة الإمدادية وهم المستورد والمصدر والبنك التجاري وأما الأطراف غير المباشرة فهم الناقلون ووكلاء الشحن والعبور وشركات التأمين والمؤسسات.

الأطراف المباشرة في السلسلة الإمدادية (مسعي، 2016، ص23).

أولا-البنوك التجارية

إن للبنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة الدور المحرك في حركة الاقتصاد ومناعته، فهي المسؤولة عن منح القروض الاستثمارية وتحويل الترحيلات المالية وتصفية فواتير الشراء الأجنبية ولذلك حرصت السلطة الوصية بالاشتراك مع الفاعلين المصرفيين على تبني العصرية خصوصا على مستوى تكنولوجيات المعلومات، وذلك في إطار الورشة المفتوحة لتطوير القطاع المصرفي، ونظرا لزيادة النشاط البنكي وحصة البنوك في الاقتصاد الوطني وتعاظم المخاطر البنكية من جراء التعامل الوثائقي قام بنك الجزائر بإشراف منه وتحت وصايته لإنجاز مشروع شبكة للدفع ما بين البنوك المتخصصة PIS، وقد جاء كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، ثم إنشاء شركة التعاملات البنكية والنقدية المشتركة SATIM تحت إشراف بنك الجزائر وتسييره والتي قامت بدورها بإنشاء الشبكة النقدية ما بين البنوك RMI لتسوية المعاملات ما بين البنوك، بالإضافة إلى مشروع البطاقة البنكية . CIB والبطاقات البنكية الدولية VISA ونظام تسوية المدفوعات ARTS وتفعيل نظام المقاصة المصرفية ما بين البنوك ATCI. كما تم إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية إلى جانب دخول خدمة Swift والتي تقوم على التأمين والسرعة وتستعمل في أكثر من مجال من بينها التمويل التجاري والشيكات السياحية والرسائل الإدارية.

أما على مستوى تأطير عمليات التجارة الخارجية سعت البنوك التجارية بتوجيه من بنك الجزائر إلى التقليل من التعاملات الوثائقية والتوجه نحو مسايرة تكنولوجيا المعلومات والتقليل من مخاطر الغش من طرف المتعاملين في مجال التجارة الخارجية وذلك بإبرام المديرية العامة للجمارك اتفاقية مع جمعيات البنوك والمؤسسات المالية في مارس 2014 حيث تخص تبادل المعلومات والتي على ضوئها قامت البنوك التجارية وعلى نفقاتها بوضع نظام الكتروني وربطه بالمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك. وذلك قصد التكفل بمشكل التأخر الحاصل في وصول نسخ من التصريحات الجمركية الخاصة بالبنك.

ثانيا -المتعاملون الاقتصاديون

إذا كانت التشريعات المؤطرة للتجارة الخارجية لا تفرض التزامات على عاتق المستوردين أو المصدرين، إلا أن ضرورات العمل التجاري ومحاولة مواكبة التطور الحاصل في مجال المعلوماتية والبحث عن الموردين أو البحث أن أسواق في الخارج فرض ثقافة معلوماتية جديدة، فنجد هنالك كثير من المستوردين أو المصدرين لهم مواقع على الانترنت لتسويق بضائعهم أو يلجئون إلى تطبيقات الهواتف الذكية للتواصل مع زبائنهم أو مورديهم إلى جانب استعمال وسائل الاتصال الحديثة مثل الفيسبوك والتويتر...

جدول رقم (01): طبيعة تكنولوجيا ونظم المعلومات لدى شركاء إدارة الجمارك

الشركاء	النتائج المحتملة الاندماج المعلوماتي						
	تقليص الآجال	التسهيل ت	تبسيط الإجراءات	تسيير مخاطر	مراقبة حركة الأموال	رقابة بعية	مكافحة الفساد
البنوك التجارية	x	x			x	x	x
المتعاملون الاقتصاديون	x	x	x	x	x	x	x
وكلاء الشحن	x	x	-	x	x	x	x
الوكلاء المعتمدون لدى الجمارك	x	x	x	-	x	x	x
شركات التأمين	x	-	-	-	-	x	x
شركات النقل	x	-	-	-	x	x	x
المؤسسات المينائية	x	-	x	-	x	-	-

المصدر: (عاشر، 2016، ص 7).

الأطراف غير المباشرة في السلسلة الامدادية

أولا- شركات التأمين والنقل

أ- شركات التأمين يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع، وشركات التأمين في الجزائر تعمل تحت وصاية وزارة المالية ويأتي الطلب على تأمين الواردات والصادرات في المرتبة الرابعة خصوصا مع الانفتاح الذي عرفته الجزائر على مستوى اقتصادها، ودخول شركات التأمين الأجنبية إلى الجزائر في إطار الشراكة، وعلى الرغم مما يمكن أن يلعبه قطاع التأمين من دور هام في الناتج الاقتصادي إلا أننا نجد ما زالت بعيدة نسبيا على مواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا النظم المعلومات، إذ نجدها تفتقد إلى نظام معلوماتي يربط بين شبكات التأمين، كما أن لهذه الشركات مواقع على الواب تقوم بالتعريف بالشركة وتعرض أهم خدماتها وتحفيزاتها في مجال التأمين إلى جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات كالحواسيب ، وبعض نظم المعلوماتية المصلحية والربط الإلكتروني الوطني للوكالات المحلية بالشركة الأم.

ثانيا- الناقل: تلعب عملية النقل دورا محوريا في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي. ونظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، وباعتبار أن أكثر من 95% من المبادلات التجارية الخارجية تتم عبر البحر فأنا نجد كل شركة بحرية لها مواقع على الواب تعرف فيه بالشركة بمنتجاتها والخدمات، كما تتيح لزبائنها عبر تطبيق يسمح لهم بتتبع البضاعة محل الحركة الدولية من ميناء الانطلاق إلى ميناء الوصول، ولشركات النقل أهمية بالغة لدى إدارة الجمارك خاصة إذا كانت لها موانئ جافة تسير من طرفها فهي تخضع لدفتر الشروط المنصوص عليه في المقرر المؤرخ في 2011/03/27 المتعلق بالموانئ الجافة والذي تنص مادته 06 (المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010. ص 46). بأن يكون الميناء الجاف مجهز بمعدات الإعلام الآلي والاتصالات إضافة إلى ربطه بنظام الإعلام والتسيير للجمارك SIGAD.

ثالثا: وكلاء الشحن والعبور

أ-وكيل الشحن:

هو شخص طبيعي أو معنوي مسؤول بشكل دائم أو مؤقت لأداء نشاط باسم ونيابة عن مالك السفينة أو مستأجر السفينة ولمزاولة هذه المهنة يجب الحصول على اعتماد من وزارة النقل وفق شروط المرسوم التنفيذي رقم 09-193 المؤرخ في 2009/05/12. (المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010. المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل بالبضائع ج ر العدد 71 المؤرخة في 24 نوفمبر 2010).

كما أن المرسوم التنفيذي رقم -365 مؤرخ في 2014/12/15 (المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 01 مارس 2012).

يحدد كفايات الحسابات الانتقالية أو الحسابات الجارية الانتقالية وسيرها ومراقبتها وكذا شروط استئجار البواخر الأجنبية والتي نصت المادة 32 منه على أنه (يجب على وكيل السفينة الاحتفاظ بكل الوثائق الثبوتية التي استعملت كأساس لإعداد الحسابات الانتقالية طبقاً لأجلال حفظ الوثائق المنصوص عليها في القانون التجاري وجعلها في متناول الأجهزة المكلفة بمراقبة الصرف وعمليات التجارة الخارجية.

كما نص المرسوم على أنه يجب على المجهز /الناقل الوطني أن يرسل في كل سداسي إلى بنك الجزائر مديرية الصرف بياناً شاملاً مصادقاً عليه من طرف بنك التوطن للترحيلات المنجزة، ونظراً لأهمية وخطورة عمل تجهزي السفن خاصة ما تعلق منها بالترحيلات إلى الخارج كان من الأنسب إدراج مادة في المرسوم التنفيذي السالف الذكر تلزم تجهزي السفن بنظام معلوماتي محاسباتي وربطه باللجنة المنصوص عليها في المادة 33 منه وبنك الجزائر لأكثر تثبت ومراقبة في مجال الترحيلات المالية إلى الخارج.

ب-وكيل معتمد لدى الجمارك:

يعتبر الوكيل المعتمد لدى الجمارك الشخص المؤهل للقيام بإجراءات الجمركة لصالح الغير -حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 2016/11/14 (المرسوم التنفيذي رقم 14-365 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014) (المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع - يعتبر وكيلا لدى الجمارك ليقوم لصالح الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع على كل التراب الوطني وفي مجال المعلوماتية لقد نصت المادة 10 من نفس المرسوم التنفيذي على أنه يتعين على كل وكيل معتمد لدى الجمارك أن يحوز خط اتصال عن بعد مع نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك بالاشتراك سنوي إلى جانب وجوب توفر مكتب الوكيل المعتمد على الوسائل الضرورية للعمل ومنها الحواسيب وأجهزة الاتصال، وسعياً من الوكلاء للاتصال بزيائهم

والتعريف بأنفسهم وضع البريد الإلكتروني تحت تصرف الزبائن إلى جانب حساب على مواقع التواصل الاجتماعي والاستعانة ببعض التطبيقات المعلوماتية على الهواتف الذكية.

رابعاً: المؤسسات المينائية:

إن للمؤسسات المينائية خصوصاً البحرية المكانة المميزة في حيز تدفق البضائع على وجه الخصوص إلى جانب مساهمتها في الحركة الاقتصادية لأي بلد ، في الجزائر المؤسسات المينائية تعرف حركية فيما يخص عصرنه وتحديث وسائل العمل، خاصة من وسائل شحن وتفريغ البضائع إلى جانب توسعة الأرصفة البحرية، والتوجه نحو تخصص هذه الأرصفة زيادة على الدخول في شركات مع مؤسسات مينائية عالمية كم هو الشأن بالنسبة للمؤسسة المينائية لكل من الجزائر وجنجن مع موانئ دبي العالمية إلا أن هذا لا يمنع من وجود اهتمام متزايد ولو بوتيرة بطيئة بالعصرنه المرتبطة بتكنولوجيا نظم المعلومات وذلك يبدو جلياً من خلال بعض التجارب التي يمكن أن تكون منطلقاً للتعميم مثل (عبد الناصر، 2015 ص 97) :

- تطبيق نظم المعلومات بمحطات التشغيل بشكل كامل في ميناء الجزائر وعنابة وبشكل جزئي في موانئ سكيكدة وجنجن وعنابة.

-تطبيق نظم المعلومات في إدارة السلطات الموجودة بالميناء بشكل كامل في موانئ الجزائر ومستغانم وعنابة وبشكل جزئي في الغزوات وأرزو.

-يوجد مركز لربط نظم المعلومات بمجتمع الميناء في ميناء سكيكدة وميناء الجزائر وهران.المحور الرابع: نتائج وتوصيات

أصبح التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستخراجية حقيقة فعلية لتلبية احتياجات مسؤولي المنظمات في ضمان مدى مطابقة منظماتهم للمعايير الخارجية والداخلية وجودة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات، كما يساهم في توضيح الرؤية لهم حول ما مدى فعالية القرارات المتخذة لتحسين وتطوير الخدمة المقدمة للشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة. في ضوء هذا التحليل يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج

1- إن الإدارة الجمركية تواجه تحديات كبيرة تفرضها التطورات الاقتصادية التي يشهدها عالمنا اليوم وحتى تتمكن من مواجهة هذه التحديات، لا بد وأن تتحرك بصورة ديناميكية، وبنشاط استثنائي شامل، يتعلق بمتابعة تحديث إدارتها، وبتخفيض تعريفاتها، وتبسيط إجراءاتها. فالجمارك بصورة عامة هي بوابة التجارة الخارجية، فإما أن تكون عنصر تسيير وتسهيل للتجارة وبالتالي تتسجم مع التوجهات العالمية، ولما أن تكون عنصر إعاقه بالتالي

تغرد خارج السرب، وتتعارض مع التوجهات العالمية، وبالتالي فإن الأحداث ستتجاوزها، وسيؤدي إلى أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني.

2- لكي تقوم مؤسسة الجمارك بدورها كما ينبغي في ظل اقتصاد السوق، يجب أن نتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها، ومن بينها نقص الإمكانيات والوسائل اللازمة لتمكين الأعوان الجمركيين من أداء مهامهم. وعدم استغلال الكفاءات المهنية المؤهلة في هذا الميدان. وعدم توفر الوسائل التكنولوجية التي تساعد على تقييم البضائع.

3- أن عصرنه الإدارة الجمركية لتنماشى ومتطلبات البقطة الاستراتيجية تتطلب تظافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

4- تشير البقطة الاستراتيجية والتدقيق إلى مجموعة الأنظمة العلمية والإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها وتفاعلها مع مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانياً: - التوصيات:

1- ترسيخ مفهوم البقطة ومراحلها لجميع مستخدمي الإدارة الجمركية، نظراً لما توفره هذه الخدمة من معلومات استراتيجية متأكد منها، وخاصة توصيلها في وقت قياسي لصناع القرار.

2- تعميم هذه الخدمة على مستوى المديرية الجمركية وعلى مستوى جميع الولايات.

3- تكوين شبكة انترنت خاصة بالإدارة الجمركية فقط تحتفظ بكافة المعلومات وتسهل تداولها فيما بينها.

4- ضرورة إجراء تزيينات قصيرة وطويلة المدى للموارد البشرية الخاصة بالإدارة الجمركية.

5- تعميم إدخال الرقمنة للإدارة الجمركية لتمس جميع فروع الجمارك الجزائرية عبر التراب الوطني.

6- ضرورة استغلال التطور الذي يعيشه العالم في مجال الاتصالات وخاصة التدفق العالي للإنترنت.

7- إدخال العصرنه والحداثة في التعاملات الجمركية ومسايرة التكنولوجيا الحديثة قصد مواكبة الأحداث العالمية.

8- ضرورة تحسين الفهم لكيفية تفاعل التكنولوجيا مع البقطة الاستراتيجية وغيرها من العوامل المهمة للتنمية (المكملت المناظرة).

9- ضرورة منع الاحتكار وفتح المنافسة أمام كل المؤسسات.

- 10-** ضرورة توفر المعرفة التقنية عند العمال لكي تزيد البقطة الاستراتيجية والتدقيق والتكنولوجيا من انتاجيتهم.
- 11-** يجب أن تكون خدمات الانترنت متاحة للجميع وبتكلفة مقبولة ومشجعة من الأولويات العالمية، كون أن هناك زيادة في استخدام الانترنت بمعناها الواسع زيادة سريعة، لكنها ليست متاحة للجميع.
- 12-** ضرورة تدعيم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتكنولوجيات ونظم المعلوماتية والسهر على تطبيقها.
- 13-** حث الشركاء وكل المتدخلين على الأخذ بالرقمنة كوسيلة فعالة للأداء المتعلق بعبور وجمركة البضائع وانتقال الأموال من وإلى الخارج، وطريق أنجع للربحية بمختلف أبعادها
- 14-** توسيع نشر الوعي بأهمية تكنولوجيا ونظم المعلوماتية
- 15-** العمل على خلق شراكة معلوماتية وطنية تكون نواة لإقتصاد معرفي حقيقي
- 16-** الحرص على تأمين نظم المعلوماتية من كل الأخطار .
- 17-** مراجعة وتحيين واستحداث نصوص تشريعية وتنظيمية من شأنها استيعاب الانعكاسات والمنازعات الناتجة عن تطبيق تكنولوجيا ونظم المعلوماتية.
- 18-** إن التطبيق الواسع والمنسجم لتكنولوجيا ونظم المعلوماتية له تأثير واسع على مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال ومكافحة تهريبها وكذا المساهمة الفعالة في نجاعة الإجراءات وريح الوقت والتقليل من ظاهرة الفساد.

قائمة المراجع:

- 1- اشوك شاندا وشلبا كوبرا ترجمة عبد الحكيم الخزامي، استراتيجية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص33.
- 2- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.
- 3- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 166.
- 4- عائدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة، الاندماج، مشاركة المخاطر، دار شركة الحريري للطباعة، 2003، ص4.
- 5- عيدة سيد خطاب، مرجع سابق، ص5

- 6- عبد الناصر عز الدين، تحديثات العمل الجمركي في الشق الرقابي، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي الندوة الدولية حول عصرنة الإدارة الجمركية، جامعة فرحات عباس سطيف 2015.
- 7- عبد الرزاق محمد قاسم " تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية "، دار الثقافة، دمشق، 2006، ص 14.
- 8- عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص ص16، 15.
- 9- كرسين سيمون، ترجمة خالد العامري، المحاسب ودوره في الإدارة الاستراتيجية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 69.
- 10- كرسين سيمون، المرجع السابق ص 14
- 11- مراد يونس وعبد الحميد مرغيث، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل أبريل 2016.
- 12- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 2016/10، ص 23.
- 13- المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010. المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل بالبضائع ج ر العدد 71 المؤرخة في 24 نوفمبر 2010 الجزائر، ص 46.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010. المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل بالبضائع ج ر العدد 71 المؤرخة في 24 نوفمبر 2010 الجزائر.
- 15- المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 01 مارس 2012 المحدد لشروط وكيفية الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك ج ر العدد 14 المؤرخة في 07 مارس 2012، الجزائر.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 14-365 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 يحدد كفاءات فتح الحسابات الانتقالية أو الحسابات الجارية الانتقالية وسيرها ومراقبتها وكذا شروط استئجار البواخر الأجنبية، الجريد الرسمية العدد 74 المؤرخ في 25 ديسمبر 2014
- 17- زياد عبد الحليم وآخرون، نظام المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2011، ص 15.

- 18-زياد عبد الكريم القاضي، " تصميم نظم المعلومات الإدارية المحاسبية "، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر، 2010، ص 32.
- 19-Ait el hadj S, L'entreprise face à la mutation technologique, Edition organisation, 1993, p 89
- 20-Abd elwaheb ait razouk et Bayad Mohamed , gestion stratégique des ressources humaines une relecture de la performance en relation avec l'audit social et la gouvernance des entreprises, Maroc, 2008,pp 29.
- 21- André Boyer et autres, Panorama de la Gestion RessourcesProduction- Finance- Ressources humaines- Stratégie, Les éditions d'organisation, Paris, France,1997 ,P247
- 22-Baumard ph, stratégie et surveillance des environnements concurrentiels , edition masson ,Paris, p20 ;
- 23-Chantal Bussenault, Martine Prelet, " economie et gestion de l'entreprise", librairie vuibert,4ème éditon,2006,p133
- 24-Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, 6eme édition, édition d'organisation, PARIS, 2007, PP26 ,27
- 25- Labonde D et Legendre R , etapes d'un processus de veille, www.mmedium.com
- 26- P .Candau , l'audit social méthodes et techniques pour un management efficace, Vuibert gestion, paris, 1985, P40
- 27-Laurant.H , la Pratique de l'Audit, economica, Paris, France , 1982, P53
- 28-P.Candau, op cit, p50.

الاستثمار في اللاملموسات كإستراتيجية لتحقيق الإبداع وتحسين أداء المنظمة الجامعية
**Investing in the intangible as a strategy to achieve innovation and
improve the performance of the university organization**

أ.عبدي مكي خالد، جامعة تبسة، الجزائر.

د.عوياج مختار، جامعة تبسة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (28 /10/ 2017)، تاريخ التقييم: (29 /11/ 2017)، تاريخ القبول: (06 /12 /2017)

Abstract

The intellectual capital Investment's plays a big role and a clear importance effect in the performance and effectiveness of organizations activities, especially in light of a new economy known as the knowledge economy, the management of these resources is a compilation and identify knowledge efficiently, also the base information management and applied effectively in the organization to ensure her achieve excellence and superiority over competitors, as the organization's capital is today is a knowledge resource that pick it from the internal and external environment, and transformed it by the creative process. the knowledge forms is the key element of this process, so the creative process necessarily entails the embodiment of new knowledge from the human highly qualified professionals with experience, knowledge management also seeks to create and develop the system of values of the organization includes a basic degree of capital knowledge with a focus on quality and outstanding production, in addition to the investment energies and employ technology better employment In order to keep up with the requirements of rapid changes; this is what we will try to highlight through it in this paper.

Key words: Intellectual capital, investment in human capital, education, training, creativity, university performance.

المخلص

يلعب الاستثمار في اللاملموسات دورا كبيرا وأهمية واضحة في التأثير على أداء وفاعلية أنشطة المنظمات خاصة في ظل اقتصاد جديد يعرف باقتصاد المعرفة، وإدارة هذه الموارد هو عبارة عن تجميع وتحديد المعارف بكفاءة، وإدارة قاعدة المعلومات وتطبيقها بفاعلية في المنظمة بما يضمن لها تحقيق التميز والتفوق على المنافسين حيث أن رأس مال المنظمة أضحي اليوم هو المورد المعرفي الذي تلنقطه من بيئتها الداخلية والخارجية والتي تقوم بعملية تحويلها عن طريق عملية الإبداع إذ تعتبر المعرفة بأشكالها (الضمنية والصريحة) هي العنصر الأساسي لهذه العملية، وبالتالي فإن عملية الإبداع تستلزم بالضرورة تجسيد للمعارف الجديدة انطلاقا من الكفاءات البشرية المؤهلة ذات الخبرة، كذلك تسعى إدارة المعرفة إلى خلق وتطوير منظومة من القيم في المنظمة تضم بدرجة أساسية الرأسمال المعرفي مع التركيز على الجودة والإنتاج المتميز، إضافة إلى استثمار الطاقات وتوظيف التكنولوجيا أحسن توظيف بغية مواكبة متطلبات التغيرات السريعة. وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: اللاملموسات، الاستثمار في رأس المال البشري، التعليم، التدريب، الإبداع، الجامعة، الأداء المتميز.

مقدمة:

يمثل العنصر البشري أحد ركائز التنمية، باعتباره العنصر المستفيد من تحسين مستوى معيشة معين (مستوى التعليم، محاربة الفقر، الرعاية الصحية...)، من جهة وباعتباره العامل الإنتاجي الأهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وحيث أن هذا العصر يتسم بالتغيرات المفاجئة و العوامل البيئية المتقلبة والتي أصبحت تؤثر على جميع القطاعات و بمختلف الاتجاهات، و لعل قطاع التعليم العالي يقع في مقدمة هذه القطاعات، الأمر الذي يستوجب وجود موارد فكرية قادرة على التكيف مع هذا التغيير وقادرة على مواكبة التطور الحاصل ورفع الكفاءة العلمية والتعليمية، ثم الاستثمار في هذه الموارد الفكرية اللاملموسة التي تشكل رأس مال المنظمة الجامعية لتحقيق التميز في الأداء.

ولقد أكدت العديد من الدراسات إسهام رأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي في الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، ومع أن رأس المال البشري يتكون نتيجة إنفاق مراكم للأموال لتكوين قوة العمل فإنه مع هذا يتميز رأس المال المادي من وجوه متعددة، فمن جهة يتمثل رأس المال البشري في الإنسان الذي هو مزيج من مادة ومشاعر، ويختلف التعامل معه عن التعامل مع رأس المال المادي، ومن جهة أخرى فإن رأس المال البشري إذا ما قورن برأس المال المادي يكون أكثر دوماً، فهو لا يهلك بالاستعمال كالآلات والسلع المنتجة الأخرى فيفقد مع الاستعمال جزءاً من طاقته الإنتاجية، وإنما يزداد نمواً وقدرة على الإنتاج، فالمعارف التي يكتسبها المتعلم تزداد جودة بالاستعمال والخبرة وهذا مايساهم في تحسين أداء المنظمة ووصولها إلى التميز. و من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على ماسبق و قد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية.

المحور الأول: الرأسمال البشري وأطر الاستثمار فيه

لقد أصبحت المعرفة المفتاح الأساسي لتطور اقتصاديات الدول وكذلك لتطور المنظمات سواء كانت ذات إنتاج سلمي أو خدمي، ذلك أن ظاهرة البحث عن المتخصصين الماهرين أصبحت سمة من سمات الاقتصاد المعرفي، حيث تشير الإحصاءات في مختلف دول العالم، إلى أن هناك ميل كبير في نمو الوظائف ذات الطابع المعرفي، وتشكل هذه الوظائف قوة عظيمة للمنظمات وعامل مساعد في بقائها ومناقستها في السوق الذي يتسم بحركة تطويرية سريعة، والملاحظ أن المنظمات الناجحة في العالم الصناعي المتقدم هي منظمات ذات اهتمام كبير بالمعرفة وما تستجبه من التزام بمتطلبات الاستثمار في ميدان رأس المال البشري، حيث يشكل هذا التوجه ركبا دائما لمشروع ترقية المعرفة بالمنظمة والتي تنتج مع الوقت ميزات تنافسية كبيرة.

1- مفهوم الرأسمال البشري ومراحل تطوره:

لقد كانت بدايات الاهتمام بالقابليات البشرية في القرن السابع عشر على يد الاقتصاديين، ففي القرن السابع عشر أكد الاقتصادي (Petty William) على فكرة اختلاف نوعية العمالة، وطرح موضوع قيمة العاملين (Value Of Workers) في حساب الثروة بطريقة إحصائية، وشكل هذا الجهد مبادئ ما عرف لاحقاً بـ: رأس المال البشري، واستمرت جهود الاقتصاديين بهذا الاتجاه، حيث في سنة 1776 أشار (AdamSmith) في

كتابه الشهير ثروة الأمم إلى تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدد الأجر على وفق ما يبذله العاملون من وقت و جهد وكلفة لكسب المهارات المطلوبة في أدائهم لمهامهم مشيراً أن العمل البشري هو مصدر القيمة (Gorz, 2003, P.11)، وأوضح أن موهبة الفرد لا تعود عليه فقط و إنما تعود أيضا على المجتمع الذي ينتمي إليه، و أن المهارة الفائقة للعامل تعمل كأداة ثمينة لإثراء الاقتصاد وأن هذه المهارة تعطي عائداً يغطي تكاليف الإعداد لها، بالإضافة إلى قيمة هذه المهارة في حد ذاتها (فليه، 2007، ص. 23).

وأكد الاقتصادي المعروف (Alfred Marshall) في عام 1890 على أهمية الاستثمار في البشر بقوله: "أن أمن ضروب رأس المال، هو ما يستثمر في البشر". وذلك لأن رأس المال البشري يتميز بسمه لا تتوافر في غيره من رؤوس الأموال، هي أن منحى إنتاجيته تتصاعد بنفس اتجاه خبراته ومهاراته، و أن عمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر، ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة.

وجاء عام 1906 ليشهد ظهور الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري المعاصر على يد الاقتصادي (Irving Fisher) عندما أدخل رأس المال البشري في مفهوم رأس المال العام، وعند نهاية الخمسينيات توسع تيودور شولتز وجاكوب مينسر (Jacob Mincer) بنظرية رأس المال البشري من خلال اعتباره فئة من رأس المال مستقلة عن رأس المال التقليدي، أخذين بنظرهما خصائصه الاقتصادية والإنتاجية وأدوات قياسية، وذلك ما وفر تفسيراً لظواهر الاقتصاد الكلي والجزئي. وشهدت مرحلة الستينيات إلى نهاية السبعينيات تطوراً سريعاً في هذا المفهوم أدت بشكل واضح إلى فهم السلوك الإنساني على المستويين الفردي والاجتماعي، فقد ميز قاري بيكر (Gary Becker) بين رأس المال البشري العام الذي يزيد إنتاجية المالك ورأس المال الخاص الذي يزيد إنتاجية المالك في نشاط محدد.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن هذه الحقبة شددت إلى الانتباه إلى أهمية المورد البشري، و ضرورة دراسته بوصفه عاملاً مكملاً لرأس المال المادي، ويمكن القول أن موضوع رأس المال البشري يشكل نقطة ارتكاز لدراسة موضوع رأس المال الفكري. وقد وردت العديد من التعريفات الخاصة برأس المال البشري والتي نورد أهمها في: - تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "رأس المال البشري هو كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من العلم والخبرة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص. 90).

- يتمثل في مجموع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية، والفنية والتي لديها القدرات الإبداعية والإبتكارية والتفوقية وتشمل هذه على معارف العاملين المتطورة، وخبراتهم المتراكمة على التجارب الحياتية والعملية ومهاراتهم التقنية والفنية، فضلاً عن رضاهم، ومعنوياتهم و تماسكهم كفريق عمل متكامل (الفضل، 2009، ص. 175).

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الكثير من المراجع تعتبر رأس المال البشري عنصر من عناصر رأس المال الفكري على أساس أن:

رأس المال الفكري = رأس المال البشري + رأس المال الهيكلي + رأس المال اللزوني.

ويعد رأس المال البشري العنصر الهام فيه لكونه محرك الإبداع والمورد الحاسم للقيمة غير الملموسة في عمر المعرفة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن رأس المال البشري يتمثل في القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة.

2- خصائص رأس المال البشري

في ظل الاقتصاد المعرفي أصبح رأس المال البشري مورد إستراتيجيا بشكل قوة فاعلة لهذا الاقتصاد والمصدر الرئيسي للثروة والازدهار، وتشير أدبيات الإدارة الإستراتيجية إلى أن المورد لكي يصبح إستراتيجيا يجب أن تتوفر فيه خصائص معينة منها (منصور، والخفاجي، 2008، ص. 215):

- أن يكون المورد ثميناً

- أن يتسم بالندرة

- لا يمكن تقليده بسهولة

- لا يمكن إحلال بديل محله

وهناك خصائص شخصية يجب أن يتمتع بها رأس المال البشري نذكر منها (النجار، والعلي، 2006، ص. 10-13):

- **الاستعداد والميل نحو المخاطرة:** تطالب الإدارة العليا في المنظمات الكبيرة بنجاح أكبر كلما زادت كمية الأصول اللازمة، وكلما زادت فترة ربط هذه الأصول بالمشروع المقترح وهذه الأهداف تقتزن بالأفراد الذين تستند أعمالهم على الإبداع، والعمل الجديد وهذا الأخير يحمل نوعاً من المخاطرة المبنية على الشجاعة والمبادرة القائمة على العمل الشاق وانتهاز الفرص السانحة؛

- **الرغبة في النجاح:** تحدد الكفاءات أهدافها، وتعمل بمثابة لتحقيقها، إن هذه الكفاءات منظمة فسيولوجيا على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح، حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لأعمالهم ووظائفهم؛

- **الثقة بالنفس:** لأن الكفاءات الريادية تملك الثقة بالنفس وقادرة على مواجهة التحديات، حيث أنها تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية للفرد بما يجعله أكثر تفاؤلاً تجاه المردود المتوقع من أعماله الجديدة؛

-**الالتزام:** يمتاز رأس المال البشري بإدامة التركيز على الأهداف عن طريق التخطيط للأنشطة المختلفة والتنظيم لها؛

- **منهجي ونظمي:** إن رأس المال البشري لديه القدرة على الترتيب والتنظيم، ولديه قدرات متميزة في مجال التحليل والربط بين المتغيرات البيئية.

4-تصنيفات رأس المال البشري: وتم اختيار تصنيفين حسب ما يلي:

***التصنيف الأول: حسب منظور التعليم والتدريب**

ينقسم رأس المال البشري حسب هذا المنظور إلى ثلاثة أنواع رئيسية (المصري، 2003، ص ص. 34-36):

1- **رأس المال البشري المعرفي:** وهو مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يحصل عليها الفرد عن طريق برامج التعليم والتدريب المهني التي تهدف لتنمية بعض جوانب شخصية بتزويده بمهارات حياتية تكون ذات منفعة له في التعامل مع بيئته، دون أن يكون الهدف من إعداده ممارسة عمل معين أو رفع كفاءة معينة، ويتم الاستثمار في هذا النوع عن طريق النظام التعليمي (مختلف مراحل التعليم).

2- **رأس المال البشري العام:** وهو مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يحصل عليها الفرد عن طريق برامج التعليم والتدريب المهني التي تهدف لإعداده لممارسة عمل معين أو مجموعة من الأعمال ضمن مهنة معينة وضمن مجال ومستوى محددين، ويتم الاستثمار في هذا النوع من رأس المال البشري عن طريق برامج التعليم من خلال النظم والمراكز والمؤسسات التعليمية المهنية.

3- **رأس المال البشري الخاص:** هو مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يحصل عليها الفرد عن طريق برامج التعليم والتدريب المهني الموجهة لحاجات عمل معين أو منشأة محددة، مما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة لموقع العمل المعني، ويتم الاستثمار في هذا النوع عن طريق البرامج التدريبية التي تهدف لرفع كفاءة الفرد في العمل الذي يمارسه و تحسين مستوى أدائه فيه.

***التصنيف الثاني: حسب مستوى الأداء**

يمكن تقسيم رأس المال البشري لمنظمة ما إلى أربع فئات بحسب مستوى الأداء كما هي مبينة حسب الشكل رقم(01).

الشكل رقم (01): فئات رأس المال البشري في المنظمات بحسب تصنيفها

2- المتعلمون الجدد New learners (2,5%)	1- النجوم و العقول Stars and brains (75%)

وهم فئة العاملن الءى ىتمتعون بالقابليات والمعارف والمهارات المتنوعة اللى ىمكن توظفها واستثمارها بشكل صءىء لصالء المنظمة، فضلا عن حركتهم الءائمة وفعلمهم النشلى فى الوصول إلى الاءاء الملمز .	وهم فئة العاملن الءءء الءاخلن للمنظمة والمقلون والءن ىتم ترقلتهم إلى وظائف ءءءة أخرى، والءن عاءة ما لم ىصل أءاؤهم إلى المسلوى المرعوب، بسبب ضعف موافق الءنماء والتكلف مع ثقافتها و بىئتها .
3- العاملن الطبعيون Normal Employers (20%) وهم العاملن العاءون الءن ىتمتعون بصلاء انمائمهم للمنظمة،والءن لا ىمكن الاستعفاء عنهم بل ىفترض أن ىسعى المءىرن لتحولهم إلى نجوم لامعة وعقول مءبرة لإضافة القىمة الاقتصاءىة لها .	4- العاملن صعبى المراس Difficult Employers (2,5%) وهم فئة العاملن صعبى المراس والتعامل كونهم أصحاب مشاك (Trouble makers) فى العمل،والآأىء السلبل فى الإنتاجىة. وىفضل أن تعد المنظمة تلك البرامج الناءة للاستعفاء عنهم بسرعة، بسبب ارتقاع كلفتهم المؤثرة على الاستثمار فى رأس المال البشرى .

المصدر: (العزى، ءون سنة نشر، ص 110).

-**فالمربع الأول** من الشكل (1) ىمئل الفئة الملمزة، وىتمئل هذه فى العاملن من صنف النجوم اللامعة والعقول المءبرة اللى ىصعب إءاء بءل لهم بسهولة من قبل المنظمة وىفترض أن تكون نسبهم حوالى (75%) من إءمالى العاملن فىها .

-**الفئة الءانىة** اللى ىمئلها المربع الءانى، فهم العاملن المتمعون الءءء،الءن هم فى طور التعلم لاكتساب المعارفوالآبرات بفعل تعىبنهم لأول مرة، أو نقلهم أو ترقلتهم إلىوظائف أخرى، وىفترض أن تكون نسبهم حوالى(2,5%) وىراعى السرعة فى عملىة التحويل للمعارف وءءم ضىاع الوقت، بءكم حسابه ككلف ضاءة. - **المربع الءالء**، ىشكل العاملن الطبعيون فى أءائهم وسلوكياتهم وصالء موافقهم مع منظمئهم، بءىء لا ىمكن الاستعفاء عنهم، بل ىمكن نقلهم إلى فئة المربع الأول، إذا ما أرءبء ذلك وسعت إلىه بموجب برامج منظمة، وىنبغى أن تكون نسبئهم فى ءءء (20%).

- **الفئة الرابعة** اللى تقع فى المربع الرابء، فىه ىمئل مجموعة العاملن صعبى المراس، واللى ىفترض بالمنظمات أن تستبءلهم بسرعة لأنهم ىمئلون ءر ءرءة أمام تطوبرها إضافة إلى كلفهم العالىة والخسارات الملوقة من ءراء أءائهم المءءنى ومشكلائهم الءطىرة على العاملن الآخرن، وىسكن حركة تلك المنظمات فى التعامل مع المنظمات المنافسة بءرص واقعى، وهنا ىفترض أن لا ترىء نسبئهم عن (2,5%) ءئما .

5-مفهوم و أهملة الاستثمار فى رأس المال البشرى

إن هذا المفهوم أى الاستثمار فى رأس المال البشرى تبلور من ءلال نظرىة رأس المال البشرى لشولتر، إلا أن الءءور الءقلىة لهذه المفاهم ترجع إلى القرن الءامن عشر، فقد وءءب عءة مءاولاء فى هذه الفترة هءفء إلى ءذب الاءباء إلى أهملة العنصر البشرى من ءلال ءءءء ماهىة رأس المال البشرى وءءال مهاراء الفرد كأءء مكوئاءه والتركىز على الاستثمار البشرى لءءسفن مهاراء وإنتاجىة الفرد وىعرف الاستثمار فى رأس

المال البشري على أنه مجموع النفقات والمصاريف الخاصة بمجالي التربية والصحة والمخصصة لزيادة إنتاجية العمل.

كما نعني به تلك المدخلات التي تقوم بها المنظمات في ميدان تدعيم المواهب البشرية وترقية وتطوير المهارات التي تعزز المنافع التنافسية وتسمح بتكوين قيمة فريدة تبقى بعيدة عن منال المنظمات الأخرى، وهذا يعني أن الاستثمار في تعليم العاملين وترقية مهاراتهم هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي أساسي تركز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية (الساعدي، 2011، ص. 289).

كما يشير مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري إلى توظيف الأموال من قبل المنظمة بغية الحصول على الموارد المعرفية التي تتمثل في الحصول على الموارد البشرية العالية التخصص في مجال المعرفة وإعادة تأهيل وتدريب العاملين في مجال المعرفة وتكوين الخبرات المعرفية (حسن، 2008، ص. 158).

ويعتبر الاستثمار في الموارد البشرية في الاستثمار في التعليم والتدريب (القيشي، 2007، ص. 167).

من خلال التعاريف السابقة يتضح جليا أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على الموارد البشرية ويساعد على اكتشاف وتدفق إمكانياتهم المحتملة، وبالتالي يجب:

- أن تركز على التسيير الذاتي بدلا من تسيير الموارد البشرية.
- عدم استخدامها للعنصر البشري كمورد، بل تعمل على الإدراك والتعرف على الإمكانيات المحتملة للأفراد ومساعدتهم على استخدامها وتنميتها.

- تعد عملية استثمارية مستمرة و متكاملة لتنمية قدرات العاملين الفكرية وتحسين اتجاهاتهم وولائهم.
- تعمل على تحويل استعدادات الأفراد لصالحهم وبطريقة غير مباشرة يتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فاهتمام المؤسسة بتنمية الإمكانيات المحتملة لأفرادها سيدعم إحساسهم بمسؤولية تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- تعمل على تطوير السياسات والهياكل والأنظمة بما يساعد الأفراد على تقجير طاقاتهم المحتملة.
- إن مفهوم الإمكانيات المحتملة للأفراد يؤكد على وجود الطاقات الفكرية والإبداعية غير المستغلة لديهم والتي يمكن توظيفها وتنميتها لتحقيق منافع مستقبلية مما يستدعي إلى ضرورة الاعتراف برأس المال البشري كأحد أهم الأصول غير المادية المساهمة في تحقيق الربحية و تحسين الميزة التنافسية.

وتتجسد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بصفة خاصة ورأس المال المعرفي بصفة عامة من خلال الجوانب التالية:

- يعزز الاستثمار في الموارد المعرفية مستوى أداء المنظمات وخاصة تلك التي تتمتع بمركز إستراتيجي قوي على عكس المنظمات ذات المركز الإستراتيجي الضعيف، إذ تؤكد أدبيات التخطيط الإستراتيجي على أهمية الموقع الإستراتيجي للمنظمة في تحديد مستوى الاستثمار في الموارد المعرفية.
- يعد الاستثمار في رأس المال المعرفي مؤشر لقياس ربحية المنظمة ويساهم بشكل فاعل في تحقيق العوائد المالية العالية للمنظمة.

- إن الاستثمار في هذا المجال يحتم على المنظمات أن تعرف مستويات الاستثمار الملائمة لها من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى من المبالغ التي تخصص لغرض الاستثمار.
- يساهم الاستثمار في رأس المال البشري على تشجيع الإبداع والابتكار، حيث توصلت إحدى الدراسات على وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار في رأس المال المعرفي و بين الإبداع والابتكار من قبل الأفراد العاملين في المنظمات.
- يساهم الاستثمار في رأس المال المعرفي المتمثل بالخبرات والمهارات العالية للعاملين في المنظمة على تعزيز القدرة على إدارة قنوات التوزيع وعمليات الإنتاج.
- الاستثمار المعرفي يمكن أن يلعب دورا مهما في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال تخفيضه لتكلفة العمل الإداري بنسب عالية.

6- قيود تطبيق المفاهيم الاقتصادية للاستثمار البشري

فيما يلي بعض القيود التي يجب أن تأخذها المنظمة بنظر الاعتبار عند تطبيقها المفاهيم الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري:

1- اختلاف خصائص رأس المال البشري عن خصائص رأس المال المادي ومن أمثلها:

- أ- عدم ارتباط مالك رأس المال البشري بصفة شخصية فبالرغم أن الفرد يمكنه تأجير استثماره لصاحب العمل فهو لا يستطيع بيعه كما تتبع المنظمة آلة لا تحتاجها؛
- ب- عدم استهلاك رأس المال البشري بالطريقة التقليدية للاستهلاك، حيث يمكن فقده كلية بموت صاحبه، و هذا يؤدي إلى زيادة معدل الخطر في الاستثمار البشري؛
- ج- يتطلب الاستثمار في تكوين رأس المال البشري وقتا أطول نسبيا عن وقت الاستثمار المادي؛
- د- اختلاف منحني إنتاجية الأصل البشري خلال عمره الإنتاجي عن منحني إنتاجية الأصل المادي، وإن توطين الموارد البشرية والاستثمار فيها، مطلب مهم وملح لكنه يصعب تجسيده، والإشكالية هي خاصة في إيجاد وتقييم متطلبات ذلك (Gazier, 1993, P.58).

2- النقص في البيانات والأساليب المنهجية اللازمة لتطبيق نظرية رأس المال البشري في مجال الموارد البشرية مثل:

- أ- صعوبة الحصول على بيانات التكلفة أو الحصول على حجم عينة كافية للأفراد الملتحقين بالبرامج التدريبية للوصول إلى حسابات محددة ونهائية للتكلفة؛
- ب- اعتماد القيمة الحالية للاستثمار في رأس المال البشري على معرفة دخل الأفراد الخاضعين للدراسة، ودخل المجموعة المستخدمة في المقارنة؛

ج- صعوبة تحديد أثر التدريب على أجور وإيرادات الأفراد في ظل غياب معايير البحث التجريبي المحكم والذي يمكن من خلاله عزل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى المؤثرة؛

د - صعوبة تحديد أو اختيار معدل الخصم المناسب واللازم لحساب القيمة الحالية لرأس المال الذي يعد الفاصل في نجاح أو فشل أي برنامج. فعند حساب معدل العائد على التدريب، لا بد من تضمين المنفعة غير المادية مثل جاذبية الوظائف بعد الحصول على التدريب، لكن يصعب قياس مثل هذا النوع من المنفعة قياساً مادياً، مما يؤدي في النهاية إلى إظهار العائد الحقيقي على التدريب بصورة أقل مما هي عليه في الواقع.

3- صعوبة تحديد نسبة التكلفة المخصصة لكل من الاستهلاك والاستثمار: فالفرد ينفق على المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية وهي تكلفة لازمة لاستمرار الاستثمار البشري، لكن النفقات في هذه الجوانب لازمة أيضاً للفرد لكي يعيش وتستمر حياته وهنا يصعب تحديد ذلك المقدار من هذه التكلفة المخصصة للاستهلاك وذلك المخصص للاستثمار.

4- صعوبة تقييم وقياس المنفعة المتحققة من الاستثمار البشري: ويرجع هذا إلى احتواء هذه المنفعة على عوامل غير مادية وغير خاضعة لظروف السوق مثل تحقيق الذات، و إذا فرض أن المستثمر استطاع تعظيم مثل هذه العوامل غير المادية فقط، لا يمكن اعتبار اختياره اختياراً غير رشيد.

وبالرغم من وجود بعض الصعوبات المتعلقة بتطبيق مفاهيم الاستثمار البشري، إلا أنها تمد الباحثين بوسائل لتقييم برامج الموارد البشرية المختلفة، والوصول إلى قرارات وسياسات وإستراتيجيات أكثر فعالية لإدارة وتنمية الموارد البشرية. ومن ثم لا يجب أن تمنع صعوبة تطبيق هذه المفاهيم من استخدامها، بل فقط يجب أن تستخدم بحذر مع أخذ القيود السابق ذكرها في الاعتبار، ومحاولة إيجاد حلول لها تزيد من فعالية تطبيقها. وكمحاوله للتغلب على بعض قيود تطبيق المفاهيم الاقتصادية على الموارد البشرية، يقترح مستويات للحلول. يتعلق أولها بالجانب الإيجابي والمفاهيمي للمنظمات من ناحية مواردها البشرية. أما ثانيهما فيتعلق بالجوانب المنهجية والتطبيقية، بالنسبة للجانب الإيجابي والمفاهيمي فهو يتضمن: ضرورة تغيير نظرة المنظمات واتجاهاتها ناحية مواردها البشرية. ويتم هذا من خلال إدراك المنظمات للموارد البشرية كأصول يمكن تقييمها والاستثمار فيها لزيادة تنافسيتها واكتسابها ميزة تنافسية من خلال هذه الموارد البشرية. وأيضاً يجب أن تدرك المنظمات الاختلافات الفردية لمواردها البشرية، ومن ثم تسعى إلى تنمية أساليب وسياسات إستراتيجية مختلفة تتناسب مع هذه الاختلافات. أما المستوى الثاني للحلول المقترحة فتتعلق بالنواحي التطبيقية والمنهجية. فإدراك المنظمة لأهمية الموارد البشرية كأصول مثلها مثل الأصول الأخرى في المنظمة، وللاختلافات الفردية لهذه الموارد سيؤدي بها إلى السعي للتكيف مع هذه المفاهيم والاتجاهات الحديثة، ومن أولى الإجراءات التطبيقية التي يمكن للمنظمة أن تتخذها لإحداث هذا التكيف هو محاولة تعديل النظم المحاسبية التقليدية لتعكس هذه المفاهيم. وإقناع المحاسبين على مستوى المنظمة بقبول فكرة أن الموارد البشرية أصول وليس نفقات يجب الحد منها. أيضاً لابد من إيجاد طرق محاسبية جديدة للاستهلاك غير الطرق التقليدية تعكس الطبيعة والخصائص

المميزة للموارد البشرية، وتعكس معدل الخطر العالي للاستثمارات البشرية. وفي هذا المجال أيضا فإنه يمكن للمنظمة تقليل درجة الخطر في الاستثمارات البشرية والناجمة من ترك الأفراد للعمل بعد تحمل تكلفة الاستثمار فيهم، من خلال عقود عمل طويلة الأجل نسبيا.

أما بالنسبة للقصور في النواحي المنهجية للبحوث فيمكن أن يتم معالجته من خلال بعض الاقتراحات مثل:

أ- الاهتمام باستخدام وتطبيق التصميمات التجريبية المحكمة مثل: التصميم العالمي والذي يمكن خلاله معالجة الصعوبة في تتبع الأثر الصافي للتدريب على مهارات وإيرادات الفرد. ومثل هذا التصميم يمكن من عزل أثر المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على إيرادات و مهارات الفرد مثل الخبرة، والعمر، والتعليم.

ب- الاهتمام بقياس التكلفة والمنفعة غير المباشرة للتدريب: فبالرغم من صعوبة قياسها إلا أنه يجب تضمينها في حسابات التكلفة والمنفعة الكلية للتدريب حتى تعكس القيمة الحقيقية لهذه المنافع و التكاليف. ويمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة أي دراسة الخسارة في أجور وإيرادات وإنتاج الأفراد المتدربين و الناجمة من التحاق الفرد بالتدريب. ويتم هذا القياس من خلال معرفة كل من معدل إنتاج الفرد، ومعدل أجره في الساعة، وعدد الساعات التي قضاها الفرد في التدريب في أوقات العمل الرسمية. أما بالنسبة لقياس المنفعة فيجب بنفس المنطق الاهتمام بقياس المنافع غير المادية المتحققة من التدريب والتي قد يكون تأثيرها أقوى من المنفعة المادية أحيانا. ومن أمثلة هذه المنافع المركز الأدبي، وتحقيق الذات، ويمكن قياس مثل هذه المنافع من خلال استطلاع لاتجاهات المتدربين للتعرف على أنواعها و على أثارها.

ج- الاهتمام بإدخال بعض المعايير الاجتماعية وغير المادية عند حساب معدل العائد على الاستثمار البشري: فمن الأهمية بكان إدخال العوامل الاجتماعية في قياس معدل العائد على الاستثمار البشري لأن الطبقة الاجتماعية للفرد تؤثر في نوعية الاستثمار الذي يمكن للفرد أن يستثمره في نفسه لتنمية وتحسين مهاراته، وبالتالي في مقدار العائد الذي يمكن أن يحققه من خلال هذا الاستثمار.

د- الاتجاه بالدراسات والأبحاث في مجال الاستثمار البشري إلى الأبحاث التي تغطي سلسلة زمنية أطول نسبيا: نظرا لطول الوقت الذي يتطلبه تتبع الآثار المترتبة على الاستثمار البشري ويمكن اقتراح بعض الضوابط المنهجية لاستخدامها في دراسات تحليل التكلفة والعائد المتعلقة بمجال تأثير الاستثمار في التدريب.

المحور الثاني: الجامعة كمحرك لإنتاج المعرفة و تكوين رأس مال فكري:

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداة في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه. وحيث أن العصر الحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابهة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ

أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع وتتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع.

1- دور الجامعة التدريسي:

تتجلى أهمية هذا العنصر في كون عملية تطوير المناهج التعليمية، هي عملية ذات أبعاد مختلفة من ناحية دوافعها ومكوناتها وتقويمها، وترجع الدوافع الأساسية لتطوير المناهج إلى التغيرات المحسوسة والمستمرة في المجتمع على مختلف الأصعدة والتي تقتضي ضرورة استجابة المناهج إليها بصورة مباشرة وحاسمة وذلك بحكم دورها في إطار التعليم الجامعي وما هو مطلوب منه من إسهام في قيادة المجتمع عملياً وفكرياً. ومن الدعائم الرئيسية لتحقيق هذا التطور، الاهتمام بالطالب الجامعي وإتاحة الفرص له لممارسة حرية الاختيار، وقد تكون هذه الحرية على أشكال وممارسات مختلفة، منها مثلاً: اختيار الكلية التي يرغب فيها، اختيار التخصص، اختيار موضوع بحثه ... إلخ.

لذلك لا بد من تطوير أساليب التقويم الشائعة في تعليمنا الجامعي، إذ أن الإمكانيات كثيراً ما تغفل وتتجاهل قدرات الطالب ومواهبه ورغباته وتطلب من جميع الطلبة أداءاً محدداً، وهي في الوقت نفسه لا تشجع الابتكار، ولا تتحدى الطالب المتفوق وحتى الطالب المتوسط أحياناً. واستكمالاً لهذا لا بد من تطوير طرق تقويم الأستاذ الجامعي والعمل على إبراز دور الطالب في هذه العملية كونه عنصراً مهماً من عناصرها، ولرأيه أهمية أكيدة في تطويرها وتحسينها، كما أن الأستاذ الجامعي يمكنه الاستفادة من رأي الطلبة في تدريسه، لتقويم عمله وتحسينه. وفي نفس الوقت يشعر طلبته بأهمية آرائهم، وملاحظاتهم لتطوير العملية التعليمية الجامعية فيشعر كل واحد منهم أن له دوراً وقيمة في هذا المجال، ويعينهم أيضاً على ممارسة موضوعية، وبشكل علمي ملموس لذلك يؤدي التعليم التقليدي إلى « قتل روح المشاركة في الطلبة وإلى تنمية روح السلبية وفقدان الإحساس بالمسؤولية، ويضعف بشكل كبير مشاركة الطالب في الموقف التعليمي كما يعتمد على حشو أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات المتنوعة دون تنمية مهارات التحليل والاستنباط والاستنتاج الفكري، التي هي الطريقة إلى الإبداع والابتكار (بو عبد الله، ومقداد، 1998، ص 36).

يعد التدريس الجامعي الفعال عملية ذات طبيعة معقدة كونها تتأثر بعدد كبير من العوامل، منها ما يتصل بالأستاذ الجامعي من حيث إعداداته العلمي وتعمقه في التخصص وإعداداته المهني في التدريس الجامعي، وسمات شخصيته وصلاته البيئية مع الطلبة، وتعامله معهم، إذ يقول "ماكس فيبر" في هذا

المجال « قد يكون المرء عالماً من المبرزين والمجلىن، لكنه في الوقت نفسه من أشد المعلمين رداءة وأقلهم براعة ومقدرة ... هذا الفن بالذات (أي التعليم) هو موهبة شخصية، ولا يتطابق أبداً مع المؤهلات العلمية للباحث والعالم » (Weber, 1990, P. 10)، ويواصل فيبر قائلاً : « إن مهمة الأستاذ ليست في طبع طلابه بطابع آرائه السياسية الشخصية، بل في إسداء الخدمات وتقديم النفع لهم عن طريق معارفه وخبراته العلمية ».

فعلى الأستاذ تدريب طلبته على البحث، وربط المعلومات بعضها ببعض، و القيام بالنقد الذاتي أيضاً. ونظراً لحجم المعلومات الهائل، التي تنتقل حالياً عبر مختلف الشبكات، فإن الإبحار في عالم المعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للمعرفة نفسها وأصبح يقتضي ما يعتبره الكثيرون صيغة جديدة في "محو الأمية المعلوماتية" التي تعتبر ضرورية أكثر فأكثر من أجل فهم الواقع فهما حقيقياً. كذلك على المدرس الجامعي أن ينمي لدى الطلاب مهارات التعامل مع المستقبل كمهارات التوقع، وتعني القدرة على التنبؤ بالأحداث قبل وقوعها، ومهارات التشارك، وهي عملية عقلية تؤدي إلى فهم واضح، مشترك وفعال للمشكلات، وبلورة نتائجها من خلال التعاون والتعاطف والتحاور، وهناك مهارات اقتحام المجهول التي تتمخض عن تدريب المتعلم على حل المشكلات، وألعاب المحاكاة، والخيال العلمي، والربط بين المعارف العامة والمهارات الفنية والمزاوجة بين الخبرة الشخصية والعملية والأكاديمية.

إن المعارف على الرغم من أهميتها سوف تصبح قديمة، أما مهارات التفكير، فهي "تمكناً من إكتساب المعرفة واستبدالها بغض النظر عن المكان والزمان، أو أنواع المعرفة التي تستخدم مهارات التفكير في التعامل معها". وعليه فإن تعليم مهارات التفكير هو بمنزلة تزويد الفرد بالأدوات التي يحتاج إليها حتى يتمكن من التعامل بفاعلية مع أي نوع من المعلومات أو المتغيرات التي يأتي بها المستقبل، وصولاً لتتمية قدرات الابتكار والإبداع.

2- الجامعة والبحث العلمي:

إن المرحلة إنتاج المعرفة هي الأرقى من اكتساب المعرفة، حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك الجامعة القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يعرفه جميع البشر، حيث أنه يمكن بشكل عام قياس مخرجات البحث العلمي من خلال المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات وذكر تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات إلى أن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدان العالم فيما يتعلق بعدد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي وعدد

براءات الاختراع فضلاً عن عدد الكتب المنشورة، إلا أن هناك فارق كبير بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر خصوصاً وبالعالم العربي عموماً.

ولا شك أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي إلا أنها لا تعبر بحد ذاتها عن النشاط الابتكاري، ولعل الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، وهذا يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من دخول مشارف اقتصاد المعرفة وإطراد التنمية الإنسانية.

فالنسق الفعال لإنتاج المعرفة يحتاج إلى، أولاً: إدراك التحول في طبيعة المعرفة ومكانتها ودورها في المجتمعات المعاصرة (مجتمعات المعرفة)، وثانياً: إصلاح مراكز صناعة وإنتاج المعرفة (الجامعات ومراكز البحوث) بشكل خاص بما يضمن لها أن تكون مواكبة لعصر الانفجار المعرفي وتساهم في إنتاج المعرفة. وثالثاً: عدم فك الارتباط بين إصلاح الجامعة وجوانب الإصلاح الأخرى في مجتمعنا (الإصلاح الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وغيرها) وفي هذا المقام نركز أكثر على إصلاح مراكز إنتاج المعرفة لما لها من أولوية في تصحيح وتطوير الرؤية والمسار المستقبلي لجامعاتنا.

وذلك من خلال ضرورة اعتبار إنتاج المعرفة مجالا أو ميداناً حيوياً مهماً لتطوير وإصلاح التعليم عموماً والتعليم العالي بوجه خاص. وهذا بدوره يستدعي اعتبار البحث العلمي ميداناً مهماً في جهود تطوير التعليم، فهو يغذي حركة التعليم أولاً بالمعلومات والحقائق، ويهيئ ثانياً الظروف والمعطيات للبدء في حركة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحث العلمي. وإن لم يتوجه التعليم العالي إلى وظيفة إنتاج المعرفة، فسيظل تعليمًا قاصراً لا قيمة له في دفع حركة التنمية الوطنية إلى أفق عالمي. والمقصود بإنتاج المعرفة ليس المعرفة التقنية ذات الصلة بالطبيعة والعلوم الطبيعية فقط، ولكن إنتاج المعرفة في العلوم الإنسانية أيضاً أمر ضروري ومهم لأي نهضة أو تقدم.

كما أن عدم وجود المجالات والدوريات المتخصصة ذات المستوى العلمي العالي التي يستطيع الباحث أن ينشر فيها أبحاثه ونتاجات دراسته، وإن وجدت فإن عليه أن ينتظر فرصة النشر بعد تاريخ طويل من بحثه؛ مما يفقد بحثه قيمته العلمية من جهة، ويجعل نتائجه غير صالحة للنشر في ظل التغير والتقدم العلمي السريع من جهة أخرى.

ومن تحديات العلم أن الإبداع إذا لم تتحول ثماره إلى واقع اقتصادي، ملموس الأثر في حياة الناس فسوف يظل هامشياً لا يحفز طلب اجتماعي قوي يؤصل جذوره ويرسي دعائمه في المجتمع، ويهيئ لتقبل الأفكار الرائدة المتداولة في قاعات البحث والمختبرات، من خلال القطاع الإنتاجي إلى سلع ومعدات وأساليب عمل يتداولها ويمارسها المواطن في حياته اليومية. والمفروض في خطة السياسة البحثية أن تشمل على ثلاثة جوانب رئيسة، يكمل بعضها بعضاً:

1. جانب أنشطة البحث أو ما يسمى بالمشروعات والبرامج البحثية.

2. جانب إعداد و توفير الطاقات البشرية اللازمة للبحث وغيرها من المداخلات الفنية والمادية.

3. جانب تنمية البنى القاعدية من نظم معلومات، وغيرها.

3- الوظيفة التثقيفية للجامعة:

يرى العديد من المفكرين العرب أن الجامعة مسؤولة إلى حد كبير عما نراه اليوم من تشتت المثقفين، وغياب الوحدة الفكرية العامة التي تضمهم لأنها لم تستطع أن تخلق وحدة فكرية بين خريجيهـا. ولا نعني بالوحدة الفكرية انتماء جمهور المثقفين لتيار فكري واحد، بل نعني الإجماع على قضايا أولية. فالمثقف هو بالضرورة ذلك الإنسان الواعي والملتزم بقضايا أمته، ولذلك لا يعتبر المثقف مثقفاً إلا إذا اقترب من روح عصره ومن هموم مجتمعه، وبعبارة أخرى، يكون المثقف مثقفاً بقدر ما يستطيع الصمود أمام النخب المسيطرة في الداخل والخارج والالتزام، قادراً أيضاً على أن يجمع بين الاستقلال الذاتي، والانفراج الثقافي الواعي، فيكون مثقفاً منتجاً، ومستهلكاً لما ينتجه مجتمعه، لا ما ينتج مجتمعه غيره.

ونشير هنا أن مفهوم المثقف يتحدد في إطار عدة عوامل:

أولاً: رأسماله المعرفي والعلمي.

ثانياً: السياق الأكاديمي الذي يمارس فيه نشاطه.

ثالثاً: نوعية المؤسسات التي تحدد موقعه والتزامه وحقوقه.

رابعاً : علاقة رأسماله المعرفي (الخبرة والمهارات العلمية والفكرية) بنقل المعرفة إلى الآخرين، ومسؤولياته في تلقين تلك المعرفة كما و كيفاً للمستهلك.

فيمكن تحديد مفهوم المثقف في قابليته للتماشي مع نشاطه الفكري، وفي إطار إنتاجه العلمي، وعلاقة ذلك الإنتاج بمصالح مجتمعه (وهذه الخاصية الأخيرة تكون ضمنية)، فالمستوى التعليمي لا يمثل حقيقة مستوى المثقف، المرتبط بتأثير أفكاره على المجتمع. ولم يكن بوسع الجامعة أن تولد نموذج مثقف بهذه الخصوصيات، إلا في إطار تصور وظيفي يحدد مهمتها فيما يلي:

1. وظيفة تكوين الإطارات العلمية والتقنية: لتلبية احتياجات مختلف قطاعات الحياة الوطنية، مع ضرورة نشر الثقافة العامة لإضفاء الطابع الإنساني على مضمون التكوين التقني.

2. وظيفة التشيئة الاجتماعية: ضرورة تنمية الشعور لدى الطلبة في كل التخصصات بالانتماء لوطن ولشعب ولثقافة ولتاريخ محدد.

3. وظيفة البحث : باعتبار البحث الجامعي كحتمية بيداغوجية أكثر منها اقتصادية، لأن ممارسة البحث تسهم في ترجمة وإبداع المعارف، وفي إثراء التخصصات و البرامج بالمعلومات الجديدة.

بهذا نؤكد على أن النسق الثقافي ظاهرة معقدة لا تتحرك بنجاعة أي بطريقة قادرة على إنتاج الحلول الإبداعية، أو حتى على نقلها الثقافي الفعال إلا إذا أنتجت في آن واحد:

- المثقف المبدع.
- المثقف المنظم.
- المثقف المعلم.

ويعتبر هذا الترتيب ضرورة البداية بالمعلم الذي هو في قاعدة هذا السلم ثم المنظم قبل الوصول إلى المبدع.

المحور الثالث: أثر الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الإبداع و التميز في الأداء بالجامعة

إن مدى فعالية نظام التعليم، لا ترتبط بحجم مخرجاته أو الهياكل والمنشآت المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عاملة مؤهلة ومتخصصة وفق متطلبات هذه السوق وهنا يبرز دور التحليل النظري عند الاقتصاديين الأوائل والمعاصرين على تأكيد العلاقة الوثيقة بين الرأس المال البشري وسوق العمل حيث أن الحركية والإقبال على الحصول على شهادات ولجازات مهنية ينسجمان انسجاما تاما مع فكرة الأفراد كاستثمار فالتعليم والتدريب يصنعان رصيد الشخص من رأس المال البشري وكلما استثمر أكثر، كلما كان عائدته المتوقع أكبر.

أولاً: الإطار النظري للإبداع

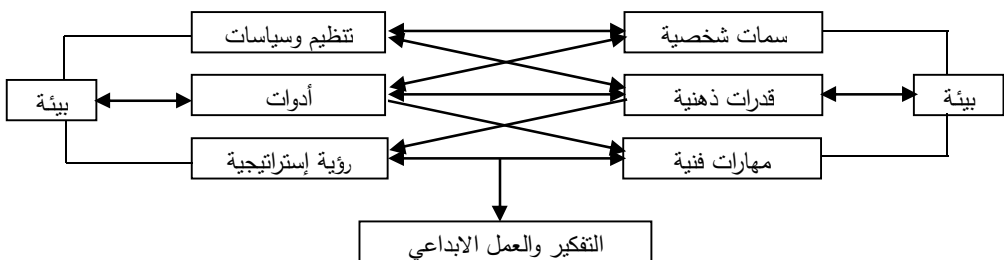
1-تعريف الإبداع:

يعرف Cortese الإبداع على أنه إيجاد طرق جديدة في التفكير أوالتعلم تهدف إلى التغيير في عمليات المنظمة ومخرجاتها. كذلك يمكن القول أن الإبداع هوالتطبيق الناجح والعملي والفعلي لأفكار جديدة وغير مألوفة، والتي يمكن تجسيدها في طريقة عمل جديدة، اعتمادا على المعارف التي يمتلكها المبدع تحت شروط معينة مثل توفر الرغبة في الأداء وتوفر الإمكانيات والبيئة المناسبة للتطبيق، ويعتمد الإبداع على اتفاق تطبيق الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة شرط أن تكون لديهم الرغبة في ممارسة العمل في الحقل المعرفي. وهؤلاء الأشخاص هم الذين يتولون المناصب العليا ضمن المنظمات، ويطلق عليهم عمال المعرفة (Cortese,2001,P. 158).

2-العوامل المؤثرة في الابداع:

ويمكن تلخيصها في الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02): العوامل المؤثرة في الإبداع.



المصدر: (أبو بكر، 2004، ص. 171).

وهناك العديد من الأساليب التي يمكن للمنظمات اختيار أحدها بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المراد حلها ومن هذه الأساليب:

1-العصف الذهني (*Brainstorming*): ومن الشروط الأساسية اللازم توافرها لنجاح هذا الأسلوب:

✓ تجنب نقد أي فكرة؛

✓ تشجيع إستعراض أكبر قدر من الأفكار؛

✓ العمل على تنمية الأفكار لأن كل فكرة تولد فكرة أخرى .

ويتطلب هذا الأسلوب أن تجتمع مجموعة ما من الأفراد ويطلب رئيس الجلسة تقديم أكبر عدد ممكن من الأفكار الغريبة واللاواقعية مع تجنب النقد ومن ثم تدون الأفكار فكرة فكرة ليختار الأنسب منها.

2-أسلوب المجموعات الشكلية أو الصورية (*Nominal Group*): وفي هذا الأسلوب يتم الابتعاد عن تناول العلاقات بين أفراد المجموعة وإن الهدف الأساسي منه هو التخفيف من حدة سيطرة أفكار أحد أفراد المجموعة على أفكار الآخرين ، ومن أهم الخطوات المتبعة:

✓ أن يسجل كل فرد على حدة أفكاره على قصاصة من الورق حول المشكلة المراد معالجتها؛

✓ ثم يتم عرض أفكاره التي يدونها رئيس الجلسة ولا تناقش حتى ينتهي أفراد المجموعة كافة من سرد أفكارهم؛

✓ ثم يفتح النقاش ويمنع النقد؛

✓ بعدها يقوم كل فرد سرا بتقييم الأفكار المعروضة ومن ثم يستعرض رئيس الجلسة الأفكار التي استحوذت على الاهتمام الأكبر ليعاد التصويت مرة ثانية للوصول إلى قرار نهائي .

3-أسلوب دلفي (*Delphi*): وفيه لايتطلب أن يكون الأعضاء من مكان واحد ،وهو عبارة عن سلسلة من الأسئلة ترسل إلى عدد من الخبراء ليبدوا آراءهم في مشكلة ما (كل على حدة) ،ثم تعاد الإجابات لتصنف وترتب حسب توافق الآراء والأفكار وتعاد مرة أخرى إلى المشاركين وتكرر الخطوات السابقة حتى يتفق الجميع على الحلول المطروحة .

وهناك أساليب أخرى تشجع على الإبداع والتفكير الجماعي منها:

✓ حلقات الجودة (*Quality Circles*): بحيث يتم اجتماع مجموعة من العمال المتطوعين لمعالجة مشكلة ما ويوصوا باتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها؛

✓ إدارة الجودة الكلية (*Total Quality Management*):هي عبارة عن فلسفة إدارية تهتم بتحسين المنتج باستمرار من خلال فحص الإجراءات التنظيمية ليكون الهدف الأساسي إرضاء المستهلك وليصبح جميع الأفراد العاملين في المنظمة الواحدة مسؤولين عن تحقيقه.

ثانياً: آليات الاستثمار في اللاملموسات في سبيل تحقيق الإبداع:

يلعب الاستثمار في اللاملموسات دورا كبيرا وأهمية واضحة في التأثير على أداء وفاعلية أنشطة المنظمات خاصة في ظل اقتصاد جديد يعرف باقتصاد المعرفة، وإدارة هذه الموارد هو عبارة عن تجميع وتحديد المعارف بكفاءة، وإدارة قاعدة المعلومات وتطبيقها بفاعلية في المنظمة بما يضمن لها تحقيق التميز والتفوق على المنافسين حيث أن رأس مال المنظمة أضحى اليوم هو المورد المعرفي الذي تلتقطه من بيئتها الداخلية والخارجية والتي تقوم بعملية تحويلها عن طريق عملية الإبداع إذ تعتبر المعرفة بأشكالها (الضمنية والصريحة) هي العنصر الأساسي لهذه العملية، وبالتالي فإن عملية الإبداع تستلزم بالضرورة تجسيد للمعارف الجديدة انطلاقا من الكفاءات البشرية المؤهلة ذات الخبرة ، كذلك تسعى إدارة المعرفة إلى خلق وتطوير منظومة من القيم في المنظمة تضم بدرجة أساسية الرأسمال المعرفي مع التركيز على الجودة والإنتاج المتميز ، إضافة إلى استثمار الطاقات وتوظيف التكنولوجيا أحسن توظيف بغية مواكبة متطلبات التغيرات السريعة.

ضمن هذا الإطار وفي ظل الاقتصاد المعرفي أصبح المفتاح الرئيسي للقدرة التنافسية وتحقيق العوائد العالية للمنظمة هو كيف تستطيع هذه الأخيرة الاستثمار في الموجودات اللاملموسة والوصول إلى الإبداع، هذه الأخيرة التي يساهم في تعزيزها أربعة استراتيجيات لإدارة المعرفة تساهم في توليد ونشر المعرفة، أولها إستراتيجية الرفع التي تؤكد على نشر المعرفة بين مجالات المنظمة، وإستراتيجية التخصص التي تؤكد على تحول المعرفة الجديدة إلى أقسام المنظمة، وإستراتيجية الفحص والتي تؤكد على إبداع المعرفة الجديدة، وأخيرا إستراتيجية التوسع التي تؤكد على تجسيد المعارف الجديدة على مستوى العمليات، المنتج من خلال عملية الإبداع.

1-التعليم:

يمثل كل من التعليم والتدريب أحد الأدوات الإستراتيجية الهامة لاقتصاد المعرفة التي تعمل على تفعيل عملية الإبداع في المنظمة بالاعتماد على المورد البشري باعتباره يؤدي الدور الإيجابي في توفير القدرات المعرفية والعلمية المساهمة في توليد التقنيات المستحدثة واستخدامها بشكل كفؤ يحقق توسع نشاطات المنظمة، وبما أن التعليم يمثل شكل من أشكال تكوين رأس المال البشري من جهة، واستثمار في المعرفة من أجل تكوين رأس مال معرفي من جهة أخرى، فهو بذلك يساهم بدرجة كبيرة في توليد المعرفة واستخدام ما تفرزه من تقنيات متقدمة في ظل اقتصاد المعرفة، وهو الأمر الذي يفرض الارتفاع بنوعية الموارد البشرية وبالذات الاختصاصيين والتقنيين والمؤهلين من النوعيات الأكثر ذكاء وخبرة، والأكثر قدرة على الإبداع والتجديد والتطوير، وبالتالي يمثل التعليم الأساس الضروري لأي منظمة من حيث تحسين أداء العاملين وزيادة قدراتهم بما يتناسب والوصول إلى الإبداع، وبهذا تؤدي درجة تعليم العاملين إلى زيادة تخزين المعارف والخبرات وتطويرها بما يحقق بقاء واستمرار المنظمة (بدير، 2010، ص. 85).

2- التدريب:

أما بالنسبة للتدريب فيرتبط بشكل اكبر بمجالات أعمال المنظمة، باعتباره نوعا من التعليم الذي يتم من خلاله تعلم أداء الأعمال، إلا انه يمكن التمييز بين التدريب والتعليم رغم الترابط الموجود بينهما، حيث أن التدريب يركز على الجوانب العملية بشكل أكبر، في حين يركز التعليم على الجوانب النظرية، وعملية التدريب تتم قبل العمل وأثناءه من خلال مراكز ومنظمات التدريب التي تقوم بتأهيل وإعداد العاملين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم المعرفية وما يقدم من خلالها من تقنيات وأفكار ومعارف جديدة التي يتضمنها الاقتصاد الجديد، ففي ظل هذا الأخير تبقى عملية التدريب قاصرة عن تحقيق أهدافها بشكل كامل إذا لم يتوفر عنصر المتابعة الذاتية للعاملين والتي لا بد أن ترافقهم على مدى تطبيق عمليات الإبداع والتطوير في ظل التطور المتسارع والمستمر في الوسائل والأساليب التي تتضمنها التقنيات المتقدمة لاقتصاد المعرفة والتي تتسع محتوياتها وتمتد لتستخدم في كافة مجالات وأنشطة المنظمة، بالتالي فالتعليم والتدريب بمختلف أشكاله ويتوفر متطلباته ومستلزماته، وتوفير الحافز الذي يشجع على تحسين أداء العامل وزيادة إنتاجية، وكذا تطوير معارفه من خلال عملية الإبداع، هذه الأخيرة التي تساهم في تعزيز وبقاء ونمو المنظمة (خلف، 2009، ص. 113).

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن اقتصاد المعرفة يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، حيث أن الأصول الرأسمالية لم تعد مجرد موجودات ثابتة فقط، أي مادية، وإنما امتدت في اقتصاد المعرفة لتتضمن الاستثمار في المعرفة من أجل تكوين رأس المال المعرفي، وهي في جزء مهم منها منتجات غير مادية، أي منتجات معرفية فكرية، كالبرامج والتصاميم وغيرها والتي تتصل بمضامين اقتصاد المعرفة، والتي تمثلها ثورة المعلومات والاتصال، وتقنياتها المتقدمة، والاستخدام الواسع للحاسوب، والانترنت وغيرها، وهنا يتضح جليا أن الاقتصاد المعرفي وإفرازاته أثرت تأثيرا واضحا على إنتاجية القطاعات الخدمية خاصة القطاعات التعليمية والمعرفية وهو الأمر الذي أدى إلى تحول هيكل في تكوين رأس المال بحيث أصبح يتضمن إضافة إلى الاستثمار المادي والملموس لتكوين الموجودات الرأسمالية

الثابتة، وغيرها، قدرا مهما عن الاستثمار غير المادي وغير الملموس لتكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة تسهم في الوصول إلى الإبداع.

الاقتراحات:

- من الضروري وضع إستراتيجية للمنظمة تحدد استقطاب رأس المال البشري المتمثل في الثورة الفكرية والحفاظ عليها وتطويرها بهدف تحسين جودة الخدمة.
- العمل على إدارة رأس المال البشري بمنهج جديد يتضمن إبراز دور التمييز وكذلك بناء واستثمار الثروة المعرفية.
- توفير تقنية المعلومات والاتصالات وتطوير نظم المعلومات من خلال توفير الأجهزة والمعدات المتطورة والبرامجيات الحديثة والشبكات الالكترونية التي تساند رأس المال البشري.
- عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون والتبادل العلمي بغرض الاستفادة من مختلف التجارب العلمية العربية والدولية.
- إنشاء وحدات متخصصة كمخابر البحث العلمي لمختلف التخصصات والفروع العلمية والعمل على تجسيد النتائج المتوصل إليها في الواقع من أجل تشجيع التدريب على الإبداع وتوليد الأفكار الجديدة.
- اعتماد مداخل جديدة ومتطورة بهدف تحسين الأداء والعمل على تقييمه.

قائمة المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). تقرير التنمية الانساني العربية، ص90.
2. بدير، جمال يوسف. (2010). اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات (الطبعة الأولى). الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر.
3. حسن، عجلان حسن. (2008). إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال (الطبعة الأولى)، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
4. منصور، طاهر محسن، والخفاجي، نعمة عباس. (2008). قراءات في الفكر الإداري المعاصر، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
5. العنزي، سعد علي حمود. (دون سنة نشر). مضمون نظرية رأس المال البشري ومبادئها في ضوء إدراكات القيمة الاقتصادية (نظرة فلسفة)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 32، ص 110.

6. فليبه، فاروق عبد الله. (2007). *اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة* (الطبعة الثانية). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
7. النجار، فايز جمعة صالح، والعلي عبدالستار محمد. (2006). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
8. خلف، فليح حسن. (2009). *اقتصاديات الأعمال* (الطبعة الأولى). الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
9. بو عبد الله، لحسن، ومقداد، محمد. (1998). *تقويم العملية التكوينية في الجامعة*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. الفضل، مؤيد محمد علي. (2009). *العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة*. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 (العدد 3). ص 175.
11. القرشي، مدحت. (2007). *اقتصاديات العمل*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. أبو بكر، مصطفى محمود. (2004). *الموارد البشرية - مدخل لتحقيق الميزة التنافسية* - الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. المصري، منذر واصف. (2003). *اقتصاديات التعليم والتدريب المهني*، ليبيا: المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

14. Cortese, Amy. (2001). Master of Innovation, *BusinessWeek Spring*. Issue 3726A. P. 158.
15. Gorz, André. (2003). *L'immatériel: Connaissance, valeur et capital*. Paris : Edition Galilée.
16. Gazier, Bernard. (1993). *Les stratégies des ressources humaines*. Paris : Editions la Découverte.
17. Weber, Max. (1990). *Le savant et la politique*. Algérie: ENAG.

أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات - دراسة ميدانية
The Impact of Social Performance Disclosure on Corporate Financial Performance -
Empirical Study

أ. اسماعيل مولوج، د. كمال مولوج، جامعة المدية، الجزائر.

تاريخ التسليم: (17/09/2017)، تاريخ التقييم: (02/11/2017)، تاريخ القبول: (09/11/2017)

Abstract

performance on the financial performance of the Algerian companies, In order to achieve this was to use a Convenience sample of thirty one (31) Single practitioners of the accounting profession and professors of accounting and financial managers, Results indicated the presence of the impact of the disclosure of the accounting for the areas of social responsibility on the financial performance of the Algerian companies when taking these areas collectively, The presence of the impact of the disclosure of accounting (as shown on order) on the activities of each of community service, environmental protection, consumer protection, the financial performance of the companies, on the other hand, it turns out the lack of impact of the disclosure of accounting for human resources development on the financial performance of the company's activities, and in the latter recommended the study of the need to disclose the social performance in the financial statements of the companies.

Key words: social performance, financial performance, disclosure.

الملخص

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في القوائم المالية على الأداء المالي للشركات الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة ملائمة مكونة من 31 مفردة من ممارسي مهنة المحاسبة وأساتذة المحاسبة ومدراء المالية، أشارت النتائج إلى وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية عند أخذ هذه المجالات بصورة مجتمعة، كما تبين وجود أثر للإفصاح المحاسبي (وعلى الترتيب) عن أنشطة كل من خدمة المجتمع، حماية البيئة، حماية المستهلك، على الأداء المالي للشركات، من جهة أخرى اتضح عدم وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في القوائم المالية للشركات.

الكلمات الدالة: الأداء الاجتماعي، الأداء المالي، الإفصاح.

This study aimed to determine the impact of accounting disclosure for social

أولاً- الإطار العام للدراسة

تمهيد:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد المعاصر واحدة من أهم مكونات استراتيجية الشركات، وقد يعود سبب ذلك إلى الفضائح المالية والخسائر التي منيت بها بعض الشركات وما صاحب ذلك من تقلص في سمعتها وانخفاض أسعار أسهمها في بورصة الأوراق المالية، لذا أصبح الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أمر واقع فرضته مستجدات الساحة الاقتصادية وطبيعة المنافسة والتشريعات التي سارعت العديد من الحكومات في إصدارها.

ويعتبر تطوير نظام المحاسبة الاجتماعية من أهم التحديات التي تواجه المحاسبين، بسبب صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية، مما جعلها من أبرز المشكلات المحاسبية المعاصرة التي لا يزال البحث في موضوعاتها في بدايته، وقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، وذلك كاستجابة للضغوط والمطالبات بضرورة اطلاع مختلف الأطراف على الأداء الاجتماعي للشركات.

1- الإشكالية:

تعترف أغلب أدبيات الدراسة في حقل المسؤولية الاجتماعية بوجود علاقة غامضة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات (Najah & Jarboui, 2013)، وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات (Griffin & Mahon, 1997)، (Chen & Wang, 2011)، إلا أن نتائج بعض تلك الدراسات كانت متضاربة ومتباينة، حيث أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة ايجابية (Simpson and Kohers, 2002)، (Peters & Mullen, 2009)، (Michelon, 2011)، في حين أثبتت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية مثل دراسة (Davidson & Worrell, 1988)، وفي هذا السياق قامت دراسة (Allouche & Laroche, 2006) بمراجعة نتائج 82 دراسة تطبيقية عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات، وقد تبين من تحليل نتائج تلك الدراسات أن 75 دراسة أكدت وجود أثر ايجابي للأداء الاجتماعي على الأداء المالي، كما أن حوالي 50% من تلك الدراسات أكدت وجود تأثير ايجابي دال إحصائياً للأداء الاجتماعي على الأداء المالي مقابل وجود عدد قليل من الدراسات أكدت وجود أثر سلبي.

وبناء على ما سبق نتساءل في هذه الدراسة عن أثر الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية؟.

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة على الأداء المالي للشركات الجزائرية؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات الجزائرية؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية المستهلك على الأداء المالي للشركات الجزائرية؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات الجزائرية؟.

2- أهداف الدراسة:

نهدف من هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تحديد مدى وجود أثر للإفصاح المحاسبي عن المجالات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية.
- تقديم بعض التوصيات لصناع القرار في الشركات الجزائرية، والتي يمكن الاستفادة منها في عملية تصميم برامج اجتماعية والإفصاح عنها.

3- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من أهمية العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، ومن أهمية الدور الذي يمكن يضفيه الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في القوائم المالية، وبالتالي يمكن لنتائج هذه الدراسة أن توفر دليلا علميا مقنعا لمسؤولي الشركات لتبني مفاهيم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، كما أن تحليل أي مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أكثر تأثيرا في الأداء المالي قد يساعد على تصميم برامج أكثر فاعلية وكفاءة.

4- فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية العدمية الأولى (Ho1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية عند أخذ هذه المجالات بصورة مجتمعة وعند أخذها بصورة مستقلة.

وتتدرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

Ho11- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

Ho12- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

Ho13- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية المستهلك على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

Ho14- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة خدمة المجتمع على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

5- أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أغراض الدراسة، تم تطوير استبانة شملت 20 عبارة موزعة بالتساوي بين أربعة مجالات للإفصاح المحاسبي عن أنشطة الأداء الاجتماعي وهي أنشطة: حماية البيئة، تنمية الموارد البشرية، حماية المستهلك، خدمة المجتمع، وقد تم حصر أبعاد مجالات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة (نوفان، 2010)، (الفحما، 2010)، (Michelton, 2011)، (فايز وآخرون، 2014)، حيث تم تعديلها وتطويرها لتناسب مع أهداف الدراسة الحالية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لاستطلاع آراء المستجوبين، وبعد تحكيم الاستبانة من طرف محكمين اثنين طلب من المستجوبين تحديد درجات تأثير المجالات الأربعة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي بصفة عامة وخصصت أوزان مرجحة لقياس الإجابات كما يلي:

مؤثر جدا	مؤثر	متوسط التأثير	غير مؤثر	غير مؤثر اطلاقا
(5) درجات	(4) درجات	(3) درجات	(2) درجتين	(1) درجة واحدة

6- مجتمع وعينة الدراسة

ينكون مجتمع الدراسة من كل ممارسي مهنة المحاسبة في بعض ولايات الشمال (المدية، البلدية، الجزائر العاصمة) ونظرا لصعوبة الاتصال بجميع هؤلاء وصعوبة الوصول إلى كل المفردات ونظرا لضيق الوقت تم اختيار عينة ملائمة (ميسرة) حجمها 40 مفردة، حيث تم توزيع استمارات الاستقصاء عليهم بمختلف الطرق (شخصيا، عبر البريد الالكتروني والفايسبوك)، وقد تم استرجاع 32 استمارة، حيث استبعدت استمارة واحدة لعدم اكتمالها.

ثانيا - الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1- الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

عرف (الصبان، 1987) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات"، كما عرفها (Carroll, 1991) بأنها "التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن"، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "عملية قياس الأداء الاجتماعي للشركات وتضمين ذلك في قوائمها المالية".

2- مفهوم التكاليف الاجتماعية:

لقد قسم (الشيرازي، 1990، ص 351) التكاليف الاجتماعية إلى تكاليف مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتتمثل التكاليف الاجتماعية المباشرة في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة نتيجة قيامها إجباراً أو اختيارياً بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر للوحدة المحاسبية، أما التكاليف الاجتماعية غير المباشرة فتتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الخاص، فتلوث الهواء والمياه والعوادم والنفايات التي تنترب عن النشاط الخاص للوحدة يعد عبئاً أو تكلفة اجتماعية.

كذلك نجد أن هناك موارد بيئية أو منافع وخدمات عامة يصعب أو يستحيل استبعاد أي فرد من استخدامها والتمتع بها متى تم توفيرها، مثل هذه المنافع والموارد العامة طالما أنه لا يمكن استبعاد أي شخص من الاستفادة منها فإنه لا يمكن إجبار المستفيد على دفع مقابل نظير ذلك، ومن هنا تنشأ خطورة أساسية وهي أنه عادة ما تقدم كل منشأة إلى زيادة مكاسبها على حساب البيئة الاجتماعية.

من جهة أخرى يعرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "الطريقة التي بموجبها تستطيع المنشأة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية" (جعفر عثمان، 2016)، كما يعرف الأداء المالي للشركات بأنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ لأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" (دادن وحفصي، 2014).

3- الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض موجز لنتائج أهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة:

دراسة (أبو سمرة، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات الفلسطينية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، أشارت النتائج إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعا وضعيفا في غالبية التقارير المالية، ويكاد يكون معدوما في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة، كما تبين أن أهم المعوقات التي تحد من الإفصاح تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف ثقافة الشركات المساهمة العامة بالقضايا الاجتماعية والبيئية وضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية، وضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم طلب معلومات ذات دلالات اجتماعية من قبل أصحاب المصالح في الشركات، وعدم قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية بفعاليات تعزز من وعي وممارسة المحاسبين والمدققين في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات وضعف دور جماعات الضغط الفلسطينية (مثل جمعيات حماية البيئة).

دراسة (الفحاء، 2012) هدفت لتحديد مدى التزام الشركات الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بالاعتماد على عينة مشكلة من 206 مفردة من المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات، أشارت النتائج إلى التزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يخص حماية البيئة، حماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي، أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

دراسة (Najah & Jarbou, 2013) هدفت لتحديد أثر الإفصاح الاجتماعي الاختياري على الأداء المالي للشركات الفرنسية الكبرى، من خلال تحليل التقارير الاجتماعية لـ 201 شركة لمدة 11 سنة (2000- 2010)، أشارت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لتلك الشركات، لكن لها تأثير إيجابي مع مرور الوقت، وعليه خلصت الدراسة إلى وجود تأثير للإفصاح عن الاجتماعي والبيئي على قيمة الشركة مع مرور الوقت.

دراسة (شحاته، 2014) هدفت إلى اختبار مدى قبول مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للإطار المهني المقترح لتوكيدهم على إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، وتوصل الباحث من خلال الدراسة التجريبية إلى أن هذا التوكيد يؤثر إيجابا على قرار الاستثمار وعدم وجود تأثير لهذا التوكيد على قرار منح الائتمان، وقام الباحث بتقديم جملة من التوصيات أهمها: ضرورة

اهتمام البنوك التجارية بتطوير متطلبات ونماذج منح الائتمان لتشمل الإفصاح عن البعد غير المالي، خاصة الاجتماعي، لأداء الشركات طالبة الائتمان، وأن يكون هذا الإفصاح مصحوبا بتقرير توكيد مهني من مراقب حسابات الشركة، أن يكون للبنك المركزي دورا في إلزام البنوك التجارية بتطوير نموذج منح الائتمان ليأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي لأداء الشركات طالبة الائتمان، مع إلزام مراقبي الحسابات المسجلين لديه بالتحقق من مدى التزام إدارة البنك بهذه المتطلبات أو ما يعرف بمراجعة الالتزام.

دراسة (فايز وآخرون، 2014) هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية من خلال دراسة أثر كل نشاط من أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، تنمية الموارد البشرية، خدمة المجتمع، الارتقاء بالمنتجات) على الأداء المالي، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لعينة مشكلة من 58 شركة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ولم يؤثر باقي الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

دراسة (Shruti, 2014) هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي للشركات في المملكة المتحدة للفترة من 2008 إلى 2012، وشمل العمل ثلاث صناعات في المملكة المتحدة هي استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، صناعة واستخراج المعادن الخام، صناعة المنتجات والمستحضرات الصيدلانية، قامت الباحثة بقياس الإفصاح عن الأداء المالي للشركات من خلال عبارات المسؤولية الاجتماعية التي تضمنتها القوائم والنقاير المالية السنوية المنشورة لهذه الشركات خلال خمس سنوات (2008-2012)، وتم قياس الأداء المالي للشركات بقيمة العائد على الأصول ولجمالي العوائد للمساهمين، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير كبير للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي، سواء في المدى القصير وطويل الأجل للصناعات التي قامت عليها الدراسة في المملكة المتحدة.

دراسة (مهاوات، 2015) هدفت لقياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي بالتطبيق على شركات صناعة الإسمنت في الجزائر، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط بين أهمية الوعي لدى المسؤولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للشركات، ووجود علاقة ارتباط بين المخاوف والمعوقات التي تحد من تبني تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي، وجود أثر

للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء البيئي للشركات، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المنظمات والهيئات العلمية المحاسبية الدولية والوطنية على إصدار معايير محاسبية خاصة بإلزام المؤسسات (خاصة الصناعية منها) على القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها المالية.

دراسة (Wisuttorn, 2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات المساهمة العامة التايلاندية، والبحث في العلاقة بين مستوى إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للفترة 2009-2011، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التايلاندية هي أكثر ميلا للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات متعلقة بالمجتمع والموظفين، وهذين الفئتين هما الموضوعين الأكثر إفصاحا عنهما في تايلندا، أما الإفصاح عن الطاقة هو الموضوع الأقل إفصاحا في الشركات التايلاندية، أيضا أشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع الصناعات تميل للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمعلومات تتعلق بالمجتمع بدلا من الجوانب الأخرى، كما تبين وجود علاقة ايجابية قوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.

دراسة (جعفر، 2016) هدفت إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، بالتطبيق على عينة من الشركات في ولاية الخرطوم، وقد أشارت النتائج أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة وكذلك خدمة المجتمع المحلي، وفي الأخير أوصت الدراسة بأن تقوم الدولة بتحفيز الشركات الصناعية التي تفصح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية مثل إعفاؤها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية.

دراسة (وادي ونصار، 2016) سعت لتحديد انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التزام الشركات المساهمة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، العملاء، الموظفين، البيئة، المساهمين يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وفي الأخير أوصت الدراسة جميع الأطراف المعنية بإصدار دليل إداري ومحاسبي يوضح كيفية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبضرورة أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إلزامي وغير اختياري.

تعقيب الباحثين على الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية علاقة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات، إلا أنه لم يتم العثور على دراسة هذه العلاقة في البيئة الجزائرية، لذلك قد تساهم هذه الدراسة الاستطلاعية في سد جزء ولو قليل من الفجوة البحثية المرتبطة بهذا الحقل المعرفي.

ثالثا - تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

لقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى اختبار (One sample t-test) وذلك لاختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

1- وصف مفردات عينة الدراسة:

جدول (01) مهنة مفردات عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المهنة	محاسب	09	29.03%
	محافظ حسابات	06	19.36%
	خبير محاسبي	04	12.90%
	مدير مالية	05	16.13%
	أستاذ محاسبة	07	22.58%
	المجموع	31	100%

يتضح من خلال الجدول أن 29.03% من مفردات العينة من المحاسبين، يليهم أساتذة المحاسبة بنسبة 22.58%، كما بلغت نسبة محافظي الحسابات 19.36% من المستجوبين، في حين 16.13% مفردات العينة يشغلون وظيفة مدير مالي بإحدى الشركات الصناعية، وأخيرا 12.90% من خبراء المحاسبة، وعليه يلاحظ أن ما يعادل 60% من ممارسي مهنة المحاسبة وقد يعود سبب ذلك إلى قدرة هؤلاء على تحديد أثر الإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات أكثر من غيرهم.

2- نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة:

فيما يلي نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة عن أثر الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية:

جدول رقم (02) المتوسطات الحسابية لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة على الأداء المالي

الرقم	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتي ب
1	تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي	3,7742	9205,	02
2	تكاليف المساهمة في برامج حماية البيئة	3,4516	9605,	04
3	تكاليف التكفل بالتلوث البيئي الذي تسبب فيه نشاط الشركة	3,9032	78972,	01
4	تكاليف تقليل استهلاك الطاقة	3,1290	1,0875	05
5	تكاليف الدراسات والبحوث الخاصة بتخفيض التلوث	3,6452	91464,	03
المتوسط المرجح العام		3,5806	4657,	الثاني

يتضح من الجدول رقم (02) أن المتوسط المرجح العام لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة على الأداء المالي بلغ 3.580 مما يدل على وجود أثر مرتفع، حيث بلغ أعلى متوسط 3.90 لبعد "تكاليف التكفل بالتلوث البيئي الذي تسبب فيه نشاط الشركة"، متبوع ببعد "تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي" بـ 3.77، ثم بعد "تكاليف الدراسات والبحوث الخاصة بتخفيض التلوث" بـ 3.64، يليه بعد "تكاليف المساهمة في برامج حماية البيئة" بمتوسط مرجح بلغ 3.45، مما يدل على وجود أثر مرتفع للإفصاح عن هذه الأبعاد الأربعة على الأداء المالي، في المقابل تبين وجود أثر متوسط لبعد واحد هو "تكاليف تقليل استهلاك الطاقة" بمتوسط 3.12، وبصفة عامة تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين 0.78 – 1.08 مما يدل على اختلاف وجهات نظر مفردات عينة الدراسة حول أثر مختلف أبعاد الإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة.

جدول رقم (03) المتوسطات الحسابية لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي

الرقم	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتي ب
1	تكاليف تأمين مستلزمات الصحة السلامة المهنية للعمال	3,0323	,9826	2
2	تكاليف الأنشطة الاجتماعية للعمال (الطعام، النقل، السكن)	2,9355	,9638	3
3	تكاليف تدريب وتطوير مهارات الموارد البشرية	2,7419	,9989	5
4	تكاليف توظيف الحالات الخاصة (كالمعاقين)	3,6452	,8774	1
5	تكاليف معالجة حوادث العمل	2,8065	1,0138	4
	المتوسط المرجح العام	3,0323	,4678	الرابع

يتضح من الجدول رقم (03) أن المتوسط المرجح العام لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي بلغ 3.03 مما يدل على وجود أثر متوسط، حيث بلغ أعلى متوسط 3.64 لبعد "تكاليف توظيف الحالات الخاصة (كالمعاقين)" مما يدل على ارتفاع أثر الإفصاح عن هذا البعد، في حين كان أثر باقي الأبعاد الأربعة متوسط، فقد بلغ متوسط بعد "تكاليف تأمين مستلزمات الصحة السلامة المهنية للعمال" 3.03، أما الأبعاد الثلاثة الأخرى فلم تتجاوز متوسط أداة القياس (3) وهي: بعد "تكاليف الأنشطة الاجتماعية للعمال (الطعام، النقل، السكن)"، بعد "تكاليف معالجة حوادث العمل"، وبعد "تكاليف تدريب وتطوير مهارات الموارد البشرية" بمتوسطات بلغت 2.93، 2.80، 2.74 وعلى التوالي، كما يلاحظ من قيم الانحرافات المعيارية وجود اختلاف في آراء المستجوبين حول الأبعاد الخمسة لأثر مجال الإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية.

جدول رقم (04) المتوسطات الحسابية لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية المستهلك

على الأداء المالي

الرقم	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تكاليف بحوث تطوير منتجات أمنة من المخاطر	3,4194	,9228	03
2	تكاليف مراقبة جودة المنتجات	3,0968	1,0117	04

02	8098,	3,5484	تكاليف تلبية مطالبات جمعيات حماية المستهلك	3
01	9793,	3,6774	تكاليف الاستجابة لشكاوي المستهلكين حول تحسين جودة المنتج	4
05	9913,	2,8710	تكاليف الالتزام بالضمان	5
الثالث	4153,	3,3226	المتوسط المرجح العام	

يتضح من الجدول رقم (04) أن المتوسط المرجح العام لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية المستهلك على الأداء المالي بلغ 3.32 مما يدل على وجود أثر متوسط، حيث تبين وجود ثلاثة أبعاد ذات أثر مرتفع وهي: بعد " تكاليف الاستجابة لشكاوي المستهلكين حول تحسين جودة المنتج"، بعد " تكاليف تلبية مطالبات جمعيات حماية المستهلك"، وبعد "تكاليف بحوث تطوير منتجات أمنة من المخاطر" بمتوسطات تراوحت بين 3.41 - 3.67، في حين وجود بعدين لهما اثر متوسط هما: بعد "تكاليف مراقبة جودة المنتجات" وبعد "تكاليف الالتزام بالضمان" ب 3.09 و 2.87 على التوالي.

الترتي ب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات	
03	7032,	3,8065	تكاليف المساهمات والتبرعات للأندية الرياضية	1
05	9826,	3,0323	تكاليف دعم الأنشطة العلمية والتعليمية	2
02	9344,	3,8387	تكاليف المساهمة في إنشاء وتشبيد مراكز صحية	3
04	9016,	3,7097	تكاليف المساهمة في إنشاء وتشبيد البنى التحتية	4
01	7520,	3,9677	تكاليف المساهمة في تمويل الحالات الإنسانية	5

المتوسط المرجح العام	3,6710	4428,	الأول

جدول رقم (05) المتوسطات الحسابية لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة خدمة المجتمع على الأداء المالي

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لأثر الإفصاح المحاسبي عن أنشطة خدمة المجتمع على الأداء المالي بلغ 3.671 مما يدل على وجود أثر مرتفع، حيث تبين ارتفاع أثر أربعة أبعاد وهي: بعد "تكاليف المساهمة في تمويل الحالات الإنسانية"، بعد "تكاليف المساهمة في إنشاء وتشبيد مراكز صحية"، بعد "تكاليف المساهمات والتبرعات للأندية الرياضية"، وبعد "تكاليف المساهمة في إنشاء وتشبيد البنى التحتية"، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.70 - 3.96، في حين بلغ متوسط بعد "تكاليف دعم الأنشطة العلمية والتعليمية" 3.03 مما يدل على وجود أثر متوسط، كما تراوح الانحراف المعياري ما بين 0.70 و 0.98 مما يدل على تشتت آراء المستجوبين حول أثر أبعاد هذا المجال.

3- اختبار الفرضيات:

- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (Ho1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية عند أخذ هذه المجالات بصورة مجتمعة.

لقد تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات، فعند مستوى ثقة 95% ومستوى دلالة أكبر من أو يساوي 0.05 تقبل الفرضية العدمية (Ho)، وفي حالة العكس تقبل الفرضية البديلة (Ha).

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
9,926	30	,000	,40161	,3190	,4842

بما أن قيمة T المحسوبة بلغت 9.926 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.000 فإننا نفرض الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (H1) والقائلة بـ "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح

المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية عند أخذ هذه المجالات بصورة مجتمعة".

- اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

Ho11- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

جدول رقم (07) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
6,941	30	,000	,58065	,4098	,7515

بما أن قيمة T المحسوبة بلغت 6.941 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.000 فإننا نفرض الفرضية العدمية (Ho11)، ونقبل الفرضية البديلة (H11) والقائلة بـ "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية البيئة على الأداء المالي للشركات الجزائرية".

Ho12- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
,384	30	,704	,03226	-,1394	,2039

بما أن قيمة T المحسوبة بلغت 0.384 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.704 وهو اكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_{012})، والقائلة بـ "عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات الجزائرية".

H013- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية المستهلك على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

جدول رقم (09) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
4,325	30	,000	,32258	,1702	,4749

بما أن قيمة T المحسوبة بلغت 4.325 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.000 فإننا نفرض الفرضية العدمية (H_{013})، ونقبل الفرضية البديلة (H_{13}) والقائلة بـ "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة حماية المستهلك على الأداء المالي للشركات الجزائرية".

H014- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة خدمة المجتمع على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

جدول رقم (10) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
8,436	30	,000	,67097	,5085	,8334

بما أن قيمة T المحسوبة بلغت 8.436 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.000 فإننا نفرض الفرضية العدمية (H_{014})، ونقبل الفرضية البديلة (H_{14}) والقائلة بـ "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن أنشطة خدمة المجتمع على الأداء المالي للشركات الجزائرية".

رابعا - نتائج وتوصيات الدراسة

1- نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

- 1- يوجد أثر للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الجزائرية عند أخذ هذه المجالات بصورة مجتمعة.
- 2- وجود أثر دال إحصائيا للإفصاح المحاسبي (وعلى الترتيب) عن أنشطة كل من خدمة المجتمع، حماية البيئة، حماية المستهلك، على الأداء المالي للشركات.
- 3- عدم وجود أثر دال إحصائيا للإفصاح المحاسبي عن أنشطة تنمية الموارد البشرية على الأداء المالي للشركات.
- 4- يعتبر الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المساهمة في تمويل الحالات الإنسانية، تكاليف التكفل بالتلوث البيئي الذي تسبب فيه نشاط الشركة، تكاليف المساهمة في إنشاء وتشديد مراكز صحية، تكاليف المساهمات والتبرعات للأندية الرياضية (وعلى الترتيب) من أكثر الأبعاد تأثيرا على الأداء المالي للشركات.
- 5- يعتبر الإفصاح المحاسبي عن تكاليف تدريب وتطوير مهارات الموارد البشرية، تكاليف معالجة حوادث العمل، تكاليف الالتزام بالضمان (وعلى الترتيب) من أقل الأبعاد تأثيرا على الأداء المالي للشركات.

2- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج المتوصل إليها نوصي مسؤولي الشركات بـ:

- 1- ضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، البيئة والمستهلك، والإفصاح عن تكاليف تلك الأنشطة في القوائم المالية، وذلك من خلال نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة.
- 2- زيادة وعي ممارسي مهنة المحاسبة (محاسبين، محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة) بأهمية الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

كما نوصي الأطراف المعنية بـ:

- 1- إعداد تشريعات تلزم الشركات بالإفصاح المحاسبي عن مسؤولياتها الاجتماعية.
- 2- يتوجب على جماعات الضغط ممارسة المزيد من الضغوط على الشركات غير المقتنعة بالإفصاح الاختياري عن أدائها الاجتماعي لإجبارها على الإفصاح عنه.

3- يتوجب على هيئات المحاسبة تطوير نماذج لقياس التكاليف الاجتماعية، خاصة تلك التكاليف غير المباشرة والتي تعنى بقياس الضرر الذي يلحق بالمجتمع بسبب مزاوله الشركة لنشاطاتها.

3- محددات الدراسة:

نرى أنه من المسؤولية إبراز جوانب محدودة نتائج هذه الدراسة، وذلك كالآتي:

1- اقتصرت الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، بالاعتماد على عينة مشكلة من 31 مفردة من ممارسي مهنة المحاسبة وأساتذة المحاسبة ومدراء المالية، ولهذا علاقة بعدم القدرة على تعميم النتائج المتوصل إليها، كون أغلب الدراسات اعتمدت على تحليل التقارير المالية للشركات ولم تعدد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية.

2- تم الاعتماد على أسلوب العينة الميسرة (الملائمة) في اختيار المفردات، مما قد يحد من إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة ما لم تتفد دراسات أخرى تؤيد نتائجها نتائج هذه الدراسة.

3- تم التركيز في هذه الدراسة على أثر الإفصاح المحاسبي عن المجالات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية، في حين لم يتم تحديد أبعاد للمتغير التابع "الأداء المالي للشركات"، وهذا قد يشكل قيود على نتائج هذه الدراسة، وعليه يمكن لدراسات مستقبلية أن تتجاوز هذه الثغرة من خلال ربط مجالات المسؤولية بأبعاد الأداء المالي.

قائمة المراجع:

- 1- أبو سمرة حامد أحمد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009.
- 2- الفحما فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- 3- الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة 15، مصر، 1987.
- 4- الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى دار السلاسل، الكويت، 1990.

- 5- جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف ا لمسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد الأول، 2016، ص ص 106-121.
- 6- شحاتة السيد شحاته، أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان "دراسة ميدانية وتجريبية"، مجلة المراجعة والمحاسبة، 2014، ص ص: 127-185.
- 7- عمر فايز بلال وآخرون، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص ص 240-258.
- 8- نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية "حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
- 9- مهاوات العبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي "دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- 10- وادي مدحت فوزي ونصار خالد محمد ، انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على المتعاملين مع بورصة فلسطين"، المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني" 2016.
- 11- Allouche José & Laroche Patrice, *Responsabilité sociale et performance financi`ere des entreprises : une synthèse de la littérature*, Colloque Responsabilité sociale des entreprises: réalité, mythe ou mystification?, 17-18 mars 2005, Nancy, France.
- 12- Caroll Ariche B., *The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders*, Business Horizons, Vol. 34, No. 4, 1991, pp. 38-49.
- 13- Chen, H and Wang, X, *Corporate social responsibility and corporate financial performance in China: an empirical research from Chinese firms*, Corporate Governance, Vol. 11, No. 4, 2011, pp. 361-370.

- 14- Davidson, W. N., & Worrell, D. L., *The impact of announcements of corporate illegalities on shareholder returns*, Academy of Management Journal, Vol. 31, No.1 1988, pp. 195–200.
- 15- Griffin Jennifer J. & Mahon John F., *The corporate social performance and corporate financial performance debate*, Business & Society, Vol. 36, No. 1, 1997, pp. 5-31.
- 16- Michelon Giovanna, *Sustainability disclosure and reputation: a comparative study*, Corporate Reputation Review, Vol. 14, No. 2, 2011, pp. 79-96.
- 17- Najah A. & Jarbou A., *The Social Disclosure Impact on Corporate Financial Performance: Case of Big French Companies*, International journal of management and business research, Vol. 3, No. 4, 2013, pp. 337-351.
- 18- Peters Richard & Mullen Michael R., *Some evidence of the cumulative effects of corporate social responsibility on financial performance*, Journal of Global Business Issues, Vol. 3, No. 1, 2009, pp. 1-14.
- 19- Simpson W.G. & Kohers T., *The link between corporate social and financial performance: evidence from the banking industry*, Journal of Business Ethics, Vol. 35, No. 2, 2002, pp. 97-109.
- 20- Wisuttorn Jitaree, *Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance: Evidence from Thailand*, doctoral thesis, university Wollongong, 2015.

التمكين الإداري وأثره في تحسين مستوى الأداء المنظمي

دراسة تحليلية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة - جامعة سبها

Management Empowerment and Significant Improvement in Organizational Performance

Analytical study of the views of a sample of faculty members at the Faculty of Economics and Accounting - University of Sabha

د . حسن عبد السلام علي عمران ، جامعة سبها ، ليبيا .

تاريخ التسليم: (11/ 09/ 2017) ، تاريخ التقييم: (04/ 11/ 2017) ، تاريخ القبول: (09/ 11/ 2017)

Abstract

This study aims at identifying the effect of administrative empowerment on improving organizational performance levels in higher education institutions, which is an analytical study of the opinions of a sample of the employees of the Faculty of Economics and Accounting. The study focused on the researcher's attempt to construct a theoretical framework suitable for administrative empowerment and organizational performance and their dimensions. (34) items to collect primary data from the sample of the study (27) single, and then use a number of statistical means to process data, and the study reached a set of results, most of which confirm the relations of influence referred to by the presuppositions. By increasing the adoption of administrative empowerment through the adoption of objective measures that identify the strengths and weaknesses of the Organization to improve the level of organizational performance.

Keywords(Empowerment - Performance - Organizational Performance)

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر التمكين الاداري في تحسين مستويات الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي والتي هي دراسة تحليلية لأراء عينة من العاملين بكلية الاقتصاد والمحاسبة ، تمحورت الدراسة بسعي الباحثان نحو بناء إطار نظري مناسب للتمكين الاداري والأداء المنظمي وأبعادهما .ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة شملت (34) فقرة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة البالغة (27) مفردة ، وتم استخدام عدد من الوسائل الإحصائية لمعالجة البيانات ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تؤكد معظمها علاقات التأثير التي أشارت إليها فرضيات الدراسة وذلك من خلال العمل على زيادة تبني التمكين الاداري من خلال اعتماد مقاييس موضوعية تشخص نقاط القوة ونقاط الضعف لدى المنظمة لتحسين مستوى الاداء المنظمي.

الكلمات المفتاحية (التمكين - الاداء - الاداء المنظمي)

المقدمة:

يعتبر الإنسان هو محور العملية الإدارية وأساس نجاح أي عمل، فالاهتمام بتنمية المورد البشري هو بداية نجاح أي منظمة سواء كانت خدمية أو إنتاجية لذلك كان الاهتمام بالمورد البشري وإدارته وتوجيهه وتحفيزه من أهم الأعمال، والمؤسسات التعليمية كغيرها من المنظمات إذا ما أرادت أن ترتقي عليها أن تمتلك القدرات والإمكانات وعليها الابتعاد عن الأساليب التقليدية في أدائها لأعمالها ، وبالتالي يعد التمكين احد أهم المداخل الحاكمة والذي يمكن تبنية وتوظيفه لأجل تحسين الاداء من خلال ما يوفره من بيئة ايجابية في أداء الأعمال .

أ - مشكلة الدراسة:

تعاني الكثير من مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحاضر من انخفاض كبير في مستويات أدائها المنظمي ، وذلك لظهور الكثير من العقبات التي تحول دون تطبيق مستويات جيدة من الأداء بهذه المؤسسات ، إن التمكين الإداري بصفته مفهوم معاصر يستلزم تنمية الأفراد ورفع قدراتهم ومهاراتهم لحل المشكلات ومواجهة المواقف ومنحهم الفرصة للمبادأة والتحدي من خلال تخويل الصلاحيات وإعطائهم المسؤوليات لاتخاذ القرارات ، ولما كان مستوى الاداء بالمنظمات الخدمية يعتمد بالدرجة الأولى على أداء العنصر البشري في تفاعله مع الزبائن ، وهنا يبرز التمكين الإداري كضرورة هامة لتحسين مستويات الاداء والذي بدوره قد ينعكس في زيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمنظمة ويزيد من قبولهم للمهام والواجبات المكلفين بها ، وبالتالي جاءت مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل للتمكين الإداري اثر في تحسين مستوى الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي ؟

ب - أهداف الدراسة :

- من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن القول بأن الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تتمثل في :
1. التعرف على اثر التمكين الإداري في تحسين مستويات الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي .
 2. العمل على تحديد أبرز العوامل التي تساهم في تحسين مستويات الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي والوقوف على جميع المشكلات بهذه المنظمات التي تسهم في تدني مستويات الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي.
 - 3 . إمكانية التوصل إلى استنتاجات من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة حول أهمية تطبيق مفهوم التمكين الإداري كمارسة إدارية لتحسين مستويات الاداء المنظمي .

ج - فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضيتين هما :

- 1 - لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر التمكين الاداري بدلالة متغيراته على تحسين مستويات الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي .
- 2 - يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر التمكين الاداري بدلالة متغيراته على تحسين مستويات الاداء المنظمي بمؤسسات التعليم العالي .

د - أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها حيث تتناول الدراسة مفهوم إداري معاصر هو التمكين الاداري وأهمية تطبيقه في المنظمات لتحقيق مشاركة ودور اكبر للعاملين في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات وتحمل المسؤولية وتطوير أساليب العمل بما يساعد على تقديم مستويات أداء منظمي عالية و ممتازة تساهم في تحقيق الرضا لكافة الأطراف ذات العلاقة ، فضلا عن تقديم مجموعة من التوصيات المنبثقة من نتائج الدراسة وتطبيقها في الواقع العملي .

هـ - مجتمع وعينة الدراسة :**مجتمع الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة بكافة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها والبالغ عددهم (135) ليكون مجتمع الدراسة .

عينة الدراسة: تمثلت باختيار عينة عشوائية بلغت (27) مفردة ثم اختياريهم من أعضاء هيئة التدريس بشكل عشوائي .

و - منهج الدراسة : اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف مجتمع وعينة الدراسة فضلاً عن وصف وتشخيص متغيرات الدراسة.

ز - حدود الدراسة :

حدود زمنية : حددت فترة الدراسة من 2017/2/1 إلى 2017/9/10.

حدود مكانية : اقتصرَت الدراسة على كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق .

ح - أساليب جمع البيانات والمعلومات :

اعتمد الباحثان في جمع البيانات والمعلومات التي ساعدتهم في كتابة الجانب النظري، فضلاً عن الجانب الميداني والوصول إلى نتائج واستنتاجات الدراسة على الأساليب الآتية:

- الاستعانة بالعديد من المصادر العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري، فضلاً عن دعم الجانب الميداني بها.
- استمارة الاستبانة : أعتد الباحثان على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة.

ط - أداة الدراسة :

- بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبانة خصيصاً لهذا الغرض وذلك بناء على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة (مستوى الاداء المنظمي) والمستقلة (التمكين الاداري) وتتكون الاستبانة على النحو التالي :
- التمكين الاداري (متغير مستقل) : تضمن (24) فقرة تقيس أبعاد التمكين الاداري .
- مستوى الاداء المنظمي (متغير تابع) : تضمن (10) فقرات تقيس الاداء المنظمي .
- تجدر الإشارة إلى استخدام مقياس ليكرت الثلاثي في أداة الدراسة حيث منحت الدرجات من (1 ، 2 ، 3) إلى (موافق ، محايد ، غير موافق) وذلك لغايات التحليل الإحصائي .

ي - دراسات سابقة :

- دراسة (إيثار ، علاء الدين ، 2016) بعنوان عوامل التمكين الاداري وتأثيرها في أداء المنظمة الخدمية هدفت الدراسة إلى تحديد ودراسة علاقات الارتباط والتأثير بين التمكين الاداري بأبعاده في الاداء ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج جاء أهمها أن اغلب مستويات التمكين ضعيفة في المديرية مما ينتج عنه تعذر تحقيق الأهداف بالكفاءة والفاعلية وإن التمكين له اثر و دور هام في أداء المنظمات الخدمية .
- دراسة (عالية ، سيف الدين ، 2013) بعنوان اثر تمكين العاملين في التطوير التنظيمي حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التمكين وماهية علاقته بالتطوير التنظيمي لتحقيق نجاح وتميز المنظمات ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود علاقة موجبة بين التمكين والتطوير التنظيمي وان قيادة الشركة المبحوثة تولي اهتمام كبير بتمكين العاملين بالشركة .
- دراسة (باسم ، 2012) بعنوان أثر تمكين العاملين في الالتزام التنظيمي حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن اثر تمكين العاملين في مستوى الالتزام التنظيمي في الهيئة العامة للسود والخرانات ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط واثر معنوي لتمكين العاملين في مستوى الالتزام التنظيمي .
- دراسة (حنان ، 2010) بعنوان اثر حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر انتهاج التمكين باعتباره احدث الاساليب التسييرية في مجال إدارة الموارد البشرية على تحسين جودة الخدمة التعليمية وتوصلت

الدراسة إلى محصلة من النتائج أهمها أن التمكين لم ينشأ من فراغ وإنما نشأ من أهمية ، كما أنه لا يمكن نجاح التمكين في أي منظمة إلا بتوفر المناخ التنظيمي المناسب والاستعداد الإداري المناسب وتوفر الموظف الذي يمتلك الكفاءة والقابلية لتحمل المسؤولية .

- دراسة (قاسم وآخرون ، 2008) بعنوان دور إستراتيجية التمكين في تحسين الاداء المنظمي حيث هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة والأثر بين إستراتيجية التمكين كمتغير مستقل وتحسين الاداء كمتغير تابع وبينت الدراسة وجود اثر متبادل بين كل من إستراتيجية التمكين وتحسين الاداء وهذا يتطلب استغلال واستثمار مستويات التمكين في المنظمة المبحوثة .

الإطار المفاهيمي للدراسة :

أولاً: مفهوم التمكين الإداري :

ظهر مفهوم التمكين في الربع الأخير من القرن الماضي كأحد المفاهيم الإدارية المعاصرة والذي يعطي اهتماماً أكبر إلى دور الموارد البشرية في المنظمات ، وتقوم فكرة التمكين على توجه الإدارة العليا بمنح الثقة والسلطة وحرية التصرف للمرؤوسين في مجال أعمالهم . (كرين ، 2013) ، وهناك عدة تعريفات تناولت هذا المفهوم فقد عرّفه (Bester et al , 2003) بأنه امتلاك الأفراد العاملين القابلية والثقة والالتزام لتحمل مسؤوليات تحسين العمليات والمبادرة بالخطوات الضرورية للوفاء بحاجات الزبون ضمن حدود واضحة المعالم بقصد تحقيق القيم والأهداف التنظيمية . ويضيف (Heizer , Render , 2004) التمكين هو توسيع وظائف الأفراد العاملين ومنحهم المسؤوليات والسلطة ودفعها للمستويات الدنيا في المنظمة ، كما عرّفه (Evans , 2008) أنه منح السلطة لفرد للقيام بكل ما هو ضروري لتلبية احتياجات الزبائن ، كما عرّفه (Pande & Dhar , 2014) بأنه أسلوب الإدارة حيث يشارك المديرين مع بقية أعضاء المنظمة تأثيرهم في عملية صنع القرار .

ثانياً : عناصر التمكين الإداري :

1 . **تفويض الصلاحيات :** وهو منح الحق في التصرف وإعطاء الصلاحيات اللازمة للأفراد لتمكينهم من ممارسة أعمالهم بصورة تضمن تحقيق الأهداف ، فالتفويض هو منح الرئيس الذي يمتلك الصلاحيات في المستوى الإداري الأعلى إلى المرؤوسين في المستوى الأدنى حق إصدار الأوامر واتخاذ القرارات دون الرجوع للرئيس المباشر في حدود الصلاحيات الممنوحة لهم . (الهيتي ، 2005) .

2 . **الحرية والاستقلالية :** تشكل الحرية والاستقلالية البعد الاستراتيجي لتمكين العاملين لأنها تتضمن منحهم حرية التصرف في النشاطات الخاصة بالمهام التي يمارسونها في حين تشير الاستقلالية إلى

تقليل دور المشرفين ومنح العاملين صلاحيات واسعة باتخاذ إجراءات ذات مساحات أوسع. (النعمة ، سليمان ، 2012)

3 . **التعليم والتدريب** : ينبغي لأي منظمة أن توفر نظام لتدريب العاملين لتزويدهم بالمعارف والمهارات الضرورية كمهارة التفاوض ومهارة اتخاذ القرار و حل المنازعات وغير ذلك من المهارات القيادية ، فالتدريب يمكن العاملين من بناء مهارات ليس لأداء أعمالهم فقط بل لتعلم مهارات واقتصاديات المنظمات الكبيرة لذلك لابد من أن يكون التدريب بشكل مستمر ومنظم .(تركي ، 2017)

4 . **الدافعية** : هي الاستعداد نحو الانجاز وأداء الأعمال بدافعية ذاتية من قبل الأفراد وهي قوى نابغة من داخل الفرد تؤثر في توجيهه بشدة نحو العمل والمثابرة وهو سلوك إرادي وطوعي .(Steven , 2007)

ثالثا : مفهوم الاداء المنظمي :

يعتبر الاداء المنظمي هو المحدد الرئيسي لقدرات المنظمة وبقائها على قيد الحياة لفترات طويلة فالمنظمات التي تحقق أداء جيد ستكون ناجحة في حين أن تلك التي تؤدي أداء سيئ ستطر للخروج من الأعمال في مواجهة الضرورات الحالية فعرف بأنة قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية فعرف بأنة انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية واستثمارها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (طالب ، سوسن ، 2008) .

رابعا : أبعاد الاداء المنظمي :

ظهرت العديد من المقاييس للتعرف على كيفية قياس الاداء المنظمي وتختلف هذه المقاييس وفقا لأهداف وتوجهات المنظمات وقد حددت أبعاد الاداء المنظمي بالاتي:

1 . **البعد المالي** : يتكون من مجموعة من المقاييس التي تستخدم في تقويم أداء المنظمة ، والتي يساهم استخدامها مجتمعة في إعطاء صورة عن أداء المنظمة المالي خلال فترة محددة كما يوفر مستلزمات للتحليل والمقارنة بين أداء المنظمة المالي الحالي مع أدائها لفترة سابقة وتعد المقاييس المالية مهمة لقياس أداء المنظمة ولكنها غير كافية .

2 . **بعد رضا الزبون** : يعد رضا العميل من الأهداف الإستراتيجية للمنظمات والذي يتمركز في المحافظة على العملاء الحاليين والحصول على عملاء جدد ويتم قياس الأداء لهذا المنظور من خلال رضا العميل والاحتفاظ به، والحصول على عميل جديد وذلك بتحقيق حاجاته والخدمات التي يسعى للحصول عليها .

3 **بعد التعلم والنمو** : يكون التركيز وفق هذا المنظور على الاستثمار في الموارد البشرية ، ومقدار البحث والتطوير وكلفة التدريب لذا تحدد البنية التحتية للمنظمة في هذا المنظور بالاستناد إلى استخدام التكنولوجيا ، وكفاءة النظم التي سوف تساعد المنظمة في تحقيق غاياتها وأهدافها .(Alhyari et al , 2013)

الجانب العملي للدراسة :

يهدف الجانب العملي لمعرفة مدى الأثر الذي يلعبه التمكين الإداري في تحسين الأداء المنظمي داخل كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق، هذا وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة صممت لجمع البيانات المطلوبة عن مجتمع الدراسة من خلال العينات العشوائية :

تحليل الصدق والثبات :

قبل الشروع في تحليل أسئلة الاستبيان المتعلقة بأنشطة التمكين الإداري لابد من اختبار وقياس مدى ثبات أسئلة الاستبيان (يقصد بالثبات: أي في حال إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى تحصل على نفس نتائج المرة الأولى) وذلك باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" الذي يعطي قيم تتراوح بين "الصفر والواحد" ، فكلما كان هناك ثبات أكبر كان قيمة المعامل أقرب للواحد والعكس بالعكس. ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن معامل ألفا كرونباخ يساوي (0.82) ما يدل على ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

جدول رقم (1) :معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان**Reliability Statistics**

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا
لتمكين الاداري	24	0.77
لاداء المنظمي	10	0.81
لأداة ككل	34	0.82

هذا وسيتم استخدام الجدول رقم (2) لغرض قياس اتجاهات ردود المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (2) : بيان اتجاه ردود المشاركين بناءً على المتوسط المرجح**مقياس ليكرت الثلاثي**

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد

موافق	من 2.34 إلى 3

1- الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري:

أ - تفويض الصلاحيات.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تختلف وتتباين حول فقرات الاستبيان المتعلقة بتفويض الصلاحيات، فالفقرة "يمنح الرئيس الصلاحيات للمرؤوسين من ذوي الخبرة والمهارة." تحصلت على متوسط مرجح يساوي (2.5882) وهو أكبر المتوسطات في الجدول، ما يدل على أن المشاركين يوافقون على هذه الفقرة. كما يوافق المشاركون في الدراسة على أن الرئيس يشجع مرؤوسيه على ممارسة الدور القيادي، كما يرى المشاركون في الدراسة أن المرؤوسين يلتزمون بحدود السلطة الممنوحة لهم. أما باقي الفقرات المتعلقة بتفويض الصلاحيات فكان رأي المشاركون محايد حولها، إجمالاً يمكن القول من خلال الجدول رقم (3) أن المشاركين بشكل عام يوافقون على أن هذه الأنشطة المتعلقة بتفويض الصلاحيات هي من ضمن الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري داخل كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق، حيث بلغ المتوسط المرجح الإجمالي (2.4216) وهو رقم أكبر من المتوسط النظري (2).

جدول رقم (3): الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري : تفويض الصلاحيات

البيان	موافق العدد النسبة	محايد العدد النسبة	غير موافق العدد النسبة	الانحراف المعيارى	الاتجاه
تسمح الإدارة للمرؤوسين بالمشاركة في اتخاذ القرارات.	10	12	5	2.2941	محايد
	37	44	19		
يمنح الرئيس الصلاحيات للمرؤوسين من ذوي الخبرة والمهارة.	15	8	4	2.5882	موافق
	56	29	15		
يلتزم المرؤوسين بحدود السلطة الممنوحة لهم.	13	10	4	2.4706	موافق
	48	37	15		
يشجع الرئيس مرؤوسيه على ممارسة الدور القيادي.	15	6	6	2.5625	موافق
	56	22	22		
تمنح الإدارة المرونة الكافية للمرؤوسين لعملية انجاز أعمالهم.	11	11	5	2.3125	محايد
	40.5	40.5	19		
يستطيع المرؤوسين اتخاذ القرار عند تفويض سلطة القرار بهم.	12	9	6	2.2941	محايد
	44	33.3	22.2		
ويض الصلاحيات	76	56	30	2.4216	موافق
	0.43043				

			18.5	34.5	47

ب - الحرية والاستقلالية.

يتبين لنا خلال النظر في الجدول رقم (4) ومن النظرة الأولى اتجاه ردود المشاركين في الدراسة حيث كان اتجاه كل الفقرات في الجدول المتعلق بالحرية والاستقلالية "موافق" عدا الفقرة الأولى "يتمتع المرؤوسين بدرجة عالية من الحرية الاستقلالية في عملهم عند تمكينهم." حيث كان اتجاه المشاركين فيها محايد ما قد يشير إلى قصور في هذا الجانب. أما أكبر متوسط مرجح كان للفقرة "يشعر المرؤوسين بالاحترام والتقدير من رؤسائهم عند تمكينهم." حيث بلغ المتوسط المرجح "2.7059". ذلك كله انعكس على المتوسط المرجح الإجمالي البالغ (2.4706) الذي يشير إلى "موافق". عليه يمكن القول أن المشاركين في الدراسة يرون أن هذه الأنشطة المتعلقة بالاستقلالية تعكس التمكين الإداري داخل كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق، من وجه نظرهم، وأن الاستقلالية تعد من الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري أكثر من تفويض الصلاحيات في الكلية، يتضح هذا من خلال المقارنة بين (الجدولين (3) و(4)).

جدول رقم (4): الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري - الاستقلالية

م	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة		
1	يتمتع المرؤوسين بدرجة عالية من الاستقلالية في عملهم عند تمكينهم.	12	9	6	2.2941	محايد
		44	33.3	22.2		
2	التمكن الإدارة يساعد المرؤوسين في الرقابة الذاتية على أعمالهم.	10	13	4	2.3529	موافق
		37	48	15		
3	يسمح التمكين الإداري للمرؤوسين بحرية التصرف في أداءهم للأعمال.	13	10	4	2.4706	موافق
		48	37	15		
4	يشعر المرؤوسين بالرضا عن أداءهم لأعمالهم عند تمكينهم.	13	8	6	2.3529	موافق
		48	30	22		
5	يساعد التمكين الإداري من تخفيف العبء عن الرؤساء.	16	7	4	2.6471	موافق
		59	26	15		
6		17	9	1	2.7059	موافق

	0.469 67		4	33	63	يشعر المرؤوسين بالاحترام والتقدير من رؤسائهم عند تمكينهم.
موافق	0.409 25	2.4706	25	56	81	الحرية والاستقلالية
			15	35	50	

ج - التعليم والتدريب:

الجدول رقم (5) ككل يصب في اتجاه "موافق" ولكن بمتوسط مرجح يفوق الجداول السابقة حيث بلغ (2.6225)، ومن الملاحظ أيضا أن 100% من المشاركين يقرون بأن المرؤوسين يستطيعون حل المشاكل باستخدام ما عندهم من معرفة وقدرات في حال تمكينهم، كما يرى المشاركون في الدراسة أن للتمكين الإداري والتدريب دور كبير في إعداد قيادات إدارية على مستوى عال، ويساهم أيضا في تحسين مخرجات العملية التدريبية.

جدول رقم (5): الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري- التعليم والتدريب

م	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	النسبة			
1	يستطيع المرؤوسين من الاعتماد على معارفهم وقدراتهم في حل المشكلات عند تمكينهم.	27	-	-	3.0000	0.0000	موافق
		100	-	-			
2	التمكين الإداري يساعد المرؤوسين على الاستفادة مما تعلموه.	16	6	5	2.5882	0.71229	موافق
		59	22	19			
3	توفر الإدارة فرص متساوية لجميع المرؤوسين للتدريب والتعلم.	8	14	5	2.2000	0.67612	محايد
		30	52	18			
4	يساهم التمكين الإداري في إعداد قيادات إدارية كفؤة.	17	6	4	2.7333	0.59362	موافق
		63	22	15			
5	يساهم التمكين الإداري في تطوير معارف ومهارات المرؤوسين.	17	7	3	2.5882	0.71229	موافق
		63	26	1			
6	يساهم التمكين الإداري في تحسين مخرجات العملية التدريبية.	19	5	3	2.7647	0.56230	موافق
		71	18	11			
	التعليم والتدريب	104	38	20	2.6225	0.41210	موافق
		64	23	13			

د - الدافعية:

الجدول رقم (6) بين آراء المشاركين في الدراسة حول الدافعية كأحد الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري، حيث كان المتوسط المرجح للجدول (2.5941) الذي يشير إلى "موافق"، كما تجدر الإشارة إلى الإجماع الكبير بين المشاركين حول فقرات هذا الجدول، الذي يشير إليه انخفاض قيمة الانحراف المعياري عن الجداول السابقة. ويبين الجدول أيضاً أن المشاركين في الدراسة وبنسبة 81% تقريباً يرون أن المرؤوسين ينجزون أعمالهم بشكل جيد عند تمكينهم، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.8824) وهو أكبر متوسط في الجدول وتحصلت هذه الفقرة على أقل انحراف معياري فيه.

جدول رقم (6): الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري - الدافعية

م	البيان	موافق العدد النسبة	محايد العدد النسبة	غير موافق العدد النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	ينجز المرؤوسين أعمالهم بشكل جيد عند تمكينهم.	22	5	-	2.8824	0.33211	موافق
		81	19	-			
2	يسهم التمكين الإداري في الدفع نحو الإبداع والتميز في العمل.	15	9	3	2.5625	0.62915	موافق
		55	34	11			
3	تشجع الإدارة المرؤوسين على تحمل المسؤولية من خلال التمكين الإداري.	10	12	5	2.4667	0.51640	موافق
		37	44	19			
4	يساعد التمكين الإداري المرؤوسين في تحقيق الترقية لمنصب أعلى.	15	9	3	2.5294	0.62426	موافق
		55	34	11			
5	تعتمد الإدارة على مدى استعداد المرؤوسين لتحمل المسؤولية في عملية التمكين.	15	8	4	2.5294	0.62426	موافق
		55	29	16			
6	يشعر المرؤوسين عند تمكينهم بثقة عالية بالنفس.	16	8	3	2.6471	0.60634	موافق
		59	29	12			
الدافعية		93	51	18	2.5941	0.38010	موافق
		57	30	13			

هـ - الأنشطة التي تعكس تحسين مستوى الأداء في الكلية:

الجدول رقم (7) بين آراء المشاركين في الدراسة حول الأنشطة التي تبين تحسين مستوى الأداء في الكلية محل الدراسة، والتي تشير بشكل عام إلى "محايد" بمتوسط مرجح (2.2268)، وهو يختلف عن كل ما تم التوصل إليه في الجداول السابقة المتعلقة بالأنشطة التي تعكس التمكين الإداري، ومن الملاحظ صغر

قيمة الانحراف المعياري التي قد تشير إلى اتفاق كبير بين وجهات نظر المشاركين في الدراسة على فقرات هذا الجدول يفوق اتفاقهم حول الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري السابقة. ومن خلال هذا الجدول يتضح أن من أهم أسباب القصور في جانب تحسين مستوى الأداء في الكلية هو انخفاض نسبة العاملين في الكلية والذين يمثلون قيمة مضافة، حيث يرى 33 % من المشاركين عدم توفر العاملين الذين يمثلون قيمة مضافة ، إضافة إلى 44% من لا يؤيدون ذلك. ومن بين أهم تلك الأسباب أيضا عدم اهتمام الإدارة بشكل كبير بتذليل كافة الصعوبات التي تعيق تحقيق مستويات عالية من جودة الأداء. ويتضح هذا جلياً من خلال النظر في الفقرة رقم (6)، وذلك على الرغم من أن المشاركين يدركون ويتفقون على أن الكلية تمتلك تصورات عن درجة رضا الزبون عن أنشطتها، والمتمثل في الفقرة رقم (1).

جدول رقم (7): الأنشطة التي تعكس تحسين مستوى الأداء المنظمي في الكلية:

م	البيان	موافق العدد النسبة	محايد العدد النسبة	غير موافق العدد النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تمتلك الكلية تصورات عن درجة رضا الزبون عن أنشطتها	25	2	-	2.9412	0.24254	موافق
		92.5	7.5	-			
2	تمتلك بعض الأقسام المهارات والخبرات التي تساعدها على كسب الزبائن	15	8	4	2.4706	0.71743	موافق
		55	30	15			
3	تقوم الكلية بتحسين أدائها من خلال إرضاء زبائنها .	12	12	3	2.4706	0.62426	موافق
		44	44	12			
4	ترتفع نسبة العاملين في الكلية والذين يمثلون قيمة مضافة	6	12	9	1.8235	0.72761	محايد
		23	44	33			
5	تسعى الكلية إلى اعتماد إستراتيجية لتخفيض التكاليف	13	9	5	2.2667	0.79881	محايد
		48	33	19			
6	تهتم الإدارة العليا بتذليل كافة الصعوبات التي تعيق تحقيق مستويات عالية من جودة الأداء.	6	10	11	1.8824	0.78121	محايد
		23	37	40			
7	يهتم الرؤساء بتحسين مستويات الخدمة من خلال التفاعل الايجابي مع مرؤوسيهـم.	12	9	6	2.1765	0.80896	محايد
		44	33	23			
8	تحرص إدارة الكلية على تهيئة بيئة عمل مشجعة للحفاظ على موقعها التنافسي	12	12	3	2.0588	0.82694	محايد
		44	44	12			
9	تسعى الكلية إلى زيادة الموجودات الكلية لديها	12	13	2	2.0588	0.82694	محايد
		44	48	8			
10		7	15	5	2.1176	0.69663	محايد

			19	55	26	يقدم الرؤساء برامج تدريبية متنوعة من أجل تحسين الأداء.
محاييد	0.36194	2.2268	48	102	120	تحسين مستوى الأداء
			17	38	45	

يتبين من الجدول رقم (8) المتعلق بالمقارنة بين الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري والأنشطة تعكس تحسين مستوى الأداء بالكلية أن كل الأنشطة وبدون استثناء تعكس التمكين الإداري في كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق من وجهة نظر المشاركين في الدراسة، إلا أن المشاركين يرون أن التعليم والتدريب هو أكبر الأنشطة في بيان مدى التمكين الإداري وأن تفويض الصلاحيات هو أقل الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري، كل النتائج التي تم التوصل إليه سابقا هي نتائج التحليل الوصفي للبيانات التي تخص عينة الدراسة .

جدول رقم (8): مقارنة بين الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري والأنشطة التي تعكس مستوى تحسين الأداء في الكلية

م	البيان	المتوسط	الاتجاه
التمكين الإداري:			
1	التعليم والتدريب	2.6225	موافق
2	الدافعية	2.5941	موافق
3	الاستقلالية	2.4706	موافق
4	تفويض الصلاحيات	2.4216	موافق
	الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري	2.5272	موافق
	تحسين مستوى الأداء المنظمي	2.2268	محاييد

ثانيا: التحليل الاستنتاجي للبيانات (اختبار الفرضيات):

يهدف هذا الجزء من الجانب العملي للدراسة إلى اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها من خلال استخدام الاحصاء الاستنتاجي وباستخدام معامل الارتباط بيرسون المستخدم لإيجاد ومعرفة مدى قوة العلاقة بين المتغيرات، وبيان ما إذا كانت هذه العلاقة ذات اثر معنوي ام لا. فمعامل الارتباط بيرسون يشير إلى مدى قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرين محل الدراسة وتتراوح قيمة هذا المعامل بين

(1) و (-1) ، فإذا كان المعامل أكبر من (0) كانت العلاقة طردية وتزداد قوتها كلما اقتربنا من (1)، وإذا كان المعامل أصغر من (0) كانت العلاقة عكسية وتزداد قوتها كلما اقتربنا من (-1) سالب واحد، وتكون هذه العلاقة ذات مستوى معنوية إذا كانت قيمة (Sig.) أقل من أو تساوي (0.05). من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن معامل بيرسون $R = 0.187$ موجب وان مستوى المعنوية ($P=0.042$) اصغر من (0.05) بكثير، عليه يتم قبول الفرضية التي تنص على " يوجد تأثير معنوي للتمكين الإداري على تحسين مستوى الأداء المنظمي " ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على " لا يوجد تأثير معنوي للتمكين الإداري على تحسين مستوى الأداء المنظمي ".

جدول رقم (9)

Correlations			
		تحسين مستوى الأداء	الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري في المنظمة.
تحسين مستوى الأداء	Pearson Correlation	1	.187
	Sig. (2-tailed)		.473
	N	27	27
الأنشطة التي تعكس التمكين الإداري في المنظمة.	Pearson Correlation	.187	1
	Sig. (2-tailed)	.473	
	N	27	27

النتائج والتوصيات

أ. النتائج :

- 1 - أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك اتجاها إيجابيا لدى المبحوثين بشأن أبعاد التمكين الإداري وذلك من خلال تفويض الصلاحيات للعاملين والحرية والاستقلالية والتعليم والتدريب والدافعية .
- 2 - أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري وتحسين مستوى الاداء المنظمي .
- 3 - جاءت اكبر قيمة تأثير حققها بعد (التعليم والتدريب) ضمن المتغير المستقل التمكين الإداري في متغير الاداء المنظمي حيث كانت قد بلغت (2.6225) .
- 4 - يوجد مستوى جيد من الاهتمام بموضوع التمكين الإداري في المنظمة المبحوثة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستوى تحسين الاداء المنظمي .
- 5 - كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الإدارة العليا يقل اهتمامها بتذليل الصعوبات التي تعيق تحقيق مستويات عالية من جودة الأداء بالإضافة إلى وجود انخفاض في نسبة العاملين والذين يمثلون قيمة مضافة .

ب. التوصيات :

- 1 - ضرورة العمل على تعزيز وتنمية وعي وإدراك القيادات الإدارية و العاملين بأبعاد التمكين الإداري وذلك عن طريق تهيئة الظروف التنظيمية المناسبة التي تتميز بالثقة وتبادل المعلومات والمعرفة وبما يضمن الاستفادة من تطبيق هذا المفهوم .
- 2 - تشجيع الرؤساء والمسؤولين على ممارسة وتطبيق مفهوم التمكين الإداري بأبعاده وذلك من خلال تبني هذا المفهوم وتضمينه لثقافة المنظمة والتي يجب أن تكون قائمة على منح مساحة واسعة لممارسة الأعمال والأدوار لكافة العاملين والبعيد عن المركزية في اتخاذ القرارات .
- 3 - العمل على تحسين مستويات الاداء وذلك من خلال الابتعاد عن التركيز على البعد المالي والاهتمام بكافة الجوانب التي من شأنها أن تسهم في تحقيق كفاءة وفاعلية المنظمة كرضا الزبون والتعلم والنمو والاهتمام بالعمليات الداخلية بشكل متوازن بالإضافة إلى الاهتمام بالبعد الاجتماعي بما يسهم في تحقيق أهداف المنظمات والعاملين بشكل كفؤ وفعال .
- 4 - الاهتمام بعملية اختيار القيادات الإدارية والتي تتوفر لها المعرفة الكافية والقدرة على التفويض والثقة بقدرات الآخرين ومنح الحماس بالفريق لما لها من دور هام في إنجاح تطبيق مفهوم التمكين الإداري وتحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي مما ينعكس على مستويات الاداء المنظمي .

المراجع :

- أيثار عبد الهادي آل فيحان ، علاء الدين برع العامري ، عوامل التمكين الاداري وتأثيرها في أداء المنظمة الخدمية (2016) ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 88 .
- باسم عبد الحسين ، اثر تمكين العاملين في الالتزام التنظيمي ،(2012) ، جامعة بغداد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 31 .
- خالد الهيتي ، إدارة الموارد البشرية ، (2005) ، عمان ، دار وائل للنشر .
- سنية كاظم تركي ، التمكين الاداري وأثره في الإبداع التقني (2017) ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 96 ، المجلد 23 .
- رزق الله حنان ، اثر التمكين على تحسين جودة الخدمة الجامعية ، (2010) ، الجزائر ، جامعة منتوري قسنطينة ، رسالة ماجستير غير منشورة .
- عالية جواد محمد علي ، سيف الدين عماد احمد ، اثر تمكين العاملين في التطوير التنظيمي (2013) ، جامعة بغداد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 .
- عادل ذاكر النعمة ، آمال سرحان سليمان ، دور التمكين في دعم أهداف التحسين المستمر ، (2012) ، جامعة الموصل ، تنمية الرافدين ، العدد 108 ، مجلد 34 .
- قاسم احمد ، غسان فيصل ، حكمت فليح ، دور إستراتيجية التمكين في تحسين الاداء المنظمي ، (2008) ، جامعة تكريت ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 12 .
- كرين مصطفى خالد ، اثر التمكين النفسي في الاغتراب الوظيفي ، (2013) ، جامعة دهوك ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 113 ، المجلد 35 .
- طالب اصغر دوسة ، سوسن جواد حسين ، التغيير الاستراتيجي وانعكاساته على الاداء التنظيمي ، (2008) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 69 .
- Alhyari S., Alazab , M. , Venkatraman ,S ., Alazab, M. and Alazab ,A ., (2013) ,Performance evaluation of e-government services using balanced scorecard : Anempiricalstudy in Jordan Benchmarking : An international journal , Vol .20, No.4,pp.512 -536
- Pande , shorn & Dhar , Udayan," Organization Conditions Enabling Employee Empowerment and the Moderating Role of Individual Personalities " , (2014) International Journal of Business and Management . V . 9 . No , 10 .

- Bester fild , D , Total quality Management (2003) , person prentice Hall , New Jersey .
- Evans , J , quality and performance excellence , Management Organization and strategy (2008) , Thomson , south – Western , USA .
- Heizer , J , and Render . " Principles of operations Management " (2004) , prentice Hall , New Jersey .
- Mc shane , steven L.& Glinow , Mary Ann Von ,(2007) , Organizational Behavior : essentials, Tata Mc Graw – Hill publishing company , Inc, New Delhi .

أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و معيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة
في شركات التأمين

**The impact of application of each of the Solvency II system and the
standard IFRS4 Phase II on the accounting in the insurance companies**

د. بلال شيخي، جامعة بومرداس، الجزائر.

أ. زواتية عبد القادر، جامعة الشلف، الجزائر.

تاريخ التسليم: (11/ 09/ 2017)، تاريخ التقييم: (04/ 11/ 2017)، تاريخ القبول: (09/ 11/ 2017)

Abstract

this study aims to analyze the impact of applying each of the system solvency II and standard IFRS 4 phase II on the basis of accounting in insurance companies, Where the study concluded that the application of these two references has an impact on the balance sheet of the insurance company, through the evaluation its assets and liabilities according to an economic outlook, There is also a difference between the two references in terms of their objectives, evaluation of the financial assets, margin of risk, residual margin and composition of the technical provision.

Key words: financial solvency, financial solvency II, IFRS4 Phase II, the fair value.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار IFRS 4 المرحلة II على أسس المحاسبة في شركات التأمين، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هاتين المرجعيتين له أثر على ميزانية شركة التأمين، من خلال تقييم أصولها وخصومها وفق نظرة اقتصادية، كما أن هناك اختلاف بين المرجعيتين من حيث أهدافهما، تقييم الأصول المالية، هامش الخطر، الهامش المتبقي وتركيبه المؤونات التقنية.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، الملاءة

المالية II، IFRS4 المرحلة II، القيمة

العادلة.

مقدمة:

لقد أوضحت شركات التأمين تحظى باهتمام كبير ضمن مجال الاقتصاديات المعاصرة، نظرا لدورها الكبير في حماية الأفراد والمؤسسات ضد مختلف الأخطار التي يتعرضون لها، ومن جهة أخرى من خلال دورها الهام في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار، حيث تواجه شركات التأمين العديد من المخاطر الناجمة عن طبيعة نشاطها المبني على الأحداث المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على بقائها واستقرار أدائها، ومن هنا برزت أهمية وضع قواعد فعالة تجعل شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، ولذلك فقد ظهرت هذه القواعد تحت اسم نظام الملاءة المالية I الذي تم تعويضه بنظام الملاءة المالية II، استجابة للمتطلبات القانونية والتقنية الجديدة للمحيط الذي تنشط فيه شركات التأمين، ومن جهة أخرى فقد فرضت العولمة الاقتصادية على شركات التأمين بضرورة الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الدور الحديث الذي تقوم به من خلال الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، ولذلك فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4*)، الذي يتناول المحاسبة في شركات التأمين، حيث تم تجزئة هذا المعيار إلى مرحلتين، حيث شهدت المرحلة I عدة نقائص، مما دفع بالمجلس إلى إصدار IFRS4 المرحلة II.

إن تبني شركات التأمين للمرجعيتين الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II، والمحاسبية المتمثلة في معيار IFRS4 المرحلة II، سيكون له آثار كبيرة على أسس المحاسبة في شركات التأمين.

أولا- إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هو أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار (IFRS4) المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين؟

ثانيا- أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد النظرية لكل من نظام الملاءة المالية II ومعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4) المرحلة II، مع إبراز أثر هاتين المرجعيتين على المحاسبة في شركات التأمين، إضافة إلى دراسة أوجه المقاربة والاختلاف بينهما.

ثالثا- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية التزام شركات التأمين بالمتطلبات الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II، والمتطلبات الاقتصادية المتمثلة في معيار IFRS4 المرحلة II، خاصة في ظل تغيرات البيئة التي تنشط فيها، كزيادة مخاطر الصناعة التأمينية، تطور

المنافسة، ولوج شركات التأمين إلى الأسواق المالية الدولية...الخ، وبالتالي ضرورة مواكبة شركات التأمين لكل هذه التغيرات، حتى تحافظ على استقرار أدائها، وبالتالي تحقيق أهدافها وأهداف كل الفاعلين في النشاط التأميني.

المحور الأول: نظام الملاءة المالية II.

تخضع شركات التأمين إلى مجموعة من القواعد الاحترازية الصارمة، وذلك لتمحور نشاطها على مفهوم الخطر، حيث تتمثل تلك القواعد الاحترازية في قواعد الملاءة المالية التي تعبر عن مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أنشطة التأمين وإعادة التأمين، وقد مرت قواعد الملاءة المالية عبر مرحلتين هما نظام الملاءة المالية I، ثم نظام الملاءة المالية II.

أولاً - الملاءة المالية لشركات التأمين:

1- تعريف الملاءة المالية:

الملاءة المالية هي قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين. (هاشم حسن، 2011، ص ص: 367-368)

وقد بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين "IAIS" أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف). (نفس المرجع، ص 368)

2- أهمية الملاءة المالية:

تكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط التالية: (بن محمد، 2005/2004، ص 46)

- حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة؛

- ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

ثانياً - الملاءة المالية I: لقد مثلت التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتأمين على الممتلكات لسنة

1973 وللحياة لسنة 1979 أولى البدايات لإطار الملاءة I الذي تم إصداره في 05 مارس 2002

، وقد حدد هذا الإطار الحد الأدنى لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة لتضع حدوداً أكثر صرامة (حبار، 2012، ص 8)، ولقد فرض نظام الملاءة المالية I عدة قواعد على شركات التأمين.

1- قواعد نظام الملاءة المالية I : تتشكل هذه القواعد من 03 عناصر: (meister, 2006, p11)

- هامش الملاءة (la marge de solvabilité)، والذي يمثل ثروة شركة التأمين؛
- مطلب هامش الملاءة (exigence de marge de solvabilité)، وهو المبلغ الأدنى لهامش الملاءة، أي هو المبلغ الذي لا يمكن لهامش الملاءة الانخفاض عنه؛
- صندوق الضمانات (fonds de garanties)، ويساوي الحد الأقصى بين صندوق الضمانات الأدنى و33.3% من مطلب هامش الملاءة، حيث أن صندوق الضمانات الأدنى يتم تحديده حسب فروع الأنشطة.

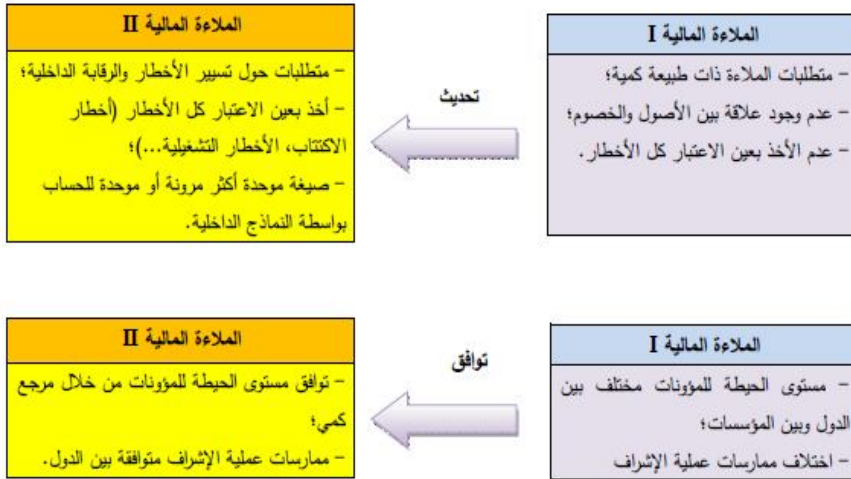
2- نقاط الضعف لنظام الملاءة المالية I: إن تغيرات الإطار الاقتصادي والتقني دفع إلى ضرورة إجراء إصلاح في نظام الملاءة I، فتطور المنافسة وعولمة شركات التأمين طرح إشكالية عدم وجود تنسيق بين هذه الشركات، كما أدى الابتكار المالي إلى تغيير عميق في نشاط التأمين، حيث اتسع نطاق المنتجات التي يمكن لشركات التأمين الاستثمار فيها، إضافة إلى تسارع ظهور مخاطر جديدة، وهذا ما أدى إلى إحداث اختلال في التوازن المالي لشركات التأمين، كما أدى تطور التقنيات الرياضية والحسابية إلى فتح إمكانيات جديدة يمكن استخدامها في علم الاكتوارية المتعلق بنشاط التأمين على غرار استخدام النماذج العشوائية على نطاق واسع، حيث فرضت هذه التطورات الاقتصادية الجديدة، المالية، التقنية والفكرية إلى ضرورة إيجاد نظام لقياس الملاءة المالية للشركة التأمين (حبار، 2012، ص9).

ثالثا - الملاءة المالية II: لقد ظهر نظام الملاءة المالية II كنتيجة للنقائص التي شهدتها نظام الملاءة المالية I، خاصة في ظل اختلاف مستويات الحيلة للمؤسسات بين الدول، كذلك اختلاف ممارسات عملية الإشراف، عدم الأخذ بعين الاعتبار كل الأخطار والاعتماد على المتطلبات الكمية فقط، وكل هذا شكل عائقا أمام مسار العولمة الاقتصادية، وبالتالي ضرورة إيجاد نظام ملاءة قادر على مسايرة التطورات التقنية والاقتصادية لشركات التأمين.

1- أهداف نظام الملاءة المالية II: إن نظام الملاءة المالية II يهدف إلى تحديث وتوافق قواعد الملاءة القابلة للتطبيق على جميع هيئات التأمين بهدف (KPMG, 2006,p03) :

- تحسين الحماية للمؤمن لهم؛
- تشجيع شركات التأمين على تحسين معرفتها وتسيير أخطارها، من خلال التكامل في تقييم الملاءة المالية، العناصر النوعية كالحوكمة، الرقابة الداخلية وتسيير الأخطار؛

- السماح للسلطات المكلفة بالإشراف بوضع أدوات لتقييم الملاءة الكلية لشركات التأمين، والتي تستند على مقاربات (مناهج) طويلة المدى موجهة نحو الأخطار؛
- ضمان تطبيق متوافق بين دول الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وتعزيز التقارب بين أنظمة رقابة الملاءة للدول الأخرى في القطاعات المالية الأخرى.
- حيث يمكن إبراز أهداف نظام الملاءة المالية II من خلال تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية مقارنة بنظام الملاءة المالية I من خلال الشكل التالي:
- الشكل رقم (01): أهداف نظام الملاءة المالية II في مجال تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين

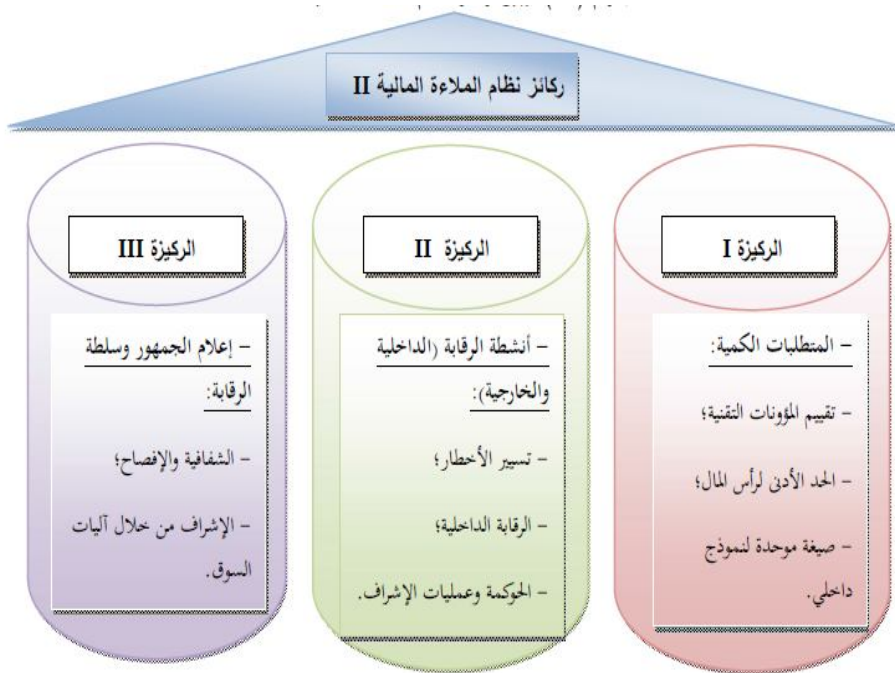


المصدر: KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p03.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن نظام الملاءة المالية II استحدث عدة آليات مقارنة بنظام الملاءة المالية I، وذلك من خلال استحداث متطلبات حول تفسير الأخطار والرقابة الداخلية، أخذ بعين الاعتبار كل الأخطار وإيجاد صيغة موحدة للحساب بواسطة النماذج الداخلية، إضافة إلى وجود توافق في مستوى الحيلة للمؤونات وممارسات عملية الإشراف بين الدول.

2- ركائز نظام الملاءة المالية II: تتمثل ركائز نظام الملاءة المالية II في 03 ركائز وهي المتطلبات الكمية، أنشطة الرقابة (الداخلية والخارجية) وإعلام الجمهور وسلطة الرقابة، حيث يمكن إبراز هذه الركائز من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): ركائز نظام الملاءة المالية II



المصدر: KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006, p06.

تسمح هذه الركائز بفهم أفضل لطبيعة الأخطار لكل شركة تأمين وتوافق تنفيذ هذه المتطلبات على المستوى الأوروبي: (Ibid, p6)

- من خلال الركيزة الأولى، يتم التنسيق في مستوى الحيطة للمؤونات التقنية، وكذلك يمكن حساب احتياج الهامش من خلال نموذج داخلي؛

- من خلال الركيزة الثانية، يتم دمج نظام الرقابة الداخلية وتسيير الأخطار لنظام الملاءة؛

- من خلال الركيزة الثالثة، يتم تنسيق المتطلبات في شكل معلومات موجهة للجمهور وسلطة الرقابة.

4- نقاط القوة والضعف لنظام الملاءة المالية II : تتمثل نقاط القوة لنظام الملاءة المالية II

في: (حبار، مرجع سبق ذكره، ص12)

- نظام الملاءة المالية II هو نظام أكثر اكتمالا، لأنه ينظر في نفس الوقت إلى المخاطر الموجودة في الأصول والخصوم؛

- نظام الملاءة المالية II هو تنظيم يتم تطبيقه بشكل موحد، على عكس نظام الملاءة I.

أما نقاط الضعف لنظام الملاءة II فهي: (نفس المرجع، ص12)

- التقلبات، وهذا من خلال القيمة العادلة الكاملة مع أفق زمني من سنة واحدة، في حين أنه قطاع يقدم نفسه على أساس مستثمر طويل الأجل؛
-تكلفة الانتقال إلى نظام الملاءة II.

المحور الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) المرحلة II.

لقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة للصناعة التأمينية، وفي هذا الإطار فقد كرس المجلس معيار خاص بالمحاسبة في شركات التأمين، حيث بدأ التحضير لمشروع هذا المعيار في بداية سنوات 2000، والذي تم تجزئته إلى مرحلتين.

أولا- المرحلة I من (IFRS 4): لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB) سنة 2004 المرحلة I من (IFRS 4) عقود التأمين، وفي ظل هذه المرحلة فإن خصوم شركات التأمين يتم المحاسبة عنها حسب المعايير المحاسبية المحلية، حيث كانت هذه المعايير مختلفة، وتميزت هذه المرحلة بوجود بعض القيود والتعديلات كتصنيف عقود التأمين، صعوبة مقارنة القوائم المالية بين الشركات، إضافة إلى وجود تشوهات محاسبية (distorsions comptables) بين الأصول والخصوم، وتعتبر المرحلة I من (IFRS 4) كمرحلة انتقالية، والتي يجب تعويضها بالمرحلة II من (IFRS 4).

(caroline, 2012-2013, p11)

ثانيا- المرحلة II من (IFRS 4): بعد إصدار المرحلة I من (IFRS 4) من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2004، والتي دخلت حيز التطبيق في 01 جانفي 2005، خاصة من طرف الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة، ونظرا للنقائص التي شهدها هذه المرحلة، فقد أصدر المجلس المرحلة II من (IFRS 4)، والتي ينتظر منها آثار إيجابية على المحاسبة عن عقود التأمين.

لقد عرف معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS 4) عقد التأمين على أنه: "العقد الذي بواسطته يقبل طرف يسمى شركة التأمين خطر تأمين هام من طرف آخر هو المؤمن له، وذلك

بالتعهد بتعويض المؤمن له أو أي مستفيد آخر من العقد، إذا وقع للمؤمن له حدث مستقبلي غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر بشكل سلبي على المستفيد من العقد".- (kervazo, 2008, 2009, p28)

1- أهداف (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II: إن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من وراء تطبيق (IFRS 4) المرحلة II هو إنتاج معيار شامل يسمح ب: (bordi, robert, 2014, p11)

- الإجابة على أوجه القصور للمرحلة الأولى من (IFRS 4)؛
- اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛
- تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي؛
- زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم المالية، كذلك تعظيم منفعة شركات التأمين مقارنة بتكاليف تطبيق هذا المعيار.

2- نطاق تطبيق المرحلة II من (IFRS 4): يجب على شركة التأمين تطبيق (IFRS 4) المرحلة II على: (pierart, 2011, p16)

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛

- الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتضمن ميزة المشاركة التقديرية.

4- حدود المرحلة II من (IFRS 4): تتمثل الانتقادات الموجهة للمرحلة II من (IFRS 4) في: (bordi, robert, op-cit, p11)

- تكاليف التطبيق (تنفيذ المعيار) مرتفعة جدا مقارنة بالأرباح الناتجة عن تطبيق المعيار؛
- أصبح الاتصال المالي أكثر تعقيدا.

المحور الثالث: محاسبة شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II.

إن الانتقال إلى تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II و IFRS 4 المرحلة II له أثر على ميزانية شركات التأمين من خلال تقييم أصولها وخصومها وفق نظرة اقتصادية.

أولا- تقييم أصول وخصوم شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II: يركز تقييم أصول شركات التأمين في ظل نظام الملاءة المالية II على نظرة اقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول على العكس من نظام الملاءة المالية I، الذي يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصول شركات التأمين، حيث عرف المعيار IFRS₁₃ القيمة العادلة

على أنها: "السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعه لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس". (العربي، 2012-2013، ص106)

أما خصوم شركات التأمين فيتم تقييمها على أساس أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، حيث أن المؤونات التقنية تساوي مجموع العناصر التالية: (decupère, 2011, p20)

- أفضل تقدير للالتزامات: ويوافق القيمة الحالية الصافية المحتملة للتدفقات المستقبلية (تعويضات، مصاريف، عمولات...)، حيث أن حساب أفضل تقدير يجب أن يتضمن التدفقات المستقبلية المرتبطة فقط بالعقود الموجودة في تاريخ التقييم.

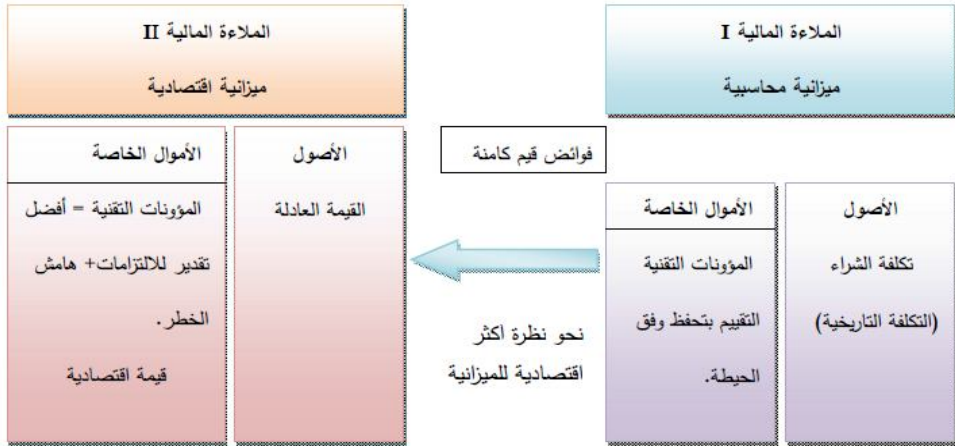
- هامش الخطر: ويمثل مبلغ المؤونات الإضافية لأفضل تقدير يتم حسابه بطريقة تجعل المبلغ الإجمالي للمؤونات المسجل بالميزانية يتوافق مع المبلغ الذي تلتزم به شركة التأمين تجاه المؤمن لهم.

ويمكن توضيح ذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{المؤونات التقنية} = \text{أفضل تقدير للالتزامات} + \text{هامش الخطر}$$

إن الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II، أثر على ميزانية شركة التأمين، وذلك من خلال الانتقال من ميزانية محاسبية تعتمد على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية وتقييم المؤونات التقنية وفق الحيلة إلى ميزانية اقتصادية تعتمد على تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم المؤونات التقنية وفق أفضل تقدير للالتزامات وهامش الخطر، حيث يمكن توضيح ذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يبين أثر الانتقال من نظام الملاءة المالية I إلى نظام الملاءة المالية II على ميزانية شركة التأمين



المصدر: sophie decupère, agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011, p17, (بتصرف).

ثانيا - تقييم أصول وخصوم شركات التأمين على ضوء المرحلة II من (IFRS 4): تركز عملية تقييم أصول شركات التأمين خلال المرحلة II من (IFRS 4) على التكلفة المهيمنة أو مبدأ القيمة العادلة، حيث تدير الكثير من شركات التأمين أصولها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أي المنتجات تشطبها، وأي إستراتيجية استثمار تأخذ بها، كما تعكس محاسبة القيمة العادلة الواقع الاقتصادي بشكل أفضل؛ كما يحسن أسلوب القيمة العادلة كثيرا من شفافية المعلومات، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بمبلغ، توقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية. (فان جريونينج، 2006، ص155)

أما عملية تقييم الخصوم فتعتمد على أربعة (04) عناصر أساسية والتي تسمى Building Blocks»، وتتمثل في: (onomo, 2011, p25, juillard, pp:22,25, caroline, 2012, p36, kervazo, op-cit, p34)

- أفضل التقديرات (meilleurs estimations): وتوافق متوسط التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن عقود التأمين مرجحة باحتمالات حدوثها، وبالتالي يوجد عدة سيناريوهات ممكنة، والتي

يجب على شركة التأمين أن تستعمل مقارنة للقيمة الحالية المنتظرة، وذلك بتحديد أفضل التقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية في كل واحدة من هذه السيناريوهات مرجحة باحتمالات حدوثها.

- **معدل التحيين (taux d'actualisation):** يجب على شركة التأمين أن تقوم بتعديل التدفقات النقدية الخاصة بعقود التأمين، وذلك بأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (valeur temps de l'argent)، بواسطة معدل التحيين الذي يتسق مع الأسعار الجارية للأسواق المتعلقة بالأدوات المالية، حيث أن تلك التدفقات النقدية لها خصائص تعكس الخصوم بموجب عقد التأمين، وذلك وفق التوقيت، العملة والسيولة.

- **هامش الخطر (la marge pour risque):** يعكس هامش الخطر حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة في نموذج تقييم التزامات التأمين، حيث يوافق هامش الخطر الهامش الذي يطلبه من يعيد أخذ هذه الالتزامات، وذلك لتحمل خطر عدم التأكد.

- **الهامش المتبقي (la marge résiduelle):** هو الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المكملة لهامش الخطر، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل مردودية العقد على طول فترة التغطية.

وفي ظل المرحلة II من IFRS4، فإن المؤونات التقنية تساوي مجموع كل من أفضل تقدير للالتزامات، هامش الخطر والهامش المتبقي، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{المؤونات التقنية} = \text{أفضل تقدير للالتزامات} + \text{هامش الخطر} + \text{الهامش المتبقي}$$

المحور الرابع: دراسة مقارنة بين نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II.

إن الهدف الرئيسي من الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II هو إعداد مرجعية مشتركة على المستوى الأوروبي، حيث يتعلق الأمر بإنشاء هيكل موحد للمعايير المحاسبية والاحترازية ذو نوعية عالية، مقبولة ومفهومة على المستوى الدولي، حيث سيسمح تطبيق هذه المرجعية المشتركة بتحسين مقارنة القوائم المالية بين شركات التأمين، وبناء على هذا نحاول دراسة أوجه المقاربة (التشابه)، وأوجه التباين (الاختلاف) بين هاتين المرجعيتين.

أولاً - أوجه التقارب (التشابه) بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II (caroline, 2012:II, p35, bordi, robert, p11)

1- الفئة المستهدفة: إن الفئة المستهدفة من وراء تطبيق كل من الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، هم سلطات الرقابة، المستثمرون والأسواق المالية.

2- مبدأ تقييم الخصوم: إن مبدأ تقييم الخصوم فهو متقارب بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، خاصة بفضل الاستخدام المشترك لمبدأ أفضل التقديرات « la meilleurs » estimation « و هامش الخطر « la marge pour risque ».

3- القيمة العادلة: إن المرجعيتين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، ترتكزان على نظرة اقتصادية بناء على تأسيس الميزانية من خلال مبدأ القيمة العادلة.

ثانيا - أوجه التباين (الاختلاف) بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II: (caroline, 2012, pp:32-34)

1- هدف المرجعيتين (الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II): إن لمعيار IFRS4 المرحلة II دور إعلامي، هدفه هو إنتاج معلومات مفصلة حول قيمة شركات التأمين وإعادة التأمين في ظل إطار موحد للمعايير المحاسبية الدولية، أما الملاءة المالية II، فلها هدف احترازي من أجل ضمان ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال فرض المتطلبات المالية، الكمية والنوعية.

2- تقييم الأصول المالية: في إطار الملاءة المالية II، فإن الأصول المالية يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة أي بالقيمة السوقية، ويتعلق الأمر بتقدير قيمة الأصول من خلال إجراء عملية تبادل بين طرفين راغبين (بالتراضي)، أما في إطار IFRS4 المرحلة II، فإن الأصول المالية يتم تقييمها حسب القيمة العادلة أو بالتكلفة المتهلكة.

3- هامش الخطر: إن مفهوم هامش الخطر لا يستجيب لنفس التعريف بين الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، حيث يتكون هامش الخطر في إطار الملاءة المالية II من قاعدة الحيلة في تقدير المؤنات التقنية، فهو يشكل جزء من المؤنات التقنية التي تسمح بضمان أن مبلغ المؤنات التقنية يساوي المبلغ الذي يجب على شركة التأمين امتلاكه للوفاء بالتزاماتها، أما IFRS4 المرحلة II، فقد عرفت هامش الخطر بأنه الحد الأقصى للمبالغ التي ستكون شركة التأمين مستعدة لدفعها للتخلص من هذا الخطر.

4- الهامش المتبقي: يعرف الهامش المتبقي بأنه: "الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مكاملة لهامش الخطر"، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل الربحية على طول فترة تغطية العقد، وفي المقابل فإن مفهوم الهامش المتبقي غير موجود في إطار الملاءة المالية II.

5- تركيبة المؤونات التقنية: إن تركيبة المؤونات التقنية مختلفة في كل من المرجعيتين

- في إطار الملاءة المالية II، فإن:

المؤونات التقنية = أفضل تقدير للالتزامات + هامش الخطر

- في إطار IFRS4 المرحلة II، فإن:

المؤونات التقنية = أفضل تقدير للالتزامات + هامش الخطر + الهامش المتبقي

خاتمة:

لقد فرصت التغيرات الحاصلة في بيئة الصناعة التأمينية، كالمنافسة، زيادة المخاطر التأمينية، العولمة المالية، أهمية الاستثمار في الأسواق المالية الدولية...، على ضرورة مواكبة شركات التأمين لهذه التغيرات من خلال التكيف مع المتطلبات القانونية والاقتصادية الجديدة، حيث تتمثل تلك المتطلبات في نظام الملاءة المالية II، ومعياري الإبلاغ المالي الدولي الرابع IFRS4 المرحلة II، حيث هدفت المرجعية الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II إلى تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية بالنسبة لشركات التأمين من خلال استحداث متطلبات حول تسيير الأخطار والرقابة الداخلية، أخذ بعين الاعتبار كل الأخطار، كذلك التوافق في مستوى الحيطة للمؤونات و ممارسات عملية الإشراف بين الدول، كما استحدثت 03 ركائز تتعلق بالمتطلبات الكمية، متطلبات تتعلق بأنشطة الرقابة الداخلية والخارجية و متطلبات خاصة بإعلام الجمهور وسلطة الرقابة، كما أن هذه المرجعية تركز على نظرة اقتصادية من خلال الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة، إضافة إلى أفضل التقديرات مضافا إليها هامش الخطر في تقييم أصول وخصوم شركات التأمين، أما المرجعية المحاسبية المتمثلة في IFRS4 المرحلة II فهدفت إلى اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، المحاسبة والعرض قابلة للتطبيق على كل عقود التأمين؛ تحسين عملية المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي؛ إضافة إلى زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم المالية، كذلك فإن هذه المرجعية تركز على نظرة اقتصادية من تقييم أصول شركات التأمين بواسطة القيمة العادلة والخصوم من خلال أفضل التقديرات مضافا إليها كل من هامش الخطر والهامش المتبقي، ورغم أوجه التقارب بين المرجعيتين خاصة في مجال تقييم الأصول والخصوم إلا أن هناك نقاط اختلاف بينهما، خاصة في مجال أهداف كل مرجعية، تركيبة المؤونات التقنية...، وبناء على هذه النتائج نقترح ما يلي:

- إن تبني نظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، مطلب ضروري بالنسبة لشركات التأمين الراغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه؛
- على شركات التأمين تهيئة البيئة الضرورية لتبني هاتين المرجعيتين الاحترازية والمحاسبية من خلال (تكوين الكوادر البشرية، تحديث أنظمة المعلومات، ربط جسر التعاون مع شركات التأمين الأخرى، الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال...)؛
- على شركات التأمين الالتزام بالتطبيق التدريجي لهاتين المرجعيتين، حتى لا يكون هناك آثار سلبية على استقرار أدائها؛
- على الهيئات المكلفة بهاتين المرجعيتين الاحترازية والمحاسبية، إصدار مختلف الملاحق التفسيرية والمبسطة لنظام الملاءة المالية II و IFRS4 المرحلة II، وذلك لضمان التطبيق السليم لهاتين المرجعيتين، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منهما.

قائمة المراجع والهوامش:

- *- International Financial Reporting Standards Fourth.
- ** - International Association of Insurance Supervisors.
- ***- International Accounting Standards Board.
- حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2012-2013.
- عبد الرزاق حبار ، مداخلة بعنوان عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين - مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب دول، جامعة الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
- عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011.
- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات)، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2005.
- هيني فان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية، بدون طبعة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، 2006.

- faria caroline, solvabilité II & IFRS4 vers la possibilité d'une convergence, mémoire en MBA audit et management des risques et des assurances de l'entreprise, école supérieure de l'assurance ESA, 2012-2013.
- KPMG, solvabilité II: vers une approche globale et cohérente de la solvabilité, document de travail, 2006 .
- louis pierart, IFRS:analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité2, mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011.
- marc juillard, norme IFRS4 phase2 les évolutions à la lumière de l'exposure draft, winter & associés.
- régine onomo, projet de norme IFRS4 phase 2: vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurances, mémoire présenté devant l'institut de statistique pou l'obtention du diplôme de statisticien mention actuariat, paris, 2011.
- sophie decupère, agrégation des risques et allocation de capital sous solvabilité II, mémoire d'actuariat, école nationale de la statistique et de l'administration économique, paris, 2011.
- thierry bordi, gildas robert, IFRS4 phase 2 comprendre et analyse les principes et résultats du « re- exposure draft 2013», optimind winter, 18/03/2014.
- valérie kervazo, normes IFRS: principes et valorisation en épargne, mémoire d'actuariat, université paris dauphine, 2008-2009.
- vincent meister, solvabilité II: contexte, valorisation et impacts sur l'exigence en capital, rapport de stage, diplôme universitaire d'actuaire de strasbourg, université louis pasteur strasbourg, 2006-2007.

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147
Legal Deposit: 3345-2014



**Journal of Financial, Accounting
And Managerial studies**

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147



Journal of Financial, Accounting and Managerial studies
An International Biannual Scientific Journal

Published by COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University-Algéria

Honorary President

Pr.Farida Hobar

Director of the journal

Pr. Mahmoud Djemam

Director of publication

Pr. Abdelkader Nouri

Editor in Chief

Dr. Zoubeir AYACHE

Editorial Board:

Dr. Djebbar BOUKETIR

Dr. Abdelwaheed SERARMA

Dr. Mohamed Cherif Benzouai

Dr.Amel BOUSSMINA

Dr.Mohamed Amine Walid TALEB

Dr.Bilel ZOUWIWACHE

Dr.Hamza BOUKEFA

Dr.Abdelwahab CHENIKHAR

Number 08 / Decmber 2017

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

About the Journal

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies (JFAMS) is a double blind peer-reviewed journal published two times a year by **COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University, Algeria**. The journal publishes research paper in economy, accounting, finance and management. **JFAMS** is open for academic world and research institutes, graduate students and PhD condidates, academic and non-academic researchers and research team. Our goal is to provide original, relevant, and timely informatios from diverse sources ; to write and published with absolute integrity; and to serve as effectively as possible the needs of those involved in all economic areas. If your research will help us achieve these goals, we would like to bear from you. **JFAMS** provide immediate open access to its content on the principle that making the research freely avaible to the public supporting a greater global exchange of knowledge. All manuscripts are subject to a double blind peer review by our experts.

Table Of Contents

Num	Title/Author	page
01	The Alternatives of financing the Public deficit in the Islamic Economy - Study about The waqf lands in Malaysia - Dr. Rachid ZERGUET Université Blida 2, Algérie	05
02	Inductive Study of Foreign Experiences in the Application of Total Quality Management in Higher Education (Conclusion of a Model Suggested for the case of Algeria) Dr. Meriem Youcef University of Batna1, ALgeria Pr. Naima Yahiaoui University of Batna1, ALgeria	25
03	La construction des compétences organisationnelles Entre logique interne et logique externe Dr. Salah Eddine Sofiane AMARI Ecole Nationale Polytechnique d'Oran, Algérie Dr. Amine MOKHEFI Université de Mostaganem, Algérie	43
04	Analyse des principaux indicateurs internationaux de performance de l'enseignement supérieur Dr. Moussa OUDAI Ecole Supérieure de Commerce, Algérie	64
05	Le marketing digital comme un nouvel outil de communication multi canal à l'ère de web 2.0 : tendances et chiffres clés Digital marketing as a multichannel communication tool in the era of the web2.0: Trends and key figures Karima ZIDANE Université de Bouira, Algérie Abd El Madjid OUNIS Université de Boumerdes, Algérie	84

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147
Legal Deposit: 3345-2014



**Journal of Financial, Accounting
And Managerial studies**

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147



Journal of Financial, Accounting and Managerial studies
An International Biannual Scientific Journal

Published by COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University-Algéria

Honorary President

Pr.Farida Hobar

Director of the journal

Pr. Mahmoud Djemam

Director of publication

Pr. Abdelkader Nouri

Editor in Chief

Dr. Zoubeir AYACHE

Editorial Board:

Dr. Djebbar BOUKETIR

Dr. Abdelwaheed SERARMA

Dr. Mohamed Cherif Benzouai

Dr.Amel BOUSSMINA

Dr.Mohamed Amine Walid TALEB

Dr.Bilel ZOUWIWACHE

Dr.Hamza BOUKEFA

Dr.Abdelwahab CHENIKHAR

Number 08 / Decmber 2017

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

About the Journal

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies (JFAMS) is a double blind peer-reviewed journal published two times a year by **COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University, Algeria**. The journal publishes research paper in economy, accounting, finance and management. **JFAMS** is open for academic world and research institutes, graduate students and PhD condidates, academic and non-academic researchers and research team. Our goal is to provide original, relevant, and timely informatios from diverse sources ; to write and published with absolute integrity; and to serve as effectively as possible the needs of those involved in all economic areas. If your research will help us achieve these goals, we would like to bear from you. **JFAMS** provide immediate open access to its content on the principle that making the research freely avaible to the public supporting a greater global exchange of knowledge. All manuscripts are subject to a double blind peer review by our experts.

Table Of Contents

Num	Title/Author	page
01	The Alternatives of financing the Public deficit in the Islamic Economy - Study about The waqf lands in Malaysia - Dr. Rachid ZERGUET Université Blida 2, Algérie	05
02	Inductive Study of Foreign Experiences in the Application of Total Quality Management in Higher Education (Conclusion of a Model Suggested for the case of Algeria) Dr. Meriem Youcef University of Batna1, ALgeria Pr. Naima Yahiaoui University of Batna1, ALgeria	25
03	La construction des compétences organisationnelles Entre logique interne et logique externe Dr. Salah Eddine Sofiane AMARI Ecole Nationale Polytechnique d'Oran, Algérie Dr. Amine MOKHEFI Université de Mostaganem, Algérie	43
04	Analyse des principaux indicateurs internationaux de performance de l'enseignement supérieur Dr. Moussa OUDAI Ecole Supérieure de Commerce, Algérie	64
05	Le marketing digital comme un nouvel outil de communication multi canal à l'ère de web 2.0 : tendances et chiffres clés Digital marketing as a multichannel communication tool in the era of the web2.0: Trends and key figures Karima ZIDANE Université de Bouira, Algérie Abd El Madjid OUNIS Université de Boumerdes, Algérie	84

**The Alternatives of financing the Public deficit in the Islamic Economy
- Study about The waqf lands in Malaysia -
Dr. Rachid ZERGUET Blida 2 University, Algeria**

تاريخ التسليم: (20/09/2017)، تاريخ التقييم: (27/10/2017)، تاريخ القبول: (06/11/2017)

Abstract :

This study is concerned with a statement of the deficit in the general budget of the state and the reason for its occurrence also touched upon the various methods of financing in the economy postural , And corresponding in Islamic economies, where several ways of public revenues in Islamic economics, but we will focus on the waqf lands and potential projects through the islamic instrument like sukuk al-muàwadhat , with pratically state of Malaysia .

Keywords : Financing of The Public Deficit, The Public Revenues , The Waqf Lands .

الملخص:

تعنى هذه الدراسة بحالة العجز الموازني وأسباب ظهوره بالإضافة إلى طرق تمويله في الاقتصاد الوضعي ونظيره الإسلامي حيث تتعدد وسائل الإيرادات العامة بالاقتصاد الإسلامي إلا أننا سنركز على الأراضي الوقفية والمشاريع الممكن تنفيذها بالأدوات الإسلامية مثل صكوك المعاوضات مع دراسة تطبيقية على حالة ماليزيا .

الكلمات الدالة : تمويل العجز الموازني ، الإيرادات العامة ، أراضي الوقف ،

Introduction:

The Deficit Budgetary is considered the sole solution for many developing countries with lack of capital and the development needs, but these countries must consider several methods to finance it.

1-Importance of the study:

The importance of the study is analyze the economic impacts of different ways to finance the deficit of the balance sheet in order to consolidate the positive effects and reduce the negative effects, also highlights the economic effects of financing deficit in Islamic economics to demonstrate its economic merit.

2-Objectives of the study:

- 1- Knowledge of the economic impacts of different ways to finance the deficit of the balance sheet .
- 2- Statement of the economic impacts of the Islamic Waqf .

3-Scope of the study :

This study examines the bodies Supervision of the Islamic Waqf in Islamic banks of Malaysia, where the Malaysian community has the long history of the establishment and these endowments and disbursement of its incarnations, and in this age, the Islamic banks took over management Waqf .

4- Methodology of the study :

The study is based on the analytical method that fits a statement the economic effects, both in the economy, positive or Islamic Economics .

The economic impact of the budget deficit in the economy both postural and Islamic :

The budget deficit is a general case of increasing the level of public spending on the level of public revenues , and this represents various negative values of the equation under the general budget as follows :

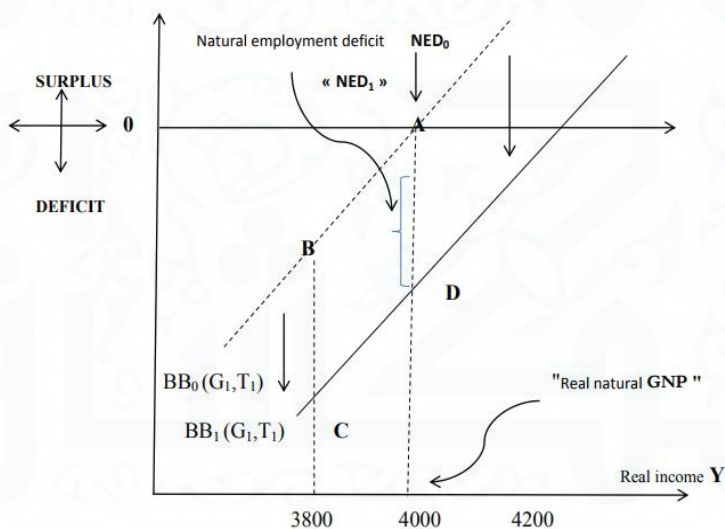
$$BS = T - G \longrightarrow BS = T_0 + tY - G$$

In generally the budget deficit is divided into two types :

- **The periodic type :** This is spontaneously without scheme intervention by the state, and according to the case of macroeconomic variables, and this is affected by two variables :

1. **Y “Income level “**: where the deficits increases in periods of recession as a result of the low level of income, unlike periods of boom .
2. **t “Tax rate according income “**: where the government changes of its value belong the cycle business prevailing in the economy, and has an inverse relationship with the budget deficit .
- **The Structural type** : represents finance policy adopted by the state to achieve certain goals, and this is affected by two variables :
 1. **T₀ “ The level of taxation independent of the income “** : Determined by the state as an independent value of the income and has adverse affect on the level of deficit .
 2. **G “ Public spending “** : Determined by the state as an independent value of the income and has positive impact on the budget deficit .

Figure shows the relationship between income levels and the general budget



المصدر : سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، سنة 1994 ، ترجمة الباحث ، ص 534 .

BB₀ : The primary line of general budget .

BB₁ : The New line of general budget resulting of Increase the spending government with other variables constant .

Explaining the curve :

We note that at each point of the original budget line BB_0 tends toward higher values for the budget deficit, “ or surplus for the budget bottom line “ in the new budget BB_1 a cause of increased public spending .

In order to cover the deficit we note from the figuresome ways : 1- Reduction of public spending to lift the budget line to the top . 2- Increasing income leads to the lifting of all points of the budget line to the higher point in the same line . 3- Raising the level of revenue have the opposite effect to increase public spending and reduce the deficit it .

1. The effects of methods deficit's financing in developing countries :

In this part we address various alternatives of raising the public revenues and its economic results in developing countries .

1.1 .The effects of tax's increasing on macroeconomic variables:

At first we must to point out that some economists do not consider that the increasing of tax's revenues is way of financing the deficit because it is one of ordinary revenues , so there is no deficit with possibility of increase tax collection , but this increase has decided only for covering the deficit and it is often difficult in developing countries for their political and social, but we will address limited to only the economic effects .

1.1.1 . Impact on monetary variables : Although the taxes is deducted money from the market when collecting it , so that some countries adopted it as policy to reduce inflation , but it is not always an effective policy, as when taxes is imposed on corporate profits , the corporates will raise the prices of their products and services to maintain the same amount of profits and therefore the workers in return have demanded elevated wages for equivalence amount of the increase in the prices of goods and services (inflation) , it means reducing the profit margins of private institutions , the same result will be existed if the increase in public spending will be financed through direct taxes on wages and salaries, the increasing in tax rates would lead to higher wages and this in turn leads to a reduction in profit rates(الفارس ، 1997 ، ص 156)

above of this , the deducted money from the market will return like prices of purchased products and services by the state from the local market , so we

can access the following summary : " finance public spending through the tax has no impact on the cash basis , and from the effects of deficit financing tax on monetary variables is as follows Nots:(خليل ، 1994 ، ص 1328)

influence at the cash basis .

Higher prices for goods and services .

Higher salaries and wages cash .

1.1.2. Impact on private spending: The effect of withholding tax is Decreasing private consumption in developing countries, whether related to tax salaries and wages or corporate profits because individuals propensity for consumption is high in developing countries, this means that individuals rising their tendency consumer to maintain the level of consumer despite the high level of prices or low wages and salaries.

In contrast, investment spending affecting negatively with each increase in the tax, as the tax lead to a decrease in profit private institutions and thus reduce investment opportunities geared to improve productivity, the profits decline is the first factor in reducing spending private investment, and the second factor is the asylum institutions to borrow for covering the cost of lower profits, leading to higher interest rates and therefore lower rates of private investment, and we conclude the following effects :

- A slight decline of private consumption spending.
- Rising interest rates.
- Low levels of private investment spending .

1.1.3. Impact on economic performance : The developing countries aim to increase the rate of economic growth and getting economic development, Therefore, the formation of a higher rate of capital is the main goal, indicating the importance of tax policy to research the economic surplus and charge it to serve the economic development and to redistribution of domestic income(بوزيدة ، ص66 / 2005 ، 2006 ، so the tax Achieves the economic and social goals in developing countries , some these goals are using of the tax proceeds as a kind of forced savings in the economic development process, so the taxes are imposed on incomes to invest part of them instead the consumption Excess(بوزيدة) ، ص66 / 2005 ، 2006 .

On the other hand, it may result from the taxes worse distribution of income and wealth if they hit the poor more than the rich classes, and this is

(حشيش ، 1992 ، ص Manifested in indirect taxes most heavily on the poor)
(173, so the problem of the choice between it or the direct taxes fair and low-yield .

1.2 . The effects of Inflationary financing on macroeconomic variables:

It is called the money' Printing way , it is like the Borrowing from the central bank which buy the government bonds from the public treasury, so the involvement of the government in the steps of creating the money is indirectly way to finance the government spending(خليل، 1994، ص 1332). There are reservations about this method, especially with regard to inflation rates, which made it the worst methods of financing the deficit by many economists, but at the same time it is characterized by easily conducting and non-complex .

1.2.1 . Impact on monetary variables : The money' Printing is considered Increase the money supply is spent to buy goods and services from local market leading to inflation, even if the private sector is spender for this mass of cash it is just one of three hypotheses(قدي ، 2003 ، ص 128):

1- The production's device can creation goods and services equivalent to an increase of cash in short time , This is not compatible with the status of the device of developing countries that are not flexible nor effective .

2- The increase of cash remain in the hands of individuals without spending, and inflation does not happen, with the remain of this increase as a bomb timed to explode by disbursement on form of severe inflation, But developing countries ' individuals characterize in high tendency of consumption and the strength of demand for goods and services , and then the correct a every increase in cash will accrue smoothly to consumer spending and this means the inflation .

3- The increase of cash will accrue to the increased demand for goods and services this is the case closest to the case of developing countries, especially since the majority of its members do not engage in productive activities so shall be cash increase is much higher than the amount of production .

Inflation could rise if the deficit continued to be financed by printing money, "and the more inflation increased government spending faster than government revenues, prompting the government to issue more money and the reason for this is that government revenues are considered fixed in nominal terms in the short term , and then the real value decline in the face of

high inflation rates and at the same time, the government's obligations of the various aspects of public spending are often in real terms , which means that spending rises in nominal terms in conjunction with the increase in prices)

(الفارس ، 1997 ، ص 146)

The effect of printing money on monetary variables is as follows :

- 1- Increase the money supply.
- 2- Rise in the general level of prices .
- 3- The continuation of this situation leads to a crisis of inflation .

1.2.2. The impact on private spending : Increase the money supply in the market lead to increased demand among individuals for goods and services, this procedure could induce banks to expand in the granting of credit by lowering the interest rate, but when the central bank sees the persistence of the government to withdraw the cash savings it can raise the interest rate , This forces banks to raise interest rates to maintain the volume of money in the market and thus the value of the currency , this is situation of countries where governments borrow directly from the central bank, but in the some developing countries , the private sector buys the government bonds in interest rate prevailing in the market for selling it to central bank , with rising the demand for this bonds there prices are rising so the rate of interest will low leads to the rising of investment .

Thus we conclude the following effects :

- 1-The stability of consumer spending .
- 2- Rising interest rates and lower investment spending if the government's borrowing from the central bank is directly .
- 3- Low interest rates and high investment spending if the central bank from the private sector. financing for the government through the purchase of government bonds

1.2.3 . The impact on economic performance:These effects are as follows
(زيتوني ، 2006 / 2007 ، ص 67) :

- 1- Currency depreciation and hence rise consumer tendency and low savings, leading to the use of foreign currency as a store of value instead of the local currency and reduces the investment .

2- Consequent inflation, the reluctance of the arrival of foreign capital and perhaps some local money out of fear of the possibility of deterioration in the value of the local currency .

3- Redirect investments into certain sectors, especially those producing consumer goods that are high profits due to the high prices of their products at the expense of the rest of the other productive sectors , thus resulting in the redistribution of income and wealth as unevenly form between social classes and often be in the interest of investors in the sectors benefiting from higher prices .

1.3. The effects of Funding through the public debt on macroeconomic variables :

Governments resort to public borrowing to finance the deficit, whether by offering the bonds for public subscription or borrowing from international institutions, some economists based in the resort to borrowing to the theory of self-consumption loans, which means that the loans erase itself with the passage of time due to the fact that the real burden of the loan decreases as continuous because of the steady increase of the population and the size of national wealth and because of the deterioration of the value of money (قدي)

(. ، 2003 ، ص 223)

1.3.1 . Impact on monetary variables:

External borrowing adding represents the amount of cash into the market means that this leads to effects such as increased cash the money supply and rising prices, while domestic borrowing has its two kinds:

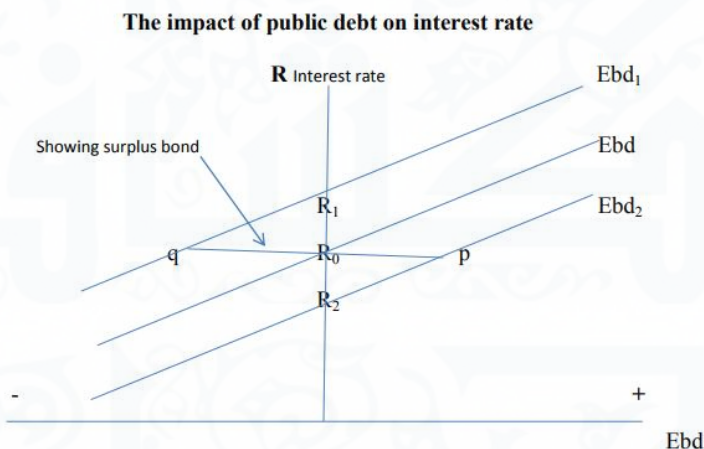
1- Borrowing from non-banking system : This method may be a part of strategic of reduce inflation because of money taken from the market and does not lead to increase production costs , As they do not relate only to funds allocated to the non-consumption and this initially reduces the rate of inflation, but that the money supply would respond to the market price for government purchases, and therefore does not impact on the way the cash basis(223 ص ، 1994 ، خليل) and not on the general level of prices .

2- Borrowing from the banking system : this kind has not negative impact on the aggregate demand if the banks have excess cash reserve , the domestic spending which financed by this method would have a similar

effect, such as an expansive spending financed by the central bank , but if the banks does not have ample excess cash reserve they can lent the government part instead the private sector , this will lead up to pressure erases the expansionary effect of the increase in government spending rather than reduce lending to the private sector the banks resort to the central bank to help them , so if the central bank loan banks the result will be as borrow's government from central bank (الفارس ، 1997 ، ص 134)

And thus conclude multiplicity the monetary effects of finance the deficit in a way the public debt as increase the money supply and rising prices in the cases of external borrowing and borrowing from the banking system lacking reserves cash or the lack of it in the case of borrowing from the banking system with reserves cash and borrowing from non-banking system.

1.3.2 . Impact on private spending : government's getting of the cash from abroad Can increase spending to become in place of private spending, But the contrast may employ government this borrowed money in order to raise the levels of private spending, but for borrowing the local the amount of public debt is usually measured by those bonds through which the government can put pressure on the interest rate and the economic activity as long as there is an inverse relationship between the price interest and bond price ، خليل) (2000 ، ص 267 - 269 .



المصدر : عباس كاضم جاسم الدغمي ، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية : دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، لمدة 1990-2006 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، سنة 2008 ، ص 61 .

Explaining the shape:

If the government sells its bonds to non-banking sector for financing the deficit the treasury must Issuing more government bonds for selling in the stock market this new bonds will Generate a surplus in the overall width of the bonds equivalent to the distance ($q R_0$), This means that the government policy of expansionary fiscal policy (spending exceeds revenue) taken by the public treasury by borrowing from individuals transfer curve excess demand for bonds to the top and to the left , about these changes can not erase surplus showing bonds unless the equilibrium interest rate has risen to the top (R_1) which there is a tie between aggregate demand and aggregate supply of bonds issued by the Treasury and other economic sectors(الدعيمي، 2008، ص 61).

1.3.3. Impact on economic performance: The effects of public debt on the national economy, according to multiple characteristics of these debts this means the multiplicity of the effects of public debt, according to sources :

1- The effect of borrowing from individuals and private institutions :

Because of this borrowing does not negatively affect private spending is does not detract from the volume of employment , even the state's ability to spend on goods and services derived from such leveraged encourages investments wanted that rises employment' level and improves productivity levels .

Unlike taxes the borrowing does not reduce the levels of consumption or investment and is thus maintains the incentives create projects , and also does not adversely affect the production costs for projects where does not limit the competitiveness of local projects to reverse the impact of taxesthat the effects of raising projects prices of their products in order to maintain margin Profit , In contrast, the width of government bonds for the private sector to cover the enormity of the deficit will lead to the great lifting of market interest rates, so severely on the levels of investment and subsequent macroeconomic indicators such as employment and trade balance .

2- The effect of borrowing from the banking system : The banks do not lend money to the state, but the remainder of their surpluses arising from the difference between what they get from deposits and what lend to the private sector after excluding reserve ratios legal and necessary, despite all these deductions, the cash reserves remain a great size, especially in developing countries where demand has been minimal for the private sector to borrow from these banks , the state can be in place of private sector to cover This lack of borrowing without any adversely affect on the economy because these precautions originally intended to borrow even an indication of the proper functioning of the economy, in addition to this it does not result from borrowing from the banking system any pressure on

interest rates lead to lifting it, unlike is borrowing from the non-banking system, so there is no fear on the levels of investment .

1.4. The impact of external debt :

Note manifested the inevitability of asylum the developing countries to import from developed countries, where the developing countries in desperate need of hard currency obtained from the export of limited local resources or aid or foreign loans, this latter has negative effects on the national economy countries borrowing and of the necessity of the payment of debt service increase for the original amount of the loan.

Here, the inverse relationship between debt service and the ability of developing countries to import to meet the development needs , especially with the scarcity of hard currency, “ This relationship shows that with any reduction the debt service the import capacity of the country borrower is rising , while with any rise of the services of external debt this latest become an essential competitor against imports, thus the country become forced either by the external borrow or pressure on imports to maintain the same level of imports in order to avoid any possible deterioration of the various economic and social indicators because of reduced self-ability to import “ (رواج ، 2005) (49 ص ، 2006 / .

The negative impact of the foreign debt is not limited to import capacity, but extends to savings levels, escalating dependence on foreign aid, loans and the resulting decline in domestic saving levels, The negative impact of the foreign debt is not limited to import capacity, but extends to savings rates, escalating dependence on foreign aid, loans and the resulting decline in domestic saving rates, this is reflected in the modest rate of investment funded locally in developing countries, it is known that these percentages high rates of debt service (relative to GDP) represents a direct detracting from available local resources that could be directed to form savings and then to the rates of domestic investment(149 ص ، 1989 ، زكي).

As well as external borrowing have a negative impact on the trade balance, the follower of the evolution of the balance of trade in developing countries noted the sustainability of the deficit, despite its development programs pursued by these countries to get out of the vicious circle (borrowing, deficit, borrowing) , Deficit financing has become by external debt coupled pressures caused by external obligations for developing countries and manifestations of administrative corruption and capital flight(58 ص ، 2006 / 2005) (رواج ، 2005) .

Depending on the impact of foreign debt on the balance of trade also shown negative effects of capital flows from the debtor countries, where the size of

the debt is doubling every four and a half years even if it does not borrow the country again, for the first time took the annual payments for debt service (premium + interest) exceed the debt itself and reached a climax in 1982 when the debt was given to the third world 50 billion dollars, while it was 105 billion dollars to pay the debt as services(حسن ، 1992 ، ص 24).

This means that the external liabilities resulting from the debt became grab more financial resources obtained by the developing countries and has become a heavy burden on the balance of payments and even a essential element of a cause of the deficit of developing countries (رواج ، 2006/2005، ص58).

2- The difficulty of choosing between methods of financing the deficit :

The variation in the effects of these methods shows that each type of these methods have negative effects and other positive, and should be on the financial policy of the state to choose between these methods in accordance with the priorities and objectives and the data that characterize the economy , but in developing countries is difficult to determine the market and economy indicators with the weakness of the statistical structure and limited the anticipative and planning bodies, as well as failure to respond to individuals, institutions and organizations of civil society and non-cooperation with the supervisory bodies to assemble and adjust data, this is due to the lack of a culture of community members, frustration and lack of conviction developmental schemes and estrangement that characterizes their relationship with policy makers and strategies, as well as the fraud policies pursued by the financial institutions, fearing of emergence of the economic and financial position, or attempt to shirk its duties towards the national economy .

Most economists criticize the method of printing money because it leads to inflation and reduces purchasing power, as well as high interest rates and low rates of investment, but an increase in the money supply reduces the value of the national currency against foreign currencies and thus increase competitiveness of their goods, as well as raising the interest rate works to bring in foreign capital, In both two positive impact on the balance of payments of both types the trade balance and the balance of capital, the latter which is reflected in the state to get an additional amount of hard currency that are essential for the import of investment goods necessary for the development process .

while printing money has good effect on the balance of payments, the borrowing from external sources affect negatively on it because of the consequences of debt repayment and services that are transforming the capital out of the country and is in dire need of it, which may authorizes the

government absorbs resources and national wealth to meet its obligations, as well as the negative impact on the monetary variables as caused by printing money, including the devaluation of the national currency, but the crowding out of private consumption is not very severe, It remains the intervention of the state in the borders of the areas that see the lack of negative impact heavily on private consumption, but it is possible that this method is less methods crowding out of consumption and private investment, but which significant investments in the private sector in developing countries feared from the public sector ?! .

The term effect of crowding out private spending leads researcher into the effects of the increase taxes, which, in spite of its impact little on consumer spending, but they are of a particularly severe impact on corporate profits - Analysis revolves around indirect taxes, a tax of expenditure and trading due to the large number of outcome compared to direct taxes - which raise the prices of goods and services thus users wages, and therefore there is no recourse these companies in difficult financial circumstances and conditions for borrowing, but to refrain from expansion of projects and killing many of the young projects .

This is the reason for the lack of production compared the money supply in the market, causing inflationary pressures and pushing individuals and institutions to import, and less demand for domestic goods, and capital leaking to the outside for fear of further deterioration of the value of the national currency, and that the expenses of the government, in spite of rationalization ' However, they will face higher prices do not fulfill their public revenues and worsen the deficit even the state to adopt a policy of more mature , the tax's capacity of the local economy can not be skipped in order not to increase the expenses of the collection it and became in the principle of tax kill the tax, in addition to that indirect impact of the tax is contrary to the equitable distribution of income .

May be the optional truncation of money from market, which is borrowing from individuals and institutions better than the deduction of compulsory, which is impose an increase tax because it does not affect the production costs and it does not increase the prices of goods and services thus does not break down the interests of the institutions, but this method leads to a display of government bonds as wide – because of the large deficit in the budget and the large disparity between him and the nominal price of the bond - and raise interest rates in order to attract the largest number of subscribers leads to raise the interest rate market and lower investment rates .

However, raising interest rates in developing countries reduces the rates of investment and does not attract individuals and institutions to subscribe because of the financial markets in developing countries are weak and lack the breadth and few dealers, if the central bank felt that the interest rate market is towards rising more it must to buy government bonds from the financial market to maintain interest rate and keep Treasury obligations within reasonable limits, As the purchases of the central bank is large from the government bonds, thus the issuance of cash would be great, and this will resemble the method of printing money with all the consequent economic results, and this means that the borrowing from the domestic market non-banking in developing countries will tend inevitably to wardprinting money from the Central Bank, the following table shows the most important side effects of different methods of deficit financing in developing countries :
Schedule illustrates several effects of financing the deficit budgetary

Method of Financin the deficit Economic indicator	Tax increase	Printing Money	Borrowing from individuals and institutions	External Borrowing
The volume of money	No effect	Increase	Increase	Increase
The general level of prices	High	High	High	High
The real wages	No effect	Reduction	Reduction	Reduction
Consumption spending	Slightly lower	High	High	High
Interest rate	High	High	High	No effect
The level of investment	Reduction	Reduction	Reduction	Reduction
Employment	Reduction	Reduction	Reduction	Reduction
Currency value	Reduction	Reduction	Reduction	Reduction
Balance of Payments	Deficit	Surplus	Surplus	Deficit

Source: prepared by the researcher, based on several sources .

3. The Islamic Waqf in Malaysia :

The Islamic Waqf is one of systems of Islamic finance, which aims to strengthen the social ties between members of the community, where it included the effects of all aspects of life, in the early period of the islamic state the Islamic Waqf was representing an important pillar in the economy where held a significant economic burden , when the wealthy muslim and the owners of the money were employing their money in the construction of schools, mosques, roads, wells, etc., and its Allocation endowments to ensure its continuity and its giving and maintenance, but the situation has changed after the colonization of the Muslim world and corrupting people's perceptions, where he became the community obliged the government

Responsibility for managing all the facilities associated with the interests of the people and nurtured . There are many faces of waqf like the waqflands ,At the moment, it is estimated that over 35,727 hectares of waqf land all over Malaysia , and a research done by JAKIM in 2000 recorded that there are 20,735.61 acres of identified waqf lands. Below is the statistic of the identified waqf lands for the whole states in Malaysia (Zulkifli ,P1 , 2):

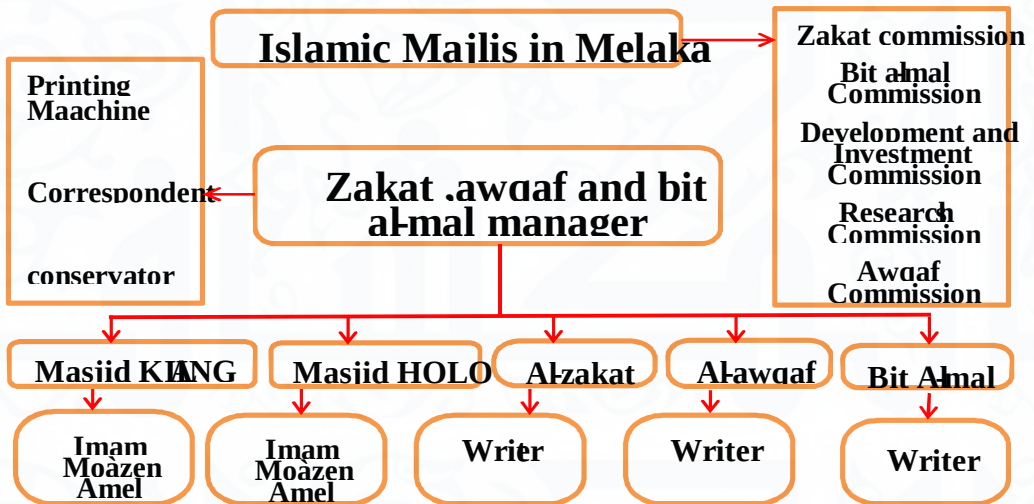
No.	State	Specific waqf (acres)	General waqf (acres)	Total (acres)
1	Kelantan	171.54	133.12	304.66
2	Federal Territories	5.47	22.07	27.54
3	Terengganu	204.43	43.01	247.44
4	Sarawak	236.929	---	236.929
5	Panang	3985	---	3985
6	Sabah	4.178	25.42	29.598
7	Johor	1951	3976	5928
8	Perlis	218.69	8.75	227.44
9	Melaka	773.39	69.97	843.34
10	Kedah	420	423.34	843.34
11	Negeri Sembilan	1727.35	61.25	1788.60
12	Selangor	621.10	442.15	1063.25
13	Perak	4474	647	5122
14	Pulau Pinang	22.21	67.05	89.26
	Total	14,815.787	5919.83	20,735.61

3-1 The Administration of Waqfin Malaysia :

In Malaysia, waqf affairs are the responsibility of the Islamic Religious Council of each state, the Islamic Religious Council following the government of Malaysia has formed a department for zakat, waqf and hajj under the Prime Minister's Department on the 27th March 2004 with the aim of making the administration systematic and effective. This department however does not have an authority to administer and manage waqf properties but rather plays a role as a planning coordinator and observes the waqf matter (Zulkifli ,P1 , 2):

Generally, the number of waqf lands is according with number of them managers, and in the most of states the worker who concerned with waqf matters is the secretary of the Islamic Religious Council helped by a penman and writer , but they have not the qualifications in investment scope or administration of projects nay some administrative knowledge except situation of state of Penang and Melaka that more better than other and formed as follow: (الحبشي ، 2003 ، ص 115)

The administrative framework of zakat and waqf department in state of Melaka



3-2 Malaysia's Approach in Developing WaqfLand :

In Johor, government has allocated RM60 millions in Ninth Malaysian Plans (RMK-9) to build five hotels based on Islamic concept on a few

identified waqf land., also that Johor owned the largest waqf land amounted to approximately 28,000 hectares .

It is expected that Malaysia will introduce an Islamic capital market product of securitization of waqf property through sukuk instrument as stated in the Capital Market Master Plan issued by the Securities Commission. Additionally, some states have initiated a scheme of waqf shares. Waqf share is a scheme where individual or organization purchase a few units of shares with the minimum value for example of RM10.00 per unit offered by the Majlis , Waqf shares in form of certificate with the necessary value will be offered to the general public. The purchased waqf shares will be dedicated in perpetuity for the purpose of charity and hence the purchaser will not be given any dividend or profit , It is reported that the scheme has contributed to several economic and educational developments in Johor such as Building of Johor Waqf Shares at cost of RM4 million, plantation project of 3800 acres land and purchase of six storey hostels at Cairo, Egypt for students' accommodation (Zulkifli P 5)

Penang , Selangor and Federal Territories are the states that implemented the information communication technology system in their waqf administration , Information system of Waqf land of the Islamic Religious Council of Pulau Pinang for example consists of four main applications namely waqf information management system, comprehensive building information system , information system based on geographic information system (GIS) and Penang Geographic Information System. The implementation of ICT in waqf administration provides an effective management and planning. Such information system offers various benefits in term of data, record, figures and enables efficient waqf property's management and administration (Zulkifli P 6) .

3-3 Waqf Financing :

It could not be denied that some of waqf institutions faced a problem of lack of capital to develop community projects. This problem could be solved through subscribing Islamic financing facilities either in debt or equity financing(Mohammad 2006 , P 12. 14) .

Debt-based financing refers to a contract of exchange or *al-Mua'wadh* such as *murabahah*, *ijarah*, *ijarah waiqtina*, *salam*, and *istithna'* and its supporting contract such as *hiwalah* and *wakalah* . *Hiwalah* and *wakalah* are considered as a supporting contract because they exist side by side with another contract . On the other hand, equity-based financing refers

to *mudharabah*, *musyarakah* and shares of joint stock companies (combination of *musharakah* and *mudharabah* term of financing. Both of these modes are able to provide financial needs to the community especially to the entrepreneur (Zulkifli , P 12) .

Conclusion and Recommendation:

The last discussion confined at state of Islamic countries because they are within developing countries and have economic alternative to finance the deficit namely the waqf lands where several negative effects of various methods of the financing in the postural economy and lack capital .

The several of operators economic in state leads to different effects rely on them as a source for financing public revenues , and the ways of financing vary from one to another because of various the negative and positive effects on economic and monetary variables and on investment levels .

The state can rely on the waqf lands to build commercial or charity projects funded by islamic instrument like sukuk Al-musharakah , Al-ijarah , silm ... ext, this allows the transfer of the burden of funding from the state to the people without any negative impact on the purchase power of their .

References :

- 1- الفارس عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام :دراسة بظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1997 .
- 2- حميدة بوزيدة ، النظام الضريبي الجزائري ، وتحديات الإصلاح الاقتصادي ، في الفترة 1992 – 2004 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية اللوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2006/2005
- 3- سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، مطابع الأهرام ، القاهرة، سنة 1994 .
- 4- سيد عثمان الحبشي ، تجربة الوقف في ماليزيا ، مقال مقدم إلى مؤتمر نظام الوقف في التطبيق المعاصر : نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية تحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والأمانة العامة لأوقاف الكويت، الطبعة الأولى ، سنة 2003 .
- 5- عادل أحمد حشيش ، أساسيات الدالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1992

- 6- عباس كاضم جاسم الدعيمي ، أثر السياسات النقدية والدالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية : دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، لمدة 1990-2006 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الكوفة ، سنة 2008 .
- 7- عبد الباقي روابح ، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : دراسة تحليلية مقارنة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، سنة 2005 / 2006 .
- 8- عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، سنة 2003 .
- 9- عمار زيتوني ، المصادر الداخلية لتمويل التنمية : دراسة حالة الجزائر 1970 – 2004 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2006-2007 .
- 11- صالح ياسر حسن ، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته الدالية الدولية ، المعهد العربي للثقافة العالمية ، الجزائر ، سنة 1992 .
- 12- رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، سنة 1989 .
- 13 – MohamadTahirSabit Mohammad. *Innovative Modes of Financing: The Development of Waqf Property*. KonvensyenWakafKebangsaan organized by the Department of Awqaf, Zakat and Hajj. Kuala Lumpur. 12-14 September 2006 .
- 14 – ZulkifliHasan , AN OVERVIEW OF THE EFFECTIVENESS OF THE ADMINISTRATION OF WAQF LAND IN MALAYSIA .
- 15 – ZulkifliHasan and Muhammad NajibAbdullah , THE INVESTMENT OF WAQF LAND AS AN INSTRUMENT OF MUSLIMS'ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA .

Inductive Study of Foreign Experiences in the Application of Total Quality Management in Higher Education (Conclusion of a Model Suggested for the case of Algeria)

دراسة استقرائية لتجارب أجنبية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي
(استخلاص نموذج مقترح لحالة الجزائر)

D. Meriem Youcef, P. Naima Yahiaoui, University of Batna1, Batna, Algeria
تاريخ التسليم: (2017/10/ 04)، تاريخ التقييم: (2017/11/ 08)، تاريخ القبول: (2017/11 /13)

Abstract

TQM in higher education considered as the most recent trends and strategies seeking to achieve a qualitative development in the higher education, so that its outputs fit to the era's variations. Accordingly, our study aims to clarify the concept of TQM in higher education and study a number of foreign experiences of its application to reach a proposal that allows the improvement and development of higher education institutions in Algeria through following a TQM method.

This study has concluded that though the deficiency in the higher education institutions performance, they do not agree the need for change and reconsideration of their applied methods in work performance with their will in finding rapid solutions, since TQM requires a period of time so that it gives its results.

Keywords : Total Quality Management
Higher Education.

المخلص

تعتبر إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي من أحدث الاتجاهات والاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق تطور نوعي في التعليم العالي لتتناسب مخرجاته مع متغيرات العصر، وبناء عليه جاءت دراستنا بهدف توضيح مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ودراسة عدد من التجارب الأجنبية في تطبيقها للخروج بمقترح يسمح بتحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال انتهاز أسلوب إدارة الجودة الشاملة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم القصور في أداء مؤسسات التعليم العالي إلا أنها لا توفق على حاجتها للتغيير وإعادة النظر في طرقها المتبعة في أداء الأعمال مع رغبتها في الحلول السريعة حيث أن إدارة الجودة الشاملة تتطلب فترة زمنية حتى تؤتي ثمارها.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، التعليم العالي

1 Introduction:

Higher education institutions are one of the most important educational institutions that have a positive effect on the society development and advancement. Thus, their development has become a necessity; indeed, education quality improvement has become a fundamental objective sought by societies to improve the current policies of education; the main challenge for the recent educational systems is not only limited in teaching, but also in confirming its high quality characteristic.

Therefore, higher education institutions in the world tend to apply quality and accreditation system, establish mechanisms guaranteeing the quality of academic and educational programs and develop quality systems, procedures and standards in accordance with the international trends and the conditions of each society.

TQM is considered, moreover, as one of the most important strategies and methods seeking to achieve qualitative development and promotion in education levels so that they fit to the twenty-first century's requirements, since quality is not anymore a luxury targeted by the educational institutions, yet it has become an urgent necessity imposed by the modern life.

The Study's Problematic:

If we take a glance at the Algerian higher education reality, we find that many studies and researches have diagnosed many weaknesses in its performance, and that it has not achieved its main objectives in teaching, scientific research and community service.

The follower of the higher education institutions' performance in the recent times, should remark that quality deterioration in their performed services quality; what justifies, perhaps, this deterioration is the decline in the test scores, the deficiency in the graduates' principle skills, the increase of the dropout rates and the widening in the gap between the labour market requirements and the graduates' capabilities. All this emphasizes the importance of searching a solution that may help the higher education institutions to promote and overcome these difficulties and treat that deterioration situation.

The question that may arise here is: "what is the suggested perception for TQM application in the Algerian higher education institutions, proceeding from the former foreign experiences in the same field?"

The study's objectives:

This study aims to clarify the TQM concept in higher education and to study some foreign experiences about its application in order to reach a proposal allowing the improvement and development of the Algerian higher education institutions through the TQM method.

The study's Importance:

The importance of this study rises from being a research attempt to study the TQM in the higher education institutions, which is a relatively-modern topic in the world, in general, and in the Arab World and Algeria, in particular. Thus, the study permits to reach recommendations for the decision-makers in the Algerian higher education institutions.

Previous Studies

1. The study of Dr. Abdus Samad, R. Thiagarajan in 2015, entitled "TQM in Higher Education, A Conceptual Model to Achieve Excellence in Management Education" (Abdus Samad, R. Thiagarajan,2015, p634-645):

This study aimed to provide explanation that would help interested in the quality systems management and educational programs evaluation, in addition to the clarification of the TQM standards and indicators affecting the administrative institutions quality improvement and the their challenges.

This study found that the adoption of TQM principles in higher education may allow the evolution of its institutions through the clarity of objectives and targets and the adoption of continuous improvement approach in teaching systems with periodic evaluations to realize a kind of satisfaction between students and stocks holders, which affects the academic environment dynamics.

2. The study of Mouhammed Hasas. In'airat, Amer Hani Al-Kassem in 2014, entitled: "Total Quality Management in Higher Education: A Review" (Mouhammed Hasas In'airat, Amer Hani Al-Kassem, 2014, p237-294):

This study aimed to analyze the TQM in higher education, determine the critical success factors (CSF) and provide a feedback about the ideal way for TQM adoption in higher education.

One of its obtained results reveals that some institutions programs are, actually, characterized by advantages and methods enabling them to, strictly, adopt the system in order to realize the adequacy between the university outputs and the market requirements; since its correct application may enable the Organization to face and minimize risks.

What Distinguishes our Study from the Previous Studies:

It is clear from the previous exposé that the local studies related to the study of TQM application extent in the Algerian higher education are few or rare. Thus, what distinguishes this study from the previous studies and determines its location among them is the fact that it aims to reach a proposal that allows the TQM application in the Algerian higher education institutions.

The Study's Method:

In order to answer the problematic, the scientific method will be adopted through using the descriptive analytic method, since it focuses on the concise description of the studied phenomenon as well as on its qualitative and quantitative expression.

The Study's Structure

To achieve this study and treat its problematic, it has been divided into three main axes:

Axis one: Definition of TQM in higher education.

Axis two: Some foreign experiences about TQM application in higher education.

Axis three: Proposed model for the higher education institutions in Algeria.

Axis one: Definition of TQM in Higher Education

TQM is one of the most modern management concepts standing on a set of principles and ideas aiming to achieve the best possible performance, since the challenges faced by Organization in the modern human community, involve quality and use it as a main competitive arm. Higher education

institutions, as other institutions, have to conduct this way. To simplify the subject, we have studied TQM and TQM in higher education.

1. The Concept of TQM:

“Sehuctor” (Farid Abdelfattah Zineddine, 1999, p21) sees TQM as *“the creation of a peculiar culture, in performance, where managers and employees work in a continuous and hard way to realize the consumer expectations, and, correctly, perform the correct work from the beginning to achieve better quality with high effectiveness and at the best time.”*

In a more global definition, **“R. Hadgetts”** (Farid Abdelfattah Zineddine, 1999, 22) sees that TQM *“is a cultural revolution in the method in which management thinks and works on quality improvement; it is the modern works system that leads to the participation of the human element through moving their talents and abilities to achieve the continuous improvement in order to serve the consumer with a low cost”*.

2. The Concept of TQM in Higher Education:

TQM in higher education may be defined as *“a management philosophy for universities leadership, which is based on the satisfaction of the students’ and the surrounding community’s needs. It, also, realizes the continuous evolution and development for the university and leads it to achieve its objectives, ensures the great and high effectiveness in the scientific research field, and leads, finally, to superiority, excellence and competition”*.(Moussaoui Abdenmour, 2010, p03)

According to the definition, we can extract the main objectives of TQM in higher education:

- Improving the higher education institutions’ efficiency.
- Upgrading the level of the academic staff.
- Improving the use of educational techniques and higher education outputs.

Axis two: Some Foreign Experiences of TQM Application in Higher Education

TQM application in many developed countries, such as the United States of America, Japan, the United Kingdom and many western countries, with the realized success in the institutions that have adopted this method, has created a strong justification to apply this system in many educational

institutions across the world; since the number of institutions that submit to this system has been increased. This is a view of some experiences:

1. The American Experience of TQM Application:

The success of companies in using TQM has encouraged many higher education institutions in the USA to adopt it; the first application of TQM in higher education was in 1985 in the technical college (*Fox Valey*) whose graduates have become more efficient, what has satisfied the employers. The movement has quickly spread when (160) universities in America included the quality improvement principles, and about (50%) of them has established a regulatory quality composition; the *Malcolm Baldrige Prize* is awarded as a model and standard of the TQM success.

Among the universities adopting this method:

A- Harvard University:

TQM application in Harvard University, in the data technology office, has led to save 70 thousand Dollars per year, from the software licences as a result of the elimination of the unused and unnecessary software packages, 120 thousand Dollars, a balance of accordance between the process of reports preparation and their submission; the costs of paper used in billing have been, also, reduced by 40% through the use of a new billing model, and the training period in the data center has been reduced from two days to one hour and half. (Ömer Faruk ÜNAL, 2001, p09)

Harvard University takes the first place in the global ranking of universities. It is, also, the first one in terms of the number of graduates and researchers who obtained *Nobel Prize*, other awards and famous scientific medals in the world. Also, seven US presidents are graduated from this university.

B- Oregon State University:

It is considered among the first and most famous TQM application attempts in the American higher education institutions; it has followed, in this method application, the following steps: (Lewis Ralph G & Smith Doglas H, 1994, p17-19)

1. Clarifying the quality management philosophy, concept, principles and objectives as defined by the *Quality Management Council*.
2. Defining the quality principles and the methods of its application for all the university employees, by administrative and academic staff.

3. Evaluating current situation evaluation, identifying the aspects that require improvement, applying total quality policy, and redirecting efforts into it, through holding official meetings or written reports.

4. Evaluating the global situation of the executed steps related to the quality programs in order to obtain a feedback of the quality application effect and the extent of improvement in the university works performance.

The adoption of this method has led to save time, increase the efficiency of graduates and raise morale.

C. Northwest Missouri State University

This university has started the quality application in 1986, and by 1991 it has developed its special quality culture through studying the program paper of *Malcolm Baldrige National Quality Award for Education**. In 1997, this university has been awarded Missouri Quality Prize that depends on *Baldrige* principals, as a planning model; the university has been working on the enhancement and restructuration of its system. It has, also, introduced the strategic planning processes, put standards and reference points for measuring performance, and adopted a new organizational culture depending on the total quality philosophy and principles, which led to many successes (Kronsky, Robert, 2000, p68) :

Among the reached results (Adnane Al Ahmed, 2004) of the TQM application in *Northwest Missouri State University*:

The establishment of the first global electronic university campus in the country and the transition from a deficit situation of one million Dollars to a reserve surplus of three million Dollars.

D. Wisconsin University:

In 1990, *Wisconsin University* has set a plan for TQM principles application. This plan (Total Quality Leadership) has been known as a global introduction in management, that uses the scientific method and all individuals' contributions in the continuous development in order to respond to the consumers' expectations; the framework of this plan includes seven groups as follows (Salem Bensalim Mohamed Elghanboussi, 2005, p14):

- 1- **Leadership team:** Its responsibility is summed up in developing a vision for total quality leadership in terms of objectives, success

* **The Malcolm Baldrige Award National Quality Award** by the name of the Ex-Minister of Trade (1981-1982). In 1993, the American minister of trade, Ronald Brown announced the expansion of the award so that it includes the education field.

standards and main issues that must be dealt with, in addition to methods that must be followed.

- 2- **Quality office:** A group of members that guide, facilitate and help in the TQM philosophy execution.
- 3- **Implementation team:** It is composed of a group of teaching staff with experience and knowledge to participate in implementation efforts.
- 4- **Shift departments:** They include the departments on which TQM will be applied.
- 5- **Internal network:** It includes the monthly meetings with the speakers about quality topics, and efforts made in this field in order to train individuals.
- 6- **Team of financiers:** This team includes the aids providers for TQM implementation; they are material and human aids.
- 7- **External network:** It consists in the quality office's continuous contact with faculties and universities that apply the TQM.

This university has reached the following results: reducing costs, waste, anxiety and litigations between workers (El-Kayoumi, 2003).

E- The University of Southern Colorado

The College of Management at *Southern Colorado University* is the first one that has applied TQM experience whose main principles (Ward, Bart and Chandler, D, 1993, p31):

1. Identifying a specific and clear message for the college, formulated so that this latter takes place in the world.
2. The customer quality is composed of fundamental input elements that he must be allowed to acquired: knowledge, skills and tendencies.

In order to achieve these principles, three main processes have been defined and must be, continuously, paid attention: enhancing the method and the academic staff and ensuring of students.

2- The British Experience of TQM application:

Despite the British universities autonomy, yet, they are subject to the quality assurance standards set by the *Quality Assurance Agency* in higher education (QAA) since 1997, as this agency's task is not limited to the standards determination, but it follows their application in the British universities. There is, also, the *Office for Standards in Education*, which is, directly, annexed to the parliament and whose task is the inspection on a sample of British universities in order to compare the students achievement,

in specific matters, to the standards level issued by the office (Azzeyadet, 2008, p25).

TQM assurance's objective, in the British universities (HABCHI, 2008, p141), is the reinforcement of the public confidence towards the quality of the programs set by the higher education and the degrees it awards.

Among the universities applying TQM in higher education:

A. The University of Ulster (Sarayera, Assef, 2008, p34):

This British university has set teaching standards as a part of the TQM system; its programs include the consultation of experienced and efficient teachers in series of *Quality Circles* for employees in different administrations as well as for students in order to reach standards related to teaching as taking the students' opinion, appointment of experienced members and adoption competence when selecting the academic staff.

B. The University of Aston (Sarayera, Assef, 2008, p34):

Aston University in Britain has included the topic of quality in its strategic plans and used TQM philosophy and techniques as a way to ensure the continuous development and evolution of its various activities.

2. The Australian experience of TQM Application:

Australia is considered among the first world countries that tended to the TQM notion adoption in the educational institutions, after its transmission from industry. Quality notions and techniques has begun to spread in the institutions that have attempted to apply the total quality input and the quality improvement; some higher education institutions have applied these inputs in order to improve their performance, teaching process, educational service afforded to the student, and the competitive advantage in the educational market. This is due to the huge development of information and education technology and, moreover, the continuous increase of the number of students and higher education institutions.

The seventies of the last century have witnessed the first steps of the Australian universities tendency towards the realization of quality in higher education. Indeed, in 1977, the Australian government has attempted to find a rapprochement to universities funding. Thus, it has merged the universities and higher and technical education colleges' budgets in one organization which is: *Higher Education League*(Kamel .T & Maclachlan. M, 200, p04).

The increase in the Australian universities number and *Dawkins Revolution* have led to the emergence of an urgent need for the application of the quality revision, that has been accompanied with the creation of the *Committee of Quality Assurance in Higher Education (CQAHE)* in Australia (Avdjeva.M & Wilson. M, 2003, p04).

In 1991, quality has become the era's language in Australia and some terms, such as: Standards, excellence, efficiency and effectiveness (Boldwin.G, 1997, p276) have been agreed and emphasized. This has led to the establishment of a *Committee of Quality Assurance in Higher Education*, in 1993, whose task is the examination of quality assurance in the Australian higher education institutions (Moses. I, 2004, p2894).

However, in 2000, the *Australian Universities Quality Agency (AUQA)*, directly, supervised by the higher education minister, was created with the task of doing a periodic revision and control of the TQM standards application in the higher education institutions (Mackinnon. K & et al,2000, p06). In 2001, the *Australian Research Council*, which is considered as the first independent body, has been, also, created, with the task of following the research performance in higher education institutions (Yahia Mostapha, 2008, p112). The *National Agency for Quality Assurance* has been, also, established, with the task of determining the TQM adoption method, through the continuous assessment of the university elements (Skillbeck. M & Connell. H, 2004, p09).

The twenty first century has witnessed the increased focus on the higher education institutions effectiveness and efficiency, through setting standards for quality assurance in higher education, by providing a data base constructed depending on the recommendations of the conference "*Quality in Higher Education*" in Sidney, in 2007 (DETYA, 2007, p06), which has, positively, affected the Australian universities that have taken an important place in the international ranking; indeed; the national Australian university was ranked 99th in *Webometrix* **universities ranking for the year 2015,

** **The Webometrics Ranking of World Universities**, also known as Ranking Web of Universities, is a ranking system for the world universities based on a composite indicator that takes into account both the volume of the Web contents (number of web pages and files) and the visibility and impact of these web publications according to the number of external in links (site citations) they received. The ranking is published by the Cybermetrics Lab, a research group of the Spanish National Research Council (CSIC) located in Madrid. The aim of the Ranking is to improve the quality of higher education institutions and the presence of the academic and research institutions on the Web and to promote the open access publication of scientific results. The ranking started in 2004 and is updated every January and July. Today it provides Web indicators for more than 2,000 universities worldwide.

whereas the Western and Southern Australia universities were, consecutively, ranked 669th and 733th1.

3. The Japanese experience of TQM Application:

The Japanese higher education system is an example of exhaustiveness and diversity, in a country that witnesses a huge development, where the percentage of the enrolled students in the higher education has increased from 10.1% in 1955 to 37.4 % in 1980, to reach, by the end 50% in 2009. The Japanese vision agrees with the American counterpart that the interest in higher education is an important thing, what has led the government to focus, in its investment, on the field of expansion and efforts exertion to develop the graduation programs in the national universities, and in the same time, on the procedures deliverance to create private universities in order to meet the increasing higher education demand².

The Japanese higher education is characterized, also, by quality; the accreditation system in Japan has started in 1947 by the establishment of a quality accreditation board named “*Japan University Accreditation Association*” (JUAA); this system has been developed over time to become responsible of the biggest higher education system in the world (El Hadjar, 2006, p261).

The Japanese government has endeavoured to provide the sufficient financial accreditations for the higher education quality assurance. Indeed, in 2010, its expenditure on higher education was estimated at 10% from the national income³, however, in July 2011, it reached 130 billion dollars, i.e., 24% of the world expenditure⁴.

4. The Malaysian experience of TQM Application:

The Malaysian government gives the higher education sector an important place, since it considers it as a national centrality, and one of the federal government’s responsibilities. Yet, at the beginning of 2004, it has created a modern department affiliated to the Malaysian higher education ministry⁵. This department aims to increase the higher education level in Malaysia so that it reaches the international competition rank as an attempt to attract more foreign students.

Concerning the expenditure on education, the percentage of the budget allocated to higher education has reached 16.5% in 1988, and the successive five-years development plans has paid attention to the expenditure on higher education. Indeed, The period between the first

(1966-1970) and the seventh (1996-2000) plans has witnessed a continuous doubling (passed from 7.8% to 15.1%), and the percentage of the expenditure on higher education has successively arrived in the years: 2003, 2004, 2005 to 16.71%, 23.93% and 26.19% from the national budget.

The ministry of higher education in Malaysia held the slogan '*Education quality for all*'. National trends towards the application of quality method appear through the following⁶:

1. The ministry of higher education has established "*The National Accreditation Council*" to outline the academic process for higher education public and private institutions (Hamoudi, 2006, p261).
2. The ministry of higher education has set a competitor classification system between the Malaysian universities (*SETARA*)^{***}, whose first results have been published in 2008⁷.
3. The creation of the *Malaysian Evaluation and Qualification Agency*, which evaluates and controls the quality of education afforded in all higher education public and private institutions, and adopts according to the universal standards.
4. Putting a global plan in order to promote education. The year 2020 has been determined as a delay for the development, so that Malaysia will become among the developed countries, in every sense of the word, through the establishment of what is called '*Smart schools*' (Djobran, 2011).

It is noteworthy that, in 2012, the Malaysian government has taken a bold step when it has established the State Professors Council (*Majlis Profesor Nagara*), whose task is to study the difficulties experienced by the Malaysian society, and search the appropriate solutions to treat them. The most recent report made by the Malaysian Technology University, in 2012, states that 74% of its graduates found jobs six months after the graduation and the others after a year (Kourt, 2012, p13) .

Results Obtained from the Reviewed Experiences:

According to the previous review of the different foreign experiences, the following results can be concluded:

- The experiences differed in their axes and bases according to the environment of their application.

^{***} SETARA : Rating System for Malaysian Higher Education Institutions.

- The reviewed experiences have focused on principal elements such as continuous quality improvement, commitment, leadership and the beneficiary satisfaction.
- The experiences have revealed the big successes realized by TQM notion adoption.

Third axis: Suggested Model of TQM Application in the Algerian Higher Education Institutions

According to the previous experiences, we can suggest a model of the TQM application in the Algerian higher education institutions; it includes five fundamental stages:

1. First stage: Thinking:

This stage requires an entire understanding, by the senior management, of the TQM philosophy, through the quality culture diffusion, and the identification of its principles, requirements and incomes for workers, on one hand, and for the institution, on the other hand, by holding symposia, conferences, training workshops ...

2. Second stage: Preparation and planning:

After TQM philosophy application understanding and commitment by the senior management, the preparation stage begins; it requires the following:

- a) The analysis of the internal environment and abilities of the higher education institution, as well as the external environment with the supportive elements it provides, in addition to required needs evaluation including the human and financial resources in order to work on providing them.
- b) The evaluation of the current quality level, and the determination of strengths and weaknesses.
- c) The formulation of the future message and vision; since the message means the objective from the educational institution existence, meanwhile the vision indicates the future situation targeted through the TQM application, with the design of a system that serves it.
- d) The determination of the leadership that is responsible on the changing process. This team should include representatives of all members inside the educational institution, including the administrative and academic bodies and students, in addition to the

selection of the performing tasks and their correlations; so that the processes occur in a holistic integrated trend, then, the determination of the tasks achievers' roles, so that they implement them using coordination and harmony.

3- Third stage: Implementation

Activities and programs are defined for teams and groups through the determination of the targeted objectives and the clarification of the various operations linked to their achievement, so that they may be implemented in programmed periods. Measures and indicators of the underlined objectives achievement advancement are defined due to the TQM application as: the decrease extent in the expensed money inside the educational institution.

The fourth stage: Expansion and Complementarity

This is through:

- a- Realizing continuity in the training and teaching processes.
- b- Establishing new work-teams and departments.
- c- Granting recognition and rewards for quality improvement.

5- The fifth stage: Evaluation

TQM is a continuous and endless process, therefore the performance revision through comparing between what has been already achieved and the planed objectives, in the light of the information obtained by the internal beneficiaries (students) and the external beneficiaries (employers), or what is called the "feed-back" , to proceed the necessary modifications and correct the deviations, with regard that the evaluating body should, better, be an external body in order to ensure the information transparency.

Results and Recommendations:

This research provides a set of results:

- Though the existence of many indicators of the educational level decline (the gap between the graduates' abilities and the labor market requirements) yet, these educational institutions do not agree on the necessity for change.
- The failure to correctly adopt the work principals, especially when the academic staff opposes the reconsideration of the important methods followed in the work performance.

- The deficiency in the necessary resources for the changing process during the application of TQM, in addition to the lack of knowledge and training.
- Most of the previous studies in this field have explained that the results, in the Algerian higher education institutions are hastened (most of them have dropped the third stage of the suggested model), since the application of the latter requires five years, at least, before it may give its fruits. However, many of these institutions want a quick solution.

There are some main recommendations of this study:

- Though the suggested model may represent useful guidelines for the TQM application process in the Algerian higher education institutions, yet, its programs should be designed so that they fit to the circumstances of each educational institution.
- Starting the application on one of the organizational units (one college or more for example); since the vast majority of pioneer higher education institutions in TQM philosophy adoption has started applying it on some organizational units before generalizing it on the entire institution. This has led to the success of this experience in many of them.
- The efficient and effective use of the communication system; since the periodic communiqués and reports are a good method to stay connected with the labor group and brief it about the progress realized by the institution in its path to TQM philosophy adoption.
- Holding partnership between the higher education institutions in Algeria and the foreign higher education institutions applying TQM in order to benefit from their experiences and adapt them to the internal environment.

Margins and Referrals

- Dr. Abdus Samad, R. Thiyagarajan, **TQM in Higher Education, A Concept Model to Achieve Excellence in Management Education**, International Journal of Management, Volume 6, Issue 1 January 2015.
- Adnane Al Ahmed, **TQM Principles Application in Universities and High Schools- Training and Education Problematic in Africa and the Arab World**, the Laboratory of Human Resources Management and Development edition series, Farhet Abbes University, Setif, 2004.
- Ahmed Hamoudi, **Higher Education Quality in Malaysia**, September 26th, 2012.

www.ahewar.org/debat/Shoart.asp?aid.

- Ali Djobran, **Pioneer Local, National and International Experiences**, the third international conference of private schools, Partnership horizons between public and private education, Oman, on April 9th and 10th 2011.
- Avdjeva.M & Wilson. M, **Higher Education Institution Quality Initiatives in New Zealand & Australia**, Conversation across academic cultures, HERDSA, 2003.
- Azzeyadet Mohammed Aouad, **An Analytic Study of Some Arab and International Universities Experiences in the quality realization and Academic Accreditation**, a work paper delivered for the conference of the Arab Organization of Management Development, about the higher education institutions strategic planning in the Arab world, 2008.
- Boldwin.G, **An Australian Approach to Quality in Higher Education**, in Brennan. J et Al Standers & **Quality in Higher Education**, Jessica Kingsley Publishers, London, 1997 Farid Abdelfattah Zineddine, **The Scientific Manual of TQM Application in Arab Institutions**, Business College, Cairo, 1999.
- HABCHI Fatiha, **TQM and ISO in Higher Education**, faculty of economics and Management, Constantine University, V. A, 3n° 28, 2008.
- Kamel .T & Maclachlan. M, **Responsiveness; Do Universities Respond to Student Demands**, Higher Education Division, Department of Education, Training & Youth Affairs, Sydney, November 2000.
- El-Kayoumi Abdellah, **Estimation of the Possibility Degree of some Management Concepts Application in the Educational Colleges in Oman Kingdom**, abstract of a magister dissertation about the educational management, the Manager magazine, N°95, December 2003.
- Khaled Ahmed Sarayera, D. Laila Assef, **Total Quality in Higher Education Between Theory and Practice**, the Arabic magazine of quality assurance in higher education, 2008.
- Kronskey, Robert, **Education and Arab World, the Third Millennium Challenges, TQM Applications in Education and Training**, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic studies and researches, 2000.

- Lewis Ralph G & Smith Douglas H, **Totality in Higher Education**, Luciepress, Delray Beach, Florida, 1994.
- Mackinnon. K & et al, **Banchmarking: A Manual for Australian Universities**, Higher Education Division, Commonwealth in Australia, Sydney, 2000.
- Mouhammed Hasas In'airat, Amer Hani Al-Kassem, **Total Quality Management in Higher Education: A Review**, International Journal of Human Resources Studies, Vol. 4, N° 3, 2014.
- Moussaoui Abdennour, A presentation entitled "**TQM in Higher Education Institutions**", Mantouri University, Constantine, 2010.
- Moses. I, **Global Aspects of Quality Assurance in Education, An Australian Perspective**, A paper presented at the conference toward Mutual Recognition-Educational Benchmarking & Quality Assurance, Thailand, 16-19 Nov 2004.
- Nourallah Kourt, **Higher Education Reality and the extent of its Responsiveness to the labor market demands in Malaysia, the Technological Malaysian University as an Example**, September 24th-26th, Kuwait, 2012 .
- Ömer Faruk ÜNAL, **Application of Total Quality Management in Higher Educational Institutions**, Journal of Qafkaz, University Spring, Baku, Azerbaijan, Number 7, 2001.
- Salem Bensalim Mohamed Elghanboussi, **TQM: World Models and Experiences**, the Sixth symposium of educational and psychological sciences college (Modernisations and future applications), Yarmouk University, Irbid, Jordanian Hashemite Kingdom, 22-24 November 2005.
- Ward, Bart and Chandler, D, **Applying Quality Management Concept to Management Business School, the proceedings of society of advancement of Management**, International Conference, 1993.
- Yahia Mostapha Kamel, **A Comparative Study of Scientific Research Quality at some Foreign Universities and the Possibility of Benefiting from it in the Egyptian Universities**, Education College, Ain Chams, 2008.
- Skillbeck. M & Connell. H, **Quality Assurance and accreditation Arrangements**, ETYA, Sydney, Australia, 2004.
- DETYA, **The Australian Higher Education Quality Assurance Framework**, Higher Education Division, Sydney, 2007.

- Raid Hocine El Hadjar, **Suggested Standards to Promote the Process of Accreditation and Quality Assurance of Education Colleges' Programs in the Palestinian Universities on the Basis of the American Model (NCTE)**, the first Arab conference on the Universities Quality and Licencing and Accreditation Requirements, Sharjah, 2006.
-

¹ <http://www.webometrics.info/en/search/Rankings/australia>.

² **Higher Education in Japan**, 2013 ([http:// dr.saved.com/vb/showtheard2013](http://dr.saved.com/vb/showtheard2013)).

³ Goodree99. Ablamontada.com/t79-topic

⁴ www.asbar.com/ar/monthly_issues/994.article.html.

⁵ www.apply2malaysia.com/index.php/why.html

⁶ www.facebook.com/Laljwdtalshamltyfyalmwssatltymyt/posts/313381838768672
seen on: April 4th, 2015.

⁷ www.ahewar.org/debat/Shoart.asp?aid.315130



La construction des compétences organisationnelles Entre logique interne et logique externe.

Building organizational skills Between internal logic and external logic.

AMARI Salah Eddine Sofiane - Ecole Nationale Polytechnique d'Oran-
LAREGE Oran 2, Algérie.

MOKHEFI Amine - Université de Mostaganem, Algérie.

تاريخ التسليم: (15/10/2017)، تاريخ التقييم: (19/11/2017)، تاريخ القبول: (22/11/2017)

Résumé :

Plusieurs recherches ont mis en évidence le rôle que peut jouer les compétences organisationnelles dans le développement et la pérennité de la firme.

Initialement, l'approche ressources et compétences prétendait prêter une attention soutenue aux quatre dimensions de la compétence organisationnelles : identification, protection, exploitation, et enfin construction et développement. Cette perspective s'est longuement attardée sur les trois premières dimensions (identification, protection et, dans une moindre mesure, exploitation) (Penrose, 1959 ; Wernerfelt, 1984 ; Teece, 1987 ; Amit et Schoemaker, 1993 ; Hamel et Prahalad, 1990, 1994). Mais, s'agissant de la quatrième dimension (construction et développement), l'espace de réflexion est très peu comblé.

L'objectif de ce travail est de montrer à partir de la littérature managérielle la manière avec laquelle les compétences organisationnelles sont développées au sein de la firme.

L'article se compose de trois parties. La première cherche à donner une définition pertinente à la notion de compétence organisationnelle, La deuxième partie avait comme objectif d'élucider brièvement les enjeux de sa construction et la dernière partie a été consacrée aux différents leviers que ce soit internes ou externes qui agissent sur le développement des compétences.

L'hypothèse tirée d'une approche hypothético-déductive postule que les leviers internes ne sont qu'un moyen parmi d'autres, permettant de développer les compétences.

Mots clés : Compétence, Apprentissage, Innovation, Développement interne, Développement externe.

JEL Code: D8 – J5 – M1 – O3.

Abstract :

Several studies have highlighted the role that organizational skills can play in the development and sustainability of the firm. Initially, the resources and competence approach claimed to pay close attention to the four dimensions of organizational competence: identification, protection, exploitation, and finally construction and development. This perspective has focused on the first three dimensions (identification, protection and, to a lesser extent, exploitation) (Penrose, 1959, Wernerfelt, 1984, Teece, 1987, Amit and Schoemaker, 1993, Hamel and Prahalad, 1990, 1994). But as regards of the fourth dimension (construction and development), the space for reflection is very little filled.

The objective of this work is to show from the managerial literature the way in which the organizational skills are developed within the firm.

The article consists of three parts. The first seeks to give a definition relevant to the notion of organizational competence, The second part intends to briefly elucidate the issues of its construction and the last part is devoted to the various levers whether internal or external acting on the competence development. The hypothesis taken from a hypothetico-deductive approach postulates that the internal levers are only one means among others, making it possible to develop the competences.

Keywords: Competence, Learning, Innovation, Internal Development, External Development.

Introduction

De nos jours, tous les chercheurs sont d'accord sur le fait que la compétence représente un enjeu majeur pour la firme dans l'obtention d'un avantage concurrentiel durable. Ce qui oblige cette dernière de s'intéresser d'avantage à cette notion.

Cependant, l'acquisition sur le marché de cette ressource spécifique qui s'avère stratégique pour la firme n'est pas évidente. Dierickx et Cool (1989) mettent l'accent sur le caractère idiosyncratique des compétences, c'est-à-dire le lien qui peut exister entre une compétence et la firme. En effet, les compétences développées au sein d'une firme par le biais de l'expérience et l'apprentissage constituent un facteur que les autres firmes auront du mal à imiter ou à acheter du moment que c'est une ressource stratégique et spécifique non échangeable.

Aussi, la mise en œuvre de certaines stratégies nécessite des compétences propres à la firme, développées au fil du temps et d'investissement et qui peuvent être parfois compensées par une acquisition sur le marché. Ce qui suppose que la firme qui en est dépourvue se voit dans l'obligation de les construire elle-même, par développement ou accumulation, ce qui lui facilitera leur mise en œuvre et les rend difficilement imitables. Ou les développer en externe par acquisition, alliance ou par transaction.

Depuis les années 1980 plusieurs auteurs se sont intéressés à la relation qui existe entre compétence et performance (Kiechel, 1982) ; Hitt et Ireland, 1985 ; Collis, 1991 ;...). Ces recherches montrent que la compétence peut donner lieu à une performance pour la firme qui la détient, protège et développe. Même Porter (1991) trouve que « **...tout actif ou ressource tangible est par nature identifiable et donc achetable, c'est-à-dire imitable et donc non clé ; l'avantage concurrentiel potentiellement associé à cet actif ou à cette ressource ne saurait être durable. En d'autre termes, si les ressources tangibles ne peuvent guère, sauf exception, satisfaire au critère de non inimitabilité, c'est ailleurs qu'il fallait chercher des sources d'avantage concurrentiel** » (Durand, 2006, P 265)

Ces ressources intangibles sont les compétences (possédées au sein de la firme, protégées et développées) du moment où tous les autres ressources tangibles peuvent être achetées par les firmes. Cependant, l'intérêt porté à cette notion n'est pas une nouveauté, car depuis fort longtemps des chercheurs comme (Selznick, 1957 ; Andrews et al 1969 ; Gordon et autres 2009 ;...) s'y sont intéressés, mais son intégration dans l'approche basée sur

les ressources et les compétences s'est faite progressivement. Car les premiers auteurs se sont intéressés au début aux compétences distinctives (quoi), ensuite à la relation entre compétence et performance (le pourquoi) et enfin aux mécanismes de développement de ces compétences, autrement dit l'apprentissage (le comment).

1- La définition de la compétence en stratégie

La définition de la notion de compétence en stratégie et du point de vue de la théorie des ressources et des compétences trouve ses racines dans les années 1950.

Le premier chercheur qui a essayé de définir cette notion est Selznick (1957)¹ qui a proposé la notion de *compétence distinctive*, considérant cette dernière comme l'activité que la firme sait faire mieux que ses concurrents. En 1969, et dans le prolongement des recherches de Selznick (1957) sur la compétence distinctive, Andrews et al trouvent que « ***la compétence distinctive d'une organisation n'est pas ce qu'elle peut faire ; mais ce qu'elle peut faire particulièrement bien (...) dans chaque firme, la manière avec laquelle la compétence distinctive, les ressources et les valeurs organisationnelles sont combinées est unique*** » (Andrews et al, 1969, P.P. 179, 180, 182).

Andrews (1971), estime la compétence distinctive comme ce que la firme fait mieux que ses concurrents dans le même secteur². Même Hrebiniak et Snow (1980) sont d'accord avec leurs prédécesseurs sur le fait qu'une compétence distinctive est ce que la firme réalise mieux que ses concurrents. Pour Grant (1991) les compétences distinctives sont la source de la réputation de la firme. Selon Hamel et Prahalad (1994) la compétence est ce qui permet à la firme de créer de la valeur. C'est le résultat de l'apprentissage collectif d'une firme. D'autres auteurs, tels que Johnson, Whittington, Scholes et Fréry (2011) trouvent que les compétences sont « ***les activités au travers desquelles une organisation utilise ou déploie ses ressources*** »

¹ Suite à des recherches effectuées dans plusieurs organismes entre 1949 et 1957.

² Dans la même décennie même Ansoff (1975) s'est intéressé à cette notion et son impact sur la performance de la firme. Il a essayé de comparer entre les profils de compétences de chaque firme avec les autres firmes. Ce profil n'est rien d'autre que la compétence qui se trouve dans chaque fonction.

2- Les enjeux du développement des compétences

La firme en quête d'un avantage concurrentiel durable devra identifier, protéger, exploiter et développer ses compétences. Cependant, comme le soulignent (Dierickx et Cool, 1989 ; Barney, 1991) les ressources spécifiques ne sont pas échangeables sur le marché. Ce qui met la firme dans une position où elle doit construire et développer ses compétences elle-même. Cette construction et ce développement représentent des enjeux externes (l'hyper-compétition, innovation, le changement des demandes des clients), et des enjeux internes (faire face aux imprévus)

2-1- De la compétition à l'hyper-compétition

Le passage d'une logique où la firme était en mesure de vendre tous ses produits, autrement dit où la demande était supérieure à l'offre vers une logique où l'offre est devenue supérieure à la demande³, s'est traduit par une forte concurrence dans presque tous les secteurs.

La concurrence entre les firmes s'intensifie de jour en jour. Les firmes en quête de croissance ou tout simplement de survie se livrent une guerre sans merci afin de gagner de nouvelles parts de marché ou simplement garder celles qui sont déjà possédées. Dans ces marchés incertains, qui changent en permanence, la firme devra améliorer la qualité de ses produits, les produire le plus rapidement possible et avec un coût inférieur.

Dans ce nouveau contexte, les firmes qui voudront réussir doivent se différencier⁴, c'est-à-dire offrir des produits personnalisés afin de se distinguer par rapports aux autres firmes. Pour se faire, la firme est dans l'obligation de posséder et surtout de bien exploiter ses compétences. En effet, la différenciation induit un changement permanent au sein de la firme, ce dernier trouve sa source dans le développement des compétences, car c'est en fonction de son capital compétence que la position de la firme est déterminée sur le marché. (Helfer ; Kalika et Orsoni, 2016)

L'hyper compétition est un terme qui a été utilisé pour la première fois par d'Aveni en 1994, qui signifie que l'environnement de la firme a tendance de devenir de plus en plus complexe et imprévisible, autrement dit l'intensification de la concurrence. S'appuyant sur les travaux de Hamel et Prahalad (1989), d'Aveni (1994) estime que l'hyper compétition trouve son

³ Ceci dans la plupart des branches et secteurs d'activités.

⁴ Il n'existe pas un domaine de diversification standard, cela dépend du secteur d'activité de la firme, son marché...

origine dans cinq facteurs (rapport qualité/prix, le temps, le savoir-faire, les barrières à l'entrée et la capacité financière). Tous ces facteurs sont en évolution permanente.

Afin de s'adapter avec tous ces changements, Hamel et Prahalad (1994) trouvent que la firme devra à son tour développer ses compétences d'une manière continue, ce que certains auteurs appellent le « mouvement ». En effet, l'hypercompétition pousse la firme à évoluer par le biais de l'évolution de ses compétences. Le cabinet Marcer trouve que les firmes qui arrivent à se transformer et à évoluer en moyenne chaque 5 ou 7 ans, sont les firmes qui réalisent des croissances sur le long terme. (Saïas et Métais, 2001)

D'après d'Aveni (1994), le principe de l'hyper compétition est le fait de changer en permanence les règles de jeu existantes par de nouvelles en un axe de temps réduit et par conséquent les concurrents qui n'arrivent pas à faire la même chose c'est-à-dire de changer seront automatiquement exclus, surtout lorsqu'il s'agit des secteurs qui évoluent en permanence comme celui de la haute technologie.

Ce nouveau contexte a remis en cause la réflexion traditionnelle centrée sur l'adaptation afin de réaliser un avantage concurrentiel durable. Ce qui a poussé les firmes à procéder à des mouvements stratégiques et la rupture pour créer un « *nouvel espace stratégique non disputé* » (Kim et Mauborgne, 2005), c'est-à-dire un modèle « ***tellement différent de ce qui se fait jusque-là que les concurrents traditionnels ne sauront pas comment réagir*** » (Hamel, 2000, P 69). Donc, il s'agit pour la firme d'être proactive plutôt que réactive, ce qui nous renvoie directement à la problématique de l'innovation.

2-2- L'innovation

L'innovation devient permanente sans qu'il existe des pauses entre les différentes phases.⁵ « ***Les produits proposés aux consommateurs n'ont qu'une demi-vie limitée. L'industrie informatique est devenue l'exemple même du marché caractérisé par des lancements de produits incessants. Intel charge déjà de nouvelles équipes de développement de travailler sur la prochaine génération de processus alors que la précédente n'a pas encore été lancée sur le marché*** » (Arrègle et Quélin, 2000, P.P 127, 128).

Nous sommes passés d'une logique où la durée de vie du produit était plus ou moins longue vers une logique où la durée de vie se rétrécit d'avantage. Cette

⁵ Ce n'est pas une règle générale, car cela dépend des activités de la firme.

obsolescence qui touche un nombre considérable de produit met les firmes dans des situations où elles doivent renouveler en permanence leur offre faute de quoi leur position sur le marché se retrouve menacée par les firmes innovantes.

Cependant, cette innovation permanente devra se baser sur des ressources stratégiques qui doivent être uniques et génératrices de valeur pour les consommateurs à long terme. (Arrègle et Quélin, 2000). L'apparition de nouveaux concurrents sur le marché avec parfois des coûts inférieurs à la normale oblige en permanence la firme à trouver de nouveaux marchés qui ne seront accessible que par l'innovation.

Ce rythme accéléré en matière d'innovation place la firme d'une manière générale et les salariés qui la composent, autrement dit, ses compétences dans une position où elles doivent évoluer sans cesse afin de ne pas être dépassé par les concurrents. ([CAFOC de Nantes](#), 2012)

Dans ce sens, la compétence deviendra le régulateur qui va accompagner et faciliter cette évolution **« le développement de l'adaptabilité des salariés réduit le coût direct d'adaptation en raccourcissant la quantité et la durée de formation nécessaire pour atteindre un niveau de compétence donné) ainsi que le coût d'inadaptation (en développant la réactivité des salariés, il réduit la durée et les effets de leur inadaptation sur le poste de travail »** (Lene, 1998, P 222)

Par ailleurs, depuis fort longtemps, les chercheurs ont associé innovation et avantage concurrentiel, mais les dernières années on parle plutôt de l'innovation stratégique que de stratégie du fait qu'on a introduit l'innovation dans le champ stratégique. (Schlegelmilch et al, 2003, cités par Moingeon et Lehmann-Ortega, 2010)

2-3- La diversité et le changement des demandes (clients)

L'inversion des rapports de l'offre et de la demande après les trente glorieuses a eu un impact sur la place de la firme dans son environnement. Cette dernière, ne se trouve plus au centre de la sphère, mais c'est plutôt le consommateur qui occupe ce centre. Pour que la firme arrive à avoir ces consommateurs et les garder, elle devra satisfaire leurs exigences.

En effet, les firmes sont obligées de satisfaire les exigences de leurs clients, faute de quoi ils changeront de fournisseurs. Car de nos jours les consommateurs sont à la recherche de produits et de services personnalisés ce qui pousse la firme à passer d'une production de masse à une production

en petite série, ce qui oblige par conséquent le personnel à s'adapter en permanence à ces changements.

Or, dans une logique de production en masse le personnel se basait sur son expérience ou plutôt son ancienneté pour reproduire les mêmes gestes du moment où la durée de vie du produit étaient plus ou moins longue, mais dans une logique de qualité, le personnel est obligé de se baser sur sa compétence pour s'adapter, voire pour prévoir ce que les consommateurs souhaitent. Ce qui nous renvoie directement vers la dimension service. (Zarifian, 1999)

2-4- Les mutations dans l'organisation du travail

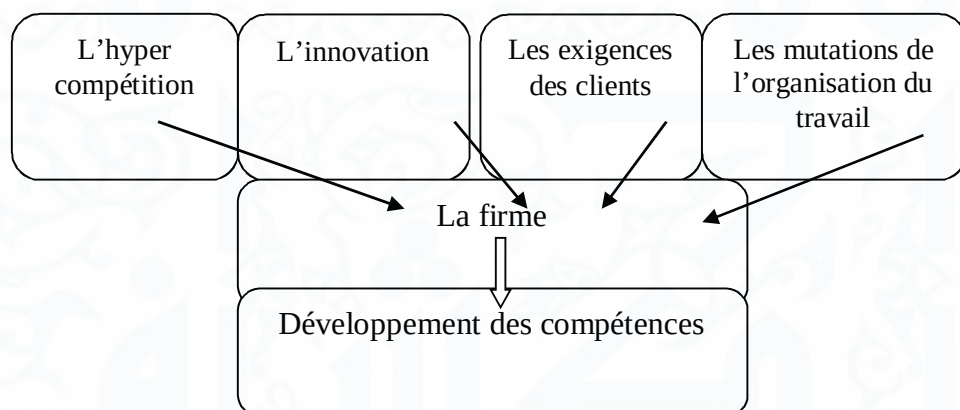
En plus des changements externes, la transformation même de la nature du travail représente un enjeu majeur avec lequel la firme devra anticiper où s'adapter. L'introduction des TIC avec une grande échelle induisent des changements permanents nécessitant flexibilité et souplesse. En bref, la transformation accélérée de la nature du travail, autrement dit les techniques de production oblige la firme à s'appuyer sur les compétences qui lui permettent de dépasser le cadre prescrit.

Par ailleurs, faire face aux événements imprévus prend une dimension importante au sein de la firme, car ces aléas ont des conséquences considérables ce qui met la firme dans une position où elle doit bien les gérer. En effet, les salariés doivent faire face et avec succès à chaque événement qui dans la plupart des cas est imprévu « ***lorsqu'une machine tombe en panne sans signes avant-coureurs, l'opérateur aura l'impression de faire face à un imprévu et devra s'organiser autrement pour poursuivre son travail. Pourtant, il est dans l'ordre des choses qu'une machine tombe en panne. La seule véritable inconnue est de savoir quand. La plupart des événements imprévus surprend par leur moment d'occurrence plutôt que par leur possibilité même.*** » (Perrenoud, 1999, P 125). Et c'est dans ce genre de situations que le rôle de l'individu devient primordial, car il doit apporter une valeur ajoutée, une réponse à une situation donnée « ***le travail pourrait s'analyser comme activité résolutoire de problèmes, qui consiste pour le salarié à se concentrer sur la gestion des incidents et des perturbations dans l'objectif d'apporter à ces situations problématiques une réponse adaptées*** » (Stankiewicz, 1998, P 8).

En ce sens, travailler ne consiste plus dans la mobilisation d'effort physique mais plutôt moral. Dans la mesure où il devient difficile d'anticiper les aléas. Dans ce contexte, ce ne sont plus les procédures prescrites qui doivent prendre

le dessus, mais plutôt le savoir agir et interagir dans les situations complexes et évolutives. (Le Boterf, 2002).

FIGURE 1: LES ENJEUX DU DEVELOPPEMENT DES COMPETENCES



Source : Etabli par nous-mêmes

3- Le développement des compétences

Le développement des compétences est défini comme « **un processus par lequel une firme réalise des changements qualitatifs de ses actifs (y compris par de nouvelles aptitudes à les coordonner) et de ses capacités existantes, afin de l'aider à atteindre ses objectifs (par opposition au processus de « compétence leveraging» qui coordonne le déploiement de ressources sans variations qualitatives de ses actifs** » (Genevière, 2004, p 5)

Le développement des compétences renvoie à l'idée de bien exploiter ces dernières car comme nous avons vu dans le premier chapitre, la firme doit retirer le maximum de résultats de ses compétences afin de diminuer la différence entre leurs potentiels et les revenus réellement générés. Mais, dans certains cas la firme est obligée de trouver d'autres moyens pour le faire.

En effet, pour développer ses compétences, la firme devra trouver un juste équilibre entre l'exploitation des compétences existantes, et le développement de nouvelles compétences. (March, 1991).

Le développement des compétences est défini comme « **tout processus par lequel une firme change qualitativement son stock existant d'actifs et de compétences ou crée de nouvelles capacité à coordonner et déployer des**

actifs et compétences nouveaux ou existants de manière à réaliser au mieux ses objectifs » (Sanchez et al, 1996, P 8)

Pour réaliser un avantage concurrentiel, la firme devra être en mesure de développer ses compétences de manière continue et avec en avance par rapport aux firmes concurrentes sur le marché. (Helleloid et Simonin, 1994)

3-1- Les tensions organisationnelles et le développement des compétences

Plusieurs auteurs se sont intéressés au rôle que peut jouer les tensions organisationnelles dans le développement des compétences. Ainsi ***« l'entreprise dispose d'un ensemble de ressources ayant chacune une capacité donnée ; ces ressources sont inégalement mobilisées notamment en fonction de leur affectation, et de leur degré de rigidité, au sein des différents pôles de l'entreprise ; ces affectations se traduisent en compétences, de nature et de degré divers ; ces compétences ont une valeur qui peut évoluer par elle-même, mais également en fonction de l'évolution des objectifs des décideurs. L'ensemble est régulé par la logique d'action des décideurs, qui se décompose en logique d'allocation, de valorisation et d'intention des acteurs »***. (Marchesnay, 2002, P 52). Cela veut dire que les managers ont un rôle important à jouer sur les compétences au sein de leurs firmes. L'auteur décompose cette action en trois logiques qui sont l'allocation, la valorisation et l'intention.

- L'allocation des ressources au sein de la firme devra avoir comme but la réalisation des objectifs des managers. (partie intégrante de la logique d'action)
- La valorisation des ressources, voire des compétences qui passent par une coordination efficace à travers les processus de la firme (qu'est ce qui apporte de la valeur ?)
- L'intention stratégique détermine la manière avec laquelle l'allocation et l'allocation des ressources aideront la firme à réaliser ses objectifs. Dans ce raisonnement la notion d'intention stratégique de Hamel et Prahalad (1989), a un impact important dans le processus de développement des compétences dans la mesure où elle permet à la firme d'avoir une sorte de fil conducteur dans son développement.

En effet, l'intention stratégique par son caractère dynamique centré sur le futur oblige la firme à développer ses compétences en adéquation avec sa stratégie à long terme, c'est une sorte de ***« rêve ambitieux et contraignant qui actionne ; ce qui fournit l'énergie émotive et intellectuelle pour le voyage dans le futur »*** (Hamel et Prahalad, 1989, P 65).

D'après Hamel et Prahalad (1989), le développement des compétences dans la logique de l'intention stratégique passe par le processus suivant :

- Fixer les objectifs à long terme et mobiliser toute la firme pour l'atteindre ;
- La stabilité de l'intention stratégique dans le temps ;
- Motiver les membres de la firme et encourager la prise d'initiative en soutenant l'enthousiasme ;
- Utiliser l'intention stratégique pour guider l'allocation des ressources.

3-2-Capacité organisationnelle et développement des compétences

La capacité organisationnelle n'est pas une notion statique, mais par contre elle évolue en permanence du fait même de sa mise en action. Une capacité organisationnelle est composée de ressources, connaissances et compétences qui se développent et s'accroissent au fur et à mesure qu'on la met en action. En ce sens, le développement de la capacité organisationnelle renvoie à la notion d'apprentissage. (Marengo, 1995).

Cette notion de capacité organisationnelle est définie comme « **les capacités d'une entreprise pour organiser, manager, coordonner ou diriger un certain ensemble d'activités** » (Teece et al, 1992, P 22). Cependant, il existe une relation directe entre trois notions qui composent la capacité organisationnelle, car, si on se réfère à certains auteurs tels que (Zarifian, 1999 ; Lorino, 2001...) tout individu dans quelque organisation est tenu de démontrer des compétences dans les domaines d'activités que son action recouvre et c'est dans l'action que l'individu applique ses connaissances. Ce qui nous permet par conséquent de considérer la compétence individuelle comme une intelligence pratique des situations qui s'appuient sur des ressources et des connaissances qui les transforment. (Zarifian, 1999, Marengo, 1995) Toutefois, il arrive que la compétence qui est détenue par un individu soit dépassée par une situation complexe, ce qui suppose de faire appel et de coordonner avec les autres compétences de la firme. (Zarifian, 1999)

Par ailleurs, la compétence nécessite pour sa mise en pratique des ressources et des connaissances. Cela veut dire, que l'évolution de la capacité organisationnelle contribue à faire évoluer les compétences et vice versa. « **Compétence et capacité organisationnel se complètent afin de constituer une base stable sur laquelle l'entreprise fonde son développement** » (Moingeon et Métais, 1999, p3). D'après St-Amant et Renard (2006) les

capacités organisationnelles peuvent être développées par deux manières d'apprentissages, à savoir latent ou manifeste.⁶

Avant d'élaborer n'importe quelle stratégie, la firme devra lister ses capacités organisationnelles afin de savoir celles qui vont être créées ou tout simplement développées. Les recherches récentes montrent que le modèle de maturité est le meilleur moyen pour développer les capacités organisationnelles et par conséquent les compétences de la firme (Siemens, 2001 ; Dayan et Stephen, 2006...), ce modèle permet à la firme de mieux se connaître, et de lui donner une idée sur ce qui peut être changé pour évoluer. En quelque sorte, il va permettre à la firme d'évaluer les compétences existantes (acquises) et les compétences manquantes (requis) afin de pouvoir les développer.

Ce modèle de maturité est conçu pour évaluer la réalisation d'un ou de plusieurs objectifs généraux sous forme d'une échelle de un à cinq. En effet, au sein de chaque organisation, la capacité organisationnelle peut correspondre à des niveaux de maturité différents. Le passage d'un niveau de maturité à un autre se fait d'une manière séquentielle, qui veut dire que pour passer du niveau n au niveau n+1 l'organisation devra d'abord maîtriser parfaitement le niveau n, car ce dernier est considéré comme la base du niveau supérieur.

- Niveau 1 : la capacité organisationnelle est existante mais non organisée, le succès de réalisation des objectifs dépend des compétences des individus ;
- Niveau 2 : la capacité organisationnelle est décrite dans des processus définis et documentés. Ce niveau correspond à l'amélioration des connaissances et compétences des individus ;
- Niveau 3 : dans ce niveau l'organisation commence à bâtir les fondations qui vont lui permettre d'améliorer sa capacité organisationnelle et y accéder au niveau supérieur de maturité ;
- Niveau 4 : niveau de gestion est traduit par l'identification des compétences, connaissances et les meilleures pratiques pour les intégrer à son processus d'action ;
- Niveau 5 : c'est le niveau d'optimisation qui correspond au niveau de maturité, autrement dit à la maîtrise de la capacité organisationnelle.

⁶ L'apprentissage latent est le fruit d'un apprentissage en l'absence de toute incitation à apprendre ou de toute motivation, c'est-à-dire à force de répéter certaines pratiques quotidiennes.

En bref, la capacité organisationnelle est soumise au principe de l'apprentissage (St-Amant, 2003). « **La capacité d'apprendre constitue une forme particulière de capacité organisationnelle** » (Moingeon et Métails, 1999, P3). Ce qui met l'accent sur le rôle important que joue l'apprentissage organisationnel dans le développement des compétences.

3-3-L'apprentissage organisationnel au centre du développement des compétences

Un autre phénomène, qui est l'apprentissage organisationnel, est considéré par beaucoup de chercheurs comme un levier important du développement des compétences (Argyris et Schön, 1996 ; Levinthal et March, 1993 ; Doz 1994...) du moment que la firme ne cesse d'apprendre et de forger des compétences à travers des routines. (Nelson et Winter, 1982)

L'apprentissage organisationnel est le processus par lequel la firme va apprendre par la résolution de ses problèmes « **nous apprenons lorsque nous détectons une erreur et que nous la corrigeons** » (Argyris, 1993, P 10). De sorte que la firme va essayer de réduire l'écart entre le résultat actuel et le résultat espéré et ceci par le processus de correction. Parler d'apprentissage organisationnel suppose de considérer l'organisation comme un système qui se construit lui-même et qui se remet en cause (Szylar, 2006). L'apprentissage organisationnel est considéré comme la capacité de la firme à apprendre, désapprendre et réapprendre sur la base des comportements passés (Fiol et Lyles, 1985). Ce qui veut dire que l'apprentissage développé sera non seulement destiné pour les employés actuels, mais aussi transféré aux employés futurs par le biais de l'histoire et les normes. (Leroy, 2011)

Plusieurs recherches se sont intéressées au phénomène d'apprentissage organisationnel (sont généralement cités par Argyris et Schön 1978 ; Levitt et March 1988...). Ce phénomène revêt un caractère stratégique du moment où il est considéré comme une source d'avantage concurrentiel (Wernerfelt, 1984 ; Hamel et Prahalad, 1990, Teece, 1998 ; ...)

Au début cette problématique d'apprentissage était centrée seulement sur l'individu, il fallut attendre les années 1950 pour que ce phénomène soit transposé à l'organisation. (Koenig, 1994). Cet apprentissage organisationnel peut être soit émergent, c'est-à-dire qu'il est le résultat d'une démarche

involontaire, soit délibéré par le biais d'une réelle démarche volontaire de la part des membres de l'organisation. (Soparnot et Stevens, 2006)

3-4- Management des connaissances comme levier pour le développement des compétences

La connaissance est une partie importante dans la notion de compétence, cela veut dire que tout processus qui aura comme but de développer la connaissance, participerait pleinement dans le développement des compétences. Elle est définie comme « **un jugement des informations et des items significatifs qui viennent d'un contexte particulier ou d'une théorie particulière** » (Koh et al, 2005, P 57)

En effet, la connaissance constitue la base de la compétence (Beyou, 2003), d'après ce dernier « **la compétence peut être considérée comme la capacité à mobiliser efficacement des connaissances dans un contexte donné afin de produire de l'action réussie** » (Beyou, 2003, P.P 34 et 35). De leurs parts, Hamel et Prahalad (1999) trouvent que les connaissances recentrent la firme sur ses compétences clés. Cela veut dire que la connaissance est un élément clé et une source d'obtention d'un avantage concurrentiel durable, que la firme devra savoir accumuler et gérer (Lee et al, 2001).

Par ailleurs, le management des connaissances peut être défini comme « **la gestion consciente, coordonnée et opérationnelle de l'ensemble des informations, connaissances et savoir-faire des membres d'une organisation au service de cette organisation** » (Tisseyre, 1999, P22 et 23). Ou comme « **la gestion des connaissances : démarche selon laquelle l'entreprise génère de la richesse à partir de son savoir ou de son capital intellectuel** » (Bukowitz et Williams, 2000, P 2).

On distingue généralement entre deux types de connaissances, à savoir, les connaissances tacites et les connaissances explicites. Les connaissances tacites sont des connaissances qui sont incorporées comme l'intuition, l'expérience...et qui sont le fruit de l'apprentissage en action, elles sont difficilement transférables. Les connaissances explicites sont facilement diffusables et qu'on peut stocker dans les répertoires, les livres, les manuels...(Coulet, 2014a)

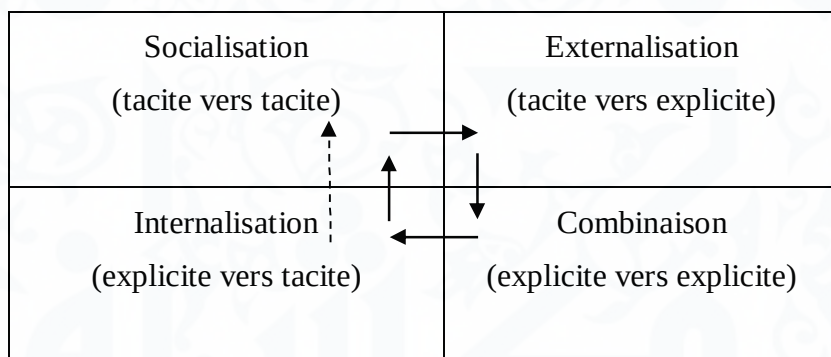
En se référant au modèle proposé par Nonaka et Takeuchi (1997), le processus de création de connaissance résulte de l'interaction entre les connaissances tacites et les connaissances explicites, et entre l'individu, le groupe et l'organisation. Ces deux types d'interactions constituent la base

pour définir les quatre attributs du processus de création de connaissances qui sont la socialisation, l'articulation, la combinaison et l'internalisation.

- La socialisation est le processus par lequel les expériences sont partagées et les connaissances tacites sont créées. Ce processus de conversion est difficile à réaliser car il s'agit d'une connaissance intangible et par conséquent difficilement formalisable. La meilleure manière d'acquérir ce type de connaissances d'après Nonaka et Takeuchi consiste dans le partage d'un contexte commun du temps et de l'espace. La socialisation peut être liée au processus d'apprentissage car elle repose sur une transmission de connaissances tacites d'un individu à l'autre et cela sans utiliser le langage, mais par l'observation, l'imitation et la pratique.
- L'externalisation est le processus par lequel les connaissances tacites sont transformées en connaissances explicites. La connaissance tacite se convertit en connaissance explicite à travers l'interaction des individus, la réflexion commune, la résolution de problèmes...d'après les deux auteurs cités au-dessus, l'externalisation est considérée comme le point de départ du processus de création des connaissances. Baumard (1996) cite l'exemple de l'institutionnalisation des règles tacites en règlement intérieur.
- La combinaison : c'est le processus par lequel la connaissance explicite est convertie en explicite. Cette combinaison devra se baser sur l'utilisation de processus pour rapprocher les différents corps de la connaissance explicite détenue par les individus.
En effet, une connaissance codifiable est aussi décomposable en unité de connaissance élémentaire. Ce qui va permettre aux individus d'échanger et de combiner leurs connaissances par l'intermédiaire (des réunions, les séminaires de formation...) par les membres d'une organisation permet de créer une connaissance et un sens partagé. Ainsi, les connaissances internes et externes (les fournisseurs, les clients...), actuellement les TIC ont eu un impact positif sur le partage via le mobile, intranet...
- L'internalisation appelée aussi l'intériorisation, est le processus par lequel une connaissance explicite est convertie en connaissance tacite.
« C'est l'étape la plus importante du moment où elle modifie les comportements des individus en leur intégrant des connaissances grâce à des formations et des exercices qui permettent aux individus d'accéder aux connaissances du groupe. En effet, la majorité des

*connaissances circulant dans la firme sont explicites. Elles sont partagées et améliorées lors des échanges donnant naissance à de nouvelles connaissances tacites ».*⁷

FIGURE 2: LES QUATRE MODES DE CONVERSION DES CONNAISSANCES



Source : Nonaka et Takeuchi, 1997, P 83.

Ainsi, dans la modèle SECI de Nonaka et Takeuchi, l'individu et le groupe sont complémentaires dans le processus de création de la connaissance, du moment où l'individu qui accumule un certain apprentissage grâce à la formation initiale et aux expériences vécues va transmettre son apprentissage aux autres individus par le biais de l'interaction.

A noter, que le processus de création de connaissances peut voir le jour grâce à une communication constructive. Ce processus prend la forme d'une spirale qui commence au niveau individuel, s'enrichi au niveau collectif et se diffuse au niveau organisationnel. (Nonaka, 1994)

3-5- Développement des compétences par la connexion externe

La firme n'est pas toujours capable de développer des compétences en interne, ce qui la pousse parfois à avoir recours à d'autres formes telles que la coopération ou la fusion&acquisition... pour le faire.

⁷<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://alperrin.free.fr/dea/Lesmodesdetransformationdesconnaissances.html>. Consulté le 15/04/2017.

En effet, les sources d'information externes ont un impact sur le processus d'innovation, et ce suite à l'observation de la littérature empirique sur l'innovation dans plusieurs industries américaines et japonaises (Cohen et Livinthal, 1990). Ajouter à cela l'apport théorique de March et Simon, qui stipule que la plupart des innovations sont empruntées plutôt qu'inventées⁸. Tout cela met la lumière sur la capacité d'absorption de la firme. Ce qui nous envoie directement au processus de Fusion&Acquisition (développement externe)

La première forme qui est la coopération ne sera citée que brièvement, nous allons nous focaliser sur la deuxième possibilité de développement des compétences en externe, qui est la fusion&acquisition.

3-5-1- coopération et développement des compétences

La coopération est défini comme étant « **un accord, établi dans une perspective de longue durée, impliquant une interaction entre membres d'organisations indépendantes qui combinent ou qui mettent en communs des actifs immatériels et/ou matériels afin de réaliser l'objectif de l'accord et d'atteindre des objectifs communs et individuels** » (Ingham, 1994, cité par Jouili et Chaabouni, 2008, p231).

La coopération est considérée comme un moyen idéal pour l'accès ou le transfert des compétences (Pévo, 2003) du moment où elle va permettre aux deux firmes d'accéder aux compétences des uns et des autres et d'en développer de nouvelles compétences.

En effet, d'après Barney (1991) la coopération permet aux deux firmes de créer et de développer de nouvelles compétences. Ce choix est justifié par le fait que la recherche de nouvelles compétences qui ne sont pas disponibles en interne ou d'explorer de nouvelles compétences. Autrement dit, c'est une motivation des deux firmes d'exploiter les compétences existantes ou d'explorer de nouvelles grâce au phénomène de complémentarité (Teece, 1992)

⁸Innovation et invention ne veulent pas dire la même chose. L'innovation est un changement dans le processus de pensée visant à exécuter une action. Elle se distingue d'une invention ou d'une découverte dans la mesure où elle s'inscrit dans une perspective applicative. Généralement, la confusion réside autour de trois concepts, à savoir : créativité, invention et innovation. La créativité est la capacité à imaginer de nouveaux concepts, l'invention consiste dans la matérialisation de ces concepts, et l'innovation est la création d'une rencontre entre ces concepts et leur marché. Synthèse d'une thèse consultée sur <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00451615/document> le 22/04/2017.

Par ailleurs, la coopération représente des enjeux pour les petites et les grandes firmes, dans des secteurs traditionnels et émergent. Ces avantages peuvent se traduire en termes d'efficacité, de capacité concurrentielle importante, d'accès à de nouvelles ressources et compétences... (Boulard, Escriba-Esteve et Sanchez-Peinado, 2003). Si, on se focalise sur ce dernier point, plusieurs chercheurs trouvent qu'une des raisons principales au recours à des coopérations consiste dans l'acquisition ou la création de nouvelles ressources, voire compétences. (Hamel, 1991 ; Pissano, Kogut et Zender, 1993...), dans l'accès aux compétences manquantes ou la combinaison des compétences existantes afin d'en créer de nouvelles (Hamel et Prahalad, 1990 ; Hamel, 1991).

D'après (Quélin et Mothe, 1999), il existe trois raisons qui poussent les firmes à recourir à cette forme, à savoir :

- Dans le but de combiner des compétences tacites ou complémentaires (Hennart, 1988) ;
- Un moyen pour acquérir ou échanger les compétences (Doz, 1992) ;
- Un moyen qui permet à la firme de s'adapter avec son environnement. (Doz, 1992).

3-5-2- Fusion&Acquisition et développement des compétences

Certains chercheurs développent l'idée selon laquelle les firmes peuvent acquérir des ressources, voire des compétences qui ne peuvent pas être développées en interne et qui sont déjà existantes sur le marché (Wernerfelt, 1984 ; Irland, 1990...) et par conséquent accéder aux compétences des autres firmes et développer de nouvelles compétences en commun (Hamel, 1991 ; Powel et al, 1991). Les acquisitions sont considérées comme un lieu d'apprentissage en croissance externe (Haspeslagh et Jemison, 1991)

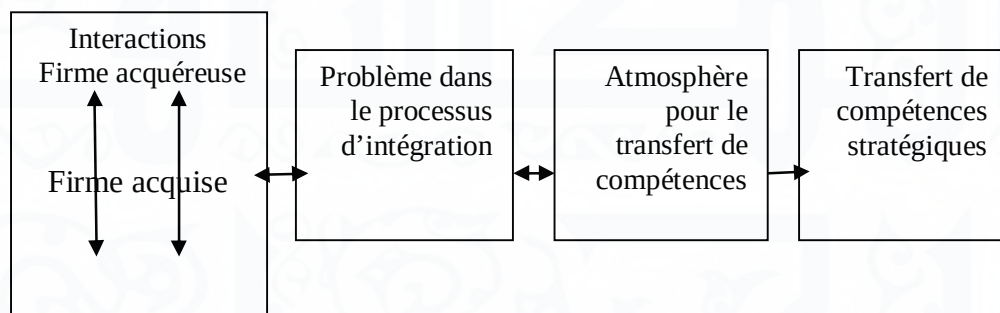
Cependant, certains auteurs prouvent que le recours aux formes d'acquisition pour accéder à de nouvelles ressources, voire compétences peut s'avérer coûteux, ceci est dû, d'une part aux problèmes d'intégration des nouvelles ressources, et d'autre part aux contraintes légales (Quélin et Claude-Gaudillat, 2004), surtout dans les secteurs de hautes technologies où les évolutions ne cessent jamais, le prix peut être très élevé. (Barney, 1991)

D'après (Haspeslagh et Jemison, 1991) l'acquisition représente plusieurs enjeux pour la firme, à savoir :

- L'effet de taille, qui se traduit par une réputation plus solide, et l'augmentation de la surface de la firme, qui augmentera son pouvoir de négociation avec ses clients, fournisseurs, partenaires... ;
- Le partage des ressources et des compétences entre les deux firmes et leurs combinaisons, par l'assemblage de nouvelles compétences ;
- Le développement des compétences par le transfert d'expériences, c'est-à-dire que chaque firme va apprendre de l'autre ;
- Le transfert de compétences managériales.

L'acquisition d'une compétence en vue d'obtenir un avantage concurrentiel passe par quatre étapes (voire la figure n°3).

FIGURE 3 : LE PROCESSUS D'INTEGRATION DES ACQUISITIONS



Source : Haspeslagh et Jemison, 1991, p 107

Conclusion

Le traitement de la problématique de développement des compétences est un sujet important et difficile à la fois, du moment où la compétence est par nature une notion qui n'est pas observable, du coup il est difficile de voir ses métamorphoses. En effet, il est difficile de comprendre la manière avec laquelle la compétence se transforme, s'enrichit ou se déprécie. Ce processus n'est pas évident. Relier une cause à une conséquence, nous renvoie directement à l'ambiguïté causale.

Néanmoins, la firme pourra est en mesure de développer ses compétences, et ce grâce à différents leviers, comme celui de l'intention stratégique qui

détermine la nature, le moment et la manière avec laquelle les compétences seront développées. Ce qui permet à la firme d'avoir une sorte de fil conducteur de son développement à long terme. Aussi, d'autres facteurs peuvent avoir un impact positif sur ce processus de développement, comme c'est le cas de la capacité organisationnelle, l'apprentissage organisationnel ou le management des connaissances. La firme pourra dans certains cas se baser sur l'externe pour accéder à des compétences manquantes, comme c'est le cas lors des F&A.

Il est intéressant de noter que la firme qui souhaite développer ses compétences, doit prendre en compte deux points importants qui sont la dimension de l'environnement et l'utilisation maximale de ses compétences.

Bibliographie

- Argyris, C., & Schön, D. (1996). *Apprentissage organisationnel. Théorie, méthode, pratique*. Bruxelles : De Boeck Université (Traduction française, 2002).
- Arrègle J.-L. et Quélin B. (2000), « L'approche « Ressource-Based-View » : A la croisée des chemins », In J.-L. Arrègle, B. Quélin (coord.), *Le management stratégique des compétences*, Ellipses Edition Marketing, Paris, p.235-261.
- Barney J.B. (1991), « Firm resources and sustained competitive advantage », *Journal of Management*, vol. 17, 1, p.99-120.
- Beyou C. (2003), *Manager les connaissances*, Editions Liaison, 206 p.
- Bukowitz W., Williams R. (2000), *Gestion des connaissances en action*, Editions Village Mondial, Les Echos Editions, Paris, 373 p.
- [CAFOC de Nantes](#). (2012), *Développer les compétences clés*, Edition Chronique Sociale, 236 p.
- **Claude-Gaudillat, V.C. et Quélin B.** (2004), « Nouvelles compétences et modes d'accès : l'exemple du courtage en ligne », *Revue française de gestion* vol. 30, n°149, mars-avril, pp 133-151.
- Collis D.J. (1991), « A resource-based analysis of global competition: the case of the bearings industry », *Strategic Management Journal*, summer, p. 49-68
- Cool I., Dierickx K. (1989), « Asset stock accumulation and sustainability of competitive advantage », *Management Science*, 35, p.1504-1511.
- Coulet, J.-C. (2014a). La conceptualisation dans l'activité individuelle et collective. Implications pour le management des connaissances et des savoirs. *RIPCO*, 19(49), 135-158.
- D'Aveni R.A. (1994), *Hyper-competition: Managing the dynamics of strategic manoeuvring*, The Free Press, New York, NJ, 448 p.

- Doz Y.L. (1994), « Les dilemmes de la gestion du renouvellement des compétences clés », *Revue Française de Gestion*, Jan.-Fév., p.92-105.
- Durand T. (2006), « L'Alchimie de la compétence », *Revue Française de Gestion*, Jan.-Fév., p.84-102.
- Faivre-Tavignot B., Lehmann-Ortega L. et Moingeon B. (2010), « Le social business, laboratoire d'apprentissage des stratégies de rupture », *Revue française de gestion*, n°208-209, p 175-189.
- Gaha, C. (2003), « Les protagonistes du changement organisationnel », *Esprit Critique, été, Vol05, n° 3*, www.espritcritique.org
- Geneviève M. (2004), « Construction de compétences et environnement turbulent. Le cas d'équipes en charge de projets innovants. », *Revue Française de Gestion*, volume 30, n° 149, mars-avril 2004/2, p 117-131
- Grant R.M. (1991), « The resource-based theory of competitive advantage: implications for strategy formulation », *California Management Review*, Printemps, vol. 33, p.114-135. 381
- Gordon, J., Halasz, G., Krawczyk, M., Leney, T., Michel A., Pepper, D., Putkiewicz, E., & Wisniewski, J. (2009). Les compétences clés en Europe : ouvrir de nouvelles perspectives pour apprendre tout au long de la vie grâce au curriculum scolaire et à la formation des enseignants, résumé. http://ec.europa.eu/education/more-information/doc/keysum_fr.pdf
- Hamel G., Prahalad C.K. (1990), « The core competence of corporations », *Harvard Business Review*, vol. 68, 3, p.79-91.
- Hamel G., Prahalad C.K. (1994), *Competing for the future*, Harvard Business Press, Boston, 357 p.
- Helfer J-P., Kalika M., Orsoni J. (2016), *Management stratégique*, 10ème édition, Vuibert édition, 512 p.
- Ingham M. (1994), « L'apprentissage organisationnel dans les coopérations », *Revue Française de Gestion*, Jan.-Fév., p.105-119.
- Johnson G., Scholes K., Whittington R., Fréry. F. (2011), « Stratégique », 8ème édition, Pearson France, 720 p.
- Jouili K., Chaabouni J. (2008), « Acquisition et développement des compétences dans les sociétés de services et d'ingénieries informatiques », disponible sur : medforist.grenobleem.com/Contenus/Conference%20Tunisia%20IEBC%202005/papers/June25/24pdf, consulté le (25/04/2012)
- Koenig G. (1994), « L'apprentissage organisationnel : repérage des lieux », *Revue Française de Gestion*, p.76-83.
- Lippman S. A., Rumelt R. P. (1982), « Uncertain imitability: an analysis of interfirm differences in efficiency under competition », *Bell Journal of Economics*, 13, p.418-438.
- Marchesnay M. (2002), « Pour une approche entrepreneuriale de la dynamique Ressources Compétences - un essai de praxeologie », <http://asso.nordnet.fr/adreg/ADREG3.htm>.
- Moingeon B., Métails E., (1999), « Stratégie de rupture basée sur des innovations radicales : étude du cas de l'entreprise Salomon à la lumière de ses compétences et capacités organisationnelles », *Cahiers de recherche, HEC*.

- Nonaka, I. (1994), « A dynamic theory of organizational knowledge creation », *Organization Science*, 5, p.14-37.
- Nonaka I., Takeuchi H. (1997), «La connaissance créatrice. La dynamique de l'entreprise apprenante», De Boeck Université, Paris, 303 p.
- Peteraf, M. (1993), « The corner-stones of competitive advantage: a resource-based view », *Strategic Management Journal*, vol. 14, p.179-91.
- Renard L., St-Amant G.E., (2006), « capacité organisationnelle et capacités dynamiques : le cas d'une organisation de l'industrie touristique», Grandval et Soparnot Editions, L'analyse et les développement des compétences, Paris :Vuibert
- Saïas M., Métais, E., (2001), « Stratégie d'entreprise : évolution de la pensée », *Finance Contrôle Stratégie*, Volume 4, N° 1, p. 183-213, mars
- Sanchez R. (2000), « Une comparaison des approches de la ressource, des capacités dynamiques, et de la compétence. Une contribution à la théorie du management 394 stratégique », In B. Quélin, J.-L. Arrègle, *Le management stratégique des compétences*, Ellipses, Paris, p.55-82.
- Soparnot, R. et Stevens, E. (2006), *Le développement de nouveaux services, le levier de l'apprentissage organisationnel*, *La revue des Sciences de gestion, direction et gestion des entreprises*, n° 217, p. 111
- Teece D.J. (1987), *The Competitive challenge: Strategies for industrial innovation and renewal*, Ballinger Pub. Co., Cambridge, Mass, 256 p.
- Tisseyre R.-C. (1999) *Knowledge management: théorie et pratique de la gestion des connaissances*, Paris, Hermès, 185 p.
- Wernerfelt B. (1984), « A resource-based view of the firm », *Strategic Management Journal*, vol. 5, 2, p.171-80.
- Zarifian, P. (1999), «Objectif compétence. Pour une nouvelle logique», éditions Liaisons, Paris, 229 p.

**Analyse des principaux indicateurs internationaux de performance de
l'enseignement supérieur**
**The analysis of the most important international indicators of the
performance of the higher education**

OUDAI Moussa, École Supérieure de Commerce, Algérie
تاريخ التسليم: (29/09/2017)، تاريخ التقييم: (07/11/2017)، تاريخ القبول: (11/11/2017)

Résumé :

La performance de l'enseignement supérieur est évaluée à l'échelle internationale par de nombreuses institutions dans lesquelles, l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO), l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE) ainsi que le classement de Shangai, publié annuellement par l'université Jiao Tong en Chine sous la dénomination "classement académique des universités mondiales".

Mots clés :

Performance; enseignement supérieur; indicateurs financiers et non financiers.

Abstract :

The performance of higher education is evaluated internationally by many institutions in which the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) as well as the Shanghai ranking, published annually by Jiao Tong University in China under the name "Academic Ranking of World Universities" (ARWU).

Keywords :

Performance; Higher Education; financial and non-financial indicators.

Introduction :

L'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO) joue un rôle essentiel dans l'évaluation des différents paliers éducatifs à l'occurrence des niveaux primaire, secondaire et d'enseignement supérieur. En corollaire, l'UNESCO a établi une Classification Internationale Type de l'Éducation (CITE) pour la collecte et l'analyse de données statistiques comparables à l'échelle mondiale. Cette classification permet d'organiser l'évaluation des politiques éducatives par niveau d'éducation ou par domaine d'étude. Elle permet, ainsi, de constater les hétérogénéités tant d'une région à l'autre que d'un pays par rapport aux autres.

Figurent aussi dans les comparaisons internationales des systèmes éducatifs, les analyses de l'OCDE retraçant les scores des indicateurs de performance propres à chaque pays membre à l'égard des autres, et dans certains cas, à l'égard des pays partenaires. Dans ce contexte, les indicateurs pris en considération pour interpréter la stratégie d'enseignement supérieur et de recherche sont indexés à des agrégats particulièrement de comptabilité nationale tels que le produit intérieur brut (PIB) ou l'effectif de la population.

A la différence des deux évaluations menées par les organisations suscitées, l'université Jiao Tong de Shanghai opèrent un classement par pays plutôt par établissement et pour chaque domaine disciplinaire. Le classement de Shanghai ou encore « *Academic Ranking of World Universities* » (ARWU) a pu avoir très rapidement une réputation mondiale importante car il classe les 500 meilleures universités mondiales malgré son caractère favorisant aux établissements dispensant leur formation en anglais. Depuis sa création en 2003 à ce jour, l'université américaine de Harvard se trouve toujours à la tête du classement.

A/- Évaluation de la performance de l'enseignement supérieur selon l'UNESCO :

L'évaluation de la performance de l'enseignement supérieur par l'UNESCO figurant au sein de la classification internationale type de l'éducation (CITE) comporte sept niveaux classés de zéro à six dont les niveaux cinq et six sont relatifs à l'enseignement supérieur et la recherche.

Cette évaluation se fait à travers la comparaison des indicateurs financiers et non financiers des pays membres de l'UNESCO.

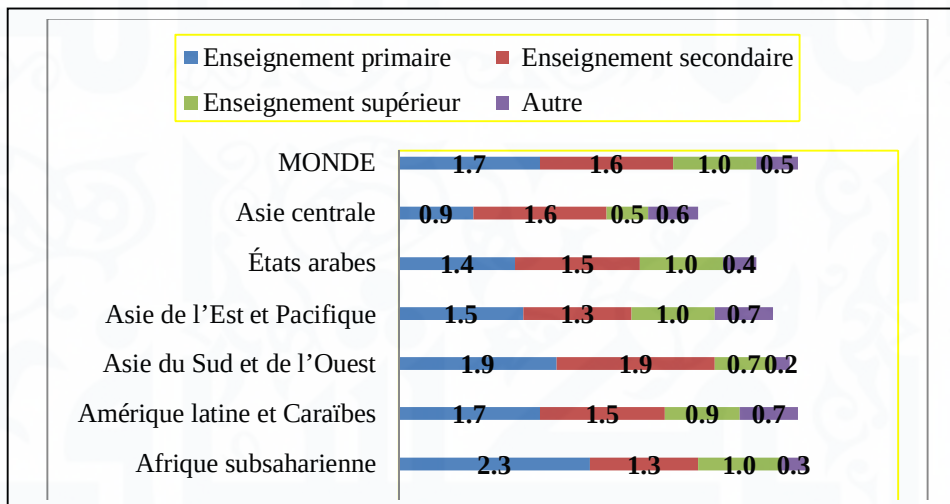
1. Évaluation des indicateurs financiers :

Cette évaluation analyse les dépenses publiques par niveau d'éducation au regard du PIB, des dépenses totales du Gouvernement et de la nature même des dépenses.

1.1. Parts des dépenses publiques par niveau d'éducation dans le PIB :

Cet indicateur est un moyen servant à évaluer l'engagement d'un gouvernement en faveur des différents paliers éducatifs par la comparaison des dépenses publiques des secteurs éducatifs au Produit Intérieur Brut (PIB). Comme l'illustre la figure 1, la moyenne de l'UNESCO de la totalité des dépenses publiques affectées à ces secteurs est de 4,8% du PIB dont 1% pour l'enseignement supérieur (UNESCO, 2011).

Figure 1 : Parts des dépenses publiques par niveau d'éducation dans le PIB



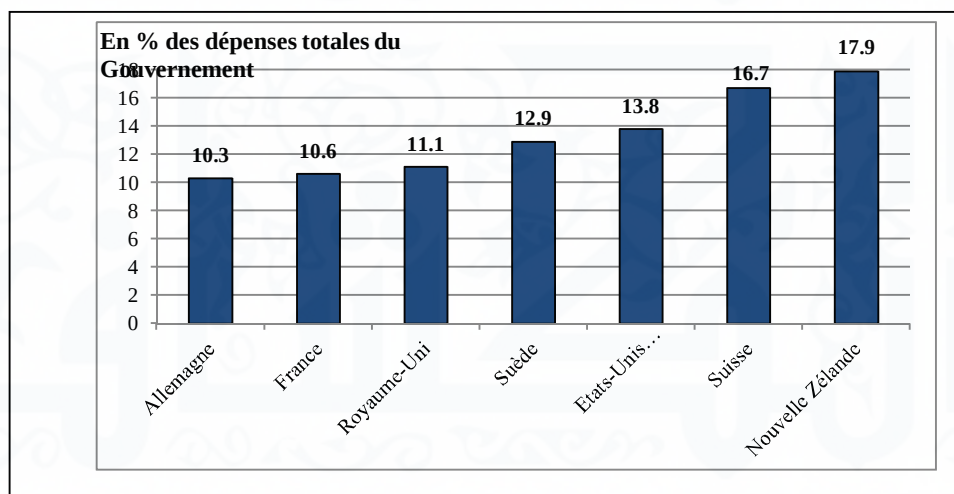
Source : Tableau n° 16 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

1.2. Part des dépenses publiques allouées aux secteurs éducatifs dans les dépenses totales du Gouvernement :

Cet indicateur retrace le poids des dépenses affectées aux secteurs éducatifs au regard des dépenses totales du Gouvernement. Comme le montre la figure 2, la Nouvelle Zélande favorise la politique des secteurs éducatifs

avec un taux de 17,9% de la politique du Gouvernement. Aux États-Unis d'Amérique, les dépenses inscrites à tous les niveaux éducatifs représentent environ 13,8% des politiques publiques.

Figure 2 : Part des dépenses publiques allouées aux secteurs éducatifs dans les dépenses totales du Gouvernement



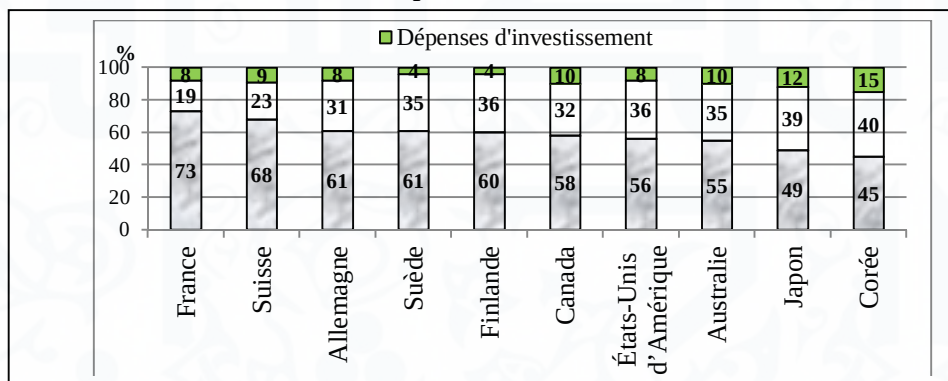
Source : Tableau n° 15 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

1.3. Proportions par nature de dépenses pour l'enseignement supérieur

Cet indicateur retrace la répartition des dépenses d'enseignement supérieur par nature économique de la dépense à savoir les dépenses de personnel, les dépenses de fonctionnement des services et les dépenses d'investissement.

En France, 73% des dépenses de l'enseignement supérieur sont affectées aux dépenses de personnel, 19% aux dépenses de fonctionnement des services et 8% aux dépenses d'investissement. Aux États-Unis d'Amérique, les dépenses de personnel bénéficient que de 56% des dépenses de l'enseignement supérieur tandis que les dépenses de fonctionnement de services de 36% et les dépenses d'investissement de 8%. La figure 3 ci-après résume la comparaison entre certains pays de la répartition suscitée.

Figure 3 : Proportions par nature de dépenses pour l'enseignement supérieur

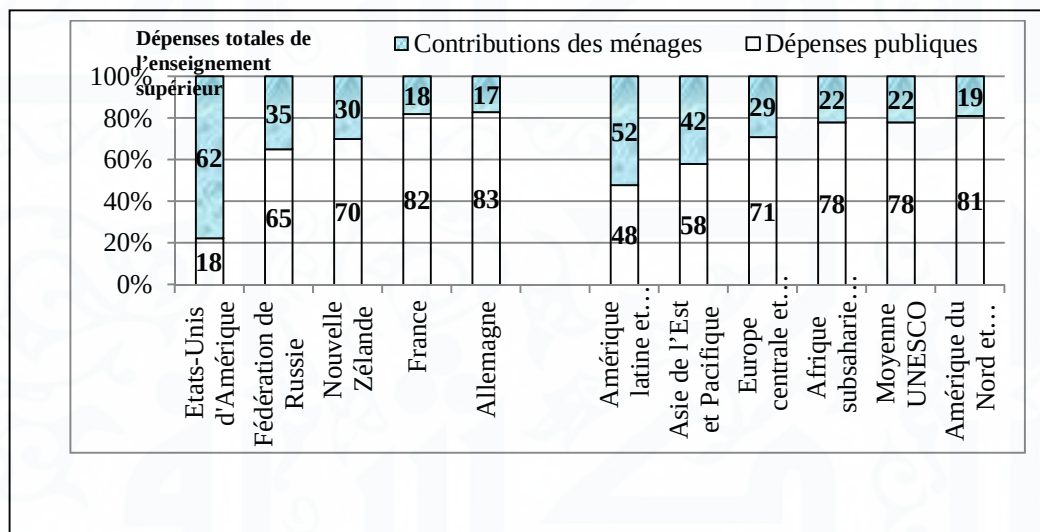


Source : Tableau n° 16 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

1.4. Proportions relatives des dépenses publiques et privées pour l'enseignement supérieur :

Cet indicateur établit une comparaison entre les contributions publiques et des ménages pour le financement de l'enseignement supérieur. La figure 4 schématise, ainsi, une comparaison par pays ou région. A l'échelle internationale, la part moyenne des contributions des ménages aux frais de l'enseignement supérieur est d'environ 22%.

Figure 4 : Proportions relatives des dépenses publiques et privées pour l'enseignement supérieur.



Source : Tableau n° 28 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

2. Évaluation des indicateurs non financiers :

Analyse de la population estudiantine par rapport à l'encadrement pédagogique, la scolarisation brute, la population âgée de 25 ans et plus et leur répartition par cycle de formation.

2.1. Taux d'encadrement pédagogique :

Cet indicateur indique l'impact de l'effort consenti par les pouvoirs publics en termes d'ouverture de postes budgétaires d'enseignants afin d'améliorer la performance pédagogique et le suivi des étudiants. Concrètement, il reflète la relation chiffrée entre un enseignant par rapport à un nombre d'étudiants.

A l'échelle internationale, la moyenne du taux d'encadrement pédagogique de l'enseignement supérieur est de 1 enseignant pour 16 étudiants. Cet indicateur est assez fort dans les pays de l'Amérique latine et du nord ainsi que de l'Europe occidentale (1 enseignant pour 12 étudiants) mais plus tôt faible dans les pays arabes (1 enseignant pour 24 étudiants). Le

tableau n° 1 montre l'effectif des enseignants, l'effectif des étudiants et les taux d'encadrement pédagogique par région.

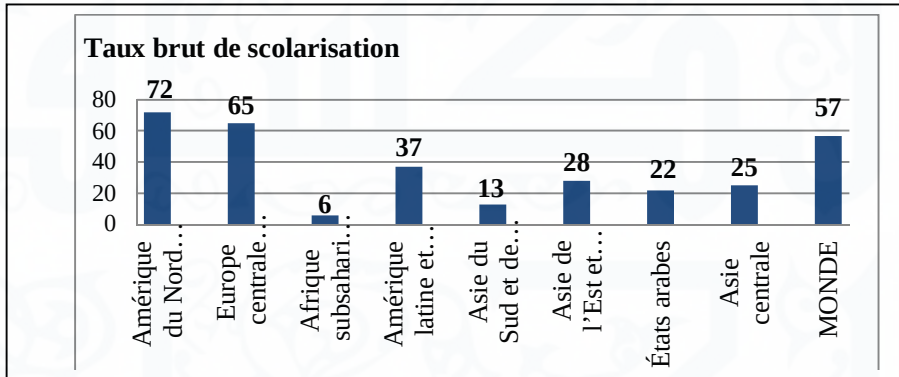
Tableau 1 : Comparaison des taux d'encadrement pédagogique par région.

Régions	Effectif étudiants (1) (En 10 ³)	Effectif enseignants (2) (En 10 ³)	Taux d'encadrement pédagogique (1)/(2)
Amérique latine et Caraïbes	19 658	1 657	12
Amérique du Nord et Europe occidentale	35 489	2 801	13
Asie centrale	2 104	154	14
Europe centrale et orientale	20 928	1 315	16
Asie de l'Est et Pacifique	52 444	2 988	18
Afrique subsaharienne	4 800	263	18
Asie du Sud et de l'Ouest	21 005	893	24
États arabes	7 743	322	24
<u>Moyenne UNESCO</u>	<u>164 171</u>	<u>10 393</u>	<u>16</u>

Source : Tableau n° 10 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

2.2. Taux brut de scolarisation :

Le taux brut de scolarisation (TBS) reflète la capacité du système d'enseignement supérieur à accueillir des étudiants, sans distinction d'âge, exprimé en pourcentage de la population ciblée. Un TBS égal ou supérieur à 100 % donne la mesure que le système national peut accueillir toute sa population scolarisable. Un TBS plus faible reflète une pénurie de l'offre ainsi que d'autres facteurs qui peuvent restreindre la scolarisation des étudiants tels que les frais directs ou indirects. À l'échelle mondiale, le TBS moyen dans l'enseignement supérieur est de 57 %. La figure 5 aperçoit des disparités considérables de scolarisation d'une région à l'autre.

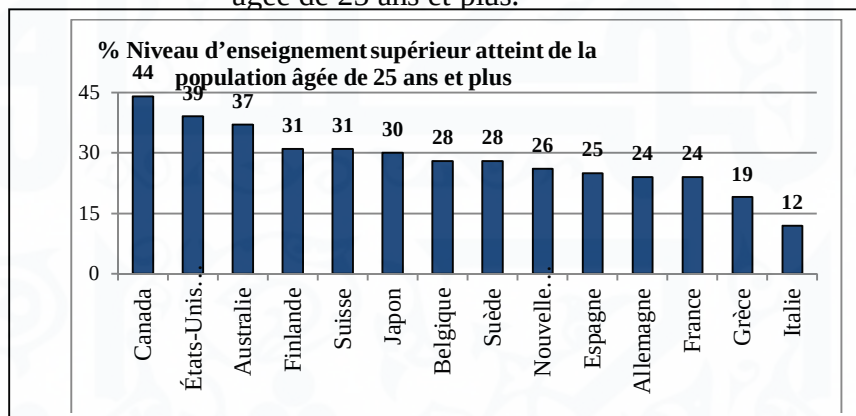
Figure 5 : Taux brut de scolarisation.

Source : Tableau n° 15 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

2.3. Niveau d'enseignement supérieur atteint de la population âgée de 25 ans et plus :

Le niveau d'éducation atteint d'un individu se définit comme le niveau le plus élevé achevé et validé souvent par une certification reconnue de la Classification Internationale Type de l'Éducation (CITE) de l'UNESCO. L'enseignement supérieur c'est la CITE 5 ou 6. Cet indicateur reflète d'une part, la capacité à long terme du système d'enseignement supérieur d'un pays et de l'autre, les aspects quantitatifs et qualitatifs du stock de capital humain d'un pays. En tête du classement, Canada dont le niveau d'enseignement supérieur atteint est de 44 % de la population âgée de 25 ans et plus. La figure 6 présente les niveaux d'enseignement supérieur atteints par certains pays.

Figure 6 : Niveau d'enseignement supérieur atteint de la population âgée de 25 ans et plus.

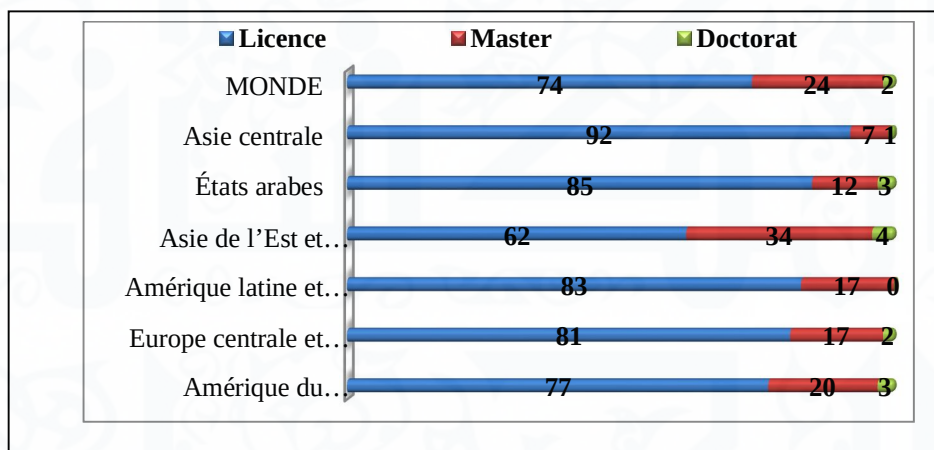


Source : Tableau n° 18 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

2.4. Proportions des étudiants par niveau de la CITE :

La répartition des étudiants par niveau de la CITE indique le pourcentage des étudiants inscrits dans chacun des niveaux d'enseignement supérieur à savoir licence, master et doctorat. La moyenne mondiale est de 74% en licence, 20% en master et 2% en doctorat. La figure 7 ci-dessous montre par région, la répartition des étudiants par niveau de la CITE.

Figure 7 : Proportions des étudiants par niveau de la CITE



Source : Tableau n° 10 de la base de données de l'institut de statistique de l'UNESCO, 2011.

B/- Évaluation de la performance de l'enseignement supérieur selon l'OCDE :

L'évaluation de la performance de l'enseignement supérieur par l'OCDE apparaît dans le thème éducation. Elle se base sur des indicateurs financiers ou non financiers relatifs à quatre axes à savoir : Les résultats des établissements d'enseignement et l'impact de l'apprentissage ; les ressources financières et humaines investies dans l'éducation ; l'accès à l'éducation, participation et progression ; l'environnement pédagogique et organisation scolaire.

1. Évaluation des indicateurs financiers :

L'évaluation des indicateurs financiers concernent essentiellement les dépenses annuelles d'enseignement supérieur par étudiant en proportion du PIB par habitant, et le poids dépenses des établissements d'enseignement supérieur dans le PIB.

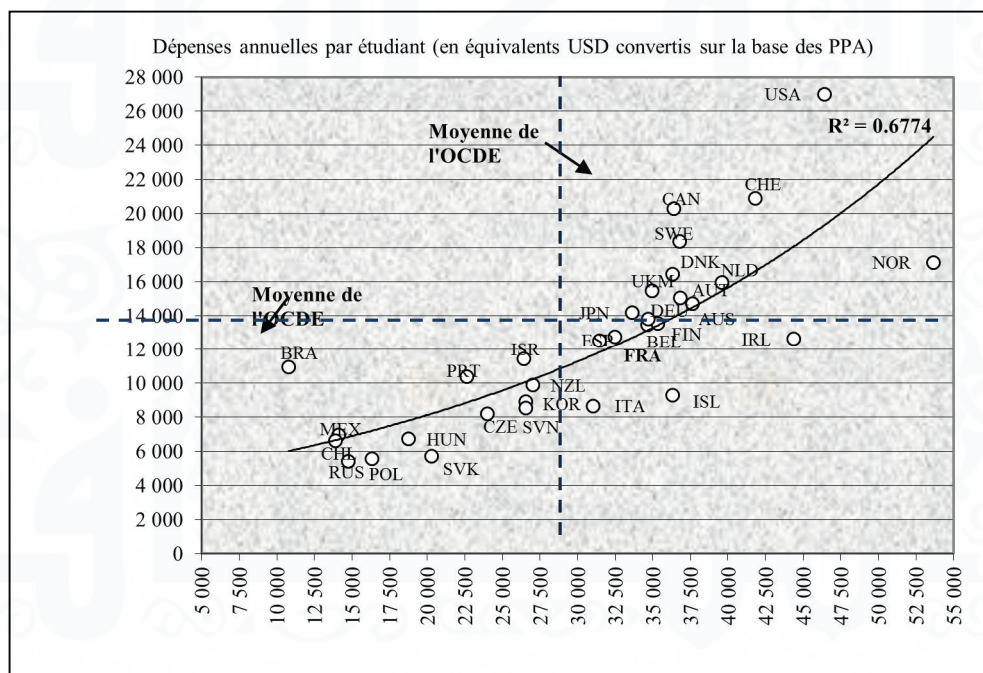
1.1. Proportion des dépenses d'enseignement supérieur par étudiant dans le PIB par habitant :

Les dépenses unitaires des établissements d'enseignement supérieur en proportion du PIB par habitant expriment le volume des ressources qu'affectent les pays pour les étudiants au regard de leur capacité financière. La moyenne dans les pays de l'OCDE représente un pourcentage du PIB par habitant égal à 40 %.

Pratiquement, cet indicateur est élevé dans les pays qui dotent une part relativement importante de leur richesse aux études supérieures. En tête du classement, les États-Unis, la Suisse et Canada qui enregistrent l'équivalent de 50 % au moins de leur PIB par habitant au titre de l'enseignement supérieur.

D'une façon symptomatique, la figure 8 présente une analyse comparative des dépenses annuelles par étudiant en proportion du PIB par habitant des pays membres de l'OCDE et de certains pays partenaires.

Figure 8 : Proportion des dépenses d'enseignement supérieur par étudiant dans le PIB par habitant



Source : Tableaux B1.1a et B1.4 de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

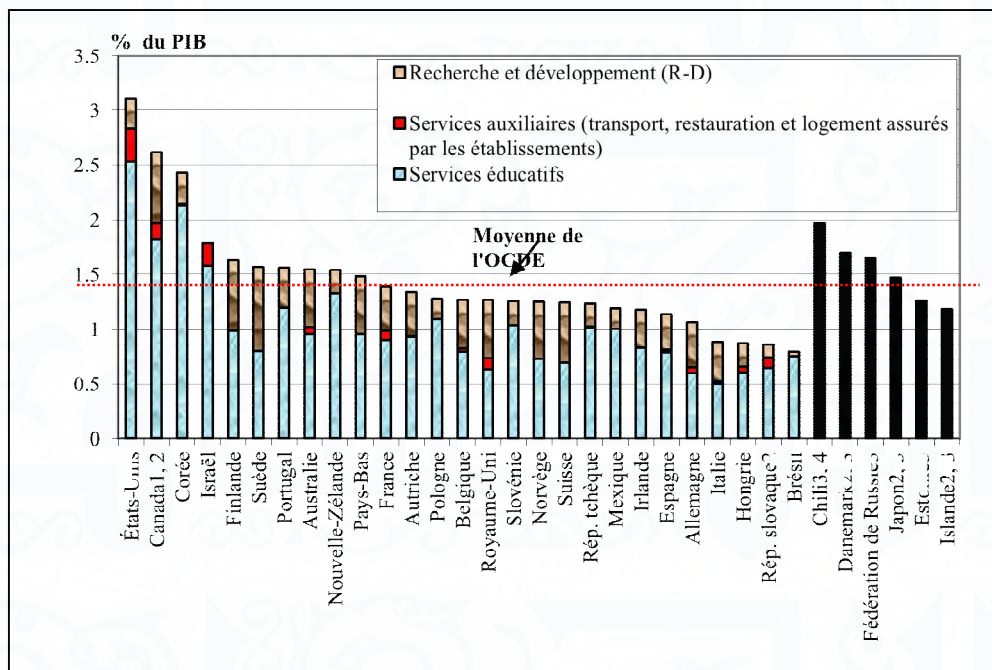
1.2. Proportions des dépenses d'enseignement supérieur dans le PIB :

Cet indicateur répartit les dépenses de l'enseignement supérieur en trois catégories par rapport au PIB. Ces trois catégories incluent les dépenses des services éducatifs liées à la masse salariale et au fonctionnement des services, les dépenses des services auxiliaires destinées au transport, la restauration et l'hébergement des étudiants ainsi que les dépenses des activités de recherche et développement (R&D) menées dans les établissements d'enseignement supérieur.

La moyenne des dépenses d'enseignement supérieur des pays de l'OCDE représente l'équivalent de 1,48 % du PIB. Les États-Unis bâtent un record se situant autour de 3.11 %. La figure 9 résume le classement des pays en fonction de la part des dépenses allouées au titre des services éducatifs, de

la R&D et des services auxiliaires dans les établissements d'enseignement supérieur en pourcentage du PIB.

Figure 9 : Proportions des dépenses d'enseignement supérieur dans le PIB.



Source : Tableau B6.1 de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

2. Évaluation des indicateurs non financiers :

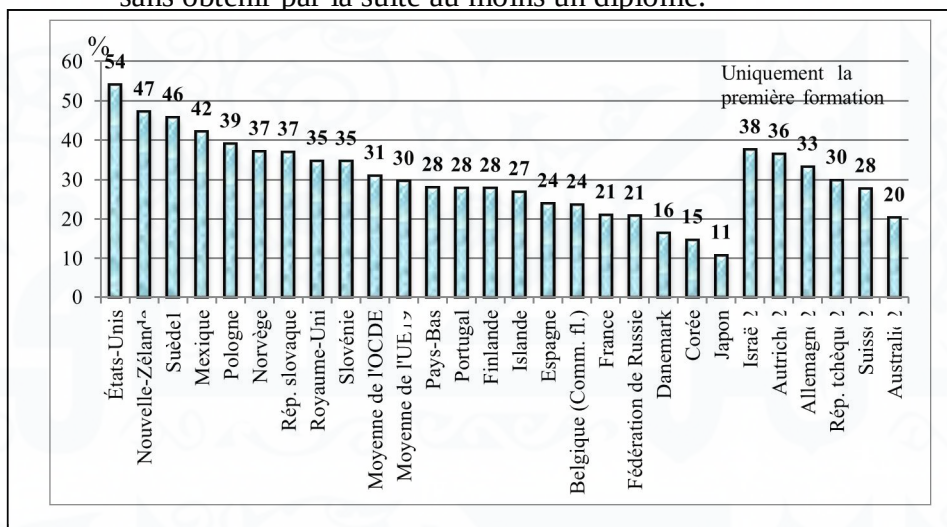
Les principaux indicateurs utilisés sont : la proportion de diplômés de l'enseignement supérieur dans la population, la part du marché des étudiants en mobilité internationale, le taux de réussite, de scolarisation et d'encadrement pédagogique des étudiants.

2.1. Taux de réussite des étudiants dans leurs études :

Les taux de réussite diffèrent considérablement entre les pays de l'OCDE. La moyenne des étudiants qui ont accédé à l'enseignement supérieur sans obtenir par la suite au moins un diplôme est de 31 %. Le taux d'abandon le plus élevé est près de 54 % aux États-Unis mais avec une

possibilité de poursuite des études dans un autre établissement. Les taux d'abandon les plus faibles sont de 11 % au Japon et 15 % en Corée. La figure 10 montre un classement des pays par ordre décroissant de la proportion d'étudiants qui ont entamé des études supérieures sans avoir par la suite au moins un diplôme de ce niveau.

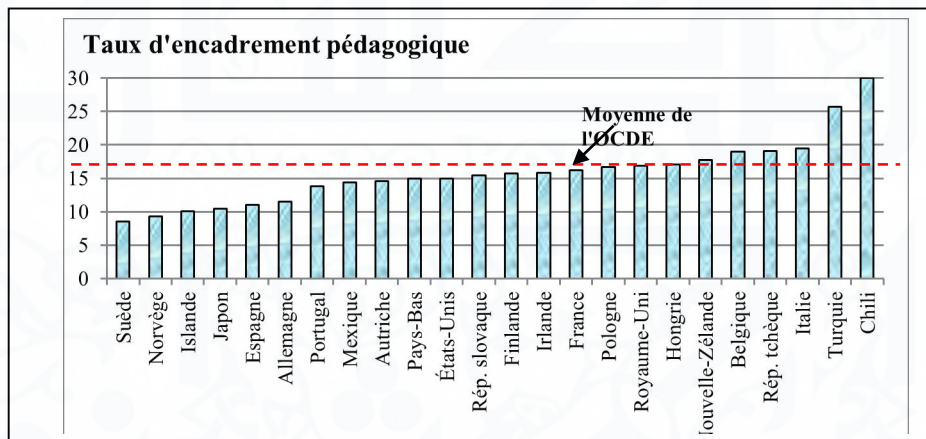
Figure 10 : Proportion d'étudiants accédant à l'enseignement supérieur sans obtenir par la suite au moins un diplôme.



Source : Tableau A4.1 de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

2.2. Taux d'encadrement pédagogique :

Cet indicateur analyse le nombre d'étudiants par enseignant en temps plein dans les établissements d'enseignement supérieur. Le taux d'encadrement varie selon les pays dont le taux moyen des pays de l'OCDE représente l'équivalent de 1 enseignant pour 16 étudiants. La Suède enregistre le meilleur taux d'encadrement représentant, soit 1 enseignant pour 9 étudiants. La figure 11 classe les pays par ordre croissant du taux d'encadrement pédagogique.

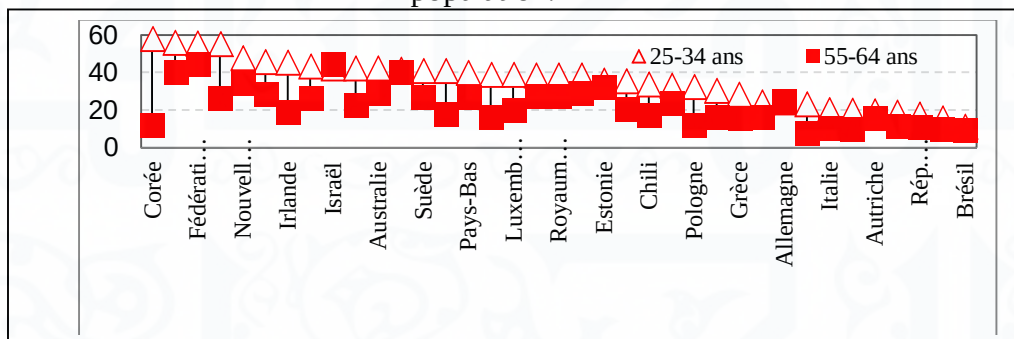
Figure 11 : Taux d'encadrement pédagogique (OCDE)

Source : Tableau D2.2 de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

2.3. Proportion des diplômés de l'enseignement supérieur dans la population :

Le niveau de la formation de la population adulte varie selon les pays de l'OCDE. En moyenne dans les pays de l'OCDE, les diplômés de l'enseignement supérieur représentent 35 % pour la population âgée entre 25 et 34 ans, mais seulement 20 % pour celle de 55 à 64 ans. En tête du classement, la Corée pour la population âgée de 25 à 34 ans avec taux de 58 % mais pour celle âgée de 55 à 64 ans, la fédération de Russie avec 44 %. La figure 12 classe les pays par ordre décroissant en pourcentage de diplômés de l'enseignement supérieur parmi les 25-34 ans.

Figure 12 : Proportion des diplômés de l'enseignement supérieur dans la population.

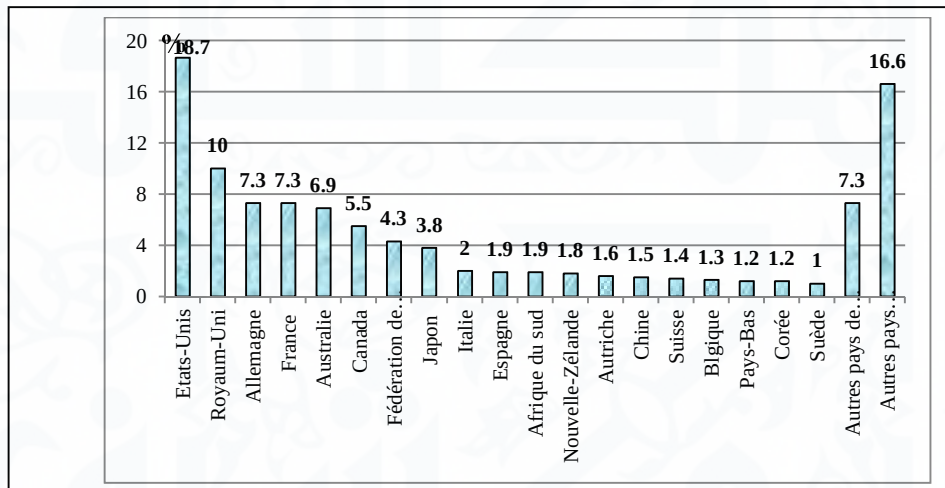


Source : Tableau A1.3a de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

2.4. Proportion d'étudiants en mobilité internationale dans le pays d'accueil :

La proportion d'étudiants en mobilité internationale est un indicateur qui présente les principaux pays d'accueil des étudiants étrangers et montre l'évolution de leurs parts de marché. Le nombre d'étudiants inscrits dans un pays dont ils ne sont pas des ressortissants représente plus de 3.3 millions. En tête du classement, les États-Unis attirant environ 18,7 % étudiants étrangers. La figure 13 illustre la répartition des étudiants étrangers par pays d'accueil.

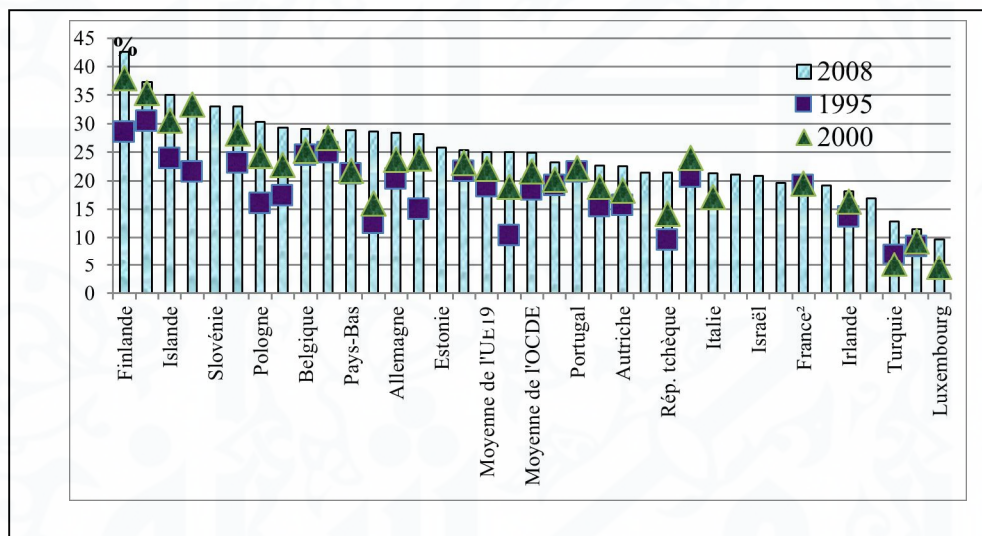
Figure 13 : Proportion d'étudiants en mobilité internationale dans le pays d'accueil.



Source : Tableau C2.7 de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

2.5. Taux de scolarisation des étudiants :

Cet indicateur représente les effectifs scolarisés à temps plein et à temps partiel dans les établissements d'enseignement supérieur publics et privés. La moyenne de la population âgée de 20 à 29 ans scolarisée dans les pays de l'OCDE passe de 18 % en 1995 à 25 % en 2008. La Finlande enregistre le taux de scolarisation le plus élevé des individus âgés de 20 à 29 ans qui grimpe de 28 % en 1995 à 43 % en 2008. La figure 14 ci-après classe les pays par ordre décroissant du taux de scolarisation de la population âgée de 20 à 29 ans.

Figure 2.15 : Taux de scolarisation de la population âgée de 20 à 29 ans

Source : Tableau C1.2 de la base de données de l'OCDE sur l'éducation, 2010.

C/- Évaluation de la performance de l'enseignement supérieur selon le classement de SHANGAI (ARWU) :

L'évaluation de la performance de la stratégie d'enseignement supérieur par le classement de Shangai s'intéresse principalement à quatre critères liés à l'activité de recherche : Les publications de recherche, la qualité de l'enseignement et de l'université ainsi que la performance par chercheur.

Ces critères se caractérisent par un aspect quantitatif permettant de classer annuellement les 500 TOP universités du monde. L'évaluation de la performance des pays par le classement de Shangai se base sur six indicateurs de performance fixés, selon le cas, à chaque domaine disciplinaire.

1. Les indicateurs de performance utilisés dans le classement de Shangai :

Le classement de Shangai est connu universellement par ARWU « *Academic Ranking of World Universities* » traduit en français « Classement académique des universités du monde » réalisé par l'université de Jia Tong. Il retient six indicateurs de performance académique ou de recherche pour classer les 500 meilleures universités, à savoir :

- Nombre de prix Nobel et de médailles Fields obtenu par les anciens étudiants ;
- Nombre de prix Nobel et de médailles Fields obtenu par les chercheurs actuels ;
- Nombre de chercheurs les plus cités dans 21 grandes catégories de disciplines ;
- Nombre d'articles publiés dans les revues américaines *Nature et Science* ;
- Nombre d'articles indexés dans *Science Citation Index* et *Social Science Citation Index* ;
- Performance académique par habitant, est l'équivalent des scores pondérés des cinq indicateurs ci-dessus divisé par le nombre du personnel académique exerçant à temps plein.

Ces indicateurs sont répertoriés par critères de recherche dont le score de chaque indicateur est pondéré pour attribuer un score global à l'établissement comme indiqué dans le tableau 2. L'établissement meilleur noté à l'échelle mondiale obtient un score de 100, et les scores des autres établissements sont calculés en pourcentage de la note supérieure (ELOIRE, 2010, p 23).

Tableau 2 : Indicateurs de performance utilisés dans le classement de Shangai.

Critères	Indicateurs	Code	Poids
Qualité de l'enseignement	Nombre de prix Nobel et de médailles Fields obtenu par les anciens étudiants.	Alumni	10 %
Qualité de la l'établissement	Nombre de prix Nobel et de médailles Fields obtenu par les chercheurs actuels.	Award	20 %
	Nombre de chercheurs les plus cités dans 21 grandes catégories de disciplines.	HiCi	20 %
Publications de recherche	Articles publiés dans les revues <i>Nature et Science</i> .	N&S	20 %
	Articles indexés dans <i>Science Citation Index</i> et <i>Social Science Citation Index</i> .	PUB	20 %
Performance par habitant	Performance académique de l'établissement par habitant exerçant à temps plein.	PCP	10 %

Total	100%

Source : Base de données de l'ARWU, 2014.

2. TOP 500 du classement de Shangai 2014 par pays :

En ce qui concerne le classement par pays des 100 meilleures universités mondiales, les États-Unis d'Amérique se trouvent en tête du classement avec un taux de 52 %, soit 52 établissements. En revanche, pour les 500 meilleures universités, les États-Unis d'Amérique obtiennent un score de 29,2%, soit 146 établissements.

3. TOP 100 du classement de Shangai 2014 par pays et domaines disciplinaires :

Le classement des TOP100 universités par domaines disciplinaires fait ressortir, ainsi, en tête du classement les États-Unis d'Amérique avec 249 domaines, soit 45 en sciences naturelles et mathématiques « SCI », 37 en sciences de l'ingénieur, technologie et informatique « ENG », 54 en sciences de la vie et de l'agriculture « LIFE », 50 en sciences médicales et pharmaceutiques « MED » et 63 en sciences sociales « SOC ».

Conclusion :

L'évaluation de la performance de l'enseignement supérieur par l'UNESCO en 2011 a révélé les moyennes mondiales suivantes : les dépenses éducatives représentent 4,8 % du PIB dont 1% pour l'enseignement supérieur ; 73 % des dépenses de l'enseignement supérieur sont affectées aux dépenses de personnel, 19 % aux dépenses de fonctionnement des services et 8 % aux dépenses d'investissement ; Les ménages contribuent l'environ 22 % dans les dépenses de l'enseignement supérieur ; Le taux d'encadrement pédagogique est de 1 enseignant pour 16 étudiants ; La capacité de scolarisation du système d'enseignement supérieur est de 57 % ; 74 % des étudiants sont inscrits en Licence, 24 % en Master et 2 % en Doctorat.

En revanche, l'OCDE montre d'autres lectures pour les indicateurs d'évaluation de la performance de cette stratégie examinée en 2010 : Les dépenses pour l'enseignement supérieur représentent 1,48 % du PIB ; Les dépenses d'enseignement supérieur par étudiant représentent 40 % du PIB par habitant ; 69 % des étudiants accédés à l'enseignement supérieur obtiennent

par la suite au moins un diplôme de ce niveau d'enseignement ; Le taux d'encadrement pédagogique est de 1 enseignant pour 16 étudiants ; Les diplômés de l'enseignement supérieur représentent 35 % de la population âgée entre 25 et 34 ans, et 20 % de celle de 55 à 64 ans ; La part du marché des étudiants en mobilité internationale est 7,3 % ; Le taux de scolarisation de la population âgée de 20 à 29 ans est de 25 %.

Par ailleurs, le classement de Shangai est favorable aux universités de grande taille surtout des pays anglo-saxons où l'université privée dispose plus de ressources que celle du public. Yin Jie, vice-président de l'université Jiao Tong de Shangai déclare que ce « classement n'a de sens que pour comparer les universités américaines, britanniques, chinoises et japonaises et ne rend pas justice aux universités françaises ou allemandes car leurs systèmes sont complètement différents ». Ce classement favorise les publications en langue anglaise ainsi que les sciences dures aux sciences sociales.

Bibliographie :

- Fabien ÉLOIRE (2010), « Le classement de Shanghai : Histoire, analyse et critique », *L'homme et la société*, vol. 4 , n° 178, p. 24.
- OCDE (2010), Regards sur l'éducation : les indicateurs de l'OCDE, 501 p.
- UNESCO (2011), Recueil de données mondiales sur l'éducation 2011, Institut de statistique de l'UNESCO, Montréal, 308 p.

Bases de données institutionnelles :

- www.oecd.org
- www.shanghairanking.com
- www.unesco.org

Le marketing digital comme un nouvel outil de communication multi canal à l'ère de web 2.0 : tendances et chiffres clés

Digital marketing as a multichannel communication tool in the era of the web2.0: Trends and key figures

Karima ZIDANE, université de Bouira, Algérie
Abd El Madjid OUNIS, université de Boumerdes, Algérie

تاريخ التسليم: (10/ 2017/09)، تاريخ التقييم: (02/ 2017/11)، تاريخ القبول: (07/ 2017/11)

Résumé :

Cette présente étude vise à montrer les diverses opportunités offertes par la technologie numérique aux entreprises qui doivent faire face aux plusieurs défis à travers cette révolution digitale.

Aujourd'hui et grâce à la technologie de communication notamment au web 2.0 et à la technologie des smartphones, on se trouve devant un monde connecté ; les sites web, les réseaux sociaux, le mobile et plusieurs autres outils présentent une réelle opportunité pour promouvoir les produits et les services ainsi pour rester proche des clients en assurant une relation forte et durable avec eux.

Cette recherche examine aussi l'évolution et les tendances de cette vague digitale en montrant plusieurs chiffres et statistiques sur le marketing digital.

Mots-clés: marketing digital, web 2.0, marketing on ligne, réseaux sociaux, marketing mobile.

Abstract :

This study aims to show the various opportunities offered by digital technology to companies that are facing multiple challenges through this digital revolution.

Today, thanks to communication technology, especially the web 2.0 and Smartphone technology, we find ourselves in front of a connected world; websites, social networks, mobile and many other tools present a real opportunity to promote products and services and to stay close to customers by ensuring a strong long term relationship with them.

This research also examines the evolution and trends of this digital wave by showing several figures and statistics on digital marketing.

Key words: digital marketing, web 2.0, online marketing, social networks, mobile marketing.

Introduction

Le développement relatif à la technologie de l'information et de la communication, notamment l'internet et la technologie des smartphones, constitue un défi majeur pour les entreprises d'aujourd'hui, cette révolution a entraîné plusieurs changements dans le monde des affaires, plusieurs concepts sont apparus tels que l'économie digitale, l'e-business, et l'e-commerce, le marketing n'était pas loin de ces changements, L'émergence d'e-marketing, de marketing 2.0 et de marketing digital n'est que la preuve de l'impact de cette révolution sur toutes les activités marketing, et dans un environnement hautement concurrentiel, les entreprises se sont trouvées dans l'obligation de revoir leurs stratégies et de s'y adapter à cette nouvelle révolution digitale afin de se différencier des autres, car aujourd'hui on parle d'un nouveau client avec de nouveaux besoins et de nouvelles préférences qui changent d'un moment à l'autre juste parce qu'il a un accès facile à l'information grâce à la technologie numérique, non seulement elle lui permet d'avoir l'information et de comparer les différentes offres mais aussi elle lui rend capable de partager ses opinions et ses suggestions avec les autres clients notamment sur les réseaux sociaux ce qui influence sa décision et son expérience d'achat en entière.

Ce développement a également entraîné une augmentation constante de nombre d'internautes, d'utilisateurs des réseaux sociaux ainsi que d'utilisateurs des smartphones, ce qui signifie que nous sommes face à un nouveau marché ou bien déterminé un nouveau monde appelé le monde de digital.

Dès lors, notre objectif est de montrer l'importance des outils digitaux et les diverses opportunités qu'ils offrent aux entreprises. Il s'agit donc de répondre à la question suivante :

Quelles sont les opportunités offertes par les technologies numériques aux entreprises en général et au marketing en particulier?

Pour répondre à cette question on a opté pour le plan suivant :

1. le web 2.0 ;
2. le marketing digital : définition et importance ;
3. les outils de marketing digital ;
4. les tendances de marketing digital et les chiffres clés.

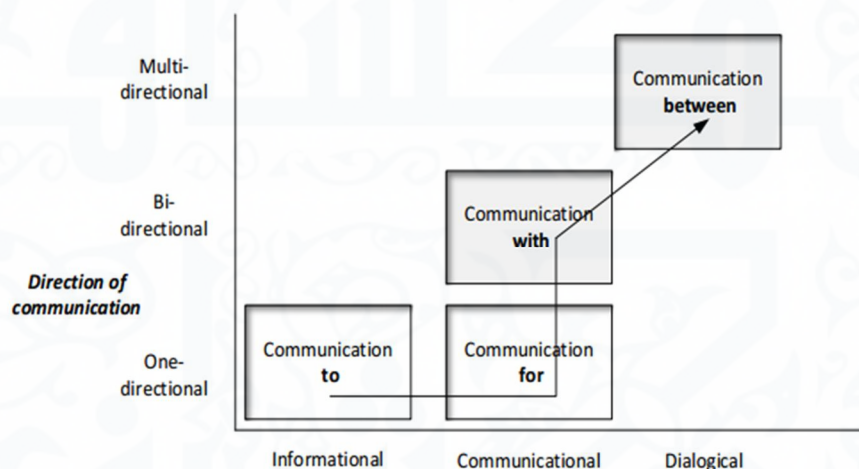
1. Le Web 2.0

Selon Christiane Waterschoot « Le web est une technologie majeure du 21e siècle. Sa nature, sa structure et son utilisation ont évolué au cours du temps, et, force est de constater que cette évolution a également profondément modifié nos pratiques commerciales et sociales ».

le web représente la plus grande structure de transfert de données, ce terme a été introduit par Tym burners-Lee en 1989, la première génération du web est le Web 1.0 qui est un réseau cognitif, il peut être consulté sur Internet en lecture seule et considéré comme un lieu où les entreprises diffusent leurs informations aux clients et ces derniers ne peuvent que rechercher et lire ces informations; ensuite le Web 2.0 qui signifie un réseau de lecture et d'écriture, il permet d'échanger des intérêts sociaux communs (un réseau de communication), il est également appelé le web social. On trouve ainsi le Web 3.0 qui est également appelé réseau de collaboration, il vise à réduire les tâches et les décisions individuelles et à les laisser aux machines en fournissant un contenu lisible et automatisé sur le Web et en permettant une collaboration entre les différentes machines; quant au Web 4.0 , il sera un réseau de lecture, d'écriture et de synchronisation avec des interactions intelligentes, il n'a pas de concept précis et n'est connu que comme un réseau symbiotique qui permettra à l'esprit humain et aux machines d'interagir et de coexister, il est connu comme un réseau d'intégration. (Aghaei et al, 2012).

Le web social a également aidé les entreprises à passer d'une communication à sens unique à un dialogue mutuel avec leurs clients, comme l'illustre la figure suivante.

Figure 01 : la matrice de communication web 2.0



2. Le marketing digital : définition et importance

Selon l'association américaine de marketing, «le marketing digital est l'ensemble des activités et des procédures facilitées par la technologie numérique pour créer, livrer et offrir de la valeur aux clients et aux autres partenaires»; (Kannan, Hongshuang, 2016) Le marketing digital est également défini comme la promotion des produits et des services à l'aide de bases de données, et en utilisant des canaux de distribution en ligne pour atteindre les clients de manière personnelle, efficace et en temps opportun (Gupta, 2012).

Le marketing digital est également défini comme l'utilisation de moyens numériques pour réaliser des activités marketing, le digital signifie les moyens modernes de communication développés avec l'avènement des technologies de l'information, de l'Internet, et des médias sociaux (Çizmecci, Ercan, 2015) ;

En général, le marketing digital représente l'application de la technologie numérique et interactive : le site Web, l'e-mail, les médias sociaux et le mobile dans l'activité marketing ce qui permet de connecter, surveiller et répondre efficacement aux besoins du client. Le marketing digital est souvent utilisé comme synonyme d' e-marketing en

raison de la similitude entre les moyens adoptés et leur objectif, mais en consultant la définition de e-marketing on trouvera que, outre les moyens de marketing digital, il contient également des logiciels de gestion de données, de sécurité électronique, et d'e-paiement etc. on peut donc dire que le marketing digital est l' interface de e-marketing ou la partie que le client voit d'e-marketing et la fenêtre de communication et d'interaction avec lui.

Le marketing digital permet à l'entreprise de promouvoir ses produits partout dans le monde sans interruption, ce qui lui donne plus d'opportunités pour réussir, ainsi il assure le dynamisme et la continuité de la relation avec les clients à travers le travail de 24 h/24.

Le marketing digital permet également un accès rapide aux clients sans oublier l'efficacité de la publicité en ligne (Afrina et al, 2015), Il y a aussi ceux qui croient que le marketing digital offre un grand potentiel pour les marques ou les entreprises (Otero, Rolán, 2016), y compris :

- **la construction de l'image de marque** : le Web 2.0 est une excellente occasion pour créer une image de marque en raison de sa vaste gamme de disponibilités et de mises à jour continues qui peuvent être faites;
- **la Complétude**: cela signifie que l'information peut être diffusée par des liens, donnant aux clients la possibilité d'aborder l'entreprise d'une manière personnalisée;
- **la facilité d'utilisation**: le Web 2.0 fournit des plateformes simples et faciles à utiliser pour améliorer l'expérience de l'utilisateur et permettre la mise en œuvre des différentes activités;
- **l'interactivité**: dans le contexte où les entreprises tentent de construire une relation à long terme avec leur public, le marketing digital permet la possibilité d'établir des conversations avec les clients et génère ainsi une expérience positive avec la marque;
- **la communication visuelle**: et cela grâce à divers outils tels que les images et les vidéos qui sont des moyens attrayants, ce qui conduit à plus de participation;
- **la viralité**: l'internet permet l'expansion de tout contenu et l'introduction du paradigme WOM (Word of Mouth), la communication virale devienne plus importante grâce à la possibilité de partage et de diffusion du contenu;
- **la mesure des outputs**: ce qui signifie la possibilité d'évaluer les résultats.

3. les outils de marketing digital

Le marketing digital repose sur de nombreux outils et médias, Philip Kotler les a divisés en trois groupes principaux: le marketing en ligne, les médias sociaux et le marketing mobile.

3.1.le marketing en ligne : Il comprend à la fois le site Web de l'entreprise, le courrier électronique, le display et les liens sponsorisés.

3.1.1. Le site web : un site Web est un ensemble de pages Web interconnectées qui ont une entité unique, généralement exploitée par une personne ou une entreprise et sont consacrées à un ou plusieurs sujets connexes; le site Web combine la fonctionnalité, le contenu, la forme, l'organisation et l'interaction. En créant un site Web, l'entreprise vise à aider les clients à acheter leurs besoins, à trouver des informations, et à économiser de l'argent et du temps (Kotler et al, 2015);

3.1.2. Les liens sponsorisés : également appelés La publicité « pay-per-click » ou la publicité sur les moteurs de recherche (search engine advertising), le terme le plus couramment utilisé, signifie payer pour une annonce qui apparaît généralement à côté ou au-dessus de la liste des résultats du moteur de recherche pour bien attirer l'utilisateur (Ryan, Jones, 2009) ;

3.1.3. Le display (les Bannières publicitaires) : la première bannière à être diffusée en 1994 par AT & T, la différence entre les formes de ces bannières ne concerne pas seulement sa taille mais son contenu, on y trouve des GIF animés, des bannières interactives et aujourd'hui on trouve des bannières sous forme de vidéos (Scheid et al, 2012);

3.1.4. le courrier électronique: le marketing par e-mail est une forme de marketing direct qui utilise le courrier électronique comme moyen de communication avec les clients existants et potentiels (Fariborzi, Zahedifard, 2012); l'e-mail permet d'envoyer un message à de nombreuses parties pour un coût très faible et ses avantages sont également faciles à mesurer grâce au pourcentage de messages ouverts et au pourcentage de clics (Kotler et al, 2015) ;

3.2. Les médias sociaux :

Grâce au Web 2.0, il existe de nombreux médias sociaux qui permettent aux individus d'échanger des messages, des photos, des vidéos entre eux ou même avec des entreprises. Ces médias sont polyvalents. On trouve des réseaux sociaux, des communautés virtuelles et des blogs.

3.2.1.les réseaux sociaux : les sites de réseautage social sont un ensemble d'applications Web basées sur des technologies Web 2.0 qui présentent de nombreux avantages car ils aident à connecter les entreprises aux

consommateurs et à développer des relations de manière opportune et rentable.(Vinerean et al, 2013)

Les principaux sites de réseautage social actuellement utilisés en marketing sont:

▪ **Facebook** : Facebook est le terrain social le plus important et le plus populaire, lancé par Mark Zukerberg en 2004, il permet aux utilisateurs de publier des images, des vidéos et des fichiers, créer ou rejoindre des groupes, L'importance de ce site provient de:

- la diversité des langues, 96 langues sont disponibles ;
- 2 milliards d'utilisateurs en mai 2017 ;
- des revenus très élevés atteignant 17928 millions de dollars en 2015.

▪ **Twitter** : un site créé par Twitter Inc., il permet aux utilisateurs d'envoyer des SMS gratuits, appelés tweets, en ligne par messagerie instantanée, Twitter a été créé le 21 mars 2006 par Jack Dorsey, Evan Williams, Biz Stone, et lancé en Juillet de la même année, le nombre d'utilisateurs de ce site est 313 millions d'utilisateurs avec un nombre moyen de tweets de 500 tweets par jour, il est disponible en 40 langues.

▪ **Google +** : c'est le réseau social de la Fondation américaine Google, lancé le 28 juin 2011, permet le téléchargement et le partage d'images et vidéos et enregistre plus de 90 millions d'utilisateurs, bien que le temps passé par l'utilisateur sur ce site soit faible.

▪ **LinkedIn**: un site de communication professionnelle, lancé en 2003 ; en Décembre 2012, Il a enregistré environ 200 millions d'utilisateurs, ce nombre s'était développé à 380 millions en 2015;

Ces sites sont les plus utilisés par les entreprises et les plus populaires, et il existe d'autres sites de réseautage social tel que le site professionnel Viadeo, les sites des photos et vidéos Pinterest, Instagram, Prisma, les sites vidéo Youtube, Dailymotion.

3.2.2. Les communautés en ligne : Il y a une grande confusion entre la communauté virtuelle et le site du réseautage social parce qu'il y a une relation entre les deux termes: une communauté a besoin d'un réseau social, c'est-à-dire qu'une communauté virtuelle est un réseau social avec des caractéristiques uniques ; Y compris l'objectif commun et partagé de tous les membres , Et les interactions au sein du réseau ne se produisent pas automatiquement chaque membre a un rôle spécifique, on peut trouver de nouveaux membres, des administrateurs et des visiteurs, ainsi que la caractéristique la plus importante est le sentiment d'appartenance au groupe (Scheid et al, 2012) ; Par exemple, Facebook est un réseau social (une

plateforme qui permet des interactions sociales), mais il y a des fonctions qui permettent l'émergence de communautés comme les groupes Facebook, on trouve aussi le mot tribal comme un type particulier de communautés virtuelles, *la tribu* dépend principalement de l'émotion et l'exemple le plus frappant de ceci est les pages de fans sur Facebook.

3.2.3. Les blogs : le blog est un magasin virtuel d'informations qui permet à l'entreprise d'afficher de nombreux contenus aux clients, et vise à fournir une solution pour les personnes qui naviguent, à aider les visiteurs à obtenir des informations et aussi les aider à atteindre les campagnes publicitaires de l'entreprise afin de créer une réponse; (Ahuja, Medury, 2010)

Aujourd'hui, le blog est considéré comme un nouvel outil pour aider les entreprises à générer de la visibilité et de l'intérêt auprès des clients, c'est aussi un moyen de conversation qui permet aux clients de rester en dialogue constant avec l'organisation.(Kenneth, 2011)

3.3. le marketing mobile :

Le marketing téléphonique est comme toute activité marketing réalisée avec des clients utilisant un téléphone portable (Yadav, 2015), il est également connu que toutes les activités liées à la communication avec le client à travers l'utilisation du téléphone pour promouvoir les ventes de produits ou de services ou fournir des informations (Latto, 2014) ; le marketing mobile donne aux entreprises la possibilité de rester en contact avec le client à tout moment, n'importe où, ce qui le rend le moyen de marketing le plus dynamique, efficace et personnel(Lamarre et al, 2012); Le marketing mobile est également un moyen efficace pour développer des relations de coopération avec les clients, de nombreux professionnels utilisent la messagerie mobile pour générer une réponse client (Morozan et al, 2009).

Le marketing mobile comprend de nombreuses formes, il contient toutes les formes de marketing digital mentionnées ci-dessus, il est aujourd'hui possible d'accéder au site web de n'importe quelle entreprise, ses pages via les réseaux sociaux comme l'ordinateur. Ainsi, ici se concentrera sur les outils supplémentaires offerts par le marketing mobile tel que les SMS, les MMS, les applications mobiles et d'autres outils.

3.3.1. La messagerie mobile : il existe deux types (mobile marketing association, 2013) :

- **les SMS (short messaging service):** le service de messagerie mobile le plus populaire
- est la messagerie texte, qui ne contient que 160 caractères, il permet l'envoi d'informations et d'autres échanges interactifs ;

▪ **les MMS ((Multimédia messaging service))** : similaire à SMS, ce service prend principalement en charge les graphiques, les images et les vidéos et, par conséquent, le MMS fournit des outils supplémentaires pour les spécialistes du marketing mobile. Ces messages peuvent également être utilisés dans les campagnes de marketing viral.

3.3.2. Les applications mobiles : L'application mobile peut être définie comme un programme gratuit ou payant et téléchargeable et exécuté à l'aide du système d'exploitation d'un smartphone ou d'une tablette comme Android, IOS, anciennement appelé Iphone Os, et Windows phone. (Poirier, Lehoux, 2013)

L'utilisation des applications n'a cessé de croître ces dernières années pour tous les groupes d'âge, en raison des avantages qu'elle procure grâce à sa facilité d'utilisation et sa disponibilité sur l'écran du téléphone sans recourir aux moteurs de recherche, ainsi les nombreux services qu'elles offrent tels que les jeux et les vidéos, et d'autres services pour télécharger des informations et participer à des blogs (Mobile marketing association, 2008).

3.3.3. le QR code (quick response code) : code à réponse rapide ou code 2D (2 dimensions) est un code bidimensionnel qui permet de stocker des informations numériques (textes, adresses web, etc.) et peut être lu via un smartphone avec une caméra et un lecteur approprié (application spéciale), il permet d'accéder directement au site de l'annonceur par téléphone pour suggérer plus d'informations (Latto, 2014); la figure suivante représente le code à deux dimensions.

Figure02 : le QR code



Source : (SCHEID et al, 2012)

Le QR code a été lancé en 1994 par le japonais Denso -Wave, un code matriciel ou un code à barres dans une matrice bidimensionnelle. Ce code est une forme carrée avec trois petits carrés entourés de nombres impairs représentant des données cryptées à l'aide de méthodes spéciales. Du point de vue marketing, l'importance du code 2D réside dans sa capacité à contenir et à relier des liens comme l'ouverture d'un site web mais aussi faire beaucoup d'autres choses comme la lecture des vidéos, l'ouverture des

liens vers des sites de réseaux sociaux ; ce code représente un portail analogique qui permet aux consommateurs d'interagir avec les actifs numériques et d'accéder à eux de n'importe où.

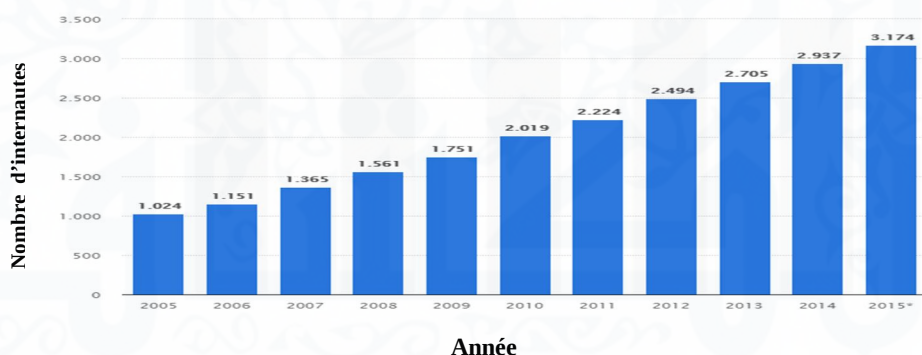
4. Les tendances du marketing digital et les chiffres clés

Grâce à l'évolution des technologies de l'information et de la communication, le nombre d'internautes et d'utilisateurs des smartphones a connu une croissance significative, cette partie présente plusieurs chiffres et statistiques indiquant les grandes opportunités offertes par les technologies numériques aux entreprises en examinant l'évolution de l'utilisation d'Internet, les tendances de la publicité en ligne, les réseaux sociaux et d'autres outils de marketing digital.

4.1. L'évolution de l'utilisation d'Internet dans le monde

le nombre total d'internautes dans le monde de 2000 à 2017 a considérablement augmenté et actuellement il est environ 3,58 milliards d'utilisateurs ; L'accès facile aux ordinateurs et l'utilisation plus large des smartphones ont permis d'utiliser l'internet plus fréquemment et plus facilement ; cependant, la diffusion d'Internet est souvent associée au développement de réseaux de communication. En janvier 2016, il y avait environ 680 millions d'internautes en Chine et 282 millions d'internautes aux États-Unis. Cependant, l'accès au haut débit varie selon les régions en raison de l'infrastructure et du développement des marchés de l'internet; la figure suivante illustre l'évolution de nombre d'utilisateurs d'internet.

Figure 03: Nombre d'internautes dans le monde jusqu'à 2015

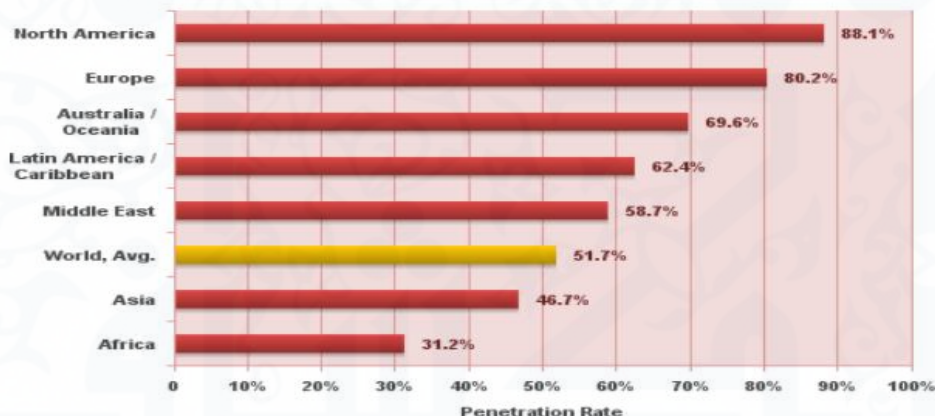


Source : <https://fr.statista.com>

L'Asie compte la plus grande proportion d'internautes en raison de sa densité de population et de la diffusion d'Internet dans de nombreux pays tels que la Corée du Sud, la Chine, l'Inde et d'autres pays à forte densité.

Malgré le fait que ces pays ont la plus grande part d'internautes, la couverture est seulement à 46,7% de la population totale, l'Amérique du Nord ayant la plus grande couverture Internet et donc le pourcentage le plus élevé d'internautes qui représente 88,1% de la population totale comme l'illustre la figure suivante.

Figure 04 : Taux de pénétration d'Internet par région



Source : <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>

4.2. L'évolution de l'utilisation des moteurs de recherche et de la publicité en ligne

4.2.1.les liens sponsorisés : le référencement de site web est essentiel pour les entreprises car environ 81% d'acheteurs effectuent des recherches en ligne avant d'acheter, parmi eux 34% utilisent des moteurs de recherche tels que Google, Bing et Yahoo pour rechercher des produits ; et d'autres vont directement aux sites d'e-commerce tels que Amazon. le placement à travers les premiers résultats lors de la recherche d'un moteur de recherche particulier est essentiel pour rendre l'entreprise ou la marque plus visible par les clients potentiels: les premiers résultats de recherche Google enregistrent plus de 34,36% de clics; Google est le moteur de recherche le plus utilisé par les entreprises ou bien par des particuliers, il détient 77% de tous les utilisateurs, ci-dessous le nombre de recherches pour chaque moteur par jour (smartinsights, 2017):

Google	4,464,000,000 recherches /jours
Bing	873,964,000
Baidu	583,520,803

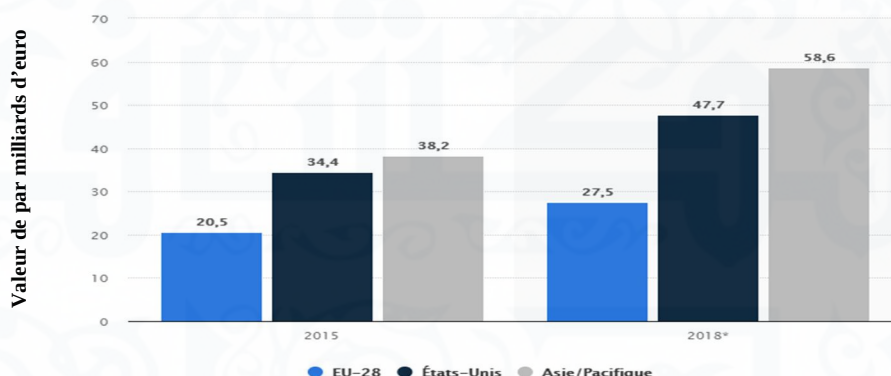
Yahoo 536,101,505

Other (AOL, Ask etc) 128,427,264

4.2.2. la publicité en ligne (le display)

La publicité en ligne a attiré l'attention de la plupart des spécialistes du marketing, bien que certaines de ces publicités ne soient pas souhaitables par les internautes, en particulier celles qui couvrent la page Web, elles sont maintenant très résonnantes et fiables, en particulier dans les pays développés ; Google, Yahoo et Facebook sont considérés comme les principales entreprises de publicité en ligne, et la figure suivante représente la valeur du marché de la publicité en ligne dans le monde en 2015 et ses perspectives de 2018.

Figure05 : Marché de la publicité en ligne 2015/2018



Source : <https://fr.statista.com>

Aux États-Unis par exemple, le marché de la publicité en ligne représentait environ 34 milliards d'euros en 2015. La source prévoit que ce marché atteindra environ 48 milliards d'euros en 2018.

4.3. L'évolution de l'utilisation de courrier électronique

Le courrier électronique est devenu un outil de marketing efficace après avoir été négligé ces dernières années par les spécialistes du marketing, de nombreuses statistiques suggèrent que le courrier électronique ouvre un large éventail d'utilisateurs et que le nombre d'utilisateurs devrait atteindre 2,9 milliards en 2019 après avoir été 2,6 milliards d'utilisateurs en 2015, les États Unis sont au premier rang dans le monde avec un nombre d'utilisateurs qui dépasse 244,5 millions d'utilisateurs en 2017, le tableau suivant montre

l'évolution de l'utilisation du courrier électronique dans le monde 2015-2017 et ses perspectives en 2018 et 2019.

Tableau 01: Évolution de l'utilisation du courrier électronique 2015-2019 (estimations)

	2015	2016	2017	2018	2019
Nombre de comptes de messagerie dans le monde (Milliards)	4,353	4,626	4,920	5,243	5,594
la croissance %		6%	6%	7%	7%
Nombre d'utilisateurs de messagerie	2,586	2,672	2,760	2,849	2,943
la croissance %		3%	3%	3%	3%

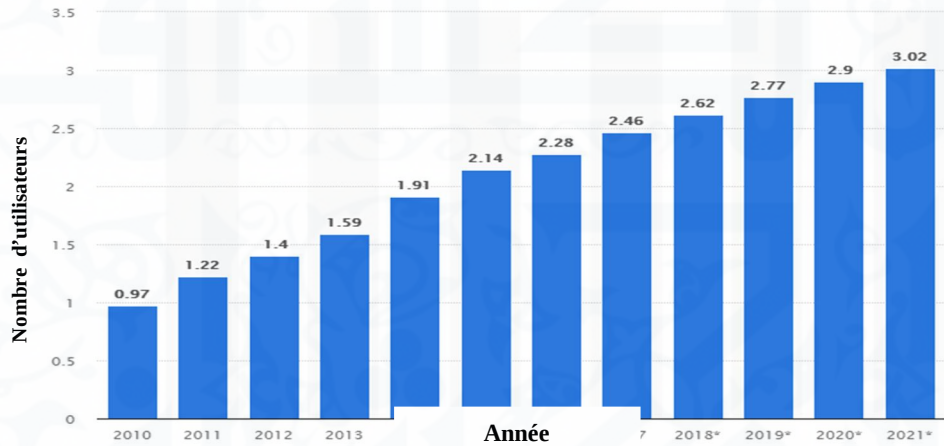
source: (Radicati Group, 2017)

Le nombre de courriels envoyés et reçus par jour a atteint 205,6 milliards en 2015, dont 93,1 milliards sont des messages destinés aux consommateurs, ce nombre devra augmenter dans le futur pour atteindre 246,5 milliards de messages en 2019, selon l'étude de « Radicati Group ».

4.4. L'évolution de l'utilisation des réseaux sociaux

les réseaux sociaux sont en constante évolution dans le monde et, en 2017, 71% d'internautes étaient des utilisateurs de réseaux sociaux, la figure qui suit illustre le nombre d'utilisateurs des réseaux sociaux dans le monde de 2010 à 2016 avec des prévisions jusqu'à 2021.

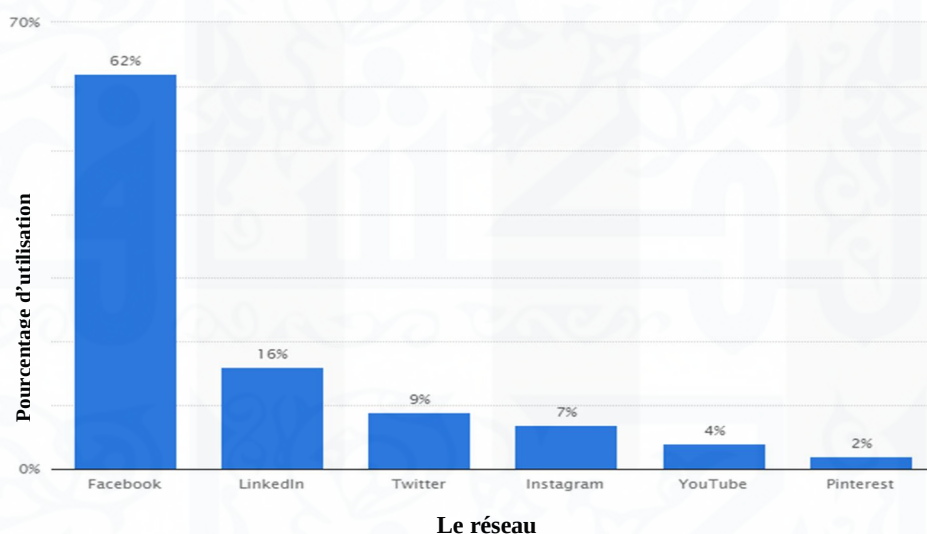
Figure06: Nombre d'utilisateurs de sites de réseaux sociaux



se classe au premier rang où les médias sociaux sont les plus populaires. 81% de la population des États-Unis sont des utilisateurs de ces sites, où ils passent plus de 215 minutes par semaine sur les réseaux sociaux via Smartphones, 61 minutes par semaine sur PC et 47 minutes par semaine via les tablettes (statista, 2017).

Selon une étude menée par le site allemand *STATISTA* sur les réseaux sociaux les plus utilisés en marketing, on a constaté que Facebook était le plus utilisé suivi par LinkedIn et Twitter comme le montre la figure suivante.

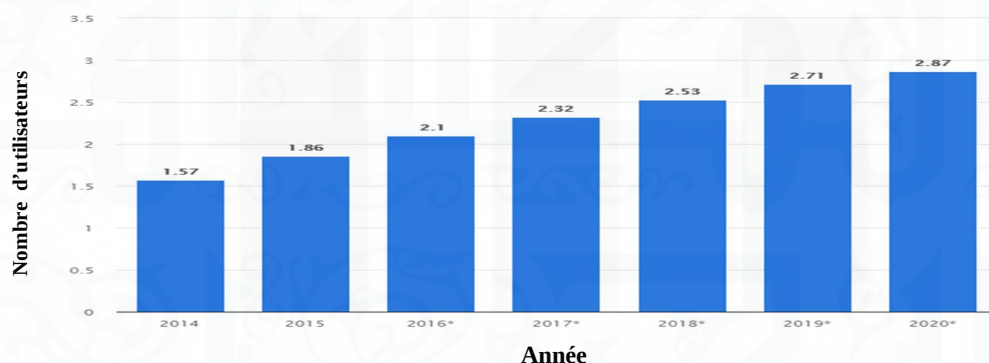
Figure 07: l'utilisation des réseaux sociaux en marketing



Source : <https://www.statista.com>, consulté le 11/10/2017, à 14 :20.

4.5. L'évolution du nombre de mobinautes dans le monde

Le nombre d'utilisateurs de téléphones portables est en constante évolution, notamment avec la diffusion d'Internet et des smartphones ; le mobile est devenu une véritable opportunité dans le domaine marketing, la prochaine forme examine la croissance du nombre de mobinautes entre 2014 et 2015 et les perspectives de cette croissance jusqu'à 2020.

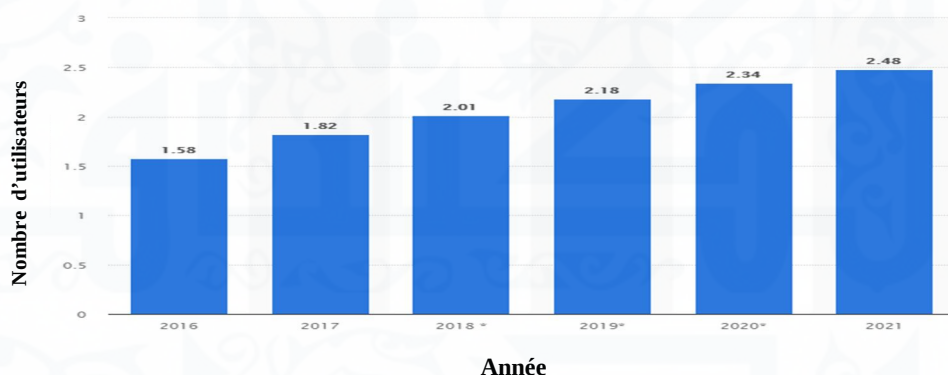
Figure08: Évolution des utilisateurs de Smartphones (2014-2020)

Source : <https://www.statista.com>

Le nombre d'utilisateurs de smartphones était d'environ 1,86 milliard d'utilisateurs en 2015 et devrait atteindre 2,5 milliards en 2019, plus de 36% de la population mondiale devrait utiliser un Smartphone d'ici 2018 (statista, 2017).

5.6. L'évolution de l'utilisation des applications mobile (2016-2021)

Les applications mobiles sont devenues populaires ces dernières années, de nombreuses entreprises ont cherché à créer leurs propres applications pour promouvoir leurs produits, la figure suivante illustre l'évolution des applications mobiles.

Figure 09: l'évolution de l'utilisation des applications mobiles (2016-2021)

Source : <https://www.statista.com>

En 2016, le nombre d'utilisateurs des applications mobiles a atteint 1,58 milliard d'utilisateurs, et en 2017 il est à environ 1,82 milliard ; il devrait atteindre 2,48 milliards en 2021, ce qui reflète les grandes opportunités de marketing mobile et la possibilité de s'appuyer sur les applications mobiles comme un outil marketing efficace.

Conclusion

Le marketing digital est l'application de la technologie numérique interactive dans les activités de marketing moderne axées sur le client, on peut le considérer comme une nouvelle plate-forme de communication avec les clients, il comprend de nombreux outils tels que le site Web, les liens sponsorisés et la publicité en ligne, les réseaux sociaux et les blogs, ainsi le mobile, qui est lui-même une nouvelle révolution dans le monde de la communication ; et grâce à l'évolution constante des technologies numériques, le nombre d'internautes et de mobinautes ne cesse aussi d'évoluer, les statistiques faites par des agences et par des sites spécialisés dans les études de marché nous ont montré le potentiel de ces outils et les formidables opportunités qu'ils offrent aux entreprises. Et à travers l'étude théorique du marketing digital et son importance ainsi que les statistiques et prévisions présentées dans la dernière partie de cette recherche, on a atteint plusieurs résultats qui sont résumés brièvement ci-dessous :

- la révolution digitale est un fait inévitable, notamment avec l'évolution constante du Web, car les nouvelles générations de Web, connues sous le nom de Web 3.0 et Web 4.0, porteront sur des fonctionnalités supérieures à la communication interactive qu'a apportée le web 2.0, c'est pourquoi les entreprises doivent suivre ces évolutions si elles veulent survivre dans ce nouveau monde ;
- les clients potentiels, et lorsqu'ils veulent acheter un produit spécifique vont sur Internet comme première étape pour rechercher des informations et des options disponibles, ce qui rend l'entreprise désireuse de commercialiser ses produits obligée de se présenter fortement en ligne par la mise en place de son propre site internet, la publicité en ligne, la facilitation de l'accès à son site via le référencement et les liens sponsorisés ;
- les sites de réseautage social ainsi que le télémarketing constituent une nouvelle tendance dans le marketing et ouvrent de larges opportunités en ce qui concerne le ciblage, la proximité et l'interaction avec les clients.

Enfin, on peut seulement dire que le marketing digital est un moyen multi canal qui offre aux entreprises des opportunités énormes et qui lui permet de rester en contact constant avec leurs clients actuels et potentiels.

Références bibliographiques

- Afrina, Y., Tasneem,S., Kaniz, F. (2015). “ **Effectiveness of Digital Marketing in the Challenging Age: An Empirical Study**”. *International Journal of Management Science and Business Administration*.1(5). 69-80.
- Aghaei,S, Nematbakhsh, M.A., Farsani, H.K. (2012). “**Evolution Of The World Wide Web: From Web 1.0 To Web 4.0**”. *International Journal of Web & Semantic Technology*. 3 (1).1-10.
- Ahuja, V., Medury, Y.(2012). “**Corporate blogs as e-CRM tools – Building consumer engagement through content management**”. *Database Marketing & Customer Strategy Management*.17(2). 91-105.
- Çizmecı,F., Ercan, T.(2015). “ **The Effect of Digital Marketing Communication Tools in the Creation Brand Awareness By Housing Companies**”. *MEGARON*. 10(2). 149-161.
- Fariborzi,E., Zahedifard, M.(2012). “**E-mail Marketing: Advantages, Disadvantages and Improving Techniques**”. *International Journal of e-Education, e-Business, e-Management and e-Learning*. 2(3).232-236.
- Gupta P. (2012). “**A study of new technological innovations in digital marketing and its awareness and usage level in organizations at delhi-NCR**”. *VIEWPOINT*. 3(1). pp 57-65.
- Jelonek, D.(2015) . “**The Evolution of Customer Relationship Management System**”. *Recent Advanced in Computer science*. 29-33.
- Kannan, P.K., Hongshuang , A. L. (2016) . “**Digital marketing: A framework, review and research agenda**”. *International Journal of Research in Marketing*.22-24.
- Kenneth C.Y. (2011). “**The Effects of Social Influence on Blog Advertising Use**”. *Intercultural Communication Studies*. 20(2).131-147.
- Kotler, P., Kevin, L.K., Manceau, D. (2015). *Marketing Management*. 15th Ed. Paris: Pearson France.
- Lamarre,A., Galarneaul, S., Boeck, H.(2012). “**Mobile Marketing and Consumer Behaviour Current Research Trend**”. *International Journal of Latest Trends in Computing*. 3(1). 1-9.
- Latto,J. (2014). “**Mobile Marketing And Its Implementations**”. University Of Jyväskylä Department Of Computer Science And Information Systems.

- Morozan, C., Enache, E., Vechiu, C. (2009). **“Evolution of digital marketing”**. *Munich Personal REPEC Archive*. 1-9.
- Otero, T.P., Rolán, X.P. (2016). **“Understanding Digital Marketing Basics and Actions”**. *Springer International Publishing*. 37-74.
- Poirier, F., Lehoux, M. (2013). **« Étude sur les besoins de compétences dans le développement d'applications mobiles »**. Montréal : Techno Compétences.
- Ryan, D., Jones, C. (2009). *Understanding Digital Marketing: Marketing strategies for engaging the digital generation*. Great Britain: Kogan Page.
- Scheid, F., Vaillant, R., De Montaigne, G. (2012). *Le marketing digital*. Paris : Eyrolles.
- Vinerean, S., Cetina, I., Dumitrescu, L., Tichindelean, M. (2013). **“The Effects of Social Media Marketing on Online Consumer Behavior”**. *International Journal of Business and Management*. 8(14). 66-79.
- Yadav, M., Joshi, Y., Rahman, Z. (2015). **“Mobile social media: The new hybrid element of digital marketing communications”**. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, vol(189). 682-690.
- Mobile marketing association. (2008). *Mobile applications*. Version 1.0. <http://www.mmaglobal.com/>
- Mobile Marketing Association. (2007). *Understanding Mobile Marketing, Technology & Reach, version 1.3*. <http://www.mmaglobal.com/>
<http://www.webpresencesolutions.net/>
- <https://www.smartinsights.com/>
- <https://www.statista.com>.